

مَوْرُوعَةُ عِلْمِيَّةُ تَسْمُ لَعَلَى

تفسير المات المحكم المات والمات المحكمة المات ال

تَالِيفُ

صافي بن عبد السلام أحصد البديسوي عبد الغني بن نصير عبد الفتاح الالفي

THE RESERVE OF THE PARTY OF THE

مجدي بن عطية حمودة بدر بن رجب أشرف الكسردي محمد بن عبد الجواد

إشراف

أَي إِسْحَاقَ بَحَدِي بِن عَطِيَّة حَمْوُدَة

المكتب العلمي لتحقيق التراث





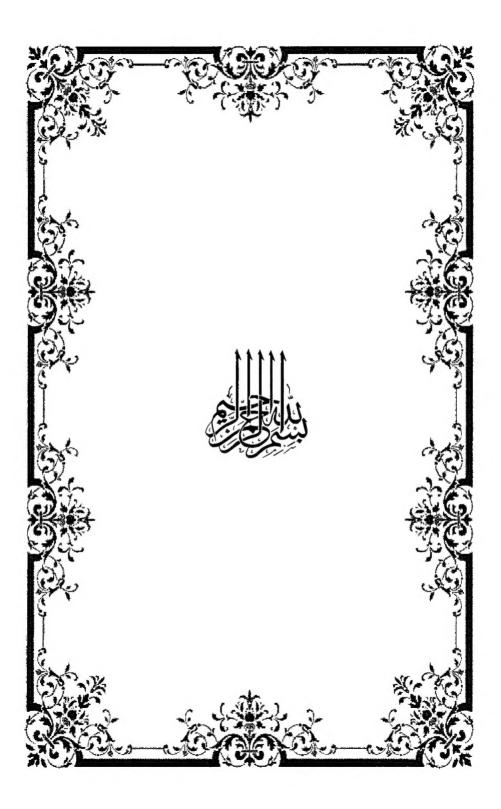


تألف

مجدي بن عطية حمودة صافي بن عبد السلام بسدر بسن رجب أحسم د البديوي أشسرف السكردي عبد الغني بن نصير محمد بن عبد الجواد عبد الفتاح الألفي إشراف

أبي إسحاق مجدي بن عطية حمودة ت/١٠٠٢٠٥٧٢٣٩

المجلد الرابع



قوله تعالى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [البقرة:١٩٦]

في هذه الآية بيان لصورة من صور الحج المتفق علي جوازها بين العلماء وهي التمتع.

قَالَ ابن قدامة تَعَلَّلهُ: فَالتَّمَتُّعُ: أَنْ يُهِلَّ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ مِنْ الْمِقَاتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ عَامِهِ (١).

مسألة: صور الحج المتفق عليها بين العلماء، مع بيان أقوال أهل العلم في بيان الأفضل منها: وهي (التمتع - القران - الإفراد)

قال ابن قدامة تَعَلَّله: فَالتَّمَتُّعُ، أَنْ يُهِلَّ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ مِنْ الْمِيقَاتِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا أَحْرَمَ بِالْحُجِّ مِنْ عَامِهِ. وَالْإِفْرَادُ: أَنْ يُهِلَّ بِالْحُجِّ مُفْرَدًا. وَالْقِرَانُ: أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِحْرَام بِهَا، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحُجَّ قَبْلَ الطَّوَافِ. فَأَيُّ ذَلِكَ أَحْرَمَ بِهِ جَازَلًا).

قال البغوي يَعْلَفُهُ: فَصُورَةُ الْإِفْرَادِ: أَنْ يُفْرِدَ الْحَجَّ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ منه يعتمر، وَصُورَةُ التَّمَتُّعِ: أَنْ يَعْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ، يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةً، فَيَحُجُّ فِي هَذَا الْعَام، وَصُورَةُ الْقِرَانِ: أَنْ يُخْرِمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ قَبْلَ أَنْ يَفْتَتِحَ الطَّوَافَ، فَيَصِيرُ قَارِنًا (٣).

قَالَ الرازي كَنَاتُهُ: الْمُسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: اعْلَمْ أَنَّ الْحَجَّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْإِفْرَادُ، وَالْقِرَانُ، وَالتَّمَتُّعُ، فَالْإِفْرَادُ :أَنْ يَحُجَّ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاعُ مِنْهُ يَعْتَمِرُ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ، أَوْ وَالْقِرَانُ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا يعتمر قبل أشهر الحج، ثُمَّ يَحُجُّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، وَالْقِرَانُ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، بِأَنْ يَنْوِيَهُمَا بِقَلْبِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ قَبْلَ الطَّوَافِ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحُجَّ يَصِيرُ قِرَانًا، وَالتَّمَتُّعُ: هُو أَنَّ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، الطَّوَافِ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحُجَّ يَصِيرُ قِرَانًا، وَالتَّمَتُّعُ: هُو أَنَّ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ،

⁽۱) المغنى (۳/ ۲٦٠).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) تفسير البغوي (١/ ٢١٨).

وَيَأْتِي بِأَعْمَالِهَا، ثُمَّ يَحُجُّ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ تَمَتُّعًا؛ لِأَنَّهُ يَسْتَمْتِعُ بِمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَام بَعْدَ التَّحَلُّلِ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ(١).

قال أبن حجر عَنَقَة: أَمَّا التَّمَتُّعُ فَالمُعْرُوفُ: أَنَّهُ الإعْتَارُ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، ثُمَّ التَّحَلُّلُ مِنْ تِلْكَ الْعَنْرَةِ فَالَ الله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمُرَةِ مِنْ الْعُمْرَةِ وَفَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمُرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا اللهَ الْعَلَمُ مِنَ الْهُدَيِّ ﴾ وَيُطْلُقُ التَّمَتُّعُ فِي عُرْفِ السَّلْفِ عَلَى الْقِرَانِ أَيْضًا، قَالَ بن عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّمَتَّعُ اللَّوْرَانِ أَيْضًا الْمُحَرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَا اللهَ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ اللهُ مُورِ اللهُ مُورِ اللهُ مُنْ اللهُ اللهُ مَنَّ الْعُمْرَةِ اللهُ عَبَلَ الْحُجِّ فَاللهُ عِيَالُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ قَبْلِ الْحَجِّ فَالَا اللهُ مَنْ التَّمَتُع فَسْخُ الحَجِّ أَيْضًا الْقِرَانُ فَوقع فِي رَوايَة أَي ذَرِّ: ﴿ الْإِقْرَانُ ﴾ بِالْأَلِفِ، وَهُو خَطَأُ الْمَالُو اللهُ مُرَةِ اللهُ مُرَةِ الْالْمُورُةِ الْالْمُورُةِ الْعُمْرَةِ مَعْلَى الْمُعَمِّ وَعَلَى اللهُ عَلَى الْمُعَمِّ وَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمْرَةِ وَصُورَتُهُ وَ اللهُ اللهُ الْعُمْرَةِ مَعًا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُولُ اللهُ ا

قال النووي كَاللهُ: وَالْإِفْرَادُ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ، وَيَفْرُغَ مِنْهُ، ثُمَّ يَحْتَمِرَ. وَالتَّمَتُّعُ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، وَيَفْرُغَ مِنْهُ، ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ. وَالْقِرَانُ: أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا، وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ، وَأَحْرَمَ بِالْحُجِّ قَبْلَ طَوَافِهَا، صَحَّ، وَصَارَ قَارِنًا. فَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فَقُولَانِ لِلشَّافِعِيِّ: أَصَحُّهُمَا: لَا يَصِحُّ وَصَارَ إِنْ لِلشَّافِعِيِّ: أَصَحُّهُمَا: لَا يَصِحُّ إِنْ عَرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ. وَالثَّانِي: يَصِحُّ، وَيَصِيرُ قَارِنًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ مِنَ الْحُجِّ، وَقِيلَ: قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ، وَقِيلَ: قَبْلَ فِعْلِ فَرْضٍ، وَقِيلَ: قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ، وَقِيلَ: قَبْلَ فِعْلِ فَرْضٍ، وَقِيلَ: قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ، وَقِيلَ: قَبْلَ فِعْلِ فَرْضٍ، وَقِيلَ: قَبْلَ طَوَافِ الْقُدُومِ أَوْ غَيْرِهِ (٣).

⁽١) تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٥/ ٢٩٨).

⁽٢) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٢٣).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٣٤).

قال الترمذي كتانه: وقد اختار قوم من أهل العلم، من أصحاب النبي على المعلم وغيرهم التمتع بالعمرة. والتمتع: أن يدخل الرجل بعمرة في أشهر الحج، ثم يقيم حتى يحج فهو متمتع، وعليه دم ما استيسر من الهدي، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله، ويستحب للمتمتع إذا صام ثلاثة أيام في الحج، أن يصوم العشر ويكون آخرها يوم عرفة، فإن لم يصم في العشر صام أيام التشريق، في قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي على منهم ابن عمر، وعائشة، وبه يقول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعضهم: لا يصوم أيام التشريق، وهو قول أهل الكوفة. وأهل الحديث يختارون التمتع بالعمرة في الحج، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق.

كم أولًا: الأدلة من السنة على جواز التمتع، والقرآن، والإفراد.

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ اللَّهُ عَالَمْ اللَّهُ عَلَيْهُ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالحَجِّةِ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالحَجِّةِ، أَوْ جَمَعَ الحَجَّ وَالعُمْرَةَ، لَمْ يَكِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ (٢).

🗖 حديث جابر بن عبدالله 🍩:

عن أَيُ شِهَابِ، قَالَ: قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِثَلاَثَةِ أَيَّام، فَقَالَ لِي أُنَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الآنَ حَجَّتُكَ مَكِيَّةً، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ لِي أُنَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّة: تَصِيرُ الآنَ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ يَوْمَ سَاقَ البُدْنَ مَعَهُ، وَقَدْ فَقَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله عَنْ: أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِي عَلَيْهُ يَوْمَ سَاقَ البُدْنَ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُوا بِالحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ هَمُّمْ: «أَحِلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطُوَافِ البَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا أَهَلُوا بِالحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ هَمُوا حَلاَلًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرُويَةِ فَأَهِلُوا بِالحَجِّ، وَاجْعَلُوا وَالمَرْوَةِ، وَقَطْرُوا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَلاَلًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرُويَةِ فَأَهِلُوا بِالحَجِّ، وَاجْعَلُوا التَّرُويَةِ فَاهِلُوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا مَا التَّرُويَةِ فَأَهِلُوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا التَّرْويَةِ فَأَهِلُوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا التَّيْ قَدِمْتُمْ بَهَا مُتْعَةً»، فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً، وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ؟ فَقَالَ: «افْعَلُوا مَا التَّرِي قَدِمْتُمْ بَهَا مُتْعَةً»،

⁽١) سنن الترمذي (٣/ ١٧٧).

⁽۲) البخاري (۲/ ۱٤۲) (۱۵۲۲) ومسلم (۱۲۱۱).

أَمَوْ تُكُمْ، فَلَوْلاَ أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَوْ تُكُمْ، وَلَكِنْ لاَ يَجِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ تَجِلَّهُ » فَفَعَلُوا. قَالَ أَبُو عَبْدِ الله: أَبُو شِهَابٍ لَيْسَ لَهُ مُسْنَدٌ إِلَّا هَذَا (١٠).

🗖 حديث عبد الله بن عباس 🍩:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ عَنَّا الْفُجُورِ الفُجُورِ الْفُجُورِ فَي أَشْهُرِ الْحَبِّ مِنْ أَفْجَرِ الفُجُورِ فِي الْأَرْضِ، وَيَغَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفَرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَا اللَّبَرْ، وَعَفَا الأَثْرْ، وَانْسَلَخَ صَفَرْ، حَلَّتِ العُمْرَةُ لَمِنِ اعْتَمَرْ، قَدِمَ النَّبِيُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ مُهِلِّينَ بِالحَجِّ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ الحِلِّ؟ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ الحِلِّ؟ قَالَ: «حِلُّ كُلُّهُ» (٢).

وفي رواية من طريق نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَعِيُّ، قَالَ: مَّتَعْتُ، فَنَهَانِي نَاسٌ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسِ عَنَّاسِ فَأَمَرَنِي، فَرَأَيْتُ فِي المَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي: حَجُّ مَبْرُورٌ، وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: «سُنَّةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ»، فَقَالَ لِي: «أَقِمْ عِنْدِي، فَأَجْعَلَ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِمْ؟ فَقَالَ: لِلرُّؤْيَا الَّتِي رَأَيْتُ (").

□ حديث أي موسى الأشعري ﷺ:

عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَفِيهِ، قَالَ: «قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ بالحِلِّ»

🗖 حديث حفصة ﴿ لَيْنَكُ :

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ ﴿ وَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةِ، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: ﴿ إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَنْاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةِ، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: ﴿ إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَذْتُ هَذْتِي، فَلاَ أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ ﴾ (٥).

⁽١) صحيح البخاري (٢/ ١٤٣) (١٥٦٨) ومسلم (١٢١٦).

⁽٢) صحيح البخاري (٢/ ١٤٢) (١٥٦٤) ومسلم (١٢٤٠).

⁽٣) صحيح البخاري (٢/ ١٤٣) ومسلم (١٢٤٢).

⁽٤) صحيح البخاري (٢/ ١٤٢) (١٥٦٥).

⁽٥) صحيح البخاري (٢/ ١٤٣) (١٥٦٦) ومسلم (١٢٢٩).

كم ثانيًا: اتفاق العلماء على جواز هذه الصور الثلاثة في الحج.

قال البغوي تَعْلَقْهُ: وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَدَاءُ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهِ:

الْإِفْرَادِ، وَالتَّمَتُّعِ، وَالْقِرَانِ، فَصُورَةُ الْإِفْرَادِ: أَنْ يُفْرِدَ الْحَجَّ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ منه يعتمر. وَصُورَةُ التَّمَتُّعِ: أَنْ يَعْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ، يُعْدَر الْفَرَاغِ مِنْ مَكَّةً، فَيَحُجُّ فِي هَذَا الْعَامِ. وَصُورَةُ الْقِرَانِ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ عَلَيْهَا الْحُجَّ قَبْلَ أَنْ يَفْتَتِحَ الطَّوَافَ، فَيَصِيرُ قَارِنًا (١).

قال الخطابي كَتَلَشُهُ: لم تختلف الأمة في أن الإفراد والقران والتمتع بالعمرة إلى الحج كلها جائزة، غير أن طوائف العلماء اختلفوا في الأفضل منها(٢).

قال ابن عبد البر تَعْلَقْهُ: وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ إِفْرَادُ الْحُجِّ، وَإِبَاحَةُ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ، وَإِبَاحَةُ الْتَمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ، وَإِبَاحَةُ الْقِرَانِ، وَهُوَ جَمْعُ الْحُجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنِ الْعُلْمَاءِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَل مِنْ ذَلِكَ (٣).

قال القرطبي تخلف: لَا خِلَافَ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ التَّمَتُّعَ جَائِزٌ. عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ، وَأَنَّ الْإِفْرَادَ جَائِزٌ، وَأَنَّ الْقُرْانَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَضِيَ كُلَّا، وَلَمْ يُنْكِرْهُ فِي حَجَّتِهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، بَلْ أَجَازَهُ لَهُمْ، وَرَضِيَهُ مِنْهُمْ، ﷺ (٤٠).

قال أبو الفرج الجوزي: اعْلَم أَنه لَا خلاف فِي جَوَاز التَّمَتُّع وَالْقرَان والإفراد. والتمتع: هُوَ أَن يَأْتِي الْإِنْسَان بِالْعُمْرَةِ فِي أشهر الْحُبَج، ثمَّ يحبِّ عَامه. وَالْقرَان: أَن يقرن بَينهَمَا فِي إِحْرَامه. والإفراد: أَن يحبِّ، فَإِذا أحرم بِالْعُمْرَةِ (٥).

قال النووي كَتَلَثْهُ: اعْلَمْ أَنَّ أَحَادِيثَ الْبَابِ مُتَظَاهِرَةٌ عَلَى جَوَازِ إِفْرَادِ الْحَجِّ عَنِ

⁽١) تفسير البغوى (١/ ٢١٨).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١٦٠).

⁽٣) الاستذكار (٤/ ٥٩).

⁽٤) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٧).

⁽٥) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ١٨٢).

الْعُمْرَةِ، وَجَوَازِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْأَنْوَاعِ الثَّلاَثَةِ (١).

قال العراقي تَعَلَّلُهُ: وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ تَأْدِيَةِ نُسُكِي الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ بِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ: الْإِفْرَادُ، وَالتَّمَتُّعُ، وَالْقِرَانُ (٢).

قال النووي يَعَلَمْهُ: فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ.

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا جَوَازُ الثَّلاثَةِ، وَبِهِ قَالَ الْعُلَمَاءُ، وكافة الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، إلَّا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحُطَّابِ وَعُثْهَانَ بْنِ عَفَّانَ عَنْ التَّمَتُّعِ»، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ فِي تَعْلِيقِهِ، وَآخَرُونَ مِنْ أَنَّهُمَا «كَانَا يَنْهَيَانِ عَنْ التَّمَتُّع»، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ فِي تَعْلِيقِهِ، وَآخَرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَمِنْ غيرهم من العلماء في النهى عُمَرَ وَعُثْهَانَ تَأُويلَيْنِ: (أَحَدُهُمَا): أَنَّهُمَا أَصْحَابِنَا، وَمِنْ غيرهم من العلماء في النهى عُمَرَ وَعُثْهَانَ تَأُويلَيْنِ: (أَحَدُهُمَا): أَنَّهُمَا عَنْهُ تَنْزِيهَا، وَحُمْلًا لِلنَّاسِ عَلَى مَا هُوَ الْأَفْضَلُ عِنْدَهُمَا، وَهُوَ الْإِفْرَادُ، لَا أَنَّهُمَا يَعْتَقِدَانِ بُطْلَانَ التَّمَتُّع، هَذَا مَعَ عِلْمِهِمَا بِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ فَمَا السَّيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيَ ﴿ فَمَن تَمَتَّع بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ فَمَا السَّيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴿ فَمَن اللهَدِي اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّع بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ فَمَا السَّيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ (٣).

قال ابن رشد تعلقه: الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ النَّسُكِ الَّذِي هُوَ الْمُعْنِيُّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحُجِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيُ ﴾ [القرن ١٩٦١] هُوَ أَنْ يُهِلَّ الرَّجُلُ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَسْكَنُهُ خَارِجًا عَنِ الْخُرَمِ، ثُمَّ يَأْتِي حَتَّى يَصِلَ الْبَيْتَ، فَيَطُوفَ لِعُمْرَتِهِ، وَيَسْعَى، وَيَحْلِقَ فِي تِلْكَ الْأَشْهُرِ بِعَيْنِهَا مِنْ الْحَرَمِ، ثُمَّ يُكُلِّ بِمَكَّةَ، ثُمَّ يُنْشِئُ الْجُجَّ فِي ذَلِكَ الْعَامِ بِعَيْنِهِ، وَفِي تِلْكَ الْأَشْهُرِ بِعَيْنِهَا مِنْ عَيْرِهَا مُنْ يَقُولُ: هُو مُتَمَتِّعٌ، وَإِنْ عَادَ عَيْرِ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى بَلَدِهِ، إِلَّا مَا رُويَ عَنِ الْحُسَنِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: هُو مُتَمَتِّعٌ، وَإِنْ عَادَ عَيْرِ أَنْ يَنْصِرُ فَ إِلَى بَلَدِهِ، إِلَّا مَا رُويَ عَنِ الْحُسَنِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: هُو مُتَمَتِّعٌ، وَإِنْ عَادَ إِلَى بَلَدِهِ، وَلَى بَلَدِهِ، وَلَى بَعْدِهِ هَدُيُ الْتُمَتِّعُ المُنْصَوصُ عَلَيْهِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعُ اللّهُ مُنَ اللّهُ مُنَاقً إِلَى اللّهِ مُنَا اللّهُ مُنَاقًةً فِي الْفَامُ وَلَى اللّهُ مُنَاقًةً فِي الْمُعْرَقِ إِلَى الْحُبْرِةِ إِلَى الْحُبْرِقُ إِلَى الْمُعْرِقِ إِلَى الْمُعْمِرِةِ إِلَى الْمُعْرِقِ إِلَى الْحُبْقِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [القرة:١٩٦]؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: عُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الْمُعْرَةِ إِلَى الْحُبْرِةِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [القرة:١٩٦]؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: عُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الْمُعْرَةِ إِلَى الْحُبْحِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهُدَى ﴾ [القرة:١٩٦]؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: عُمْرَةً فِي أَشْهُر

شرح النووي على مسلم (٨/ ١٣٤).

⁽٢) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ١٨).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٧/ ١٥١).

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٩٧).

قال ابن قدامة تعلقه: قَالَ ابْنُ المُنْدِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الْحَبِّ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ مِنْ الْمِيقَاتِ، وَقَدِمَ مَكَّةً، فَفَرَغَ مِنْهَا، وَأَقَامَ بِهَا، وَحَجَّ مِنْ أَشْهُرِ الْحَبِّ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ مِنْ الْمِيقَاتِ، وَقَدِمَ مَكَّةً، فَفَرَغَ مِنْهَا، وَأَقَامَ بِهَا، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ؛ أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ، وَعَلَيْهِ الْهُديُ إِنْ وَجَدَ، وَإِلَّا فَالصِّيَامُ. وَقَدْ نَصَّ الله تَعَالَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] الْآيَة. وَقَالَ ابْنُ عُمَر: ﴿ عَتَنَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ فَالَى الله عَلَيْهِ فَالَ لِلنَّاسِ: ﴿ مَنْ لَمُ يَكُنْ مَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ فَاللَّهُ اللهُ عَلَيْهِ وَالْمُولُ الله عَلَيْهِ وَالْمُ وَالْمُولُ الله عَلَيْهِ وَالْمُولُ الله عَلَيْهِ وَالْمُ عَالِمُ اللهُ وَلَيْهُ وَلَاكُمُ وَاللّهُ وَلَا الْمُعَلّمُ وَاللّهُ وَلَا الْمُعَلّمُ وَاللّهُ وَلَا الْمُعْمَلُ وَالْمُ الْمُعْلَمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللهُ عَلَيْهِ الللّهُ اللهُ اللهُ وَلَهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ ا

كربعض أقوال أهل العلم في بيان الأفضل من هذه الصور.

قال ابن بطال تعتلف: واختلفوا في الإفراد والتمتع والقران، أيها أفضل؟ وفي الذي كان به النبي عيش محرمًا من ذلك: فذهبت طائفة إلى أن إفراد الحج أفضل، هذا قول مالك، وعبد العزيز ابن أبي سلمة، والأوزاعي، وعبيد الله بن الحسن، وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال أبو ثور، وعمن روى أن النبي عيش أفرد الحج جابر وابن عباس وعائشة، وبهذا عمل أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعائشة، وابن مسعود بعد النبي عيش. وقال أبو حنيفة والثورى: القران أفضل، وبه عمل النبي عيش، واحتجوا بحديث أنس: أن النبي عيش «لما استوت به راحلته على البيداء أهل بحج وعمرة»، وهو مذهب على بن أبي طالب، وطائفة من أهل الحديث، واختاره الطبي، وقال أحمد ابن حنبل: لا شك أن الرسول كان قارنًا، قال: والتمتع أحب إلى، لقول النبي عيش: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الحديث، ولجعلتها عمرة». وقال آخرون: التمتع أفضل، وهو قول ابن عمر، وابن الهدى، وابن الزبير، وبه قال عطاء، وهو أحد قولي الشافعي، وإليه ذهب أحمد بن عنبل، واحتجوا بحديث ابن عمر: أن النبي عيش «تمتع في حجة الوداع»، وبقول حنبل، واحتجوا بحديث ابن عمر: أن النبي عيش «تمتع في حجة الوداع»، وبقول

⁽١) المغني (٣/ ٤١٢).

حفصة: «ما شأن الناس حلوا، ولم تحل من عمرتك»(١).

قال البغوي تختلف: وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ: فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنْ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ، ثُمَّ التَّمَتُّع، ثُمَّ الْقَرَانَ، وَهُو قَوْلُ مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ؛ لِمَا أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُخَاقِ الْمُاشِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْمُاشِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو السَّحَاقَ الْمُاشِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو السَّحَاقَ الْمُاشِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو السَّحَاقَ الْمُاشِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو السَّحَاقَ الْمُاشِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو اللهُ عَنْ عُرُوةَ بْنِ مُصْعَبٍ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلِ، عَنْ عُرُوةَ بْنِ النَّهِ عَنْ عَائِشَةً أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَشِكَ: أَنَّهَا قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاع، فَمِنَا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَا مَنْ أَهَلَّ بِكَجِّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَا مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، أَوْ وَمِنَا مَنْ أَهَلَ بِالْحُجِّ، أَوْ وَأَهَا مَنْ أَهَلَ بِالْحُجِّ، أَوْ مَا الله عَلَيْهِ بِالْحُجِّ، أَوْ الله عَنْ أَهُلَ بِالْحُجِّ، أَوْ الله عَمْرَةِ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحُجِّ، أَوْ الله عَمْرَةِ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحُجِّ، أَوْ الله عَمْرَةِ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهُلَ بِالْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَلَمْ يَعِلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مُحَمَّدِ الْحَطِيبُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الْخَلّالُ، أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنِ ابْنِ أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْحِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ عَلَيْهُ، وَهُو يُحَدِّثُ عَنْ حَجَّةِ النَّبِيِّ الْحَجْرَةِ، وَلاَ نَعْرِفُ عَنْ حَجَّةِ النَّبِيِّ الْعُمْرَةَ»، وَرُويَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ «أَفْرَدَ الحُجَّ». وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنْ الْقِرَانَ الْعُمْرَةَ»، وَرُويَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ «أَفْرَدَ الحُجَّ». وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْقِرَانَ الْعُمْرَةُ»، وَرُويَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ «أَفْرَدَ الحُجَّ». وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْقِرَانَ الْعُمْرَةَ»، وَرُويَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ «أَفْرَدَ الحُجَّ». وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْقِرَانَ أَنُو الْعَبَاسِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله الصَّاحِيقُ الْحَبَرَنَا أَبُو الْعَبَاسِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْصَيْرَفِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَاسِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْصَيْرَفِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَاسِ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْصَيْرَفِيُّ أَخْبَرَنَا مُرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيةَ يَعْفُوبَ الْأَصَمُّ، أَخْبَرَنَا مُحَبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَالِي عَلَيْهِ وَالْعَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْرَةِ». وَعُمْرَةٍ الْعَبَانَ مُحَمِّولَة الْعَبَانِ الْعَلَى اللهُ عَمْرَة اللهُ الل

⁽۱) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٤١).

"مَتَعَ رَسُولُ الله عَيْ فَي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ، فَسَاقَ مَعَهُ الْمُدْيَ مِنْ ذَي الْخُلْيَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ الله عَيْ فَاهَلَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلَى فَسَاقَ الْمُدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَ النَّبِي الْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى، فَسَاقَ الْمُدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَ النَّيْ عَلَيْ مَكَةَ قَالَ لِلنَّاسِ: "مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْمَكُ الْمُدِي فَإِنَّهُ لَا يَكِلُّ مِنْ شَيْءٍ حُرِمَ فَلَيَّ مَكَّةً وَالَ لِلنَّاسِ: "مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْمُكُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَلَيُقَصِّرُ وَلِيتَحَلَّلْ، ثُمَّ لِيهُولً بِالْحَجِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي وَالمُرْوَةِ، وَلَيْقَصِّرُ وَلِيتَحَلَّلْ، ثُمَّ لِيهُولً بِالْحَجِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْمُرْوَةِ، وَلَيُقَصِّرُ وَلِيتَحَلَّلْ، ثُمَّ لِيهُولً بِالْحَبِي فَضَى طَوافَةُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ المُقَامِ رَكْعَيَيْنِ، الْحُبِّ مَكَةً وَالْمَالِي وَمُشَى أَرْبَعًا، فَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوافَةُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ المُقَامِ رَكْعَيَيْنِ، خَبَّ شَلَامَ فَانْصَرَفَ، فَأَنَى الصَّفَا، فَطَافَ بِالصَّفَا وَالمُرْوَةِ سَبْعَةً أَطُوافٍ، وَمَشَى أَرْبَعًا، فَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوافَةُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ المُقَامِ رَكْعَيَيْنِ، خَبَ شَلَامَ فَانْصَرَفَ، فَأَتَى الصَّفَا، وَلَكَ مَنْ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَهْدَى، وَسَاقَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حُرِمَ مِنْهُ وَقَعَلَ مِثْلُ مَا فَعَلَ رَسُولُ الله عَيْقِهُ مَنْ أَهْدَى، وَسَاقَ الْمُدْيَ مِنَ النَّاسِ».

وَعَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَمَتَّعِهِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ (١).

قَالِ الرازي كَالَّهُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْأَفْضَلِ مِنْ هَذِهِ الثَّلاَثَةِ: فَقَالَ الشَّافِعِيُّ عَلَيْ: أَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ، ثُمَّ الْقِرَانُ، وَقَالَ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ: التَّمَتُّعُ الْفَضِلُ مِنَ الْإِفْرَادِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكُ وَ الْمَعْنَةِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَهَا الْقِرَانُ أَفْضَلُ، ثُمَّ اللَّإِفْرَادُ، ثُمَّ النَّمَتُّعُ، وَهَوَ قُولُ المُزنِيِّ وَأَبِي إِسْحَاقَ وَالمُرْوزِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا. وَقَالَ أَبُو كُوسُفَ وَمُحَمَّدُ: الْقِرَانُ أَفْضَلُ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ. حُجَّةُ الشَّافِعِيِّ عَلَيْ فِي أَنَّ يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ: الْقِرَانُ أَفْضَلُ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ. حُجَّةُ الشَّافِعِيِّ عَلَيْ فِي أَنَّ الْإِفْرَادُ أَفْضَلُ مِنْ وُجُوهِ: الْأَوَّلُ: التَّمَشُكُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهُ فَى اللَّهُ وَالْا مُتَعْدِي اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ الْمُعْرَةَ لِلَّهُ فَي أَنَّ الْإِفْرَادُ أَنْ أَلْعَمْرَةً لِلَّهُ فَي أَنَّ الْإِفْرَادُ أَنْ أَلْهُ مَنْ وَجُوهِ: الْأَوَّلُ: التَّمَشُكُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَهُ فَي اللَّالَانُ مِنْ وُجُوهِ: الْأَوَّلُ: التَّمَشُكُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَهُ فَيْ الْمُ الْمُعْدَالُلُ بِهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْآيَةَ اقْتَضَتْ عَطْفَ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحُجِّ، وَالْعَطْفُ يَسْتَدْعِي المُغَايَرَةَ بَيْنَ الْعُطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالمُغَايِرَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ الْإِفْرَادِ، فَأَمَّا عِنْدَ الْقِرَانِ

تفسير البغوى (١/ ٢١٨).

فَالْمُوْجُودُ آَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُو حَجٌّ وَعُمْرَةٌ، وَذَلِكَ مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ الْعَطْفِ. الثَّانِي: قَوْلُهُ: ﴿ وَأَتِمُواْ اَلْحُجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ يَقْتَضِي الْإِفْرَادَ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمُ فَلْ النَّيْسَرِ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ والْقارِنُ يَلْزَمُهُ هَدُيَانِ عِنْدَ الْحُصْرِ، وَأَيْضًا أَنَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى الْخَلْقِ عِنْدَ الْأَوْدَاءِ فِدْيَةً وَاحِدَةً، وَالْقَارِنُ يَلْزَمُهُ فِدْيَتَانِ عِنْدَ الْخُصْرِ. الثَّالِثُ: هَذِهِ الْآيَةُ تَعَلَى أَوْجَبِ الْإِعْمَامُ وَالْعِثْمَامُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ الْإِفْرَادِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وَمُوبِ الْإِعْمَامُ وَالْإِعْمَامُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ الْإِفْرَادِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وَجُهِ مِنْ وَطَنِهِ، وَلَوْلَا أَنَّ السَّفَرَ مَقْصُودٌ فِي الْحُجِّ لَكَانَ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ أَدْنَى الْمُواقِيقِ، وَلَوْلَا أَنَّ السَّفَرَ مَقْصُودٌ فِي الْحَجِّ لَكَانَ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ أَدْنَى الْمُواقِيقِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّهُمْ قَالُوا: لَوْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِيًا وَحَجَّ رَاكِبًا يَلْزَمُهُ وَمُ مُنْ فَالُوا: لَوْ نَذَرَ أَنْ يَحْجُ مَاشِيًا وَحَجَّ رَاكِبًا يَلْزَمُهُ وَمُ مُ فَكُونَ وَيُولِكُ أَنَّ السَّفَرَ وَقُولُولَ اللَّافِينَ أَنْ الْمُعْلَى مَوْوَدُهُ وَالْمُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَالِاللَّالَةُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَيْكُمْ وَعُلُولُ اللَّهُ وَلَيْكُمْ وَعُولُوا اللَّافِيرَانَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَالْمَالَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَالْمَالُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الْمُعْرَو وَكُومُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْولُولُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا الْمُعْرَودُ وَكُومُ اللْمُؤْلُولُ اللْهُ الْمُؤْلِقُ اللْهُ وَلَا أَنْ الْمُؤْلُولُ وَلَولُولُولُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا أَلَّولُ مِنْ كُونُولُ وَالْهُ وَلَا أَوْلُ اللَّهُ الْمُعْرَودُ لَكُولُ اللَّهُ وَلَا أَلْولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُولُ اللْمُؤُولُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُعْرَودُ الْمُعْرَودُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُ

الحُبَّةُ الثَّانِيَةُ: فِي بَيَانِ أَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ: أَنَّ الْإِفْرَادَ يَقْتَضِي كَوْنَهُ آتِيًا بِالْحَجِّ مَرَّةً، ثُمَّ بِالْعُمْرَةِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَتَكُونُ الْأَعْمَالُ الشَّاقَّةُ فِي الْإِفْرَادِ أَكْثَرَ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ أَحْمَرُهَا»، أَيْ: أَشَقُّهَا.

الحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ عَلِيْهِ كَانَ مُفْرِدًا، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِفْرَادُ أَفْضَلَ. أَمَّا قَوْلُنَا: إِنَّهُ كَانَ مُفْرِدًا فَاعْلَمْ أَنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفَتْ رِوَايَاتُهُمْ فِي هَذَا المُعْنَى: فَرَوَى مُسْلِمٌ فِي كَانَ مُفْرِدًا فَاعْلَمْ أَنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفَتْ رَوَايَاتُهُمْ فِي هَذَا المُعْنَى: فَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَائِشَةَ عِنْ النَّبِيَ عَيْكَ النَّبِي عَيْكَ الْفَرَدَ بِالْحُجِّ»، وَرَوَى جَابِرٌ وَابْنُ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: «كُنْتُ وَاقِفًا عِنْدَ جِرَانِ نَاقَةٍ رَسُولِ الله عَيْكِ ، فَكَانَ لُعَابُهَا يَسِيلُ عَلَى كَتِفِي، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَبَيْكَ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ مَعًا».

ثُمَّ الشَّافِعِيُّ فَ مُ رَجَّحَ روايَةَ عَائِشَةَ هِ فَ وَجَابِر وَابْنِ عُمَرَ عَلَى رِوَايَةِ أَنس مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا: بِحَالِ الرُّوَاةِ، أَمَّا عَائِشَةُ فَلِأَنَّهَا كَانَتٌ عَالِمَةً، وَمَعَ عِلْمِهَا كَانَتُ أَشَدَّ

النَّاسِ الْتِصَاقًا بِرَسُولِ الله عَلَيْهِ، وَأَشَدَّ النَّاسِ وُقُوفًا عَلَى أَحْوَالِهِ، وَأَمَّا جَابِرٌ فَإِنَّهُ كَانَ أَقْدَمَ صُحْبَةً لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ مِنْ أَنس، وَإِنَّ أَنسًا كَانَ صَغِيرًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَبْلَ الْعِلْمِ، وَإِنَّ أَنسًا كَانَ صَغِيرًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَبْلَ الْعِلْمِ، وَإَمَّا ابْنُ عُمَرَ فَإِنَّهُ كَانَ مَعَ فِقْهِهِ أَقْرَبَ إِلَى رَسُولِ الله عَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ أَحْتَهُ حَفْصَةَ كَانَ عُمَرَ فَإِنَّهُ كَانَ مَعَ فِقْهِهِ أَقْرَبَ إِلَى رَسُولِ الله عَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ أَحْتَهُ حَفْصَة كَانَ ثَوْجَةَ النَّبِيِّ عَيْهِ. وَالثَّالِثُ: أَنَّ عَدَمَ الْقِرَانِ مُتَأَكِّدٌ بِالإِسْتِصْحَابِ. وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْإِفْرَادَ وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْإِفْرَادَ بِالنَّبِي عَيْهِ الْقَرَانَ يَقْتَضِي تَكْثِيرَ الْعِبَادَةِ، وَالْقِرَانَ يَقْتَضِي تَقْلِيلَهَا، فَكَانَ إِخْتَاقُ الْإِفْرَادِ بِالنَّبِيّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْ النَّيِّ عَيْهِ كَانَ مُقْرِدًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يَنْ يَكُونَ الْأَفْضَلَ لِنَفْسِهِ، وَلِأَنَهُ قَالَ: «خُذُوا عَنِي مَنَاسِكَكُمْ»، أَيْ: تَعَلَّمُوا مِنِي.

الْحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْإِفْرَادَ يَقْتَضِي تَكْثِيرَ الْعِبَادَةِ، وَالْقِرَانَ يَقْتَضِي تَقْلِيلَهَا، فَكَانَ الْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْقُصُودَ مِنْ خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ هُوَ الْعِبَادَةُ، وَكُلُّ ما كان أفضى إلى تكثير كَانَ أَفْضَلَ.

حُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ ضَيَّتُهُ مِنْ وُجُوهٍ:

الحُجَّةُ الْأُولَى: التَّمَسُّكُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴿ وَهَذَا اللَّهْظُ يَخْتُمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ إِيجَابَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، أَوْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ إِيجَابَ الجُمْعِ بَيْنَهُمَا عَلَى سَبِيلِ النَّمَامِ، فَلَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ لَا يُفِيدُ الثَّانِي، وَلَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الثَّانِي أَفَادَ الثَّانِي، وَلَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الثَّانِي أَفَادَ الثَّانِي الثَّانِي أَكْثَرَ فَائِدَةً، فَوَجَبَ حَمْلُ اللَّهْظِ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْأَوْلَى حَمْلُ كَلَامِ الله عَلَى مَا يَكُونُ أَكْثَرَ فَائِدَةً.

الْحُجَّةُ النَّانِيَةُ: أَنَّ الْقِرَانَ جَمْعٌ بَيْنَ النَّسُكَيْنِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنَ الْإِثْيَانِ بِنُسُكٍ وَاحِدٍ.

الحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ فِي الْقِرَانِ مُسَارَعَةً إلى التسكين، وفي الإفراد ترك مسارعة إلى أحد التسكين فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْقِرَانُ أَفْضَلَ لِقَوْلِهِ: ﴿ وَسَارِعُوا ﴾ [آل عمران:١٣٣].

وَاجُوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّا بَيْنَّا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَدُلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ دَلَالَةَ مَا هُوَ أَكْثَرُ فَائِدَةً عَلَى الْإِفْرَادِ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمُّوهُ فَمُجَرَّدُ حُسْنِ ظَنِّ، حَيْثُ قُلْتُمْ: حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ فَائِدَةً أَوْلَى، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ التَّرْجِيحُ لِقَوْلِنَا.

وَالْجُواَبُ عَنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ: أَنَّ كُلَّ مَا يَفْعَلُهُ الْقَارِنُ يَفْعَلُهُ الْفُرِدُ أَيضًا، إِلَّا أَنَّ الْقَرَانَ كَانَ حِيلَةً فِي إِسْقَاطِ الطَّاعَةِ، فَيَنتَهِي الْأَمْرُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُرَخَّصًا فِيهِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ فَلَا. وَبِالْجُمْلَةِ فَالشَّافِعِيُّ وَ اللَّهُ لَا يَقُولُ: إِنَّ الْحُجَّةَ المُفْرَدَةَ بِلَا عُمْرَةِ فَي وَقْتِهِ، ثُمَّ بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهِ، ثُمَّ بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهِ، ثُمَّ بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهِ، فَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهَا، فَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهِ، ثُمَّ بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهِ، فَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهَا، فَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهِ، ثُمَّ بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهِ، فَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهِ، فَمَا بِالْعُمْرَةِ فِي وَقْتِهِ، فَمَ فِي وَقَاتِهِ، فَلَا اللَّامُ فَي فَي وَلَا اللَّهُ وَالْقَلُونَ الْمُرَاقِ فِي وَقَالِمَالَ مِنَ الْإِيْتِيَانِ بِالْحُجَّةِ المُقْرُونَةِ (١٠).

قال القرطبي يَحَلَّلْهُ: لَا خِلَافَ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ التَّمَتُّعَ جَائِزٌ . عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ، وَأَنَّ الْإِفْرَادَ جَائِزٌ، وَأَنَّ الْقُرْانَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَضِي كُلَّا، وَلَمْ يُنْكِرْهُ فِي حَجَّتِهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، بَلْ أَجَازَهُ هَمْ، وَرَضِيهُ مِنْهُمْ، عَلِيْهِ. وَإِنَّا الْخُلَافُ الْعُلَمَاءُ فِيهَا كَانَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ مُحْرِمًا فِي حَجَّتِهِ، وَفِي الْأَفْضَلِ مِنْ ذَلِكَ، الله ﷺ مُحْرِمًا فِي حَجَّتِهِ، وَفِي الْأَفْضَلِ مِنْ ذَلِكَ، لَا خَتِلَافِ الْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ: فَقَالَ قَائِلُونَ، مِنْهُمْ مَالِكٌ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ لَمُنْورَانُ الله ﷺ مُفْرِدًا، وَالْإِفْرَادُ أَفْضَلُ مِنَ الْقَرَانِ. قَالَ: وَالْقِرَانُ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّع.

وَفِي صَحِيحٍ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةً قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِلَّ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ مُهِلَّ بِحَجِّ فَلْيُهِلَّ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ مُهِلَّ بِعَمْرَةٍ وَلَيْهُ بَنَ عَائِشَةُ: فَأَهَلَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ بِحَجِّ، وَأَهَلَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ، وَأَهَلَ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهلَ بِالْعُمْرَةِ. رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَلَسٌ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ، وَأَهلَ بَالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ، وَأَهلَ الله عَلَيْةِ: (وَأَمَّا الله عَلَيْةِ: (وَفَضْلِهِ. وَهُو حُجَّةٌ مَنْ قَالَ بِالْإِفْرَادِ وَفَضْلِهِ. وَحَكَى مُحَمَّدُ بُنُ الْحُسَنِ عَنْ مَالِكِ: أَنَهُ قَالَ: إِذَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهِ حَدِيثَانِ مُحْتَلِفَانِ، وَهُو حُجَّةٌ مَنْ قَالَ بِالْإِفْرَادِ وَفَضْلِهِ. وَمَكَى مُحَمَّدُ بُنُ الْحَسَنِ عَنْ مَالِكِ: أَنَهُ قَالَ: إِذَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ عَلِي الْعُمْرَةِ إِلَى الْمُعْرَةِ إِلَى الْمُعْرِقِ عَلْمَ الله وَهُو أَكُدُ وَوْ لَا الشَّافِعِيِّ فِي الْمُشْهُورِ عَنْهُ. وَاسْتَحَبَّ آخِرُونَ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةَ إِلَى الْحَبْرِ، وَبِهِ قَالَ أَحْدُ وَوْ لَى الشَّافِعِيِ فِي الْمُشْهُورِ عَنْهُ. وَاسْتَحَبَّ آخِرُونَ التَّمَتُعَ بِالْعُمْرَةَ إِلَى الْحَبْرِ الله بْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الله بْنِ الزَّيْرِ، وَبِهِ قَالَ أَحْدُ وَوْلَى الشَّافِعِيِّ فَالله مُورِ عَمْدَ وَعَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الله بْنِ النَّابِيْرِ، وَبِهِ قَالَ أَحْدُ وَوْلَى الشَّافِعِيِّ فَلَ الشَّهُ فِعِي الْمُو وَعَنْ السَّافِعِيِ .

تفسير الرازي (٥/ ٢٩٨).

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: اخْتَرْتُ الْإِفْرَادَ، وَالتَّمَتُّعُ حَسَنٌ، لَا نَكْرَهُهُ. احْتَجّ مَنْ فَضَّلَ التَّمَتُّعَ بِهَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عِمْرَانَ بْن حُصَيْنِ، قَالَ: «نَزَلَتْ آيَةُ المُتَّعَةِ فِي كِتَابِ الله - يَعْنِي: مُتْعَةَ الْحَجِّ-، وَأَمَرَنَا جِهَا رَسُولُ الله ﷺ، ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ [آيَةً] مُتْعَةً الْحَجِّ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولَ الله ﷺ حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَجُلُّ بِرَأْيِهِ بَعْدَ مَا شَاءَ». وَرَوَى الْتَرْمِذِيُّ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنْسٍ، عَنِ أَبْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَل: أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وقاص والضحاك ابن قَيْسٍ عَاْمَ حَجِّ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي شَفْيَانً، وَهُمَا يَذْكُرَانِ التَّمَتُّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجّ، فَقَالَ الضّحاكُ ابن قَيْسٍ: لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَمْرَ الله تَعَالَى. فَقَالَ سَعْدٌ: «بِئْسَ مَا الضّحاكُ ابن قَيْسٍ: ﴿ فَقَالَ الضَّحَاكُ: فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ قلت يا ابن أَخِي! ﴾ فَقَالَ الضّحَاكُ: فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ سَعْدٌ: «قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ الله ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ»، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَرَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ قَالَ: إِنِّي لَجَالِسٌ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي الْمُسْجِدِ إِذْ جَاءَهُ رَجُلُّ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، فَسَأَلَهُ عَنِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَقَالَ ابْنِ عُمَرَ: «حَسَنٌ جَمِيلٌ». قَالَ: إِفَإِنَّ أَبِاكُ كَانَ يَنْهَي عَنْهَا. فَقَالَ: «وَيْلَكَ! فَإِنْ كَانَ أَبِي نَهَى عَنْهَا، وَقَدْ فَعَلَهُ رَسُولُ الله عَيْكَةِ وَأَمَرَ بِهِ، أَفَهِقُولِ أَبِي آخُذُ، أَمْ بِأَمْرِ رَسُولِ الله عَيَكَةِ!؟ قُمْ عَنِي». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ صَالِحَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، غَنْ سَالِمٍ. وَرُوِيَ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «تَمَتَّعَ رَسُولً الله ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهَا مُعَاوِيَةُ». حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَالَ أَبُو عُمَرَ: حَدِيثُ لَيْثٍ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَهُوَ لَيْثُ ابَن أَبِي سُلَيْم، ضَعِيفٌ. وَالْمُشْهُورُ عَنْ عَمْرَ وَعُثْمَانَ أَنَّهُمَا كَانَا يَنْهَيَانِ عَنِ التَّمَتُّع، وَإِنْ كَانَ جَمَاعَةً مِنَّ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُتْعَةَ الَّتِي نَهَى عَنْهَا عُمَرُ، وَضَرَبَ عَلَّيْهَا، فَسْخَ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ، فَأَمَّأُ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَلَا. وَزَعَمَ مَنْ صَحَّحَ نَهْي عُمَرُ عَنِ التَّمَتُّعُ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ؛ لِيُسْتَجَعَ الْبَيْتُ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي الْعَامِ، حَتَّى تَكْثُرُ عِهَارِتُهُ بِكَثْرَةِ الزُّوَّارِ لَهُ فِي غَيْرِ لِيُسْتَجَعَ الْبَيْتُ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي الْعَامِ، حَتَّى تَكْثُرُ عِهَارِتُهُ بِكَثْرَةِ الزُّوَّارِ لَهُ فِي غَيْرِ الْمُوْسِمِ، وَأَرَادَ إِدْخَالَ الرِّفْقِ عَلَى أَهْلِ الْحُرَمِ بِدُخُولِ النَّاسِ، تَحْقِيقًا لِدَعْوَةِ إِبْرَاهِيمٍ : ﴿ فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِيَ إِلَيْهِمُ ﴾ [براهيم:٣٧]. وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ رَأَى النَّاسَ مَالُوا إِلَى التَّمَتُّعِ لِيَسَارَتِهِ وَخِفَّتِهِ، فَخَشِيَ أَن يضيع الْإِفْرَادُ وَالْقِرَانُ، وَهُمَا

سُنَّتَانِ لِلنَّبِيِّ عَلَالِلَّهِ.

وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ فِي اخْتِيَارِهِ التَّمَتُّعَ بِقَوْلِهِ ﷺ: "لَو اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الْهُدْيَ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً". أَخْرَجَهُ الْأَئِمَّةُ. وَقَالَ آخَرُونَ: الْقِرَانُ أَفْضَلُ، مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ، وَبِهِ قَالَ الْمُزَنِيُّ، قَالَ: لِأَنَّهُ يَكُونُ مُؤَدِّيًا لِلْفَرْضَيْنِ جَمِيعًا، وَهُو قَوْلُ عِلِيٌّ بْنِ أَبِي وَهُو قَوْلُ عِلِيٌّ بْنِ أَبِي طَالِب.

وَاحْتَجَ مَنِ اسْتَحَبَّ الْقِرَانَ وَفَضَّلَهُ بِهَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ بَوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ: «أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ: صَلِّ فِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَسُولَ الله ﷺ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ مُفْرِدًا، فَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّهُ عُمْرَةً وَحَجَّةٍ». وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَالْإِفْرَادُ وَإِنْ شَاءَ الله وَ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ مُفْرِدًا، فَلِذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّهُ أَفْضَلَ ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادُ أَكْثَرُ عَمَلًا، ثُمَّ الْعُمْرَةُ عَمَلٌ الْخُرُ، وَذَلِكَ كُلُّهُ طَاعَةً، وَالْأَكْثَرُ مِنْهَا أَفْضَلُ.

وَقَالَ أَبُو جَعْفُو النَّحَّاسُ: المُفْرِدُ أَكْثُرُ تَعَبًا مِنَ المُتَمَتِّع، لِإِقَامَتِهِ عَلَى الْإِحْرَام، وَذَلِكَ أَعْظَمُ لِيُوَابِهِ. وَالْوَجْهُ فِي اتَّفَاقِ الْأَحَادِيثِ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ لَا أَمْرَنَا بِالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ جَازَ أَنْ يُقَالَ: تَتَعَّعَ رَسُولُ الله عَلَيْه، وقرن، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ وَالْقِرَانِ جَازَ أَنْ يُقَالَ: تَتَعَّعَ رَسُولُ الله عَلَيْه، وقرن، كَمَا قَالَ جَلَ وَعَزَّ: ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ وَلَا قُولِنَا الله عَلَيْه، وَإِنَّمَا أَمَر فِي قَوْمِهِ عَمْرُ وَقَالَ عُمْرُ بْنُ الْحَطَّابِ: رَجَمْنَا وَرَجَمَ رَسُولَ الله عَلَيْه، وَإِنَّمَا أَمَر وَانَّمَ الله عَلَى الله عَلَيْهِ الْقِرَانُ، وَأَنَّهُ كَانَ قَارِنًا، لِحَدِيثِ عُمْرَ وَأَنْسٍ بِالرَّجْمِ. قُلْدُ كُورَيْن. وَفِي صَحِيحٍ مُسْلِم عَنْ بَكْرِ عَنْ أَنْسٍ، قَالَ: السَّعِثُ النَّبِي عَلَيْهِ يُلِي لِللّهِ الله عَلَيْهِ يُلِي اللّهُ عَمْرَهُ وَحَجَّه الله عَلَى الله عَلَيْهِ الْمَعْدُ وَلَا الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْهُ وَكَمَّا الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْهُ وَلَا مَنْ سَاقً وَلَكَ الله عَلَمْ عَلَى الله عَلَيْهُ وَلَا الله عَلَى الله عَلَيْهُ وَلَا مَنْ سَاقً وَلَا الله عَلَى الله عَلَى

مَا قِيلَ فِي هَذَا: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَهَلَ بِعَمْرَةٍ، فَقَالَ مَنْ رَآهُ: ثَمَتَّع، ثُمَّ أَهَلَّ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ»، فَقَالَ مَنْ سَمِعَهُ: قَرَنَ. فَاتَّفَقَتِ فَقَالَ مَنْ رَآهُ: أَفْرَدْتُ الْحَجَّةِ وَعُمْرَةٍ»، فَقَالَ مَنْ سَمِعَهُ: قَرَنَ. فَاتَّفَقَتِ الْأَحَادِيثُ. وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَرْوِ أَحَدٌ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: أَقْرُدْتُ الْحَجَّ وَلَا الْمَعْتُ وَاللَّهُ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ مَنَّ عَنْ عَلِيٍّ فَقَالَ إِنَّهُ قَالَ: «فَإِنِّ سُعْتُ وَسُولَ الله ﷺ وَقَرَنْتُ» وَقَرَنْتُ إِهْلَالِكَ. قَالَ: «فَإِنِّ سُعْتُ الله عَلِيْهِ، فَقَالَ إِنَّ مُعْتُ الله عَلَيْهُ لِأَصْحَابِهِ: «لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي كَمَا اسْتَذْبَرْتُ الْفَعْدُ مَنْ أَمْرِي كَمَا اسْتَذْبَرْتُ الْفَعْدُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ إِلْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلْهُ مَنْ أَمْرِي كَمَا اسْتَذْبَرْتُ الْفَعْدُ مَنْ أَمْرِي كَمَا اسْتَذْبَرْتُ الْفَعْدُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ وَلَكِنّ عُلَالًا عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُولُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

وَثَبَتَ عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا بَالُ النَّاسِ قَدْ حَلُّوا مِنْ عُمْرَةِمْ، وَلَمْ ثَخُلِلَ أَنْتَ؟ قَالَ: ﴿إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي، وَسُقْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى عُمْرَةِمْ، وَلَمْ ثَكُمْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَنْ الله عَلَيْ الله عَنْ الله عَلْ الله عَنْ الله عَلْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَنْ الله عَلْ الله عُلْ الله عَلْ الله عَلَى الله عَلْ الله

وَقَوْلُ أَنْسِ خَادِمِهِ: إِنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «لَبَيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا» نَصُّ صَرِيحٌ فِي الْقِرَانِ لَا يَخْتَمِلُ التَّأْوِيلَ. وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «إِنَّا جَمَعَ رَسُولُ الله عَيَّكِيَّ بَيْنَ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَاجٍ بَعْدَهَا» (١).

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٧).

قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُّ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَالِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ و حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامُ وَٱتَّقُواْ ٱللّهَ وَاصْرِى الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامُ وَٱتَّقُواْ ٱللّهَ وَالْمَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿ [القرة:١٩٦]

هذه الآية أصل في البديل عن الهدي عند عدم إيجاده، وهو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

قال ابن عبد البر تَعْلَلْهُ: وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الصَّوْمَ لَا سَبِيلَ لِلْمُتَمَتِّعِ إِلَيْهِ، إِذَا كَانَ يَجِدُ الْهَدْيَ (١).

كراما الكتاب:

قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحُجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة:١٩٦].

كروأما السنة:

فقد دلت السنة على هذا المعنى كذلك فيها أخرجه مسلم تعتله: عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ الله، أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَر عَنَّ، قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ الله عَلِيْ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الله عَلَيْهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الله عَلَيْهِ وَمَ الْحُلُقِةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ الله عَلِيْهِ، فَأَهَلَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ، وَمَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ الله عَلِيْ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ، وَكَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ الله عَلِيْ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى، فَسَاقَ الْهُدْي، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ الله عَلِيْ مَكَّةَ قَالَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى، فَسَاقَ الْهُدْي، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ الله عَلِيْ مَكَةً قَالَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيَطُفُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْرُوقِةِ، وَلْيُقَصِّرْ، وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيُهِلَ لَمُ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيَطُمْ عَلَيْكُمْ أَنْهَ أَيْكُمْ أَهْدَى، فَلْيَطُمْ عَلَايُكُمْ أَهْدَى، فَلْيَطُمْ عَلَائَةَ أَيَّامٍ فِي الْجُجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى الْحُجِّ، وَلْيُهْدِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذْيًا، فَلْيَصُمْ ثَلَائَةَ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨/ ٣٤٩).

⁽۲) مسلم (۱۲۲۷).

كروأما الإجماع:

قال ابن قدامة تَعْلَللهُ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّام، يَكُونُ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ). لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّ الْمُتَّمَتِّعَ إِذَا لَمْ يَجِدْ الْهُدْيَ، يَنْتَقِلُ إِلَى صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ، تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ (١).

قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البفرة:١٩٦]

وقد اختلف أهل العلم في هذه الأيام الثلاثة في بحايتها ونهايتها على
 أقوال:

القول الأول: هن ثلاثة أيام من أيام حجه، أي أيام شاء، بعد أن لا يتجاوز بآخرهن يوم عرفة.

🗖 أثر علي بن أبي طالب عظمه:

عن علي على التروية ويوم عرفة أَيَّامِ فِي ٱلْحَجِّ [البقرة:١٩٦]، قال: قبل التروية يوما، ويوم التروية، ويوم عرفة (٢).

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

عن كُرَيْبٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "يَطَّوَّفُ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ مَا كَانَ حَلاًلا حَتَّى يُهِلَّ بِالْجَجِّ، فَإِذَا رَكِبَ إِلَى عَرَفَةَ فَمَنْ تَيَسَّرَ لَهُ هَدِيَّةٌ مِنَ الإبِلِ أَوِ البَقَرِ أَوِ الغَنَمِ، مَا تَيَسَّرَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ، أَيَّ ذَلِكَ شَاءَ، غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ فَعَلَيْهِ ثَلاَئَةُ أَيَّام فِي الحَجِّ، وَذَلِكَ قَبْلَ مِنْ ذَلِكَ، أَيَّ ذَلِكَ شَاءَ، غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ فَعَلَيْهِ ثَلاَئَةُ أَيَّام فِي الحَجِّ، وَذَلِكَ قَبْلَ يَوْم عَرَفَة فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَنْطَلِقْ يَوْم عَرَفَة فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِينْطَلِقْ حَتَّى يَقِفَ بِعَرَفَاتٍ مِنْ صَلاَّةِ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الظَّلاَمُ، ثُمَّ لِيَدْفَعُوا مِنْ عَرَفَاتٍ إِذَا وَلَيَّ مَنْ مَلاً الَّذِي يُتَبَرَّرُ فِيهِ، ثُمَّ لِيَذْكُرُوا الله كَثِيرًا، وَأَكْثِرُوا التَّكْبِيرَ وَالتَّهُلِيلَ قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا، ثُمَّ أَفِيضُوا فَإِنَّ النَّاسَ كَانُوا يُفِيضُونَ، وَقَالَ الله تَعَالَى: وَاللَّهُ لَيْلُ الله تَعَالَى:

⁽١) المغنى (٣/ ٤١٧).

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٩٤) من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي ﷺ. وسنده منقطع.

﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ [الفرة:١٩٩] حَتَّى تَرْمُوا الجَمْرَةَ ﴾ [الفرة:١٩٩] حَتَّى تَرْمُوا الجَمْرَةَ ﴾ [الفرة:١٩٩]

وعن عكرمة، عن ابن عباس: أنه قال: «الصيام للمتمتع ما بين إحرامه إلى يوم عرفة» $^{(1)}$.

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عن ابْنِ عُمَرَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ، فَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَإِنَّهَا مِنْ أَيَّامِ الْحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»(٣).

□ أثر عكرمة نَعَلَشْهُ:

عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «يَصُومُ الْمُتَمَتِّعُ فِي السَّفَرِ، وَلَا يَصُومُ إِلَّا فِي الْعَشْرِ، وَيَجْعَلُ آخِرَهَا يَوْمَ عَرَفَةً، وَإِنْ فَاتَهُ أَهْرَاقَ لِذَلِكَ دَمًا»(٤).

أثر علقمة تَعْلَشْهُ:

عَنْ عَلْقَمَةً قَالَ: «آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةً»(٥).

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٨) (٤٥٢١): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ.

(٢) أخرجه الطبري (٣/ ٩٤) قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا إبراهيم بن إسهاعيل بن نصر، عن ابن أبي حبيبة، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣١٩) عن مَعْمَرٌ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَالِم به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٨٤) من طريق ابنُ المُبَارَكِ، عَنْ حَجَّاجٍ، قَالَ: انَّطَلَقْتُ أَنَا وَالْحُكُمُ إِلَى أَبِي الْوَلِيدِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: «آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ».

وَأَخرَجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٨٥) من طريق وَكِيعٌ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ وَبَرَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ ابنُ عُمَرَ: «قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِيَوْمٍ، وَيَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ»، وَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ: «يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ».

(٤) صحيح: أخرجه سَعيد بَّن منصور في تفسيره (٣/ ٧٨١) من طريق سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ. وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣١٩) من طريق مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ.

(٥) صَحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٨٥) من طريق أبي بَكْرٍ قَالَ: نا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمُرُ،

🗖 أثر عروة بن الزبير ﴿ عَلَيْهِ:

عن عروة، قال: «المتمتع يصوم قبل التروية يومًا، ويوم التروية، ويوم عرفة»(١).

أثر الحسن البصري تَعَلَّقْهُ:

عن الحسن في قوله: ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحَجِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، قال: «آخرهن يوم عرفة» (٢).

أثر الحكم تَعْلَشْة:

عَنْ صَوْم، ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، قَالَ: «يَصُومُ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ يَوْمًا، وَيَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ» (٣).

أثر إبراهيم النخعي يَعْلَشُهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البغرة:١٩٦] أَنَّهُ قَالَ: آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةً (١).

أثر سعيد بن جبير تَحَالَثة:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ: «صَامَ يَوْمًا قَبْلَ يَوْمِ

وَحَفْضٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

⁽١) حسن: أخرَجه الطبري (٣/ ٩٥) من طريق الحسين بن محمد الذارع، قال: حدثنا حميد بن الأسود، عن هشام بن عروة، عن عروة.

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٩٥) من طريق ابن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، عن الحسن.

وأخرجه الطبري (٣/ ٤٢٢) قال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ قَالَ: ثِنَا ابْنُ عُلِّيَّةً، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ.

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٠) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: شَا مُحَمَّدُ بْنَ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ الْحُكَمَ.

⁽٤) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٠) من طريق عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْهُبَّارِيُّ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله بْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ»(١).

أثر عامر الشعبي تَعَلَّمْة:

عَنْ عَامِرٍ وَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحَجِّ ۗ قَالَ: «قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يَوْمًا، وَيَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ» (٢٠).

🗖 أثر قتادة يَحَلَمْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ فِى ٱلْحَجِّ ﴿ [البفرة:١٩٦] قَالَ: كَانَ يُقَالُ: «عَرَفَةَ وَمَا قَبْلَهَا يَوْمَيْنِ مِنَ الْعَشْرِ » (٣).

أثر السدي تَعَلَّشُهُ:

عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿ ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: فَآخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: فَآخِرُهَا

🗖 أثر طاوس كِخَلَلْلهُ:

عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْر، قَالَ: سَأَلْتُ طَاوُسًا، عَنْ صِيامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، قَالَ: «آخِرُهُنَّ يَوْمُ عَرَفَةَ» (٥).

قال الطبري يَعْتَلْهُ: آخِرُ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي أَوْجَبَ الله صَوْمَهُنَّ فِي الْحَجِّ عَلَى مَنْ لَمُ

(١) أخرجه الطبري (٣/ ٤٢١) من طريق أبي كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا بَشِيرٌ، قَالَ: ثنا أَبُو بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَرْ.

(٢) صَحِيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٢) من طريق يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا ابْنُ عُلَيَّةً، عَنْ دَاوُدَ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَابِ، قَالَ: ثنا دَاوُدُ، عَنْ عَامِرٍ.

(٣) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٢) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةً

(٤) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٢) من طريق مُوسَى بْنُ هَارُونَ، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

(٥) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٣) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْر، قَالَ: سَأَلْتُ طَاوُسًا.

الهُدْيَ مِنَ الْمُتَمِّعِينَ يَوْمُ عَرَفَةَ، أَنَّ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَوْجَبَ صَوْمَهُنَّ فِي الْحَجِّ بِقَوْلِهِ: وَإِذَا انْقَضَى يَوْمُ عَرَفَةَ فَقَدِ انْقَضَى الْخَجِّ؛ لِأَنَّ يَوْمُ النَّحْرِ، يَوْمُ إِحْلَالٍ مِنَ الْإِحْرَامِ. قَالُوا: وَقَدْ أَجْمَعَ الجُمِيعُ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزِ الْخَجُّ؛ لِأَنَّ يَوْمُ النَّحْرِ، يَوْمُ إِحْلَالٍ مِنَ الْإِحْرَامِ. قَالُوا: وَقَدْ أَجْمَعَ الجُمِيعُ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَهُ صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ، قَالُوا: فَإِنْ يَكُنْ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَهُ غَيْرُ جَائِزِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَكُونَ مِنْ أَيَّامُ النَّشْرِيقِ بَعْدَهُ أَحْرَى أَنْ لَا تَكُونَ مِنْ أَيَّامِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ أَيَّامُ الْخَجِّ مَتَى انْقُضَتْ مِنْ سَنَةٍ، فَلَنْ تَعُودَ إِلَى سَنَةٍ أُخْرَى بَعْدَهَا. أَوْ يَكُونَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنْ ذَلِكَ لَهُ غَيْرُ جَائِزٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَوْمُ عِيدٍ، فَأَيَّامُ التَشْرِيقِ النِّي بَعْدَهُ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّامُ التَشْرِيقِ الَّتِي بَعْدَهُ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّامُ النَّشْرِيقِ الَّتِي بَعْدَهُ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ أَيَّامُ النَّشْرِيقِ النِّي يَعْدَهُ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ أَيَّامُ التَشْرِيقِ النِّي بَعْدَهُ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ أَلَامُ التَشْرِيقِ النِّي بَعْدَهُ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّامُ التَشْرِيقِ الْتِي بَعْدَهُ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ أَلَامُ النَّشْرِيقِ الْمَعْيَةِ مَنَ صَوْمُ مَوْ النَّحْرِ. قَالُوا: وَإِذَا كَانَ يَقُوتُ صَوْمُهُنَّ فِي الْحُجِّ، فَلَمْ يُجْزِ عَنْهُ إِلَّا الْهُدْيَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَيْعَدِهِ لِلْتَعْدِهِ اللهُ عَلَيْهِ لِمُعْتَهِ وَالْتَكْ فَلَهُ عَلَيْهِ فَلَعْ مِنْ أَلِلْ الْعَلْمَ لَلْهُ عَلَيْهِ لِمُعْتَهِ وَالْكَجَهِ وَالْمُ عَلَيْهِ لَمُعْتَهِ الْمُ الْقُولَ الْمُعْتَهِ اللهُ عَلَيْهِ لَمُعْتَهِ اللهُ عَلَيْهِ لِمُعْتَهِ وَلَلْ الْعُولُ اللهُ عَلَيْهِ لَمُعْتَهِ وَلَا عَلَيْهِ لَلْهُ عَلَيْهِ لَعْتَهِ اللهُ عَلَيْهِ لَمُعْتَهِ اللهُ عَلَيْهِ لَمُعْتَهُ اللهُ عَلَيْهِ لَيْعَتِهِ (١).

قال ابن قدامة تَعْلَمْهُ: مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّام، يَكُونُ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ). لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا، فِي أَنَّ الْمُتَمَّعَ إِذَا لَا يَجِدْ الْمُدْيَ، يَنْتَقِلُ إِلَى صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ، تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ. الْمُدْيَ، يَنْتَقِلُ إِلَى صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ، تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ. وَتُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ فِي مَوْضِعِهِ، فَمَتَى عَدِمَهُ فِي مَوْضِعِهِ جَازَلَهُ الإِنْتِقَالُ إِلَى الصِّيَام، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهُ مُوقَتُ، وَمَا كَانَ وُجُوبُهُ مُوقَتًا أُعْتُبِرَتْ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ، كَالمًاء فِي الطَّهَارَةِ، إِذَا عَدِمَهُ فِي مَكَانِهِ انْتَقَلَ إِلَى التَّرَابِ.

وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ وَقْتَانِ: وَقْتُ جَوَازٍ، وَوَقْتُ اسْتِحْبَابِ. فَأَمَّا وَقْتُ الثَّلَاثَةِ، فَوَقْتُ الإِخْتِيَارِ لَهَا: أَنْ يَصُومَهَا مَا بَيْنَ إِحْرَامِهِ بِالْحُجِّ وَيَوْمِ عَرَفَّةً، وَيَكُونُ آخِرُ الثَّلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةً. قَالَ طَاوُسٌ: «يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّام، آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ».

وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ، وَالنَّخَعِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَلْقَمَةَ، وَعَمْرِه بْنِ دِينَارٍ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَرَوَى ابْنِ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ، أَنْ يُطُومُهُنَّ مَا يَيْنَ إِهْلَالِهِ بِالْحَجِّ وَيَوْمِ عَرَفَةَ. وَظَاهِرُ هَذَا أَنْ يَجْعَلَ آخِرَهَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ. وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ صَوْمَ يَوْمٍ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ غَيْرُ مُسْتَحَبِّ. وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْقَاضِي،

⁽١) تفسير الطبري (٣/ ٤٢٥).

في «المُحَرَّرِ». وَالمُنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ الَّذِي وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِثْلُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ: أَنَّهُ يَكُونُ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنْ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا أَحْبَبْنَا لَهُ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ هَاهُنَا، لَوْضِع الْحَاجَةِ.

وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يُسْتَحَبُّ لَهُ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ بِالْحُجِّ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ ؛ لِيَصُومَهَا فِي الْحُجِّ، وَإِنْ صَامَ مِنْهَا شَيْئًا قَبْلَ إحْرَامِهِ بِالْحُجِّ جَازَ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَأَمَّا وَقْتُ جَوَازِ صَوْمِهَا: فَإِذَا أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةً. وَعَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ إِذَا حَلَّ مِنْ الْعُمْرَةِ. اللّهُمْرَةِ.

وقال مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ إِحْرَامِ الْحُجِّ. وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَر. وَهُو قَوْلُ إِسْحَاقَ، وَابْنِ النَّذِرِ؛ لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحَجِ ﴾ وَهُو قَوْلُ إِسْحَاقَ، وَابْنِ النَّذِرِ؛ لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحَيَامِ [ابقرة:١٩٦]. وَلِأَنَّهُ صِيَامٌ وَاجِبٌ، فَلَمْ يَجُونُ قِيهِ الْمُبْدَلُ، فَلَمْ يَجُونُ الْبَدَلُ، كَقَبْلِ الْإِحْرَامِ الْوَاجِبِ، وَلِأَنَّ مَا قَبْلَهُ وَقْتُ لَا يَجُونُ فِيهِ الْمُبْدَلُ، فَلَمْ يَجُونُ الْبَدَلُ، كَقَبْلِ الْإِحْرَامِ إِلْعُمْرَةِ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: يَصُومُهُنَّ مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةً (١).

القول الثاني: قالوا: آخِرُهُنَّ انْقِضَاءُ يَوْم مِنَى.

□ أثر علي بن أبي طالب ﷺ:

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَقُولُ: «مَنْ فَاتَهُ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ صَامَهُنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ»(٢).

🗖 أثر عائشة هيشنيا:

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: «يَصُومُ الْمُتَمَتِّعُ الَّذِي يَفُوتُهُ الصِّيَامُ أَيَّامَ مِنًى» (٣).

⁽١) المغني (٣/ ٤١٧).

⁽٢) أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٤) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٥٤) عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: ﴿ إِنْ فَاتَهُ الصَّوْمُ فِي الْعَشْرِ سَحَرَ لَيْلَةً يُخْصِهِ، فَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ». وفيه مقال.

⁽٣) صحيَّح: أخرجه مُوطأ مالكَ في المؤطأ (١/ ٤٢٦)، والطبري ُ في تفسيره (٣/ ٤٢٤)، و ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٤٢) من طريق ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّمَا كَانَتْ تَقُولُ:

وفي البخاري عَنْ عَائِشَةَ، وَعَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ قَالاً: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الهَدْيَ» (١).

وَفِي صحيح البخاري (٣/ ٤٣): وَقَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، كَانَتْ عَائِشَةُ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِلْهَا التَّشْرِيقِ بِمِنَى، وَكَانَ أَبُوهَا يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ بِمِنَى، وَكَانَ أَبُوهَا يَصُومُهَا»

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

أخرج البخاري عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَ ابْنِ عُمَرَ عَنَ اللهِ عَالَ: «الصِّيَامُ لِمَنْ ثَمَّتَّعَ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَلَمْ يَصُمْ، صَامَ أَيَّامَ مِنَّى»(٢).

عَنْ نَافِع، قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنْ فَاتَهُ صِيَامُ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ فِي الْحَجِّ، فَلْيَصُمْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ؛ فَإِنَّهُنَّ مِنَ الْحَجِّ».

«الصِّيَامُ لَِنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، لِنْ لَمْ يَجِدْهَا مَا بَيْنَ أَنْ يُمِلَّ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، فَمَنْ لَمْ يَصُمْهُ، صَامَ أَيَّامُ مِنَّى».

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٣٥) من طريق وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنْهَا كَانَتْ تَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ».

(١) صحيح البخاري (٣/ ٣٠٤) ١٩٩٧، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ عِيسى بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٣٤) ٩٩٩، قَال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ.

(٣) سندًه صحيح: أُخرجه الطبري (٣/ ٤٢٤) من طريق يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا ابْنُ عُلَيَّةَ، قَالَ: ثنا أَبُنُ عُلَيَّةَ، قَالَ: ثنا أَيُّوتُ.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٥٤) من طريق ابْنُ عُلَيَّةً، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ فَاتَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الحُجِّ، فَلْيَصُمْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ؛ فَإِنَّهُنَّ مِنَ الحُجِّ» وأخرجه الطبري (٣/ ٤٢٤) من طريق ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ: أَنَّ

وأخرجه الطبري (ُ٣ُ/ ٤٢٤) من طريق ابْنُ وَهَب قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ قَالَ: «مَنِ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، وَلَمْ يَصُمِ الثَّلَاثَةَ الْأَيَامِ قَبْلَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَلْيَصُمْ أَيَّامَ مِنى». قال الإمام مالك كَالَّهُ: قَالَ ابْنُ الْقَاسِم: وَقَالَ مَالِكٌ: مَنْ نَذَرَ صِيَامًا أَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ وَاجِبٌ، أَوْ نَذَرَ صِيَامً ذِي الجُجَّةِ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَصُومٌ أَيَّامَ الذَّبْحِ الثَّلاثَةَ، وَلَا يَضُومُ أَيُّامَ الذَّبْحِ الثَّلاثَةَ، وَلَا يَضُومُهَا أَحَدٌ إلَّا المُتَمَتِّعُ وَلَا يَضُومُ مَهَا أَحَدٌ إلَّا المُتَمَتِّعُ الَّذِي لَمْ يَجِدْ الْهَدْيَ، فَذَلِكَ يَصُومُ الْيَوْمَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَلَا يَصُومُ يَوْمَ النَّحْرِ أَحَدٌ، وَأَمَّا النَّذِي لَمْ يَجِدْ الْهَدْيَ، فَذَلِكَ يَصُومُ الْيَوْمَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَلَا يَصُومُ يَوْمَ النَّحْرِ أَحَدٌ، وَأَمَّا أَنْ يَقْضِيَ الْجَرُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَيُصَامُ إِنْ نَذَرَهُ رَجُلٌ، أَوْ نَذَرَ صِيَامَ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَّا أَنْ يَقْضِيَ إِلا رَمْضَانَ أَوْ غَيْرَهُ فَلَا يَفْعَلُ (١).

المدونة (١/ ١٤٤):

قُلْت لِابْنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيْت الصِّيَامَ فِي الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ، فِي أَيِّ الْمُواضِعِ يَجُوزُ الصِّيَامُ فِي قَوْلِ مَالِكِ؟

قال: الصِّيامُ فِي الحُجِّ وَالْعُمْرَةِ عِنْدَ مَالِكِ إِنَّمَا هُوَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي أَصِفُ لَك، إِنَّمَا يَجُودُ الصِّيامُ لَِنْ مَّتَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الحُجِّ، وَإِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيًا صَامَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ، فَإِنْ لَمْ يَصُمْهَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، فَإِنْ لَمْ يَصُمْهَا أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، يُفْطِرُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَإِنْ لَمْ يَصُمْهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَلْيَصُمْهَا النَّكَ عِلْا الله تَعَالَى: ﴿ أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ بِعْدَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا، وَفِي جَزَاءِ الصَّيْدِ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ صِيامًا ﴾ [المائدة: 10]، وفي فِدْيَةِ الْأَذَى: ﴿ فَفِدْيَةُ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [المترة: 19]، وفي فِدْيَةِ الْأَذَى: ﴿ فَفِدْيَةُ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [المترة: 19]، وفي فِدْيَةِ الْأَذَى: ﴿ فَفَوْدُيَةُ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [المترة: 19]، وفي فِدْيَةِ الْأَذَى: ﴿ فَفَوْدُيَةُ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [المترة: 19]، وفي فِدْيَةِ الْأَذَى: ﴿ فَفَوْدُيهُ أَلْ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّمُ مِنْ حَجِّ فَائِتٍ، أَوْ جَامَعَ فِي حَجِّهِ، أَوْ مَا أَشْبَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّذِي يَجِبُ فِيهَا الدَّمُ، فَهُو إِنْ لَمْ يَجِدُ الدَّمَ صَامَ.

الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٥):

فَأَمَّا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَهِيَ أَيَّامُ مِنَّى الثَّلاثَةُ، فَلَقَدْ كَانَ الشَّافِعِيُّ يَذْهَبُ فِي الْقَدِيمِ إِلَى أَنَّ لِلْمُتَمَتِّعِ أَنْ يَصُومَهَا عَنْ مَّتَّعِهِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْغَمْرَةِ إِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ فِي خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي يَوْمِ التَّرُويَةِ، وَهُو الثَّامِنُ مِنْ ذِي خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي يَوْمِ التَّرُويَةِ، وَهُو الثَّامِنُ مِنْ ذِي

⁽١) المدونة (١/ ٢٨٤).

الحُجَّةِ، فَعُلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ بِهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَلِرَوَايَةِ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَيْنِ «أَرْخَصَ لِلْمُتَمَّعِ إِذَا لَمَ يَجِدْ هَدْيًّا، وَلَمْ يَصُمْ فِي الْعَشْرِ، أَنْ يَصُومَ أَنَّ رَسُولَ الله عَيْنِ » ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا فِي الْجُدِيدِ، وَمَنَعَ مِنْ صِيَامِهَا لِلْمُتَمَّعِ وَغَيْرِه، وَبِهِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ»، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا فِي الجُدِيدِ، وَمَنَعَ مِنْ صِيَامِهَا لِلْمُتَمَّعِ وَغَيْرِه، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنيفة؛ لِرِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ سُلَيْم، عَنْ أُمِّهِ: أَنها قالت: كنا بمنى إذ أَتَى عَلِيُّ بْنُ قَالَ أَبُو حَنيفة؛ لِرِوَايَةٍ عَمْرِو بْنِ سُلَيْم، عَنْ أُمِّهِ: أَنها قالت: كنا بمنى إذ أَتَى عَلِيُّ بْنُ أَي طَالِب عَنِي وَاكِبًا يُنَادِي: أَلا إِنَّ رَسُولَ الله عَيْقِ قَالَ: «هَذِهِ أَيَّامُ طُعْمٍ وَشُرْبِ، فَلا يَصُومُهَا أَحَدُنّ »، وَلِروايَةٍ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَيْقِ «نَهَى عَنْ صِيَام سِتَّةِ أَيَامُ التَّهُ يَكُ وَمُولُ الله عَيْقِ «نَهَى عَنْ صِيَام سِتَّة أَيَامُ التَسْرِيقِ » وَلِأَنَّ كُلَّ زَمَانٍ لَمْ يَجُونُ صَوْمُهُ تَطُوعًا الْفِطْرِ، وَالْأَضْحَى، وَيَوْمِ الشَّكِ، وَأَيَّامُ التَشْرِيقِ » وَلِأَنَّ كُلَّ زَمَانٍ لَمْ يَجُومُ الشَّكِ، وَالْأَضْحَى، فَإِذَا قِيلَ: لَيْسَ لِلْمُتَمَتِّع أَنْ يَصُومُهَا بِحَالٍ، لا نَذْرًا وَلَا تَطَوَّعًا، وَلَا كَفَّارَةً، وَلا قَضَاءً. فَلَا تَطُوعًا، وَلَا كَفَّارَةً، وَلا قَضَاءً.

مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٣٧٤):

[١٦٧٣] قلت: قال سفيان: فإن لم يصم في العشر، فعليه دم؟ قال أحمد: يصوم أيام منى.

قال إسحاق: كها قال أحمد.

قال ابن قدامة تخلّله: (٢٦١٠) مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (فَإِنْ لَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، صَامَ أَيَّامَ مِنَى، فِي إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله، وَالرِّوَايَةُ الْأُخْرَى: لَا يَصُومُ آيَّامَ مِنَى، وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشَرَةَ آيَّام، وَعَلَيْهِ دَمٌ). وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ المُتَمَثِّع، إذَا لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ فِي كَثُمُ الثَّلَاثَةَ فِي أَيَّام الحُبِّ، فَإِنَّهُ يَصُومُهَا بَعْدَ ذَلِكَ. وَبِهَذَا قَالَ عَلِيٌّ، وَابْنُ عُمَر، وَعَائِشَةُ، وَعُرْوَةُ إِبْنُ الذَّبَيْرِ وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَالْحَسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْصَحَابُ الرَّأْي.

وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدِ: إِذَا فَاتَهُ الصَّوْمُ فِي الْعَشْرِ وَبَعْدَهُ، وَاسْتَقَرَّ الْهُدُيُ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِ الْعَشْرِ وَبَعْدَهُ، وَاسْتَقَرَّ الْهُدُيُ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجْ وَقَدِهِ، كَاجُمُعَةِ فَيَسْقُطُ بِخُرُوجٍ وَقْتِهِ، كَاجُمُعَةِ.

وَلَنَا: أَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ، فَلَا يَسْقُطُ بِخُرُوجِ وَقْتِهِ، كَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى وَكُوبِهِ، لَا عَلَى سُقُوطِهِ، وَالْقِيَاسُ مُنْتَقَضٌ بِصَوْمِ الظِّهَارِ إِذَا قُدِّمَ المُسِيسُ عَلَيْهِ،

وَالْجُمُعَةُ لَيْسَتْ بَدَلًا، وَإِنَّهَا هِيَ الْأَصْلُ، وَإِنَّهَا سَقَطَتْ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ جُعِلَ شَرْطًا لَهَا، كَالْجُهُعَةُ لَيْسَتْ بَدَلًا، فَإِنَّهُ يَصُومُ أَيَّامَ مِنِّي.

وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ، وَعُرْوَةَ، وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْر، وَالزُّهْرِيِّ، وَمَالِكِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَر، وَعَائِشَةُ، قَالَا: «لَمْ يُرخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ، إلَّا لَمِنَ لَمْ يَجِدْ الْهَدْيَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَهَذَا يُنْصَرِفُ إِلَى تَرْخِيصِ النَّبِيِّ عَيَّكِيْم، وَلِأَنَّ الله تَعَالَى أَمَرَ بِصِيَامِ الثَّلاثَةِ فِي الْحَجِّ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَيَّامِ الْثَلاثَةِ فِي الْحَجِّ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَيَّامٍ الْحَجِّ إِلَّا هَذِهِ الْأَيَّام، فَحُكْمُهُ مِنْ صَامَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ.

وَعَنْ أَحْدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى: لَا يَصُومُ أَيَّامَ مِنَى. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَالْحُسَنِ، وَعَطَاءٍ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ المُنْذِرِ؛ لِأَنَّ «النَّبِي ﷺ نَهَى عَنْ صَوْم سِتَّة أَيَّام، ذَكَرَ مِنْهَا أَيَّامُ النَّفْلِ، فَلَا التَّشْرِيقِ»، وَقَالَ عِنْهِ الْبُغْرِ: ﴿إِنَّهَا أَيَّامُ أَكُلِ وَشُرْبٍ»، وَلِأَنَّهَا لَا يَجُوزُ فِيهَا صَوْمُ النَّفْلِ، فَلَا يَصُومُ هَا عَنْ الْهُدْيِ، كَيَوْم النَّحْر، فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، يَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشَرَةً أَيَّام. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا قُلْنَا: يَصُومُ أَيَّامَ مِنِي فَلَمْ يَصُمْهَا. وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا قُلْنَا: يَصُومُ أَيَّامَ مِنِي فَلَمْ يَصُمْهَا. وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي وَكُذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا قُلْنَا: يَصُومُ أَيَّامَ مِنِي فَلَمْ يَصُمْهَا. وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي وَكُذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا قُلْنَا: يَصُومُ أَيَّامَ مِنِي فَلَمْ يَصُمْهَا. وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي وَقَتِهِ، وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ: فَعَنْهُ: عَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَ الْوَاجِبَ مِنْ مَنَاسِكِ الْحُبِّ عَنْ وَقَتِهِ، فَلَامْ مَنْ الْمُؤَوّق بَيْنَ الْمُؤَخِّرِ لِعُذْرٍ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِمَا ذَكُونَا.

وقالُ الْقَاضِي: إِنْ أَخَرَهُ لِعُذْرٍ، لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ؛ لِأَنَّ الدَّمَ الَّذِي هُوَ الْمُبْدَلَ، لَوْ أَخْرَهُ لِعُذْرٍ، لَا دَمَ عَلَيْهِ لِتَأْخِيرِهِ، فَالْبَدَلُ أَوْلَى. وَرُويَ عَنْ أَحْمَد: لَا يَلْزَمُهُ مَعَ الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ. وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ، وَهَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ، الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ. وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ، وَهَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ، الصَّوْمِ دَمُ المَّدْيُ الْوَاجِب، إِذَا أَخَرَهُ لِعُذْرٍ، مِثْلُ أَنْ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِفَوَاتِهِ، كَصَوْمٍ رَمَضَانَ، فَأَمَّا الْمُدْيُ الْوَاجِب، إِذَا أَخَرَهُ لِعُذْرٍ، مِثْلُ أَنْ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ، كَسَائِرِ الْمُدَايَا الْوَاجِبَةِ.

وَإِنْ أَخَّرَهُ لِغَيْرِ عُذْرٍ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ، كَسَائِرِ الْهَدَايَا. وَالْأُخْرَى: عَلَيْهِ هَدْيُ آخَرُ؛ لِأَنَّهُ نُسُكٌ مُؤَقَّتٌ، فَلَزِمَ الدَّمُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِهِ، كَلَرْمَ الدَّمُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِهِ، كَرَمْيِ الْجِمَارِ. وَقَالَ أَحْدُ: مَنْ تَمَتَّعَ، فَلَمْ يُهْدِ إِلَى قَابِلٍ، يُهْدِي هُدَيَيْنِ. كَذَا قَالَ ابْنُ

عَبَّاس (١).

قال ابن حزم كَ لَنَهُ: وَلَا يَجُوزُ صِيَامُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَهِي ثَلَاثَةُ أَيَّام بَعْدَ يَوْمِ الْأَضْحَى، لَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، وَلَا فِي نَذْرٍ، وَلَا فِي كَفَّارَةٍ، وَلَا لِمُتَمَّع بِالْحُجِّ لَا يَقْدِرُ الْأَضْحَى، لَا فِي قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ مَالِكُ: يَصُومُهُا المُتَمَّعُ المُذْكُورُ كُلَّهَا، وَلَا يَصُومُ النَّاذِرُ مِنْهَا إِلَّا الْيَوْمَ الثَّالِثَ فَقَطْ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَامَ شَيْءٌ مِنْهَا تَطَوَّعًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَامَ شَيْءٌ مِنْهَا تَطَوَّعًا، وَلَا فِي كَفَّارَةٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ رَبِيع، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، نَا ابْنُ الْأَعْرَابِيّ، نَا مَالِكُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَسَامَةَ الْقَعْنَبِيُّ، نَا مَالِكُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَسَامَةَ الْقَعْنَبِيُّ، نَا مَالِكُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَسَامَةَ الْفَعْنَبِيُّ، نَا مَالِكُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَسَامَةَ الْمُعَلِيّ يَامُونَ اللهُ بَنِ مَالِكُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَلَى ابْنِ الْمُعَادِ، عَنْ أَبِي مُرَّةً مَوْلَى أُمِّ هَانِعٍ: ﴿ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ لَهُ وَلَيْ إِيلُولُهُ اللهُ إِيْفِطَارِهَا، وَيَنْهَانَا عَنْ صِيَامِهَا». قَالَ مَالِكُ: إِيلَى صَائِمٌ، فَقَالَ لَهُ : كُلُ فَهَذِهِ اللهُ يَسِيمُ مَا اللهُ وَيَنْهَانَا عَنْ صِيَامِهَا». قَالَ مَالِكُ: هِيَ أَيَّامُ التَشْرِيقِ.

نَا حُمَامُ بْنُ أَحْمَدَ، نَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنَ، نَا بَكْرٌ ـ هُوَ ابْنُ حَمَّادٍ -، نَا مُسَدَّدُ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ نَافِع بْنِ جُبَيْرِ بْنِ أَبْنُ حَمَّادٍ -، نَا مُسَدَّدُ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ نَافِع بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَم، عَنْ بِشْرِ بْنِ سُحَيْم: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجُنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَنَّهَا أَيَّامُ أَكُل وَشُرْبِ».

قَالَ أَبُو مُحُمَّدِ: تَفْرِيقُ مَالِكِ بَيْنَ الْيَوْمَيْنِ وَبَيْنَ الْيَوْمِ الثَّالِثِ لَا وَجْهَ لَهُ أَصْلًا؛ فَإِنْ ذَكَرَ ذَاكِرٌ مَا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْت عَبْدَ الله بْنَ عِيسَى ـ هُوَ ابْنُ أَيِ لَيْ حَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَالَم بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَر، قَالَ عُرُوةُ: عَنْ لَيْلَ -، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَالَم بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَر، قَالَ عُرُوةُ: عَنْ الله عَنْ أَيهِ ، ثُمَّ اتَّفَقَا، قَالًا: لَمْ يُرَخِّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إلَّا لَكُ يَكُونُ الْهُ يَكِيدِ الله عَنْ أَيهِ ، ثُمَّ الله عَنْ شُعْبَةَ يَحْيَى بْنُ سَلَّامٍ، وَلَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُ بِحَدِيثِهِ ، فَإِنْ هَذَا مَوْقُوفٌ عَلَى أُمِّ المُؤْمِنِينَ، وَابْنِ عُمَرَ عَنْ ، وَلا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُسْنَدَ هَذَا إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْ بِالظَّنِّ، فَقَدْ قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ . وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الله عَلَيْ أَيْ الظَّنَ ؛ فَإِنَّ الظَّنَ الْفَلْ الله عَلَيْ إِالظَّنِ عُمْ وَالظَّنَ ؛ فَإِنَّ الظَّنَ الْمَذْقَالُ الله عَلَيْ إِلَا عَنْ مَرْ طَرِيقِ وَكِيعٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ اللهُ عَلَيْ أَلُولُ اللهُ عَلَيْ فَا الله عَنْ هَمَا مِنْ وَرَوِيقِ وَكِيعٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْمَالَقُ وَالطَّنَ ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ الْمَوْلِ الله عَلَيْهِ . وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ

⁽١) المغني (٣/ ٤١٨).

عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ».

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ». وَعَنْ أَبِي طَلْحَةً: «أَنَّهُ كَانَ لَا يُفْطِرُ إلَّا يَوْمَ فِطْرٍ أَقْ أَضْحَى». وَعَنْ الْأَسْوَدِ: «أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ». وَلَوْ كَانَ مُسْنَدًا لَكَانَ حُجَّةً عَلَى المُالِكِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ أَبَاحَ الْيَوْمَ التَّالِثَ أَنْ يَصُومَهُ النَّاذِرُ، وَهُوَ خِلَافُ هَذَا الْخَبَرَ(۱).

قال الطبري يختلفه: آخِرُ الْأَيَّامِ الثَّلاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الله فِي كِتَابِهِ انْقِضَاءُ آخِرِ أَيَّامِ مِنَّى، أَنَّ الله أَوْجَبَ عَلَى المُتَمَّعِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدْيِ، ثُمَّ الصِّيَامَ إِنْ لَمْ يَجِدُ إِلَى الْمُدْيِ مِنَ الْمُدْيِ، ثُمَّ الصِّيَامَ إِنْ لَمْ يَجِدُ إِلَى الْمُدْيِ مَسْبِيلًا. قَالُوا: وَإِنَّا يَجِبُ عَلَيْهِ نَحْرُ هَدْيِ المُتْعَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ وَاجِدًا قَبْلَ ذَلِكَ. قَالُوا: وَإِنَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّمَا رَخَّصَ لَهُ فِي الصَّوْمِ يَوْمَ يَلْزَمُهُ نَحْرُ الْمُدْيِ، فَلَا يَجِدُ إِلَيْهِ سَبِيلًا. قَالُوا: وَالْوَقْتُ الَّذِي يَلْزَمُهُ فِيهِ نَحْرُ الْمُدِي يَوْمُ النَّحْرِ، وَالْأَيَّامُ النَّحْرِ، وَالْأَيَّامُ النَّحْرِ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَمْ يُمَكِّنْ نَحْرَهُ. فَإِذَا كَانَ النَّحْرِ، وَالْأَيَّامُ النَّحْرِ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَمْ يُمَكِّنْ نَحْرَهُ. فَإِذَا كَانَ النَّحْرِ، وَالْأَيَّامُ النَّحْرِ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَمْ يُمَكِّنْ نَحْرَهُ. فَإِذَا كَانَ النَّحْرِ، وَذَلِكَ حِينَ عَلِمَ النَّعْرِ، وَذَلِكَ حِينَ عَلِمَ الشَّوْمُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَذَلِكَ حِينَ عَلِمَ الْمُدْيَ، فَلَمْ يَجِدْهُ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَمُ يَوْمُ النَّحْرِ، وَذَلِكَ حِينَ عَلِمَ الْمُدْيَ، فَلَمْ يَجِدْهُ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ.

قَالُوا: وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَالصَّوْمُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ أَوَّلُهُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَلِي يَوْمَ النَّحْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّحْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّحْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّحْرِ، وَذَلِكَ الْوَقْتِ إِذَا لَمْ يَكُونُ لَهُ الصَّوْمُ لَا يَكُونُ لَهُ الصَّوْمُ فَ قَبْلَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْصَّوْمُ لَا يَكُونُ لَهُ الصَّوْمُ مِنَ الْيَوْمِ الصَّوْمُ لَا يَكُونُ فِي بَعْضِ نَهَارِيوْم فِي وَاجِب، عَلِّمَ أَنَّ الْوَاجِب عَلَيْهِ الصَّوْمُ مِنَ الْيَوْمِ الصَّوْمُ مِنَ الْيَوْمِ الشَّوْمِ لَا يَكُونُ فِي بَعْضِ نَهَارِيوْم فِي وَاجِب، عَلِّمَ أَنَّ الْوَاجِب عَلَيْهِ الصَّوْمُ مِنَ الْيَوْمِ النَّكُومِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. قَالُوا: وَلَا مَعْنَى النَّوْمِ النَّحْرِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ. قَالُوا: وَلَا مَعْنَى الْقَوْلِ الْقَائِلِ: إِنَّ أَيَّامَ مِنَى لَيْسَتْ مِنْ أَيَّامِ الخَّجِ؛ لِأَنَّهُنَ يَنْسُكَ فِيهِنَّ بِالرَّمْي، وَالْعُومُ الْعَكُوفِ عَلَى عَمَلِ الْحَجِ، كَمَا يَنْسُكُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِ فِي الْأَيَّامِ قَبْلَهَا، وَالْعُكُوفِ عَلَى عَمَلِ الْحَجِ، كَمَا يَنْسُكُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِ فِي الْأَيَّامِ قَبْلَهَا، وَالْعَامُ مَنَى النَّهُ مُن عَنْ اللَّهُ مِنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الله يَنْ عَبْدِ الله النَّالُونَ عَنْ سَلَمْ الْمَ أَنْ شُعْبَةَ حَدَّنَهُ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالْم بْنِ عَبْدِ الله عَنْ مَلْ الْوَالْمِ الْوَالِقُومِ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْ

⁽١) المحلى بالآثار (٤/ ٤٥١).

ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَخَصَ رَسُولُ الله ﷺ لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهُدْيَ، وَلَمْ يَصُمْ حَتَّى فَاتَتْهُ أَيَّامُ الْعَشْرِ، أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ مَكَانَهَا»، لِصِحَّةِ مَا قُلْنَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْقَوْلِ، وَخَطَأٍ قَوْلِ مَنْ خَالَفَ قَوْلَنَا فِيهِ

حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ عَبْدَ الله بْنَ حُذَافَةً بْنِ قَيْسٍ، فَنَادَى فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ أَيَّامُ أَكُلٍ، وَشُرْبٍ، وَذِكْرٍ لله، إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ هَدْيِ "(١).

قال السَمعاني تَعَلَّلُهُ: وَقُولُه تَعَالَى: ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثُلَاثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحَجِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، وَذَلِكَ بِأَن يَصُوم يَوْمًا قبل التَّرويَة، وَيَوْم التَّرويَة، وَيَوْم عَرَفَة، وَيجوز أَن يَصُوم الثَّلَاثَة مُتَفَرِّقَة.

وقال ابْن عمر، وَعَائِشَة: «يَصُوم ثَلَاثَة أَيَّام منى»، وَذَلِكَ التَّشْرِيق، وَهُو قَول الشَّافِعِي فِي الْقَدِيم. وَقَوله تَعَالَى: ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ۗ [البقرة:١٩٦] قَالَ ابْن عمر: «مَعْنَاهُ إِذَا رَجَعتم إِلَى الْأَهْلِ»(٢).

قال البغوي يَخَالَثُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ ﴾: الهدي ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِ ﴾، أَيْ: صُومُوا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، يَصُومُ يَوْمًا قَبْلَ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَلَوْ صَامَ قَبْلَهُ بعد ما أحرم بالحج جاز، وَلَا يَجُوزُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَلَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ عِنْدَ وَلَوْ صَامَ قَبْلَهُ بعد ما أحرم بالحج جاز، وَلَا يَجُوزُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَلَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، يُرْوَى ذَلِكَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِ صوم الثلاثة في أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، يُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ الزَّبَيْرِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ (٣).

قال الجصاص يختلفه: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحُجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ۗ [البقرة:١٩٦] قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ أُخْتُلِفَ فِي مَعْنَى قوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجُّ [البقرة:١٩٦]: فَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ بِيَوْمٍ، وَيَوْمٍ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمِ

⁽١) تفسير الطبرى (٣/ ٤٢٧).

⁽٢) تفسير السمعاني (١/ ١٩٨).

⁽٣) تفسير البغوى (١/ ٢٤٩).

عَرَفَةً. وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَابْنُ عُمَرَ: «مِنْ حِينِ أَهَلَّ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ»، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مِنْ حِينِ أَهَلَّ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ»، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَلَا يَصُومُهُنَّ فِي الْعَشْرِ حَلَالًا إِنْ شَاءَ». وَهُوَ وَلَا يَصُومُهُنَّ عَبْلَ أَنْ يَعْتَمِرَ»، قَالَ عَطَاءٌ: وَإِنَّمَا يُؤَخِّرُهُنَّ إِلَى قَوْلُ طَاوُسٍ; وَقَالًا: «لَا يَصُومُهُنَّ قَبْلَ أَنْ يَعْتَمِرَ»، قَالَ عَطَاءٌ: وَإِنَّمَا يُؤَخِّرُهُنَّ إِلَى الْعَشْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي عَسَى يَتَيَسَّرُ لَهُ الْهَدْيُ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُمَا عَلَى جِهَةِ الاِسْتِحْبَابِ، لَا عَلَى جِهَةِ الْإِيجَابِ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اسْتِحْبَابِنَا لَمِنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ تَأْخِيرَ التَّيَمُّمِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، إِذَا رَجَا وُجُودَ الْمَاءِ. وَقَوْلُ عَلِيٍّ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ يَدُلَّ عَلَى جَوَازِ صَوْمِهِنَّ فِي الْعَشْرِ، وَجَا وُجُودَ اللَّاءِ فَرَامًا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ ذَلِكَ، وَأَصْحَابُنَا يُجِيزُونَ صَوْمَهُنَّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ عَلَالًا أَوْ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ ذَلِكَ، وَأَصْحَابُنَا يُجِيزُونَ صَوْمَهُنَّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِالْعُمْرَةِ وَلَا يُجِيزُونَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْعُمْرَةِ هُوَ سَبَبُ التَّمَتُع، قَالَ الله: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فَمَتَى وُجِدَ السَّبَبُ جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الله: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْخَجِ ﴾ [البقرة: ١٩٤]، فَمَتَى وُجِدَ السَّبَبُ جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى وَقْتِ الْوُجُوبِ، كَتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ لِوُجُودِ النَّصَابِ، وَتَعْجِيلِ كَفَارَةِ الْقَتْلِ لِوجُودِ النِّصَابِ، وَتَعْجِيلِ كَفَارَةِ الْقَتْلِ لِوجُودِ النَّصَابِ، وَتَعْجِيلِ كَفَارَةِ الْقَتْلِ لِوجُودِ الْجُرَاحَةِ.

وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهِ قَبْلَ وَقْتِ وُجُوبِهِ لِوُجُودِ سَبِهِ، أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ وُجُوبَ الْهُدْيِ مُتَعَلِّقٌ بِوُجُوبِ عَمَامِ الْحُجِّ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ; لِأَنَّ قَبْلَ ذَلِكَ يَجُوزُ وُرُودِ الْفَسَادِ، عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ الْهُدْيُ وَاجِبًا عَلَيْهِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَقَدْ جَازَ يَجُوزُ وُرُودِ الْفَسَادِ، عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ الْهُدْيُ وَاجِبًا عَلَيْهِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَقَدْ جَازَ عِنْدَ الْجُمِيعِ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنُ الْإِحْرَامُ بِهِ مُوجِبًا لَهُ; إِذْ كَانَ وُجُوبُهُ مُتَعَلِّقًا بِتَهَامِ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا؛ ثَبَتَ جَوَازُهُ بَعْدَ وُجُودِ سَبِهِ، وَهُو لَكُمْرَةُ وَلَا فَرَامِ الْحُجِّ، إِنَّهَا هُو لَا فَرْقَ بَيْنَ إِحْرَامِ الْحُجِّ وَإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ إِذَا فَعَلَهُ بَعْدَ إِحْرَامِ الْحُجِّ، إِنَّهَا هُو لِلْ وَجُودِ سَبِهِ، وَذَلِكَ مَوْجُودُ بَعْدَ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ إِذَا فَعَلَهُ بَعْدَ إِحْرَامِ الْحُجِّ، إِنَّهَا هُو لِلْ وَرُامِ الْحُجْ وَإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ إِذَا فَعَلَهُ بَعْدَ إِحْرَامِ الْحُجِّ، إِنَّهَا هُو لِلْ وَرُودِ سَبِهِ، وَذَلِكَ مَوْجُودُ بَعْدَ إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ (١).

⁽١) أحكام القرآن (١/ ٣٥٥).

مسألة الوقت: الذي يجب فيه ابتداء صوم الثلاثة أيام

قال الطبري تَخَلَّلُهُ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْمُتَمَّعِ الْإِبْتِدَاءُ فِي صَوْمِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي قَالَ اللهِ ﷺ: ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ فِي اللهِ اللهِ عَلَيْهِ فِيهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ فِيهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ فِيهِ صَوْمُهُنَّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ فِيهِ صَوْمُهُنَّ،

﴿ القول الأول: لَهُ أَنْ يَصُومُهُنَّ مِنْ أَوَّلِ أَشْهُرِ الْحُجِّ.

□ أثر مجاهد وطاوس تخلّله:

عَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَاوُسٍ: أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ: ﴿إِذَا صَامَهُنَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَجْزَأَهُ الْ

القول الثاني: يَصُومُهُنَّ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ دُونَ غَيْرِهَا.

أثر عطاء كتلشه:

عَنْ عَطَاءٍ: "يَصُومُ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ لِلْمُتْعَةِ فِي الْعَشْرِ إِلَى يَوْم عَرَفَةَ " (٢).

أثر أبي جعفر نَحْلَلْله:

أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: «لَا يُصَامُ إِلَّا فِي الْعَشْرِ»(٣).

(١) أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٨) حَدَّثَنَا ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا حَكَّامٌ، وَهَارُونُ، عَنْ عَنْبَسَةً، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَاوُس.وسنده ضعيف.

نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَاوُسٍ. وسنده ضعيف. وأخرَجه الطبري (٣/ ٤٢٨) قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ المُغِيرَةِ، قَالَ: ثنا يَخْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ الطَّائِفِيُّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وابن أبي نجيح لم يسمع التفسير من مجاهد. وأخرَجه الطبري (٣/ ٤٢٨) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا شَرِيكُ، عَنْ كُبُومٍ. وسنده ضعيف.

(٢) فَيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٩) من طريق ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا حَكَّامٌ، وَهَارُونُ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ عَطَاءٍ وفي سنده ابن حميد ضعيف.

وأخرجه الطّبرِيَ (٣٣/ ٤٢٩) من طريقٌ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الْحُكَمِ، قَالَ: ثنا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ: أَنَّ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ.

(٣) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٤٢٩).

السيال المُعَالِثِ عَالُوا: لَهُ أَنْ يَصُومُهُنَّ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ.

🛘 أثر عكرمة كِغَلَلْهُ:

عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «إِذَا خَشِيَ أَنْ لَا يُدْرِكَ الصَّوْمَ بِمَكَّةَ صَامَ بِالطَّرِيقِ يَوْمًا، أَوْ

🛘 أثر عطاء لَخَلَلْلَهُ:

عن عطاء قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَصُومَ الثَّلاثَةَ الْأَيَّام فِي المُتْعَةِ، وَأَنْتَ حَلَالٌ»(٢).

القول الرابع: لَا يَجُوزُ أَنْ يَصُومُهُنَّ إِلَّا بَعْدَمَا يُحْرِمُ بِالْحَجِّ.

□ أثر عبد الله بن عمر كا:

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «لَا يَصُومُهُنَّ إِلَّا وَهُوَ حَرَامٌ»(٣).

🗖 أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: «الصِّيامُ لِلْمُتَمَتِّعِ مَا بَيْنَ إِحْرَامِهِ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ»(٤).

-حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا أَبُو شِهَابٍ، عَنِ الْحُجَّاجِ، عَنْ أَبِي جَعْفَر. (١) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٣٠) قال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا أَبْنُ عُلَيَّة، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةً.

(٢) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٩) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ، قَالَ: "وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصُومَ، المُتَمَتِّعُ فِي الْعَشْرِ وَهُوَ حَلَالٌ».وسنده صحيح.

وأخرجه الطبري (٣/ ٤٣٠) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَن ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ.

(٣) صَحيحً: أخرجه الطبري (٣/ ٤٣٠) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ مَهْدِيِّ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وأخرجه ابَن أَبِي شيبةً في مُصنفَّه (٣/ ٣٥٠) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «لَا يَصُومُ المُتَمَّتُعُ، إِلَّا وَهُوَ مُحْرِمٌ، لَا يَقْضِي عَنْهُ إِلَّا ذَلِكَ» قُلْتُ: يَصُومُهُنَّ فِي شَوَّالٍ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا

(٤) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (Υ / ٤٣٠).

قال الترمذي كترته: وقد اختار قوم من أهل العلم من أصحاب النبي عليه وغيرهم التمتع بالعمرة. والتمتع: أن يدخل الرجل بعمرة في أشهر الحج، ثم يقيم حتى يحج، فهو متمتع، وعليه دم، ما استيسر من الهدي، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، ويستحب للمتمتع إذا صام ثلاثة أيام في الحج أن يصوم العشر، ويكون آخرها يوم عرفة، فإن لم يصم في العشر صام أيام التشريق، في قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي عليه منهم ابن عمر، وعائشة. وبه يقول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعضهم: لا يصوم أيام التشريق. وهو قول أهل الكوفة. وأهل الحديث يختارون التمتع بالعمرة في الحج، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق.

قوله تعالى: ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعُتُمُ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة:١٩٦]

ورد في معناها حديث عبد الله بن عمر ﴿ اللهُ اللهِ عَمْرُ اللهُ الله

عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَنْ الله عَلَيْ وَسُولُ الله عَلَيْ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ بِالعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ، فَكَانَ فَأَهَلَ بِالعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ فَأَهَلَ بِالعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْهَاعِيلَ بْنِ نَصْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

⁽۱) شرح صحیح البخاری (گ/ ۱۳۹).

⁽٢) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ١٧٧).

مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى، فَسَاقَ الهَدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ مُهْدِ، فَلَيَّا قَدِمَ النَّبِيُ عَلَيْ مَكَّةً قَالَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لاَ يَجِلُّ لِشَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ، حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، وَلْيُقَصِّرْ، وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيهِلَّ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيَطُمْ ثَلاَثَةً أَيَّامٍ فِي الحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ "(').

قال الطبري تَعَلَّلُهُ: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ﴾ [البقرة:١٩٦]: يعني جل ثناؤه بذلك: فمن لم يجد ما استيسر من الهدي، فعليه صيام ثلاثة أيام في حجه، وصيام سبعة أيام إذا رجع إلى أهله ومصره.

فإن قال لنا قائل: أو ما يجب عليه صوم السبعة الأيام بعد الأيام الثلاثة التي يصومهن في الحج إلا بعد رجوعه إلى مصره وأهله؟

قيل: بل قد أوجب الله عليه صوم الأيام العشرة بعدم ما استيسر من الهدي لمتعته، ولكن الله ـ تعالى ذكره ـ رأفة منه بعباده رخص لمن أوجب ذلك عليه، كما رخص للمسافر والمريض في شهر رمضان الإفطار وقضاء عدة ما أفطر من الأيام من أيام أخر. ولو تحمل المتمتع، فصام الأيام السبعة في سفره قبل رجوعه إلى وطنه، أو صامهن بمكة، كان مؤديًا ما عليه من فرض الصوم في ذلك، وكان بمنزلة الصائم شهر رمضان في سفره أو مرضه مختارًا للعسر على اليسر. وبالذي قلنا في ذلك قالت علماء الأمة (٢).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كَانَ يَرَى عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بَدَنَةً بَعِيرٍ، أَوْ بَقَرَةٍ، فَإِنْ لَمُ يَجِدْ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ»(٣).

⁽۱) صحيح البخاري (۲/ ۱۱۹) ۱۹۹۱ - حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَاب.

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ١٠٦).

⁽٣) صحيح وله طرق: منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٥٥) من طريق كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ نَافِعِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ ﴾ إِلَى ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ﴾ [البقرة:١٩٦]: ﴿ وَهَذَا عَلَى الْمُتُمَتِّعِ بِالْعُمْرَةِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، فَعَلَيْهِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ قَبْلَ يَوْم عَرَفَة ، فَإِنْ كَانَ يَوْمُ عَرَفَة التَّالِثَ فَقَدْ تَمَّ صَوْمُهُ ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى الْمُلهِ » (١٠).

□ أثر سعيد بن المسيب يَعْلَقْهُ:

عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: «مَنِ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالِ، أَوْ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى يَحُجَّ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»(٢).

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣١٩) ٢١١ عن مَعْمَرٌ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَالِم، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: "صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، آخِرُهَا يَوْمُ عَرَفَةَ، فَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَإِنَّهَا مِنْ أَيَّامِ الْحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعً إِلَى أَهْلِهِ».

وما أخرجه الطبري (٣/ ٤٨) قال: حدثني محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: حدثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «المحصر لا يحل من شيء حتى يبلغ البيت، ويقيم على إحرامه كما هو، إلا أن تصيبه جراحة – أو جرح –، فيتداوى بها يصلحه، ويفتدي، فإذا وصل إلى البيت، فإن كانت عمرة قضاها، وإن كانت حجة فسخها بعمرة، وعليه الحج من قابل والهدي، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع».

وما أخرجه الطبري (٣/ ٩٢) قال: حدثنا ابن بشار، وعبد الحميد بن بيان، قال ابن بشار: حدثنا، وقال عبد الحميد: أخبرنا يزيد، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، عن نافع: أنه أخبره: أنه خرج مع ابن عمر معتمرين في شوال، فأدركهما الحج، وهما بمكة، فقال ابن عمر: «من اعتمر معنا في شوال، ثم حج، فهو متمتع، عليه ما استيسر من الهدي، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع».

(١) ضَعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٤٢٣) من طريق حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده مسلسل بالمجاهيل والضعفاء.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣ُ/ ١٥٥) و مالك في موطئه (١/ ٣٤٥) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ المُسَيِّبِ.

□ أثر مجاهد يَعَلَشُهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: «هِيَ رُخْصَةٌ إِنْ شَاءَ صَامَهَا فِي الطَّريقِ» (١).

🗖 أثر منصور يَخَلَلْهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ: ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]، قَالَ: «إِنْ شَاءَ صَامَهَا فِي الطَّرِيقِ، وَإِنَّهَا هِي قالوا: إذا رجعت إلى أهلك »(٢).

أثر عطاء يَخلَشْهُ:

أثر قتادة تَخْلَشْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ: ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ﴾ [البترة:١٩٦]: ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى أَمْصَارِكُمْ » (٤).

(١) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٣٤) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ مَهْدِيِّ، قَالَ: ثنا شُهْيَانُ، عَنْ مُنْصُورِ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

وأخرجه الطبري (٣ُ/ ٤٣٤) مَن طريق ابْنُ بَشَّارٍ قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ.

وأُخْرَجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٥٥) عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «إِنْ شَاءَ صَامَ فِي الطَّرِيقِ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ».

(٢) أخرجه الطبري (٣/ ١٠٧) من طريق أحمد بن إسحاق، قال: حدثنا أبو أحمد، قال: حدثنا سفيان، عن منصور. وسنده حسن.

(٣) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٣٥) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ. وسنده صحيح.

(٤) سَندهَ حسنَّ: أخرجه الطبري (٣/ ٤٣٥) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

أثر سعيد بن جبير كَمْلَلْلهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: ﴿ ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: إِلَى أَهْلِكَ ﴾ (١).

□ أثر الحسن البصرى تَعَلَّقُهُ:

عَنِ الْحَسَنِ، فِي صِيَامِ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ، قَالَ: «إِنْ شَاءَ صَامَ فِي الطَّرِيقِ، وَإِنْ شَاءَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ» (٢).

🗖 أثر طاووس يَحْلَلْنَهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْثَدِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ طَاوُسٍ، ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ إِنْ شَاءَ فَرَّقَ ﴾ (٣).

قال الترمذي تخلفه: وقد اختار قوم من أهل العلم من أصحاب النبي عليه وغيرهم التمتع بالعمرة. والتمتع: أن يدخل الرجل بعمرة في أشهر الحج، ثم يقيم حتى يحج، فهو متمتع، وعليه دم، ما استيسر من الهدي، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله، ويستحب للمتمتع إذا صام ثلاثة أيام في الحج أن يصوم العشر ويكون آخرها يوم عرفة، فإن لم يصم في العشر صام أيام التشريق، في قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي عليه منهم ابن عمر، وعائشة. وبه يقول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعضهم: لا يصوم أيام التشريق. وهو قول أهل الكوفة. وأهل الحديث يختارون التمتع بالعمرة في الحج، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق.

قال الماوردي يَخَلَلْهُ: ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُم البقرة:١٩٦]، وفي زمانها قولان: أحدهما:

⁽١) أخرجه الطبري (٣/ ٤٣٦) من طريق أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ سَالِم، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر. وسنده ضعيف.

⁽٢) صحيحً: أخرجه ابن أبي شيبةً (٣/ ١٥٥) وسعيد بن منصور من طرق، عن الحسن.

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ١٥٥).

١٣٠٠١ - أَبُو بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ طَاوُسٍ.

⁽٤) سنن الترمذي (٣ً/ ١٧٧).

إذا رجعتم من حجكم في طريقكم، وهو قول مجاهد. والثاني: إذا رجعتم إلى أهليكم في أمصاركم، وهو قول عطاء، وقتادة، وسعيد بن جبير، والربيع (١).

قال البغوي يَخَلَّلُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]، أَيْ: صُومُوا سَبْعَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]، أَيْ: صُومُوا سَبْعَةَ أَيَّامٍ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِهِ لَا يَجُوزُ، أَيَّامٍ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِهِ لَا يَجُوزُ، قَلُو صَامَ السَّبْعَةَ قَبْلَ الرُّجُوعِ إِلَى أَهْلِهِ لَا يَجُوزُ، وَهُو قَوْلُ أَكْثَر وَابْنِ عَبَّاسٍ، وقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَصُومَهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَعْمَالِ الْحُجِّ، وَهُو الْمَرَادُ مِنَ الرُّجُوعِ المُذْكُورِ فِي الْآيَةِ (٢).

قال ابن الجوزي يَعْلَقه: ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾، قولانَ: أحدهما: إذا رجعتم إلى أمصاركم، قاله ابن عباس، والحسن، وأبو العالية، والشعبي، وقتادة. والثاني: إذا رجعتم من حجكم، وهو قول عطاء، وسعيد بن جبير، وأبي حنيفة، ومالك. قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنيل ـ : فصيام السبعة الأيام إذا رجع، متى يصومهن؟ أفي الطريق، أم في أهله؟ قال: كل ذلك قد تأوله الناس. قيل لأبي عبد الله: ففرق بينهن، فرخص في ذلك ".

قال ابن كثير كَتِلَنهُ: وقوله: ﴿وَسَبْعَةِ إِذَا رَجَعْتُمْ ۖ فيه قولان: [أحدهما] إذا رجعتم إلى رحالكم، وَلِمِنَا قَالَ مُجَاهِدٌ: هِي رُخْصَةٌ إِذَا شَاءَ صَامَهَا في الطَّرِيقِ، وَكَذَا قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ. وَالْقُولُ [الثَّانِي]: إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى أَوْطَانِكُمْ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَاقِ: وَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ. وَالْقُولُ [الثَّانِي]: إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى أَوْطَانِكُمْ، قَالَ: ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدُ أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ يَحْدَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَالًم: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَر، قَالَ: ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۚ قَالَ: ﴿ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ »، وَكُذَا رُوي عَنْ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۚ قَالَ: ﴿ وَعَطَاءٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَالْحَسْنِ، وَقَتَادَةَ، وَالزَّهْرِيِّ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنس، وَحَكَى عَلَى ذَلِكَ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ جَرِيرٍ الْإِجْمَاعَ، وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْنِي بْنِ أَنْس، وَحَكَى عَلَى ذَلِكَ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ جَرِيرٍ الْإِجْمَاعَ، وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْنِي بْنِ أَنْس، وَحَكَى عَلَى ذَلِكَ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ جَرِيرٍ الْإِجْمَاعَ، وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْنِي بْنِ أَسْهُ لِ اللهِ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ أَبْنِ شِهَابٍ، عَنْ اللهِ عَنْ عَقَيْلٍ، عَنِ إِنْ شِهَابٍ، عَنْ سَالٍ إِنْ عَبْدِ الله اللهِ الله الله عَنْ عَقْدُ الله الله عَنْ عَلَا الله عَلَى ذَلِكَ أَلْهُ عَلَى الْهُ عَلَى الله الله عَنْ عَقَيْلُ عَنْ الله الله عَنْ الله الله عَنْ عَلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ عَلَى الْعُمْرَةِ إِلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَرِيهِ اللهِ اللهُ الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْسُلَامِ اللهُ الْعُمْرَاقِ الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَاقِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَاقِ إِلَا الْعُمْرَةُ

⁽١) تفسير الماوردي (١/ ٢٥٧).

⁽٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٢٤٩).

⁽٣) زاد المسير في علم التفسير (١/ ١٦٢).

□ أقوال أصحاب المذاهب.

كرالمذهب المالكي:

ذكر سحنون يَعَلَشُهُ: قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ﴾ [البقرة:١٩٦]، فَإِذَا رَجَعَ مِنْ مِنْي فَلَا بَأْسَ أَنْ يَصُومَ.

قال ابْنُ الْقَاسِمِ: يُرِيدُ أَقَامَ بِمَكَّةَ أَوْ لَمْ يُقِمْ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَنْ صَامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى بِلَادِهِ، جَازَ لَهُ أَنْ يَصِلَ السَّبْعَةَ بِالثَّلَاثَةِ، وَصِيَامُ الْمُدْيِ فِي التَّمَتُّعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا لَا يُشْبِهُ صِيَامَ مَنْ وَطِئَ بَعْدَ رَمْيِ الجُّمْرَةِ عِنَّنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا ؛ لِأَنَّ قَضَاءَهَا بَعْدَ أَيَّامٍ مِنَّى، فَإِنَّهَا يَصُومُ إِذَا قَضَى، وَالْمُتَمَّعُ إِنَّمَا يَصُومُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ (٢).

كرالمذهب الحنفي:

قال الكاساني تَخلَفهُ: وَأَمَّا صَوْمُ السَّبْعَةِ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ بِالْإِجْمَاعِ، وَهَلْ يَجُوزُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَفْعَالِ الْحُجِّ بِمَكَّةَ قَبْلَ الرُّجُوعِ إِلَى الْأَهْلِ؟ قَالَ أَصْحَابُنًا: يَجُوزُ.

وقال الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الرُّجُوعِ إِلَى الْأَهْلِ، إِلَّا إِذَا نَوَى الْإِقَامَةَ بِمَكَّةَ، فَيَجُوزُ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ۗ ﴿ المِقِرَةَ:١٩٦] أَيْ: إِذَا

⁽١) تفسير ابن كثير ط العلمية (١/ ٤٠٠).

⁽٢) المدونة (١/ ٤٣١).

رَجَعْتُمْ إِلَى أَهْلِيكُمْ، وَلَنَا: هَذِهِ الْآيَةُ بِعَيْنِهَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ اللَّهِ: ﴿إِذَا رَجَعْتُمْ ﴿ البقرة: ١٩٦] مُطْلَقًا، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ مِنْ مِنِّى إِلَى مَكَّةَ، وَصَامَهَا، يَجُوزُ، وَهَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّأُويلِ: إِذَا رَجَعْتُمْ مِنْ مِنْي.

وقال بَعْضُهُمْ: إذا فَرَغْتُمْ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ، وَقِيلَ: إذا أَتَى وَقْتُ الرُّجُوعِ (١). كَاللَّهُ اللهُ الْحُوعِ (١).

قال الشافعي ﴿ وَيَصُومُ السَّبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ».

قال الْمُاوَرْدِيُّ: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا صِيَامُ عَشَرَةِ أَيَّامِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي اللَّهِ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ۚ [البقرة:١٩٦]، وَذَكَرْنَا وَقْتُ صِيَامِ الثَّلَاثَةِ، فَأَمَّا وَقْتُ صِيَامِ السَّبْعَةِ فَقَدِ اخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِيهِ عَلَى قَوْلُيْنِ:

أَحَدُهُمَا . وَهُو نَصُّهُ هَاهُنَا وَفِي «الْأُمِّ» . : أَنَّهُ يَصُومُهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَاسْتَقَرَّ فِي بَلَدِهِ. وَهِو نَصُّهُ عَلَى أَهْلِهِ، وَاسْتَقَرَّ فِي بَلَدِهِ. وَهِو قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ عَنَى وَمِنَ التَّابِعِينَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَسَعِيدُ بْنُ المَّيْرِ عُمَرَ وَأَهْدُ، وَإِسْحَاقُ.

وَالْقُوْلُ النَّانِيَ . وَهُو نَصُّهُ فِي الْإِمْلَاءِ .: أَنَّهُ يَصُومُهَا إِذَا رَجَعَ مِنْ حَجِّهِ بَعْدَ كَهَالِ مَنَاسِكِهِ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ذَلِكَ لِاحْتَهَالِ كَلامِهِ: فَذَهَبَ أَصْحَابُنَا الْبَصْرِيُّونَ إِلَى مَنَّهَ وَاجْعَا إِلَى بَلَدِهِ، وَلَا مَنْهَبَهُ فِي «الْإِمْلَاءِ» أَنْ يَصُومَهَا إِذَا أَخَذَ فِي الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ رَاجِعًا إِلَى بَلَدِهِ، وَلَا مَنْهَبَهُ فِي الْإِمْلَاءِ أَنْ يَصُومَهَا إِذَا أَخَدُ فِي الْبَعْدَادِيُّونَ إِلَى أَنَّ مَذْهَبَهُ فِي الْإِمْلَاءِ أَنْ يَصُومَهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ قَبْلَ خُرُوجِهِ. وَذَهَبَ الْبَعْدَادِيُّونَ إِلَى أَنَّ مَذَهَبَهُ فِي الْإِمْلَاءِ أَنْ يَصُومُهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ ، بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ مَنَاسِكِهِ وَرَمْيِهِ، سَوَاءٌ أَقَامَ بِمَكَّةً أَوْ خَرَجَ يَصُومَهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ ، بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ مَنَاسِكِهِ وَرَمْيِهِ، سَوَاءٌ أَقَامَ بِمَكَّةً أَوْ خَرَجَ يَصُومُهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ ، بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ مَنَاسِكِهِ وَرَمْيِهِ، سَوَاءٌ أَقَامَ بِمَكَّةً أَوْ خَرَجَ مِنْهَا. وَبِهِ قَالَ مِنَ الصحاب ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمِنَ التَّابِعِينَ الْحُسَنُ وَعَطَاءٌ، وَمِنَ الْفُقَهَاءِ مَالِكٌ، وأبو حنيفة اسْتِذْلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَصِيامُ ثَلَاتُهُ اللّذُكُورُ فِي الْآيَةِ، فَوَجَبَ أَنْ مَكَدَّ مُ اللَّهُ مَا الْمُعْوقِ الْمَالِقُ مَ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ مُوعَ لَعْ إِلَى الْمُ الْمَعْ فَلَ الْمُعْرِفِ الْمَالِقُ مَ مِنَا أَنْ لَا يُجْزَعُهُ السَّوْمِ لَوَجَبَ إِذَا نَوَى اللَّقَامَ بِمَا وَلِي إِلْمَا عَلَى أَنْ لَا يُحْرَافُ السَّوْمِ لَوَ الْوَالَ الْوَلَى الْمُقَامَ بِمَا وَلِي إِلَى اللَّهُ الْمُ الْمَا فِي جَوَازِ هَذَا الصَّوْمِ لَوَجَبَ إِذَا نَوَى اللَّقَامَ بِمَا وَلِيلًا عَلَى أَنْ اللَّعَلَ مَلُولُ وَالْوَطُنِ شَرْطًا فِي جَوَازِ هَذَا الصَّوْمِ فِيهَا إِذَا نَوى اللَّقَامَ بِمَا وَلِيلًا عَلَى أَنْ اللَّهُ مَلَ وَالْمُولُ وَالْوَطُونَ الْمُوالِ الْمُ فِي إِنْ الْمُ فَى جَوَازِ صِيامِهِ فِيهَا إِذَا نَوى الْمُقَامَ مِهَا وَلِي الْمُولُ وَالْمُ مِنْ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمَامُ مِلُوا اللْمُولُولُ الْمُؤْمَالُ الْمُ الْمُولُولُ وَالْمُ ال

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٧٤).

الرُّجُوعَ إِلَى الْأَهْلِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَلِأَنَّ صَوْمَ الْمُتَمَتِّعِ إِمَّا أَنْ يَجِبَ عَلَى طَرِيقِ الْجُبْرَانِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حنيفة، قَالُوا: وَأَيُّهُمَّا وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حنيفة، قَالُوا: وَأَيُّهُمَّا كَانَ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ - عَلَى قَوْلِكُمْ - قَبْلَ السَّلَامِ، وَعَلَى قَوْلِنَا: عُقَيْبَ السَّلَامِ، وَعَلَى قَوْلِنَا: عُقَيْبَ السَّلَامِ، فَعَلَى قَوْلِهِ فِي «الْإِمْلَاء».

وَحُجَّةُ مَالِكٍ وأَي حنيفة أَنْ يَصُومَهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَاسْتَقَرَّ بِبَلَدِهِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ۚ [البترة:١٩٦] فَلَا يَخُلُو، إِمَّا أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِالرُّجُوعِ مَا ذَكَرُوا مِنَ الرُّجُوعِ عَنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ المُذْكُورِ فِي يَخُلُو، إِمَّا أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ الرُّجُوعُ إِلَى المُوْضِعِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ الرُّجُوعُ إِلَى المُوْضِعِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ الرُّجُوعُ إِلَى المُوْضِعِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِالْحَجِّ وَقْتُ الْحَجِّ دُونَ أَفْعَالِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةٍ أَيّامٍ فِي الْحَجِ ﴾ [البنرة:١٩٦]، والصَّوْمُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي وَقْتِ الْحَجِ ، لَا فِي النَّهِ مَوْضِعِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ.

وَرَوَى مُجَاهِدٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ: أَنَّ النَّبِي عَلَيْهُ قَالَ: (لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَهْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الْهُدْيَ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ سَاقَ الْهُدْيَ فَلْيَدْعُ، وَمَنْ لَمْ يَسُقِ الْهُدْيَ فَلْيَكُمُمْ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ فِي الحُجِّ، وسبعة إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»، وَهَذَا نَصُّ، وَلِأَنَّ الرُّجُوعَ إِذَا أُطْلِقَ فِيمَنْ حَرَجَ عَنْ أَهْلِهِ اقْتَضَى رُجُوعًا إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ فِي الحُقِيقَةِ الرُّجُوعَ إِلَى المُكَانِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ: خَرَجَ زَيْدٌ، ثُمَّ رَجَعَ. فَيُريدُونَ رُجُوعًا إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ فِي الحُقِيقَةِ الرُّجُوعَ إِلَى المُكَانِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ: خَرَجَ زَيْدٌ، ثُمَّ رَجَعَ. فَيُريدُونَ بِهِ الرَّجُوعَ إِلَى المُوضِعِ الَّذِي كَانَ مِنْهُ ابْتَدَأَ الحَروج، ولأن الغالب في أَمْرِ الْحَاجِّ أَنَّهُمْ يَشُولُونَ السَّفَرَ عِنْدَ الْفَرَاعِ، وَقَدْ سَامَحَ الله المُسَافِرَ بِالْإِفْطَارِ فِي الصَّوْمِ الَّذِي صَاحَةً أَنَّهُمْ فَرْضَ عَلَيْهِ، فَكَيْفِ يَكُونُ أَنْ يَبْتَدِئَ إِيكَ وَطَنَا السَّفَرُ مِنْ السَّعَةُ فِي تَرْكِ مَنْ مَامَحَ الله المُسَافِرَ بِالْإِفْطَارِ فِي الصَّوْمِ الَّذِي سَاحَهُ فِي تَرْكِ فَرْضَ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتُوى الْوَقْتِ الَّذِي سَاحَهُ فِي تَرْكِ مَا فَرَعَ مَا إِلَى وَطَنِهِ، فَلَا يَوَى الْإِقَامَةَ قَاتِهًا، وَجَازَ أَنْ يَصُومَ بِهَا لِالْمَارِدُ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ بَعْدَ كَالْعَائِدِ إِلَى وَطَنِهِ، فَلَا مُؤْولَ وَيَلْ لَهُ مُقَامِهِ يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ وَيُفْطِرَ، وَلَا يَجُوزَ ذَلِكَ لَهُ بَعْدَ كَالمُعْتَوْمُ وَلَا يَكُوزُ ذَلِكَ لَهُ بَعْدَ الْقَامِهِ وَلَا يَتَوى الْمَامِهُ عَلَومَ وَيُقُومُ وَيُعْرَا وَيُعْرَا وَلَا يَعْوَلَ وَلَا يَعْوَلُونَ الْعَرَاقِ فَيْ الْمُولُونَ وَلَاكُونَ الْعَامِهُ وَلَا يَعْوَلُونَ الْعَامِهُ وَلَا عَلَى الْعُولُ وَلَا عَلَوهُ وَلَا لَا اللّهُ الْمُ الْعَامِلُ فَيْ الْمُولُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا لَا الْفَامِةُ وَلَا لَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الْمُعْلِقُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

فَأَمَّا قَوْهُمْ: إِنَّهُ جُبْرَانٌ، كَسُجُودِ السَّهْوِ. قِيلَ: إِنَّمَا يَلْزَمُ تَعْجِيلُ الْجُبْرَانِ فِي أَثْنَاءِ الْعَبَادَةِ أَوْ عُقَيْبَهَا، إِذَا فَاتَ الْجُبْرَانُ بِتَأْخِيرِهِ، كَسُجُودِ السَّهْوِ، فَأَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي تَأْخِيرِهِ الْعَبَادَةِ أَوْ عُقَيْبَهَا، إِذَا فَاتَ الْجُبْرَانُ بِتَأْخِيرِهِ، كَسُجُودِ السَّهْوِ، فَأَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي تَأْخِيرِهِ

تَفْوِيتُهُ، فَصَوْمُ التَّمَتُّعِ لَا يَفُوتُ بِتَأْخِيرِهِ، فَلَمْ يَلْزَمْ تَعْجِيلُهُ (١).

كرالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة كَالله: ويصوم السبعة إذا رجع إلى أهله للآية، ولما روى ابن عمر: أن النبي عليه قال: «فمن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله». متفق عليه. فإن صامها بعد حجه بمكة أو في طريقه جاز؛ لأنه صوم واجب جاز تأخيره في حق من يصح منه الصوم، فجاز تقديمه، كرمضان في حق المسافر، ولا يجب التتابع في شيء من صوم المتعة؛ لأن الأمر فيه مطلق، فلم يجب التتابع فيه، كقضاء رمضان، فإن لم يصم الثلاث قبل أيام النحر صام أيام منى في إحدى الروايتين؛ لقول ابن عمر وعائشة: «لم يرخص في صوم أيام التشريق إلا للمتمتع، إذا لم يجد الهدي».

والثانية: لا يصومها؛ لنهي النبي عَلَيْ عن صوم أيام التشريق، ويصوم بعد ذلك عشرة أيام (٢).

كرالمذهب الظاهري:

قال ابن حزم كَلَهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]:

فَقَالَ قَوْمٌ: إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ، وَقَالَ آخَرُونَ: إِذَا رَجَعْتُمْ مِنْ عَمَلِ الْحُجِّ، وَقَالَ آخَرُونَ: إِذَا رَجَعْتُمْ مِنْ عَمَلِ الْحُجِّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْقُرْآنِ بِلَا نَصِّ وَلَا ضَرُورَةَ مُوجِبَةٌ لِتَخْصِيصِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ - تَعَالَى - صِيَامَ الثَّلَاثَةِ الْآيَّامِ فِي الْحُجِّ؛ ثُمَّ قَالَ وَلَا ضَرُورَةَ مُوجِبَةٌ لِتَخْصِيصِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ - تَعَالَى - صِيَامَ الثَّلَاثَةِ الْآيَّامِ فِي الْحُجِّ؛ ثُمَّ قَالَ وَاللهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَعُمُومِهِ بَعْدَ رُجُوعِهِ قَالَ وَعُمُومِهِ بَعْدَ رُجُوعِهِ مِنْ الْحُجِّ اللهُ وَيَقُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَوَيْتُمْ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ عَنْ يَخْيَى بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ عَنْ عَرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «وَمَنْ لَمْ يَكُنْ

⁽١) الحاوى الكبير (٤/ ٥٥).

⁽٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٨٢).

مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، وَيُقَصِّرْ، وَيَحِلَّ، ثُمَّ لِيُهِلَّ بِالْحُجِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام فِي الحُجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ».

قُلْنَا: نَعَمْ، وَالرُّجُوعُ إِلَى أَهْلِهِ يَقَعُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: المَّشْيُ إِلَى بَلَدِهِ، وَالْآخَرُ: الرُّجُوعُ إِلَى أَهْلِهِ؛ وَإِنْ حَلَّ لَهُ فِيهَا مَا كَانَ لَهُ حَرَامًا بِالْعَمَلِ لِلْحَجِّ.

وَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ اللَّفْظِ إِلَّا بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ، فَحَمْلُهُ عَلَى كُلِّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ رُجُوعٍ هُوَ الْوَاجِبُ، فَإِنْ صَامَ السَّبْعَةَ إِذَا رَجَعً إِلَى أَهْلِهِ مِنْ تَحْرِيمِهَا عَلَيْهِ فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَإِنْ صَامَهَا إِذَا رَجَعَ بِالْمُشْيِ فَذَلِكَ جَائِزٌ (١).

قوله تعالى: ﴿ يِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۚ ذَالِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وحَاضِرِي اللهِ تعالى: ﴿ يَلُكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ وَاللهِ وَاللهِ مَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ المَا المِلْمُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

الله العلم في المراد في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾: ﴿ وَلَكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾: ﴿ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَى ذَلِكَ: فَصِيَامُ الثَّلاثَةِ الْأَيَّامِ فِي الْحَجِّ وَالسَّبْعَةِ الْأَيَّامِ بَعْدَمَا

يَوْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ مِنَ الْهُدْيِ. يَوْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ مِنَ الْهُدْيِ.

وورد ذلك عن الحسن البصري يَعْلَلْلهُ.

□ أثر الحسن البصري تَعَلِّقْة:

عَنِ الْحَسَنِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلِكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةً ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: كَامِلَةٌ مِنَ الْهَدْيِ (٢).

قال الطبري يحملنه بتصرف يسير:

وقال البعض بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ: كَمَلَتْ لَكُمْ أَجْرُ مَنْ أَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَلَمْ يَحِلَّ، وَلَمْ يَتَمَتَّعْ ثَمَتُعْ ثَمَتُع ثَمَتُع ثَمَتُع ثَمَتُع ثَمَتُع ثَمَتُع ثَمَتُع مُثَعِد إِلْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ.

وقال آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ الْأَمْرُ وَإِنْ كَانَ خَحْرُجُهُ خَحْرَجَ الْخَبَرِ، وَإِنَّمَا عَنَى بِقَوْلِهِ:

المحلى بالآثار (٥/ ١٤٤).

⁽٢) أخرجه الطبري (٣/ ٤٣٦) و ابن أبي حاتم، في تفسيره (١/ ٣٤٣) وغيرهم من طرق هُشَيْمٌ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: «مِنَ الْهَدْيِ». وفي سنده هشيم، مدلس، وقد عنعنه.

وقال آخَرُونَ: بَلْ قَوْلُهُ: ﴿ كَامِلَةً ﴾ [البقرة:١٩٦] تَوْكِيدٌ لِلْكَلَامِ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: سَمِعْتُهُ بِأَذُنَيَ، وَرَأَيْتُهُ بِعَيْنَيَ، وَكَمَا قَالَ: ﴿ فَخَرَ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمُ ﴾ [النحل:٢٦]، وَلَا يَكُونُ الْخَرُ ۚ إِلَّا مِنْ فَوْقٍ، فَأَمَّا مِنْ مَوْضِعِ آخَرَ فَإِنَّمَا يَجُوزُ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ.

وقال آخَرُونَ: إِنَّمَا قَالَ: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَأَمِلَةٌ ﴾ [البقرة:١٩٦]، وَقَدْ ذَكَرَ سَبْعَةً وَثَلَاثَةً ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخْبَرَ أَنَّهَا مُجُوْرِئَةٌ، وَلَيْسَ يُخْبِرُ عَنْ عِدَّتِهَا، وَقَالُوا: أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ كَامِلَةً ﴾ إِنَّمَا هُوَ وَافِيَةٌ؟

وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ عِنْدِي قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَى ذَلِكَ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ عَلَيْكُمْ فَرَضْنَا إِكْمَاهَا. وَذَلِكَ أَنَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ: فَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ فَعَلَيْهِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ، وَسَبْعَة إِذَا رَجَعَ، ثُمَّ قَالَ: تِلْكَ عَشَرَةُ أَيَّامٍ عَلَيْكُمْ إِكْمَالُ صَوْمِهَا لَمُتَعَبِّكُمْ إِلْمُمْرَةِ إِلَى الْحُجْرِ، وَمَعْنَاهُ ٱلْأَمْرُ جَا.

قال الزجاج يَعْلَمُهُ: وقوله ﷺ: ﴿ قِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة:١٩٦].

قيل فيها غير قول: قال بعضهم: ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ أي: تكمل الثواب.

وقال بعضهم: ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦] في البدل من الهدي.

والذي في هذا - والله أعلم - أنه لما قيل: ﴿فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامِ فِي ٱلْحَجِ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعُتُم ﴾ [البقرة:١٩٦]، جاز أن يَتَوهم المتوهم أن الفرض ثلاثة أيام في الحج أو سبعة في الرجوع، فأعلم الله عَلَى أن العشرة مفترضة كلها، فالمعنى: المفروض عليكم صوم عشرة كاملة، على ما ذكر من تفرقها في الحج والرجوع (١).

قال الماوردي تَعَلَّشُهُ: قال تعالى: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة:١٩٦]، فيه أربعة تأويلات:

أحدها: أنها عشرة كاملة في الثواب، كمن أهدى، وهو قول الحسن.

⁽١) معاني القرآن (١/ ٢٦٨).

والثاني: عشرة كَمَّلَت لكم أجر من أقام على إحرامه، فلم يحل منه، ولم يتمتع. والثالث: أنه خارج مخرج الخبر، ومعناه معنى الأمر، أي: تلك عشرة، فأكملوا صيامها، ولا تفطروا فيها.

والرابع: تأكيد في الكلام، وهو قول ابن عباس(١).

قال البغوي كَلَّهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةً ﴾ [البقرة:١٩٦]: ذَكَرَهَا عَلَى وَجُهِ التَّأْكِيدِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعَرَبَ مَا كَانُوا يَهْتَدُونَ إِلَى الْحِسَابِ، فَكَانُوا يَحْتَاجُونَ إِلَى فَضْلِ شَرْحٍ وَزِيَادَةِ بَيَانٍ، وَقِيلَ: فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، يعني: فصيام عشرة أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ، فَهِي عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ، وَقِيلَ: كَامِلَةٌ فِي الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ، وَقِيلَ: كَامِلَةٌ فِي الثَّوابِ وَالْأَجْرِ، وَقِيلَ: كَامِلَةٌ فِيلَا أُرِيدَ بِهِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّوْمِ بَدَلَ الْهَدْيِ، وَقِيلَ: كَامِلَةٌ بِشُرُوطِهَا وَحُدُودِهَا، وَقِيلَ: لَا فَطُهُ خَبَرٌ، وَمَعْنَاهُ أَمْرٌ، أَيْ: فَأَكْمِلُوهَا، وَلَا تَنْقُصُوهَا الْآلُهُ لَا الْمَدْ فَالْمَالَةُ اللَّوْمَا، وَلَا تَنْقُصُوهَا الْآلُهُ وَمَعْنَاهُ أَمْرٌ، أَيْ: فَأَكْمِلُوهَا، وَلَا تَنْقُصُوهَا الْآلُهُ لَا الْمَعْتَامُ الْمُعْتَامُ الْمُعْتَامُ الْمَالَةُ لِيلَا لَهُ لَا تَنْقُصُوهَا وَالْمَالَةُ لَا لَعْهُ فَامِلَةً لَيْ الْفَالَةُ فَيْ الْوَقَامَةِ السَّوْمَ بَدُلُ الْهَا مُولَا تَنْقُصُوهَا وَقَيلَ: كَامِلَةُ الْمُعْتَامُ الْمَالَةُ لِي الْمُولَالَةُ لَا لَهُ اللَّومَ الْمَالَةُ لَا لَعْلَا الْمُعْلَى الْمُعْلَقِهَا وَحُدُودِهَا، وَلَا تَنْقُصُوهَا وَلَا الْعَلَامُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُؤْمِلَةُ الْمُؤْمِلِ الْمُعْلَى الْمُؤْمِلَةُ الْمُؤْمِلُومَا وَالْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُومَا وَالْمُؤْمِلُومَا وَلَا الْمُؤْمِلُومَا وَلَا الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُهُ الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلُ الْمُلْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُهُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْ

قال القرطبي تَحْلَقُهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّمَا عَشَرَةٌ: فَقَالَ النَّرَجَّاجُ: لَمَّا جَازَ أَنْ يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ التَّخْيِيرَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّام فِي الحُجِّ أَوْ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ بَدَلًا مِنْهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: وَسَبْعَةٌ أُخْرَى؛ أُزِيلَ ذَلِكَ بِالجُمْلَةِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ يَالِمُ فَلَ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّه

تَ لَاثٌ وَاثْنَتَ انِ فَهُ نَ خُد سُن خُد سَن وَسَادِسَ قُ تَمَي لُ إِلَى شِـــــامِي فَقَوْلُهُ «خَشْن»: تَأْكِيدٌ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَر:

⁽١) تفسير الماوردي = النكت والعيون (١/ ٢٥٧).

⁽٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٢٤٩).

تُسكَّنُ بالغداة فذاك حسبي وَسِتُّ حِينَ يُدُرِكُنِي الْعِشَاءُ وَسِتُّ حِينَ يُدُرِكُنِي الْعِشَاءُ وَسَدَّتُ حِينَ يُداءُ وَسَدَّقَ السرِّيِّ دَاءُ

وَقَوْلُهُ: ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ تَأْكِيدٌ آخَرُ، فِيهِ زِيَادَةُ تَوْصِيَةٍ بِصِيَامِهَا، وَأَلَّا يَنْقُصَ مِنْ عَدَدِهَا، كَمَا تَقُولُ لَمِنْ تَأْمُرُهُ بِأَمْرٍ ذِي بَالٍ: الله الله لَا تُقَصِّرْ (١).

قال ابن كثير تَعَلَّشُهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةً ﴾ [القرة:١٩٦] قِيلَ: تَأْكِيدٌ، كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: رَأَيْتُ بِعَيْنِي، وَسَمِعْتُ بِأُذُنِي، وَكَتَبْتُ بِيَدِي، وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا طَنْبِرِ الْعَرَبُ: رَأَيْتُ بِعَيْنِي، وَقَالَ: ﴿ وَلَا تَخُطُّهُ وَبِيَعِينِكَ ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، وَقَالَ: ﴿ وَوَاعَدُنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الاعراف: ١٤٦]، وقيلَ: ﴿ وَوَاعَدُنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الاعراف: ١٤٦]، وقيلَ: ﴿ وَقِيلَ مَعْنَى كَامِلَةٌ: أَيْ: جُونِهُ مَعْنَى كَامِلَةٌ: أَيْ: جُونِهُ اللهَ عَنْ عَبَادِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الْحُسَنِ الْبَصْرِيّ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ قَالَ: مِنَ الْهُدْيِ (٢٠).

قال الطحاوي كَنْلَهُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ تَخْلِي: ﴿ يَلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةً ﴾ [البقرة:١٩٦]، فَالْمُوادُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمُ جَمِيعًا هُو كَهَاهَا عَنِ الْمَدْيِ، قوله تعالى: ﴿ يَلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةً ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ قِيلَ فِيهِ وُجُوهٌ: مِنْهَا: أَنَّهَا كَامِلَةٌ فِي قِيامِهَا مُقَامَ الْمُدْيِ فِيهَا يُسْتَحَقُّ مِنْ النَّوَابِ، وَذَٰلِكَ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ قَدْ قَامَتْ مُقَامَ الْمُدْيِ فِي بَابِ جَوَازِ الْإِحْلَالِ بَسْتَحَقُّ مِنْ النَّوَابِ، وَذَٰلِكَ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ قَدْ قَامَتْ مُقَامَ الْمُدْيِ فِي بَابِ جَوَازِ الْإِحْلَالِ بَهَا يَوْمَ النَّكُومَ النَّحْرِ قَبْلَ صِيامِ السَّبْعَةِ، فَكَانَ جَائِزًا أَنْ يَظُنَّ ظَانٌ أَنَّ الثَّلَاثَةَ قَدْ قَامَتْ مُقَامَ الله أَنَّ الْعَشَرَةَ بِكَهَاهِمَا هِي الْقَائِمَةُ مُقَامَهُ فِي الْمُنْ عَلَى اللهُ أَنَّ اللهُ أَنَّ الْعَشَرَةَ بِكَهِلِهَا هِي الْقَائِمَةُ مُقَامَهُ فِي السَّبْعَةِ، وَالْأَمْرُ بِتَعْجِيلِهَا بَعْدَ الرُّجُوعِ لِاسْتِكْهَالِ تُوابِ الْفُوائِد فِي الْخُرِي وَأَنْ اللهُ أَنَّ اللهُ أَنْ اللهُ أَنَّ اللهُ أَنَّ اللهُ عَمْرَةً بَكَالِ بَهِ اللهُ عَلَى اللهُ السَّعْقِيمِ اللهُ التَّخْيِرِ، وَأَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِيهِ بِمَعْنَى: (أَوْ) إِنْ مَعْرَالُ الْهَالِ بَقُولِهِ عَلَى السَّعْقِيمِ اللهُ اللهُ الْوَافِ فِيهِ بِمَعْنَى: (أَوْ) فِي بَعْضِ المُواضِعِ، فَأَزَالَ هَذَا الإحْتِهَالَ بِقَوْلِهِ عَلَى السَّعِيمُ اللهُ عَنْى: تَأْكِيدُهُ فِي نَفْسِ المُخَاطَبِ وَالدَّلَالَةُ عَلَى اللّهُ الْمَالَةُ عَلَى اللّهُ عَنَى: رَأُولُ وَي نَفْسِ المُخَاطَبِ وَالدَّلَالَةُ عَلَى السَّعْفَى: تَأْكِيدُهُ فِي نَفْسِ المُخَاطَبِ وَالدَّلَالَةُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ الْمُؤْمَا اللهُ عَلَى اللهُ الْقُولُولُ فِي نَفْسِ المُخَاطِبِ وَالدَّلَالَةُ عَلَى اللهُ الْقُولُولُ اللهُ الْمُؤْمِلُولُ اللهُ الْعُنْ عَلَى الْمُؤَلِّ الْمُؤْمِلُولُ اللهُ الْمُؤْمِلُولُ اللهُ اللهُ الْمُؤْمُ اللهُ الْمُؤْمِلُولُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْمِلُولُ اللهُ الْمُؤْمِلُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللللهُ اللهُ ال

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٤٠٢).

⁽٢) تفسير ابن كثير (١/ ٤٠٠).

انْقِطَاعِ التَّفْصِيلِ فِي الْعَدَدِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

تَكُدُّ وَاثْنَدَ يُنِ فَهُ نَّ خُسُ وَسَادِسَ تُ تَمِيلُ إِلَى شِكَامٍ

وَجَعَلَ الشَّافِعِيُّ هَذَا أَحَدَ أَقْسَامِ الْبَيَانِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ مِنْ الْبَيَانِ الْأَوَّلِ; وَلَمْ يَجْعَلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ثَلَاثَةٌ وَسَبْعَةٌ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى الْبَيَانِ، وَلَا أَشْكَالَ عَلَى أَحَدٍ فِيهِ، فَجَاعِلُهُ مِنْ أَقْسَامِ الْبَيَانِ مُغَفَّلٌ فِي قوله (۱).

قوله تعالى: ﴿ ذَالِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

وورد في صحيح البخاري تعَلَّقَهُ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَيْ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتْعَةِ الْحَبِّ، فَقَالَ: أَهَلَّ المُهَاجِرُونَ، وَالأَنْصَارُ، وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ عَلَيْ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ، وَأَهْلَلْنَا، فَلَيَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ، قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: «اجْعَلُوا إِهْلاَلَكُمْ بِالحَبِّ عُمْرَةً، إِلّا مَنْ قَلَّدَ الهَدْيَ، فَإِنَّهُ لاَ يَحِلُ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ بَعِلَّهُ»، ثُمَّ أَمْرَنَا عَشِيَّةَ التَّرْوِيةِ أَنْ نُهِلَّ «مَنْ قَلَّدَ الهَدْيَ، فَإِنَّهُ لاَ يَحِلُ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ بَعِلَّهُ»، ثُمَّ أَمْرَنَا عَشِيَّةَ التَّرْوِيةِ أَنْ نُهلً بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَاللَّوْوَةِ، فَقَلْ تَمَّ حَجَّنَا النَّسَاءَ، وَالصَّفَا وَالرُوةِ، فَقَلْ تَمَّ حَجَّنَا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَاللَّوْةِ، فَقَلْ تَمَّ حَجَّنَا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالرُوةِ، فَقَلْ تَمَّ حَجَّنَا النَّسَاءَ، وَاللَّهُ تَعَلَى اللَّهُ تَعَلَى الْمَدْيُ فَمَن لَمْ يَحِدُ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ وَعَلَيْنَا الْمَدْيُ مَن المَّذِي فَعَن الله تَعَلَى الْمَنْوَةِ، فَقِلْ الله تَعَلَى أَلْفَدُي فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلْثَةِ وَعَلَيْنَا الْمَدْيُ وَمَن لَمْ يَكِدُ وَسَنَّهُ نَبِيتُهُ وَالْمَوْقُ اللهُ تَعَلَى أَنْوَلَهُ فِي كِتَابِهِ، وَسَنَّهُ نَبِيتُهُ عَلَيْهُ وَالْمَاسِ عَيْرَ أَهْلِ مَكَةً وَالله الله: ﴿ وَالْكَ لِمَن لَمْ يَكُن أَهُلُهُ وَ عَامٍ اللّهُ وَلَا لَكُ اللّهُ وَيَ كِتَابِهِ: شَوَّالُهُ وَيَعْمُ وَالْمُعُولِ اللهُ تَعَلَى فَي كِتَابِهِ: شَوَّالُهُ وَلَا لَعْمُونَ الْمُعَلِي اللهُ تَعَلَيْهُ وَمُ أَوْ صَوْمٌ. وَالرَّفَتُ الجَمَاعُ وَالْفُسُوقُ: المَعَامِي، وَالْجِدَالُ: المِرَاءُ (٢٠).

قال ابن قدامة تخلله: وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي أَنَّ دَمَ الْمُتْعَةِ لَا يَجِبُ عَلَى

⁽١) أحكام القرآن للطحاوي (٢/ ٢٤٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢/ ١٤٤) «١٥٧٢» معلقا، قال: وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنِ البَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرِ البَرَّاءُ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ.

حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ، إِذْ قَدْ نَصَّ الله تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ ذَالِكَ لِمَن لَمْ يَكُنَ أَهْلُهُ وَخَاضِرَ الْمُسْجِدِ الْخُرَامِ مِيقَاتُهُ يَكُنُ أَهْلُهُ وَخَاضِرَ الْمُسْجِدِ الْخُرَامِ مِيقَاتُهُ مَكَّةُ، فَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ التَّرَفُّهُ بِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ، وَلِأَنَّهُ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ، فَأَشْبَهَ اللَّهُ وَدُاللَّهُ اللَّرَفُّهُ بِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ، وَلِأَنَّهُ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ مِنْ مِيقَاتِهِ، فَأَشْبَهَ اللَّهُ وَدُاللَّهُ اللَّرَفُّهُ اللَّهُ اللَّرَقُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّرَقُهُ اللَّهُ اللَّلَةُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللّهُ الللّهُ اللَّهُ اللللللْهُ الللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللْهُ الللّهُ

قال البغوي تخلفه: وَلَوِ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ، أَوْ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ، فَلا دَمَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ دَمُ التَّمَتُّعِ، وَالْقِرَانِ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَرَنَ عَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَرَنَ عَانَ مِنْ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَرَنَ عَانَ مِنْ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَرَنَ عَالَيْهِ (٢٠).

واختلف أهل العلم في المراح في قوله تعالى: ﴿ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحُرَامِ ﴾ [القرة:١٩٦]:

قال الطبري تعلقه: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِيمَنْ عَنَى بِقَوْلِهِ: ﴿ ذَٰلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنُ أَهْلُ الْحَرَمِ اللّهَ الْحَرَمِ اللّهَ الْحَرَمِ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦] بَعْدَ إِجْمَاعِ جَمِيعِهِمْ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْحَرَمِ مَعْنِيُّونَ بِهِ، وَأَنَّهُ لَا مُتْعَةَ لَهُمْ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنَى بِذَلِكَ أَهْلَ الْحَرَمِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِمْ.

قَالَ القرطبي تَعْتَلَهُ: وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مِنْ حَاضِرِيهِ (٣).

كرالآثار عن الصحابة والتابعين.

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عن سُفْيَانُ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَهْلُ الْحُرَمِ ﴾ (٤).

⁽١) المغني (٣/ ٤١٤).

⁽٢) شرح السنة (٧/ ٨٦).

⁽٣) تفسير القرطبي (٢/ ٤٠٤).

⁽٤) منقطع: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٣٨) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ:

🗖 أثر طاوس كِغَلَمْهُ:

عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَحَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْخَرَامِ ﴿ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿هِيَ لِأَهْلِ الْحَرَمِ ﴾ (١).

أثر قتادة كَمْلَائة:

عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ذَالِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ و حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البترة:١٩٦] قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ لَا مُتْعَةَ لَكُمْ، إِنَّمَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ وَادِيًا، ثُمَّ يُهِلُّ "(٢).

أثر الربيع كَلَقة:

عن ابْنُ أَبِي جَعْفَو، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّبِيعِ: ﴿ ذَالِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَاضِرِى الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦] ﴿ يَعْنِي: المُتَّعَةَ أَنَّهَا لِأَهْلِ الْآفَاقِ، وَلَا تَصْلُحُ لِأَهْلِ مَكَّةَ ﴾ (البقرة:١٩٦]

أثر السدي تَخلَشه:

عَنِ السُّدِّيِّ: «أَنَّ هَذَا لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ؛ لِيَكُونَ عَلَيْهِمْ أَيْسَرَ مِنْ أَنْ يَحُجَّ أَحَدُهُمْ

ثنا سُفْيَانُ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

وأخرجه الطبري (٣/ ٤٣٨) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: بَلَغَنَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحُرَامِ﴾[البقرة:١٩٦] قَالَ: «هُمْ أَهْلُ الْحُرَم، وَالْجُمَّاعَةُ عَلَيْهِ».

(١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٣٢١) و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٠٨). من طرق عَنِ ابْنِ طَاوُسِ، عَنْ أَبِيهِ.

وأخرجه الطَّبريَ (٣/ ٤٣٩) مَن طريق الحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «المُتْعَةُ لِلنَّاسِ، إِلَّا لِأَهْلِ مَكَّةَ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ مِنَ الْحَرَمِ، وَذَلِكَ قَوْلُ الله ﷺ ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وحَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[البنرة:١٩٦]

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣١٩) من طريق مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةً. وسنده فيه مقال.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٣٧) حُدِّثْتُ عَنْ عَبَّارٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّبِيعِ. وسنده فيه مقال. مَرَّةً، وَيَعْتَمِرُ أُخْرَى، فَتُجْمَعُ حِجَّتُهُ وَعُمْرَتُهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ»(١).

🗖 أثر مجاهد تَعَلَلْهُ:

عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ: «﴿ ذَالِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْخَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: أَهْلُ الْحَرَمِ » (٢).

🗖 أثر قتادة يَعَلَمْهُ:

عَنْ قَتَادَةً: ﴿ فَالِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَخَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرن:١٩٦] قَالَ قَتَادَةُ: ذُكِرَ لَنَا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: ﴿ يَا أَهْلَ مَكَّةَ ، إِنَّهُ لَا مُتْعَةَ لَكُمْ ، أُجِلَّتُ لِأَهْلِ الْآفَاقِ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ، إِنَّمَا يَقْطَعُ أَحَدُكُمْ وَادِيًا، أَوْ قَالَ: يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرَمِ وَادِيًا، ثُمَّ يُهِلُّ بِعُمْرَةٍ »^(٣).

🗖 أثر يحيي بن سعيد كِثَلَثْهُ:

أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا يَغْزُونَ، وَيَتَّجِرُونَ، فَيَقْدَمُونَ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، ثُمَّ يَحُجُّونَ، وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِمُ الْهُدْيُ، وَلَا الصِّيَامُ؛ أُرْخِصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لِقَوْلِ الله عَلَا: ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُونُ عَلَيْهِمُ الْهُدُيُ، وَلَا الصِّيَامُ؛ أُرْخِصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لِقَوْلِ الله عَلَا: ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُونُ أَهْلُهُ وَ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحُرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦] (٤).

(١) حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤٣٨) من طريق مُوسَى، قَالَ: ثنا عَمْرٌو، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

(٢) أخرجه الطبري (٣/ ٤٣٩) مِن طريق أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ: ثنا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ

جُرَيْجٍ عَنْ مُجُاهِدٍ قَالَ: «أَهْلُ الْحَرَمِ». وسنده منقطع. أَ أَ أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٣٨) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا الْحِبَّانِيُّ، قَالَ: ثنا شَرِيكٌ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيم، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده ضعيف.

(٣) أُخْرَجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٣٩) حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ.

(٤) أخرجه الطبري (٣/ ٤٣٩) من طريق المُتُنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: ثنا اللَّيْثُ، قَالَ: ثني يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ. وسنده ضعيف.

الله الثاني: عَنَى بِذَلِكَ: أَهْلَ الْحُرَم وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمُوَاقِيتِ إِلَى مَكَّةَ.

🗖 أثر مكحول كِغَلَلْهُ:

عَنْ مَكْحُولٍ: ﴿ ذَالِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ و حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: مَنْ كَانَ دُونَ المُوَاقِيتِ(١).

🗖 أثر عطاء يَخَلَشُهُ:

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «مَنْ كَانَ أَهْلُهُ مِنْ دُونِ الْمُواقِيتِ، فَهُو كَأَهْلِ مَكَّةَ، لَا يَتَمَتَّعُ» (٢). القول الثالث: بَلْ عَنَى بِذَلِكَ: أَهْلَ الْحُرَمِ، وَمَنْ قَرْبَ مَنْزِلُهُ مِنْهُ.

أثر عطاء تَعَلَشْهُ:

عَنْ عَطَاءٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ ذَالِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَالْحَرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحُرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ عَرَفَةُ، وَمَرُّ، وَعُرَنَةُ، وَضَجَنَانُ، وَالرَّجِيعُ، وَنَخْلَتَانِ ﴾ [البقرة:١٩٦]

🗖 أثر الزهري كِتَلَقَة:

عِنِ مَعْمَرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، يَقُولُ: «مَنْ كَانَ أَهْلُهُ عَلَى يَوْمِ أَوْ نَحْوِهِ

(١) أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٠) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ مَكْخُولٍ. وسنده صحيح. (٢) أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٠) من طريق الْحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

مَعْمَرٌ، عَنْ رَجُلِ، عَنْ عَطَاءٍ. وفيه رجل مبهم.

(٣) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٠) و ابن أبي حاتم، في تفسيره (١/ ٣٤٤) عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْبَنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: ﴿ وَالِكَ لِمَن لَمْ يَكُنُ أَهْلُهُ وَ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْخَرَامِ ﴾ قَالَ: «عَرَفَةُ وَعَرَنَةُ وَالرَّجِيحُ، وَصَجْنَانُ، وَنَخْلَنَانُ».

وأخرَجه الطبري (٣/ ٤٤١) قال حَدَّثْنَا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ الْغِفَارِيُّ، وَالْمُثَنَّى، قَالَا: ثنا أَبُو نُعَيْم قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ: ﴿ ذَالِكَ لِمَن ۖ لَمْ يَكُنَّ أَهْلُهُ و حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْخُرَامِ ﴾ [البترة:١٩٦١] قَالَ: «عَرَفَةُ، وَمَّرٌّ، وَعُرَنَةُ، وَضَجَنَانُ، وَالرَّحِيعُ».

(٤) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٤) قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أُخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ. وسنده صحيح.

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد يَخَلَتْهُ:

عن ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَاضِرِى ابْنُ وَيُدِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَفِي طَوِيٍّ، وَمَا يَلِي ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ أَهْلُ مَكَّةَ، وَفَجٌّ، وَذِي طَوِيٍّ، وَمَا يَلِي ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ مَكَّةَ ﴾ (١).

قال الطبرى يَعَلَلنهُ: وَأَوْلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بِالصِّحَّةِ عِنْدَنَا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ مَنْ هُوَ حَوْلَهُ مِمَّنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مِنَ الْمُسَافَةِ مَا لَا تُقْصَرُ إِلَيْهِ الصَّلَوَاتُ؛ لِأَنَّ حَاضِرَ ٱلشَّيْءِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ هُوَ الشَّاهِدُ لَهُ بِنَفْسِهِ. وَإِذَا كَانَ ذَلِّكَ كَذَلِكَ، وَكَانَ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَمَّى غَائِبًا إِلَّا مَنْ كَانَ مُسَافِرًا شَاخِصًا عَنْ وَطَنِهِ، وَكَانَ الْسَافِرُ لَا يَكُونُ مُسَافِرًا إِلَّا بِشُخُوصِهِ عَنْ وَطَنِهِ إِلَى مَا تُقْصَرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ، وَكَانَ مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَٰلِكَ لَا يَسْتَحِقُّ اسْمَ غَائِب عَنْ وَطَنِهِ وَمَنْزِلِهِ؛ كَانَ كَذَٰلِكَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ عَلَى مَا تُقْصَرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مِنْ غَيْرُ حَاضِرِيهِ؛ إِذْ كَانَ الْغَائِبُ عَنْهُ هُوَ مَنْ وَصَفْنَا صِفَتَهُ. وَإِنَّهَا لَمْ تَكُن الْمُتْعَةُ لَمِنْ كَانَ مِنْ حَاضِرِي المَسْجِدِ الْحُرَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ التَّمَتُّعَ إِنَّهَا هُوَ الإستِمْتَاعُ بِالْإِحْلَالِ مِنَ الْإِحْرَام بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ مُرْتَفِقًا فِي تَرْكِ الْعَوْدِ إِلَى الْمُنْزِلِ وَالْوَطَنِ بِالْمُقَامِ بِالْحُرَمِ. حَتَّى يُنْشِئَ مِّنْهُ الْإِخْرَامَ بِالْحَجِّ، وَكَانَ الْمُعْتَمِرُ مَتَى قَضَى عُمْرَتَهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمُّ انْصَرَفَ إِلَى وَطَنِهِ، أَوْ شَخَصَ عَنِ الْحَرَم إِلَى مَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَٰلِكَ، بَطَلَ أُنْ يَكُونَ مُسْتَمْتِعًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَمْتَعْ بِالْمُوفَقِ الَّذِي جُعِلَ لِلْمُسْتَمْتَع مِنْ تَرْكِ الْعَوْدِ إِلَى الْمِيقَاتِ، وَالرُّجُوعِ إِلَى الْوَطَنِ بِالْمُقَامِ فِي الْحَرَمِ، وَكَانَ الْمُكِّيُّ مِّنْ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحُرَام لَا يَرْتَفِقُ بِذَلِكَ؛ مِنْ أَجْلَ أَنَّهُ مُتَى قَضَى عُمْرَتَهُ أَقَامَ فِي وَطَنِهِ بِالْحَرَم، فَهُو غَيْرُ مُرْتَفِقً بِشَيْءٍ مِمَّا يَرْتَفِقُ بِهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ مِنْ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ، فَيَكُونُ مُتَمَتّعًا بِالْإِحْلَالِ مِنْ عُمْرَتِهِ إِلَى حَجِّهِ.

قال الماوردي يَعْتَلْهُ: قال تعالى: ﴿ ذَالِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ و حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ

⁽١) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٤١) من طريق يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ. وسنده صحيح.

ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦] وفي حاضريه أربعة أقاويل: أحدها: أنهم أهل الحرم، وهو قول ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وطاوس.

والثاني: أنهم مَن بين مكة والمواقيت، وهو قول مكحول، وعطاء. والثالث: أنهم أهل الحَرَم ومَنْ قرُب منزله منه، كأهل عرفة، والرجيع، وهو قول الزهري، ومالك. والرابع: أنهم مَن كان على مسافة لا يقصر في مثلها الصلاة، وهو قول الشافعي (١).

قال البغوي تعلقه: أيْ: هَذَا الْحُكْمُ لِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحُرامِ، وَاخْتَلَفُوا فِي حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ: فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُمْ أَهْلُ مَكَّةً، وَهُو قَوْلُ مَالِكِ، وَقِيلَ: هُمْ أَهْلُ الحرم، وبه قال طاوس، وقالَ ابْنُ جُرَيْجِ: أَهْلُ عَرَفَةَ وَالرَّجِيعِ مَالِكِ، وَقِيلَ: هُمْ أَهْلُ الحرم، وبه قال طاوس، وقالَ ابْنُ جُرَيْجِ: أَهْلُ عَرَفَةَ وَالرَّجِيعِ وَضَجْنَانَ [وَنَخْلَتَانِ]، وقالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ مَنْ كَانَ وَطَنْهُ مِنْ مَكَّةَ عَلَى أَقَلِ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، فَهُو مِنْ حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحَرَامِ، وقالَ عِكْرِمَةُ: هُمْ مِنْ دُونِ الْمِقَاتِ، وقِيلَ: هُمْ أَهْلُ الْمِيقَاتِ، وَقِيلَ: هُمْ أَهْلُ الْمِيقَاتِ فَهَا دُونَهُ، وَهُو قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَدَمُ الْقِرَانِ كَدَمِ التَّمَتُعِ، وَالْمُكِي إِذَا قَرَنَ أَوْ تَمْتِع فلا هدي عليه (٢).

قال القرطبي تَعْلَقْهُ: السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ذَاكِ لِمَن لَمْ يَكُن أَهْلُهُ وَالْمَنْ مِنْ الْمَسْجِدِ الْخُرَامِ ﴿ اللَّهُ الْمَارُ وَالْمَارُ وَالْمَارُ وَالْمَارُ وَالْمَارُ وَالْمَارُ وَالْمُوالِيُ عَنِ الْبَيْ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ شُئِلَ عَنْ مُتْعَةِ الْحُجِّ حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ. خَرَّجَ الْبُخَارِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ شُئِلَ عَنْ مُتْعَةِ الْحُجِّ فَقَالَ: ﴿ أَهُلَّ المُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ وَالْمَالِ فَي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَهْلَلْنَا، فَلَمَا فَقَالَ: ﴿ أَهُلَ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمَالُ اللَّهُ اللَّهُ وَقَالَ: ﴿ مَنْ قَلَدَ الْمُدْيِ اللَّهُ اللَّهُ وَقَالَ: ﴿ مَنْ قَلَدَ الْمُدْيُ اللَّهُ اللَّهُ وَقِهُ اللَّهُ وَقِيلًا اللَّيَابَ، وَقَالَ: ﴿ مَنْ قَلَدَ الْمُدْيُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَقِيلًا اللَّيَابَ، وَقَالَ: ﴿ مَنْ قَلَدَ الْمُدْيُ الْمُدُي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَقِيلًا اللَّيَابَ، وَقَالَ: ﴿ مَنْ قَلَدَ الْمُدْيُ اللَّهُ اللَّهُ وَقِيلًا اللَّيَابَ، وَقَالَ: ﴿ مَنْ قَلَدَ اللَّهُ وَقِيلًا اللَّهُ اللَّهُ وَقِيلًا اللَّلُهُ وَقِيلًا اللَّهُ اللَّهُ وَقِيلًا اللَّهُ اللَّهُ وَقِيلًا اللَّهُ اللَّهُ وَقَالَ: ﴿ وَعَلَيْنَا الْمُدَى عَلِيلًا اللهُ اللَّهُ اللَّهُ وَقِيلًا اللهُ تَعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلِى الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُ

⁽١) تفسير الماوردي (١/ ٢٥٨).

⁽٢) تفسير البغوى (١/ ٢٤٩).

وَالْعُمْرَةِ؟ فَإِنَّ اللهُ أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ، وَسُنَّه نَبِيِّهِ ﷺ، وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرَ أَهْلِ مَكَّةَ، قَالَ الله اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الل

قال الشنقيطي يَخَلَفُهُ: وَأَظْهَرُ أَقُوالِ أَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدِي فِي الْمُرادِ بِحَاضِرِي الْمُسْجِدَ الْحُرَامِ: أَنَّهُمْ أَهْلُ الْحُرَمِ وَمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَسَافَةٌ لاَ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ الْمُسْجِدَ الْحُرَامَ، قَدْ يُطْلَقُ كَثِيرًا وَيُرَادُ بِهِ الْحُرَمُ كُلُّهُ، وَمَنْ عَلَى مَسَافَةٍ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، فَهُو كَالْحَاضِرِ، وَلِذَا تُسَمَّى صَلَاتُهُ إِنْ سَافَرَ مِنَ الْحُرَمِ إِلَى تِلْكَ الْمُسَافَةِ صَلَاةَ حَاضِرٍ، فَلَا كَالْحَاضِرِ، وَلِذَا تُسَمَّى صَلَاتُهُ إِنْ سَافَرَ مِنَ الْحُرَمِ إِلَى تِلْكَ الْمُسَافَةِ صَلَاةً حَاضِرٍ، فَلَا كَالْحَرَمُ هَا، لَا صَلَاةً مُسَافِرٍ، حَتَّى يُشْرَعَ لَهُ قَصْرُهَا، فَطَهَرَ دُخُولُهُ فِي اسْم حَاضِرِي يَقْصُرُهَا، فَطَهَرَ دُخُولُهُ فِي اسْم حَاضِرِي يَقْصُرُهَا، لَا صَلَاةً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ جَمِيعُ الْحَرَمِ، وَهُو الْأَظْهَرُ، خِلَافًا لَمِنْ خَصَّهُ الْمُسَافِدِ، وَمَنْ عَمَّمَهُ فِي كُلِّ مَا دُونُ الْمِيقَاتِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ إِنَّا يَتَمَشَّى عَلَى أَنَّ الْمُولُ لَيْنِ فِي الْآيَةِ (٢).

قال الطحاوي كَ الله وَ أَمَّا قَوْلُهُ كَانَ الْمَ الْعِلْمِ فِي الْمُرَادِ بِهِ، مَا هُو؟ وَفِي حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، مَنْ هُمْ؟ فَأَمَّا أَبُو حَنِيفَة، وَأَبُو يُوسُف، وَحُمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، فَكَانُوا الله عَلَيْقَ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى مَكَّة، هُمْ يَقُولُونَ فِي ذَلِكَ: أَهْلُ الْمُواقِيتِ الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ الله عَلَيْقَ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى مَكَّة، هُمْ يَقُولُونَ فِي ذَلِك: أَهْلُ الْمُواقِيتِ الَّتِي وَقَتَهَا رَسُولُ الله عَلَيْقَ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى مَكَّة، هُمْ عَاضِرُ و المُسْجِدِ الْحُرَامِ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِمْ سُلَيْمَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي يُوسُف، عَنْ أَبِي يُوسُف، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي يُوسُف، عَنْ أَبِي يُوسُف، عَنْ أَبِي حَنِيفَة، وَلَمْ يَحْدُ فِيهِ خِلَاقًا بَيْنَهُمْ. وَأَمَّا آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَكَانُوا يَقُولُونَ: عَنْ أَبِي عَنْ الله بْنُ وَهُمْ شُلَيْمَانُ مَنْ سِواهُمْ، وَقَدْ رُوكِي عَنْ نَافِعِ مَوْلَى عَنْ أَبِي مُوسُلَمُ الله بْنُ عُمْرَ، وَعَنْ عَبْدِ الله بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْرَمَةُ بْنُ بُكُيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: الله عَنْ قَوْلِ الله عَلَى الله عَنْ الله عَلْ الله عَلَى الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَمْ الله عَنْ الله عَمْ الله عَنْ الله عَلْكَ الله عَلَى الله عَنْ الله عَنْ الله عَلَى الله عَلَى الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلْمَ الله عَنْ الله عَلَى الله عَنْ الله عَلَى الله عَنْ الله عَلْمَ الله عَلَى الله عَلْمَ الله عَلْمَ الله عَلَى الله عَنْ الله عَلَى الله عَلْمَ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلْمُ الله عَنْ الله عَلَى الله عَنْ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَنْ الله عَلَى الله عَ

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٤٠٤).

⁽٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٥/ ١٢٤).

أَهْلُهُ، حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴿ [البقرة:١٩٦]، أَجَوْفُ مَكَّةَ أَوْ حَوْلَهَا؟ قَالَ: جَوْفُ مَكَّةَ».

قَدْ حَدَّثَنَا فَهْدُ بْنُ سُلَيُهَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِ الله ﷺ وَذَلِكَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِ الله ﷺ وَذَلِكَ لِلنَّهِ لَكُنَ أَهْلُهُ وَ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْخُرَامِ ﴿ البَوْدَةِ:١٩٦]، قَالَ: «الْقُرَى الَّتِي حَاضِرِي لِمَن لَمْ يَكُن أَهْلُهُ وَ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْخُرَامِ : وَمَرُّ ظَهْرَانَ »، فَهذَا ابْنُ عَبَّاسٍ مَنْصُوصٌ فِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ (١٠).

قال ابن العربي تَعْلَقُهُ: المُسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ وَالْعِشْرُونَ: قَالَ عُلَمَاؤُنَا: لَا يَلْزَمُ المُكِّيَّ دَمُ مُتْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَقَّهْ بِإِسْقَاطِ أَحَدِ السَّفَرَيْن، فَإِنَّ ذَلِكَ بَلَدُهُ.

وقال أَبُو حَنِيفَةً: لَا يَتَمَتَّعُ، وَلَا يَقْرِنُ مَنْ كَانَ مِنْ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ، فَإِنْ تَمَتَّعَ أَوْ قَرَنَ فَهُوَ مُخْطِئ، وَعَلَيْهِ دَمٌّ لَا يَأْكُلُ مِنْهُ.

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [النرة:١٩٦]: المُعْنَى: أَنَّ جَمْعَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لَيْسَ لِأَهْلِ الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الدَّمَ لَقَالَ تَعَالَى: ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحُرَام، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الدَّمَ لَقَالَ تَعَالَى: ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحُرَام، وَلَوْ وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِمَا قَدَّمْنَاهُ. [وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مَشْرُوعٌ لَمِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ [7].

قال ابن بطال كتاته: اختلف العلماء: في حاضرى المسجد الحرام، مَنْ هُمْ؟ فذهب طاوس ومجاهد إلى أنهم أهل الحرم، وقالت طائفة: هم أهل مكة بعينها، روى هذا عن نافع مولى ابن عمر، وعن عبد الرحمن الأعرج، وهو قول مالك، قال: هم أهل مكة، ذى طوى وشبهها، وأما أهل منى، وعرفة، والمناهل، مثل قديد، وعسفان، ومَرُّ الظهران، فعليهم الدم. وذهب أبو حنيفة إلى أنهم أهل المواقيت فمن دونهم إلى مكة، وقال مكحول: من كان منزله دون المواقيت إلى مكة فهو من حاضرى المسجد

⁽١) أحكام القرآن (٢/ ٢٤٠).

⁽٢) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٨٢).

الحرام، وأما أهل المواقيت فهم كسائر أهل الآفاق، روى هذا عن عطاء، وبه قال الشافعي بالعراق، وقال الشافعي: من كان من الحرم على مسافة لا يقصر في مثلها الصلاة، فهو من حاضري المسجد الحرام (١).

□ أقوال أصحاب المذاهب رحمهم الله:

كرقول المالكية:

قال مَالِكُ: «مَنِ اعْتَمَرَ فِي شُوَّالِ، أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ، أَوْ ذِي الْجِّجَةِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْهُلِهِ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ. إِنَّهَا الْهُدْيُ عَلَى مَنِ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ حَجَّ، وَكُلُّ مَنِ انْقَطَعَ إِلَى مَكَّةَ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ وَسَكَنَهَا. الْجُجِّ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى الْحُجِّ. ثُمَّ أَنْشَأَ الْحُجَّ مِنْهَا، فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّع، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَلَا ثُمَّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. ثُمَّ أَنْشَأَ الْحُجَّ مِنْهَا، فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّع، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَلَا صِيامٌ، وَهُو بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةً إِذَا كَانَ مِنْ سَاكِنِيهَا». شُئِلَ مَالِكُ: عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ صِيَامٌ، وَهُو بُرِيدُ الْإِقَامَة مَكَّةً خَرَجَ إِلَى الرِّبَاطِ أَوْ إِلَى سَفَرٍ مِنَ الْأَسْفَارِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَّةً، وَهُو يُرِيدُ الْإِقَامَة مَكَّةً خَرَجَ إِلَى الرِّبَاطِ أَوْ إِلَى سَفَرٍ مِنَ الْأَسْفَارِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَكَّةً، وَهُو يُرِيدُ الْإِقَامَة وَكَانَتُ عُمْرَتُهُ النِّي مَكَّةً أَوْ لَا أَهْلَ لَهُ بَهَا، فَدَخَلَهَا بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَنْشَأَ الْحُجَ، وَكَانَ عَلَى تِلْكَ وَكَانَتُ عُمْرَتُهُ الَّتِي دَخَلَ بِهَا مِنْ مِيقَاتِ النَّبِي عَيْقِهِ أَوْ دُونَهُ، أَمْتَمَتِّعُ مَنْ كَانَ عَلَى تِلْكَ وَكَانَتُ عُمْرَتُهُ اللَّهِ وَقَالَ مَالِكَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ هَا عَلَى الْمُتَمِّعِ مِنَ الْهُدْيِ أَو الصَّيَامِ؛ وَذَلِكَ أَنَ الله وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ هُ وَذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنُ أَهُلُهُ وَالْكِيرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْخَرَامِ الْمَالِكَ: (الْمُسْجِدِ ٱلْحَلِيكَ لِنَ لَمْ يَكُنُ أَهُلُهُ وَالْمَالِكَ: (الْمُولُ فِي كِتَابِهِ هُ ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنُ أَهُلُهُ وَالْمَلِكَ عَلَى الْمُعْرِى الْمُولِى اللهُ اللهُ الْمُولُ فِي كِتَابِهِ هُو ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنُ أَهُلُهُ وَالْمَالِكَ وَلَا اللهُ الْمُنْ اللهُ اللهُهُ وَاللَّهُ وَلَا أَلْهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُولُ فِي كِتَابِهِ هُو ذَلِكَ لِنَ لَمْ يَكُنُ أَهُمُ اللهُ الْمُولُ فِي كِتَابِهِ الْمُهَا لَهُ الْمُا اللهُ اللهُ اللهُ الل

قال ابن رشد تَعْلَقْهُ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي المُكِّيِّ، هَلْ يَقَعُ مِنْهُ التَّمَتُّعُ؟ أَمْ لَا يَقَعُ؟ وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ فَهُو مُتَمَتِّعٌ، وَاخْتَلَفُوا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ دَمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهُلُهُ وَ مَا الْمَا اللهُ اللهُ وَالْمَا اللهُ اللهُ اللهُ الْمُسْجِدِ الْخَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ هُوَ حَاضِرُ الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ مِمَّنْ لَيْسَ هُوَ: فَقَالَ مَالِكُ: حَاضِرُو الْمُسجِدِ الْحَرَامِ مِمَّنْ لَيْسَ هُوَ: فَقَالَ مَالِكُ: حَاضِرُو الْمُسجِدِ الْحَرَامِ هُمْ أَهْلُ مَكَّةً، وَذِي طُوَى، وَمَا كَانَ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ مَكَّةً. وَقَالَ أَبُو

⁽۱) شرح صحیح البخاری (۶/ ۲۵۵).

⁽٢) موطأ مالك ت عبد الباقى (١/ ٣٤٥).

حَنِيفَةَ: هُمْ أَهْلُ الْمُوَاقِيتِ، فَمَنْ دُونَهُمْ إِلَى مَكَّةَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِمِصْرَ: مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ لَيْلَتَانِ، وَهُوَ أَكْمَلُ الْمُوَاقِيتِ. وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: مَنْ كَانَ سَاكِنَ الْحُرَمِ. وَقَالَ الشَّاوِنُ الظَّاهِرِ: مَنْ كَانَ سَاكِنَ الْحُرَمِ. وَقَالَ الشَّوْرِيُّ: هُمْ أَهْلُ مَكَّةَ فَقَطْ.

وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: إِنَّ حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحَرَامِ لَا يَقَعُ مِنْهُمُ التَّمَتُّعُ، وَكَرِهَ ذَلِكَ مَالِكٌ. وَسَبَبُ الإِخْتِلَافِ اخْتِلَافُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اسْمُ حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ بِالْأَقَلِ وَالْأَكْثِرِ، وَلِذَلِكَ لَا يُشَكُّ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ هُمْ حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ، كَمَا لَا يُشَكُّ أَنَّ وَالْأَكْثِرِ، وَلِذَلِكَ لَا يُشَكُّ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ هُمْ حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ، كَمَا لَا يُشَكُّ أَنَّ مَنْ خَارَجَ المُواقِيتِ لَيْسَ مِنْهُمْ (١).

كرقول الأحناف:

قال السرخسي تعتلفه: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ - رَحِمَهُمْ الله تَعَالَى - في حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ: فَقَالَ مَالِكُ - يَعَلَفْهُ تَعَالَى -: هُمْ أَهْلُ مَكَّةَ خَاصَّةً، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - يَعَلَفْهُ الْحُرَامِ: فَقَالَ مَالِكُ - هُمْ أَهْلُ مَكَّةً عَلَى مَسِيرَةٍ لَا يَجُوزُ فِيهَا قَصْرُ الصَّلَاةِ، وَقُلْنَا: أَهْلُ المُواقِيتِ وَمَنْ دُونِهَا إلى مَكَّةً مِنْ حَاضِرِي المُسْجِدِ الحُرَام بِمَنْزِلَةِ الصَّلَاةِ، وَقُلْنَا: أَهْلُ المُواقِيتِ وَمَنْ دُونِهَا إلى مَكَّةً مِنْ حَاضِرِي المُسْجِدِ الحُرَام بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةً، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ هَمُ دُخُولُ مَكَّةً بِغَيْرِ إحْرَام، فَلَا يَكُونُ هَمُ أَنْ يَتَمَتَّعُوا، وَكَمَا لَا يَتُمَتَّعُ مَنْ هُوَ مِنْ حَاضِرِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ، فَكَذَلِكَ لَا يَقْرِنُ بَيْنَ الحُجِّ وَلَكُمْرَةً (٢).

كرقول الشافعية:

قال الماوردي تَخلَقُهُ: فَأَمَّا أَهْلُ مَكَّةً، وَالْحُرَمِ، وَحَاضِرِيهِ، وَهُوَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرَمِ مَسَافَةٌ لَا تُقْصَرُ فِي مِثْلِهَا الصَّلَاةُ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ فِي التَّمَتُّع وَالْقِرَانِ مَعًا. نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَلَا يُكْرَهُ لَهُمْ ذَلِكَ، وَقَالَ أبو حنيفة: يُكْرَهُ لَهُمُ التَّمَتُّعُ والقِران، فَإِنْ فَعَلُوا فَعَلَيْهِمْ دَمٌ كَغَيْرِهِمْ (٣).

قال النووي يَعْتَلْهُ: ﴿ ذَالِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَخَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحُرَامِ ﴾

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٩٨).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٤/ ١٦٩).

⁽٣) الحاوى الكبر (٤/ ٥٠).

[البقرة:١٩٦] وحاضرو المسجد الحرام أهل الحرم، ومن بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَسَافَةٌ لَا تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ؛ لأن الحاضر في اللغة: هو القريب، ولا يكون قريبًا إلا في مسافة لا تقصر فيها الصلاة (١).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة تَعَلَّقُهُ: أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام؛ لقول الله تعالى: ﴿ ذَالِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنُ أَهُلُهُ وَخَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْخَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، وحاضر و المسجد: أهل الحرم، ومن بينه وبينه مسافة القصر؛ لأن الحاضر: القريب، والقريب: دون مسافة القصر (٢).

المسألة الأولى: المراد بالأشهر المعلومات

🗐 اختلف أهل العلم في المراد بالأشهر المعلومات على قولين:

القول الأول: يَعْنِي بِالْأَشْهُرِ المُعْلُومَاتِ: شَوَّالًا، وَذَا الْقَعْدَةَ، وَعَشْرًا مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

□ أثر عبد الله بن مسعود ﴿ عَلَيْهُ:

عَنْ عَبْدِ الله، قَوْلِهِ: ﴿ ٱلْحَبُّ أَشُهُرٌ مَعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ ذِي الْحِجَّةِ» (٣٠).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٧/ ١٧٤).

⁽٢) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٨٠).

⁽٣) أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٤)، و سعيد بن منصور (٣/ ٧٨٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٤٥) من طريق شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ الله، في قَوْلِهِ ﷺ: ﴿ اللهُ عُلُو اللهُ وَلَهِ اللهُ عَنْ عَبْدِ الله وَ فَي اللهُ عَنْ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ عَنْ عَبْدِ الله وَي اللهُ عَنْ عَبْدِ الله وَي اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ عَبْدِ الله عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ أَبِي إِنْ عَنْ عَبْدِ اللهُ عَلَى الل

□ أثر عبدالله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ ذِي الْحِجَّةِ فِي الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومًاتٌ» (١).

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «أَشْهُرُ الْحُجِّ: شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ» (٢٠).

أثر قتادة يَحْلَشْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلِهِ: ﴿ أَلْحَجُ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَكُ ۚ ﴿ البقرة:١٩٧] ﴿ أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالُ، وَذُو الْفَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ. وَرُبَّهَا قَالَ: وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ» (٣).

(١) صحيح له طرق: أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٦) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: ثنا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: ثنا حَمَّادٌ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣/ ٧٨٧) من طريق إِسْهَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحَجَّةِ».

وأخرجه الطبرِّي فِي تفَسيره (٣/ ٤٤٦) من طريق أَخْمَدُ بْنُ حَازِم، قَالَ: ثنا أَبُو نُعَيْم، قَالَ: ثنا وَوْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: ﴿ٱلْحَبُّ أَشْهُرٌ مَّعَلُومَتُ ۗ [البنرة:١٩٧] قَالً: ﴿شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ».

(٢) في كل طرقه مقال يحسن بمجموعها: أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٤) من طريق أبي كُريْبٍ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِسَمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاس.

وأخرجه الطبريَ (٣/ ٤٤٤) من طُريق عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلَهُ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَنتُ﴾[البفرة:١٩٧] وَهُنَّ: «شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْلَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وسنده منقطع.

وأخرجه الطبري (٣/ ٤٤٥) عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قُوْلِهِ: ﴿ٱلْحَجُّ الْمُعُدُّةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ». وسنده منقطع.

(٣) أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٨) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده

□ أثر الشعبي وإبراهيم النخعي رحمهما الله:

عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَالشَّعْبِيِّ: أَنَّهُمَا قَالَا: «شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحُجَّةِ» (١).

أثر محمد بن سيرين تَعَلَّلْلَهُ:

عَنْ مُحَمَّدٍ، مِثْلَهُ، قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَصَدْرُ ذِي الْحِجَّةِ»(٢).

القول الثاني: بَلْ يَعْنِي بِذَلِكَ: شَوَّالًا، وَذَا الْقَعْدَةِ، وَذَا الْجَجَّةِ كُلَّهُ.

وورد بذلك خبر عن النبي ﷺ، ولا يصح.

أخرجه الطبراني في الأوسط (٢/ ١٦٣) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ ثَوَابِ الْهَبَّارِيُّ قَالَ: نا حَصِينُ بْنُ مُخَارِقٍ، قَالَ: نا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَمِامَةَ فَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ فِي قَوْلِهِ ﴿ الْحَجُّةُ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴿ الْمَدَةَ الْمَاكَ اللهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ ﴿ الْحَجَّةُ اللهُ مُلُومَكُ أَهُولُ اللهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ ﴿ الْحَجَّةُ اللهُ عَلُومَكُ أَهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَاهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَاهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

□ أثر عمر بن الخطاب ﷺ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلِ: أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّيْرِ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَلْ اللَّهِ اللَّهُ أَشُهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴿ البقرة:١٩٧] قَالَ: «شَوَّالُّ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْخَجَّةِ» (٤٠).

⁽۱) أخرجه الطبري (۳/ ٤٤٨)، و سعيد بن منصور (۳/ ۷۹۰)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ۲۲۲) من طرق، عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ». وفي بعض الطريق: عن إبراهيم والشعبي.

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٢) من طريق عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ. وسنده صحيح.

⁽٣) ضعيف جدًا: أخرجه كذلك الطبراني في المعجم الصغير (١/ ١٢٢)، وفي سنده حصين بن مخارق، يضع الحديث، وشهر بن حوشب هذا ضعيف.

⁽٤) منقطع: أَخرجه سعيد بن منصور (٣/ ٧٩١) (٣٣٤) من طريق عَبْدُ الله بْنُ وَهْبِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحُارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: قَالَے

□ أثر عبدالله بن عمر كا:

عن يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعِ أَكَانَ عَبْدُ الله، يُسَمِّي أَشُهُرَ الْحَجِّةِ» (١).

أثر طاوس يَحْلَلْنَهُ:

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «شَوَّالُ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْجَجَّةِ»(٢).

□ أثر عطاء بن أبي رباح كَمْلَشْهُ:

عن ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: ﴿ أَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَكُ ۚ [البقرة:١٩٧] قَالَ عَطَاءٌ: ﴿ فَهِيَ شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ ﴾ (٣).

أثر مجاهد يَعَلَمْهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَآلَحَةُ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَنَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ:

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ. وسنده منقطع.

⁽١) صحيح، وله طَرق: أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٧) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيد، قَالَ: ثنا بُنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: شَعَمْ، شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٢) من طريق وَكِيعٌ، عَنْ بَيْهَسِ بْنِ فَهْدَانِ، عَنْ أَبِي شَيْخِ الهُّنَائِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ٱلْحَبُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ». وسنده صحيح.

وأخرجه سعيد بن منصور (٣/ ٧٨٤) من طريق شَرِيكٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَن أبْن عُمَرَ.

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢١) من طريق يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ. وسنده صحيح.

⁽٣) أَخِرَّجِهِ الطِبرِي (٣/ ٤٤٨) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ. وسنده صحيح.

«شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ»(١).

🗖 أثر الزهري كِتَلَنَّهُ:

عن عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: «أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْخَجَّة» (٢).

قال ابن بطال كَتَلَثَهُ: قال ابن المنذر: اختلف العلماء في معنى قوله: ﴿ الْحَجُّ أَشَهُرٌ مَعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧]: فقالت طائفة: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذى الحجة، وهو قول ابن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير، وروي عن الشعبى، والنخعي، وعطاء، والثوري، وأبي حنيفة، والأوزاعي، والشافعي، وأبي ثور. قال ابن القصار: وقد روي مثله عن مالك.

والمشهور عن مالك أنها ثلاثة: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة كله. قال ابن المنذر: واختلف عن ابن عباس وابن عمر في ذلك، فروي عنها كها قال ابن مسعود، وروى عنها كقول مالك (٣).

قال البغوي كَلَّلَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَتُ ﴾ [البنرة:١٩٧]، أَيْ: وَقْتُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ، وَهِي: شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَتِسْعٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَيُرُوى عَنِ ابْنِ عُمَرَ: شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحَجَّةِ، وَكُلُّ وَاحِدِ مِنَ اللَّفْظَيْنِ صَحِيحٌ غير مختلف فيه، فَمَنْ قَالَ: عَشْرٌ عَبَرَ بِهِ عَنِ اللَّيَالِي، وَمَنْ قَالَ: عَشْرٌ عَبَر بِهِ عَنِ الْأَيَّامِ، فَإِنَّ آخِرَ أَيَّامِهَا يَوْمُ عَرَفَةَ، وَهُو اليوم النَّالِي، وَمَنْ قَالَ: أَشْهُرٌ بِلَفْظِ الْجُمْعِ، وَهِيَ شَهْرَانِ، وَبَعْضُ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّهَا وَقْتُ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْوَقْتَ تَامًا بقليله وكثيره، فتقول: أتيتك يوم الْحَمِيس، وَإِنَّمَا أَتَاهُ فِي وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْوَقْتَ تَامًا بقليله وكثيره، فتقول: أتيتك يوم الْحَمِيس، وَإِنَّمَا أَتَاهُ فِي

⁽١) أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٨) من طريق الحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وفيه مقال.

⁽٢) أخرجه َالطبَريَّ (٣ُ/ ٤٤٨) من ُطريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: ثني اللَّيْثُ، قَالَ: ثني عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٣٦).

سَاعَةٍ منه، وتقول: زُرْتُكَ الْعَامَ، وَإِنَّمَا زَارَهُ فِي بَعْضِهِ، وَقِيلَ: الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً، لِأَنَّ مَعْنَى الْجُمْعِ ضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ فَإِذَا جَازَ أَنْ يُسمَّى الْإِثْنَانِ جَمَاعَةً، جَازَ أَنْ يُسمَّى الْإِثْنَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ جَمَاعَةً، وَقَدْ ذَكَرَ الله تَعَالَى الْإِثْنَانِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، فَقَالَ: يُسمَّى الإِثْنَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ جَمَاعَةً، وَقَدْ ذَكَرَ الله تَعَالَى الْإِثْنَيْنِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، فَقَالَ: فَسَمَّى الإِثْنَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ جَمَاعَةً، وَقَدْ وَقَدْ اللهِ تَعَالَى الْإِثْنَيْنِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، فَقَالَ: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ [التحرم:٤] ، أَيْ: قَلْبَاكُمَا، وَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَغَيْرُهُ: أَرَادَ بِالْأَشْهُرِ شَوَّالًا وَذَا الْقِعْدَةِ وِذَا الْحَجِّةِ مِكَملًا؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى عَلَى الْخَاجِ أُمُورٌ بَعْدَ عَرَفَة بِمِنَى، وَالذَّبْحِ، وَالْحُلْقِ، وَطَوَافِ الزِّيَارَةِ، وَالْبَيْتُوتَةِ بِمِنَى، فَكَانَتْ فِي حكم الحج (١).

قال القرطبي كَثَلَّتُهُ: وَاخْتُلِفَ فِي الْأَشْهُرِ الْحُبِّ: فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَعَطَاءٌ، وَالرَّبِيعُ، وَمُجَاهِدٌ، وَالزَّهْرِيُّ: أَشْهُرُ الْحُبِّ: شَوَّالُ، وذو العقدة، وَذُو الْحُبَّةِ كُلُّهُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالسُّدِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ: هِي شَوَّالُ، وَذُو الْحَبَّةِ كُلُّهُ. وَقَالَ ابْنُ الزَّبْرِ، وَالْقَوْلَانِ الْقَعْدَةِ، وَعَشْرَةٌ مِنْ ذِي الْحَجَّةِ، وَرُوي عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَهُ ابْنُ الزَّبْرِ، وَالْقَوْلَانِ مَرْوِيّانِ عَنْ مَالِكٍ، حَكَى الْأَخِيرِ ابْنُ حَبِيبٍ، وَالْأَوَّلَ ابْنُ النَّيْرِ. وَفَائِدَةُ الْفَرْقِ تَعَلَّقُ اللَّهُمِ الْحَبِّ بِينَوْمِ النَّعْمَالِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، لِأَنْبَا فِي أَشْهُرِ الْحَبِّ بِينَوْمِ النَّحْرِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ يَنْقَضِي الْحَبِّ بِينَوْمِ النَّحْرِ، وَيَلْزُمُ الدَّمُ النَّحْرِ، لِأَنْبَا فِي أَشْهُرِ الْحَبِّ فِي كَلَى الْفَوْلِ الْأَخِيرِ يَنْقَضِي الْحَبِّ بِينَوْمِ النَّحْرِ، وَيَلْزَمُ الدَّمُ النَّعْمِ النَّالِثِةُ بَيْوَمِ النَّحْرِ، وَيَلْ أَلْمَ اللَّهُ عَلَى شَهْرَيْنِ وَبَعْضِ الثَّالِثِ، لِأَنَّ اللَّهُ عَلَى شَهْرَيْنِ وَبَعْضِ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّ النَّالِثِ وَمَا الثَّالِثِ؛ لِأَنَّ كَانَتْ مَعْلُومَةً عِنْدَهُمْ. وَلَقْظُ الْأَشْهُرِ قَدْ يَقَعُ عَلَى شَهْرَيْنِ وَبَعْضِ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّ لِعَمْ مَلَى شَهْرَيْنِ وَبَعْضِ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّ الْمَامِ مِنَى الثَّالِثِ وَمَا فَوقَها جَعِقَ الثَّالِثِ، وَيَقُولُونَ: رَأَيْتُكَ الْيَوْمَ، وَجِئْتُكَ الْعَامَ الْعَلْمَ عَلْ اللَّهِ وَيَلَ الْمَالِ الْمَالِي وَمَا فَوقَها جَعِ قَالَ: أَشْهُر. والله أعلم (٢).

قال ابن كثير تخلله: ﴿ ٱلْحَبُّ أَشُهُرٌ مَّعْلُومَتُ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَبَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحُبَّ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوكَ ۖ فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَبَّ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوكَ ۖ

⁽١) تفسير البغوي (١/ ٢٥٠).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ٤٠٥).

وَاتَّقُونِ يَنَّأُولِي ٱلْأَلْبَبِ ﴾ [البقرة:١٩٧]

اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ الْحَجُّ أَشُهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴾ [القرة:١٩٧]: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: [تَقْدِيرُهُ] الْحَجُّ حَجُّ أَشْهَرٍ مَعْلُومَاتٍ، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ فِيهَا أَكْمَلُ مِنَ الْإِحْرَامِ بِهِ فِيهَا عَدَاهَا، وَإِنْ كَانَ ذَاكَ صَحِيحًا، وَالْقَوْلُ بِصِحَّةِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ مذهبُ مالك، وأبي حنيفة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن بالحُجِّ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ مذهبُ مالك، وأبي حنيفة، وألمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهويه، وَبِهِ يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ النَّعْعِي، وَالتَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ. واحْتَجَ هَمُ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ يَسُعُلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَةِ قُلُ هِي مَوقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِ ﴾ [القرة:١٨٩]، وَبِأَنَهُ أَحَدُ النَّسُ وَالْحَجِ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ، كَالْعُمْرَةِ (١٠).

قال أبن كثير كَنْلَمْ: وَقُولُهُ: ﴿ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ الْبُ عَمْرَ: هِيَ شَوَّالُ، وَذُو القَعْدة، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الحِّجَّةِ. وَهَذَا الذِي عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ بِصِيغَةِ الجُوْمِ رَوَاهُ ابْنُ جرير موصولًا: حدثنا أحمد بن حَازِم بْنِ أَبِي غَرْزة، حَدَّثَنَا أَبُو بَعِيْم، حَدَّثَنَا وَرْقَاء، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَار، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: ﴿ الْحَجَّةِ اللهُ وَدُو الْقِعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الحِجَّةِ ». إِسْنَادٌ صَحِيح، وَقَدْ الْبَرَة، ١٩٧٠] قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الحُجَّةِ ». إِسْنَادٌ صَحِيح، وَقَدْ رَوَاهُ الْحَاكِمُ أَيْضًا فِي مُسْتَدْرَكِهِ، عَنِ الْأَصَمِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ عَبْدِاللهُ بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. فَذَكَرَهُ وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْن.

قُلْتُ: وَهُو مَرُويٌ عَنْ عُمَر، وَعَلِيًّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَبْدِ الله بْنِ الزُّبَيْرِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَمَكْحُولِ، وَقَتَادَةَ، وَالضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِم، وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنْسٍ، وَمُقَاتِل بْنِ سِيرِينَ، وَمُو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ بْنِ حَنْبُل، وَأَبِي يُوسُفَ، وَأَبِي تُور، حَيّان. وَهُو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ بْنِ حَنْبُل، وَأَبِي يُوسُفَ، وَأَبِي تُور، رَحْمَهُمُ الله. وَاخْتَارَ هَذَا الْقُولَ ابْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: وَصَحَّ إِطْلاقُ الْجُمْعِ عَلَى شَهْرَيْنِ وَبَعْضِ الثَّالِثِ لِلتَعْلِيبِ، كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: زُرْتُهُ الْعَامَ، وَرَأَيْتُهُ الْيَوْمَ. وَإِنَّمَا وَقَعَ ذَلِكَ وَبَعْضِ الْعَامِ وَالْيَوْمَ. وَالْيَوْمَ؛ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾

نفسیر ابن کثیر (۱/ ٥٤٠).

[البقرة:٢٠٣]، إِنَّمَا تَعَجَّلَ فِي يَوْم وَنِصْفٍ.

وقال الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنْسِ [وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ]: هِيَ: شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَن ابْنِ عُمَر أَيْضًا.

قال ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِّرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْجِجَّةِ».

وقال ابْنُ أَبِي حَاتِم فِي تَفْسِرِهِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ، أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ لَنَافِع: أَسْمَعْتَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَر يُسَمِّي شُهُور الحُجِّ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَانَ عَبْدُ الله يُسَمِّي: «شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ». قَالَ ابْنُ جُرَيْجِ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجِ: وَعَلَاءٌ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله صَاحِبُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَهَذَا إِسْنَادُ صَحِيحٌ إِلَى ابْنِ جُرَيْج. وَقَدْ حُكي هَذَا أَيْضًا عَنْ طَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَعُرْوَة بْنِ الزَّبَيْرِ، وَاللَّ بِيعِ بْنِ أَنسٍ، وَقَتَّادَةَ. وَجَاءَ فِيهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ، وَلَكِنَّهُ مَوْضُوعٌ، رَوَاهُ الحافظ ابن وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنسٍ، وَقَتَّادَةَ. وَجَاءَ فِيهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ، وَلَكِنَّهُ مَوْضُوعٌ، رَوَاهُ الحافظ ابن مَرْدُويه مِنْ طَرِيقِ حُصَين بْنِ مُحَارِقٍ وَهُو مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ -، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، مَرْدُويه مِنْ طَرِيقِ حُصَين بْنِ مُحَارِقٍ - وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ -، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، مَوْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَب، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «﴿ الْحَجُ أَشَهُرٌ مَنْ وَنُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِعْدَةِ، وَذُو الْحَجَةِ».

وَهَذَا - كَمَا رَأَيْتُ - لَا يَصِح رَفْعُهُ، وَالله أَعْلَمُ.

وَفَائِدَةُ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّه إِلَى آخِرِ ذِي الْحِجَّةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مُخْتَصُّ بِالْحَجِّ، فيكره الاعتمار في بقية ذِي الْحِجَّةِ، لَا أَنَّهُ يَصِحُّ الْحَجُّ بَعْدَ لَيْلَةِ النَّحْرِ.

وقال ابْنُ أَبِي حَاتِم: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنان، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسلم، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: ﴿ اللَّهُ اللَّهُ لَا أَشُهُرٌ مَّعُلُومَتُ ﴾ قَيْسٍ بْنِ مُسلم، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُعَلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧]، لَيْسَ فِيهَا عُمْرَةٌ ﴾. وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

قال ابْنُ جَرِير: إِنَّمَا أَرَادَ مَنْ ذَهَب إِلَى أَنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ شَوَّالٌ وَذُو الْقِعْدَةِ وَذُو الْحُجَّةِ أَنَّ هَيْ لِلْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ عَمَلُ الْحُجِّ قَدِ الْخَجَّةِ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْهُرَ لَيْسَتْ أَشْهُرَ الْعُمْرَةِ، إِنَّمَا هِيَ لِلْحَجِّ، وَإِنْ كَانَ عَمَلُ الْحَجِّ قَدِ الْقَضَى بِانْقِضَاءِ أَيَّامٍ مِنَى، كَمَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: مَا أَحَدٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ يَشُكَ فِي انْقَضَى بِانْقِضَاءِ أَيَّامٍ مِنَى، كَمَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: مَا أَحَدٌ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ يَشُكَ فِي

أَنَّ عُمْرَةً فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ عُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

وقال ابْنُ عَوْنٍ: سَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَقَالَ: «كَانُوا لَا يَرَوْنَهَا تَامَّةً».

قُلْتُ: وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ، ﴿ أَنَّهُمَا كَانَا يُحِبَّانِ الْإِعْتِمَارَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَاللهُ أَعْلَمُ (١٠).

قال ابن رجب تَعَلِّلهُ: ﴿ ٱلْحُجُّ أَشُهُرٌ مَّعْلُومَكُ ۚ ﴿ البَّهِ ١٩٧٠]، وهي شوَّال، وذو القَعْدة، وعَشْرٌ من ذي الحجَةِ.

وروي ذلك عن عُمرَ، وابنِه عبدِ الله، وعلي، وابنِ مسعود، وابنِ عباس، وابنِ الله، وابنِ مسعود، وابنِ عباس، وابنِ النُّبيرِ، وغيرِهِم، وهو قولُ أكثر التابعينَ، ومذهبُ الشافعي، وأحمدَ، وأبي حنيفة، وأبي يوسُف، وأبي ثور، وغيرهم، لكنَّ الشافعي وطائفةً أخرجوا منه يومَ النَّحْرِ، وأبي يوسُف، وأبي ثور، وغيرهم، لكنَّ الشافعي وطائفةً أكثرُ أفعال مناسكِ الحجِّ.

وقالتْ طائفة: ذو الحِجَّةِ كلَّه منْ أشهرِ الحجِّ، وهو قولُ مالكٍ، والشافعيّ في القديم، ورواه عن ابنِ عمرَ أيضًا. وروي عن طائفة من السلف، وفيه حديث مرفوعٌ خرَّجه الطبرانيُّ، لكنه لا يصحُّ (۲).

قال الجصاص تعلقه: قَوْله تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَتُ ﴾ [المنوة:١٩٧] قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، مَا هِي؟ فَرُوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَر، وَالْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدِ: أَنَّهَا شُوال، وذو القعدة، وعشر من ذي الحجة، وروي عن عبد الله ابن مَسْعُودٍ: أَنَّهَا شُوّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَرُوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عن عبد الله ابن مَسْعُودٍ: أَنَّهَا شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَرُوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ فِي راوية أُخْرَى مِثْلُهُ، وَكَذَلِكَ رُوي عَنْ عَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ، وَقَالَ قَائِلُونَ: وَجَائِزٌ أَنْ لاَ يَكُونَ مُرَادُ مَنْ قَالَ: وَذُو الْحِجَّةِ أَنَّهُ وَجَائِزٌ أَنْ لاَ يَكُونَ مُرَادُ مَنْ قَالَ: وَذُو الْحِجَةِ أَنَّهُ بَعْضِ الْأَشْهُرِ، لا فِي جَمِيعِهَا؛ لِأَنَّهُ لا خِلافَ أَنَّهُ لَا خِلافَ أَنَّهُ لَا عَلَاقً لَنْ يَكُونَ مَنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، وَقَالُوا: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْ تَأَوَّلُهُ لَا عَلَالُونَ مَنْ تَأَوَّلُهُ لَا عَلَاقً لَهُ مَنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، وَقَالُوا: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْ تَأَوّلُهُ لَا عَلَاقًا لَتُ لَيْ اللّهُ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، وَقَالُوا: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْ تَأَوّلُهُ لَا عَلَاقًا لَا عَالَهُ اللّهِ الْمَالُونَ وَكَالُونَ مَنْ تَأَوّلُهُ الْحِلَافَ أَنْ يَكُونَ مَنْ تَأَوّلُهُ الْمَالُونَ وَيَعْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْ تَأَولَهُ لَا عَلَى الْمَالِي الْمُعْلِي الْمَالِلُهُ الْمَالُونَ وَكَالُوا وَكُونَا مَنْ تَأَوّلُهُ الْمَالُونَ وَيَعْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْ مَنَاسِكِ الْمُحَمِّ الْمُ الْمَالُولُ وَالْمُونَ مَالَوْلُولُ الْمَالِي الْمَالِمُ الْمُعْرِقُولُ الْمَالِي الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤُلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤُلُولُ الْمُؤْلُ

⁽١) تفسير ابن كثير (١/ ٥٤١).

⁽٢) تفسير ابن رجب الحنبلي (٢/ ٣٦٥).

عَلَى ذِي الْحِجَّةِ كُلِّهِ مُرَادُهُ أَنَّهَا لِمَّا كَانَتْ هَذِهِ أَشْهُرَ الْحُجِّ كَانَ الْإِخْتِيَارُ عِنْدَهُ فِعْلَ الْعُمْرَةِ فِي الْحُمْرَةِ فِي غَيْرِهَا، كَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَغَيْرِهِ مِنْ الصَّحَابَةِ اسْتِحْبَابُهُمْ لِفِعْلِ الْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا.

وَحَكَى الْحُسَنُ بْنُ أَبِي مَالِكِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، قَالَ: شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَعَشْرُ لَيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُدْرِكُ الْوَقُوفَ بِعَرَفَةَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ فَحَجُّهُ فَائِتٌ. وَلَا تَنَازُعَ بَيْنَ أَهْلِ اللَّغَةِ فِي تَجْوِيزِ إِرَادَةِ الشَّهْرَيْنِ وَبَعْضِ الثالثَ بقوله: فَحَجُّهُ فَائِتٌ. وَلَا تَنَازُعَ بَيْنَ أَهْلِ اللَّغَةِ فِي تَجْوِيزِ إِرَادَةِ الشَّهْرَيْنِ وَبَعْضِ الثالثَ بقوله: وَأَشَاهُرٌ مَعْلُومَكَ مَعْ وَلَقِيتُ فَلَانًا سَنَةً كَذَا، وَإِنَّهَا الْحَجُّ فِي بَعْضِهِ، وَلَقِيتُ فَلَانًا سَنَةً كَذَا، وَإِنَّهَا الْحَجُّ فِي بَعْضِهِ، وَلَقِيتُ فَلَانًا سَنَةً كَذَا، وَإِنَّهَا الْحَجُّ فِي بَعْضِهِ، وَلَقِيتُ فَلَانًا سَنَةً كَذَا، وَإِنَّهَا الْحُجُّ فِي بَعْضِهِ، وَلَقِيتُ فَلَانًا سَنَةً كَذَا، وَإِنَّهَا الْحُجُّ فِي بَعْضِهِ، وَلَقِيتُ فَلَانًا سَنَةً كَذَا، وَإِنَّهَا الْمُعْفُولُ مِنْهُ الْبَعْضُ، وَذَلِكَ مِنْ مَفْهُومِ وَإِنَّهَا الْمَعْفُولُ مِنْهُ الْبَعْضُ، وَذَلِكَ مِنْ مَفْهُومِ الْخُطَابِ، إِذَا تَعَذَرَ اسْتِغْرَاقُ الْفِعْلِ لِلْوَقْتِ كَانَ المُعْقُولُ مِنْهُ الْبَعْضُ.

قَالَ أَبُو بَكْرِ: وَلِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا شَوَّالٌ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ شَائِعٌ مُسْتَقِيمٌ، وَهُوَ يَنْتَظِمُ الْقَوْلَيْنِ مِنْ المُخْتَلِفِينَ فِي مَعْنَى الْأَشْهُر المُعْلُومَاتِ، وَهُوَ أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ قَدْ كَانُوا ينسئونِ الشهور، فيجعلون صفر المحرم، ويستحلون المحرم على حسب ما يَتَّفِقُ لَمُمْ مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي يُرِيدُونَ فِيهَا الْقِتَالَ فَأَبْطَلَ الله تَعَالَى النَّسِيءَ، وَأَقَرَّ وَقْتَ الْحَجَّ عَلَى مَا كَانَ ابْتِدَاؤُهُ عَلَيْهِ يَوْمَ خلق السموات، كما قال عَيَّكِيُّ يَوْمَ تَحَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَلَا إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خلق الله السموات وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ » قَالَ الله تعالى ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَكُ ۗ [الِمَرة:١٩٧] يَعْنِي بِهَا: هِندِهِ الْأَشْهُرَ الَّتِي ثَبَتَ وَقْتُ الْحُجِّ فِيهَا، دُونَ مَا كَانَ أَهْلُ الْجُاهِلِيَّةِ عَلَيْهِ مِنْ تَبْدِيلَ الشُّهُورِ وَتَأْخِيرِ الْحَجِّ وَتَقْدِيمِهِ، وقد كان وقت الحج معلقًا عندهم، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الَّتِي يَأْمَنُونَ فِيهَا وَارِدَيْنِ وَصَادِرِينَ، فَذَكَرَ الله هَذِهِ الْأَشْهُرَ، وَأَخْبَرَنَا بِاسْتِقْرَارِ أَمْرِ الْحَجِّ، وَحَظَرَ بِذَلِكَ تَغْيِيرُهَا وَتَبْدِيلُهَا إِلَى غَيْرِهَا. وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ الله لمَّا قَدَّمَ ذِكْرَ التَّمَتُّع بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ، وَرَخَّصَ فِيهِ، وَأَبْطَلَ بِهِ مَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَعْتَقِدُهُ من حظر العمرة في الأشهر، قال: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشُّهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴾ [البقرة:١٩٧] فَأَفَادَ بِذَلِكَ أَنَّ الْأَشْهُرَ الَّتِي يَصِحُّ فِيهَا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَثَبَتَ حُكْمُهُ فِيهَا؛ هَذِهِ الْأَشْهُرُ، وَأَنَّ مَنْ اعْتَمَرَ فِي غَيْرِهَا، ثُمَّ حَجَّ، لَمْ يَكُنْ لَهُ حُكْمُ التَّمَتُّع. وَالله أَعْلَمُ (١).

قال ابن العربي تَخَلَّلُهُ: المُسْأَلَةُ الْأُولَى فِي تَعْدِيدِ أَشْهُرِ اَلْحُجِّ: وَفِي ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَقُوالِ: أَحُدُهَا: شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ كُلُّهُ، قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَقَتَادَةُ، وَطَاوُسٌ، وَمَالِكٌ.

التَّانِي: وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، قَالَهُ مَالِكٌ أَيْضًا، وَأَبُو حَنِيفَةً.

الثَّالِثُ: وَعَشْرُ لَيَالً مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالشَّافِعِيُّ.

الرَّابِعُ: إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، قَالَهُ مَالِكٌ أَيْضًا.

فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ ذُو الْحِجَّةِ كُلُّهُ أَخَذَ بِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَالتَّعْدِيدُ لِلتَّلَاثَةِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَشَرَةُ أَيَّامٍ قَالَ: إِنَّ الطَّوَافَ وَالرَّمْيَ فِي الْعَقَبَةِ رُكْنَانِ يُفْعَلَانِ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ.

وَمَنْ قَالَ: عَشْرُ لَيَالٍ قَالَ: إِنَّ الْحُجَّ يَكُمُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ لِصِحَّةِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَهُوَ الْحُجُّ كُلُّهُ.

وَمَنْ قَالَ: آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَأَى أَنَّ الرَّمْيَ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ وَشَعَائِرِهِ، وَبَعْضُ الشَّهْرِ يُسَمَّى شَهْرًا لُغَةً.

الْمُسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فَائِدَةُ مَنْ جَعَلَهُ ذَا الحِّجَّةِ كُلَّهُ أَنَّهُ إِذَا أَخَّرَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ إِلَى آخِرِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَمْ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ بِهِ فِي أَيَّامِ الْحُجِّ.

الْمُسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: لَا خِلَافَ فِي أَنَّ أَشْهُرَ الْحُجِّ: شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّم.

وَالْفَائِدَةُ فِي فَرِ الله تَعَالَى لَهَا وَتَنْصِيصِهِ عَلَيْهَا أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الله تَعَالَى وَضَعَهَا كَذَٰلِكَ فِي مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ عِلَيْهِ، وَاسْتَمَرَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ إِلَى أَيَّامِ الجُاهِلِيَّةِ، فَبَقِيَتْ كَذَٰلِكَ حَتَّى كَانَتْ الْعَرْبُ تَرَى أَنَّ الْعُمْرَةَ فِيهَا مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ تُغَيِّرُهَا، فَتُنْسِئُهَا، وَتُقَدِّمُهَا حَتَّى عَادَتْ يَوْمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ إِلَى حَدِّهَا.

⁽١) أحكام القرآن (١/ ٣٧٣).

قال رَسُولُ الله ﷺ فِي الْمَأْثُورِ الْمُنتَقَى: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ الله السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا» الْحُدِيثَ.

الثَّانِي: أَنَّ الله ﷺ لَمَّ ذَكَرَ التَّمَتُّعَ، وَهُو ضَمُّ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بَيِّنَ أَنَّ أَشْهُرَ الْحُجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فِي أَشْهُرَ الْحَجِّ لَيْسَتْ جَمِيعَ الشَّهُورِ فِي الْعَامِ، وَإِنَّمَا هِيَ المُعْلُومَاتُ مِنْ لَدُنْ إِبْرَاهِيمَ عِنِينَ وَوَيَينَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَةِ أَقُلْ هِى مَوَقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴿ البقرة: ١٨٩] أَنَّ جَمِيعَهَا لَيْسَ الْحَجُّ تَفْصِيلًا لِمِلَاهِ الْجُمْلَةِ تَخْصِيصًا لِبَعْضِهَا بِذَلِكَ، وَهِي شَوَّالُ، وَذُو جَمِيعَهَا لَيْسَ الْحَجُّ فِي الْجُجَةِ، وَهُو اخْتِيَارُ عُمَرَ فَهِ ، وَصَحِيحُ قَوْلِ عُلَمَ اللهَ يَكُونُ مُتَمَتِّعًا مَنْ أَتَى بِالْعُمْرَةِ فِي هَذِهِ الْقَامِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا مَنْ أَتَى بِالْعُمْرَةِ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الْعَامِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا مَنْ أَتَى بِالْعُمْرَةِ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الْعَامِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا مَنْ أَتَى بِالْعُمْرَةِ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الْعُمْرةِ فِي أَشْهُرِ الْعَامِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا مَنْ أَتَى بِالْعُمْرةِ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الْمُوسَةِ (١).

□ أقوال أصحاب المذاهب.

كالمذهب الحنفي:

قال السرخسي تعلقه: وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شُوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ عِنْدَنَا، وَقَالَ مَالِكٌ - عَلَيْهُ تَعَالَى -: جَمِيعُ ذِي الْحِجَّةِ، اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرُ وَقَالً الْجُمْعِ الْمُتَقَقُ عَلَيْهِ ثَلَاثُةٌ، وَلَكِنَا نَسْتَدِلُّ بِقَوْلِ الْبِن عَبَاسٍ، مَعْلُومَتُ ﴾ [البترة:١٩٧]، وَأَقَلُ الْجُمْعِ الْمُتَقَقُ عَلَيْهِ ثَلَاثُةٌ، وَلَكِنَا نَسْتَدِلُّ بِقَوْلِ الْبِن عَبَاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ الزَّيْرِ ﴿ عَلَى عَنْهُمْ: أَنَّ أَشْهُرَ الْحُبِّةِ، فَقَامُ الْكَيْلِ فِي مَعْنَى الْآيةِ، لَمْنَى الْآيةِ، لَمْنَى الْقَعْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَفَوَاتُ الْعِبَادَةِ يَكُونُ هُو أَنَّ بِالْإِثِّفَاقِ يَفُوتُ الْحَبُّ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَفَوَاتُ الْعِبَادَةِ يَكُونُ بِمُضِيٍّ وَقْتِهَا، فَأَمَّا الْيُومُ الْعَاشِرُ لَيْسَ بِوقْتِ لَا يَتَحَقَّقُ الْفُواتُ، وَلِمُنَا الْيُومُ الْعَاشِرُ لَيْسَ بِوقْتِ لَا يَتَحَقَّقُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ الْيُومِ الْعَاشِرِ، وَهُو يَوْمُ النَّعْرِ، وَفِي الْحَجِّةِ عَشْرَ لَيَالَ، وَتَسْعَةُ أَيَّامٍ، فَأَمَّا الْيُومُ الْعَاشِرُ لَيْسَ بِوقْتِ الْعَاشِرُ وَقُتِ الْحَجِّةِ مِنْ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ، وَهُو يَوْمُ النَّحْرِ، وَفِي الْحَجِّةِ عَشْرٌ لَيَالَ، وَتَسْعَةُ أَيَّامٍ، فَأَمَّا الْيُومُ الْعَاشِرُ وَهُو يَوْمُ النَّعْرِ، وَفِي الْحَجِّةِ لِأَنَّ الْفُواتَ يَتَحَقَّقُ بِطُلُوعَ الْفَجْرِ مِنْ الْيَوْمِ الْمُعْمَى يَقْتَضِي وَتُولَ مَا لِيَوْمُ الْعَدَدِ الْآخَرِ، وَلِأَنَّ الله تَعَالَى: وَعَلْمَ اللهُ تَعَالَى: وَعَلْمَ الْعَدَدِ الْآخَرِ، وَلِأَنَّ الله تَعَالَى: وَعَلَى اللهُ تَعَالَى: وَاللَّيَالِي بِعِبَارَةِ الْجُمْعِ يَقْتَضِي وَلَا اللهُ تَعَالَى:

⁽١) أحكام القرآن (١/ ١٨٦).

(فَأَمَّا) الشَّافِعِيُّ - كَلَّهُ تَعَالَى - احْتَجَّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «اللَّهِلُّ بِالحُجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الحُجِّ فَي مُهِلِّ بِالْعُمْرَةِ»، وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحُجِّ كَالتَّكْبِيرِ لِلصَّلَاةِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ الشُّرُوعُ فِي الْفَرِيضَةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فِي الصَّلَاةِ فَكَذَلِكَ فِي الْحَجِّ، وَالْإِحْرَامُ أَحَدُ أَرْكَانِ الْفَرِيضَةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فِي الصَّلَاةِ فَكَذَلِكَ فِي الْحَجِّ، وَالْإِحْرَامُ أَحَدُ أَرْكَانِ الْخَجِّ، فَلَا يُتَأَدِّى فِي عَيْرِ وَقْتِ الْحُجِّ، كَسَائِرِ الْأَرْكَانِ، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ كَانَ عُرْمًا بِالْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتِ وَقْتُ الْعُمْرَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ فَاتَ حَجُّهُ بِمُضِيِّ الْوَقْتِ يَتْفَى إِحْرَامِهِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ (١٠).

قال النووي يَعْمَلنهُ فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ:

* قَدْ ذَكُرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا: أَنَّهَا شُوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَعَشُرُ لَيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَحَكَاهُ ابْنُ النَّنْدِرِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَعَطَاءٍ، وَجُحَاهِدٍ، وَقَتَادَةَ، وَالنَّخْعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي تُوْرٍ، وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَدَاوُد. وَقَالَ مَالِكُ: هِي شَوَّالُ، وَلَا النَّخْعِيِّ، وَالْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ بِكَمَالِهِ، قَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: وَرَوَي: عن ابن عمر، وابن عَبَّسٍ وَوَايَتَانِ كَالمُذْهَبَيْنِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَهْدُ، وأصحاب داود: شوال، وذو القعدة، وعشر أيّام مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وَخَالَفَ أَصْحَابُ دَاوُد في هَذَا، وَالْخِلَافُ بَيْنَنَا وَيَنَ أَي وَعَلَى جَنِيفَةَ وموافقيه في يوم النحر، فهو عِنْدَهُ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَيْسَ هُو عِنْدَنَ مِنْهَا، وَقَدْ خَيْفَةَ وموافقيه في يوم النحر، فهو عِنْدَهُ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَيْسَ هُو عِنْدَنَ مِنْهَا، وَقَدْ الْحَامِلِيُّ فِي الْمُجْمُوعِ إِجْمَاعَ الْعُلْمَاءِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَيْسَ هُو عِنْدَنَ مِنْهَا، وَقَدْ الْحَتَى فُوا فِي آخِرِهَا: قَالَ صَاحِبُ الشَّامِلِ وَآخَرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا: وَهَذَا الْخِلَافُ اللَّذِي الْمَعْرَةُ عِنْدَهُ مَلُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ اللَّهُ وَلَعْمَلُ إِلَا فِي أَوْقَاتِهَا مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْ أَنْ عَنْدَهُ مَا لِكُولُ وَقَالَ الْعُمْرَةُ عِنْدُهُ مَكُرُوهَةٌ عَلَا أَوْقَاتِهِ وَالْوَلَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَالْعُمْرَةُ عِنْدُهُ مَكُرُوهَةٌ وَالْمُ وَالْحَلَى وَالْحَدِ، وَهُوَ أَنَّ عِنْدَهُ مَالِكِ: يُكُورُهُ الْإِعْتَى أَرُفِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَالْعُمْرَةُ عِنْدُهُ مَكُرُوهَةٌ

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/ ٦٠).

فِي جَمِيعِ ذِي الْحِجَّةِ. وَهَذَا الَّذِي اسْتَثْنَاهُ الْتُولِي لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ لَا تُكْرَهُ عَندنا فِي شَيْ مِنْ السَّنَةِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُوافِقَنَا مَالِكُ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، أَوْ يُخَالِفَنَا، وَهَكَذَا قول الْعَبْدَرِيُّ: إِنَّ فَائِدَةَ الْخِلَافِ عِنْدَ مَالِكِ إِذَا أَخَّرَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ عَنْ ذِي الْحَجَّةِ لَزِمَ دَمٌ، وَهَذَا أَيْضًا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الدَّمَ لَا يَجِبُ عِنْدَنَا بِتَأْخِيرِ الطَّوَافِ، وَلَوْ أَخَرَهُ سِنِينَ.

* وَاحْتُجَّ لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ عَلَى، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ عَلَى، قَالُوا: أَشْهُرُ الْحَبِّ شَهْرَانِ وَعَشْرُ لَيَالٍ، قَالُوا: وَإِذَا أُطْلِقَتْ اللَّيَالِي تَبِعَتْهَا الْأَيَّامُ، فَكُونُ يَوْمُ النَّحْرِ مِنْهَا، وَلِأَنَّ يَوْمَ النَّحْرِ يُفْعَلُ فِيهِ مُعْظَمُ المُنَاسِكِ، فَكَانَ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، كَيَوْم عَرَفَةً.

* وَاحْتَجَ مَالِكٌ بِأَنَّ الْأَشْهُرَ جَمْعٌ، وَأَقَلُّهُ ثَلَائَةٌ.

* وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِرِوَايَةِ نَافِعَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ ﴿أَشْهُرُ الْحُجِّ شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ». وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلُهُ، رَوَاهَا كُلَّهَا الْبَيْهَقِيُّ، وَصَحَّحَ الرِّوَايَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَرِوَايَةُ ابْنِ عُمَرَ صَحِيحَةٌ.

* وَأَجَابَ أَصحابنا عن قول الحنيفة: إِذَا أُطْلِقَتْ اللَّيَالِي تَبِعَتْهَا الْآيَامُ، بِأَنَّ ذَلِكَ عند إرادة المتكلم، ولا نسلم وجود الْإِرَادَةِ هُنَا، بَلْ الظَّاهِرُ عَدَمُهَا، فَنَحْنُ قَائِلُونَ بِمَا قَالَتْهُ الصَّحَابَةُ. (وَالجُوابُ) عَنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ يَوْمَ النَّحْرِ يُفْعَلُ فِيهِ مُعْظَمُ المُنَاسِكُ، فَيُتُقَضُ بأيام التشريق. (والجواب) عن قَوْلُ مَالِكِ: إِنَّ الْعَرَبَ تُعَبِّرُ عَنْ اثْنَيْنِ وَبَعْضِ الثَّالِثِ بِلَفْظِ الجُمْع، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءً ﴾ وَبَعْضِ الثَّالِثِ بِلَفْظِ الجُمْع، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءً ﴾ وأَنْهُ إِذَا طَلَقَهَا فِي بَقِيّةِ وَبَعْضٍ، وَاتَّفَقَتْ طُهُورُ حُسِبَتْ تِلْكَ الْبَقِيَّةُ قُرْءًا، فَاتَّفَقْنَا عَلَى حمل الأقراء على قرئين وَبَعْضٍ، وَاتَّفَقَتْ وَهُو فِي بَعْضِ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ. وَالله أَعْلَمُ الْ أَلْوَلِيخِ وَغَيْرِهَا، يَقُولُونَ: كَتَبْتُ لِثَلَاثٍ، وَهُو فِي بَعْضِ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ. وَالله أَعْلَمُ الْ

قال ابن حجر يَعَلَىٰهُ: وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِأَشْهُرِ الْحَجِّ ثَلَاثَةٌ، أَوَّلُهُا شَوَّالٌ،

⁽۱) المجموع شرح المهذب (٧/ ١٤٥).

لَكِنِ اخْتَلَفُوا هَلْ هِي ثَلَاثَةٌ بِكَمَاهِا، وَهُو قَوْلُ مَالِكِ، وَنُقِلَ عَنِ الْإِمْلَاءِ لِلشَّافِعِيِّ، أَوْ شَهْرَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ، وَهُو قَول البَاقِينَ؟ ثمَّ اخْتَلَفُوا: فَقَالَ ابن عمر، وابن عَبَّاس، وَابن الزُّبَيْر، وَآخَرُونَ: عَشْرُ لَيَالٍ مِنْ ذِي الجِّجَّةِ. وَهَلْ يَدْخُلُ يَوْمُ النَّحْرِ أَوْ لَا؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَةٌ وَأَهْدُ: نَعَمْ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي المُشْهُورِ المُصَحَّح عَنْهُ: لَا، وَقَالَ بَعْضُ أَتْبَاعِهِ: تِسْعٌ مِنْ ذِي الْجِجَّةِ، وَلَا يَصِحُّ فِي يَوْمِ النَّحْرِ، وَلَا فِي لَيْلَتِهِ. وَهُو شَاذُّلًا).

مسألة الإحرام في غير أشهر الحج

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: قالوا بعدم جواز الإحرام في غير أشهر الحج، واستدلوا على ذلك بأدلة:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧].

الدليل الثاني: ما أخرجه البخاري (٢/ ١٤١) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ مُمَيْدٍ، سَمِعْتُ القَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ مُمَيْدٍ، سَمِعْتُ القَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ فَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَيَّالِيهُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَيَالِي الْحَجِّ، وَحُرُمِ الْحَجِّ، فَنَالُنْ بِسَرِفَ، قَالَتْ: فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَدْيُّ، فَأَحَبَّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلاَ».

كرالآثار عن الصحابة والتابعين:

🗖 أثر جابر بن عبد الله على:

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ»(٢).

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٢٠).

⁽٢) صحيح أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣)، والدارقطني في السنن (٣/ ٢٤٩)، والدارقطني في السنن (٣/ ٢٤٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٥٦٠) من طرق عن ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ يُسْأَلُ: أَيُهَلُّ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ؟ قَالَ: " لَا».

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🏥:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُمِلَّ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ»(١).

□ أثر طاوس ومجاهد رحمهما الله:

عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، قَالُوا: «لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ»(٢).

أثر عطاء بن أبي رباح تَخْلَلْلهُ:

عَنْ خُصَيْفٍ، قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ، قَدْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَقَالَ لَهُ عَطَاءٌ: «اجْعَلْهَا عُمْرَةً؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكَ حَجُّ، فَإِنَّ الله يَقُولُ: ﴿ الْحَجُّ أَشُهُرٌ مَعْلُومَكُ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحُجَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] (٣).

□ أثر الشعبي تَخَلَّتُهُ:

عَنْ يَزِيدَ الدَّالَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «يَحِلُّ، أَوْ يُمِلُّ بِعُمْرَةٍ »(٤).

(١) له طرق يصحح بها: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٦٢)، والطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ١٩٠)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/ ١٦٠)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/ ٢٦٦) من طرق عَنْ مِقْسَم، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَا يُحْرَمُ بِالْحَبِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَبِّ، فَإِنَّ مِنْ سُنَّةِ الْحُبِّ أَنْ يُحْرَمُ بِالْحَبِّ فِي أَشْهُرِ الْحَبِّ.

وأخرجه ابن أَبَي حاتَمَ في تفسيره (١/ ٣٤٥) من طريق حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لاَحَدٍ أَنْ يُخْرِمَ بِالْحَجِّ إِلا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، مِنْ أَجْلِ قول الله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَكُ ﴾ [البقرة:١٩٧]».

(٢) فيه مقال: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣) من طريق مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيُهَانَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجُاهِدٍ. وفيه ليث بن أبي سليم، وفيه مقال.

(٣) أُخرجه ابن أبي شيِّبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣) من طريق ابْنُ فُضَيْل، عَنْ خُصَيْفٍ.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣) من طريق وَكِيعٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ مُهِلًّا بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، «فَأَمَرَهُ عَطَاءٌ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً».

(٤) أُخْرِجِه ابنَ أَبِيَّ شَيْبَةَ فِي مَصَّنَفِه (٣/ ٣٢٣) من طريق شَرِيكٌ، عَنْ يَزِيدَ الدَّالَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ. وهذا سند ضعيف.

أثر عمرو بن ميمون كِثَلَثْهُ:

وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: كَانَ ابْنُ أَبِي نُعْم يُمِلُّ بِالْحُجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ: «لَوْ أَدْرَكَ هَذَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ لَرَجُمُوهُ»(١).

أثر عكرمة تَخلَفْهُ:

عن ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ: أَنَّ أَبَا الْحُكَمِ الْبَجِلِيَّ كَانَ يُمِلُّ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، قَالَ: فَلَقِيهُ عِكْرِمَةُ، فَقَالَ: «أَنْتَ رَجُلُ سُوءٍ»(٢).

قال البغوي تَعَلَّقُهُ: أَشْهُرُ الْحُجِّ شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَتِسْعٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ قَبْلَ دُخُولِ أَشْهُرِ الْحُجِّ لَا يَنْعَقِدُ حَجَّا طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ قَبْلَ دُخُولِ أَشْهُرِ الْحُجِّ لَا يَنْعَقِدُ حَجَّا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ جَابِرٍ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّنَّةِ أَنْ لَا الشَّنَّةِ أَنْ لَا يَكُونَ عُمْرَةً، وَهُو قَوْلُ عَطَاءٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَكُونَ عُمْرَةً، وَهُو قَوْلُ عَطَاءٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَكُونَ عُمْرَةً» (٣٠.

قال ابن بطال تَعَلَّقُهُ: واختلف العلماء في من أحرم بالحج في غير أشهر الحج: فقال ابن عباس: «لا ينبغى لأحد أن يهل بالحج في غير أشهر الحج، لقول الله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَبَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] » وهو قول جابر بن عبد الله، وقال الشافعي وأبو ثور: لا ينعقد إحرامه بالحج؛ لكنه ينعقد بعمرة، وهو مذهب عطاء وطاوس، وبه قال الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، واحتجوا بقوله: ﴿ٱلحُبُّ أَشُهُرٌ مَّعُلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧] وقالوا: لو انعقد الإحرام في غيرها لم يكن لتخصيصها فائدة، واحتجوا أيضًا بقول عائشة: «خرجنا مع رسول الله عَيَّا في أشهر الحج وليالي الحج وحرم الحج» (٤).

وقال آخرون: من أحرم في غير أشهر الحج لزمه، روي هذا عن النخعي، وهو قول أهل المدينة، والثوري والكوفيين، إلا أن المستحب عند مالك ألا يحرم في غير

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣).

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٤) من طريق ابْنُ عُلَيَّة، عَنْ أَيُّوبَ.

⁽٣) شرح السنة للبغوي (٧/ ٣٤).

⁽٤) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٣٧).

أشهر الحج، فإن فعل لزمه، وهو حرام حتى يحج. وقالوا: إِنَّ ذِكْرَ الله في الحج: الأشهر المعلومات، إنها معناه عندهم على التوسعة، والرفق بالناس، والإعلام بالوقت الذي فيه يتأدى الحج، فأخبرهم - تعالى - بها يقرب من ذلك الوقت، وبيّن ذلك بقوله عني : «الحج عرفات»، وبنحره يوم النحر، ورميه الجهار في ذلك اليوم وما بعده، فمن ضيق على نفسه، وأحرم بالحج قبل أشهر الحج، فهو في معنى من أحرم بالحج من بلده قبل الميقات، ويعضد هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمُرَةَ ﴾ [ابقرة:١٩٦]، ولم يخص محرمًا من محرمًا من محرمًا من

قال ابن حجر عَلَيْهُ: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا فِي اعْتِبَارِ هَذِهِ الْأَشْهُرِ، هَلْ هُو عَلَى الشَّرْطِ أَوِ الإِسْتِحْبَابِ؟ فَقَالَ ابن عمر، وابن عَبَّاسٍ، وَجَابِرٌ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: هُو شَرْطٌ، فَلَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِيهَا، وَهُو قُولَ الشَّافِعِي، وَسَيَأْتِي وَالتَّابِعِينَ: هُو شَرْطٌ، فَلَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِيهَا، وَهُو قُولَ الشَّافِعِي، وَسَيَأْتِي إِستدلال ابن عَبَّاسٍ لِذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْوُقُوفِ، وَبِالْقِيَاسِ عَلَى إِحْرَامُ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ بِوَاضِح؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ مَنْ وَبِالْقِيَاسِ عَلَى إِحْرَامُ الصَّلَاةُ فَلُو وَبِالْقِيَاسِ عَلَى إِحْرَامُ الصَّلَاةُ فَلَو الْمَعْدِةِ وَلَهُ وَقَالَ ابن عُمْرَ ﴿ أَنْ يَكُونَ ظَانًا دُخُولَ الْوَقْتِ، لَا عَالمًا، فاحتلفا مِنْ طَرِيقِ وَرْقَاءَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْهُ، قَالَ: ﴿ وَصَلَهُ الطَّبَرِيُ وَلَا الْصَلَامُ لَا الْمَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْجَجَّةِ».

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْر، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عُمَر، عَنْ نَافِع، عَنِ الله بْنِ عُمَر مِثْلَهُ. وَالْإِسْنَادَانِ صَحِيحَانِ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي اللَّوطَّأِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ ابن عُمَر مِثْلَهُ. وَالْإِسْنَادَانِ صَحِيحَانِ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي اللَّوطَّإِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَار عَن ابن عُمَر، قَالَ: «مَنِ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الحُبِّ شَوَّالٍ، أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ، أَوْ ذِي الْحَجَّةِ وَبْعًا بَيْنَ الرِّوايَتَيْنِ. الْحِجَّةِ وَبْلَ ابن عَبَّاسِ إِلَحْ وَصِله ابن خُزَيْمَة، وَالْحَاكِمُ، وَالدَّارَ قُطْنِيُّ مِنْ وَالله أَعلم. قَوْله: وَقَالَ ابن عَبَّاسِ إِلَحْ وَصِله ابن خُزَيْمَة، وَالْحَاكِمُ، وَالدَّارَ قُطْنِيُّ مِنْ

⁽۱) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٣٧).

طَرِيقِ الْحَاكِمِ عَنْ مِقْسَم عَنْهُ، قَالَ: ﴿لَا يُحْرِمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ فَإِنَّ مِنْ سُنَةِ الْحَجِّ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَرَوَاهُ ابن جرير من وَجه آخر عَن ابن عَبَّاس، قَالَ: ﴿لَا يَصْلُحُ أَنْ يُحْرِمَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ». قَوْلُهُ: وَكَرِهَ عُثْهَانُ وَلَيْهُ أَنْ يُكْرِمَ مِنْ خُرَاسَانَ أَوْ كُرْمَانَ، وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بُنُ عُبَيْدٍ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ - هُوَ الْبَصْرِيُّ - أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَامِرٍ أَحْرَمَ مِنْ خُرَاسَانَ، فَلَمَا قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ لَامَهُ فِيهَا صَنَعَ، وَكَرِهَهُ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخبرنَا معمر، عَن أَيُّوب، عَن ابن سِيرِينَ، قَالَ: أَحْرَمَ عَبْدُ الله ابْنُ عَامِر مِنْ خُرَاسَانَ، فَقَدِمَ عَلَى عُثْهَانَ، فَلَامَهُ، وَقَالَ: غَزَوْتَ، وَهَانَ عَلَيْكَ نُسُكُكَ. وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارِ فِي تَارِيخِ مَرْوَ مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ عَبْدُ الله بْنُ عَامِر خُرَاسَانَ قَالَ: لَأَجْعَلَنَ شُكْرِي لله أَنْ أَخْرُجَ مِنْ مَوْضِعِي هَذَا عَبْدُ الله بْنُ عَامِر خُرَاسَانَ قَالَ: لَا جُعَلَنَ شُكْرِي لله أَنْ أَخْرُجَ مِنْ مَوْضِعِي هَذَا عَبْرُ مَا، فَأَحْرَمَ مِنْ نَيْسَابُورَ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عُثْهَانَ لَا مَهُ عَلَى مَا صَنعَ. وَهَذِهِ أَسَانِيدٌ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا. وَرَوَى يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي تَارِيخِهِ مِنْ طَرِيقٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ بَعْضُهَا بَعْضًا. وَرَوَى يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي تَارِيخِهِ مِنْ طَرِيقٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ بَعْضُهَا بَعْضًا. وَرَوَى يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي تَارِيخِهِ مِنْ طَرِيقٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ بَعْضُهَا بَعْضًا. وَرَوَى يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي تَارِيخِهِ مِنْ طَرِيقٍ مُكَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ بَعْضُهَا بَعْضًا. وَرَوَى يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي تَارِيخِهِ مِنْ طَرِيقٍ مُكَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ بَيْنَ الْمُعْرِ الْحُومُ فَي عَيْرِ أَشُهُ لِلْكَ كَانَ فِي السَّنَةِ الْيَقَاتِ الْمُعَلِقُ الْمِنْ مُتَعَلِقُ الْمِيقَاتِ المُكَانِيِّ، لَا الزَّمَانِيِّ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُعَلِقُ الْمِيقَاتِ المُكَانِيِّ، لَا الزَّمَانِيِّ الْمُقَاتِ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُنْ مُتَعَلَقِ الْمُقَاتِ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِ الْمُعَلِقُ الْمُعَنِعُ وَمُ اللّهُ الزَّمَانِيِّ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُؤْمِ اللهُ الرَّهُ مَانَ أَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّوْمَاتِ اللْهُ الْمُؤْمِ اللهُ الْمُعَلِقُ الْمُعُولُ اللهُ الْمُعَلِقُ اللهُ الْمُعُولُ الْمُعَلِقُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعُولُ اللهُ الْمُعَالَ اللْمُعُولُ الْمُعْمِلُ الْمُولُ الْمُعْمِلُ الْمُعُمِلُ الْمُعْلِقُ الْمُعْمِلُ الْمُعَلِقُ الْمُعُولُ الْمُعُولُ الْمُعُمِلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعُولُ الْمُعْمِلُ الْمُعُولُ الْمُعُمِلُو

تفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٥٤٠):

وَالْقُوْلُ بِصِحَّةِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ مذهبُ مالك، وأبي حنيفة، وأحمد تفسير بن حنبل، وإسحاق بن رَاهويه، وَبهِ يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ النخَعي، وَالتَّوْرِيُّ، وَاللَّيْتُ ابْنُ سَعْدٍ، واحْتَجَ لَمُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةَ قُلُ هِي مَوَقِيتُ لِلنَّاسِ وَآلَحَجَ ﴾ [المقرة:١٨٩]، وَبِأَنَّهُ أَحَدُ النَّسُكَيْنِ، فَصَحَّ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ، كَالْعُمْرَةِ.

قال ابن كثير كَتَلِمْهُ: وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، كَتَلَمْهُ، إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِتُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَهَا لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ بِهِ، وَهَلْ يَنْعَقِدُ عُمْرةً؟ فِيهِ قَوْلَانِ عَنْهُ.

⁽١) فتح الباري (٣/ ٤٢٠).

وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ مَرْوِيَّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسَ، وَجَابِر، وَبِهِ يَقُولُ عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، رَحِمَهُمُ الله، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالًى: ﴿ الْخَجُ الله وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالًى: ﴿ الْخَجُ الله وَلَا يَعْلُومَاتُ الله وَطَاهِرُهُ التَّقْدِيرُ الْآخَرُ الذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحَاةُ، وَهُوَ أَنَّ الله وَقْتَ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومات، فَخَصَّصَهُ بِهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ شُهُورِ السَّنَةِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ قَبْلَهَا، كَمِيقَاتِ الصَّلَاةِ.

قَالِ الشَّافِعِيُّ، كَتَلَقُهُ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عُمَر بْنُ عَطَاء، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِم بِالْحُجِّ إِلَّا فِي غَطَاء، عَنْ عَكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِم بِالْحُجِّ إِلَّا فِي شُعُلُومَكُ ﴾ [البقرة:١٩٧]». وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ شُهُورِ الله: ﴿ اللهُ وَسِيِّ، عَنْ حَجَّاجٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَعْوَرِ، عَنِ أَبِي حَاتِم، عَنْ أَحْمَد بْنِ يَحْيَى بْنِ مَالِكُ السُّوسِيِّ، عَنْ حَجَّاجٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَعْوَرِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهِ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَرْدُويه فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ طَرِيقَيْنِ، عَنْ حَجَّاجٍ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «مِنَ السُّنَةُ أَلَّا يُحُرِمَ [بِالْحَجِ] إِلَّا اللهُ اللهُ قَالَ: «مِنَ السُّنَةُ أَلَّا يُحُرِمَ [بِالْحَجِ] إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ».

وقال ابْنُ خُزَيْمَةً فِي صَحِيحِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْب، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدِ الْأَهْرُ، عَنْ شُعْبَة، عَنِ الْجُكِم، عَنْ مَقْسَم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَا يُحْرِمُ بِالحُجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنَّ مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ». وَهَذَا إِسْنَادُ صَحِيحٌ، وَقَوْلُ الْحَجِّ، فَإِنَّ مِنْ السُّنَةِ كَذَا» فِي حَكَمِ المُرْفُوعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَلَا سِيهًا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ الصَّحَابِيِّ: «مِنَ السُّنَةِ كَذَا» فِي حَكَمِ المُرْفُوعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَلَا سِيهًا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ تَفْسِيرًا لِلْقُرْآنِ، وَهُو تُرْجُمَانُهُ.

وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ، قَالَ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعِ حَدَّثَنَا الْجُسَنُ بْنُ الْمُتَنى، حَدَّثَنَا أَبُو حُذَيْفَة، حدثنا سفيان، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ وَلَيْكَ النَّبِيِّ وَاللَّهُمِ الْحُجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ».

وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، لَكِنْ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ طُرِق، عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ أَبِي النُّ بَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَسْأَلُ: أَيُهُلَّ بِالْحُجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحُجِّ؟ فَقَالً: (لَا). (لَانَّ بَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَسْأَلُ: أَيُهُلِّ بِالْحُجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحُجِّ؟ فَقَالً:

وَهَذَا الْمُوْقُوفُ أَصَحُ وَأَثْبَتُ مِنَ الْمُرْفُوعِ، وَيَبْقَى حِينَئِدٍ مَذْهَبُ صَحَابِيٍّ، يَتَقَوَّى

بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ». وَالله أَعْلَمُ (١٠).

قال الجصاص تخلفه: قَالَ أَبُو بَكُرِ: قَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي جَوَازِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ: فَرَوَى مِقْسَمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: " مِنْ سُنَّةِ الْحُجِّ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحُجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحُجِّ وَوَوَي مِثْلَهُ عَنْ طَاوُسٍ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَقَالَ عَطَاءٌ: "مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحُجِّ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً".

وقال عَلِيٌّ عَلَيْ اللهِ فَوْله تَعَالَى: ﴿ وَأَيَتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ يِلَةٍ ﴾ [البترة:١٩٦]: ﴿ إِنَّ إِمَّامَهُمَا أَنْ تُحْرِم بِهَا مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ وَيَئْنَ مَكَّةً مَسَافَةٌ بَعِيدَةٌ أَوْ قَوِيبَةٌ ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ مَنْ كَانَ بَيْنَ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ وَيَئْنَ مَكَّةً أَشْهُرِ الحُبِّ وَمَا رَوَاهُ مِقْسَمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ أَنَّ مِنْ سُنَةٍ الحُبِّ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالحُبِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الحُبِّ ، وَهُو قَوْلُ أَصْحَابِنَا جَمِيعًا، وَمَالِكِ ، وَأَنْ يَعْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَيَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَوَا كَالَ الشَّافِعِيُّ : يَكُونُ عَمْرَةً ، فَإِذَا أَدْرَكَتُهُ أَشْهُرُ الحُبِّ قَبْلَ أَنْ يَعْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَإِذَا أَدْرَكَتُهُ أَشْهُرُ الحُبِّ قَبْلَ أَنْ يَعْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَإِذَا أَدْرَكَتُهُ أَشْهُرُ الْحُبِّ قَبْلَ أَنْ يَعْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَإِذَا أَدْرَكَتُهُ أَشْهُرُ الْحُبِّ قَبْلَ أَنْ يَعْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَإِذَا أَدْرَكَتُهُ أَشْهُرُ الْحُبِّ قَبْلَ أَنْ يَعْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَإِذَا أَدْرَكَتُهُ أَشْهُرُ الْحُبِّ قَبْلَ أَنْ يَعْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَإِلَا اللهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَكُونُ عُمْرَةً ، فَإِنَّ الْحُبِّ فَعَلَى اللهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَكُونُ عُمْرَةً ، فَإِلَا أَوْرَاعِيُّ الْحُبِ فَعَلَى الشَّافِعِيُّ : يَكُونُ عُمْرَةً ، فَإِلَى الْمُؤْمُ الْحُبِ الللهُ فَيْ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَمُومٌ فِي كَوْنِ الْأَهِلَةِ وَعَيْرُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ال

قال ابن رشد يَعَلَّلْهِ: وَأَمَّا مِيقَاتُ الزَّمَانِ: فَهُوَ مَحْدُودٌ أَيْضًا فِي أَنْوَاعِ الْحَجِّ الثَّلَاثِ، وَهُوَ شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَتِسْعٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ بِاتِّفَاقٍ. وَقَالَ مَالِكٌ: ثَلَاثَةُ الْأَشْهُرِ

⁽١) تفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٥٤٠).

⁽٢) أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (١/ ٣٧٤).

كُلُّهَا مَحُلُّ لِلْحَجِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الشَّهْرَانِ وَتِسْعَةٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَشَرٌ فَقَطْ.

وَدَلِيلُ قَوْلِ مَالِكٍ عُمُومُ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧] فَوَجَبَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى جَمِيعِ أَيَّامٍ شَوَّالٍ وَذِي الْقِعْدَةِ. يُطْلَقَ عَلَى جَمِيعِ أَيَّامٍ شَوَّالٍ وَذِي الْقِعْدَةِ.

وَدَلِيلُ الْفَرِيقِ الثَّانِي: انْقِضَاءُ الْإِحْرَامِ قَبْلَ عَمَامِ الشَّهْرِ الثَّالِثِ بِانْقِضَاءِ أَفْعَالِهِ الْوَاجِبَةِ.

وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَأَنُّرُ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ.

وَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ كَرِهَهُ مَالِكٌ، وَلَكِنْ صَحَّ إِحْرَامُهُ عِنْدَهُ. وَقَالَ عَيْرُهُ: لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ إِحْرَامُ عُمْرَةٍ.

فَمَنْ شَبَّهَهُ بِوَقْتِ الصَّلَاةِ قَالَ: لَا يَقَعُ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَمَنِ اعْتَمَدَ عُمُومَ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ وَأَتِمُواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: مَتَى أَحْرَمَ انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ ؟ لِأَنَّهُ مَا مُورٌ بِالْإِغْمَامِ، وَرُبَّهَا شَبَّهُوا الْحُجَّ فِي هَذَا الْمُعْنَى بِالْعُمْرَةِ، وَشَبَّهُوا مِيقَاتَ الزَّمَانِ مَا مُمُورٌ بِالْإِغْمَامِ، وَرُبَّهَا شَبَّهُوا الْحُجَّ فِي هَذَا الْمُعْنَى بِالْعُمْرَةِ، وَشَبَّهُوا مِيقَاتَ الزَّمَانِ بِمِيقَاتِ الْعُمْرَةِ. فَأَمَّا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فَهُو مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَنِ الْتَزَمَ عِبَادَةً فِي وَقْتِ بِمِيقَاتِ الْقَلْبَ إِلْقُلْمِ، وَمُثَلِّ أَنْ يَصُومَ نَذُرًا فِي أَيَّامٍ رَمَضَانَ، وَهَذَا الْأَصْلُ فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي اللَّهُ هَبِ (١).

الأم للشافعي (٢/ ١٦٨):

[بَابُ: الْوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ]

(قَالَ الشَّافِعِيُّ - وَهَلَتْهُ تَعَالَى -): قَالَ الله ﷺ: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَتَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ ابْنُ سَالْمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَسْأَلُ: عَنْ الرَّجُلِ يُمِلُّ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشُّهُرِ الْحَجِّ ؟ فَقَالَ: ﴿ لَا ﴾، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا اللَّهُ بْنِ عُمَرَ قَالَ أَخْبَرَنَا اللَّهُ بْنِ عُمْرَ

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٩٠).

يُسَمِّي شُهُورَ الْحَجِّ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، كَانَ يُسَمِّي شَوَّالًا، وَذَا الْقَعْدَةِ وَذَا الْحِجَةِ»، قُلْت لِنَافِع: فَإِنْ أَهَلَّ إِنْسَانٌ بِالْحَجِّ قَبْلَهُنَّ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرِيْجٍ، قَالَ: قَالَ طَاوُسٌ: هِي شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحُجَّةِ، أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَنَّهُ قَالَ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْت لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُهِلَّا بِالْحَبِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، كَيْفَ كُنْت قَائِلًا لَهُ؟ قَالَ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْت لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُهِلًّا بِالْحَبِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، كَيْف جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُكْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، مِنْ أَجْلِ قَوْلِ الله ﷺ وَلَا شَهُرٌ مَعْلُومَكُ الْبَيْعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُكْبِي بِحَجِّ، ثُمَّ يُقِيمَ».

المجموع شرح المهذب (٧/ ١٤٤):

فِي مذاهب العملاء فِي وَقْتِ الْإِحْرَام بِالْحَجِّ:

لا يَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلّا فِي أَشْهُرَهِ عِنْدَنَا، فَإِنْ أَحْرَمَ فِي غَيْرِهَا انْعَقَدَ عُمْرَ، وَابْنِ وَبِهِ قَالَ عَطَاءُ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَأَبُو تَوْرِ، وَنَقَلَهُ المَّاوَرْدِيُّ عَنْ عُمَر، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِر، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَحْمَد. وقال الْأَوْزَاعِيُّ: يَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ. وقال ابْنُ مَسْعُودٍ، وَجَابِر، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَحْمَد. وقال الْأَوْزَاعِيُّ: يَتَحَلَّلُ بِعُمْرَةٍ، وَاللَّ ابْعُمْرَةٍ، وَاللَّ الْبَعْقِدُ. وقال النَّخَعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةً، وَأَحْمَدُ: يَجُورُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، لَكِنْ يُكْرَهُ، قَالُوا: فَأَمَّا الْأَعْمَالُ فَلَا جُورُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، لَكِنْ يُكْرَهُ، قَالُوا: فَأَمَّا الْأَعْمَالُ فَلَا جُورُ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَلَا الْمَعْقِدِ لَكُونِ يَكُونُ اللَّوْقِيتُ لِلنَاسِ وَالْحَجِّ فِي النَّهِلِ وَالْحَجِّ فَلْ اللَّهِلَةُ كُلَّهَا مَوَاقِيتُ للناس وَالْحَجِّ فَلْ اللَّهُ وَلَهُ عَلَى مِيقَاتٍ الْمُعَالِ فِيهِ، وَالْحَجِ . ولأَنَا الْإِحْرَامَ بِالْحَجِ يَصِحُ فِي زَمَانٍ لَا يُمْكِنُ إِيقَاعُ الْأَفْعَالِ فِيهِ، وَوَقَيتُ كَالْعُمْرَةِ، وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِ يَصِحُ فِي زَمَانٍ لَا يُمْكِنُ إِيقَاعُ الْأَفْعَالِ فِيهِ، وَوَقَيتُ مَلْ اللَّهُ لَوْ تَقَدَّمُ الْحُرَمُ بِالْحَجِ قَبْلَ أَشْهُرِهِ انْعَقَدَ، لَكِنْ اخْتَلَفْنَا، هَلْ يَنْعَقِدُ حَجًا لَمُ الْعُمْرَةِ وَلَلْ أَشْهُرِهِ انْعَقَدَ، لَكِنْ اخْتَلَفْنَا، هَلْ يَنْعَقِدُ حَجًا لَا انْعَقَدُ . وَلَمْ الْعَنْ الْمُعَلِ فَيْ مَنْ عَقِدْ حَجًا لَا انْعَقَدُ . لَكِنْ اخْتَلَفْنَا، هَلْ يَنْعَقِدُ حَجًا لَمُ الْعُمْرَةُ وَلَوْ لَمْ يُنْعَقِدُ حَجًا لَمُ الْعُقَدَ . لَكِنْ اخْتَلَفْنَا، هَلْ يَنْعَقِدُ حَجًا لَمُ الْعُقَدَ . لَكِنْ اخْتَلَفْنَا، هَلْ يَنْعَقِدُ حَجًا لَمُ الْعُقَدَ . لَكِنْ اخْتَلَفْنَا، هَلْ يَنْعَقِدُ حَجًا لَمْ الْعُقَدَ . لَكِنْ اخْتَلَفْنَا، هَلْ يَنْعَقِدُ حَجًا أَمْ الْعَلَى الْعُلَالُ الْعَقَدَ . لَكُونُ اخْتَلَقْنَا، هَلْ يَنْعَقِدُ حَجًا لَمُ الْعُقَدَ . لَكُونَ اخْتَلَقْنَا، هُلُ يَنْعُقِدُ حَجًا لَمُ الْعُقَدَ . لَكِنْ اخْتَلَقْنَا، هُولُ يَنْعُقِدُ حَجًا لَمُ الْعُمُونُ وَلَا لَهُ الْ

وَاحْتَجَّ أَصِحَابِنَا بِقُولِهِ تَعَالِي: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعُلُومَكُّ ۚ [البَرة:١٩٧] قَالُوا: وَتَقْدِيرُهُ

وَقْتُ الْإِحْرَامِ بِالْحَبِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَفْعَالُ الْحَبِّ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَكُونُ فِي أَشَامٍ مَعْدُودَةٍ. (فإن) قالوا: قد قال الزجاج: إن جُمْهُورُ أَهْلُ المُعَانِي وَالنَّحْوِيِّينَ مَعْنَى الْآيَةِ: أَشْهُرُ الْحَبِّ أَشْهُرٌ مَعْنَى الْآيَةِ: أَشْهُرُ الْحَبِّ أَشْهُرٌ مَعْنَى الْآيَةِ: أَشْهُرُ الْحَبِّ أَشْهُرٌ مَعْنَى الْآيَةِ: أَشْهُرُ الْحَبِّ أَشْهُرُ الْحَبِّ أَشْهُرُ الْحَبِّ أَشْهُرُ الْحَبِّ أَشْهُرُ الْحَبِّ أَشْهُرُ الْمَادِدَةُ، وَالطَّيْبِ وَغَيْرُهُ: لَوْ كَانَ الْمُرَادُ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ، وَفِي التَّقْدِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فَائِدَةٌ، فَالْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوْلَى. (فَإِنْ قِيلَ): تَقْدِيمَهُ لَا يَصِحْ، كَالسَّعْيِ، فَإِنَّهُ مُؤَقَّتُ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْإَحْرَامِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَهُ لَا يَصِحْ، كَالسَّعْيِ، فَإِنَّهُ مُؤَقَّتُ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْإَحْرَامِ لَا يَدُلُ مَلَ أَنَّ تَقْدِيمَهُ لَا يَصِحْ، كَالسَّعْيِ، فَإِنَّهُ مُؤَقَّتُ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى وَقْتِهِ السَّعْيِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَقَّتُ، وَيَجُوزُ السَّعْيِ عَلَى اللَّاعِي عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى ال

(قُلْنَا): هَذَا جَلَافُ الظَّاهِر، وَهُو مُنْتَقَضُ بِيَوْمِ الْعِيدِ، فَإِنَّهُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ مِنْ أَشْهُرِهِ، الْجَجِّ، وَلَا يُسْتَحَبُّ الْإِحْرَامُ فِيهِ. (فَإِنْ) قَالُوا: نَحْنُ لَا نُجِيزُ الْحَجَّ فِي غَيْرِ أَشْهُرهِ، وَإِنَّا نُجِيزُ الْإِحْرَامَ بِهِ، وَذَلِكَ لَيْسَ عِنْدَنَا مِنْ الْحَجِّ. قَالَ أَصْحَابُنَا: (فَالْجُوَابُ) أَنَّ الْإَحْرَامَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِنْ الْحَجِّ إِلَّا أَنَّ الْمُحْرِمَ يَدْخُلُ بِهِ فِي الْحَجِّ، فَإِذَا أَحْرَمَ بِهِ الْإِحْرَامَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِنْ الْحَجِّ إِلَّا أَنَّ الْمُحْرِمَ يَدْخُلُ بِهِ فِي الْحَجِّ، فَإِذَا أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ أَشْهُرِهِ.

وَاحْتَجَ أَصْحَابُنَا أَيْضًا بِرِوَايَةٍ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ: سُئِلَ جَابِرٌ: أَهِلُّ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ؟ قَالَ: «لَا». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَعَنْ ابْنِ عَبَاسٍ، قَالَ: «لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ؛ فَإِنَّ مِنْ سُنَةٍ الْحَجِّ أَنْ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مُؤَقَّتَةٌ، فَكَانَ الْإِحْرَامُ بِهَا مُؤَقَّتًا كَالصَّلَاةِ، وَلِأَنَّهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مُؤَقَّتَةُ، فَكَانَ الْإِحْرَامُ بِهَا مُؤَقَّتًا كَالصَّلَاةِ، وَلِأَنَّهُ الْبَيْفِ وَلَا تَعَالَى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَةِ ﴿ [البقرة:١٨٩] فَهُو أَنَّ الْأَشْهُر هُنَا الْحَبُوا بِهِ مِنْ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَةِ ﴾ [البقرة:١٨٩] فَهُو أَنَّ الْأَشْهُر هُنَا الْحَبُوا بِهِ مِنْ قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَةِ ﴾ [البقرة:١٨٩] فَهُو أَنَّ الْأَشْهُر هُنَا وَالْمَرَةُ لِللّهِ الْمَعْرَةُ لِلّهُ ﴿ الْمَالِمُ الْمَعْرُ وَعَلِي الْمُؤَوْلُونَ عَمْرَ وَعِلِي الْمُؤْلُونُ وَلَا عَمَلَ وَعُلُ عُمْرَ وَعِلِي الْمَالَةِ وَالْمُ مَنْ وَجُهَيْنِ:

(أَحَدُهُمَا): أنه محمول عَلَى دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ بِحَيْثُ يُمْكِنُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. (وَالثَّانِي): إنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرْنَا فَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ، وَالثَّانِي): إنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكُرْنَا فَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ، وَإِذَا اخْتَلَفَتْ الصَّحَابَةُ لَمْ يُعْمَلُ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ. (وَأَمَّا) الْقِيَاسُ عَلَى الْعُمْرَةِ (فَجَوَابُهُ)

أَنَّ أَفْعَالَهَا غَيْرُ مُؤَقَّتَةٍ، فَكَذَا إِحْرَامُهَا، بِخِلَافِ الْحُجِّ. (وَأَمَّا) قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ يَصِحُّ فِي زَمَانٍ لَا يُخْتَصُّ بِزَمَانٍ، يَصِحُّ فِي زَمَانٍ لَا يُخْتَصُّ بِزَمَانٍ، وهو شوال، فعلم أنه لا يُخْتَصُّ بِزَمَانٍ، (فَجَوَابُهُ) مِنْ وَجْهَيْنِ:

(أَحَدُهُمَا): أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ لَيْسَ بِلَازِمِ. (وَالثَّانِي): يُنْتَقَضُ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ، فَإِنَّ الْإِحْرَامَ مِهَا يَجُوزُ عَقِيبَ الزَّوَالِ وَلَا يَجُوزُ حِينَئِذِ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ، وَهِي مُؤَقَّتَةٌ. الْإِحْرَامَ مِهَا يَجُوزُ عَقِيبَ الزَّوَالِ وَلَا يَجُوزُ حِينَئِذِ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ، وَهِي مُؤَقَّتَةٌ. (وَأَمَّا) قَوْهُمُ أَنَّ مُقْتَضَى التَّوْقِيتِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ خَالَفْنَا ذَلِكَ فِي المُكَانِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الزَّمَانُ، (وَأَمَّا) قَوْهُمُ : وَلِأَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى صِحَّةِ إِحْرَامِهِ، (فَجَوَابُهُ): إِنَّمَا صَحَّ إِحْرَامُهُ عِنْدَنَا بِالْعُمْرَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ إِحْرَامِهِ بِالْخُهْرَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةُ إِحْرَامِهِ بِالْخُهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ غَلَطًا يَصِحُ نَفْلًا لَا ظُهْرًا.

مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٠٩٤):

قلت: يهل الرجل [بالحج] قبل شهور الحج؟ قال: [لا]، هذا مكروه.

قال إسحاق: كما قال، فإن فعل كنت قائلاً له: اجعلها عمرة، كما قال عطاء؛ [لأن] ابن عباس على قال: «من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج».

المغني لابن قدامة (٣/ ٢٥٦):

قَوْلُهُ: (وَقَدْ دَخَلَ أَشْهُرُ الْحَجِّ). يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَوْلَى، فَإِنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ مَكْرُوهُ؛ لِكَوْنِهِ إِحْرَامًا بِهِ قَبْلَ وَقْتِهِ، وَلَأَنَّ فِي صِحَّتِهِ اخْتِلَافًا، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ أَشْهُرِهِ فَأَشْبَهَ الْإِحْرَامَ بِهِ قَبْلَ مِيقَاتِهِ، وَلِأَنَّ فِي صِحَّتِهِ اخْتِلَافًا، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ أَشْهُرِهِ ضَحَّةِ ، وَإِذَا بَقِي عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى وَقْتِ الْحَجِّ، جَازَ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وَهُو قَوْلُ النَّخُعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَإِسْحَاقَ.

وقال عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَجُجَاهِدٌ، وَالشَّافِعِيُّ: يَجْعَلُهُ عُمْرَةً؛ لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴾ [البقرة:١٩٧]، تَقْدِيرُهُ: وَقْتُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ، أَوْ أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إلَيْهِ مَقَامَهُ، وَمَتَى ثَبَتَ أَنَّهُ وَقْتُهُ، لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ إِحْرَامِهِ عَلَيْهِ، كَأَوْقَاتِ الصَّلُواتِ.

وَلَنَا قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۚ قُلْ هِي مَوَقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجَّ ﴾

[البقرة:١٨٩]، فَلَلَّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَشْهُرِ مِيقَاتٌ، وَلِأَنَّهُ أَحَدُ نُسُكَيْ الْقِرَانِ، فَجَازَ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ، كَالْعُمْرَةِ، أَوْ أَحَدِ الْمِيقَاتَيْنِ، فَصَحَّ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ كَمِيقَاتِ اللَّكَانِ. وَالْآيَةُ تَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ بِهِ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ فِيهَا.

المحلى بالآثار (٥/ ٤٥):

وَالْحَجُّ لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ عَمَلِهِ إِلَّا فِي أَوْقَاتِهِ الْمُنْصُوصَةِ وَلَا يَجِلُّ الْإِحْرَامُ بِهِ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ قَبْلَ وَقْتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ.

وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَهِيَ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ أَوْقَاتِ السَّنَةِ، وَفِي كُلِّ يَوْم مِنْ أَيَّامِ السَّنَةِ، وَفِي كُلِّ يَوْم مِنْ أَيَّامِ السَّنَةِ، وَفِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِيهَا لَا ثُحَاشِ شَيْئًا، بُرْهَانُ صِحَّةِ قَوْلِنَا قَوْلُ الله ﷺ أَلَّذَ: ﴿أَشُهُرُ مَعْلُومَتُ ﴿ وَلَا خِدَالَ فِي ٱلْحُجِّ ﴾ أَشُهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴿ البَرَةَ:١٩٧]. الْآيَةَ، فَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ: ﴿ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴾ [البَرَة:١٩٧].

وقال تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَّمَ ﴾ [الطلاق:١].

وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ شُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ جُرَيْجِ كِلَيْهِمَا عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَسْأَلُ: أَيُهِلُّ أَحَدٌ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ؟ قَالَ: «لَا».

وَمِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُمِلَّ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾ [البنرة:١٩٧]».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، نا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ قَالَ:

رَأَى عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ أَدْرَكُوهُ رَجَمُوهُ.

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ: أَنَّ عِكْرِمَةَ قَالَ لِأَبِي الْحَكَمِ: أَنْتَ رَجُلُ سُوءٍ؛ لِآنَك خَالَفْتَ كُتَابَ الله عَلَى وَتَرَكْتَ سُنَّةَ نَبِيهِ عَلَيْهِ. قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُوالِي اللهُ الل

أشهر الحُجِّ.

وَعَنْ عَطَاءٍ، وَالشَّعْبِيِّ مِثْلُ ذَلِكَ، قَالَا: فَإِنَّ أَهَلَّ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَإِنَّهُ يُحِلُّ.

وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ يُحِلُّ، وَيَجْعَلُهَا عُمْرَةً، وَأَنَّهُ لَيْسَ حَجًّا، يَقُولُ الله تَعَالَى: ﴿ٱلْحَجُٰ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧].

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ جَرِير بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ الْمُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ قَالَ: لَا يَنْبُغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحُرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ فَإِنْ فَعَلَ فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَقْضِيَ حِجَّهُ.. وقال الْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ: تَصِيرُ عُمْرَةً وَلَا بُدَّ. وقال أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكُ: يَحْرَهُ ذَلِكَ، وَيَلْزَمُهُ إِنْ أَحْرَمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ. قال أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ فِي هَذَا الْقَوْلِ يَكْرَهُ ذَلِكَ، وَيَلْزَمُهُ إِنْ أَحْرَمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ. قال أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ فِي هَذَا الْقَوْلِ سَلَفًا مِنْ الصَّحَابَةِ عَنْ وَهُوَ خِلَافُ الْقُرْآنِ وَخِلَافُ الْقِيَاسِ، وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ كَمَنْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ فَرْضٍ قَبْلَ وَقْتِهَا، أَنَّهَا تَكُونُ تَطَوُّعًا.

قال أَبُو مُحُمَّد: هَذَا تَشْبِيهُ الْخَطَأ بِالْخَطَأِ، بَلْ هُوَ لَا شَيْءَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالصَّلَاةِ كَمَا أُمِرَ، وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَاۤ أُمِرُواْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِينَ ﴾ [السِّه: ٥].

وقال رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

فَصَحَّ أَنْ عَمَلَ المُحْرِمِ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ عَمَلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ الله ـ تَعَالَى ـ، وَلا أَمْرُ رَسُولِهِ ﷺ، فَصَحَّ أَنَّهُ رَدُّ، وَلا يَصِيرُ عُمْرَةً، وَلا هُوَ حَجُّ.

وَالْعَجَبُ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَخْتَجُّ مِنْ الْحَنِيفِيِّينَ بِأَنَهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِحْرَامٌ مَا، فَإِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عُمْرَةً فَهُوَ الْحَجُّ، وَإِنْ كَانَ إِنَّا يُنَاظِرُ مَنْ يُسَاعِدُهُ عَلَى هَذَا الْخَطَأِ، فَهُوَ لَعَمْرِي لَازِمٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَ قَصَدَ الْإِيهَامَ بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ [تَامٌ] فَقَدْ اسْتَسْهَلَ الْكَذِبَ عَلَى الْأُمَّةِ كُلِّهَا، نَعُوذُ بِالله مِنْ ذَلِكَ؟

قَالَ عَلِيٌّ: وَقَدْ ذَكَرْنَا آنِفًا عَنْ الشَّعْبِيِّ، وَعَطَاءٍ: أَنَّهُ يَحِلُّ، وَعَنْ الصَّحَابَةِ ﴿ الْمُنعُ المُنعُ مِنْ ذَلِكَ [جُمْلَةً]. وَنَقُولُ لِلْحَنفِيِّينَ، وَالْمُالِكِيِّينَ: أَنْتُمْ تَكْرَهُونَ الْإِحْرَامَ بِالْحَبِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَتَجْيِزُونَهُ، فَأَخْبِرُونَا عَنْكُمْ، أَهُو عَمَلُ بِرِّ وَفِيهِ أَجْرٌ زَائِدٌ؟ فَلِمَ تَكْرَهُونَ الْبِرَّ وَعَمَلُ الْحَيْرِ، أَمْ هُوَ الْبِرَّ وَعَمَلً الْخَيْرِ، أَمْ هُوَ الْبِرَّ وَعَمَلُ الْخَيْرِ، أَمْ هُوَ الْبِرَّ وَعَمَلُ الْخَيْرِ، أَمْ هُوَ الْبِرَّ وَعَمَلُ الْخَيْرِ، أَمْ هُوَ

قوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجُّ لِللهِ وَاللهِ اللهِ المِلْمُلْمُ اللهِ اللهِ المُل

قال الطبري تَعْلَلهُ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ ﴿ [البقرة: ١٩٧]: فَمَنْ أَوْجَبَ الْحَجَّ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَلْزَمَهَا إِيَّاهُ فِيهِنَّ، يَعْنِي: فِي الْأَشْهُرِ المُعْلُومَاتِ الَّتِي بَيْنَهَا. وَإِيجَابُهُ إِيَّاهُ عَلَى نَفْسِهِ الْعَزْمَ عَلَى عَمَلِ جَمِيعِ مَا أَوْجَبَ الله عَلَى الْحَاجِ عَمَلُهُ، وَتَرْكُ جَمِيعِ مَا أَوْجَبَ الله عَلَى الْحَاجِ عَمَلُهُ، وَتَرْكُ جَمِيعِ مَا أَمْرَهُ الله بِتَرْكِهِ (١).

🗐 واختلُف أهل العلم في فرض الحج:

﴿ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَرْضُ الْحُبِّ الْإِهْلَالُ

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَوْلِهِ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: مَنْ أَهَلَّ بِحَجِّ (٢٠).

□ أثر عبد الله بن عباس على الله عباس

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «التَّلْبِيَةُ » (ال

تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٤٥٣).

⁽٢) حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤٥٣)، و ابن أبي حاتم، في تفسيره (١/ ٣٤٦)، و الدارقطني (٣/ ٢٣٦)، والدارقطني (٣/ ٢٣٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٥٦٠)، من طرق عن وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحُتَجَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «مَنْ أَهَلَّ فِيهِنَّ».

⁽٣) فَيه مقال: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٢) من طريق شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِي

أثر عطاء بن أبي رباح تَخلَشه:

عن عطاء: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحُجَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: "مَنْ أَهَلَ فِيهِنَّ بِالْحُجِّ ﴾ (١). وفي طريق عنه، قال فِي قَوْلِهِ كَالَّ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحُجَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] - قال: «فَرْضُ الحج: التَّلْبية ﴾ (١).

أثر مجاهد يَخلَشه:

عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] يَعْنِي: ﴿ مَنْ أَهَلَّ ﴾ [البقرة:١٩٧]

□ أثر طاوس يَعَلَىٰتُهُ:

عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ: ﴿ ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ ﴾ [القرة:١٩٧] قَالَ: التَّلْبِيَةُ ﴾ [القرة:١٩٧]

🗖 أثر الزهري يَخلَلْثُهُ:

عَنِ الزُّهْرَيِّ قَالَ: «الْإِهْلَالُ فَرِيضَةُ الْحُجِّ»(٥).

=

أَبْنِ عَبَّاسٍ. وفيه شريك، وفيه مقال.

⁽١) سَنده صَحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٣) في مصنفه من طريق مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءَ.

⁽٢) أُخرَّجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٣)، و الطبري في تفسيره (٣/ ٤٥٣)، و سعيد بن منصور في تفسيره (٣/ ٧٩٢)، من طرق عن العَلاء بْنُ المُسَيَّب، عَنْ عَطَاءٍ.

⁽٣) في طرقه مقال: أخرجه مجاهد في تفسيره (ص: ٢٢٨) و الطبري في تفسيره (٣/ ٤٥٤) من ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ. وفيه مقال.

وَأَخرَجُهُ الطَّبَرِي فِي تَفسيره (٣/ ٤٥٤) من طريق المُّنَّى، قَالَ: ثنا الْحِيَّانِيُّ، قَالَ: ثنا شَرِيكُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ يَعْنِي ابْنَ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾[البَرَة:١٩٧] قَالَ: «الْفَرِيضَةُ: التَّلْبِيَةُ». وسنده ضعيف.

⁽٤) سنَده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٥٤) من طريق عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ.وسنده صحيح.

⁽٥) حسنّ: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٣) من طريق مَعْنُ بْنُ عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبِ.

﴾ القول الثاني: فَرْضُ الحُجِّ إِحْرَامُهُ.

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ ﴾ [القرة:١٩٧] يَقُولُ: «مَنْ أَحْرَمَ بِحَجِّ، أَوْ عَمْرَةٍ » (١٩٠٠).

□ أثر عبد الله بن الزبير ﷺ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ الله الثَّقَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: «فَرْضُ الْحَرِّامُ» (٢).

أثر الضحاك بن مزاحم تَخَلَشُهُ:

عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الضَّحَاكِ، قَالَ: «الْإِحْرَامُ»(٣).

أثر إبراهيم النخعى يَعَلَلْهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي قَوْلِهِ - جَلَّ وَعَزِّ -: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قال: «أحرم فيهن » (٤).

(١) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٤٥٥) من طريق مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده منقطع.

وأخرَّجه الطبري (٣/ ٤٥٦) من طريق حُسَيْنُ بْنُ عَقِيلٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: « الْفَرْضُ: الْإِحْرَامُ. وسنده منقطع.

(٢) أخرجه البَيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٥٦٠) من طريق سَعِيدِ أَبِي سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: «فَرْضُ الْحَبِّجِ الْإِحْرَامُ». وسنده ضعيف.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبةَ في مصنفَه (٣/ ٢٢٣) من طرّيقَ وَكِيعٌ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الضَّحَاكِ قَالَ: «الْإِحْرَامُ». وسنده يحسن.

(٤) أخرجه سفيان الثوري في تفسيره (ص: ٦٣) والطبري (٣/ ٤٥٤) عَنْ مُغيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحُجَّ﴾ [المِترة:١٩٧] قَالَ: ﴿ فَمَنْ أَحْرَمَ ﴾. وفيه مغيرة، يدلس خاصة عن إبراهيم، وقد عنعنه.

تفسير ابن أبي حاتم، الأصيل - مخرجًا (١/ ٣٤٦).

١٨٢١ - حَدَّثَنَا أَهْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَالِكِ السُّوسِيُّ، ثنا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ:

أثر قتادة يَعَلَشْه:

عن سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَ ﴾ [القرد: ١٩٧] فَهَذَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ (١٠). قال الطبري يَعَلَثه: وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مَا قُلْنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِحْرَامُ كَانَ عِنْدَهُ بِالْعَزْم، وَالتَّلْبِيةِ، الْإِحْرَامُ كَانَ عِنْدَهُ بِالْعَزْم، وَالتَّلْبِيةِ، كَمَا قَالَ الْقَائِلُونَ الْقَوْلُ الْأَوَّلَ. وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ فَرْضَ الحُجِّ الْإِحْرَامُ؛ لِإِجْمَاعِ الجُمِيعِ عَلَى ذَلِكَ. وَقُلْنَا: إِنَّ الْإِحْرَامُ هُو إِيجَابُ الرَّجُلِ مَا يَلْزُمُ المُحْرِمَ أَنْ يُوجِبَهُ عَلَى نَفْسِه، عَلَى ذَلِكَ. وَقُلْنَا: إِنَّ الْإِحْرَامُ هُو إِيجَابُ الرَّجُلِ مَا يَلْزُمُ المُحْرِمَ أَنْ يُوجِبَهُ عَلَى نَفْسِه، عَلَى مَا وَصَفْنَا آنِفًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَحِدِ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى اللَّوْجِبِ الْإِحْرَامُ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى مَا وَصَفْنَا آنِفًا؛ لِلَّا بِالتَّلْبِيةِ، وَفِعْلِ جَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى المُوجِبِ الْإِحْرَامُ عَلَى نَفْسِهِ الرَّجُلُ غَيْرَ مُحْرِم إِلَّا بِالتَّلْبِيةِ، وَفِعْلِ جَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى المُوجِبِ الْإِحْرَامُ عَلَى نَفْسِهِ فَعَلْ مَا وَصَفْنَا آنِفًا؛ لِلَّا بِالتَّلْبِيةِ، وَفِعْلِ جَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى المُوجِبِ الْإِحْرَامُ عَلَى نَفْسِهِ فَعَلْ مَا يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَقَدْ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُو مِا إِلَّا بِالتَّلْبِعُرِهِ وَالْقَوْلُ مُورَامٍ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَقَدْ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مَنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَقَدْ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُورِمًا إِلَّا بِالتَّابِيْوِيلَ عَيْلُ مَوْمِ وَالْ يَكُونَ مَنْ لَمْ يَكُنْ ذَلُكَ كَذَلِكَ، فَقَدْ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُو مُلْ الْمَالِلَةُ عَلَى لَلْهُ اللْفَالِ الْعَلْمَ عَلَى اللْهُ وَلَا عَنْ اللْهُ الْعَلَولَ الْقُولُ الْمَلْكُونَ عَلَى اللْهُ وَلَا اللَّهُ الْمُعَلِّ وَلَيْ عَلَى الْمُولِ عَلَى اللْهُ وَلَا اللَّهُ الْمُعَلِّ عَلَى اللْهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللْقَالَالِقُ الْمُعَلِّ عَلَى الْعَلَامُ عَلَى الْمُولِ اللْهُولِ الْمَلْمُ الْمُعَلِي الْمُولِ الْمُعَلِّ مُ اللْهُ اللَّلْهُ اللَّهُ الْعُلْمَ الْمُ الْمُعَلِي

وَفِي إِجْمَاعِ الجُمِيعِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُحْرِمًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَجَرِّدًا مِنْ ثِيَابِهِ بِإِيجَابِهِ الْإِحْرَامَ وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُحْرِمًا، وَإِنْ لَمْ يُلَبِّ، إِذْ كَانَتِ التَّلْبِيَةُ بَعْضَ مَشَاعِرِ الْإِحْرَامِ، كَمَا التَّجَرُّدِ لَهُ بَعْضُ مَشَاعِرِهِ. وَفِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُحْرِمًا بِتَرْكِ الْإِحْرَامِ، كَمَا التَّجَرُّدِ لَهُ بَعْضُ مَشَاعِرِهِ وَفِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ إِذْ فَسَدَ بَعْضِ مَشَاعِرِهِ حَجِّهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْرَمً عَلَى أَنَّهُ يَتَجَرَّدُ، وَلَمْ يَعْزِمِ الْعَزْمَ الْغَوْمَ الَّذِي وَصَفْنَا. هَذَا الْقَوْلِ، وَإِذْ فَسَدَ هَذَا الْقَوْلِ، وَإِذْ فَسَدَ هَذَانِ الْوَجْهَانِ وَمَعْنَا. وَفِي إِجْمَاعِ الْجَمِيعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْرِمًا مَنْ لَمْ يَعْزِمْ عَلَى الْإِحْرَامِ وَيُوجِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَفِي إِجْمَاعِ الْجَمِيعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْرِمًا مَنْ لَمْ يَعْزِمْ عَلَى الْإِحْرَامِ وَيُوجِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَفِي إِجْمَاعِ الْجَمِيعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْرِمًا مَنْ لَمْ يَعْزِمْ عَلَى الْإِحْرَامِ وَيُوجِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَى التَّكْلِيفِ وَلَى التَّكْلِيفِ وَالْ الْوَجْهَانِ الْوَجْهَانِ الْوَجْهَانِ مَا يَشِيلِ مَا بَيَّنَا، وَإِنْ لَمْ يَظْهُرْ ذَلِكَ بِالتَّجَرُّذِ، وَالتَّلْبِيةِ وَصَنِيعِ بَعْضِ مَا عَلَيْهِ عَمَلُهُ مِنْ مَنَاسِكِهِ. وَإِذَا صَحَّةُ الْكَوْرَ صَحَّةُ الْفَوْلِ مَا يُعْفِي الْعَرْمِ عَلَى الْعَرْمِ عَلَى الْعَرْمِ عَلَى الْعَرْمِ عَلَى الْمَالِي الْعَرْمِ عَلَى مَا عَلَيْهِ عَمَلُهُ مِنْ عَضِ مَا عَلَيْهِ عَمَلُهُ مِنْ مَا عَلَيْهِ عَمَلُهُ مِنْ مَا عَلَيْهِ مَا عُرِنَ الْعَرْمِ عَلَى الْعَرْمِ عَلَى الْعَرْمِ عَلَى الْعَرْمِ عَلَى الْعَرْمِ عَلَى الْعَرْمُ عَلَى الْعَرْمُ عَلَى الْعَرْمِ عَلَى الْعَرْمُ عَلَى الْعَرْمُ عَلَى الْعَرْمُ عَلَى الْعَرْمُ عَلَى مَا عَلَيْهِ عَمَلُهُ مِنْ عَلَى الْعَرْمُ عَلَى الْعَرْمُ عَلَى الْعَرْمُ عَلَى الْعَرْمُ الْعَرْمُ عَلَى الْعَرْمُ الْمُعْرِمُ عَلَى الْعَرْمُ الْعَرْمُ عَلَى الْعَلَى الْعَرْمُ عَلَى الْعَلْمُ عَلَى الْعَلَى الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَرْمُ الْ

أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: ﴿ ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْخُجَّ ﴾ [البترة:١٩٧]، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُلَبِّي بِالْحُجِّ، ثُمَّ يُقِيمَ بِأَرْضٍ.

⁽١) حَسَن: أخرجه الطبري (٣/ ٥٦٪) من طريق بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

نَحْوِ مَا بَيَّنَّا قَبْلُ (١).

قال ابن بطال تَعَلَّنهُ: واختلف العلماء بتأويل القرآن في قوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحُجَّ ﴾ [البقرة:١٩٧]: فقال ابن عباس، وعكرمة، وعطاء، وطاوس: «الفرض الإهلال، وهو التلبية». قال ابن مسعود وابن الزبير: «الفرض: الإحرام»(٢).

قال القرطبي كَاتُهُ: الْحَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَ ﴾ [البقرة:١٩٧] أَيْ: أَلْزَمَهُ نَفْسَهُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ بِالنَّيَّةِ قَصْدًا بَاطِنًا، وَبِالْإِحْرَامِ فِعْلاً ظَاهِرًا، وَبِالتَّلْبِيَةِ فَصْدًا بَاطِنًا، وَبِالْإِحْرَامِ فِعْلاً ظَاهِرًا، وَبِالتَّلْبِيةِ نُطُقًا مَسْمُوعًا، قَالَهُ ابْنُ حَبِيبِ وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي التَّلْبِيةِ. وَلَيْسَتِ التَّلْبِيةُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ نَكْفِي النَّيَّةُ فِي الْإحْرَامِ مِنْ أَرْكَانِ الْحُجِّ، وَهُو قَوْلُ الْحُسَنِ بْنِ حَيِّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَكْفِي النَّيَّةُ فِي الْإحْرَامِ مِنْ أَرْكَانِ الْحُجِّ، وَهُو قَوْلُ الْخُسَنِ بْنِ حَيِّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَكْفِي النَّيَّةُ فِي الْإحْرَامِ بِالْحُرَامِ بِالنَّهِ وَهُو النَّقَلُ وَالْفَطْعُ، وَأَصْلُ الْفَرْضِ فِي اللَّغَةِ: الْحُزُّ وَالْفَطْعُ، وَمُنْ فُرْضَةُ الْفَرْضِ فِي اللَّغَةِ: الْحُزِّ وَالْفَطْعُ، وَمَعْنَاهَا الشَّرْطُ، وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ: ﴿ وَمَنْ اللَّعَرِهِ وَهُذَا يَرْجِعُ إِلَى الْقَطْعُ؛ لِأَنَّ مَنْ قَطَعَ شَيْئًا فَقَدْ وَمِنْهُ فَرْضَةُ وَلَهُ: ﴿ وَمَنْ اللَّهُ مُولُولَةٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: رَجُلُ فَرْضُ. وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ: ﴿ وَمُولَةٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: رَجُلُ فَرْضُ.

وَقَالَ: «فِيهِنَّ»، وَلَمْ يَقُلْ فِيهَا، فَقَالَ قَوْمٌ: هُمَا سَوَاءٌ فِي الإسْتِعْمَالِ. وَقَالَ المَّازِنِيُّ أَبُو عُثْمَانَ: الجُمْعُ الْكَثِيرُ لِمَا لَا يَعْقِلُ يَأْتِي كَالْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّةِةِ، وَالْقَلِيلُ لَيْسَ كَذَلِكَ، تَقُولُ: عُثْمَانَ: الْجُمْعُ الْكَثِيرُ لَمَا لَا يَعْقِلُ يَأْتِي كَالْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّةِ، وَالْقَلِيلُ لَيْسَ كَذَلِكَ، تَقُولُ: الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَةَ اللهَّهُورِ ﴾ [الوبة: ٣٦] ثم قال: «مِنْها» (٣).

قال ابن كثير كَنْشُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَ ﴾ [البقرة:١٩٧] أَيْ: أَوْجَبَ بِإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَالْمُضِيِّ فِيهِ، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْفَرْضِ هَاهُنَا الْإِيجَابُ وَالْإِلْزَامُ، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةً، عَنِ ابْنِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْفَرْضِ هَاهُنَا الْإِيجَابُ وَالْإِلْزَامُ، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَ ٱلْحَجَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] يَقُولُ: «مَنْ أَحْرَمَ بِحَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ»، وَقَالَ عَبَّاسٍ:

⁽١) تفسير الطبرى (٣/ ٤٥٦).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٢٣).

⁽٣) تفسير القرطبي (٢/ ٤٠٦).

عَطَاءٌ: «اللَّهْرُضُ الْإِحْرَامُ». وَكَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ، وَالضَّحَّاكُ، وَغَيْرُهُمْ. وقال ابن جرير:

أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحُجَّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُلَبِّي بِالْحُجِّ، ثُمَّ يقيم بأرض». قال ابن أبي حاتم: روي عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الزُّبِيْرِ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَعِكْرِمَةَ، وَالضَّحَاكِ، وَقَتَادَةَ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ نَحْوُ ذَلِكَ. وَقَالَ طَاوُسٌ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: هُوَ التَّلْبِيَةُ (۱).

قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجُّ ﴾[الفرة:١٩٧]

قال الطبري تَعْلَثُهُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي مَعْنَى الرَّفَثِ فِي هَذَا المُوْضِعِ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ الْإِفْحَاشُ لِلْمَرْأَةِ فِي الْكَلَامِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَقُولُ: إِذَا حَلَلْنَا فَعَلْتُ بِكِ كَذَا وَكَذَا، لَا يُكَنِّي عَنْهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٢).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الرَّفَثِ فِي قَوْلِ الله: ﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [النوة:١٩٧]، قَالَ: «هُوَ التَّعْرِيضُ بِذِكْرِ الجِّيَاعِ، وَهِيَ الْعَرَابَةُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَب، وَهُوَ أَدْنَى الرَّفَثِ» (٣).

تفسير ابن كثير (١/ ٤٠٤).

⁽٢) تفسير الطبرى (٣/ ٤٥٧).

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٥٨)، و ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٤٦)، و سعيد بن منصور في سننه (٣/ ٧٩٧) من طريق سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَأَلَهُ عَنِ الرَّفَثِ، قَوْلُ الله: ﴿فَلَا رَفَتَ﴾[البقرة:١٩٧]، فَقَالَ: «التَّعْرِيضُ بِذِكْرِ الجِّمَاعِ، وَهُوَ فِي كَلامِ الْعَرَبِ، وَهُوَ أَدْنَى الرَّفَتِ».

وأخرَجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٠٧) من طريق عَلِيُّ بْنُ عَاصِم، أَنبَأَ عَبْدُ اللهُ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَيِّ ﴿البَرَة:١٩٧] قَالَ: ﴿الرَّفَتُ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالُ النَّاسِ». ﴿الرَّفَتُ وَلَا أَنْهُ، وَالْجِدَالُ: جِدَالُ النَّاسِ».

وأخرجه الطبري (٣/ ٤٦٢) مَن طريق مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿فَلَا

□ أثر عبدالله بن عمر ﷺ:

عن عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: «وَالرَّفَثُ إِنْيَانُ النِّسَاءِ، وَالتَّكَلُّمُ بِذَلِكَ، الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، إِذَا ذَكَرُوا ذَلِكَ بِأَفْوَاهِهِمْ»(١).

🗖 أثر عبد الله بن الزبير 🕮:

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الزُّبَيْرِ السَّبَائِيُّ، وَعَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنِ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ الْإِعْرَابَةُ»، فَذَكَرْتُهُ لِإبْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: صَدَقَ. قُلْتُ لِإبْنِ عَبَّاسٍ: وَمَا الْإِعْرَابُ؟ قَالَ: «التَّعْرِيضُ»(٢).

🗖 أثر طاوس كِغَلَقْهُ:

عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَتَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ: الْعَرَابَةُ، وَالتَّعْرِيضُ لِلنِّسَاءِ بِالْجِمَاعِ»(٣).

رَفَتَ﴾[البترة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَتُ: غَشَيَانُ النِّسَاءِ وَالْقَبْلُ، وَالْغَمْزُ، وَأَنْ يَعْرِضَ لَمَا بِالْفُحْشِ مِنَ الْكَلَام، وَنَحْوِ ذَلِكَ». وفي سنده مقال.

(١) صحَيح: أُخْرِجه الطبري (٣/ ٤٥٩)، و ابن أبي حاتم، في تفسيره (١/ ٣٤٦) من طريق ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: « الرَّفَثُ: إِتْيَانُ النِّسَاءِ، وَالتَّكَلُّمُ بِذَلِكَ لِلرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ إِذَا ذَكَرُوا ذَلِكَ بِأَفْوَاهِهِمْ».

وأخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٦٣) من طريق الحُسَنُ بْنُ يُحَيِّى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: « كَانَ ابْنُ عُمَرَ، يَقُولُ لِلْحَادِي: «لَا تُعَرِّضْ بِذِكْرِ النِّسَاءِ».

(٢) صَحِيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٦١) من طريق عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الزُّبَيْرِ السَّبَائِيُّ، وَعَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ. وسنده صحيح.

(٣) أُخرِجهَ الطبري في تفسيره (٣/ ٤٥٨) من طريق يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِم.

وأخرجُه الطبري (٣/ ٤٦٢) قال: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِم، عَنِ ابْنِ جُرَيْج، قَالَ: أَخْرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ: أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقُولُ: ﴿ الرَّفَتُ: الْإِعْرَابَةُ عِمَّا رَوَاهُ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ، وَالْإِعْرَابَةُ: أَ

أثر عطاء تَخَلَشْهُ:

عن ابن جريج عن عطاء: أَيَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَقُولَ لِإِمْرَأَتِهِ: إِذَا حَلَلْتُ أَصَبْتُكِ؟ قَالَ: «لَا، ذَاكَ الرَّفَثُ»(١).

أثر أبي العالية يَحْلَشُهُ.

عَنْ زِيَادِ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، قَالَ: «لَا يَكُونُ رَفَثٌ إِلَّا مَا وَاجَهْتَ بِهِ النِّسَاءَ» (٢).

🗖 أثر عمرو بن دينار كِغَلَلْهُ:

عن ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: «الرَّفَثُ: الْجِمَاعُ فَمَا دُونَهُ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ»(٣).

الْإَيضَاحُ بِالْجِيَاعِ».

مَ يُعَلَّى بَرِي بَكِي . وأخرجه الطبري (٣/ ٤٦١) من طريق عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَخْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحُسَنُ بْنُ مُسْلِم، عَنْ طَاوُسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَا يَجِلُّ لِلْمُحْرِمِ الْإِعْرَابَةُ. قَالَ طَاوُسٌ: وَالْإِعْرَابَةُ: أَنْ يَقُولَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ: إِذَا حَلَلْتُ أَصَبْتُكِ».

وأخرجه الطَّبري (٣/ ٤٦٠) من طريَق يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ، مِثْلَهُ.

(١) صحيح: أَخرجه الطبري (٣/ ٤٦٠) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ.

وأخرَّجه الطبري (٣/ ٤٦٠) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثني مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: قَالَ عَطَاءُ: «الرَّفَثُ: الجِّبَاعُ وَمَا دُونَهُ مِنْ قَوْلٍ الْفُحْشُ».

(٢) سندًه حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤٦٦) من طريق أَخْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا أَبُو أَخْمَدَ، قَالَ: ثنا فِطْرٌ، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ. وِسنده حسن.

(٣) أخرجه الطبَري (٣ُ/ ٤٦٥) من طَرَّيق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.وسنده صحيح.

القول الثاني: قالوا: الرَّفَتُ فِي هَذَا الْمُوْضِع: الْجِمَاعُ نَفْسُهُ.

□ أثر عبدالله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «الرَّفَثُ: الْجِمَاعُ»(١).

عَنْ عَبْدِ الله، قَوْلِهِ: ﴿ فَلَا رَفَتَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ: إِنَّيَانُ النِّسَاءِ» (٢).

🗖 أثر عبد الله بن عباس على الله

عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الرَّفَثُ هُوَ الجِّمَاعُ، وَلَكِنَّ الله كَرِيمٌ يُكَنِّى عَبًّا شَاءَ»(٣).

(١) له طريقان قد يحسن بهها: أخرجه سعيد بن منصور (٣/ ٨٠٣) من طريق إِسْهَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: « الرَّفَثُ: الْجِبَاعُ، وَالْفُسُوقُ: مَعَاصِي الله ﷺ وَالْجِدَالُ: الْخُصُومَةُ وَالْمِرَاءُ». ورواية إسهاعيل بن عياش عن غير أهل بلده فيها مقال.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٠٧) و الطبري في تفسيره (٣/ ٤٦٧) من طريق مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: "الرَّفَثُ الجِّمَاعُ، وَالْفُسُوقُ مَا أُصِيبَ مِنْ مَعَاصِي اللهِ مِنْ صَيْدِ وَغَيْرِهِ، وَالْجُدَالُ السِّبَابُ وَالمُنَازَعَةُ».

(٢) ضعيف: أخَرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٦٥) من طريق شَرِيكِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي اللهِ وشريكِ هذا ضعيف الحديث. الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ الله وشريك هذا ضعيف الحديث.

(٣) صحيح وله طرق: أخرجه الطبري (٣/ ٤٦٤)، وابن أبي حاتم (١/ ٣٤٦)، وعبد الرزاق في مصنفه (٦/ ٢٧٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٩) من طرق، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الله المُزَيِّ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الدُّخُولُ، وَالتَّغَشِّي، وَالْإِفْضَاءُ، وَالْمُبَاشَرَةُ، وَالرَّفَثُ، وَاللَّمْسُ، هَذَا الجِّمَاعُ عَيْرَ أَنَّ الله حَيِيِّ كَرِيمٌ، يُكَنِّى بِمَا شَاءَ عَمَّا شَاءَ».

وأخرجه الطبري (٣/ ٤٦٤) من طريق عَبْدُ الْحَمِيدِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي السَّحَاقَ، عَنِ التَّمِيمِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الرَّفَثِ، فَقَالَ: "الْجِبَاعُ". وسنده ضعيف. وأخرجه الطبري (٣/ ٤٦٥) من طريق أَحْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الضَّحَافَ، عَنِ النَّي عَبَّاسٍ، قَالَ: " الرَّفَثُ: الجِّبَاعُ". وسنده ضعيف. وأخرجه الطبري (٣/ ٤٦٦) من طريق أَحْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، وأخرجه الطبري (٣/ ٤٦٦) من طريق أَحْدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ،

عَنِ الْحُسَنِ بْنِ عُبَيْدِ الله، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الرَّفَثُ: الْجِمَاعُ». عَنِ الْحُسَنِ بْنِ عُبَيْدِ الله، عَنْ أَبِي الضَّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الرَّفَثُ: الْجِمَاعُ».

أثر الحسن البصري تَخْلَلْهُ:

عَنِ الْحُسَنِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَلَا رَفَتَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ: غَشَيَانُ النِّسَاءِ » (١٠).

□ أثر عطاء رَعَلَشْهُ:

عَنْ عَطَاءٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَلَا رَفَتَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ: الْجِمَاعُ » (٢).

أثر مجاهد تَتِمَلَّنْهُ:

عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ: الْجِمَاعُ» (٣).

أثر قتادة يَخلَلْثة:

عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةً، فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَلَا رَفَتَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: كَانَ قَتَادَةُ يَقُولُ: «الرَّفَتُ: غَشَيَانُ النِّسَاءِ» (٤٠).

أثر السدى تَعَلَّشْهُ:

عن عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطُ، عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿فَلَا رَفَتَ ﴾ [البقرة:١٩٧]، «فَلَا

وأخرجه الطبري (٣/ ٤٦٣) من طريق أبي كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ خُصَيْف، عَنْ مِقْسَم، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّوْرِيُّ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ مِقْسَم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِثْلَه.

النَّوْرِكُّ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ مِقْسَم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِثْلَه.

(۱) صحيح: أخرجه الطبري (۳/ ٤٦٥) وابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ١٧٩) من طرق عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحُسَنِ قَالَ: «الرَّفَثُ: الْغِشْيَانُ، وَالْفُسُوقُ: السِّبَابُ، وَالْجِدَالُ: الإِخْتِلَافُ فِي الْحَجِّ».

وأخرجه الطبري (٣/ ٤٦٦) من طريق سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «الرَّفَّثُ: الجِّبَاعُ». وسنده ضعيف.

- (٢) أخرجه الطبري (٣/ ٤٦٥) من طريق ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيُهَانَ، عَنْ عَطَاءٍ. وسنده فيه مقال.
- (٣) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٤٦٥) من طريق ابْنُ مُمَّيْدٍ، قَالَ: ثنا حَكَّامٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده ضعيف.
 - (٤) سنده حَسَنَ: أَخرَّجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٦٥) من طريق سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

جِمَاعَ (١).

أثر المغرة يَحْلَشُهُ:

عن شُعْبَةُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَتَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ الْجِمَاعُ» (٢٠).

أثر مجاهد رَعَمَلَشْهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَثَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ: الْجِمَاعُ» (٣).

□ أثر عكرمة كغلَّله:

عَنِ النَّضْرِ بْنِ عَرَبِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «الرَّفَثُ: الْجِمَاعُ»(٤).

أثر عطاء بن يسار كَ الله :

عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْخَيِّ ﴾ [البترة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ: وِقَاعُ النِّسَاءِ، وَالْفُسُوقُ: المُعَاصِي، وَالْفُسُوقُ: المُعَاصِي، وَالْخُدَالُ: السِّبَابُ» (٥).

⁽١) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤٦٦) من طريق مُوسَى بْنُ هَارُونَ، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

⁽٢) سنده فيه مقال: أُخرجه الطبري (٣/ ٤٦٦) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنِ المُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وفيه مقال.

 ⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٢٦٨) من طريق ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ
 مُجَاهِدٍ. وسنده ضعيف.

⁽٤) أخرجه الطبري (٣/ ٤٦٧) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا سُوَيْدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَخْيَى ابْنِ بِشْرِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: « الرَّفَثُ: الجِّهَاعُ». وسنده ضعيف.

⁽٥) سَندهَ صحيح: أُخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٩) من طريق يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ وَهْبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ. وسنده صحيح.

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد 🕉 🏗

عن ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: «الرَّفَثُ: إِتْيَانُ النِّسَاءِ»، وَقَرَأَ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيُلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآمِكُمْ ﴾ [البقرة:١٨٧](١).

قال الطبري يَعَلَمْهُ: وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدِي أَنَّ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ نَهَى مِنْ فَرْضِ الْحُبِّ فِي أَشْهُرِ الْحُبِّ عَنِ الرَّفَثِ، فَقَالَ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَبَّ فَلَا رَفَتَ ﴾ [البقرة:١٩٧] وَالرَّفَتُ فِي كَلَامَ الْعَرَبِ: أَصْلُهُ الْإِفْحَاشُ فِي الْمِنْطَقِ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّا فِيهَا مَضَى، ثُمَّ تَسْتَعْمِلُهُ فِي الْكِنَايَةِ عَنِ الْجِهَاعِ، فَإِذْ كَانَ ذَلِكَ كَلَلْكَ، وَكَانَ أَهْلُ الْعِلْم مُخْتَلِفِينَ فِي تَأْوِيلِهِ، وَفِي هَذَا النَّهْيِ مِنَ اللهُ عَنَ بَعْضِ مَعَانِي الْرَّفَثِ أَمْ عَنْ جَمِيع مَعَانِيهِ، وَجَبَ أَنَّ يَكُونَ عَلَى جَمِيع مَعَانِيهِ؛ إِذْ لَمْ يَأْتِ خَبَرٌ بِخَصُوسِ الرَّفَثِ الَّذِي هُوَ بِالمُنْطَقِ عِنْدَ النِّسَاءَ مِنْ سَائِرِ مَعَانِي الرَّفَتَ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ، إِذْ كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ نَقْلُ حُكْمِ ظَاهِرِ آيَةٍ إِلَى تَأْوِيلَ بَاطِنِ ۗ إِلَّا بِخُتَّجَةٍ ثَابِتَةٍ. ۖ فَإِنْ قَالَ قَائِلْ: إِنَّا حُكْمَهَا مِنْ عُمُوم ظَاهِرُهَا إِلَى الْبَاطِن مِنْ تَأْوِيلِهَا مَنْقُولً بإِجْمَاع، وَذَٰلِكَ أَنَّ الْجَمِيعَ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ الرَّفَثَ عِنْدَ غَيْرِ النِّسَاءِ غَيْرُ مَحْظُورٍ عَلَى مُحْرِم، فَكَانَ مَعْلُومًا بِذَلِكَ أَنَّ الْآيَةَ مَعْنِيُّ بِهَا بَعْضَ الرَّفَثِ ذُونَ بَعْضِ، وَإِذَا كَأَنَ ذَلِكَ كَأَذَلِكَ، وَجَبَ أَنْ لَا يَحْرُمَ مِنْ مَعَانِي ٱلرَّفَثِ عَلَى الْمُحْرِمِ شَيْءُ إِلَّا مَا أَجْمَعَ عَلَى تَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ، أَوْ قَامَتْ بِتَحْرِيمِهِ خُجَّةٌ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَمَا. قِيلَ: إِنَّ مَا خُصَّ مِنَ الْآيَةِ، فَأَبِيحَ، خَارِجٌ مِنَ التَّحْرِيمُ، وَالْحَظَرُ ثَابِتٌ لِجَمِيع مَا لَمْ تُخَصِّصُهُ الْحُجَّةُ مِنْ مَعْنَى الرَّفَثِ بِالْآيَةِ، كَالَّذِي كَانَ عَلَيْهِ حُكْمُهُ لَوْ لَمْ يُخُصَّ مِنْهُ شَيْءٌ، لِأَنَّ مَا خُصَّ مِنْ ذَلِكَ، وَأُخْرِجَ مِنْ عُمُومِهِ، إِنَّمَا لَزِمَنَا إِخْرَاجُ حُكْمِهِ مِنَ الْخَطَر بَأَمّْرِ مَنْ لَا يَجُوزُ خِلَافُ أَمْرِهِ، فَكَانَ كُكُمْ مَا شَمَلَهُ مَعْنَى الْآيَةِ بَعْدَ الَّذِي خُصَّ مِنْهَا عَلَى الْخُكُم الَّذِي كَانَ يَلْزَمُ الْعِبَادَ فَرْضُهُ بَهَا لَوْ لَمْ يُخَصَّصْ مِنْهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهَا لَمْ يُخَصَّصْ مِنْهَا بَعْدَ الَّذِي خُصَّ مِنْهَا نَظِيرُ الْعِلَّةِ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يُخَصَّ مِنْهَا شَيْءٌ (٢).

⁽١) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٦٨) قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ. وسنده صحيح.

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ٤٦٨).

قال البغوي تَخَالَثُهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّفَثِ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمَرَ: هُوَ الْجُهَاعُ، وَهُو قَوْلُ الْحُسَنِ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَقَتَادَةَ، وَعِكْرِمَةَ، وَالرَّبِيعِ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الرَّفَثُ غِشْيَانُ وَالرَّبِيعِ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الرَّفَثُ غِشْيَانُ النِّسَاءِ، وَالتَّقْبِيلُ، وَالْغَمْزُ، وَأَنْ يُعَرِّضَ لَمَا بِالْفُحْشِ مِنَ الْكَلَامِ»، قَالَ حُصَيْنُ بْنُ قَالِسٍ: أَخَذَ ابْنُ عِباس عَلَى بِذَنبِ بَعِيرِهِ، فَجَعَلَ يَلْوِيهِ، وَهُو يَحْدُو، وَيَقُولُ:

وَهُ نَ يَمْشِ مِنَ بِنَا هَمِيسَا إِنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنِكَ لَيسَا

فَقُلْتُ لَهُ: أَتَرْفُتُ وَأَنْتَ محرم؟ قال: «إِنَّمَا الرَّفَثُ مَا قِيلَ عِنْدَ النساء».

وقال طاوس: «الرَّفَثُ: التَّعْرِيضُ لِلنِّسَاءِ بِالْجِمَاعِ، وَذِكْرُهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ»، وَقَالَ عَطَاءٌ: «الرَّفَثُ: قَوْلُ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ: إِذَا حَلَلْتُ أَصَبْتُكِ»، وَقِيلَ: الرَّفَتُ: الْفُحْشُ وَالْقَوْلُ الْقَبِيحُ(۱).

قال القرطبي تعمّله: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَا رَفَتَ ﴾ [القرة؛١٩٧] قَالَ ابْنُ عَبّاسٍ، وَابْنُ جُبَيْرٍ، وَالسُّدِّيُّ، وَقَتَادَةُ، وَالْخُسَنُ، وَعِكْرِمَةُ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمُجَاهِدٌ، وَمَالِكُ: الرَّفَثُ الْجُبَاعُ، أَيْ: فَلَا جِمَاعُ؛ لِأَنَّهُ يُفْسِدُهُ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْجُبَاعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ الْجُبَاعُ، أَيْ: فَلَا جِمَاعُ؛ لِأَنَّهُ يُفْسِدُهُ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْجُبَاعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ مُفْسِدٌ لِلْحَجِّ، وَعَلَيْهِ حج قابل والهدى. وقال عبد الله بن عُمَرَ، وطَاوُسٌ، وَعَطَاءٌ، وَغَيْرُهُمُ أَن الرَّفَتُ: الْإِفْحَاشُ لِلْمَرْأَةِ بِالْكَلَامِ، لِقَوْلِهِ: إِذَا أَحْلَلْنَا فَعَلْنَا بِكَ كَذَا، مِنْ عَيْرُهُمُ أَن اللهِ اللهُ ابْنُ عَبَّاسِ أَيْضًا، وَأَنْشَدَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ:

وَهُ نَ يَمْشِ مِنَ بِنَا هَمِيسَ إِنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنِكُ لَمِيسَا

فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ ـ حُصَيْنُ بْنُ قَيْسٍ ـ: أَتَرْفُتُ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ فَقَالَ: "إِنَّ الرَّفَ مَا قِيلَ عِنْدَ النِّسَاءِ». وَقَالَ قَوْمٌ: الرَّفَثُ: الْإِفْحَاشُ بِذِكْرِ النِّسَاءِ، كَانَ ذَلِكَ بِحَضْرَ تِهِنَّ أَمْ لَا. وَقِيلَ: الرَّفَثُ: الرَّفَثُ: اللَّفَاتُ: اللَّفَاتُ: اللَّفَاتُ: اللَّفَاتُ مَنْ أَهْلِهِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الرَّفَثُ: اللَّفَا مِنَ الْكَلَام، وَأَنْشَدَ:

وَرَبِّ أَسْرَابٍ حَجِيدٍ عُظَّهِ عَينِ اللَّغَا وَرَفَي السَّكَلُّمِ

⁽١) تفسير البغوى (١/ ٢٥١).

يُقَالُ: رَفَثَ يَرْفُثُ، بِضَمِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا. وَقَرَأُ ابْنُ مَسْعُودٍ: "فَلَا رُفُوثَ» عَلَى الْجُمْعِ. قال ابن العربي: المراد بقوله ﴿ فَلَا رَفَتَ ﴾ [البقرة:١٩٧] نَفْيُهُ مَشْرُوعًا لَا مَوْجُودًا، فَإِنَّا نَجِدُ الرَّفَ فِيهِ، وَنُشَاهِدُهُ، وَخَبَرُ الله سُبْحَانَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بِخِلَافِ عَنْبَرِهِ، فَإِنَّا نَجِدُ الرَّفْثُ فِيهِ، وَنُشَاهِدُهُ، وَخَبَرُ الله سُبْحَانَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بِخِلَافِ عَنْبَرِهِ، وَأَشَاهِدُهُ، وَخَبَرُ الله سُبْحَانَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بِخِلَافِ عَنْبَرِهِ، وَإِنَّا اللهُ عُرُونِ اللهِ اللهِ وَجُودِهِ مَعْسُوسًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللّهُ عُلَا إِلَى الْوُجُودِ الْجُسِّ وَاللّهُ اللهُ عُلِي اللّهُ اللهُ عُودِهِ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا يَصِحُ أَنْ يُوجَدَى فَإِنّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَمُعَلّمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا يَصِحُ أَنْ يُوجَدَى فَإِنّهُ اللّهُ وَلَلْكُوا وَاللّهُ وَمُعَلّمُ وَاللّهُ وَمُتَصَادًانِ وَقُوعَةً وَمُتَضَادًانِ وَصُفًا الللّهُ وَمُا وَاللّهُ وَلَا يَصِحْ أَنْ يُوجَدَى فَإِنّهُ اللّهُ وَلَا يَصِعْلَى اللّهُ وَلَا يَصِعْلَ أَنْ يُوجِدَى اللّهُ وَلَا يَصِعْلَى اللّهُ وَلَا يَصِعْلَى اللّهُ وَلَا يَصِعْلَا أَنْ يُوجَدَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا يَصِعْلَى اللّهُ اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا يَصِعْلَا أَنْ يُوجِدَا اللّهُ وَلَا يَصِولُونَا وَاللّهُ وَلَا يَصِلْمُ اللّهُ اللّهُ وَلَا يَصِولُونُ أَنْ يُولِلْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ وَلَا يَصِولُونُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّ

قال الشنقيطي تَعَلَّفَهُ: الْأَظْهَرُ فِي مَعْنَى الرَّفَثِ فِي الْآيَةِ أَنَّهُ شَامِلٌ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مُبَاشَرَةُ النِّسَاءِ بالجِّمَاعِ وَمُقَدِّمَاتِهِ.

وَالثَّانِي: الْكَلَامُ بِذَلِكَ، كَأَنْ يَقُولَ المُحْرِمُ لِإِمْرَأَتِهِ: إِنْ أَحْلَلْنَا مِنْ إِحْرَامِنَا فَعَلْنَا كَذَا وَكَذَا، وَمِنْ إِطْلَاقِ الرَّفَثِ عَلَى مُبَاشَرَةِ المُرْأَةِ كَجِهَاعِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ لَكُمْ السَّرَةِ الْمُرَاةُ بِالرَّفَثِ فِي الْآيَةِ: الْمُبَاشَرَةُ بِالْجِمَاعِ لَكُمَّ الْمُلَاقِ الرَّفَثِ إِلَى فِسَآبِكُمُ ﴾ [ابقرة:١٨٧] فَالْمُرَادُ بِالرَّفَثِ فِي الْآيَةِ: الْمُبَاشَرَةُ بِالْجِمَاعِ وَمُقَدِّمَاتِهِ، وَمِنْ إِطْلَاقِ الرَّفَثِ عَلَى الْكَلَام قَوْلُ الْعَجَّاج:

وَرُبَّ أَسْرَابٍ حَجِيسيجٍ كُظَيعِ كُظَيعِ مَ عَينِ اللَّغَا وَرَفَعِ السَّكَلُّمِ

وَقَدْ قَدَّمْنَا هَذَا الْبَيْتَ فِي سُورَةِ «الْمَائِدَةِ»، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّهُ لَمَّا أَنْشَدَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، قَالَ الرَّاجِزُ:

وَهُ نَ يَمْشِ مِنَ بِنَا هَمِيسًا إِنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنِكُ لِيسًا وَهُ مَنْ يَمْشِ مِنَ بِنَا هَمِيسًا إِنْ تَصْدُقِ الطَّيْرُ نَنِكُ لِيسًا

فَقِيلَ لَهُ: أَتَرْفَتُ، وَأَنْتَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ: «إِنَّمَا الرَّفَتُ: مَا رُوجِعَ بِهِ النِّسَاءُ»، وَفِي لَفْظِ:

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٤٠٧).

«مَا قِيلَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ النِّسَاءِ»(١).

كرالمذهب المالكي:

قال مَالِكُ: «قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البترة:١٩٧] قَالَ: هَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ أُحِلَّ لَا لِمُ مَالَدُ وَالْفُسُوقُ: الذَّبْحُ لِلْأَنْصَابِ. لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَى نِسَآيِكُمْ ﴾ [البترة:١٨٧] قَالَ: وَالْفُسُوقُ: الذَّبْحُ لِلْأَنْصَابِ. وَاللهُ أَعْلَمُ. قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ أَوْ فِسُقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللّهِ بِهِ عَهُ ﴿ الاَعَامِ:١٤٥].

قال: وَالْجِدَالُ فِي الْحَجِّ أَنَّ قُرْيْشًا كَانَتْ تَقِفُ عِنْدَ الْمُشْعَرِ الْحُرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِقُزَحَ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ وَغَيْرُهُمْ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَكَانُوا يَتَجَادَلُونَ؛ يَقُولُ هَوُلَاءِ: نَحْنُ أَصْوَبُ، فَقَالَ الله تَعَالَى: وَ ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمُ نَاسِكُوهٌ فَلَا يُنَزِعُنَكَ فِي ٱلْأُمْرُ وَٱدْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدَى مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الحج: ١٧] فَهَذَا اللهِ عَلَى هُدَى مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الحج: ١٧] فَهَذَا اللهِ عَلَى هُدَى مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الحج: ١٧] فَهَذَا اللهُ عَلَى هُدَى مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الحج: ١٧]

قال ابن عبد البر تخلف: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ ﷺ وَفَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جَدَالَ فِي ٱلْحَبِّ ﴿ فَلَا رَفَتُ هَا هِنَا جِمَاعُ النِّسَاءِ، وَكَذَلِكَ جِدَالَ فِي ٱلْحَبِّ ﴾ [البقرة:١٩٧]: فَأَكْثَرُ العلماء على أن الرفث ها هنا جِمَاعُ النِّسَاءِ، وَكَذَلِكَ لَمُ يَخْتَلِفُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَتُ إِلَى ذِسَآبِكُمْ ﴾ [البقرة:١٨٧] أَنَّهُ الجِّمَاعُ ٣].

قال النووي كَ الله : قَوْلُهُ عَلَيْ الله الْمَ الْمَ الْمَ الْمَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَا يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». قَالَ الْقَاضِي: هَذَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ وَالرَّفَتُ: اسْمٌ لِلْفُحْشِ مِنَ الْقَوْلِ، وَقِيلَ: هُو الْجِمَاعُ، وَهَذَا قَوْلُ الجُّمْهُورِ فِي الْآيةِ. قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ فَلُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَلُ اللهُ عَالَى: وَفَتُ وَرَفِتَ وَ اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَلُ اللهُ مَا اللهُ وَكُسْرِهَا وَفَتْحِهَا وَيُقَالُ أَيْضًا: النَّا اللهُ ال

⁽١) أضواء البيان (٥/ ١٣).

⁽٢) موطأ مالك (١/ ٣٨٩).

⁽٣) الاستذكار (٣/ ٣٧٤).

جَامِعَةٌ لِكُلِّ مَا يُرِيدُهُ الرَّجُلُ مِنَ المُرْأَةِ، وكان ابن عَبَّاسٍ يُخَصِّصُهُ بِمَا خُوطِبَ بِهِ النِّسَاءُ. قَالَ: وَمَعْنَى: «كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» أَيْ: بِغَيْرِ ذَنْبٍ، وأما الفسوق فالمعصية. والله أعلم (١).

صحيح البخاري (٣/ ١١):

١٨١٩ – حَدَّثَنَا سُلَيُهَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، سَمِعْتُ أَبَا حَازِم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلِيَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ حَجَّ هَذَا البَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

صحیح مسلم (۲/ ۹۸۳):

٤٣٨ – (١٣٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَيْلِيْدٍ: «مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

قوله تعالى: ﴿وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧]

قال الطبري تَعْلَثُهُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي مَعْنَى الْفُسُوقِ الَّتِي نَهَى الله عَنْهَا فِي هَذَا المُوْضِع: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ المُعَاصِي كُلُّهَا.

□ أثر عبدالله بن عباس على:

عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الْفُسُوقُ: الْمُعَاصِي»(٢).

شرح النووي على مسلم (٩/ ١١٩).

⁽٢) صحيح لطرقه: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٠)، و ابن أبي شيبة (٣/ ١٧٨)، و التفسير من سنن سعيد بن منصور (٣/ ٧٩٩)، من طرق عن خُصَيْف، عَنْ مِقْسَم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ: ﴿ فَكُ وَلَا خَلَقَ ﴾ [البقرة:١٩٧]: ﴿ اللَّعَاصِي ﴾، ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَبِّ ﴾ [البقرة:١٩٧]: ﴿ اللَّعَاصِي ﴾، ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَبِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: ﴿ اللَّعَارِي صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ ﴾.

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ١٠٧) قَال: وَأَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرِو، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِب، أنبأ عَلِيُّ بْنُ عَاصِم، أنبأ عَبْدُ الله بْنُ طَاوُس، عَنْ أَبِيه، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجَّ ﴾ [الفرَة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ: التَّعَرُّضُ

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «الرَّفَثُ: الجِّمَاعُ، وَالْفُسُوقُ: مَعَاصِي الله ﷺ وَالْجُلَا، وَالْجُدَالُ: الْحُصُومَةُ وَالْمِرَاءُ»(١).

🗖 أثر طاوس كِغَلَمْهُ:

عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «الْفُسُوقُ: المُعْصِيَةُ»(٢).

أثر عطاء تَعْلَشْهُ:

عَنْ عَطَاءٍ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الْفُسُوقُ: المُعَاصِي "").

لِلنِّسَاءِ بِالْجِمَاعِ، وَالْفُسُوقُ: عِصْيَانُ الله، وَالْجِدَالُ: جِدَالُ النَّاسِ».

وأخرجهَ الطَّبْرِي (٣/ ٤٧٢) قال: حَدَّثَنِيَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وأُخرَجه سعيدُ بن مُنصُور - (عُّ/ ٨٠١) ٣٤١ والطبري (٣/ ٤٧٢) من طريق الحُجَّاجُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «المُعَاصِي».

وأخرجه اَلطبَري (٣/ ٤٧٣) قال: حدثني عَلِيٌّ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: ثنا مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾[النترة:١٩٧] قَالَ: «الْفُسُوقُ: مَعَاصِي الله كُلُّهَا»

(١) أخرجه سعيد بن منصُور في تفسيره (٣/ ٨٠٣ – حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَّ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبْةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

(٢) صحَّيح: أُخرجه الطَّبري (٣/ ٤٧٠) منَّ طرِّيق ابْنِ جُرَيْج، عَنِ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ. وأخرجه الطبري (٣/ ٤٧١) قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُييْنَةً، عَنْ رُوْحِ بْنِ الْقَاسِم، عَنِ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾ [البنرة:١٩٧] قَالَ: «الْفُسُوقُ: المُعَاصِي». وسنده صحيح.

(٣) **صحيح وله طرق**: أخرجه الطبري (٣/ ٤٧٠) و سعيد بنّ منصور (٣/ ٨٠٠) من طرق عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيُهَانَ، عَنْ عَطَاءٍ. وسنده حسن.

وأخرجه الطَبريَّ (٣/ ٤٧٠) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثني مُحُمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: «الْفُسُوقُ: المُعَاصِي كُلُّهَا، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُ بِكُمْۗ [البَرة:٢٨٢]»، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، مِثْلَهُ.

• ٣٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ: نَا هُشَيْمٌ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّلِكِ، عَنْ عَطَّاءٍ قَالَّ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «الرَّفَثُ: الْجِهَاعُ، وَالْفُسُوقُ: الْمُعَاصِي، وَالْجِدَالُ: الْمِرَاءُ فِي الْحَجِّ حَتَّى يَغْضَبُوا».

🗖 أثر عكرمة يَخَلَلْهُ:

عَنْ عِكْرِ مَةَ، قَالَ: «الْفُسُوقُ: مَعْصِيَةُ الله، لَا صَغِيرَ مِنْ مَعْصِيَةِ الله»(١).

□ أثر محمد بن كعب القرظى تَعْلَقْهُ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ: فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الْفُسُوقُ: الْمُعَاصِي » (٢).

أثر الحسن تَحَلَّشُهُ:

عَنِ الْحُسَنِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الْفُسُوقُ: المُعَاصِي "").

أثر مجاهد يَخلَفه:

عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «الْفُسُوقُ: الْمُعَاصِي كُلُّهَا»(٤).

🗖 أثر قتادة تَخَلَلْثُهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الْفُسُوقُ: الْمُعَاصِي » (٥).

(١) أخرجه الطبري (٣/ ٤٧٢) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ يَخْيَى بْنِ بِشْرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ. وفي سنده المثنى بن إبراهيم، لم أجد له ترجمة.

(٢) سنده صحَيَح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٧١) قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ.

(٣) أخرَجه الطبريُّ (٣/ ٤٧٠) من طَريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: ثنا عَوْفٌ، عَنِ الْحُسَن. وسنده صحيح.

(٤) حسنَ لطريقيه: أخرجه الطبري (٣/ ٤٧٠) من طرق عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: ﴿ الْمُعَاصِي ﴾. ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فيها مقال.

وأخرَجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧١) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: « الْفُسُوقُ: المُعَاصِي».

(٥) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧١) من طرق عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةً، عَنْ قَتَادَةً.

□ أثر إبراهيم النخعي:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [القرة:١٩٧] قَالَ: «الْفُسُوقُ: المُعَاصِي ١٩٧٠).

أثر عطاء بن يسار كَفَلَشْهُ:

عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جَدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ: وِقَاعُ النِّسَاءِ، وَالْفُسُوقُ: الْمُعَاصِي، وَالْفُسُوقُ: الْمُعَاصِي، وَالْجُدَالُ: السِّبَابُ ﴾ (٢).

﴿ القول الثاني: قالوا: الْفُسُوقُ فِي هَذَا اللَّوْضِع: مَا عَصِي الله بِهِ فِي الْإِحْرَامِ مِمَّا نَهَى عَنْهُ فِيهِ، مِنْ قَتْلِ صَيْدٍ، وَأَخْذِ شَعْرً، وَقَلْمِ ظُفْرٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا خَصَّ الله بِهِ الْإِحْرَامَ، وَأَمَرَ بِالتَّجَنَّبِ مِنْهُ فِي خِلَالِ الْإِحْرَامِ.

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عن عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، كَانَ يَقُولُ: «الْفُسُوقُ: إِنّيَانُ مَعَاصِي الله فِي الْحُرَمِ» (٣).

القول الثالث: الفسوق هو السباب.

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «الْفُسُوقُ: السِّبَابُ»(٤).

⁽١) فيه إبراهيم، مدلس، وقد عنعنه: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٢) قال: حدثني مُحُمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنِ المُّغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٩) من طريق يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ وَهْبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ. وسنده صحيح.

⁽٣) صحيح وله طرق: أخرجه الطبري (٣/ ٤٧٣) و ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٤٧) من طريق يُونُسُ: أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: "وَانْفُسُوقُ: إِنْيَانُ مَعَاصِي الله فِي الحُرَمِ". وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢/ ٣٠٣) والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٠٧) من طريق مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: السِّبَابُ الرَّفَتُ: الجِّبَاعُ، وَالْفُسُوقُ: مَا أُصِيبَ مِنْ مَعَاصِي الله مِنْ صَيْدٍ وَغَيْرِه، وَالجِّدَالُ: السِّبَابُ وَالْمُنَازَعَةُ". هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِم، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ.

⁽٤) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٤) من طريق عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا

🗖 أثر عبد الله بن عباس 避:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الْفُسُوقُ: السِّبَابُ»(١).

أثر مجاهد تَخلَّقهُ:

عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: "﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الْفُسُوقُ: السِّبَابُ» (٢).

أثر السدي تعملشه:

عن أَسْبَاطُ، عَنِ السُّدِّيِّ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «أَمَا الْفُسُوقُ: فَهُوَ السِّبَابُ» (٣).

🗖 أثر إبراهيم كَتَلَلَّهُ:

عَنِ المُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «الْفُسُوقُ: السِّبَابُ» (٤).

إِسْحَاقُ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «الْفُسُوقُ: السِّبَابُ» وفي سنده شريك هذا، «ضعيف».

وأخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٤) من طريق أَحْمَدُ بْنُ حَازِم الْغِفَارِيُّ، قَالَ: ثنا أَبُو نُعَيْم، قَالَ: ثنا أَبُو نُعَيْم، قَالَ: ثنا إِسْرَائِيلُ، قَالَ: ثنا تُويْرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: «الَّفُسُوقُ: السِّبَابُ». وثوير هذَّا ضعيف جدًا، وقد أتهم.

(١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٤) من طريق أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

(٢) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٤) من طريق ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا حَكَّامٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده ضعيف.

(٣) سنده حسن: أُخُرِجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٤) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: ثنا عَمَّرٌو، قَالَ: ثنا عَمَّرٌو، قَالَ: ثنا عَمِّرُو، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

(٤) أخرَجه الطبرِي في تفسيره (٣/ ٤٧٤) حَدَّثَنِي الْمُتَنَّى، قَالَ: ثنا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: ثنا خَالِدٌ، عَنِ المُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وسنده ضعيف.

أثر مجاهد يَعَلَمْهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: «﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [القرة:١٩٧] قَالَ: «الْفُسُوقُ: السِّيَاتُ» (١).

🯶 القول الرابع: قالوا: الفسوق: هو الذبح للأصنام.

أثر عبد الرحمن بن زيد كَمَلَشَة:

عن ابْنُ وَهْب، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْد، فِي الْفُسُوقُ: «الذَّبْحُ لِلْأَنْصَابِ، وَقَرَأَ: ﴿أَوْ فِيسَقًا أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ ۚ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فَقَطَعَ ذَلِكَ أَيْضًا، قَطْعَ الذَّبْحِ لِلْأَنْصَابِ بِالنَّبِيِّ فِيسَقًا أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ ۚ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فَقَطَعَ ذَلِكَ أَيْضًا، قَطْعَ الذَّبْحِ لِلْأَنْصَابِ بِالنَّبِيِّ فِينَ حَجَّ، فَعَلَّمَ أُمَّتَهُ المُنَاسِكَ ﴾ (٢).

قول الإمام مالك كَلَّلَة: عن ابْنُ وَهْبِ قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: «الْفُسُوقُ: الذَّبْحُ لِلْأَنْصَابِ. وَالله أَعْلَمُ»، قَالَ الله: ﴿ أَوْ فِسُقًا أَهِلَ لِغَيْرِ ٱللّهِ بِهِ ۚ ﴾ [الانعام:١٤٥].

القول الخامس: الْفُسُوقُ: التَّنَابُرُ بِالْأَلْقَابِ.

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِ الله: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الْفُسُوقُ: الْمُنَابَزَةُ بِالْأَلْقَابِ، تَقُولُ لِأَخِيكَ: يَا ظَالِمُ، يَا فَاسِقُ» (٣).

أثر الضحاك بن مزاحم كَثَلَثْهُ:

عَنِ الضَّحَّاكِ: «وَالْفُسُوقُ: التَّنَابُزُ بِالْأَلْقَابِ»(٤).

(١) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٥) من طريق ابْنُ خُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

(٢) أخرجُه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٥) من طريق يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ. وسنده صحيح.

(٣) ضعيف: أخرجه أبن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٤٧) من طريق هِشَامٌ الرَّازِيُّ، وَابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَا: ثنا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. والضحاك لم يسمع ابن عباس.

(٤) حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٦) و ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٤٧) من طريق

قال الطبري تعلقه: وَأُوْلَى الْأَقُوالِ الَّتِي ذَكُرْنَا بِتَأْوِيلِ الْآيَةِ فِي ذَلِكَ، قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البَرة: ١٩٧]: النَّهْي عَنْ مَعْصِيةِ الله فِي إِصَابَةِ الصَّيْدِ وَفِعْلِ مَعْنَى فَوْلِهِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ: ﴿ فَمَنَ مَعْمِيةِ الله فِي إِصَابَةِ الصَّيْدِ وَفِعْلِ مَا نَهَا الله وَفَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البَرة: ١٩٧] يعني بِنَالِكَ: فَلَا يَرْفُثُ، وَلَا يَعْشَى بِنَالِكَ: فَلَا يَرْفُثُ، وَلَا يَعْشُقُ، وَلَا يَعْنَى بِنَالِكَ: فَلَا يَرْفُثُ، وَلَا يَعْشَى بُوالِكَ: فَلَا يَرْفُثُ، وَلَا يَعْشَى بُواللهِ عَنْ فِعْلِهِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ طَاعَةِ الله فِي إِحْرَامِهِ. وَقَدْ عَلَمْنَا أَنَّ الله عَنْ فِعْلِهِ فِي حَالٍ إِحْرَامِهِ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ طَاعَةِ الله فِي إِحْرَامِهِ. وَقَدْ عَلَمْنَا أَنَّ الله عَنْ فِي عَلِهِ فِي حَالٍ الْإِحْرَامِ وَعَيْرِهَا بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَلْيَرُوا اللهُ عَنْ مَا الْمَعْنَى اللهُ عَلَى كُلُّ الْمُسْلِمِ سِبَابَ أَنْوَلَ اللهُ عَنْ اللهُ عَلْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلْ اللهُ عَلَى خَلِهِ إِللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى خَلْهِ فِي كُلُ وَقَلْ لِهِ عَلْ الْمُوقِ فِي حَالٍ إِحْرَامِهِ بِحُجَّةٍ وَكُلُ عَلَ إِللهُ عَنْ اللهُ عَنْ عَلَى خَلْقِهِ فِي كُلُ وَقَدْ عَمَّ اللهُ عَلَى خَلْقِهِ فِي كُلُ اللهِ عَلَى الْأَحُوالِ مِنَ الْإِحْرَامِ وَلَا الْإِحْرَامِ مِنَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْإِحْرَامِ عِلَا الْإِحْرَامِ مِنْ اللهُ عَلَى خَلْهِ فِي كُلُ عَلْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى خَلْقِهِ فِي كُلُ اللهُ الْمُؤْلُولِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُؤْلُ فِي كُلُ عَلَى الْمُؤَلِّ وَلَا الْمُؤْلُ وَلَا الْإِحْرَامِ مِنَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْإِحْرَامِ مِنْ الْمُؤْلُولُ عَلَى الْمُؤَلِقُ وَلَا اللهُ عَلَى الْمُؤَلِقُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُؤَلِقُ وَلِهُ الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْ

فَإِذْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِي ثَهِي عَنْهُ المُحْرِمُ مِنَ الْفُسُوقِ فَخُصَّ بِهِ حَالَ إِحْرَامِهِ، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَرَضْتَ الْحَجَّ فَلَا تَفْعَلْهُ هُوَ الَّذِي كَانَ لَهُ مُطْلَقًا قَبْلَ حَالِ فَرْضِهِ الْحَجَّ، وَذَلِكَ هُو مَا وَصَفْنَا وَذَكَرْنَا أَنَّ الله ـ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ـ خَصَّ بِالنَّهْيِ عَنْهُ المُحْرِمَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ مِمَّا نَهَاهُ عَنْهُ مِنَ الطِّيب، وَاللِّبَاسِ، وَالْحُلْقِ، وَقَصِّ الْأَظْفَارِ، وَقَتْلِ الصَّيْدِ، وَسَائِرِ مَا خَصَّ الله بِالنَّهْي عَنْهُ المُحْرِمَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ. فَتَأْويلُ الْآيَةِ وَقَتْلِ الصَّيْدِ، وَسَائِرِ مَا خَصَّ الله بِالنَّهْي عَنْهُ المُحْرِمَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ. فَتَأْويلُ الْآيَةِ إِذًا: فَمَنْ فَرَضَ الْحَجَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَأَحْرَمَ فِيهِنَّ، فَلَا يَرْفُثُ عِنْدَ النِّسَاءِ، فَيُصَرِّحُ فِيهِنَّ، فَلَا يَرْفُثُ عِنْدَ النِّسَاءِ، فَيُصَرِّحُ فَي خَالٍ إِحْرَامِهِ بِحَجِّهِ، مِنْ لَمُنْ بِجِهَاعِهَنَ، وَلَا يُجَامِعُهُنَّ، وَلَا يَفْسُقُ بِإِنْيَانِ مَا نَهَاهُ الله فِي حَالِ إِحْرَامِهِ بِحَجِّهِ، مِنْ لَمُنْ بَعِهَا فَي حَالٍ إِحْرَامِهِ بِحَجِّهِ، مِنْ لَكُنَ بِجِهَاعِهَنَ، وَلَا يُعْلِمُ عُهُنَّ، وَلَا يَفْسُقُ بِإِنْيَانِ مَا نَهَاهُ الله فِي حَالِ إِحْرَامِهِ بِحَجِّهِ، مِنْ

حُسَيْنُ بْنُ عَقِيلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ بْنَ مُزَاحِمٍ، يَقُولُ، فَلَكَرَ مِثْلَهُ.

قال ابن كثير كَتَاتُهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ مِقْسَم وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ هِيَ الْمُعَاصِي ﴾. وَكَذَا قَالَ عَطَاءٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَطَاوُسٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَسَعِيدُ ابْنُ جُبَير، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْب، وَالْحُسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالزُّهْرِيُّ، وَمُقَاتِلُ وَمَكْحُولٌ، وَابْنُ أَبَانَ، وَالرَّبِيعُ بْنُ أَنْسٍ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، وَعَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ، وَمُقَاتِلُ ابْنُ حَيَّانَ.

وقال مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «الْفُسُوقُ: مَا أَصِيبَ مِنْ مَعَاصِي الله بِهِ صَيْد أَوْ غَيْرُهُ». وَكَذَا رَوَّى ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَالله ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: «الْفُسُوقُ إِتْيَانُ مَعَاصِي الله فِي الْحُرَم».

وقال آخَرُونَ: الفسوقُ هَاهُنَا السِّبَابُ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاس، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَخُاهِدٌ، وَالسُّدِّيُ، وَإِبْرَاهِيمُ وَالْحُسَنُ. وَقَدْ يَتَمَسَّكُ لِحَوُّلَاءِ بِهَا ثَبَتَ فِي الصحيح: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر».

وَلِهَذَا رَوَاهُ هَاهُنَا الحَبرُ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ أَبِي حَاتِم، يَعَلَقْهُ، مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ الله، عَنِ النَّبِيِّ وَلَيْ قَالَ: «سِبَابُ الْمُسْلِم فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». وَرُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

وقالُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: الْفُسُوقُ هَاهُنَا: الذَّبْحُ لِلْأَصْنَامِ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَوْ فِسْقًا أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِئِي ﴾ [الانعام:١٤٥].

وقال الضَّحَّاكُ: الْفُسُوقُ: التَّنَابُزُ بِالْأَلْقَابِ.

وَالَّذِينَ قَالُوا: الْفُسُوقُ هَاهُنَا هُوَ جَمِيعُ المُعَاصِي، مَعَهُمُ الصَّوَابُ، كَمَا نَهَى تَعَالَى عَنِ الظُّلْمِ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُّمِ، وَإِنْ كَانَ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ مَنْهِيًّا عَنْهُ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْأَشْهُرِ

⁽١) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٤٧٦).

الْحُرُمِ آكَدُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿ مِنْهَآ أَرْبَعَةُ حُرُمُ ۚ ذَالِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمُ ۚ ﴿ وَمَن يُرِدُ فِيهِ بِإِلْحَادِ بِظُلْمِ تُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَنْفُسَكُمُ ۚ ﴿ وَمَن يُرِدُ فِيهِ بِإِلْحَادِ بِظُلْمِ تُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَنْفُسَكُمُ ۚ ﴿ وَمَن يُرِدُ فِيهِ بِإِلْحَادِ بِظُلْمِ تُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلْمِهِ ﴾ [الحج: ٢٥].

وَاخْتَارَ ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ الْفُسُوقَ هَاهُنَا: هُوَ ارْتِكَابُ مَا نُهِي عَنْهُ فِي الْإِحْرَام، مِنْ قَتْلِ الصَّيْدِ، وحَلْق الشَّعْرِ، وقَلْم الْأَظْفَارِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ ابْنِ عُمَر. وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى. وَالله أَعْلَمُ. وَقَدْ تَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثٍ أَبِي حَازِم، عَنْ أَبِي هُرُنَاهُ أَوْلَى: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُث، وَلَمْ يَفْشُقْ، خَرَجَ هُذَا الْبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُث، وَلَمْ يَفْشُقْ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيُوم وَلَدَتْهُ أُمَّهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الله

قال الطحاوي كَتِنْهُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧]، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْخُرُوجُ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي هِي مَعَاصٍ، يَدْخُلُ فِي الْخُرُوجُ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي هِي مَعَاصٍ، يَدْخُلُ فِي الْخُرُوجُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُحَرَّمَةِ عَلَى فَاعِلِهَا، مِمَّا كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِمْ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَعَيْرُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُحَرَّمَةِ عَلَى فَاعِلِهَا، مِمَّا كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِمْ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَعَمَّا كَانَ مُحَرَّمً عَلَيْهِمْ بِالْإِحْرَامِ، كَقَتْلِ الصَّيْدِ، وَالتَّعَبُّدِ، وَمِمَّا كَانَ حَلَالًا لَمُمْ، فَحَرُمَ عَلَيْهِمْ بِالْإِحْرَامِ، كَقَتْلِ الصَّيْدِ، وَالتَّطَيُّبِ، وَلَبْسِ الثِّيَابِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٢).

قال ابن العربي تَعْلَلهُ: [مَسْأَلَةٌ: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا فُسُوقَ ﴾]

المُسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة:١٩٧]: فِيهِ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ؛ أُمَّهَاتُهَا ثَلَاثٌ: الْأُوَّلُ: جَمِيعُ المُعَاصِي، قَالَ النَّبِيُّ عَيَالِيَّةِ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

الثَّانِي: أَنَّهُ قَتْلُ الصَّيْدِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ الذَّبْحُ لِغَيْرِ الله تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَخْلُو عَنْ ذَبْحٍ، وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَذْبَحُونَهُ لِغَيْرِ الله فِسْقًا، فَشَرَعَهُ الله تَعَالَى لِوَجْهِهِ نُسُكًا.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ جَمِيعُهَا، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْقِ فِي الصَّحِيحِ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

⁽١) تفسير ابن كثير (١/ ٥٤٤).

⁽٢) أحكام القرآن (٢/ ٣٢).

وقال: «الحُجُّ المُبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجُنَّةُ».

فَقَالَ الْفُقَهَاءُ: الْحَجُّ الْمُبْرُورُ، هُوَ الَّذِي لَمْ يَعْصِ الله فِي أَثْنَاءِ أَدَائِهِ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الْحَجُّ الْمُبْرُورُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَعْصِ الله بَعْدَهُ.

وَقَدْ رَوَيْنَا فِي الْحَدِيْثِ الْمُذْكُورِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي ذَرِّ: «مَنْ حَجّ، ثُمَّ لَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ» بِقَوْلِهِ: ثُمَّ، وَالله أَعْلَمُ (١).

قال الجصاص يخلفه: قَالَ أَبُو بَكْرِ: جَمِيعُ مَا ذُكِرَ مِنْ هَذِهِ الْمُعَانِي عَنْ الْمُتَقَدِّمِينَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مُرَادَ الله تَعَالَى، فَيكُونُ اللَّحْرِمُ مَنْهِيًّا عَنْ السِّبَابِ، وَالْمَارَاةِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ وَعَنْ الْفُسُوقِ وَسَائِرِ الْمُعَاصِي، فَتَضَمَّنَتْ الْآيَةُ الْأَمْرَ بِحِفْظِ اللِّسَانِ، وَالْفُسُوقُ وَإِنْ وَالْفَرْجِ عَنْ كُلِّ مَا هُوَ مَحْظُورٌ مِنْ الْفُسُوقِ، وَالْمُعَاصِي، وَالْمُعاصِي، وَالْفُسُوقُ وَإِنْ كَانَتْ مَحْظُورَةً قَبْلَ الْإِحْرَام، فَإِنَّ الله نَصَّ عَلَى حَظْرِهَا فِي الْإِحْرَام تَعْظِيمًا لِحُرْمَةِ الْإِحْرَام، وَإِنْ الله نَصَّ عَلَى حَظْرِهَا فِي الْإِحْرَام تَعْظِيمًا لِحُرْمَةِ الْإِحْرَام، وَإِنْ الله نَصَّ عَلَى حَظْرِهَا فِي الْإِحْرَام تَعْظِيمًا لِحُرْمَةِ الْإِحْرَام، وَإِنْ الله نَصَّ عَلَى حَظْرِهَا فِي الْإِحْرَام تَعْظِيمًا لِحُرْمَةِ الْإِحْرَام، وَإِنْ الله عَلْمَ وَأَكْبَرُ عِقَابًا مِنْهَا فِي غَيْرِهَا، كَمَا قَالَ الْإِحْرَام، وَاللهُ فَالَعُلُ اللهِ عَلَى عَلَيْهِ فَلْيَقُلُ إِنِّ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلْمُ وَالْمَ عَلَى عَلَيْهِ فَلْيَقُلُ إِنِّ اللهُ عَلَى الله عَنْ جُهِلَ عَلَيْهِ فَلْيَقُلُ إِنِّ الْمُؤْقُ صَائِمٌ».

وَقَدْ رُوِيَ: أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ الْعَبَّاسِ كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ الله ﷺ مِنْ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنَى، فَكَانَ يُلَاحِظُ النِّسَاءَ، وَيَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ، فَجَعَلَ النَّبِيُ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ بِيدِهِ مِنْ خَلْفِهِ وَقَالَ: "إِنَّ هَذَا يَوْمٌ مَنْ مَلَكَ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ غُفِرَ لَهُ"، وَمَعْلُومٌ حَظْرُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْيَوْم، وَلَكِنَّهُ خَصَّ الْيَوْمَ تَعْظِيمًا لِحُرْمَتِه، فَكَذَلِكَ المُعَاصِي، وَالْفُسُوقُ، وَالْجُدَالُ، وَاللَّوْمُ كُلُّ ذَلِكَ مَعْظُورًا وَمُرَادٌ بِالْآيَةِ، سَوَاءٌ كَانَ عِمَّا حَظَرَهُ الْإِحْرَامُ، أَوْ كَانَ مَعْظُورًا وَلَا فَنْ كَلُولُ الْمَعْمُومُ اللَّهُ فَلَ وَيَكُونُ تَخْصِيصُهُ إِيَّاهَا بِحَالِ الْإِحْرَامُ تَعْظِيمًا لِلْإِحْرَامِ، وَإِنْ كَانَ عَمْطُورًا الْإِحْرَامِ تَعْظِيمًا لِلْإِحْرَامِ، وَإِنْ كَانَ كَانَ عَمْطُورًا الْإِحْرَامِ تَعْظِيمًا لِلْإِحْرَامِ، وَإِنْ كَانَتْ مَحْظُورًا الْإِحْرَامِ تَعْظِيمًا لِلْإِحْرَامِ،

وَقَدْ رَوَى مَسْغُوَّدُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَال: «من حج، فلم يرفث، ولم يفسق، رجع كيوم وَلَدَتْهُ أُمَّهُ»، وَهَذَا مُوافِقٌ لِدَلَالَةِ اللهَ يَعَالَى لَمَا نَهَى عَنْ المُعَاصِى، وَالْفُسُوقِ فِي الْحَجِّ، فَقَدْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ اللهَ يَعَالَى لَمَا نَهَى عَنْ المُعَاصِى، وَالْفُسُوقِ فِي الْحَجِّ، فَقَدْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٨٩).

الْأَمْرَ بِالتَّوْبَةِ مِنْهَا; لِأَنَّ الْإِصْرَارَ عَلَى ذَلِكَ هُوَ مِنْ الْفُسُوقِ، وَالْمَعَاصِي، فَأَرَادَ الله تَعَالَى أَنْ يُحْدِثَ الْحَاجُ تَوْبَةً مِنْ الْفُسُوقِ، وَالْمُعَاصِي حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ عَلَى مَا رُويِي عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ (١).

□ أقوال أصحاب المذاهب.

كرقول المالكية يَخلَلْهُ:

قَالَ مَالِكُ: «قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: فَالرَّفَ وَلَا خِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: فَالُوقُ : الذَّبْحُ لِلْأَنْصَابِ. لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَ إِلَى نِسَآيِكُمْ ﴾ [البقرة:١٨٧] قَالَ: وَالْفُسُوقُ: الذَّبْحُ لِلْأَنْصَابِ. وَالله أَعْلَمُ. قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ أَوْ فِسُقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللّهِ بِهِ عَ ﴾ [الانعام:١٤٥] (٢).

كرقول الأحناف:

قال السرخسي تَعْلَلهُ: وَأَمَّا الْفُسُوقُ فَهُوَ اسْمٌ لِلْمَعَاصِي، وَذَلِكَ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فِي الْإِحْرَامِ وَغَيْرِ الْإِحْرَامِ، إِلَّا أَنَّ الْحَظْرَ فِي الْإِحْرَامِ أَشَدُّ لِحُرْمَةِ الْعِبَادَةِ^(٣).

کر قول الحنابلة:

سَمِعْتُ أَخْمَدَ، قَالَ: «قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ آَلَتُ أَشُهُرٌ مَّعْلُومَتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧]، قَالَ: وَالرَّفَثُ: الجِّمَاعُ، وَالْفُسُوقُ: السِّبَابُ، وَالجِدَالُ: الْمِرَاءُ، فَإِذَا أَحْرَمْتَ لَ إِنْ شَاءَ الله له ، فَانْتَهِ عَمَّا نَهَاكَ الله عَنْهُ (٤).

قال ابن قدامة تَعَلَّفُهُ: فَأُمَّا الْفُسُوقُ: فَهُوَ السِّبَابُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: الْفُسُوقُ المُعَاصِي. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمَ. وَقَالُوا أَيْضًا: الْجِدَالُ الْمِرَاءُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هُوَ أَنْ تُمَارِي

⁽١) أحكام القرآن للجصاص ط العلمية (١/ ٣٧٣).

⁽٢) موطأ مالك ت عبد الباقي (١/ ٣٨٩).

⁽٣) المبسوط للسرخسي (٤/ ٧).

⁽٤) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٤٢).

صَاحِبَكَ حَتَى تُغْضِبَهُ ". وَالْمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ. (مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُث، وَلَمْ يَفْسُقْ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ، كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ ". مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ، فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلا شَكَ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ اللهِ عَالَى: ﴿ وَلا شَكَ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ اللهِ عَالَى: ﴿ وَلا شَكَ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ اللهِ عَالَى: ﴿ وَلا شَكَ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ اللهِ عَالَى اللهِ عَادَلَة ". وَلا شَكَ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ فِي ذِي الْحِجَةِ. وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ أَوْلَى (۱).

كرقول الظاهرية:

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكُلُّ فُسُوقٍ تَعَمَّدَهُ المُحْرِمُ ذَاكِرًا لِإِحْرَامِهِ، فَقَدْ بَطَلَ إِحْرَامُهُ، وَحَجُّهُ، وَعُمْرَتُهُ، لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ وَحَجُّهُ، وَعُمْرَتُهُ، لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّهِ، أَوْ عُمْرَتِهِ، فَلَمْ يَحُجَّ كَمَا أُمِرَ، وَقَدْ [البقرة:١٩٧٠] فَصَحَّ أَنَّ مَنْ تَعَمَّدَ الْفُسُوقَ ذَاكِرًا لِحَجِّهِ، أَوْ عُمْرَتِهِ، فَلَمْ يَحُجَّ كَمَا أُمِرَ، وَقَدْ أَخْبَرَ عَبَيْدٍ: ﴿ أَنَّ الْعُمْرَةَ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وقال عِيْدِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

وَمِنْ عَجَائِبِ الدُّنْيَا: أَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ كَمَا تَلُوْنَا فَأَبْطَلُوا الْحَجَّ بِالرَّفَثِ، وَلَمْ يُبْطِلُوهُ بِالْفُسُوقِ، وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: مَنْ وَطِئَ فِي إِحْرَامِهِ - نَاسِيًا غَيْرَ عَامِدٍ، وَلَا ذَاكِرِ لِآنَّهُ مُحْرِمٌ - امْرَأَتُهُ الَّتِي أَبَاحَ الله تَعَالَى لَهُ وَطْأَهَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ أَوْ بَعْدَهُ؛ فَقَدْ بَطَلَ حَجُّهُ. فَلَوْ تَعَمَّدَ اللّيَاطَةَ بِذَكر، أَوْ أَنْ يُلاطَ بِهِ ذَاكِرًا لِإِحْرَامِهِ، فَحَجُّهُ بَعْدَهُ؛ فَقَدْ بَطَلَ حَجُّهُ. فَلُو تَعَمَّدَ اللّيَاطَةَ بِذَكر، أَوْ أَنْ يُلاطَ بِهِ ذَاكِرًا لِإِحْرَامِ أَوْ يَعَمَّدَ اللّيَاطَةَ بِذَكر، أَوْ أَنْ يُلاطَ بِهِ ذَاكِرًا لِإِحْرَامِ أَنْ يَأْفِ تَعَمَّدَ اللّيَاطَةَ بِذَكر، أَوْ أَنْ يُلاطَ بِهِ ذَاكِرًا لِإِحْرَامِ أَنْ يَلْوَا: إِنَّمَا تُأْمُ مُنْ وَرُدُ، فَأُفِّ لَمِنَا الْقَوْلِ عَدَدَ الرَّمْلِ، وَالْحُصَى، وَالتُّرَابِ؟ فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَ تَامُّ وَإِحْرَامُهُ بِأَنْ يَأْقِي مَا حُرِّمَ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ فَقَطْ، لَا بِهَا هُوَ حَرَامٌ قَبْلُ الْإِحْرَامِ وَيَعْدَ الْإِحْرَامِ وَبَعْدَهُ اللّا عَمْلِ مُحْرَامٍ فَقَطْ، لَا بِهَا هُوَ حَرَامٌ وَبَعْدَ الْإِحْرَامِ وَبَعْدَهَا، كَمَا تُشْطِلُونَ الصَّلَاةَ بِكُلِّ عَمْلٍ مُحَرَّمٍ، قَبْلَهَا، وَفِيهَا، وَبَعْدَهَا، كَمَا تُبْطِلُونَ الصَّلَاةَ بِكُلِّ عَمْلٍ مُحَرَّمٍ، قَبْلَهَا، وَفِيهَا، وَبَعْدَهَا، كَمَا تُبْطِلُونَ الصَّلَاةَ بِكُلِّ عَمْلٍ مُحَرَّمٍ، قَبْلَهَا، وَفِيهَا، وَبَعْدَهَا، كَمَا تُبْطِلُونَ الصَّلَاةَ بِكُلِّ عَمْلٍ مُحَرَّمٍ فَيهَا فَقَطْ.

وَقَدْ نَقَضْتُمْ هَذَا الْأَصْلَ الْفَاسِدَ فَلَمْ تُبْطِلُوا الْإِحْرَامَ بِتَعَمَّدِ لِبَاسِ مَا حُرِّمَ فِيهِ مِمَّا هُوَ حَلَالٌ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، فَقَدْ أَبْطَلْتُمْ هَذَا التَّقْسِيمَ الْفَاسِدَ، فَأَيْنَ الْقِيَاسَ الَّذِي تَنْتَسِبُونَ الْفَاسِدَ، فَأَيْنَ الْقِيَاسَ الَّذِي تَنْتَسِبُونَ الْفَي حَلَالٌ قَبْدَ أَكَدَ الْحَجَّ، وَخَصَّهُ بِتَحْرِيمِ الْفُسُوقِ فِيهِ، كَمَا خَصَّهُ إِلَيْهِ بِزَعْمِكُمْ. وَالله تَعَالَى قَدْ أَكَدَ الْحَجَّ، وَخَصَّهُ بِتَحْرِيمِ الْفُسُوقِ فِيهِ، كَمَا خَصَه بِتَحْرِيمِ الرَّفُونِ فِيهِ وَلَا فَرْقَ؟ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ الرَّازِيّ، نَا بِتَحْرِيمِ الرَّوْتِ الرَّازِيّ، نَا

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٢٧٧).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّحَاسِ بِمِصْرَ، نَا أَبُو سَعِيدِ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ، نَا عُبَيْدُ الْبُنُ غَنَّامِ بْنِ خَمْسِ بْنِ غِيَاثٍ النَّخَعِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْر، نَا أَحْدُ بْنُ بِشْر، عَنْ غَيْدِ الله بْنِ نُمَيْر، نَا أَحْدُ بْنُ بِشْر، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ جَابِرِ الْأَحْسِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَابِرِ الْأَحْسِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَابِرِ الْأَحْسِيَّةِ: «أَنَّ رَسُولَ الله عَيْقَ قَالَ لَمَا، فِي امْرَأَةٍ حَجَّتْ مَعَهَا مُصْمِتَةً: «قُولِي لَمَا: تَتَكَلَّمُ؛ فَإِنَّهُ لَا حَجَّ لَنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ».

وَفَدْ ذَكَرْنَا رِوَايَةَ أَخْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ نُوحِ بْنِ حَبِيبٍ الْقُومِسِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ الله عَلِيْةِ. أَمَرَ الَّذِي أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ أَنْ يُجَدِّدً إِحْرَامًا».

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَا سَبِيلَ لَمُمْ إِلَى أَنْ يُوجِدُوا عَنْ أَحَدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ ﴿ أَنَّ الْفُسُوقَ لَا يُبْطِلُ الْإِحْرَامَ وَأَمَّا مَنْ فَسَقَ غَيْرَ ذَاكِرٍ لِإِحْرَامِهِ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِذَلِكَ الْفُسُوقَ لَا يُبْطِلُ الْإِحْرَامِهُ وَأَمَّا مَنْ فَسَقَ غَيْرَ ذَاكِرٍ لِإِحْرَامِهِ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِذَلِكَ إِحْرَامِهُ بِخِلَافِ مَا أُمِرَ بِهِ عَامِدًا - وَبِالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ لَا . ().

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجُّ ﴾ [البقرة:١٩٧]

قال الطبري تَعْلَشُهُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي ذَلِكَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَى ذَلِكَ: النَّهْيَ عَنْ أَنْ يَجَادِلَ الْمُحْرِمُ أَحَدًا. ثُمَّ اخْتَلَفَ قَائِلُو هَذَا الْقَوْلِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَهَى عَنْ أَنْ يُجَادِلَ صَاحِبَهُ حَتَّى يُغْضِبَهُ.

🗖 أثر عبد الله بن مسعود عليه:

عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ الله: «﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ۗ [الِقرة:١٩٧] قَالَ: «أَنْ تُمَّارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ» (٢).

⁽١) المحلي بالآثار (٥/ ٢٠٨).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٨) من طريق عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقُ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ الله.وفي سنده شريك، وهو ضعيف.

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🥮:

عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةً، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «الرَّفَثُ: الجِّمَاعُ، وَالْفُسُوقُ: مَعَاصِي الله ﷺ، وَالْجِدَالُ: الْخُصُومَةُ وَالْمِرَاءُ (١).

□ أثر عبدالله بن عباس على

عَنِ التَّمِيمِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ الجِّدَالِ، فَقَالَ: «أَنْ ثَمُّارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ» (٢).

🗖 أثر عطاء يَخَلَلْنَهُ:

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «الجِدَالُ: أَنْ يُمَارِيَ الرَّجُلُ أَخَاهُ حَتَّى يُغْضِبَهُ»(٣).

(۱) أخرجه سعيد بن منصور في تفسيره (۳/ ۸۰۳) من طريق إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

(٢) صحيح لطرَقُه: أُخرجَه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٠)، و ابن أبي شيبة (٣/ ١٧٨)، و التفسير من سنن سعيد بن منصور (٣/ ٧٩٩)، من طرق عن خُصَيْف، عَنْ مِقْسَم، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، قَالَ: ﴿ فَلَا رَفَتَ ﴾ [البرة:١٩٧]: "المُعَاصِي»، ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البرة:١٩٧]: "المُعَاصِي»، ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البرة:١٩٧] قَالَ: "قَارى صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ».

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ١٠٧) قال: وَأَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرِو، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، ثنا يَخْيَى بْنُ أَبِي طَالِب، أنبأ عَلِيُّ بْنُ عَاصِم، أنبأ عَبْدُ الله بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيه، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالً فِي ٱلْحُجِّ ﴾ [البَرَة:١٩٧] قَالَ: «الرَّفَثُ: التَّعَرُّضُ لِلنِّسَاءِ بِالْجِبَاع، وَالْفُسُوقُ: عِصْيَانُ الله، وَالْجِدَالُ: جِدَالُ النَّاسِ».

وأخرجهَ الطَّبْرِي (٣/ ٤٧٢) قال: حَدَّثَنِيَ: مُحَمَّدُ بَنُ سَعْدٍ، قََالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وأخرَجه سعيدُ بن منصور - (َ٣/ ٨٠١) ٣٤١ والطبري (٣/ ٤٧٢) من طريق الحُنجَّاجُ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «﴿وَلَا فُسُوقَ﴾[الفرة:١٩٧] قَالَ: «المُعَاصِي».

وأخرجه اَلطبرَي (٣/ ٤٧٣) قال: حدثني عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله بْنُ صَالِح، قَالَ: ثنا مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَلَا فُسُوقَ﴾[البقرة:١٩٧] قَالَ: ﴿ الْفُسُوقُ: مَعَاصِي اللهُ كُلُّهَا﴾.

(٣) صحيح، وقد سبق.

أثر سعيد بن جبير رَحَمَلَتْهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «أَنْ تَمْحَنَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ» (١).

أثر مجاهد يَعَلَشْهُ:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مُجَاهِدًا عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجُّ ﴾ [البترة:١٩٧] قَالَ: ﴿ أَنْ تُمَارِي صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ (٢).

أثر إبراهيم النخعي تَعَلَّشُهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «الجِّدَالُ: الْمِرَاءُ»(٣).

🗖 أثر جابر بن زيد كَتَلَلْهُ:

عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «لَيْسَ لَكَ أَنْ ثُمَّارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ ﴾ (٤).

🗖 أثر عمرو بن دينار كَعْلَلْتُهُ:

عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: «الجِدَالُ: هُوَ أَنْ تُمَّارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ (٥).

(١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٨) من طريق ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا حَكَّامٌ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وفي سنده «ابنِ حميد»، وهو ضعيف.

(٢) صحيعً: أخرجَه الطبري في تَفسيرهُ (٣/ ٤٧٩) حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا هَارُونُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ مُجَاهِدًا. وسنده ضعيف.

وأخرجه الطبَري في تفسيره (٣/ ٤٧٩) من طريق أَحْمَدُ، قَالَ: ثنا أَبُو أَحْمَدَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْخَتِجُ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الْمِرَاءُ». وسنده صحيح.

(٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٨٢) من طريق الحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

(٤) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٩) من طريق سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ. وسنده صحيح.

(٥) سنَّده صحيحَ: أَخَرجه الطبري في تفسّيره (٣/ ٤٧٩) من طريق عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

□ أثر الحسن البصرى كَفَلَقْهُ:

عَنِ الْحُسَنِ، قَالَ: «الْجِدَالُ: الْمِرَاءُ»(١).

أثر الضحاك يَعَلَمْهُ:

عن حُسَيْنُ بْنُ عَقِيلٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، قَالَ: «الجِّدَالُ: أَنْ ثَمَّارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِيَهُ»(٢).

أثر عكرمة كَالله:

عَنْ يَحْيَى بْنِ بِشْر، عَنْ عِكْرِمَةَ: ﴿ ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِ ۗ ﴾ [البقرة:١٩٧] الجِدَالُ: الْغَضَبُ، أَنْ تُغْضِبَ عَلَيْكَ مُسْلِمًا، إِلَّا أَنْ تَسْتَعْتِبَ عَلْلُوكًا، فَتَعِظَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُغْضِبَهُ، وَلَا أَمْرَ عَلَيْكَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ (٣).

أثر الزهري وقتادة رحمهما الله:

عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةً، قَالَا: «الجِدَالُ: هُوَ الصَّخَبُ، وَالْمِرَاءُ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ»(١).

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٧٩) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: ثنا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ. وسنده صحيح.

⁽٢) حسن: أُخرجه أَبن أَبي شيبة في مُصنفه (٣/ ١٧٩) و الطبري في تفسيره (٣/ ٤٨٠) عَنْ حُسَيْنِ ابْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: « الرَّفَثُ: الجِّمَاعُ، وَالْفُسُوقُ: الْمُعَاصِي، وَالجِّدَالُ: الْمِرَاءُ».

⁽٣) في سندً مقال: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٨١) من طريق ابْنُ وَكِيع، قَالَ: ثني أَبِي، عَنِ النَّضْرِ بْنِ عَرَبِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: « الجِدَالُ: أَنْ ثُمَّارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى يُغْضِبَكُ أَوْ تُغْضِبَهُ». وفي سنده ابن وكيع هذا، ضعيف.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٨١) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا سُوَيْدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ بِشْرٍ، عَنْ عِحْرِمَةَ.

⁽٤) أُخرجه الطَّبَريَّ في تَفسيرَه (٣/ ٤٨٢) من طريق عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ، قَالَا: «هُوَ الصَّخَبُ، وَالْمِرَاءُ وَأَنْتَ مُحْرِمٌ». وسنده فيه مقال.

🟶 القول الثاني: الجدال في الحج: هو السباب.

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عن عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: «الجِدَالَ فِي الْحَجِّ: السِّبَابُ، وَالْمِرَاءُ، وَالْمِرَاءُ،

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الجِّدَالُ: السِّبَابُ»(٢).

أثر قتادة تَخلَشْهُ:

عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: «الْجِدَالُ: السِّبَابُ» (٣).

﴿ القول الثالث: بَلْ عَنَى بِذَلِكَ خَاصًّا مِنَ الْجِدَالِ، وَالْمِرَاءِ، وَإِنَّمَا عَنَى الِالْخُتِلَافَ فِيمَنْ هُوَ أَتَمَّ حَجًّا مِنَ الْحُجَّاجِ.

عن ابْنُ وَهْبِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ، قَالَ: «الْجِدَالُ: كَانَتْ قُرَيْشُ إِذَا اجْتَمَعَتْ بِمِنَّى قَالَ هَوُّ لَاءِ: حَجُّنَا أَتَمُّ مِنْ حَجِّكُمْ، وَقَالَ هَوُّ لَاءِ: حَجُّنَا أَتَمُّ مِنْ حَجِّكُمْ، وَقَالَ هَوُ لَاءِ: حَجُّنَا أَتَمُّ مِنْ حَجِّكُمْ» (3).

(١) صحيح، وله طرق، وقد سبق تخريجه.

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٨٢) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده مسلسل بالمجاهيل.

⁽٣) سنده حسن: أخرجُه الطبري في تَفسيره (٣/ ٤٨٣) من طريق حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا ابْنُ عُلَيَّةً، جَمِيعًا، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةً. وسنده حسن.

⁽٤) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٨٣) من طريق يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ.

القول الرابع: قالوا: بَلْ ذَلِكَ اخْتِلَافٌ كَانَ يَكُونُ بَيْنَهُمْ فِي الْيَوْمِ الَّذِي فِيهِ الحُجُّ، فَنُهُوا عَنْ ذَلِكَ.

□ أثر القاسم بن محمد كَمَلَشُهُ:

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ قَالَ: «الْجِدَالُ فِي الْحَجِّ: أَنْ يَقُولَ بَعْضُهُمُ: الْحُجُّ غَدًا»(١).

﴿ القول الخامس: بَلِ اخْتِلَافُهُمْ ذَلِكَ فِي أَمْرِ مَوَاقِفِ الْحَجِّ، أَيُّهُمُ الْمُصِيبُ مَوْقِفَ إِبْرَاهِيمَ؟

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد كَمَلَتُهُ:

ابْنُ وَهْب، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْد، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [القرة: ١٩٧] قَالَ: ﴿ كَانُوا يَقِفُونَ مَوَاقِفَ مُوْقِفُ مَوْقِفُ إِبْرَاهِيم، ﴿ كَانُوا يَقِفُونَ مَوَاقِفَ مُوْقِفُ إِبْرَاهِيم، ﴿ كَانُوا يَقِفُونُ مَوَاقِفُ مَوْقِفُ مَوْقِفُ إِبْرَاهِيم، ﴿ فَقَطَعَهُ اللهِ حِينَ أَعْلَمَ نَبِيَّهُ عَيْقَةً بِمَنَاسِكِهِمْ ﴾ (٢).

القول السادس: بَلْ قَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجَّ ﴿ [القرة: ١٩٧] خَبَرٌ مِنَ الله تَعَالَى عَنِ اسْتِقَامَةِ وَقْتِ الْحُجِّ عَلَى مِيقَاتٍ وَاحِدٍ، لَا يَتَقَدَّمُهُ، وَلَا يَتَأَخَّرُهُ، وَبِطُولِ فِعْلِ النَّسِيءِ. النَّسِيءِ.

🗖 أثر مجاهد يَخَلَلْلهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجُّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «قَدِ اسْتَقَامَ الْحَجُّ، وَلَا جِدَالَ فِيهِ» (٣٠).

⁽١) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٤٨٣) ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنِي الْمُنَّقَى، قَالَ: ثنا الْحَبَّاجُ، قَالَ: ثنا حَمَّادُ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيرَه (٣/ ٤٨٤) من طَريق يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ.

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٨٤) و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٩) من طريق عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ مُجُاهِدٍ، ﴿وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَبِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: "قَدِ اسْتَقَامَ أَمْرُ الْحَجِّ». وأخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٨٦) من طريق أبي كُريْبٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ

وفي وجه عن مجاهد تعرّبة: قال ﴿ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجّ ﴾ [البقرة: ١٩٧] قَالَ: ﴿ لاَ شَهْرَ يُسْأَ، وَلاَ شَكَّ فِي الْحَجِّ قَدْ بَيْنَ، كَانُوا يُسْقِطُونَ الْمُحَرَّمَ، ثُمَّ يَقُولُونَ: صَفَرَانِ، لِصَفَر وَشِيعِ الْأَخَرَ وَجُمَادَى الْأُولَى، ثُمَّ يَقُولُونَ اللَّحَرَ وَجُمَادَى الْأُولَى، ثُمَّ يَقُولُونَ الشَّعْبَانَ: رَجَبٌ، ثُمَّ يَقُولُونَ الشَّعْبَانَ: رَجَبٌ، ثُمَّ يَقُولُونَ الشَّعْبَانَ: رَجَبٌ، ثُمَّ يَقُولُونَ لِشَوَّالِ: رَمَضَانُ، وَيَقُولُونَ النِّعْبَانَ: رَجَبٌ، ثُمَّ يَقُولُونَ لِمَعْبَانَ: رَجَبٌ، ثُمَّ يَقُولُونَ الشَّعْبَانَ: رَجَبٌ، ثُمَّ يَقُولُونَ اللَّهَعْدَةِ: شَوَّالُ، ثُمَّ يَقُولُونَ لِلمُحَرَّمِ: ذَا الْحَجَّةِ، فَيَحُجُّونَ فِي الْمُحَرَّمِ، ذَا الْحِجَّةِ، فَيَحُجُّونَ فِي الْمُحَرَّم، لَيْعُولُونَ اللَّهُ عَلَى وَجُهِ مَا الْبَتَدَّوٰوا، فَيَقُولُونَ لَيْ اللَّحَرَّم، لَيْعُرَونَ فِي الْمُحَرَّم، لِيَحُجُّونَ فِي الْمُحَرَّم، وَصَفَرًا وَشَهْرَا رَبِيع، فَيَحُجُّونَ فِي الْمُحَرَّم، لِيَحُجُّوا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّيَنٍ، اللَّحَرَّم، وَصَفَرًا وَشَهْرَا رَبِيعٍ فَحُجُّونَ فِي الْمُحَرَّم، لَيَحُجُّوا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّيَنٍ، فَيُسُقِطُونَ شَهْرًا آخَرَ، فَيَعُولُونَ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى، فَيَقُولُونَ صَفَرَانِ، وَشَهْرَا رَبِيعٍ فَحُو فَي عَلَى وَجُولُ فَي أَوْلِ مَا أَسْقَطُوا» (١٠).

🗖 أثر السدي يَخْلَلْهُ:

عَنِ السُّدِّيِّ، ﴿ ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [القرة:١٩٧] قَالَ: «قَدِ اسْتَقَامَ أَمْرَ الْحَجِّ فَلَا تُجَادِلُوا فِيهِ ﴾ (أَعْرَ الْحَجِّ فَلَا تُجَادِلُوا فِيهِ ﴾ (أَعْرَ الْحَجِّ فَلَا تُجَادِلُوا فِيهِ ﴾ (أَعْرَ الْحَجِّ فَلَا اللهُ عَنْهِ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ اللّهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ اللّهُ عَنْهُ عَلَيْهُ عَنْهُ عَالْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَاهُ عَنْهُ عَنْ

قال الطبري يختله: وَأُوْلَى هَذِهِ الْأَقُوالِ فِي قَوْلِهِ ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [المترة: ١٩٧] بِالصَّوَابِ، قَوْلُ مِنْ قَالَ: مَعْنَى ذَلِكَ: قَدْ بَطَلَ الْجِدَالُ فِي الْحَجِّ وَوَقْتِهِ، وَاسْتَقَامَ أَمْرُهُ، وَوَقْتُهُ عَلَى وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَمَنَاسِكَ مُتَّفِقَةٌ غَيْرٌ خُتَلِفَةٍ، وَلَا تَنَازُعَ فِيهِ، وَلَا مِرَاءَ، وَذَلِكَ وَوَقْتُهُ عَلَى وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَمَنَاسِكَ مُتَّفِقَةٌ غَيْرٌ خُتَلِفَةٍ، وَلَا تَنَازُعَ فِيهِ، وَلَا مِرَاءَ، وَذَلِكَ أَنَّ الله ـ تَعَالَى ذِكْرُهُ ـ أَخْبَرَ أَنَّ وَقْتَ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ، ثُمَّ نَفَى عَنْ وَقْتِهِ الإِخْتِلَافَ النَّا وَيْلَ فِي شِرْكِهَا تَخْتَلِفُ فِيهِ. وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا هَذَا التَّأُويلَ فِي الإِخْتِلَافَ النَّا وَيْلِ فِي

ابْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحُبَّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: ﴿ قَدْ عَلِمَ وَقْتَ الْحَجِّ، فَلَا جِدَالَ فِيهِ، وَلَا شَكَّ ﴾.

(١) أُخرِجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٨) من طريق ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ، ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِ ۗ (البَرَة:١٩٧) قَالَ: «قَدْ صَارَ الْحَجُّ فِي ذِي الْحِجَّةِ، فَلَا شَهْرَ يُنْسَأَ، وَلَا شَكَ فِي الْحَجِّ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْجُاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسْقِطُونَ اللَّحَرَّمَ، فَيَحُجُّونَ فِي غَيْرِ ذِي الْحِجَّةِ». وسنده فيه مِقال.

(٢) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٨٦) من طريق مُوسَى، قَالَ: ثنا عَمْرٌو، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

ذَلِكَ وَرَأَيْنَاهُ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِمَّا خَالَفَهُ؛ لِمَا قَدْ قَدَّمْنَا مِنَ الْبَيَانِ آنِفًا فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴿ اللّهِ مَكُونَ الله خَصَّ بِالنَّهْيِ عَنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ اللّهِ مَا هُوَ مُطْلَقٌ مُبَاحٌ فِي الْحَالِ الَّتِي يُخَالِفُهَا، وَهِيَ حَالُ الْإِخْلَالِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ حُكْمَ مَا يُحَصَّ بِهِ مِنْ ذَلِكَ حُكْمُ حَالِ الْإِحْرَامِ إِنْ كَانَ سَوَاءً فِيهِ حَالُ الْإِحْرَامِ وَحَالُ الْإِحْلَالِ، فَلَا وَجْهَ لِخُصُوصِهِ بِهِ حَالًا دُونَ حَالٍ، وَقَدْ عَمَّ بِهِ جَمِيعَ الْأَحْوَالِ.

وَإِذْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَكَانَ لَا مَعْنَى لِقَوْلِ الْقَائِلِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْجَجَ ﴾ [البقرة:١٩٧] أَنَّ تَأْوِيلَهُ: لَا تُمَّارِ صَاحِبَكَ حَتَّى تَغْضِبَهُ، إِلَّا أَحَدُ مَعْنَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ: لَا ثَمَّارَهِ بِبَاطِلِ حَتَّى تُغْضِبَهُ. فَذَلِكَ مَا لَا وَجْهَ لَهُ وَلَا قَدْ نَهَى عَنِ الْمُوالِ فِي كُلَّ حَالً، مُحْرِمًا كَانَ المُّارِي أَوْ مُحِلَّا، فَلَا وَجْهَ لِحُمُوصِ حَالِ الْإِحْرَامِ بِالنَّهْيِ عَنْهُ لِاسْتِوَاءِ حَالِ الْإِحْرَامِ وَالْإِحْلَالِ فِي نَهْيِ الله عَنْهُ. أَوْ يَكُونَ أَرَادَ: لَا ثُمَّارِهِ بِالْخَقِّ، وَذَلِكَ أَيْضًا مَا لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّ اللهُ عَلَيْهِ مِرَاءَهُ فِي وَعُهُ عَلْهُ وَلَا الْإِحْرَامُ وَالْإِحْلَالِ فِي نَهْيِ الله عَنْهُ. أَوْ يَكُونَ أَرَادَ: لَا ثُمَّارِهِ بِالْخَقِّ، وَذَلِكَ أَيْضًا مَا لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّ اللهُ عَلْهُ وَأَى رَجُلًا يَرُومُ فَاحِشَةً كَانَ اللهُ وَجُولَا أَوْ اللهُ عَلَيْهِ مِرَاءَهُ فِي وَعُهُ عَنْهُ الْوَجْهِ عَنْهُ اللهُ عَلَيْهِ مِرَاءَهُ فِي وَعُهُ عَنْهُ وَاللهُ مَعْنَى اللهُ عَلْهُ وَاللهُ عَلَيْهِ مِرَاءَهُ فِي وَجُهَيْنِ وَاللهُ حَتَّى يَتَخَلَّصَهُ مِنْهُ وَاللّهُ وَلِكَ أَيْضًا مَا لَا وَجْهَ لَكُ وَلَ طُلُهُمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ مِرَاءَهُ فِي وَجْهَ عَنْهُ وَاللّهُ مَتَّالِ عَلَيْهِ مِرَاءُهُ فِي وَجْهَيْنِ وَعَلْكُ مَا عَلْهُ وَلَاللهُ وَلَا اللهُ عَلَى مَا عَلْهُ وَلِكُولُ وَلَاكُمُ وَلَمُ اللهُ عَلَيْهُ مِنَا النَّاسِ إِلَّا مِنْ قَبَلِ حَقِي اللهُ عَلَيْهُ مِرَاكُهُ بِحَالٍ، وَمَنِ الْوَجْهِ الْآخِو غَيْرُ جَائِزٍ فِعْلُهُ بِحَالٍ، وَمَنِ الْوَجْهِ الْآخِو غَيْرُ جَائِزٍ تَرْكُهُ بِحَالٍ، فَأَي الْمَامِ وَمُو اللّهَ عَيْرُ خَوْلِكُ اللهُ عَلَى الْمَالِمُ وَالْمَامُ وَالْمَالِمُ اللهُ الْمُؤْولُ وَلَا اللهُ الْمُعَلِى الْمَالِمُ اللهُ عَنْهُ وَالْهُ اللهُ الْوَالْمُ اللهُ الْمُؤْلِقُولُ اللهُ الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ الْمَالِمُ اللهُ الْمُؤْلِقُولُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلِقُولُ اللهُ الْمُؤْلِقُولُ اللهُ الْمُؤْلِقُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلِقُولُولُولُولُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلِقُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ

وَكَذَلِكَ لَا وَجْهَ لِقَوْلِ مِنْ تَأَوَّلَ ذَلِكَ أَنَّهُ بِمَعْنَى السِّبَابِ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى - ذِكْرُهُ - قَدْ نَهَى الْمُّالِمِ عَنْ سِبَابِ بَعْضِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَدْ نَهَى الْمُؤْمِنِينَ بَعْضَهُمْ عَنْ سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»، فَإِذَا كَانَ المُسْلِمِ عَنْ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»، فَإِذَا كَانَ المُسْلِمِ عَنْ سَبِّ المُسْلِمِ مَنْهِيًّا فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِهِ، مُحْرِمًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحْرِمٍ، فَلَا وَجْهَ لِأَنْ يُقَالَ: لَا تَسُبَّهُ فِي حَالِ الْإِحْرَام إِذَا أَحْرَمْتَ (۱).

قال ابن كثير يَخلَشُهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَبِّ ﴾ [القرة:١٩٧] فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: وَلَا مُجَادَلَةَ فِي وَقْتِ الْحُجِّ وَفِي مَنَاسِكِهِ، وَقَدْ بَيَّنَهُ الله أَتَمّ بَيَانٍ، وَوَضَّحَهُ

تفسير الطبري (٣/ ٤٨٧).

أَكْمَلَ إِيضَاحٍ. كَمَا قَالَ وَكِيعٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: ﴿ وَلَا جِدَالٌ فِيهِ جِدَالٌ بَيْنَ الله أَشْهُرَ الْحَجِ، فَلَيْسَ فِيهِ جِدَالٌ بَيْنَ الله أَشْهُرَ الْحَج، فَلَيْسَ فِيهِ جِدَالٌ بَيْنَ الله أَشْهُرَ الْحَج، فَلَيْسَ فِيهِ جِدَالٌ بَيْنَ الله أَشْهُر الْحَج، فَلَيْسَ فِيهِ جِدَالٌ بَيْنَ الله أَشْهُر الْحَج، فَلَيْسَ فِيهِ جِدَالٌ بَيْنَ الله أَشْهُر الْحَج، فَلَيْسَ فِيهِ جِدَالٌ بَيْنَ الله النَّاس».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجَّ ﴾ [القرة:١٩٧] قَالَ: «لَا شَهْرَ يُنْسَأ، وَلَا جِدَالَ فِي الْحُجِّ، قَدْ تَبَيَّن»، ثُمَّ ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ مَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَصْنَعُونَ فِي النَّسِيءِ الذِي ذَمَّهُمُ الله بِهِ.

وقال الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيع، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي اللَّهِ الْمُتَقَامَ الْحُجُّ، فَلَا جَدَالَ فِيهِ ». وَكَذَا قَالَ السُّدِّيُّ.

وقال هُشَيم: أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قال: «المراء في الحج».

وقال عَبْدُ الله بْنُ وَهْبِ: قَالَ مَالِكُ: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [الترة:١٩٧] فَالْجِدَالُ فِي الْحُجِّ - وَالله أَعْلَمُ -: أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَقِفُ عِنْدَ المُشْعَرِ الْحُرَامِ بِالْمُزْ دَلِفَةِ، وَكَانُوا يَتَجَادَلُونَ، يَقُولُ هَؤُلَاءِ: بَحْنُ أَصْوَبُ. فَهَذَا فِيهَا نَرَى. وَالله أَعْلَمُ.

وقال ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: «كَانُوا يقفُونُ مَوَاقف خُتَلِفَةً يَتَجَادَلُونَ، كُلِّهِم يَدَّعِي أَنَّ مَوْقِفَهُ مَوْقِفُ إِبْرَاهِيمَ، فَقَطَعَهُ الله حِينَ أَعْلَمَ نَبَيه بِالْنَاسِكِ».

وقال ابْنُ وَهْب، عَنْ أَبِي صَخْر، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْب، قَالَ: كَانَتْ قُرَيْشُ إِذَا اجْتَمَعَتْ بِمِنَى قَالً هَوُلَاءِ: حَجُّنا أَتَمُّ مِنْ حَجِّكُمْ. وَقَالً هَوُلَاءِ: حَجُّنا أَتَمُّ مِنْ حَجِّكُمْ. وَقَالً هَوُلَاءِ: حَجُّنا أَتَمُّ مِنْ حَجَكُم».

وقال حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةً عَنْ جَبْرِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ قَالَ: «الجِدَال فِي الْحَجِّ: أَنْ يَقُولَ بَعْضُهُمُ: الْحَجُّ غَدًا. وَيَقُولَ بَعْضُهُمُ: الْيَوْمَ».

وَقَدِ اخْتَارَ ابْنُ جَرِيرٍ مُضمونَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَهُوَ قَطْعُ التَّنَازُعِ فِي مَنَاسِكِ الْحُجِّ. • وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجِدَالِ هَاهُنَا: الْمُخَاصَمَةُ.

قال ابْنُ جَرِيرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي اللهُ عَنْ أَبِي اللهُ عَنْ عَبْدِ الله - هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ - فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي اللهِ عَنْ عَبْدِ الله - هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ - فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي اللهِ عَنْ عَبْدِ الله عَمْوَ ابْنُ مَسْعُودٍ - فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَمْوَ ابْنُ مَسْعُودٍ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَمْوَ ابْنُ مَسْعُودٍ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَمْوَ ابْنُ مَسْعُودٍ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدَ عَبْدِ اللهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَلَيْ عَبْدِ اللهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عَلْمَ عَلَا عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى الل

وَجَذَا الْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ التَّمِيمِيِّ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ «الجِّدَالِ» قَالَ: «الْمِرَاءُ، ثُمَّارِي صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ». وَكَذَا رَوَى مِقْسَم وَالضَّحَّاكُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَكَذَا قَالَ أَبُو الْعَالِيةِ، وَعَطَاءُ، وَمُجَاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْر، وَعِكْرِمَةُ، وَجَابِرُ ابْنُ زَيْدٍ، وَعَطَاءٌ الْخُرَاسَانِيُّ، وَمَكْحُولُ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَالسُّدِّيُّ، وَالضَّحَاكُ، وَالرَّبِيعُ ابْنُ أَنسٍ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعي، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، وَالْحُسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَالزَّهْرِيُّ، وَمُقَاتِلُ ابْنُ حَيَّانُ.

وقال عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةً، عَن ابْنِ عَبَّاسِ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «الْجِدَالُ: الْمِرَاءُ وَاللَّهُ عَنْ ذَلِكَ». «الْجِدَالُ: الْمِرَاءُ وَاللَّهُ عَنْ ذَلِكَ».

وقال إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: ﴿ كَانُوا يَكْرَهُونَ الْجِدَالَ». وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: ﴿ الجِّدَالُ: السِّبَابُ وَالْمُنَازَعَةُ ﴾ . وَكَذَا رَوَى ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ نَافِع: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: ﴿ الْجِدَالُ فِي الْحَجِّ: السِّبَابُ، وَالْمِرَاءُ، وَالْخُصُومَاتُ ﴾، وقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِم: وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَالْحَسَنِ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَطَاوُسٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، قَالُوا: ﴿ الْجِدَالُ الْمِرَاءُ ﴾ .

وقال عَبْدُ اللهُ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَخْيَى بْنِ بِشْرَ عَنْ عِكْرِمَةَ: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجَّ ﴾ [القرة:١٩٧]: ﴿ وَالْجِدَالُ الْغَضَبُ، أَنْ تُغْضِبُ عَلَيْكَ مُسْلِمًا، إِلَّا أَنْ تَسْتَغْتِبَ عَلَيْكَ مُسْلِمًا، إِلَّا أَنْ تَسْتَغْتِبَ عَلَيْكَ مُسْلِمًا، إِلَّا أَنْ تَسْتَغْتِبَ عَلْوكًا فَتُغْضِبه مِنْ غَيْرِ أَنْ تَضْرِبَهُ، فلا بأس عليك، إن شاء الله ».

قُلْتُ: وَلَوْ ضَرَبَهُ لَكَانَ جَائِزًا سَائِغًا. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَسْهَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرِ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ حُجّاجًا، وَلَا بُنْ إِذَا كُنَّا بِالعَرْجِ نَزَلَ رَسُولُ الله ﷺ فَجَلَسَتْ عائشة إِلَى جَنْبِ رَسُولِ الله عَلَيْ وَجَلستُ وَجَلستُ عَائشة إِلَى جَنْبِ رَسُولِ الله وَ عَلَيْهُ وَاحِدَةً مَعَ غُلَامِ وَجلستُ إِلَى جَنْبِ أَبِي. وَكَانَتْ زِمَالة أَبِي بَكْرٍ وزِمَالة رَسُولِ الله ﷺ وَاحِدَةً مَعَ غُلَامٍ وجلستُ إِلَى جَنْبِ أَبِي. وَكَانَتْ زِمَالة أَبِي بَكْرٍ وزِمَالة رَسُولِ الله ﷺ وَاحِدَةً مَعَ غُلامِ

أَبِي بَكْرٍ، فَجَلَسَ أَبُو بَكْرِ يَنْتَظِرُهُ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ، فأَطْلَعَ وَلَيْسَ مَعَهُ بَعِيرُهُ، فَقَالَ: أَيْنَ بَعِيرُكَ؟ فَقَالَ: أَضِللتُه الْبَارِحَةَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرِ: بَعِيرٌ وَاحِدٌ تُضلَّه؟ فَطَفِقَ يَضْرِ بُهُ، وَرَسُولُ الله عَلَيْكَ يَتَبَسَّمُ وَيَقُولُ: «انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرِم، مَا يَصْنَعُ؟».

وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهْ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ إِسْحَاقَ. وَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْمَ وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهْ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ إِسْحَاقَ. وَمِنْ هَذَا الْحَجْ ضَرْبُ الْجِمَالِ. وَلَكِنْ يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكَ عَنْ أَبِي بَكْرِ: «انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرِم، مَا يَصْنَعُ؟» -كَهَيْئَةِ لُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ: «انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرِم، مَا يَصْنَعُ؟» -كَهَيْئَةِ الْإِنْكَارِ اللَّطِيفِ -أَنَّ الْأَوْلَى تركُ ذَلِكَ. وَالله أَعْلَمُ.

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ بْنُ خُمَيْدٍ فِي مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُبَيْدَة، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَبْدِ امْنُ قَضَى نُسُكَه، وسلِم النُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِه، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبهِ »(۱).

قال ابن العربي تَعْلَقَهُ: الْمُسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي اللَّهِ اللَّهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَدْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَدْ اللهُ عَا عَدْ اللهُ عَدْ اللهُواللَّذِي اللهُ عَدْ اللهُ عَدْ اللهُ عَدْ اللهُ عَدْ اللهُ عَدْ الللهُ عَدْ اللهُ عَدْ اللهُ عَدْ اللهُ عَدْ اللهُ عَدْ اللهُ عَ

وَقِيلَ: لَا جِدَالَ فِي مَوْضِعِهِ؛ فَإِنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ النَّاسِ كَانَ مِنْ الْخُمْسِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَفَعَ الله تَعَالَى الْحِدَالَ فِي الْوَجْهَيْنِ بَيْنَ الْخَلْقِ، فَلَا يَكُونُ إِلَى الْقِيَامَةِ؛ وَلِهَذَا قَرَأَهُ الْعَامَّةُ وَحْدَهُ بِنَصَبِ اللَّام عَلَى التَّبْرِئَةِ، دُونَ الْكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُ.

وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي كِتَابِ: «مُلْجِئَةِ الْمُتَفَقِّهِينَ إِلَى مَعْرِفَةِ غَوَامِضِ النَّحْوِيِّينَ»(٢).

قال بدر الدين العيني كَنْ الله: ﴿ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [القرة:١٩٧]، قَالَ مقسم وَغير وَاحِد، عَن ابْن عَبَّاس: ﴿ هِيَ الْمُعاصِي ﴾، وَكَذَا قَالَ عَطاء، وَجُاهد، وطاوس، وَسَعِيد ابن جُبَير، وَالحُسن، وَالنَّخَعِيِّ، وَقَتَادَة، وَالزهْرِيِّ، وَمَكْحُول، وَعَطَاء الْخُرُاسَانِي، وَعَطَاء بن يسَار، وَمُقَاتِل بن حَيَّان. وَقَالَ مُحَمَّد بن إِسْحَاق عَن نَافِع عَن ابْن عمر،

تفسير ابن كثير (١/ ٥٤٥).

⁽٢) أحكام القرآن (١/ ١٩١).

قَالَ: «الفسوق مَا أُصِيب من معاصي الله، صيدا أَو غَيره»، وروى ابْن وهب، عَن يُونُس، عَن نَافِع: أَن عبد الله ابْن عمر كَانَ يَقُول: «الفسوق: إثيّان معاصي الله تَعَالَى فِي الحْرم». وَقَالَ آخَرُونَ: الفسوق هَهُنَا: السباب، قَالَه ابْن عَبّاس، وَابْن عمر، وَابْن الزبير، وَمُجُاهد، وَالسُّديّ، وَإِبْرَاهِيم، وَالحْسن، وقد تمسك هَوُلاء بِهَا فِي الزبير، وَمُجُاهد، وَالسُّديّ، وَإِبْرَاهِيم، وَالحُسن، وقد تمسك هَوُلاء بِهَا فِي (الصَّحِيحَيْنِ): «سباب السُّلم فسوق، وقتاله كفر»، وروى ابْن أبي حَاتِم من حَدِيث عبد الرَّحْمَن بن زيد بن أسلم: «الفسوق هَهُنَا: الذّبْح للأصنام»، وَقَالَ الضَّحَاك: «الفسوق التَنَابُز بِالْأَلْقَابِ». قَوْله: ﴿وَلا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البترة:١٩٧]. فيه قَولانِ المُخاصمة، وَعَن ابْن مَسْعُود فِي قَوْله: ﴿وَلا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البترة:١٩٧]. قال: «أَن المُخاصمة، وَعَن ابْن مَسْعُود فِي قَوْله: ﴿وَلا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البترة:١٩٧]. قال: «أَن المُخاصمة، وَعَن ابْن مَسْعُود فِي قَوْله: ﴿وَلا جِدَالَ فِي ٱلْحِدَالَ المراء والملاحاة، حَتَّى تغضبه»، وعَن ابْن عَبّاس: «الجِدال: المراء والملاحاة، حَتَّى تغضبه أَخَاك وَصَاحِبك، فَنهى الله عَن ذَلِك». وَعَن ابْن عمر: «الجِدَال: المراء والحصومات» (۱).

□ أقوال أصحاب المذاهب

كرقول المالكية:

قال مالك: وَالْجِدَالُ فِي الْحُجِّ أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَقِفُ عِنْدَ الْشُعَرِ الْحُرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِقُزَحَ، وَكَانَتِ الْعَرَبُ وَغَيْرُهُمْ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَكَانُوا يَتَجَادَلُونَ، يَقُولُ هَؤُلَاءِ: نَحْنُ أَصْوَبُ، فَقَالَ الله تَعَالَى: وَ ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمُ نَاسِكُوهٌ فَلَا يُنَزِعُنَكَ فِي ٱلْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدَى مُسْتَقِيمٍ ﴿ [الحج: ٢٧] فَهَذَا اللهِ عَلَى هُدَى مُسْتَقِيمٍ ﴿ [الحج: ٢٧] فَهَذَا الْجِدَالُ فِيهَا نُرى. وَالله أَعْلَمُ. وَقَدْ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ (٢).

كرقول الشافعية:

قال النووي تَعْلَقْهُ: (وَأَمَّا) الْجِدَالُ فَقَالَ اللَّفَسِّرُونَ وَغَيْرُهُمْ: الْمُرَادُ النَّهْيُ عَنْ جِدَالِ صَاحِبِهِ وَمُمَارَاتِهِ حَتَّى يُغْضِبَهُ، وَسُمِّيَتْ المُخَاصَمَةُ مُجَادَلَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ

⁽١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩/ ١٩٠).

⁽٢) موطأ مالك ت عبد الباقى (١/ ٣٨٩).

الْخُصْمَيْنِ يروم أَن يقتل صَاحِبَهُ عَنْ رَأْيِهِ، وَيَصْرِفَهُ عَنْهُ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَغَيْرُهُمَا: مَعْنَاهُ هُنَا: وَلَا شَكَّ فِي الْحُجِّ أَنَّهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ، وَالْمُرَادُ إِبْطَالُ مَا كَانَتْ الْحَاهِلِيَّةُ عَلَيْهِ مِنْ تَأْخِيرِهِ وفعلهم النساء، وهو النسئ وَالتَّأْخِيرُ. وَالْأَوَّلُ هُو قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ تَفْسِيرَ ابْنَ عَبَّاسِ الْآيةَ (۱).

كرقول الحنابلة:

قال ابن قدامة يَخلَته: [بَاب: مَا يَتَوَقَّى اللَّحْرِم، وَمَا أُبِيحَ لَهُ] [مَسْأَلَةٌ: يَتَوَقَّى فِي إِحْرَامِهِ مَا نَهَاهُ الله عَنْهُ].

(٢٣١٨) مَسْأَلَةٌ: قَالَ أَبُو الْقَاسِم: (وَيَتَوَقَّى فِي إِحْرَامِهِ مَا نَهَاهُ الله عَنْهُ، مِنْ الرَّفَثِ، وَهُوَ الْجِهَاعُ، وَالْفُسُوقِ، وَهُوَ السِّبَابُ، وَالْجِدَالِ، وَهُوَ الْبِرَاءُ). يَعْنِي بِقَوْلِهِ: (مَا نَهَاهُ الله عَنْهُ): قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرُ مَّعَلُومَتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴿ البَرَةَ؛ ١٩٧]. وَهَذَا صِيغَتُهُ صِيغَةُ النَّهْيِ أُرِيدَ بِهِ رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴿ البَرَةَ؛ ١٩٧]. وَهَذَا صِيغَتُهُ صِيغَةُ النَّهْيِ أُرِيدَ بِهِ النَّهْيُ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ لَا تُصَارَّ وَالِدَةُ وَلِلَهِ الْمِرَدَّ وَالرَّفَثُ: هُو الْجُمَاعُ وَلَا عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَلَكَ عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَلَكَ عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ، وَالرَّهْرِيِّ، وَقَتَادَةَ. وَرُويَ عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الرَّفَحُسِ مِنْ الْكَلَامِ. وَأَنْشَدَ قُولُ الْعَجْرِضَ لَمَا بِالْفُحْشِ مِنْ الْكَلَامِ». وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الرَّفَثُ: لَغَا الْكَلَامِ. وَأَنْشَدَ قُولُ الْعَجْرِضَ لَمَا بِالْفُحْشِ مِنْ الْكَلَامِ». وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الرَّقُفُ: لَغَا الْكَلَامِ. وَأَنْشَدَ قُولُ الْعَجْرِضَ لَمَا بِالْفُحْشِ مِنْ الْكَلَامِ.

عَنْ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمَ

وَقِيلَ: الرَّفَثُ: هُو مَا يُكَنَّى عَنْهُ مِنْ ذِكْرِ الجِّيَاعِ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ أَنْشَدَ بَيْتًا فِيهِ التَّصْرِيحُ بِهَا يُكَنَّى عَنْهُ مِنْ الجِّيَاعِ وَهُو مُحُرِّمٌ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: "إِنَّهَا الرَّفَثُ مَا رُوجِعَ بِهِ النِّسَاءُ». وَفِي لَفْظ: «مَا قِيلَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ النِّسَاءِ». وَكُلُّ مَا فُسِّرَ الأَّنَهُ فِي الجِهَاعِ أَظْهَرُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ تَفْسِيرِ الْأَئِمَّةِ بِهِ الرَّفَثُ يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَجْتَنِبَهُ، إلَّا أَنَّهُ فِي الجِهَاعِ أَظْهَرُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ تَفْسِيرِ الْأَئِمَّةِ بِهِ الرَّفَثُ يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَجْتَنِبَهُ، إلَّا أَنَّهُ فِي الجِهَاعِ أَظْهَرُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ تَفْسِيرِ الْأَئِمَّةِ لَكُ اللَّهُ تَعَلَى اللهُ تَعَلَى: لَهُ بِذَلِكَ، وَلِأَنْهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ فِي مَوْضِعِ آخَرَ، وَأُرِيدَ بِهِ الجِّيَاعُ، قَالَ اللهُ تَعَلَى: ﴿ اللَّهُ مَا لَنُهُ وَاللَّهُ اللَّهُ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيّامِ ٱلوَقَتُ إِلَى نِسَآبِكُمْ ﴾ [المِقرة:١٨٧] فَأَمَّا الْفُسُوقُ: فَهُو السّبَابُ؛

⁽١) المجموع شرح المهذب (٧/ ١٤٠).

لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: الْفُسُوقُ الْمُعَاصِي. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَطَاءٍ، وَإِبْرَاهِيمَ. وَقَالُوا أَيْضًا: الجِدَالُ الْمُرَاءُ. وَقَالُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هُو أَنْ ثَمَّارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ». وَالمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ وَقَالُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هُو أَنْ ثَمَّارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ». وَالمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ كُلّهِ، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، خَرَجَ مِنْ ذَنُوبِهِ، كَيُومٍ وَلَدَتْهُ كُلّهِ، قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، خَرَجَ مِنْ ذَنُوبِهِ، كَيُومٍ وَلَدَتْهُ أَمُّهُ». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ، فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجَ ﴾ [المقرة:١٩٧] أَيْ: لَا مُجَادَلَةَ، وَلَا شَكَ فِي الْحَجِ أَنَّهُ فِي ذِي الْحِجَّةِ. وَقُولُ الجُمْهُورِ أَوْلَى (١).

قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَى ۗ اللَّهِ ١٩٧٠]

قال الطبري تَعْلَقُهُ: ذِكْرُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي قَوْمِ كَانُوا يَحُجُّونَ بِغَيْرِ زَادٍ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ إِذَا أَحْرَمَ رَمَى بِمَا مَعَهُ مِنَ الزَّادِ، وَاسْتَأْنَفَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَزْوِدَةِ، فَأَمَرَ الله ـ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ـ مَنْ لَمْ يَكُنْ يَتَزَوَّدُ مِنْهُمْ بِالتَّزَوُّدِ لِسَفَرِهِ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ ذَا زَادٍ أَنْ يَحْتَفِظَ بِزَادِهِ، فَكَنْ يَرْمِي (٢).

□ أثر عبدالله بن عمر كا

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كَانُوا إِذَا أَحْرَمُوا وَمَعَهُمْ أَزْوِدَةٌ رَمَوْا بِهَا، وَاسْتَأْنَفُوا زَادًا آخَرَ، فَأَنْزَلَ الله: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوكَ ﴾ [البقرة:١٩٧]، فَنُهُوا عَنْ ذَلِكَ، وَأُمِرُوا أَنْ يَتَزَوَّدُوا الْكَعْكَ، وَالدَّقِيقَ، وَالسَّوِيقَ» (٣).

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ قَالَ: «كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحُجُّونَ وَلاَ يَتَزَوَّدُونَ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ، فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوكَ ﴾ [البقرة:١٩٧].

⁽١) المغنى (٣/ ٢٧٧).

⁽٢) الطرى (٣/ ٤٩٤).

⁽٣) أخرجه الطبري (٣/ ٤٩٤) من طريق الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الصُّدَائِيُّ، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْغَفَّارِ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ شُوقَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وفي سنده عمرو بن عبد الغفار، لم أستطع تحديده.

قال البخاري: رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا(١).

أثر سعيد بن جبير تَخَلَّلْلهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوَى ۗ ﴿ البقرة:١٩٧] قَالَ: «الْكَعْكُ، وَالزَّيْتُ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ:

□ أثر عكرمة يَعَلَشُهُ:

عَنْ عَمْرِو، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «كَانَ أَنَاسٌ يَحُجُّونَ، وَلَا يَتَزَوَّدُونَ، فَأَنْزَلَ الله: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [البقرة:١٩٧] (٣).

□ أثر الشعبي نَخَلَشْهُ:

عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ المُلِكِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوكُ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «التَّمْرُ، وَالسَّوِيقُ» (٤).

(١) أخرجه البخاري (٢/ ١٣٣) ١٥٢٣ – قال: حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. ورواه بعضهم مرسلًا عن عمرو بن دينار. وهو الصواب.

(٢) حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤٩٥) من طرق عَنِ ابْنِ سُوقَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «هُوَ الْكَعْكُ وَالسَّويقُ». وسنده حسن.

(٣) مرسل: أخرجه الطبري (٣/ ٤٩٩) و ابن أبي حاتم – (١/ ٣٥٠) من طريق سفيان عن عمرو ابن دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يَحُجُّونَ بِغَيْرِ زَادٍ، فَأَنْزَلَ الله: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُونَ ﴾ وهذا مرسل، أعل به المتصل فيها سبق.

(٤) صحيح لغيره إذا كان المغيرة لم يدلسه عن الشعبي: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٤٣) والطبري (٣/ ٥٩٥) من طرق عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ عَطَاءِ الْبَكَّائِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَالَ : «السَّوِيقُ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مُوثَق. وَمَا الطَّعَامُ ؟ قَالَ: «السَّوِيقُ وَالتَّمْرُ». وفيه عَبْدِ المُلِكِ بْنِ عَطَاءِ الْبَكَّائِيِّ، لم أقف له على موثق.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٣) من طريق غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «كَانَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ إِذَا حَجُّوا لَمْ يَتَزَوَّدُوا، حَتَّى يَبْلُغُوا عَقَبَةً كَذَا وَكَذَا، فَنزَلَتْ: ﴿وَقِ سَنده المغيرة، مدلس، وأخشي أن يكون سمعه من عبد الملك بن عطاء، فدلسه.

تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٤٩٥):

حَدَّثَنَا عَمْرٌو، قَالَ: ثَنا أَبُو عَاصِم، قَالَ: ثنا حَنْظَلَةُ، قَالَ: شُئِلَ سَالِمٌ عَنْ زَادِ الْحَاجِ، فَقَالَ: «الْخُبْزُ، وَاللَّحْمُ، وَالتَّمْرُ» (١).

□ أثر إبراهيم النخعي تَعَلَقْهُ:

عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «كَانَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ يَحُجُّونَ بِغَيْرِ زَادٍ، وَيَقُولُونَ: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوكَ ﴾ وَيَقُولُونَ: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوكَ ﴾ [البقرة:١٩٧](٢).

أثر مجاهد تَخَلَّلْثُة:

عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «كَانَ الْحَاجُّ مِنْهُمْ لَا يُتَزَوَّدُ، فَأَنْزَلَ الله: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوكُ ﴾ [البقرة:١٩٧]» (٣).

أثر قتادة رَخَلَشْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلِهِ: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلرَّادِ ٱلتَّقْوَى ۗ ﴿ البَرة:١٩٧] فَكَانَ الْحُسَنُ، يَقُولُ: ﴿ إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ كَانُوا يَحُجُّونَ، وَيُسَافِرُونَ، وَلَا يَتَزَوَّدُونَ، فَأَمَرَهُمُ الله بِقُولُ: ﴿ إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ اللهِ، ثُمَّ أَنْبَأَهُمْ أَنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾. حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: بِالنَّفَقَةِ، وَالزَّادِ فِي سَبِيلِ الله، ثُمَّ أَنْبَأَهُمْ أَنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾. حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ:

⁽١) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤٩٥) من طريق عَمْرٌو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا حَنْظَلَةُ، قَالَ: شُئِلَ سَالِمٌ. وسنده صحيح.

⁽٢) مرسل: أخرجه سعيد بن منصور - (٣/ ٨١١) قال: حدثنا سَعِيدٌ قَالَ: نَا هُشَيْمٌ، قَالَ: نَا مُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «كَانَ نَاسٌ يَحُجُّونَ، وَلَا يَتَزَوَّدُونَ، وَيَقُولُونَ: نَتَوَكَّلُ عَلَى الله، وَهُوَ رَازِقُنَا»، فَنَزَلَتْ: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلرَّادِ ٱلتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٩٧].

⁽٣) مرسل: أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣٢٢)، والطبري في تفسيره (٣/ ٤٩٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٤٣) عن عُمَرُ بْنُ ذَرِّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، يَقُولُ: «كَانُوا يَحُجُّونَ وَلَا يَتْزَوَّدُونَ، فَأَنْزَلَ الله: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾[الح:٢٧]، ﴿وَتَرَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلرَّادِ ٱلتَّقْوَىٰۗ﴾[القرة:١٩٧].

ثنا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوكَ ﴾ [المَرة:١٩٧] قَالَ: قَالَ قَتَادَةُ: «كَانَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يَحُجُّونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ»، ثُمَّ ذَكرَ نَحْوَ حَدِيثِ بِشْرِ عَنْ يَزِيدَ (١).

أثر سفيان يَخلَشه:

تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٤٩٩):

حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوْدِيُّ، قَالَ: ثنا الْمُحَارِبِيُّ، قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ، فِي قَوْلِهِ: «﴿وَتَزَوَّدُواْ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: ﴿أُمِرُوا بِالسَّوِيقِ، وَالْكَعْكُ ﴾(٢).

أثر عبد الرحمن بن زيد كَمْلَتْهُ:

عن ابْنُ وَهْب، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُونَ ۗ ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُونَ ۗ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُونَ ﴾ لِأَنْ يَتَضَيَّفُوا النَّاسَ، فَقَالَ الله تَبَارَكَ تَعَالَى لَمُمْ: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُونَ ﴾ [البقرة:١٩٧] » (٣).

قال الماوردي تَعَلَّمُهُ: وفي قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوَى ۗ [البقرة:١٩٧] تأويلان: أحدهما: تزوّدوا بالأعمال الصالحة، فإن خير الزاد التقوى. والثاني: أنها نزلت في قوم من أهل اليمن كانوا يحجون، ولا يتزودون، ويقولون: نحن المتوكلون،

⁽١) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤٩٧) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٩٨) من طريق عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ: «﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوَىٰ ﴾[ابترة:١٩٧]: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يَخْرُجُونَ بِغَيْرِ زَادٍ إِلَى مَكَّةَ، فَأَمَرُهُمُ اللهُ أَنَّ يَتَزَوَّدُوا، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى».

⁽٢) أُخرجُه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٩٩) من طريق نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوْدِيُّ، قَالَ: ثنا المُحَارِبِيُّ، قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ. وسنده حسن.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٥٠٠) من طريق يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ. وسنده صحيح.

فنزلت فيهم: ﴿وَتَزَوَّدُواْ ﴾ [القرة:١٩٧] يعني: من الطعام (١).

قال البغوي تحمّله: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوكَ ﴾ [البقرة:١٩٧]، نَزَلَتْ فِي نَاسِ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ كَانُوا يَخْرُجُونَ إِلَى الْحُجِّ بِغَيْرِ زَادٍ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ مُتَوكِّلُونَ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ بَعْمُ الله وَرُبَّمَا يُفْضِي بِهِمُ الْخَالُ إِلَى النَّهْبِ والغضب، فقال الله - جلّ ذكره -: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ ﴾، أَيْ: مَا تَتَبَلَّغُونَ بِهِ، الْخَالُ إِلَى النَّهْبِ والغضب، قال أَهْلُ التَّفْسِيرِ: الْكَعْكُ، وَالزَّبِيبُ، وَالسَّوِيقُ، وَالتَّمْرُ، وَتَكُفُونَ بِهِ وُجُوهَكُمْ، قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: الْكَعْكُ، وَالزَّبِيبُ، وَالسَّوِيقُ، وَالتَّمْرُ، وَنَحُوهُا، ﴿ وَالنَّهِبِ، ﴿ وَٱتَقُونِ يَتَأُولِ ٱلأَلْبَبِ ﴾: وَنَحْوُهَا، ﴿ وَالنَّهُبِ، ﴿ وَٱتَقُونِ يَتَأُولِ ٱلأَلْبَبِ ﴾: وَالسَّوِيقُ، وَالنَّهْبِ، ﴿ وَٱتَقُونِ يَتَأُولِ ٱلأَلْبَبِ ﴾: وَالمَّوْلِ ٱلللهُولِ وَالنَّهْبِ، ﴿ وَٱتَقُونِ يَتَأُولِ ٱلْأَلْبَبِ ﴾: يَا ذُوي الْعُقُولِ الْعَلْمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللهُ وَالْ وَالنَّهُ وَى الْعُقُولِ اللهُ وَالْعَمْرُ، وَاللَّهُ وَلَا اللهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا الللهُ وَالْعَمْرَ الللهُ وَاللَّهُ وَلَا الللهُ وَالْعَلُولُ وَاللَّهُ وَلَا اللهُ وَالْعَلُولُ اللْعُولُ وَالْعَمْرُ وَالْعُمْرُ وَالْعَمْرِ الللهُ وَلُولُ اللْعُلُولِ الْعُلْمُ اللْعُلُولُ الللللهِ الللهُ وَلَا اللهُ وَلَوْلُولُ اللْعُنُولُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللهُ وَلَاللهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللهُ وَلَا اللللللهُ وَلَا اللللهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللهُ وَلَا الللللللْولُولُ الللْهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا الللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا الللللْهُ وَلَا الللْهُ وَلَا الللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلِلْهُ الللْهُ وَلَا الللللْهُ وَلَا اللللْهُ وَلَا الللْهُ وَلَا الللْهُ الللْهُ اللللللْهُ وَلِي اللللْهُ وَلَا الللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْ

قال ابن العربي وَعَلَاهُ: [مَسْأَلَةٌ: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوَى ﴾] المُسْأَلَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُوَى ﴾ [البقرة:١٩٧]

أَمَرَ الله تَعَالَى بِالتَّزَوُّدِ مَنْ كَانَ لَهُ مَالُّ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ؛ فَإِنْ كَانَ ذَا حِرْفَةٍ تَنْفُقُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ سَائِلًا، فَلَا خِطَابَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا خَاطَبَ الله تَعَالَى أَهْلَ الْأَمْوَالِ الَّذِينَ كَانُوا يَتْرُكُونَ أَمْوَالَهُمْ، وَيَخُرُجُونَ بِغَيْرِ زَادٍ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ. وَالتَّوكُّلُ لَهُ شُرُوطٌ بَيَانُهَا فِي مَوْضِعِهَا يَخْرُجُونَ بِغَيْرِ زَادٍ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْخِطَابِ.

[وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالً] فَإِنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْأَغْلَبِ مِنْ الْخَلْقِ، وَهُمْ الْمُقَصِّرُونَ عَنْ دَرَجَةِ التَّوَكُّلِ الْغَافِلُونَ عَنْ حَقَائِقِهِ، وَالله أَعْلَمُ^(٣).

تفسير الماوردي (١/ ٢٦٠).

⁽٢) تفسير البغوى (١/ ٢٥٣).

⁽٣) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٩١).

قوله تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِّ أُحِلَّتَ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِمِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمُ الْمُ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿اللَّهَ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ عَلَيْكُ اللَّهَ اللَّهَ عَلَيْكُ ﴿اللَّهَ اللَّهَ عَلَيْكُ اللَّهَ اللَّهَ عَلَيْكُ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الْمُؤْمِنُونُ الللّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

قال الطبري يَخَلَفُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي الْعُقُودِ الَّتِي أَمَرَ الله ـ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ـ بِالْوَفَاءِ بِهَا بِهَذِهِ الْآيَةِ، بَعْدَ إِجْمَاعِ جَمِيعِهِمْ عَلَى أَنَّ مَعْنَى الْعُقُودِ: الْعُهُودُ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ الْعُقُودُ الَّتِي كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ عَاقَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَى النُّصْرَةِ وَالْمُؤَازَرَةِ وَالْمُظَاهَرَةِ عَلَى مِنْ حَاوَلَ ظُلْمَهُ أَوْ بَغَاهُ سُوءًا، وَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الْخَلِفِ الَّذِي كَانُوا يَتَعَاقَدُونَهُ بَيْنَهُمْ (١).

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾ [الماندة: ١] يَعْنِي: بِالْعُهُودِ ﴾ (الماندة: ١] يَعْنِي: بِالْعُهُودِ ﴾

أثر مجاهد تَخلَتُهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِ الله ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ: ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾ [المالدة:١] قَالَ: «الْعُهُودُ ").

(١) الطبري (٨/ ٥).

⁽٣) سنده فيه مقال: أخرجه الطبري (٨/ ٦) من طريق عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ [المائدة: ١]

قال الطبري تختله: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي جَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ الَّتِي ذَكَرَ الله - عَزَّ ذِكْرُهُ - فِي هَذِهِ الْآَنْعَامُ كُلُّهَا (١).

□ أثر الحسن كَاللَّهُ:

حَدَّثَنَا شُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ عَوْفٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ: هِيَ الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْغَنَمُ»(٢).

🗖 أثر مجاهد يَخَلَشُهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِمِ ﴾ [المائدة:١] ﴿ وَمَا ذُكِرَ مَعَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحِلَّ الصَّيْدَ وَهُوَ حَرَامٌ ﴾ (٣).

أثر قتادة كَتْلَلْثُهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ [الماندة: ١] قَالَ: «الْأَنْعَامُ كُلُّهَا» (٤٠).

أثر السدي تَعَلَّشْهُ:

عنِ أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِمِ ﴾ [المائدة:١] قَالَ: «الْأَنْعَامُ

⁽۱) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (۸/ ۱۲).

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ١٢) من طريق سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ عَوْفٍ، عَنِ الْحُسَنِ. وفي سنده سفيان بن وكيع، وهو ﴿ضِعيف الحديثُ».

⁽٣) أخرجه مُجاهد في تفسيره (ص: ٢٩٨) من طريق ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ.

⁽٤) فيه مقال: أخرجه الطبري (٨/ ١٣) و عبد الرزاقَ في تفسيُّره (٢/ ٣) من طريق مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِمِ﴾ [المائدة:١] قَالَ: «الْأَنْعَامُ كُلُّهَا، إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ».

⁽٥) سنده حسن: أخرجه الطبري (٨/ ١٣) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الْخُسَيْنِ، قَالَ: ثنا ابْنُ مُفَضَّلِ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

أثر الربيع بن أنس كَالله:

عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِمِ ﴾ [المائدة: ١] قَالَ: «الْأَنْعَامُ كُلُّهَا» (١).

أثر الضحاك يَعْلَشهُ:

عُبَيْدُ بْنُ سُلَيُهَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ [المائدة: ١] هِيَ الْأَنْعَامُ (٢).

القول الثاني: قالوا: بَلْ عَنَى بِقَوْلِهِ: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِمِ ﴾ [المالدة: ١]: أُجِنَّةُ الْأَنْعَامِ النَّنِي تُوجَدُ فِي بُطُونِ أُمَّهَا تِهَا، إِذَا نُحِرَتْ أَوْ ذُبِحَتْ مَيْتَةً.

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ [الماتدة: ١] قَالَ: «مَا فِي بُطُوخِهَا. قَالَ: قَلْتُ: إِنْ خَرَجَ مَيِّتًا آكُلُهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» (٣).

□ أثر عبد الله بن عباس كا:

عَنْ قَابُوسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الجُنِينُ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَام، فَكُلُوهُ»(٤).

(١) فيه مقال: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ١٣) من طريق إِسْحَاقُ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنسٍ.

(٢) سنده فيه مقال: أَخرجَه الطّبري (٨/ ١٣) قال: حُدَّثْتُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَرَج، قَالَ: سَمِعْتُ أَبًا مُعَاذٍ، يَقُولُ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ سُلَيُهَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ. وسنده ضعيف.

(٣) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ١٣) من طريق الْحَارِثُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَزَارِيُّ، عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وقال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثناً يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ. وَزَادَ فِيهِ: قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ بِمَنْزِلَةِ رِئَتِهَا وَكَبِدِهَا». ومدار الحديث على عطية العوفي، وهو «ضعيف».

(٤) ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ١٤) من طريق قَابُوسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ: أَنَّ بَقَرَةً، نُحِرَتْ، فَوُجَدَ فِي بَطْنِهَا جَنِينٌ، فَأَخَذَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِذَنَبِ الْجَنِينِ، فَقَالَ: «هَذَا مِنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ الَّتِي

قال الطبري تَعَلَّلُهُ: الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [الحج: ٣٠] اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأُويلِ فِي الَّذِي عَنَاهُ الله بِقَوْلِهِ: ﴿ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [الحج: ٣٠]:

القول الأول: عَنَى اللهِ بِنَلِكَ: أُجِلَّتْ لَكُمْ أَوْلَادُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَم، إِلَّا مَا بَيَّنَ الله لَكُمْ فِيهَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ﴾ [المائدة: ٣] الْآيَةُ (١).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَأُحِلَّتَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ الْخَنْزِيرِ » (٢). عَلَيْكُمْ الْخِنْزِيرِ » (٢).

🗖 أثر مجاهد يَخَلِثُهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَلِمِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة:١] ﴿ إِلَّا اللُّيْتَةُ وَمَا ذُكِرَ مَعَهَا » (٢).

أُحِلَّتْ لَكُمْ». وسنده ضعيف.

قَالَ الطبري تَعَلَّشُهُ: وَأُوْلَى الْقَوْلَيْنِ بِالصَّوَابِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنَى بِقَوْلِهِ: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَهُ ٱلْأَنْعُمِ ﴾ [المادة:١] الْأَنْعَامَ كُلَّهَا، أَجِنَّتَهَا وَسِخَالِمَا وَكِبَارَهَا؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَمْتَنِعُ مِنْ تَسْمِيَةِ بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعُمِ وَبَهَائِمَ، وَلَمْ يُخَصِّصِ الله مِنْهَا شَيْئًا دُونَ شَيْءٍ، فَذَلِكَ عَلَى عُمُومِهِ وَظَاهِرِهِ حَتَّى تَأْنِيَ حُبَّةٌ بِخُصُوصِهِ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهَا. وَأَمَّا النَّعَمُ فَإِنَّهَا عِنْدَ الْعَرَبِ: اسْمٌ لِلْإِبلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ تَأْنِي حُبَقَةٌ بِخُصُوصِهِ يَجِبُ التَسْلِيمُ لَهَا. وَأَمَّا النَّعَمُ فَإِنَّهَا عِنْدَ الْعَرَبِ: اسْمٌ لِلْإِبلِ وَالْبَقِرِ وَالْغَنَمِ خَاصَةً، كَمَا قَالَ . جَلَّ ثَنَاؤُهُ .: ﴿ وَاللَّهُ مَا لَكُمُ اللَّعْمُ فَلِنَّا النَّعَمُ فَيهَا دِفْ * وَمَنَفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [العربة والله عَنْهُ الله عَلَيْهُ الله والمُعْرَبِ وَلَكُ الْمَعْمِ مِنْ عَبْرِهَا مِنْ النَّعَمِ مِنْ عَبْرِهَا مِنْ الْمُعَلِقُ وَالْفَيْقِ الْمُعْمِ مِنْ عَبْرِهَا مِنْ الْمُعْمَ وَالْمِنَا الْمُعَلِمُ وَلِي الْقَائِلِ: بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ وَلَكَ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ وَلِهُ الْعَلَى وَالْمُهُا فَإِنَّا أُولَادُهَا. وَإِيتَهَا قُلْهُ اللهُ الْمُكِارَ مِنْهَا السُمُ بَهِيمَةٍ وَمِنْها اللهُ مَا اللَّهُ مُنَا اللَّهُ مُنْ اللّهُ اللهُ مَامُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَادَ وَلَدُ الْاَنْعَامِ وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: بَهِيمَةُ اللهُ وَحُرْبُ وَقُولُ الْفَكْرُونَ الْمُؤْلِقُ اللّهُ مُنْ اللهُ الْعَمْ وَالْمُ الْمُعَلِمُ وَلَا الْقَائِلُ وَلِي الْوَلْمُ اللهُ الْعُلُمُ اللْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الللللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللللللهُ اللّهُ اللهُ الللللهُ اللهُ الللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللللهُ الللهُ اللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ ا

⁽١) تفسير الطيري (٨/ ١٥).

⁽٢) فيه مقال: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ١٦) من طريق عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وفيه مقال.

⁽٣) سنده فيه مقال: أخرجه الطبري (٨/ ١٥) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِم، قَالَ:

أثر قتادة كَالَمْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَهُ ٱلْأَنْعَلِمِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [الماندة: ١] «أَيْ: مِنَ الْمُنْتَةِ الَّتِي نَهَى الله عَنْهَا، وَقَدَّمَ فِيهَا» (١).

□ أثر السدي كَالله:

عَنِ الشُّدِّيِّ: ﴿إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴿ [الح: ٣٠] «الْمُيْتَةُ، وَالدَّمُ، وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ» (٢).

القول الثاني: قالوا: بَلِ الَّذِي اسْتَثْنَى الله بِقَوْلِهِ: ﴿ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ۗ [الحج: ٣٠] الْجُنْزِيرُ (٣).

□ أثر عبد الله بن عباس ك:

عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ [الحج:٣٠] قَالَ: «الْخِنْزِيرُ»(١٠).

□ أثر الضحاك يَعَلَنهُ:

عن عُبَيْدُ بْنُ سُلَيَهَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمُ ۗ [الحج:٣٠] يَعْنِي: الْخِنْزِيرَ »(٥).

ثنا عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال.

(١) سنده حسنَ: أُخَرَجُه الطَّبري (٨/ ١٦) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

وأخرجه الطبري (٨/ ١٦) من طريق الحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَنْ قَتَادَةَ: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمُ ۗ ﴿الحِجَنَّ ۚ وَاللَّهِ عَلَيْهِ ﴾. وسنده فيه مقال.

(٢) سنده حسن: أخرجه الطبري (٨/ ١٦) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُفَضَّلٍ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

(٣) الطبري (٨/ ١٦).

- (٤) فيه مقال: أخرجه الطبري (٨/ ١٧) من طريق عَبْدُ الله بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: ثني مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده فيه مقال.
- (٥) فيه مقال: أُخرجه الطبري (٨/ ١٧) قال: خُدِّثْتُ عَنِ الْخُسَيْنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ، يَقُولُ: أَخْرَنَا عُبَيْدُ بْنُ سُلَيُهَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ.

المسألة الثانية: الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّ ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمُ لَا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ا

قال الطبري تَعْلَفُ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَى ذَلِكَ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ، أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ لَلْاَنْعَام. فَذَلِكَ عَلَى قَوْلِمْ مِنَ الْمُؤَخِّرِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّقْدِيمُ، فَهُ غَيْرَ هُ مَنْصُوبٌ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الْمُثَولِةِ عَلَى الْحُالِ عِمَّا فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَوْفُواْ ﴾ [المائدة: ١]، مِنْ ذِكْرِ الَّذِينَ آمَنُوا. وَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ: أَوْفُوا - أَيُّهَا المُؤْمِنُونَ - بِعُقُودِ الله الَّتِي عَقَدَهَا عَلَيْكُمْ فِي وَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ: أَوْفُوا - أَيُّهَا المُؤْمِنُونَ - بِعُقُودِ الله الَّتِي عَقَدَهَا عَلَيْكُمْ فِي كِتَابِهِ، لَا مُحِلِّينَ الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ.

وقال آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ: أُحِلَّتْ لَكُمْ مَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ الْوَحْشِيَّةِ مِنَ الظِّبَاءِ وَالْبَقَرِ وَالْبَقَرِ، غَيْرَ مُحْلِيَا الْسَيْنِ عَلَى الْسَلَّالِةِ هَا، وَأَنْتُمْ حُرُمٌ، إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ. وَالْخُمْرِ، غَيْرَ مُحْلَيَا الْسَيْنِ فِي قَوْلِهِ: فَالْخَمْ هَلَى الْحَالِ مِنَ الْكَافِ وَالْمِمِ اللَّتَيْنِ فِي قَوْلِهِ: وَلَا الْمَا عَلَى الْعَالِ اللَّهُ الْلَّذِينَ آمَنُوا - بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ، لَا مُسْتَحِلِي الْمُطَيَادِهَا فِي حَالِ إِحْرَامِكُمْ. وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ: أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ كُلُّهَا، إِلَّا مَا كُنْ مِنْهَا وَحْشِيًّا، فَإِنَّهُ صَيْدٌ، فَلَا يَحُلُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ كُلُّهَا، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا وَحْشِيًّا، فَإِنَّهُ صَيْدٌ، فَلَا يَحِلُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ كُلُّهَا، إلَّا مَا يُبَيِّنُ لَكُمْ مِنْ وَحْشِيًّا، غَيْرَ مُسْتَحِلِي اصْطِيَادِهَا فِي حَالِ إِحْرَامِكُمْ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا وَحْشِيًّا، فَإِنَّهُ صَيْدٌ، فَلَا يَكُمْ وَأَنْتُمْ مُلْهَا، إِلَّا مَا يُبَيِّنُ لَكُمْ مِنْ وَحْشِيِّهَا، غَيْرَ مُسْتَحِلِي اصْطِيَادِهَا فِي حَالِ إِحْرَامِكُمْ، إِلَّا مَا يُبَيِّنُ لَكُمْ مِنْ وَحْشِيِّهَا، غَيْرَ مُسْتَحِلِي اصْطِيَادِهَا فِي حَالٍ إِحْرَامِكُمْ، فَتَكُونُ {غَيْرً } مَنْصُوبَةً عَلَى قَوْلِهِ، عَلَى الْمُعْلِي وَالْمِهِ فِي قَوْلِهِ: إِحْرَامِكُمْ، فَتَكُونُ {غَيْرً } مَنْصُوبَةً عَلَى قَوْلِهِمْ عَلَى الْمُعْلِيهِ فَي قَوْلِهِ :

﴿ إِلَّا مَا يُتُلَى عَلَيْكُمْ ۗ [الح:٣٠].

أثر مطرف بن الشخير كَغَلَثهُ:

عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنْسٍ، قَالَ: جَلَسْنَا إِلَى مُطَرِّفِ بْنِ الشِّخِّيرِ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ، فَحَدَّثَهُمْ فَقَالَ: ﴿ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ [المائدة: ١]: صَيْدًا، ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ١]: فَهُوَ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ. يَعْنِي: بَقَرَ الْوَحْشِ، وَالظِّبَاءِ، وَأَشْبَاهَهُ ﴾ (١).

الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ [المائدة: ١]

يَعْنِي بِذَلِكَ ـ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ـ: إِنَّ الله يَقْضِي فِي خَلْقِهِ مَا يَشَاءُ مِنْ تَحْلِيلِ مَا أَرَادَ تَحْلِيلَهُ، وَخَيْرِ مَا أَرَادَ تَحْلِيلَهُ، وَخَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهِ وَتَحْرِيمٍ مَا أَرَادَ تَحْرِيمَهُ، وَإِيجَابِ مَا شَاءَ إِيجَابَهُ عَلَيْهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهِ وَقَضَايَاهُ، فَأَوْفُوا ـ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ـ لَهُ بِمَا عَقَدَ عَلَيْكُمْ مِنْ تَخْلِيلٍ مَا أَحَلَّ لَكُمْ، وَتَحْرِيمٍ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ عُقُودِهِ، فَلَا تَنْكُثُوهَا، وَلَا تَنْقُضُوهَا.

أثر قتادة بن دعامة تَخلَشه:

عن سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿اللَّلَةَ اللهِ يَحْكُمُ مَا أَرَادَ فِي خَلْقِهِ، وَبَيَّنَ لِعِبَادِهِ، وَفَرَضَ فَرَائِضَهُ، وَحَّدَ حُدُّودَهُ، وَأَمَرَ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَى عَنْ مَعْصِيَتِهِ ﴾ (أَمَرَ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَى عَنْ مَعْصِيَتِهِ ﴾ (٢).

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ١٩) قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثنا عُبَيْدُ الله، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنْسٍ، قَالَ: جَلَسْنَا إِلَى مُطَرِّفِ بْنِ الشِّخَيرِ. وسنده ضعيف.

⁽٢) سندُّه حَسن: أخرجه الطبري (٨/ ٢١) من طريق بِشُرٌ، قَالَ: ثناً يَزِيدُ، قَالَ: ثَنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَنْبِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحُرَامَ وَلَا الْهَدْى وَلَا ٱلْقَلْتِبِدَ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحُرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِهِمْ وَرِضُونَاً وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْخَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوِنُواْ عَلَى ٱلْبِرِ وَٱلتَّقُوكَى وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدُونِ اللَّهَ اللهِ عَلَى اللهِ وَالتَّقُونُ اللهَ اللهِ اللهَ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ

قوله تعالى: ﴿لَا تُحِلُّواْ شَعَنبِرَ ٱللَّهِ ﴾[المائدة:٢]

القول الأول: لَا تُحِلُّوا حُرُمَاتِ الله، وَلَا تَتَعَدُّوا حُدُودَهُ. كَأَنَّهُمْ وَجَّهُوا الشَّعَائِرَ إِلَى اللهَ اللهَ اللهَ عَلَيْرَ إِلَى اللهَ عَلَيْرَ اللهُ: مَعَالِمَ حُدُودِ الله، وَأَمْرِهِ، وَنَهْيِهِ، وَفَرَائِضِهِ»(١).

أثر عطاء يَعْلَشْهُ:

عن حَبِيبٌ المُعَلِّمُ، عَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ شَعَائِرِ الله، فَقَالَ: «حُرُمَاتُ الله: اجْتِنَابُ سَخَطِ الله، وَاتِّبَاعُ طَاعَتِهِ، فَذَلِكَ شَعَائِرُ الله»(٢).

﴿ القول الثاني: قَوْلِهِ: ﴿ لَا تُحِلُّواْ ﴾ [المسمنة] حَرَمَ الله. فَكَأَنَّهُمْ وَجَّهُوا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ اللهِ مِنَ الْبِلَادِ.

أثر السدي كَثَلَثْهُ:

عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَنَيِرَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٢] قَالَ: «أَمَّا شَعَائِرُ الله: فَحَرَمُ الله ﴾ (المائدة: ٢).

القول الثالث: مَعْنَى ذَلِكَ: لَا تُحِلُّوا مَنَاسِكَ الْحَجِّ فَتُضِيعُوهَا. وكَأَنَهُمْ وَجَّهُوا تَأْوِيلَ ذَلِكَ إِلَى: لَا تُحِلُّوا مَعَالِمَ حُدُودِ الله الَّتِي حَدَّهَا لَكُمْ فِي حَجِّكُمْ.

⁽١) الطبري (٨/ ٢١).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ٢١) قال حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: ثنا حَبيبٌ المُعَلِّمُ، عَنْ عَطَاءٍ. وسنده ضعيف.

⁽٣) سَنده حسنُ: أُخَرِجه الطبري (٨/ ٢٢) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْخُسَيْنِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

قال ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ لَا تُحِلُّواْ شَعَتبِرَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة:٢] قَالَ: «مَنَاسِكَ الْحُجِّ»(١).

🗖 أثر مجاهد يَخَلَلْهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِ الله: ﴿شَعَنَبِرَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة:٢] «الصَّفَا وَالْمُرْوَةُ، وَالْهُدُيُ وَالْبُدُنُ، كُلُّ هَذَا مِنْ شَعَائِرِ الله»(٢).

القول الرابع: مَعْنَى ذَلِكَ: لَا تُحِلُّوا مَا حَرَّمَ الله عَلَيْكُمْ فِي حَالِ إِحْرَامِكُمْ.

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿لَا تُحِلُّواْ شَعَنِيرَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة:٢] قَالَ: «شَعَائِرُ الله: مَا نَهَى الله عَنْهُ أَنْ تُصِيبَهُ وَأَنْتَ مُحُرْمٌ "".

قال الطبري تَعْلَقُهُ: وَأَوْلَى التَّأُوِيلَاتِ بِقَوْلِهِ: ﴿ لَا تُحِلُّواْ شَعَتَبِرَ ٱللَّهِ ﴾ [المائد: ٢] قَوْلُ عَطَاءٍ الَّذِي ذَكُوْنَاهُ مِنْ تَوْجِيهِهِ مَعْنَى ذَلِكَ إِلَى: لَا تُحِلُّوا حُرُمَاتِ الله، وَلَا تُضِيعُوا فَرَائِضَهُ؛ لِأَنَّ الشَّعَائِرَ جَمْعُ شَعِيرَةٍ، وَالشَّعِيرَةُ: فَعِيلَةٌ، مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: قَدْ شَعَرَ فُلَانٌ فَرَائِضَهُ؛ لِأَنَّ الشَّعَائِرَ جَمْعُ شَعِيرَةٍ، وَالشَّعِيرَةُ: فَعِيلَةٌ، مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: قَدْ شَعَرَ فُلَانٌ جَمَّعُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ ا

(۱) سنده ضعیف: أخرجه الطبري (۸/ ۲۲) قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْخُسَيْنُ، قَالَ: ثني حَجَّاجٌ، قَالَ: ثنا الْخُسَيْنُ، قَالَ: ثني حَجَّاجٌ، قَالَ: ثَالَ ابْنُ جُرَيْج. وسنده ضعيف.

وأخرجه الطبري (٨/ ٢٢) قال: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا أَبُّو صَالِح، قَالَ: ثنا مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿يَنَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا ثُحِّلُواْ شَعَتبِرَ ٱللَّهِ﴾[المسن:٢] ﴿كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُحُجُّونَ الْبَيْتَ الْحُرَّامَ، وَيُهْدُونَ الْهُدَايَا، وَيُعَظِّمُونَ حُرْمَةَ الْمُشَاعِرِ، وَيَتَّجِرُونَ فِي حَجِّهِمْ، فَأَرَادَ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يُغِيرُوا عَلَيْهِمْ، فَقَالَ الله ﷺ ﴿لَا تُحِلُّواْ شَعَنبِرَ ٱللَّهِ﴾[المسن:٢]. وسنده ضعيف.

(٢) سنده فيه مقال: أخرجه الطبَري (٨/ ٢٣) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال.

(٣) ضَعَيْف: أَخَرِجُهُ الطَّبرِي (٨/ ٢٣) مَنْ طريق مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده ضعيف. مَنَاسِكِ الْحُجِّ، مِنْ تَحْرِيمٍ مَا حَرَّمَ الله إصَابَتَهُ فِيهَا عَلَى الْمُحْرِم، وَتَضْيِيعُ مَا نَهَى عَنْ تَضْيِيعِهِ فِيهَا، وَفِيهَا حَرَّمَهِ، الشَّيِحُلَالِ حُرُمَاتِ حَرَمِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ حُدُودِهِ تَضْيِيعِهِ فِيهَا، وَفِيهَا حَرَّامِهِ، لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِنْ مَعَالِهِ وَشَعَائِرِهِ الَّتِي جَعَلَهَا أَمَارَاتٍ بَيْنَ وَفَرَائِضِهِ وَحَلَالِهِ وَحَرَامِهِ، لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِنْ مَعَالِهِ وَشَعَائِرِهِ الَّتِي جَعَلَهَا أَمَارَاتٍ بَيْنَ اللهِ وَحَرَامِهِ، لِأَنَّ كُلُّ وَحَرَامُهُ وَأَمْرُهُ وَنَهَيْهُ. وَإِنَّهَا قُلْنَا ذَلِكَ الْقَوْلَ أَوْلَى الْحُقِّ وَالْبَاطِلِ، يُعْلَمُ بِهَا حَلَالُهُ وَحَرَامُهُ وَأَمْرُهُ وَنَهُيْهُ. وَإِنَّهَا قُلْنَا ذَلِكَ الْقَوْلَ أَوْلَى اللهِ نَهَى عَنِ اسْتِحْلَالِ بِتَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تَحَلِقُوا شَعَتِيرَ ٱللّهِ ﴾ [المائدة:٢]؛ لِأَنَّ الله نَهَى عَنِ اسْتِحْلَالِ شَعَائِرِهِ وَمَعَالِمٍ حُدُودِهِ، وَإِحْلَاهِا نَهْيًا عَامًا مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ دُونَ شَعْرُهِ وَمَعَالِمٍ حُدُودِهِ، وَإِحْلَاهِا نَهْيًا عَامًا مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ دُونَ شَعْرُهِ وَمَعَالِمٍ حُدُودِهِ، وَإِحْلَاهِا نَهْ يَا عَامًا مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ دُونَ وَلَا حُجَّةً بِذَلِكَ كَذَلِكَ إِلَى الْخُصُوصِ إِلّا بِحُجَّةٍ يَجِبُ التَسْلِيمُ لَمَا، وَلَا حُجَّةً بِذَلِكَ كَذَلِكَ إِلَى الْخُصُوصِ إِلّا بِحُجَّةٍ يَجِبُ التَسْلِيمُ لَمَا،

قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحُرَامَ ﴾ [المائدة:٢]

قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾ [الماندة:٢] وَلَا تَسْتَحِلُّوا الشَّهْرَ الْحَرَامَ بِقِتَالِكُمْ بِهِ أَعْدَاءَكُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَهُو كَقَوْلِهِ: ﴿يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالِ فِيهِ قُلُ قِتَالُ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ [البقرة:٢١٧](٢).

□ أثر عبد الله بن عباس على:

عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢] ﴿ يَعْنِي: لَا تَسْتَحِلُّوا قِتَالًا فِيهِ ﴾ [المائدة: ٢] ﴿ يَعْنِي: لَا تَسْتَحِلُّوا

أثر قتادة يَخلَشه:

عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: «كَانَ الْمُشْرِكُ يَوْمَئِذِ لَا يُصَدُّ عَنِ الْبَيْتِ، فَأُمِرُوا أَنْ لَا يُقَاتِلُوا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامُ الَّذِي عَنَاهُ الله بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامُ الَّذِي عَنَاهُ الله بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامُ الَّذِي عَنَاهُ الله بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا الشَّهْرُ الْحَرَامُ ﴾ [المائدة: ٢] فَرَجَبُ مُضَرَ، وَهُو شَهْرٌ كَانَتْ مُضَرُ ثُحُرِّمُ فِيهِ الْقِتَالَ. وَقَدْ قِيلَ: هُوَ

تفسير الطيري (٨/ ٢٤).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ٢٥) من طريق مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وعلي بن أبي طلحة عن عبد الله بن عباس. وسنده فيه مقال.

فِي هَذَا المُوْضِع ذُو الْقَعْدَةِ»(١).

الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا ٱلْهَدْى وَلَا ٱلْقَلَتِيدَ ﴾ [الماندة:٢]

قال الطبري تَعَلَّلُهُ: أَمَّا الْهَدْي: فَهُو مَا أَهْدَاهُ النُّرُءُ مِنْ بَعِيرٍ، أَوْ بَقَرَةٍ، أَوْ شَاةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِلَى بَيْتِ الله تَقَرُّبًا بِهِ إِلَى الله وَطَلَبَ ثَوَابِهِ. يَقُولُ الله تَجَلَّد: فَلَا تَسْتَجِلُّوا ذَلِكَ إِلَى بَيْتِ الله عَلَيْهِ، وَلَا تَحُولُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا أَهْدَوْا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَبْلُغُوا بِهِ لَكُونَ مَا أَهْدَوْا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَبْلُغُوا بِهِ اللهِ عَلَيْهِ، وَلَا تَحُولُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا أَهْدَوْا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَبْلُغُوا بِهِ اللهِ عَلَيْهِ، وَلَا تَحُولُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا أَهْدَوْا مِنْ ذَلِكَ أَنْ الْهَدْيَ إِنَّهَا يَكُونَ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ كَعْبَتِهِ. وَقَدْ رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْهَدْيَ إِنَّهَا يَكُونَ هُدُيًا مَا لَمْ يُقَلِّدُ».

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا ٱلْهَدْى ﴾ [المائدة: ٢] قَالَ: «الْهَدْي مَا لَمْ يُقَلَّدُ، وَقَدْ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يُهْدِيهُ، وَيُقَلِّدُهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

قال الطبري تَعْلَفُهُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَا ٱلْقَلَتَبِدَ﴾ [المائدة:٢] فَإِنَّهُ يَعْنِي: وَلَا تُحِلُّوا أَيْضًا الْقَلَائِدِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأُويلِ فِي الْقَلَائِدِ الَّتِي نَهَى الله ﷺ عَنْ إِحْلَالِهَا:

القول الأول: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنَى بِالْقَلَائِدِ: قَلَائِدَ الْهُدِي؛ وَقَالُوا: إِنَّمَا أَرَادَ الله فَيْرَ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا اللَّهَدَى وَلَا اللَّقَلَدَاتِ مِنْهَا وَغَيْرَ اللهَ وَلَا تُحِلُّوا الْهَدَايَا اللَّقَلَدَاتِ مِنْهَا وَغَيْرَ اللَّهَ وَلَا اللَّقَلَدَاتِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا اللَّهَدَى ﴾: مَا لَمْ يُقَلَّدُ مِنَ الْهُدَايَا ﴿ وَلَا اللَّقَلَتِدَ ﴾ [المائدة: ٢]: المُقلَّدُ مِنَ الْهُدَايَا ﴿ وَلَا اللَّهُ مِنَ اللَّهُ مَعْنَى مَا أَرَادَ مِنَ النَّهْمِ عَنِ السَّدِحُلَالِ الْهَدَايَا المُقلَّدَةِ ﴾ [المائدة: ٢] عَلَى مَعْنَى مَا أَرَادَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ السَّيَحُلَالِ الْهَدَايَا المُقلَّدَةِ ﴾ [المائدة: ٢]

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا ٱلْقَلَنبِدَ ﴾ [الماعدة: ٢] «الْقَلَائِدُ: مُقَلَّدَاتُ الْهَدْي، وَإِذَا

⁽١) سنده فيه مقال: أخرجه الطبري (٨/ ٢٥) من طريق الْحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده فيه مقال.

⁽٢) سنده ضعيف: أخرَّجه الطبري (٨/ ٢٦) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده فيه مقال.

⁽٣) تفسير الطبري (٨/ ٢٦).

قَلَّدَ الرَّجُلُ هَدْيَهُ فَقَدْ أَحْرَمَ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ قَمِيصُهُ، فَلْيَخْلَعْهُ (۱).

القول الثاني: يَعْنِي بِذَلِكَ: الْقَلَائِدَ الَّتِي كَانَ الْشُرِكُونَ يِتَقَلَّدُونَهَا إِذَا أَرَادُوا الْحَجَّ مُقْبِلِينَ إِلَى مَنَازِلِهِمْ مُنْصَرِفِينَ مِنْهَا، مِنَ الشَّعْرِ. الشَّعْرِ.

أثر قتادة تَعَلَّشُهُ:

عَنْ قَتَادَةَ: ﴿ لَا تُحِلُّواْ شَعَلَبِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائد: ٢] قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ فِي الْجُاهِلِيَّةِ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يُرِيدُ الْحَجَّ تَقَلَّدَ مِنَ السَّمُرِ، فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ أَحَدُّ، فَإِذَا رَجَعَ تَقَلَّدَ قِلَادَةَ شَعْرٍ، فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ أَحَدٌ » (٢).

القول الثالث: بَلْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ يَتَقَلَّدُ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنَ الْحُرَمِ، أَوْ خَرَجَ مِنْ لِحَاءِ شَجَرِ الْخَرَمِ، فَيَأْمَنُ بِذَلِكَ مِنْ سَائِرِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ أَنْ يَعْرِضُوا لَهُ بِسُوءٍ.

🗖 أثر عطاء يخلَّلنه:

عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ عَطَاءٍ: ﴿ وَلَا ٱلْقَلَتِيدَ ﴾ [المائدة: ٢] قَالَ: ﴿ كَانُوا يَتَقَلَّدُونَ مِنْ لِحَاءِ شَخِرِ الْحَرَمِ، فَنَزَلَتْ: ﴿ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْى وَلَا ٱلْقَلَتِيدَ ﴾ [المائدة: ٢] (٣).

(١) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ٢٧) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي قَالَ: ثني عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده ضعيف جدًا.

⁽٢) أخْرِجه الطبري (٨ (٧٢) و عَبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٤) ٢٧٢ من طريق عَبْدُ الرَّزَاقِ قَالَ: نا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تُحِلُواْ شَعَتِيرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْى وَلَا ٱلْقَلَتِيدَ وَلَا الشَّهْرَ ٱلْجَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْى وَلَا ٱلْقَلَتِيدَ وَلَا عَرْبَهُ يُرِيدُ عَنْ الْبَيْتِ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يُرِيدُ الْجَجَّ تَقَلَّدَ مِنَ السَّمُرِ، فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ أَحَدٌ، أَمَّا إِذَا رَجَعَ تَقَلَّدَ قِلَادَةً مِنْ شَعْرٍ، فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ أَحَدٌ، الْبَيْتِ، فَأَمُووا أَلَّا يُقَاتِلُوا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَلَا عِنْدَ الْبَيْتِ، فَلَمْ يَعْرِضُ لَهُ أَحَدٌ، وَكَانَ الرَّجُعَ تَقَلَّدَ قِلَادَةً مِنْ شَعْرٍ، فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ أَحَدٌ، وَكَانَ الشَّهْرِ الْجَرَامِ، وَلَا عِنْدَ الْبَيْتِ، فَلَمْ يَعْرِضُ لَهُ أَحُدُ، فَلَمْ اللَّهُ عَنْ الْبَيْتِ، فَأَمُولُوا أَلَّا يُقَاتِلُوا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَلَا عِنْدَ الْبَيْتِ، فَنَسَخَهَا قَوْلُهُ: ﴿ فَاقَتُلُوا اللَّهُ مِنَا لَا اللَّهُ مِنَ السَّمُونَ عَيْثُ وَجَدتُمُوهُمْ [الوبه: ٥] ».

⁽٣) سنده ضعيف: أخرجه الطّبري (٨/ ٢٨) من طريق ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثنا أَبِي، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلِ، عَنْ عَطَاءٍ. وسنده ضعيف.

أثر مجاهد يَعْلَشْهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ وَلَا ٱلْقَلَتِيدَ ﴾ [المائدة: ٢] قَالَ: «الْقَلَائِدُ: اللِّحَاءُ فِي رِقَابِ النَّاسِ وَالْبَهَائِمِ أَمْنٌ لَكُمْ » (١).

أثر السدي يَعْلَشْهُ:

عن أَسْبَاطُّ، عَنِ السُّدِّيِّ، قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا ٱلْهَدَى وَلَا ٱلْقَلَيْدَ ﴾ [المائد: ٢] قَالَ: ﴿ إِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَتَقَلَّدُونَ مِنْ لِجَاءِ شَجِرِ مَكَّةَ، فَيُقِيمُ الرَّجُلُ بِمَكَانِهِ، حَتَّى إِذَا انْقَضَتِ الْأَشْهُرُ الْخُرُمُ، فَأَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ قَلَّدَ نَفْسَهُ وَنَاقَتَهُ مِنْ لِجَاءِ الشَّجَرِ، فَيَأْمَنُ حَتَّى يَأْمِنُ مَتَّى يَأْمِنُ مَتَّى يَأْمَنُ مَتَّى يَأْمِنُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُولَ

أثر عبد الرحمن بن زيد تَعَلَّنهُ:

قال ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا ٱلْقَلَتِيدَ ﴾ [المائدة: ٢] قَالَ: «الْقَلَائِدُ: كَانَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ لِجَاءَ شَجَرَةٍ مِنْ شَجَرِ الْحُرَمِ، فَيَتَقَلَّدَهَا، ثُمَّ يَذْهَبُ حَيْثُ شَاءَ، فَيَأْمَنُ بِذَلِكَ، فَذَلِكَ الْقَلَائِدُ» (٣).

القول الرابع: إِنَّمَا نَهَى الله المُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا ٱلْقَلَتِيدَ ﴾ [المائد: ٢] أَنْ يَنْزِعُوا شَيْئًا مِنْ شَجَرِ الْحُرَمِ، فَيَتَقَلَّدُوهُ، كَمَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْعَلُونَ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ.

أثر عطاء تَعْلَلْثُهُ:

عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا ٱلْهَدَى وَلَا ٱلْقَلَتِدِ ﴾ [المائدة:٢] «كَانَ المُشْرِكُونَ يَأْخُذُونَ مِنْ شَجَرِ مَكَّةَ مِنْ لِحَاءِ السَّمُرِ، فَيَتَقَلَّدُونَهَا، فَيَأْمَنُونَ بِهَا مِنَ

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٢٨) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال.

⁽٢) أَخْرَجِه الطَّبَرِيَّ (٨/ ٢٨) من طُرِيق مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: ثنا أَسْدَى عَن السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

⁽٣) سنده صَحيح: أُخرجه الطبري (٨/ ٢٨) من طريق يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ ابْنُ زَيْدٍ.

النَّاسِ، فَنَهَى الله أَنْ يُنْزَعَ شَجَرُهَا، فَيُّتَقَلَّدَ" (١).

□ أثر مطرف بن الشخير كَاللهُ:

عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، قَالَ: جَلَسْنَا إِلَى مُطَرِّفِ بْنِ الشِّخِّيرِ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ، فَحَدَّتَهُمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا ٱلْقَلَيْدِ ﴾ [المائدة: ٢] قَالَ: «كَانَ المُشْرِكُونَ يَأْخُذُونَ مِنْ شَجَرِ مَكَّةَ مِنْ لِجَاءِ السَّمُرِ، فَيَتَقَلَّدُونَ، فَيَأْمَنُونَ بِهَا فِي النَّاسِ، فَنَهَى الله ـ عَزَّ ذِكْرُهُ ـ أَنْ يُنْزَعَ شَجَرُهَا فَيُتَقَلَّدَ» (٢).

الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة:٢]

المسألة الأولى: سبب نزول الآية

قال الطبري تختلفه: وَالْبَيْتُ الْحُرَامُ: بَيْتُ الله الَّذِي بِمَكَّةَ؛ وَقَدْ بَيَّنْتُ فِيهَا مَضَى لَمَ قِلَ الله الَّذِي بِمَكَّةَ؛ وَقَدْ بَيَّنْتُ فِيهَا مَضَى لَمَ قِيلَ لَهُ: الْحُرَامُ. ﴿ يَبْتَعُونَ فَضَلًا مِن رَبِّهِم ﴾ [المائدة:٢] يَعْنِي: يَلْتَمِسُونَ أَرْبَاحًا فِي تِجَارَتِهِمْ مِنَ الله ﴿ وَرِضُونَا ﴾ [المائدة:٢] يَقُولُ: ﴿ وَأَنْ يَرْضَى الله عَنْهُمْ بِنُسُكِهِمْ. وَقَدْ قِيلَ:

⁽١) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ٢٩) قال حدثني ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ. وسنده ضعيف.

⁽٢) سنده ضعيف، وقد سبق.

⁽٣) الطبرى (٨/ ٢٨).

إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي رَجُلِ مِنْ بَنِي رَبِيعَةً، يُقَالَ لَهُ: الْخُطَمُ ١٠٠٠.

(١) ورد ذلك من عدة طرق، وفي كلها مقال ومنها: أثر السدي كَنَلَهُ أخرجه الطبري (٨/ ٣١). من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: ثنا أَمْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: ثنا أَمْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِ، قَالَ: أَقْبَلَ الْخُطَمُ بْنُ هِنْدِ الْبَكْرِيُّ، ثُمَّ أَحَدُ بَنِي قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، حَتَّى أَتَى النَّبِيُّ عَيَّقِهُ وَحْدَهُ، وَخَلَّفَ خَيْلَهُ خَارِجَةً مِنَ المُدِينَةِ، فَدَعَاهُ، فَقَالَ: إلاَم تَدْعُو؟ فَأَخْبَرَهُ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ عَيَّقِهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: "بَدْخُلُ فَعَارِجَةً مِنَ المُدِينَةِ، فَدَعَاهُ، فَقَالَ: إلاَم تَدْعُو؟ فَأَخْبَرَهُ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ عَيَّقِهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: "لِمُذُولُ اللهُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ رَبِيعَةَ، يَتَكَلَّمُ بِلِسَانِ شَيْطَانٍ"، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ رَبِيعَةَ، يَتَكَلَّمُ بِلِسَانِ شَيْطَانٍ"، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِوْجُهِ كَافِرٍ، وَخَرَجَ مِنْ عَنْدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكِمْ: "لَقَدْ دَخَلَ بِوجْهِ كَافِرٍ، وَخَرَجَ مِنْ عَنْدِهِ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكُمْ وَكُلُ بِوجْهِ كَافِرٍ، وَخَرَجَ مِنْ سَرْحِ المُدِينَةِ، فَسَاقَهُ، فَانْطَلَقَ بِهِ، وَهُو يَرْتَجِزُ:

بَعَقِبِ غَادِرٍ"، فَمَرَّ بِسَرْحٍ مِنْ سَرْحِ المُدِينَةِ، فَسَاقَهُ، فَانْطِلَقَ بِهِ، وَهُو يَرْتَجِزُ:

قَدْذُ لَفَهُ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ الل

لَّ يْسَ بِرَاعِ ي إِبْ لِ وَلَا غَنَمُ بَاتُوا نِيَامًا وَابْ نُ هِنْ دَ لَمَ يَسَمُ خَدِدَلَّجُ السَّاقَيْنِ مَسُّوحُ الْقَدَمُ

قَدْ لَفَهَ اللَّذِ لُ بِسَّوَّاقٍ حُطَمْ وَلَا بِجَدَّادٍ عَسَلَى ظَهْرِ الْوَضَمْ بَساتَ يُقَاسِسِهَا غُسلَامٌ كَسالزَّ لَ

ثُمَّ أَقْبَلَ مِنْ عَامٍ قَابِلِ حَاجًا قَدْ قَلَّدَ، وَأَهْدَى، فَأَرَادَ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، حَتَّى بَلَغَ: ﴿ وَلاَ ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحُرَامَ ﴾ [المائد: ٢] قَالَ لَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا رَسُولَ الله، خَلِّ الْآيَةُ، حَتَّى بَلَغَ: ﴿ وَلاَ ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحُرَامَ ﴾ [المائد: ٢] قَالَ لَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا رَسُولَ الله، خَلِّ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، فَإِنَّهُ صَاحِبُنَا. قَالَ: ﴿ إِنَّهُ قَدْ قَلْدَ ﴾ قَالُوا: إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ كُنَّا نَصْنَعُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَأَبَى عَلَيْهِمْ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ.

وأخر جه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٣) قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثني حَجَّاجٌ، عَنِ الْبِنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: قَدِمَ الْحُطْمُ - أَخُو بَنِي ضُبَيْعَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْبَكْرِيُ - اللّٰدِينَةَ فِي عِيرِ لَهُ يَحْمِلُ طَعَامًا، فَلَا فَبَاعَهُ، ثَمَّ دَخَلَ عَلَى النّبِي عَيْقَةً، فَلَا عَدِمٍ» فَلَمَا قَدِمَ الْيَهامَةَ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَام، وَخَرَجَ فِي عِيرَهُ لَكُمَّ وَلُكُ عَنِي الْفَعْدَةِ، يُرِيدُ مَكَّة، فَلَمَّا سَمِع بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ الله عَيَّا لِلْخُرُوجِ عِيرِ لَهُ تَعْمِلُ الطَّعَامَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، يُرِيدُ مَكَّة، فَلَمَّا سَمِع بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ الله عَيَّا لِلْخُرُوجِ عِيرِ لَهُ مَكَّةً، فَلَمَّا سَمِع بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ الله عَيَّا لِلْخُرُوجِ عِيرِ اللّهِ عَلَيْقَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللهُ ا

كالمراد مذه الآية:

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَلَا ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢] يَقُولُ: "مَنْ تَوَجَّهَ حَاجًّا "(١).

□ أثر الضحاك يَخلَشُهُ:

عَنْ جُوَيْبِرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴿ [المائدة: ٢] يَعْنِي: الْحَاجَ ﴾ [المائدة: ٢] يَعْنِي: الْحَاجَ ﴾ (المائدة: ٢] يَعْنِي:

أثر مطرف تَحَلَمْثُة:

عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنْسٍ، قَالَ: جَلَسْنَا إِلَى مُطَرِّفِ بْنِ الشِّخِّيرِ وَعِنْدَهُ رَجُلْ، فَحَدَّثَهُمْ فَقَالَ: ﴿وَلَا ءَامِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحُرَامَ﴾[المائدة:٢] قَالَ: «الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْبَيْتَ»(٣).

قَالَ الطَّبْرِي تَعْلَقُهُ: ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهَا نُسِخَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ مِنْهَا مَنْسُوخًا:

بِعَقِبَيْ غَادِرٍ، وَمَا الرَّجُلُ بِمُسْلِمِ»، فَمَرَّ عَلَى سَرْحِ لِأَهْلِ الْمِدِينَةِ، فَانْطَلَقَ بِهِ، فَطَلَبَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللّهِ ﷺ، فَفَاتَهُمْ، وقَدِمَ الْيَهَامَةَ، وَحَضَرَ الحُبَّ، فَجَهَّزَ خَارِجًا، وَكَانَ عَظِيمَ التِّجَارَةِ، فَاسْتَأْذَنُوا أَنْ يَتَلَقَّوْهُ، وَيَأْخُذُوا مَا مَعَهُ، فَأَنْزَلَ الله ﷺ: ﴿لَا تُحِلُواْ شَعَتْبِرَ ٱللّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلهَدْى وَلَا اللهَ اللّهَ عَلَيْهِ وَلَا اللهَ عَلَيْهِ وَلَا اللهَ عَلَيْهِ وَلَا اللهَ عَلَيْهِ وَلَا اللهَ عَلَيْهِ وَلَا اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُولِيَّ اللهُ اللهُولِ اللهُ الللهُ اللهُ الله

وأخرَجه الطبري في تفسيره (٨ُ/ ٣٤) قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحُرَامَ﴾[المائد:٢] الْآيَةُ، قَالَ: هَذَا يَوْمُ الْفَتْح؛ جَاءَ نَاسٌ يَؤَمُّونَ الْبَيْتَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، يُهِلُّونَ بِعُمْرَةَ، فَقَالَ المُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّهَا هَؤُلَاءِ مُشْرِكُونَ، فَمِثْلُ هَؤُلَاءِ فَلَنْ نَدَعَهُمْ إِلَّا أَنْ نُخِيرَ عَلَيْهِمْ. فَنَزَلَ الْقُرْآنُ: ﴿وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[المائد:٢].

(١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٤) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده ضعيف.

(٢) ضَعيف: أخرَجَه الطبريَ في تفسيرَه (٨/ ٣٤) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ جُوَيْيرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ. وهذا سند ضعيف.

(٣) ضعيف: أخرجه الطبرَّي (٨/ ٣٥) من طريق ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثنا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنْسٍ، قَالَ: جَلَسْنَا إِلَى مُطَرِّفِ بْنِ الشِّخِّيرِ. وهذا سند ضعيف.

القول الأول: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نُسِخَ جَمِيعُهَا.

□ أثر عامر الشعبي كَفَلَتْهُ:

عَنْ بَيَانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: لَمْ يُنْسَخْ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ غَيْرَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ يَأَتُنُهَا النَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَتِهِرَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة:٢](١).

🛘 أثر مجاهد يَخَلَنْهُ:

عَنِ الْحُكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَتبِرَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة:٢] نَسَخَتْهَا: ﴿ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾ [التوبة:٥] (٢).

أثر قتادة تَعْلَشْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ لَا يُحِلُّواْ شَعَنِيرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحُرَامَ ﴾ [المائدة: ٢] الْآيَةُ، قَالَ: مَنْسُوخٌ. قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُ يَوْمَئِذٍ لَا يُصَدُّ عَنِ الْبَيْتِ، فَأُمِرُوا أَنْ لَا يُقَاتِلُوا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ وَلَا عِنْدَ الْبَيْتِ، فَنَسَخَهَا قَوْلُهُ: ﴿ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَتُّمُوهُم ﴾ الحُرُّمِ وَلَا عِنْدَ الْبَيْتِ، فَنَسَخَهَا قَوْلُهُ: ﴿ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَتُّمُوهُم ﴾ [النوبة: ٥] (٣).

□ أثر الضحاك نَعَلَّتُهُ:

عَنِ الضَّحَّاكِ: ﴿ لَا تُحِلُّواْ شَعَلَهِرَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ

أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٥) و الناسخ والمنسوخ للقاسم بن سلام (ص: ١٣٦). من طرق عَنْ شُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

⁽١) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٥)، وعبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٤)، وفي الناسخ والمنسوخ للقاسم بن سلام (ص: ١٣٧)، و سعيد بن منصور في تفسيره (٤/ ١٤٣٧) من طرق عَنْ بَيَانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «لَمْ يُنْسَخْ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ غَيْرُ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يُحَلِّواْ شَعَتِبِرَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٢].

⁽٢) صحيح: أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص: ١٣٥) من طريق مَنْصُورٌ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: «﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَاۤ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[المائدة:٤] قَالَ: نَسَخَتْ مَا قَبْلَهَا: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمُ ﴾[المائد:٤٤].

 ⁽٣) فيه مقال: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٦) قال: حَدَّثَنَا الحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ. ورواية معمر عن قتادة فيها مقال.

ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢] قَالَ: «نَسَخَتْهَا بَرَاءَةُ: ﴿ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَتُمُوهُم ﴾ [الوبة: ٥] حَدَّتَنِي الْمُثَنَّى قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنِ الضَّحَّاكِ، مِثْلَهُ (١).

🗖 أثر حبيب بن أبي ثابت كَتَلَلهُ:

عَنْ حَبِيبٍ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ: ﴿لَا تُحِلُّواْ شَعَنَبِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْيَ وَلَا ٱلْقَلَنبِدَ﴾[المائدة:٢] قَالَ: «هَذَا شَيْءٌ نُهِيَ عَنْهُ، فَثُرِكَ كَمَا هُوَ»(٢).

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد كِمَلَقْةُ:

عن ابْنُ وَهْبِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَحِلُّواْ شَعَتبِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة:٢] قَالَ: ﴿ هَذَا كُلُّهُ مَنْسُوخٌ، نَسَخَ هَذَا أَمْرُهُ بِجِهَادِهِمْ كَافَّةً ﴾ (٣).

﴿ القول الثاني: الَّذِي نُسِخَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَنبِدَ وَلَا ءَامِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [الماندة: ٢].

🗖 أثر عبد الله بن عباس على:

عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿لَا تَحِلُواْ شَعَتِيرَ ٱللّهِ ﴾ [المائد: ٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَحِينَ ٱلْبَيْتَ ﴾ [المائد: ٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا عَمِينَ ٱلْبَيْتَ ﴾ والمائد: ٢] عَمِيعًا، فَنَهَى الله المُؤْمِنِينَ أَنْ يَمْنَعُوا أَحَدًا أَنْ يَحُجُ الْبَيْتَ أَوْ يَعْرِضُوا لَهُ مِنْ مُؤْمِنٍ أَوْ كَافِرٍ، ثُمَّ أَنْزَلَ الله بَعْدَ هَذَا: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسُ فَلا يَعْرُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحِرَامَ بَعْدَ عَامِهِمُ هَاذَا ﴾ [التوبة: ٢٨] وقال: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَاجِدَ ٱللّهِ مَنْ عَامَنَ بِٱللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ مَسَاجِدَ ٱللّهِ مَنْ عَامَنَ بِٱللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأُخِرِ ﴾

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٦) من طريق ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثنا أَبُو مُعَاوِيَةً، عَنْ جُوَيْبِر، عَن الضَّحَّاكِ. وسنده ضعيف.

⁽٢) ضعَيَف: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٦) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ وَابْنُ وَكِيعٍ، قَالَا: ثنا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ. وسنده ضعيف.

 ⁽٣) صحيح: أُخرجه الطبري في تَفسيره (٨/ ٣٧) قال: حَدَّثنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ:
 قَالَ ابْنُ زَيْدٍ. وسنده صحيح.

[النوبة: ١٨] فَنَفَى الْمُشْرِكِينَ مِنَ المُسْجِدِ الْحَرَامِ (١٠).

أثر قتادة يَعَلَشْهُ:

قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي عَرُوبَةً، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ قَتَادَةَ: نُسِخَ مِنَ الْمُائِدَةِ: ﴿ وَلَا عَلَى ابْنِ أَبِي عَرُوبَةً، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ قَتَادَةَ: نُسِخَ مِنَ الْمُلْرِكِينَ حَيْثُ عَلَى الله: ﴿ فَالْقَتُلُواْ الله عَلَى الله عَيْثَ مَيْتِ مَنَ الله شَهِدِينَ عَلَى وَجَدتُمُوهُم ﴾ [التوبة:٥] وقَالَ: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَجِدَ اللّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنفُسِهِم بِاللّهُ فَرَهُ التوبة:١٧] وقَالَ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقُرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحُرَامَ الله مَعْدَ عَامِهِمْ هَاذَا ﴾ [التوبة:٢٨] وهُو الْعَامَ النَّذِي حَجَّ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ، فَنَادَى فِيهِ بِالْأَذَانِ (٢٠).

⁽١) فيه مقال: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٨) والقاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (ص: ١٨٩) من طريق مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِح، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَا أَنَّهُمَا الَّذِينَ عَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَتِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحُرَامَ وَلَا اللَّهَدَى وَلَا اللَّهَ عَنِي الله عَلَّى الْمَيْتَ الْحُرَامَ وَلَا الله عَلَى الله الله عَلَى الله

⁽٢) حسن بطرقه: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٥) ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثنا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ قَتَادَةَ.

أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٧) قَال: حَدَّثَنِي الْمُنَّى، قَالَ: ثنا اَخْجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، قَالَ: ثنا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يُحِلُّواْ شَعَنَيِرَ ٱللَّهِ ﴾ [المائد: ٢] الْآيَةُ، قَالَ: فَنُسِخَ مِنْهَا ﴿ عَاقِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْجُرَامُ ﴾ [المائد: ٢] نَسَخَتْهَا بَرَاءَةُ، فَقَالَ: ﴿ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَّمُوهُم ﴾ [الوبة: ٥].

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٨) قال: حَدَّثَنَا الْحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يُحِلُّواْ شَعَتِيرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المالاة: ٢] الآيَةُ، قَالَ: مَنْسُوخٌ، كَانَ الرَّجُلُ فِي الجُّاهِلِيَّةِ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ يُرِيدُ الْحُبَّ، تَقَلَّدَ مِنَ السَّمُرِ فَلَمْ يَعْرِضْ لَهُ أَحَدٌ، وَكَانَ الْمُشْرِكُ يَوْمَئِذٍ لَا يُصَدُّ [ص: ٣٩] عَنِ الْبَيْتِ، وَأَمِرُوا أَنْ لَا يُقَاتِلُوا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ وَلَا عِنْدَ الْبَيْتِ، فَنَسَخَهَا قَوْلُهُ: ﴿فَاقْتُلُواْ ٱلمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥].

أثر السدي يَخْلَشْهُ:

عَنِ السُّدِّيِّ، قَالَ: نَزَلَ فِي شَأْنِ الْحُطَمِ: ﴿ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَنْبِدَ وَلَا ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ الْبَيْتَ الْبَيْتَ الْبَيْدَ وَلَا عَالَمَ اللهُ فَقَالَ: ﴿ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١](١).

﴿ القول الثالث: لَمْ يُنْسَخْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِلَّا الْقَلَائِدَ الَّتِي كَانَتُ فِي اجُّاهِلِيَّةِ يَتَقَلَّدُونَهَا مِنْ لَجَاءِ الشَّجَرِ.

🗖 أثر مجاهد يَخَلَلْلهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُحِلُواْ شَعَنَهِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱللَّهِ عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُحِلُواْ شَعَنَهِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهُرُ ٱللَّهُ مِنْ عَمَلِ الجَّاهِلِيَّةِ، فِعْلُهُ وَإِلَا الْمَاءُ، فَحَرَّمَ الله ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْإِسْلَامِ، إِلَّا لَجَاءَ الْقَلَائِدِ، فَتُرِكَ ذَلِكَ. ﴿ وَلَا ءَامِّينَ وَإِقَامَتُهُ، فَحَرَّمَ الله ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْإِسْلَامِ، إِلَّا لَجَاءَ الْقَلَائِدِ، فَتُرِكَ ذَلِكَ. ﴿ وَلَا ءَامِّينَ ٱلْمَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢] فَحَرَّمَ الله عَلَى كُلِّ أَحَدٍ إِخَافَتَهُمْ (٢٠).

قال الطبري يختلف وَأَوْلَى الْأَقُوالِ فِي ذَلِكَ بِالصِّحَةِ، قَوْلُ مَنْ قَالَ: نَسَخَ الله مِنْ هَذِهِ الْآيةِ قَوْلَهُ: ﴿ وَلَا الشَّهْرِ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدَى وَلَا الْقَلَتِيدَ وَلَا عَاقِينَ النَّيْتَ الْحُرَامَ هَذِهِ الْآيةِ قَوْلَهُ: ﴿ وَلَا الشَّهْرِ الْحَرُمِ مَ اللّهُ مَا عِ الْجُمْعِ عَلَى أَنَّ الله قَدْ أَحَلَّ قِتَالَ أَهْلِ الشِّرْكِ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ وَغَيْرِهَا مِنْ شُهُورِ السَّنَةِ كُلِّهَا، وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ المُشْرِكَ لَوْ قَلَّدَ عُنْقَهُ أَوْ ذِرَاعَيْهِ لِحَاءَ مِنْ شُهُورِ السَّنَةِ كُلِّهَا، وَكَذَلِكَ لَهُ أَمَانًا مِنَ الْقَتْلِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ تَقَدَّمَ لَهُ عَقْدُ ذِمَّةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَمَانٌ. وَقَدْ بَيَنَّا فِيهَا مَضَى مَعْنَى الْقَلَائِدِ فِي غَيْرِ هَذَا المُوضِع. وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا يَكُنْ تَقَدَّمَ لَلْ الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ بَيَنَّا فِيهَا مَضَى مَعْنَى الْقَلَائِدِ فِي غَيْرِ هَذَا المُوضِع. وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمِسْلَامِ، لِعُمُومِ جَمِيعٍ مَنْ أَمَّ الْبَيْتَ. وَإِذَا احْرَمَةَ آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢] فَإِنَّهُ مُحْتَمَلُ ظَاهِرِهِ: وَلَا تُحِلُوا حُرْمَةَ آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢] فَإِنَّهُ مُحْتَمَلُ ظَاهِرِهِ: وَلَا تُحِلُوا حُرْمَةَ آمِينَ الْبَيْتَ الْمُشْرِكِينَ فِي جُمْلَتِهِمْ، فَلَا شَكَ أَنَّ قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمُشْرِكِينَ فِي جُمْلَتِهِمْ، فَلَا شَكَ أَنَّ قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمُ الشَّرُكِينَ فِي جُمْلِتِهِمْ، فَلَا شَكَ أَنَّ قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمَالِكِينَ فِي جُمْلِتِهِمْ، فَلَا شَكَ أَنَّ قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمُقْرِكِينَ فِي جُمْلِتِهِمْ، فَلَا شَكَ أَنَّ قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمُعْرِكِينَ فِي جُمْلُومِ مِنْ أَنَّ قَوْلُهُ أَنَّ قَوْلُهُ الشَّرُكِينَ فَيْ الْمُشْرِكِينَ عَيْكُ مَنْ الْمُؤْمِ مُنَا أَوْلُولُهُ الْمُفْرِكِينَ فِي مُعْلَقِهُ مُلْ الْمُشْرِكِينَ عَلَى اللْمُضْرِعِ مَا الْمُؤْمِلُهُ وَلَا الْمُعْرِقِينَ فَي اللهُ السَّرِينَ فَي اللهُ السَّوْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُعْرِقِينَ فَي اللهِ عَلَى الْمُعْلِقُولُ الْمُقْرِعُولُ الْمُؤْمِلُونَ اللّهُ الْمُعْرِعُهُ اللللْمُ السَّرِي اللهُ السِّهُ الْمُعْرَاقِهُ الللهُ الْمُعْلِقُولُ اللهُ الللهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمِ ال

⁽١) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٨) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْخُسَيْنِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ ابْنُ الْمُفَضَّل، قَالَ: ثنا أَسْبَاطُّ، عَن السُّدِّيِّ.

⁽٢) فيه مقالَ: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٣٩) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِم، قَالَ: ثنا عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فيها مقال.

وَجَدَتُمُوهُمْ ﴿ النوبة: ٥] نَاسِخُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ اجْتَاعُ الْأَمْرِ بِقَتْلِهِمْ وَتَرْكِ قَتْلِهِمْ فِي حَالٍ وَاحِدَةً وَوَقْتٍ وَاحِدٍ. وَفِي إِجْمَاعِ الجُمِيعِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الله فِي أَهْلِ الْحُرْبِ مِنَ اللهُ فِي أَشْهُرِ الْخُرُم وَغَيْرِهَا، مَا يُعْلَمُ اللهُ مِنْ قَتْلِهِمْ إِذَا أَمُّوا الْبَيْتَ الْحَرَامَ أَوِ الْبَيْتَ الْمَقَدَّسَ فِي أَشْهُرِ الْخُرُم وَغَيْرِهَا، مَا يُعْلَمُ أَنَّ النَّنْعَ مِنْ قَتْلِهِمْ إِذَا أَمُّوا الْبَيْتَ الْحُرَامَ مَنْسُوخٌ، وَمُحْتَمِلٌ أَيْضًا: وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحُرَامَ مِنْ أَهْلِ الشَّرِكُونَ الْبَيْتَ الْحُرَامَ مَنْسُوخٌ، وَإِنْ كَانَ عُنِيَ بِذَلِكَ النَّشْرِكُونَ الْبَيْتَ الْحُرَامَ مَنْسُوخٌ. وَإِذْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكَانَ لَا الْحَرَلَافَ مِنْ أَهْلِ النَّرْكِ مَنْ أَهْلِ التَّنْفِيضًا فِيهِمْ ظَاهِرَ الْحُرَّةِ، فَالْوَاجِبُ وَإِن اللهُ مَنْ عَيْرِ الَّذِي قَالُوا، التَّسْلِيمُ لِيَا اسْتَفَاضَ بِصِحَّتِهِ نَقْلُهُمْ (١) الْحَبَلُ وَكَانَ ذَلِكَ مَعْنَى غَيْرِ الَّذِي قَالُوا، التَّسْلِيمُ لِيَا اسْتَفَاضَ بِصِحَّتِهِ نَقْلُهُمْ (١) الْحَبَالِ الْمُعْرَافَقَ فَي بِصَعَتِهِ نَقْلُهُمْ (١) الْحَبَالِ الْمَنْ فَوْلُولُ الْمَنْ فَي أَلُوا اللهُ الْمَنْ فَلَى الْمُعْرَاقِ اللهُ الْمُعْلِقُ الْمُولُ الْمَالَ الْمَعْلَى الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْلَى الْمُعْرَافَ الْمُهُمْ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤُلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْ

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنَعَا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَا وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيّ لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَا وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيّ لَكُمْ وَنَ ﴿ [المالدة: ٩٦]

🗐 في هذه الإَية مسائل:

المسألة الأولى: حكم صيد البحر للمحرم وأكله، وبيعه، وشراؤه

اولًا: صيد البحر جائز للمحرم بإجماع العلماء.

قال ابن المنذر كتلته: وأجمعوا على أن صيد البحر للمحرم مباح اصطياده، وأكله، وبيعه، وشراؤه (٢).

قال ابن بطال كالله: وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن صيد البحر مباح للمحرم اصطياده، وبيعه، وشراؤه (٣).

قال النووي تخلف: وأما صَيْدُ الْبَحْرِ فَحَلَالٌ لِلْحَلَالِ وَالْمُحْرِمِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ؛ قَالَ الله تَعَالَى ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنَعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةَ ۗ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ

⁽¹⁾ تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (Λ / Λ 9).

⁽٢) الإجماع لابن المنذر (ص: ٥٤).

⁽٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٨٢).

المُسْتِدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴿ اللَّالِمَة:٩٦]، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ صَيْدَ الْبَرِّ مُبَاحٌ لِلْمُحْرِمِ اصْطِيَادُهُ، وَأَكْلُهُ، وَبَيْعُهُ، وَشِرَاؤُهُ (١).

قال ابن قدامة تَعَلَّلَهُ: وَيَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ صَيْدُ الْبَحْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَطَعَامُهُ مَتَنَعَا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [المائدة: ٩٦]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ: «طَعَامُهُ مَا أَلْقَاهُ».

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «طَعَامُهُ مِلْحُهُ». وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «طَعَامُهُ الْلِلْحُ، وَصَيْدُهُ مَا اصْطَدْنَا».

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ صَيْدَ الْبَحْرِ مُبَاحٌ لِلْمُحْرِمِ اصْطِيَادُهُ، وَأَكْلُهُ، وَبَيْعُهُ، وَشِرًاؤُهُ (٢).

المسألة الثانية: المقصود بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦]

ذهب جمهور العلماء إلى أن صيد البحر هو ما صيد منه، ووردت في ذلك بعض الآثار عن الصحابة والتابعين.

عن سماك، قال: حدثت عن ابن عباس، قال: خطب أبو بكر الناس، فقال: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦] قال: «فصيده: ما أخذ» (٣).

عن أبي هريرة، قال: قال عمر بن الخطاب في قوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٦٠] قال: «صيده: ما صيد منه» (٤).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٧/ ٢٩٦).

⁽۲) المغنى (۳/ ۳۱٦).

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ٧٢٣) قال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا جرير، عن مغيرة، عن سياك، قال: حدثت عن ابن عباس. وهذا سند ضعيف ملئ بالعلل.

⁽٤) فيه مقال: أخرجه الطبري (٨/ ٧٢٢) من طريق يعقوب، قال: ثنا هشيم، قال: أخبرنا عمر بن أبي سلمة، أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال عمر بن الخطاب. وفي سنده عمر بن أبي سلمة،

أثر زيد بن ثابت تَعْلَلْتُهُ:

عن عمر بن أبي سلمة، قال: سئل سعيد عن صيد البحر، فقال: قال مكحول: قال زيد بن ثابت: «صيده: ما اصطدت» (١).

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس، في قوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ١٩] قال: «صيده: ما صيد منه» (١).

أثر أبي سلمة تَعْلَشْهُ:

عن العلاء بن بدر، عن أبي سلمة، قال: «صيد البحر: ما صيد» (٣).

وذهب بعض العلماء إلى أن المراد هو السمك الطرى (الحيتان).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عن عكرمة، عن ابن عباس، في قوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٦٦] قال: «صيده الطرى» (٤٠).

□ أثر سعيد بن جبير كَالَّهُ:

عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٦٦] قال:

جمهور العلماء على تضعيفه.

(١) أخرجه الطبري (٨/ ٧٢٥) قال: حدثنا ابن البرقي، قال: ثنا عمر بن أبي سلمة، قال: سئل سعيد عن صيد البحر، فقال: قال مكحول: قال زيد بن ثابت. ونفس العلة السابقة فيه، وهي ضعف عمر ابن أبي سلمة.

(٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٨/ ٧٢٣) قال: يعقوب، قال: ثنا هشيم، قال: أخبرنا حصين، عن سعيد بن جبر، عن ابن عباس.

- (٣) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ٧٢٤) قال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا حكام، عن عنبسة، عن الحجاج، عن العلاء بن بدر، عن أبي سلمة، قال: «صيد البحر: ما صيد». وسنده ضعيف.
- (٤) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ٧٢٣) قال: حدثنا سليمان بن عمر بن خالد البرقي، قال: ثنا محمد بن سلمة الحراني، عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس. وخصيف ضعيف.

«الطرى»(١).

أثر سعيد بن المسيب يَعَلَشُهُ:

عن سعيد بن المسيب، قال: «صيده: ما اصطدته طريًا» (٢).

أثر السدي تَعَلَّمْهُ:

عن السدي: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٦٦] «أما صيد البحر: فهو السمك الطري، هي الحيتان» (٣).

🗖 أثر مجاهد كِتَلَقْهُ:

عن مجاهد، في قول الله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة:٩٦] قال: «حيتانه» (٤٠).

المسألة الثالثة: المقصود بقوله تعالى ﴿ وَطَعَامُهُ و مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةً ﴾ [المالادة: ٩٦]

🗐 اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

القول الأول: ما قذف به إلى ساحله ميتًا.

□ أثر أب بكر الصديق كَاللهُ:

عن سماك، قال: حدثت عن ابن عباس، قال: خطب أبو بكر الناس فقال:

(۱) سنده صحيح: أخرجه الطبري (۸/ ۷۲٤) من طريق أبي كريب، قال: ثنا ابن يهان، عن سفيان، عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير.

أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٢٤) قال: حدثنا ابن بشار قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: ثنا سفيان، عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [الماعدة: ٦٠] قال: «السمك الطرى».

(٢) ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ٧٢٤) قال: حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثنا أبو سفيان، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب. وسنده ضعيف.

(٣) أخرجه الطبري (٨/ ٧٢٤) حدثنا محمد بن الحسين، قال: ثنا أحمد بن مفضل، قال: ثنا أسباط، عن السدى. وسنده حسن.

(٤) سنده منقطع: أخرجه الطبري (٨/ ٧٢٥) حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد.

«﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ و مَتَنعًا لَّكُمْ ﴾ [المائدة:٩٦]، وطعامه: ما قذف » (١٠).

🗖 أثر عمر بن الخطاب و أبي هريرة 🍩:

عن أبي هريرة، قال: «كنت بالبحرين، فسألوني عما قذف البحر، قال: فأفتيتهم أن يأكلوا. فلما قدمت على عمر بن الخطاب شهه، ذكرت ذلك له، فقال لي: بم أفتيتهم؟ قال: قلت: أفتيتهم أن يأكلوا، قال: لو أفتيتهم بغير ذلك لعلوتك بالدرة. قال: ثم قال: إن الله تعالى قال في كتابه: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنَعًا لَكُمْ ﴿ الله تعالى قال في كتابه: ﴿ وَطَعامه: ما قذف ﴾ (٢).

⁽۱) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٢٦) من طريق ابن حميد، قال: ثنا جرير، عن مغيرة، عن سياك، قال: حدثت عن ابن عباس. وهذا سند معل بعلل، منها: ضعف ابن حميد، ومنها: جهالة السند، وعنعنة المغيرة.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٢٥) عن عمرو، سمع عكرمة، يقول: قال أبو بكر: ﴿وَطَعَامُهُو مَتَنعَا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦] قال: «هو كل ما فيه». وعكرمة لم يسمع من أبي بكر الصديق.

⁽٢) صحيح وله طرق: منها ما أخرجه مالك (١/ ٣٥١) عن يحيى بن سعيد: أنه سمع سعيد بن المسيب، يحدث عن أبي هريرة: أنه أقبل من البحرين حتى إذا كان بالربذة، وجد ركبًا من أهل العراق محرمين. فسألوه عن لحم صيد وجدوه عند أهل الربذة، فأمرهم بأكله. قال: ثم إني شككت فيها أمرتهم به. فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب، فقال عمر: ماذا أمرتهم بعير ذلك لفعلت بك، يتواعده.

ومنها: ما أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٢٦) و سعيد بن منصور في تفسيره (٤/ ١٦٢٨) من طرق عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَدِمْتُ الْبَحْرَيْنِ، فَسَالَنِي أَهْلُهَا عَمَّا يَقْذِفُ الْبَحْرُ مِنَ السَّمَكِ، فَأَمْرْتُهُمْ بِأَكْلِه، فَلَمَّا قَدِمْتُ سَأَلْتُ عُمَرَ، عَنْ ذَلِكَ»، فَقَالَ: «مَا أَمْرْتُهُمْ بِأَكْلِهِ»، فَقَالَ: «لَوْ قُلْتَ غَيْرَ ذَلِكَ لَعَلُونَكَ بِالدِّرَّةِ، ثُمَّ قَرَأَ عُمَرُ: ﴿أُحِلَّ لَعَلُونَكَ بِالدِّرَّةِ، ثُمَّ قَرَأَ عُمَرُ: ﴿أُحِلَ لَعَلُونَكَ لِعَلَوْتُكَ بِالدِّرَّةِ، ثُمَّ قَرَأَ عُمَرُ: ﴿أُحِلَّ لَعَلُونَكَ مِن اللّهِ مَا رَمَى بِهِ». وفي سنده لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَا رَمَى بِهِ». وفي سنده عمر ابن أي سلمة، وهو «ضعيف».

ومنها: ما أُخرجه الدارقطني في سننه (٥/ ٤٨٨) وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢١١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً. وسنده حسن.

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عن نافع: أن عبد الرحمن بن أبي هريرة، سأل عبد الله بن عمر عما لفظ البحر، فنهاه عن أكله، قال نافع، ثم انقلب عبد الله، فدعا بالمصحف، فقرأ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴿ اللَّالِمَةَ: ٩٦]، قال نافع: فأرسلني عبد الله بن عمر إلى عبد الرحمن ابن أبي هريرة: (إنه لا بأس بأكله)(١).

□ أثر زيد بن ثابت ﷺ:

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أن ناسًا من أهل الجار قدموا، فسألوا مروان بن الحكم عما لفظ البحر؟ فقال: «ليس به بأس»، وقال: «اذهبوا إلى زيد بن ثابت، وأبي هريرة، فاسألوهما عن ذلك، ثم ائتوني، فأخبروني، ماذا يقولان؟» فأتوهما، فسألوهما، فقالا: «لا بأس به»، فأتوا مروان فأخبروه، فقال مروان: «قد قلت لكم»(٢).

□ أثر أبي أبوب الأنصاري ﴿ اللهُ الل

عن شهر، عن أبي أيوب قال: «ما لفظ البحر فهو طعامه، وإن كان ميتًا» (٣).

⁽١) صحيح: أخرجه مالك (٢/ ٤٩٤) و عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٥٠٨) من طرق عن نافع، عن ابن عمر قال: سأله عبد الرحمن بن أبي هريرة عن حيتان ألقاها البحر، أميتة هي؟ قال: «نعم، فنهاه عن أكلها»، فلها دخل البيت دعا بالمصحف فقرأ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ و مَتَنعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَارَةِ ﴾ [المائدة: ٩٦] قال: فأرسل إليه، فقال: «قد أحل لكم صيد البحر، وطعامه ما يخرج منه فكله، فليس به بأس، وإن كان ميتًا».

⁽٢) أخرجه مالك موطئه في (٢/ ٤٩٥) عن أبي الزناد، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن ناسًا من أهل الجار قدموا، فسألوا مروان بن الحكم عما لفظ البحر؟ فقال: «ليس به بأس»، وقال: «اذهبوا إلى زيد بن ثابت، وأبي هريرة». وأبوسلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من زيد بن ثابت.

⁽٣) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٩) والطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٠) من طرق عن ليث، عن شهر، عن أبي أيوب، قال: «ما لفظ البحر فهو طعامه، وإن كان ميتًا». وليث بن أبي سليم ضعيف.

□ أثر عبد الله بن عباس كا:

عن أبي مجلز، عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَطَعَامُهُو ﴾ [المائدة:٩٦] قال: «ما قذف، يعنى: ميتًا»(١).

أثر عكرمة يَعْلَشْهُ:

عن عثمان، عن عكرمة: ﴿ وَطَعَامُهُ و مَتَاعًا لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٦]، قال: (طعامه: ما قذف ﴾ (٢).

القول الثاني: عنى بقوله: ﴿وَطَعَامُهُو﴾ [المائدة: ٦٦] المليح من السمك، فيكون تأويل الكلام على ذلك من تأويلهم: أحل لكم سمك البحر ومليحه في كل حال، إحلالكم وإحرامكم (٢).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس، ﴿وَطَعَامُهُ ﴿ [المائدة: ٩٦] قال: «طعامه

⁽۱) صحيح وله طرق: منها: ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢١١)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٥١)، و سعيد بن منصور في سننه (٤/ ١٦٢٤) عن سفيان، عن التيمي، عن أبي مجلز، عن ابن عباس، قال: «طعامه ما قذف». وسنده صحيح.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٢٧) من طريق هشيم، قال: أخبرنا حصين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَمَتَنَعًا لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٦٦]، قال: «طعامه: ما قذف».

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٢٧) والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٤٢٥) من طريق حسين ابن علي، عن زائدة، عن سياك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «طعامه: كل ما ألقاه البحر». وأخرجه ابن أدر شرية في مصنفه (٤/ ٢٤٩) من طريق حالة بن ابر اعباء عن حمله بن صخر،

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٩) من طريق حاتم بن إسماعيل، عن حميد بن صخر، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس، في قوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَ ﴾ [المائدة: ٩٦] «ما ألقى البحر على ظهره ميتًا».

 ⁽۲) أخرجه الطبري في تفسيره (۸/ ۷۲۸) من طريق حميد بن مسعدة، قال: ثنا يزيد بن زريع، عن عثمان بن غياث، عن عكرمة. وسنده صحيح.

⁽٣) قاله الطبري يَخْلَلْنَهُ.

المالح منه»(١).

أثر عكرمة يَخلَشْه:

عن مجمع التيمي، عن عكرمة، في قوله: ﴿مَتَنَعَا لَّكُمْ ﴾ [المائد: ٩٦] قال: «المليح»(٢).

🗖 أثر سعيد بن جبير كَغَلَلْهُ:

عن سعيد بن جبير، قال: «المليح»(٣).

أثر إبراهيم النخعي تَعَلَّشهُ:

عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم: ﴿ وَطَعَامُهُ رَمَّنَاعًا لَّكُمْ ﴾ [الماندة:٩٦]، قال:

(۱) له طرق في كلها مقال: أخرجه الطبري في تفسيره (۸/ ۷۳۱) من طريق سليهان بن عمر بن خالد الرقي، قال: ثنا محمد بن سلمة، عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس. وسنده ضعيف. وأخرجه الطبري في تفسيره (۸/ ۷۳۱) من طريق عبد الله بن صالح قال: ثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: ﴿وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَّكُمْ ﴾ [المالاة: ٩٦] يعني بطعامه: «مالحه، وما قذف البحر من مالحه». وعلي بن أبي طلحة لم يسمع ابن عباس.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣١) من طريق محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن ابن عباس: ﴿وَطَعَامُهُ مَتَنعًا لَّكُمْ ﴾ [المتنة: ٩٦]، «وهو المالح». وهذا سند ضعيف جدًا.

(٢) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣١) من طريق أبي كريب، قال: ثنا ابن يهان، عن سفيان، عن مجمع التيمي، عن عكرمة. ومجمع التيمي لم أقف له على توثيق.

(٣) صحيح، وله طرق: أخرجه الطبري (٨/ ٧٣١) من طرق عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير قال: ﴿وَطَعَامُهُو﴾ [المائدة:٩٦]: «المليح».

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٣) من طريق ابن بشار، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: ثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، في هذه الآية: ﴿وَطَعَامُهُو مَتَنَعَا لَّكُمْ ﴿ اللائدة: ٩٦] قال: «الصير» قال شعبة: فقلت لأبي بشر: ما الصير؟ قال: المالح.

وأخرجه الطبري (٨/ ٧٣٢) من طريق ابن وكيع قال: ثنا ابن فضيل: عن عطاء، عن سعيد: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾[الماتدة:٩٦] قال: «المنبوذ، السمك المالح». وهذا سند ضعيف.

«المليح وما لفظ»(١).

أثر قتادة يَخلَشه:

عن يزيد بن زريع، قال: ثنا سعيد، عن قتادة: ﴿ وَطَعَامُهُ ﴿ اللَّائدة: ٩٦] قال: «مملوح السمك » (٢).

أثر مجاهد تَخَلَّنهُ:

عن مجاهد، قال: ﴿ وَطَعَامُهُ وَ ﴾ [المائدة:٩٦]: «السمك المليح » (٣).

أثر السدى كَمْلَشْهُ:

عن أسباط، عن السدي: ﴿ وَطَعَامُهُ و مَتَنَعًا لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٩٦] قال: «أما طعامه فهو المائدة: ٩٦].

أثر سعيد بن المسيب تعلله:

عن ابن المسيب في قوله تعالى: ﴿صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ و مَتَاعَا لَّكُمْ ﴿ [الماندة: ٩٦] قال: «صيده ما اصطدت منه، وطعامه ما تزودت مملوحًا في سفرك (٥٠).

(۱) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٢) قال: حدثنا هناد، قال: ثنا ابن أبي زائدة، قال: أخبرني الثوري، عن منصور، قال: كان إبراهيم يقول: «طعامه: السمك المليح». ثم قال بعد: «ما قذف به». وسنده صحيح.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٢) من طريق ابن معاذ، قال: ثنا جامع بن حماد، قال: ثنا يزيد بن زريع، قال: ثنا سعيد، عن قتادة.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٢) قال: حدثنا هناد، قال: ثنا ابن أبي زائدة، قال: أخبرنا إسرائيل، عن عبد الكريم، عن مجاهد. وعبد الكريم لم أستطع تحديده، هل هو الضعيف أم الثقة؟

(٤) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٣) من طريق محمد بن الحسين، قال: ثنا أحمد ابن مفضل، قال: ثنا أسباط، عن السدي. وسنده حسن.

(٥) سنده صحيح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٥٠٢) من طريق معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب. وسنده صحيح.

أثر جابر بن زيد كَمْلَلْهُ:

عن عمرو، قال: قال جابر بن زيد: «كنا نتحدث أن طعامه مليحه، ونكره الطافي منه»(١).

القول الثالث: قالوا: طعام البحر كل ما فيه.

🗖 أثر أبي بكر الصديق ﴿ اللهِ الله

عن عكرمة قال: قال أبو بكر: «طعام البحر كل ما فيه» (٢).

قال ابن الجوزي تَعَلَّقُهُ: قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٩٦] قال أحمد: يؤكل كلُّ ما في البحر إلا الضِّفدع والتِّمساح؛ لأن التمساح يأكل الناس، يعني: أنه يَفْرسُ.

وقال أبو حنيفة، والثوري: لا يباح منه إلا السمك. وقال ابن أبي ليلي، ومالك: يباح كلُّ ما فيه من ضفدع وغيره.

فأما طعامه، ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: ما نبذه البحر ميّتاً، قاله أبو بكر، وعمر، وأبو أيوب، وقتادة.

والثاني: أنه مليحه، قاله سعيد بن المسيّب، وسعيد بن جبير، والسدّي، وعن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة كالقولين.

واختلفت الرواية عن النخعي. فروي عنه كالقولين، وروي عنه أنه جمع بينهما، فقال: طعامه المليح، وما لفظه.

والثالث: أنه ما نبت بهائة من زروع البرّ، وإنها قيل لهذا: طعام البحر؛ لأنه ينبت

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٥٠) و الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٣) من طريق ابن عيبنة، عن عمرو، عن أبي الشعثاء، قال: «ما كنا نتحدث إلا أن طعامه مالحة». وسنده صحيح.

⁽٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٥٠٥) والطبري في تفسيره (٨/ ٧٢٥) من طرق عن عمرو، سمع عكرمة، يقول: قال أبو بكر: ﴿وَطَعَامُهُ وَمَتَنَعًا لِّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [المائدة: ٩٦] قال: «هو كل ما فيه». وعكرمة لم يسمع من أبي بكر الصديق.

بهائه، حكاه الزجاج(١).

قال القرطبي تَعْلَلْهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٦٦] هَذَا حُكُمٌ بِتَحْلِيلِ صَيْدِ الْبَحْرِ، وَهُوَ كُلُّ مَا صِيدَ مِنْ حِيتَانِهِ، وَالصَّيْدُ هُنَا يُرَادُ بِهِ المُصِيدُ، وَأُضِيفَ إِلَى الْبَحْرِ فِي «الْبَقَرَةِ». وَالْحُمْدُ وَأُضِيفَ إِلَى الْبَحْرِ فِي «الْبَقَرَةِ». وَالْحُمْدُ لله. وَ«مَتاعاً» نُصِبَ عَلَى المُصْدَرِ، أَيُّ: مُتِّعْتُمْ بِهِ مَتَاعًا.

الثَّانِيةُ: قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُهُ ﴿ [المائدة: ٩] الطَّعَامُ لَفْظُ مُشْتَرَكُ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا يُطْعَمُ، وَيُطْلَقُ عَلَى مَطْعُومِ خَاصِّ، كَالمَّاءِ وَحْدَهُ، وَالْبُرِّ وَحْدَهُ، وَالتَّمْرِ وَحْدَهُ، وَاللَّبَنِ يُطْعَمُ، وَيُطْلَقُ عَلَى مَطْعُومٍ خَاصِّ، كَالمَّاءِ وَحْدَهُ، وَالْبُرِّ وَحْدَهُ، وَالنَّمْرِ وَحْدَهُ، وَاللَّبَنِ وَحْدَهُ، وَاللَّبَنِ عَبَارَةٌ عَمَّا قَذَفَ بِهِ الْبَحْرُ، وَطَفَا عَلَيْهِ، أَسْنَدَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ الله عَلَىٰ: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَا لَفَظَ] عَلَيْهِ، أَسْنَدَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ الله عَلَىٰ: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَا لَفَظَ] وَطَعَامُهُ مَا لَفَظَ] وَطَعَامُهُ مَا لَفَظَ] الْبَحْرُ».

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلُهُ، وَهُو قَوْلُ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. وَرُوِيَ عَنْ أَنَّهُ قَالَ: «طَعَامُهُ مَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «طعامه مَيْتَتُهُ»، وَهُو فِي ذَلِكَ المُعْنَى. وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «طَعَامُهُ مَا مُلِّحَ مِنْهُ، وَبَقِيَ»، وَقَالَهُ مَعَهُ جَمَاعَةٌ. وَقَالَ قَوْمٌ: طَعَامُهُ مِلْحُهُ الَّذِي يَنْعَقِدُ مِنْ مَائِهِ وَسَائِرِ مَا فِيهِ مِنْ نَبَاتٍ وَغَيْرِهِ (٢).

قال الماوردي كَالَمْهُ: قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ٦٦] يعني: صيد الماء، سواء كان من بحر، أو نهر، أو عين، أو بئر، فصيده حلال للمحرم والحلال في الحرم والحل.

﴿ وَطَعَامُهُ مَتَاعَا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [المائدة: ٦٦] في طعامه قولان: أحدهما: طافيهِ وما لَفَظَه البحر، قاله أبو بكر، وعمر، وقتادة.

والثاني: مملوحه، قاله ابن عباس، وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب(٣).

⁽١) تفسير القرطبي (٦/ ٣١٨).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) تفسير الماوردي (٢/ ٦٩).

قال السمعاني كَتَلَقْهُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴿ اللَّالدَة: ٩٦] قَالَ عمر، وعَلى: "صيد الْبَحْر مَا صيد مِنْهُ، وَطَعَامه مَا قذف»، وَهُوَ رِوَايَة عَن ابْن عَبَّاس.

وَعنهُ رِوَايَة أُخْرَى: أَن طَعَامه مَا نضب عَنهُ المَاء.

وقال مُجَاهِد: «صَيْده: الطري، وَطَعَامه: المالح»، وَهُوَ مَرْوِيَّ عَن ابْن عَبَّاس أَيْضًا (١).

قال البغوي تعلقه: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةً وَحُرِمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۚ وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيّ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٦] قَوْلُهُ عَلَىٰ الْبَحْرِ فَطَعَامُهُ وَمَتَعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةً ﴾ [المائدة: ٤٦]، وَالْمُرَادُ بِالْبَحْرِ جَمِيعُ الْمِيّاءِ، قَالَ عُمَرُ عَلَيْهُ: ﴿ صَيْدُهُ مَا اصْطِيدَ، وَطَعَامُهُ مَا رُمِي بِهِ ﴾. وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَر، وَأَبِي هُرِيْرَةَ: ﴿ طَعَامُهُ مَا قَذَفَهُ اللَّهُ إِلَى السَّاحِلِ مَيْتًا ﴾. وقالَ قَوْمٌ: هُوَ المُالِحُ وَابْنِ عُمَر، وَأَبِي هُرِيْرَةَ: ﴿ طَعَامُهُ مَا قَذَفَهُ اللَّهُ إِلَى السَّاحِلِ مَيْتًا ﴾. وقالَ قَوْمٌ: هُو المُالِحُ مِنْهُ، وَهُو قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، وَعِكْرِمَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقَتَادَةَ، وَالنَّخَعِيّ، وَقَالَ مُعَامُهُ وَالنَّخَعِيّ، وَقَالَةَ وَالنَّخَعِيّ، وَقَالَةُ وَالْعَامُهُ مَا عُدُوهُ مُا الْمُعُودِ مُنْ الْمُسَيَّبِ، وَقَتَادَةَ، وَالنَّخَعِيّ، وَقَالَ عُولُ مَا عَلَيْهُ وَاللَّهُ مُنْ الْمُهُ مَا عُمْرَهُ وَالْعَامُهُ مَا عُمُولُ السَّاحِلِ مَيْتًا وَلَا السَّاحِلِ مَيْتًا وَلَا السَّامِلُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَهُ مُعْرَادُهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُهُ مَا عُمُر مُهُ وَالْمُهُ مُا عُلِلْكُمْ وَلَا عُمُولُولُ مُعَامِلًا مُولِلْكُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَالْمُهُ وَاللَّهُ عَلَى السَّامِ الْمُعَلِدُ الْمَالُولُ مُعَامِلًا مُهُ وَاللَّهُ إِلَى السَّامِ لَا عَبْلِولُ مُعَامِدُ وَالْمُؤْنِ وَالْعُولُ الْمُعَامِلُهُ مَا عُلُولُهُ الْمُعُولُ السَّامِ لَا السَّامِ لَا السَّامِ لَهُ اللَّهُ الْمُعْلَى مُعْمَلِهُ وَاللَّهُ مُولِولًا مُعَامِلًا مُعَلَّالُهُ الْمُعُلِيْ السَّامِ لَا السَّامِ لَالْمُولُ وَالْمُولُ الْمُعُولُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ وَالْمُولُ وَالْمُولُ الْمُعَلِيدِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُولُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُولُ الْمُؤْمُ وَاللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُولُ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ وَالْمُعُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَاللَّهُ الْمُعُولُولُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّ

قال الشوكاني تَعَلَّلُهُ: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [الماندة: ٩٦] الْخِطَابُ لِكُلِّ مُسْلِم أَوْ لِلْمُحْرِمِينَ خَاصَّةً، وَصَيْدُ الْبَحْرِ مَا يُصَادُ فِيهِ وَالْمُرَادُ بِالْبَحْرِ هُنَا كُلُّ مَاءٍ يُوجَدُّ فِيهِ صَيْدٌ بَحْرِيُّ، وَإِنْ كَانَ نَهْرًا أَوْ غَدِيرًا (٣).

مسألة: هل يؤكل السمك الطافي؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

فذهب جمهورهم إلى جواز أكل السمك الطافي، وروي ذلك عن عدد من الصحابة والتابعين.

□ أثر أبي بكر الصديق ﷺ:

عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: أشهد على أبي بكر، قال: «السمكة الطافية حلال، فمن أرادها أكلها»(١).

أثر على بن أبي طالب ﷺ:

عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي، قال: «الحيتان، والجراد ذكي كله» (٢).

🗖 أثر أبي هريرة وزيد بن ثابت عُكُ:

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن ثويب قال: رمى البحر سمكًا كثيرًا ميتًا، فاستفتينا أبا هريرة، فأمر بأكله، فرغبنا عن فتيا أبي هريرة، فأمرنا مروان، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله، فقال: «حلال، فكلوه»(٣).

□ أثر أبي أيوب الأنصاري ﷺ:

عن خالد الحذاء، عن معاوية بن قرة: «أن أبا أيوب وجد سمكة طافية،

⁽۱) صحيح: أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٤/ ٥٠٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٨)، والبيهقي في الكبري (٩/ ٢٥٣)، والدارقطني في السنن (٤/ ٢٦٩)، وغيرهم من طرق عن عبدالملك بن أبي بشير، عن عكرمة، عن ابن عباس. وعبد الملك بن أبي بشير وثقه جماعة من العلياء.

⁽۲) منقطع: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٥٠٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٧)، والبيهقي في الكبري (٩/ ٢٥٤)، وغيرهم من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب. وأبوه لم يسمع من علي بن أبي طالب ﷺ.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (٤/ ٥٠٦) عن الثوري، عن أبي الزناد، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف، عن ثويب عن أبي هريرة. ولم أقف على ترجمة لثويب هذا.

فأكلها»(١).

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عن نافع، عن ابن عمر قال: سأله عبد الرحمن بن أبي هريرة عن حيتان ألقاها البحر، أميتة هي؟ قال: «نعم، فنهاه عن أكلها»، فلما دخل البيت دعا بالمصحف، فقرأ: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةً ﴾ [المائدة: ٦٦] قال: فأرسل إليه، فقال: «قد أحل لكم صيد البحر، وطعامه، ما يخرج منه، فكله، فليس به بأس، وإن كان ميتًا » (٢).

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن أبي مجلز، عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَطَعَامُهُو ﴾ [الماندة:٩٦] قال: «ما قذف يعنى: ميتًا»(٣).

(۱) أخرجه الدارقطني في السنن (٤/ ٢٧٠) والبيهقي في الكبري (٩/ ٢٥٤) من طريق عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن أنس، عن أبي أيوب. وقال البيهقي: والصحيح ثمامة، عن أنس. وفي سنده عبد الله بن المثني، مختلف فيه. وأخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٤٨) من طريق خالد الحذاء، عن معاوية بن قرة، عن أبي أيوب.

(٢) صحيح: أخرجه مالك (٢/ ٤٩٤) و عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٥٠٨) من طرق عن نافع، عن ابن عمر، قال: سأله عبد الرحمن بن أبي هريرة عن حيتان ألقاها البحر، أميتة هي؟ قال: «نعم، فنهاه عن أكلها»، فلما دخل البيت دعا بالمصحف، فقرأ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَارَةُ ﴾ [المائدة: ٩] قال: فأرسل إليه، فقال: «قد أحل لكم صيد البحر، وطعامه، ما يخرج منه فكله، فليس به بأس، وإن كان ميتًا».

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٨) قال: حدثنا أبو بكر، قال: نا محمد بن يزيد، عن أيوب، عن قتادة، عن ابن عمر: «أنه لم يكن يرى بالسمك الطافي بأسًا». وسنده ضعيف

(٣) صحيح، وله طرق: منها: ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢١١)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٥٠)، و سعيد بن منصور في سننه (٤/ ١٦٢٤) عن سفيان، عن التيمي، عن أبي مجلز، عن ابن عباس، قال: «طعامه ما قذف». وسنده صحيح.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٢٧) من طريق هشيم، قال: أخبرنا حصين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَنَعًا لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٦٦]، قال: «طعامه:

واستدل الجمهور بهذه الأدلة.

أُولًا: بقوله تعالى ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٦٦] وقالوا: قد ورد عن أكثر العلماء أن طعامه ما قذف البحر ميتًا وغيره.

ثانيًا: واحتجوا كذلك بقوله ﷺ: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»(١).

ثالثًا: احتجوا بحديث العنبر، كما سيأتي من كلام القرطبي يَعَلَّنهُ.

قال القرطبي يختلف وقال مالك، والشافعي، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، والثوري في رواية الأشجعي: يؤكل كل ما في البحر من السمك والدواب، وسائر ما في البحر من الحيوان، وسواء اصطيد أو وجد ميتًا، واحتج مالك ومن تابعه بقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته» وأصح ما في هذا الباب من جهة الإسناد حديث جابر في الحوت الذي يقال له: «العنبر»، وهو من أثبت الأحاديث، خرجه الصحيحان. وفيه: فلم قدمنا المدينة أتينا رسول الله عليه فذكرنا ذلك له، فقال: «هو رزق أخرجه الله لكم، فهل معكم من لحمه شيء، فتطعمونا» فأرسلنا إلى رسول الله عليه منه فأكله. لفظ مسلم (٣).

ما قذف».

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٢٧) والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٤٢٥) من طريق حسين ابن علي، عن زائدة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «طعامه: كل ما ألقاه البحر». وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٩) من طريق حاتم بن إسماعيل، عن حميد بن صخر، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس، في قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ صَيْدُ ٱلبَحْرِ وَطَعَامُهُو ﴾ [المائدة: ٦٥] «ما ألقى البحر على ظهره ميتًا».

⁽۱) صحيح لطرقه: أخرجه أبو داود (۸۳) ، والترمذي (۱۹) ، والنسائي (۳۳۲) ، وابن ماجه (۱۸ ، ۳۲۵ ، ۳۸۶) ، وأحمد (۲/ ۳۹۳) ، وقد صححه البخاري، والترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني، والبيهقي، والطحاوي، وابن حزم، والخطابي، والبغوي، والعقيلي، وابن دقيق، وابن المنذر، وعبد الحق، وغيرهم.

⁽٢) سبق، وهو صحيح لطرقه.

⁽٣) البخاري (٤٣٦١) ومسلم (١٩٣٥) واللفظ له.

وأسند الدارقطني عن ابن عباس: أنه قال: أشهد على أبي بكر أنه قال: «السمكة الطافية حلال لمن أراد أكلها» (۱) وأسند عنه أيضًا: أنه قال: «أشهد على أبي بكر أنه أكل السمك الطافي على الماء» (۲) وأسند عن أبي أيوب: أنه ركب البحر في رهط من أصحابه، فوجدوا سمكة طافية على الماء، فسألوه عنها، فقال: «أطيبة هي لم تتغير؟» قالوا: نعم، قال: «فكلوها، وارفعوا نصيبي منها»؛ وكان صائمًا (۱) وأسند عن جبلة ابن عطية: أن أصحاب أبي طلحة أصابوا سمكة طافية، فسألوا عنها أبا طلحة، فقال: «أهدوها إلى» (٤) وقال عمر بن الخطاب: «الحوت ذكي، والجراد ذكي كله» (٥)؛ رواه عنه الدارقطني. فهذه الآثار ترد قول من كره ذلك، وتخصص عموم الآية، وهو حجة للجمهور؛ إلا أن مالكًا كان يكره خنزير الماء من جهة اسمه، ولم يحرمه، وقال: أنتم تقولون: خنزيرا! وقال الشافعي: لا بأس بخنزير الماء، وقال الليث: ليس بميتة البحر بأس. قال: وكذلك كلب الماء وفرس الماء. قال: ولا يؤكل إنسان الماء، ولا خنزير الماء أنه.

قال ابن كثير يَخْلَلهُ: وَقَدِ اسْتَدَلَّ جُمْهُورُ الْعُلْمَاءِ عَلَى حِلٍّ مَيْتَةِ الْبَحْرِ بِهَذِهِ الْآيَةِ

⁽۱) صحيح: أخرجه عبدالرزاق (٥٠٣/٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٨/٤)، والبيهقي في الكبري (٩/ ٢٥٣)، والدارقطني في السنن (٢٦٩/٤)، وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس. وعبد الملك بن أبي بشير وثقه جماعة من العلماء.

⁽٢) صحيح بنفس السند السابق.

⁽٣) أخرجه الدارقطني في السنن (٤/ ٢٧٠) والبيهقي في الكبري (٩/ ٢٥٤) من طريق عبد الله بن المثنى، عن ثهامة بن أنس، عن أبي أيوب. وقال البيهقي: والصحيح ثهامة، عن أنس. وفي سنده عبد الله بن المثنى، مختلف فيه. وأخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٤٨) من طريق خالد الحذاء، عن معاوية بن قرة، عن أبي أيوب.

⁽٤) أخرجه الدارقطني (٤/ ٢٧١) من طريقين عن حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن جبلة ابن عطية. وسنده صحيح.

⁽٥) أخرجه البيهقي (٩/ ٢٥٣) وابن أبي شيبة (٤/ ٢٤٧) من طرق عن قتادة عن جابر بن زيد عن عمر. ولا أعلم هل سمع جابر من عمر أم لا؟

⁽٦) تفسير القرطبي (٦/ ٣١٨).

الْكَرِيمَةِ، وَبِهَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَان، عَنْ جَابِر بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: بَعَثَ رَسولُ الله عَلَيْهِ مَ قَالَ: فَخَرَجْنَا، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَنِيَ الزَّادُ، فَأَمَرَ ثَلاثُهَاتَةٍ، قَالَ: وَأَنَا فِيهِمْ. قَالَ: فَخَرَجْنَا، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَنِيَ الزَّادُ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الجُيْشِ، فجُمع ذَلِكَ كُلُّهُ، فكَانَ مَوْوَدَيْ غَرْ، قَالَ: فَكَانَ يُقَوِّتُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الجُيْشِ، فجُمع ذَلِكَ كُلُّهُ، فكَانَ مَوْوَدَيْ غَرْهَ قَلَلْتُ: وَمَا تُغْنِي غَرَةٌ كُلَّ يَوْمِ قَلِيلًا قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى فَنِيَ، فَلَمْ يَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا غَرْةً غَرُةً. فَقُلْتُ: وَمَا تُغْنِي غَرَةٌ كُلَّ يَوْمِ قَلِيلًا قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى فَنِيَ، فَلَمْ يَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا غَرُةً غَرُةً. فَقُلْتُ: وَمَا تُغْنِي غَرُةٌ كُلَّ يَوْمِ قَلْيلًا قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى فَنِيَ، فَلَمْ يَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا غَرُةً غَرُةً. فَقُلْتُ: وَمَا تُغْنِي غَرُقٌ كُلُ فَقَلَ إِلَا غَلْكَ أَنَهُ فَالَا: ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ، فَإِذَا حُوتُ مِثْلُ فَقَلْكَ: الْهُ عُبْنَهُ فَلَكَ الْجُيْشُ ثَهَانِي عَشْرَةً لَيْلَةً. ثُمَّ أَمَر أَبُو عُبَيْدَةً بِضِلْعَيْنِ مِنْ أَضَلًا عِهِ فَنُصِبَا، ثُمَّ أَمَر بِرَاحِلَةٍ فَرُحِلَتْ، وَمَرَّتْ تَخْتَهُمَا، فَلَمْ تُصِبْهُمَا.

وَهَذَا الْحُدِيثُ مُخَرَّجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَلَهُ طُرُقٌ عَنْ جَابِرٍ.

وقال مَالِكٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيم، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمة -مِنْ آلِ ابْنِ الْأَزْرَقِ . : أَنَّ اللَّغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ -وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ -أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ الله عَيَّا الْقَلِيلَ سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ الله عَيَّا الْقَلِيلَ

مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَنَتَوَضَّأُ بِهَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «هُوَ الطَّهُور مَاؤُهُ، الحِلِّ مَيْتَتُهُ».

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْإِمَامَانِ الشَّافِعِيُّ، وَأَهْدُ بْنُ حَنْبَلِ، وَأَهْلُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حِبَّانً، وَغَيْرُهُمْ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهْ، مِنْ طُرُقٍ، عَنْ حَمَّادِ ابْنِ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو اللَّهَزِّمِ -هُوَ يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ -، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي حَجِّ -أَوْ عُمْرَةٍ -، فَاسْتَقْبَلْنَا رِجْل جَراد، فَجَعَلْنَا نَضْرِ بَهُنَّ بِعِصِينَا وَسُولِ الله ﷺ فَقَالَنَا فَقُلْنَا وَسُولَ وَسِيَاطِنَا فَنَقْتُلُهُنَّ، فَأَسْقِطَ فِي أَيْدِينَا، فَقُلْنَا: مَا نَصْنَعُ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ؟ فَسَأَلْنَا رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِصَيْدِ الْبَحْرِ»

أَبُو الْمُهَزِّم ضَعِيفٌ. وَالله أَعْلَمُ.

وقال ابْنُ مَاجَهْ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ الله الحَيَّال، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ الله عَنْ عُلاثه، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ وَأَنسِ بْنِ مَالِكِ: أَنَّ النَّبِيَ عَيِّ كَانَ إِذَا دَعَا عَلَى الْجُرَادِ قَالَ: «اللهم أَهْلك كَبَارَهُ، وَاقْتُلْ صِغَارَهُ، وأفسد بَيْضَهُ، وَاقْطَعْ دَابِرَهُ، وَخُذْ بِأَفْواهِهِ عَنْ مَعَايِشِنَا وَأُرْزَاقِنَا، إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ». فَقَالَ خَالِدٌ: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ تَدْعُو عَلَى جُنْدِ مِنْ أَجْنَادِ الله بِقَطْع دَابِرهِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الجُرَادَ نَثْرَة الحُوتِ فِي الْبَحْرِ». قَالَ هَاشِمٌ: قَالَ وَيُولَدُ نَذْرَة الله بِقَطْع دَابِرهِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ الجُرَادَ نَثْرَة الحُوتِ فِي الْبَحْرِ». قَالَ هَاشِمٌ: قَالَ زِيادٌ: فَحَدَّثَنِي مَنْ رَأَى الْخُوتَ يَنْثُرُهُ. تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ مَاجَهُ.

وَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ يَصِيدُ الجُرَادَ فِي الْحَرَم.

وَقَدِ احْتَجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مَنْ ذَهَبَ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ تُؤْكُلُ دَوَابُّ الْبَحْرِ، وَلَمْ يَسْتَثْنِ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا. وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الصِّدِّيقِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَطَعَامُهُو ﴾ [الماندة: ٦٦]: ﴿وَطَعَامُهُو ﴾ [الماندة: ٦٦]: ﴿كُلُّ مَا فِيهِ».

وَقَدِ اسْتَثْنَى بَعْضُهُمُ الضَّفَادِعَ، وَأَبَاحَ مَا سِوَاهَا؛ لِمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ

وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْهَانَ التَّيْمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ (نهى عن قتل الضفدع».

وَلِلنَّسَائِيِّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ قَتْلِ الضِّفْدِعِ، وَقَالَ: «نَقِيقُها تَسْبِيحٌ».

وقال آخَرُونَ: يُؤْكُلُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ السَّمَكُ، وَلَا يُؤْكُلُ الضَّفْدِعُ. وَاخْتَلَفُوا فِيهَا سِوَاهُمَا: فَقِيلَ: يُؤْكُلُ سَائِرُ ذَلِكَ، وَقِيلَ: لَا يُؤْكُلُ. وَقِيلَ: مَا أُكِلَ شَبَهَهُ مِنَ الْبَرِّ أُكِلَ مِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ، وَمَا لَا يُؤْكُلُ شَبَهُهُ لَا يُؤْكُلُ. وَهَذِهِ كُلُّهَا وُجُوهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَمَا لَا يُؤْكُلُ شَبَهُهُ لَا يُؤْكُلُ. وَهَذِهِ كُلُّهَا وُجُوهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَمَا لَا يُؤْكُلُ شَبَهُهُ لَا يُؤْكُلُ. وَهَذِهِ كُلُّهَا وُجُوهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَمَا لَا يُؤْكُلُ شَبَهُهُ لَا يُؤْكُلُ. وَهَذِهِ كُلُّهَا وُجُوهٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ،

قال أَبُو حَنِيفَةَ، كَتَنَهُ: لَا يُؤْكَلُ مَا مَاتَ فِي الْبَحْرِ، كَمَا لَا يُؤْكَلُ مَا مَاتَ فِي الْبَرِّ؛ لِعُمُوم قَوْلِهِ: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة:٣].

وَقَدْ وَرَدَ حَدِيثٌ بِنَحْوِ ذَلِكَ، فَقَالَ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي - هُوَ ابْنُ قَانِع - ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التَّسْتَرِيّ وَعَبْدُ الله ابْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي عُثْهَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ زَيْدِ الطَّحَّانُ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِياتُ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْب، عَنْ أَبِي الزَّبَيْر، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا صِدْتُوه، وَهُوَ حَيُّ، فَهَاتً، فَكُلُوهُ، وَمَا أَلْقَى الْبَحْرُ مَيِّنًا طَافِيًا فَلَا تَأْكُلُوهُ».

ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَيَعْيَى بْنِ أَبِي أُنْيْسَة، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ بِهِ. وَهُوَ مُنْكَرٌ.

وَقَدِ احْتَجَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَل، بِحَدِيثِ «العَنْبَر» الْمُتَقَدِّم وَقَدْ تَقَدَّمُ أَيْضًا. «العَنْبَر» الْمُتَقَدِّم وَقَدْ تَقَدَّمُ أَيْضًا.

وَرَوَى الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ الله الشَّافِعِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَیْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِیهِ، عَنِ الْبِيهِ، عَنْ أَبِیهِ، عَنْ أَبِیهِ اللهِ عَلَیْهِ: «أَجِلَّت لَنَا مِیتنان وَدَمَان: فأما المیتنان: فالحَراد، وأما الدَّمَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطُّحَالُ».

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهْ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ. وَلَهُ شَوَاهِدُ، وَرُوِيَ مَوْقُوفًا.

وَالله أَعْلَمُ (١).

قال البغوي تخلف: واختلف أهل العلم في السمك الطافي: فأباحه جماعة، روي ذلك عن أبي بكر الصديق، وأبي أبوب الأنصاري، وبه قال عطاء بن أبي رباح، ومكحول، وإبراهيم النخعي، وإليه ذهب مالك، والشافعي، وأبو ثور. وكرهه جماعة، روي ذلك عن جابر، وابن عباس، وبه قال جابر بن زيد، وطاوس، وإليه ذهب أصحاب الرأي (٢).

قال الخطابي يَحَلَّلُهُ: ومن باب: الطافي من السمك.

قال أبو داود: حدثنا أحمد بن عبدة، أنبأنا يحيى بن سُليم الطائفي، حدثنا إسهاعيل ابن أمية، عَن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ألقاه البحر أو جَزَر عنه فكلوه، وما مات فيه فطفاه فلا تأكلوه».

قال أبو داود: روى هذا الحديث سفيان الثوري، وأيوب، وحماد، عَن أبي الزبير، أوقفوه على جابر، وقد أسند هذا الحديث أيضاً من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب، عَن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ.

قال الشيخ: قد ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه أباح الطافي من السمك؛ ثبت ذلك، عَن أبي بكر الصديق، وأبي أيوب الأنصاري هذا، وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح، ومكحول، وإبراهيم النخعي، وبه قال مالك، والشافعي، وأبو ثور. وروي عن جابر وابن عباس هذا أنها كرها الطافي من السمك، وإليه ذهب جابر ابن زيد، وطاوس، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه (٣).

أقوال أصحاب المذاهب.

كالمذهب المالكي:

ذكر سحنون يَحَلِنهُ: وقال مالك: يؤكل كل ما في البحر، الطافي وغير الطافي من

⁽۱) تفسیر ابن کثیر (۳/ ۱۹۸).

⁽۲) شرح السنة (۱۱/ ۲٤٥).

⁽٣) معالم السنن (٤/ ٢٥١).

صيد البحر كله، ويصيده المحرم(١).

كرالمذهب الشافعي:

قال الشافعي كَالله: وكل ما كان يعيش في الماء، من حوت أو غيره، فأخذه ذكاته لا ذكاة عليه، ولو ذكاه لم يحرم، ولو كان من شيء تطول حياته، فذبحه لأن يستعجل موته، ما كرهته، وسواء من أخذه من مجوسي أو وثني لا ذكاة له، لأنه ذكي في نفسه، فلا يبالي من أخذه، وسواء ما كان منه يموت حين يخرج من الماء، وما كان يعيش إذا كان منسوبًا إلى الماء، وفيه أكثر عيشه، وإذا كان هكذا فسواء ما لفظ البحر، وطفا من ميته، وما أخرج منه. وقد خالفنا بعض المشرقيين، فزعم أنه لا بأس بها لفظ البحر ميتًا، وما أخذه الإنسان ميتًا قبل أن يطفو، فإذا طفا فلا خير فيه، ولا أدري أي وجه لكراهية الطافي، والسنة تدل على أكل ما لفظ البحر ميتًا بضع عشرة ليلة، وهو يقول ذلك والقياس أنه كله سواء، ولكنه بلغنا أن بعض أصحاب النبي عيرة ليلة، وهو عابرًا فغيره ـ كره الطافي، فاتبعنا فيه الأثر.

قال الشافعي: قلنا: لو كنت تتبع الآثار أو السنن حين تفرق بين المجتمع منها بالاتباع حمدناك، ولكنك تتركها ثابتة لا نحالف لها عن النبي على وأصحابه، وتأخذ ما زعمت برواية عن رجل من أصحاب النبي على أنه كره الطافي، وقد أكل أبو أيوب سمكًا طافيًا، وهو رجل من أصحاب النبي على ومعه زعمت القياس، وزعمنا السنة، وأنت تزعم أنه لو لم تكن سنة، فقال الواحد من أصحاب النبي على قولًا معه القياس، وعدد منهم قولًا يخالف؛ كان علينا وعليك اتباع القول الذي يوافق القياس، وقد تركته في هذا ومعه السنة والقياس، وذكر أيوب عن محمد بن سيرين: «أن أبا أيوب أكل سمكًا طافيًا» (٢).

كرالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة تخلَّلة: (وكذلك كل ما مات من الحيتان في الماء وإن طفا). قوله:

⁽١) المدونة (١/ ٢٥٤).

⁽٢) الأم (٢/ ٢٥٢).

طفا: يعنى: ارتفع على وجه الماء. قال عبد الله بن رواحة:

وأن العررش فوق المساء طاف وفوق العررش رب العالمين

وجملة ذلك أن السمك وغيره من ذوات الماء التي لا تعيش إلا فيه، إذا ماتت فهي حلال، سواء ماتت بسبب أو غير سبب؛ لقول النبي ﷺ في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

قال أحمد: هذا خير من مائة حديث. وأما ما مات بسبب، مثل أن صاده إنسان، أو نبذه البحر، أو جزر عنه، فإن العلماء أجمعوا على إباحته، وكذلك ما حبس في الماء بحظيرة حتى يموت، فلا خلاف أيضا في حله. قال أحمد: الطافي يؤكل، وما جزر عنه الماء أجود، والسمك الذي نبذه البحر لم يختلف الناس فيه، وإنها اختلفوا في الطافي، وليس به بأس. وممن أباح الطافي من السمك أبو بكر الصديق، وأبو أيوب، وبه قال مالك، والشافعي.

وممن أباح ما وجد من الحيتان عطاء، ومكحول، والثوري، والنخعي. وكره الطافي جابر، وطاوس، وابن سيرين، وجابر بن زيد، وأصحاب الرأي؛ لأن جابرا قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ألقى البحر، أو جزر عنه، فكلوه، وما مات فيه وطفا، فلا تأكلوه». رواه أبو داود.

ولنا: قول الله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنَعَا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةً ﴾ [المائدة: ٦٠].

قال ابن عباس: «طعامه ما مات فيه». وأيضًا الحديث الذي قدمناه. وقال أبو بكر الصديق ﷺ: «الطافي حلال».

ولأنه لو مات في البر أبيح، فإذا مات في البحر أبيح، كالجراد. فأما حديث جابر، فإنها هو موقوف عليه، كذلك قال أبو داود: رواه الثقات، فأوقفوه على جابر، وقد أسند من وجه ضعيف. وإن صح فنحمله على نهي الكراهة؛ لأنه إذا مات رسب في أسفله، فإذا أنتن طفا، فكرهه لنتنه، لا لتحريمه (١).

⁽١) المغنى (٩/ ٣٩٤).

کرالمذهب الظاهري:

قال ابن حزم كتلفه: وأما ما يسكن جوف الماء، ولا يعيش إلا فيه، فهو حلال كله، كيفها وجد، سواء أخذ حيًا، ثم مات، أو مات في الماء، طفا أو لم يطف، أو قتله حيوان بحري أو بري، هو كله حلال أكله. وسواء خنزير الماء، أو إنسان الماء، أو كلب الماء وغير ذلك، كل ذلك حلال أكله، قتل كل ذلك وثني، أو مسلم، أو كتابي، أو لم يقتله أحد.

برهان ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَاذَا عَذْبٌ فُرَاتُ سَآيِغٌ شَرَابُهُ وَهَا نَظُمْ أَجَاجٌ أَجَاجٌ أَجَاجٌ أَوَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحَمًا طَرِيّا ﴾ [فاطر:١٦] وقال تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ و مَتَعَا لَكُمْ وَلِلسَّيّارَةِ ﴾ [لمائدة: ٩٦] فعم تعالى، ولم يخص شيئًا من شيء ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً ﴾ [مرم: ٦٤] (١).

قال ابن القيم تغليث: الوجه الخامس والأربعون: أنكم أخذتم بخبر ضعيف - بل باطل - في أنه لا يؤكل الطافي من السمك، وهو خلاف ظاهر القرآن؛ إذ يقول تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلبُحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ [المائدة: ٩٦] فصيده ما صيد منه حيًا، وطعامه قال أصحاب رسول الله ﷺ: هو ما مات فيه، صح ذلك عن الصديق، وابن عباس، وغيرهما، ثم تركتم الخبر الصحيح المصرح بأن ميتته حلال مع موافقته لظاهر القرآن (٢).

القول الثاني: وذهب بعض العلماء إلى أن الطافي من السمك لا يؤكل، وورد ذلك عن عدد من الصحابة والتابعين.

أثر على بن أبي طالب ﴿

عن عطاء بن السائب، عن ميسرة: أن عليًا الله قال: «ما قذف البحر حلال، وكان يكره الطافي من السمك»(٣).

⁽١) المحلى بالآثار (٦/ ٦٠).

⁽٢) إعلام الموقعين (٢/ ٢٣٤).

⁽٣) منقطع: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/ ٢٠٠) من طريق حماد بن سلمة، عني

🗖 أثر جابر بن عبد الله 🍩:

عن أبي الزبير، عن جابر قال: «ما وجدتموه طافيًا فلا تأكلوه، وما كان في حافتيه فكلوه»، قال سفيان: «لا يجزر إلا عن حي»(١).

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن عبد الله بن أبي الهذيل قال: سمعت ابن عباس يقول: «لا تأكل طافيًا» (٢).

أثر طاوس يَخلَشه:

عن ابن طاوس، عن أبيه قال: «إذا وجدته طافيًا فلا تأكله؛ فإنها أخذه ذكاته، يعني: الحيتان في البحر $^{(7)}$.

وعن ابن أبي عروبة، عن قتادة، و سعيد بن المسيب: «أنهما كرها الطافي من السمك»(٤).

عن ابن علية، عن خالد بن محمد، قال: «كان لا يكره من السمك شيئًا إلا الطافي منه» (٥).

وعن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، قال: قال أبو بكر: «طعام

عطاء بن السائب، عن ميسرة: أن عليًا عليه وميسرة بن حبيب لم يسمع على بن أبي طالب.

(۱) صحيح موقوقًا: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٥٠٥)، وغيرهم من طرق عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «ما مات فيه، وطفا، فلا تأكل».

(٢) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٨) وعبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٥٠٤) من طرق عن الأجلح، عن عبد الله بن أبي الهذيل، قال: سأل رجل ابن عباس، فقال: إني آتي إلى البحر، فأجده قد جعل سمكًا كثيرًا، فقال: «كل ما لم تر سمكًا طافيًا». وفي سنده الأجلح بن عبدالله، وهو إلى الضعف أقرب.

(٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٥٠٥) من طريق معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه به.

(٤) صبح عن قتادة: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٨) قال: حدثنا أبو بكر، قال: نا ابن علية، وعبدة بن سليهان عنه.

(٥) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٨) قال: نا ابن علية، عن خالد بن محمد.

البحر كل ما فيه» قال عمرو: فذكرته لأبي الشعثاء، فقال: «ما كنا نتحدث إلا أن طعامه مالحًا، وإنا لنكره الطافي منه، فأما ما حسر عنه الماء فكل»(١).

و عن معمر، عن الزهري: «أنه كره الطافي منه» (٢).

واستدل أصحاب هذا القول.

أولًا: بعموم قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة:٣].

ثانيًا: بها أخرجه أبو داود (٣/ ٣٥٨) قال: حدثنا إسهاعيل بن أمية، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ألقى البحر، أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه وطفا، فلا تأكلوه» (٣).

قال القرطبي تخلّفه: قال أبو حنيفة: لا يؤكل السمك الطافي، ويؤكل ما سواه من السمك، ولا يؤكل شيء من حيوان البحر إلا السمك، وهو قول الثوري في رواية أبي إسحاق الفزاري عنه. وكره الحسن أكل الطافي من السمك.

وروي عن علي بن أبي طالب رهه (١).

وروي عنه أيضًا: أنه كره أكل الجري (٥).

وروي عنه أكل ذلك كله، وهو أصح؛ ذكره عبدالرزاق عن الثوري، عن جعفر بن محمد، عن علي، قال: «الجراد والحيتان ذكي» (١)؛ فعلي مختلف عنه في أكل الطافي

⁽۱) صح عن جابر بن زید: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۶/ ۵۰۵) عن ابن عیینة، عن عمرو بن دینار، عن عکرمة.

⁽٢) سنده صحيح عن الزهري: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٤٨) حدثنا أبو بكر، قال: نا عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري.

⁽٣) معل: أخرجه أبوداود (٣٥١٨) وابن ماجه (٣٢٤٧) والصحيح ما رجحه الحفاظ، كما نقل القرطبي تخلَّفه عنهم.وانظر: الترمذي في العلل (٢/ ٦٣٦) وابن أبي حاتم (٢/ ٤٩).

⁽٤) لم أقف عليه.

⁽٥) لم أقف عليه.

⁽٦) منقطع: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢/٥٠٦)، وابن أبي شيبة (٤/ ٢٤٧)، والبيهقي في الكبري (٩/ ٢٥٤)، وغيرهم من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب.وأبوه لم

من السمك، ولم يختلف عن جابر أنه كرهه (۱)، وهو قول طاوس (۲)، ومحمد بن سيرين (۹)، وجابر بن زيد (٤)، واحتجوا بعموم قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣].

وبها رواه أبو داود والدارقطني عن جابر بن عبدالله، عن النبي على الله الماحسر عنه البحر، وما ألقاه، وما وجدتموه ميتًا أو طافيًا فوق الماء فلا تأكلوه (()). قاله الدارقطني: تفرد به عبدالعزيز بن عبيدالله، عن وهب بن كيسان، عن جابر، عن وعبدالعزيز ضعيف لا يحتج به. وروى سفيان الثوري عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي على نحوه (()) قاله الدارقطني: لم يسنده عن الثوري غير أبي أحمد الزبيري، وخالفه وكيع، والعدنيان، وعبدالرزاق، ومؤمل، وأبو عاصم، وغيرهم؛ رووه عن الثوري موقوفًا، وهو الصواب. وكذلك رواه أيوب السختياني، وعبيدالله بن عمر وابن جريح، وزهير، وحماد بن سلمة، وغيرهم عن أبي الزبير موقوفًا، قاله أبو داود، وقد أسند هذا الحديث من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي عن أبي الزبير مرفوعًا، ولا يصح رفعه، رفعه يحيى بن سليم، عن إساعيل بن أمية وابن أبي ذئب، عن أبي الزبير مرفوعًا، ولا يصح رفعه، رفعه يحيى بن سليم، عن إساعيل بن أمية، ووقفه غيره (۷).

قال البغوي تَعْلَلْهُ: وَجُمْلَةُ حَيَوَانَاتِ المَّاءِ عَلَى قِسْمَيْنِ: سَمَكٌ وَغَيْرُهُ، أَمَّا السَّمَكُ

يسمع من علي بن أبي طالب رها الله المالية المال

⁽١) صحيح موقوفًا، وسيأتي الكلام عليه.

⁽٢) صحيح: أخرجه عبدالرزاق (٤/ ٥٠٥) من طريق معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه به.

⁽٣) لم أقف عليه.

⁽٤) أخرجه الطبري (١١/ ٦٨) من طريق سفيان، عن عمرو، عن جابر بن زيد. وسنده صحيح.

⁽٥) أخرجه الدارقطني (٤/ ٢٦٧). وفي سنده عبدالعزيز بن عبيدالله، وهو ضعيف.

⁽٦) أخرجه البيهقي (٩/ ٢٥٥).

⁽٧) أخرجه أبوداود (٣٥١٨) وابن ماجه (٣٢٤٧)، والصحيح ما رجحه الحفاظ، وهو الوقف، كما نقل القرطبي يَعَلَمْهُ عنهم. وانظر الترمذي في العلل «٢/ ٦٣٦) وابن أبي حاتم (٢/ ٤٩).

فَمَيْتَتُهُ حَلَالٌ مَعَ اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا.

قال النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «أحلّت لنا ميتتان: السمك والجراد».

فلا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمُوتَ بِسَبَبٍ أَوْ بِغَيْرِ سَبَبٍ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَحِلُّ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بِسَبَبٍ مِنْ وُقُوعٍ عَلَى حجر أو انحسار الماء منه وَنَحْوَ ذَلِكَ.

أَمَّا عَيْرُ السَّمَكِ فَقِسْمَانِ: قِسْمٌ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، كَالضَّفْدَعِ وَالسَّرَطَانِ، فَلَا يَحِلُّ أَكُلُهُ، وَقِسْمٌ يَعِيشُ فِي الْمَاءِ، وَلَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ إِلَّا عَيْشَ الْمُذْبُوحِ، فَاخْتَلَفَ الْقَوْلُ فِيهِ: فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا السَّمَكَ، وَهُو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فَيْ الْمَاءِ الْكَلْ حَلَالُ؛ لِأَنَّ كُلَّهَا سَمَكَ، وَإِنِ اختلف صُورُهَا، كَالْجُرِيثِ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ الْمَاءِ، وَهُو عَلَى شَكْلِ الْحَيَّةِ، وَأَكْلُهُ مُبَاحٌ بِالإِنِّقَاقِ، وَهُو قَوْلُ عمر، وأَبِي يُقَالُ لَهُ: حَيَّةُ المَاءِ، وَهُو عَلَى شَكْلِ الْحَيَّةِ، وَأَكْلُهُ مُبَاحٌ بِالإِنِّقَاقِ، وَهُو قَوْلُ عمر، وأَبِي بكر، [وَابْنِ عُمَرَ]، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَي هُرَيْرَةَ، وَبِهِ قَالَ شُرَيْحٌ، وَالْحَرْ فَا اللَّهُ وَعَلَى مَكْلِ الْحَيِّةِ، وَأَكْلُهُ مُبَاحٌ بِالاَنِّقَاقِ، وَهُو قَوْلُ عمر، وأَبي بكر، [وَابْنِ عُمَرَ]، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَي هُرِيْرَةَ، وَبِهِ قَالَ شُرَيْحٌ، وَالْحَلُ وَطَاءِرُ مَذَهِ الشَّافِعِيِّ. وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ مَا لَهُ وَالْحِيِّ فَى الْبَرِّ يُو عُلُومٌ اللَّهُ مِنْ حَيُوانَاتِ الْبَحْرِ، مِثْلُ بَقُو الْمَاءِ وَقَالَ الشَّعْبَةُ مِنْ حَيُوانَاتِ الْبَحْرِ، مِثْلُ بَقُومُ كَلَالًا، وَقَالَ الشَّعْبُ مِنْ حَيُوانَاتِ الْبَحْرِ، مِثْلُ بَقُولُ اللَّهُ فَي الْمَرْ لَا اللَّهُ وَلَا السَّعْبُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ فَي الْمَاءِ فَهُو حَلَالُ»، قِيلَ وَاللَّهُ مُنْ عَيْقُ فَى اللَّهُ وَقَوْلَ الشَّعْبُ اللَّهُ مِنْ حَيْوانَاتِ الْبَحْرِ، وَلَا لَاللَّهُ مُنْ عَيْقُ فَى الْمَاعِمُ اللَّهُ وَقَالَ الشَّعْبُ عُولَ اللَّهُ مُنْ عَيْشُهُ فِي الْمُ وَلَا اللَّهُ وَلَاكُ الشَّعْمُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مُولِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَالِ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِقُ الْمُؤْرَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الْمَاءُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الْمُعَمَّةُ اللَّهُ اللَّهُ ال

أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ السَّرَخْسِيُّ، أَنَا زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْمَاشِمِيُّ، أَنَا أَبُو مِصعب، عن مالك، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سَلِيم، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ ـ مِنْ آلِ بَنِي الْأَزْرَقِ مَصعب، عن مالك، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سَلِيم، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ ـ مِنْ آلِ بَنِي الْأَزْرَقِ ـ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ، وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ فَيُ يَقُولُ: مَا اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْهِ: اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُولُ اللهُ ا

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ الْمُلَيْحِيُّ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الله النَّعِيمِيُّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُف،

أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَنَا مُسَدَّدٌ، أَنَا يَخْيَى، عَنِ ابْنِ جريج، أخبرني عمرو: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَبُّ يَقُولُ: «غَزَوْتُ جَيْشَ الْخَبَطِ وَأُمِّرَ أَبُو عُبَيْدَةَ، فَجُعْنَا جُوعًا شَدِيدًا، فَأَلْقَى الْبَحْرُ حُوتًا [مَيْتًا] لَمْ نَرَ مِثْلَهُ، يُقَالُ لَهُ: الْعَنْبَرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ، فَمَرَّ الرَّاكِبُ تَحْتَهُ (١).

□ أقوال أصحاب المذاهب

كرالمذهب الحنفي:

قال السرخسي كَالله: (ولا تؤكل السمكة الطافية، فأما ما انحسر عنه الماء أو نبذه فلا بأس بأكله). وقال الشافعي - كَالله تعالى -: لا بأس بأكل السمك الطافي، واستدل بقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَمَتَاعًا لَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٤٦] قيل: الطعام من السمك ما يوجد فيه ميتًا، وقال - عليه الصلاة والسلام - في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته» وقال: - صلوات الله وسلامه عليه -: «أحلت لنا ميتتان ودمان» الحديث، وفي حديث أبان بن أبي عياش ﴿ أَن النبي - عليه الصلاة والسلام - سئل عن أكل الطافي من السمك، فلم ير به بأسًا»، واعتبر السمك بالجراد بعلة أنه لا يشترط فيه الذكاة، فيستوي موته بسبب وبغير سبب. وحجتنا في ذلك حديث جابر ﴿ أَن النبي عَلَيْهُ قال: «ما انحسر عنه الماء فكل، وما طفا فلا تأكل»، ولا يقال هذا نهي إشفاق لما قيل: إن الطافي يورث البرص (٢).

⁽١) تفسير البغوي (٢/ ٨٧).

⁽٢) المسوط (١١/ ٢٤٧).

مسألة: الحيوان الذي يعيش في البر والبحر، ما حكمه؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين.

القول الأول: قالوا: صيد البر: كل ما كان يعيش في البر والبحر، وإنها صيد البحر ما كان يعيش في الماء دون البر، ويأوي إليه.

أثر أب مجلز يَعَلَمْهُ:

عن عمران بن حدير، عن أبي مجلز: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَا ﴾ [المائدة: ٩٦]، قال: «ما كان يعيش في البر والبحر لا يصيده، وما كان حياته في الماء فذاك »(١).

أثر عطاء بن أبي رباح كَالله:

عن عطاء: قال: «ما كان يعيش في البر، فأصابه المحرم، فعليه جزاؤه، نحو السلحفاة، والسرطان، والضفادع»(٢).

أثر سعيد بن جبير تَظَلَّتُهُ:

عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الملك، عن سعيد بن جبير، قال: «خرجنا حجاجًا معنا رجل من أهل السواد معه شصوص طير ماء، فقال له أبي حين أحرمنا: اعزل هذا عنا»(7).

، القول الثاني: صيد البر ما كان كونه في البر أكثر من كونه في البحر، فالعبرة عنده

⁽١) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٨/ ٧٤٨)، عن عمران بن حدير، عن أبي مجلز ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴿ [المائدة: ٦٦] قال: «ما كان يعيش في البر والبحر فلا يصيده، وما كان حياته في الماء فذلك له».

⁽٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٤٥٣) و الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٩) من طرق عن الحجاج، عن عطاء، قال: «الذي يعيش في البحر، والبر، فأصابه محرم، فعليه جزاؤه». وسنده ضعيف.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٩) من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عبد الملك، عن سعيد بن جبير. وفي سنده يزيد بن أبي زياد، وهو «ضعيف الحديث».

ىأكثره.

أثر عطاء يَخلَشُهُ:

قال ابن جريج: أخبرناه قال: سألت عطاء عن ابن الماء، أصيد بر أم بحر؟ وعن أشباهه، فقال: «حيث يكون أكثر فهو صيده»(١).

قال القرطبي كالش: اختلف العلماء في الحيوان الذي يكون في البر والبحر، هل يحل صيده للمحرم أم لا؟ فقال مالك، وأبو مجلز، وعطاء، وسعيد بن جبير، وغيرهم: كل ما يعيش في البر، وله فيه حياة، فهو صيد البر، إن قتله المحرم وداه، وزاد أبو مجلز في ذلك الضفادع، والسلاحف، والسرطان. الضفادع وأجناسها حرام عند أبي حنيفة ولا خلاف عن الشافعي في أنه لا يجوز أكل الضفدع، واختلف قوله فيها له شبه في البر مما لا يؤكل كالخنزير، والكلب، وغير ذلك. والصحيح أكل ذلك كله، لأنه نص على الخنزير في جواز أكله، وهو له شبه في البر مما لا يؤكل. ولا يؤكل عنده التمساح ولا القرش والدلفين، وكل ما له ناب لنهيه عليه عن أكل كل ذي ناب.

قال ابن عطية: ومن هذه أنواع لا زوال لها من الماء، فهي لا محالة من صيد البحر، وعلى هذا خرج جواب مالك في الضفادع في «المدونة» فإنه قال: الضفادع من صيد البحر.

وروي عن عطاء بن أبي رباح خلاف ما ذكرناه، وهو أنه يراعى أكثر عيش الحيوان، سئل عن ابن الماء، أصيد بر هو أم صيد بحر؟ فقال: حيث يكون أكثر فهو منه، وحيث يفرخ فهو منه، وهو قول أبي حنيفة. والصواب في ابن الماء أنه صيد بر يرعى، ويأكل الحب.

⁽١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٤٥٣)، والطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٩)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٤١) من طريق ابن جريج قال: سألت عطاء، عن فلاة المياه، ليست من صيد البحر؟ قال: «لا»، وتلا علي: ﴿هَاذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَاذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [النرقاد:٣٠] قال: وسألت عطاء عن ابن الماء، أصيد بر هو أم صيد بحر؟ وعن أشباهه، قال: «حيث يكون أكثر فهو صيده».

قال ابن العربي: الصحيح في الحيوان الذي يكون في البر والبحر منعه؛ لأنه تعارض فيه دليلان، دليله تحليل ودليل تحريم، فيغلب دليل التحريم احتياطًا. والله أعلم (١).

قال ابن العربي كِمَلِقهُ: المسألة الثانية عشرة: اختلف علماؤنا في الحيوان الذي يكون في البر والبحر، هل يحل صيده للمحرم؛ لأنه من حيوان البحر، أم لا يحل؛ لأنه من حيوان البر؟ على قولين، ولذلك اختلف الصدر الأول.

والصحيح منعه؛ لأنه تعارض فيه دليلان: دليل تحليل، ودليل تحريم، فغلبنا دليل التحريم احتياطا. والله ﷺ أعلم (٢).

قال السرخسي تخالفه: والذي يرخص للمحرم من صيد البحر هو السمك خاصة، فأما طير البحر لا يرخص فيه للمحرم، ويجب الجزاء بقتله، وهذا لأن الله تعالى أباح صيد البحر مطلقًا بقوله على: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾ [المائدة: ١٩] الآية، فالمحرم والحلال فيه سواء، ولأن المحرم بالنص قتل الصيد على المحرم، والقتل في صيد البحر لا يتحقق، ولأن صيد البحر ما يكون بحري الأصل والمعاش، كالسمك، فأما الطير فهو بري الأصل بحري المعاش؛ لأن توالده يكون في البر دون الماء، فيكون من صيد البر، ألا ترى أن ما يكون مائي الأصل، وإن كان قد يعيش في البر كالضفدع جعل مائيًا باعتبار أصله حتى لا يجب على المحرم بقتله شيء، فكذلك ما يكون بري الأصل لا يرخص للمحرم فيه (٣).

قال الكاساني كَتَلَهُ: وأما بيان أنواعه، وبيان ما يحل للمحرم اصطياده، وما يحرم عليه من كل نوع، فنقول ـ وبالله التوفيق ـ: الصيد في الأصل نوعان: بري، وبحري. فالبحري هو الذي توالده في البحر، سواء كان لا يعيش إلا في البحر، أو يعيش في البحر والبر، والبري ما يكون توالده في البر، سواء كان لا يعيش إلا في البر، أو

⁽١) تفسير القرطبي (٦/ ٣٢٠).

⁽٢) أحكام القرآن (٢/ ٢٠٤).

⁽٣) المسوط (٤/ ٩٤).

يعيش في البر والبحر، فالعبرة للتوالد. أما صيد البحر فيحل اصطياده للحلال والمحرم جميعا، مأكولًا كان أو غير مأكول، لقوله تعالى: ﴿أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةً ﴾ [المائدة: ٦٦] والمراد منه اصطياد ما في البحر؛ لأن الصيد مصدر، يقال: صاد يصيد صيدًا، واستعماله في المصيد مجاز، والكلام بحقيقته إباحة اصطياد ما في البحر عامًا (١).

قال الشافعي تَعَلَّلُهُ: (قال الشافعي): قال الله - تعالى -: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ [المائدة:٩٦]، وقال الله ﷺ: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَاذَا عَدْبُ فُرَاتُ سَآيِعٌ شَرَابُهُ وَهَاذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحُمَّا طَرِيًّا ﴾ [فاط:١٢].

(قال الشافعي): فكل ما كان فيه صيد، في بئر كان، أو ماء مستنقع، أو غيره، فهو بحر، وسواء كان في الحل والحرم يصاد، ويؤكل؛ لأنه مما لم يمنع بحرمة شيء، وليس صيده إلا ما كان يعيش في أكثر عيشه، فأما طائره فإنها يأوي إلى أرض فيه، فهو من صيد البر، إذا أصيب جزي (٢).

قال ابن قدامة تَعَلِّله: وصيد البحر: الحيوان الذي يعيش في الماء، ويبيض فيه، ويفرخ فيه، كالسمك، والسلحفاة، والسرطان، ونحو ذلك.

وحكي عن عطاء فيها يعيش في البر، مثل السلحفاة والسرطان، فأشبه طير الماء. ولنا: أنه يبيض في الماء، ويفرخ فيه، فأشبه السمك.

فأما طير الماء، كالبط ونحوه، فهو من صيد البر، في قول عامة أهل العلم. وفيه الجزاء. وحكي عن عطاء: أنه قال: «حيث يكون أكثر، فهو صيده». وقول عامة أهل العلم أولى؛ لأنه يبيض في البر، ويفرخ فيه، فكان من صيد البر، كسائر طيره، وإنها إقامته في البحر لطلب الرزق، والمعيشة منه، كالصياد. فإن كان جنس من الحيوان، نوع منه في البحر ونوع في البر، كالسلحفاة، فلكل نوع حكم نفسه، كالبقر، منها

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٦).

⁽٢) الأم (٢/ ٢٣٠).

الوحشي محرم، والأهلي مباح(١).

قال ابن قدامة تَعَلَّقُهُ: الفصل الخامس: أن الجزاء إنها يجب في صيد البر، دون صيد البحر، بغير خلاف؛ لقول الله تعالى: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ وَمَتَعَا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةً وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَا ﴾ [المائدة: ٩٦] قال ابن عباس: «طعامه ما لفظه». ولا فرق بين حيوان البحر الملح، وبين ما في الأنهار والعيون؛ فإن اسم البحر يتناول الكل، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَنذَا عَذْبٌ فُرَاتُ سَآيِعُ البحر يتناول الكل، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَنذَا عَذْبٌ فُرَاتُ سَآيِعُ البحر يَتْنَاول الكل، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَنذَا عَذْبٌ فُرَاتُ سَآيِعُ البحر يَتَاول الكل، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا طَرِيَّا ﴾ [فاطر: ١٢].

ولأن الله تعالى قابله بصيد البر، بقوله: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ ﴾ [المائدة: ١٦]. فدل على أن ما ليس من صيد البر فهو من صيد البح.، وحيوان البحر ما كان يعيش في الماء، ويفرخ، ويبيض فيه، فإن كان مما لا يعيش إلا في الماء، كالسمك ونحوه، فهذا مما لا خلاف فيه، وإن كان مما يعيش في البر، كالسلحفاة والسرطان، فهو كالسمك، لا جزاء فيه.

وقال عطاء: فيه الجزاء، وفي الضفدع وكل ما يعيش في البر.

ولنا: أنه يفرخ في الماء، ويبيض فيه، فكان من حيوانه، كالسمك. فأما طير الماء، ففيه الجزاء في قول عامة أهل العلم؛ منهم الأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي، وغيرهم. لا نعلم فيه مخالفًا، غير ما حكي عن عطاء، أنه قال: «حيثها يكون أكثر فهو من صيده».

ولنا: أن هذا إنها يفرخ في البر، ويبيض فيه، وإنها يدخل الماء ليعيش فيه، ويكتسب منه، فهو كالصياد من الآدميين. واختلفت الرواية في الجراد، فعنه: هو من صيد البحر، لا جزاء فيه. وهو مذهب أبي سعيد. قال ابن المنذر: قال ابن عباس، وكعب: «هو من صيد البحر». وقال عروة: «هو نثرة حوت». وروي عن أبي هريرة، قال: «أصابنا ضرب من جراد، فكان رجل منا يضرب بسوطه وهو محرم، فقيل: إن هذا لا يصلح، فذكر ذلك للنبي عليه فقال: «هذا من صيد البحر». وعنه، عن النبي

⁽١) المغنى (٣/ ٣١٦).

عَيْكَةُ: أنه قال: «الجراد من صيد البحر». رواهما أبو داود.

وروي عن أحمد: أنه من صيد البر، وفيه الجزاء. وهو قول الأكثرين؛ لما روي: أن عمر وليه قال لكعب في جرادتين: «ما جعلت في نفسك؟» قال: «درهمان». قال: «بخ، درهمان خير من مائة جرادة». رواه الشافعي، في «مسنده». ولأنه طير يشاهد طيرانه في البر، ويهلكه الماء إذا وقع فيه، فأشبه العصافير. فأما الحديثان اللذان ذكرناهما للرواية الأولى فوهم، قاله أبو داود. فعلى هذا يضمنه بقيمته؛ لأنه لا مثل له.

وهذا قول الشافعي. وعن أحمد: يتصدق بتمرة عن الجرادة. وهذا يروى عن عمر وعبد الله بن عمر. وقال ابن عباس: «قبضة من طعام». قال القاضي: هذا محمول على أنه أوجب ذلك على طريق القيمة، والظاهر أنهم لم يريدوا بذلك التقدير، وإنها أرادوا أن فيه أقل شيء.

وإن افترش الجراد في طريقه، فقتله بالمشي عليه، على وجه لم يمكنه التحرز منه، ففيه وجهان: أحدهما: وجوب جزائه؛ لأنه أتلفه لنفع نفسه، فضمنه، كالمضطر يقتل صيدا يأكله. والثاني: لا يضمنه؛ لأنه اضطره إلى إتلافه، أشبه ما لو صال عليه (١).

وقال كَنْلَهْ: (وما كان مأواه البحر، وهو يعيش في البر، لم يؤكل إذا مات في بر أو بحر). كل ما يعيش في البر من دواب البحر، لا يحل بغير ذكاة، كطير الماء، والسلحفاة، وكلب الماء، إلا ما لا دم فيه، كالسرطان؛ فإنه يباح بغير ذكاة.

قال أحمد: السرطان لا بأس به. قيل له: يذبح؟ قال: لا. وذلك لأن مقصود الذبح إنها هو إخراج الدم منه، وتطييب اللحم بإزالته عنه، فها لا دم فيه، لا حاجة إلى ذبحه. وأما سائر ما ذكرنا، فلا يحل إلا أن يذبح. قال أحمد: كلب الماء يذبحه، ولا أرى بأسًا بالسلحفاة إذا ذبح، والرق يذبحه. وقال قوم: يحل من غير ذكاة؛ لقول النبي عليه في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته».

ولأنه من حيوان البحر، فأبيح بغير ذكاة، كالسمك والسرطان. وقال أبو بكر

⁽١) المغني (٣/ ٤٤٠).

الصديق ﷺ: «كل ما في البحر قد ذكاه الله تعالى لكم». وروى الإمام أحمد، بإسناده عن شريح رجل أدرك النبي ﷺ، قال: «كل شيء في البحر مذبوح». وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله ذبح كل شيء في البحر لابن آدم».

ولنا: أنه حيوان يعيش في البر، له نفس سائلة، فلم يبح بغير ذبح، كالطير، ولا خلاف في الطير فيها علمناه، والأخبار محمولة على ما لا يعيش إلا في البحر، كالسمك وشبهه؛ لأنه لا يتمكن من تذكيته؛ لأنه لا يذبح إلا بعد إخراجه من الماء، وإذا خرج مات (١).

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٦]

قال القرطبي تَعَلَّشُهُ: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماً ﴾ [المائدة: ٦٩] التحريم ليس صفة للأعيان، إنها يتعلق بالأفعال، فمعنى قوله: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ ﴾ [المائدة: ٦٩] أي: فعل الصيد، وهو المنع من الاصطياد، أو يكون الصيد بمعنى المصيد، على معنى تسمية المفعول بالفعل، كها تقدم، وهو الأظهر لإجماع العلهاء على أنه لا يجوز للمحرم قبول صيد وهب له، ولا يجوز له شراؤه، ولا اصطياده، ولا استحداث ملكه بوجه من الوجوه، ولا خلاف بين علهاء المسلمين في ذلك، لعموم قوله تعالى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٢٩]، ولحديث الصعب بن جثامة، على ما يأتي ٢٠).

قال الطبري تَعَلَّلُهُ: يعني ـ تعالى ذكره ـ: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ٦٦] أيها المؤمنون، ﴿ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٦٦] يقول: ما كنتم محرمين لم تحلوا من إحرامكم.

أَ ثُم اختلف أهل العلم في المعنى الذي عنى الله ـ تعالى ذكره ـ بقوله: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ ﴾ [المائدة: ٦٦] (٣):

القول الأول: أنه حرم علينا كل معاني صيد البر من اصطياد، وأكل، وقتل، وبيع

⁽١) المغنى (٩/ ٢٢٤).

⁽٢) تفسير القرطبي (٦/ ٣٢١).

⁽٣) تفسير الطبري (٨/ ٧٣٧).

وشراء، وإمساك، وتملك.

أثر على بن أبي طالب ﷺ:

عن سعيد، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب: أن عليًا «كره لحم الصيد للمحرم على كل حال»(١).

وفي وجه عن علي ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

فعن نوفل، عن أبيه، قال: حج عثمان بن عفان، فحج على معه. قال: فأي عثمان بلحم صيد صاده حلال، فأكل منه، ولم يأكل على، فقال عثمان: والله ما صدنا، ولا أمرنا، ولا أشرنا، فقال على: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴿ [المائدة: ٩٦] (٢).

(١) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (١١/ ٧٦) من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن علي به. وسنده صحيح، وثم طرق أخري عن علي في الطبري وغيره.

(٢) له طرق أخرى، منها: ما أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٨) وعبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٤٣٧) من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن نوفل، عن أبيه، قال: حج عثمان بن عفان.

وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢١٣) من طريق عبد السلام بن حرب، عن يزيد بن عبدالرحمن الدالاني، عن سماك بن حرب، عن صبيح بن عبد الله، قال: أي عثمان بلحم صيد، وعنده علي، فأبى علي أن يأكل، وقرأ ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾[المائدة:٩٦].

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٩)، عن شريك، عن سياك بن حرب، عن صبيح بن عبيدالله العبسي، قال: استعمل عثمان بن عفان أبا سفيان بن الحارث على العروض. ثم ذكر نحوه، وزاد فيه قال: فمكث عثمان ما شاء الله أن يمكث، ثم أتي، فقيل له بمكة: هل لك في ابن أبي طالب، أهدي له صفيف حمار، فهو يأكل منه، فأرسل إليه عثمان، وسأله عن أكل الصفيف، فقال: أما أنت فتأكل، وأما نحن فتنهانا؟ فقال: إنه صيد عام أول، وأنا حلال، فليس علي بأكله بأس، وصيد ذلك، يعني: اليعاقيب، وأنا محرم، وذبحن، وأنا حرام).

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٠) من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، قال: حج عثمان ابن عفان، فحج معه علي، فأتي بلحم صيد صاده حلال، فأكل منه، وهو محرم، ولم يأكل منه علي، فقال عثمان: إنه صيد قبل أن نحرم، فقال له علي: ونحن قد بدا لنا وأهالينا لنا حلال، أفيحللن لنا اليوم؟

🗖 أثر عبد الله بن عباس على

عن عكرمة، عن ابن عباس: «أنه كان يكرهه على كل حال، ما كان محرمًا»(١).

🗖 أثر عبد الله بن عمر كا:

عن نافع: أن ابن عمر «كان يكره كل شيء من الصيد وهو حرام، أخذ له أو لم يؤخذ له، وشيقة وغيرها»(٢).

أثر طاوس رَحَمْلَشْهُ:

عن الحسن بن مسلم بن يناق: أن طاوسًا «كان ينهى الحرام عن أكل الصيد وشيقة وغيرها، صيد له أو لم يصد له»(٣).

🗖 أثر الحسن البصري تَعَلَّلْهُ:

عن الأشعث، قال: قال الحسن: «إذا صاد الصيد، ثم أحرم، لم يأكل من لحمه حتى يحل. فإن أكل منه، وهو محرم، لم ير الحسن عليه شيئًا»(٤).

🗖 أثر سعيد بن جبير كَفَلَتْهُ:

عن سالم، قال: سألت سعيد بن جبير، عن الصيد يصيده الحلال، أيأكل منه المحرم؟ فقال: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ المحرم؟ فقال: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ المَصَيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴿ [المائدة: ٩٠] فنهى عن قتله، ثم قال: ﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِن ٱلتَّعَمِ ﴿ [المائدة: ٩٠]، ثم قال تعالى: ﴿ أُحِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ

⁽۱) سنده صحیح: أخرجه الطبري في تفسيره (۸/ ۷٤٠) من طريق ابن بزيع، قال: ثنا بشر بن المفضل، قال: ثنا سعيد، عن يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس وسنده صحيح.

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤١) من طريق نافع أن ابن عمر «كان لا يأكل الصيد وهو محرم، وإن صاده الحلال»

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤١) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٠٨) من طرق عن الحسن بن مسلم، عن طاوس، «أنه كان ينهى الحرام عن أكل الصيد، وشيقة وغيرها».

⁽٤) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤١) من طريق عبد الأعلى، قال: ثنا خالد بن الحارث، قال: ثنا الأشعث، قال: قال الحسن.

وَطَعَامُهُ مَتَنَعَا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ المائدة: ٩٦]، قال: يأتي الرجل أهل البحر، فيقول: أطعموني، فإن قال: غريضًا، ألقوا شبكتهم، فصادوا له، وإن قال: أطعموني من طعامكم، أطعموه من سمكهم المالح. ثم قال: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمُتُمُ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦]، وهو عليكِ حرام، صدته أو صاده حلال (١).

□ أثر عمر بن الخطاب و أبي هريرة ١٠٠٠

عن أبي هريرة: أنه سئل عن صيد صاده حلال، أيأكله المحرم؟ قال: فأفتاه هو بأكله، ثم لقي عمر بن الخطاب، فأخبره بها كان من أمره، فقال: «لو أفتيتهم بغير هذا لأوجعت لك رأسك»(٣).

⁽۱) أخرجه الطبري في تفسيره (۸/ ۷٤۱) من طريق ابن حميد، قال: ثنا حكام، وهارون، عن عنبسة، عن سالم، قال: سألت سعيد بن جبير. وسنده ضعيف.

⁽٢) تفسير الطبري (٨/ ٧٤٢).

⁽٣) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٥١) عن مالك، عن يحيى بن سعيد: أنه سمع سعيد بن المسيب، يحدث عن أبي هريرة: أنه أقبل من البحرين حتى إذا كان بالربذة، وجد ركبًا من أهل العراق محرمين. فسألوه عن لحم صيد وجدوه عند أهل الربذة، فأمرهم بأكله. قال: ثم إني شككت فيها أمرتهم به، فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب، فقال عمر: «ماذا أمرتهم به؟» فقال: «أمرتهم بأكله». فقال عمر بن الخطاب: «لو أمرتهم بغير ذلك لفعلت بك يتواعده». وأخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٥٢) من طرق عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله: أنه سمع أبا هريرة يحدث عبد الله بن عمر: أنه مر به قوم محرمون بالربذة، فاستفتوه في لحم صيد، وجدوا ناسًا أحلة يأكلونه، فأفتاهم بأكله. قال: ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب، فسألته عن ذلك، فقال: «بم أفتيتهم؟» قال فقلت: «أفتيتهم بأكله»، قال فقال عمر: «لو أفتيتهم بغير ذلك لأوجعتك».

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٣) عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: استفتاني رجل من

ووجه آخر أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٣) من طرق عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الشعثاء، قال: سألت ابن عمر عن لحم صيد يهديه الحلال إلى الحرام، فقال: «أكله عمر، وكان لا يرى به بأسًا». قال: قلت: تأكله؟ قال: «عمر خير منى»(١).

أثر عمرو بن العاص ﷺ:

عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب: أن عبد الرحمن، حدثه: أنه اعتمر مع عثمان ابن عفان في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى نزلوا بالروحاء، فقرب إليهم طير وهم محرمون، فقال هم عثمان: «كلوا، فإني غير آكله»، فقال عمرو بن العاص: أتأمرنا بها لست آكلًا؟ فقال عثمان: «إني لولا أظن أنه صيد من أجلي لأكلت» فأكل القوم (٢).

🗖 أثر الزبير بن العوام رالله:

عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن الزبير، «كان يتزود لحوم الوحش وهو $(^{(7)}$.

أهل الشام في لحم صيد أصابه وهو محرم، فأمرته أن يأكله، فأتيت عمر بن الخطاب، فقلت له: إن رجلًا من أهل الشام استفتاني في لحم صيد أصابه وهو محرم. قال: (فها أفتيته؟) قال: قلت: «أفتيته أن يأكله». قال: « فوالذي نفسي، بيده لو أفتيته بغير ذلك لعلوتك بالدرة»، وقال عمر: (إنها نهيت أن تصطاده».

- (۱) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٤٣٢) عن ابن عيبنة، عن عمرو بن دينار، عن طلق بن حبيب، عن قزعة قال: سأل رجل ابن عمر: أيأكل لحم الصيد وهو محرم؟ قال: فأخبر ابن عمر بقول عمر، وأبي هريرة، وقال: «عمر خير مني، وأبو هريرة خير مني»، قال عمرو: كان ابن عمر لا يأكله، قال عمرو: صحب ابن عمر رجل، فأكل من لحم الصيد، وهو محرم، فكأنه غاظه، فلما جيء بطعام ابن عمر أخذ الرجل يأكله، فقال ابن عمر: «قد كان لك في ذلك ما يغنيك عن هذا».
- (٢) صَحِيح: أخرجه الطبري (٤/ ٤٣٣)، والطبري (١١/ ٨٣)، والبيهقي في الكبري (١١/ ٨٣) من طرق عن يحيي بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه، عن عثمان الله وسنده صحيح.
- (٣) أخرجه مالك (١/ ٣٥٠)، وعبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٤٣٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «ما صيد أو ذبح وأنت حلال فهو لك حلال، وما صيد أو ذبح وأنت حرام فهو عليك حرام»(١).

أثر سعيد بن جبير تَعَلَقْهُ:

عن هشيم، قال: سألت أبا بشر عن المحرم يأكل مما صاده الحلال، قال: كان سعيد بن جبير ومجاهد يقولان: «ما صيد قبل أن يحرم أكل منه، وما صيد بعد ما أحرم لم يأكل منه» (٢).

أثر عطاء بن أبي رباح تَخْلَلْله:

عن ابن جريج، قال: كان عطاء يقول إذا سئل في العلانية: أيأكل الحرام الوشيقة والشيء اليابس؟ يقول بيني وبينه: «لا أستطيع أن أبين لك في مجلس، إن ذبح قبل أن يحرم فكل، وإلا فلا تبع لحمه، ولا تبتع»(٣).

القول الثالث: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴿ اللَّهُ ١٩٦٠] وحرم عليكم القول الثالث: ٩٦] وحرم عليكم

٣٠٧) عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن الزبير بن العوام كان «يتزود صفيف الظباء وهو محرم» قال مالك: والصفيف القديد. والخلاف في سماع عروة بن الزبير من أبيه.

(١) سنده فيه مقال: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٥) من طرق عن سهاك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «ما صيد من شيء وأنت حرام فهو عليك حرام، وما صيد من شيء وأنت حلال فهو لك حلال». ورواية سهاك عن عكرمة فيها مقال.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٥) من طريق محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن ابن عباس: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦]، «فجعل الصيد حرامًا على المحرم صيده وأكله ما دام حرامًا، وإن كان الصيد صيد قبل أن يحرم الرجل فهو حلال، وإن صاده حرام لحلال فلا يحل له أكله». وهذا سند تالف.

- (٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٦) من طريق هشيم، قال: سألت أبا بشر عن المحرم يأكل مما صاده الحلال، قال: كان سعيد بن جبير. وسنده صحيح.
- (٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٦) من طريق ابن بشار، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا ابن جريج، قال: كان عطاء. وسنده صحيح.

اصطياده. قالوا: فأما شراؤه من مالك يملكه، وذبحه، وأكله بعد أن يكون ملكه إياه على غير وجه الاصطياد، له وبيعه، وشراؤه؛ فجائز. قالوا: والنهي من الله تعالى عن صيده في حال الإحرام دون سائر المعاني.

□ أثر أب سلمة كَالله:

عن يحيى بن أيوب قال: أخبرني يحيى: أن أبا سلمة، اشترى قطًا وهو بالعرج، وهو محرم، ومعه محمد بن المنكدر، فأكله، فعاب عليه ذلك الناس^(۱).

قال الطبري يحمله: والصواب في ذلك من القول عندنا أن يقال: إن الله تعالى عم تحريم كل معاني صيد البر على المحرم في حال إحرامه من غير أن يخص من ذلك شيئًا دون شيء، فكل معاني الصيد حرام على المحرم ما دام حرامًا بيعه، وشراؤه، واصطياده، وقتله، وغير ذلك من معانيه، إلا أن يجده مذبوحًا قد ذبحه حلال لحلال، فيحل له حينئذ أكله، للثابت من الخبر عن رسول الله على الذي حدثناه يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، وحدثني عبد الله بن أبي زياد، قال: ثنا مكي ابن إبراهيم، قال: ثنا عبد الملك بن جريج، قال: أخبرني محمد بن إبدا مع معاذ ابن عبد الرحمن بن عثمان، عن أبيه عبد الرحمن بن عثمان، قال: كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم، فأهدي لنا طائر، فمنا من أكل، ومنا من تورع، فلم يأكل، فلما استيقظ طلحة وفق من أكل، وقال: «أكلناه مع رسول الله عليه».

فإن قال قائل: فها أنت قائل فيها روي عن الصعب بن جثامة: أنه أهدى إلى رسول الله على وخيل مار وحش يقطر دمًا، فرده فقال: «إنا حرم». وفيها روي عن عائشة: أن وشيقة ظبي أهديت إلى رسول الله على وهو محرم، فردها، وما أشبه ذلك من الأخبار؟ قيل: إنه ليس في واحد من هذه الأخبار التي جاءت بهذا المعنى بيان أن رسول الله على رد من ذلك ما رد، وقد ذبحه الذابح إذ ذبحه، وهو حلال لحلال، ثم أهداه إلى رسول الله على وهو حرام، فرده، وقال: إنه لا يحل لنا؛ لأنا حرم، وإنها ذكر

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٦) من طريق عبد الله بن أحمد بن شبويه، قال: ثنا ابن أبي مريم، قال: ثنا يحيى بن أيوب قال: أخبرني يحيى: أن أبا سلمة.

فيه: أنه أهدي لرسول الله ﷺ لحم صيد، فرده، وقد يجوز أن يكون رده ذلك من أجل أن ذابحه ذبحه، أو صائده صاده، من أجله ﷺ وهو محرم.

قال القرطبي كَالَهُ: اختلف العلماء فيها يأكله المحرم من الصيد فقال مالك، والشافعي، وأصحابها، وأحمد، وروي عن إسحاق، وهو الصحيح عن عثمان بن عفان (٢): إنه لا بأس بأكل المحرم الصيد، إذا لم يصد له، ولا من أجله، لما رواه الترمذي، والنسائي، والدارقطني عن جابر: أن النبي على قال: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه، أو يصد لكم» (٣) قال أبو عيسى: هذا أحسن حديث في الباب. وقال النسائي: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث، وإن كان قد روى عنه مالك. فإن أكل من صيد صيد من أجله فداه. وبه قاله الحسن بن صالح والأوزاعي. واختلف قول مالك فيها صيد لمحرم بعينه، والمشهور من مذهبه عند أصحابه: أن المحرم لا يأكل مما صيد وهو محرم: «كلوا؛ فلستم مثلي، لأنه صيد من أجلي» لأصحابه حين أي بلحم صيد وهو محرم: «كلوا؛ فلستم مثلي، لأنه صيد من أجلي»

⁽١) تفسير الطبري (٨/ ٧٤٦).

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري (٤٣٣/٤) والبيهقي في الكبري (٨٣/١١) من طرق عن يحيي بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه، عن عثمان ﷺ.وسنده صحيح.

⁽٣) ضعيف: أخرجه أبوداود (١٨٥١)، والترمذي (٨٤٦)، وابن خزيمة (١٨٠/٤)، وأحمد (٣) ضعيف: أخرجه أبوداود (١٨٠/٣)، وابن الجارود (٤٣٧) من طريق المطلب بن عبدالله بن حنطب، عن جابر. وهو لم يسمع منه.

قال أبو عيسى: حديث جابر حديث مفسر، و المطلب لا نعرف له سماعًا عن جابر. وكذا قال البخاري، والدارمي، وغيرهم.

وبه قالت طائفة من أهله المدينة، وروي عن مالك. وقال أبو حنيفة وأصحابه: أكل الصيد للمحرم جائز على كل حال إذا اصطاده الحلال، سواء صيد من أجله أو لم يصد؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿لاَ تَقُتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٩٠] فحرم صيده وقتله على المحرمين، دون ما صاده غيرهم. واحتجوا بحديث البهزي ـ واسمه زيد بن كعب ـ عن النبي ﷺ في حمار الوحش العقير: «أنه أمر أبا بكر، فقسمه في الرفاق»، من حديث مالك وغيره.

وبحديث أبي قتادة عن النبي ﷺ، وفيه: «إنها هي طعمة أطعمكموها الله» (۱)، وهو قول عمر بن الخطاب (۲)، وعثمان بن عفان (۳) في رواية عنه، وأبي هريرة (٤)، والزبير بن العوام (٥)، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير.

وروي عن على بن أبي طالب(٢)، وابن عباس، وابن عمر(٧): أنه لا يجوز للمحرم أكل صيد على حال من الأحوال، سواء صيد من أجله أو لم يصد؛ لعموم قوله تعالى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمُتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦]. قال ابن عباس: «هي مبهمة»(٨)

⁽١) البخاري (٢٩١٤) ومسلم (١١٩٦) (٥٧).

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١١/ ٧٦) من طريق قتادة وغيره عن سعيد، عن أبي هريرة، عن عمر به. وسنده صحيح. و أخرجه الطبري (١١/ ٧٦) من طريق الحسن، عن عمر. والحسن لم يسمع من عمر بن الخطاب رهم. وثم طرق أخري عن عمر.

⁽٣) صحيح، وقد سبق.

⁽٤) سلف في أثر عمر. وسنده صحيح.

⁽٥) لم أقف عليه.

⁽٦) أخرجه الطبري (١١/ ٧٦) من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن علي به. وسنده صحيح. وثم طرق أخري عن على في الطبري وغيره.

⁽٧) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٤٢٥) من طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. وسنده صحيح.

⁽٨) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٨/٤) وابن أبي شيبة (٣/ ٣٠٨) وغيرهم من طرق عن طاوس، عن ابن عباس به.وسنده صحيح.

وبه قال طاوس (١)، وجابر بن زيد أبو الشعثاء (٢)، وروي ذلك عن الثوري، وبه قال إسحاق.

واحتجوا بحديث الصعب بن جثامة الليثي: أنه أهدى إلى رسول الله على حمارًا وحشيًا، وهو بالأبواء أو بودان، فرده عليه رسول الله على قال: فلما أن رأى رسول الله على وجهي قال: «إنا لم نرده عليك إلا إنا حرم» (٣). خرجه الأئمة واللفظ للك. قاله أبو عمر: وروى ابن عباس من حديث سعيد بن جبير ومقسم وعطاء وطاوس عنه: أن الصعب بن جثامة أهدى لرسول الله على لحم حمار وحش؛ وقال سعيد بن جبير في حديثه: عجز حمار وحش، فرده يقطر دمًا (٤)، كأنه صيد في ذلك الوقت؛ وقال مقسم في حديثه: رجل حمار وحش.

وقال عطاء في حديثه: أهدى له عضد صيد، فلم يقبله، وقال: "إنا حرم" (أ) وقال طاوس في حديثه: عضدًا من لحم صيد؛ حدث به إساعيل، عن علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن الحسن بن مسلم، عن طاوس، عن ابن عباس بن أرقم. قال إساعيل: عباس بن أرقم. قال إساعيل: سمعت سليان بن حرب يتأول هذا الحديث على أنه صيد من أجله النبي ولولا ذلك لكان أكله جائزًا؛ قال سليان: وعما يدل على أنه صيد من أجل النبي ولولا ذلك لكان أكله جائزًا؛ قال سليان: وعما يدل على أنه صيد من أجل النبي ولهم في الحديث: فرده يقطر دمًا، كأنه في ذلك الوقت.

قال إسهاعيل: إنها تأول سليهان هذا الحديث؛ لأنه يحتاج إلى تأويل، فأما رواية

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٤٢٨) وابن أبي شيبة (٣/ ٣٠٨). وسنده صحيح.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٨/٣) من طريق عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء. وسنده صحيح.

⁽٣) البخاري (١٨٢٥) ومسلم (١١٩٣).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٩٤) (٥٠). بدون لفظ: «كأنه صيد في ذلك الوقت». ولم أقف عليها مسندة.

⁽٥) مسلم (١١٩٤) (٤٥).

⁽٦) أخرجه أبوداود (١٨٥٠) من طريق قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس به. وسنده صحح.

⁽٧) أخرجه مسلم (١١٩٥) بنفس الإسناد بلفظ: «عضوًا من لحم صيد».

مالك فلا تحتاج إلى التأويل؛ لأن المحرم لا يجوز له أن يمسك صيدًا حيًا، ولا يذكيه؛ قال إسماعيل: وعلى تأويل سليمان بن حرب تكون الأحاديث المرفوعة كلها غير مختلفة فيها ـ إن شاء الله تعالى ـ (١).

المسألة الثالثة: ما صاده الحلال هل يأكل منه المحرم؟

اختلف أهل العلم فيما صاحه الحلال، هل يائكل منه المحرم أم لا؟

فذهب بعضهم إلى أن المحرم لا يأكل مما صاده الحلال على كل الأحوال واستدلوا بالآتي:

الدليل الأول: عموم قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَاً ﴾ [المائدة: ٩٦].

كروممن قال بذلك من الصحابة والتابعين.

🗖 أثر علي بن أبي طالب ﴿

عن سعيد، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب: أن عليًا «كره لحم الصيد للمحرم على كل حال» $^{(7)}$.

وفي وجه عن علي ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

فعن نوفل، عن أبيه، قال: حج عثمان بن عفان، فحج على معه. قال: فأتي عثمان بلحم صيد صاده حلال، فأكل منه، ولم يأكل علي، فقال عثمان: والله ما صدنا، ولا أمرنا، ولا أشرنا، فقال على: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماً ﴾ [المائدة: ٩٦] (٢٠).

⁽١) تفسير القرطبي (٦/ ٣٢١).

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٧٦/١١) من طريق قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن على به. وسنده صحيح، وثم طرق أخري عن على في الطبري وغيره.

⁽٣) له طرق أخرى، منها: ما أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٨) وعبد الرزاق في مصنفه (٢/ ٤٢٧) من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن نوفل، عن أبيه، قال: حج عثمان بن عفان.

وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢١٣) من طريق عبد السلام بن حرب، عن يزيد بن

□ أثر عبد الله بن عباس ك:

عن عكرمة، عن ابن عباس: «أنه كان يكرهه على كل حال، ما كان محرمًا»(١).

أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عن نافع: أن ابن عمر «كان يكره كل شيء من الصيد وهو حرام، أخذ له أو لم يؤخذ له، وشيقة وغيرها» (٢).

أثر طاوس نَجَمَلَتْهُ:

عن الحسن بن مسلم بن يناق: أن طاوسًا «كان ينهى الحرام عن أكل الصيد وشيقة وغيرها، صيد له أو لم يصد له»(٣).

.....

عبدالرحمن الدالاني، عن سماك بن حرب، عن صبيح بن عبد الله، قال: أي عثمان بلحم صيد، وعنده على، فأبى على أن يأكل، وقرأ ﴿وَحُرّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾[الماندة:٩٦].

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٣٩)، عن شريك، عن سياك بن حرب، عن صبيح بن عبيدالله العبسي، قال: استعمل عثمان بن عفان أبا سفيان بن الحارث على العروض. ثم ذكر نحوه، وزاد فيه قال: فمكث عثمان ما شاء الله أن يمكث، ثم أتي، فقيل له بمكة: هل لك في ابن أبي طالب، أهدي له صفيف حمار، فهو يأكل منه، فأرسل إليه عثمان، وسأله عن أكل الصفيف، فقال: أما أنت فتأكل، وأما نحن فتنهانا؟ فقال: إنه صيد عام أول، وأنا حلال، فليس علي بأكله بأس، وصيد ذلك، يعنى: اليعاقيب، وأنا محرم، وذبحن، وأنا حرام».

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٠) من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، قال: حج عثمان ابن عفان، فحج معه علي، فأتي بلحم صيد صاده حلال، فأكل منه، وهو محرم، ولم يأكل منه علي، فقال عثمان: إنه صيد قبل أن نحرم، فقال له علي: ونحن قد بدا لنا وأهالينا لنا حلال، أفيحللن لنا اليوم؟

- (۱) سنده صحیح: أخرجه الطبري في تفسيره (۸/ ۷٤٠) من طریق ابن بزیع، قال: ثنا بشر بن المفضل، قال: ثنا سعید، عن یعلی بن حکیم، عن عکرمة، عن ابن عباس. وسنده صحیح.
- (٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤١) من طريق نافع: أن ابن عمر «كان لا يأكل الصيد وهو محرم، وإن صاده الحلال».
- (٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤١) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٠٨) من طرق عن الحسن بن مسلم، عن طاوس: «أنه كان ينهى الحرام عن أكل الصيد، وشيقة وغيرها».

□ أثر الحسن البصري تَعْلَلْهُ:

عن الأشعث، قال: قال الحسن: «إذا صاد الصيد، ثم أحرم، لم يأكل من لحمه حتى يحل. فإن أكل منه، وهو محرم، لم ير الحسن عليه شيئًا»(١).

أثر سعيد بن جبير كَمْلَلْهُ:

عن سالم، قال: سألت سعيد بن جبير، عن الصيد يصيده الحلال، أيأكل منه المحرم؟ فقال: سأذكر لك من ذلك، إن الله تعالى قال: ﴿ يَاۤ أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ المَحرم؟ فقال: ﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَيِّدًا الصَّيْدَ وَأَنتُم حُرُمُ ﴿ [المائدة: ٩٠] فنهى عن قتله، ثم قال: ﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَيِّدًا فَجَرَآءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِن ٱلنَّعَمِ ﴿ [المائدة: ٩٠]، ثم قال تعالى: ﴿ أُجِلَ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَنعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيّارَةً ﴾ [المائدة: ٩٠]، قال: يأتي الرجل أهل البحر، فيقول: وطعموني، فإن قال: غريضًا، ألقوا شبكتهم، فصادوا له، وإن قال: أطعموني من طعامكم، أطعموه من سمكهم المالح. ثم قال: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمُثُمُ كُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٠]، وهو عليك حرام، صدته أو صاده حلال (٢٠).

الدليل الثاني: احتجوا بحديث الصعب بن جثامة الله الله أنه أهدى إلى رسول الله عليه مارًا وحشيًا وهو بالأبواء أو بودان، فرده عليه، فلم رأى ما في وجهه قال: «إنا لم نرده عليك إلا أنا حرام»(٣).

قال القرطبي تغليثه: واحتجوا بحديث الصعب بن جثامة الليثي: أنه أهدى إلى رسول الله عليه وحشيًا، وهو بالأبواء أو بودان، فرده عليه رسول الله عليه؛ قال: فلما أن رأى رسول الله عليه ما في وجهي قال: «إنا لم نرده عليك إلا إنا حرم»(٤)

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤١) من طريق عبد الأعلى، قال: ثنا خالد بن الحارث، قال: ثنا الأشعث، قال: قال الحسن.

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤١) من طريق ابن حميد، قال: ثنا حكام، وهارون، عن عنبسة، عن سالم، قال: سألت سعيد بن جبير. وسنده ضعيف.

⁽٣) البخاري (١٨٢٥) ومسلم (١١٩٣).

⁽٤) البخاري (١٨٢٥) ومسلم (١١٩٣).

خرجه الأئمة، واللفظ لمالك. قاله أبو عمر: وروى ابن عباس من حديث سعيد بن جبير، ومقسم، وعطاء، وطاوس، عنه: أن الصعب بن جثامة أهدى لرسول الله علم حمار وحش؛ وقال سعيد بن جبير في حديثه: عجز حمار وحش، فرده يقطر دمًا(۱)، كأنه صيد في ذلك الوقت. وقال مقسم في حديثه: رجل حمار وحش (۱). وقال عطاء في حديثه: أهدى له عضد، صيد فلم يقبله، وقال: "إنا حرم" وقال طاوس في حديثه: عضدًا من لحم صيد؛ حدث به إسماعيل، عن علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن الحسن بن مسلم، عن طاوس، عن ابن عباس (۱)، إلا أن منهم من يجعله عن ابن عباس، عن زيد بن أرقم. قال إسماعيل: في الحديث الله لكان أكله جائزًا؛ قال سليمان: ومما يدل على أنه صيد من أجل النبي ولولا في الحديث؛ لأنه جائزًا؛ قال سليمان: ومما يدل على أنه صيد من أجل النبي في قولهم الحديث؛ لأنه يحتاج إلى تأويل، فأما رواية مالك فلا تحتاج إلى التأويل؛ لأن المحرم لا يجوز له أن يمسك صيدًا حيًا، ولا يذكيه؛ قال إسماعيل: وعلى تأويل سليمان بن حرب تكون الأحاديث المرفوعة كلها غير مختلفة فيها ـ إن شاء الله تعالى (۱).

الدليل الثالث: واحتجوا أيضا بها أخرجه عن طاوس، عن ابن عباس هذه قال: قدم زيد بن أرقم، فقال له عبد الله بن عباس يستذكره: كيف أخبرتني عن لحم صيد أهدي إلى رسول الله عليه وهو حرام؟ قال: قال: أهدي له عضو من لحم صيد، فرده، فقال: «إنا لا نأكله؛ إنا حرم»(٦).

⁽١) أخرجه مسلم (١١٩٤) (٥٤).بدون لفظ: «كأنه صيد في ذلك الوقت». ولم أقف عليها مسندة.

⁽۲) مسلم (۱۱۹٤) (٤٥).

⁽٣) أخرجه أبوداود (١٨٥٠) من طريق قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس به. وسنده صحيح.

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٩٥) بنفس الإسناد بلفظ: «عضوًا من لحم صيد».

⁽٥) تفسير القرطبي (٦/ ٣٢١).

⁽٦) مسلم (١١٩٥).

القول الثاني: قالوا: بجواز أكل المحرم ما صاده الحرام مطلقًا.

وكحديث البهزي واسمه زيد بن كعب -: أنه قال للنبي ﷺ في حمار وحشي عقير في بعض وادي الروحاء وهو صاحبه: شأنكم بهذا الحمار، فأمر ﷺ أبا بكر، فقسمه في الرفاق، وهم محرمون، أخرجه الإمامان مالك في «موطئه»، وأحمد في «مسنده»، والنسائي، وصححه ابن خزيمة وغيره، كما قاله ابن حجر، وممن قال بإباحته مطلقًا أبو حنيفة وأصحابه (٢).

قال القرطبي كتالله: وقال أبو حنيفة وأصحابه: أكل الصيد للمحرم جائز على كل حال إذا اصطاده الحلال، سواء صيد من أجله أو لم يصد؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمْ ﴿ السَادة: ٩٥]، فحرم صيده وقتله على المحرمين، دون ما صاده غيرهم. واحتجوا بحديث البهزي ـ واسمه زيد بن كعب ـ عن النبي عَلَيْ في حمار الوحش العقير: أنه أمر أبا بكر، فقسمه في الرفاق، من حديث مالك وغيره (٣).

وبحديث أبي قتادة عن النبي عَلَيْلَةً وفيه: «إنها هي طعمة أطعمكموها الله»^(٤)، وهو قول عمر بن الخطاب^(٥)،..........

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۱۹۷) عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي، عن أبيه، قال: كنا مع طلحة ابن عبيد الله ونحن حرم، فأهدي له طير، وطلحة راقد، فمنا من أكل، ومنا من تورع، فلما استيقظ طلحة وفق من أكله، وقال: «أكلناه مع رسول الله ﷺ.

⁽٢) أضواء البيان (١/ ٤٣٢).

⁽٣) تفسير القرطبي (٦/ ٣٢١).

⁽٤) البخاري (٢٩١٤) ومسلم (١١٩٦) (٥٧).

⁽٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٧٦/١١) من طريق قتادة وغيره عن سعيد، عن أبي هريرة، عن

وعثمان بن عفان^(۱) في رواية عنه، وأبي هريرة^(۲)، والزبير بن العوام^(۳)، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير.

القول الثالث، وهو الصحيح: وهو التفريق بين ما صيد لأجل المحرم؛ فلا يحل له، وبين ما صاده الحلال، لا لأجل المحرم؛ فإنه يحل له.

كرالآثار عن الصحابة والتابعين:

🗖 أثر عمر بن الخطاب و أبي هريرة كا:

عن أبي هريرة: أنه سئل عن صيد، صاده حلال، أيأكله المحرم؟ قال: فأفتاه هو بأكله، ثم لقي عمر بن الخطاب، فأخبره بها كان من أمره، فقال: «لو أفتيتهم بغير هذا لأوجعت لك رأسك»(٤).

عمر به. وسنده صحيح. و أخرجه الطبري (١١/ ٧٦) من طريق الحسن، عن عمر. والحسن لم يسمع من عمر بن الخطاب هي.وثم طرق أخري عن عمر.

(١) صحيح، وقد سبق.

(٢) سلف في أثر عمر وسنده صحيح.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٥١) عن مالك، عن يحيى بن سعيد: أنه سمع سعيد بن المسيب، يحدث عن أبي هريرة: أنه أقبل من البحرين حتى إذا كان بالربذة، وجد ركبًا من أهل العراق محرمين. فسألوه عن لحم صيد وجدوه عند أهل الربذة، فأمرهم بأكله. قال: ثم إني شككت فيها أمرتهم به، فلها قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب، فقال عمر: ماذا أمرتهم به؟ فقال: أمرتهم بأكله. فقال عمر بن الخطاب: لو أمرتهم بغير ذلك لفعلت بك، يتواعده.

وأخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٥٢) من طرق عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله: أنه سمع أبا هريرة يحدث عبد الله بن عمر: أنه مر به قوم محرمون بالربذة، فاستفتوه في لحم صيد، وجدوا ناسًا أحلة يأكلونه، فأفتاهم بأكله. قال: ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب، فسألته عن ذلك، فقال: «بم أفتيتهم؟» قال: فقلت: أفتيتهم بأكله، قال: فقال عمر: «لو أفتيتهم بغير ذلك لأوجعتك».

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٣) عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: استفتاني رجل من أهل الشام في لحم صيد أصابه وهو محرم، فأمرته أن يأكله، فأتيت عمر بن الخطاب، فقلت له: إن

ووجه آخر أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٣) من طرق عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الشعثاء، قال: سألت ابن عمر عن لحم صيد يهديه الحلال إلى الحرام، فقال: «أكله عمر، وكان لا يرى به بأسًا». قال: قلت: تأكله؟ قال: «عمر خير منى»(١).

🗖 أثر عمرو بن العاص 🥮:

عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، أن عبد الرحمن، حدثه: أنه اعتمر مع عثمان ابن عفان في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى نزلوا بالروحاء، فقرب إليهم طير وهم محرمون، فقال لهم عثمان: «كلوا؛ فإني غير آكله»، فقال عمرو بن العاص: أتأمرنا بها لست آكلًا؟ فقال عثمان: «إني لولا أظن أنه صيد من أجلي لأكلت»، فأكل القوم (٢).

أثر الزبير بن العوام ﷺ:

عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن الزبير، «كان يتزود لحوم الوحش وهو محرم» (٣).

رجلًا من أهل الشام استفتاني في لحم صيد أصابه وهو محرم. قال: فها أفتيته؟ قال: قلت: أفتيته أن يأكله. قال: « فوالذي نفسي بيده لو أفتيته بغير ذلك لعلوتك بالدرة»، وقال عمر: «إنها نهيت أن تصطاده».

⁽۱) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٤٣٢) عن ابن عيبنة، عن عمرو بن دينار، عن طلق بن حبيب، عن قزعة، قال: سأل رجل ابن عمر: أيأكل لحم الصيد وهو محرم؟ قال: فأخبر ابن عمر بقول عمر، وأبي هريرة وقال: «عمر خير مني، وأبو هريرة خير مني»، قال عمرو: كان ابن عمر لا يأكله، قال عمرو: صحب ابن عمر رجل، فأكل من لحم الصيد، وهو محرم، فكأنه غاظه، فلما جيء بطعام ابن عمر أخذ الرجل يأكله، فقال ابن عمر: «قد كان لك في ذلك ما يغنيك عن هذا».

⁽٢) صَحيح: أخرجه الطبري (٤٣٣/٤)، والطبري (١١/ ٨٣)، والبيهقي في الكبري (١١/ ٨٣) من طرق عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه، عن عثمان الله وسنده صحيح.

⁽٣) أخرجه مالك (١/ ٣٥٠)، وعبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٤٣٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٠٤) عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن الزبير بن العوام «كان يتزود صفيف الظباء وهو محرم»

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عن سهاك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «ما صيد، أو ذبح، وأنت حلال، فهو عليك حرام»(١).

🗖 أثر سعيد بن جبير كِتَلَقَهُ:

عن هشيم، قال: سألت أبا بشر عن المحرم يأكل مما صاده الحلال، قال: كان سعيد بن جبير ومجاهد يقولان: «ما صيد قبل أن يحرم أكل منه، وما صيد بعد ما أحرم لم يأكل منه» (٢).

□ أثر عطاء بن أي رباح كَالَشْهُ:

عن ابن جريج، قال: كان عطاء يقول إذا سئل في العلانية: أيأكل الحرام الوشيقة والشيء اليابس؟ يقول بيني وبينه: «لا أستطيع أن أبين لك في مجلس، إن ذبح قبل أن يحرم فكل، وإلا فلا تبع لحمه ولا تبتع»(٣).

قلت: وهذه الآثار الظاهر فيها - والله أعلم - أنها تحمل على ما صاده الحلال لغير المحرم.

=

قال مالك: والصفيف القديد. والخلاف في سماع عروة بن الزبير من أبيه.

⁽۱) سنده فيه مقال: أخرجه الطبري في تفسيره (۸/ ۷٤٥) من طرق عن سياك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «ما صيد من شيء وأنت حرام فهو عليك حرام، وما صيد من شيء وأنت حلال فهو لك حلال». ورواية سياك عن عكرمة فيها مقال.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٥) من طريق محمد بن سعد، قال: ثني أبي قال: ثني عمي، قال: ثني عمي، قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن ابن عباس: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَا ﴾ [المائدة: ٩٦]، «فجعل الصيد حرامًا على المحرم صيده وأكله ما دام حرامًا، وإن كان الصيد صيد قبل أن يحرم الرجل فهو حلال، وإن صاده حرام لحلال فلا يحل له أكله». وهذا سند تالف.

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٦) من طريق هشيم، قال: سألت أبا بشر عن المحرم، يأكل ما صاده الحلال، قال: كان سعيد بن جبير. وسنده صحيح.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧٤٦) من طريق ابن بشار، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا ابن جريج، قال: كان عطاء. وسنده صحيح.

وعمدة هذا القول:

أولًا: ما أخرجه مسلم عن أبي قتادة في : أنه كان مع رسول الله على حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين، وهو غير محرم، فرأى حمارًا وحشيًا، فاستوى على فرسه، فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه، فأبوا عليه، فسألهم رمحه فأبوا عليه، فأخذه، ثم شد على الحار، فقتله، فأكل منه بعض أصحاب النبي وأبى بعضهم، فأدركوا رسول الله على فسألوه عن ذلك، فقال: (إنها هي طعمة أطعمكمه ها الله)(۱).

ثانيًا: حديث جابر ها أن النبي علي قال: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم» (٢).

قال الشنقيطي كَتَلَثه: أظهر الأقوال وأقواها دليلًا، هو القول المفصل بين ما صيد لأجل المحرم؛ فلا يحل له، وبين ما صاده الحلال، لا لأجل المحرم؛ فإنه يحل له.

والدليل على هذا أمران:

الأول: أن الجمع بين الأدلة واجب متى ما أمكن؛ لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما، ولا طريق للجمع إلا هذه الطريق، ومن عدل عنها لا بد أن يلغي نصوصًا صحيحة.

الثاني: أن جابرًا الله روى عن النبي الله أنه قال: «صيد البر لكم حلال وأنتم حرم، ما لم تصيدوه، أو يصد لكم»(٣)، رواه الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي،

⁽۱) مسلم (۱۱۹۵).

⁽۲) ضعيف: أخرجه أبوداود (۱۸۰۱)، والترمذي (۸٤٦)، وابن خزيمة (١٨٠/٤)، وأحمد (٣/ ٣٦٢)، والنسائي (٥/ ١٨٧)، وابن الجارود (٤٣٧) من طريق المطلب بن عبدالله بن حنطب عن جابر. وهو لم يسمع منه

قال أبو عيسى: حديث جابر حديث مفسر، و المطلب لا نعرف له سماعًا عن جابر. وكذا قال البخاري، والدارمي، وغيرهم.

⁽٣) ضعيف، وقد سبق بيانه: وقد رجح الشنقيطي كَنَلَثُهُ صحته بها لا يوافق عليه، فقال: فالجواب: أن هذا كله ليس فيه ما يقتضي رد هذا الحديث; لأن عمرًا المذكور ثقة، وهو من رجال البخاري

=

ومسلم، وعمن روى عنه مالك بن أنس، وكل ذلك يدل على أنه ثقة، وقال فيه ابن حجر في «التقريب»: ثقة ربها وهم، وقال فيه النووي في «شرح المهذب»: أما تضعيف عمرو بن أبي عمرو فغير ثابت; لأن البخاري، ومسلمًا رويا له في صحيحيها، واحتجا به، وهما القدوة في هذا الباب. وقد احتج به مالك، وروى عنه، وهو القدوة، وقد عرف من عادته أنه لا يروي في كتابه إلا عن ثقة، وقال أحمد بن حنبل فيه: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: هو ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن عدي: لا بأس به ; لأن مالكًا روى عنه، ولا يروي مالك إلا عن صدوق ثقة، قلت: وقد عرف أن الجرح لا يثبت إلا مفسرًا، ولم يفسره ابن معين، والنسائي بها يثبت تضعيف عمرو المذكور، وقول الترمذي: إن مولاه المطلب بن عبد الله بن حنطب، لا يعرف له سماع من جابر، وقول البخاري للترمذي: لا أعرف له سماعًا من أحد من الصحابة إلا قوله: حدثني من شهد خطبة رسول الله ﷺ ليس في شيء من ذلك ما يقتضي رد روايته؛ لما قدمنا في سورة النساء من أن التحقيق هو الاكتفاء بالمعاص ة.

ولا يلزم ثبوت اللقي، وأحرى ثبوت السماع، كما أوضحه الإمام مسلم بن الحجاج تعتلل عنه في مقدمة «صحيحه»، بما لا مزيد عليه، مع أن البخاري ذكر في كلامه هذا الذي نقله عنه الترمذي، أن المطلب مولى عمرو بن أبي عمرو المذكور، صرح بالتحديث ممن سمع خطبة رسول الله عليه من بعض الصحابة بلا شك.

وقال النووي في «شرح المهذب»: وأما إدراك المطلب لجابر، فقال ابن أبي حاتم: وروى عن جابر، قال: ويشبه أن يكون أدركه، هذا هو كلام ابن أبي حاتم، فحصل شك في إدراكه، ومذهب مسلم ابن الحجاج الذي ادعى في مقدمة «صحيحه» الإجماع فيه أنه لا يشترط في اتصال الحديث اللقاء، بل يكتفى بإمكانه، والإمكان حاصل قطعًا، ومذهب علي بن المديني، والبخاري، والأكثرين اشتراط ثبوت اللقاء، فعلى مذهب مسلم الحديث متصل، وعلى مذهب الأكثرين يكون مرسلا لبعض كبار التابعين، وقد سبق أن مرسل التابعي الكبير يحتج به عندنا إذا اعتضد بقول الصحابة; أو قول أكثر العلماء، أو غير ذلك مما سبق.

وقد اعتضد هذا الحديث، فقال به من الصحابة على من سنذكره في فرع مذاهب العلماء. اه. كلام النووي، فظهرت صحة الاحتجاج بالحديث المذكور على كل التقديرات، على مذاهب الأئمة الأربعة ; لأن الشافعي منهم هو الذي لا يحتج بالمرسل، وقد عرفت احتجاجه بهذا الحديث على تقدير إرساله.

قال مقيده – عفا الله عنه ـ : نعم، يشترط في قبول رواية المدلس التصريح بالسماع، والمطلب المذكور مدلس، لكن مشهور مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحمد – رحمهم الله تعالى – صحة

والترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، والدارقطني (١).

قال القرطبي يَعَلَقُهُ: اختلف العلماء فيما يأكله المحرم من الصيد فقال مالك، والشافعي، وأصحابهما، وأحمد، وروي عن إسحاق، وهو الصحيح عن عثمان بن عفان (٢): إنه لا بأس بأكل المحرم الصيد إذا لم يصد له، ولا من أجله، لما رواه الترمذي، والنسائي، والدارقطني عن جابر: أن النبي على قال: «صيد البر لكم حلال، ما لم تصيدوه، أو يصد لكم» (٣) قال أبو عيسى: هذا أحسن حديث في الباب؛

الاحتجاج بالمرسل، ولاسيها إذا اعتضد بغيره، كما هنا، وقد علمت من كلام النووي موافقة الشافعية.

واحتج من قال بأن المرسل حجة بأن العدل لا يحذف الواسطة مع الجزم بنسبة الحديث لمن فوقها، إلا وهو جازم بالعدالة والثقة فيمن حذفه، حتى قال بعض المالكية: إن المرسل مقدم على المسند; لأنه ما حذف الواسطة في المرسل إلا وهو متكفل بالعدالة والثقة فيها حذف، بخلاف المسند، فإنه يحيل الناظر عليه، ولا يتكفل له بالعدالة والثقة، وإلى هذا أشار في «مراقي السعود» بقوله في مبحث المرسل: [الرجز]

وهرو حجة ولكن رجحا عليه مسندوعكسس صححا

ومن المعلوم أن من يحتج بالمرسل يحتج بعنعنة المدلس من باب أولى، فظهرت صحة الاحتجاج بالحديث المذكور عند مالك، وأبي حنيفة، وأحمد، مع أن هذا الحديث له شاهد عند الخطيب وابن عدي من رواية عثمان بن خالد المخزومي، عن مالك، عن ابن عمر، كما نقله ابن حجر في «التلخيص» وغيره، وهو يقويه.

وإن كان عثمان المذكور ضعيفا; لأن الضعيف يقوي المرسل، كما عرف في علوم الحديث، فالظاهر أن حديث جابر هذا صالح، وأنه نص في محل النزاع.

- (١) أضواء البيان (١/ ٤٣٢).
- (٢) صحيح: أخرجه الطبري (٤٣٣/٤) والبيهقي في الكبري (٨٣/١١) من طرق عن يحيي بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عثمان الله وسنده صحيح.
- (٣) ضعيف: أخرجه أبوداود (١٨٥١)، والترمذي (٨٤٦)، وابن خزيمة (١٨٠/٤)، وأحمد (٣) ضعيف: أخرجه أبوداود (١٨٠/١)، وابن الجارود (٤٣٧) من طريق المطلب بن عبدالله بن حنطب عن جابر. وهو لم يسمع منه

وقال النسائي: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث، وإن كان قد روى عنه مالك. فإن أكل من صيد صيد من أجله فداه. وبه قال الحسن بن صالح والأوزاعي، واختلف قول مالك فيها صيد لمحرم بعينه. والمشهور من مذهبه عند أصحابه أن المحرم لا يأكل مما صيد لمحرم معين أو غير معين ولم يأخذ بقوله عثمان لأصحابه حين أي بلحم صيد وهو محرم: «كلوا؛ فلستم مثلي؛ لأنه صيد من أجلي» وبه قالت طائفة من أهله المدينة، وروي عن مالك(١).

قال الطبري يَحَلَّقُهُ: والصواب في ذلك من القول عندنا أن يقال: إن الله تعالى عم تحريم كل معاني صيد البر على المحرم في حال إحرامه من غير أن يخص من ذلك شيئًا دون شيء، فكل معاني الصيد حرام على المحرم ما دام حرامًا، بيعه، وشراؤه، واصطياده، وقتله، وغير ذلك من معانيه، إلا أن يجده مذبوحًا قد ذبحه حلال لحلال، فيحل له حينتذ أكله، للثابت من الخبر عن رسول الله ﷺ الذي حدثناه يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، وحدثني عبد الله بن أبي زياد، قال: ثنا مكي ابن إبراهيم، قال: ثنا عبد الملك بن جريج، قال: أخبرني محمد بن المنكدر، عن معاذ ابن عبد الرحن بن عثمان، عن أبيه عبد الرحن بن عثمان، قال: كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم، فأهدي لنا طائر، فمنا من أكل، ومنا من تورع، فلم يأكل، فلما استيقظ طلحة وفق من أكل، وقال: «أكلناه مع رسول الله ﷺ».

فإن قال قائل: فما أنت قائل فيها روي عن الصعب بن جثامة: أنه أهدى إلى رسول الله عِين رجل حمار وحش يقطر دمًا، فرده، فقال: «إنا حرم». وفيها روى عن عائشة: أن وشيقة ظبي أهديت إلى رسول الله ﷺ وهو محرم، فردها، وما أشبه ذلك من الأخبار؟ قيل: إنه ليس في واحد من هذه الأخبار التي جاءت بهذا المعنى بيان أن رسول الله ﷺ رد من ذلك ما رد، وقد ذبحه الذابح إذ ذبحه وهو حلال لحلال، ثم

قال أبو عيسى: حديث جابر حديث مفسر، والمطلب لا نعرف له سماعًا عن جابر. وكذا قال

البخاري، والدارمي، وغيرهم. تفسير القرطبي (٦/ ٣٢١).

أهداه إلى رسول الله عَيَيْ وهو حرام، فرده، وقال: إنه لا يحل؛ لنا لأنا حرم، وإنها ذكر فيه أنه أهدي لرسول الله عَيَيْ لحم صيد، فرده، وقد يجوز أن يكون رده ذلك من أجل أن ذابحه ذبحه، أو صائده صاده، من أجله عَيْ وهو محرم، وقد بين خبر جابر عن النبي عَيْ بقوله: «لحم صيد البر للمحرم حلال، إلا ما صاده أو صيد له» معنى ذلك كله، فإن كان كلا الخبرين صحيحًا خرجها، فواجب التصديق بها وتوجيه كل واحد منها إلى الصحيح من وجه، وأن يقال: رده ما رد من ذلك من أجل أنه كان صيد من أجله، وإذنه في كل ما أذن في أكله منه من أجل أنه لم يكن صيد لمحرم، ولا صاده محرم، فيصح معنى الخبرين كليها(١).

قال السمعاني كَالله: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٦] حرم الإصطياد على المحرم، وقد ذكرنا ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي إِلَيْهِ تَحُشَرُونَ ﴾ [المائدة: ٦] وأختلف العلماء في صيد الحُلال: هَل يجل للمحرم، وَأَن يَأْكُل مِنْهُ؟ قَالَ عمر، وَعُثْهَان: يجل. وَبِه أَخذ أكثر الْفُقَهَاء، وَقَالَ عَلَيّ، وَابْنَ عَبَّاس: إِنَّه لَا يجل، وَبِه قَالَ جَمَاعَة مِن التَّابِعِينَ (٢).

قال ابن عطية كِتَلَقُهُ: واختلف العلماء في مقتضى قوله: ﴿وَحُرِمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُماً ﴾ [المائدة: ٩]: فتلقاه بعضهم على العموم من جميع جهاته، فقالوا: إن المحرم لا يحل له أن يصيد، ولا أن يأمر بصيد، ولا أن يأكل صيدًا صيد من أجله، ولا من غير أجله، ولحم الصيد بأي وجه كان حرام على المحرم، وروي: أن عثمان حج وحج معه على بن أبي طالب، فأتي عثمان بلحم صيد صاده حلال، فأكل منه، ولم يأكل علي، فقال عثمان: والله ما صدنا، ولا أمرنا، ولا أشرنا، فقال على: ﴿وَحُرِمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾، وروي: أن عثمان استعمل على العروض أبا عفيان بن الحارث، فصاد يعاقيب، فجعلها في حظيرة، فمر به عثمان بن عفان، فطبخهن، وقدمهن إليه، وجاء على بن أبي طالب، فنهاهم عن الأكل، وذكر نحو ما فطبخهن، وقدمهن إليه، وجاء على بن أبي طالب، فنهاهم عن الأكل، وذكر نحو ما

⁽١) تفسير الطبري (٨/ ٧٤٦).

⁽٢) تفسير السمعاني (٢/ ٦٨).

تقدم، قال: ثم لما كانوا بمكة أي عثمان، فقيل له: هل لك في علي؟ أهدي له تصفيف حمار، فهو يأكل منه، فأرسل إليه عثمان، فسأله عن أكله التصفيف، وقال له: أما أنت فتأكل، وأما نحن فتنهانا، فقال له علي: إنه صيد عام أول، وأنا حلال، فليس علي بأكله بأس، وصيد ذلك، يعني: اليعاقيب، وأنا محرم، وذبحن وأنا حرام، وروي مثل قول علي عن ابن عباس، وابن عمر، وطاوس، وسعيد بن جبير، وكان عمر بن الخطاب لله لا يرى بأسًا للمحرم أن يأكل لحم الصيد الذي صاده الحلال لحلال مثله ولنفسه، وسئل أبو هريرة عن هذه النازلة، فأفتى بالإباحة، ثم أخبر عمر بن الخطاب، فقال له: «لو أفتيت بغير هذا لأوجعت رأسك بهذه الدرة»، وسأل أبو الشعثاء ابن عمر عن هذه المسألة، فقال له: كان عمر يأكله، قال: قلت: فأنت؟ قال: عمر خيرًا مني، روي عن ابن عباس شهذ أنه قال: «ما صيد، أو ذبح، وأنت حرام، فهو عليك حرام».

قال القاضي أبو محمد: وهذا مثل قول علي بن أبي طالب، وروى عطاء عن كعب، قال: أقبلت في ناس محرمين، فوجدنا لحم حمار وحشي، فسألوني عن أكله، فأفتيتهم بأكله، فقدمنا على عمر، فأخبروه بذلك، فقال: «قد أمرته عليكم حتى ترجعوا»، وقال بمثل قول عمر بن الخطاب عثمان بن عفان والزبير بن العوام، وهو الصحيح؛ لأن النبي ولا أكل من الحمار الذي صاده أبو قتادة، وهو حلال، والنبي محرم.

قال الطبري وقال آخرون: إنها حرم على المحرم أن يصيد، فأما أن يشتري الصيد من مالك له، فيذبحه، فيأكله، فذلك غير محرم، ثم ذكر أن أبا سلمة بن عبد الرحمن، اشترى قطا وهو بالعرج، فأكله، فعاب ذلك عليه الناس. ومالك عَنَشُهُ يجيز للمحرم أن يأكل ما صاده الحلال وذبحه إذا كان لم يصده من أجل المحرم، فإن صيد من أجله فلا يأكله، وكذلك قال الشافعي، ثم اختلفا إن أكل: فقال مالك: عليه الجزاء، وقال الشافعي: لا جزاء عليه، وقرأ ابن عباس و «حرّم» بفتح الحاء والراء مشددة، «صيد» بنصب الدال «ما دمتم حرمًا» بفتح الحاء، المعنى: وحرم الله عليكم، وحُرُماً يقع للجميع والواحد، كرضى وما أشبهه، والمعنى: ما دمتم محرمين، فهي بالمعنى كقراءة

الجماعة، بضم الحاء والراء، ولا يختلف في أن ما لا زوال له من الماء أنه صيد بحر، وفيها لا زوال له من البر أنه صيد بر (١).

قال الشنقيطي كنتله: واختلف العلماء في أكل المحرم مما صاده حلال على ثلاثة أقوال: قيل: لا يجوز له الأكل مطلقًا، وقيل: يجوز مطلقًا، وقيل: بالتفصيل بين ما صاده لأجله، وما صاده لا لأجله، فيمنع الأول دون الثاني.

واحتج أهل القول الأول بحديث الصعب بن جثامة هُ أنه أهدى إلى رسول الله عَلَيْهُ مَارًا وحشيًا وهو بالأبواء أو بودان، فرده عليه، فلما رأى ما في وجهه قال: «إنا لم نرده عليك إلا أنا حرام»، متفق عليه، ولأحمد ومسلم: «لحم حمار وحشي».

واحتجوا أيضًا بحديث زيد بن أرقم ﷺ: أن النبي ﷺ أهدي له عضو من لحم صيد، فرده، وقال: «إنا لا نأكله؛ إنا حرم» أخرجه أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

واحتجوا أيضًا بعموم قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَاً ﴾، ويروى هذا القول عن علي، وابن عباس، وابن عمر، والليث، والثوري، وإسحاق، وعائشة، وغيرهم.

وكحديث البهزي ـ واسمه زيد بن كعب ـ : أنه قال للنبي عليه في حمار وحشي عقير في بعض وادي الروحاء، وهو صاحبه: شأنكم بهذا الحمار، فأمر عليه أبا بكر، فقسمه في الرفاق، وهم محرمون، أخرجه الإمامان مالك في «موطئه»، وأحمد في «مسنده»، والنسائي، وصححه ابن خزيمة وغيره، كما قاله ابن حجر، وممن قال

⁽١) تفسر ابن عطية (٢/ ٢٤٢).

بإباحته مطلقًا أبو حنيفة وأصحابه.

قال مقيده - عفا الله عنه .: أظهر الأقوال وأقواها دليلًا، هو القول المفصل بين ما صيد لأجل المحرم؛ فلا يحل له، وبين ما صاده الحلال، لا لأجل المحرم؛ فإنه يحل له. والدليل على هذا أمران:

الأول: أن الجمع بين الأدلة واجب متى ما أمكن؛ لأن إعمال الدليلين أولى من الغاء أحدهما، ولا طريق للجمع إلا هذه الطريق، ومن عدل عنها لا بد أن يلغي نصوصًا صحيحة.

الثاني: أن جابرًا على وي عن النبي على أنه قال: «صيد البر لكم حلال وأنتم حرم، ما لم تصيدوه، أو يصد لكم»، رواه الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، والدارقطني.

وقال الشافعي: هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقيس، فإن قيل: في إسناد هذا الحديث عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن مولاه المطلب، عن جابر، وعمرو مختلف فيه، قال فيه النسائي: ليس بالقوي في الحديث، وإن كان قد روى عنه مالك.

وقال الترمذي في مولاه المطلب أيضًا: لا يعرف له سماع من جابر، وقال فيه الترمذي أيضًا في موضع آخر، قال محمد: لا أعرف له سماعًا من أحد من الصحابة، إلا قوله: حدثني من شهد خطبة رسول الله ﷺ.

ثم قال كتلاثه: وهو جمع بين هذه الأدلة بعين الجمع الذي ذكرنا أولًا، فاتضح بهذا أن الأحاديث الدالة على منع أكل المحرم مما صاده الحلال كلها محمولة على أنه صاده من أجله، وأن الأحاديث الدالة على إباحة الأكل منه محمولة على أنه لم يصده من أجله، ولو صاده لأجل محرم معين حرم على جميع المحرمين، خلافًا لمن قال: لا يحرم إلا على ذلك المحرم المعين الذي صيد من أجله.

ويروى هذا عن عثمان بن عفان شيء وهو ظاهر قوله ﷺ: «أو يصد لكم»، ويدل للأول ظاهر قوله في حديث أبي قتادة: «هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها، أو أشار

لها؟» قالوا: لا، قال: «فكلوه»، فمفهومه أن إشارة واحد منهم تحرمه عليهم كلهم، ويدل له أيضًا ما رواه أبو داود عن علي: أنه دعي، وهو محرم إلى طعام عليه صيد، فقال: «أطعموه حلالًا؛ فإنا حرم»، وهذا مشهور مذهب مالك عند أصحابه مع اختلاف قوله في ذلك (١).

قال ابن كثير تَعَلَقْهُ: وقوله: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٤٦] أي: في حلا إحرامكم يحرم عليكم الاصطياد، ففيه دلالة على تحريم ذلك، فإذا اصطاد المحرم الصيد متعمدًا أثم، وغرم، أو مخطئًا غرم، وحرم عليه أكله؛ لأنه في حقه كالميتة، وكذا في حق غيره من المحرمين والمحلين عند مالك والشافعي في أحد قوليه. فإن أكله أو شيئًا منه فهل يلزمه جزاء ثان؟ فيه قولان للعلماء: (أحدهما): نعم، وإليه ذهب طائفة. (والثاني): لا جزاء عليه في أكله، نص عليه مالك بن أنس. قال أبو عمر بن عبد البر: وعلى هذا مذاهب فقهاء الأمصار وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة: عليه قيمة ما أكل، وأما إذا صاد حلال صيدًا، فأهداه إلى محرم، فقد ذهب فالما الكوفيون، قال ابن جرير: عن أبي هريرة: أنه سئل عن لحم صيد صاده حلال، وبه أيأكله المحرم؟ قال ابن جرير: عن أبي هريرة: أنه سئل عن لحم صيد صاده حلال، أيأكله المحرم؟ قال: فأفتاهم بأكله، ثم لقي عمر بن الخطاب، فأخبره بها كان من أمره، فقال: «لو أفتيتهم بغير هذا لأوجعت لك رأسك» وقال آخرون: لا يجوز أكل أمره، فقال: للمحرم بالكلية، ومنعوا من ذلك مطلقًا لعموم هذه الآية الكريمة.

روي عن ابن عباس: أنه كره أكل الصيد للمحرم، وقال: هي مبهمة، يعني: قوله: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمُ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [الماندة: ١٦]، وعن ابن عمر: أنه كان يكره للمحرم أن يأكل من لحم الصيد على كل حال. وبهذا قال طاووس، وجابر بن زيد، وإليه ذهب الثوري. وقد روي: أن عليًا كره أكل لحم الصيد للمحرم على كل حال. وقال مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والجمهور: إن كان الحلال قد قصد المحرم بذلك الصيد لم يجز للمحرم أكله، لحديث الصعب بن جثامة: أنه أهدى للنبي

⁽١) أضواء البيان (١/ ٤٣٠).

عَلَيْهُ حمارًا وحشيًا، وهو بالأبواء أو بودان، فرده عليه، فلما رأى ما في وجهه قال: "إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم". الحديث مروي في الصحيحين، وله ألفاظ كثيرة. قالوا: فوجهه أن النبي عَلَيْهُ ظن أن هذا إنها صاده من أجله، فرده لذلك، فأما إذا لم يقصده بالإصطياد، فإنه يجوز له الأكل منه، لحديث أبي قتادة حين صاد حمار وحش وكان حلالًا لم يحرم، وكان أصحابه محرمين، فتوفقوا في أكله، ثم سألوا رسول الله عليه فقال: "هل كان منكم أحد أشار إليها، أو أعان في قتلها"؟ قالوا: لا، قال: "فكلوا"، وأكل منها رسول الله عليه أله القصة ثابتة أيضًا في الصحيحين بألفاظ كثيرة (١).

قال ابن العربي كالله: المسألة السادسة: قوله تعالى ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المالاة: ٩٦]: قد بينا أن التحريم ليس بصفة للأعيان، وإنها يتعلق بأفعال؛ فمعنى قوله تعالى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المالاة: ٩٦] إن كان الصيد الفعل فمعناه مع الاصطياد كله على أنواعه، وإن كان معنى الصيد المصيد على معنى تسمية المفعول بالفعل، فيكون معناه: حرم عليكم صيد البر، وهذا من غريب المتعلقات للتكليف بالأفعال، وتفسير وجه التعلق؛ فصار الصيد في البر في حق المحرم ممتنعا بكل وجه، وكانت إضافته إليه كإضافة الخمر إلى المكلفين والميتة؛ إذ إن التحريم لا يختلف باختلاف المحرمات.

وقد روى الأئمة عن أبي قتادة: أنه قال: «خرجنا مع رسول الله على حتى إذا كنا بالقاحة، ومنا المحرم، ومنا غير المحرم، إذ أبصرت أصحابي يتراءون، فنظرت، فإذا حمار وحش، فأسرجت فرسي، وأخذت رمحي، ثم ركبت، فسقط سوطي، فقلت لأصحابي وكانوا محرمين: ناولوني السوط. فقالوا: والله لا نعينك عليه بشيء، فنزلت فتناولته، ثم ركبت، فأدركته من خلفه، وهو وراء أكمة، فطعنته برمحي، فعقرته، فأتيت به أصحابي، فقال بعضهم: كلوه. وقال بعضهم: لا نأكله. وكان النبي عليه معنا، فحركت دابتي، فأدركته، فقال: «هو حلال، فكلوه».

وفي بعض الروايات: «هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟» قالوا: لا. قال:

⁽۱) مختصر تفسير ابن كثير (۱/ ٥٥٢).

«فكلوا. هل معكم من لحمه شيء؟ قالوا: معنا رجله. قال: فأخذها رسول الله عليه فلا فا فكالها».

وروى الأئمة عن الصعب بن جثامة الليثي: أنه «أهدى إلى النبي عَيَّالِيْهُ حمارًا وحشيًا وهو بالأبواء أو بودان، فرده عليه. قال: فلم رأى رسول الله عَلَيْهُ ما في وجهه من الكراهة قال: «إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم».

وروى الترمذي والنسائي عن جابر: أن النبي ﷺ قال: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه، أو يصد لكم». قال أبو عيسى: هو أحسن حديث في الباب.

وروي عن علي: أنه كان عند عثمان، فأي عثمان بلحم صيد صاده حلال، فأكل عثمان، وأبى علي أن يأكل، فقال: «والله ما صدنا، ولا أمرنا، ولا أشرنا». فقال علي: ﴿وَكُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾.

وفي بعض الروايات: «إنها صيد قبل أن نحرم»؛ فقال علي: ونحن قد بدأنا، وأهللنا ونحن حلال، أفيحل لنا اليوم؟ وعن ابن عباس: أنه كره لحم الصيد وهو محرم، أخذ له أو لم يؤخذ، وإن صاده الحلال.

وعن أبي هريرة مثله. وعن سعيد بن جبير وطاوس مثله.

وهذا ينبني على أن المحرم الفعل بقوله: ﴿صَيْدُ ٱلْبَرِّ ﴾، أو المحرم مضمر؛ والمراد بالصيد المصيد، والذي ثبت على الدليل أن حكم التحريم إنها تعلق بالمصيد لا بالصيد؛ فيكون التحريم يتعلق بتناول الحيلة في تحصيله، أو بقصد تناول الحيلة في تحصيله له، بين ذلك حديثه ﷺ: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه، أو يصد لكم »؛ فإذا لم يتناول المحرم صيده بنفسه، ولا قصد به، حل له أكله، ولا يحل له أخذه، ولا ملكه؛ «لأن النبي ﷺ رده على الصعب بن جثامة؛ لأنه كان حيًا »، والمحرم لا يملك الصيد.

وقيل: إنها رده؛ لأنه صيد له، ويكون بذلك داخلًا في الحديث المذكور. وقال أبو حنيفة: إذا لم يعن فيه بدلالة ولا سلاح جاز له أكله، وإن كان صيد من أجله. والحديث المتقدم يرد عليه، وهو قوله: «ما لم تصيدوه، أو يصد لكم»(١).

قال ابن بطال تَعْلَقْهُ: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا اللّٰذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ الصّيدَ واصطياده لا غير. وهذه حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٩٥] لأن هذه الآية إنها ثمي فيها عن قتل الصيد واصطياده لا غير. وهذه مسألة اختلف فيها السلف قديمًا: فذهبت طائفة إلى أنه يجوز للمحرم أكل ما صاده الحلال، روي هذا عن عمر بن الخطاب، وعثمان، والزبير، وعائشة، وأبي هريرة، وإليه ذهب الكوفيون، وذهبت طائفة إلى أن ما صاده الحلال للمحرم أو من أجله فلا يجوز له أكله، وما لم يُصد له فلا بأس بأكله، وهو الصحيح عن عثمان، وروي عن عطاء، وهو قول مالك في العتبية وكتاب ابن المواز، وبه قال الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وذكر ابن القصار: أن المحرم إذا أكل ما صيد من أجله فعليه الجزاء، استحسان لا قياس.

وعند أبى حنيفة والشافعى: لا جزاء عليه. واحتج الكوفيون بقوله الله المحرمين: «كلوا» قالوا: فقد علمنا أن أبا قتادة لم يصده فى وقت ما صاده إرادةً منه أن يكون له خاصةً، وإنها أراد أن يكون له ولأصحابه الذين كانوا معه، فقد أباح رسول الله عليه ذلك له ولهم، ولم يحرمه لإرادته أن يكون لهم معه، قاله الطحاوى.

قال: والنظر يدل على ذلك؛ لأنهم أجمعوا أن الصيد يحرمه الإحرام على المحرم، ويحرمه الحرم على الإحلال، وكان من صاد صيدًا في الحل، فذبحه فيه، ثم أدخله الحرم، فلا بأس بأكله فيه، ولم يكن إدخاله لحم الصيد الحرم كإدخاله الصيد حيًا في الحرم؛ لأنه لو كان كذلك لنهي عن إدخاله فيه، ولمنع من أكله، كما يمنع من الصيد، ولكان إذا أكله في الحرم وجب عليه ما يجب في قتله، فلما كان الحرم لا يمنع من لحم الصيد الذي صيد في الحل، كما يمنع من الصيد الحي؛ كأن النظر على ذلك أن يكون الإحرام يحرم على المحرم الصيد، ولا يحرم عليه لحمه إذا تولى الحلال ذبحه قياسًا ونظرًا. وحجة الذين أجازوا للمحرم أكل ما لم يصد له: أن أبا قتادة إنها صاده لنفسه لا للمحرمين، وكان وَجَّهَهُ الرسول على طريق البحر مخافة العدو، فلم يكن

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٢٠١).

محرمًا حين اجتمع مع أصحابه؛ لأن مخرجهم لم يكن واحدًا، فلم يكن صيده للمحرمين، ولا بعونهم، ألا ترى قوله: «فأبوا أن يعينوني».

قالوا: فلذلك أجاز لهم عيش أكله، قالوا: وعلى هذا تتفق الأحاديث المروية عن النبي ييئه في أكل الصيد ولا تتضاد. وقد روي هذا المعنى عن النبي عينه، روى ابن وهب، حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن، عن عمرو مولى المطلب، أخبره عن المطلب ابن عبد الله بن حنطب، عن جابر: أن النبي عليه قال: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه، أو يُصَدُّ لكم». وقالت طائفة: لحم الصيد محرم على المحرمين على كل حال، ولا يجوز لمحرم أكله البتة، على ظاهر قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماً ﴾ [المائدة: ٩٦] قال ابن عباس: «هي مبهمة». وهو مذهب علي وابن عمر، وبه قال الثوري، وهي رواية القاسم عن مالك في المدونة، وبه قال إسحاق، واحتجوا بحديث الصعب بن جثامة: أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمارَ وحش وهو بالأبواء أو بودان، فرده عليه، وقال: «لم نَرُدَّهُ عليك إلا أنا حرم»، فلم يعتلَ بغير الإحرام، واعتل من أجاز أكله بأنه عِنه إنها رده؛ لأنه كان حيًا، ولا يحل للمحرم قتل الصيد، ولو كان لحمًا لم يرده؛ لقوله في حديث أبي قتادة، وستأتي رواية من روى أن الحمار كان مذبوحًا في باب: إذا أهدى للمحرم حمارًا وحشيًا لم يقبل. وأما قول البخارى: ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأسًا، وهو غير الصيد. فهو قول جماعة العلماء، لا خلاف بينهم أن الداجن كله من الإبل، والبقر، والغنم، والدجاج، وشبهه يجوز للمحرم ذبحه؛ لأن الداجن كله غير داخل في الصيد المحرَّم على المحرم. وأما أكل الخيل فأجازه أبو يوسف، ومحمد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وجمهور أهل الحديث؛ لحديث جابر وأسهاء: أنهم أكلوه على عهد النبي عَيْكِين، وكره أكل الخيل مالك وأبو حنيفة، وستأتي هذه المسألة في كتاب الذبائح ـ إن شاء الله .. وقال صاحب العين: شأوت القوم شأوا: سبقتهم، والشأو: الطلق(١٠).

قال النووي تختلفه: وأما لحم الصيد فإن صاده أو صيد له فهو حرام، سواء صيد

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٨٣).

له بإذنه أم بغير إذنه، فإن صاده حلال لنفسه، ولم يقصد المحرم، ثم أهدى من لحمه للمحرم، أو باعه، لم يحرم عليه، هذا مذهبنا، وبه قال مالك، وأحمد، وداود. وقال أبو حنيفة: لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه، وقالت طائفة: لا يحل له لحم الصيد أصلًا، سواء صاده أو صاده غيره له، أو لم يقصده ،فيحرم مطلقًا، حكاه القاضي عياض عن علي، وابن عمر، وابن عباس على لقوله تعالى: ﴿وَحُرِمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا في قالوا: المراد بالصيد المصيد، ولظاهر حديث الصعب بن جثامة؛ فإن النبي على رده وعلل رده أنه محرم، ولم يقل: لأنك صدته لنا. واحتج الشافعي وموافقوه بحديث أبي قتادة المذكور في صحيح مسلم بعد هذا، فإن النبي على قال في الصيد الذي صاده أبو قتادة وهو حلال، قال للمحرمين: «هو حلال، فكلوا» وفي الصيد الذي صاده أبو قتادة وهو حلال، قال للمحرمين: «هو حلال، فكلوا» وفي الرواية الأخرى قال: فهل معكم منه شيء؟ قالوا: معنا رجله، فأخذها رسول الله الرواية الأخرى قال: فهل معكم منه شيء؟ قالوا: معنا رجله، فأخذها رسول الله الرواية الأخرى قال: فهل معكم منه شيء؟ قالوا: معنا رجله، فأخذها رسول الله قال: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه، أو يصاد لكم».

قال أصحابنا: يجب الجمع بين هذه الأحاديث، وحديث جابر هذا صريح في الفرق، وهو ظاهر في الدلالة للشافعي وموافقيه، ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين، ويحمل حديث أبي قتادة على أنه لم يقصدهم باصطياده، وحديث الصعب أنه قصدهم باصطياده، وتحمل الآية الكريمة على الاصطياد، وعلى لحم ما صيد للمحرم، للأحاديث المذكورة المبينة للمراد من الآية. وأما قولهم في حديث الصعب: أنه على علل بأنه محرم، فلا يمنع كونه صيد له؛ لأنه إنها يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط أنه محرم، فبين الشرط الذي يحرم به. قوله على الإنسان إذا أنا حرم» فيه جواز قبول الهدية للنبي على بخلاف الصدقة، وفيه أنه يستحب لمن امتنع من قبول هدية ونحوها لعذر أن يعتذر بذلك إلى المهدي تطييبًا لقلبه (۱).

⁽١) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٠٤).

□ أقوال أصحاب المذاهب

كرالمذهب الحنفي:

قال الكاساني تَعَلَّتُهُ: ويحل للمحرم أكل صيد اصطاده الحلال لنفسه عند عامة العلماء، وقال داود بن علي الأصفهاني: لا يحل، والمسألة مختلفة بين الصحابة ، روي عن طلحة، وعبيد الله، وقتادة، وجابر، وعثمان في رواية: أنه يحل. وعن علي، وابن عباس، وعثمان في رواية: لا يحل. واحتج هؤلاء بقوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمُ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمُ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦] أخبر أن صيد البر محرم على المحرم مطلقًا من غير فصل بين أن يكون صيد المحرم أو الحلال.

وهكذا قال ابن عباس: إن الآية مبهمة، لا يحل لك أن تصيده، ولا أن تأكله، وروي عن ابن عباس على أن الصعب بن جثامة أهدى إلى رسول الله على لحم حمار وحش وهو بالأبواء أو بودان، فرده، فرأى النبي على في وجهه كراهة، فقال: «ليس بنا رد عليك، ولكنا حرم»، وفي رواية، قال: «لولا أنا حرم لقبلناه منك»، وعن زيد ابن أرقم: «أن النبي على نهى المحرم عن لحم الصيد مطلقا». ولنا: ما روي عن أبي قتادة على: «أنه كان حلالًا وأصحابه محرمون، فشد على حمار وحش، فقتله، فأكل منه بعض أصحابه، وأبى البعض، فسألوا عن ذلك رسول الله على فقال رسول الله على فقال رسول الله على فقال رسول الله على فقال وعن جابر على قال: قال رسول الله على «لحم صيد البر حلال لكم وأنتم حرم، ما لم تصيدوه، أو يصد لكم»، وهذا نص في الباب، ولا حجة لهم في الآية؛ لأن فيها تحريم صيد البر، وهو الامتناع والتوحش، على أن الصيد، وليس بصيد حقيقة؛ لانعدام معنى الصيد، وهو الامتناع والتوحش، على أن الصيد في الحقيقة مصدر، وإنها يطلق على المصيد عازًا.

وأما حديث الصعب بن جثامة فقد اختلفت الروايات فيه عن ابن عباس الله عن ابن عباس الله عن ابن عباس الله عن ابن عباس الله عن ابن أرقم على الله عن ابن عباس. فلا يكون حجة، وحديث زيد بن أرقم محمول على صيد صاده بنفسه أو غيره بأمره أو بإعانته أو بدلالته أو بإشارته عملا بالدلائل كلها،

وسواء صاده الحلال لنفسه أو للمحرم بعد أن لا يكون بأمره عندنا(١١).

کے المذهب المالکی

قال ابن رشد كَتَلَفُ: وَاخْتَلَفُوا إِذَا صَادَهُ حَلَالٌ، هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَكْلُهُ؟ عَلَى تَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: قَوْلٍ: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ(٢) وَالزُّبَيْرِ(٣).

وقال قَوْمٌ: هُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤)، وَعَلِيٍّ^(٥)، وَابْنِ عُمَر^(٢)، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ.

وقال مَالِكُ: مَا لَمْ يُصَدْ مِنْ أَجْلِ الْمُحْرِمِ أَوْ مِنْ أَجْلِ قَوْمٍ مُحْرِمِينَ فَهُوَ حَلَالُ، وَمَا صِيدَ مِنْ أَجْلِ الْمُحْرِمِ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْمُحْرِمِ.

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ: تَعَارُضُ الْآثَارِ فِي ذَلِّكَ.

فَأَحَدُهَا: مَا خَرَّجَهُ مَالِكُ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله عَيَيَةٍ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ طُرُقِ مَكَّةَ تَخَلَّفُ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِم، فَرَأَى حِمَارًا وَحْشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلُ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاوِلُوهُ سَوْطَهُ، فَأَبُوا عَلَيْهِ، فَسَأَلَهُمْ وَحْهُ، فَأَبُوا عَلَيْهِ، فَاحَدُهُ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ، فَقَتَلَهُ، فَأَكُل مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ رَحُولُ

(١) بدائع الصنائع (٢/ ٢٠٥).

(٣) لم أقف عليه.

⁽٢) أخرَجه الطبري (١١/ ٧٦) من طريق قتادة وغيره عن سعيد، عن أبي هريرة، عن عمر به. وسنده صحيح. و أخرجه الطبري (١١/ ٧٦) من طريق الحسن، عن عمر. والحسن لم يسمع من عمر بن الخطاب ﷺ. وثم طرق أخري عن عمر.

⁽٤) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٤٢٨) وابن أبي شيبة (٣/ ٣٠٨) وغيرهم من طرق عن طاوس، عن ابن عباس به. وسنده صحيح

⁽٥) أخرجه الطبري (١١/ ٧٦) من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب، عن علي به ـ وسنده صحيح ـ وثم طرق أخري عن علي في الطبري وغيره.

⁽٦) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٤٢٥) من طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. وسنده صحيح.

وَالْحَدِيثُ الثَّانِي: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، خَرَّجَهُ أَيْضًا مَالِكُ: «أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ الله عَلَيْهُ مَارًا وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبُواءِ أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدُهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا خُرُمٌ» (٣).

وَلِلا خُتِلَافِ سَبَبٌ آخَرُ: وَهُو هَلْ يَتَعَلَّقُ النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ بِشَرْطِ الْقَتْلِ، أَوْ يَتَعَلَّقُ النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ بِشَرْطِ الْقَتْلِ، أَوْ يَتَعَلَّقُ النَّهْيَ إِنَّمَا وَاحِد مِنْهُمَا النَّهْيُ عَنِ الإِنْفِرَادِ؟ فَمَنْ أَخَذَ بِحَدِيثِ أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: النَّهْيُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِد يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِد مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ. فَمَنْ ذَهَبَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَذْهَبَ التَّرْجِيحِ قَالَ إِمَّا بِحَدِيثِ أَبِي مَنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ. فَمَنْ ذَهَبَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَذْهَبَ التَّرْجِيحِ قَالَ إِمَّا بِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةً، وَإِمَّا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ قَالَ بِالْقَوْلِ النَّالِثِ.

قالواً: وَالْجَمْعُ أَوْلَى، وَأَكَّدُوا ذَلِكَ بِهَا رُوِيَ عَنْ جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «صَيْدُ الْبَرِّ حَلَالٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ مَا لَمُ تَصِيدُوهُ، أَوْ يُصَدْ لَكُمْ (أَ)(٥).

⁽۱) البخاري (۲۹۱٤) ومسلم (۱۱۹٦) (۵۷).

⁽٢) أخرجه مسلم (١١٩٧) عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ طُلْحَةً ابْنِ عُبَيْدِ الله وَنَحْنُ حُرُمٌ، فَأُهْدِيَ لَهُ طَيْرٌ، وَطَلْحَةٌ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: «أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ.

⁽٣) البخاري (١٨٢٥) ومسلم (١١٩٣).

⁽٤) ضعيف: أخرجه أبوداود (١٨٥١)، والترمذي (٨٤٦)، وابن خزيمة (٤/ ١٨٠)، وأحمد (٣/ ٢٦٣)، والنسائي (٥/ ١٨٧)، وابن الجارود (٤٣٧) من طريق المطلب بن عبدالله بن حنطب، عن جابر. وهو لم يسمع منه. قال أبو عيسى: حديث جابر حديث مفسر، و المطلب لا نعرف له سماعًا عن جابر. وكذا قال البخاري، والدارمي، وغيرهم.

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٩٥).

كرالمذهب الشافعي:

قال الماوردي تخلّفه: فإذا تقرر هذا فإن أكل المحرم صيدًا لم يقتله المحل لأجله ولا بمعونته فقد أكل حلالًا، ولا شيء عليه، وإن أكل المحرم من صيد قتله المحل لأجله أو بمعونته فقد أكل حرامًا، وهل عليه جزاء ما أكل أم لا؟ على قولين:

أحدهما: عليه الجزاء، وبه قال في القديم؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [الماتدة:٩٦]، فدخل في ذلك قتله وأكله، فلم كان في قتله الجزاء؛ لتحريم قتله عليه، وجب أن يكون في أكله الجزاء؛ لتحريم أكله عليه، فعلى هذا في كيفية الجزاء ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون ضامنًا لمثله لحرًا من لحوم النعم يتصدق به على مساكين الحرم.

والثاني: أنه يكون ضامنًا لمثله من النعم، فيضمن من مثله بقدر ما أكل من لحمه، فإن كان قد أكل عشر لحمه لزمه عشر مثله.

والوجه الثالث: أن يكون ضامنًا لقيمة ما أكل دراهم يتصدق بها إن شاء، أو يصرفها في طعام يتصدق به إن شاء.

والقول الثاني: لا جزاء عليه، وبه قال في الجديد والإملاء؛ لأن ما قتله المحرم بنفسه أغلظ تحريمًا مما قتله المحل لأجله، فلما لم يجب عليه الجزاء في أكل ما قتله بنفسه فأولى ألا يجب عليه الجزاء في أكل ما قتله لأجله.

وتحرير ذلك قياسًا أنه أكل لحم صيد محرم، فوجب ألا يلزمه جزاؤه كما لو قتله محرم ولأن قتل الصيد أغلظ من أكله؛ لأن المحرم إذا قتل صيدًا لزمه الجزاء بقتله، ولم يلزمه الجزاء بأكله، فلما ثبت أن قتل هذا الصيد لا يجب فيه جزاء؛ فأكله أولى ألا يجب فيه جزاء.

وتحرير ذلك قياسًا أنه صيد لم يضمن قتله بالجزاء، فوجب ألا يضمن أكله بالجزاء أصله إذا أكله محرم ولم يصد له. وهذا أصح القولين. والله أعلم (١).

⁽١) الحاوى الكبير (٤/ ٣٠٦).

كرالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة كنالله: عريم الصيد على المحرم إذا صاده أو ذبحه]

(٢٣٤٦) مسألة: قال: (ولا يأكله إذا صاده الحلال لأجله). لا خلاف في تحريم الصيد على المحرم إذا صاده أو ذبحه. وقد قال الله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦].

وإن صاده حلال وذبحه، وكان من المحرم إعانة فيه، أو دلالة عليه، أو إشارة إليه، لم يبح أيضًا. وإن صيد من أجله، لم يبح له أيضًا أكله. وروي ذلك عن عثمان بن عفان، وهو قول مالك، والشافعي.

وقال أبو حنيفة: له أكله؛ لقول النبي عليه في حديث أبي قتادة: «هل منكم أحد أمره، أو أشار إليه بشيء؟» قالوا: لا. قال: «فكلوا ما بقى من لحمها». متفق عليه. فدل على أن التحريم إنها يتعلق بالإشارة، والأمر، والإعانة، ولأنه صيد مذكى، لم يحصل فيه ولا في سببه صنع منه، فلم يحرم عليه أكله، كما لو لم يصد له. وحكى عن على، وابن عمر، وعائشة، وابن عباس: أن لحم الصيد يحرم على المحرم بكل حال، وبه قال طاوس. وكرهه الثوري، وإسحاق؛ لعموم قوله: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مًا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة:٩٦]. وروي عن ابن عباس، عن الصعب بن جثامة الليثي: أنه «أهدى إلى النبي ﷺ حمارًا وحشيًا، وهو بالأبواء أو بودان، فرده عليه رسول الله عَيْنَةُ، فلم رأى رسول الله عَيْنَةُ ما في وجهه، قال: «إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم». متفق عليه. وفي لفظ: «أهدى الصعب بن جثامة إلى النبي ﷺ رجل حمار». وفي رواية: «عجز حمار»، وفي رواية: «شق حمار». روى ذلك كله مسلم. وروى أبو داود بإسناده عن عبد الله بن الحارث، عن أبيه قال: كان الحارث خليفة عثمان على الطائف، فصنع له طعامًا، وصنع فيه من الحجل، واليعاقيب، ولحم الوحش، فبعث إلى على بن أبي طالب، فجاءه، فقال: أطعموه قومًا حلالًا، فأنا حرم. ثم قال على: أنشد الله من كان هاهنا من أشجع، أتعلمون «أن رسول الله عَلَيْ أهدى إليه رجل حمار وحش، فأبي أن يأكله»؟ قالوا: نعم. ولأنه لحم صيد فحرم على المحرم، كما لو دل عليه.

ولنا: ما روى جابر، قال: سمعت رسول الله على يقول: «صيد البر لكم حلال ما تصيدوه، أو يصد لكم». رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي، وقال: هو أحسن حديث في الباب. وهذا صريح في الحكم،؛ وفيه جمع بين الأحاديث، وبيان المختلف منها، فإن ترك النبي على للأكل مما أهدي إليه، يحتمل أن يكون لعلمه أنه صيد من أجله أو ظنه، ويتعين حمله على ذلك، لما قدمت من حديث أبي قتادة، وأمر النبي الصحابه بأكل الحمار الذي صاده. وعن طلحة: «أنه أهدي له طير، وهو راقد، فأكل بعض أصحابه وهم محرمون، وتورع بعض، فلما استيقظ طلحة وافق من أكله، وقال: أكلناه مع رسول الله على "رواه مسلم.

وفي (الموطأ): «أن رسول الله على خرج يريد مكة وهو محرم، حتى إذا كان بالروحاء، إذا محار وحش عقير، فجاء البهزي ـ وهو صاحبه ـ، فقال: يا رسول الله، شأنكم بهذا الحمار، فأمر رسول الله على أبا بكر، فقسمه بين الرفاق». وهو حديث صحيح. وأحاديثهم إن لم يكن فيها ذكر أنه صيد من أجلهم، فتعين ضم هذا القيد إليها لحديثنا، وجمعًا بين الأحاديث، ودفعًا للتناقض عنها، ولأنه صيد للمحرم، فحرم، كما لو أمر أو أعان (1).

المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدُلُ ذَالِكَ صِيَامًا ﴾ [المعدة: ٩٠]

قال الطبري كَنِهُ: تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ يَعْنِي - تَعَالَى ذِكْرُهُ ـ بِذَلِكَ: أَوْ عَلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ مُحْرِمًا عَدْلُ الصَّيْدِ الْمُقْتُولِ مِنَ الصِّيَامِ، وَذَلِكَ أَنْ يُقَوِّمَ الصَّيْدَ حَيًّا غَيْرَ مَقْتُولٍ قِيمَتَهُ مِنَ الطَّعَامِ بِالْوْضِعِ الَّذِي قَتَلَهُ فِيهِ المُحْرِمُ، ثُمَّ يَصُومُ مَكَانَ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَيَّا عَدَلَ اللَّهُ مِنَ الطَّعَامِ بِصَوْم يَوْم فِي كَفَّارَةِ الصَّيْدِ مَكَانَ كُلِّ مُكَ يَوْمًا، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِي عَيَّا عَدَلَ اللَّهُ مِنَ الطَّعَامِ بِصَوْم يَوْم فِي كَفَّارَةِ المُواقِع فِي شَهْرِ رَمَضَانَ. فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: فَهَلَّا جَعَلْتَ مَكَانَ كُلِّ صَاعٍ فِي جَزًاءِ الصَّيْدِ صَوْمَ يَوْم قِيَاسًا عَلَى حُكْمِ النَّبِي عَيَّ فِي نَظِيرِهِ، وَذَلِكَ حُكْمُهُ عَلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، إِذْ مَصَاعِ فَي جَزًاءِ الصَّيْدِ مَصُومُ مَنْ طَعَام، وَذَلِكَ حُكْمُهُ عَلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، إِذْ مَصَاكِينَ، فَإِنْ كَفَر بِالْإِطْعَام - فَوْقًا مِنْ طَعَام، وَذَلِكَ تُلَاثَةَ آصُع بَيْنَ سِتَّةٍ مَسَاكِينَ، فَإِنْ كَفَر بِالصِّيَامِ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ، فَجَعَلَ الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ فِي الصَّوْمِ عَدْلًا مَسَاكِينَ، فَإِنْ كَفَر بِالصِّيَامِ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ، فَجَعَلَ الْأَيَّامَ الثَّلَاثَة فِي الصَّوْمِ عَدْلًا

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٢٩١).

مِنْ إِطْعَامٍ ثَلَاثَةِ آصُع، فَإِنَّ ذَلِكَ بِالْكَفَّارَةِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ أَشْبَهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ بَكَفَّارَةِ الْمُواقِعِ امْرَأَتَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟ الصَّيْدِ بكَفَّارَةِ الْمُواقِعِ امْرَأَتَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟

قِيلَ: إِنَّ الْقِيَاسَ إِنَّمَا هُو رَدُّ الْفُرُوعِ المُخْتَلَفِ فِيهَا إِلَى نَظَائِرِهَا مِنَ الْأُصُولِ المُجْمَعِ عَلَيْهَا، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْجُمِيعِ مِنَ الْحُجَّةِ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ مُكَفِّرًا كَفَرَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ عَلَيْهَا، وَلَا خَلْفَ، وَكَانَ غَيْرُ جَائِزٍ بِالصَّوْمِ، أَنْ يَعْدِلَ صَوْمَ يَوْم بِصَاعِ طَعَامٍ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَكَانَ غَيْرُ جَائِزٍ خِلَافُهَا فِيهَا حُدِّثَ بِهِ مِنَ الدِّينِ مُجْمَعَةً عَلَيْهِ صَحَّ بِذَلِكَ أَنَّ حُكْمَ مُعَادَلَةِ الصَّوْمِ الطَّعَامَ فِي قَتْلَ الصَّيْدِ خُكَمَ مُعَادَلَتِهِ إِيَّاهُ فِي كَفَّارَةِ الْحُلْقِ، إِذَا كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ، وَدَاخِلُ عَلَى آخِرِ قِيَاسًا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ، وَسَوَاءٌ قَالَ قَائِلُ: هَلَّا رَدَدْتَ حُكْمَ الصَّوْمِ فِي حَلْقِ الْأَضْلِ، وَسَوَاءٌ قَالَ قَائِلُ: هَلَّا رَدَدْتَ حُكْمَ الصَّوْمِ فِي حَلْقِ الْأَذَى فِيهَا يَعْدِلُ بِهِ مِنَ الطَّعَامِ، وَآخَرُ قَالَ: هَلَّا رَدَدْتَ حُكْمَ الصَّوْمِ فِي الْخُلْقِ عَلَى حُكْمِهِ فِي حَلْقِ الْأَذَى فِيهَا يَعْدِلُ بِهِ مِنَ الطَّعَامِ، وَآخَرُ قَالَ: هَلَّا رَدْدْتَ حُكْمَ الصَّوْمِ فِي الْخَلْقِ عَلَى حُكْمِهِ فِي حَلْقِ الْأَذَى فِيهَا يَعْدِلُ بِهِ مِنَ الطَّعَامِ، وَآخَرُ قَالَ: هَلَّا فِيهَا مَضَى قَبْلُ أَنَّ الْعَدْلَ فِي كَلَامِ الْعَرْبِ بِالْفَتْحِ، وَهُو قَدْرُ صَاعٍ، صَوْمَ يَوْمٍ. وَقَدْ بَيَنَا فِيهَا مَضَى قَبْلُ أَنَّ الْعَدْلَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ بِالْفَتْحِ، وَهُو قَدْرُهُ مِنْ خِنْسِهِ.

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ يَقُولُ: الْعَدْلُ مَصْدَرٌ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: عَدَلْتُ بِهَذَا عَدْلًا حَسَنًا. قَالَ: وَالْعَدْلُ ـ أَيْضًا ـ بِالْفَتْحِ: الْمِثْلُ، وَلَكِنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْعَدْلِ فِي هَذَا وَبَيْنَ عِدْلِ الْمَتَاعِ، بِأَنْ كَسَرُوا الْعَيْنَ مِنْ عِدْلِ الْمَتَاعِ، وَفَتَحُوهَا مِنْ قَوْلِمِمْ: وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ، وَقَوْلِ الله عَلَيْ: ﴿أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المستنده]، كَهَا قَوْلِمِمْ: وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ، وَقَوْلِ الله عَلَيْ: ﴿أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المستنده]، كَهَا قَالُوا: امْرَأَةُ رَزَانٌ، وَحَجَرٌ رَزِينٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمُ: الْعَدْلُ: هُوَ الْقِسْطُ فِي الْحَقِّ، وَالْعِدْلُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللللللهُ الللهُ الللّهُ الللللللهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ ال

□ أثر عبدالله بن عباس على:

عَنْ عَلِيٌّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَالِكَ صِيَامًا ﴾ [المسنن ١٥٠] قَالَ: ﴿ إِذَا

⁽۱) تفسير الطبري (۸/ ۷۰۸).

قَتَلَ المُحْرِمُ شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ حُكِمَ عَلَيْهِ فِيهِ، فَإِنْ قَتَلَ ظَبْيًا أَوْ نَحْوَهُ فَعَلَيْهِ شَاةٌ تُذْبَحُ بِمَكَّة، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَإِنْ قَتَلَ أَيَّلاً أَوْ نَحْوَهُ فَعَلَيْهِ بَقَرَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَطِينًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَّامَ عِشْرِينَ يَوْمًا، وَإِنْ قَتَلَ أَيُّلاً أَوْ وَحُوهُ فَعَلَيْهِ بَقَرَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَّامَ عِشْرِينَ يَوْمًا، وَإِنْ قَتَلَ نَعَامَةً، أَوْ حِمَارَ وَحْشِ، أَوْ نَحْوَهُ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَطْعَمَ ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَالطَّعَامُ مُدُّ مُدُّ يُشْبِعُهُمْ» (١).

أثر عطاء بن أبي رباح كَالله:

عن ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءِ: مَا عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا؟ قَالَ: «عَدْلُ الطَّعَامِ مِنَ الصِّيَامِ» قَالَ: لِكُلِّ يَوْمًا يُؤْخَذُ زَعَمَ بِصِيَامِ رَمَضَانَ وَبِالظِّهَارِ. وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ رَأْي يَرَاهُ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَحَدٍ، وَلَمْ تَمْضِ بِهِ سُنَّةٌ، قَالَ: ثُمَّ عَاوَدْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِحِينٍ، قُلْتُ: مَا عَدْلُهُ شَاةٌ، قُوِّمَتْ طَعَامًا، ثُمَّ صَامَ مَكَانَ مَا عَدْلُهُ شَاةٌ، قُوِّمَتْ طَعَامًا، ثُمَّ صَامَ مَكَانَ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا. قَالَ: وَلَمْ أَسْأَلُهُ: هَذَا رَأْي أَوْ سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ (٢).

🗖 أثر سعيد بن جبير كَثَلَثُهُ:

عَنْ سَعِيدٍ، «المُحْرِمُ يُصِيبُ الصَّيْدَ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ شَاةً أَوِ الْبَقَرَةَ أَوِ الْبَدَنَةَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَمَا عَدْلُ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثَمَنهُ قَوَّمَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثَمَنهُ قَوَّمَ ثَمَنهُ طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ لِكُلِّ مِسْكِينً مُدُّ، ثُمَّ يَصُومُ لِكُلِّ مُدِّ يَوْمًا (٣).

⁽١) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٨/ ٧١١) من طريق الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: ثني مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِح، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَلْحَةً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده ضعيف.

⁽٢) صَحيح: أخرجه عَبد الرزاقَ في مَصْنفه (٤/ ٣٩٧) والطَّبري في تفسيره (٨/ ٧١٠) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مَا ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ قَالَ: ﴿إِنْ أَصَابَ شَاةً، قُوِّمَتِ الشَّاةُ طَعَامًا، ثُمَّ جُعِلَ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مُدُّ يَصُومُهُ».

⁽٣) سنده ضعيف: أخرجُه الطبري في تفسيره (٨/ ٧١١) من طريق عَمْرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ سَعِيدٍ. وسنده ضعيف.

🕸 القول الثاني: «يصوم ثلاثة أيام، إلى عشرة أيام»:

أثر سعيد بن جبير كَالله:

عن سعيد بن جبير، في قوله ﷺ: ﴿أَوْ عَدُلُ ذَالِكَ صِيَامًا ﴾ [المعدد: ١٥] قال: «يصوم ثلاثة أيام، إلى عشرة أيام» (١٠).

قال الماوردي يَعَلَقُهُ: ﴿ أَوْ عَدُلُ ذَالِكَ صِيَامًا ﴾ [المستناء] يعني: عدل الطعام صياماً، وفيه ثلاثة أقاويل: أحدها: أنه يصوم عن كل مد يوماً، قاله عطاء، والشافعي. والثاني: يصوم عن كل مد ثلاثة أيام، قاله سعيد بن جبير. والثالث: يصوم عن كل صاع يومين، قاله ابن عباس (٢).

قال القرطبي يحتلثه: قَالَ مَالِكُ: يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا، وَإِنْ زَادَ عَلَى شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلاثَة، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّمَا يُقَالُ كَمْ مِنْ رَجُلِ ثَلاثَة، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّمَا يُقَالُ كَمْ مِنَ الطَّعَامِ يُشْبِعُ هَذَا الْعَدَد، فَإِنْ يَشْبَعُ مِنَ الطَّعَامِ يُشْبِعُ هَذَا الْعَدَد، فَإِنْ شَاءَ صَامَ عَدَدَ أَمْدَادِهِ. وَهَذَا قَوْلُ حَسَنُ احْتَاطَ فِيهِ اللَّنَّهُ قَدْ تَكُونُ قِيمَةُ الطَّعَام، وإِنْ شَاءَ صَامَ عَدَدَ أَمْدَادِهِ. وَهَذَا النَّظُرِ يَكُثُنُ الإطعام. ومن أهل لِأَنَّهُ قَدْ تَكُونُ قِيمَةُ الصَّيْدِ مِنَ الطَّعَامِ قَلِيلَةً، فَبِهَذَا النَّظُر يَكُثُنُ الإطعام. ومن أهل الْعِلْمِ مَنْ لَا يَرَى أَنْ يَتَجَاوَزَ فِي صِيَامِ الْجُزَاءِ شَهْرَيْنِ، قَالُوا: لِأَنَّهَا أَعْلَى الْكَفَّارَاتِ. الْعَرْبِي. وقال أَبُو حَنِيفَةَ يَعَلِّقَهُ: يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدَّيْنِ يَوْمًا اعْتِبَارًا بِفِدْيَةِ الْأَذَى (٣).

قال ابن العربي تخلله: قَالَ عُلَمَاؤُنَا: الْعَدْلُ وَالْعِدْلُ . بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا .: هُوَ الْغِنْلُ، وَيُؤْثَرُ عَنْ السَّكَّاكِيِّ أَنَّهُ قَالَ: عِدْلُ الشَّيْءِ . بِكَسْرِ الْعَيْنِ . مِثْلُهُ مِنْ جِنْسِهِ، وَأَرَادَ: أَوْ يَصُومُ صَوْمًا مُكَاثِلًا لِلطَّعَامِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُمْ الْعَدْدِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُ.

⁽۱) سنده صحیح: أخرجه الطبري في تفسيره (۸/ ۷۱۰) حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا هشيم، قال: أخبرنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير. وسنده صحيح.

⁽٢) تفسير الماوردي (٢/ ٦٨).

⁽٣) تفسير القرطبي (٦/ ٣١٦).

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: يَصُومُ عَلَى عَدَدِ الْمَسَاكِينِ فِي الطَّعَامِ، لَا عَلَى عَدَدِ الْأَمْدَادِ الْأَمْدَادِ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَلْرَهُ بِالْأَمْدَادِ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْأَشْهُرِ، وَهُوَ عِنْدَ عُلَمَائِنَا، وَالْكَافَّةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَهُ بِالْأَمْدَادِ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا، وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي لَمَالِكِ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدَّيْنِ يَوْمًا اعْتِبَارًا بِفِدْيَةِ الْأَذَى. وَاعْتِبَارُ الْكَفَّارَةِ بِالْفِدْيَةِ لَا وَجْهَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نُظَرَائِهِ (١).

قال مالك تعرّبة: قال مالك: «أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد، فيحكم عليه فيه، أن يقوم الصيد الذي أصاب، فينظر كم ثمنه من الطعام؟ فيطعم كل مسكين مدًا. أو يصوم مكان كل مد يومًا. وينظر كم عدة المساكين. فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين مسكينًا صام عشرين يومًا، عددهم ما كانوا، وإن كانوا أكثر من ستين مسكينًا». قال مالك: سمعت أنه «يحكم على من قتل الصيد في الحرم وهو حل»(٢).

قَال السرخسي تَعْلَقُهُ: فَإِنْ اخْتَارَ التَّكْفِيرَ بِالْهُدْيِ فَعَلَيْهِ الذَّبْحُ فِي الْحُرَم، وَالتَّصَدُّقُ بِلَحْمِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ لِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿ هَدْيَا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المستنه مِ] فَالْهُدْيُ اسْمٌ لِمَا يُهْدَى اسْمٌ لِمَا يُهْدَى السَّمِ الْمُهُ الْمُعَامِ الْمُتَرَى بِالْقِيمَةِ طَعَامًا، فَيُطْعِمُ المُسَاكِينَ كُلَّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ، وَإِنْ اخْتَارَ الصِّيامَ يَصُومُ مَكَانَ طَعَامٍ كُلِّ مِسْكِينٍ نِوْمًا، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِب، وَإِمَّا أَنْ يُطْعِمَ قَدْرَ الْوَاجِب، وَإِمَّا أَنْ يُطُومُ مَكَانَ طَعَامٍ كُلِّ مِسْكِينٍ فَإِمَّا أَنْ يُطْعِم قَدْرَ الْوَاجِب، وَإِمَّا أَنْ يُومًا وَإِنْ كَانَ الْوَاجِب، وَإِمَّا أَنْ يُطْعِم وَيُدَنَا: يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْتَارَ الصَّوْمُ لَا يَكُونُ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ، وَعِنْدَنَا: يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْتَارَ الصَّوْمُ مَعَلَى الْمُدِي وَالْإِطْعَامِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَدُوقَ وَبَالَ مَعْ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُدِي وَالْإِطْعَامِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَدُوقَ وَبَالَ مَعْمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُدي وَالْإِطْعَامِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ عَلَى الْمُدَومِ اللّه عَلَى الْمُدي والْمِ عَى المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم (الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم (الذي يقتل الصيد في الحرم وهو عمره (۳).

قَالِ الشَّافِعِيُّ كَاللَّهُ: ﴿ أَوْ عَدُلُ ذَالِكَ صِيَامًا ﴾ [الله: ٥٠] الْآيَةَ، أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ، عَنْ ابْنِ

⁽١) أحكام القرآن (٢/ ١٩٢).

⁽٢) موطأ مالك (١/ ٣٥٦).

⁽T) Hungel (3/ 3A).

جُرَيْجِ: أَنَّهُ قَالَ لِعَطَاءٍ: مَا قَوْلُهُ: ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [للتدنام]؟ قَالَ: إِنْ أَصَابَ مَا عَدْلُهُ شَاةٌ فَصَاعِدًا أُقِيمَتْ الشَّاةُ طَعَامًا، ثُمَّ جَعَلَ مَكَانَ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا يَصُومُهُ.

(قَالَ الشَّافِعِيُّ): وَهَذَا ـ إِنْ شَاءَ الله ـ كَمَا قَالَ عَطَاءٌ، وَبِهِ أَقُولُ، وَهَكَذَا بَدَنَةٌ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِي قِيمَةٍ شَيْءٍ مِنْ الصَّيْدِ صَامَ مَكَانَهُ يَوْمًا، وَإِنْ أَصَابَ مِنْ الصَّيْدِ صَامَ مَكَانَهُ يَوْمًا، وَإِنْ أَصَابَ مِنْ الصَّيْدِ مَا قِيمَتُهُ أَكْثَرُ مِنْ مُدِّ وَأَقَلُّ مِنْ مُدَّيْنِ صَامَ يَوْمَيْنِ، وَهَكَذَا كُلُّ مَا لَمْ يَبْلُغْ مُدَّا صَامَ مَكَانَهُ يَوْمًا. أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ هَذَا الْمُعْنَى.

(قَالَ الشَّافِعِيُّ): فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: فَمِنْ أَيْنَ قُلْت مَكَاً اللَّهِ صِيَامُ يَوْم، وَمَا زَادَ عَلَى مُدِّ مِنَّ لَا يَبْلُغُ مُدًّا آخَرَ صَوْمُ يَوْم؟ قُلْت: قُلْته مَعْقُولًا وَقِيَاسًا، فَإِنْ قَالَ: فَأَيْنَ الْقِيَاسُ مُدِّ مِنَّ لَا يَبْلُغُ مُدًّا آخَرَ صَوْمُ يَوْم؟ قُلْت: قُلْته مَعْقُولًا وَقِيَاسًا، فَإِنْ قَالَ: فَأَيْنَ الْقِيَاسُ مِدَةً أَوْ لُقْمَةً؛ لِأَنَّهَا مُحُرَّمَةٌ مُجْزِيَةٌ لَا تُعَطَّلُ بِقِلَةِ قِيمَتِهَا، ثُمَّ جَعَلَ فِيهَا قِيمَتَهَا فَإِذَا بَدَا لَهُ ثَمَرَةً أَوْ لُقْمَةً؛ لِأَنَّهَا مُحُرَّمَةٌ مُجْزِيَةٌ لَا تُعَطَّلُ بِقِلَةٍ قِيمَتِهَا، ثُمَّ جَعَلَ فِيها قِيمَتَهَا فَإِذَا بَدَا لَهُ أَنْ يَصُومَ، هَلْ يَجِدُ مِنْ الصَّوْم شَيْئًا يَجْزِيهِ أَبَدًا أَقَلَ مِنْ يَوْم؟ فَإِنْ قَالَ: لَا، قُلْت: فَبِذَلِكَ عَقَلْنَا أَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا كَانَ لَا يَتَبَعَّضُ فَأَوْقَعَ إِنْسَانٌ بَعْضَ تَطْلِيقَةً لَزِمَتْهُ تَطْلِيقَةٌ، وَعَقَلْنَا أَنَّ عِدَّةَ الْأَمَةِ إِذَا كَانَ لَا يَصُف عِدَّةِ الْحُرَّةِ فَلَمْ تَتَبَعَض الْحُيْضَةُ نِصْفَيْنِ، فَجَعَلْنَا عِدَّةً اكْمُ حَيْفَتَيْنِ (١٠).

قال ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: مَسْأَلَةُ: قَالَ: (وَهُوَ مُحَيَّرٌ، إِنْ شَاءَ فَدَاهُ بِالنَّظِيرِ، أَوْ قَوَّمَ النَّظِيرَ بِدَرَاهِمَ، وَنَظَرَ كَمْ يَجِيءُ بِهِ طَعَامًا؟ فَأَطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدَّا، أَوْ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا، مُعْسِرًا كَانَ أَوْ مُوسِرًا). فِي هَذِهِ المُسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّ قَاتِلَ الصَّيْدِ خُيَّرٌ فِي الْجُزَاءِ بِأَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، بِأَيِّهَا شَاءَ كَفَّرَ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا. وَبِهَذَا قَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْي.

وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ : أَنَّهَا عَلَى التَّرْتِيبِ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَطْعَمَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَطْعَمَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَطْعَمَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ. وَرُويَ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالثَّوْرِيِّ؛ لِأَنَّ هَدْيَ النَّعْةِ عَلَى التَّرْتِيب، وَهَذَا أَوْكَدُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ. وَعَنْهُ رِوَايَةٌ تَالِثَةٌ: أَنَّهُ لَا إِطْعَامَ فِي الْكَفَّارَةِ، وَإِنَّهَا وَكَدُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ. وَعَنْهُ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ: أَنَّهُ لَا إِطْعَامَ فِي الْكَفَّارَةِ، وَإِنَّهَا وَكَرْ فِي الْآيَةِ لِيَعْدِلَ الصِّيَامَ؛ لِأَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى الْإِطْعَامِ قَدَرَ عَلَى الذَّبْحِ. هَكَذَا قَالَ ابْنُ

⁽۱) الأم (۲/ ۲۰۲).

عَبَّاسِ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ، وَأَبِي عِيَاضٍ...

الْفَصْلُ الرَّابِعُ: فِي الصِّيَامِ، فَعَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا. وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ عَطَاءٍ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةِ دَخَلَهَا الصِّيَامُ وَالْإِطْعَامُ، فَكَانَ الْيَوْمُ فِي مُقَابَلَةِ المُدِّ، كَكَفَّارَةِ الظِّهَارِ.

وَعَنْ أَحْدَ: أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا. وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَقِيل، وَالْحَسَنِ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ وَابْنِ الْمُنْذِرِ.

قال الْقَاضِي: المُسْأَلَةُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْيَوْمُ عَنْ مُدِّ بُرِّ أَوْ نِصْفِ صَاعِ مِنْ غَيْرِهِ، وَكَلَامُ أَحْمَدُ فِي الرِّوَايَتَيْنِ مَحْمُولُ عَلَى اخْتِلَافِ الْخَالَيْنِ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الْيَوْمِ مُقَّابَلُ بِإِطْعَامِ الْمِسْكِينِ، وَإِطْنَا الله تَعَالَى جَعَلَ الْيَوْمَ الْمُسْكِينِ، وَإِطْغَامُ الْمِسْكِينِ مُدُّ بُرٍّ أَوْ نِصْفُ صَاعِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ الله تَعَالَى جَعَلَ الْيَوْمَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فِي مُقَابَلَةِ إطْعَامِ الْمِسْكِينِ، فَكَذَّا هَاهُنَا. وَرُويَ عَنْ أَبِي تُوْرِ: أَنَّ جَزَاءَ الصَّيْدِ مِنْ الطَّعَامِ وَالصِّيَامِ مِثْلُ كَفَّارَةِ الْأَذَى. وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلَنَا: أَنَّهُ جَزَاءٌ عَنْ مُتْلَف، فَاخْتَلَفَ بِاخْتِلافِه، كَبَدَلِ مَالِ الْآدَمِيِّ، وَإِذَا بَقِيَ مَا لَا يَعْدِلُ كَدُونِ الْمُدِّ، صَامَ يَوْمًا كَامِلًا. كَذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَحَمَّادٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَهُمْ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَبَعَّضُ، فَيَجِبُ تَكْمِيلُهُ. وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ فَإِنَّ الله تَعَالَى أَمَرَ بِهِ وَلَا يَجِبُ التَّتَابُعُ فِي الصِّيَامِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ فَإِنَّ الله تَعَالَى أَمَرَ بِهِ مُطْلُقًا، فَلَا يَتَقَيَّدُ بِالتَّتَابُع مِنْ غَيْرِ دَلِيلِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْجُزَاءِ، وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضٍ. نَصَّ عَلَيْهِ أَهْدُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُّو ثَوْرٍ، وَابْنُ المُنْذِرِ. وَجَوَّزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ المُنْذِرِ. وَجَوَّزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ إِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ الْإِطْعَامِ. وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، فَلَا يُؤَدِّي بَعْضَهَا إِلْطِعْامِ وَبَعْضَهَا بِالصِّيَامِ، كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ (١٠).

⁽١) المغني (٣/ ٤٤٩).

المراد بقوله تعالى: ﴿ لِّيَذُوقَ وَبَالَ أُمْرِيِّ - ﴾ [المائدة: ٥٠]

قال الطبري تعمّلة: يقول - جل ثناؤه -: أوجبت على قاتل الصيد محرمًا ما أوجبت من الحق أو الكفارة الذي ذكرت في هذه الآية، كي يذوق وبال أمره وعذابه، يعني به وأَمْرِقِّ عن ذنبه وفعله الذي فعله من قتله ما نهاه الله عن قتله في حال إحرامه، يقول: فألزمته الكفارة التي ألزمته إياها، لأذيقه عقوبة ذنبه بإلزامه الغرامة والعمل ببدنه مما يتعبه، ويشق عليه.

□ أثر السدي يَعْلَشْهُ:

عن أسباط، عن السدي: «أما وبال أمره، فعقوبة أمره» (٢).

قال ابن كثير تَعْلَلْهُ: وقوله ﴿لِّينُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ السّنَاهُ الله أَوْجِبنا عليه الكفارة ليذوق عقوبة فعله الذي ارتكب فيه المخالفة (٣).

المراد بقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه ﴾ [المسدن ١٠]

قال الطبري تختلف: يقول - جل ثناؤه - لعباده المؤمنين به وبرسوله ﷺ: عفا الله أيها المؤمنون عما سلف منكم في جاهليتكم من إصابتكم الصيد وأنتم حرم وقتلكموه، فلا يؤاخذكم بما كان منكم في ذلك قبل تحريمه إياه عليكم، ولا يلزمكم له كفاره في مال ولا نفس، ولكن من عاد منكم لقتله وهو محرم بعد تحريمه بالمعنى الذي يقتله

⁽١) تفسير الطبري (٨/ ٧١٢).

⁽٢) سنده حسن: أخرجه ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٠٩) والطبري في تفسيره (٨/ ٧١٢) عَنْ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَسْبَاطٍ، عَنْ أَسْبَاطٍ، عَنِ السُّدِّيِّ، قَوْلَهُ: ﴿لِيَنُدُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ۗ﴾[المائدة:٩٥] قَالَ: ﴿أَمَّا وَبَالُ أَمْرِهِ: فَعُقُوبَةُ أَمْرِهِ».

⁽٣) تفسير ابن كثير (٣/ ١٧٦).

في حال كفره وقبل تحريمه عليه من استحلاله قتله، فينتقم الله منه، وقد يحتمل أن يكون ذلك في معناه: من عاد لقتله بعد تحريمه في الإسلام فينتقم الله منه في الآخرة، فأما في الدنيا فإن عليه من الجزاء والكفارة فيها ما بينت (١).

□ أثر عطاء بن أبي رباح كَمْلَتْهُ:

عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: ما ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ﴾ [المالدة: ١٥]؟ قال: «عما كان في الجاهلية، قال: قلت: وما ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المالدة: ١٥]؟ قال: من عاد في الإسلام، فينتقم الله منه، وعليه مع ذلك الكفارة» (٢).

🗖 أثر مجاهد يَخَلَقْهُ:

عن منصور، عن مجاهد، قال: «كلما أصاب المحرم الصيد ناسيًا حكم عليه»(").

أثر إبراهيم النخعي يَعْلَمْهُ:

عن منصور، عن إبراهيم، قال: «كلما أصاب الصيد المحرم حكم عليه»(3).

أثر سعيد بن جبير كَمْلَالله:

عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن جبير، قال: «يحكم عليه، فيخلع، أو يترك» (٥).

⁽¹⁾ تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (1/11).

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧١٣) قال: حدثنا ابن بشار، قال: ثنا أبو عاصم، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: قلت لعطاء. فذكر نحوه، وزاد فيه: وقال: « وإن عاد، فقتل، عليه الكفارة، قلت: هل في العود من حد يعلم؟ قال: لا، قلت: فترى حقا على الإمام أن يعاقبه؟ قال: هو ذنب أذنبه فيها بينه وبين الله، ولكن يفتدي». وسنده صحيح.

⁽٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٣٨) و الطبري في تفسيره (٨/ ٧١٤) من طرق عن منصور، عن مجاهد، قال: «كل ما أصاب المحرم الصيد ناسيًا حكم عليه».

⁽٤) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧١٥) من طريق يحيى بن طلحة اليربوعي، قال: ثنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن إبراهيم. وسنده ضعيف. وفيه يحيي بن طلحة اليربوعي «ضعيف».

⁽٥) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧١٥) عن داود بن أبي هند، عن سعيد بن جبير:

القول الثاني: معنى ذلك: عفا الله عما سلف منكم في ذلك في الجاهلية، ومن عاد في الإسلام فينتقم الله منه بإلزامه الكفارة.

أثر سعيد بن جبير وعطاء تَعَلَّشَهُ:

عن زهير، عن سعيد بن جبير، وعطاء، في قول الله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [الله: ٩٠] في مِنْهُ ﴾ [الله: ٩٠] الله عَمَّا سَلَفَ ﴾ [الله: ٩٠] في الجاهلية (١٠).

القول الثالث: عفا الله عما سلف من قتل من قتل منكم الصيد حرامًا في أول مرة، ومن عاد ثانية لقتله بعد أولى حرامًا، فالله ولي الانتقام منه دون كفارة تلزمه لقتله إياه.

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن على بن أبي طلحة، عن ابن عباس، من قتل شيئًا من الصيد خطأ وهو محرم، حكم عليه فيه مرة واحدة، فإن عاد يقال له: ينتقم الله منك، كما قال الله المجللة (٢).

وفي رواية عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «إذا أصاب المحرم الصيد حكم عليه، فإن عاد لم يحكم عليه، وكان ذلك إلى الله ﷺ إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه، ثم قرأ هذه الآية: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿اللَّهُ:١٥] (٣).

الذي يصيب الصيد وهو محرم، فيحكم عليه، ثم يعود، قال: «يحكم عليه». وسنده صحيح.

⁽۱) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (۸/ ۷۱۵) حدثني ابن البرقي، قال: ثنا عمرو، عن زهير، عن سعيد بن جبير، وعطاء.

⁽٢) سنده منقطع: أخرجه الطبري (٨/ ٧١٦) قال: حدثني المثنى، قال: ثنا عبد الله بن صالح، قال: ثنا معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧١٨) من طريق يحيى بن سعيد وابن أبي عدي، جميعًا عن هشام، عن عكرمة، عن ابن عباس، فيمن أصاب صيدًا فحكم عليه، ثم عاد، قال: «لا يحكم، ينتقم الله منه».

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٣٩٣) عن هشام، عن عكرمة، عن ابن عباس، في المحرم يصيب الصيد، فيحكم عليه، ثم يعود: قال: «لا يحكم عليه، إن شاء الله عفا عنه، وإن شاء أخذه» قال: وقرأ هذه الآية: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المائدة: ١٥]. قال هشام: وقال الحسن: «يحكم

أثر شريح رَعَلَالله:

عن عامر، قال: جاء رجل إلى شريح فقال: إني أصبت صيدًا وأنا محرم، فقال: «هل أصبت قبل ذلك شيئا؟» قال: لا، قال: لو قلت: «نعم، وكلتك إلى الله، يكون هو ينتقم منك، إنه عزيز ذو انتقام»قال داود: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير، فقال: «بل يحكم عليه، أو يخلع»(۱).

🗖 أثر إبراهيم النخعي يَخَلَلْهُ:

عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: "إذا أصاب الرجل الصيد وهو محرم، وقيل له أصبت صيدًا مثل هذا؟ قال: فإن قال: نعم، قيل له: اذهب، فينتقم الله منك، وإن قال: لا، حكم عليه»(٢).

أثر مجاهد يخلشه:

عن عبد الكريم، عن مجاهد: «إن عاد لم يحكم عليه، وقيل له: ينتقم الله منك»(٣).

أثر الحسن كِتْلَلْلَهُ:

عن الحسن، في الذي يصيب الصيد، فيحكم عليه، ثم يعود، قال: «لا يحكم عليه» (٤).

عليه كلما أصاب في الخطأ، والعمد».

⁽۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ٤٣٨) والطبري في تفسيره (۸/ ٧١٦) من طريق عن داود، عن الشعبي، عن شريح، قال: سأله رجل، فقال: إني أصبت صيدًا وأنا محرم، فقال شريح: «هل كنت أصبت قبله؟» قال: لا، قال: «لو كنت فعلت وكلتك إلى الله تعالى حتى ينتقم منك، والله عزيز ذو انتقام».

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧١٧) من طرق عن الأعمش، عن إبراهيم، في الذي يقتل الصيد، ثم يعود، قال: «كانوا يقولون: من عاد لا يحكم عليه، أمره إلى الله عجلية».

⁽٣) أخرجه الطبري (٨/ ٧١٨) من طريق عمرو، قال: ثنا كثير بن هشام قال: ثنا الفرات بن سلمان، عن عبد الكريم، عن مجاهد.

⁽٤) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧١٩) قال: حدثنا عمرو، قال: ثنا يحيى بن سعيد، قال: ثنا

القول الرابع: معنى ذلك: عفا الله عما سلف من قتلكم الصيد قبل تحريم الله تعالى ذلك عليكم، ومن عاد لقتله بعد تحريم الله إياه عليه عالمًا بتحريمه ذلك عليه، عامدًا لقتله، ذاكرًا لإحرامه، فإن الله هو المنتقم منه، ولا كفارة لذنبه ذلك، ولا جزاء يلزمه له في الدنيا.

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد كَاللهُ:

🕏 القول الخامس: قالوا: عنى بذلك شخص بعينه.

□ أثر زيد أبي المعلى تَحْالَفْة:

عن معتمر بن سليهان، قال: ثنا زيد أبو المعلى: «أن رجلًا أصاب صيدًا وهو محرم، فتجوز له عنه. ثم عاد، فأرسل الله عليه نارًا، فأحرقته، فذلك قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [اللله: ١٥] قال: في الإسلام» (٢).

قال الطبري يختلف: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب عندنا، قول من قال: معناه: ومن عاد في الإسلام لقتله بعد نهي الله تعالى عنه، فينتقم الله منه، وعليه مع ذلك الكفارة؛ لأن الله ﷺ إذ أخبر أنه ينتقم منه لم يخبرنا ـ وقد أوجب عليه في قتله الصيد

الأشعث، عن الحسن.

⁽۱) سنده صحیح: أخرجه الطبري في تفسیره (۸/ ۷۱۹) من طریق عبد الله بن وهب، عن عبدالرحمن بن زید.

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٧١٩) من طريق عمرو بن علي، قال: ثنا معتمر بن سليهان، قال: ثنا زيد أبو المعلى.

ولو كانت عقوباته على الأشياء متفقة، لوجب أن لا يكون حد في شيء مخالفًا حدًا في غيره، ولا عقاب في الآخرة أغلظ من عقاب، وذلك خلاف ما جاء به محكم الفرقان. وقد زعم بعض الزاعمين أن معنى ذلك: ومن عاد في الإسلام بعد نهي الله عن قتله لقتله بالمعنى الذي كان القوم يقتلونه في جاهليتهم، فعفا لهم عنه عند تحريم قتله عليهم، وذلك قتله على استحلال قتله. قال: فأما إذا قتله على غير ذلك الوجه، وذلك أن يقتله على وجه الفسوق لا على وجه الاستحلال، فعليه الجزاء والكفارة كلما عاد. وهذا قول لا نعلم قائلًا قاله من أهل التأويل، وكفى خطأ بقوله خروجه عن أقوال أهل العلم، لو لم يكن على خطئه دلالة سواه، فكيف وظاهر التنزيل ينبئ عن فساده؟ وذلك أن الله عم بقوله: ﴿وَمَنُ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنهُ ﴿ اللّه الله عائل عائل الصيد بالمعنى الذي تقدم النهي منه به في أول الآية، ولم يخص به عائدًا منهم دون عائد، فمن ادعى في التنزيل ما ليس في ظاهره كلف البرهان على دعواه من الوجه الذي يجب التسليم له. وأما من زعم أن معنى ذلك: ومن عاد في قتله متعمدًا الوجه الذي يجب التسليم له. وأما من زعم أن معنى ذلك: ومن عاد في قتله متعمدًا

بعد بدء لقتل تقدم منه في حال إحرامه، فينتقم الله منه، فإن معنى قوله: ﴿عَفَا ٱللّهُ عَمَّا سَلَفَ ﴿ اللّه عَمَا سَلْفَ مِن ذَبِه بِقتله الصيد بدًّا، فإن في قول عَمَّا سَلَفَ ﴿ اللّه تعالى: ﴿ لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَلَى اللّه الله الله الله الله الله على أن القول في ذلك غير ما قال: لأن العفو عن الجرم ترك المؤاخذة به، ومن أذيق وبال جرمه فقد عوقب به، وغير جائز أن يقال لمن عوقب: قد عفي عنه، وخبر الله أصدق من أن يقع فيه تناقض.

فإن قال قائل: وما ينكر أن يكون قاتل الصيد من المحرمين في أول مرة قد أذيق وبال أمره بها ألزم من الجزاء والكفارة، وعفي له من العقوبة بأكثر من ذلك مما كان لله ربح أن يعاقبه به؟ قيل له: فإن كان ذلك جائزًا أن يكون تأويل الآية عندك، وإن كان خالفًا لقول أهل التأويل، فها ينكر أن يكون الانتقام الذي أوعده الله على العود بعد البدء، هو تلك الزيادة التي عفاها عنه في أول مرة مما كان له فعله به مع الذي أذاقه من وبال أمره، فيذيقه في عوده بعد البدء وبال أمره الذي أذاقه المرة الأولى، ويترك عفوه عها عفا عنه في البدء، فيؤاخذه به؟ فلم يقل في ذلك شيئًا إلا ألزم في الآخر مثله (۱).

قال الماوردي تعمّله: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللّهُ مِنْهُ ﴾ [المالدة: ١٥] فيه قو لان: أحدهما: يعني: ومن عاد بعد التحريم، فينتقم الله منه بالجزاء عاجلاً، وعقوبة المعصية آجلاً. والثاني: ومن عاد بعد التحريم في قتل الصيد ثانية بعد أوله، فينتقم الله منه. وعلى هذا التأويل قولان: أحدهما: فينتقم الله منه بالعقوبة في الآخرة دون الجزاء، قاله ابن عباس، وداود. والثاني: بالجزاء مع العقوبة، قاله الشافعي، والجمهور (٢).

⁽١) تفسير الطبري (٨/ ٧٢٠).

⁽۲) تفسير الماوردي = النكت والعيون (۲/ ٦٨).

قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُسْلِمَةً لَّكَ وَأُرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة:١٢٨]

اختلف أهل العلم في المراح بقوله: ﴿وَأُرِنَا مَنَاسِكُنَا﴾ [القرة:١٢٨]:

🚭 فقال بعضهم: أي: مناسك الحج والعمرة.

أثر قتادة بن دعامة كَالله:

عن يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة: «قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة:١٢٨] فأراهما الله مناسكهم]: الطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، والإفاضة من عرفات، والإفاضة من جمع، ورمي الجمار، حتى أكمل الله الدين أو دينه» (١).

أثر السدي يَخْلَشْهُ:

عن السدي، قال: «لما فرغ إبراهيم وإسهاعيل من بنيان البيت أمره الله أن ينادي، فقال: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِ ﴾ [الحج: ٢٧] فنادى بين أخشبي مكة: يا أيها الناس، إن الله يأمركم أن تحجوا بيته، قال: فوقرت في قلب كل مؤمن، فأجابه كل من سمعه من جبل أو شجر أو دابة: لبيك لبيك. فأجابوه بالتلبية: لبيك اللهم لبيك. وأتاه من أتاه، فأمره الله أن يخرج إلى عرفات ونعتها، فخرج؛ فلما بلغ الشجرة عند العقبة استقبله الشيطان، فرماه بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة، فطار، فوقع على الجمرة الثانية أيضًا، فصده، فرماه، وكبر، فطار، فوقع على الجمرة الثالثة، فرماه، وكبر. فلما رأى أنه لا يطيقه، ولم يدر إبراهيم أين يذهب، انطلق حتى أتى ذا المجاز، فلما نظر إليه فلم يعرفه جاز، فلذلك سمي ذا المجاز، ثم انطلق حتى وقع بعرفات، فلما نظر

⁽١) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٢/ ٥٦٧) من طريق بشر بن معاذ، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة به.

وفي المناسك لابن أبي عروبة (ص: ٧٦) وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأُرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا الله عَلَيْنَا إِنِّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[البقرة:١٢٨]. فَأَرَاهُمَا الله مَنَاسِكَهُمَا: اللهُ وَفَ بِجَمْع، وَالْإِفَاضَةَ مِنْهَا، وَرَمْيَ الجِّمَادِ، وَالْإِفَاضَةَ مِنْهَا، وَالْمُوقِفَ بِجَمْع، وَالْإِفَاضَةَ مِنْهَا، وَرَمْيَ الجِّمَادِ، وَالسِّفَا وَالْمُرْوَةِ. هَذَا عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ

إليها عرف النعت، قال: قد عرفت، فسميت عرفات، فوقف إبراهيم بعرفات، حتى إذا أمسى ازدلف إلى جمع، فسميت المزدلفة، فوقف بجمع، ثم أقبل حتى أتى الشيطان حيث لقيه أول مرة، فرماه بسبع حصيات سبع مرات، ثم أقام بمنى حتى فرغ من الحج وأمره. وذلك قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ [البقرة: ١٢٨](١).

، وقال بعضهم: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ أي: وأرنا ذبايحنا.

أثر عطاء بن أبي رباح تَخْلَلْلهُ:

عن ابن جُرَيْجِ عَنْ عَطَاءٍ فِي قَوْلِهِ جل وعز: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ قال: «ذبايحنا»(٢).

صفة الحج والعمرة

في هذه الآية إشارة إلى مناسك الحج والعمرة، «وهي صفة الحج والعمرة».

أولًا: الإحرام

قال ابن دقيق العيد: الْإِحْرَامُ الدُّخُولُ فِي أَحَدِ النُّسُكَيْنِ، وَالتَّشَاغُلُ بِأَعْمَاهِمَا (٣). وهو ركن من أركان الحج والعمرة.

أولًا: الإحرام بالحج من الميقات، وفي الميقات.

أولًا: الميقات الزماني:

وقد اختلف العلماء في أشهر الحج بعد اتفاقهم على أن شوال وذا القعدة والعشر الأول من ذي الحجة أنهم من أشهر الحج، ولكن كان الخلاف بين أهل العلم في العشرين الأخر من ذي الحجة، والصحيح أن أشهر الحج هي «شوال – ذي القعدة

⁽١) سنده حسن إلى السدي: أخرجه الطبري في تفسيره (٢/ ٥٦٧) قال: حدثنا موسى، قال: حدثنا عمرو، قال: ثنا أسباط، عن السدي. وسنده حسن.

⁽٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٩٣)، وكذلك الثوري (ص: ٤٩)، والطبري في تفسيره (٦/ ٥٦٨) من طريق سفيان، عن ابن جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَطَاءٍ، ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة:١٢٨] قَالَ: «مَذَابِحَنَا».

⁽٣) إحكام الأحكام (٢/ ٥١).

- العشر الأول من ذي الحجة».

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴾ [البقرة:١٩٧]

وهذا اختصار لما مربيانه في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلْحُجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴾ [القرة:١٩٧] ومن أراد الزيادة فليرجع إليه في موطنه.

🗐 قلت: اختلف أهل العلم في المراد بالأشهر المعلومات على قولين:

القول الأول: يَعْنِي بِالْأَشْهُرِ المُعْلُومَاتِ: شَوَّالًا، وَذَا الْقَعْدَةَ، وَعَشْرًا مِنْ ذِي الْجُجَّةِ.

كرالآثار عن الصحابة والتابعين.

🗖 أثر عبد الله بن مسعود ﷺ:

عَنْ عَبْدِ الله، قَوْلِهِ: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشَهُرٌ مَّعُلُومَتُ ﴾ [النرة:١٩٧] قَالَ: ﴿ شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ ذِي الْحِجَّةِ ﴾ (المرة:١٩٧)

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ ذِي الْحِجَّةِ فِي الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومًاتٌ» (٢).

⁽۱) أخرجه الطبري (۳/ ٤٤٤)، و سعيد بن منصور (۳/ ٧٨٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (۱/ ٣٤٥) من طريق شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ الله، فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿ٱلْحَبُّ اللهُ وَلَهِ ﷺ: ﴿اللَّهُ مُعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: ﴿شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرُ لَيَالٍ مِنْ ذِي الْحَجَّةِ». وفي سنده «شريك»، وهو ضعيف.

⁽٢) صحيح له طرق: أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٦) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: ثنا حَمَّادٌ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣/ ٧٨٧) من طريق إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشَّرٌ مِنْ ذِي الْحُجَّةِ».

وأَخرجه الطبري في تُفسيره (٣/ ٤٤٦) من طريق أَخْمَدُ بْنُ حَازِم، قَالَ: ثنا أَبُو نُعَيْم، قَالَ: ثنا وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: ﴿ الْحَبُّ أَشُهُرٌ مَّعُلُومَكُ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: ﴿ اللَّهُ وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ».

🗖 أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «أَشْهُرُ الْحُجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ»(١).

أثر قتادة يَخَلَشْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلِهِ: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشَهُرٌ مَّعْلُومَكُ ۚ ﴿ البَقرة:١٩٧] ﴿ أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالُ، وَذُو الْفَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ. وَرُبَّهَا قَالَ: وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ» (٢).

🗖 أثر الشعبي وإبراهيم النخعي ـ رحمهما الله ـ:

عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَالشَّعْبِيِّ: أَنَّهُمَا قَالَا: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحُجَّةِ» (٣٠).

أثر محمد بن سيرين كَمْلَاللهُ:

عَنْ مُحَمَّدٍ، مِثْلَهُ، قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَصَدْرُ ذِي الْحِجَّةِ»(٤).

(١) في كل طرقه مقال يحسن بمجموعها: أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٤) من طريق أبي كُريْبٍ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِسَمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حَصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَن ابْن عَبَّاس.

وأخرجُه الطّبريَ (٣/ ٤٤٤) من طَّريق عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلَةُ: ﴿ٱلْخَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ ۚ ﴾[البقرة:٩٧] وَهُنَّ: «شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ». وسنده منقطع.

وأخرجه الطبري (٣/ ٤٤٥) عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّهَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ٱلْحَجُّ الْمُسَدِّالَكِ، عَنِ الْمُجَدِّةِ». وسنده منقطع.

(٢) أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٨) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

(٣) أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٨) و سعيد بن منصور (٣/ ٧٩٠) و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٢) من طرق عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ». وفي بعض الطرق عن إبراهيم والشعبي.

(٤) سنده صحيح: أُخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٢) من طريق عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ. وسنده صحيح.

القول الثاني: بَلْ يَعْنِي بِذَلِكَ: شَوَّالًا، وَذَا الْقَعْدَةِ، وَذَا الْجُجَّةِ كُلَّهُ.

وورد بذلك خبر عن النبي ﷺ، ولا يصح.

أخرجه الطبراني في الأوسط (٢/ ١٦٣) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ ثَوَابِ الْمُبَّارِيُّ، قَالَ: نا حَصِينُ بْنُ مُحَارِقٍ، قَالَ: نا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ فِي قَوْلِهِ عَلَى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشُهُرٌ مَّعُلُومَتُ ﴾ [القرة: ١٩٧]: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْجَجَّةِ» (١٠).

□ أثر عمر بن الخطاب ﷺ:

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🕮:

عن يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعِ أَكَانَ عَبْدُ الله، يُسَمِّي أَشْهُرَ الْحَجِّةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ» (٣).

(١) ضعيف جدا: أخرجه كذلك الطبراني في المعجم الصغير (١/ ١٢٢). وفي سنده حصين بن مخارق، يضع الحديث، وشهر بن حوشب هذا ضعيف.

(٢) منقطع: أَخْرِجه سعيد بن منصور (٣/ ٧٩١) (٣٣٤) من طريق عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْخُبَرِنِي عَمْرُو بْنُ الْخُبَرِنِي عَمْرُو بْنُ الْخُبَرِنِي عَمْرُو بْنُ الْخُبَرِنِي عَمْرُو بْنُ الْخُبَرِ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ ﷺ. وسنده منقطع.

(٣) صحيح، وله طرق: أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٧) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيد، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: "نَعُمْ، شَوَّالٌ، وَذُو الْحَجِّ؟ قَالَ: "نَعُمْ، شَوَّالٌ، وَذُو الْحَجِّةِ قَالَ: "نَعُمْ، شَوَّالٌ، وَذُو الْحَجِّةِ ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٢) من طريق وَكِيعٌ، عَنْ بَيْهَسِ بْنِ فَهْدَانِ، عَنْ أَبِي شَيْخِ الْفُنَائِيِّ قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُوً الْفُنَائِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشَّهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ». وسنده صحيح.

وأخرجه سعيد بن منصور (٣/ ٧٨٤) من طريق شَرِيكٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ

🗖 أثر طاوس يَخْلَفْهُ:

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْجُجَّةِ» (١).

أثر عطاء بن أبي رباح يَخْلَشْهُ:

عن ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: ﴿ آَلَحَجُ أَشَهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴾ [البقرة:١٩٧] قَالَ عَطَاءٌ: ﴿ فَهِيَ شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ ﴾ (٢).

أثر مجاهد يَعَلَشَهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴾ [البنرة:١٩٧] قَالَ: ﴿ شَوَّالُ، وَذُو الْفَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ ﴾ [٢٠٠] قَالَ:

🗖 أثر الزهري يَخلَلْثُهُ:

عن عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: «أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْغَعْدَةِ، وَذُو الْجَجِّةِ»(٤).

قال ابن بطال تَعَلَّمُهُ: قال ابن المنذر: اختلف العلماء فى معنى قوله: ﴿ الْحَجُّ أَشُهُرٌ مَعْلُومَكُ ﴾ [البقرة:١٩٧]: فقالت طائفة: شوال، وذو القعدة، وعشر من ذى الحجة، وهو قول ابن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير، وروي عن الشعبي، والنخعي،

أبْن عُمَرَ.

⁽۱) سَنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢١) في مصنفه من طريق يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ. وسنده صحيح.

⁽٢) أَخرَّ جه الطبرَي (٣/ ٤٤٨) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ. وسنده صحيح.

⁽٣) أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٨) من طريق الحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمُرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجُاهِدٍ. وفيه مقال.

⁽٤) أخرجه الطبري (٣/ ٤٤٨) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: ثني اللَّيْثُ، قَالَ: ثني عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.

وعطاء، والثوري، وأبي حنيفة، والأوزاعي، الشافعي، وأبي ثور. قال ابن القصار: وقد روى مثله عن مالك.

والمشهور عن مالك أنها ثلاثة: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة كله. قال ابن المنذر: واختلف عن ابن عباس وابن عمر في ذلك، فروي عنهما كما قال ابن مسعود، وروي عنهما كقول مالك(١).

قال البغوي تَعْلَقُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الْحَجُّ أَشُهُرٌ مَعْلُومَتُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أَيْ: وَقْتُ الْحَجِّ أَشُهُرٌ مَعْلُومَاتٌ، وَهِي: شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَتِسْعٌ مِنْ ذِي الْحِجَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَيُرُوى عَنِ ابْنِ عُمَرَ: شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحَجَّةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ صَحِيحٌ غير مختلف فيه، فَمَنْ قَالَ: عَشْرٌ عَبَرَ بِهِ عَنِ الْلَيَامِ، فَإِنَّ آخِرَ أَيَّامِهَا يَوْمُ عَرَفَةً، وَهُوَ اليومِ النَّالِينِ، وَمَنْ قَالَ تِسْعٌ عَبَرَ بِهِ عَنِ الْآيَّامِ، فَإِنَّ آخِرَ أَيَّامِهَا يَوْمُ عَرَفَةً، وَهُوَ اليوم النَّالِينِ، وَمَنْ قَالَ تِسْعٌ عَبَرَ بِهِ عَنِ الْآيَّامِ، فَإِنَّ آخِرَ أَيَّامِهَا يَوْمُ عَرَفَةً، وَهُوَ اليوم النَّالِينِ، وَمَنْ قَالَ تِسْعٌ عَبَرَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، وَهِي شَهْرَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ: لِأَنَّمَا وَقْتُ، اللَّاعَمِ، وَهِي شَهْرَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ: لِأَنَّمَا وَقْتُ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّى الْوَقْتَ تَامًا بقليله وكثيره، فتقول: أتيتك يوم الْحَمِيس، وَإِنَّمَا أَتَاهُ فِي مَعْضِهِ، وَقِيلَ: الإِثْنَانِ فَهَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً، مَاعَةٍ منه، وتقول: زُرْتُكَ الْعَامَ، وَإِنَّمَا زَارَهُ فِي بَعْضِهِ، وقِيلَ: الإِثْنَانِ فَهَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً، عَلَى الْمُعْرِبُ فَي الْمُعْرِ شَوَّالًا وَبُعْضُ الثَّالِثِ جَمَاعَةً، وَقَدْ ذَكَرَ الله تَعَالَى الاِثْنَانِ مَاعَةً الْجَمْعِ، فَقَالَ: الْمَعْدَةِ، وذَا الْحِجّة مكملًا، لِآنَهُ يَبْقَى عَلَى الْجُامِ أَمُورُ بَعْدَ عَرَفَة بِمِنَى، وَلَوْلُو الزَّيْهُ وَهُولُ الزَّيْورِ وَقَالًا عُرْوَةً بُونُ الزِّيْلِ الْمَعْدَةِ، وذَا الْحَجّة مكملًا، لَالنَّهُ يَتْقَى عَلَى الخُاجِ أَمُورُ بَعْدَ عَرَفَة بِمِنَى، وَالنَّيْسُ فِي عَلَى الْمُعْرَةِ، وَالْبَيْتُوتِ وَقَالَ عُرْوَةً الزِّيْلِ اللَّهُ عَرَفَةً بِمِنَى، وَالْمَائِقُ فِي حكم الحج (٢٠).

قال القرطبي كَتَلَّهُ: وَاخْتُلِفَ فِي الْأَشْهُرِ الْمُعْلُومَاتِ: فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَعَطَاءٌ، وَالرَّبِيعُ، وَمُجُاهِدٌ، وَالرَّهْرِيُّ: أَشْهُرُ الْحُجِّ: شَوَّالٌ، وذو العقدة، وَذُو الْحُجَّةِ كُلُّهُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسِ، وَالسُّدِّيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّخَعِيُّ: هِيَ شَوَّالُ، وَذُو

⁽۱) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٣٦).

⁽٢) تفسير البغوى (١/ ٢٥٠).

الْقَعْدَةِ، وَعَشْرَةٌ مِنْ ذِي الْحَجَّةِ، وَرُوِي عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ. وَالْقَوْلَانِ مَرْ وِيَّانِ عَنْ مَالِكِ، حَكَى الْأَخِيرَ ابْنُ حَبِيبٍ، وَالْأَوَّلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ. وَفَائِدَةُ الْفَرْقِ تَعَلَّقُ اللَّهُمِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ ذَا الْحَجَّةِ كُلَّهُ مِنْ أَشَهُرِ الْحَجِّ لَمْ ير دمًا فِيهَا يَقَعُ مِنَ الْأَعْهَالِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ؛ لِأَنَّهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ يَنْقَضِي الْحَجُّ بِيَوْمِ النَّحْرِ، وَيَلْزَمُ اللَّمُ فِيهَا عَمِلَ بَعْدَ ذَلِكَ لِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِهِ.

الثَّالِثَةُ: لَمْ يُسَمِّ الله تَعَالَى أَشْهُرَ الْحَجِّ فِي كِتَابِهِ الْأَنَّمَا كَانَتْ مَعْلُومَةً عِنْدَهُمْ. وَلَفْظُ الْأَشْهُرِ قَدْ يَقَعُ عَلَى شَهْرَيْنِ وَبَعْضِ الثَّالِثِ الْأَنْ بَعْضَ الشَّهْرِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ كُلِّهِ، كَمَا الْأَشْهُرِ قَدْ يَقَعُ عَلَى شَهْرَيْنِ وَبَعْضِ الثَّالِثِ الْأَنْ بَعْضَ الشَّهْرِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ كُلِّهِ، كَمَا يُقَالُ: رَأَيْتُكَ سَنَةَ كَذَا، أَوْ عَلَى عَهْدِ فُلَانٍ. وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا رَآهُ فِي سَاعَةٍ مِنْهَا، فَالْوَقْتُ يُذْكُرُ يُقَالُ: رَأَيْتُكَ سَنَة كَذَا، أَوْ عَلَى عَهْدِ فُلانٍ. وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا رَآهُ فِي سَاعَةٍ مِنْهَا، فَالْوَقْتُ يُذْكُرُ بَعْضُ الثَّالِثِ. بَعْضُهُ بِكُلِّهِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْتَةً: «أَيَّامَ مِنِي ثَلَاثَةٌ أَنَّ وَإِنَّمَا هِي يَوْمَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ. وَيَقُولُونَ: رَأَيْتُكَ الْيَوْمَ، وَجِئْتُكَ الْعَامَ. وَقِيلَ: لَمَا كَانَ الاِثْنَانِ وَمَا فوقهما جمع قال: أَشهر. والله أعلم (١).

□ أقوال أصحاب المذاهب.

كالمذهب الحنفي:

قال السرخسي تَعَلَّلَهُ: وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ عِنْدَنَا، وَقَالَ مَالِكُ - يَعَلَّلُهُ تَعَالَى -: جَمِيعُ ذِي الْحِجَّةِ اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ الْحَجُّ أَشُهُرٌ وَقَالَ مَالِكُ - يَعَلَلُهُ تَعَالَى الْحَجْةِ الْمَتَدُلُّلَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ الْحَجُّ أَشُهُرُ مَعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧]، وَأَقَلُّ الجُمْعِ الْمُتَفَقُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ، وَلَكِنَّا نَسْتَدِلُّ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَاسٍ، وَابْنِ الزَّبَيْرِ عَنْهُمْ: أَنَّ أَشْهُرَ الحُبِّ شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَابْنِ الزَّبَيْرِ عَنْ عَنْهُمْ: أَنَّ أَشْهُرَ الحُبِّ شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَقَامُوا أَكْثَرَ الثَّلَاثَةِ مَقَامَ الْكَهَالِ فِي مَعْنَى الْآيَةِ لَعْنَى، هُو أَنَّ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَقَامُوا أَكْثَرَ الثَّلَاثَةِ مَقَامَ الْكَهَالِ فِي مَعْنَى الْآيَةِ لَعْنَى، هُو أَنَّ بِمُضِيّ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحَجَّةِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَفَوَاتُ الْعِبَادَةِ يَكُونُ بِمُضِيّ وَقْتِ الْحَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَفُواتُ الْعِبَادَةِ يَكُونُ بِمُضِيّ وَقْتِهَا، فَأَمَّا الْيَوْمُ الْعَاشِرُ، وَهُو يَوْمُ النَّعْرِ لِكَالًا وَقَلْتِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ يَتَحَقَّقُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ، وَهُو يَوْمُ النَّوْمِ النَّحْرِ.

وَفِي ظَاهِرِ الْمُذْهَبِ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ مِنْ وَقْتِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ عَنَّ قَالُوا: وَعَشْرٌ

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٤٠٥).

مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَذِكْرُ أَحَدِ الْعَدَدُيْنِ مِنْ الْأَيَّامِ، وَاللَّيَالِي بِعِبَارَةِ الْجَمْعِ يَقْتَضِي دُخُولَ مَا بِإِزَائِهِ مِنْ الْعَدَدِ الْآخِرِ، وَلِأَنَّ الله تَعَالَى سَمَّى هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، قَالَ الله تَعَالَى سَمَّى هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَذَنُ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ عَ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾ [الوبة: ٣]، وَاللَّرَادُ يَوْمُ النَّحِرِ لَا وَقْتُ الْحَجِّ لِأَدَاءِ الطَّوَافِ فِيهِ دُونَ الْوُقُوفِ، فَلِهَذَا يَتَحَقَّقُ الْفَوَاتُ بِطُلُوعِ الْفَوَاتِ رُكْنِ الْوُقُوفِ. الْفَهُرِ مِنْهُ لِفَوَاتِ رُكْنِ الْوُقُوفِ.

(فَأَمَّا) الشَّافِعِيُّ - تَالَّهُ تَعَالَى - احْتَجَّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «اللَّهِلُّ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الحُجِّ مُهِلُّ بِالْعُمْرَةِ»، وَلأَنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ كَالتَّكْبِيرِ لِلصَّلَاةِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ الشُّرُوعُ فِي مُهِلِّ بِالْعُمْرَةِ»، وَالْإِحْرَامُ أَحَدُ أَرْكَانِ الْفَرِيضَةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فِي الصَّلَاةِ فَكَذَلِكَ فِي الْحَجِّ، وَالْإِحْرَامُ أَحَدُ أَرْكَانِ الْخَجِّ، فَلا يُتَأَدَّى فِي غَيْرِ وَقْتِ الْحُجِّ، كَسَائِرِ الْأَرْكَانِ، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ كَانَ الْحَمْرَةِ؛ لأَنَّ الْوَقْتَ وَقْتُ الْعُمْرَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ فَاتَ حَجُّهُ بِمُضِيِّ الْوَقْتِ يَعْمِرُ الْمُعَمِّرَةِ، فَكَذَلِكَ إِذَا حَصَلَ ابْتِدَاءُ إِحْرَامِهِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ (١٠).

قال النووي يَعْلَلْهُ: فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ:

قَدْ ذَكُرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا أَنَّهَا: شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَعَشْرُ لَيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ النَّرْبَرِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَقَتَادَةَ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالتَّوْرِيِّ، وَأَبِي تُوْرٍ، وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُف، وَدَاوُد. وَقَالَ مَالِكُ: هِيَ شَوَّالُ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالتَّوْرِيِّ، وَأَبِي تُوْرٍ، وَبِهِ قَالَ أَبُو يُوسُف، وَدَاوُد. وَقَالَ مَالِكُ: هِي شَوَّالُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ بِكَهَالِهِ، قَالَ ابْنُ المُنْذِر: وَرَوَي عن ابن عمر، وابن عَبَاسٍ وَذُو الْقِعْدَة، وَأَهُ الْمُؤْمِنُ وَأَهُمُدُ، وأصحاب داود: شوال، وذو القعدة، وعشرة أيّام مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وَخَالَفَ أَصْحَابُ دَاوُد فِي هَذَا، وَالْحِلَافُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَبِي حَنِيفَةً ومواً فقيه في يوم النحر فهو عِنْدَهُ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَيْسَ هُوَ عِنْدَنَا مِنْهَا.

وَقَدْ نَقَلَ المُحَامِلِيُّ فِي المُجْمُوعِ إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ أَشْهُرِ الْحَجِّ شَوَّالٌ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي آخِرِهَا، قَالَ صَاحِبُ الشَّامِلِ وَآخَرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا: وَهَذَا الْخِلَافُ الَّذِي بِيننا وبِين أَبِي حنيفة يُجُوِّزُ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ، كَمَا حَكَيْنَاهُ عَنْهُمَا فِي النَّذِي بِيننا وبِين أَبِي حنيفة يُجُوِّزُ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ، كَمَا حَكَيْنَاهُ عَنْهُمَا فِي الْفَرْعِ السَّابِقِ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمَا إِيقَاعُ الْفِعْلِ إِلَّا فِي أَوْقَاتِهَا مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَا فَرْقَ الْفَوْعِلِ إِلَّا فِي أَوْقَاتِهَا مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَا فَرْقَ

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/ ٦٠).

بَيْنَ أَنْ يُوافِقُونَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ يُخَالِفُونَا. وَقَالَ الْمُتَوَلِّي: لَا فَائِدَةَ فِي هَذَا الْخِلَافِ إِلَّا فِي شَيْء وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّ عِنْدَ مَالِكِ: يُكْرَهُ الإعْتِارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّةِ، فَالْعُمْرَةُ عِنْدَهُ مَكُرُوهَةٌ فِي جَمِيعِ ذِي الْحِجَةِ. وَهَذَا الَّذِي اسْتَثْنَاهُ الْمُتَولِّي لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ لَا مَكُرُوهَةٌ فِي جَمِيعِ ذِي الْحِجَةِ. وَهَذَا الَّذِي اسْتَثْنَاهُ اللَّوَلِي لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ لَا تُكْرَهُ عندنا في شيء مِنْ السَّنَةِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُوافِقَنَا مَالِكُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ يُخَالِفَنَا، وَهَكَذَا قُول الْعَبْدَرِيُّ: إِنَّ فَائِدَةَ الْخِلَافِ عِنْدَ مَالِكِ إِذَا أَخَرَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ عَنْ ذِي وَهَكَذَا قُول الْعَبْدَرِيُّ: إِنَّ فَائِدَةَ الْخِلَافِ عِنْدَ مَالِكِ إِذَا أَخَرَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ عَنْ ذِي الطَّوَافِ، الْحَجَّةِ لَزِمَ دَمٌ، وَهَذَا أَيْضًا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الدَّمَ لَا يَجِبُ عِنْدَنَا بِتَأْخِيرِ الطَّوَافِ، وَلَوْ أَخْرَهُ سِنِينَ.

وَاحْتُجَ لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ عَلَى، قَالُوا: أَشْهُرُ الْحَجِّ شَهْرَانِ وَعَشْرُ لَيَالٍ، قَالُوا: وَإِذَا أُطْلِقَتْ اللَّيَالِي تَبِعَتْهَا الْأَيَّامُ، فَكُونُ يَوْمُ النَّحْرِ يُفْعَلُ فِيهِ مُعْظَمُ الْمَنَاسِكِ، فَكَانَ مِنْ أَشْهُرِ فَيَكُونُ يَوْمُ النَّحْرِ مِنْهَا، وَلِأَنَّ يَوْمَ النَّحْرِ يُفْعَلُ فِيهِ مُعْظَمُ الْمَنَاسِكِ، فَكَانَ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ كَيَوْم عَرَفَةً.

وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِأَنَّ الْأَشْهُرَ جَمْعٌ، وَأَقَلُّهُ ثَلَاثَةٌ.

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِرِوَايَةِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: «أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ»، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلُهُ، رَوَاهَا كُلَّهَا الْبَيْهَقِيُّ، وَصَحَّحَ الرِّوَايَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَرِوَايَةُ ابْنِ عُمَرَ صَحِيحَةٌ.

وَأَجَابَ أَصحابنا عن قول الحنيفة: إِذَا أُطْلِقَتْ اللَّيَالِي تَبِعَتْهَا الْأَيَّامُ، بِأَنَّ ذَلِكَ عند إرادة المتكلم، ولا نسلم وجود الْإِرَادة هُنَا، بَلُ الظَّاهِرُ عَدَمُهَا، فَنَحْنُ قَائِلُونَ بِهَا قَالَتْهُ الصَّحَابَةُ. (وَالجُوَابُ) عَنْ قَوْلِمْ: إِنَّ يَوْمَ النَّحْرِ يُفْعَلُ فِيهِ مُعْظَمُ الْمُنَاسِكُ، فَيُنْتَقَضُ الصَّحَابَةُ. (وَالجُواب) عن قَوْلُ مَالِكِ: إِنَّ الْعَرَبَ تُعَبِّرُ عَنْ اثْنَيْنِ وَبَعْضِ الثَّالِثِ بِلَفْظِ الجُمْعِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَ ثَلَاثَةً قُرُوءٍ ﴿ البَرَة؛ ٢٢٨]، بِلَفْظِ الجُمْعِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَ ثَلَاثَةً قُرُوءٍ ﴿ البَرَة؛ ٢٢٨]، وأَنفُ إِذَا طَلَقَهَا فِي بَقِيَّةٍ طَهْرٍ وَأَهْمُ اللَّورَاء على قرئين وَبَعْضٍ، وَاتَّفَقَتْ الْعَرَبُ حُسِبَتْ تِلْكَ الْبَقِيَّةُ قُرُءًا، فَاتَّفَقْنَا عَلَى حمل الأقراء على قرئين وَبَعْضٍ، وَاتَّفَقَتْ الْعَرَبُ وَأَهْلُ اللَّهُ عَلَى الْعَرَبُ وَعَيْرِهَا، يَقُولُونَ: كَتَبْتُ لِثَلَاثٍ، وَهُو فِي وَاهُو فِي وَاهُو فِي وَاهُولُونَ: كَتَبْتُ لِثَلَاثٍ، وَهُو فِي وَاهُو فِي التَّوَارِيخِ وَغَيْرِهَا، يَقُولُونَ: كَتَبْتُ لِثَلَاثٍ، وَهُو فِي وَاهُولُ فَي التَّوَارِيخِ وَغَيْرِهَا، يَقُولُونَ: كَتَبْتُ لِثَلَاثٍ، وَهُو فِي وَاهُولُ فَي التَّوْرَاء عَلَى اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعَلَى الْمُعْرَافِ فِي التَّوَارِيخِ وَغَيْرِهَا، يَقُولُونَ: كَتَبْتُ لِثَلَاثٍ، وَهُو فِي

بَعْضِ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ. وَالله أَعْلَمُ (١).

قَال ابن حجر تَعْمَلَهُ: وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِأَشْهُرِ الْحَجِّ ثَلَاثَةٌ، أَوَّهُمَا شَوَّالُ، لَكِنِ اخْتَلَفُوا، هَلْ هِي ثَلَاثَةٌ بِكَمَالِهَا، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ، وَنُقِلَ عَنِ الْإِمْلَاءِ لِلشَّافِعِيِّ، أَوْ شَهْرَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ، وَهُو قَول البَاقِينَ، ثَمَّ اخْتَلَفُوا: فَقَالَ ابن عمر وابن عَبَّاس وَابن الزُّبَيْرِ، وَآخَرُونَ: عَشْرُ لَيَالِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وَهَلْ يَدْخُلُ يَوْمُ النَّحْرِ أَوْ لَا؟ قَالَ وَابن عَنِهُ النَّهُورِ الْمُصَحَّحِ عَنْهُ: لَا. وَقَالَ بَعْضُ أَبُو حَنِيفَةً وَأَحْمَدُ: نَعَمْ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الشَّهُورِ الْمُصَحَّحِ عَنْهُ: لَا. وَقَالَ بَعْضُ أَتْبَاعِهِ: تِسْعٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَلَا يَصِحُّ فِي يَوْمِ النَّحْرِ، وَلَا فِي لَيْلَتِهِ. وَهُو شَاذُّلًا؟.

مسألة الإحرام في غير أشهر الحج

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: قالوا بعدم جواز الإحرام في غير أشهر الحج، واستدلوا على ذلك بها يلي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧].

الدليل الثاني: ما أخرجه البخاري (٢/ ١٤١) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ مُمَيْدٍ، سَمِعْتُ القَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ مُمَيْدٍ، سَمِعْتُ القَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ فَعَلَّمْ مَعَهُ مَدَيْ، وَحُرُم الحَجِّ، وَلَيَالِي الحَجِّ، وَلَيَالِي الحَجِّ، وَحُرُم الحَجِّ، فَنَالَتْ: فَحَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَدْيُّ، فَأَحَبُ فَنَا بَسِرِ فَ، قَالَتْ: فَحَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَدْيُّ، فَأَحَبُ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلاَ».

كرالآثار عن الصحابة والتابعين:

🗖 أثر جابر بن عبد الله 🍩:

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ

⁽١) المجموع شرح المهذب (٧/ ١٤٥).

⁽٢) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٢٠).

الْحُجِّ»^(۱).

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُهِلَّ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ»(٢).

🗖 أثر طاوس ومجاهد رحمهما الله:

عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، قَالُوا: «لَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ (٣).

أثر عطاء بن أبي رباح تَعَلَشه:

عَنْ خُصَيْفٍ، قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ، قَدْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَقَالَ لَهُ عَطَاءٌ: «اجْعَلْهَا عُمْرَةً، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكَ حَجُّ، فَإِنَّ الله يَقُولُ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعُلُومَكُ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحُجَّ ﴿ البقرة:١٩٧] (٤٠).

- (۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ۳۲۳)، والدارقطني في السنن (۳/ ۲٤۹)، والدارقطني في السنن (۳/ ۲۶۹)، والشافعي في مسنده (ص: ۱۲۱)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٥٦٠) من طرق عن ابْنُ جُرَيْج، عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ يُسْأَلُ: أَيُهَلُّ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ؟ قَالَ: «لَا».
- (٢) له طرق يصحح بها: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ١٦٢)، والطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ١٩٠)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/ ١٦٦) من طرق عَنْ مِقْسَم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَا يُحُرّمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنَّ مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَنْ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنَّ مِنْ سُنَّة الْحَجِّ أَنْ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ».

وأخرجه ابن أَبَي حاتَم في تفسيره (١/ ٣٤٥) من طريق حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ لَا يَنُبْغِي لأَحَدٍ أَنْ يُخُرِمَ بِالْحَجِّ إِلا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، مِنْ أَجْلِ قول الله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧] ».

- (٣) فيه مقال: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣) من طريق مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيُهَانَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَظَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجُكَاهِدٍ. وفيه ليث بن أبي سليم، وفيه مقال.
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣) من طريق ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ خُصَيْفٍ. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣) من طريق وَكِيعٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَدِمَ رَجُلٌ مُهِلَّا بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ، «فَأَمَرَهُ عَطَاءٌ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً».

أثر الشعبى تَعَلَّمْهُ:

عَنْ يَزِيدَ الدَّالَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «يَجِلُّ أَوْ يُهِلُّ بِعُمْرَةٍ» (١).

🗖 أثر عمرو بن ميمون كِعَلَلْهُ:

وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: كَانَ ابْنُ أَبِي نُعْمٍ يُمِلُّ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ: «لَوْ أَدْرَكَ هَذَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ لَرَجُمُوهُ» (٢).

أثر عكرمة تَعَلَّشَهُ:

عن ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ: أَنَّ أَبَا الْحُكَمِ الْبَجَلِيَّ كَانَ يُهِلُّ بِالْحُجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ. قَالَ: فَلَقِيَهُ عِكْرِمَةُ، فَقَالَ: «أَنْتَ رَجُلُ سُوءٍ» (٣).

قال البغوي تَعَلَّلُهُ: أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالُ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَتِسْعٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ دُخُولِ أَشْهُرِ الْحَجِّ لَا يَنْعَقِدُ حَجًّا طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ دُخُولِ أَشْهُرِ الْحَجِّ لَا يَنْعَقِدُ حَجًّا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ جَابِر، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مِنَ السُّنَةِ أَنْ لَا يُكُرَمَ بِالْحَجِّ إِلا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ» (٤).

قال ابن بطال تَخَلَّفُهُ: واختلف العلماء في من أحرم بالحج في غير أشهر الحج: فقال ابن عباس: «لا ينبغى لأحد أن يهل بالحج في غير أشهر الحج، لقول الله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَبَّ ﴾ [المغرة:١٩٧]»، وهو قول جابر بن عبد الله. وقال الشافعي وأبو ثور: لا ينعقد إحرامه بالحج؛ لكنه ينعقد بعمرة، وهو مذهب عطاء وطاوس، وبه قال الأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، واحتجوا بقوله: ﴿ٱلْحَبُّ أَشُهُرٌ مَعْلُومَكُ المِن المِن المُول وقالوا: لو انعقد الإحرام في غيرها لم يكن لتخصيصها فائدة، واحتجوا أيضًا بقول

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣) من طريق شَرِيكٌ، عَنْ يَزِيدَ الدَّالَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ. وهذا سند ضعف.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٣).

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٤) من طريق ابْنُ عُلَيَّة، عَنْ أَيُّوبَ.

⁽٤) شرح السنة للبغوي (٧/ ٣٤).

عائشة: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج وليالي الحج وحرم الحج»(١).

وقال آخرون: من أحرم في غير أشهر الحج لزمه، روي هذا عن النخعي، وهو قول أهل المدينة والثوري والكوفيين، إلا أن المستحب عند مالك ألا يحرم في غير أشهر الحج، فإن فعل لزمه، وهو حرام حتى يحج. وقالوا: إِنَّ ذِكْرَ الله في الحج الأشهر المعلومات، إنها معناه عندهم على التوسعة والرفق بالناس، والإعلام بالوقت الذي فيه يتأدى الحج، فأخبرهم تعالى بها يقرب من ذلك الوقت، وبيّن ذلك بقوله عينه: «الحج عرفات» وبنحره يوم النحر، ورميه الجهار في ذلك اليوم وما بعده، فمن ضيق على نفسه، وأحرم بالحج قبل أشهر الحج، فهو في معنى من أحرم بالحج من بلده قبل الميقات، ويعضد هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمَلَكُمْ ﴾ المنحر، وقوله: ﴿وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمَلَكُمْ ﴾ المنتوب عوله: ﴿وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمَلَكُمْ ﴾ المنتوب وقوله: ﴿وَالْتِمُواْ الْحُبُمُ وَالْعُمْرَةَ ﴾ [المنتوب ولم يخص محرمًا من محرم (٢٠).

قال ابن حجر تعلقه: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا فِي اعْتِبَارِ هَذِهِ الْأَشْهُرِ، هَلْ هُو عَلَى الشَّرْطِ أَوِ الإِسْتِحْبَابِ؟ فَقَالَ ابن عمر، وابن عَبَّاسٍ، وَجَابِرٌ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: هُو شَرْطٌ، فَلَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِيهَا، وَهُو قُول الشَّافِعِي، وَسَيَأْتِي إِستدلال ابن عَبَّاسٍ لِذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْوُقُوفِ، وَبِالْقِيَاسِ عَلَى إِحْرَامُ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ بِوَاضِح؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ مَنْ وَبِالْقِيَاسِ عَلَى إِحْرَامِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ بِوَاضِح؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ مَنْ أَخْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ انْقَلَبَ عُمْرةً تُجْزِقُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْفَرْضِ، وَأَمَّا الصَّلاةُ فَلُو أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ انْقَلَبَ عُمْرةً تُجْزِقُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْفَرْضِ، وَأَمَّا الصَّلاةُ فَلُو أَحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ انْقَلَبَ عُمْرةً تُجْزِقُهُ عَنْ عُمْرة الْفَوْتِ، وَاللَّهُ الصَّلاةُ فَلُو أَلْ الصَّلاةُ فَلُو أَلْهُ وَصَلَهُ الطَّبَرِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُ الْمُورِهِ الْقَوْدِ، وَقَالَ ابن عُمَر عَنْ أَشْهُرُ الْحَجِّ إِلَى وَصَلَهُ الطَّبَرِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُ مُن فَرْ الْفَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحَجَّةِ».

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِع، عَنِ الله بْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ، وَالْإِسْنَادَانِ صَحِيحَانِ. وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوطَّأِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ

⁽۱) شرح صحیح البخاری (٤/ ٢٣٧).

⁽٢) المصدر السابق.

دِينَار عَن ابن عُمَر، قَالَ: «مَنِ اعْتَمَر فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، شَوَّالٍ، أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ، أَوْ ذِي الْحِجَّةِ قَبْلَ الْحُجِّ، فَقَدِ اسْتَمْتَعَ»، فَلَعَلَّهُ تَجَوَّزَ فِي إِطْلَاقِ ذِي الْحِجَّةِ جَمْعًا بَيْنَ الرِّوايَتَيْنِ. الْحُجَّةِ قَبْلَ الْحُجِّةِ وَقَالَ ابن عَبَّاس: إِلَخ، وَصله ابن خُزِيْمَةَ، وَالْحُاكِم، وَالدَّارَقُطْنِيُ وَالله أعلم. قَوْله: وَقَالَ ابن عَبَّاس: إلَخ، وَصله ابن خُزِيْمَةَ، وَالْحُاكِم، وَالدَّارَقُطْنِيُ مِنْ طَرِيقِ الْحُبِّ عَنْ مِقْسَم عَنْهُ، قَالَ: «لَا يُحْرِمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنَّ مِنْ سُنَّةِ الْحُجِّ أَنْ يُحْرِمَ أَحُدُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. قَوْلُهُ: وَكَرِهَ عُثْمَانُ عَبْسٍ، قَال: «لا يَصْلُحُ أَنْ يُحْرِمَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ». قَوْلُهُ: وَكَرِهَ عُثْمَانُ عَبْسٍ، قَال: «لا يَصْلُحُ أَنْ يُحْرِمَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ». قَوْلُهُ: وَكَرِهَ عُثْمَانُ عَبْسٍ، قَال: «لا يَصْلُحُ أَنْ يُحْرِمَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ». قَوْلُهُ: وَكَرِهَ عُثْمَانُ عَبْسٍ، قَال: «لا يَصْدُحُ أَنْ يُحْرِمَ أَخْرَمَ أَنْ يُورَمَ مِنْ خُرَاسَانَ أَوْ كَرْمَانَ، وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمُ، حَدَّثَنَا هُولَى مُنْ عُبْرَنَا الْحُسَنُ . هُو الْبَصْرِيُّ . : أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَامِر أَحْرَهَ مِنْ خُرَاسَانَ، فَلَيَّا قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ لَامَهُ فِيهَا صَنَعَ، وَكَرِهَهُ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أخبرنَا معمر، عَن أَيُّوب، عَن ابن سِيرِينَ، قَالَ: أَحْرَمَ عَبْدُ الله ابْنُ عَامِرِ مِنْ خُرَاسَانَ، فَقَدِمَ عَلَى عُثْهَانَ، فَلَامَهُ، وَقَالَ: غَزَوْتَ، وَهَانَ عَلَيْكَ ابْنُ عَامِرِ مِنْ خُرَاسَانَ فَالَ: لَأَجْعَلَنَّ شُكْرِي لله أَنْ أَخْرُجَ مِنْ مَوْضِعِي هَذَا لله بْنُ عَامِرِ خُرَاسَانَ قَالَ: لَأَجْعَلَنَّ شُكْرِي لله أَنْ أَخْرُجَ مِنْ مَوْضِعِي هَذَا فَتَحَ عَبْدُ الله بْنُ عَامِرِ خُرَاسَانَ قَالَ: لَأَجْعَلَنَّ شُكْرِي لله أَنْ أَخْرُجَ مِنْ مَوْضِعِي هَذَا فَخُرُمًا، فَأَحْرَمَ مِنْ نَيْسَابُورَ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ لَامَهُ عَلَى مَا صَنعَ. وَهَذِهِ أَسَانِيدٌ يُقَوِّي مُعْضُهَا بَعْضًا. وَرَوَى يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي تَارِيخِهِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَنَّ بَيْنَ فَلِكَ كَانَ فِي السَّنَةِ الَّتِي قُبَلَ فِيهَا عُثْمَانَ فِي تَارِيخِهِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ أَنَّ بَيْنَ فَكُونَ قَبْلَهُ أَنَّ بَيْنَ فَكُونَ قَبْلَهُ أَنَّ بَيْنَ فَكُونَ وَمُنَاسَبَةُ هَذَا الْأَثَرِ لِلَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ بَيْنَ فَكُونَ وَمُنَافِقَ أَشْهُرِ الْحُجِّ، فَيَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ أَحْرَمَ فِي غَيْرِ أَشُهُ لِللهَ فَقَاتِ، فَيَكُونَ أَحْرَمَ فِي غَيْرِ أَسُهُ وَلُوتَ وَمُنَاسَانَ وَمَكَةً أَكْرَمَ فِي عَيْرَا أَسُولَ بُولَا فَطَاهِرُهُ يَتَعَلَقُ بِكَرَاهَةِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْمِقَاتِ، فَيكُونَ مَنْ مُنَعَلَق الْمِنْ مُتَعَلِق الْمِيقَاتِ الْمُكَانِيِّ لَا الزَّمَانِيِّ لَا الزَّمَانِيِّ لَا الزَّمَانِيِّ لَا الزَّمَانِيِّ لَا الزَّمَانِيِّ لَا الزَّمَانِيِّ لَالْمُورُهُ يَتَعَلَقُ بِكَرَاهَةِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْمُقَاتِ، فَيكُونَ مَانِي وَلَا لَالْمَامِلُ اللْمُعَالِقِ الْمُعَلِقُ اللهِ اللْمُعَلِقِ اللْمُعَلِقَ اللْمُامِلُ وَى السَّفَةِ اللْمُعُونَ أَوْلَ اللْمُعَلِقِ اللْمُ اللَّهُ مَا عَلَى اللْمُعَاتِ اللْمُعُولُ اللهُ عَلَى اللْمُعُونَ اللهُ اللْمُعُولُ اللهُ اللْمُعُولُ اللهُ اللْمُعُولُ اللهُ اللْمُعُولُ اللهُ اللْمُعَلِقُ اللْمُعُولُ اللْمُعَلِقُ اللْمُعُولُ اللْمُعُولُ اللهُ اللْمُعُولُ اللْمُعُولُ اللْمُعُلِلُهُ اللْمُعُولُ اللْمُعُولُ اللهُ اللَّهُ اللْمُعُولُ اللَّهُ اللْمُعُولُ اللْمُعُولُ اللْمُعُمُولُ اللْمُو

قال ابن كثير تَخَلِقُهُ: وَالْقَوْلُ بِصِحَّةِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ مذهبُ مالك، وأي حنيفة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهويه، وَبِهِ يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ النخعي، وَاليَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ. واحْتَجِ لَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلُ هِيَ وَالثَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ. واحْتَجَ لَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلُ هِيَ وَالنَّوْرِيُّ، وَالنَّيْثُ النَّسُكَيْنِ، فَصَحَّ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيعِ مَوَقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ [القرة:١٨٥] وَبِأَنَّهُ أَحَدُ النَّسُكَيْنِ، فَصَحَّ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيعِ

⁽۱) فتح الباري (۳/ ٤٢٠).

السَّنَةِ كَالْعُمْرَةِ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَ اللَّهُ اللَّهُ الْ يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ، فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَهَا لَمْ يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ بِهِ، وَهَلْ يَنْعَقِدُ عُمْرة ؟ فِيهِ قَوْلَانِ عَنْهُ. وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ مَرْوِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَبِهِ يَقُولُ عَطَاءً، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، رَحِمَهُمُ الله، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴾ وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، رَحِمَهُمُ الله، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الْحَجُ أَشْهُرٌ مَعْلُومَكُ ﴾ وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَهُو أَنْ: وَقْتَ الْحَجِّ أَشْهُرٌ اللّهَ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ النَّحَاةُ، وَهُو أَنْ: وَقْتَ الْحَجِّ أَشْهُرٌ الْالْحَرُ الذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحَاةُ، وَهُو أَنْ: وَقْتَ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومات، فَخَصَّصَهُ بِهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ شُهُورِ السَّنَةِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُ قَبْلَهَا، كَمِيقَاتِ الصَّلَاةِ.

قال الشَّافِعِيُّ، وَ لِللهُ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عُمَر بْنُ عَطَاء، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: ﴿لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنُ يُحْرِم بِالْحُجِّ إِلَّا فِي عَطَاء، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: ﴿لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنُ يُحْرِم بِالْحُجِّ إِلَّا فِي شُهُورِ الْحُجِّ، مِنْ أَجْلِ قَوْلِ الله: ﴿ أَلَّهُ مُ اللهُ وَمَعْلُومَتُ ﴾ [البترة:١٩٧] »، وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ أَهُورُ، عَنِ أَبِي حَاتِم، عَنْ أَهْدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَعْوَرِ، عَنِ أَبِي حَاتِم، عَنْ أَهْدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَعْوَرِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهِ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَوْدويه فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ طَرِيقَيْنِ، عَنْ حَجَّاجٍ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «مِنَ السُّنَّة أَلَا يُحْرِمَ [بِالحُجِّ] إِلَا فِي أَشْهُرِ الحُبِّ ».

وقال ابْنُ خُزَيْمَة فِي صَحِيحِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْب، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَهْرُ، عَنْ شُعْبَة، عَنِ الْخُحِّم، عَنْ مقْسَم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَا يُحْرِمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنَّ مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ». وَهَذَا إِسْنَادُ صَحِيحٌ، وَقَوْلُ الْحَجِّ، فَإِنَّ مِنْ السُّنَةِ كَذَا» فِي حَكَمِ المُرْفُوعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَلَا سِيهًا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ الصَّحَابِيِّ: «مِنَ السُّنَةِ كَذَا» فِي حَكَمِ المُرْفُوعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَلَا سِيهًا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ تَفْسِيرًا لِلْقُرْآنِ، وَهُو تُرْجُمَانُهُ.

وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ، قَالَ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعِ حَدَّثَنَا الْخُسَنُ بْنُ الْمُثَنَى، حَدَّثَنَا أَبُو حُذَيْفَةَ، حدثنا سفيان، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ وَلَيْفِي أَنْهُمِ الْحُجِّ اللهِ فَا أَشْهُرِ الْحُجِّ».

وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ. لَكِنْ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ طُرِق، عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ أَبِي النُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَسْأَلُ: أَيُهَلِّ بِالْحُجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحُجِّ؟ فَقَالً: (لَا). (لَا).

وَهَذَا الْمُوْقُوفُ أَصَحُّ وَأَثْبَتُ مِنَ الْمُرْفُوعِ، وَيَبْقَى حِينَئِدٍ مَذْهَبُ صَحَابِيٍّ، يَتَقَوَّى بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ». وَالله أَعْلَمُ (١).

قال الجصاص كَاللهُ: قَالَ أَبُو بَكْرِ: قَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي جَوَازِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّةِ: فَرَوَى مِقْسَمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مِنْ سُنَّةِ الْحُجِّ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ»، وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «لَا يُحْرِمُ الرَّجُلُ بِالْحُجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ»، وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالً: «لَا يُحْرِمُ الرَّجُلُ بِالْحُجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ»، وَمَاوُسٍ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَقَالَ عَطَاءٌ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحُجِّ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً».

وقال عَلِيٌّ عَلِيهُ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦]: ﴿ إِنَّ إِثْمَامَهُمَا أَنْ ثُحْرِمَ بِهَا مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ وَبَيْنَ مَكَةً وَالْ ثَحْرِمَ بِهَا مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِهِ وَبَيْنَ مَكَةً مَسَافَةً بَعِيدَةٌ أَوْ قَرِيبَةٌ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ مَذْهَبِهِ جَوَازُ الْإِحْرَامِ بِالحُجِّ قَبْلَ مَسَافَةً بَعِيدَةٌ أَوْ قَرِيبَةٌ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ مَنْهَةِ الْحُجِّ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ. وَمَا رَوَاهُ مِقْسَمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ أَنَّ مِنْ سُنَةٍ الْحُجِّ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَهُو قَوْلُ أَصْحَابِنَا جَمِيعًا، وَمَالِكِ، وَالَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنُ حَيِّ إِذَا أَحْرَمَ بِالْحُجِّ قَبْلَ وَالْكُبُ مَتَا الْمُعْرَةً مَضَى فِي الْحَجِّ قَبْلَ وَالْكُرِدِيِّ وَقُلْ الْمُورُةُ مَقِي الْحُجَ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً مَضَى فِي الْحُجِّ قَبْلَ وَاللَّهُ مِعَلَهُ عَمْرَةً مَضَى فِي الْحُجِّ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً مَضَى فِي الْحُجِّ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً مَضَى فِي الْحُجِّ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً مَضَى فِي الْحَجِّ وَاللَّالِهُ وَقَالَ الْأَوْرَاعِيُّ : يَجْعَلَهَا عُمْرَةً مَضَى فِي الْحَجِ مَعْلَةً وَقُولُ أَوْرَاعِيُّ : يَجْعَلُهَا عُمْرَةً مَنْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً مَضَى فِي الْحَجِّ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَجْعَلَهَا عُمْرَةً مَضَى فِي الْحَجِ وَاللَّهُ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَجْعَلَهَا عُمْرَةً مَنْ الْمُعْرَالُ الْشُهُولُ الْحُجِ وَقَالَ الْمُوالِعِيْمُ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْلِقُ عَلْمُ الْعُولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ عَلَى الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤْمُ الْمُؤَمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤَمِّ الْمُؤْمُ الْمُؤْم

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَكُونُ عُمْرَةً. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ قَدَّمْنَا فِيهَا سَلَفَ ذِكْرُ وَجْهِ الدَّلَالَةِ على جواز ذلك من قوله تعالى: ﴿يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَةِ قُلْ هِى مَوَقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴿ اللهَ عَلْهُ عَلَى اللَّهِلَةِ كُلِّهَا وَقْتًا لِلْحَجِّ ، وَلَمَّا كَانَ مَعْلُومًا وَالْحَجِ ﴾ [المِنْ نَهُ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَمُومٌ فِي كُونِ الْأَهِلَةِ كُلِّهَا وَقْتًا لِلْحَجِّ ، وَلَمَّا كَانَ مَعْلُومًا أَنَّهَا لَيْسَتْ مِيقَاتًا لِأَفْعَالِ الْحَجِّ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ اللَّهُ عَلَى مُسْتَعْمَلًا فِي إحْرَامِ الْحَجِّ ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ جَوَازُهُ عِنْدَ سَائِرِ الْأَهِلَّةِ، وَغَيْرُ جَائِزِ الْإِقْتِصَارُ على بعضها (٢).

قال ابن رشد يَحْمَلَنه: وَأَمَّا مِيقَاتُ الزَّمَانِ: فَهُو مَحْدُودٌ أَيْضًا فِي أَنْوَاعِ الْحَجِّ الثَّلَاثِ،

تفسير ابن كثير (١/ ٥٤٠).

⁽٢) أحكام القرآن (١/ ٣٧٤).

وَهُوَ شَوَّالُّهُ، وَذُو الْقِعْدَةِ، وَتِسْعٌ مِنْ ذِي الْجِجَّةِ بِاتِّفَاقٍ. وَقَالَ مَالِكٌ: ثَلَاثَةُ الْأَشْهُرِ كُلُّهَا مَحُلُّ لِلْحَجِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الشَّهْرَانِ وَتِسْعَةٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَشَرٌ فَقَطْ.

وَدَلِيلُ قَوْلِ مَالِكٍ عُمُومُ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧] فَوَجَبَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى جَمِيع أَيَّام ذِي الحِجَّةِ، أَصْلُهُ انْطِلَاقُهُ عَلَى جَمِيع أَيَّامٍ شَوَّالٍ وَذِي الْقِعْدَةِ.

وَدَلِيلُ الْفَرِيقِ الثَّانِي: انْقِضَاءُ الْإِحْرَامِ قَبْلَ تَمَامِ اَلشَّهْرِ الثَّالِثِ بِانْقِضَاءِ أَفْعَالِهِ الْوَاجِبَةِ.

وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَأَخُّرُ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ.

وَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ كَرِهَهُ مَالِكٌ، وَلَكِنْ صَحَّ إِحْرَامُهُ عِنْدَهُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ إِحْرَامُ عُمْرَةٍ.

فَمَنْ شَبَّهَهُ بِوَقْتِ الصَّلَاةِ قَالَ: لَا يَقَعُ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَمَنِ اعْتَمَدَ عُمُومَ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ وَأَتِمُواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] قَالَ: مَتَى أَحْرَمَ انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ ؛ لِآنَهُ مَا مُورٌ بِالْإِثْمَامِ، وَرُبَّمَا شَبَّهُوا الْحَجَّ فِي هَذَا الْمُعْنَى بِالْعُمْرَةِ، وَشَبَّهُوا مِيقَاتَ الزَّمَانِ مَأْمُورٌ بِالْإِثْمَامِ، وَرُبَّمَا شَبَّهُوا الْحَجَّ فِي هَذَا الْمُعْنَى بِالْعُمْرَةِ، وَشَبَّهُوا مِيقَاتَ الزَّمَانِ بِمِيقَاتِ الْمُعْمَرةِ. فَأَمَّا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فَهُو مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَنِ الْتَزَمَ عِبَادَةً فِي وَقْتِ بِمِيقَاتِ الْقُطِيرِ، مِثْلُ أَنْ يَصُومَ نَذْرًا فِي أَيَّامٍ رَمَضَانَ، وَهَذَا الْأَصْلُ فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي المُذْهَبِ (١).

قال الشَّافِعِيُّ تَخَلَّلُهُ: قال الله عَلَّا: ﴿ الْحَجُّ أَشُهُرٌ مَّعْلُومَتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَكَ ﴾ إلى قَوْلِهِ ﴿ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧] أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَالٍم، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبِيرْ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَسْأَلُ عَنْ الرَّجُلِ يُهِلُّ بِالْحَجِّ فَقَالَ: ﴿ لَا ﴾، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ مَوْرَ يُسَمِّي شُهُورَ مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجِ، قَالَ: قُلْت لِنَافِعِ: أَسَمِعْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْعًا»، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، قَالَ: أَهُلُ إِنْسَانٌ بِالْحَجِّةِ»، قُلْت لِنَافِع: فَإِنْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْعًا»، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، قَالَ: أَهُلُ إِنْسَانٌ بِالْحَجِّةِ قَبْلُهُنَّ؟ قَالَ: «لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْعًا»، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، قَالَ: هَلُ إِنْسَانٌ بِالْحَجِّةِ قَبْلُهُنَّ؟ قَالَ: «لَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ شَيْعًا»، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ، قَالَ:

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ٩٠).

أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرِيْجٍ، قَالَ: قَالَ طَاوُسٌ: "هِي شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحُجَّةِ»، أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجِ: أَنَّهُ قَالَ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْت لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُهِلَّا بِالْحُبِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كَيْفَ كُنْت قَائِلًا لَهُ؟ قَالَ لِعَطَاءٍ: أَرَأَيْت لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُهِلَّا بِالْحُبِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كَيْف كُنْت قَائِلًا لَهُ؟ قَالَ: أَخْبَرَنَا قَالَ: أَقُول لَهُ: "اجْعَلْهَا عُمْرَةً"، أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمْلُهُ بُنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمْلُ مُنْ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: "لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُخِي لِأَحَدٍ أَنْ عُلُومَكُ فَي اللّهُ عَلْكَ لَا لَهُ عَلْوَمَكُ فَي اللّهُ عَلْوَمَكُ فَي اللّهَ عَلْوَمَكُ أَنْ اللّهُ عَلْوَمَكُ أَلُومُ لَكُ إِللّهِ اللّهَ عَلْكَ لَا لَهُ عَلْوَمَكُ أَلْهُ وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُنْجَعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُبْعِي لِأَحَدٍ أَنْ يُعْبِي لِأَحَدٍ أَنْ يُنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُلْكِي بِحَجِّ، ثُمَّ يُقِيمَ "(١).

سئل الإمام أحمد كَلِيّلَهُ: قلت: يهل الرجل [بالحج] قبل شهور الحج؟ قال: [لا]، هذا مكروه. قال إسحاق: كما قال، فإن فعل كنت قائلاً له: اجعلها عمرة،كما قال عطاء، [لأن] ابن عباس على قال: «من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج(٢).

قال ابن قدامة تعملله: قَوْلُهُ: (وَقَدْ دَخَلَ أَشْهُرُ الْحُجِّ). يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْرِمَ بِالْحُجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَوْلَى، فَإِنَّ الْإِحْرَامَ بِالْحُجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ مَكْرُوهٌ؛ يُحْرِمَ بِالْحُجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ مَكْرُوهٌ؛ لِكَوْنِهِ إِحْرَامًا بِهِ قَبْلَ مِيقَاتِهِ، وَلِأَنَّ فِي صِحَّتِهِ اخْتِلافًا، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ مِيقَاتِهِ، وَلِأَنَّ فِي صِحَّتِهِ اخْتِلافًا، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ أَشْهُرِهِ صَحَّ، وَإِذَا بَقِيَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى وَقْتِ الْحُجِّ، جَازَ. نَصَّ عَلَيْهِ أَخْدَ. وَهُو قَوْلُ النَّخُعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَإِسْحَاقَ.

وقال عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَالشَّافِعِيُّ: يَجْعَلُهُ عُمْرَةً؛ لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ الْحَجُّ أَشُهُرٌ مَّعْلُومَكُ ﴾ [المترة:١٩٧]. تَقْدِيرُهُ: وَقْتُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ، أَوْ أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ. فَحَذْفَ المُضَافَ، وَأَقَامَ المُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَمَتَى ثَبَتَ أَنَّهُ وَقْتُهُ، لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ إِحْرَامِهِ عَلَيْهِ، كَأُوقَاتِ الصَّلَوَاتِ.

وَلْنَا: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَةِ ۚ قُلْ هِى مَوَقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٨٩]. فَذَلَّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَشْهُرِ مِيقَاتٌ. وَلِأَنَّهُ أَحَدُ نُسُكَيْ الْقِرَانِ، فَجَازَ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيع السَّنَةِ، كَالْعُمْرَةِ، أَوْ أَحَدِ الْمِيقَاتَيْنِ، فَصَحَّ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ، كَمِيقَاتِ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيع السَّنَةِ، كَالْعُمْرَةِ، أَوْ أَحَدِ الْمِيقَاتَيْنِ، فَصَحَّ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ، كَمِيقَاتِ

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١٦٨).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد (٥/ ٢٠٩٤).

الْمُكَانِ، وَالْآيَةُ عَمْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ بِهِ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ فِيهَا(١).

قال ابن حزم تَعْلَللهُ: وَالْحُبُّ لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ عَمَلِهِ إِلَّا فِي أَوْقَاتِهِ الْمُنْصُوصَةِ، وَلَا يَجُلُ الْإِحْرَامُ بِهِ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحُبِّ قَبْلَ وَقْتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ.

وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ شُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ جُرَيْجِ كِلَيْهِمَا، عَنْ أَبِي النُّ بَيْرِ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَسْأَلُ: أَيُهِلُّ أَحَدٌ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحُجِّ؟ قَالَ: «لَا».

وَمِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُمِلَّ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ ﴾ [الفرة:١٩٧] ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيِّ، نا سُفْيَانُ النَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ قَالَ: رَأَى عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي نُعْمٍ يُحُرِمُ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ، فَقَالَ: «لَوْ أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ أَدْرَكُوهُ رَجُمُوهُ».

وَمِنْ طَرِيقٍ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ: أَنَّ عِكْرِمَةَ قَالَ لِأَبِي الْحَكَم: أَنْتَ رَجُلُ سُوءٍ؛ لِأَنَّكَ خَالَفْتَ كِتَابَ الله عَلَىٰ وَتَرَكْتَ سُنَّةَ نَبِيهِ عَلَيْهِ، قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ الْحَبُّ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ ا

وَعَنْ عَطَاءٍ، وَالشَّعْبِيِّ مِثْلُ ذَلِكَ، قَالَا: «فَإِنَّ أَهَلَّ بِالْحُجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ فَإِنَّهُ

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢٥٦).

و ۾ يڪيل».

وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ مُحِلًّا، وَيَجْعَلُهَا عُمْرَةً، وَأَنَّهُ لَيْسَ حَجًّا، يَقُولُ الله تَعَالَى: ﴿ الْحَبُّ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ الْحَبُّ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ الْحَبْ اللَّهُ مَعْلُومَكُ ۚ ﴾ [البقرة:١٩٧].

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ الْمُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحُرِمَ بِالْحُجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ؛ فَإِنْ فَعَلَ فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَقْضِيَ حِجَّهُ».

وقال الْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ: تَصِيرُ عُمْرَةً، وَلَا بُدَّ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: يُكْرَهُ ذَلِكَ، وَيَلْزَمُهُ إِنْ أَحْرَمَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحُجِّ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: مَا نَعْلَمُ فِي هَذَا الْقَوْلِ سَلَفًا مِنْ الصَّحَابَةِ ﴿ وَهُوَ خِلَافُ الْقُرْآنِ وَخِلَافُ الْقُرْآنِ وَخِلَافُ الْقُرْآنِ وَخِلَافُ الْقَيَاسِ، وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ كَمَنْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ فَرْضٍ قَبْلَ وَقْتِهَا أَنَّهَا تَكُونُ تَطَوُّعًا.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا تَشْبِيهُ الْخَطَأ بِالْخَطَأ، بَلْ هُو لَا شَيْءَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالصَّلَاةِ كَمَا أُمِرَ، وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَا أُمِرُواْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّه مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِينَ ﴾ [البِّه:٥]، وقال رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ»، فَصَحَّ أَنْ عَمَلَ المُحْرِم بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ عَمَلُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ الله تَعَالَى وَلَا أَمْرُ رَسُولِهِ ﷺ، فَصَحَّ أَنَّهُ رَدُّ، وَلَا يُصِيرُ عُمْرَةً، وَلَا هُو حَجُّ.

وَالْعَجَبُ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَخْتَجُ مِنْ الْحَنِيفِيِّينَ بِأَنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِحْرَامٌ مَا، فَإِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عُمْرَةً فَهُوَ الْحَجُّ، وَإِنْ كَانَ إِنَّا يُنَاظِرُ مَنْ يُسَاعِدُهُ عَلَى هَذَا الْخَطَأِ فَهُو لَعَمْرِي لَازِمٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَ قَصَدَ الْإِيهَامَ بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ [تَامٌ] فَقَدْ اسْتَسْهَلَ الْكَذِبَ فَهُو لَعَمْرِي لَازِمٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَ قَصَدَ الْإِيهَامَ بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ [تَامٌ] فَقَدْ اسْتَسْهَلَ الْكَذِبَ عَلَى الْأُمَّةِ كُلِّهَا، نَعُوذُ بِالله مِنْ ذَلِكَ. قَالَ عَلِيٌّ: وَقَدْ ذَكَوْنَا آنِفًا عَنْ الشَّعْبِيِّ، وَعَطَاءٍ: عَلَى الْأُمَّةِ كُلُهَا، نَعُوذُ بِالله مِنْ ذَلِكَ [جُمْلَةً]. وَنَقُولُ لِلْحَنفِيِّينَ، وَالمُالِكِيِّينَ: أَنَّهُ يَكُرَهُونَ الْمَحَابَةِ عَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَتُجِيزُونَهُ، فَأَخْبِرُونَا عَنْكُمْ: أَهُو عَمَلُ أَنْتُمْ تَكُرَهُونَ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَتَجْيِزُونَهُ، فَأَخْبِرُونَا عَنْكُمْ: أَهُو عَمَلُ أَنْتُمْ تَكُرَهُونَ الْإِحْرَامَ بِالْحُبِّ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَتَجْيِزُونَهُ، فَأَخْبِرُونَا عَنْكُمْ: أَهُو عَمَلُ أَنْتُمْ تَكُرَهُونَ الْإِحْرَامَ بِالْحُبِي عَبْلَ أَشْهُرِ الْحَبِّ، وَتَجْيِزُونَهُ، فَأَخْبِرُونَا عَنْكُمْ: أَهُو عَمَلُ الْبَرِّ وَعِمَلُ الْمِنَ فِيهِ أَجْرٌ زَائِدٌ؟ فَلَمَ تَكْرَهُونَ الْبِرِّ، وَعَمَلً لَيْسَ فِيهِ أَجْرٌ زَائِدٌ، وَلَا هُوَ مِنْ الْبِرِّ وَعَمَلُ الْبِرِ كَرَاهِيَةُ الْبِرِّ وَعَمَلُ الْخُيْرِ، أَمْ هُو عَمَلٌ لَيْسَ فِيهِ أَجْرٌ زَائِدٌ، وَلَا هُوَ مِنْ الْبِرِّ وَعَمَلُ الْبِرِ فَعَمَلُ الْبِرِ كَرَاهِيَةُ الْبِرِ وَعَمَلُ الْخَيْرِ، أَمْ هُو عَمَلٌ لَيْسَ فِيهِ أَجْرٌ زَائِدٌ، وَلَا هُو مِنْ الْبِرِّ وَعَمَلُ الْبِي

فَكَيْفَ أَجَوْتُكُوهُ فِي الدِّينِ؟، وَمَعَاذَ الله مِنْ هَذَا. قَالَ أَبُو مُحُمَّدٍ: إِذْ هُو عَمَلٌ زَائِدٌ لَا أَجْرَ فِيهِ فَهُو بَاطِلٌ بِلَا شَكِّ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيُحِقَ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَطِلَ ﴾ [الانفال: ٨]. وَيُقَالُ لِلشَّافِعِيِّ: كَيْف تُبْطِلُ عَمَلَهُ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ الْحَقَّ، ثُمَّ تُلْزِمُهُ وَيُقَالُ لِلشَّافِعِيِّ: كَيْف تُبْطِلُ عَمَلَهُ الَّذِي دَخَلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ الْحَقَّ، ثُمَّ تُلْزِمُهُ بِذَلِكَ الْعَمَلِ عُمْرَةً لَمْ يُرِدْهَا قَطُّ، وَلَا قَصَدَهَا، وَلَا نَواهَا؟ وَرَسُولُ الله عَلَيْ يَقُولُ: «إِنَّهَا الْأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ، وَإِنَّهَا لِكُلِّ الْمُرِئِ مَا نَوَى »، وَهَذَا بَيِّنٌ لَا خَفَاءَ بِهِ؛ فَبَطَلَ كِلَا الْقَوْلُيْنِ. وَالْحَمْدُ لله رَبُّ الْعَالِينَ (١).

ثانيًا: الميقات المكاني

المواقيت المكانية: هي الأماكن التي يحرم منها من أراد الحج أو العمرة.

وهذه المواقيت خمس مواقيت، اتفق العلماء على أن النبي ﷺ وقت أربعة منها، واختلف في الخامس، والصحيح أن الذي وقته هو عمر بن الخطاب ﷺ:

كُ المواقيت المكانية التي وقتها النبي ﷺ.

ميقات أهل المدينة: ذو الحليفة.

قال ابن عثيمين كتالله: و «الحليفة»: تصغير الحلفاء، وهو شجر بري معروف، وسمي هذا المكان بهذا الاسم لكثرته فيه، تبعد عن المدينة ستة أميال أو سبعة، وتبعد عن مكة عشرة أيام، وعلى هذا فهي أبعد المواقيت عن مكة المردد.

أخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس، قال: «إن النبي على وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشأم الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هن لهن، ولمن أتى عليهن من غيرهن، ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة»(٣).

وأخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر كان رسول الله عليه قال: "يهل

⁽١) المحلي (٥/ ٥٥).

⁽٢) الشرح الممتع (٧/ ٤٤).

⁽٣) البخاري (١٤٢٥) ومسلم (١١٨١).

أهل المدينة من ذي الحليفة، ويهل أهل الشأم من الجحفة، وأهل نجد من قرن»، قال عبد الله: وبلغني أن رسول الله ﷺ قال: «ويهل أهل اليمن من يلملم»(١).

□ ميقات أهل الشام ومصر والمغرب: الجحفة.

قال ابن عثيمين كتلقة: أهل الشام يشمل أهل فلسطين، وسوريا، ولبنان، والأردن، وجهاتهم، وأما أهل مصر والمغرب فذكرهم هنا؛ لأنه لم تكن هناك قناة السويس، فكانت القارة الأفريقية والآسيوية يمكن العبور من واحدة إلى الأخرى عن طريق البر، وكذلك أهل المغرب من طريق البر، ويمرون بالجحفة.

والجحفة قرية قديمة اجتحفها السيل، وجرفها، وزالت، وكذلك أيضاً حل بها الوباء الذي دعا النبي ﷺ أن ينقله الله من المدينة إلى الجحفة، فقال: «اللهم انقل حمَّاها ـ أي حمَّى المدينة إلى الجحفة»؛ لأنها كانت بلاد كفر.

ولما خَربت الجحفة، وصارت مكاناً غير مناسب للحجاج جعل الناس بدلها رابعاً، ولا يزال الآن ميقاتاً، وهو أبعد منها قليلاً عن مكة، وعلى هذا فمن أحرم من رابع فقد أحرم من الجحفة وزيادة، وبينها وبين مكة نحو ثلاثة أيام، والفرق بينها وبين المدينة سبعة أيام.

□ ميقات أهل اليمن: يلملم.

قال ابن عثيمين كَتَلَنهُ: قوله: «وأهل اليمن يلملم»، «يلملم»: قيل: إنه مكان يسمى يلملم، وقيل: إنه جبل يلملم، والميقات عند هذا الجبل، وأياً كان فهو معروف.

أخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس، قال: «إن النبي على وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشأم الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هن لهن، ولمن أتى عليهن من غيرهن، ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك، فمن

⁽١) البخاري (١٥٢٥) ومسلم (١١٨٢).

حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة»(١).

□ ميقات أهل نجد: قرن.

قال ابن عثيمين كَاللهُ كَاللهُ هو قرن المنازل، وقيل: إنه يقال له قرن الثعالب. ولكن الصحيح، أن قرن الثعالب غير قرن المنازل.

أخرج البخاري ومسلم عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: "إن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشأم الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هن لهن، ولمن أتى عليهن من غيرهن، ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة»(٢).

قال ابن عثيمين يحمّله: وهذه الثلاثة، يلملم، وقرن المنازل، وذات عرق، متقاربة، وهي عن مكة نحو ليلتين، وذات عرق أبعد من قرن المنازل، وهذه الأسماء ليست باقية الآن، فذو الحليفة تسمى أبيار علي، والجحفة صار بدلها رابغ، ويلملم تسمى السعدية، وقرن المنازل يُسمى السيل الكبير، وذات عرق تسمى الضَّريْبة، ولكن الأمكنة ـ والحمد لله ـ مازالت معلومة مشهورة للمسلمين لم تتغير (٣).

🗖 ميقات أهل المشرق: ذات عرق.

قال ابن عثيمين تَعَلِّقُهُ: قوله: «لأهل المشرق ذات عرق»، وسمي هذا المكان بذات عرق؛ لأن فيه عرقاً، وهو الجبل الصغير.

قال ابن رشد تعلقه: واختلفوا فيمن أقته لهم: فقالت طائفة: عمر بن الخطاب(٤).

⁽١) البخاري (١٤٢٥) ومسلم (١١٨١).

⁽٢) أخرج مسلم عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس عن أن رسول الله على وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، وقال: «هن لهم، ولكل آت أتى عليهن من غيرهن، ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة»

⁽٣) الشرح الممتع (٧/ ٤٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢/ ١٣٥) قال: حدثني علي بن مسلم، حدثنا عبيد

وقالت طائفة: بل رسول الله ﷺ هو الذي أقت لأهل العراق ذات عرق والعقيق، وروي ذلك من حديث جابر، وابن عباس، وعائشة (١١).

الله، عن نافع، عن ابن عمر عن أن الله قتح هذان المصران أتوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين، «إن رسول الله عليه وحد لأهل نجد قرنًا»، وهو جور عن طريقنا، وإنا إن أردنا قرنًا شق علينا، قال: فانظروا حذوها من طريقكم، فحد لهم ذات عرق.

(١) أسانيده ضعيفة: أما عن طريق عائشة رضى الله عنها:

فأخرجه أبو داود (۱۷۳۹)، والنسائي (۲۲۵۳)، (۲۲۵۳)، وأبو داود (۱۷۳۹)، والبيهقي (٥/ ٢٨)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٣٢٨)، والدارقطني (٢/ ٢٣٦) من طرق عن المعافي بن عمران، عن أفلح بن حميد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة. ولقد أنكر الإمام أحمد هذا الحديث - كما في تهذيب التهذيب على أفلح بن حميد، وكذا ابن عدى في الكامل (١/ ٤١٧)، وكذا مسلم في كتابه التمييز (٢١٥) طبعة مكتبة الكوثر

أما حديث الحارث بن عمرو السهمي:

فأخرجه أبو داود (۱۷٤۲)، والدارقطني (۲/ ۲۳۲)، والبيهقى (٥/ ٨) والآحاد والمثاني (٧/ ٢٣٦)، من طريق عبد الوارث، عن عتبة بن عبد الملك السهمي. وهو مقبول، وكذا زرارة بن كريم مجهول.

أما حديث ابن عمر:

فأخرجه أحمد (٢/ ٧٨) من طريق محمد بن جعفو، عن شعبة، عن صدقة بن يسار، عن ابن عمر. وفيه: وقت النبي على العراق ذات عرق. وهذه شاذة اإذ أن صدقة خولف من غيره، وصدقة هذا حدث عليه خلاف، الراجح فيه أنه لم يذكر ذلك، فقد أخرجه الطيالسي (١٩٢١) من طريق أبى داود، عن شعبة، عن صدقة بن يسار، عن ابن عمر. فخالف محمد بن جعفر عن شعبة، وشعبة نفسه خولف، فقد أخرجه أحمد (٢/ ١٤٠) والطبراني في الكبير (١٢/ ٤٢٩) عن جرير، عن صدقة بن يسار، عن ابن عمر. وتابع جريرًا سفيان، كما أخرجه أحمد (٢/ ١١) وفي روايتهم قالوا: ولا عراق يومئذ. فهذا يدل على وهم هذه الرواية عن صدقة بن يسار.

ولقد أخرجه البخاري (١٤٥٠) من طريق زيد بن جبير (١٣٣) ومسلم (١١٨٢) من طريق نافع، والبخاري (١٤٥٥) من طريق سالم، وأحمد (٢/ ٤٦) من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر. ولم يذكر أنه وقت لأهل العراق، فتبين أنه الثابت عن ابن عمر، وعدم ذكر التوقيت لأهل العراق. والله أعلم.

أما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: فقد أخرجه أحمد (1/1/1) والدارقطني (1/1/1)

قال الماوردي كَتَلَتْهُ: قال الشافعي: «ميقات أهل المدينة من ذي الحليفة، وأهل الشام، ومصر، والمغرب، وغيرها من الجحفة، وأهل تهامة اليمن يلملم، وأهل نجد اليمن قرن، وأهل المشرق ذات عرق، ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلي».

قال الماوردي: أما الميقات في لسانهم فهو الحد، قال الله تعالى: ﴿يَسُّعَلُونَكَ عَنِ اللهُ وَلَا اللهُ عَالَى: ﴿يَسُعَلُونَكَ عَنِ اللهُ وَلَا اللهُ عَالَى: ﴿يَعْنَى: أَنْهَا حَدَّ لَإِحَلَالَ دَيُونَهُم، وَأُوقَاتَ حَجَهُم وَعَبَاداتُهُم. فمواقيت الحج خمسة:

أحدها: ذو الحليفة؛ وهو ميقات أهل المدينة.

٢٣٦) من طريق حجاج، عن عمرو، عن أبيه، عن جده. وحجاج هذا ضعيف

أما حديث أنس بن مالك: فأخرجه الطبراني في الكبير (١/ ٢٥٠) والطحاوي في معانى الآثار (٣٢٦٩) من طريق هلال بن زيد بن يسشار عن أنس بن مالك. وهذا منكر الحديث

أما حديث جابر بن عبد الله: فأخرجه مسلم (١١٨٣) وأحمد (π / π) وابن خزيمة (٢٥٩٢) والشافعي (٥٢٢) والدارقطني (π / π) من طرق عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفًا مع الشك في رفعه، وخالفه، أي: ابن جريج، (إبراهيم بن يزيد)، كها أخرجه ابن ماجه، وهو ضعيف، وكذا ابن لهيعة، كها أخرجه أحمد (π / π) من طريق ابن لهيعة، وهو ضعيف، كلاهما (ابن لهيعة – إبراهيم بن يزيد) عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعًا. وهذا وهم.

ورواه عطاء، عن جابر، واختلف عليه:

فأخرجه أحمد (٢/ ١٨١) وابن أبي شيبة (٣/ ٢٦٥) والدارقطني (٢/ ٢٣٥) من طرق عن حجاج، عن عطاء، عن جابر مرفوعًا. وحجاج ضعيف.

وأخرجه الشافعي (٥٢٣) وابن أبي شيبة (٣/ ٦٦) عن ابن جريج، عن عطاء مرسلًا. وهو الصواب، قال البيهقي (٥/ ٢٧): والصحيح رواية ابن جريج، ويحتمل أن يكون جابر سمع عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يقول: مهل أهل العراق.

قال ابن خزيمة: قد روي في ذات عرق أنه ميقات أهل العراق أخبار عن ابن جريج لايثبت عن أهل الحديث شيء منها، قد خرجتها في كتاب الكبير، ونقل الشافعي عن غير واحد: أن النبي عليه للم يوقت لأهل العراق، فنقل عن طاوس، وجابر بن زيد، وابن سيرين، وغيرهم وقال: قال الشافعي: ولا أحسبه إلا كها قال طاوس. وراجع نصب الراية (٣/ ١٢) وكذا مسلم في التمييز (٢١٦).

والثاني: الجحفة وهو ميقات أهل الشام ومصر والمغرب.

والثالث: يلملم، وقيل: المسلم، وهو ميقات أهل تهامة واليمن.

والرابع: قرن وهو ميقات أهل نجد.

والخامس: ذات عرق وهو ميقات أهل العراق والمشرق، فهذه خمسة مواقيت أجمع المسلمون على أربعة منها مقدرة بنص رسول الله على أولية، وهي: ذو الحليفة، والجحفة، ويلملم، وقرن، لرواية ابن عمر: أن النبي على قال: «يهل أهل المدينة من ذي الحليفة، وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرن». هذه الثلاثة سمعتها من رسول الله على وأخبرت أنه قال: «ويهل أهل اليمن من يلملم». وروى طاوس، عن ابن عباس قال: وقت رسول الله على المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام المجحفة، ولأهل نجد قرن، ولأهل اليمن يلملم «فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمرة، فمن كان دونهن فمن حيث يبدأ».

ميقات أهل العراق والمشرق، وقد اختلف الناس فيه: هل ثبت مقدرًا بنص رسول الله ﷺ، أو قياسًا باجتهاد الصحابة ﷺ؛ فحكي عن ابن سيرين وطاوس: أن ذات عرق مؤقتة باجتهاد لا بنص، قال الشافعي: وما أراه إلا كها قال طاوس.

وحكي عن ابن جريج وعطاء: أنها مؤقتة بنص، كغيرها من المواقيت، فمن ذهب إلى أن ذات عرق غير منصوص عليها، استدل برواية نافع، عن ابن عمر. أن عمر بن الخطاب في قيل له: إن رسول الله على لم يؤقت لأهل المشرق سننًا، فقال: انظروا ما حال طريقهم، قالوا: قرن، قال: اجعلوا ميقاتهم ذات عرق. قالوا: ولأن أهل العراق والمشرق كانوا كفارًا على عهد رسول الله على فكيف يصح أن ينص على ميقاتهم وهم على كفرهم؟

ومن ذهب إلى أن ذات عرق منصوص عليها، استدل على ما روى ابن جريج عن عطاء، عن جابر: «أن النبي على وقت لأهل المشرق ذات عرق». وروى ابن لهيعة عن أبي الزبير، عن جابر: «أن رسول الله على وقت لأهل العراق ذات عرق». وروى هلال بن زيد بن يسار عن أنس: «أن النبي على وقت لأهل البصرة ذات

عرق». وهذا أصح المذهبين لهذه النصوص الثابتة، ويجوز أن يكون الشافعي لم تبلغه هذه الأخبار، فأما حديث ابن عمر فغير ثابت عنه، وأما ما ذكره من كفر أهل العراق والمشرق، فقد كان أهل المغرب أيضًا كفارًا، وكان بالشام قيصر، وبمصر المقوقس، ونص على ميقاتهم مع كفرهم، فكذلك أهل العراق والمشرق، ولأن الله تعالى أطلعه على إسلامهم، ألا ترى ما روي عنه عليه: أنه قال: «زويت لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وسيبلغ ملك أمتي ما زوي لي منها». وقال لعدي بن حاتم: «يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت لا جوار معها لا تخاف إلا الله تعالى». على أنه قد كان بمشرق مكة مما يلي أرض نجد خلق من العرب قد أسلموا من بني عامر وبني سليم وغيرهم، فيجوز أن يكون وقته لهم (۱).

قال ابن قدامة كتالثة: (وميقات أهل المدينة من ذي الحليفة، وأهل الشام ومصر والمغرب من الجحفة، وأهل اليمن من يلملم، وأهل الطائف ونجد من قرن، وأهل المشرق من ذات عرق). وجملة ذلك أن المواقيت المنصوص عليها الخمسة التي ذكرها الخرقي كتلائه وقد أجمع أهل العلم على أربعة منها، وهي: ذو الحليفة، والجحفة، وقرن، ويلملم.

واتفق أثمة النقل على صحة الحديث عن رسول الله على فمن ذلك ما روى ابن عباس، قال: «وقت رسول الله على المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرنًا، ولأهل اليمن يلملم، قال: فهن لهن، ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، ممن كان يريد الحج والعمرة، فمن كان دونهن مهله من أهله، وكذلك أهل مكة يهلون منها». وعن ابن عمر: أن رسول الله على قال: «يهل أهل المدينة من ذي الحليفة، وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرن». قال ابن عمر: وذكر لي، ولم أسمعه: أنه قال: «وأهل اليمن من يلملم». متفق عليها. فأما ذات عرق فميقات أهل المشرق، في قول أكثر أهل العلم، وهو مذهب مالك، وأبي ثور، وأصحاب الرأى.

⁽١) الحاوى الكبر (٤/ ٦٨).

وقال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن إحرام العراقي من ذات عرق إحرام من الميقات. وروي عن أنس: أنه كان يحرم من العقيق. واستحسنه الشافعي، وابن المنذر، وابن عبد البر. وكان الحسن بن صالح يحرم من الربذة.

وروي ذلك عن خصيف والقاسم بن عبد الرحمن. وقد روى ابن عباس: أن النبي على النبي وقت الأهل المشرق العقيق». قال الترمذي: وهو حديث حسن. قال ابن عبد البر: العقيق أولى وأحوط من ذات عرق، وذات عرق ميقاتهم بإجماع. واختلف أهل العلم في من وقت ذات عرق، فروى أبو داود، والنسائي، وغيرهما، بإسنادهم، عن القاسم، عن عائشة: «أن رسول الله على وقت الأهل العراق ذات عرق». وعن أبي الزبير: أنه سمع جابرًا سئل عن المهل؟ قال: سمعته – وأحسبه رفع إلى النبي المهل عنول: «مهل أهل المدينة من ذي الحليفة، والطريق الآخر من الجحفة، ومهل أهل العراق من ذات عرق، ومهل أهل نجد من قرن». رواه مسلم في (صحيحه).

وقال قوم آخرون: إنها وقتها عمر ﷺ، فروى البخاري بإسناده عن ابن عمر، قال: لما فتح هذان المصران، أتوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرنًا، وهو جور عن طريقنا، وإنا إن أردنا قرنًا شق علينا. قال: فانظروا حذوها من طريقكم، فحد لهم ذات عرق.

و يجوز أن يكون عمر ومن سأله لم يعلموا توقيت النبي عَيَّا ذات عرق، فقال ذلك برأيه، فأصاب، ووافق قول النبي عَيَّا ، فقد كان كثير الإصابة في وإذا ثبت توقيتها عن النبي عَيَّا وعن عمر، فالإحرام منه أولى ـ إن شاء الله تعالى ـ (١).

مسألة الإحرام قبل الميقات

قال ابن المنذر كَاللهُ: وأجمعوا على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم (٢).

قال النووي تختفه: (والأصح) على الجملة أن الإحرام من الميقات أفضل للأحاديث الصحيحة المشهورة: (أن رسول الله عليه أحرم في حجته من الميقات)،

⁽١) المغنى (٣/ ٢٤٦).

⁽٢) الإجماع «ص١٧».

وهذا مجمع عليه، وأجمعوا على أنه على لم يحج بعد وجوب الحج، ولا بعد الهجرة غيرها «وأحرم على على عام الحديبية بالعمرة من ميقات المدينة ذى الحيلفة» رواه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي، وكذلك أحرم معه على بالحجة المذكورة والعمرة المذكورة أصحابه من الميقات، وهكذا فعل بعده على أصحابه، والتابعون، وجماهير العلماء، وأهل الفضل، فترك النبي على الإحرام من مسجده الذي صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيها سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وأحرم من الميقات، فلا يبقى بعد هذا شك في أن الإحرام من الميقات أفضل (1).

قال البغوي يَعَلَقُهُ: واختلف أهل العلم في كراهية تقديم الإحرام على الميقات، مع اتفاقهم على جوازه، فمنهم من لم يكرهه، بل استحبه، لما روي عن أم سلمة: أنها سمعت رسول الله عَلَيْهُ، يقول: «من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام، غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، أو وجبت له الجنة»(٢).

قال ابن بطال كَوْلَمْهُ: قال ابن المنذر: أمر النبي عَيْسُ أهل المدينة، وأهل الشام، وأهل نجد، واليمن أن يهلوا من المواضع التي حَدَّها، وأحرم عِيْسُ من الميقات الذي بينه لأهل المدينة، وترك أن يحرم من منزله، وعمل بذلك أصحابه وعوام أهل العلم، وغير جائز أن يكون فعل أعلى من فعله، أو عمل أفضل من عمله، ولقد سئل مالك عن هذه المسألة، فتلا قوله تعالى: ﴿ فَلْ يَحُذُرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ عَلَى السر: ٣٠] الآية.

وقد أجمع أهل العلم على أنه من أحرم قبل أن يأتى الميقات أنه محرم، غير أن طائفة من السلف كرهت ذلك، واستحبه آخرون، فممن رأى ذلك ابن عمر، أحرم من إيلياء، وسئل علي وابن مسعود عن قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ [القرة:١٩٦] فقالا: «أن تحرم من دويرة أهلك». وأجاز ذلك علقمة والأسود، وهو قول أبى حنيفة، والثوري، والشافعي. وكره الإحرام قبل المواقيت عمر بن الخطاب، وأنكر على عمران بن حصين إحرامه من البصرة، وأنكر عثمان بن عفان

⁽١) المجموع (٧/ ٢٠١).

⁽٢) شرح السنة (٧/ ٤١).

على عبد الله ابن عامر إحرامه قبل الميقات، وهو قول عطاء، والحسن، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وقال أحمد: المواقيت أفضل؛ لأنها سنة النبى على قال إسماعيل القاضى: وإنها كرهوا ذلك ـ والله أعلم ـ لئلا يضيق المرء على نفسه ما وسع الله عليه، وأن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه، وكلهم ألزمه الإحرام؛ فإنه زاد، ولم ينقص (١).

قال ابن قدامة كَلَشُهُ: (والاختيار أن لا يحرم قبل ميقاته، فإن فعل فهو محرم). لا خلاف في أن من أحرم قبل الميقات يصير محرمًا، تثبت في حقه أحكام الإحرام. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم. ولكن الأفضل الإحرام من الميقات، ويكره قبله. روي نحو ذلك عن عمر، وعثمان في وبه قال الحسن، وعطاء، ومالك، وإسحاق.

وقال أبو حنيفة: الأفضل الإحرام من بلده. وعن الشافعي كالمذهبين. وكان علقمة، والأسود، وعبد الرحمن، وأبو إسحاق يحرمون من بيوتهم. واحتجوا بها روت أم سلمة زوج النبي عليه: أنها سمعت رسول الله يليه يقول: «من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام، غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، أو وجبت له الجنة». شك عبد الله أيتهما قال». رواه أبو داود. وفي لفظ رواه ابن ماجه: «من أهل بعمرة من بيت المقدس، غفر له». وأحرم ابن عمر من إيليا. وروى النسائي، وأبو داود بإسنادهما عن الصبي بن معبد، قال: أهللت بالحج والعمرة، فلما أتيت العذيب لقيني سلمان بن ربيعة، وزيد بن صوحان، وأنا أهل بهما، فقال أحدهما: ما هذا بأفقه من بعيره. فأتيت عمر، فذكرت له ذلك. فقال: «هديت لسنة أحدهما: ما هذا إحرام به قبل الميقات. وروي عن عمر وعلي عنى قوله تعالى: نبيك عليه الميقات. وروي عن عمر وعلي في قوله تعالى:

ولنا: أن النبي عَلَيْ وأصحابه أحرموا من الميقات، ولا يفعلون إلا الأفضل. فإن قيل: إنها فعل هذا لتبيين الجواز، قلنا: قد حصل بيان الجواز بقوله، كما في سائر

⁽۱) شرح صحيح البخاري (٤/ ١٩٧).

المواقيت. ثم لو كان كذلك لكان أصحاب النبي على وخلفاؤه يحرمون من بيوتهم، ولما تواطئوا على ترك الأفضل، واختيار الأدنى، وهم أهل التقوى والفضل، وأفضل الخلق، ولهم من الحرص على الفضائل والدرجات ما لهم.

وقد روى أبو يعلى الموصلي في (مسنده) عن أبي أيوب، قال: قال رسول الله ﷺ: «يستمتع أحدكم بحله ما استطاع، فإنه لا يدري ما يعرض له في إحرامه».

وروى الحسن: أن عمران بن حصين أحرم من مصره، فبلغ ذلك عمر وقال: «يتسامع الناس أن رجلًا من أصحاب رسول الله وقال أحرم من مصره». وقال: إن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان، فلما قدم على عثمان لامه فيما صنع، وكرهه له. رواهما سعيد، والأثرم، وقال البخاري: كره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان. ولأنه أحرم قبل الميقات، فكره، كالإحرام بالحج قبل أشهره. ولأنه تغرير بالإحرام، وتعرض لفعل محظوراته، وفيه مشقة على النفس، فكره، كالوصال في الصوم.

قال عطاء: «انظروا هذه المواقيت التي وقتت لكم، فخذوا برخصة الله فيها، فإنه عسى أن يصيب أحدكم ذنبًا في إحرامه، فيكون أعظم لوزره، فإن الذنب في الإحرام أعظم من ذلك». فأما حديث الإحرام من بيت المقدس، ففيه ضعف؛ يرويه ابن أبي فديك، ومحمد بن إسحاق، وفيها مقال. ويحتمل اختصاص هذا ببيت المقدس دون غيره، ليجمع بين الصلاة في المسجدين في إحرام واحد، ولذلك أحرم ابن عمر منه، ولم يكن يحرم من غيره إلا من الميقات.

وقول عمر للصبي: «هديت لسنة نبيك». يعني: في القران، والجمع بين الحج والعمرة، لا في الإحرام من الميقات، فإن سنة النبي على الإحرام من الميقات، بين ذلك بفعله وقوله، وقد بين أنه لم يرد ذلك إنكاره على عمران بن حصين إحرامه من مصره.

وأما قول عمر وعلي، فإنها قالا: «إتمام العمرة أن تنشئها من بلدك». ومعناه: أن تنشئ لها سفرًا من بلدك، تقصد له، ليس أن تحرم بها من أهلك. قال أحمد: كان

سفيان يفسره بهذا، وكذلك فسره به أحمد. ولا يصح أن يفسر بنفس الإحرام؛ لأن النبي عَلَيْهُ وأصحابه ما أحرموا بها من بيوتهم، وقد أمرهم الله بإتمام العمرة، فلو حمل قولهم على ذلك لكان النبي عَلَيْهُ وأصحابه تاركين لأمر الله.

ثم إن عمر وعليًا ما كانا يحرمان إلا من الميقات، أفتراهما يريان أن ذلك ليس بإتمام لها ويفعلانه؟ هذا لا ينبغي أن يتوهمه أحد. ولذلك أنكر عمر على عمران إحرامه من مصره، واشتد عليه، وكره أن يتسامع الناس، مخافة أن يؤخذ به. أفتراه كره إتمام العمرة، واشتد عليه أن يأخذ الناس بالأفضل؟ هذا لا يجوز، فيتعين حمل قولها في ذلك على ما حمله عليه الأئمة. والله أعلم (١).

من كان دون المواقيت

أخرج البخاري ومسلم عن طاوس، عن ابن عباس في: «أن النبي يكي وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل اليمن يلملم، ولأهل نجد قرنا، فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، ممن كان يريد الحج والعمرة، فمن كان دونهن، فمن أهله حتى إن أهل مكة يهلون منها»(٢).

قال ابن قدامة كَالله: (وهذه المواقيت لأهلها، ولمن مر عليها من غير أهلها ممن أراد حجًا أو عمرة).

وجملة ذلك أن من سلك طريقًا فيها ميقات فهو ميقاته، فإذا حج الشامي من المدينة، فمر بذي الحليفة، فهي ميقاته، وإن حج من اليمن فميقاته يلملم، وإن حج من العراق فميقاته ذات عرق. وهكذا كل من مر على ميقات غير ميقات بلده صار ميقاتًا له.

⁽١) المغنى (٣/ ٢٥٢).

⁽٢) البخاري (١٥٢٩) وأخرجه مسلم (١١٨١) عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس عناس ألبخاري (١٥٢٩) وأخرجه مسلم (١١٨١) عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس عنان وقت رسول الله على الله المله، قال: «فهن لهن، ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، ممن أراد الحج والعمرة، فمن كان دونهن فمن أهله، وكذا فكذلك، حتى أهل مكة يهلون منها».

سئل أحمد عن الشامي يمر بالمدينة يريد الحج، من أين يهل؟ قال: من ذي الحليفة. قيل: فإن بعض الناس يقول: يهل من ميقاته من الجحفة. فقال: سبحان الله، أليس يروي ابن عباس عن النبي عليه: «هن لهن، ولمن أتى عليهن من غير أهلهن». وهذا قول الشافعي، وإسحاق.

وقال أبو ثور في الشامي يمر بالمدينة: له أن يحرم من الجحفة. وهو قول أصحاب الرأي. وكانت عائشة إذا أرادت الحج أحرمت من ذي الحليفة، وإذا أرادت العمرة أحرمت من الجحفة. ولعلهم يحتجون بأن النبي علي وقت الأهل الشام الجحفة.

ثانيًا: آداب الإحرام

التنظيف: ويشمل الغسل أو الوضوء، وقطع الرائحة، ونتف الإبط، وقص الشارب، وقلم الأظفار، وحلق العانة.

قال ابن عمر ﷺ: «من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام، وإذا أراد دخول مكة»(٢).

قال ابن قدامة كَتْلَثْهُ: فمن أراد الإحرام، استحب له أن يغتسل قبله، في قول أكثر

⁽١) المغنى (٣/ ٢٥٠).

⁽٢) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٤٢٣)، والبيهقي (٥/ ٣٣)، والدارقطني (٢/ ٢٢٠)، وغيرهم من طرق عن حميد الطويل، عن بكر بن عبد الله، عن ابن عمر. وحميد لم يصرح بالسماع، ولكن أمنا التدليس؛ حيث إنه يروي عن تابعي أكثر عنه.

أهل العلم، منهم طاوس، والنخعي، ومالك، والثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي؛ لما روى خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه: أنه «رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله، واغتسل». رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب.

وثبت أن النبي على أمر أسماء بنت عميس، وهي نفساء، أن تغتسل عند الإحرام. وأمر عائشة أن تغتسل عند الإهلال بالحج، وهي حائض. ولأن هذه العبادة يجتمع لها الناس، فسن لها الاغتسال، كالجمعة، وليس ذلك واجبًا في قول عامة أهل العلم (۱).

قَالَ ابن رشد تَخَلَتُهُ: الْقَوْلُ فِي الْإِحْرَامِ، وَاتَّفَقَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ لِلْإِهْلَالِ سُنَّةٌ، وَأَنَّهُ مِنْ أَفْعَالِ الْمُحْرِمِ حَتَّى قَالَ ابْنُ نَوَّارٍ: إِنَّ هَذَا الْغُسْلَ لِلْإِهْلَالِ عِنْدَ مَالِكٍ أَوْكَدُ مِنْ غُسْلِ الجُّمُعَةِ.

وقال أَهْلُ الظَّاهِرِ: هُوَ وَاجِبٌ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: يُجْزِئُ مِنْهُ الْوُضُوءُ.

وَحُجَّةُ أَهْلِ الظَّاهِرِ مُرْسَلُ مَالِكٍ مِنْ «حَدِيثِ أَسْهَاءَ بِنْتِ عُمَيْسِ: أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْدَاءِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ: «مُرْهَا، فَلْتَغْتَسِلْ، ثُمَّ لْتُهِلَّ» (٢).

(١) المغنى (٣/ ٢٥٦).

⁽٢) في سنده خلاف: أخرجه مسلم (١٢٠٩) قال: حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ ابْنُ أَبِي سَنده خلاف: أخرجه مسلم (١٢٠٩) قال: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيُهَانَّ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنُ أَبِي مَعْنَى بِنِ اللهُ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللهِ اللهِ عَنْ عَائِشَةَ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَيْنِ اللهَ عَنْ مَا أَمْرَ رَسُولُ الله عَلَيْ أَبًا بَكْرٍ، ﴿ يَأْمُرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهِلَّ ﴾.

وَسئلُ عَنه الدَّارَقَطني في العلل (َ الْمُ عَنْ عَلَى الْمَالُ عَلَى الْمُ اللَّهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِيهِ: فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ ذَلِكَ سُلَيُهُ أَنْ بُلَالِ، عَنْ يَحْيَى بْن سَعِيدٍ.

وَخَالَفَهُ ابْنُ عُنِيْنَةً، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَغَيْرُهُمَّا، فَقَالُوا: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ مُنْ سَلًا.

وَخَالَفَ يَحْيَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ،

وَالْأَمْرُ عِنْدَهُمْ عَلَى الْوُجُوبِ.

وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ حَتَّى يَثْبُتَ الْوُجُوبُ بِأَمْرٍ لَا مَدْفَعَ فِيهِ، وَكَانَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِدُخُولِهِ مَكَّةَ، وَلِوُقُوفِهِ عَشِيَّةَ يَوْم عَرَفَةَ (١).

وَمَالِكٌ يَرَى هَذِهِ الإغْتِسَالَاتِ الثَّلَاثَ مِنْ أَفْعَالِ الْمُحْرِمِ.

وإن كان الإحرام بغير اغتسال جائز.

قال ابن المنذر تَعَلَّلُهُ: أَجْمَع أَهُلُ العلم على أَنَ الإحرام جَائِز بغير اغتسال، وأَنهُ غير واجب (٢).

قال ابن قدامة كتلاثه: ويستحب التنظف بإزالة الشعث، وقطع الرائحة، ونتف الإبط، وقص الشارب، وقلم الأظفار، وحلق العانة؛ لأنه أمر يسن له الاغتسال والطيب، فسن له هذا كالجمعة، ولأن الإحرام يمنع قطع الشعر وقلم الأظفار، فاستحب فعله قبله؛ لئلا يحتاج إليه في إحرامه، فلا يتمكن منه (٣).

التجرد من الثياب المخيطة، ولبس ثوبي الإحرام.

قال ابن قدامة كتاته: قال: (ويلبس ثوبين نظيفين)، يعني: إزارًا ورداء، فإن رسول الله على قال: «وليحرم أحدكم في إزار، ورداء، ونعلين». قال ابن المنذر: ثبت ذلك عن رسول الله على وثبت أيضًا أن رسول الله على قال: «إذا لم يجد إزارًا فليلبس الحفين». ولأن المحرم ممنوع من لبس المخيط السراويل، وإذا لم يجد النعلين فليلبس الحفين». ولأن المحرم ممنوع من لبس المخيط

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْس.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَنْ مَالِكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَسْهَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ. وقالَ عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ. وَأَصَحُها عِنْدِى قَوْلِ مَالِكِ وَمَنْ تَابَعَهُ.

وأصحها عِندِي فولِ مَالِكِ وَمَن تَابِعُهُ.

⁽١) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (٧٠٢) عن نافع عن ابن عمر.

⁽٢) المغنى (٣/ ٢٥٦).

⁽٣) المغنى (٣/ ٢٥٧).

في شيء من بدنه، يعني بذلك: ما يخاط على قدر الملبوس عليه، كالقميص والسراويل.

ولو لبس إزارًا موصلًا، أو اتشح بثوب مخيط، جاز. ويستحب أن يكونا نظيفين؛ إما جديدين، وإما غسيلين؛ لأننا أحببنا له التنظف في بدنه، فكذلك في ثيابه، كشاهد الجمعة، والأولى أن يكونا أبيضين؛ لقول النبي ﷺ: «خير ثيابكم البياض، فألبسوها أحياءكم، وكفنوا فيها موتاكم»(١).

🕸 التطيب في البدن والثياب.

قال ابن قدامة كَالله: (ويتطيب). وجملة ذلك أنه يستحب لمن أراد الإحرام أن يتطيب في بدنه خاصة، ولا فرق بين ما يبقى عينه كالمسك والغالية، أو أثره كالعود، والبخور، وماء الورد. هذا قول ابن عباس، وابن الزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعائشة، وأم حبيبة، ومعاوية.

وروي عن محمد بن الحنفية، وأبي سعيد الخدري، وعروة، والقاسم، والشعبي، وابن جريج. وكان عطاء يكره ذلك، وهو قول مالك. وروي ذلك عن عمر، وعثمان، وابن عمر على واحتج مالك بها روى يعلى بن أمية: أن رجلًا أتى النبي على فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحرم بعمرة، وهو متضمخ بطيب؟ فسكت النبي على عني: ساعة، ثم قال: «اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات، وانزع عنك الجبة، واصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك». متفق عليه. ولأنه يمنع من ابتدائه، فمنع استدامته كاللبس. ولنا: قول عائشة: «كنت أطيب رسول الله على لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت. قالت: وكأني أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله على وهو محرم». متفق عليه. وفي لفظ لمسلم: «طيبته بأطيب الطيب. وقالت بطيب فيه مسك». وفي لفظ للنسائي: «كأني أنظر إلى وبيص طيب المسك في مفرق رسول الله على وحديثهم في بعض ألفاظه: «عليه جبة بها أثر خلوق». رواه مسلم. وفي بعضها: «وهو متضمخ بالخلوق». وفي بعضها: «عليه درع خلوق». رواه مسلم. وفي بعضها: «وهو متضمخ بالخلوق». وفي بعضها: «عليه درع

⁽١) المغني (٣/ ٢٥٧).

من زعفران». وهذه الألفاظ تدل على أن طيب الرجل كان من الزعفران، وهو منهي عنه للرجال في غير الإحرام، ففيه أولى.

وقد روى البخاري: أن النبي عَلَيْهِ «نهى أن يتزعفر الرجل». ولأن حديثهم في سنة ثهان، وحديثنا في سنة عشر. قال ابن جريج: كان شأن صاحب الجبة قبل حجة الوداع. قال ابن عبد البر: لا خلاف بين جماعة أهل العلم بالسير والآثار، أن قصة صاحب الجبة كانت عام حنين، بالجعرانة سنة ثهان، وحديث عائشة في حجة الوداع سنة عشر، فعند ذلك إن قدر التعارض، فحديثنا ناسخ لحديثهم. فإن قيل: فقد روى محمد بن المنتشر، قال: سمعت ابن عمر ينهى عن الطيب عند الإحرام، فقال: «لأن أطلى بالقطران أحب إلى من ذلك». قلنا: تمام الحديث، قال: فذكرت ذلك لعائشة، فقالت: «يرحم الله أبا عبد الرحمن، قد كنت أطيب رسول الله عليه فيطوف في نسائه، فقالت: «يرحم الله أبا عبد الرحمن، قد كنت أطيب رسول الله عليه عنص طيبًا».

فإذا صار الخبر حجة على من احتج به، فإن فعل النبي على حجة على ابن عمر وغيره، وقياسهم يبطل بالنكاح، فإنه يمنع ابتداءه دون استدامته (١).

الإحرام عقب الصلاة المكتوبة، أو يصلى ركعتين يحرم بعدهما.

قال ابن قدامة كتلفه: المستحب أن يحرم عقيب الصلاة، فإن حضرت صلاة مكتوبة، أحرم عقيبها، وإلا صلى ركعتين تطوعًا، وأحرم عقيبها. استحب ذلك عطاء، وطاوس، ومالك، والشافعي، والثوري، وأبو حنيفة، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر، وروي ذلك عن ابن عمر، وابن عباس.

وقد روي عن أحمد أن الإحرام عقيب الصلاة، وإذا استوت به راحلته، وإذا بدأ بالسير سواء؛ لأن الجميع قد روي عن النبي على من طرق صحيحة، قال الأثرم: سألت أبا عبد الله، أيها أحب إليك: الإحرام في دبر الصلاة، أو إذا استوت به راحلته؟ فقال: كل ذلك قد جاء، في دبر الصلاة، وإذا علا البيداء، وإذا استوت به ناقته، فوسع في ذلك كله. قال ابن عباس: «ركب النبي على راحلته، حتى استوت

⁽١) المغني (٣/ ٢٥٨).

على البيداء أهل هو وأصحابه»، وقال أنس: «لما ركب راحلته، واستوت به أهل». وقال ابن عمر: «أهل النبي على حين استوت به راحلته قائمة». رواهن البخاري، والأولى الإحرام عقيب الصلاة، لما روى سعيد بن جبير، قال: ذكرت لابن عباس إهلال رسول الله على فقال: «أوجب رسول الله على الإحرام حين فرغ من صلاته، ثم خرج، فلما ركب رسول الله على راحلته، واستوت به قائمة، أهل، فأدرك ذلك منه قوم، فقالوا: أهل حين استوت به الراحلة، وذلك أنهم لم يدركوا إلا ذلك، ثم سار حتى علا البيداء، فأهر، فأدرك ذلك منه قوم، فقالوا: أهل حين علا البيداء». وواه أبو داود، والأثرم. وهذا لفظ الأثرم.

وهذا فيه بيان وزيادة علم، فيتعين حمل الأمر عليه، ولو لم يقله ابن عباس لتعين حمل الأمر عليه، جمعًا بين الأخبار المختلفة، وهذا على سبيل الاستحباب، فكيفها أحرم جاز، لا نعلم أحدًا خالف في ذلك (١).

ثَالثًا: ويدخل الإحرام بأي من أنواع النسك الثلاثة.

يدخل المحرم الإحرام بأي من أنواع النسك الثلاثة التي هي: «التمتع - القران - الإفراد».

كر أولًا: أقوال العلماء في المراد بهذه الصور الثلاثة.

قال ابن قدامة كَتَلَفَهُ: فَالتَّمَتُّعُ: أَنْ يُمِلَّ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ مِنْ الْمِيقَاتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا أَحْرَمَ بِالْحُجِّ مِنْ عَامِهِ.

وَالْإِفْرَادُ: أَنْ يُمِلُّ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا.

وَالْقِرَانُ: أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِحْرَامِ بِهَا، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ قَبْلَ الطَّوَافِ. فَأَيُّ ذَلِكَ أَحْرَمَ بِهِ جَازَ (٢٠).

قال البغوي كَلَقْهُ: فَصُورَةُ الْإِفْرَادِ: أَنْ يُفْرِدَ الْحَجَّ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغ منه يعتمر.

⁽١) المغنى (٣/ ٢٥٩).

⁽٢) المغني (٣/ ٢٦٠).

وَصُورَةُ التَّمَتُّعِ: أَنْ يَعْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ، يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ فَيَحُجُّ فِي هَذَا الْعَامِ.

وَصُورَةُ الْقِرَانِ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ يُدْخِلُ عَلَيْهَا الْحُجَّ قَبْلَ أَنْ يَفْتَتِحَ الطَّوَافَ، فَيَصِيرُ قَارِنًا(١).

قال ابن حجر تعتقه: أمَّا التّمَتُّعُ فَالمُعْرُوفُ: أَنَّهُ الإعْتَارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ التَّحَلُّلُ مِنْ تِلْكَ السَّنةِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ الْعُمْرَةِ وَالْإِهْلَالُ بِالْحُجِّ فِي تِلْكَ السَّنةِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا السَّلَفِ عَلَى الْقِرَانِ أَيْضًا، قَالَ ابن عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلْمَاءِ أَنَّ التَّمَتُّعُ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَيْلَ الْحَجِّ فَيْلَ الْحُجِّ فَيْلَ الْحَجِّ فَيْلَا الْمُعَمِّ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَصُورَتُهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَصُورَتُهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَصُورَتُهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَمُ وَلّمُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّمُ وَلّمُ وَلّمُ وَلّمُ وَلّمُ وَلّمُ وَلّمُ وَلّمُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّمُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَالللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ و

قال النووي تعَلَّهُ: وَالْإِفْرَادُ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ، وَيَفْرُغَ مِنْهُ، ثُمَّ يَعْتَمِرَ. وَالْقِرَانُ: أَنْ عَامِهِ. وَالْقِرَانُ: أَنْ عَامِهِ. وَالْقِرَانُ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، وَيَفْرُغَ مِنْهُ، ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ. وَالْقِرَانُ: أَنْ يُحْرِمَ بِهَا جَمِيعًا، وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ، وَأَحْرَمَ بِالْحُجِّ قَبْلَ طَوَافِهَا صَحَّ، وَصَارَ قَارِنًا، فَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ، ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ، فَقَوْ لَانِ لِلشَّافِعِيِّ: أَصَحُّهُمَا: لَا يَصِحُّ إِنْ يَكُونَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي أَسْبَابِ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ، وَالنَّانِي: يَصِحُّ، وَيَصِيرُ قَارِنًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي أَسْبَابِ

تفسير البغوى (١/ ٢١٨).

⁽٢) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٢٣).

التَّحَلُّلِ مِنَ الْحُجِّ. وَقِيلَ: قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ. وَقِيلَ: قَبْلَ فِعْلِ فَرْضٍ. وَقِيلَ: قَبْلَ طَوَافِ الْقُدُومِ أَوْ غَيْرِهِ (١).

قال الترمذي كتاته: وقد اختار قوم من أهل العلم، من أصحاب النبي على وغيرهم التمتع بالعمرة. والتمتع: أن يدخل الرجل بعمرة في أشهر الحج، ثم يقيم حتى يحج، فهو متمتع، وعليه دم ما استيسر من الهدي، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله، ويستحب للمتمتع إذا صام ثلاثة أيام في الحج، أن يصوم العشر، ويكون آخرها يوم عرفة، فإن لم يصم في العشر صام أيام التشريق، في قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي على منهم ابن عمر، وعائشة. وبه يقول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقال بعضهم: لا يصوم أيام التشريق. وهو قول أهل الكوفة. وأهل الحديث يختارون التمتع بالعمرة في الحج. وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق.

ك ثانيًا: الأدلة من السنة على جواز التمتع، والقران، والإفراد.

🗖 حديث عائشة ويشفا:

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ عَامَ الله عَلَيْهُ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالحَجِّ، أَوْ جَمَعَ الحَجَّ وَالعُمْرَةَ، لَمْ يَحِلُّوا وَأَهَلَ رَسُولُ الله عَلَيْ بِالحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالحَجِّ، أَوْ جَمَعَ الحَجَّ وَالعُمْرَةَ، لَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ (").

□ حديث جابر بن عبدالله ﷺ:

عن أَبِي شِهَابٍ، قَالَ: قَدِمْتُ مُتَمَنِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِثَلاَثَةِ آيَّامٍ، فَقَالَ لِي أُنَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الآنَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّةً، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ لِي أُنَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الآنَ حَجَّتُكَ مَكِيَّةً، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله ﷺ: قَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ يَعَالِيَّ يَوْمَ سَاقَ البُدْنَ مَعَهُ، وَقَدْ

⁽١) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٣٤).

⁽٢) سنن الترمذي (٣/ ١٧٧).

⁽٣) البخاري (٢/ ١٤٢) (١٥٦٢) ومسلم (١٢١١).

أَهَلُّوا بِالحَّبِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ لَهُمْ: «أَجِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ البَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ، وَقَصِّرُوا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَلاً لا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهِلُّوا بِالحَبِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً»، فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً، وَقَدْ سَمَّيْنَا الحَبَّ؟ فَقَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرْ تُكُمْ، فَلَوْلاَ أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ اللّذِي أَمَرْ تُكُمْ، وَلَكِنْ لاَ يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ أَمَرْ تُكُمْ، فَلَوْلاَ أَنِّي سُقْتُ الهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ اللّذِي أَمَرْ تُكُمْ، وَلَكِنْ لاَ يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ بَعِلَهُ»، فَفَعَلُوا. قَالَ أَبُو عَبْدِ الله: «أَبُو شِهَابٍ لَيْسَ لَهُ مُسْنَدٌ إِلَّا هَذَا» (١).

🗖 حديث عبد الله بن عباس 🕮:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ هُ قَالَ: كَانُوا يَرُوْنَ أَنَّ العُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الفُجُورِ فِي الأَرْضِ، وَيَغُولُونَ الْمُحَرَّمَ صَفَرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَا الدَّبَرْ، وَعَفَا الأَثْرْ، وَانْسَلَخَ صَفَرْ، حَلَّتِ العُمْرَةُ لِمَنِ اعْتَمَرْ، قَدِمَ النَّبِيُّ عَلَيْ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةً رَابِعَةٍ مُهِلِّينَ بِالحَجِّ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ الحِلِّ؟ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ الحِلِّ؟ قَالَ: «حِلُّ كُلُّهُ»(٢).

وفي رواية من طريق نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبَعِيُّ، قَالَ: مَّتَعْتُ، فَنَهَانِي نَاسٌ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسِ عَبَّاسِ عَبَّاسِ عَقَالَ فَمُرَّقِ، فَرَأَيْتُ فِي المَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي: حَجُّ مَبْرُورُ، وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: «سُنَّةَ النَّبِيِّ عَيَالَةٌ»، فَقَالَ لِي: «أَقِمْ عِنْدِي، فَأَجْعَلَ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لِمَ؟ فَقَالَ: لِلرُّؤْيَا الَّتِي رَأَيْتُ (").

🗖 حديث أبي موسى الأشعري ه الله

عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَفِيهُ، قَالَ: «قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ فَأَمَرَهُ بالِحِلِّ».

⁽١) صحيح البخاري (٢/ ١٤٣) (١٥٦٨) ومسلم (١٢١٦).

⁽٢) صحيح البخاري (٢/ ١٤٢) ١٥٦٤ ومسلم (١٢٤٠).

⁽٣) صحيح البخاري (٢/ ١٤٣) ومسلم (١٢٤٢).

⁽٤) صحيح البخاري (٢/ ١٤٢) (١٥٦٥).

🗖 حديث حفصة ﴿ عَيْنُكُ :

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ ﴿ أَنْ وَوْجِ النَّبِيِّ عَلِيْ اللهُ عَالَتُ: يَا رَسُولَ الله ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ ، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِك؟ قَالَ: ﴿ إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَذْيِي، فَلاَ أُحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ ﴾ (١).

كم ثالثًا: اتفاق العلماء على جواز هذه الصور الثلاثة في الحج.

قال البغوي يَعَلَقْهُ: وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَدَاءُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْإِفْرَادِ، وَالتَّمَتُّعِ، وَالْقِرَانِ، فَصُورَةُ الْإِفْرَادِ: أَنْ يُفْرِدَ الْحَجَّ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ منه يعتمر. وَصُورَةُ التَّمَتُّعِ: أَنْ يَعْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ، يُحْرِمُ بِالْحُجِّ مِنْ مَكَّةَ، فَيَحُبُّ فِي هَذَا الْعَامِ. وَصُورَةُ الْقِرَانِ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُدْخِلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ قَبْلَ أَنْ يَفْتَتِحَ الطَّوَافَ، فَيَصِيرُ قَارِنًا (٢).

قال الخطابي تختلف: لم تختلف الأمة في أن الإفراد، والقران، والتمتع بالعمرة إلى الحج كلها جائزة، غير أن طوائف العلماء اختلفوا في الأفضل منها (٣).

قَالَ ابن عبد البر تَعْلَقَهُ: وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ إِفْرَادُ الْحُجِّ، وَإِبَاحَةُ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْخُجِّ، وَإِبَاحَةُ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْخُجِّ، وَإِبَاحَةُ الْقِرَانِ، وَهُوَ جَمْعُ الْحُجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنِ الْعُلْمَاءِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ مِنْ ذَلِكَ (٤).

قال القرطبي تخلله: لَا خِلَافَ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ التَّمَتُّعَ جَائِزٌ، عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ، وَأَنَّ الْإِفْرَادَ جَائِزٌ، وَأَنَّ الْقُرْانَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَضِيَ كُلَّا وَلَمْ يُنْكِرْهُ فِي حَجَّتِهِ عَلَى أَحْدِ مِنْ أَصْحَابِهِ، بَلْ أَجَازَهُ هَكُمْ، وَرَضِيَهُ مِنْهُمْ ﷺ (٥).

صحيح البخاري (٢/ ١٤٣) (١٥٦٦) ومسلم (١٢٢٩).

⁽٢) تفسير البغوي (١/ ٢١٨).

⁽٣) معالم السنن (٢/ ١٦٠).

⁽٤) الاستذكار (٤/ ٥٩).

⁽٥) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٧).

قال أبو الفرج الجوزي: اعْلَم أَنه لَا خلاف فِي جَوَاز التَّمَتُّع، وَالْقرَان، والإفراد. والتمتع: هُوَ أَن يَأْتِي الْإِنْسَان بِالْعُمْرَةِ فِي أَشهر الْحُبَح، ثُمَّ يحبِّ عَامه. وَالْقرَان: أَن يقرن بَينهَمَا فِي إِحْرَامه. والإفراد: أَن يحبِّ، فَإِذا أحرم بِالْعُمْرَةِ (١).

قال النووي تَعَلَّله: اعْلَمْ أَنَّ أَحَادِيثَ الْبَابِ مُتَظَاهِرَةٌ عَلَى جَوَازِ إِفْرَادِ الْحَجِّ عَنِ الْعُمْرَةِ، وَجَوَازِ النَّمَتُّع وَالْقِرَانِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ (٢).

قال العراقي تختلفه: وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ تَأْدِيَةِ نُسُكِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ: الْإِفْرَادُ، وَالتَّمَتُّعُ، وَالْقِرَانُ^(٣).

قال النووي تَعْمَلَهُ: فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي الْإِفْرَادِ، وَالتَّمَتُّع، وَالْقِرَانِ:

قَدْ ذَكُرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا جَوَازُ الثَّلاثَةِ، وَبِهِ قَالَ الْعُلَمَاءُ، وَكافة الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، إلَّا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ وَعُثْهَانَ بْنِ عَفَّانَ عَنْ التَّمَتُّع. وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ فِي تَعْلِيقِهِ، وَآخَرُونَ مِنْ أَنَّهُم كَانَا يَنْهَيَانِ عَنْ التَّمَتُّع. وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ فِي تَعْلِيقِهِ، وَآخَرُونَ مِنْ أَنَّهُم نَعْ لَيْهِ مَن العلماء فِي النهي عُمَرَ وَعُثْهَانَ تَأْوِيلَيْنِ: (أَحَدُهُمَا): أَنَّهُم نَهَا أَنْ مَنْ العَلماء فِي النهي عُمَرَ وَعُثْهَانَ تَأْوِيلَيْنِ: (أَحَدُهُمَا): أَنَّهُم نَهُ تَعْرِيمًا، وَهُو الْإِفْرَادُ، لَا أَنَّهُم يَعْقِدَانِ عَنْهُ تَنْزِيمًا، وَهُو الْإِفْرَادُ، لَا أَنَّهُم يَعْقِدَانِ بُطُلانَ التَّمَتُّع، هَذَا مَعَ عِلْمِهِمَا بِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَبِي اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحُبِجِ فَمَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَبِهِ فَمَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَبِهِ فَمَا اللهُ عَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعُ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱللْعُمْرَةِ إِلَى اللهُ عَمَالَ اللهُ عَمَالَ وَهُو اللهُ عَمَالَ عَالَى اللهُ عَمَالَ عَلَى اللهُ عَمَالَ اللهُ عَمَالَ عَلَى اللهُ عَمَالِهِ اللهُ عَمَالَ عَنْ السَّمَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البقرة: 1913]

قال ابن رشد تعلقه: الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ النَّسُكِ الَّذِي هُوَ الْمُغْنِيُّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدَيْ ﴾ [البرة:١٩٦] هُو أَنْ يُهِلَّ الرَّجُلُ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَسْكَنُهُ خَارِجًا عَنِ أَنْ يُهِلَّ الرَّجُلُ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَسْكَنُهُ خَارِجًا عَنِ الْحَرَمِ، ثُمَّ يَأْتِي حَتَّى يَصِلَ الْبَيْتَ، فَيَطُوفَ لِعُمْرَتِهِ، وَيَسْعَى، وَيَحْلِقَ فِي تِلْكَ الْأَشْهُرِ بِعَيْنِهَا مِنْ بِعَيْنِهَا، ثُمَّ يُخَلِّ بِمَكَّةَ، ثُمَّ يُنْشِئُ الْحُجَّ فِي ذَلِكَ الْعَامِ بِعَيْنِهِ، وَفِي تِلْكَ الْأَشْهُرِ بِعَيْنِهَا مِنْ

⁽١) كشف المشكل (١/ ١٨٢).

⁽٢) شرح النووي (٨/ ١٣٤).

⁽٣) طرح التثريب (٥/ ١٨).

⁽٤) المجموع (٧/ ١٥١).

غَيْرِ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى بَلَدِهِ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: هُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَإِنْ عَادَ إِلَى بَلَدِهِ، وَلَمْ يَحُجَّ؛ أَيْ: عَلَيْهِ هَدْيُ الْمُتَمَّعِ الْمُنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ الْمُنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ الْمُنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ اللّهُ مُنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مَنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

قال ابن قدامة كَتَلَهُ: قَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الحُبِّ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ مِنْ الْمِيقَاتِ، وَقَدِمَ مَكَّةَ فَفَرَغَ مِنْهَا، وَأَقَامَ بِهَا، وَحَجَّ مِنْ أَشْهُرِ الحُبِّ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ مِنْ الْمِيقَاتِ، وَقَدِمَ مَكَّةَ فَفَرَغَ مِنْهَا، وَأَقَامَ بِهَا، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ، أَنَّهُ مُتَمَتًعٌ، وَعَلَيْهِ الْهُدْيُ إِنْ وَجَدَ، وَإِلَّا فَالصِّيَامُ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: "مَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَبِّ (البقرة: ١٩٦] الْآية. وَقَالَ ابْنُ عُمَر: "مَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ قَالَ لِلنَّاسِ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ قَالَ لِلنَّاسِ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ قَالَ لِلنَّاسِ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ قَالَ لِلنَّاسِ: "مُتَفَقًّ عَلَيْهِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ إِلْمُ عُمْرَةً إِلَى الْحُبِّ وَالصَّفَا وَالْمُولُ الله عَلَيْهِ قَالَ لِلنَّاسِ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْ رَسُولُ الله عَلَيْهِ إِلْمُ عُمْرة إِلَى الْحُبِّ وَالصَّفَا وَالْمُولُ الله عَلَيْهِ إِلْمُ عُمْرة إِلَى الْحُبِّ وَيُعْقَلِهُ إِللْمُ عَلَى الْمُعْمَرة إِلَى الْحُبِي وَالصَّفَا وَالْمُ وَقَالَ جَابِرٌ: "كُنَّا نَتَمَتَعُ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ بِالْعُمْرة إِلَى الْحُبِّ ، فَنَذْبَحُ الْبَقَرَة عَنْ سَبْعَةً وَقَالَ جَابِرٌ: "كُنَّا نَتَمَتَعُ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ بِالْعُمْرة إِلَى الْحُبِّ ، فَنَذْبَحُ الْبَقَرة عَنْ سَبْعَة ، فَنَذْبَحُ الْبَقَرة عَنْ سَبْعَة ، فَنَذْبَحُ الْبَقَرة عَنْ سَبْعَة ، فَقَالَ جَابِرٌ: «كُنَّا نَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ بِالْعُمْرة إِلَى الْحُبِّ ، فَنَذْبُحُ الْبَقَرة عَنْ سَبْعَة ، فَنَذْبَحُ الْمُقَلَ عَلَى الْمُعْرَاقِ إِلَى الْحُبِي الْعُمْرة إِلَى الْحُبْر الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُنْ الْمُ ا

رابعًا: التلبية في الحج

🕸 التلبية: وهي الإهلال، وهو رفع الصوت بالتلبية.

كحكم التلبية:

أما عن حكمها: فهي مشروعة عند جميع العلماء، والخلاف في وجوبها.

والصحيح من أقوال العلماء أنها مسنونة مستحبة، لا يفرط فيها، وليست بواجبة.

قال النووي تعلَّفه: وأما حكم التلبية فأجمع المسلمون على أنها مشروعة، ثم اختلفوا في إيجابها: فقال الشافعي وآخرون: هي سنة، ليست بشرط لصحة الحج،

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ٩٧).

⁽٢) المغنى (٣/ ٤١٢).

ولا بواجبة، فلو تركها صح حجه، ولا دم عليه، لكن فاتته الفضيلة. وقال بعض أصحابنا: هي واجبة تجبر بالدم، ويصح الحج بدونها. وقال بعض أصحابنا: هي شرط لصحة الإحرام، قال: ولا يصح الإحرام ولا الحج إلا بها. والصحيح من مذهبنا ما قدمناه عن الشافعي.

وقال مالك: ليست بواجبة، ولكن لو تركها لزمه دم، وصح حجه. قال الشافعي ومالك: ينعقد الحج بالنية بالقلب من غير لفظ، كما ينعقد الصوم بالنية فقط.

وقال أبو حنيفة: لا ينعقد إلا بانضهام التلبية أو سوق الهدي إلى النية، قال أبو حنيفة: ويجزي عن التلبية ما في معناها من التسبيح، والتهليل، وسائر الأذكار، كها قال هو أن التسبيح وغيره يجزئ في الإحرام بالصلاة عن التكبير. والله أعلم (١).

قال العراقي تتخلّله: وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

(أحدهما): أنها سنة من سنن الحج والعمرة، يصحان بدونها، ولا إثم على تاركها ولا دم، ناسيًا كان أو متعمدًا، وهذا قول الشافعي وأحمد. وقال ابن عبد البر: لم أجد في هذه المسألة نصًا عن الشافعي، وأصوله يدل على أن التلبية ليست من أركان الحج عنده، ثم قال. وذكر ابن خوازمنداد، عن الحسن بن حي والشافعي: أن التلبية إن فعلها فحسن، وإن تركها فلا شيء عليه.

(الثاني): أنها واجبة، ويجب بتركها الدم، وهو وجه لبعض الشافعية، حكاه الماوردي عن ابن خيران وابن أبي هريرة، وأنهم زعما أنهما وجدا للشافعي نصًا يدل عليه.

وقال الماوردي: ليس يعرف له نص يدل عليه، وحكاه ابن قدامة عن أصحاب مالك، وحكاه الخطابي عن أبي حنيفة ومالك، وذكر ابن عبد البر عن ابن القاسم: أنه إن لم يذكر التلبية حتى خرج من حجه رأيت أن يهرق دمًا، قال إسهاعيل بن إسحاق: وهذا بدل من قوله على أن الإهلال للإحرام ليس عنده بمنزلة التكبير للدخول في الصلاة.

⁽۱) شرح النووي على مسلم (۸/ ۹۰).

واستدل صاحب الإمام لمن قال بالوجوب بها روى أبو سعيد بن الأعرابي من «حديث زينب بنت جابر الأحمسية: أن رسول الله ﷺ قال لها في امرأة حجت معها مصمتة: «قولي لها تتكلم؛ فإنه لا حج لمن لا يتكلم».

وفي الاستدلال نظر؛ لأنه لم يتعين أن يكون الكلام بالتلبية، لا سيها والذي يظهر أن هذه المرأة إنها صمتت عن كلام الآدميين وخطابهم، لا عن ذكر الله والتلبية من الذكر.

(الثالث): أنها سنة، ويجب بتركها الدم، حكاه النووي عن مالك، وفيه نظر، ولم أره في كتب المالكية، والسنة لا يجب بتركها دم.

(الرابع): أنها ركن في الإحرام لا ينعقد بدونها، ولا يصح الإحرام ولا الحج إلا بها، وهذا قول أبي عبد الله الزبيري من الشافعية. وروى سعيد بن منصور في سننه عن عطاء، قال: «التلبية فرض الحج.

وقال ابن المنذر: كان ابن عمر يقول: «الفرض التلبية»، وبه قال عطاء، وعكرمة، وطاوس. وقال ابن عباس: «الفرض الإهلال» وقال ابن مسعود: «الفرض الإحرام» وبه قال ابن الزبير. انتهى. وقال ابن شاس في الجواهر: قال ابن حبيب: التلبية كتكبيرة الإحرام. وقال ابن عبد البر: التلبية عند الثوري وأبي حنيفة ركن من أركان الحج، والحج إليها مفتقر.

وقال ابن قدامة في المغني: وعن الثوري وأبي حنيفة: أنها من شرط الإحرام، لا يصح إلا بها، كالتكبير للصلاة، وقال ابن حزم الظاهري: هي فرض، ولو مرة.

وحكى النووي في شرح المهذب عن داود الظاهري: أنه لا بد من رفع الصوت بها.

(الخامس): وجوبها على التخيير، فلا ينعقد الإحرام حتى يقترن بالنية قول أو فعل مما يتعلق بالحج، كالتلبية والتوجه على الطريق، وهذا مذهب مالك بمقتضى نقل ابن شاس في الجواهر؛ فإنه صدر به كلامه، ثم حكى مقالة ابن حبيب المتقدم ذكرها.

(السادس): وجوبها على التخير أيضًا، لكن بتفصيل آخر، فلا ينعقد الإحرام حتى تنضم إليه التلبية، أو سوق الهدي، أو تقليد البدن، ويقوم مقام التلبية ما في معناها من التسبيح، والتهليل، وسائر الأذكار. وهذا قول أبي حنيفة، كما يقول في إحرام الصلاة: إنه لا يختص بالتكبير، بل يقوم مقامه ما دل على التعظيم، ويرى الحج أوسع من الصلاة، وفي ذلك لقيام سوق الهدي ونحوه مقام التلبية وما في معناها. قال صاحب الهداية: هذا هو المشهور بين أصحابنا.

(السابع): قال ابن المنذر: وقال أصحاب الرأي: إن كبر، وهلل، أو سبح ينوي بذلك الإحرام، فهو محرم. انتهى.

وفيه: وجوب التلبية على التخيير بتفصيل آخر، فإنه ليس فيه التخيير بين ذلك وبين سوق الهدي ونحوه.

(الثامن): قال ابن المنذر أيضًا: وقالت عائشة: «لا إحرام إلا لمن أهل أو لبى» انتهى. وفيه وجوب التلبية على التخيير بتفصيل غير ما تقدم. فهذه المذاهب الأربعة الأخيرة متفقة على إيجاب التلبية على التخيير، لكن بتفاصيل مختلفة.

(التاسع): أنه يجب بترك تكرارها دم، وهو أشهر قولي المالكية، كما حكاه ابن العربي. وهذا قدر زائد على أصل وجوب التلبية.

قال ابن قدامة كالله: (فإذا استوى على راحلته لبى). التلبية في الإحرام مسنونة؛ لأن النبي على فعلها، وأمر برفع الصوت بها، وأقل أحوال ذلك الاستحباب، وسئل النبي عليه أي الحج أفضل؟ قال: «العج والثج»(١).

وهذا حديث غريب. ومعنى العج: رفع الصوت بالتلبية، والثج: إسالة الدماء بالذبح والنحر.

وروى سهل بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يلبي، إلا لبي ما

⁽۱) ضعيف: أخرجه الترمذي (۲۹۹۸) وابن ماجه (۲۸۹٦) وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن يزيد يزيد، قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر، يحدث عن ابن عمر. وفي سنده إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو «ضعيف».

عن يمينه من حجر، أو شجر، أو مدر، حتى تنقطع الأرض من هاهنا وهاهنا» (١٠). رواه ابن ماجه، وليست واجبة، وبهذا قال الحسن بن حي، والشافعي. وعن أصحاب مالك: أنها واجبة، يجب بتركها دم. وعن الثوري، وأبي حنيفة: أنها من شرط الإحرام، لا يصح إلا بها، كالتكبير للصلاة؛ لأن ابن عباس قال في قوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَبَّ البقرة:١٩٧]، قال ابن عباس: «الإهلال». وعن عطاء، وطاوس، وعكرمة: «هو التلبية». ولأن النسك عبادة ذات إحرام وإحلال، فكان فيها ذكر واجب، كالصلاة.

ولنا: أنها ذكر، فلم تجب في الحج، كسائر الأذكار. وفارق الصلاة، فإن النطق يجب في آخرها؛ فوجب في أولها، والحج بخلافه (٢).

قال النووي تخلفه: قد ذكرنا أن التلبية مستحبة بالاتفاق وليست واجبة، هذا هو الصواب المشهور من نصوص الشافعي والأصحاب، وقال صاحب الحاوي: حكي عن أبي علي بن خيران وأبي علي بن أبي هريرة من أصحابنا: أن التلبية في أثناء الحج والعمرة واجبة، قال: وزعها أنهما وجدا للشافعي نصًا يدل عليه، قال: وليس يعرف للشافعي في كتبه نص يدل عليه. هذا كلام الحاوي. وقال الدارمي: قال الطبري يعني: أبا علي الطبري: للشافعي ما يدل على أنها واجبة، قال: وبه قال ابن خيران. والمذهب ما قدمناه (٣).

قال ابن رشد تَعَلَّله: وَكَانَ مَالِكٌ لَا يَرَى التَّلْبِيَةَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ، وَيَرَى عَلَى تَارِكِهَا دَمًا، وَكَانَ غَيْرُهُ يَرَاهَا مِنْ أَرْكَانِهِ.

وَحُجَّةُ مَنْ رَآهَا وَاجِبَةً أَنَّ أَفْعَالَهُ ﷺ إِذَا أَتَتْ بَيَانًا لِوَاجِبِ أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى

⁽۱) سنده حسن: أخرجه الترمذي (۸۲۸) وابن ماجه (۲۹۲۱)، والحاكم في مستدركه (۱/ ۲۲۰)، والبن خزيمة (۲۲۳۶)، والبيهقي في الكبرى (۵/ ٤٣) من طرق عن عمارة بن غزية عن أبي حازم، عن سهل بن سعد.

⁽٢) المغني (٣/ ٢٧٠).

⁽٣) المجموع (٧/ ٢٤٦).

الْوُجُوبِ حَتَّى يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «خُذُوا عَنِي مَنَاسِكَكُمْ» (١٠). وَبِهَذَا يَحْتَجُّ مَنْ أَوْجَبَ لَفْظَهُ فِيهَا فَقَطْ.

وَمَنْ لَمُ يَرَ وُجُوبَ لَفْظِهِ فَاعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، قَالَ: «أَهَلَّ رَسُولُ الله ﷺ فَذَكَرَ التَّلْبِيَةَ الَّتِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ. وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: «وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ عَلَى ذَلِكَ: لَبَيْكَ ذَا الْمُعَارِجِ، وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَالنَّبِيُّ يَسْمَعُ وَلَا يَقُولُ شَيْئًا» (٢).

وَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ فِي التَّلْبِيَةِ (٣)، وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَنْ أَنَسِ (١)، وَغَيْرِهِ.

كم ثانيًا: صفة تلبية النبي ﷺ:

وأخرج البخاري (١٥٥٠) عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة ﴿ الله عَلَيْكُ ، قالت:

(١) أخرجه مسلم (١٢٩٧) وغيره عن جابر ﷺ.

(٤) لم أقف عليه.

⁽۲) سنده صحیح: أخرجه أبوداود (۱۸۱۳)، وأحمد (۱٤٤٤٠)، وأبو یعلی (۲۱۲٦)، وابن الجارود (٤٦٥)، وابن خزیمة (۲۲۲۲) من طریق یحیی بن سعید، عن جعفر بن محمد، عن أبیه عن جابر بن عبدالله. وسنده صحیح.

⁽٣) مسلم (١١٨٤). عَنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ عُمَرَ ﴿ أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «لَبَيْكَ اللهُمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لَلَهُمُّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ اللهُمُّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ اللهُ بْنُ عُمَرَ ﴾ لَا شَرِيكَ لَكَ اللهُ عَبْكَ وَلَلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ اللهُ عَالَ: وَكَانَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ ﴾ لَا شَرِيكَ لَكَ اللهُ عَالَ: وَكَانَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ ﴾ .

⁽٥) وأخرجه مسلم (١١٨٤) عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله على: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك» قال: وكان عبد الله بن عمر على يزيد فيها: « لبيك لبيك وسعديك، والخير بيديك، لبيك والرغباء إليك والعمل».

إني الأعلم كيف كان النبي عَلَيْ يلبي: «لبيك اللهم لبيك، لبيك الشريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك».

قال ابن رشد يَخلَقه: وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ تَلْبِيَةِ رَسُولِ الله ﷺ «لَبَيْكَ اللهمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ اللهمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ، لَكَ شَرِيكَ لَكَ»(١).

وَهِيَ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ أَصَحُّ مَنَدًا(٢).

كم ثالثًا: استحباب رفع الصوت بالتلبية:

قال ابن قدامة كَلَّلَهُ: ويرفع صوته بالتلبية؛ لما روي عن النبي ﷺ: أنه قال: «أتاني جبريل، فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال والتلبية» (٣).

وقال أبو حازم: كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يبلغون الروحاء، حتى تبح حلوقهم من التلبية (٤٠).

وقال سالم: كان ابن عمر يرفع صوته بالتلبية، فلا يأتي الروحاء حتى يصحل صوته (٥).

قال ابن رشد تَعَلَّلهُ: وَأَوْجَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، وَهُوَ مُسْتَحَبُّ عِنْدَ الْخُمْهُورِ؛ لِمَا رَوَاهُ مَالِكُ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آمُرَ أَمُّرَ أَصْحَابِي وَمَنْ مَعِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ وَبِالْإِهْلَالِ»(٦).

⁽١) البخاري (١٥٤٩) ومسلم (١١٨٤).

⁽٢) بداية المجتهد.

⁽٣) صحيح، وسيأتي تخريجه.

⁽٤) لم أقف عليه.

⁽٥) المغني (٣/ ٢٧٠).

⁽٦) إسناده ضعيف عن زيد، وصحيح عن السائب: أخرجه أحمد (٥/ ١٩٢)، وابن ماجه (٢٩٢٣)، وعبد بن حميد (٢٧٤) من طرق عن سفيان، وأخرجه الطبراني في الكبير (٥/ ٢٢٩) والبخاري في التاريخ الكبير (٤/ ١٥٠) من طريق وهيب عن موسى بن عقبة كلاهما (موسى بن عقبة

السسال وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ تَلْبِيَةَ الْمُرْأَةَ - فِيهَا حَكَاهُ أَبُو عُمَرَ - هُوَ أَنْ تُسْمِعَ نَفْسَهَا بِالْقَوْلِ.

وقال مَالِكٌ: لَا يَرْفَعُ المُحْرِمُ صَوْتَهُ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ، بَلْ يَكْفِيهِ أَنْ يُسْمِعَ مَنْ

وسفيان) عن عبد الله بن أبى لبيد، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد الجهنى، وأخرجه ابن خزيمة (٢٦٢٩) من طريق محمد بن الزبرقان، عن موسى بن عقبة، عن المطلب، وأسقط عبد الله بن أبى لبيد، وهذا وهم عن خلاد عن زيد بن خالد، وأشار البيهقي (٥/٤٢) إلى رواية شعبة عن عبد الله بن أبى لبيد، عن المطلب، عن خلاد، عن زيد بن خالد الجهنى. وفي إسناده عبد المطلب بن عبد الله بن حنطب، وهو صدوق، ولكنه كثير التدليس والإرسال، وقد عنعن.

ولقد أخرجه أحمد (٢/ ٣٢٥)، والبيهقي (٥/ ٤٢)، وابن خزيمة من طريق أسامة بن زيد، عن عبد الله بن أبى لبيد، عن المطلب: سمعت أبا هريرة .وهذا وهم، وأسامة بن زيد الليثى ضعيف، وقد أخرجه أحمد (٤/ ٥٦) من طريق ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبى لبيد، عن المطلب، عن السائب بن خلاد: أن جبريل. وذكر متنًا غريبًا، وهو من طريق ابن إسحاق، وهو مدلس، وقد عنعن.

قلت: ولكن الحديث صحيح من حديث السائب: فقد أخرجه أحمد (3/70)، والحميدي (87)، والترمذي (87)، وابن ماجه (797) والنسائي (707)، وغيرهم من طريق سفيان بن عينة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن خلاد بن السائب، عن السائب، عن أبيه، وتابع سفيان بن عينة مالك، كها أخرجه مالك في موطئه (77)، وأبو داود (1818)، وأحمد (3/70)، والدارمي (9/10) وغيرهم عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر به. وأخرجه أحمد (3/70) والطبراني في الكبير (4/72) من طرق عن ابن جريج، وروح عن عبدالله بن أبي بكر به. ولقد رجح العلهاء هذا الطريق ـ أي: طريق عبد الملك بن أبي بكر، عن خلاد، عن أبيه ـ على الطريق الآخر

قال الترمذي (٨٢٩) : وقد روى بعضهم هذا الحديث عن خلاد بن السائب، عن زيد بن خالد. ولا يصح، والصحيح هو: عن خلاد بن السائب، عن أبيه.

قال ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ٢٣٩): هذا حديث اختلف في إسناده اختلافًا كثيرًا، وأرجو أن تكون رواية مالك أصح.

قال البيهقي: والصحيح رواية مالك وابن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر.

يَلِيهِ، إِلَّا فِي المُسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ مِنِّي؛ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فِيهِ].

وَاسْتَحَبَّ الْجُمْهُورُ رَفْعَ الصَّوْتِ عِنْدَ الْتِقَاءِ الرِّفَاقِ، وَعِنْدَ الْإِطْلَالِ عَلَى شَرَفٍ

وقال أَبُو حَازِمٍ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ الله ﷺ لَا يَبْلُغُونَ الرَّوْحَاءَ حَتَّى تُبَحَّ حُلُوقُهُمْ»(١).

مسألة في رفع المرأة صوتها بالتلبية

🗐 اختلف أهل العلم في رفع المرأة صوتها:

فذهب أكثر العلماء إلى أن السنة في المرأة عدم رفع الصوت بالتلبية، ومن حججهم أن المرأة مأمورة بالستر، فيكره لها رفع الصوت.

قال ابن عبد البر يَخلَفه: وأجمع أهل العلم أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها، وإنها عليها أن تسمع نفسها، فخرجت من جملة ظاهر الحديث، وخصت بذلك، وبقى الحديث في الرجال، واستبعدهم به من ساعده ظاهره. وبالله التوفيق (٢).

كالآثار الواردة عن الصحابة والتابعين.

🗖 أثر عبدالله بن عمر ﷺ:

عن عيسى بن أبي عيسى، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «ليس على النساء أن ير فعن أصواتهن بالتلبية» (٣).

⁽١) لم أقف عليه عن أبي حازم، وقد مر سابقًا في الحديث السابق، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٧٢) من طريق موسى بن عبيدة، عن يعقوب بن زيد به. والسند إليه ضعيف، وموسى بن عبيدة هذا ضعىف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٧٣) من طريق كثير بن يزيد، عن المطلب، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ. وذكر المتن. وقد بينا الصواب في هذا الحديث قبل السابق، فليراجع.

⁽٢) الاستذكار (٤/ ٥٧).

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٨) عن عيسى بن أبي عيسى، عن نافع، عن ابن عمر. وعيسي بن أبي عيسي الحناط هذا، «متروك».

□ أثر عبدالله بن عباس ﷺ:

عن إبراهيم بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية»(١).

🗖 أثر عطاء يَخَلَلْثُهُ:

عن عطاء قال: «لا تجهر المرأة بالتلبية»(٢).

□ أقوال العلماء في ذلك:

كم قول الإمام مالك يَعْلَلْهُ:

عن مالك: أنه سمع أهل العلم يقولون: "ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية. لتسمع المرأة نفسها" قال مالك: "لا يرفع المحرم صوته بالإهلال في مساجد الجهاعات، ليسمع نفسه ومن يليه، إلا في المسجد الحرام ومسجد منى فإنه يرفع صوته فيهها". قال مالك: "سمعت بعض أهل العلم يستحب التلبية دبر كل صلاة، وعلى كل شرف من الأرض" (").

قال البيهقي تخلّله: قال الشافعي تخلّله: والمرأة في تلبيتها مثل الرجل، إلا أنها لا ترفع الصوت بالتلبية لذهاب أكثر أهل العلم إلى ذلك، وإنها مأمورة بالخفر، والتستر عن كل ما دعى إلى الشهوة من الرجال(٤).

وأخرجه الدارقطني في سننه (٣/ ٣٦٥) من طريق أبي داود الحفري، عن الثوري عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «لا تصعد المرأة فوق الصفا والمروة، ولا ترفع صوتها بالتلبية»

⁽۱) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ۳۲۸) من طريق إبراهيم بن أبي حبيبة، عن داود ابن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «لا ترفع المرأة». و إبراهيم بن أبي حبيبة هذا ضعيف الحديث.

⁽٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٨) من طريق يحيى بن يهان، عن ابن جريج، عن عطاء.

⁽٣) الموطأ (١/ ٣٣٤).

⁽٤) معرفة السنن والآثار (٧/ ١٣٩).

قال الشافعي كَتَلَثهُ: الحديث يدل على أن المأمورين برفع الأصوات بالتلبية الرجال، فكان النساء مأمورات بالستر فإن لا يسمع صوت المرأة أحد أولى بها وأستر لها، فلا ترفع المرأة صوتها بالتلبية، وتسمع نفسها(١).

قال النووي كَالله: ويستحب رفع الصوت بالتلبية بحيث لا يشق عليه والمرأة ليس لها الرفع؛ لأنه يخاف الفتنة (٢).

قال ابن قدامة كالله: (ولا ترفع المرأة صوتها بالتلبية، إلا بمقدار ما تسمع رفيقتها). قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها، وإنها عليها أن تسمع نفسها. وبهذا قال عطاء، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي. وروي عن سليمان بن يسار: أنه قال: «السنة عندهم أن المرأة لا ترفع صوتها بالإهلال». وإنها كره لها رفع الصوت مخافة الفتنة بها، ولهذا لا يسن لها أذان ولا إقامة، والمسنون لها في التنبيه في الصلاة التصفيق دون التسبيح (٣).

العلماء إلى أنه يجوز لها رفع الصوت بالتلبية الموت بالتلبية

□ أثر عائشة ﴿ الله عائشة ﴿ الله عائشة ﴿ الله عائشة الله عائشة ﴿ الله عائشة ﴿ الله عائشة الله عائشة ﴿ الله عائشة الله عائشة ﴿ الله عائشة الله ع

عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه قال: خرج معاوية ليلة النفر، فسمع صوت تلبية، فقال: من هذا؟ قالوا: عائشة اعتمرت من التنعيم، فذكرت ذلك لعائشة فقالت: «لو سألنى لأخبرته»(٤).

قال ابن حزم تخلّفه: وقال بعضهم: لا ترفع المرأة، قال أبو محمد: هذا خطأ وتخصيص بلا دليل، وقد كان الناس يسمعون كلام أمهات المؤمنين، ولا حرج في ذلك، وقد روي عنهن وهن في حدود العشرين سنة وفويق ذلك؛ ولم يختلف أحد في

الأم للشافعي (٢/ ١٧٠).

⁽۲) شرح النووي على مسلم (۸/ ۹۰).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٣/ ٣٠٥).

⁽٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٨) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه.وسنده صحيح.

جواز ذلك واستحبابه. روينا من طريق سعيد بن منصور، نا هشيم، أنا حميد ـ هو ابن عبد الرحمن -، عن بكر بن عبد الله المزني، قال: «سمعت ابن عمر يرفع صوته بالتلبية حتى أني لأسمع دوي صوته بين الجبال »، وبه إلى هشيم، أنا الفضل بن عطية، نا أبو حازم، قال: «كان أصحاب رسول الله عليه إذا أحرموا لم يبلغوا الروحاء حتى تبح أصواتهم».

ومن طريق وكيع، نا إبراهيم بن نافع، قال: قدمت امرأة أعجمية، فخرجت مع الناس، ولم تهل بشيء إلا أنها كانت تذكر الله تعالى، فقال عطاء: «لا يجزئها».

ومن طريق ابن أبي شيبة، نا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن عبدالرحمن بن القاسم، بن محمد، عن أبيه، قال: خرج معاوية ليلة النفر، فسمع صوت تلبية فقال: «من هذا؟» قيل: عائشة أم المؤمنين اعتمرت من التنعيم، فذكر ذلك لعائشة فقالت عائشة: «لو سألني لأخبرته»؛ فهذه أم المؤمنين ترفع صوتها حتى يسمعها معاوية في حاله التي كان فيها.

فإن قيل: قد روي عن ابن عباس: «لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية»، وعن ابن عمر: «ليس على النساء أن يرفعن أصواتهن بالتلبية؟» قلنا: رواية ابن عمر هي من طريق طريق عيسى بن أبي عيسى الحناط، وهو ضعيف، ورواية ابن عباس هي من طريق إبراهيم ابن أبي حبيبة، وهو ضعيف، ولو صحا لكانت رواية عائشة موافقة للنص(١).

🕸 ويدخل مكة ويستحب له عند دخول مكة أمور.

□ أولًا: الاغتسال.

قال ابن المنذر كِتَلَثُم: الاغتسال لدخول مكة مستحب عند جميع العلماء، إلا أنه ليس فى تركه عامدًا عندهم فدية، وقال أكثرهم: الوضوء يجزئ منه، وكان ابن عمر يتوضأ أحيانًا، ويغتسل أحيانًا .

⁽١) المحلى بالآثار (٥/ ٨١).

⁽۲) شرح صحیح البخاری (۶/ ۲۲۰).

قال ابن قدامة تَعَلَّقُهُ: يستحب الاغتسال لدخول مكة؛ «لأن عبد الله بن عمر كان يغتسل، ثم يدخل مكة نهارًا، ويذكر أن النبي ﷺ كان يفعله»(١) متفق عليه.

وللبخاري: أن ابن عمر، كان إذا دخل أدنى الحرم، أمسك عن التلبية، ثم يبيت بذي طوى، ثم يصلي الصبح، ويغتسل، ويحدث أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك» (٢).

ولأن مكة مجمع أهل النسك، فإذا قصدها استحب له الاغتسال، كالخارج إلى الجمعة. والمرأة كالرجل، وإن كانت حائضًا أو نفساء، لقول رسول الله ﷺ لعائشة وقد حاضت: «افعلي ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت» (٣).

ولأن الغسل يراد للتنظيف، وهذا يحصل مع الحيض، فاستحب لها ذلك. وهذا مذهب الشافعي. وفعله عروة، والأسود بن يزيد، وعمرو بن ميمون، والحارث بن سويد^(٤).

قال الشافعي تعلّلة: أحب للرجل إذا أراد دخول مكة أن يغتسل (٥).

قال البغوي تخلفه: الاغتسال سنة لدخول مكة، ودخولها نهارًا أفضل، استنانا بفعل النبي ﷺ: أنه دخلها ليلًا عام النبي ﷺ: أنه دخلها ليلًا عام اعتمر من الجعرانة (٦٠).

□ ثانيًا: أن يدخل مكة من أعلاها.

عن عائشة ﴿ أَن النبي عَلَيْهِ لما جاء إلى مكة دخل من أعلاها، وخرج من أسفلها » (٧).

⁽١) البخاري (١٥٧٣) ومسلم (١٢٥٩).

⁽٢) البخاري (١٥٧٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٩٩) ، ومسلم (١٢١١) من حديث عائشة هيك.

⁽٤) المغني (٣/ ٣٣٦).

⁽٥) السنن الصغير (٢/ ١٧٠).

⁽٦) شرح السنة (٧/ ٩٧).

⁽٧) البخاري (١٥٧٧) ومسلم (١٢٥٨).

قال ابن قدامة كِتَلَثه: ويستحب أن يدخل مكة من أعلاها؛ لما روى ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ دخل مكة من الثنية العليا التي بالبطحاء، وخرج من الثنية السفلي»(١)

وروت عائشة: أن النبي ﷺ «لما جاء مكة دخل من أعلاها، وخرج من أسفلها» (٢٠). متفق عليهما (٣٠).

□ ثالثًا: القول في رفع اليدين عند رؤية البيت.

اختلف أهل العلم في رفع اليدين عند رؤية البيت: فذهب بعضهم إلى جواز ذلك واستدلوا على ذلك بخبر ضعيف عن النبي على: أنه قال: «لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن: افتتاح الصلاة، واستقبال البيت، وعلى الصفا والمروة، وعلى الموقفين والجمرتين» (٤).

وقد روي موقوفًا عن ابن عباس ١٠٠٠:

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «ترفع الأيدي في سبعة مواطن، إذا رأى البيت، وعلى الصفا والمروة، وفي جمع، والعرفات، وعند الجمار»(٥).

(١) البخاري (١٥٧٥) ومسلم (١٢٥٧).

⁽٢) البخاري (١٥٧٧) ومسلم (١٢٥٨).

⁽٣) المغني (٣/ ٣٣٦).

⁽٤) ضعيف مرفوعًا: أخرجه ابن خزيمة (٢٧٠٣)، والطبراني في الكبير (١١/ ٣٨٥)، وابن أبي شيبة (٣/ ٤٣٦) من طرق مدارها علي ابن أبي ليلي، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس. وعن نافع، عن ابن عمر. وفي السند ابن أبي ليلي، ضعيف. وقد أخرجه الشافعي (٩٥٠) من طريق ابن جريج، قال: حدثت عن مقسم، عن ابن عباس. وهذا سند ضعيف. وقد روي موقوفًا على ابن عباس. وسنده أفضل من هذا.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٣٦) من طريق ابن فضيل، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. ومحمد بن فضيل ممن سمع من عطاء بعد الاختلاط.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٣٧) كذلك من طريق ابن فضيل، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: «لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواضع: إذا قمت إلى الصلاة، وإذا جئت من بلد، وإذا رأيت البيت، وإذا قمت على الصفا والمروة، وبعرفات، وبجمع،

قال ابن قدامة كَلَيْهُ: ويستحب رفع اليدين عند رؤية البيت. روي ذلك عن ابن عمر (١)، وابن عباس (٢). وبه قال الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وإسحاق.

وكان مالك لا يرى رفع اليدين؛ لما روي عن المهاجر المكي، قال: سئل جابر بن عبد الله عن الرجل يرى البيت، أيرفع يديه؟ قال: «ما كنت أظن أحدًا يفعل هذا إلا اليهود، حججنا مع رسول الله ﷺ فلم يكن يفعله». رواه النسائي (٣).

ولنا: ما روى أبو بكر بن المنذر، عن النبي عَلَيْهِ: أنه قال: «لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن: افتتاح الصلاة، واستقبال البيت، وعلى الصفا والمروة، وعلى الموقفين والجمرتين» (٤٠).

وهذا من قول النبي عليه وذاك من قول جابر، وخبره عن ظنه وفعله، وقد خالفه ابن عمر، وابن عباس، ولأن الدعاء مستحب عند رؤية البيت، وقد أمر برفع اليدين

وعند الجمار». وفي سنده ابن أبي ليلي، ضعيف، والكلام في رواية الحكم عن مقسم.

⁽١) ضعيف، و سيأتي.

⁽٢) ضعيف، وقد سبق.

⁽٣) ضعيف: أخرجه أبوداود (١٨٧٠)، والنسائي (٢٨٩٥)، والترمذي (٨٥٥)، والطيالسي (٢٨٩٩)، والطرالسي (٢٨٧٩)، وغيرهم من طرق عن شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبًا قَزَعَةَ الْبَاهِلِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ اللَّهَاجِرِ اللَّكِيِّ، قَالَ: سُئِلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله. وفي سنده مهاجر بن عكرمة المكي، قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٢): قال أبو حاتم في «العلل»: لا أعلم أحدًا روى عن المهاجر بن عكرمة غير يحيى بن أبي كثير، و المهاجر ليس بالمشهور.

وقال الخطابي: ضعف الثوري، و ابن المبارك، و أحمد، و إسحاق حديث مهاجر في رفع اليدين عند رؤية البيت؛ لأن مهاجرًا عندهم مجهول.

⁽٤) ضعيف مرفوعًا: أخرجه ابن خزيمة (٢٧٠٣)، والطبراني في الكبير (١١/ ٣٨٥)، وابن أبي شيبة (٣/ ٤٣٦) من طرق مدارها علي ابن أبي ليلي، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس. وعن نافع عن ابن عمر. وفي السند ابن أبي ليلي، ضعيف. وقد أخرجه الشافعي (٩٥٠) من طريق ابن جريج، قال: حدثت عن مقسم، عن ابن عباس. وهذا سند ضعيف.وقد روي موقوفًا على ابن عباس. وسنده أفضل من هذا.

عند الدعاء(١).

قال البغوي تَعَلَّقه: عن ابن عباس، عن النبي عَلَيْهُ، قال: «ترفع الأيدي في الصلاة، وإذا رئي البيت، وعلى الصفا والمروة، وعشية عرفة، وبجمع، وعند الجمرتين، وعلى الميت»(٢).

قال الإمام: هذا حديث منقطع، واختلف أهل العلم في رفع اليدين عند رؤية البيت: فذهب قوم إلى أنه ترفع، روي ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وبه قال سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق. وكرهه قوم، لما روي عن المهاجر المكي، قال: سئل جابر، عن الرجل يرى البيت، يرفع يديه؟ قال: «قد حججنا مع رسول الله عليه فلم يكن يفعله»(٣).

وروي عن أبي هريرة، قال: «أقبل رسول الله ﷺ، فدخل مكة، فأقبل إلى الحجر فاستلمه، ثم طاف بالبيت، ثم أتى الصفا، فعلاه حتى ينظر إلى البيت، فرفع يديه، فجعل يذكر الله ما شاء أن يذكره ويدعو». وقال: «والأنصار تحته»(٤).

قال البيهقي تَعْلَلُهُ: قال الشافعي في رواية أبي سعيد في الإملاء: وليس في رفع اليدين شيء أكرهه، ولا أستحبه عند رؤية البيت، وهو عندي حسن.

قال أحمد: وكأنه لم يعتمد على الحديث لانقطاعه، ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس.

وعن نافع، عن ابن عمر، مرة موقوفًا عليهما، ومرة مرفوعًا إلى النبي عَلَيْقُ دون ذكر البيت.

وروينا عن المهاجر المكي: أنه ذكر لجابر بن عبد الله رفع اليدين عند رؤية البيت، فقال: «ما كنت أرى أحدًا يفعل هذا إلا اليهود، قد حججنا مع رسول الله ﷺ، فلم

⁽١) المغنى (٣/ ٣٣٦).

⁽٢) ضعيف، وقد سبق.

⁽٣) ضعيف، وقد سبق.

⁽٤) شرح السنة (٧/ ٩٩).

نكن نفعله»، وفي رواية أخرى: «أفكنا نفعله؟».

وقد روينا عن ابن جريج، عن النبي ﷺ: أنه كان «إذا رأى البيت رفع يديه»، وقال، فذكر الدعاء الذي ذكرنا، ورواه سفيان الثوري، عن أبي سعيد الشامي، عن مكحول، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وروى سفيان، عن حبيب، عن طاوس، قال: لما رأى النبي ﷺ البيت «رفع يديه، فوقع زمام ناقته، فأخذه بشماله، ورفع يده اليمني».

فهذه المراسيل انضمت إلى حديث مقسم فوكدته، وليس في حديث جابر، عن النبي على النبي الله قوله، إنها في حديث جابر نفي فعله وفعل رفاقه، ولو صرح جابر بأنه لم ير رسول الله على أنه فعل ذلك، وأثبته غيره، كان القول قول المثبت، وإن كان إسناد حديثه دون إسناد حديث جابر حتى ما اجتمع فيه شرائط القبول.

وحديث ابن عباس، وابن عمر، برواية ابن أبي ليلى اجتمع فيه شرائط القبول عند بعض من يدعي الجمع بين الآثار، فهو يحتج به وبأمثاله، ونحن لا نحتج بها ينفرد به لسوء حفظه، لكن حديثه هذا صار مؤكدًا بانضهام ما ذكرنا من الشواهد إليه، فهو إذا حسن، كما قال الشافعي كَلَقْهُ، وليس فيه كراهية. والله أعلم (١).

قال الخطابي كتالثه: اختلف الناس في هذا: فكان ممن يرفع يديه إذا رأى البيت سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. وضعف هؤلاء حديث جابر؛ لأن مهاجراً ـ راويه ـ عندهم مجهول، وذهبوا إلى حديث ابن عباس، عن النبي عَلَيْهُ قال: «ترفع الأيدي في سبعة مواطن: افتتاح الصلاة، واستقبال البيت، وعلى الصفا والمروة، والموقفين، والجمرتين». وروي عن ابن عمر: أنه كان يرفع اليدين عند رؤية البيت، وعن ابن عباس مثل ذلك (٢).

قال شيخ الإسلام كنتشه: (فإذا رأى البيت رفع يديه، وكبر الله، وحمده، ودعا).

⁽١) معرفة السنن والآثار (٧/ ٢٠١).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١٩١).

قال أحمد - في رواية المروذي -: إذا رأيت البيت فارفع يديك بباطن كفيك، وقل: الله أكبر الله أكبر، اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالإسلام، اللهم زد بيتك هذا تعظيمًا، وتكريمًا، وإيهانًا، ومهابة...

وروي عن سعيد بن المسيب، قال: سمعت من عمر كلمة لم يبق أحد سمعها غيري - حين رأى البيت - قال: «اللهم أنت السلام» ومنك السلام» فحينا ربنا بالسلام» وفي لفظ: أن عمر بن الخطاب كان إذا نظر إلى البيت قال: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، حينا ربنا بالسلام». رواه سعيد، والشافعي، وأحمد، وغيرهم.

وعن حذيفة بن أسيد: أن النبي عَلَيْهُ: كان إذا نظر إلى البيت قال: «اللهم زد بيتك هذا تشريفًا، وتعظيمًا، وتكريمًا، ومهابة». رواه الطبراني في مناسكه (١٠).

﴿ وَاَذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي آَيَّامِ مَّعْدُودَتِ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُواْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [القرة:٢٠٣]

قال الطبري تخلله: اذكروا الله بالتوحيد، والتعظيم في أيام محصنات، وهي أيام رمي الجهار، أمر عباده يومئذ بالتكبير أدبار الصلوات، وعند الرمي مع كل حصاة من حصى الجهار يرمى بها جمرة من الجهار (٢).

مسألة: المقصود بالأيام المعدودات

ذهب أكثر العلماء، بل نقل الإجماع، على أن المراد بالأيام المعدودات هي أيام التشريق، وورد ذلك عن بعض الصحابة والتابعين.

□ أثر عبد الله بن عباس ك:

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، في قوله: ﴿ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ مَّعُدُودَاتٍّ ﴾

⁽١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية (٣/ ٤١٤).

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ٥٤٩).

[البقرة:٢٠٣] قال: «أيام التشريق» (١).

وعن عمرو بن دينار، عن ابن عباس: «سمعه يوم الصدر، يقول بعدما صدر يكبر في المسجد، ويتأول: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي ٓ أَيَّامِ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة:٢٠٣](٢).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🕮:

عن عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر: أنه كان يكبر تلك الأيام بمنى، ويقول: «التكبير واجب»، ويتأول هذه الآية: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ مَّعُدُودَاتِّ﴾

(۱) صحيح، وله طرق: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (۳/ ٥٤٩)، (۳/ ٥٥٠) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٧٣) من طرق عن هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وسنده صحيح.

وأخرجه سعيد بن منصور (٣/ ٨٢٥) من طريق حديج بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس، قال: «الأيام المعدودات: أيام التشريق». وسنده ضعيف. وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٠) من طريق محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: «﴿وَاَذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي ٓ أَيّامِ مَعْدُودَتِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] «يعني الأيام المعدودات: أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد النحر». وسنده ضعيف.

وأخرَجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٠) من طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِى أَيَّامِ مَّعْدُودَاتِّ ﴾ [البقرة:٢٠٣] «يعني: أيام التشريق».

(٢) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره طهجر (٣/ ٥٥٠) و ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٣٦٠) من طريق ابن جريج، قال: حدثني عمرو بن دينار، قال: سمعت ابن عباس في المسجد: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي ٓ أَيَّامِ مَّعْدُودَتِّ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] « يوم الصدر، بعد ما صدر يكبر في المسجد، ويذكر الله ». وسنده صحيح.

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٣/ ٤٣٧) من طريق سفيان، عن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عباس يكبر يوم الصدر، ويأمر من حوله أن يكبروا، فلا أدري تأول قول الله عَلَا: ﴿وَاَذْكُرُواْ اللَّهَ فِي أَيَّالِم مَنْ لَكِبُرُواْ اللَّهَ عَالِم اللَّه اللَّهُ البقرة: ٢٠٠١].

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٣٧٣) من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، قال: رأيت ابن عباس يكبر يوم النفر في مكة، ويتلو: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِى أَيَّامِ مَّعْدُودَاتٍّ﴾ [ابقرة:٢٠٣].

[البقرة:٢٠٣]

□ أثر على بن أبي طالب ﷺ:

عن المنهال بن عمرو، عن زر بن حبيش، عن علي، ﴿أَيَّامِ مَّعُدُودَاتِّ﴾ [البقرة:٢٠٣] قال: «ثلاثة أيام: يوم الأضحى، ويومان بعده. اذبح في أيهن شئت، وأفضلها أولها» (٢).

أثر عطاء بن أبي رباح كَمْلَلْهُ:

عن عطاء بن أبي رباح، في قول الله كلَّا: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ مَّعْدُودَاتِّ ﴾ [البقرة:٢٠٣] قال: «هي أيام التشريق»(٣).

أثر سعيد بن جبير كَالله:

عَنْ أَبِي بِشْر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، قَالَ: «الْأَيَّامُ المُعْلُومَاتُ: أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَالْأَيَّامُ الْمُعْدُودَاتُ: أَيَامُ التَّشريق⁽³⁾.

أثر مجاهد رَيغَلَشْهُ:

عن مجاهد، في قول الله عَلَى: ﴿ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ مَّعْدُودَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] قال: «أيام التشريق بمني» (٥).

⁽١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٣٦٠) من طريق عمرو بن عبد الله الأودي، ثنا وكيع، عن عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر.

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٣٦٠) من طرق عن ابن أبي ليلي، عن المنهال بن عمرو، عن زر بن حبيش، عن علي. وسنده ضعيف.

⁽٣) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥١) من طريق عبد الحميد بن بيان السكري، قال: أخبرنا إسحاق، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن عطاء بن أبي رباح.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥١) من طريق ابن وكيع، قال: ثني أبي، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، مثله.

⁽٤) أخرجه سعيد بن منصور (٣/ ٨٣٤) من طريق سَعِيدٌ، قَالَ: نا أَبُو عَوَانة، عَنْ أَبِي بِشْر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وسنده صحيح.

⁽٥) سنده فَيه ضَّعف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥١) من طريق عن ابن أبي نجيح،

أثر إبراهيم النخعى تَغَلَّشْة:

عن منصور، عن إبراهيم، قال: «الأيام المعدودات: أيام التشريق»(١).

أثر الحسن البصري تَعَلَّقَهُ:

عن الحسن، قال: «الأيام المعدودات: الأيام بعد النحر»(٢).

أثر إسماعيل بن أب خالد تَعَلَّلَهُ:

عن شعبة، قال: سألت إسهاعيل بن أبي خالد عن الأيام المعدودات، فقال: «أيام التشريق» (٣).

أثر قتادة تَعْلَلْنَهُ:

عن قتادة، قوله: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة:٢٠٣] «كنا نحدث أنها أيام التشريق» (٤٠٠).

=

عن مجاهد.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥١) عن ليث، عن مجاهد، وعطاء، قالا: «هي أيام التشريق». وسنده ضعيف؛ فيه ليث بن أبي سليم.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥١) من طريق ابن حميد، قال: ثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، مثله. وفيه ابن حميد، «ضعيف جدًا».

(۱) سنده صحیح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (۳/ ۵۵۱) من طریق ابن بشار، قال: ثنا عبدالرحمن، قال: ثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم. وسنده صحيح.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٢) من طريق ابن بشار، قال: ثنا يحيى، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم. وسنده صحيح.

- (٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٢) من طريق يعقوب، قال: ثنا ابن علية، قال: أخبرنا يونس، عن الحسن. وسنده صحيح.
- (٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٢) من طريق محمد بن جعفر، قال: ثنا شعبة، قال: سألت إساعيل بن أبي خالد. وسنده صحيح.
- (٤) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٢) من طريق بشر بن معاذ، قال: ثنا يزيد بن زريع، قال: ثنا سعيد، عن قتادة. وسنده حسن.

أثر السدي تَعْلَشْهُ:

عن السدي: «أما الأيام المعدودات: فهي أيام التشريق»(١).

أثر الضحاك يَعْلَشْهُ:

عن عبيد بن سليان، قال: سمعت الضحاك، يقول في قوله: ﴿فِي آيَّامِ مَّعُدُودَاتٍّ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] قال: ﴿فِي آيَّام التشريق الثلاثة» (٢).

□ أثر عبد الرحمن بن زيد بن أسلم كَالله:

في قول الله: ﴿وَأَذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة:٢٠٣]، قال: «المعلومات: يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق؛ والأيام المعدودات: أيام التشريق» (٣).

قول الإمام مالك كتلفه: عن مالك، قال: «الأيام المعدودات: ثلاثة أيام بعد يوم النحر »(٤).

قال الطبري تخللة: وإنها قلنا: إن الأيام المعدودات هي: أيام منى، وأيام رمي الجمار، لتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول فيها: «إنها أيام ذكر الله

=

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٢) من طريق عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن قتادة، في قوله: ﴿وَالذَّكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ مَّعْدُودَاتِّ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] قال: «هي أيام التشريق». وهذا سند فيه مقال؛ رواية معمر عن قتادة متكلم فيها، ولكن هو صحيح بها قبله.

⁽۱) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (۳/ ۵۵۲) من طريق أسباط، عن السدي. وسنده حسن.

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٣): وحدثت عن حسين بن الفرج، قال: سمعت أبا معاذ الفضل بن خالد، قال: أخبرنا عبيد بن سليهان، قال: سمعت الضحاك.

⁽٣) أخرجه ابن وهب في الجامع (٢/ ٩٨) قال: حدثني ابن زيد بن أسلم، عن أبيه. وسنده صحيح. وأخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٥٥٣) من طريق عمرو بن أبي سلمة، قال: سألت ابن زيد عن الأيام المعدودات، والأيام المعلومات،؟ فقال: «الأيام المعدودات: أيام التشريق، والأيام المعلومات: يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق».

⁽٤) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٢) قال: وحدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، عن مالك.

عَنَالَةِ » . وتَجَمَّلُةِ » .

عن أبي هريرة: أن رسول الله عليه قال: «أيام التشريق أيام طعم، وذكر».

وعن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة، يطوف في منى: «لا تصوموا هذه الأيام، فإنها أيام أكل، وشرب، وذكر الله ﷺ "^(۱).

قال ابن عبد البر كَتَلَفُهُ: قال أبو عمر: لا خلاف بين العلماء أن أيام منى هي الأيام المعدودات التي ذكر الله عَلَى في قوله: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِىۤ أَيَّامِ مَّعُدُودَتِ ۖ وهي أيام المعدودات التي ذكر الله عَلَى في قوله: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِى أَيّامِ المعلومات (٢). الذبح، وهي الأيام المعلومات (٢).

قال ابن بطال كِلللهُ: وأما المعدودات فعامة العلماء على أنها أيام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر، كما قال ابن عباس^(٣).

قال السمعاني كَنَاللهُ: قوله تعالى: ﴿وَالذَّكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ مَّعُدُودَاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] يعني: أيام منى، وهي أيام التشريق. قال ابن عمر: «الأيام المعلومات والأيام المعدودات في أربعة أيام، فيوم النحر ويومان بعده هي الأيام المعلومات، وثلاثة أيام بعد يوم النحر هي الأيام المعدودات».

والمعدودات المحصيات، وإنها قال ذلك لقلتهن، والمراد بالذكر منها ههنا هو التكبيرات أدبار الصلوات (٤).

قال القرطبي تخلف: ولا خلاف بين العلماء أن الأيام المعدودات في هذه الآية هي أيام منى، وهي أيام التشريق، وأن هذه الثلاثة الأسماء واقعة عليها، وهي أيام رمي الجمار، وهي واقعة على الثلاثة الأيام التي يتعجل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر، فقف على ذلك.

⁽١) الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٢).

⁽٢) التمهيد (٢١/ ٢٣٣).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٢/ ٥٦٢).

⁽٤) تفسير السمعاني (١/ ٢٠٦).

الثانية: أمر الله على عباده بذكره في الأيام المعدودات، وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر، وليس يوم النحر منها، لإجماع الناس أنه لا ينفر أحد يوم النفر وهو ثاني يوم النحر، ولو كان يوم النحر في المعدودات لساغ أن ينفر من شاء متعجلًا يوم النفر؛ لأنه قد أخذ يومين من المعدودات. خرج الدارقطني والترمذي وغيرهما عن عبدالرحمن بن يعمر الديلي: أن ناسًا من أهل نجد أتوا رسول الله عليه وهو بعرفة فسألوه (۱).

قال الماوردي كَلَشْهُ: قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامِ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة:٢٠٣] هي أيام منى، قول جميع المفسرين، وإن خالف بعض الفقهاء في أن أشرك بين بعضها وبين الأيام المعلومات (٢).

قال الشنقيطي كَنْلَهُ: والتحقيق ـ إن شاء الله ـ في هذه المسألة: أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق التي هي أيام رمي الجمرات. وحكى عليه غير واحد الإجماع، ويدل عليه قوله تعالى متصلا به: ﴿فَمَن تَعَجَّل فِي يَوْمَيْنِ فَلاّ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ الآية، وأن الأيام المعلومات هي أيام النحر، فيدخل فيها يوم النحر واليومان بعده، والخلاف في الثالث عشر، هل هو منها، كما مر تفصيله، وقد رجح بعض أهل العلم أن الثالث عشر منها. ورجح بعضهم: أنه ليس منها (٣).

قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهٍ لِمَنِ ٱتَّقَيُّ ﴿البقرة:٢٠٣]

قال الطبري تَعَلَّمْهُ: اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك على أقوال:

القول الأول: فمن تعجل في يومين من أيام التشريق للنفر في اليوم الثاني فلا إثم عليه في نفره، وتعجله في النفر، ومن تأخر عن النفر في اليوم الثاني من أيام التشريق إلى اليوم الثالث حتى ينفر في اليوم الثالث فلا إثم عليه في تأخره.

⁽۱) تفسير القرطبي (٣/ ١).

⁽٢) تفسير الماوردي (١/ ٢٦٣).

⁽٣) أضواء البيان (٥/ ١١٩).

أثر عمر بن الخطاب ﷺ:

عن المعرور بن سويد، قال: قال عمر بن الخطاب ، «من شاء أن ينفر في النفر الأول، فلينفر، إلا بني خزيمة»(١).

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس عَنَّ: ﴿ ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] في تعجله ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] في تأخره الله ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] في تأخره الله ﴿ وَمَن تَأَخَّرُ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣]

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عن زید بن جبیر، قال: سمعت ابن عمر یقول: «حل النفر فی یومین لمن اتقی» $^{(n)}$.

أثر الحسن البصري تَعْلَقْهُ:

عن الحسن في قوله عَجْكَ: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] ﴿ فِي

⁽١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣/ ٨٢٨) من طريق شريك، عن زياد بن علاقة، عن المعرور ابن سويد، قال: قال عمر بن الخطاب عليه. وشريك هذا «ضعيف».

⁽٢) حسن لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره طهجر (٣/ ٥٥٩) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٥١٥) من طريق ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهُ ﴾ [البقرة:٣٠٣] قال: ﴿فَمَن تَاَخَرَهُ وَمَن تَاَخَرَهُ وَمَن تَاَخَرَهُ وَهِو «ضعيف». وقي سنده ابن أبي ليلى، وهو «ضعيف».

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٩) من طريق معاوية، عن علي، عن ابن عباس: «﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] بعد يوم النحر ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] يقول: من نفر منى في يومين بعد النحر فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه في تأخره، فلا حرج عليه ». وعلى بن أبي طلحة لم يسمع ابن عباس.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٩) من طريق أحمد بن إسحاق، قال: ثنا أبو أحمد، قال: ثنا شريك، وإسرائيل، عن زيد بن جبير، قال: سمعت ابن عمر. وشريك هذا ضعيف، وقد توبع من إسرائيل.

تعجيله في اليوم الثاني، ولا إثم عليه في تأخيره إلى اليوم الثالث»(١).

أثر عطاء تَخَلَّنهُ:

عن عطاء، قال: «لا إثم عليه في تعجيله، ولا إثم عليه في تأخيره»(٢).

🗖 أثر مجاهد يَخَلَلْثُهُ:

عن مجاهد، في قوله: «﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] يوم النفر ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] المحرج عليه ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] الاحرج عليه ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] المعرب عليه ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] المعرب عليه ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] المعرب عليه ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] المعرب عليه ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِنْهُمْ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] المعرب عليه ﴿ وَمَن اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ فَلَا إِنْهُمْ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] المعرب عليه ﴿ وَمَن اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ

أثر السدى يَعْلَشْهُ:

عن السدي: «أما من تعجل في يومين فلا إثم عليه، يقول. من نفر في يومين فلا جناح عليه» ومن تأخر فنفر في الثالث فلا جناح عليه» (٤).

(۱) سنده صحيح: أخرجه سعيد بن منصور (۳/ ۸۲٦) من طريق سعيد، قال: نا هشيم، قال: نا عوف، عن الحسن. وسنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤١٥) من طريق ابن عدي، عن أشعث، عن الحسن قال: كان يقول: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٣٠٣] قال: ﴿فِي تعجيله». وسنده صحيح.

(٢) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٧) من طريق أبي أحمد الزبيري، قال: ثنا هشيم، عن عطاء.وهشيم مدلس، وقد عنعنه.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٩) من طريق الحسن بن يحيى، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: قلت لعطاء: « أللمكي أن ينفر في النفر الأول؟ قال: نعم، قال الله ﷺ (البقرة:٣٠٣) فهي للناس أجمعين». وسنده صحيح.

(٣) سنده فيه مقال: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٧) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وابن أبي نجيح لم يسمع من مجاهد في التفسير.

(٤) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٧) من طريق أسباط، عن السدي. وسنده حسن.

أثر قتادة يَخْلَشْهُ:

عن قتادة، قوله: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [القرة: ٢٠٣] يقول. فمن تعجل في يومين، أي: من أيام التشريق فلا إثم عليه، ومن أدركه الليل بمنى من اليوم الثاني من قبل أن ينفر فلا نفر له حتى تزول الشمس من الغد. ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [القرة: ٢٠٣] يقول: من تأخر إلى اليوم الثالث من أيام التشريق فلا إثم عليه (١)

🗖 أثر إبراهيم النخعي يَخَلَلْهُ:

عن إبراهيم: أنه قال في هذه الآية: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البترة:٢٠٣] قال: ﴿ فِي تعجيله » (٢).

القول الثاني: فمن تعجل في يومين فهو مغفور له، لا إثم عليه، ومن تأخر كذلك.

□ أثر عبد الله بن مسعود ظُفُّه:

عن عبد الله بن مسعود صلى: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنْمَ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ إِنْمَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الله

(۱) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (۳/ ۵۵۸) من طريق بشر، عن يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة. وسنده حسن.

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣٢٩) من طريق معمر، عن قتادة، في قوله تعالى: ﴿وَالذَّكُرُواْ اللَّهَ فِي أَيّامِ التشريق»، ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخّرَ فَلاّ إِثْمَ عَلَيْهِ [البقرة:٢٠٣] قال: «رخص الله أن ينفروا في يومين منها إن شاءوا، ومن تأخّر إلى يوم الثالث فلا إثم عليه لمن اتقى»، قال قتادة: «يرون أنه مغفور له».

(٢) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٨) من طريق محمد بن المثنى، قال. ثنا محمد بن جعفر، قال. ثنا شعبة، عن منصور، عن إبراهيم. وسنده صحيح.

وأخرجه سعيد بن منصور في تفسيره (٣/ ٨٢٦) من طريق أبي عوانة، عن منصور، عن إبراهيم قال: «لا إثم عليه في التعجيل، ولا إثم عليه في التأخير».

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٥٨) من طريق إسرائيل، عن منصور، عن إبراهيم قال: «لا إثم عليه: لا إثم على من تعجل، ولا إثم على من تأخر».

(٣) أسانيده ضعيفة: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٠) من طريق ثوير بن أبي فاختة،

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن جابر عن أبي عبد الله، عن ابن عباس: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] قال: «قد غفر له، إنهم يتأولونها على غير تأويلها، إن العمرة لتكفر ما معها من الذنوب فكيف بالحج»(١).

عن ابن عمر: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] قال: «رجع مغفورًا له» (٢).

أثر معاوية بن قرة كَالَمْة:

عن معاوية بن قرة، قال: «يخرج من ذنوبه» (٣).

أثر إبراهيم النخعي يَعْلَشُهُ:

عن سفيان، عن حماد، عن إبراهيم، في قوله: ﴿ وَفَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ

عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود ١٠٠٥ أو ثوير بن أبي فاختة هذا «ضعيف».

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤١٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢١١)، و الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٠) من طريق سفيان، عن حماد، عن إبراهيم، عن عبد الله، في قوله: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] فقال: «مغفور له» ﴿ وَمَن تَأَخَّرُ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] فقال: «مغفور له» ﴿ وَمَن تَأَخَّرُ فَلَآ إِثْمَ

- (١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٢) من طريق أحمد بن إسحاق، قال: ثنا أبو أحمد، قال: ثنا سفيان، عن جابر، عن أبي عبد الله، عن ابن عباس. وفي سنده جابر الجعفي، وهو «ضعيف».
- (٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦١) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٢٤٨) من طريق حماد ابن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن ابن عمر عَنَّ: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِنْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] قال: « رجع مغفورًا له»، أو قال: « غفر له».
- (٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤١٥) و الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٢) من طريق سوادة بن أبي الأسود، عن معاوية بن قرة، قال: «خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه». وسنده صحيح.

عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴿ [البقرة:٢٠٣]: "قد غفر له "(١).

🗖 أثر مجاهد كَغَلَقْهُ:

عن ليث، عن مجاهد، في قوله: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] قال: قد غفر له» (٢).

القول الثالث: قالوا: فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه، فيما بينه وبين السنة التي بعدها.

أثر مجاهد تَعَلَّشُهُ:

عن إسحاق بن يحيى بن طلحة، قال: سألت مجاهدًا عن قول الله، عَلَيْ: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] قال: «لمن في الحج، ليس عليه إثم حتى الحج من عام قابل» (٣).

القول الرابع: قالوا: بل معناه. فلا إثم عليه إن اتقى الله فيها بقي من عمره.

أثر أن العالية كَالله:

عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَا خَرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَا خَرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنْهُ عَلَيْهِ وَمَن تَا خَرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (٤).

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦١) من طريق ابن حميد، قال: ثنا حكام، عن سفيان، عن حاد، عن إبراهيم. وسنده ضعيف.

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦١) من طريق ابن علية، عن ليث، عن مجاهد. وليث هذا «ضعيف».

أخرجه سعيد بن منصور (٣/ ٨٢٧) من طريق الوليد بن مسلم، عن يزيد بن أبي مريم، قال: سمعت مجاهدًا يقول: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] قال: «كلهم مغفور له» وسنده حسن لغيره.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٣) من طريق أحمد بن إسحاق، قال: ثنا أبو أحمد، قال: ثنا إسحاق بن يحيى بن طلحة، قال: سألت مجاهدًا. وفي سنده "إسحاق بن يحيى ابن طلحة»، وهو "ضعيف".

⁽٤) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٣) من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع

أثر عبد الرحمن بن زيد كَفَلَتْهُ:

عن ابن وهب عن عبد الرحمن بن زيد في قوله: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأْخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] قال: «لمن اتقى بشرط»(١).

أثر السدى كَالله:

عن أسباط، عن السدي: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] ﴿ لا جناح عليه، ومن تأخر إلى اليوم الثالث فلا جناح عليه لمن اتقى» وكان ابن عباس، يقول: «وددت أني من هؤلاء، ممن يصيبه اسم التقوى»(٢).

القول الخامس: قالوا: بل معنى ذلك: فمن تعجل في يومين من أيام التشريق فلا إثم عليه، أي: فلا حرج عليه في تعجيله النفر إن هو اتقى قتل الصيد حتى ينقضي اليوم الثالث، ومن تأخر إلى اليوم الثالث، فلم ينفر، فلا حرج عليه.

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عن ابن عباس: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] "ولا يحل له أن يقتل صيدًا حتى تخلو أيام التشريق»(٣).

□ أثر محمد بن أبي صالح تَعَلَّلْهُ:

عن محمد بن أبي صالح: «لمن اتقى أن يصيب شيئًا من الصيد حتى يمضي اليوم الثالث»^(٤).

ابن أنس، عن أبي العالية. وفي سنده أبي جعفر الرازي، وسنده «ضعيف».

⁽١) سنده صحيح: أخرجه الطبرى في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٤) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٤) من طريق موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو بن حماد، قال: ثنا أسباط، عن السدي. وسنده حسن.

⁽٣) ضعيف جدا: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٥) من طريق محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمى، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس. وسنده ضعيف جدًا.

⁽٤) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٥). وسنده "ضعيف".

القول السادس: قالوا: بل معناه: فمن تعجل في يومين من أيام التشريق، فنفر، فلا إثم عليه، أي: فلا إثم عليه، أي: مغفور له إن اتقى على حجه أن يصيب فيه شيئا نهاه الله عنه.

أثر قتادة كَالَمْهُ:

عن سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿لِمَنِ ٱتَّقَيَّ ﴾ [البقرة:٢٠٣] قال: «يقول: لمن اتقى على حجه» (١).

قال الطبري تخلقه: وأولى هذه الأقوال بالصحة قول من قال: تأويل ذلك: فمن تعجل في يومين من أيام منى الثلاثة، فنفر في اليوم الثاني، فلا إثم عليه، لحط الله ذنوبه، إن كان قد اتقى الله في حجه، فاجتنب فيه ما أمره الله باجتنابه، وفعل فيه ما أمره الله بفعله، وأطاعه بأدائه على ما كلفه من حدوده. ومن تأخر إلى اليوم الثالث منهن، فلم ينفر إلى النفر الثاني حتى نفر من غد النفر الأول، فلا إثم عليه، لتكفير الله له ما سلف من آثامه وأجرامه، وإن كان اتقى الله في حجه بأدائه بحدوده. وإنها قلنا أن ذلك أولى تأويلاته لتظاهر الأخبار عن رسول الله عليه أنه قال: «من حج هذا البيت، فلم يرفث، ولم يفسق، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»، وأنه قال عليه الحديد، والفضة» (١٠).

قال البغوي تعلقه: على الحاج أن يبيت بمنى الليلة الأولى، والثانية من ليالي أيام التشريق، ويرمي كل يوم بعد الزوال إحدى وعشرين حصاة، عند كل جمرة بسبع حصيات على الترتيب، آخرها جمرة العقبة، فمن رمى اليوم الثاني، وأراد أن ينفر قبل غروب الشمس، ويترك البيتوتة الليلة الثالثة، ورمى يومها، فذلك له واسع، لقوله عَرفَ فَمَن تَعَجّل فِي يَوْمَينِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ البترة: ٢٠٣٠)، ومن لم ينفر حتى غربت

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٦٥» من طريق بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة. وسنده حسن.

⁽٢) تفسير الطيري ط هجر (٣/ ٥٦٦).

الشمس، فعليه أن يبيت، ويرمي اليوم الثالث بعد الزوال إحدى وعشرين حصاة، إلى كل جمرة سبع حصيات (١١).

قال ابن بطال كَلَّتُهُ: وأما المعدودات فعامة العلماء على أنها أيام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر، كما قال ابن عباس، وإنها سميت معدودات، والله أعلم، لقول الله تعالى: ﴿ وَٱذْ كُرُواْ ٱللَّهَ فِى آيَامِ مَعْدُودَتَ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٣٠٣]، يعنى: فمن تعجل في النفر من منى، فنفر في يومين، فلا إثم عليه، ومن تأخر، فنفر في اليوم الثالث، فلا إثم عليه (٢).

قال الماوردي يَعَلَشُهُ: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيُنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] يعني: إلى النفر النفر الأول في اليوم الثاني من أيام منى. ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] يعني: إلى النفر الثاني، وهو الثالث من أيام منى. ﴿ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] وفي الإثم ها هنا خمسة تأويلات: أحدها: أن من تعجل فلا إثم عليه في تعجله، ومن تأخر فلا إثم عليه في تأخره، وهذا قول عطاء.

والثاني: أن من تعجل في يومين، فمغفور له، لا إثم عليه، ومن تأخر فمغفور له، لا إثم عليه، وهذا قول ابن مسعود. والثالث: فلا إثم عليه، إن اتقى فيا بقي من عمره، وهذا قول أبي العالية، والسدي. والرابع: فلا إثم عليه، إن اتقى في قتل الصيد في اليوم الثالث، حتى يحلّوا أيام التشريق، وهذا قول ابن عباس. والخامس: فلا إثم عليه، إن اتقى إصابة ما نُهِي عنه، فيغفر له ما سلف من ذنبه، وهذا قول قتادة (٣).

قال السمعاني كَنْلَمْهُ: وقوله تعالى: ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:٢٠٣] أراد به: النفر في اليوم الثاني من أيام التشريق، يعني: فمن تعجل بالنفر بالرجوع من منى فيه فلا حرج عليه.

⁽١) شرح السنة (٧/ ٢٢٦).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ٥٦٢).

⁽٣) تفسير الماوردي (١/ ٢٦٤).

وقوله تعالى: ﴿ وَمَن تَأَخَّرَ فَلآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [القرة:٢٠٣] يعني: من تأخر بالنفر الثاني في اليوم الثالث من أيام التشريق فلا حرج عليه.

فإن قيل: الآية فيمن رجع على إتمام المناسك، فكيف نفى الحرج عنه وهو بمحل استحقاق الثواب، لا بمحل الحرج؟ قلنا: قال ابن مسعود: أراد به: من [نفي] الحرج: أنه رجع مغفورًا له. وهذا مؤيد بالحديث، وما روى مرفوعا: «من حج هذا البيت، ولم يرفث، ولم يفسق؛ رجع كيوم ولدته أمه».

وقال النخعي: معناه: فمن تعجل فلا إثم عليه بالتعجيل، ومن تأخر فلا إثم عليه بالتأخير.

وفيه قول ثالث: إنها قال ذلك؛ لأن بعضهم كان يزيد في المقام بمنى على الثلاث تبررًا وتقربًا؛ فقال الله تعالى: من رجع في اليوم الثاني أو الثالث، ولم يزد على الثلاث فلا حرج عليه، يعني: في ترك الزيادة (١).

قال ابن الجوزي كَلَّلَهُ: قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴿ البَرَةَ: ٢٠٣]، أي: فمن تعجل النفر الأول في اليوم الثاني من أيام منى، فلا إثم عليه، ومن تأخر إلى النفر الثاني، وهو اليوم الثالث من أيام منى، فلا إثم عليه.

فان قيل: إنها يخاف الإثم المتعجل، فها بال المتأخر ألحق به، والذي أتى به أفضل؟! فعنه أربعة أجوبة: أحدها: أن المعنى: لا إثم على المتعجل، والمتأخر مأجور، فقال: لا إثم عليه، لتوافق اللفظة الثانية الأولى، كقوله: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ فَقَال: لا إثم عليه، لتوافق اللفظة الثانية الأولى، كقوله: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ فَقَال: لا إثم على المتأخر في ترك استعمال فأعْتَدُواْ عَلَيْهِ البقرة: ١٩٤٤]. والثاني: أن المعنى: فلا إثم على المتأخر في ترك استعمال الرخصة.

والثالث: أن المعنى: قد زالت آثام المتعجل والمتأخّر التي كانت عليها قبل حجها.

والرابع: أن المعنى: طرح المأثم عن المتعجل والمتأخر إنها يكون بشرط التقوى.

⁽١) تفسير السمعاني (١/ ٢٠٦).

وفي معنى ﴿ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ [البقرة:٢٠٣] ثلاثة أقوال: أحدها: لمن اتقى قتل الصيد، قاله ابن عباس. والثاني: لمن اتقى المعاصي في حجه، قاله قتادة. وقال ابن مسعود: «إنها مغفرة الله لمن اتقى الله في حجه».

والثالث: لمن اتقى فيها بقي من عمره، قاله أبو العالية، وإبراهيم (١).

أحكام رمي الجمار

تفسير القرطبي (٣/٤):

وأجمعوا على أن يوم النحر لا يرمى فيه غير جمرة العقبة؛ لأن رسول الله ﷺ لم يرم يوم النحر من الجمرات غيرها، ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال.

تفسير القرطبي (٣/٤):

أجمعوا أن وقت رمي الجمرات في أيام التشريق بعد الزوال إلى الغروب.

المسألة الأولى: حكم رمي الجمار

ذهب جمهور العلماء إلى أن رمي الجمرات واجب يجب بتركه دم، وخالف في ذلك المالكية، فقال بعضهم: هو ركن من أركان الحج، وقال بعضهم: بل هو سنة مؤكدة، وليس بواجب.

قال ابن حجر كتلفه: حكم الرمي: وقد اختلف فيه: فالجمهور على أنه واجب يجبر تركه بدم، وعند المالكية: سنة مؤكدة، فيجبر، وعندهم رواية أن رمي جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه، ومقابله قول بعضهم: إنها إنها تشرع حفظًا للتكبير، فإن تركه وكبر أجزأه، حكاه ابن جرير عن عائشة وغيرها(٢).

قال الشنقيطي كتلته: اعلم أن جمهور العلماء على أن رمي جمرة العقبة واجب يجبر بدم، وخالف عبد الملك بن الماجشون من أصحاب مالك الجمهور، فقال: هو ركن، واحتج الجمهور بالقياس على الرمي في أيام التشريق، واحتج ابن الماجشون بأن

⁽١) زاد المسير (١/ ١٦٩).

⁽٢) فتح الباري (٣/ ٥٨٠).

النبي ﷺ رماها، وقال: «لتأخذوا عني مناسككم»، كما في صحيح مسلم، وفي رواية النبي ﷺ دخذوا عني مناسككم»، وفي رواية أبي داود: «لتأخذوا مناسككم» (١).

قال النووي كَلَشُهُ: وأما حكم الرمي فالمشروع منه يوم النحر رمي جمرة العقبة لا غير بإجماع المسلمين، وهو نسك بإجماعهم، ومذهبنا أنه واجب ليس بركن، فإن تركه حتى فاتته أيام الرمي عصى، ولزمه دم، وصح حجه. وقال مالك: يفسد حجه. ويجب رميها بسبع حصيات، فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الست^(۲).

قال السرخسي تعمّلته: الرمي كله نسك واحد، وهو واجب، فتركه يوجب الجبر بالدم، كما هو مذهبنا في ترك السعي بين الصفا والمروة، ولا يبعد أن يكون ترك البعض موجبًا للدم، ثم لا يجب بترك الكل إلا دم واحد، كما أن حلق ربع الرأس في غير أوانه يوجب الدم، ثم حلق جميع الرأس لا يوجب إلا دمًا واحدًا، وقص أظفار يد واحدة يوجب الدم، ثم قص الأظفار كلها لا يوجب إلا دمًا واحدًا ".

قال شارح المشكاة: أما حكم الرمي فجمهور العلماء على أن رمي جمرة العقبة يوم النحر، وكذا رمي الجهار الثلاث في أيام التشريق الثلاثة واجب يجبر بدم، وخالف عبد الملك بن الماجشون من أصحاب مالك الجمهور، فقال: إن رمي جمرة العقبة يوم النحر ركن، لا حج لمن تركه، كغيرها من الأركان. واحتج الجمهور بالقياس على الرمي في أيام التشريق. واحتج ابن الماجشون بأن النبي على رماها، وقال: «لتأخذوا عني مناسككم»، ولا يخفى ما في هذا الاستدلال. وقال الحافظ: قد اختلف فيه، أي: في حكم الرمي، فالجمهور على أنه واجب يجبر تركه بدم، وعند المالكية: سنة مؤكدة، فيجبر، وعندهم رواية أن رمي جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه، ومقابله قول بعضهم أنها إنها تشرع حفظاً للتكبير، فإن تركه وكبر أجزاه، حكاه ابن جرير عن

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٥٨).

⁽۲) شرح مسلم (۸/ ۱۹۱).

⁽٣) المسوط (٤/ ٢٥).

عائشة وغيرها. انتهي (١).

قال ابن قدامة كتله: ومن ترك الرمي من غير عذر، فعليه دم. قال أحمد: أعجب إلي إذا ترك الأيام كلها كان عليه دم. وفي ترك جمرة واحدة دم أيضًا. نص عليه أحمد. وبهذا قال عطاء، والشافعي، وأصحاب الرأي. وحكي عن مالك: أن عليه في جمرة أو الجمرات كلها بدنة. قال الحسن: من نسي جمرة واحدة يتصدق على مسكين. ولنا: قول ابن عباس: «من ترك شيئًا من مناسكه فعليه دم». ولأنه ترك من مناسكه ما لا يفسد الحج بتركه، فكان الواجب عليه شاة كالمبيت. وإن ترك أقل من جمرة، فالظاهر عن أحمد: أنه لا شيء عليه، في حصاة، ولا في حصاتين. وعنه: أنه يجب الرمي بسبع. فإن ترك شيئًا من ذلك، تصدق بشيء، أي شيء كان. وعنه: أن في كل حصاة دمًا.

وهو مذهب مالك، والليث؛ لأن ابن عباس، قال: «من ترك شيئًا من مناسكه فعليه دم». وعنه: في الثلاثة دم. وهو مذهب الشافعي. وفيها دون ذلك، في كل حصاة مد. وعنه: درهم. وعنه: نصف درهم.

وقال أبو حنيفة: إن ترك جمرة العقبة أو الجمار كلها فعليه دم، وإن ترك غير ذلك فعليه في كل حصاة نصف صاع، إلى أن يبلغ دمًا. وقد ذكرنا ذلك. وآخر وقت الرمي آخر أيام التشريق، فمتى خرجت قبل رميه فات وقته، واستقر عليه الفداء الواجب في ترك الرمي. هذا قول أكثر أهل العلم.

وحكي عن عطاء، في من رمى جمرة العقبة، ثم خرج إلى إبله في ليلة أربع عشرة، ثم رمى قبل طلوع الفجر، فإن لم يرم أهرق دمًا. والأول أولى؛ لأن محل الرمي النهار، فيخرج وقت الرمي بخروج النهار. والله أعلم (٢).

⁽١) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩/ ١٧٧).

⁽٢) المغني (٣/ ٤٢٨).

المسألة الثانية: عدد الجمرات وأنواعها

أخرج البخاري ومسلم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر على أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات، يكبر على إثر كل حصاة، ثم يتقدم حتى يسهل، فيقوم مستقبل القبلة، فيقوم طويلًا، ويدعو، ويرفع يديه، ثم يرمي الوسطى، ثم يأخذ ذات الشال، فيستهل، ويقوم مستقبل القبلة، فيقوم طويلًا، ويدعو، ويرفع يديه، ويقوم طويلًا، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي، ولا يقف عندها، ثم ينصرف، فيقول: «هكذا رأيت النبي على في فعله»(١).

قال ابن بطال تعلقه: جمرة العقبة فى هذا الحديث هى الجمرة الثالثة من الجمار التى ترمى كل يوم من أيام التشريق، ترمى فى المكان الذى رميت فيه جمرة العقبة يوم النحر، ولا يقف عند هذه الجمرة الثالثة إذا رماها، كما يقف عند الأولى والثانية، وكذلك وردت السنة، وروي عن عمر ابن الخطاب: أنه كان يفعله، وذكر البخارى عن ابن عمر أنه كان يفعله.

الجمرة الدنيا: هي الجمرة الأولى من أول أيام التشريق، وهن ثلاث جمرات فى كل يوم من الثلاثة الأيام جمرة، فالجمرة الأولى مسجد منى، والوسطى عند العقبة الأولى بقرب مسجد منى أيضًا، يرميها ويقف طويلًا، ويدعو، ويرمى الثالثة عند العقبة حيث رمى يوم النحر، يرميها، ولا يقف على ما ثبت فى الحديث، وروى الثورى، عن عاصم الأحول، عن أبي مجلز قال: كان ابن عمر يشبر ظله ثلاثة أشبار، ثم يرمى، وقام عند الجمرتين قدر سورة يوسف. وقال عطاء: كان ابن عمر يقف عندها بمقدار ما يقرأ سورة البقرة. قال ابن المنذر: ولعله قد وقف مرتين، كما قال أبو مجلز، وكما قال عطاء، ولا يكون اختلافًا، وكان ابن عباس يقف بقدر قراءة سورة من المائتين، ولا توقيف فى ذلك عند العلماء، وإنها هو ذكر ودعاء، فإن لم يقف، ولم يدع، فلا حرج عليه عند أكثر العلماء إلا الثوري؛ فإنه استحب أن يطعم شيئًا، أو يهريق دمًا. والسنة أن يرفع يديه فى الدعاء عند الجمرتين، قال ابن المنذر: ولا أعلم يهريق دمًا. والسنة أن يرفع يديه فى الدعاء عند الجمرتين، قال ابن المنذر: ولا أعلم

⁽١) البخاري (١٧٥١).

أحدًا أنكره غير مالك؛ فإن ابن القاسم حكى عنه أنه: لم يكن يعرف رفع اليدين هنالك، قال ابن المنذر: وإتباع السنة أفضل (١٠).

المسألة الثالثة: لا يرمي في يوم النحر إلا جمرة العقبة

قال القرطبي تعلّله: وأجمعوا على أن يوم النحر لا يرمى فيه غير جمرة العقبة؛ لأن رسول الله عليه لله عليه النحر من الجمرات غيرها، ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال (٣٠).

قال ابن رشد كَالله: المسلمون اتَّفَقُوا عَلَى «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ بِالمُشْعَرِ الْحَرَامِ (وَهِيَ النَّرْ دَلِفَةُ) بَعْدَ مَا صَلَّى الْفَجْرَ. ثُمَّ دَفَعَ مِنْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى مِنِّى، وَأَنَّهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ (وَهُوَ يَوْمُ النَّحْرِ) رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ (أَ).

⁽١) شرح صحيح البخاري (٤/ ٤٢٢).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٥٩).

⁽٣) تفسير القرطبي (٣/ ٤).

⁽٤) صحيح مسلم (١٢١٨) عن جابر فيه، قال: (وَصَلَّى الْفَجْرَ، حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ، بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ،

وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ مَنْ رَمَاهَا فِي هَذَا الْيَوْمِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ (أَعْنِي: بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْس إِلَى زَوَالِمِا)، فَقَدْ رَمَاهَا فِي وَقْتِهَا.

وَأَجْمَعُوا أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمْ يَرْم يَوْمَ النَّحْرِ مِنَ الْجَمَرَاتِ غَيْرَهَا.

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْوَقْتَ الْمُسْتَحَبُّ لِرَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ هُوَ مِنْ لَدُنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى وَقْتِ النَّحْرِ أَجْزَأً عَنْهُ وَلَا إِلَى وَقْتِ الزَّوَالِ، وَأَنَّهُ إِنْ رَمَاهَا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ أَجْزَأً عَنْهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَالِكًا، فَإِنَّهُ قَالَ: أَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يُرِيقَ دَمًا (١).

قال ابن عبد البر تغلقه: وأجمعوا أن رسول الله عَلَيْهُ رمى يوم النحر في حجته جمرة العقبة بمنى يوم النحر بعد طلوع الشمس، وأجمعوا على أن من رماها ذلك اليوم بعد طلوع الشمس إلى زوالها فقد رماها في وقتها، وأجمعوا أن رسول الله عَلَيْهُم لم يرم يوم النحر من الجمرات غيرها (٢).

قال النووي تعلقه: قوله: رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى وأما بعد فإذا زالت الشمس، المراد بيوم النحر: جمرة العقبة، فإنه لا يشرع فيه غيرها بالإجماع (٣).

المسألة الرابعة: وقت رمي جمرة العقبة

جمرة العقبة وقتها المستحب بعد الزوال بإجماع أهل العلم، لم يخالف في ذلك أحد من أهل العلم، وعلى هذا دلت الأدلة.

قال ابن عبد البر كَ تَشْهُ: وأجمع علماء المسلمين على أن رسول الله ﷺ إنها رماها

ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ، حَتَّى أَتَى الْمُشْعَرَ الْحُرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَدَعَاهُ، وَكَبَّرَهُ، وَهَلَّلُهُ، وَوَحَّدَهُ، فَلَمْ يَزُلُ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

وفي صحيح مسلم (١٢٩٢) عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «رَمَى رَسُولُ اللهِ ﷺ الْجُمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحَى، وَأَمَّا بَعْدُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ».

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١١٥).

⁽٢) الاستذكار (٤/ ٢٩٣).

⁽٣) شرح مسلم (٩/ ٤٧).

ضحى ذلك اليوم، وأجمعوا أن رسول الله على لله على لله على الجمرات يوم النحر غير جمرة العقبة، وأجمعوا على أن من رماها من طلوع الشمس إلى الزوال يوم النحر فقد أصاب سنتها ووقتها المختار (١).

وقال كَالله: وأجمعوا أن يوم النحر لا يرمى فيه غير جمرة العقبة قبل الزوال، ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال، وكذلك أجمعوا أن وقت رمي الجمرات في أيام التشريق الثلاثة التي هي أيام منى بعد يوم النحر وقت الرمي فيها بعد زوال الشمس إلى غروب الشمس (٢).

وقال بدر الدين العيني كتالثة: فقد أجمع العلماء أن من رمى جمرة العقبة من طلوع الشمس إلى الزوال يوم النحر فقد أصاب سنتها ووقتها المختار. وأجمعوا أن من رماها يوم النحر قبل المغيب فقد رماها في وقت لها، وإن لم يكن ذلك مستحسنًا له(٣).

قال ابن قدامة كَنَالَثه: ولرمي هذه الجمرة وقتان: وقت فضيلة، ووقت إجزاء، فأما وقت الفضيلة فبعد طلوع الشمس.

«رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة ضحى يوم النحر وحده، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس». أخرجه مسلم.

وقال ابن عباس: «قدمنا على رسول الله ﷺ أغيلمة بني عبد المطلب على حمرات لنا من جمع، فجعل يلطخ أفخاذنا، ويقول: «أبني عبد المطلب لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس». رواه ابن ماجه. وكان رميها بعد طلوع الشمس يجزئ بالإجماع، وكان أولى (٤٠).

⁽۱) التمهيد (٧/ ٢٦٨).

⁽٢) التمهيد (١٧/ ٢٥٤).

⁽٣) عمدة القارى (١٠/ ٧١).

⁽٤) المغنى (٣/ ٣٨٢).

المسألة الخامسة: رمي جمرة العقبة قبل طلوع الفجر

🗐 اختلف أهل العلم في رمي جمرة العقبة قبل طلوع الفجر:

فذهب جمهورهم إلى عدم جواز ذلك واستدلوا بقوله: خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ (١).

وَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَدَّمَ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ، وَقَالَ: «لَا تُرْمُوا الله ﷺ قَدَّمَ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ، وَقَالَ: «لَا تُرْمُوا الْجُمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» (٢٠).

وذهب بعض أهل العلم إلى جواز رميها قبل طلوع الشمس ذلك. وعدم جوازه لغيرهم إلا بعد طلوع الفجر، وهو الصحيح، واستدلوا بها أخرجه البخاري ومسلم عن ابن شهاب، قال سالم: وكان عبد الله بن عمر على يقدم ضعفة أهله، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل، فيذكرون الله ما بدا لهم، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع، فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر، ومنهم من يقدم بعد ذلك، فإذا قدموا رموا الجمرة، وكان ابن عمر على يقول: «أرخص في أولئك رسول الله عليه الله عليه الله عليه الله المنه الله المنه الله المنه الله المنه الله المنه المنه الله المنه المنه المنه المنه الله المنه الم

وقد أخرج مسلم عن عبد الله مولى أسهاء، قال: قالت لي أسهاء: وهي عند دار المزدلفة: هل غاب القمر؟ قلت: لا، فصلت ساعة، ثم قالت: يا بني، هل غاب القمر؟ قلت: نعم، قالت: ارحل بي، فارتحلنا حتى رمت الجمرة، ثم صلت في منزلها، فقلت لها: أي هنتاه، لقد غلسنا، قالت: كلا، أي بني، "إن النبي عليه أذن للظعن» (أ).

قال ابن رشد كَلَهُ: وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ: فَقَالَ مَالِكُ: لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَخَّصَ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْمِيَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ، فَإِنْ رَمَاهَا قَبْلَ الْفَجْرِ أَعَادَهَا. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَسُفْيَانُ، وَأَحْمَدُ.

⁽١) صحيح، وقد سبق.

⁽٢) ضعيف، وسيأتي.

⁽٣) البخاري (٢/ ١٦٥) ومسلم (١٢٩٥).

⁽٤) صحيح مسلم (٢/ ٩٤٠).

وقال الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ المُسْتَحَبُّ هُوَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ. فَحُجَّةُ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ فِعْلُهُ عَلَيْةٍ مَعَ قَوْلِهِ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»(١).

وَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَدَّمَ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ، وَقَالَ: «لَا تَرْمُوا الله ﷺ قَدَّمَ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ، وَقَالَ: «لَا تَرْمُوا الْجُهْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»(٢).

(١) صحيح، وقد سبق.

(٢) فى كل أسانيده مقال: قال ابن خزيمة: قد خرجت طرق أخبار ابن عباس فى كتابى الكبير أن النبى ﷺ قال: «أَبَنِيَّ، لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس». ولست أحفظ فى تلك الأخبار إسنادًا ثابتًا من جهة النقل.

قلت: وقد روي عن ابن عباس من طرق كثيرة أذكرها اختصارًا مع الإضراب عن المناكير والشذوذات:

أولًا: من طريق الحسن العرنى: أخرجه أحمد (١/ ٣١١)، وأبو داود (١٩٤٠)، والنسائى (٣٠٦٥)، وابن ماجه (٣٠٢٥)، وطرق أخرى كثيرة جدًا عند أحمد وغيره من طريق سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن الحسن العرنى، عن ابن عباس. والحسن العرنى لم يسمع من ابن عباس، قاله أحمد وأبو حاتم. وأخرجه الطحاوى في مشكل الآثار (٣٨٢٤) من طريق يحيى بن صالح، عن البردى ـ وهو موسى بن هارون ـ ، عن جرير، عن منصور، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس. وهذا وهم، وموسى بن هارون هذا ربها أخطأ، وكل الرواة رووا الحديث: عن سلمة، عن الحسن العرنى.

ثانيًا: ومن حديث عطاء بن أبى رباح: أخرجه أبو داود (١٩٤١)، والنسائى (٣٠٦٥)، وغيرهم من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعًا. وحبيب هذا مدلس، ولم يصرح بالتحديث، وقال يحيى بن سعيد القطان: حبيب بن أبى ثابت عن عطاء ليست محفوظة، وإن كانت محفوظة فقد نزل عنها. وأخرجه الطبراني في الكبير (١٥٨/١١) وابن عدي في الكامل (٣٠/١٣٢) من طريق عمرو بن حفص السدوسي، عن عاصم بن علي، عن الربيع صبيح، عن عطاء، عن ابن عباس. والربيع بن صبيح هذا ضعيف

ثالثًا: حديث مقسم عن ابن عباس: فأخرجه أحمد (١/ ٢٧٧)، (١/ ٣٢٦)، والترمذي (٨٩٣) من طرق عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس. ولم يصرح الحكم بسماعه من مقسم، وقد عد العلماء خمسة أحاديث فقط سمعها الحكم من مقسم نص عليها العلماء، وليس فيها هذا الحديث. وأخرجه الطيالسي (٢٧٠٣) من طريق شعبة، عن الحكم، عن ابن عباس. والحكم لم يسمع من

وَعُمْدَةُ مَنْ جَوَّزَ رَمْيَهَا قَبْلَ الْفَجْرِ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَهُو: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَرْسَلَ رَسُولُ الله ﷺ لِأُمِّ سَلَمَةَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَرَمَتِ الجُمْرَةَ قَبْلُ الْفَجْرِ، وَمَضَتْ، فَأَفَاضَتْ. وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ الله ﷺ عَنْدَهَا»(١).

وَحَدِيثُ أَسْمَاءَ: أَنَّهَا رَمَتِ الجُمْرَةَ بِلَيْلٍ، وَقَالَتْ: «إِنَّا كُنَّا نَصْنَعُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ (٢٠).

ابن عباس. وأخرجه البزار ((107)) من طريق شعبة، عن مشاش، عن عطاء، عن ابن عباس. ومشاش هذا مقبول، وخطأ الترمذى هذه الرواية. وأخرجه الطبراني ((17) (17)) من طريق أبي حنيفة، وهو ضعيف في الرواية، وأخرجه أيضًا ((17) (17)) من طريق محمل بن جابر كلاهما عن هماد وهو ابن أبي سليان عن سعيد، عن ابن عباس. والنعمان بن ثابت هذا ضعيف، ومحمل بن جابر ضعيف. وأخرجه أحمد ((17) (17)) من طريق حسين، عن شريك، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس. وفيه شريك ضعيف، وكذا ليث بن أبي سليم، وأخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ((17) (17)) من طريق ابن أبي داود، عن المقدمي، عن فضيل بن سليمان، عن موسى ابن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، بلفظ: «ولا يرموا الجمرة إلا مصبحين» وهذا إسناد ضعيف، وقد حسنه بعض العلماء المعاصرين، وفيه فضيل بن سليمان إلى الضعف أقرب، خاصة في روايته عن موسى بن عقبة، وفيه ابن أبي داود فيه كلام. والله أعلم. وقد حسنه الحافظ في الفتح ((17) (17))، وقوى هذه الطرق بعضها ببعض، وكذا الترمذي وابن حبان. والله أعلم.

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (۱۹٤۲)، والحاكم (۱/ ٦٤١)، والدارقطني (٢/ ٢٧٦)، والدارقطني (٢/ ٢٧٦)، والبيهقي (٥/ ٣٣) من طريق ابن أبى فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن هشام بن عروة، عن عائشة. والضحاك بن عثمان صدوق يهم.

وقال ابن عبد البر: كان كثير الخطأ، وخالفه داود بن عبد الرحمن العطار وعبد العزيز الداروردي وحماد بن سلمة في رواية ضعيفة عنه، وأخرجه الشافعي (٣٦٩/١) (١٧١٠) وفي الأم (7, ٢٣٤) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (7, ٣٢٠) من طريق داود عن عبد الرحمن العطار وعبد العزيز بن محمد الداروردي، عن هشام، عن أبيه مرسلًا. وهذا أصح، ورجح الدارقطني الإرسال (1, ٥٠/١٥) وقال: وخالفهم أصحاب هشام الحفاظ عنه، رووه عن هشام عن أبيه مرسلًا وهو الصحيح.

(٢) إسناده ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أبو داود (١٩٤٣)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ١٣٣) من

قال السرخسي كلّة: وابتداء وقت الرمي عندنا من وقت طلوع الفجر من يوم النحر، وعلى قول سفيان الثوري - كلّة تعالى -: من وقت طلوع الشمس، وعند الشافعي - كلّة تعالى -: يجوز الرمي بعد النصف الأول من ليلة النحر، واستدل الثوري - كلّة تعالى - بحديث ابن عباس كن : أن النبي كلي قدم ضعفة أهله من المزدلفة، وجعل يلطح أفخاذهم، ويقول: «أغيلمة بني عبد المطلب، لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس».

وحجتنا في ذلك ما روي: أنه لما قدم ضعفة أهله قال: «أي بني، لا ترموا جمرة العقبة إلا مصبحين»، فنعمل بالحديثين جميعًا، فنقول: بعد الصبح يجوز، وتأخيره إلى ما بعد طلوع الشمس أولى. واستدل الشافعي - كَالله تعالى - بها روي: «أن النبي وتأويل ذلك عندنا: في الليلة الثانية والثالثة دون الأولى، والمعنى فيه أن دخول وقت الرمي بخروج وقت الوقوف؛ إذ لا يجتمع الرمي والوقوف في وقت واحد، ووقت الوقوف يمتد إلى طلوع الفجر، فوقت الرمي يكون بعده أو وقت الرمي هو وقت التضحية، وإنها يدخل وقت التضحية بطلوع الفجر الثاني، فكذلك وقت الرمي.

قال البغوي تخلف: واختلفوا فيمن رمى قبل طلوع الشمس: فذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يجوز، وذهب قوم إلى أنه يجوز بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس، وهو قول مالك، وأحمد، وأصحاب الرأي.

وذهب قوم إلى جوازه قبل طلوع الفجر بعد انتصاف ليلة النحر، وكذلك طواف

طريق ابن جريج: أخبرنى عطاء: أخبرنى مخبر، عن أسهاء. وهذا فيه مبهم، ولكن أخرجه البخاري (٢٦٧٩) ومسلم (١٢٩١) من طريق ابن جريج، عن مولى أسهاء، عن أسهاء: أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة، فقامت تصلى، فصلت ساعة، ثم قالت: يابنى، هل غاب القمر؟ قلت: نعم، قالت: فارتحلوا، فارتحلنا، ومضينا فصلت ساعة، ثم قالت: يابنى، هل غاب القمر؟ قلت: نعم، قالت: فارتحلوا، فارتحلنا، ومضينا حتى رمت الجمرة، ثم رجعت، فصلت الصبح في منزلها، فقلت لها: يا هنتاه، ما أرانا إلا قد غسلنا، قالت: يا بنى، إن رسول الله أذن للظعن».

(1) الميسوط (٤/ ٢١).

الإفاضة، وهو قول الشافعي، واحتج بها روي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أنها قالت: أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة النحر، فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت، فأفاضت، وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله ﷺ، تعني: عندها.

ومن لم يجوز قال: كان ذلك رخصة خاصة لها دون غيرها.

وقال قوم: يجوز ذلك للضعفة الذين رخص لهم في الدفع قبل طلوع الفجر، روي: أن أسهاء رمت الجمرة، ثم رجعت، فصلت الصبح، وقالت: أذن للظعن، يعني: النساء، والأول أفضل (١).

قال ابن بطال تخلفه: واختلفوا، هل يجوز رميها قبل ذلك؟ فقال مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق: يجوز رميها بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس، وإن رماها قبل الفجر أعاد.

ورخصت طائفة في الرمى قبل طلوع الفجر، روي ذلك عن عطاء، وطاوس، والشعبي، وبه قال الشافعي، وشرط إذا كان الرمى بعد نصف الليل.

وقال النخعي ومجاهد: لا يرميها حتى تطلع الشمس. وبه قال الثورى، وأبو ثور، وإسحاق. والحجة لمالك والكوفيين حديث ابن عمر؛ لأنه قال فيه: «فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر، ومنهم من يقدم بعد ذلك، فإذا قدموا رموا الجمرة».

واحتج الشافعي بحديث عبد الله مولى أسهاء: أنه قال: «رحلنا مع أسهاء من جمع لما غاب القمر، وأتينا مني، ورمينا، ورجعت، فصلت الصبح في دارها، فقلت لها: رمينا قبل الفجر، فقالت: هكذا كنا نفعل مع رسول الله عليه. ولم يرو البخاري حديث أسهاء على هذا النسق، ولا ذكر فيه: «رمينا قبل الفجر» وإنها ذكر فيه أن مولاها قال لها: «يا هنتاه، غلسنا» وغلسنا لفظة محتملة للتأويل، لا يقطع بها؛ لأنه يجوز أن يسمى ما بعد الفجر غلسًا.

قال ابن القصار: ولو صح قوله: «رمينا قبل الفجر» لكان ظنًا منه؛ لأنه لما رآها

⁽١) شرح السنة (٧/ ١٧٦).

صلت الصبح فى دارها ظن أن الرمي كان قبل الفجر، والرمي كان بعد الفجر، فأخرت صلاة الصبح إلى دارها. وقولها: «هكذا كنا نفعل» إشارة إلى فعلها، وفعلها يجوز أن يكون بعد الفجر؛ لأنها لم تقل هى: رمينا قبل الفجر، ولا قالت: كنا نرمي معه قبل الفجر؛ لأنه لم ينقل أحد عن النبى عليه أنه رمى قبل الفجر.

واحتج الشافعى أيضًا بحديث أم سلمة: أن النبي الميش أمرها أن تصبح بمكة يوم النحر، وهذا لا يكون إلا وقد رميت الجمرة بمنى ليلًا قبل الفجر، قال: لأنه غير جائز أن يوافي أحد صلاة الصبح بمكة، وقد رمى جمرة العقبة إلا وقد رماها ليلًا؛ لأن من أصبح بمنى، فكان بها بعد طلوع الفجر، فإنه لا يمكنه إدراك صلاة الصبح بمكة.

وقد ضعف أحمد بن حنبل حديث أم سلمة، ودفعه، وقال: لا يصح؛ رواه أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبى سلمة، عن أم سلمة: «أن النبى النبى أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة».

قال: ولم يسنده غيره، وهو خطأ، وقال وكيع عن هشام، عن أبيه مرسل: «أن النبي عَبْنُهُ أمرها أن توافي صلاة الصبح يوم النحر بمكة».

قال أحمد: وهذا أيضًا عجب، وما يصنع يوم النحر بمكة، ينكر ذلك، فجئت إلى يحيى بن سعيد، فسألته، فقال: عن هشام، عن أبيه: «أن النبى عَلَيْهُ أمرها أن توافي» وليس أن توافيه، قال: وبين هذين فرق، يوم النحر صلاة الصبح بالأبطح، وقال لى يحيى بن سعيد: سل عبد الرحمن بن مهدى، فسألته، فقال: هكذا قال سفيان: عن هشام، عن أبيه: «توافى» وقال أحمد: رحم الله يحيى، ما كان أضبطه وأشد تفقده. واحتج الثورى بحديث ابن عباس: أن النبى عليه قدم أغيلمة بنى عبد المطلب وضعفتهم، وقال لهم: «يا بنى، لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس».

رواه شعبة والأعمش عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، ورواه سفيان ومسعر، عن سلمة بن كهيل، عن الحسن العرنى، عن ابن عباس: قدمنا من المزدلفة بليل، فقال عبيه: «أي بنية عبد المطلب، لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس».

وهذا إسناد وإن كان ظاهره حسنًا، فإن حديث ابن عمر وأسماء يعارضانه، فلذلك لم يخرجه البخارى. والله أعلم، مع أنه قد روى مولى ابن عباس عن ابن عباس، قال: «بعثنى النبى على مع أهله، وأمرنى أن أرمي مع الفجر». فخالف حديث مقسم عن ابن عباس. قال الطبرى: والصواب عندنا قول من قال: إن وقت رمي جمرة العقبة طلوع الفجر من يوم النحر؛ لأن حينئذ يحل الحاج، وذلك أن بطلوع الفجر من تلك الليلة انقضى وقت الحج، وفي انقضائه انقضاء وقت التلبية ودخول وقت رمي جمرة العقبة، غير أنه لا ينبغى لمن كان محرمًا أن يلبس، أو يتطيب، أو يعمل شيئًا مما كان حرامًا عليه قبل طلوع الفجر من يوم النحر حتى يرمي جمرة العقبة استحبابًا واتباعًا في ذلك سنة النبي على ، فإذا رمى الجمرة فقد حل من كل شيء حرم عليه إلا جماع النساء، حتى يطوف طواف الإفاضة. قال ابن المنذر: السنة أن لا يرمي إلا بعد طلوع الشمس، كما فعل على و ولا يجزئ الرمي قبل طلوع الفجر بحال؛ إذ فاعله مخالف الشمس، كما فعل على ومن رماها بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس فلا إعادة عليه، إلا أعلم أحدًا قال: لا يجزئه الم

قال السرخسي تغلقه: وابتداء وقت الرمي عندنا من وقت طلوع الفجر من يوم النحر، وعلى قول سفيان الثوري - كَالله تعالى -: من وقت طلوع الشمس، وعند الشافعي - كَالله تعالى -: يجوز الرمي بعد النصف الأول من ليلة النحر، واستدل الثوري - كَالله تعالى - بحديث ابن عباس على «أن النبي على قدم ضعفة أهله من المزدلفة، وجعل يلطح أفخاذهم ويقول أغيلمة بني عبد المطلب لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس.

وحجتنا في ذلك ما روي «أنه لما قدم ضعفة أهله قال أي بني لا ترموا جمرة العقبة إلا مصبحين» فنعمل بالحديثين جميعا فنقول بعد الصبح يجوز، وتأخيره إلى ما بعد طلوع الشمس أولى، واستدل الشافعي - عَنَلَهُ تعالى - بها روي «أن النبي عَلَيْهُ رخص للرعاة أن يرموا ليلا»، وتأويل ذلك عندنا في الليلة الثانية والثالثة دون

⁽١) شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٦٢).

الأولى، والمعنى فيه أن دخول وقت الرمي بخروج وقت الوقوف إذ لا يجتمع الرمي والوقوف في وقت واحد ووقت الوقوف يمتد إلى طلوع الفجر، فوقت الرمي يكون بعده أو وقت الرمي هو وقت التضحية، وإنها يدخل وقت التضحية بطلوع الفجر الثاني فكذلك وقت الرمي (١).

قول الإمام مالك تخللة: وقال مالك: وإن رمى قبل أن يطلع الفجر أعاد الرمي. قال: وقال مالك: إذا طلع الفجر فقد حل النحر والرمي بمنى (٢).

قال الشيرازي تخلفه: والمستحب أن لا يرمي إلا بعد طلوع الشمس، لما روى ابن عباس عباس في: «أن النبي عليه بعث بضعفة أهله، فأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس» وإن رمى بعد نصف الليل وقبل طلوع الفجر أجزأه، لما روت عائشة عنها أن النبي عليه «أرسل أم سلمة رضى الله عنها يوم النحر، فرمت قبل الفجر، ثم أفاضت» (٣).

قال ابن قدامة تعدد: وأما وقت الجواز، فأوله نصف الليل من ليلة النحر. وبذلك قال عطاء، وابن أبي ليلى، وعكرمة بن خالد، والشافعي. وعن أحمد: أنه يجزئ بعد الفجر قبل طلوع الشمس. وهو قول مالك، وأصحاب الرأي، وإسحاق، وابن المنذر. وقال مجاهد، والثوري، والنخعي: لا يرميها إلا بعد طلوع الشمس؛ لما روينا من الحديث. ولنا: ما روى أبو داود، عن عائشة على النبي النبي أن النبي أم سلمة ليلة النحر، فرمت جمرة العقبة قبل الفجر، ثم مضت، فأفاضت». وروي: «أنه أمرها أن تعجل الإفاضة، وتوافي مكة بعد صلاة الصبح». واحتج به أحمد. وقد ذكرنا في حديث أسهاء: أنها «رمت، ثم رجعت، فصلت الصبح، وذكرت أن النبي يك أذن للظعن»، ولأنه وقت للدفع من مزدلفة، فكان وقتًا للرمي، كبعد طلوع

⁽¹⁾ المبسوط (٤/ ٢١).

⁽٢) المدونة (١/ ٤٣٤).

⁽T) ILAAGS (N/ 107).

الشمس، والأخبار المتقدمة محمولة على الاستحباب(١).

وحاصل المسألة ذكره الشنقيطي كَتَلَتْهُ كَمَا في أضواء البيان فقال:

اعلم أن العلماء اختلفوا في الوقت الذي يجوز فيه رمي جمرة العقبة من الضعفة وغيرهم، مع إجماعهم على أن من رماها بعد طلوع الشمس أجزأه ذلك:

فذهبت جماعة من أهل العلم، إلى أن أول الوقت الذي يجزيء فيه رمي جمرة العقبة هو ابتداء النصف الأخير من ليلة النحر، وممن قال بهذا: الشافعي، وأحمد، وعطاء، وابن أبي ليلى، وعكرمة بن خالد، كما نقله عنهم ابن قدامة في المغني، وقال النووي في شرح المهذب: وبه قال عطاء، وأحمد، وهو مذهب أسهاء بنت أبي بكر، وابن أبي مليكة، وعكرمة بن خالد.

وذهبت جماعة من أهل العلم: إلى أن أول وقته يبتدئ من بعد طلوع الشمس، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن أول وقته للضعفة من طلوع الفجر ولغيرهم من بعد طلوع الشمس، وهو اختيار ابن القيم، وإذا علمت أقوال أهل العلم في المسألة، فهذه تفاصيل أدلتهم.

أما الذين قالوا: إن رمي جمرة العقبة يجوز في النصف الأخير من ليلة النحر فقد استدلوا بها رواه أبو داود في سننه: حدثنا هارون بن عبد الله، ثنا ابن أبي فديك، عن الضحاك – يعني: ابن عثمان –، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أنها قالت: «أرسل النبي على أم سلمة ليلة النحر، فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت، فأفاضت، وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله على يعني: عندها انتهى». منه.

قال النووي في شرح المهذب في هذا الحديث: وأما حديث عائشة في إرسال أم سلمة فصحيح. رواه أبو داود بلفظه بإسناد صحيح على شرط مسلم، وقال الزيلعي في نصب الراية، بعد أن ساق حديث أبي داود: هذا عن عائشة، ورواه البيهقي في

⁽١) المغنى (٣/ ٣٨٢).

سننه، وقال: إسناده صحيح لا غبار عليه، وما ذكره الزيلعي من أنه قال: إسناده صحيح لا غبار عليه، لم أره في سننه الكبرى، وقد ذكر الحديث فيها بدون التصحيح المذكور.

قال مقيده – عفا الله عنه، وغفر له –: ما ذكره النووي من كون إسناد أبي داود المذكور صحيحا، على شرط مسلم صحيح؛ لأن طبقته الأولى هارون الحمال، وهو ثقة من رجال مسلم، وطبقته الثانية محمد بن إسهاعيل بن مسلم بن أبي فديك، وهو صدوق. أخرج له الشيخان وغيرهما، وطبقته الثالثة الضحاك بن عثمان الحزامي الكبير، وهو صدوق يهم، وهو من رجال مسلم، وباقي الإسناد هشام، عن عروة بن الزبير، عن عائشة. وصحته ظاهرة، فالاحتجاج بهذا الإسناد ظاهر؛ لأن جميع رجاله من رجال مسلم، وبعض رجاله أخرج له الجميع فظاهره الصحة مع أن بعض أهل العلم ضعفه قائلًا: إنه مضطرب متنًا وسندًا، وممن ذكر أنه ضعفه الإمام أحمد، وغيره، ولا يخفى أن رواية أبي داود المذكورة ظاهرها الصحة.

وتعتضد بها رواه الخلال: أنبأنا علي بن حرب، حدثنا هارون بن عمران، عن سليمان بن أبي داود، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: أخبرتني أم سلمة، قالت: «قدمني رسول الله عليه فيمن قدم من أهله ليلة المزدلفة، قالت: فرميت بليل، ثم مضيت إلى مكة، فصليت بها الصبح، ثم رجعت إلى منى». انتهى منه بواسطة نقل ابن القيم في زاد المعاد، ولا شك أن هذه الرواية عن أم سلمة تقوي الرواية الأولى عن عائشة. ولما ساق ابن القيم هذه الرواية التي ذكرها الخلال قال: قلت: سليمان ابن أبي داود هذا هو الدمشقي الخولاني، ويقال: ابن داود، قال أبو زرعة: عن أحمد: رجل من أهل الجزيرة، ليس بشيء، وقال عثمان بن سعيد: ضعيف.

قال مقيده - عفا الله عنه، وغفر له -: رواية سليهان بن داود المذكورة لا تقل عن أن تعضد الرواية المذكورة قبلها، وسليهان المذكور وثقه، وأثنى عليه غير واحد، قال فيه ابن حبان: سليهان بن داود الخولاني من أهل دمشق ثقة مأمون، وقال البيهقي: وقد أثنى على سليهان بن داود أبو زرعة، وأبو حاتم، وعثهان بن سعيد، وجماعة من الحفاظ. انتهى بواسطة نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب.

وقال ابن حجر فيه أيضًا: قلت: أما سليهان بن داود الخولاني، فلا ريب في أنه صدوق، وقال فيه في التقريب: سليهان بن داود الخولاني أبو داود الدمشقي: سكن داريا، صدوق من السابعة. وبذلك كله يعلم أن روايته لا تقل عن أن تكون عاضدًا لغيرها.

هذا هو حاصل حجة من أجاز رمى الجمرة قبل الصبح.

وأما حجة من قال: لا يجوز رميها، إلا بعد طلوع الشمس، فمنها: أن النبي عليه وأما حجة من قال: «خذوا عنى مناسككم».

ومنها: ما رواه أصحاب السنن، وغيرهم من حديث ابن عباس عباس النبي بعث بضعفة أهله، فأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس». وفي لفظ عن ابن عباس، قال: «قدمنا رسول الله على لله المزدلفة - أغيلمة بني عبد المطلب على جمرات فجعل يلطح أفخاذنا، ويقول: «أي بني، لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس»، قال أبو داود: اللطح: الضرب اللين، وهذا الحديث صحيح، وقال الترمذي تعتشه في هذا الحديث: قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم، وقال النووي في شرح المهذب في حديث ابن عباس المذكور، أما حديث ابن عباس، فصحيح رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وغيرهم بأسانيد صحيحة، قال الترمذي: حديث ابن عباس طديث ابن عباس المذكور: حديث حسن صحيح. انتهى كلام النووي. وقال ابن القيم في زاد المعاد في حديث ابن عباس المذكور: حديث صحيح؛ صححه الترمذي وغيره.

وأما حجة من قال: بجواز رمي جمرة العقبة للضعفة بعد الصبح قبل طلوع الشمس دون غيرهم، وأن غيرهم لا يجوز له رميها إلا بعد طلوع الشمس، فمنها حديث أسهاء المتفق عليه الذي قدمناه.

قال فيه: قالت: «يا بني، هل غاب القمر؟ قلت: نعم، قالت: فارتحلوا، فارتحلنا، ومضينا، حتى رمت الجمرة، ثم رجعت، فصلت الصبح في منزلها، فقلت لها: يا هنتاه، ما أرانا إلا قد غلسنا، قالت: يا بني، إن رسول الله ﷺ أذن للظعن» اهـ. فهذا

الحديث المتفق عليه صريح أن أسهاء رمت الجمرة قبل طلوع الشمس، بل بغلس، وهو بقية الظلام، ومنه قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

وصرحت بأنه ﷺ: أذن في ذلك للظعن، ومفهومه أنه لم يأذن للأقوياء الذكور ،كما ترى.

ومنها: حديث ابن عمر المتفق عليه الذي قدمناه أيضًا، فإن فيه: أنه كان يقدم ضعفة أهله، وأن منهم من يقدم منى لصلاة الفجر، ومنهم من يقدم بعد ذلك، فإذا قدموا رموا الجمرة، وكان ابن عمر على يقول: أرخص في أولئك رسول الله على فحديث ابن عمر هذا المتفق عليه يدل دلالة واضحة على الترخيص للضعفة في رمي جمرة العقبة بعد الصبح قبل طلوع الشمس، كما ترى، ومفهومه أنه لم يرخص لغيرهم في ذلك.

قال مقيده - عفا الله عنه، وغفر له -: إن الذي يقتضي الدليل رجحانه في هذه المسألة: أن الذكور الأقوياء لا يجوز لهم رمي جمرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس، وأن الضعفة والنساء لا ينبغي التوقف في جواز رميهم بعد الصبح قبل طلوع الشمس لحديث أسهاء، وابن عمر المتفق عليها الصريحين في الترخيص لهم في ذلك، وأما رميهم - أعني: الضعفة والنساء - قبل طلوع الفجر، فهو محل نظر، فحديث عائشة عند أبي داود يقتضي جوازه، وحديث ابن عباس عند أصحاب السنن يقتضي منعه.

والقاعدة المقررة في الأصول: هي أن يجمع بين النصين إن أمكن الجمع، وإلا فالترجيح بينها، وقد جمعت بينها جماعة من أهل العلم، فجعلوا لرمي جمرة العقبة وقتين: وقت فضيلة، ووقت جواز، وحملوا حديث ابن عباس: على وقت الفضيلة، وحديث عائشة: على وقت الجواز، وله وجه من النظر. والعلم عند الله تعالى.

أما الذكور الأقوياء فلم يرد في الكتاب، ولا السنة دليل يدل على جواز رميهم جمرة العقبة قبل طلوع الشمس؛ لأن جميع الأحاديث الواردة في الترخيص في ذلك كلها في الضعفة، وليس شيء منها في الأقوياء الذكور، وقد قدمنا أن قياس القوي

على الضعيف الذي رخص له من أجل ضعفه قياس مع وجود الفارق، وهو مردود كما هو مقرر في الأصول، وإليه أشار في مراقي السعود بقوله:

والفرق بين الأصل والفرع قدح إبداء مختص بالأصل قد صلح

أو مانع في الفرع... إلخ

ومحل الشاهد منه قوله: إبداء مختص بالأصل قد صلح؛ لأن معترض قياس القوي على الضعيف في هذه المسألة يبدي وصفًا مختصًا بالأصل دون الفرع صالحًا للتعليل، وهو الضعف؛ لأن الضعف الموجود في الأصل المقيس عليه الذي هو علة الترخيص المذكور، ليس موجودًا في الفرع المقيس الذي هو الذكر القوي، كما ترى. والعلم عند الله تعالى (١).

المسألة السادسة: تأخير الرمي إلى أخر الليل

قال ابن قدامة كتلفه: وإن أخر الرمي إلى آخر النهار، جاز. قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم، على أن من رماها يوم النحر قبل المغيب، فقد رماها في وقت لها، وإن لم يكن مستحبًا لها. وروى ابن عباس. قال: «كان النبي على الله يسأل يوم النحر بمنى، قال رجل: رميت بعدما أمسيت؟ فقال: لا حرج». رواه البخاري.

المسألة السابعة: من لم يرم جمرة العقبة حتى غابت الشمس

قال ابن رشد كَلَهُ: وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَمْ يَرْمِهَا حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، فَرَمَاهَا مِنَ اللَّيْل أَوْ مِنَ الْغَدِ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ دَمٌ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ رَمَى مِنَ اللَّيْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَخَرَهَا إِلَى الْغَدِ فَعَلَيْهِ دَمٌ. وقال أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ أَخَرَهَا إِلَى اللَّيْلِ أَوْ إِلَى الْغَدِ. وَحُجَّتُهُمْ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَخَصَ لِرُعَاةِ الْإِبِلِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ»، أَعْنِي: أَنْ يَرْمُوا

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٥٢).

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ لَهُ السَّائِلَ: يَا رَسُولَ الله، رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ! قَالَ لَهُ: «لَا حَرَجَ» (٢).

وَعُمْدَةُ مَالِكٍ أَنَّ ذَلِكَ التَّوْقِيتَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ الَّذِي رَمَى فِيهِ رَسُولُ الله ﷺ هُوَ السُّنَّةُ، وَمَنْ خَالَفَ سُنَةً مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ فَعَلَيْهِ دَمٌ، عَلَى مَا رُهِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣) وَأَخَذَ بِهِ الجُمْهُورُ.

وقاً لَ مَالِكٌ: وَمَعْنَى الرُّخْصَةِ لِلرُّعَاةِ إِنَّهَا ذَلِكَ إِذَا مَضَى يَوْمَ النَّحْرِ، وَرَمَوْا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ كَانَ الْيَوْمُ الثَّالِثُ، وَهُوَ أَوَّلُ أَيَّامِ النَّفْرِ، فَرَخَّصَ لَمُثُمْ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ

(۱) أسانيده ضعيفة: أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٢٤٦)، و الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ١٣١)، و الخطيب في تاريخ بغداد (١/ ١٣١)، و البزار كما في كشف الأستار (١١٣٩) من طريق مسلم بن خالد الزنجي، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر. وقال الهيثمي (٣/ ٥٧٥) في مجمع الزوائد: رواه البزار، وفيه مسلم بن خالد الزنجي، ضعيف، وقد وثق.

ومن حديث ابن عباس الصحيح فيه الإرسال رواه عطاء بن أبي رباح، واختلف عليه: أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٢٤٦)، وابن وهب في جامعه (١١١)، وابن أبي شيبة (٤/ ٣٠) من طريق ابن جريج، ومالك في موطئه (١/ ٤٠٤) من طريق يحيي بن سعيد كلاهما (ابن جريج – يحيي بن سعيد) عن عطاء مرسلًا.

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٢٤٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٢٢١) من طريق عمر بن قيس. وهو متروك. وأخرجه الطبراني (١١/ ١٦٦) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق. وهو ضعيف، وفي بعض الطرق إثبات واسطة بينه وبين عطاء، وهو إسحاق بن أبي فروة، وفيه ما فيه. كلاهما عن عطاء، عن ابن عباس. والصحيح الأول.

(٢) البخاري (١٧٢٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ هَيْء قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ يَكَلِيَّة فَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ، فَقَالَ: «لاَ حَرَجَ».

(٣) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (٢١٩/١)، وابن الجعد في مسنده (١٧٤٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٨٨/٥)، والدارقطني في السنن (٣/ ٢٧٠)، والبيهقي في الكبرى (٨/٥)، وغيرهم من طرق عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قَالَ: " مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْنًا، أَوْ تَرَكَهُ، فَلْيُهْرِقْ دَمًا.وثم طرق أخرى عن ابن عباس في المصادر المشار إليها.

= 777

يَرْمُوا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَهُ، وَلِلْيَوْمِ الَّذِي بَعْدَهُ؛ فَإِنْ نَفَرُوا فَقَدْ فَرَغُوا، وَإِنْ أَقَامُوا إِلَى الْغَدِ رَمَوْا مَعَ النَّاسِ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَخِيرِ، وَنَفَرُوا.

وَمَعْنَى الرُّخْصَةِ لِلرُّعَاةِ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ: هُوَ جَمْعُ يَوْمَيْنِ فِي يَوْم وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّ مَاكِمًا إِنَّمَا يُجْمَعُ فِي الثَّالِثِ، فَيَرْمِي عَنِ الثَّالِثِ؛ مَا وَجَبَ مِثْلُ أَنْ يَجْمَعُ فِي الثَّالِثِ، فَيَرْمِي عَنِ الثَّالِثِ؛ مَا وَجَبَ مِثْلُ أَنْ يَجْمَعُ فِي الثَّالِثِ، فَيَرْمِي عَنِ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْضَى عِنْدَهُ إِلَّا مَا وَجَبَ. وَرَخَّصَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَمْعِ يَوْمَيْنِ فِي يَوْمٍ، لِلثَّقَ لَا يُقْضَى عِنْدَهُ إِلَّا مَا وَجَبَ. وَرَخَّصَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَمْعِ يَوْمَيْنِ فِي يَوْمٍ، سَوَاءٌ تَقَدَّمَ ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي أُضِيفَ إِلَى غَيْرِهِ أَوْ تَأَخَّرَ، ولم يشبهوه بالقضاء (۱).

قال ابن قدامة كتلته: فإن أخرها إلى الليل، لم يرمها حتى تزول الشمس من الغد. وبهذا قال أبو حنيفة، وإسحاق. وقال الشافعي، ومحمد بن المنذر، ويعقوب: يرمي ليلًا؛ لقول النبي عليه: «ارم، ولا حرج». ولنا: أن ابن عمر، قال: «من فاته الرمي حتى تغيب الشمس، فلا يرم حتى تزول الشمس من الغد». وقول النبي عليه: «ارم، ولا حرج». إنها كان في النهار؛ لأنه سأله في يوم النحر، ولا يكون اليوم إلا قبل مغيب الشمس. وقال مالك: يرمي ليلا وعليه دم. ومرة قال: لا دم عليه (٢).

المسألة الثامنة: ومن السنة أن يكبر مع كل حصاة، ويستبطن الوادي

أخرج البخاري ومسلم عن الأعمش، قال: سمعت الحجاج، يقول على المنبر: السورة التي يذكر فيها آل عمران، والسورة التي يذكر فيها آل عمران، والسورة التي يذكر فيها النساء، قال: فذكرت ذلك لإبراهيم، فقال: حدثني عبد الرحمن بن يزيد: أنه كان مع ابن مسعود على حين رمى جمرة العقبة، فاستبطن الوادي حتى إذا حاذى بالشجرة اعترضها، فرمى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة، ثم قال: «من هاهنا والذي لا إله غيره وقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة على الله الله عنه وقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة على الله الله عنه والذي لا إله عنه والذي المنابع المنابع

وعن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: رمى عبد الله بن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة. قال فقيل

⁽١) بداية المجتهد.

⁽٢) المغني (٣/ ٣٨٢).

⁽٣) صحيح البخاري (٢/ ١٧٨) (١٧٥٠) ،و مسلم (١٢٦٠).

له: إن أناسًا يرمونها من فوقها، فقال عبد الله بن مسعود: «هذا ـ والذي لا إله غيره ـ مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة»(١).

وأخرج مسلم من حديث جابر بن عبد الله: حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة منها، مثل حصى الخذف، رمى من بطن الوادى.

كرالآثار عن الصحابة والتابعين.

أثر عبد الله بن مسعود ﷺ:

عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: «رمى عبد الله جمرة العقبة من بطن الوادي، يكبر مع كل حصاة» (٢).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🕮:

عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر: «أنه كان يكبر مع كل حصاة تكبيرة»(٣).

أثر عطاء يَخلَشْه:

عن ابن جريج، عن عطاء، في رجل وقع منه حصاتان عند الجمرة، قال: «يكبر مع واحدة منهما تكبيرة»(٤).

أثر القاسم تَعْلَشْهُ:

عن شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم: «أنه رمى جمرة العقبة، وكبر مع كل حصاة» (٥).

⁽۱)مسلم (۲/ ۲۶۹)(۱۹۲۱)

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٧٦) عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد.

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٧٦) من طريق ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.

⁽٤) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٧٦) من طريق ابن جريج، عن عطاء.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٧٧) من طريق غندر، عن شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن

قال ابن بطال تعتقه: والسنة أن يكبر مع كل حصاة، كما فعل يهذه، وعمل بذلك الأئمة بعده، وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عمر، وهو قول مالك والشافعي، وكان علي يقول كلما رمى حصاة: «اللهم اهدنى بالهدى، وقني بالتقوى، واجعل الآخرة خيرًا لى من الأولى». وكان ابن عمر وابن مسعود يقولان عند ذلك: «اللهم اجعله حجًا مبرورًا، وذنبًا مغفورًا، وسعيًا مشكورًا».

وقال تَعْلَقْهُ: وأجمعوا أنه إن لم يكبر فلا شيء عليه (٢).

كذلك لو لم يكبر مع كل حصاة أو جعل مكان التكبيرات تسبيحًا أجزأه؛ لأن المقصود ذكر الله تعالى عند كل حصاة، وذلك يحصل بالتسبيح، كما يحصل بالتكبير، ثم هو من آداب الرمي فتركه لا يوجب شيئًا (٣).

ذكر سحنون تخلفه: وكان مالك يقول: يكبر مع كل حصاة يرمي بها؟ قال: نعم، قلت: وكان مالك يقول: يوالي بين الرمي حصاة بعد حصاة، ولا ينتظر بين كل حصاة حصاتين شيئًا؟ قال: نعم يرمي رميا يترى بعضه خلف بعض، يكبر مع كل حصاة تكبيرة، قلت: فإن رمى ولم يكبر مع كل حصاة، أيجزئه الرمي؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئًا، وهو يجزئ عنه. قلت: فإن سبح مع كل حصاة؟ قال: ما سمعت من مالك فيه شيئًا، والسنة التكبير (٤).

=

القاسم. وسنده صحيح.

⁽١) شرح صحيح البخاري (٤/ ١١٩).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٤/ ٤٢٠).

⁽٣) المبسوط (٤/ ٦٦).

⁽٤) المدونة (١/ ٥٣٥).

قال الشافعي كَالله: وأحب إذا رمى أن يكبر مع كل حصاة، ويتقدم عن الجمرة الدنيا حيث يرى الناس يقفون، فيدعو، ويطيل قدر قراءة سورة البقرة، ويفعل ذلك عند الجمرة الوسطى، ولا يفعله عند جمرة العقبة (١).

قال ابن قدامة كَالله: ويكبر مع كل حصاة؛ لأن جابرًا قال: «فرماها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة». وإن قال: اللهم اجعله حجًا مبرورًا، وذنبًا مغفورًا، وعملًا مشكورًا، فحسن؛ فإن ابن مسعود وابن عمر كانا يقولان نحو ذلك(٢).

المسألة التاسعة: ويجب وقوع الحصى في المرمى

قال ابن قدامة كتالثه: ولا يجزئه الرمي إلا أن يقع الحصى في المرمى، فإن وقع دونه، لم يجزئه. في قولهم جميعًا؛ لأنه مأمور بالرمي، ولم يرم. وإن طرحها طرحًا أجزأه؛ لأنه يسمى رميًا. وهذا قول أصحاب الرأي. وقال ابن القاسم: لا يجزئه. وإن رمى حصاة، فوقعت في غير المرمى، فأطارت حصاة أخرى، فوقعت في المرمى، لم يجزه؛ لأن التي رماها لم تقع في المرمى. وإن رمى حصاة، فالتقمها طائر قبل وصولها، لم يجزه؛ لأنها لم تقع في المرمى.

وإن وقعت على موضع صلب في غير المرمى، ثم تدحرجت على المرمى، أو على ثوب إنسان، ثم طارت فوقعت في المرمى، أجزأته؛ لأن حصوله بفعله. وإن نفضها ذلك الإنسان عن ثوبه، فوقعت في المرمى، فعن أحمد، كَلَّهُ: أنها تجزئه؛ لأنه انفرد برميها. وقال ابن عقيل: لا يجزئه؛ لأن حصولها في المرمى بفعل الثاني، فأشبه ما لو أخذها بيده فرمى بها. وإن رمى حصاة، فشك: هل وقعت في المرمى أو لا؟ لم يجزئه؛ لأن الأصل بقاء الرمي في ذمته، فلا يزول بالشك. وإن كان الظاهر أنها وقعت فيه، أجزأته؛ لأن الظاهر دليل ").

قال الشيرازي يَعْتَلْنُهُ: قال الشافعي يَعْلَلْنُهُ الجمرة مجتمع الحصى، لا ما سال من

⁽١) الأم (٢/ ٣٤٢).

⁽٢) المغنى (٣/ ٣٨١).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٨٢).

الحصى، فمن أصاب مجتمع الحصى بالرمي أجزأه، ومن أصاب سائل الحصى الذي ليس بمجتمعه لم يجزه (١).

المسألة العاشرة: ويكون رمي الجمرات واحدة واحدة

ذهب جمهور العلماء إلى اشتراط رمي الجمرات دفعة واحدة، وخالف ذلك أبو حنيفة وعطاء.

قال ابن حجر تخلف: واستدل بهذا الحديث على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة؛ لقوله: «يكبر مع كل حصاة» وقد قال على: «خذوا عني مناسككم» وخالف في ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة، فقالا: لو رمى السبع دفعة واحدة أجزأه (٢).

قال ابن قدامة تخلفه: وإن رمى الحصيات دفعة واحدة، لم يجزه إلا عن واحدة. نص عليه أحمد. وهو قول مالك، والشافعي، وأصحاب الرأي. وقال عطاء: يجزئه، ويكبر لكل حصاة. ولنا: أن النبي عليه ومى سبع رميات، وقال: «خذوا عني مناسككم». قال بعض أصحابنا: ويستحب أن يرفع يديه في الرمي حتى يرى بياض إبطه (٣).

ذكر سحنون تَعْلَلْهُ: قلت: أرأيت إن رمى بسبع حصيات جميعًا في مرة واحدة؟ قال: قال مالك: لا أرى ذلك يجزئه، قلت: فأي شيء عليه في قول مالك؟ قال: قال مالك: يرمى ست(٤).

قال الكاساني كتلفه: فإن رمى إحدى الجهار بسبع حصيات جميعًا دفعة واحدة فهي عن واحدة، ويرمي ستة أخرى؛ لأن التوقيف ورد بتفريق الرميات، فوجب اعتباره، وهذا بخلاف الاستنجاء أنه إذا استنجى بحجر واحد، وأنقاه كفاه، ولا

⁽١) المجموع (٨/ ١٧٦).

⁽٢) فتح الباري (٣/ ٥٨٢).

⁽٣) المغنى (٣/ ٣٨٢).

⁽٤) المدونة (١/ ٥٣٥).

يراعى فيه العدد عندنا(١).

قال الماوردي كتلته: وهذا كما قال: المقصود من رمي الجمار شيئان: أعداد الحصى، وأعداد الرمي، فعليه أن يرمي بسبع حصيات في سبع مرات، فإن رمى بهن دفعة واحدة قام مقام حصاة واحدة، ولم يجزه عن السبع.

وقال أبو حنيفة: الاعتبار بأعداد الحصى، فإن رمى بالسبع دفعة واحدة أجزأه. وقال عطاء: المقصود أعداد التكبير والحصى دون الرمي، فإذا رمى بالسبع دفعة أجزأه إذا كبر سبعًا، وإن لم يكبر سبعًا لم يجزه.

والدلالة عليها رواية عائشة وكان تكبير النبي على مع كل حصاة دليلًا على أنه حصيات، يكبر مع كل حصاة، وكان تكبير النبي على مع كل حصاة دليلًا على أنه رمى حصاة بعد حصاة، فبطل بهذا قول أبي حنيفة وعطاء. فإن قيل: الرمي كالحد في اعتبار العدد، ثم لو ضرب بهائة سوط دفعة واحدة، كان كضربه مائة سوط، فيجب أن يكون رميه بالسبع في دفعة واحدة كرميه سبع حصيات. قيل: الفرق بينهما أن الحد عبادة وجبت على المحدود، قد وصل إلى بدنه ضرب مائة، فكان وصول مائة سوط دفعة واحدة كوصول الصوت الواحد مائة دفعة؛ لأنه قد وصل إلى بدنه ضرب مائة، والرمي عبادة على الرامي، وليس رميه بالسبع دفعة واحدة كرميه بسبع دفعات؛ لأنه لم يوجد منه سبع رميات (٢).

قال ابن بطال كَلَقَهُ: واختلفوا فيمن رمى سبع حصيات في مرة واحدة: فقال مالك والشافعى: لا يجزئه إلا عن حصاة واحدة، ويرمى بعدها ستًا. وقال عطاء: يجزئه عن السبع رميات. وهو قول أبى حنيفة؛ لأنه لو وجب عليه الحد فلا فرق أن يقام عليه الحد سوطًا أو سياطًا مجموعة، فإنه يسقط عنه الفرض إذا علم وصول الكل إلى بدنه، كذلك الرمى. قال ابن القصار: والحجة لمالك أن النبى عَلَيْقَةً رمى

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٥٨).

⁽٢) الحاوى الكبير (٤/ ١٩٦).

بحصاة بعد حصاة، وقال: «خذوا عنى مناسككم»، فوجب امتثال فعله (١).

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِدِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أُوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهُ ﴿ الْمِنْهَ ١٠٥٨]

والصفا: جمع صفاة، وهي الصخرة الملساء وفي هذا الموضع: الجبلين المسميين بهذين الاسمين اللذين في حرمه دون سائر الصفا والمروة؛ ولذلك أدخل فيهما الألف واللام، ليعلم عباده أنه عنى بذلك: الجبلين المعروفين بهذين الاسمين، دون سائر الأصفاء والمروة (٢).

كما ورد في سبب نزول الآية:

أخرج البخاري (٢/ ١٥٨) عن الزهري، قال عروة: سألت عائشة وصلى فقلت لها: أرأيت قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرُونَة مِن شَعَآيِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اَعْتَمَر فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفَ بِهِمَ ﴿ البَّهِ الْمَوْدَ ١٥٨ ا عَلى أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة، قالت: بئس ما قلت يا ابن أختي، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه، كانت: لا جناح عليه أن لا يتطوف بها، ولكنها أنزلت في الأنصار، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية، التي كانوا يعبدونها عند المشلل، فكان من أهل يتحرج ان يطوف بالصفا والمروة، فلما أسلموا، سألوا رسول الله على عن ذلك، قالوا: يا رسول الله، إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمُوافَ بِينِهِا»، ثم أخبرت أبا بكر بن والمواف بينها، ثم أخبرت أبا بكر بن عبدالرحمن، فقال: إن هذا لعلم ما كنت سمعته، ولقد سمعت رجالًا من أهل العلم عندكرون: أن الناس، – إلا من ذكرت عائشة – ممن كان يهل بمناة، كانوا يطوفون يذكر الصفا والمروة، فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت، ولم يذكر الصفا والمروة في كلهم بالصفا والمروة، فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت، ولم يذكر الصفا والمروة في

⁽١) شرح صحيح البخاري (٤/ ٤١٨).

⁽٢) الطبري ط هجر (٢/ ٧١٠).

القرآن، قالوا: يا رسول الله، كنا نطوف بالصفا والمروة، وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفا، فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفا والمروة؟ فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوّةَ مِن شَعَآيِرِ ٱللَّهِ ﴿ البَرَدَ: ١٥٨ الآية قال أبو بكر: «فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليها، في الذين كانوا يتحرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفا والمروة، والذين يطوفون، ثم تحرجوا أن يطوفوا بها في الإسلام، من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت، ولم يذكر الصفا، حتى ذكر ذلك، بعد ما ذكر الطواف بالبيت» (١).

وأخرج البخاري (١٥٩/٢) (١٦٤٨) قال: حدثنا أحمد بن محمد، أخبرنا عبدالله، أخبرنا عاصم، قال: قلت لأنس بن مالك ﴿ أَكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة قال: «نعم، لأنها كانت من شعائر الجاهلية، حتى أنزل الله: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة ١٥٨٠]».

وأخرج البخاري (٢٣/٦)(٢٤٩٦) قال: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن عاصم بن سليهان، قال: سألت أنس بن مالك الله عن الصفا والمروة، فقال: «كنا نرى أنها من أمر الجاهلية، فلم كان الإسلام أمسكنا عنهما، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوّةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن

⁽۱) وأخرجه البخاري (۳/ ٦) (۱۷۹۰) قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن هشام ابن عروة، عن أبيه: أنه قال: قلت لعائشة ﴿ عنه النبي عَلَيْهِ وَأَنا يومئذ حديث السن -: أرأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوّةَ مِن شَعَآيِرِ ٱللَّهِ فَمَنُ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَو ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوّفَ بِهِمَ ﴾ [ابقرة: ١٥٨] فلا أرى على أحد شيئًا أن لا يطوف بها، فقالت عائشة: «كلا، لو كانت كها تقول كانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بها، إنها أنزلت هذه الآية في الأنصار، كانوا يهلون لمناة، وكانت مناة حذو قديد، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلها جاء الإسلام سألوا رسول الله عليه عن ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوّةَ مِن شَعَآيِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَو ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفَ بِهِمَا ﴾ [ابقرة: ١٥٥]، زاد سفيان، وأبو معاوية، عن هشام: «ما أتم الله حج امرئ، ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة».

يَطَّوَّفَ بِهِمَأْ ﴿ [البقرة: ١٥٨] ».

وأخرج الطبري في تفسيره عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: «قالت الأنصار: إن السعي بين هذين الحجرين من عمل الجاهلية - يعنون: الصفا والمروة ـ فأنزل الله على أنه من شعائر الله، أي: من الخير الذي أخبرتكم عنه، ولم يحرج من لم يطف بينهما ﴿ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [القرة: ١٥٨] فتطوع رسول الله عَلَيمٌ فطاف بينهما، فكانت سنة (١٠).

وقال الطبري تَعَلَّقَةِ: وكان مجاهد يقول في الشعائر بها حدثني به، محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، عن عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٨] قال: «من الخبر الذي أخبركم عنه»(٢).

وأخرج الطبري عن عمرو بن حبشي، قال: قلت لابن عمر: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴿ البَوْدَ: ١٥٨] مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَر فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطُوّف بِهِمَا ﴿ البَوْدَةِ مَا اللّهِ فَاللّهِ عَلَيْهِ أَن عَلَيْهِ أَلُهُ وَاللّهِ عَلَيْهِ أَن الطواف بينها حتى فسألته، فقال: ﴿إِنّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن أَنزلت: ﴿إِنّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطُوّفَ بِهِمَا ﴿ إِللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللللللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللللللللللل

⁽۱) سنده منقطع: أخرجه الطبري ط هجر (۲/ ۷۱٦) من طريق ابن علية، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآيِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٨] قال: ﴿قالت الأنصار: إن السعي بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية، فأنزل الله ـ تعالى ذكره ـ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآيِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٨]».

⁽٢) أخرجه الطبري ط هجر (٢/ ٧١٠)، وسنده ضعيف.

⁽٣) أخرجه الطبري ط هجر في تفسيره (٢/ ٧١٥) من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبدالوارث، قال: حدثني أبو الحسين المعلم، قال: ثنا سنان أبو معاوية، عن جابر الجعفي، عن عمرو بن حبشي، قال: قلت لابن عمر. وجابر الجعفي هذا ضعيف.

وأخرجه الطبري ط هجر (٢/ ٧١٦) من طريق عبد الله بن صالح، قال: حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾

وأخرج الطبري عن السدي: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ الْحَرَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَ ﴾ [البقرة:١٥٨] قال: ((عم أبو مالك، عن ابن عباس: أنه كان في الجاهلية شياطين تعزف الليل أجمع بين الصفا والمروة، وكانت بينها آلهة، فلما جاء الإسلام وظهر قال المسلمون: يا رسول الله، لا نطوف بين الصفا والمروة؛ فإنه شرك كنا نفعله في الجاهلية، فأنزل الله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة:١٥٨] (١٠).

وأخرج الطبري عن ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفَ بِهِمَ ﴾ [البترة:١٥٨] قال: «كان أهل الجاهلية قد وضعوا على كل واحد منهما صنمًا يعظمونهما؛ فلما أسلم المسلمون كرهوا الطواف بالصفا والمروة لمكان الصنمين، فقال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهُ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البترة:١٥٨] وقرأ: ﴿ وَمَن يُعَظِّمُ شَعَتبِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى التُهُ اللهِ الله يَا اللهِ الله عَلَيْهِ الطواف بها » (٢).

وأخرجه الطبري طهجر (٢/ ٧١٤) من طريق يزيد بن زريع، قال: ثنا داود، عن الشعبي: «أن وثنًا كان في الجاهلية على الصفا يسمى إسافًا، ووثنًا على المروة يسمى نائلة؛ فكان أهل الجاهلية إذا طافوا بالبيت مسحوا الوثنين؛ فلما جاء الإسلام وكسرت الأوثان، قال المسلمون: إن الصفا والمروة إنها كان يطاف بهما من أجل الوثنين، وليس الطواف بهما من الشعائر. قال: فأنزل الله: إنهما من الشعائر ﴿فَمَنُ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أُو الْعَتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفَ بِهِمَا أَلَى البَعْرة ١٥٨٠٤]» (البقرة ١٥٨٠١).

[البقرة:١٥٨] «وذلك أن ناسًا كانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فأخبر الله أنهما من شعائره، والطواف بينهما أحب إليه، فمضت السنة بالطواف بينهما . وعلي بن أبي طلحة لم يسمع ابن عباس.

⁽۱) أخرجه الطبري ط هجر (۲/ ۷۱۲) في تفسيره: حدثني موسى، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أسباط، عن السدي. وسنده حسن إلى السدي، وهو مرسل.

⁽٢) أخرجه الطبري ط هجر (٢/ ٧١٧) حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد. (٣) أخرجه الطبري ط هجر (٢/ ٧١٤) من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، قال: ثنا

وأخرج الطبري عن سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ۗ اللهِ أَن السِّمَة في الجاهلية لا يسعون بينهما، فأخبرهم الله أن الصفا، والمروة من شعائر الله، وكان من سنة إبراهيم، وإسماعيل الطواف بينهما (١).

قال الطبري عَدِّلَةُ: وإنها أعلم الله - تعالى ذكره - بقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَابِرِ ٱللَّهِ ﴿ النَّهِ ﴿ النَّهِ ﴿ النَّهِ اللهِ مَنِينَ أَن السعي بينها من مشاعر الحج التي سنها لهم، وأمر بها خليله إبراهيم عليه ﴿ إذ سأله أن يريه مناسك الحج. وذلك وإن كان مخرجه مخرج الخبر، فإنه مراد به الأمر؛ لأن الله - تعالى ذكره - قد أمر نبيه محمدًا عليه بإتباع ملة إبراهيم هيه ، فقال له: ﴿ أَوْحَيْنَا إلَيْكَ أَنِ ٱتّبِعُ مِلّةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا ﴾ النحر: ١٢٣]، وجعل - تعالى ذكره - إبراهيم إمامًا لمن بعده. فإذا كان صحيحًا أن الطواف والسعي بين الصفا، والمروة من شعائر الله ومن مناسك الحج، فمعلوم أن إبراهيم على ما بينه رسول الله على ما بينه ما بينه رسول الله على ما بينه ما بينه الله على ما بينه

قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَأْ ﴾ [البقرة:١٥٨]

قال الطبري تَعَلَّقُهُ: يعني ـ تعالى ذكره ـ بقوله: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطُوّفَ بِهِمَ أَ ﴾ [البقرة:١٠٥] يقول: فلا حرج عليه، ولا مأثم في طوافه بها، فإن قال قائل: وما وجه هذا الكلام، وقد قلت لنا: إن قوله: ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرُوةَ مِن شَعَآيِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة:١٠٥] وإن كان ظاهره ظاهر الخبر فإنه في معنى الأمر بالطواف بها؟ فكيف يكون أمرًا بالطواف، ثم يقال: لا جناح على من حج البيت أو اعتمر في الطواف بها؟ وإنها يوضع الجناح عمن أتى ما عليه بإتيانه الجناح والحرج، والأمر بالطواف بها، والترخيص في الطواف بها غير جائز اجتماعها في حال واحدة؟

يزيد بن زريع، قال: ثنا داود، عن الشعبي.

⁽۱) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (۲/ ۷۱۸) حدثنا بشر بن معاذ، قال: ثنا يزيد، عن سعيد، عن قتادة.

⁽٢) الطبري ط هجر (٢/ ٧١١).

قيل: إن ذلك بخلاف ما إليه ذهب، وإنها معنى ذلك عند أقوام: أن النبي على اعتمر عمرة القضية تخوف أقوام كانوا يطوفون بها في الجاهلية قبل الإسلام لصنمين كانا عليهها تعظيمًا منهم لهما، فقالوا: وكيف نطوف بهها، وقد علمنا أن تعظيم الأصنام وجميع ما كان يعبد من ذلك من دون الله شرك؟ ففي طوافنا بهذين الحجرين أحد ذلك؛ لأن الطواف بهها في الجاهلية إنها كان للصنمين اللذين كانا عليهها، وقد جاء الله بالإسلام اليوم، ولا سبيل إلى تعظيم شيء مع الله بمعنى العبادة له. فأنزل الله ـ تعالى ذكره ـ في ذلك من أمرهم: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَايِرِ ٱللَّهِ ﴿ البَرَهُ ١٥٠٨ عنى يعني: أن الطواف بهها، فترك ذكر الطواف بهها اكتفاء بذكرهما عنه. وإذ كان معلومًا عند المخاطبين به أن معناه: من معالم الله التي جعلها علمًا لعباده يعبدونه عندهما بالطواف بينهها، ويذكرونه عليهها وعندهما بها هو له أهل من الذكر، فمن حج البيت أو اعتمر فلا يتخوفن الطواف بهها، من أجل ما كان أهل الجاهلية يطوفون بها من أجل الصنمين اللذين كانا عليهها، فإن أهل الشرك كانوا يطوفون بها كفرًا، وأنتم تطوفون بها إيهانًا، وتصديقًا لرسولي، وطاعة لأمري، فلا جناح عليكم في الطواف بها. والجناح: الإثم (۱).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عن عمرو بن حبشي، قال: قلت لابن عمر: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعُتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفَ بِهِمَ ۚ البَرْهَ:١٥٨] قال: انطلق إلى ابن عباس، فاسأله، فإنه أعلم من بقي بها أنزل على محمد ﷺ، فأتيته، فسألته، فقال: (إنه كان عندهما أصنام، فلها حرمن أمسكوا عن الطواف بينهها حتى أنزلت: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أُو ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة:١٥٨] (٢).

⁽۱) الطبري طهجر (۲/ ۷۱۲).

⁽۲) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (۲/ (717)).

حدثني المثنى، قال: ثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة،

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عن السدي ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَفَ بِهِمَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله كان في الجاهلية شياطين تعزف الليل أجمع بين الصفا والمروة، وكانت بينها آلهة، فلما جاء الإسلام وظهر قال المسلمون: يا رسول الله، لا نطوف بين الصفا والمروة؛ فإنه شرك كنا نفعله في الجاهلية، فأنزل الله: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البترة: ١٥٨] (١٠).

□ أثر السدى كَمْلَتْهُ:

عن السدي: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴿ البَرَةَ:١٥٨] يقول: «ليس عليه إثم» (٢).

أثر عبد الرحمن بن زيد كَمَلَتْهُ:

عن ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَفَ بِهِمَ أَ ﴾ [البقرة:١٥٨] قال: «كان أهل الجاهلية قد وضعوا على كل واحد منهما صناً يعظمونها؛ فلما أسلم المسلمون كرهوا الطواف بالصفا والمروة لمكان الصنمين، فقال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفَ بِهِمَ أَ ﴾ [البقرة:١٥٨]، وقرأ: ﴿ وَمَن يُعَظِّمُ شَعَآبِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقُوى ٱلْقُلُوبِ ﴾ أن يَطَوَّفَ بِهِمَا ﴾ [الحج:٣٦] وسن رسول الله ﷺ الطواف بهما » (٣٠).

عن ابن عباس، قوله ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآيِرِ ٱللَّهِ ﴿ البَقرة: ١٥٨] وذلك أن ناسًا كانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فأخبر الله أنها من شعائره، والطواف بينهما أحب إليه، فمضت السنة بالطواف بينهما ﴾.

⁽۱) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (۲/ ۷۱٦) حدثني موسى، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أسباط، عن السدى.

⁽٢) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٢/ ٧١٣) حدثني موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أسباط، عن السدى.

⁽٣) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٢/ ٧١٧) حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال:

قال الطبري كَتَلَتْهُ: والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إن الله ـ تعالى ذكره ـ قد جعل الطواف بين الصفا والمروة من شعائر الله، كما جعل الطواف بالبيت من شعائره. فأما قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطُّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [القرة:١٥٨] فجائز أن يكون قيل لكلا الفريقين اللذين تخوف بعضهم الطواف بها من أجل الصنمين اللذين ذكرهما الشعبي، وبعضهم من أجل ما كان من كراهتهم الطواف بهما في الجاهلية على ما روي عن عائشة. وأي الأمرين كان من ذلك فليس في قول الله ـ تعالى ذكره ـ: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة:١٥٨] الآية، دلالة على أنه عنى به وضع الحرج عمن طاف بها، من أجل أن الطواف بها كان غير جائز بحظر الله ذلك، ثم جعل الطواف بهما رخصة لإجماع الجميع، على أن الله ـ تعالى ذكره ـ لم يحظر ذلك في وقت، ثم رخص فيه بقوله: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة:١٥٨]، وإنها الاختلاف في ذلك بين أهل العلم على أوجه: فرأى بعضهم: أن تارك الطواف بينهما تارك من مناسك حجه ما لا يجزيه منه غير قضائه بعينه، كما لا يجزي تارك الطواف الذي هو طواف الإفاضة إلا قضاؤه بعينه، وقالوا: هما طوافان أمر الله بأحدهما بالبيت، والآخر بين الصفا والمروة. ورأى بعضهم: أن تارك الطواف بهما يجزيه من تركه فدية، ورأوا أن حكم الطواف بها حكم رمى بعض الجمرات، والوقوف بالمشعر، وطواف الصدر، وما أشبه ذلك مما يجزي تاركه من تركه فدية، ولا يلزمه العود لقضائه بعينه (١).

قال القرطبي تَعْلَقْهُ: قوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة:١٥٨] أي: لا إثم. وأصله من الجنوح، وهو الميل، ومنه الجوانح للأعضاء لاعوجاجها. وقد تقدم تأويل عائشة لهذه الآية. قال ابن العربي: وتحقيق القول فيه أن قول القائل: لا جناح عليك أن تفعل، إباحة الفعل، وقوله: لا جناح عليك ألا تفعل، إباحة لترك الفعل، فلما سمع عروة قول الله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة:١٥٨] قال: هذا دليل

قال ابن زيد.

⁽١) الطبري ط هجر (٢/ ٧٢٠).

على أن ترك الطواف جائز، ثم رأى الشريعة مطبقة على أن الطواف لا رخصة في تركه، فطلب الجمع بين هذين المتعارضين. فقالت له عائشة: ليس قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَ أَ البِقرة: ١٥٨] دليلًا على ترك الطواف، إنها كان يكون دليلًا على تركه لو كان: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَ أَ البقرة: ١٥٨] فلم يأت هذا اللفظ تركه لو كان: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوَّفَ بِهِمَ أَ البقرة: ١٥٨] فلم يأت هذا اللفظ لإباحة ترك الطواف، ولا فيه دليل عليه، وإنها جاء لإفادة إباحة الطواف لمن كان يتحرج منه في الجاهلية، أو لمن كان يطوف به في الجاهلية قصدًا للأصنام التي كانت فيه، فأعلمهم الله سبحانه أن الطواف ليس بمحظور إذا لم يقصد الطائف قصدًا باطلًا».

فإن قيل: فقد روى عطاء عن ابن عباس: أنه قرأ: فلا جناح عليه أن لا يطوف هما، وهي قراءة ابن مسعود، ويروى أنها في مصحف أبي كذلك، ويروى عن أنس مثل هذا. والجواب أن ذلك خلاف ما في المصحف، ولا يترك ما قد ثبت في المصحف إلى قراءة لا يدرى، أصحت أم لا؟ وكان عطاء يكثر الإرسال عن ابن عباس من غير سهاع. والرواية في هذا عن أنس قد قيل: إنها ليست بالمضبوطة، أو تكون «لا» زائدة للتوكيد، كها قال:

وما ألوم البيض ألا تسخرا لما رأين الشمط القفند درا(١)

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[الفرة:١٩٩]

تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٥٢٤):

اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، ومن المعني بالأمر بالإفاضة من حيث أفاض الناس، ومن الناس الذين أمروا بالإفاضة من موضع إفاضتهم: فقال بعضهم: المعني بقوله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ ﴾ [البقرة:١٩٩] قريش، ومن ولدته قريش الذين كانوا يسمون في الجاهلية الحمس، أمروا في الإسلام أن يفيضوا من عرفات، وهي

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ١٨٢).

التي أفاض منها سائر الناس غير الحمس. وذلك أن قريشًا ومن ولدته قريش، كانوا يقولون: لا نخرج من الحرم. فكانوا لا يشهدون موقف الناس بعرفة معهم، فأمرهم الله بالوقوف معهم.

صحيح البخاري(٦/ ٢٧):

صحیح مسلم (۲/ ۸۹۳):

101 - (١٢١٩) حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة وشخ ، قالت: «كان قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة، وكانوا يسمون الحمس، وكان سائر العرب يقفون بعرفة، فلما جاء الإسلام أمر الله على نبيه على أن يأتي عرفات فيقف بها، ثم يفيض منها، فذلك قوله على: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [ابترة:١٩٩] ».

تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٥٢٥):

ذكر من قال ذلك: حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، قال: ثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، قال: ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «كانت قريش ومن كان على دينها وهم الحمس، يقفون بالمزدلفة، يقولون: نحن قطين الله، وكان من سواهم يقفون بعرفة، فأنزل الله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البقرة:١٩٩].

أعمال يوم النحر

السنة في يوم النحر أن يرمي، ثم يذبح، ثم يحلق، ثم يطوف، كما دلت الأدلة على ذلك، وهذا لاخلاف فيه بين العلماء، إنها وقع الخلاف بين أهل العلم فيها لو قدم شيء من هذه الأعمال على الأخرى: فذهب جمهورهم أنه لو قدم بعضها على بعض فلا حرج في ذلك، وخالف بعضهم، فقالوا: عليه دم، واستدل الجمهور بها رواه البخاري (١/ ٢٨) ومسلم (١٣٠٦) عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله عليه وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه، فجاءه رجل، فقال: لم أشعر فنحرت فحلقت قبل أن أذبح؟ فقال: «اذبح، ولا حرج»، فجاء آخر، فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أدبح؟ قال: «ارم، ولا حرج»، فها سئل النبي عليه عن شيء قدم، ولا أخر، إلا قال: «افعل، ولا حرج».

قال البغوي تخلفه: ترتيب أعمال يوم النحر سنة، وهو أن يرمي، ثم يذبح، ثم يحلق، ثم يطوف، فلو قدم منها نسكًا على نسك، لا شيء عليه عند أكثر أهل العلم، وإليه ذهب مجاهد، وطاوس، وبه قال الشافعي، وأحمد، وإسحاق.

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه إذا قدم نسكًا قبل نسك، يجب عليه دم، وهو قول سعيد بن جبير، وقتادة، وبه قال مالك، وأصحاب الرأي، وتأولوا قوله: «لا حرج»: على رفع الإثم، دون الفدية.

وروي عن عبد الله بن عمر، لقي رجلًا من أهله قد أفاض، ولم يحلق، جهل ذلك، فأمره أن يرجع، فيحلق، أو يقصر، ثم يرجع إلى البيت، فيفيض (١١).

قال السندي كذاته: (أفعال يوم النحر: رمي جمرة العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق ثم طواف الإفاضة، وترتيبها هكذا سنة فتقديم بعضها على بعض جائز، وان كان مخالفًا للسنة، ولا فدية فيه لهذا الحديث، وهو مذهب الشافعية، والحنفية، والمالكية. وعن سعيد ابن جبير، والحسن البصري، والنخعي، وقتادة: أن من قدم بعضها على بعض لزمه دم. والحديث حجة عليهم؛ لأنه ظاهر قوله عليهم انه لا شئ في

⁽١) شرح السنة (٧/ ٢١٤).

التقديم والتأخير مطلقًا. واتفقوا على أنه لا فرق في هذا الحكم بين الساهي والعامد في عدم لزوم الفدية، وإن كانا يختلفان في الإثم عند من يمنع التقديم، ومعنى قوله: «ولا حرج» أي: أجزأك ما فعلت، ولا حرج عليك في التقديم والتأخير (١).

قال الطبيع تعلقه: أفعال يوم النحر أربعة: رمي جمرة العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة، فقيل: هذا الترتيب سنة، وبه قال الشافعي، وأحمد، وإسحاق، لهذا الحديث، فلا يتعلق بتركه دم، وقال ابن جبير: إنه واجب، وإليه ذهب جماعة من العلماء، وبه قال أبو حنيفة، ومالك، وأولوا قوله: «ولا حرج» على رفع الإثم لجهله دون الفدية اهد. ويدل على هذا أن ابن عباس روى مثل هذا الحديث، وأوجب الدم، فلولا أنه فهم ذلك، وعلم أنه المراد لما أمر بخلافه (٢).

قال النووي كالله: أفعال يوم النحر أربعة: رمي جمرة العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة، وأن السنة ترتيبها هكذا، فلو خالف، وقدم بعضها على بعض جاز، ولا فدية عليه لهذه الأحاديث، وبهذا قال جماعة من السلف، وهو مذهبنا، وللشافعي قول ضعيف: أنه إذا قدم الحلق على الرمي والطواف لزمه الدم، بناء على قوله الضعيف: أن الحلق ليس بنسك، وبهذا القول هنا قال أبو حنيفة ومالك. وعن سعيد بن جبير، والحسن البصري، والنخعي، وقتادة، ورواية شاذة عن ابن عباس: أنه من قدم بعضها على بعض لزمه دم. وهم محجوجون بهذه الأحاديث، فإن تأولوها على أن المراد نفي الإثم، وادعوا أن تأخير بيان الدم يجوز، قلنا: ظاهر قوله ﷺ: «لا حرج» أنه لا شيء عليك مطلقًا، وقد صرح في بعضها بتقديم الحلق على الرمي، كما قدمناه (٣).

قال السيوطي تَعْلَلله: اعلم أن أفعال الحج يوم النحر أربعة: الرمي، والذبح، والحلق، والطواف، واختلفوا في أن هذا الترتيب سنة أو واجب: فذهب جماعة

⁽۱) مسند الشافعي - ترتيب السندي (۱/ ۳۷۹).

⁽٢) مرقاة المفاتيح (٥/ ١٨٣٣).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٩/ ٥٥).

ومنهم الإمام أبو حنيفة ومالك إلى الوجوب، وقالوا: المراد بنفي الحرج رفع الإثم للجهل والنسيان، لكن الدم واجب(١).

قال المباركفوري كتلفه: اعلم أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء: رمي جمرة العقبة، ثم نحر الهدي أو ذبحه، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف الإفاضة.

وقد أجمع العلماء على مطلوبية هذا الترتيب، واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض، فأجمعوا على الإجزاء في ذلك، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع، والظاهر جواز تقديم بعضها على بعض، وعدم وجوب الدم؛ فإن قوله على الله حرج» ظاهر في رفع الإثم والفدية معًا؛ لأن اسم الضيق يشملها، وهو مذهب الشافعي، وجمهور السلف والعلماء، وفقهاء أصحاب الحديث (٢).

□ أقوال أصحاب المذاهب:

قال الشافعي تعلقه: سألت الشافعي عمن حلق قبل أن ينحر أو نحر قبل أن يرمي قال: يفعل، ولا فدية، ولا حرج، وكذلك كل ما كان يعمل في ذلك اليوم فقدم منه شيئًا قبل شيء، ناسيًا أو جاهلًا، عمل ما يبقى عليه، ولا حرج، فقلت: وما الحجة في ذلك؟ فقال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله، عن عبيد الله بن عمرو بن العاص، قال: "وقف رسول الله على حجة الوداع للناس بمنى يسألونه، فجاءه رجل، فقال: يا رسول الله، لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح؟ قال: "اذبح، ولا حرج» فجاء رجل، فقال: يا رسول الله، لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي؟ فقال: «ارم، ولا حرج» فما سئل رسول الله على عن شيء قدم ولا أخر، إلا قال: افعل، ولا حرج» (قال الشافعي) كالنه: وبهذا كله نأخذ (٣).

قال ابن قدا مة كَلَمْهُ: وفي يوم النحر أربعة أشياء: الرمي، ثم النحر، ثم الحلق، ثم الطواف. والسنة ترتيبها هكذا؛ فإن النبي ﷺ رتبها، كذلك وصفه جابر في حج

⁽١) شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره (ص: ٢١٩).

⁽٢) تحفة الأحوذي (٣/ ٥٦٧).

⁽٣) الأم (٧/ ٢٥٥).

النبي ﷺ. وروى أنس: «أن النبي ﷺ رمى، ثم نحر، ثم حلق». رواه أبو داود.

فإن أخل بترتيبها، ناسيًا أو جاهلًا بالسنة فيها، فلا شيء عليه، في قول كثير من أهل العلم، منهم الحسن، وطاوس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، ومحمد بن جرير الطبري. وقال أبو حنيفة: إن قدم الحلق على الرمي، أو على النحر، فعليه دم، فإن كان قارنًا فعليه دمان. وقال زفر: عليه ثلاثة دماء؛ لأنه لم يوجد التحلل الأول، فلزمه الدم، كما لو حلق قبل يوم النحر. ولنا: ما روى عبد الله بن عمرو، قال: قال رجل: يا رسول الله، حلقت قبل أن أذبح؟ قال: «أذبح، ولا حرج». فقال آخر: ذبحت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم، ولا حرج». متفق عليه. وفي لفظ قال: فجاء رجل، فقال: يا رسول الله، لم أشعر، فحلقت قبل أن أذبح؟ وذكر الحديث. قال: فما سمعته يسأل يومئذ عن أمر مما ينسى فحلقت قبل أن أذبح؟ وذكر الحديث. قال: فما سمعته يسأل يومئذ عن أمر مما ينسى حرج عليكم). رواه مسلم.

وعن ابن عباس، عن النبي على: أنه قيل له يوم النحر، وهو بمنى، في النحر، والحلق، والرمي، والتقديم، والتأخير، فقال: (لا حرج). متفق عليه. ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عيسى بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو، وفيه: فحلقت قبل أن أرمي، وتابعه على ذلك محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن عيسى، عن عبد الله بن عمرو، قال: «سمعت رسول الله على وأتاه رجل، فقال: يا رسول الله، إني حلقت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم، ولا حرج». قال: وأتاه آخر، فقال: إني أفضت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم، ولا حرج». وعن ابن عباس: «أن رسول الله على سئل يوم النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلق قبل أن يرمي؟ فقال رسول الله على النحر، عن رجل حلى وسنة رسول الله على أحق أن تتبع.

على أنه لا يلزم من سقوط الدم بفقد الشيء في وقته، سقوطه قبل وقته، فإنه لو حلق في العمرة بعد السعي، لا شيء عليه، وإن كان الحل ما حصل قبله، وكذلك في مسألتنا، إذا قلنا: إن الحل يحصل بالحلق، فقد حلق قبل التحلل، ولا دم عليه. فأما إن فعله عمدًا، عالمًا بمخالفة السنة في ذلك، ففيه روايتان: إحداهما: لا دم عليه.

وهو قول عطاء، وإسحاق؛ لإطلاق حديث ابن عباس، وكذلك حديث عبد الله بن عمرو، من رواية سفيان بن عيينة. والثانية: عليه دم. روي نحو ذلك عن سعيد بن جبير، وجابر بن زيد، وقتادة، والنخعي؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَحُلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

والحديث المطلق قد جاء مقيدًا، فيحمل المطلق على المقيد. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل حلق قبل أن يذبح? فقال: إن كان جاهلًا، فليس عليه، فأما التعمد فلا؛ لأن النبي على سأله رجل، فقال: لم أشعر. قيل لأبي عبد الله: سفيان ابن عيينة لا يقول: لم أشعر. فقال: نعم، ولكن مالكًا والناس عن الزهري: لم أشعر، قيل لأبي عبد الله: وهو في الحديث، وقال مالك: إن قدم الحلق على الرمي فعليه دم، وإن قدمه على النحر أو النحر على الرمي فلا شيء عليه؛ لأنه بالإجماع ممنوع من حلق شعره قبل التحلل الأول، ولا يحصل إلا برمي الجمرة، فأما النحر قبل الرمي فجائز؛ لأن الهدي قد بلغ محله. ولنا: الحديث؛ فإنه لم يفرق بينها، فإن النبي على قيل له في الحلق، والنحر، والتقديم، والتأخير، فقال: «لا حرج».

ولا نعلم خلافًا بينهم في أن مخالفة الترتيب لا تخرج هذه الأفعال عن الإجزاء، ولا يمنع وقوعها موقعها، وإنها اختلفوا في وجوب الدم، على ما ذكرنا. والله أعلم (١).

قال ابن حزم تتنه: وجائز في رمي الجمرة، والحلق، والنحر، والذبح، وطواف الإفاضة، والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة، أن تقدم أيها شئت على أيها شئت لا حرج في شيء من ذلك. روينا من طريق مسلم بن الحجاج، نا محمد بن عبدالله بن قهزاد، نا علي بن الحسن، عن عبدالله بن المبارك، أنا محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن عيسى بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، قال: «سمعت رسول الله عليه وأتاه رجل يوم النحر، وهو واقف عند الجمرة، فقال: يا رسول الله،

⁽١) المغنى (٣/ ٣٩٦).

إني حلقت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم، ولا حرج»، وأتاه آخر فقال: إني ذبحت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم، ولا حرج»، وأتاه آخر وقال: إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم، ولا حرج» قال: فما رأيته يسأل يومئذ عن شيء إلا قال: «افعلوا، ولا حرج».

ومن طريق مالك، عن ابن شهاب، عن عيسى بن طلحة، عن عبد الله بن عمرو ابن العاص: أن رسول الله على وقف بمنى في حجة الوداع، فجاء رجل، فقال: يا رسول الله، إني لم أشعر، فحلقت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم، ولا حرج»، وجاء آخر، فقال: يا رسول الله، إني لم أشعر، فنحرت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم، ولا حرج» قال: في سئل رسول الله على عن شيء يومئذ قدم أو أخر، إلا قال: «اصنع، ولا حرج».

ومن طريق ابن الجهم عن إسهاعيل بن إسحاق، أنا أبو المصعب، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: «وقف رسول الله عليه في حجة الوداع بمنى، فجاء رجل فقال: يا رسول الله، لم أشعر، فحلقت قبل أن أذبح؟ قال: «اذبح، ولا حرج»، فقال آخر: يا رسول الله، لم أشعر، فحلقت قبل أن أرمي؟ قال: «ارم، ولا حرج»، فها سئل عن شيء قدم، ولا أخر، إلا قال: «افعل، ولا حرج».

ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم، نا بهز بن أسد، نا وهيب ـ هو ابن خالد – نا عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قيل له في الذبح، والحلق والرمي، والتقديم، والتأخير؟ فقال: «لاحرج»(١).

قال السندي كَنْ الله وأجمع العلماء على أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج لا يصح بدونه، واتفقوا على أنه يستحب أن يكون يوم النحر بعد الرمي، والنحر، والحلق، فإن آخره عن يوم النحر وإن أتى به أيام التشريق أجزأه، ولادم عليه اتفاقًا، وكذلك إن أخره إلى بعد أيام التشريق عند الشافعية. وقال مالك وأبو حنيفة: إذا

⁽١) المحلي (٥/ ١٩١).

أخره طويلا لزمه معه دم^(۱).

مسألة الرمي أيام التشريق

تقدم بيان الرمي في يوم النحر، فيرمي جمرة العقبة قبل الزوال، ولا يرمي غيرها من الجمرات، وفي أيام التشريق يرمي كل الجمرات بسبع وعشرين حصاة، كل جمرة بسبع حصيات، كما سيأتي بيانه، ولكن متى يرمى الجمرات في أيام التشريق؟

قال ابن عبد البر كتلفه: أجمعوا أن وقت رمي الجمرات في أيام التشريق الثلاثة التي هي أيام منى بعد يوم النحر، وقت الرمي فيها بعد زوال الشمس إلى غروب الشمس (٢).

وقال ابن رشد كتله: وأجمعوا على أن من سنة رمي الجهار الثلاث في أيام التشريق أن يكون ذلك بعد الزوال(٣).

قلت: ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز أن يرمي قبل الزوال في أيام التشريق ومن رمى قبل الزوال أعاد.

□ واستدلوا على ذلك:

ما أخرجه البخاري عن وبرة، قال: سألت ابن عمر عن أرمي الجهار؟ قال: «إذا رمى إمامك، فارمه»، فأعدت عليه المسألة، قال: «كنا نتحين، فإذا زالت الشمس رمينا»(٤).

 ⁽۱) مسند الشافعي (۱/ ۳۶۳).

⁽٢) التمهيد (١٧/ ٢٥٤).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ١١٨).

⁽٤) صحيح البخاري (٢/ ١٧٧) (١٧٤٦).

⁽٥) مسلم (٢١٩٩).

كرالآثار عن الصحابة والتابعين

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عن ابن عمر: أنه كان يقول: «لا ترمى الجهار حتى تزول الشمس في الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر»، قال محمد: وبهذا نأخذ (١).

□ أثر عبد الله بن الزبير ﷺ:

عن عمرو بن دينار قال: «رأيت ابن الزبير، وعبيد بن عمير يرميان الجهار بعدما زالت الشمس»(٢).

□ أثر عطاء بن أبي رباح كَاللهُ.

عن ابن جريج، قال: سمعت عطاء يقول: «لا ترم الجمرة حتى تزول الشمس»، فعاودته في ذلك، فقال ذلك(٣).

أثر سعيد بن جبير كَالله:

عن عبد الله بن عثمان قال: «رأيت سعيد بن جبير يتحين زوال الشمس، فيرمي الجهار» (١٤).

□ أثر طاوس وسعيد والحسن رحمهم الله:

عن محمد بن أبي إسهاعيل قال: رأيت سعيد بن جبير، وطاوسًا، «يرميان الجهار

⁽١) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص: ١٦٧) و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣١٨) من طرق عن نافع، عن ابن عمر.

⁽٢) صحیح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣١٩) من طريق عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، قال: رأيت ابن الزبير، وعبيد بن عمير.

⁽٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣١٩) من طريق أبي خالد الأحمر، عن ابن جريج، قال: سمعت عطاء. وسنده صحيح.

⁽٤) سنده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣١٩) من طريق عبد الله بن إدريس، عن عبدالله بن عثمان قال: رأيت سعيد بن جبير. وسنده حسن.

عند زوال الشمس، ويطيلان القيام (١).

قال ابن بطال تخلفه: وهذه سنة الرمى أيام التشريق الثلاثة، لا تجوز إلا بعد الزوال عند الجمهور، منهم: مالك، والثورى، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، والشافعى، ولكنا استحسنا أن يكون فى اليوم الثالث قبل الزوال. وقال إسحاق: إن رمى فى اليوم الأول والثانى قبل الزوال أعاد، وفى اليوم الثالث يجزئه. وقال عطاء وطاوس: يجوز فى الأيام الثلاثة قبل الزوال. وحديث جابر وابن عمر يرد هذا القول، والحجة فى السنة، فلا معنى لقول من خالفها، ولا لمن استحب غيرها، واتفق مالك، وأبو حنيفة، والثورى، والشافعي، وأبو ثور: إذا مضت أيام التشريق وغابت الشمس من آخرها، فقد فات الرمى، ويجبر ذلك بالدم (٢).

قال ابن عبد البر كَلَشُهُ: ٨٨٦ – مالك، عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يقول: «لا ترمى الجهار في الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس».

قال أبو عمر: هذه سنة الرمي في أيام التشريق عند الجميع، لا يختلفون في ذلك، واختلفوا إذا رماها قبل الزوال في أيام التشريق: فقال جمهور العلماء: من رماها قبل الزوال أعاد رميها بعد الزوال، وهو قول مالك، والشافعي، وأصحابها، والثوري، وأحمد، وأبي ثور، وإسحاق.

وروي عن أبي جعفر محمد بن علي: أنه قال: رمي الجمار من طلوع الشمس إلى غروجها^(٣).

قال بدر الدين العيني كَلَالله: قوله: (فإذا زالت الشمس رمينا) أي: في أيام التشريق، وعند الجمهور: لا يجوز الرمي في أيام التشريق، وهي الأيام الثلاثة إلا بعد

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣١٩) من طريق ابن نمير، عن محمد بن أبي إسهاعيل، قال: رأيت سعيد بن جبير، وطاوسًا. وسنده صحيح.

ثم قال أبو بكر: حدثنا عبد الأعلى، عن هشام، عن الحسن، مثله.

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٤/ ٤١٥).

⁽٣) الاستذكار (٤/ ٣٥٣).

الزوال. وقال عطاء وطاووس: يجزيه فيها قبل الزوال، وقد ذكرناه عن قريب(١).

قال أبو الوليد الباجي كَالله: «لا ترمى الجار في الأيام الثلاثة» يريد: أيام التشريق حتى تزول الشمس.

وقد روى القاضي أبو إسحاق في المبسوط عن مالك، وقال عنه: فإن رماها قبل الزوال فليعد الرمي، زاد ابن حبيب عن مالك: وهو كمن لم يرم، والأصل في ذلك ما رواه ابن جريج عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «رمى رسول الله عليه الجمرة يوم النحر ضحى، وأما بعده فإذا زالت الشمس»(٢).

قال النووي تعلقه: وأما أيام التشريق الثلاثة فيرمي كل يوم منها بعد الزوال، وهذا المذكور في جمرة يوم النحر سنة باتفاقهم، وعندنا يجوز تقديمه من نصف ليلة النحر، وأما أيام التشريق فمذهبنا، ومذهب مالك، وأحمد، وجماهير العلماء: أنه لا يجوز الرمي في الأيام الثلاثة إلا بعد الزوال، لهذا الحديث الصحيح. وقال طاوس وعطاء: يجزئه في الأيام الثلاثة قبل الزوال. وقال أبو حنيفة وإسحاق بن راهويه: يجوز في اليوم الثالث قبل الزوال. دليلنا: أنه على من رمى كها ذكرنا، وقال على التأخذوا مناسككم». واعلم أن رمي جمار أيام التشريق يشترط فيه الترتيب، وهو أن يبدأ بالجمرة الأولى التي تلي مسجد الخيف، ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة، ويستحب أن يقف عقب رمي الأولى عندها مستقبل القبلة زمانًا طويلًا يدعو، ويذكر الله، ويقف كذلك عند الثانية، ولا يقف عند الثالثة، ثبت معنى ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر، عن النبي على ويستحب هذا في كل يوم من الأيام الثلاثة (من).

قال ابن تيمية كالله: (فيرمي بها الجهار بعد الزوال من أيامها، كل جمرة بسبع حصيات، يبدأ بالجمرة الأولى، فيستقبل القبلة، ويرميها بسبع، كما يرمي جمرة، ثم يتقدم، فيقف يدعو الله على ثم يأتي الوسطى، فيرميها كذلك، ثم يرمي جمرة العقبة،

⁽۱) عمدة القارى (۱۰/ ۸٦).

⁽٢) المنتقى (٣/ ٥٠).

⁽٣) شرح النووي (٩/ ٤٨).

و لا يقف عندها، ثم يرمي في اليوم الثاني كذلك).

في هذا الكلام فصول:

أحدها: أن الحاج يرمي الجمرات الثلاث أيام منى الثلاثة بعد الزوال، وهذا من العلم العام الذي تناقلته الأمة خلفًا عن سلف عن نبيها على النها على النه على عن عائشة قالت: «أفاض رسول الله على أخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، فمكث بها ليالي أيام التشريق، يرمي الجمرة بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى، وعند الثانية، فيطيل القيام، ويتضرع، ويرمي الثالثة، ولا يقف عندها». رواه أحمد وأبو داود.

وعن ابن عباس، قال: «رمى رسول الله ﷺ الجمار حين زالت الشمس». رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن.

وعن جابر، قال: «رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى، وأما بعد فإذا زالت الشمس». رواه مسلم.

وعن وبرة، قال: سألت ابن عمر: متى أرمي الجمرة؟ قال: "إذا رمى إمامك فارمه"، فأعدت عليه المسألة، قال: "كنا نتحين، فإذا زالت الشمس رمينا". رواه البخاري(١).

قال الشوكاني تعملية: «حين زالت الشمس»، وكذا قوله في حديث عائشة: «إذا زالت الشمس»، وقوله في حديث ابن عمر: «فإذا زالت الشمس رمينا» هذه الروايات تدل على أنه لا يجزئ رمي الجهار في غير يوم الأضحى قبل زوال الشمس، بل وقته بعد زوالها، كما في البخاري وغيره من حديث جابر: أنه على أنه ومي يوم النحر ضحى، ورمى بعد ذلك بعد الزوال».

وإلى هذا ذهب الجمهور، وخالف في ذلك عطاء وطاوس، فقالا: يجوز الرمي قبل الزوال مطلقًا ورخص الحنفية في الرمي يوم النفر قبل الزوال، وقال إسحاق: إن

⁽١) شرح عمدة الفقه.

رمى قبل الزوال أعاد، إلا في اليوم الثالث فيجزيه، والأحاديث المذكورة ترد على الجميع (١).

قال السرخسي يَعَلَمُهُ: إن رماها قبل طلوع الشمس أجزأه، وإن رماها في اليوم الثاني من أيام النحر قبل الزوال لم يجزه؛ لأن وقت الرمي في هذا اليوم بعد الزوال عرف بفعل رسول الله على فلا يجزئه قبله، وذكر الحاكم الشهيد - يَعَلَمُهُ تعالى - في المنتقى أن ما قبل الزوال يوم النحر وقت الرمى حتى لو رمى أجزأه.

(قال): وكذلك في اليوم الثالث من يوم النحر، وهو اليوم الثاني من أيام التشريق، وروى الحسن عن أبي حنيفة - رحمها الله تعالى -: إن كان من قصده أن يتعجل النفر الأول فلا بأس بأن يرمي في اليوم الثالث قبل الزوال، وإن رمى بعد الزوال فهو أفضل، وإن لم يكن ذلك من قصده لا يجزئه الرمي إلا بعد الزوال؛ لأنه إذا كان من قصده التعجيل فربها يلحقه بعض الحرج في تأخير الرمي إلى ما بعد الزوال بأن لا يصل إلى مكة إلا بالليل، فهو محتاج إلى أن يرمي قبل الزوال ليصل إلى مكة بالنهار، فيرى موضع نزوله فيرخص له في ذلك، والأفضل ما هو العزيمة، وهو الرمي بعد الزوال، وفي ظاهر الرواية يقول: هذا اليوم نظير اليوم الثاني؛ فإن النبي الرمي بعد الزوال، فلا يجزئه الرمي فيه قبل الزوال.

قال الكاساني تختلفه: وأما وقت الرمي من اليوم الأول والثاني من أيام التشريق، وهو اليوم الثاني والثالث من أيام الرمي فبعد الزوال، حتى لا يجوز الرمي فيهما قبل الزوال في الرواية المشهورة عن أبي حنيفة.

وروي عن أبي حنيفة: أن الأفضل أن يرمي في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال، فإن رمى قبله جاز. وجه هذه الرواية: أن قبل الزوال وقت الرمي في يوم النحر، فكذا في اليوم الثاني والثالث؛ لأن الكل أيام النحر، وجه الرواية المشهورة: ما روي عن جابر عليه: أن رسول الله عليه ومى الجمرة يوم النحر ضحى، ورمى في بقية الأيام

⁽١) نيل الأوطار (٥/ ٩٦).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٤/ ٦٨).

بعد الزوال»، وهذا باب لا يعرف بالقياس، بل بالتوقيف(١).

قول الإمام مالك تخلّفه: قلت: أرأيت من رمى الجهار الثلاث قبل الزوال من آخر أيام التشريق هل يجزئه ذلك في قول مالك؟

قال: قال مالك: من رمى الجهار في الأيام الثلاثة قبل زوال الشمس فليعد الرمي، ولا رمي إلا بعد الزوال في أيام التشريق كلها(٢).

قال ابن قدامة كَلَمْهُ: ولا يرمي في أيام التشريق إلا بعد الزوال، فإن رمى قبل الزوال أعاد. نص عليه. وروي ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وروي عن الحسن، وعطاء، إلا أن إسحاق وأصحاب الرأي، رخصوا في الرمي يوم النفر قبل الزوال، ولا ينفر إلا بعد الزوال.

وعن أحمد مثله. ورخص عكرمة في ذلك أيضًا. وقال طاوس: «يرمي قبل الزوال، وينفر قبله». ولنا: أن النبي على إنها رمى بعد الزوال؛ لقول عائشة: «يرمي الجمرة إذا زالت الشمس». وقول جابر، في صفة حج النبي على: «رأيت رسول الله النبي على: «رأيت رسول الله النبي على: «خذوا عني مناسككم». وقال ابن عمر: «كنا نتحين إذا زالت الشمس رمينا». وأي وقت رمى بعد الزوال أجزأه، إلا أن المستحب المبادرة إليها حين الزوال، كما قال ابن عمر. «وقال ابن عباس: إن رسول الله على كان يرمي الجهار إذا زالت الشمس، قدر ما إذا فرغ من رميه صلى الظهر»(٣).

قال الشنقيطي كَالله: اعلم أن التحقيق أنه لا يجوز الرمي في أيام التشريق إلا بعد الزوال؛ لثبوت ذلك عن النبي عليه.

ففي صحيح مسلم من حديث جابر قال: «رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى، وأما بعد فإذا زالت الشمس». هذا لفظ مسلم عنه في صحيحه، وحديث

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٣٨).

⁽٢) المدونة (١/ ٤٣٧).

⁽٣) المغنى (٣/ ٣٩٩).

جابر هذا الذي رواه مسلم في صحيحه موصولًا باللفظ الذي ذكرنا، رواه البخاري تعليقًا مجزومًا به بلفظ: وقال جابر: «رمى النبي عَيَّاتُهُ يوم النحر ضحى، ورمى بعد ذلك بعد الزوال»، ثم ساق البخاري كَانَهُ بسنده عن ابن عمر قال: «كنا نتحين، فإذا زالت الشمس رمينا».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» في قول ابن عمر: «كنا نتحين». الحديث، فأعلمه بها كانوا يفعلونه في زمن النبي على وهو دليل على أن الحافظ ابن حجر يرى قول ابن عمر: «كنا نتحين، فإذا زالت الشمس رمينا»، له حكم الرفع، وحديث جابر الصحيح المذكور قبله صريح في الرفع، وروى الإمام أحمد، وأبو داود، عن عائشة على قالت: «أفاض رسول الله على أخر يوم حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، فمكث بها ليالي أيام التشريق يرمي الجمرة إذا زالت الشمس» الحديث، وفي إسناده محمد بن إسحاق، صاحب المغازي، وهو مدلس، وقد قال ابن إسحاق المذكور في الإسناد المذكور، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة. والمدلس إذا عنعن لم تقبل روايته عند أهل الحديث، وقد قدمنا مرارًا أن من يحتج بالمرسل، يحتج بعنعنة المدلس من باب أولى، وأن المشهور عن أبي حنيفة، ومالك، وأحمد: الاحتجاج بالمرسل. وروى الإمام أحمد، وابن ماجه، والترمذي، وحسنه عن ابن عباس، قال: «رمى رسول الله على الجمار حين زالت الشمس».

وبهذه النصوص الثابتة عن النبي على تعلم أن قول عطاء، وطاوس بجواز الرمي في أيام التشريق قبل الزوال، وترخيص أبي حنيفة في الرمي يوم النفر قبل الزوال، وقول إسحاق: إن رمى قبل الزوال في اليوم الثالث أجزأه، كل ذلك خلاف التحقيق؛ لأنه مخالف لفعل النبي على الثابت عنه المعتضد بقوله: «لتأخذوا عني مناسككم»، ولذلك خالف أبا حنيفة في ترخيصه المذكور صاحباه محمد، وأبو يوسف، ولم يرد في كتاب الله، ولا سنة نبيه على شيء يخالف ذلك، فالقول بالرمي قبل الزوال أيام التشريق لا مستند له ألبتة، مع مخالفته للسنة الثابتة عنه على فلا

ينبغي لأحد أن يفعله. والعلم عند الله تعالى(١١).

١٤٥٧٨ - أبو بكر قال: حدثنا وكيع، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة قال: «رمقت ابن عباس رماها عند الظهيرة قبل أن تزول»(٢).

أولًا: حكم السعي بين الصفا والمروة

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: فذهب جمهورهم إلى أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج لا يصح إلا به، ولا يجبر بدم، ولا غيره.

قال النووي تخلفه: مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج لا يصح إلا به، ولا يجبر بدم، ولا غيره، وممن قال بهذا مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور. وقال بعض السلف: هو تطوع، وقال أبو حنيفة: هو واجب، فإن تركه عصى، وجبره بالدم، وصح حجه. دليل الجمهور: أن النبي على سعى، وقال: «خذوا عني مناسككم» والمشروع سعي واحد، والأفضل أن يكون بعد طواف القدوم، ويجوز تأخيره إلى ما بعد طواف الإفاضة (٣).

واستدل الجمهور بالآتي ذكره:

عن صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي تجراة، قالت: دخلنا دار أبي حسين في نسوة من قريش والنبي على يطوف بين الصفا والمروة، قالت: وهو يسعى يدور به إزاره من شدة السعي، وهو يقول لأصحابه: «اسعوا، فإن الله كتب عليكم السعى (3).

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٦٤).

⁽۲)مصنف ابن أبي شيبة (۳/ ۳۱۹).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٩/ ٢١).

⁽٤) في طرقه مقال: أخرجه أحمد (٦/ ٤٢١)، والشافعي في الأم (٢/ ٢١٠)، والدارقطني (٢/ ٢٥٦)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٢٥٦)، وابن سعد في الطبقات (٨/ ٢٤٧)، والطبراني في

الكبر (٢٤/ ٧٤)، والتمهيد (٢/ ١٠٠) من طرق عن عبد الله بن المؤمل، عن عمر بن عبدالرحمن بن محيصن، عن عطاء، عن صفية بنت شيبة، عن حبيبة بنت أبي تجرأة. وفيه عبد الله ابن المؤمل، ضعيف، واضطرب في هذا الحديث، فقد أخرجه أحمد (٦/ ٤٢٢) والطبراني في الكبير (٢٤/ ٥٧٥) وغيرهم من طرق عن سريج، عن عبد الله بن المؤمل، عن عطاء، عن صفية، عن حبيبة. بإسقاط عمر ابن عبد الرحمن بن محصن، وكذا رواه سعيد بن سليهان، كما في العلل لابن أبي حاتم (٧٩٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٥٧١)، وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٦٩)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٧٨)، وابن عبد البر في التمهيد (٢/ ١٠١) من طرق عن محمد بن بشر، عن عبد الله بن المؤمل، عن عبد الله بن أبي حسين، عن عطاء به. عن حسين، وقالوا: أخطأ في هذا الإسناد في ثلاثة أمور، الحاصل أن هناك خلافًا على عبد الله ابن المؤمل، وقال الدارقطني في العلل (١٥/ ٢٤٣): الصواب رواية من قال: عن ابن محيصن، عن عطاء، عن صفية، عن حبيبة بنت أبي تجرأة. وهو الصواب. والمدار على رجل ضعيف، فلا يفيد ذكر الخلاف، وكذا ذكر أبو حاتم في العلل (٧٩٣) وذكر الخلاف، وضعف هذا الحديث ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٣٩٤). وله متابعات: أخرجه أحمد (٦/ ٤٣٧) وابن خزيمة (٢٧٦٥) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن واصل مولى أبي عيينة، عن موسى بن عبيدة، عن صفية، عن امرأة أخبرتها، عن رسول الله ﷺ. وموسى بن عبيدة هذا مجهول، وأخرجه ابن خزيمة (١٧٦٤) والحاكم (٤/ ٧٩) عن طريق الخليل بن عثمان، عن عبيد الله، عن صفية، عن حبيبة به. ولم أقف على ترجمة للخليل بن عثمان هذا، وأخرجه الدارقطني من طريق معروف بن مشكان، عن منصور بن عبد الرحمن، عن صفية، عن نسوة من بني عبد الدار. وذكر له الدارقطني في العلل (١٥/ ٢٤٣) طرقًا أخرى، فلتراجع. والله أعلم.

قال ابن عبد البر كتشة: وعبد الله بن المؤمل لم يطعن عليه أحد إلا من سوء حفظه، ولم يعارضه في هذا الحديث، ولا خالفه فيه غيره، فيتبين فيه سوء حفظه، وممن رواه كها رواه عبد الله بن المؤمل حماد بن زيد، عن بديل بن ميسرة، عن المغيرة بن حكيم، عن صفية بنت شيبة، عن امرأة قالت: رأيت رسول الله ﷺ. فذكر مثله. وإذا أثبت حديثه وجب فيه فرض السعي بين الصفا والمروة. والله أعلم.

وقد بين رسول الله ﷺ مناسك الحج ومشاعره، فبين في ذلك السعي بين الصفا والمروة، فصار بيانًا للآية وقال: «خذوا عني مناسككم» فها لم يجمعوا عليه أنه سنة وتطوع، فهو واجب بظاهر القرآن والسنة بأنه من الحج المفترض على من استطاع السبيل إليه.

ذكر عبد الرزاق عن أيوب، عن أبي مليكة، عن عائشة، قالت: "ما تم حج امرئ ولا عمرته حتى

وكذلك بقوله ﷺ: «خذوا عنى مناسككم».

كرالآثار عن الصحابة والتابعين.

□ أثر عائشة ﴿ فَضْ اللهِ عَائشة ﴿ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّلَّا اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا

عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «لعمري ما حج من لم يسع بين الصفا والمروة؛ لأن الله قال: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَّةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٨] (١٠).

كم قول الإمام مالك يَعَلَمْهُ:

قال مالك بن أنس كَتَلَقُهُ: «من نسي السعي بين الصفا والمروة حتى يستبعد من مكة فليرجع، فليسع، وإن كان قد أصاب النساء فعليه العمرة والهدي»(٢).

وقال مالك: «من نسي السعي بين الصفا والمروة، في عمرة، فلم يذكر حتى يستبعد من مكة: أنه يرجع، فيسعى، وإن كان قد أصاب النساء، فليرجع، فليسع بين الصفا والمروة، حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة، ثم عليه عمرة أخرى والهدي. وسئل مالك عن الرجل يلقاه الرجل بين الصفا والمروة، فيقف معه يحدثه؟ فقال: «لا أحب له ذلك»، قال مالك: «ومن نسي من طوافه شيئًا، أو شك فيه، فلم يذكر إلا وهو يسعى بين الصفا والمروة، فإنه يقطع سعيه، ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن، ويركع ركعتي الطواف، ثم يبتدئ سعيه بين الصفا والمروة» (").

كم قول الإمام الشافعي يَعْلَلْهُ:

وكان الشافعي، يقول: «على من ترك السعي بين الصفا، والمروة حتى رجع إلى

⁼

يطوف بين الصفا والمروة». وليس في حديثها هذا حجة قاطعة لا تحتمل التأويل.

⁽١) سنده صحيح: أخرجه الطبري ط هجر (٢/ ٧٢١) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨١) من طريق وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «ما أتم حج من لم يسع بين الصفا والمروة، ثم قرأت: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآيِرِ ٱللَّهِ ﴾ [القرة، ١٥٨] .

⁽٢) أخرجه الطبري ط هجر (٢/ ٧٢١) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب.

⁽٣) موطأ مالك ت عبد الباقي (١/ ٣٧٤).

بلده العود إلى مكة حتى يطوف بينها، لا يجزيه غير ذلك»(١١).

قال الطبري تَعَلَّمَهُ: والصواب من القول في ذلك عندنا أن الطواف بهما فرض واجب، وأن على من تركه العود لقضائه، ناسيًا كان أو عامدًا؛ لأنه لا يجزيه غير ذلك، لتظاهر الأخبار عن رسول الله عَلَيْهُ أنه حج بالناس، فكان مما علمهم من مناسك حجهم الطواف بهما(٢).

قال البغوي كالله: واختلف أهل العلم في حكم هذه الآية ووجوب السعي بين الصفا والمروة في الحج والعمرة. فذهب جماعة إلى وجوبه، وهو قول ابن عمر، وجابر، وعائشة، وبه قال الحسن، وإليه ذهب مالك، والشافعي. وذهب قوم إلى أنه تطوع، وهو قول ابن عباس، وبه قال ابن سيرين، ومجاهد، وإليه ذهب سفيان الثوري، وأصحاب الرأي: على من تركه دم (٣).

قال ابن عبد البر كتنالثه: واختلفوا في السعي بين الصفا والمروة، هل هو واجب فرضًا من فرض الحج، أو هو تطوع وسنة؟

قال مالك: من جهل، فلم يسع بين الصفا والمروة، أو أفتي بأن ذلك ليس عليه، فذكر، وطاف بالبيت، ثم خرج إلى بلاده؛ فإنه يرجع متى ما ذكر على ما بقي من إحرامه، حتى يطوف بالبيت، ويسعى بين الصفا والمروة، ويهدي.

قال مالك: ذلك أحب إلي، فإن كان أصاب النساء رجع، فقضى ما عليه من الطواف بالبيت وبالصفا والمروة، ثم اعتمر مكان عمرته التي أفسدها بالوطء.

وكذلك من لم يسع بين الصفا والمروة في حجه حتى وطيء أهله كان عليه تمام حجته، وحج قابل، والهدي، هذا كله قوله في الموطأ وغيره.

وقال الثوري: من نسي السعي بين الصفا والمروة حتى يرجع إلى بلاده فإنه يجزئه دم يهديه.

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٢/ ٧٢٢) حدثنا بذلك عنه الربيع.

⁽٢) الطبري ط هجر (٢/ ٧٢٤).

⁽٣) تفسير البغوى (١/ ١٩١).

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إذا ترك السعي بين الصفا والمروة، عامدًا أو ناسيًا، فعليه دم، ولا يرجع إليه، حجًا كان أو عمرة.

وقال الشافعي: السعي بين الصفا والمروة واجب.

واحتج في ذلك، فقال: حدثني عبد الله بن المؤمل، عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصن، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفية بنت شيبة، قالت: أخبرتني بنت أبي تجراة، قالت: دخلت مع نسوة من قريش دار آل بن أبي حسين ننظر إلى رسول الله وهو يسعى بين الصفا والمروة، فرأيته يسعى، وإن مئزره ليدور من شدة السعي، حتى إني لأقول: إني لأرى ركبتيه، وسمعته يقول: «اسعوا؛ فإن الله كتب عليكم السعي».

وكذلك رواه أبو نعيم الفضل بن دكين عن عبد الله بن المؤمل. وقد اضطرب فيه غير هذين على عبد الله بن المؤمل، وقد جود الشافعي وأبو نعيم إسناده ومعناه.

وقال الشافعي: وهذا عندنا ـ والله أعلم ـ على إيجاب السعي بين الصفا والمروة من قبل أن هذا الحديث لا يحتمل إلا السعي بينها، أو السعي في بطن الوادي، وهو بعض العمل وجب في كله، وهو ما قلنا.

وقال أبو ثور في ذلك كله مثل قول الشافعي، وبه قال أحمد، وإسحاق، وهو قول عائشة وشك : أن السعي بين الصفا والمروة فرض، وبه قال مالك، والشافعي، ومن ذكرنا معهم.

قال أبو عمر: حجة من لم يوجب السعي قوله عَلَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعۡتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَ ۗ [البقرة:١٥٨] واحتجوا بقراءة أبي وابن مسعود (فلا جناح عليه أن لا يطوف بها)، وهذه قراءات لم تثبت في المصحف، فلا حجة فيها قاطعة، وقد قالت عائشة في ذلك مما سيأتي بعد ما نبين به أنها رأته واجبًا، قالوا: ولم تقم بوجوبه حجة يجب التسليم لها، وضعفوا حديث عبدالله بن المؤمل.

قال أبو عمر: قد رواه مع ابن المؤمل غيره، وقد ذكرناه في التمهيد.

وعبد الله بن المؤمل لم يطعن عليه أحد إلا من سوء حفظه، ولم يعارضه في هذا الحديث، ولا خالفه فيه غيره، فيتبين فيه سوء حفظه، وممن رواه كما رواه عبد الله بن المؤمل حماد بن زيد، عن بديل بن ميسرة، عن المغيرة بن حكيم، عن صفية بنت شيبة، عن امرأة قالت: رأيت رسول الله عليه فذكر مثله. وإذا أثبت حديثه وجب فيه فرض السعى بين الصفا والمروة. والله أعلم.

وقد بين رسول الله ﷺ مناسك الحج ومشاعره فبين في ذلك السعي بين الصفا والمروة فصار بيانا للآية وقال خذوا عني مناسككم فها لم يجمعوا عليه أنه سنة وتطوع فهو واجب بظاهر القرآن والسنة بأنه من الحج المفترض على من استطاع السبيل إليه.

ذكر عبد الرزاق عن أيوب عن أبي مليكة عن عائشة قالت ما تم حج امرئ ولا عمرته حتى يطوف بين الصفا والمروة وليس في حديثها هذا حجة قاطعة لا تحتمل التأويل^(۱).

القول الثاني: قالوا بأن السعي بين الصفا والمروة تطوع ومنهم من جبره بدم.

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس: أنه كان يقرأ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآيِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٨] الآية «فلا جناح عليه أن لا يطوف بها) (٢).

⁽١) الاستذكار (٤/ ٢٢٣).

⁽٢) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨١) من طريق يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: "إن شاء سعى بين الصفا والمروة، وإن شاء لم يسع». وسنده صحيح. أخرجه الطبري ط هجر (٢/ ٧٢٢) شرح مشكل الآثار (٠١/ ٨٩) من طريق عبد الملك بن أبي سليان، عن عطاء، عن ابن عباس: " أنه كان يقرأ: إن الصفا والمروة من شعائر الله، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بها».

🗖 أثر أنس بن مالك ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

عن عاصم، قال سمعت أنسًا، يقول «الطواف بينهم تطوع»(١).

أثر عبد الله بن الزبير ﷺ:

عن عيسى بن قيس، عن عطاء، عن عبد الله بن الزبير، قال: «هما تطوع» (٢).

🗖 أثر عطاء كَغَلَمْهُ:

عن ابن جريج، قال: قال عطاء: «لو أن حاجًا أفاض بعدما رمى جمرة العقبة، فطاف بالبيت، ولم يسع، فأصابها، يعني: امرأته؛ لم يكن عليه شيء، لا حج، ولا ؛ من أجل قول الله في مصحف ابن مسعود: «فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بها»، فعاودته بعد ذلك فقلت: إنه قد ترك سنة النبي عَيَّاتُهُ، قال: ألا تسمعه يقول: فمن تطوع خيرًا فأبى أن يجعل عليه شيئًا (٣).

□ أثر الحسن البصري كقلشه:

عن يونس، عن الحسن، في الرجل يترك الصفا والمروة قال: «عليه دم»(٤).

⁽۱) له طرق يصح بها: أخرجه الترمذي ت شاكر (٥/ ٢٠٩) (٢٩٦٦) حدثنا عبد بن حميد قال: حدثنا يزيد بن أبي حكيم، عن سفيان، عن عاصم الأحول، قال: سألت أنس بن مالك. حدثني المثنى، قال: ثنا حجاج، قال: ثنا حماد، قال: أخبرنا عاصم الأحول، قال: قال أنس بن مالك: «هما تطوع». وأخرجه الطبري ط هجر (٢/ ٧٢٣) من طريق علي بن سهل، قال: ثنا مؤمل، قال: ثنا مؤمل، قال: ثنا سفيان، عن عاصم، قال: سمعت أنسًا.

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٢/ ٧٢٣) حدثنا المثنى، قال: ثنا حجاج، قال: ثنا أحمد، عن عيسى بن قيس، عن عطاء.

⁽٣) سنده صحیح: أخرجه الطبري ط هجر (٢/ ٧٢٢) من طریق محمد بن بشار، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا ابن جریج، قال: قال عطاء.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨١) من طريق يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء: «أنه كان لا يرى على من لم يسع بين الصفا والمروة شيئًا»، قلت: قد ترك شيئًا من سنة رسول الله ويَظِيَّة، «وكان يفتي في العلانية بدم».

⁽٤) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٨١) من طريق عبد الأعلى، عن يونس، عن الحسن.

قال الطبري كَنْلَمْهُ: وقال الثوري بها حدثني به علي بن سهل، عن زيد بن أبي الزرقاء، عنه. وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: «إن عاد تارك الطواف بينهها لقضائه فحسن، وإن لم يعد فعليه دم»(١).

وحاصل المسألة أجاد فيه العلامة الشنقيطي كَعْلَقْهُ، فقال بتصرف:

اختلف العلماء في السعي بين الصفا والمروة في الحج والعمرة، هل هو ركن من أركان الحج والعمرة؟ لا يصح واحد منهما بدونه، ولا يجبر بدم، أو هو واجب يجبر بدم، أو سنة لا يلزم بتركه دم؟

القول الأول: ركن من أركان الحج.

وممن قال: إنه ركن من أركان الحج والعمرة، مالك، والشافعي، وأصحابها، وأم المؤمنين عائشة، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، وهو رواية عن الإمام أحمد، كما نقله النووي في شرح المهذب، وقال في شرح مسلم: مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم: أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج، لا يصح إلا به، ولا يجبر بدم، وممن قال بهذا: مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور. انتهى محل الغرض منه، وعزوه إياه لأحمد، قد قدمنا فيه أنه إحدى الروايات عن أحمد.

وقال ابن قدامة في المغني: وروي عن أحمد: أنه ركن لا يتم الحج إلا به، وهو قول عائشة، وعروة، ومالك، والشافعي.

القول الثانى: واجب يجبر بدم.

وممن قال: إنه واجب يجبر بدم، أبو حنيفة، وأصحابه، والحسن، وقتادة، والثوري، وبه قال القاضي من الحنابلة، وذكره النووي رواية عن أحمد، وقد رواه ابن القصار من المالكية، عن القاضي إسهاعيل، عن مالك.

وقال ابن قدامة في المغني: إنه أولى. وذكر النووي عن طاوس: أنه قال: «من ترك

⁽١) تفسير الطبري ط هجر (٢/ ٧٢٢).

من السعي أربعة أشواط لزمه دم، وإن ترك دونها لزمه لكل شوط نصف صاع. وليس هو بركن»، ثم قال: وهو مذهب أبي حنيفة. انتهى.

وما قال النووي: إنه مذهب أبي حنيفة من أن ترك أقل السعي فيه الصدقة بنصف صاع عن كل شوط، عزاه شهاب الدين أحمد الشلبي في حاشيته على تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للحاكم الشهيد في مختصره المسمى بالكافي. اهـ.

ومعلوم أن مذهب أبي حنيفة في طواف الإفاضة، أن من ترك منه ثلاثة أشواط فأقل، فعليه دم، وحجه صحيح، وتفريقه بين الأقل والأكثر في الطواف الذي هو ركن يدل على التفريق بينها في السعى.

القول الثالث: قالوا أن السعي بين الصفا والمروة سنة لا يلزم بتركه دم.

وممن روي عنه أن السعي بين الصفا والمروة سنة لا يلزم بتركه دم: ابن مسعود، وأبي بن كعب، وأنس، وابن عباس، وابن الزبير، وابن سيرين.

وإذا علمت أقوال أهل العلم في السعي: فاعلم أنا نريد هنا أن نبين أدلة كل منهم على ما ذهب إليه مع مناقشتها.

أدلة القول الأول:

فأما الذين قالوا: إنه ركن من أركان الحج والعمرة، فقد استدلوا لذلك بأدلة:

منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴿. قالوا: فتصريحه تعالى بأن الصفا والمروة من شعائر الله يدل على أن السعي بينهما أمر حتم لا بد منه؛ لأن شعائر الله عظيمة، لا يجوز التهاون بها. وقد أشار البخاري كَلَقَهُ في صحيحه إلى أن كونهما من شعائر الله يدل على ذلك. قال: باب وجوب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله.

وقال ابن حجر في الفتح في شرح قول البخاري: وجعل من شعائر الله؛ أي: وجوب السعي بينها، مستفاد من كونها جعلا من شعائر الله، قاله ابن المنير في الحاشية. انتهى الغرض من كلامه.

قال مقيده - عفا الله عنه، وغفر له -: ومما يدل على أن شعائر الله لا يجوز التهاون

بها، وعدم إقامتها قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَتْبِرَ ٱللَّهِ ﴾ الآية. وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ۗ وَمَن يُعَظِّمُ شَعَتْبِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقُوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٦] الآية، ومن أدلتهم على ذلك: «أن النبي ﷺ طاف في حجه وعمرته بين الصفا والمروة سبعًا»، وقد دل على أن ذلك لا بد منه دليلان:

الأول: هو ما قدمنا من أنه تقرر في الأصول أن فعل النبي عَلَيْ اذا كان لبيان نص مجمل من كتاب الله، أن ذلك الفعل يكون لازمًا، وسعيه بين الصفا والمروة فعل بين المراد من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ والدليل على أنه فعله بيانًا للآية هو قوله عَلَيْ: «نبدأ بها بدأ الله به»، يعني: الصفا؛ لأن الله بدأ بها في قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ ﴾. وفي رواية: «أبدأ»، بهمزة المتكلم، والفعل مضارع. وفي رواية عند النسائي: «ابدءوا بها بدأ الله به»، بصيغة الأمر.

الدليل الثاني: أنه على قال: «لتأخذوا عني مناسككم»، وقد طاف بين الصفا والمروة سبعًا، فيلزمنا أن نأخذ عنه ذلك من مناسكنا، ولو تركناه لكنا مخالفين أمره بأخذه عنه، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحُذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنَ أَمْرِهِ ۚ أَن تُصِيبَهُم فِتْنَةُ أَوْ يُصِيبَهُم عَذَابٌ أَلِيم ﴾ [الور: ٦٣] فاجتماع هذه الأمور الثلاثة التي ذكرنا يدل على اللزوم: وهي كونه سعى بين الصفا والمروة سبعًا، وأن ذلك بيان منه لآية من كتاب الله، وأنه قال: «لتأخذوا عني مناسككم».

أما طوافه بينهما سبعًا فهو ثابت بالروايات الصحيحة، منها: حديث ابن عمر الثابت في الصحيح، ولفظه في صحيح البخاري: قال: «قدم رسول الله على فطاف بالبيت سبعًا، وصلى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة سبعًا. ﴿ لَقَدُ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللّهِ أُسُوةً حَسَنَةً ﴾ »، وفي لفظ في صحيح مسلم، من حديث ابن عمر: «فأتى الصفا، فطاف بالصفا، والمروة سبعة أطواف»، والروايات بسعيه على سبعًا بين الصفا والمروة كثيرة معروفة. وقد مثلنا لها بحديث ابن عمر المتفق عليه.

وأما كون ذلك السعي بيانا لآية: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾. فهو أمر لا شك فيه، ويدل عليه أمران:

أحدهما: سبب نزول الآية؛ لأنه ثبت في الصحيحين أنها نزلت في سؤالهم عن السعي، بين الصفا والمروة، وإذا كانت نازلة جوابًا عن سؤالهم عن حكم السعي، بين الصفا والمروة، فسعي النبي عَلَيْكَ بعد نزولها بيان لها.

والأمر الثاني: هو ما تقدم من قوله ﷺ: «أبدأ بها بدأ الله به»، يعني: الصفا كها تقدم قريبًا، وأما حديث: «لتأخذوا عني مناسككم»، فقد قال مسلم في صحيحه في باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبًا، وبيان قوله ﷺ: «لتأخذوا عني مناسككم»:

حدثنا إسحاق بن إبراهيم، وعلى بن خشرم جميعًا، عن عيسى بن يونس، قال ابن خشرم: أخبرنا عيسى، عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير: أنه سمع جابرًا يقول: رأيت النبي على يرمي على راحلته يوم النحر، ويقول: «لتأخذوا عني مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه»، وقال البيهقي في السنن الكبرى: في باب الإيضاع في وادي محسر: وأخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنبأنا سليهان بن أحمد بن أيوب، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم قال: وحدثنا حفص، ثنا قبيصة، قال: وحدثنا يوسف القاضي، ومعاذ بن المثنى، قالا: ثنا ابن كثير، قالوا: ثنا سفيان، عن أي الزبير، عن جابر، قال: «أفاض رسول الله على وعليه السكينة، وأمرهم أن يرموا الجهار مثل حصى الخذف، بالسكينة، وأوضع في وادي محسر، وأمرهم أن يرموا الجهار مثل حصى الخذف، وقال: «خذوا عني مناسككم لعلي لا أراكم بعد عامي هذا». انتهى منه.

وقال النووي في شرح المهذب: إن هذا الإسناد الذي رواه به البيهقي صحيح على شرط البخاري، ومسلم.

واعلم أن رواية مسلم ورواية البيهقي المذكورتين معناهما واحد؛ لأن: «خذوا عني مناسككم» بصيغة فعل الأمر يؤدي معنى قوله: «لتأخذوا عني»، بالفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، فكلتا الصيغتين صيغة أمر، ومن المعلوم أن الصيغ الدالة على الأمر أربع: الأولى: فعل الأمر نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ وقوله: «خذوا عني مناسككم».

الثانية: الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَتَهُمُ وَلْيُطَوِّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] وقوله: «لتأخذوا عني مناسككم» في رواية مسلم.

الثالثة: اسم فعل الأمر نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۗ [المائدة: ١٠٥] الآية.

الرابعة: المصدر النائب عن فعله، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرُبَ الرِّقَابِ ﴾ [ممد:٤]؛ أي: فاضربوا رقابهم.

ومن أدلتهم على أن السعى فرض لا بد منه ما أخرجه الشيخان في صحيحيها، عن عائشة والله عنه البخاري تَعَلِّنهُ في صحيحه: حدثنا أبو اليان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال عروة: سألت عائشة الشخاء فقلت لها: أرأيت قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَابِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة:١٥٨]؟ فوالله ما على أحد جناح ألا يطوف بالصفا والمروة. قالت: بئس ما قلت يا ابن أختي، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت: لا جناح عليه ألا يطوف بها، ولكنها أنزلت في الأنصار، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية، التي كانوا يعبدونها، عند المشلل، فكان من أهل يتحرج أن يطوف بالصفا والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، قالوا: يا رسول الله، إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَّةَ مِن شَعَآيِرِ ٱللَّهِ ۗ ﴿ [البقرة:١٥٨] قالت عائشة وفي : وقد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما، فليس لأحد أن يترك الطواف بينها، ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن، فقال: إن هذا العلم ما كنت سمعته، ولقد سمعت رجالًا من أهل العلم يذكرون أن الناس إلا من ذكرت عائشة، ممن كان يهل بمناة كانوا يطوفون كلهم بالصفا والمروة، فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت، ولم يذكر الصفا والمروة، قالوا: يا رسول الله، كنا نطوف بالصفا والمروة، وإن الله أنزل الطواف بالبيت، فلم يذكر الصفا، فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفا، والمروة فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٨] الآية.

قال أبو بكر: فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليها، في الذين كانوا يتحرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفا والمروة، والذين يطوفون، ثم تحرجوا أن

يطوفوا بهما في الإسلام، من أجل أن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت، ولم يذكر الصفا، حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت. انتهى من صحيح البخاري.

وهذا الحديث الصحيح صريح في أن النبي ﷺ سن الطواف بين الصفا والمروة، أي: فرضه بالسنة، وقد أجابت عائشة عما يقال: إن رفع الجناح في قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البترة:١٥٨] ينافي كونه فرضًا بأن ذلك نزل في قوم تحرجوا من السعي بين الصفا والمروة، وظنوا أن ذلك لا يجوز لهم، فنزلت الآية مبينة أن ما ظنوه من الحرج في ذلك منفي.

وقد تقرر في الأصول أن النص الوارد في جواب سؤال لا مفهوم مخالفة له، كما سيأتي إيضاحه ـ إن شاء الله ـ في هذه المسألة.

وقال ابن حجر في: فتح الباري في الكلام على هذا الحديث:

تنبيه: قول عائشة هينها: «سن رسول الله عَلَيْهُ الطواف بين الصفا والمروة»؛ أي: فرضه بالسنة، وليس مرادها نفي فرضيته، ويؤيده قولها: «لم يتم الله حج أحدكم، ولا عمرته ما لم يطف بينهما».

وقال مسلم تعدّالله في صحيحه: حدثنا يحيى بن يحيى، حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قال: قلت لها: إني لا أظن رجلًا لو لم يطف بين الصفا والمروة ما ضره. قالت: لم؟ قلت: لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ إلى آخر الآية، فقالت: «ما أتم الله حج امرئ، ولا عمرته، لم يطف بين الصفا والمروة، ولو كان كما تقول لكان: فلا جناح عليه ألا يطوف بهما»؛ الحديث، وفي رواية في صحيح مسلم، عن عروة، قال: قلت لعائشة: «ما أرى علي جناحًا أن لا أتطوف بين الصفا والمروة، قالت لم؟ قلت: لأن الله والله في يقول: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ فقالت: لو كان كما تقول، لكان: فلا جناح عليه ألا يطوف بهما، إنها أنزل هذا في أناس من الأنصار، كانوا إذا أهلوا لمناة في الجاهلية فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما قدموا مع النبي في للحج ذكروا ذلك له، فأنزل الله تعالى هذه الآية، «فلعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة»، وفي تعالى هذه الآية، «فلعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة»، وفي

فهذه الروايات الثابتة في الصحيحين عن عائشة وين فيها الدلالة الواضحة، على أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا بد منه؛ لأنك رأيت في بعض هذه الروايات الثابتة عنها في الصحيح، أنها قالت: «ما أتم الله حج امرئ، ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة»، وفي بعضها قالت: «فلعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة». وفي رواية متفق عليها عنها وينها : «قد سن رسول الله عليه الطواف بينها، فليس لأحد أن يترك الطواف بينها»، إلى آخر ما تقدم من الروايات، وفيها النص الصريح الصحيح، على أن السعي لا بد منه، وأن من لم يسع، لم يتم له حج ولا

عمرة (١).

الدليل الثالث: ومن أدلتهم على أن السعي ركن لا بد منه: حديث: "إن الله كتب عليكم السعي، فاسعوا"، وقد روي عن النبي عليه من حديث ابن عباس، ومن حديث حبيبة بنت أبي تجراة، ومن حديث تملك العبدرية، ومن حديث صفية بنت شيبة.

وقد علمت مما ذكرنا أن بعض طرق حديث: «إن الله كتب عليكم السعي، فاسعوا»، لا تقل عن درجة القبول. وهو نص في محل النزاع مع أنه معتضد بها ذكرناه من حديث عائشة، عند الشيخين. وبظاهر الآية كها بينا، وبها سيأتي أيضًا ـ إن شاء الله تعالى ـ.

الدليل الرابع: ومن أدلتهم على لزوم السعي ما جاء في بعض روايات حديث أبي موسى المتفق عليه، من أمر النبي على بذلك، قال مسلم حَلَيْهُ في صحيحه: حدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار، قال ابن المثنى: حدثنا محمد بن جعفر، أخبرنا شعبة، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي موسى، قال: قدمت على رسول الله عيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي موسى، قال: قدمت على رسول الله على وهو منيخ بالبطحاء، فقال لي «أحججت؟» فقلت: نعم. فقال: «بم أهللت؟» قال: قلت: لبيك بإهلال، كإهلال النبي على قال: «فقد أحسنت. طف بالبيت وبالصفا والمروة». الحديث، قالوا: فقوله على لأبي موسى الأشعري: «طف بالبيت وبالصفا والمروة» أمر صريح منه على بذلك، وصيغة الأمر تقتضي الوجوب ما لم يقم وبالصفا والمروة» أمر صريح منه على اقتضائها الوجوب: الشرع واللغة.

الدليل الخامس: ومن أدلتهم على أن السعي بين الصفا والمروة لا بد منه: ما قدمنا من حديث ابن عمر عند الترمذي: أنه على قال: «من أحرم بالحج والعمرة أجزأه طواف واحد وسعي واحد منها حتى يحل منها جميعًا» قال المجد في المنتقى: رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن غريب، وفيه دليل على وجوب السعي، ووقوف التحلل عليه. انتهى منه.

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٢١).

والذي رأيته في الترمذي لما ساق الحديث بلفظه المذكور: هو أنه قال: قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب صحيح، تفرد به الدراوردي على ذلك اللفظ، وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر، ولم يرفعوه. وهو أصح. انتهى منه.

الدليل السادس: ومن أدلتهم على ذلك: ما جاء في بعض الروايات الثابتة في الصحيح، من أنه على قال لعائشة على الصحيح عنك طوافك بين الصفا والمروة عن حجك وعمرتك» وهذا اللفظ في صحيح مسلم، قالوا: ويفهم من قوله: «يجزئ عنك طوافك بين الصفا والمروة عن حجك وعمرتك» أنها لو لم تطف بينهما لم يحصل لها إجزاء عن حجها وعمرتها.

هذا هو حاصل ما استدل به القائلون بأنه ركن من أركان الحج والعمرة. أدلة القول الثانى:

وأما حجة الذين قالوا: إنه سنة لا يجب بتركه شيء، فهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَأَلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البترة:١٥٨] قالوا: فرفع الجناح في قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ دليل قرآني على عدم الوجوب، كما قاله عروة بن الزبير، لخالته أم المؤمنين عائشة ﴿شَيْفُ.

والجواب عن الاستدلال بهذه الآية على عدم وجوب السعي: هو ما أجابت به عائشة عروة، فإنها أولًا ذمت هذا التفسير لهذه الآية بقولها: «بئس ما قلت يا ابن أختي»، ومعلوم أن لفظة: بئس فعل جامد لإنشاء الذم، وما ذمت تفسير الآية بها ذكر، إلا لأنه تفسير غير صحيح، وقد بينت له أن الآية نزلت جوابًا لسؤال من ظن أن في السعي بين الصفا والمروة جناحًا، وإذا فذكر رفع الجناح لمطابقة الجواب للسؤال، لا لإخراج المفهوم عن حكم المنطوق، فلو سألك سائل مثلًا قائلًا: هل علي جناح في أن أصلي الخمس المكتوبة؟، وقلت له: لا جناح عليك في ذلك، لم يلزم من ذلك أنك تقول: بأنها غير واجبة، وإنها قلت: لا جناح في ذلك، ليطابق جوابك السؤال. وقد دلت قرينتان على أنه ليس المراد رفع الجناح عمن لم يسع بين الصفا

والمروة.

الأولى منهما: أن الله قال في أول الآية: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة ١٥٠١] وكونهما من شعائر الله، لا يناسبه تخفيف أمرهما برفع الجناح عمن لم يطف بينهما، بل المناسب لذلك تعظيم أمرهما، وعدم التهاون بها، كما أوضحناه في أول هذا المبحث.

والقرينة الثانية: هي أنه لو أراد ذلك المعنى لقال: فلا جناح عليه ألا يطوف بها»، كما قالت عائشة لعروة، وقد تقرر في الأصول: أن اللفظ الوارد جوابًا لسؤال لا مفهوم مخالفة له؛ لأن المقصود به مطابقة الجواب للسؤال، لا إخراج المفهوم عن حكم المنطوق، وقد أوضحنا هذا في سورة البقرة في الكلام على آية الطلاق، وإلى ذلك أشار في مراقي السعود بقوله عاطفًا على ما يمنع اعتبار دليل الخطاب، أعني: مفهوم المخالفة:

أو جهل الحكم أو النطق انجلب للسؤل أو جرى على الذي غلب.

ومحل الشاهد منه قوله: أو النطق انجلب، للسؤال.

ومعنى ذلك: أن المنطوق إذا كان جوابًا لسؤال فلا مفهوم مخالفة له؛ لأن المقصود بلفظ المنطوق مطابقة الجواب للسؤال، لا إخراج المفهوم عن حكم المنطوق.

فإن قيل: جاء في بعض قراءات الصحابة: «فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما» كما ذكره الطبري، وابن المنذر وغيرهما، عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس

فالجواب من وجهين:

الأول: أن هذه القراءة لم تثبت قرآنًا؛ لإجماع الصحابة على عدم كتبها في المصاحف العثمانية، وما ذكره الصحابي على أنه قرآن، ولم يثبت كونه قرآنًا ذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يستدل به على شيء، وهو مذهب مالك، والشافعي، ووجهه: أنه لما لم يذكره إلا لكونه قرآنًا، فبطل كونه قرآنًا، بطل من أصله، فلا يحتج

به على شيء، وقال بعض أهل العلم: إذا بطل كونه قرآنًا لم يمنع ذلك من الاحتجاج به كأخبار الآحاد، التي ليست بقرآن، فعلى القول الأول: فلا إشكال، وعلى الثاني: فيجاب عنه بأن القراءة المذكورة تخالف القراءة المجمع عليها المتواترة، وما خالف المتواتر المجمع عليه إن لم يمكن الجمع بينها فهو باطل، والنفي والإثبات لا يمكن الجمع بينها لأنها نقيضان.

الوجه الثاني: هو ما ذكره ابن حجر في الفتح عن الطبري، والطحاوي، من أن قراءة: «أن لا يطوف بهما» محمولة على القراءة المشهورة، ولا زائدة. انتهى. ولا يخلو من تكلف كما ترى.

واعلم أن قوله تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:١٠٥] لا دليل فيه على أن السعي تطوع، وليس بفرض؛ لأن التطوع المذكور في الآية راجع إلى نفس الحج والعمرة، لا إلى السعي؛ لإجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغير الحاج والمعتمر غير مشروع. والعلم عند الله تعالى.

أدلة القول الثالث: وأما حجة من قال: السعي واجب يجبر بدم، فهي أن النبي على الله الله الله الله على أن الطواف بينهما نسك، وفي الأثر المروي عن ابن عباس: «من ترك نسكًا فعليه دم». وسيأتي لهذا ـ إن شاء الله ـ زيادة إيضاح (۱).

قال القرطبي يَعَلَقه: واختلف العلماء في وجوب السعي بين الصفا والمروة، فقال الشافعي وابن حنبل: هو ركن، وهو المشهور من مذهب مالك، لقوله عينه: «اسعوا؛ فإن الله كتب عليكم السعي». خرجة الدارقطني. وكتب بمعنى: أوجب، لقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [القرة:١٨٣]، وقوله عينه: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد». وخرج ابن ماجه عن أم ولد لشيبة، قالت: رأيت رسول الله على العباد». وخرج ابن ماجه عن أم ولد لشيبة، قالت: رأيت رسول الله على العباد أو عامدًا وجم من بلده أو من حيث ذكر إلى مكة، فيطوف ويسعى؛ شوطًا منه ناسيًا أو عامدًا رجع من بلده أو من حيث ذكر إلى مكة، فيطوف ويسعى؛ لأن السعي لا يكون إلا متصلًا بالطواف. وسواء عند مالك كان ذلك في حج أو

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٣٠).

عمرة وإن لم يكن في العمرة فرضًا، فإن كان قد أصاب النساء فعليه عمرة وهدي عند مالك مع تمام مناسكه.

وقال الشافعي: عليه هدي، ولا معنى للعمرة إذا رجع، وطاف، وسعى. وقال أبو حنيفة، وأصحابه، والثوري، والشعبي: ليس بواجب، فإن تركه أحد من الحاج حتى يرجع إلى بلاده جبره بالدم؛ لأنه سنة من سنن الحج. وهو قول مالك في العتبية. وروي عن ابن عباس، وابن الزبير، وأنس بن مالك، وابن سيرين: أنه تطوع، لقوله تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ [البقون. ١٥]. وقرأ حمزة والكسائي: «يطوع» مضارع مجزوم، وكذلك: «فمن تطوع خيرًا فهو خير له» الباقون: «تطوع» ماض، وهو ما يأتيه المؤمن من قبل نفسه، فمن أتى بشيء من النوافل فإن الله يشكره. وشكر وقوله الله للعبد إثابته على الطاعة. والصحيح ما ذهب إليه الشافعي - كَالله تعالى ـ لما ذكرنا، وقوله المنه لعدد الركعات، وما كان مثل ذلك إذا لم يتفق على أنه سنة أو تطوع. وقال طليب: رأى ابن عباس قومًا يطوفون بين الصفا والمروة فقال: «هذا ما أورثتكم أمكم أم إسماعيل»(۱).

ثانيا : صفة السعي

أخرج مسلم (٢) من حديث جابر ﴿ وفيه: قال: «ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا من الصفا قرأ: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٨] «أبدأ بها بدأ الله به»، فبدأ بالصفا، فرقي عليه، حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوحد الله، وكبره، وقال: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده»، ثم دعا بين ذلك، قال: مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة، حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى، حتى إذا صعدتا مشى، حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل بطن الوادي سعى، حتى إذا صعدتا مشى، حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ١٨٣).

⁽٢) صحيح مسلم (٢/ ٨٨٨).

على الصفا، حتى إذا كان آخر طوافه على المروة».

وأخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٧٢) عن جابر بن عبد الله عن أن رسول الله كان إذا وقف على الصفا يكبر ثلاثًا، ويقول: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. يصنع ذلك ثلاث مرات، ويدعو ويصنع على المروة مثل ذلك».

قال ابن عبد البر كالله: وأجمعوا على أن من سنة السعي بين والصفا والمروة أن ينحدر الراقي على الصفا بعد الفراغ من الدعاء، فيمشي على حسب مشيته وعادته في المشي وجبلته حتى يبلغ بطن المسيل، ثم يرمل بمشيه حتى يقطعه، فإذا قطعه إلى مائل المروة، وجازه، مشى على سجيته حتى يأتي إلى المروة، فيرقى عليها حتى يبدو له البيت، ثم يقول عليها نحو ما قاله من الدعاء، والتكبير، والتهليل على الصفا، وإن وقف أسفل المروة أجزأه في قول جميعهم، ثم ينزل عن المروة يمشي على سجيته حتى ينتهي إلى بطن المسيل، فإذا انتهى إليه سعى شدًا، ورمل حتى يقطعه إلى الجانب الذي يلي الصفا يفعل ذلك سبع مرات، يبدأ في كل ذلك بالصفا، ويختم بالمروة، وإن بدأ بالمروة قبل الصفا ألغى شوطًا واحدًا وهذا كله قول جماعة الفقهاء، وقد روي عن عطاء: أنه إن جهل أجزأه، وروي عنه: أنه لا يعتد بهذا الشوط، كما قال سائر العلماء (۱).

قال البغوي كتالثة: والسنة أن يصعد الصفا قدر قامة رجل، حتى يتراءى له البيت، ويمشي حتى ينزل من الصفا، ويسعى في بطن الوادي إلى أن يقرب من المروة، فيمشي حتى يصعدها قدر قامة رجل (٢).

وكذلك من السنة أن يسعي في بطن المسيل.

أخرج البخاري(٣) عن نافع، عن ابن عمر على: «أن النبي عليه كان إذا طاف

⁽١) الاستذكار (٤/ ٢٢٠).

⁽٢) شرح السنة (٧/ ١٣٨).

⁽٣) صحيح البخاري (٢/ ١٥٢) ومسلم.

بالبيت الطواف الأول، يخب ثلاثة أطواف، ويمشي أربعة، وأنه كان يسعى بطن المسيل، إذا طاف بين الصفا والمروة».

قال النووي كتلفه: (وكان يسعى ببطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة). هذا مجمع على استحبابه، وهو أنه إذا سعى بين الصفا والمروة استحب أن يكون سعيه شديدًا في بطن المسيل، وهو قدر معروف، وهو من قبل وصوله إلى الميل الأخضر المعلق بفناء المسجد إلى أن يحاذي الميلين الأخضرين المتقابلين اللذين بفناء المسجد ودار العباس. والله أعلم (١).

قال ابن رشد تَعْلَلَثُهُ: القول في صفته: وأما صفته فإن جمهور العلماء على أن من سنة السعي بين الصفا والمروة أن ينحدر الراقي على الصفا بعد الفراغ من الدعاء، فيمشي على جبلته حتى يبلغ بطن المسيل، فيرمل فيه حتى يقطعه إلى ما يلي المروة.

فإذا انقطع ذلك، وجاوزه، مشى على سجيته حتى يأتي المروة، فيرقى عليها حتى يبدو له البيت، ثم يقول عليها نحوًا مما قاله من الدعاء والتكبير على الصفا.

وإن وقف أسفل المروة أجزأه عند جميعهم، ثم ينزل عن المروة، فيمشي على سجيته حتى ينتهي إلى بطن المسيل، فإذا انتهى إليه رمل حتى يقطعه إلى الجانب الذي يلي الصفا.

يفعل ذلك سبع مرات، يبدأ في كل ذلك بالصفا ويختم بالمروة. فإن بدأ بالمروة قبل المروة قبل المروة قبل السفا ألغي ذلك الشوط؛ لقول رسول الله عَلَيْةِ: «نبدأ بها بدأ الله به، نبدأ بالصفا». يريد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴿ البقرة: ١٥٨ وقال عطاء: «إن جهل، فبدأ بالمروة أجزأ عنه».

وأجمعوا على أنه ليس في وقت السعي قول محدود؛ فإنه موضع دعاء. وثبت من حديث جابر: «أن رسول الله ﷺ كان إذا وقف على الصفا يكبر ثلاثًا، ويقول: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. يصنع

شرح النووي (٩/ ٧).

ذلك ثلاث مرات، ويدعو، ويصنع على المروة مثل ذلك»(١).

قال ابن قدامة كتلفه: وجملة ذلك أنه إذا فرغ من طوافه، وصلى ركعتين، واستلم الحجر، فيستحب أن يخرج إلى الصفا من بابه، فيأتي الصفا، فيرقى عليه حتى يرى الكعبة، ثم يستقبلها، فيكبر الله ﷺ ويماله، ويدعو بدعاء النبي ﷺ وما أحب من خبر الدنيا والآخرة.

قال جابر في صفة حج النبي عَلَيْ بعد ركعتي الطواف: "ثم رجع إلى الركن، فاستلمه، ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٠٨] نبدأ بها بدأ الله به، فبدأ بالصفا، فرقي عليه، حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوحد الله، وكبر، وقال: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ثم دعا بين ذلك»، وقال مثل هذا ثلاث مرات.

قال أحمد: ويدعو بدعاء ابن عمر. ورواه عن إساعيل، حدثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يخرج إلى الصفا من الباب الأعظم، فيقوم عليه، فيكبر سبع مرات، ثلاثًا ثلاثًا يكبر، ثم يقول: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله، لا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون. ثم يدعو، ثم يقول: اللهم اعصمني بدينك وطواعيتك وطواعية رسولك، اللهم جنبني حدودك، اللهم اجعلني عمن يجبك، ويحب ملائكتك، وأنبياءك، ورسلك، وعبادك الصالحين، اللهم حببني إليك، وإلى ملائكتك، وإلى رسلك، وإلى عبادك الصالحين، اللهم يسرني لليسرى، وجنبني العسرى، واغفر لي في الآخرة والأولى، واجعلني من أئمة المتقين، واجعلني من ورثة جنة النعيم، واغفر لي في خطيئتي يوم الدين، اللهم قلت، وقولك الحق: ﴿ أَدْعُونِيَ أَسْتَجِبُ لَكُمْ ﴿ [غافر: ١٠]، وإنك لا تخلف الميعاد، اللهم إذ هديتني للإسلام فلا تنزعني منه، ولا تنزعه مني، وإنك لا تخلف الميعاد، اللهم لا تقدمني إلى العذاب، ولا تؤخرني لسوء الفتن.

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١١١).

قال: ويدعو دعاء كثيرًا، حتى إنه ليملنا، وإنا لشباب، وكان إذا أتى على المسعى سعى، وكبر. وكل ما دعا به فهو جائز (١).

وقال كَنَالله: (ثم ينحدر من الصفا، فيمشي حتى يأتي العلم الذي في بطن الوادي، فيرمل من العلم إلى العلم، ثم يمشي حتى يأتي المروة، فيقف عليها، ويقول كها قال على الصفا، وما دعا به أجزأه، ثم ينزل ماشيًا إلى العلم، ثم يرمل حتى يأتي العلم، يفعل ذلك سبع مرات، يحتسب بالذهاب سعية، وبالرجوع سعية، يفتتح بالصفا ويختتم بالمروة). هذا وصف السعي، وهو أن ينزل من الصفا، فيمشي حتى يأتي العلم.

ومعناه يحاذي العلم، وهو الميل الأخضر المعلق في ركن المسجد، فإذا كان منه نحوًا من ستة أذرع، سعى سعيًا شديدًا، حتى يحاذي العلم الآخر، وهو الميلان الأخضران اللذان بفناء المسجد، وحذاء دار العباس، ثم يترك السعي، ويمشي حتى يأتي المروة، فيستقبل القبلة، ويدعو بمثل دعائه على الصفا.

وما دعا به فجائز، وليس في الدعاء شيء مؤقت. ثم ينزل، فيمشي في موضع مشيه، ويسعى في موضع سعيه، ويكثر من الدعاء والذكر فيها بين ذلك. قال أبو عبد الله: كان ابن مسعود إذا سعى بين الصفا والمروة، قال: «رب اغفر وارحم، واعف عها تعلم، وأنت الأعز الأكرم». وقال النبي عليه: «إنها جعل رمي الجهار، والسعي بين الصفا والمروة، لإقامة ذكر الله تعالى». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. حتى يكمل سبعة أشواط، يحتسب بالذهاب سعية، وبالرجوع سعية.

وحكي عن ابن جرير، وبعض أصحاب الشافعي، أنهم قالوا: ذهابه ورجوعه سعية. وهذا غلط؛ لأن جابرًا قال في صفة حج النبي ﷺ: "ثم نزل إلى المروة، حتى إذا انصبت قدماه، رمل في بطن الوادي، حتى إذا صعدنا مشى، حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا، فلما كان آخر طوافه على المروة، قال: لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لم أسق الهدي، وجعلتها عمرة». وهذا يقتضى أنه

⁽١) المغنى (٣/ ٣٤٩).

آخر طوافه، ولو كان على ما ذكروه، كان آخر طوافه عند الصفا، في الموضع الذي بدأ منه، ولأنه في كل مرة طائف بها، فينبغي أن يحتسب بذلك مرة، كما أنه إذا طاف بجميع البيت احتسب به مرة (١).

ثَالثًا: شروط السعي

كر أولًا: من شروط السعى: أن يبدأ بالصفا.

ذهب جمهور العلماء إلى أن من شروط السعي أن يبدأ بالصفا أولًا، واستدلوا على ذلك بها أخرج مسلم كَنَتْ من حديث جابر عن: قال: "ثم خرج من الباب إلى الصفا، فلها دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوّةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴿ البَرَةَ: ١٥٨] ﴿ أَبِدأ بِها بِدأ الله بِه ﴾ فبدأ بالصفا، فرقي عليه، حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوحد الله، وكبره، وقال: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده » ثم دعا بين ذلك، قال مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة، حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى، حتى إذا صعدتا مشى، حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على المروة كما فعل على المروة ، فتى إذا كان آخر طوافه على المروة » (٢).

قال الترمذي كتله: والعمل على هذا عند أهل العلم، أنه يبدأ بالصفا قبل المروة، فإن بدأ بالمروة قبل الصفا لم يجزه، وبدأ بالصفا^(٣).

قال المباركفوري كتتشه: قوله: (والعمل على هذا عند أهل العلم، أنه يبدأ بالصفا قبل المروة، فإن بدأ بالمروة قبل الصفا لم يجزه). قال الطيبي: الابتداء بالصفا شرط، وعليه الجمهور(١٤).

قال أبو الوليد الباجي تَخلَتْهُ: وقوله عَلَيْ نبدأ بها بدأ الله به يريد - والله أعلم -: أنه

⁽١) المغنى (٣/ ٣٥٠).

⁽۲) صحیح مسلم (۲/ ۸۸۸).

⁽٣) سنن الترمذي ت شاكر (٣/ ٢٠٧).

⁽٤) تحفة الأحوذي (٣/ ٥٠٩).

يبدأ بالوقوف، ويبتدأ السعي بالصفا قبل المروة، وذلك أن الله تعالى بدأ بالصفا قبل المروة، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَّةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٨].

وهذا حكم السعي بين الصفا والمروة أن يبدأ بالصفا، والأصل فيه فعل النبي وقوله: «نبدأ بها بدأ الله به، وبدأ بالصفا» ومن جهة المعنى: أن الصفا أقرب إلى البيت، فيخرج إليها الحاج أو المعتمر من السعي بخطوات يسيرة، ثم يرقى إلى الصفا، ثم يتوجه منها إلى المروة ساعيًا في نسكه، ولو بدأ أولًا بالمروة لخرج إليها من المسجد فمر بأكثر المسعى وهو غير ساع، وذلك بمنزلة أن يقصد الإنسان إلى أن يطوف بأكثر البيت قبل طوافه، ولا يعتد به؛ فكان البدء بالصفا أولى (١).

قال الشيرازي همه الله: (والواجب الثاني: الترتيب) وهو أن يبدأ من الصفا، فإن بدأ بالمروة لم يحسب مروره منها إلى الصفا، فإذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه، ويشترط أيضًا في المرة الثانية أن يكون ابتداؤها من المروة، وفي الثالثة من الصفا، والرابعة من المروة، والحامسة من الصفا، والسادسة من المروة، والسابعة من الصفا، ويختم بالمروة، فلو أنه لما أراد اللعود من المروة إلى الصفا للمرة الثانية عدل عن موضع السعي وجعل طريقه في المسجد أو غيره، وابتدأ المرة الثانية من الصفا أيضًا لم يحسب له تلك المرة على المذهب، وبه قطع ابن القطان، وابن المرزبان، والدارمي، والماوردي، والقاضي أبو الطيب، والجمهور (٢).

قال النووي تعمّله: (فرع) مذهبنا: أن الترتيب في السعي شرط، فيبدأ بالصفا، فلو بدأ بالمروة لم يعتد به، وبهذا قال الحسن البصري والأوزاعي.

قاله مالك، وأحمد، وداود، وجمهور العلماء، وحكاه ابن المنذر عن أبي حنيفة أيضًا. والمشهور عن أبي حنيفة: أنه ليس بشرط، فيصح الابتداء بالمروة. وعن عطاء روايتان: (إحداهما): كمذهبنا (والثانية): يجزي الجاهل: دليلنا: قوله صلى الله عليه

⁽١) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٢٩٩).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٨/ ٧٠).

وسلم: ابدؤا بها بدأ الله به وهو حديث صحيح، كما سبق. والله أعلم (١).

قال السيوطي تَعَلَشُهُ: قوله: «نبدأ بها بدأ الله به» قال العلماء: يشترط في السعي ان يبدأ بالصفا وقد ثبت في رواية النسائي بإسناد صحيح أن النبي ﷺ قال: «ابدأوا بها بدأ الله به» بصيغة الأمر (٢).

قال ابن رشد تَعَلَّقَةِ: يفعل ذلك سبع مرات، يبدأ في كل ذلك بالصفا، ويختم بالمروة. فإن بدأ بالمروة قبل الصفا ألغي ذلك الشوط؛ لقول رسول الله عَلَيْقِ: «نبدأ بها بدأ الله به، نبدأ بالصفا»، يريد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ إلى المروة أجزأ عنه».

قال الشافعي تَعْلَتُهُ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴿ البَرْهَ: ١٥٨] فبدأ رسول الله على عَلَيْهُ بالصفا، وقال: نبدأ بها بدأ الله به ولم أعلم خلافًا أنه لو بدأ بالمروة ألغى طوافًا حتى يكون بدؤه بالصفا (٣).

قال ابن قدامة كتلفه: (ويفتتح بالصفا، ويختتم بالمروة). وجملة ذلك أن الترتيب شرط في السعي، وهو أن يبدأ بالصفا، فإن بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط، فإذا صار على الصفا اعتد بها يأتي به بعد ذلك؛ لأن النبي على الصفا، وقال: «نبدأ بها بدأ الله به». وهذا قول الحسن، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، وأصحاب الرأي.

وعن ابن عباس: أنه قال: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٨]، فبدأ بالصفا، وقال: «اتبعوا القرآن، في بدأ الله به، فابدءوا به»(٤).

قال الشنقيطي تخلّله: اعلم أن جمهور أهل العلم يشترطون في السعي الترتيب، وهو أن يبدأ بالصفا، ويختم بالمروة، فإن بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط، وممن قال باشتراط الترتيب: مالك، والشافعي، وأحمد، وأصحابهم، والحسن البصري،

⁽١) المجموع شرح المهذب (٨/ ٧٨).

⁽۲) شرح سنن ابن ماجه (ص: ۲۲۱).

⁽٣) الأم للشافعي (١/ ٤٥).

⁽٤) المغني (٣/ ٣٥١).

والأوزاعي، وداود، وجمهور العلماء، وعن أبي حنيفة خلاف في ذلك.

قال صاحب تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، في فقه الإمام أبي حنيفة كَتَنَلَثه: ولو بدأ من المروة لا يعتد بالأولى لمخالفته الأمر. انتهى منه.

وقال الشيخ شهاب الدين أحمد الشلبي في حاشيته على تبيين الحقائق المذكور: قوله: ولو بدأ بالمروة لا يعتد بالأولى. وفي مناسك الكرماني: إن الترتيب فيه ليس بشرط عندنا، حتى لو بدأ بالمروة، وأتى الصفا جاز، ويعتد به، ولكنه مكروه لترك السنة. فتستحب إعادة ذلك الشوط.

قال السروجي تخلَّلته في الغاية: ولا أصل لما ذكره الكرماني.

وقال الرازي في أحكام القرآن: فإن بدأ بالمروة قبل الصفا لم يعتد بذلك في الرواية المشهورة عن أصحابنا، وروي عن أبي حنيفة: أنه ينبغي له أن يعيد ذلك الشوط، فإن لم يفعل فلا شيء عليه، وجعله بمنزلة ترك الترتيب في أعضاء الطهارة اهد. فقول السروجي: لا أصل لما قاله الكرماني؛ فيه نظر. انتهى منه.

وحجة الجمهور في اشتراط الترتيب: أن النبي عَلَيْ فعل ذلك، وقال: «أبدأ بها بدأ الله به»، وفي رواية عند النسائي: «فابدءوا بها بدأ الله به»، بصيغة الأمر، ومع ذلك فقد قال: «خذوا عني مناسككم»، فيلزمنا أن نأخذ عنه من مناسكنا الابتداء بها بدأ الله به، وفعله عَلَيْ عملًا بالقرآن العظيم (۱).

كرثانيًا: هل يشترط الطهارة في السعى بين الصفا والمروة؟

أخرج البخاري ومسلم عن عائشة، قالت: خرجنا مع النبي عَلَيْهُ لا نذكر إلا الحج، فلم جئنا سرف طمثت، فدخل علي النبي عَلَيْهُ وأنا أبكي، فقال: «ما يبكيك؟» قلت: لوددت. والله ـ أني لم أحج العام، قال: «لعلك نفست؟» قلت: نعم، قال: «فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم، فافعلي ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٣١).

حتى تطهري^{١١)}.

قال ابن عبد البر كلفة: وأما السعي بين الصفا والمروة فلا أعلم أحدًا اشترط فيه الطهارة إلا الحسن البصري؛ فإنه قال من سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة فإن ذكر ذلك قبل أن يحل فليعد، وإن ذكر بعد ما حل فلا شيء عليه (٢).

قال ابن رشد كتلفه: وعمدة من أجاز الطواف بغير طهارة إجماع العلماء على جواز السعي بين الصفا والمروة من غير طهارة، وأنه ليس كل عبادة يشترط فيها الطهر من الحيض من شرطها الطهر من الحدث (٣).

قال ابن عبد البر تعلقه: قال أبو عمر: من أجاز الطواف على غير طهارة قاسه على إجماع العلماء في السعي بين الصفا والمروة أنه جائز على غير طهارة، ومن لم يجزه إلا على طهارة احتج بها تقدم من قوله على «تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»، وقوله: وقول أصحابه: «الطواف بالبيت صلاة»، وهو مرتبط بالبيت بعده، ولا خلاف بينهما أنها لا تجزي على غير طهارة، وأما قول مالك أنه لا يدخل السعي إلا بطواف، فهذا اختيار منه لمن صح له طوافه على طهارة (٤).

قال ابن بطال كتلفة: وأما السعي بين الصفا والمروة فلا أعلم أحدًا شرط فيه الطهارة إلا الحسن البصري، فقال: "إن ذكر أنه سعى على غير طهارة قبل أن يحل فليعد، وإن ذكر ذلك بعدما حل فلا شيء عليه». وذكر ابن وهب عن ابن عمر: أنه كان يكره السعى بينها على غير طهارة. قال ابن المنذر: قوله عليه لعائشة: "افعلى ما يفعل الحاج غير ألا تطوفى بالبيت»، يبين أن ذلك جائز؛ لأنه أباح لها السعي بين الصفا والمروة بعرفة وجميع المناسك على غير طهارة، غير الطواف بالبيت خاصة (٥).

البخاري (۳۰۵) ومسلم (۱۲۱۱).

⁽٢) الاستذكار (٤/ ٣٦٩).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ١٠٩).

⁽٤) الاستذكار (٤/ ٢٠٧).

⁽٥) شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٣٠).

قال أبو الوليد الباجي تَعَلَّقُهُ: وأما السعي بين الصفا والمروة فإنه لا يقطع عليه ما أصابه من انتقاض وضوئه، وذلك يقتضي معنيين:

أحدهما: أنه ليس من شرط السعي الطهارة؛ لأنها عبادة لا تعلق لها بالبيت كالجار.

والثاني: أن الحدث في أثناء السعي لا يمنع البناء على ما مضى منه، فمن أحدث في أثناء سعيه فالأفضل له أن يخرج، فيتطهر لحدثه ذلك، ثم يرجع، فيبني على ما تقدم منه، ولو تمادى محدثًا لأجزأه(١).

قال ابن قدامة كتلفه: (ومن سعي بين الصفا والمروة على غير طهارة، كرهنا له ذلك، وأجزأه). أكثر أهل العلم يرون أن لا تشترط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة. وممن قال ذلك عطاء، ومالك، والشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي. وكان الحسن يقول: "إن ذكر قبل أن يحل، فليعد الطواف، وإن ذكر بعدما حل، فلا شيء عليه"(٢).

قال الشنقيطي تخالف: الفرع الأول: اعلم أن جهور العلماء على أن السعي لا تشترط له طهارة الحدث، ولا الخبث، ولا ستر العورة، فلو سعى، وهو محدث أو جنب، أو سعت امرأة وهي حائض، فالسعي صحيح، ولا يبطله ذلك، وممن قال به الأئمة الأربعة، وجماهير أهل العلم، وقال الحسن: «إن كان قبل التحلل تطهر وأعاد السعي، وإن كان بعده، فلا شيء عليه»، وذكر بعض الحنابلة رواية عن الإمام أحمد: أن الطهارة في السعي، كالطهارة في الطواف. قال ابن قدامة في المغني: ولا يعول عليه، والطهارة في السعي مستحبة عند كثير من أهل العلم، وهو مذهب مالك والشافعي، وأحمد، وغيرهم. وحجة الجمهور على أن السعي لا تشترط له الطهارة: هي ما تقدم من حديث عائشة المتفق عليه، وقد أمرها النبي عليه في الحديث المذكور: أن تفعل كل ما يفعله الحاج، وهي حائض، إلا الطواف بالبيت خاصة. وهو دليل أن تفعل كل ما يفعله الحاج، وهي حائض، إلا الطواف بالبيت خاصة. وهو دليل

⁽١) المنتقى (٢/ ٢٩٠).

⁽٢) المغنى (٣/ ٥٥٥).

على أن السعي لا تشترط له الطهارة، خلافًا لمن قال: لا دليل في الحديث؛ لأن السعي لا يصح إلا بعد طواف، والحيض مانع من الطواف، وهو مردود بأن النفي والإثبات نص في أن غير الطواف يصح من الحائض، ويدخل فيه السعي(١).

كر ثالثًا: من سعى قبل الطواف، هل يصح سعيه؟

ذهب جمهور العلماء إلى أن السعي قبل الطواف لايصح، واستدلوا على ذلك بأن النبي عَلَيْكُ لم يرد عنه في حج ولا عمرة أنه قدم السعي على الطواف، وقد قال: «خذوا عني مناسككم».

قال البغوي تخلقه: أما إذا سعى بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت في الحج، أو في العمرة، فلا يحسب سعيه حتى يعيده بعد الطواف بالبيت عند عامة أهل العلم، إلا ما حكى عن عطاء، أنه قال: «يجزئه سعيه»(٢).

قال الطحاوي كتالله: وهذه مسألة من الفقه أكثر أهلها يقولون فيها: إن السعي بين الصفا والمروة قبل الطواف بالبيت لا يجزئ الساعي، وإنه كمن لم يسع. وهذا قول عامة فقهاء الأمصار من أهل الحجاز، وأهل المدينة، ومن أهل العراق، ولا نعلم لهم مخالفًا في ذلك غير الأوزاعي، فإنه قد روي عنه في ذلك: أن السعي يجزئ الذي سعاه، وأنه ليس عليه أن يعيده بعد طوافه بالبيت، وقد روي مثل ذلك عن عطاء بن أبي رباح (٣).

قال الخطابي تَعَلِّمَهُ: فأما إذا لم يكن سعى إلى أن أفاض فالواجب عليه أن يؤخر السعي عن الطواف، لا يجزيه غير ذلك في قول عامة أهل العلم، إلا في قول عطاء وحده؛ فإنه قال: يجزئه، وهو قول كالشاذ، لا اعتبار له (١٤).

قال ابن حجر كَ لَهُ اللهُ: وحكي ابن المنذر عن عطاء قولين فيمن بدأ بالسعي قبل

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٣٠).

⁽٢) شرح السنة (٧/ ٢١٤).

⁽٣) شرح مشكل الآثار (١٥/ ٢٨١).

⁽٤) معالم السنن (٢/ ٢١٨).

الطواف بالبيت، وبالأجزاء قال بعض أهل الحديث، واحتج بحديث أسامة بن شريك: أن رجلًا سأل النبي عليه فقال: سعيت قبل أن أطوف؟ قال: «طف ولا حرج» وقال الجمهور: لا يجزئه، وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة (١).

وقال النووي تَعَلَّقُهُ: وأما قوله: «ثم يطوف بين الصفا والمروة»، ففيه دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي، وأنه يشترط تقدم الطواف على السعي، فلو قدم السعي لم يصح السعي، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وفيه خلاف ضعيف لبعض السلف. والله أعلم (٢).

□ أقوال أصحاب المذاهب وغيرهم:

كم قول الإمام مالك يَعْلَمْهُ:

۱۳۲۳ – قال مالك: من جهل، فبدأ بالسعي قبل الطواف بالبيت، أنه يطوف بالبيت، وبين الصفا بالبيت، وبين الصفا والمروة، فإن كان أصاب أهله، طاف بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم اعتمر، وأهدي.

موطأ مالك.

۱۳۲۲ – قال مالك ـ في رجل جهل، فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة، قبل الطواف بالبيت ـ: ليس ذلك السعي بشيء، وليرجع، فليطف بالبيت، ثم ليسع بين الصفا والمروة، وإن جهل حتى يخرج من مكة، فإنه يرجع إلى مكة، فيطوف بالبيت، ويسعى بين الصفا والمروة (٣).

قال ابن عبد البر كتالله: قال مالك في رجل جهل، فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت، قال: ليرجع، فليطف بالبيت، ثم ليسع بين الصفا والمروة، وإن جهل ذلك حتى يخرج من مكة، ويستبعد، فإنه يرجع إلى مكة، فيطوف بالبيت،

⁽١) فتح الباري (٣/ ٥٠٥).

⁽٢) شرح النووي (٩/ ٨).

⁽٣) رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٥١٢).

ويسعى بين الصفا والمروة، وإن كان أصاب النساء رجع، فطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة، ثم عليه عمرة أخرى والهدي.

قال أبو عمر: لا خلاف بين العلماء في أن يطوف بالبيت في الحج والعمرة قبل السعي بين الصفا والمروة، وبذلك جاءت الآثار عن النبي ﷺ، أنه كذلك فعل في عمراته كلها وفي حجته، قال: «خذوا عني مناسككم».

واختلف العلماء فيمن سعى بين الصفا والمروة من قبل أن يطوف بالبيت: فقال ما ذكرنا عنه في الموطأ، وهو قول جمهور الفقهاء، منهم أبو حنيفة، وأصحابه، وأبو ثور، وأحمد، وإسحاق، ورواية عن الثوري، روى ذلك ابن أبي الزرقاء ومهران الرازي عن الثوري: أنه قال: «إن سعى الحاج بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت فإنه يطوف بالبيت، ويجزئه».

وذكر عبد الرزاق: قال: سألت الثوري عن رجل بدأ بالصفا والمروة قبل الطواف بالبيت، فقال: أخبرني ابن جريج عن عطاء: «يطوف بالبيت، وقد جزى عنه».

قال عبد الرزاق عن سفيان: وأما نحن فنقول: «يطوف بالبيت، ثم يعود إلى الصفا والمروة، فيطوف بها»(١).

قال بدر الدين العيني تعلقه: ثانيها: الترتيب، فلو بدأ بالمروة لم يجزه؛ لأنه، على الله قال: «ابدأوا بها بدأ الله به» وقال صاحب (التوضيح): قال في (المحيط) من كتب الحنفية: لو بدأ بالمروة، وختم بالصفا، أعاد شوطًا، ولا يجزيه ذلك، والبداءة بالصفا شرط، ولا أصل لما ذكره الكرماني من أن الترتيب في السعي ليس بشرط حتى لو بدأ بالمروة، وأتى الصفا، جاز، وهو مكروه لترك السنة، فيستحب إعادة ذلك الشوط قلت: الكرماني له كتاب في المناسك ذكر هذا فيه، وكيف يقول صاحب (التوضيح): لا أصل لما ذكره الكرماني؟ بل لا أصل لما ذكره؛ لأنه يحتج بقوله على الله به، فكيف يستدل بخبر الواحد على إثبات الفرضية، والحديث إنها يدل على أنه الله به»، فكيف يستدل بخبر الواحد على إثبات الفرضية، والحديث إنها يدل على أنه

⁽١) الاستذكار (٤/ ٢٣٢).

سنة؟ وقد عمل الكرماني به، حيث قال: ولو بدأ بالمروة يكون مكروهًا لتركه السنة، حتى يستحب إعادته، وهذا هو الأصل في الاستدلال بخبر الواحد، وكذا الجواب على قيل، وحكي عن أبي حنيفة: أنه لا يجب الترتيب، ويجوز البداءة بالمروة، والحديث حجة عليه، وأراد بالحديث هو قوله على: «ابدأوا بها بدأ الله به»(١).

كه قول الشافعية:

قال النووي تَخَلَّلُهُ: لو سعى قبل الطواف لم يصح سعيه عندنا، وبه قال جمهور العلماء، وقدمنا عن الماوردي أنه نقل الإجماع فيه، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحمد.

وحكى ابن المنذر عن عطاء وبعض أهل الحديث: أنه يصح، وحكاه أصحابنا عن عطاء وداود.

دليلنا أن النبي عَلَيْةِ سعى بعد الطواف، وقال عَلَيْةِ: «لتأخذوا مناسككم»(٢).

قال ابن قدامة كتلفه: فصل: والسعي تبع للطواف، لا يصح إلا أن يتقدمه طواف، فإن سعى قبله، لم يصح. وبذلك قال مالك، والشافعي، وأصحاب الرأي.

وقال عطاء: يجزئه. وعن أحمد: يجزئه إن كان ناسيًا، وإن كان عمدًا لم يجزئه سعيه؛ لأن النبي على المثل عن التقديم والتأخير في حال الجهل والنسيان، قال: «لا حرج». ووجه الأول: أن النبي على إنها سعى بعد طوافه، وقد قال: «لتأخذوا عني مناسككم». فعلى هذا إن سعى بعد طوافه، ثم علم أنه طاف بغير طهارة لم يعتد بسعيه ذلك. ومتى سعى المفرد والقارن بعد طواف القدوم، لم يلزمها بعد ذلك سعى، وإن لم يسعيا معه، سعيا مع طواف الزيارة.

ولا تجب الموالاة بين الطواف والسعي. قال أحمد: لا بأس أن يؤخر السعي حتى

⁽۱) عمدة القارى (۹/ ۲۹۰).

⁽Y) HARAGES (A/ NV).

يستريح، أو إلى العشي. وكان عطاء، والحسن لا يريان بأسًا لمن طاف بالبيت أول النهار، أن يؤخر الصفا والمروة إلى العشي. وفعله القاسم، وسعيد بن جبير؛ لأن الموالاة إذا لم تجب في نفس السعي، ففيها بينه وبين الطواف أولى(١).

قال الشنقيطي كتشة: الفرع الثالث: اعلم أن جمهور أهل العلم على أن السعي لا يصح، إلا بعد طواف، فلو سعى قبل الطواف لم يصح سعيه، عند الجمهور، منهم الأئمة الأربعة، ونقل الماوردي وغيره الإجماع عليه. قال النووي في شرح المهذب: وحكى ابن المنذر، عن عطاء، وبعض أهل الحديث: أنه يصح، وحكاه أصحابنا عن عطاء، وداود، وحجة الجمهور: أن النبي كاله لم يسع في حج، ولا عمرة إلا بعد الطواف، وقد قال: «لتأخذوا عني مناسككم»، فعلينا أن نأخذ ذلك عنه.

واحتج من قال بصحة السعي قبل الطواف بها رواه أبو داود في سننه: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن الشيباني، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، قال: خرجت مع النبي على حاجًا، فكان الناس يأتونه، فمن قال: يا رسول الله، سعيت، قبل أن أطوف، أو قدمت شيئًا، أو أخرت شيئًا، فكان يقول: «لا حرج لا حرج إلا على رجل اقترض عرض رجل مسلم، وهو ظالم له، فذلك الذي حرج وهلك». انتهى منه. وهذا الإسناد صحيح، ورجاله كلهم ثقات معروفون. وجرير المذكور فيه ـ هو ابن عبد الحميد بن قرط الضبي، أبو عبد الله الرازي القاضي، والشيباني ـ المذكور فيه ـ: هو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الكوفي، ورجال هذا الإسناد كلهم مخرج لهم في الصحيحين إلا الصحابي، الذي هو أسامة بن شريك. وقد أخرج عنه أصحاب السنن، وروى عنه زياد بن علاقة المذكور، وعلي بن الأقمر، خلافًا لمن قال: لم يرو عنه إلا زياد المذكور، كها ذكره في تهذيب التهذيب عن الأزدي، وسعيد بن السكن، والحاكم، وغيرهم، وهذا الحديث الصحيح يقتضي صحة السعي قبل الطواف، وجماهير أهل العلم على خلافه، وأنه لا يصح السعي، إلا مسبوقًا بالطواف.

⁽١) المغنى (٣/ ٣٥٢).

قال النووي في شرح المهذب: في حديث أسامة بن شريك هذا بعد أن ذكر صحة الإسناد المذكور، وهذا الحديث محمول على ما حمله عليه الخطابي وغيره، وهو أن قوله: سعيت قبل أن أطوف؛ أي: سعيت بعد طواف القدوم، وقبل طواف الإفاضة والله تعالى أعلم. انتهى منه.

فقوله: قبل أن أطوف، يعني: طواف الإفاضة الذي هو ركن، ولا ينافي ذلك أنه سعى بعد طواف القدوم الذي هو ليس بركن (١١).

وذهب بعض العلماء أنه لاشيء عليه، واستدلوا على ذلك بها أخرجه أبوداود عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، قال: خرجت مع النبي على حاجًا، فكان الناس يأتونه، فمن قال: يا رسول الله، سعيت قبل أن أطوف، أو قدمت شيئًا، أو أخرت شيئًا فكان يقول: «لا حرج لا حرج، إلا على رجل اقترض عرض رجل مسلم وهو ظالم، فذلك الذي حرج وهلك»(٢).

ورد الجمهور على الاستدلال بهذا الخبر:

قال البغوي كَاللهُ: واحتج بها روي عن أسامة بن شريك، قال: خرجت مع رسول الله ﷺ حاجًا، فكان الناس يأتونه، فمن قائل: يا رسول الله، سعيت قبل أن أطوف، أو أخرت شيئًا، أو قدمت، فكان يقول: «لا حرج لا حرج».

وهذا عند العامة أن يكون قد سعى عقيب طواف القدوم قبل الوقوف بعرفة،

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٣١).

⁽٢) أخرجه أبوداود (٢٠١٥)، وابن خزيمة (٢٧٧٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/ ٢٨٠)، والطبراني في الكبير (١/ ١٨١)، والدارقطني في السنن (٣/ ٢٨٢)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٢٣٨) من طريق جرير، عن الشيباني، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك. وظاهر الإسناد الصحة، ولكن قال البيهقي: هذا اللفظ: «سعيت قبل أن أطوف» غريب، تفرد به جرير، عن الشيباني، فإن كان محفوظًا فكأنه سأله عن رجل سعى عقيب طواف القدوم قبل طواف الإفاضة، فقال: «لا حرج». والله أعلم.

وقال ابن القيم كَنَلَثُهُ: قوله: «سعيت قبل أن أطوف» في هذا الحديث ليس بمحفوظ، والمحفوظ: تقديم الرمي، والنحر، والحلق بعضها على بعض.

ويكون محسوبًا له، ولا يجب عليه أن يعيده بعد طواف الإفاضة، فأما من لم يكن سعى عقيب طواف القدوم، فسعيه بعد الوقوف بعرفة لا يحسب قبل طواف الإفاضة (١).

قال النووي تَعَلَّقُهُ: وأما حديث ابن شريك الصحابي الله على الذي سعيت قبل أن رسول الله على حاجًا، فكان الناس يأتونه، فمن قائل: يا رسول الله، سعيت قبل أن أطوف، أو أخرت شيئًا، أو قدمت شيئًا، فكان يقول: «لا حرج إلا على رجل اقترض عرض رجل مسلم وهو ظالم، فذلك الذي هلك وحرج»، فرواه أبو داود بإسناد صحيح، كل رجاله رجال الصحيحين إلا أسامة بن شريك الصحابي، وهذا الحديث محمول على ما حمله الخطابي وغيره، وهو: أن قوله: «سعيت قبل أن أطوف» أي: سعيت بعد طواف القدوم وقبل طوف الإفاضة. والله أعلم (٢).

قال الخطابي تتخلفه: وأما قوله: «سعيت قبل أن أطوف» فيشبه أن يكون هذا السائل لما طاف طواف القدوم قرن به السعي، فلما طاف طواف الإفاضة لم يعد السعي، فأفتاه بأن لا حرج؛ لأن السعي الأول الذي قرنه بالطواف الأول قد أجزأه (٣).

كرابعًا: مسألة السعى راكبًا.

قال النووي كنالله: واتفقوا على أن السعي راكبًا ليس بمكروه، لكنه خلاف الأفضل؛ لأن سبب الكراهة هناك عند من أثبتها خوف تنجس المسجد بالدابة وصيانته من امتهانه بها، هذا المعنى منتفٍ في السعي، وهذا معنى قول صاحب الحاوي: الركوب في الطواف (٤).

قال ابن قدامة كَتَلَمُّهُ: فأما السعي راكبًا، فيجزئه، لعذر ولغير عذر؛ لأن المعنى

⁽١) شرح السنة (٧/ ٢١٤).

⁽Y) HARAGES (N/ NV).

⁽٣) معالم السنن (٢/ ٢١٨).

⁽٤) المجموع (٨/ ٧٥).

الذي منع الطواف راكبًا غير موجود فيه (١).

قال ابن حزم تَعَلَّقُهُ: والطواف والسعي راكبًا جائز، وكذلك رمي الجمرة، لعذر ولغير عذر (٢).

قال الشنقيطي كَالله: الفرع السادس: اعلم أن أظهر أقوال أهل العلم دليلًا: أنه لو سعى راكبًا أو طاف راكبًا أجزأه ذلك، لما قدمنا في الصحيح من أنه كي طاف في حجة الوداع بالبيت، وبين الصفا والمروة، وهو على راحلته، ومعلوم أن من أهل العلم من يقول: لا يجزئه السعي، ولا الطواف راكبًا إلا لضرورة، ومنهم من منع الركوب في الطواف، وكرهه في السعي إلا لضرورة، ومنهم من يقول: إن ركب، ولم يعد سعيه ماشيًا، حتى رجع إلى وطنه، فعليه الدم. والأظهر هو ما قدمنا؛ لأن النبي طاف راكبًا، وسعى راكبًا، وهو - صلوات الله وسلامه عليه - لا يفعل إلا ما يسوغ فعله، وقد قال لنا: «خذوا عني مناسككم»، والذين قالوا: إن الطواف والسعي يلزم فيهما المشي، قالوا: إن ركوبه لعلة، وبعضهم يقول: هي كونه مريضًا، كما جاء في بعض الروايات، وبعضهم يقول: هي أن يرتفع، ويشرف حتى يراه الناس، ويسألوه، وبعضهم يقول: هي كراهيته أن يضرب عنه الناس، وقد قدمنا الروايات بذلك في صحيح مسلم، ففي حديث جابر عند مسلم: «طاف رسول الله الروايات بذلك في صحيح مسلم، ففي حديث جابر عند مسلم: «طاف رسول الله وليشرف، وليسألوه؛ فإن الناس قد غشوه».

وفي رواية في صحيح مسلم عن جابر: «طاف النبي عَلَيْ في حجة الوداع، على راحلته بالبيت، وبالصفا والمروة؛ ليراه الناس، وليشرف، وليسألوه؛ فإن الناس قد غشوه». وفي صحيح مسلم من حديث عائشة والله النبي عَلَيْ في حجة الوداع حول الكعبة على بعير يستلم الركن، كراهية أن يضرب عنه الناس»(").

⁽١) المغنى (٣/ ٣٥٩).

⁽٢) المحلي (٥/ ١٨٩).

⁽٣) أضواء البيان (٤/ ٤٣٣).

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلَا مِّن رَّيِّكُمْ فَإِذَآ أَفَضُتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامُ وَٱذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنتُم مِّن قَبْلِهِ عَلَيْنَ ٱلضَّآلِينَ ﴿ [البقرة:١٩٨]

🗐 وفیه مسائل:

المسألة الأولى: في سبب نزول الآية

قال السمعاني كَالله: قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلَا مِن رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨]، في سبب نزول هذا قولان: أحدهما: ما روى عن أبي أمامة التيمي أنه قال: قلت لابن عمر: إنا نكري في هذا الوجه، يعني: إلى مكة، والناس يقولون: لا حج لكم، فقال ابن عمر: «ألست تقف؟ ألست تسعى؟ ألست تطوف؟» قلت: نعم. فقال: «لك حج»(١).

والثاني: قال ابن عباس: «كان في الجاهلية أسواق يقال لها: عكاظ، والمجنة، وذو المجاز، وكان أهل الجاهلية يتجرون منها، فلما جاء الإسلام كان المسلمون يتحرجون عن التجارة في تلك الأسواق، فنزل قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلَا مِن رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨] يعني: بالتجارة في تلك الأسواق» (٢).

قال ابن العربي تَعَلَّمُهُ: في سبب نزولها: ثبت في الصحيح، عن ابن عباس الله أن قال: «كانت عكاظ، ومجنة، وذو المجاز أسواقًا في الجاهلية، فتأثموا في الإسلام أن يتجروا فيها، فنزلت الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمُ جُنَاحُ أَن تَبْتَغُواْ فَضُلَّا مِن رَبِّكُمُ ﴾

⁽۱) إسناده حسن: أخرجه أبوداود (۱۷۳۳)، وأحمد (۲/ ۱۵۵)، وابن خزيمة (۳۰۵۱)، والحاكم في مستدركه (۲/ ۱۸۵)، والبيهقي في الكبرى (۶/ ۳۳۳)، والدارقطني (۲/ ۳۹۳) من طريق العلاء ابن المسيب، عن أبي أمامة التيمي، عن ابن عمر. وفيه أبو أمامة التيمي، وقال الحافظ في التقريب: «مقبول»، ولكن قال ابن معين: أبو أمامة الذي يروي عن ابن عمر ثقة، لا يعرف اسمه، وقال أبو زرعة: لابأس به. وأخرجه أحمد (۲/ ۱۵۵)، وعنده: عن رجل من بني تميم. (۲) تفسير السمعاني (۱/ ۲۰۱).

[القرة:١٩٨] يعني: في مواسم الحج»(١).

قال علماؤنا: في هذا دليل على جواز التجارة في الحج للحاج مع أداء العبادة، وأن القصد إلى ذلك لا يكون شركًا، ولا يخرج به المكلف عن رسم الإخلاص المفترض عليه، خلافًا للفقراء أن الحج دون تجارة أفضل أجرًا (٢).

كرالآثار الواردة في ذلك:

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

أخرج البخاري (٣/ ٥٣)(٥٠٠) قال: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن ابن عباس ، قال: «كانت عكاظ، ومجنة، وذو المجاز، أسواقًا في الجاهلية، فلم كان الإسلام، فكأنهم تأثموا فيه، فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلًا مِن رَبِّكُمْ ﴿ البَرَدَ: ١٩٨٠] في مواسم الحج»، قرأها ابن عباس.

وأخرجه البخاري (٢/ ١٨١)(١٧٧٠): حدثنا عثمان بن الهيثم، أخبرنا ابن جريج، قال عمرو بن دينار: قال: ابن عباس عنه: «كان ذو المجاز، وعكاظ متجر الناس في الجاهلية، فلما جاء الإسلام كأنهم كرهوا ذلك، حتى نزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضُلًا مِن رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨] في مواسم الحج».

وروي عن عبد الله بن صالح، قال: ثني معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: «﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمُ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضُلَا مِن رَّبِكُمُ ﴾ [البقرة:١٩٨]، وهو لا حرج عليكم في الشراء والبيع قبل الإحرام وبعده» (٣).

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عن أبي أميمة، قال: سمعت ابن عمر، وسئل عن الرجل يحج، ومعه تجارة، فقرأ

 ⁽۱) أخرج البخاري (٣/ ٥٣) (٢٠٥٠) وأخرجه البخاري (٢/ ١٨١) (١٧٧٠).

⁽٢) أحكام القرآن (١/ ١٩٢).

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٠٢) من طريق المثنى، قال: ثنا عبد الله بن صالح، قال: ثني معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وسنده ضعيف.

ابن عمر: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلَّا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨](١).

أثر عبد الله بن الزبير يَحَلِّلهُ:

عن عبيد الله بن أبي يزيد، قال: سمعت ابن الزبير، يقول: «﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ﴾ [البقرة:١٩٨] أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج» (٢).

أثر مجاهد تَعْلَلْهُ:

عن عمر بن ذر، عن مجاهد قال: «كانوا لا يتجرون، حتى نزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلَا مِن رَّبِكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨] قال: كانوا لا يبيعون، ولا يشترون في أيام منى، فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلَا مِن رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨] التجارة في مواسم أحلت لهم، كانوا لا يتبايعون في الجاهلية بعرفة، ولا منى »(٣).

□ أثر عكرمة تخلّثة:

عن أيوب، عن عكرمة، قال: كانت تقرأ هذه الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِكُمْ ﴾ [البقرة،١٩٨] في مواسم الحج» (٤).

أثر منصور بن المعتمر كَالله:

عن منصور بن المعتمر، في قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلَا مِّن رَّبِكُمُّ ﴾ [البقرة:١٩٨] قال: «هو التجارة في البيع، والشراء، والاشتراء، لا بأس به» (٥).

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٠٤) من طريق شبابة بن سوار، قال: ثنا شعبة، عن أبي أميمة، قال: سمعت ابن عمر. وسنده صحيح.

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٠٦) وعبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣٢٣) من طريق عبيد الله بن أبي يزيد، قال: سمعت ابن الزبير. وسنده صحيح.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٠٢) وابن أبي شيبة (٣/ ١٩٣) من طريق نصر بن عبد الرحمن الأودي، قال: ثنا المحاربي، عن عمر بن ذر، عن مجاهد. وسنده صحيح.

⁽٤) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٠٤) من طريق ابن بشار، قال: ثنا عبد الوهاب، قال: أخبرنا أيوب، عن عكرمة. وسنده صحيح.

⁽٥) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٠٤) من طريق عبد الحميد، قال:

أثر قتادة رَحَمْلَشْهُ:

عن سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلَا مِّن رَّبِكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨] كان هذا الحي من العرب لا يعرجون على كسير، ولا ضالة ليلة النفر، وكانوا يسمونها ليلة الصدر، ولا يطلبون فيها تجارة، ولا بيعًا، فأحل الله عَلَى ذلك كله للمؤمنين، أن يعرجوا على حوائجهم، ويبتغوا من فضل ربهم (()).

أثر سعيد بن جبير كَاللَّهُ:

عن محمد بن سوقة، قال: سمعت سعيد بن جبير، يقول: «كان بعض الحاج يسمون الداج، فكانوا ينزلون في الشق الأيسر من منى، وكان الحاج ينزلون عند مسجد منى، فكانوا لا يتجرون، حتى نزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلَا مِن رَبّكُمْ ﴾ [القرة ١٩٨٠] فحجوا» (٢).

أثر السدى تَعْلَشْهُ:

عن أسباط، عن السدي، قوله: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَبْتَغُواْ فَضُلَا مِن رَبِّكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨] «هي التجارة، قال: اتجروا في الموسم» (٣).

=

أخبرنا إسحاق، عن شريك، عن منصور بن المعتمر. وفي سنده شريك، وفيه ضعف.

⁽۱) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (۳/ ٥٠٦) من طريق بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة. وسنده حسن.

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٠٧) من طريق سفيان، عن محمد بن سوقة، قال: سمعت سعيد بن جبير. وسنده صحيح.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٠٨) من طريق موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو بن هماد، قال: ثنا أسباط، عن السدى. وسنده حسن.

ثانيًا: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ فَإِذَاۤ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ ﴾ [البقرة: ١٩٨]

قال الطبرى يَعْلَلْهُ: فإذا أفضتم، فإذا رجعتم من حيث بدأتم.

🗐 وفي هذه الآية مسائل:



المسألة الأولى: في المعنى الذي لأجله سمى الموقف عرفات

قال أبو جعفر الطبري: واختلف أهل العلم في المعنى الذي من أجله قيل لعرفات: «عرفات»:

فقال بعضهم: قيل لها ذلك من أجل أن إبراهيم خليل الله - صلوات الله عليه - لما رآها عرفها بنعتها الذي كان لها عنده، فقال: قد عرفت، فسميت عرفات بذلك. وهذا القول من قائله يدل على أن عرفات اسم للبقعة، وإنها سميت بذلك لنفسها وما حولها، كما يقال: ثوب أخلاق، وأرض سباسب، فتجمع بها حوله(١١).

كرالآثار عن الصحابة و التابعين:

🗖 أثر على بن أبي طالب رياضية:

عن ابن جريج، قال: قال ابن المسيب: قال على بن أبي طالب، عليه: «بعث الله جبريل إلى إبراهيم، فحج به، فلما أتى عرفة قال: قد عرفت، وكان قد أتاها مرة قبل ذلك، ولذلك سميت عرفة»(۲).

عن أبي الطفيل، عن ابن عباس، قال: "إنها سميت عرفات؛ لأن جبريل عِيله، كان يقول لإبراهيم: هذا موضع كذا، وهذا موضع كذا، فيقول: قد عرفت، فلذلك

⁽١) تفسير الطبري (٤/ ١٧٢).

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ١٣٥) وعبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٩٥) من طريق عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: قال ابن المسيب: قال علي بن أبي طالب. وابن جريج مدلس، ولم يصرح بالسماع.

سمیت عرفات»(۱).

□ أثر السدي كَالله:

عن عمرو، عن أسباط، عن السدي، قال: "لما أذن إبراهيم، في الناس بالحج، فأجابوه بالتلبية، وأتاه من أتاه، أمره الله أن يخرج إلى عرفات، ونعتها، فخرج، فلما بلغ الشجرة عند العقبة، استقبله الشيطان يرده، فرماه بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، فطار، فوقع على الجمرة الثانية، فصده أيضًا، فرماه، وكبر، فطار، فوقع على الجمرة الثالثة، فرماه، وكبر، فلما رأى أنه لا يطيقه، ولم يدر إبراهيم، أين يذهب، انطلق حتى أتى ذا المجاز، فلما نظر إليه فلم يعرفه جاز، فلذلك سمي ذا المجاز، ثم انطلق حتى وقع بعرفات؛ فلما نظر إليها عرف النعت، قال: قد عرفت، فسمي عرفات. فوقف إبراهيم بعرفات، حتى إذا أمسى ازدلف إلى جمع، فسميت المزدلفة، فوقف بجمع»(٢).

□ أثر نعيم بن أبي هند كم للثه:

عن معمر، عن سليان التيمي، عن نعيم بن أبي هند، قال: «لما وقف جبريل، بإبراهيم عليها السلام - بعرفات، قال: عرفت، فسميت عرفات لذلك» (٣).

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري ط هجر (٣/ ٥١٤) قال: حدثنا أبو كريب، قال: ثنا وكيع بن مسلم القرشي، عن أبي طهفة، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس. وهذا سند فيه جهالة.

⁽٢) سنده حسن إلى السدي: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٣) من طريق موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو، عن أسباط، عن السدى. وسنده حسن.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٣) و عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣٢٧) من طرق عن سليان التيمي: أنه سمع نعيم بن أبي هند، قال: «لما وقف جبريل بإبراهيم بعرفة قال: عرفت؟ فسميت عرفات».

والفاكهي في (٤/ ٣٠٦).

٢٧٢٦ - وحدثنا سعيد بن عبد الرحمن، قال: ثنا عبد المجيد، عن ابن جريج، قال: أخبرني نعيم قال: «إنها سميت عرفة عرفة أن إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ كان أتاها مرة، فلها حج جبريل ـ عليه الصلاة والسلام ـ نظر إليها، فقال: قد عرفت؛ لأنه كان أتاها قبل ذلك».

أثر لاحق بن حميد كَفَلَشْهُ:

عن التيمي، عن أبي مجلز: «أن جبرائيل أتى بإبراهيم عرفات، فقال: عرفت؟ قال: نعم، قال: فمن ثم سميت عرفات»(١).

أثر عطاء رَجْمَلَتْهُ:

عن عبد الملك، عن عطاء، قال: «إنها سميت عرفات؛ لأن جبريل كان يري إبراهيم المناسك، فيقول: عرفت؟ ثم يريه، فيقول: عرفت؟ فسميت عرفات»(٢).

🕸 القول الثاني: بل سميت بذلك بنفسها وببقاع أخر سواها.

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن زكريا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: قال ابن عباس: «أصل الجبل الذي يلى عرنة وما وراءه موقف حتى يأتي الجبل جبل عرفة»(٣).

قال الطبري تَعَلَّلُهُ: وأولى الأقوال بالصواب في ذلك عندي أن يقال: هو اسم لواحد سمي بجهاع، فإذا صرف ذهب به مذهب الجهاع الذي كان له أصلًا، وإذا ترك صرفه ذهب به إلى أنه اسم لبقعة واحدة معروفة، فترك صرفه، كما يترك صرف

حدثني المثنى، قال: ثنا إسحاق، قال: ثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن سليهان التيمي، عن نعيم بن أبي هند.

⁽١) أُخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٤/ ٣٠٤) و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٧٣). من طريق سليمان التيمي، عن أبي مجلز: «انطلق جبريل ـ عليه الصلاة والسلام ـ بإبراهيم عين أبي مجلز: فمن ثم سميت عرفات».

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٧٣) (١٤١٣١) قال: قال: حدثنا يعلى بن عبيد، عن عبدالملك، عن عطاء. وسنده حسن إليه، ولكنه مرسل.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٤) كذلك، وهو ضعيف.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري ط هجر (٣/ ٥١٤) قال: حدثني المثنى، قال: ثنا سويد، قال: أخبرنا البارك، عن زكريا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: قال ابن عباس. وسنده ضعيف.

أسماء الأمصار، والقرى، المعارف(١).

قال البغوي كَالله: واختلفوا في المعنى الذي لأجله سمي الموقف عرفات، واليوم عرفة: فقال عطاء: «كان جبريل المنه يري إبراهيم المنه المناسك، ويقول: أعرفت؟ فيقول: عرفت، فسمي ذلك المكان عرفات، واليوم عرفة»، وقال الضحاك: «إن آدم الحيفي لما أهبط [من الجنة] إلى الأرض وقع بالهند، وحواء بجدة، فجعل كل واحد منها يطلب صاحبه، فاجتمعا بعرفات يوم عرفة، وتعارفا، فسمي اليوم عرفة والموضع عرفات»، وقال السدي: «لما أذن إبراهيم في الناس بالحج، وأجابوا بالتلبية، وأتاه من أتاه، أمره الله [تعالى] أن يخرج إلى عرفات، ونعتها له، فخرج، فلما بلغ الجمرة عند العقبة استقبله الشيطان ليرده، فرماه بسبع حصيات، فكبر مع كل حصاة، فطار، فوقع على الجمرة الثانية، فرماه، وكبر، فطار، فوقع على الجمرة الثالثة، فرماه، وكبر، فانطلق إبراهيم حتى أتى ذا فرماه، وكبر، فلما نظر إليه لم يعرفه فجاز، فسمي ذا المجاز، ثم انطلق حتى وقف بعرفات، فعرفها بالنعت، فسمي الوقت عرفة والموضع عرفات، حتى إذا أمسى ازدلف، فعرفها بالنعت، فسمي المؤدنة».

وروي عن أبي صالح عن ابن عباس: «أن إبراهيم هئي رأى ليلة التروية في منامه أنه يؤمر بذبح ابنه، فلما أصبح روى يومه أجمع ـ أي: فكر ـ أمن الله تعالى هذه الرؤيا؟ أم من الشيطان؟ فسمي اليوم يوم التروية، ثم رأى ذلك ليلة عرفة ثانيًا، فلما أصبح عرف أن ذلك من الله تعالى، فسمي اليوم يوم عرفة». وقيل: سمي بذلك لعلو الناس فيه على جباله، والعرب تسمي ما علا عرفة، ومنه سمي عرف الديك لعلوه. وقيل: سمي بذلك؛ لأن الناس يعترفون في ذلك اليوم بذنوبهم، وقيل: سمي بذلك من العرف، وهو الطيب، وسمي منى؛ لأنه يمنى فيه الدم، أي: يصب فيه، فيكون فيه الفروث والدماء، فلا يكون الموضع طيبًا، وعرفات طاهرة عنها فتكون فيكون فيه الفروث والدماء، فلا يكون الموضع طيبًا، وعرفات طاهرة عنها فتكون

⁽١) الطبري ط هجر (٣/ ٥١٥).

طيبة(١)

قال الماوردي كَالله: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنُ عَرَفَاتِ ﴾ [البقرة:١٩٨] فيه ثلاثة أقاويل: أحدها: معناه فإذا رجعتم من حيث بدأتم. والثاني: أن الإفاضة: الدفع عن اجتماع، كفيض الإناء عن امتلاء. والثالث: أن الإفاضة: الإسراع من مكان إلى مكان (٢).

المسألة الثالثة: القصود بالزدلفة

قال ابن قدامة كَالله: وللمزدلفة ثلاثة أسهاء: مزدلفة، وجمع، والمشعر الحرام. وحدها: من مأزمي عرفة إلى قرن محسر، وما على يمين ذلك وشهاله من الشعاب، ففي أي موضع وقف منها أجزأه؛ لقول النبي: ﷺ «المزدلفة موقف». رواه أبو داود، وابن ماجه.

وعن جابر، عن النبي ﷺ: أنه قال: «وقفت هاهنا بجمع، وجمع كلها موقف». وليس وادي محسر من مزدلفة؛ لقوله: «وارفعوا عن بطن محسر »(٣).

قال الخطابي تعمله: وسميت المزدلفة لاقترابهم إلى منى بعد الإفاضة من عرفات، يقال: ازدلف القوم، إذا اقتربوا، ويقال: بل سميت مزدلفة؛ لأنها منزلة وقربة من الله، وهو قول ثعلب، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأُوهُ زُلْفَةً ﴾ [ألك: ٢٧]، أي: رأوا العذاب قرب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْأَخْرِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٤] أي: قربناهم من الهلاك، وقال الطبرى: إنها سميت مزدلفة لازدلاف آدم إلى حواء بها، وكان كل واحد منها حين أهبط إلى الأرض أهبط إلى مكان غير مكان صاحبه، فازدلف كل واحد منها إلى صاحبه، فتلاقيا بالمزدلفة، فسميت البقعة بذلك. والشعب: الطريق في الجبل بكسر الشين، والشعب بفتح الشين: الجمع بين الشيئين، يقال: شعب فلان الشيئ: إذا جمعه ولامه، ومنه قول الطرماح: شت شعب القوم بعد التئام (٤٠).

⁽١) تفسير البغوي (١/ ٢٥٤).

⁽٢) تفسير الماوردي (١/ ٢٦٠).

⁽٣) المغنى (٣/ ٣٧٦).

⁽٤) شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٥٣).

وقال السمعاني كَتَلَثْهُ: وسمى: مزدلفة، من الازدلاف، وهو: الاجتماع، والمزدلفة: موضع بين جبلين، يسمى أحدهما: قزح يقف عليه الإمام، وهو من جملة الحرم، ولذلك سمي المشعر الحرام (١).

المسألة الرابعة: في هديه عليه في الدفع من عرفة

أخرج البخاري (٢/ ١٦٣) (١٦٦٦) عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنه قال: سئل أسامة وأنا جالس: كيف كان رسول الله على يسير في حجة الوداع حين دفع؟ قال: «كان يسير العنق، فإذا وجد فجوة نص»، قال هشام: والنص: فوق العنق، قال أبو عبد الله: «فجوة: متسع، والجميع فجوات وفجاء، وكذلك ركوة وركاء»، {مناص}: ليس حين فرار.

قال ابن بطال تتلقه: قال العلماء في صفة سيره الله من عرفة إلى المزدلفة، ومن المزدلفة إلى منى: أنه كان يسير العنق، وبذلك عمل السلف، قال الأسود: «شهدت مع عمر الإفاضتين جميعًا، لا يزيد على العنق، لم يوضع في واحدة منهما، وكان ابن عمر سيره العنق»، وعن ابن عباس مثله.

وقال آخرون: الإفاضة من عرفات وجمع الإيضاع دون العنق، وروى شعبة عن إساعيل بن رجاء، قال: سمعت معرورًا قال: رأيت عمر بن الخطاب رجلًا أصلع على بعير يقول: «أيها الناس، أوضعوا؛ فإنا وجدنا الإفاضة الإيضاع»، وروى ابن عينة عن ابن المنكدر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع، عن جبير بن الحويرث: أن أبا بكر الصديق وقف على قزح، وقال: «أيها الناس، أصبحوا أصبحوا»، ثم دفع، فكأنى أنظر إلى فخذه قد انكشف مما يخرش بعيره بمحجنه. قال الطبرى: والصواب في صفة السير في الإفاضتين جميعًا ما صحت به الآثار: أنه هيه كان يسير العنق إلا في وادى محسر، فإنه يوضع فيه لصحة الخبر عن النبي هيه بذلك، ولو أوضع أحد في الموضع الذي ينبغي أن يوضع فيه لم يلزمه شئ؛ لإجماع الجميع على ذلك، غير أنه يكون مخطئًا سبيل الصواب وأدب يلزمه شئ؛ لإجماع الجميع على ذلك، غير أنه يكون مخطئًا سبيل الصواب وأدب

⁽١) تفسير السمعاني (١/ ٢٠٢).

رسول الله ﷺ.

قال بدر الدين العيني كالله: وقال الطبري: الصواب في صفة السير في الإفاضتين جميعًا ما صحت به الآثار إلا في وادي محسر، فإنه يوضع لصحة الحديث بذلك، فلو أوضع أحد في موضع العنق، أو العكس، لم يلزمه شيء لإجماع الجمع على ذلك، غير أنه يكون مخطئًا طريق الصواب. قلت: أشار بقوله: لصحة الحديث، إلى ما روي عن جابر، رضي الله تعالى عنه، رواه الترمذي، فقال: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا وكيع، وبشر بن السري، وأبو نعيم، قالوا: حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر: «أن النبي على أوضع في وادي محسر» الحديث. وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. قوله: «أوضع»، أي: أسرع السير، من الإيضاع، وهو السير السريع، ومفعول: أوضع محذوف، أي: أوضع راحلته، لأن الرباعي متعد، والقاصر منه ثلاثي. قال الجوهري: وضع البعير وغيره، أي: أسرع في سيره (٢).

قال ابن قدامة كتلته: (فإذا دفع الإمام، دفع معه إلى مزدلفة). الإمام هاهنا الوالي الذي إليه أمر الحج من قبل الإمام. ولا ينبغي للناس أن يدفعوا حتى يدفع. قال أحمد: ما يعجبني أن يدفع إلا مع الإمام. وسئل عن رجل دفع قبل الإمام بعد غروب الشمس، فقال: ما وجدت عن أحد أنه سهل فيه، كلهم يشدد فيه. فالمستحب أن يقف حتى يدفع الإمام، ثم يسير نحو المزدلفة على سكينة ووقار؛ لقول النبي عليه حين دفع، وقد شنق لناقته القصواء بالزمام، حتى إن رأسها ليصيب

⁽١) شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٤٧).

⁽٢) عمدة القارى (١٠/ ٧).

مورك رحله، ويقول بيده اليمني: «أيها الناس، السكينة السكينة». هذا في حديث جابر، وروي عن ابن عباس: أنه دفع مع النبي عليه يوم عرفة، فسمع النبي عليه وراءه زجرًا شديدًا، وضربًا للإبل، فأشار بسوطه إليهم، وقال: «أيها الناس، عليكم السكينة، فإن البر ليس بإيضاع الإبل». رواه البخاري.

وقال عروة: «سئل أسامة، وأنا جالس: كيف كان رسول الله عِينا يسر في حجة الوداع؟ قال: كان يسير العنق، فإذا وجد فجوة نص». قال هشام بن عروة: والنص فوق العنق. متفق عليه^(١).

المسألة الخامسة: الجمع بين الصلاتين بالزدلفة

أخرج البخاري ومسلم رحمهما الله (٢/ ١٦٤) عن كريب، عن أسامة بن زيد عَنُّ أنه سمعه يقول: دفع رسول الله ﷺ من عرفة، فنزل الشعب، فبال، ثم توضأ ولم يسبغ الوضوء، فقلت له: الصلاة؟، فقال: «الصلاة أمامك»، فجاء المزدلفة، فتوضأ، فأسبغ، ثم أقيمت الصلاة، فصلى المغرب، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت الصلاة، فصلى، ولم يصل بينهما(٢).

قال ابن قدامة كَتَلَثُهُ: وجملة ذلك أن السنة لمن دفع من عرفة، أن لا يصلي المغرب حتى يصل مزدلفة، فيجمع بين المغرب والعشاء. لا خلاف في هذا. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم ـ لا اختلاف بينهم ـ أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء (٣).

قال النووي كَتْلَتْهُ: قوله: (أقيمت الصلاة، فصلى المغرب، ثم أناخ كل إنسان

⁽١) المغنى (٣/ ٣٧٣).

⁽٢) وسياق مسلم: عن موسى بن عقبة، عن كريب، مولى ابن عباس، عن أسامة بن زيد: أنه سمعه يقول: «دفع رسول الله ﷺ من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل، فبال، ثم توضأ، ولم يسبغ الوضوء، فقلت له: الصلاة، قال: «الصلاة أمامك» فركب، فلم جاء المزدلفة نزل، فتوضأ، فأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة، فصلى المغرب، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت العشاء، فصلاها، ولم يصل بينهما شيئًا".

⁽٣) المغنى (٣/ ٣٧٤).

بعيره في منزله، ثم أقيمت العشاء، فصلاه، ولم يصل بينها شيئًا). وفي الرواية الأخرى في آخر الباب: «أنه صلاهما بإقامة واحدة» وقد سبق في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي على: «أنه أتى المزدلفة، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين»، وهذه الرواية مقدمة على الروايتين الأوليين؛ لأن مع جابر زيادة علم، وزيادة الثقة مقبولة، ولأن جابرًا اعتنى الحديث، ونقل حجة النبي كله مستقصاة، فهو أولى بالاعتهاد، وهذا هو الصحيح من مذهبنا، أنه يستحب الأذان للأولى منهها، ويقيم لكل واحدة إقامة فيصليهما بأذان وإقامتين، ويتأول حديث إقامة واحدة: أن كل صلاة لها إقامة، ولا بد من هذا ليجمع بينه وبين الرواية الأولى، وبينه أيضًا وبين رواية جابر، وقد سبق إيضاح المسألة في حديث جابر. والله أعلم. قوله: «فلها جاء المزدلفة نزل فتوضاً، فأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة، فصلى المغرب، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله، ثم أقيمت العشاء، فصلاها، ولم يصل بينها شيئًا» فيه دليل على استحباب المبادرة بصلاتي المغرب والعشاء أول قدومه المزدلفة، ويجوز تأخيرهما إلى قبيل طلوع الفجر، وفيه أنه لا يضر الفصل بين الصلاتين المجموعتين إذا كان الجمع في وقت الثانية (۱).

وقال تعمّلة: (واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جمعًا بالمزدلفة في هذه الليلة)، فيه حديث أسامة، وسبق بيان شرحه في الباب الذي قبل هذا، وفيه الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء في هذه الليلة في المزدلفة، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في حكمه: فمذهبنا: أنه على الاستحباب، فلو صلاهما في وقت المغرب، أو في الطريق، أو كل واحدة في وقتها، جاز (٢).

⁽١) شرح النووي (٩/ ٣١).

⁽۲) شرح النووي (۹/ ۳۰).

السالة السادسة: ومن السنة الدفع قبل طلوع الشمس

قال ابن قدامة كَلَشْهُ: (ثم يدفع قبل طلوع الشمس). لا نعلم خلافًا في أن السنة الدفع قبل طلوع الشمس؛ وذلك لأن النبي عَلَيْكَ كان يفعله.

قال عمر: "إن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس. ويقولون: أشرق ثبير، كيا نغير. وإن رسول الله على خالفهم، فأفاض قبل أن تطلع الشمس». رواه البخاري. والسنة أن يقف حتى يسفر جدًا. وبهذا قال الشافعي، وأصحاب الرأي. وكان مالك يرى الدفع قبل الإسفار.

ولنا: ما روى جابر: «أن النبي على لم يزل واقفًا حتى أسفر جدًا، فدفع قبل أن تطلع الشمس». وعن نافع: أن ابن الزبير أخر في الوقت حتى كادت الشمس تطلع، فقال له ابن عمر: إني أراه يريد أن يصنع كها صنع أهل الجاهلية، فدفع، ودفع الناس معه. وكان ابن مسعود يدفع كانصراف القوم المسفرين من صلاة الغداة. وانصر ف ابن عمر حين أسفر، وأبصرت الإبل موضع أخفافها. ويستحب أن يسير، وعليه السكينة، كها ذكرنا في سيره من عرفات.

قال ابن عباس: ثم أردف النبي عليه الفضل بن عباس، وقال: «يا أيها الناس، إن البر ليس بإيجاف الخيل والإبل، فعليكم بالسكينة». فما رأيتها رافعة يديها حتى أتى منى (١).

المسألة السابعة: حكم الوقوف بالزدلفة

اختلف أهل العلم في المبيت بالمزدلفة، هل هو واجب من واجبات الحج، من تركه فعليه دم، أم هو ركن من أركان الحج،

فذهب جمهورهم إلى أنه واجب، وليس بركن، واستدلوا على ذلك بها أخرجه بعض أصحاب السنن عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يعمر، قال: شهدت رسول الله ﷺ: «الحج عرفة،

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٧٨).

فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جمع، فقد تم حجه»(١١).

وقال علقمة، والنخعي، والشعبي: من فاته جمع فاته الحج، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَإِذَاۤ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٨].

قال الطحاوي: وأما قوله عِلَيْهِ في حديث عروة بن مضرس: «من شهد معنا صلاة الفجر بالمزدلفة، وكان قد وقف قبل ذلك بعرفة ليلًا أو نهارًا فقد تم حجه»

⁽١) سنده صحيح. وقد سبق.

⁽۲) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (۱۹۵۰)، والترمذي (۸۹۱)، والنسائي (۳۰٤۲)، وابن ماجه (۳۰۱٦)، وأحمد (٤/ ١٥) وغيره من طرق عن الشعبي، عن عروة بن مضرس شه به. وسنده صحيح.

فلا حجه فيه؛ لإجماعهم أنه لو بات بها، ووقف، ونام عن الصلاة، فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته، أن حجة تام، فلما كان حضور الصلاة مع الإمام ليس من صلب الحج الذى لا يجزئ إلا به، كان الموطن الذى تكون فيه تلك الصلاة التى لم يذكر فى الحديث، أحرى ألا يكون كذلك، فلم يتحقق بهذا الحديث ذكر الفرض إلا بعرفة (۱).

قال ابن عبد البر كتالله: لما قال رسول الله على عديث عروة بن مضرس: «من أدرك معنا هذه الصلاة؛ يعني: صلاة الصبح، بجمع» وصح عنه على أنه قدم ضعفة أهله ليلًا ولم يشهدوا معه تلك الصلاة، ودل على أنه موضع الاختيار، وقد أجمعوا على أن من وقف بالمزدلفة ليلًا، ودفع منها قبل الصبح، أن حجه تام، وكذلك من بات بها، ونام عن الصلاة، فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته، أن حجه تام، فلو كان حضور الصلاة معه على من صلب الحج وفرائضه ما أجزأه، فلم يبق إلا أن مشاهدة الصلاة بجمع سنة حسنة، وسنن الحج تجبر بالدم إذا لم يفعلها من عليه فعلها.

وأما احتجاجهم بقول الله على: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتِ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [المترة:١٩٨]، وقولهم: إن هذه الآية تدل على أن عرفات والمزدلفة جميعًا من فروض الحج، فليس بشيء؛ لأن الإجماع منعقد على أنه لو وقف بالمزدلفة، أو بات فيها بعض الليل، ولم يذكر الله على أن حجه تام، فدل على أن الذكر بها مندوب إليه، وإذا لم يكن الذكر المنصوص عليه من أيام الحج فالمبيت والوقوف أحرى بذلك ـ إن شاء الله ـ..

قال ابن قدامة كَلَشُهُ: المبيت بمزدلفة واجب، من تركه فعليه دم. هذا قول عطاء، والزهري، وقتادة، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور، وأصحاب الرأي.

وقال علقمة، والنخعي، والشعبي: من فاته جمع فاته الحج؛ لقول الله تعالى: ﴿ فَإِذَاۤ أَفَضۡتُم مِّنُ عَرَفَاتِ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشۡعَرِ ٱلْحُرَامِۗ ﴾ [البترة:١٩٨]. وقول النبي

⁽۱) شرح صحیح البخاری (۶/ ۳۲۳).

عَلَيْهِ: «من شهد صلاتنا هذه، ووقف معنا حتى ندفع، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلًا أو نهارًا، فقد تم حجه، وقضى تفثه».

ولنا: قول النبي ﷺ: «الحج عرفة، فمن جاء قبل ليلة جمع فقد تم حجه». يعني: من جاء عرفة. وما احتجوا به من الآية والخبر، فالمنطوق به فيها ليس بركن في الحج إجماعًا، فإنه لو بات بجمع، ولم يذكر الله تعالى، ولم يشهد الصلاة فيها، صح حجه، فما هو من ضرورة ذلك أولى، ولأن المبيت ليس من ضرورة ذكر الله تعالى بها، وكذلك شهود صلاة الفجر، فإنه لو أفاض من عرفة في آخر ليلة النحر، أمكنه ذلك، فيتعين حمل ذلك على مجرد الإيجاب، أو الفضيلة، أو الاستحباب(۱).

قال الطحاوي كَالله: ثنا حجاج، قال: ثنا حماد، قال: أنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة على قالت: «كانت سودة المرأة ثبطة، ثقيلة، فاستأذنت النبي عَلَيْهِ أن تفيض من جمع، قبل أن تقف، فأذن لها، ولوددت أني كنت استأذنته، فأذن لي».

فسقط عنهم الوقوف بمزدلفة للعذر، ورأينا عرفة، لا بد من الوقوف بها، ولا يسقط ذلك لعذر، فها سقط بالعذر، فهو الذي ليس من صلب الحج، وما لا بد منه، فلا يسقط بعذر ولا بغيره، فهو الذي من صلب الحج. ألا ترى أن طواف الزيارة هو من صلب الحج، وأنه لا يسقط عن الحائض بالعذر، وأن طواف الصدر ليس من صلب الحج، وهو يسقط عن الحائض بالعذر، وهو الحيض، فلما كان الوقوف بمزدلفة مما يسقط بالعذر، كان من شكل ما ليس بفرض، فثبت بذلك ما وصفنا. وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد حمهم الله تعالى -(٢).

قال ابن عبد البر يختلف: اختلف العلماء في ذلك: فكان علقمة بن قيس، وعامر الشعبي، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وروي ذلك عن ابن الزبير، وهو قول الأوزاعي: أنهم قالوا: من لم يزل بالمزدلفة، وفاته الوقوف بها، فقد فاته الحج،

⁽١) المغني (٣/ ٣٧٦).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ٢١٠).

ويجعلها عمرة، وروي عن الثوري مثل ذلك، والأصح عنه: أن الوقوف بها سنة مؤكدة. وقال حماد بن أبي سليهان: «من فاتته الإفاضة من جمع، فقد فاته الحج، فليحل بعمرة، ثم ليحج قابلًا»، وحجة من قال بهذا القول ظاهر قول الله عَلَيْ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَتٍ فَاذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحُرَامِ الله المعادة المعادة وكان قد أدرك قبل ذلك عرفات، فقد أدرك».

وقال مالك، والثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، وأبو ثور، وأحمد، وإسحاق: الوقوف بالمزدلفة من سنن الحج المؤكدة، وليس من فروضها.

وتفصيل أقوالهم في ذلك: أن مالكًا قال: من لم ينخ بالمزدلفة، ولم ينزل فيها، وتقدم إلى منى، ورمى الجمرة، فإنه يهريق دمًا، فإن نزل بها، ثم دفع منها في أول الليل أو وسطه أو آخره، وترك الوقوف مع الإمام، فقد أجزأ، ولا دم عليه.

وقال الثوري: من لم يقف بجمع، ولم ينزل منها ليلة النحر، فعليه دم.

وهو قول عطاء في رواية، وقول الزهري، وقتادة، وبه قال أحمد، وإسحاق، وأبو ثور.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إذا ترك الوقوف بالمزدلفة، فلم يقف بها، ولم يمر بها، ولم يبت بها، فعليه دم، قالوا: وإن بات بها، وتعجل في الليل، رجع إذا كان خروجه من غير عذر حتى يقف مع الإمام أو يصبح بها، فإن لم يفعل فعليه دم.

قالوا: وإن كان مريضًا، أو ضعيفًا، أو غلامًا صغيرًا، فتقدموا بالليل من المزدلفة، فلا شيء عليهم، وقال الشافعي: إن نزل بالمزدلفة وخرج منها بعد نصف الليل، فلا شيء عليه، وإن خرج قبل نصف الليل، ولم يعد إليها ليقف بها مع الإمام، ولم يصبح، فعليه شاة (١).

ذكر سحنون كَلَّلَهُ: قلت: أرأيت من ترك الوقوف بالمزدلفة غداة النحر، أيكون عليه في قول مالك شيء أم لا؟ قال: قال مالك: من مر بالمزدلفة مارًا، ولم ينزل بها،

⁽١) الاستذكار (٤/ ٢٨٣).

فعليه الدم، ومن نزل بها، ثم دفع منها بعدما نزل بها، وإن كان دفعه منها في وسط الليل أو في أوله أو في آخره، وترك الوقوف مع الإمام؛ فقد أجزأه، ولا دم عليه (١).

قال ابن رشد تَخَلَّتُهُ: فأما كون هذا الفعل من أركان الحج فالأصل فيه قوله سبحانه: ﴿فَاَذْكُرُوا ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامُ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَلْكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٨].

وأجمعوا على أن من بات بالمزدلفة ليلة النحر، وجمع فيها بين المغرب والعشاء مع الإمام، ووقف بعد صلاة الصبح إلى الإسفار بعد الوقوف بعرفة؛ أن حجه تام، وأن ذلك الصفة التي فعل رسول الله ﷺ.

واختلفوا: هل الوقوف بها بعد صلاة الصبح، والمبيت بها من سنن الحج؟ أو من فروضه؟ فقال الأوزاعي وجماعة من التابعين: هو من فروض الحج، ومن فاته كان عليه حج قابل والهدي. وفقهاء الأمصار يرون أنه ليس من فروض الحج، وأن من فاته الوقوف بالمزدلفة والمبيت بها فعليه دم. وقال الشافعي: إن دفع منها إلى بعد نصف الليل الأول، ولم يصل بها، فعليه دم.

وعمدة الجمهور ما صح عنه: أنه ﷺ قدم ضعفة أهله ليلًا، فلم يشاهدوا معه صلاة الصبح بها». وعمدة الفريق الأول قوله ﷺ في حديث عروة بن المضرس، وهو حديث متفق على صحته .: "من أدرك معنا هذه الصلاة . يعني: صلاة الصبح ببجمع -، وكان قد أتى قبل ذلك عرفات ليلا أو نهارا - فقد تم حجه، وقضى تفثه». وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا الْفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ فَالذَّكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْخُرَامِ وَالْدُوهُ كَمَا هَدَلُهُ الْمُشْعَرِ الْخُرَامِ وَالْدُوهُ كَمَا هَدَلُهُ الْمُشْعَرِ الْخُرَامِ وَالْمُ وَالْدُوهُ كَمَا هَدَلُهُ اللّهُ عِندَ الْمَشْعَرِ الْخُرَامِ وَالْدُوهُ كَمَا هَدَلُكُمُ وَالْمُ اللّهُ عَندَ الْمُشْعَرِ الْخُرَامِ وَالْمُ وَالْمُوالِدُ لَيْ اللّهُ عَندَ الْمُشْعَرِ الْخُرَامِ وَالْمُ وَالْمُ اللّهُ عَندَ الْمُشْعَرِ الْخُرَامِ وَالْمُ اللّهُ عَندَ الْمُشْعَرِ الْخُرَامِ وَالْمُ اللّهُ عَندَ اللّهُ عَندَ الْمُشْعَرِ الْحُرَامِ وَالْمُ اللّهُ اللّهُ عَندَ الْمُشْعَرِ الْخُرَامِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَندَ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَندَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ عَندَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَندَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

ومن حجة الفريق الأول: أن المسلمين قد أجمعوا على ترك الأخذ بجميع ما في هذا الحديث، وذلك أن أكثرهم على أن من وقف بالمزدلفة ليلًا، ودفع منها إلى قبل الصبح، أن حجه تام، وكذلك من بات فيها، ونام عن الصلاة، وكذلك أجمعوا على أنه لو وقف بالمزدلفة، ولم يذكر الله، أن حجه تام. وفي ذلك أيضًا ما يضعف

⁽١) المدونة (١/ ٤٣٣).

احتجاجهم بظاهر الآية(١).

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَأَذُكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٨]

أخرج البخاري ومسلم عن يونس، عن ابن شهاب، قال سالم: "وكان عبد الله ابن عمر عمر على يقدم ضعفة أهله، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل، فيذكرون الله ما بدا لهم، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع، فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر، ومنهم من يقدم بعد ذلك، فإذا قدموا رموا الجمرة، وكان ابن عمر عقول: "أرخص في أولئك رسول الله على يقول." "

قال ابن حجر يَحْلَتُهُ: وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام (٣).

قال بدر الدين العيني كتالله: الأصح أن المشعر الحرام في المزدلفة لا غير المزدلفة، وحد المزدلفة: ما بين مأزمي عرفة وقرن محسر يمينًا وشهالًا من الشعاب والجبال، وقال الكرماني الشارح: واختلف فيه، والمعروف عن أصحابنا: أنه قزح - بضم القاف وفتح الزاي وبالمهملة -: وهو جبل معروف بالمزدلفة، والحديث يدل عليه، وقال غيرهم: إنه نفس المزدلفة. وفي (التلويح): والمزدلفة لها اسهان آخران: جمع، والمشعر الحرام، وفي حديث: أن قزح هو المشعر الحرام، وعن ابن عمر: أن المشعر الحرام هو المزدلفة لقال، كان المشعر الحرام هو المزدلفة كلها. وقال بعضهم: لو كان المشعر الحرام هو المزدلفة لقال، التكون في فاذكروا الله في المشعر الحرام، ولم يقل: عنده، كما إذا قلت: أنا عند البيت، لا تكون في البيت (١٠).

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١١٤).

⁽٢) البخاري (١٦٧٦) ومسلم (١٢٩٥).

⁽٣) فتح الباري (٣/ ٥٢٩).

⁽٤) عمدة القارى (١٠/ ١٦).

السألة الثامنة: القصود بالشعر الحرام

كرالآثار عن الصحابة والتابعين:

□ أثر عبد الله بن عمر كا:

عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: رأى ابن عمر، الناس يزد حمون على الجبيل بجمع فقال: «أيها الناس، إن جمعًا كلها مشعر»(١).

وفي وجه أخر: أنه سئل عن قوله: ﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٨] قال: «هو الجبل وما حوله»(٢).

وفي وجه عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر هُذه، قال: ﴿ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۗ ﴾ [البقرة:١٩٨]: «المزدلفة كلها» (٣).

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن حكيم بن جبير، عن ابن عباس، قال: «ما بين الجبلين اللذين بجمع مشعر» $^{(3)}$.

(١) له طرق يصح بها: منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤٣) من طريق وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، قال: سألت عبد الله بن عمر عن المشعر الحرام، فسكت حتى إذا تهبطت أيدي رواحلنا بالمزدلفة قال: «أبين السائل عن المشعر الحرام؟».

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٦) قال: حدثنا هناد بن السري، قال: ثنا ابن أبي زائدة، قال: أخبرنا إسرائيل، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: « رأى ابن عمر الناس». وسنده ضعيف، ولكن سيأتي.

- (٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣/ ٨٢٣)، والبيهقى في الكبرى (٥/ ٢٠٠)، والطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٥) من طريق حجاج، عن نافع، عن ابن عمر، في قوله ﷺ: ﴿فَأَذْكُرُواْ اللّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامُ اللّهُ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامُ اللّهُ اللّهَ عَندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامُ اللّهُ اللّهُ عَندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامُ اللّهُ اللّهُ عَندَ اللّهُ عَنهُ عَنهُ اللّهُ عَنْهُ اللّهُ عَنهُ اللّهُ عَنهُ اللّهُ عَنهُ اللّهُ اللّهُ
- (٣) صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه (٢/ ٣٠٤) و الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٧) من طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر كالله عن النام عن النام
- (٤) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٦) من طريق هناد، قال: ثنا ابن أبي زائدة، قال: أخبرنا إسرائيل، عن حكيم بن جبير، عن ابن عباس، وفي سنده حكيم بن جبير،

أثر عبد الله بن الزبير يَعْلَقْهُ:

عن هشام بن عروة، قال: قال عبد الله بن الزبير، في خطبته: «تعلمن أن عرفة، كلها موقف إلا بطن محسر غير أن ذلك كلها موقف إلا بطن محسر غير أن ذلك وإن كان كذلك، فإني أختار للحاج أن يجعل وقوفه لذكر الله من المشعر الحرام على قزح وما حوله»(١).

🗖 أثر سعيد بن جبير يَعَلَلْتُهُ:

عن السدي، عن سعيد بن جبير، قال: سألته عن المشعر الحرام، فقال: «ما بين جبلي المزدلفة» (٢).

🗖 أثر مجاهد يَخَلَلْلهُ:

عن ابن جريج، قال: قال مجاهد: «المشعر الحرام: المزدلفة كلها»(٣).

أثر عطاء بن أبي رباح تَعَلَّشْهُ:

عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: أين المزدلفة؟ قال: "إذا أفضت من مأزمي عرفة، فذلك إلى محسر. قال: وليس المأزمان مأزما عرفة من المزدلفة، ولكن مفاضاهما. قال: قف بينها إن شئت، وأحب إلي أن تقف دون قزح، هلم إلينا من أجل طريق الناس"(3).

=

«ضعف».

⁽۱) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (۳/ ٥٢١) من طريق سويد بن نصر، قال: أخبرنا ابن المبارك، عن سفيان، عن هشام بن عروة، قال: قال عبد الله بن الزبير. وسنده صحيح.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٧) من طريق سفيان، عن السدي، عن سعيد بن جبير. وسنده حسن.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٩) من طريق هناد، قال: ثنا ابن أبي زائدة، قال: أخبرنا داود، عن ابن جريج، قال: قال مجاهد.وابن جريج لم يسمع من مجاهد.

⁽٤) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٩) من طريق هناد، قال: ثنا ابن أبي زائدة، قال: أخرجه الطبري عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء. وسنده صحيح.

أثر قتادة يَخلَشْه:

عن سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿ ﴿ فَإِذَاۤ أَفَضُتُم مِّنُ عَرَفَاتٍ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [القرة: ١٩٨] وذلك ليلة جمع. قال قتادة: كان ابن عباس، يقول: ما بين الجبلين مشعر » (١).

أثر السدي تَحْلَشْهُ:

عن أسباط، عن السدي، قال: «المشعر الحرام هو ما بين جبال المزدلفة، ويقال: هو قرن قزح»(٢).

أثر ابن أبي نجيح تَخْلَلْلهُ:

عن زكريا، عن ابن أبي نجيح، قال: "يستحب للحاج أن يصلي في منزله بالمزدلفة إن استطاع، وذلك أن الله قال: ﴿ فَالَا تُكُرُواْ اللّهَ عِندَ اللّهَ عَن الْمَشْعَرِ الْخُرَامُ وَالْذُكُرُوهُ كَمَا هَدَنْكُمْ ﴿ الْبَوْدَةُ مِن مَأْزُمِي عَرِفَةً إلى هُو ما بين جبلي المزدلفة من مأزمي عرفة إلى محسر، وليس مأزما عرفة من المشعر » (٣).

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البَرَنَدُا]

قال أبو جعفر الطبري تخلّله: اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، ومن المعني بالأمر بالإفاضة من حيث أفاض الناس؟ ومن «الناس» الذين أمروا بالإفاضة من موضع إفاضتهم؟

فقال بعضهم: المعني بقوله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ ﴾ [البترة:١٩٩]، قريش ومن ولدته قريش،

- (۱) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (۳/ ۵۲۰) من طريق بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة. وسنده حسن.
- (٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥٢٠) من طريق موسى، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر أسباط، عن السدى. وسنده حسن.
- (٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٥١٦) من طريق عن زكريا، عن ابن أبي نجيح. وسنده صحيح.

الذين كانوا يسمون في الجاهلية «الحمس»، أمروا في الإسلام أن يفيضوا من عرفات، وهي التي أفاض منها سائر الناس غير الحمس. وذلك أن قريشًا ومن ولدته قريش، كانوا يقولون: لا نخرج من الحرم. فكانوا لا يشهدون موقف الناس بعرفة معهم، فأمرهم الله بالوقوف معهم.

□ أثر عائشة ﴿ الله عائشة الله

عن عائشة ﴿ عَنْ عَائشة ﴿ كَانْتَ قَرِيشَ وَمَنْ دَانَ دَيْنِهَا يَقْفُونَ بِالمُزْدَلْفَة، وَكَانُوا يَسْمُونَ الْحُمْس، وَكَانُ سَائُر الْعَرْبِ يَقْفُونَ بِعَرْفَات، فَلَمَا جَاء الْإسلام أمر الله نبيه ﷺ أَنْ يَأْتِي عَرْفَات، ثم يقف بها، ثم يفيض منها، فذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمُّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [الفرة: ١٩٩] (١).

وأخرجه مسلم عن عائشة بين قالت: «كان قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة، وكانوا يسمون الحمس، وكان سائر العرب يقفون بعرفة، فلما جاء الإسلام أمر الله على نبيه على أن يأتي عرفات، فيقف بها، ثم يفيض منها، فذلك قوله على: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [المترنا ١٩٩٠] » (٢).

وأخرج الترمذي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «كانت قريش ومن كان على دينها وهم الحمس، يقفون بالمزدلفة، يقولون: نحن قطين الله، وكان من سواهم يقفون بعرفة. فأنزل الله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البترة:١٩٥]) (٢).

قال الترمذي يَخلَلثه: ومعنى هذا الحديث: أن أهل مكة كانوا لا يخرجون من

⁽۱) صحيح البخاري (٦/ ٢٧) (٤٥٢٠) حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا محمد بن خازم، حدثنا محمد بن خازم، حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة.

⁽٢) صحيح مسلم (٢/ ٨٩٣)(١٥١)- (١٢١٩) حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة هيئ .

⁽٣) الترمذي (٨٨٤) حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، قال: ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وفي سنده محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، له غرائب وتفردات، وقال ابن حجر: صدوق يهم.

الحرم، وعرفة خارج من الحرم، وأهل مكة كانوا يقفون بالمزدلفة، ويقولون: نحن قطين الله، يعني: سكان الله، ومن سوى أهل مكة كانوا يقفون بعرفات، فأنزل الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البترة:١٩٥]، والحمس هم أهل الحرم» (١٠).

□ أثر عبد الله بن عباس كا:

عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «كانت العرب تقف بعرفة، وكانت قريش تقف دون ذلك بالمزدلفة، فأنزل الله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [المره:١٩١] فرفع النبي ﷺ الموقف إلى موقف العرب بعرفة » (٢).

🗖 أثر عروة بن الزبير كِتَلَثُهُ:

عن هشام بن عروة، عن عروة: أنه كتب إلى عبد الملك بن مروان: كتبت إلى في قول النبي عَلَيْ لرجل من الأنصار: "إني أحمس" وإني لا أدري أقالها النبي أم لا؟ غير أني سمعتها تحدث عنه. والحمس: ملة قريش وهم مشركون ومن ولدت قريش في خزاعة وبني كنانة. كانوا لا يدفعون من عرفة، إنها كانوا يدفعون من المزدلفة وهو المشعر الحرام، وكانت بنو عامر حمسًا، وذلك أن قريشًا ولدتهم، ولهم قيل: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [النم: ١٩٦١]، وأن العرب كلها كانت تفيض من عرفة إلا الحمس، كانوا يدفعون إذا أصبحوا من المزدلفة » (٣).

🗖 أثر مجاهد يَعَلَلْتُهُ:

عن مجاهد: ﴿ ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البنرة:١٩٩] قال: «عرفة. قال:

⁽۱) سنن الترمذي (۳/ ۲۲۲).

⁽٢) الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٥٢٦) حدثني أحمد بن محمد الطوسي، قال: ثنا أبو توبة، قال: ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن سفيان، عن حسين بن عبيد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس. وسنده ضعيف.

⁽٣) الطبري ت شاكر (٤/ ١٨٥) قال: حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا أبان، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن عروة: أنه كتب إلى عبد الملك بن مروان. وسنده صحيح إليه.

كانت قريش تقول: نحن الحمس أهل الحرم، ولا نخلف الحرم، ونفيض عن المزدلفة. فأمروا أن يبلغوا عرفة»(١).

أثر قتادة كَتَلَمْهُ:

عن قتادة، قوله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [المرة: ١٩٩١]، قال قتادة: «وكانت قريش وكل حليف لهم، وبني أخت لهم لا يفيضون من عرفات، إنها يفيضون من المغمس، ويقولون: إنها نحن أهل الله، فلا نخرج من حرمه. فأمرهم الله أن يفيضوا من حيث أفاض الناس من عرفات، وأخبرهم أن سنة إبراهيم وإسهاعيل هكذا: الإفاضة من عرفات» (٢).

أثر السدي تَعْلَشُهُ:

عن أسباط، عن السدي: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البر::١٩٥] قال: «كانت العرب تقف بعرفات، فتعظم قريش أن تقف معهم، فتقف قريش بالمزدلفة، فأمرهم الله أن يفيضوا مع الناس من عرفات » (٣).

أثر الزهري يَخْلَشُهُ:

عن الزهري، قال: «كان الناس يقفون بعرفة إلا قريشًا وأحلافها، وهم الحمس فقال بعضهم لبعض: لا تعظموا إلا الحرم، فإنكم إن عظمتم غير الحرم أوشك الناس أن يتهاونوا بحرمكم، فقصروا عن مواقف الخلق، فوقفوا بجمع، فأمرهم الله تعالى أن يفيضوا من حيث أفاض الناس من عرفات، فلذلك قال الله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ

⁽١) الطبري ط هجر (٣/ ٥٢٧) قال: حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن ابن أبي نجيح، عن ابن أبي نجيح، عن محاهد. وسنده فيه مقال.

⁽٢) الطبري ط هجر (٣/ ٥٢٧) قال: حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة. وسنده حسن.

⁽٣) الطبري ط هجر (٣/ ٥٢٨) قال: حدثني موسى، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أسباط، عن السدي. وسنده حسن.

مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴿ [البقرة:١٩٩]) (١).

القول الثاني: وقال آخرون: المخاطبون بقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ﴾ [البرة:١٩٩] المسلمون كلهم، والمعنى بقوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ [البرة:١٩٩] من جمع، وبالناس إبراهيم خليل الرحمن المنظم.

□ أثر الضحاك يَعَلَشُهُ:

عن أبي بسطام، عن الضحاك، قال: «هو إبراهيم»(٢).

قال الطبري كَالله: والذي نراه صوابًا من تأويل هذه الآية، أنه عنى بهذه الآية قريشًا ومن كان متحمسًا معها من سائر العرب؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على أن ذلك تأويله، وإذ كان ذلك كذلك فتأويل الآية: فمن فرض فيهن الحج، فلا رفث، ولا فسوق، ولا جدال في الحج، ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس، واستغفروا الله إن الله غفور رحيم، وما تفعلوا من خير يعلمه الله. وهذا إذ كان ما وصفنا تأويله فهو من المقدم الذي معناه التأخير، والمؤخر الذي معناه التقديم، على نحو ما تقدم بياننا في مثله، ولولا إجماع من وصفت إجماعه على أن ذلك تأويله لقلت: أولى التأويلين بتأويل الآية ما قاله الضحاك من أن الله عنى بقوله: ﴿مِنْ عَنْ الله عنى بقوله: ﴿مِنْ المُنْ الله عنى بقوله: ﴿مِنْ الله عنى بقوله الله عنى بقوله الله عنى المؤلفة من عرفات لا من أنها قبل الإفاضة من جمع، وقبل وجوب الذكر عند المشعر الحرام.

وإذ كان ذلك لا شك كذلك، وكان الله عَلَى إنها أمر بالإفاضة من الموضع الذي أفاض منه الناس بعد انقضاء ذكر الإفاضة من عرفات وبعد أمره بذكره عند المشعر الحرام، ثم قال بعد ذلك: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البر::١٩٩]؛ كان معلومًا بذلك أنه لم يأمر بالإفاضة إلا من الموضع الذي لم يفيضوا منه دون الموضع الذي قد

⁽١) تفسير عبد الرزاق (١/ ٣٢٥) ٢٣٠ - حدثنا معمر، عن الزهري.

⁽٢) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٣٥٤) ١٨٦١ و الطبري ط هجر (٣/ ٥٣٠) عن أبي بسطام، يعني: يحيى بن عبد الرحمن السعدي، عن الضحاك، في قوله: ﴿ وَثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [الفرة:١٩٩] قال: الناس: هو إبراهيم».

أفاضوا منه، وكان الموضع الذي قد أفاضوا منه، فانقضى وقت الإفاضة منه، لا وجه لأن يقال: أفض منه. فإذا كان لا وجه لذلك، وكان غير جائز أن يأمر الله ـ جل وعز ـ بأمر لا معنى له، كانت بينة صحة ما قاله من التأويل في ذلك، وفساد ما خالفه لولا الإجماع الذي وصفناه، وتظاهر الأخبار بالذي ذكرنا عمن حكينا قوله من أهل التأويل (۱).

قال ابن حجر تخالف: ودل هذا الحديث على أن المراد بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنَ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ الإفاضة من عرفة، وظاهر سياق الآية أنها الإفاضة من مزدلفة؛ لأنها ذكرت بلفظة: «ثم» بعد ذكر الأمر بالذكر عند المشعر الحرام. وأجاب بعض المفسرين بأن الأمر بالذكر عند المشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات التي سيقت بلفظ الخبر، لما ورد منه على المكان الذي تشرع الإفاضة منه، فالتقدير: فإذا أفضتم اذكروا، ثم لتكن إفاضتكم من حيث أفاض الناس، لا من حيث كان الحمس يفيضون. أو التقدير: فإذا أفضتم من عرفات إلى المشعر الحرام فاذكروا الله عنده، ولتكن إفاضتكم من المكان الذي يفيض فيه الناس غير الحمس.

الحديث الثاني: قوله: قال عروة. في رواية عبد الرزاق، عن معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، فذكره. قوله: والحمس قريش وما ولدت، زاد معمر: وكان ممن ولدت قريش خزاعة، وبنو كنانة، وبنو عامر بن صعصعة، وقد تقدم في أثر مجاهد أن منهم أيضًا غزوان وغيرهم. وذكر إبراهيم الحربي في غريبه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى، قال: كانت قريش إذا خطب إليهم الغريب اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم، فدخل في الحمس من غير قريش ثقيف، وليث، وخزاعة، وبنو عامر بن صعصعة، يعني: وغيرهم، وعرف بهذا أن المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهاته قريشية، لا جميع القبائل المذكورة (٢).

قال ابن بطال يَخلَفهُ: وقال الطحاوى: قال تعالى: ﴿ فَإِذَاۤ أَفَضْتُم مِّنُ عَرَفَاتٍ فَٱذْكُرُواْ

⁽۱) تفسير الطبري طهجر (٣/ ٥٣٠).

⁽٢) فتح الباري (٣/ ١٧٥).

اللّه عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ البنرة:١٩٨] الآية. فكان ظاهر الآية على أن الإفاضة الأولى من عرفة، وعلى أن الإفاضة الثانية من المشعر الحرام؛ لأنه قال تعالى: ﴿فَاذْكُرُواْ اللّهُ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ الْحُرَامِ البنرة:١٩٨] (إلى) ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النّاسُ البنرة:١٩١] عير أنا وجدنا أهل العلم تأولوا ذلك على إفاضة واحدة، وكانت هذه الآية عندهم من المحكم المتفق على المراد به، وجعلوا قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النّاسُ البنرة:١٩١] في معنى: وأفيضوا، وقالوا: قد تجعل ثم في موضع الواو، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِمَّا نُرِينَكَ بَعْضَ الّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَقَيْنَكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللّهُ شَهِيدُ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴿ إِينس:٢٤] في معنى: والله شهيدُ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴿ إِينس:٢٤] في معنى: والله شهيدُ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴿ إِينس:٢٤] في معنى: والله شهيدُ الله شهيدُ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴿ إِينس:٢٤] في معنى:

قال الماوردي كَتَلَلهُ: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّه عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البر: ١٩٩١] قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البر: ١٩٩١] فيه قولان: أحدهما: أنها نزلت في قريش، وكانوا يسمون الحمس، لا يخرجون من الحرم في حجهم، ويقفون مزدلفة، ويقولون: نحن من أهل الله، فلا نخرج من حرم الله، وكان سائر العرب يقفون بعرفات، وهي موقف إبراهيم عِنْهُ، فأنزل الله تعالى: ﴿ ثُمُّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البر: ١٩٩١] يعني: جميع العرب، وهذا قول عائشة، وعروة، ومجاهد، وقتادة. والقول الثاني: أنها أمر لجميع الخلق من قريش وغيرهم، أن يفيضوا من حيث أفاض الناس، يعني بالناس: إبراهيم، وقد يعبر عن الواحد باسم الناس، قال الله تعالى: ﴿ أَلَذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدُ جَمَعُواْ لَكُمْ ﴾ [آل باسم الناس، قال الله تعالى: ﴿ وهو نعيم بن مسعود الأشجعي، وهذا قول الضحاك (٢).

قال الواحدي تَغَلَّلْهُ: وقوله: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [الِمَرَا:١٩٩] ذكرنا معنى الإفاضة.

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٣٤٣).

⁽٢) تفسير الماوردي = النكت والعيون (١/ ٢٦١).

وقال عامة المفسرين: كانت الحمس لا يخرجون من الحرم إلى عرفات، إنها يقفون بالمزدلفة، ويقولون: نحن أهل الله وسكان حرمه، فلا نخرج من الحرم، ولسنا كسائر الناس. فأمرهم الله أن يقفوا بعرفات كها يقف سائر الناس حتى تكون الإفاضة معهم منها. والناس في هذه الآية: هم العرب كلها غير الحمس^(۱).

قال السمعاني تَعَلَّشُهُ: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البرة:١٩٩] يعنى: من عرفات.

فإن قيل: كيف قال: ثم أفيضوا بكلمة التعقيب، والإفاضة من عرفات إنها تكون قبل الوصول إلى المزدلفة؟ قلنا: «ثم» بمعنى «الواو» ههنا، يعني: وأفيضوا. وهو مثل قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴿ [البلد:١٧] أي: وكان من الذين آمنوا، فيكون وقيل: تقديره: ثم أمركم أن تفيضوا من عرفات. وهذا مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَابِ ﴿ المُعَامِ:١٥٤]، وإنها آتاه الكتاب قبل محمد، لكن معناه: ثم أخبركم أنا آتينا موسى الكتاب، كذلك هاهنا، فيكون عمل «ثم» في الأمر لا في الإفاضة (٢).

الوقوف بعرفة

الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

كالكتاب

قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلَا مِّن رَّيِكُمٌ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنُ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْخُرَامُ وَانْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِينَ ﴾ [القرة ١٩٨٠].

كم ثانيًا من السنة:

ما أخرجه أصحاب السنن عن عبد الرحمن بن يعمر، قال: شهدت رسول الله

⁽١) التفسير الوسيط (١/ ٣٠٤).

⁽٢) تفسير السمعاني (١/ ٢٠٢).

عَلَيْهُ، فأتاه ناس، فسألوه عن الحج؟ فقال رسول الله عَلَيْهُ: «الحج عرفة، فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جمع، فقد تم حجه»(١).

وعن عمرو، سمع محمد بن جبير، عن أبيه جبير بن مطعم، قال: أضللت بعيرًا لي، فذهبت أطلبه يوم عرفة، فرأيت النبي ﷺ واقفًا بعرفة، فقلت: «هذا ـ والله ـ من الحمس، فما شأنه ها هنا؟»(٣).

وورد عبد الله بن عمر ﷺ:

عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يقول: «من لم يقف بعرفة، من ليلة المزدلفة، قبل أن يطلع الفجر، فقد فاته الحج، ومن وقف بعرفة، من ليلة المزدلفة، من قبل أن يطلع الفجر، فقد أدرك الحج»(٤).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه أحمد (٤/ ٣٠٩، ٣١٠)، وأبو داود (١٩٤٩)، والترمذى (٨٨٩)، اسناده صحيح: أخرجه أحمد (٤/ ٣٠١)، وابن ماجه (٣٠١٥) وغيرهم من طرق عديدة عن سفيان الثوري، عن بكير، عن عطاء، عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي. وأخرجه الطيالسي (١٣٠٩) والحاكم (٢/ ٣٠٥) وغيرهم من طرق عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن ابن يعمر به. قال ابن عيينة: وهذا أجود حديث رواه الثوري، وقال الذهلي: ما أرى للثوري حديثًا أشرف منه. وله شاهد عن عروة بن مضرس شهر، وله شاهد عن ابن عمر، وآخر عن ابن عباس من طرق فيها ضعف عنها.

⁽۲) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (۱۹۵۰)، والترمذي (۸۹۱)، والنسائي (۳۰٤۲)، وابن ماجه (۳۰۱٦)، وأحمد (۶/ ۱۵) وغيرهم من طرق عن الشعبي، عن عروة بن مضرس شه به وسنده صحيح، ويشهد له حديث عبد الرحمن بن يعمر.

⁽٣) البخاري (١٦٦٤) ومسلم (١٢٢٠).

⁽٤) سنده صحيح: أخرجه مالك في موطئه ت عبد الباقي (١/ ٣٩٠) عن نافع، عن عبد الله بن

ك ثالثًا: الإجماع:

قال ابن رشد يَحَلَّنهُ: أجمعوا على أنه ركن من أركان الحج، وأن من فاته فعليه حج قابل، والهدي في قول أكثرهم؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «الحج عرفة»(١).

قال البغوي تَعَلَّقُهُ: الوقوف بعرفة من أركان الحج، فمن فاته الوقوف في وقته، فقد فاته الحج، ووقته إذا زالت الشمس من يوم عرفة إلى أن يطلع الفجر من يوم النحر، فمن حصل من الحاج بعرفة فيها بين ذلك شيئًا وإن قل، فقد أدرك الحج، وإلا فقد فاته الحج، وفي أي موضع منها وقف فيها، جاز، والاختيار قرب الإمام (٢).

قال ابن عبد البر كَالَتْهُ: لا خلاف بين أهل العلم أن الوقوف بعرفة فرض لا حج لمن فاته الوقوف بها يوم عرفة (٣).

والوقوف بعرفة له زمان لابد أن يقف فيه

قال البغوي تختلف: اتفق أهل العلم على أن الحاج إذا فاته الوقوف بعرفة في وقته، فقد فاته الحج، ووقته ما بين الزوال من يوم عرفة إلى أن يطلع الفجر من يوم النحر، فمن فاته الوقوف في هذا الوقت، يجب عليه التحلل بعمل العمرة من غير أن يكون ذلك محسوبًا عن العمرة، وعليه قضاء الحج من قابل، وعليه دم شاة، فإن لم يجد، يصوم ثلاثة أيام في الحج في القضاء، وسبعة إذا رجع، كالمتمتع (٤).

كر أولًا: الوقوف بعرفة قبل الزوال.

قال ابن عبد البر كَتَلَمْهُ: أَجْمَعُوا على أن من وقف بعرفة يوم عرفة قبل الزوال، ثم أفاض منها قبل الزوال، أنه لا يعتد بوقوفه قبل الزوال، وأنه إن لم يرجع، فيقف بعد

عمر. وسنده صحيح.

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١١٢).

⁽۲) شرح السنة (۷/ ۱۵۰).

⁽٣) التمهيد (٩/ ٢٧٦).

⁽٤) شرح السنة (٧/ ٢٩١).

الزوال، أو يقف من ليلته تلك أقل وقوف قبل الفجر؛ فقد فاته الحج(١١).

قال القرطبي كَالَمْهُ: أجمع أهل العلم على أن من وقف بعرفة يوم عرفة قبل الزوال، ثم أفاض منها قبل الزوال، أنه لا يعتد بوقوفه ذلك قبل الزوال (٢).

كم ثانيًا: الوقوف بعرفة بعد الزوال والدفع قبل المغرب.

قال ابن عبد البر كتلته: اختلفوا فيها على من وقف في عرفة بعد الزوال مع الإمام، ثم دفع منها قبل غروب الشمس:

فقال مالك: إن دفع منها قبل أن تغيب الشمس فعليه الحج قابلًا، وإن دفع منها بعد غروب الشمس قبل الإمام فلا شيء عليه، وعند مالك: أن من دفع من عرفة قبل غروب الشمس، ثم عاد إليها قبل الفجر، أنه لا دم عليه.

وقال سائر العلماء: من وقف بعرفة بعد الزوال فحجه تام، وإن دفع قبل غروب الشمس، إلا إنهم اختلفوا في وجوب الدم عليه إن رجع، فوقف ليلًا:

فقال الشافعي: إن عاد إلى عرفة حتى يدفع بعد مغيب الشمس فلا شيء عليه، وإن لم يرجع حتى يطلع الفجر أجزأت حجته، وأهراق دمًا.

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: إذا أفاض من عرفة قبل غروب الشمس أجزأه حجه، وكان عليه للركه الوقوف إلى غروب الشمس له مي وإن دفع بعد غروب الشمس لم يسقط عنه الدم. وكذلك قال أبو ثور، وأحمد، وإسحاق، وداود مثل قول الشافعي، وبه قال الطبري، وهو قول عطاء وعامة العلماء في الدم وتمام الحج، إلا أن الحسن البصري وابن جريج قالا: لا يجزئه إلا بدنة، قال أبو عمر: الحجة لهم في ذلك حديث عروة بن مضرس الطائي، وهو حديث ثابت صحيح (٣).

قال القرطبي كَنْلَتْهُ: وأجمعوا على تمام حج من وقف بعرفة بعد الزوال، وأفاض

⁽١) الاستذكار (٤/ ٢٨١).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ٤١٥).

⁽٣) الاستذكار (٤/ ٢٨٢): وقال: وأجمعوا على أن المراد بقوله في هذا الحديث: نهارًا لم يرد به ما قبل الزوال، فكان ذلك بيانًا شافيًا.

نهارًا قبل الليل، إلا مالك بن أنس؛ فإنه قال: لا بد أن يأخذ من الليل شيئًا. وأما من وقف بعرفة بالليل فإنه لا خلاف بين الأمة في تمام حجه. والحجة للجمهور مطلق قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنُ عَرَفَتٍ ﴿ [ابقرة ١٩٨٠]، ولم يخص ليلًا من نهار، وحديث عروة بن مضرس قال: أتيت النبي عَيَّا وهو في الموقف من جميع، فقلت: يا رسول الله، جئتك من جبلي طيء، أكللت مطيتي، وأتعبت نفسي، والله إن تركت من جبل إلا وقفت عليه، فهل لي من حج يا رسول الله؟ فقال رسول الله عَيَّة: «من صلى معنا صلاة الغداة بجمع، وقد أتى عرفات قبل ذلك ليلًا أو نهارًا فقد قضى تفثه، وتم حجه». أخرجه غير واحد من الأئمة، منهم أبو داود، والنسائي، والدارقطني، واللفظ له. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال أبو عمر: حديث عروة بن مضرس الطائي حديث ثابت صحيح، رواه جماعة من أصحاب الشعبي الثقات عن الشعبي عن عروة بن مضرس، منهم إسهاعيل بن أبي خالد، وداود بن أبي هند، وزكريا بن أبي زائدة، وعبد الله بن أبي السفر، ومطرف، كلهم عن الشعبي عن عروة بن مضرس بن أوس بن حارثة بن لام.

وحجة مالك من السنة الثابتة: حديث جابر الطويل، خرجه مسلم، وفيه: «فلم يزل واقفًا حتى غربت الشمس، وذهبت الصفرة قليلًا حتى غاب القرص». وأفعاله على الوجوب، لاسيما في الحج، وقد قال: «خذوا عنى مناسككم»(١).

قال القرطبي تختلف: الرابعة: واختلف الجمهور فيمن أفاض قبل غروب الشمس، ولم يرجع، ماذا عليه مع صحة الحج؟ فقال عطاء، وسفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، وغيرهم: عليه دم. وقال الحسن البصري: عليه هدي. وقال ابن جريج: عليه بدنة. وقال مالك: عليه حج قابل، والهدي ينحره في حج قابل، وهو كمن فاته الحج. فإن عاد إلى عرفة حتى يدفع بعد مغيب الشمس، فقال الشافعي: لا شي عليه، وهو قول أحمد، وإسحاق، وداود، وبه

تفسير القرطبي (٢/ ٤١٦).

قال الطبري. وقال أبو حنيفة، وأصحابه، والثوري: لا يسقط عنه الدم، وإن رجع بعد غروب الشمس، وبذلك قال أبو ثور (١).

قال الشنقيطي كتاته: اعلم أن العلماء أجمعوا على أن الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج لا يصح الحج بدونه، وأنهم أجمعوا على أن الوقوف ينتهي وقته بطلوع فجر يوم النحر، فمن طلع فجر يوم النحر، وهو لم يأت عرفة، فقد فاته الحج إجماعًا، ومن جمع في وقوف عرفة بين الليل والنهار، وكان جزء النهار الذي وقف فيه من بعد الزوال، فوقوفه تام، ومن اقتصر على جزء من الليل دون النهار صح حجه، ولزمه دم عند المالكية، خلافًا لجماهير أهل العلم القائلين بأنه لا دم عليه، وما ذكره النووي عن بعض الخراسانين: من أن الوقوف بالليل لا يجزئ، ولا يصح به الحج، حتى يقف معه بعض النهار، ظاهر السقوط، لمخالفته للنص وعامة أهل العلم، ومن اقتصر على جزء من النهار دون الليل لم يصح حجه عند مالك، وهو رواية عن أحمد. وعند الشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد في الرواية الأخرى: حجه صحيح، وعليه دم، ولا خلاف بين العلماء: أن عرفة كلها موقف.

والدليل على أن الوقوف بعرفة ركن، وأن وقته ينتهي بطلوع الفجر ليلة النحر: ما رواه الإمام أحمد، وأصحاب السنن، وغيرهم من حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي في أن النبي على قال: «الحج عرفة، فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج»، قال ابن حجر في التلخيص الحبير في هذا الحديث: رواه أحمد، وأصحاب السنن، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني، والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن يعمر، قال: شهدت رسول الله على وهو واقف بعرفة، وأتاه ناس من أهل نجد، فقالوا: يا رسول الله، كيف الحج؟ فقال: «الحج عرفة، من جاء عرفة قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه»، لفظ أحمد، وفي رواية لأبي داود: «من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج»، وألفاظ الباقين نحوه.

وفي رواية للدارقطني والبيهقي: «الحج عرفة الحج عرفة». انتهى من التلخيص.

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٤١٦).

وفي سنن أبي داود: «الحج الحج يوم عرفة»، بتكرير لفظة الحج. وفي سنن النسائي: «فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جمع، فقد تم حجه». وقال ابن ماجه في سننه، بعد أن ساق الحديث باللفظ الذي ذكره صاحب التلخيص: قال محمد بن يحيى: ما أرى للثوري حديثًا أشرف منه. وقال النووي في شرح المهذب: حديث عبد الرحمن الديلي صحيح، رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وآخرون بأسانيد صحيحة.

وأما ما قبل الزوال من يوم عرفة، فجمهور أهل العلم على أنه ليس وقتًا للوقوف، وخالف الإمام أحمد كنش الجمهور في ذلك قائلًا: إن يوم عرفة كله من طلوع فجره إلى غروبه وقت للوقوف، واحتج لذلك بحديث عروة بن المضرس المذكور آنفًا فإن فيه: «وقد وقف بعرفة ليلًا أو نهارًا، فقد تم حجه»، فقوله ﷺ: «ليلًا أو نهارًا» يدل على شمول الحكم لجميع الليل والنهار.

وقد قدمنا قول المجد في المنتقى، بعد أن ساق هذا الحديث: وهو حجة في أن نهار عرفة كله وقت للوقوف. وحجة الجمهور هي: أن المراد بالنهار في حديث عروة المذكور خصوص ما بعد الزوال، بدليل أن النبي عله والخلفاء الراشدين بعده لم يقفوا إلا بعد الزوال، ولم ينقل عن أحد أنه وقف قبله. قالوا: ففعله على وفعل خلفائه من بعده مبين للمراد من قوله: «أو نهارًا». والحاصل: أن الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج إجماعًا، وأن من جمع بين الليل والنهار من بعد الزوال فوقوفه تام إجماعًا، وأن من اقتصر على الليل دون النهار، فوقوفه تام، ولا دم عليه عند الجمهور، خلافًا للمالكية القائلين بلزوم الدم، وأن من اقتصر على النهار دون الليل، المحمهور، خلافًا للمالكية وعند جمهور العلماء: حجه صحيح. منهم الشافعي، وأبو حنيفة، وعطاء، والثوري، وأبو ثور، وهو الصحيح من مذهب أحمد.

ولكن اختلفوا في وجوب الدم، فقال أحمد وأبو حنيفة: يلزمه دم، وعن الشافعية قولان: أحدهما: لا دم عليه. وصححه النووي وغيره. والثاني: عليه دم. قيل وجوبًا، وقيل: استنانًا، وقيل: ندبًا. والأصح: أنه سنة على القول به، كما جزم به النووي. وإنها قيل: الزوال من يوم عرفة ليس وقتًا للوقوف عند جماهير العلماء،

خلافًا للإمام أحمد تَعَلَّقْهُ، وقد رأيت أدلة الجميع.

قال مقيده - عفا الله عنه وغفر له -: أما من اقتصر في وقوفه على الليل دون النهار، أو النهار من بعد الزوال دون الليل، فأظهر الأقوال فيه دليلًا: عدم لزوم الدم. أما المقتصر على الليل فلحديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي على الذي قدمناه قريبًا، وبينا أنه صحيح. وفيه عند أحمد، والنسائي: «فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه». هذا لفظ النسائي، ولفظ أحمد المذكور بواسطة نقل قبل صلاة الفجر من ليلة جمع، فقد تم حجه»، اه. ولفظ أحمد المذكور بواسطة نقل ابن حجر في التلخيص فقوله على في هذا الحديث الثابت: «فقد تم حجه» مرتبًا ذلك على إتيانه عرفة، قبل طلوع فجر يوم النحر نص صريح في أن المقتصر على الوقوف ليلًا: أن حجه تام، وظاهر التعبير بلفظ التيام، عدم لزوم الدم، ولم يثبت ما يعارضه من صريح الكتاب. وأما الاكتفاء بالوقوف يوم عرفة قبل الزوال، فقد قدمنا: أن ظاهر حديث ابن مضرس المذكور يدل عليه؛ لأن قوله على «أو نهارًا» صادق بأول النهار وآخره. كها ذهب إليه الإمام أحمد. ولكن فعل النبي على وخلفائه من بعده، كالتفسير للمراد بالنهار في الحديث المذكور، وأنه بعد الزوال، وكلاهما له وجه من النظر، ولا شك أن عدم الاقتصار على أول النهار أحوط. والعلم عند الله تعالى.

وحجة مالك: في أن الوقوف نهارًا لا يجزئ إلا إذا وقف معه جزءًا من الليل: هي أن النبي على فعل كذلك، وقال: «لتأخذوا عني مناسككم»، فيلزمنا أن نأخذ عنه من مناسكنا الجمع في الوقوف بين الليل والنهار، ولا يخفى أن هذا لا ينبغي أن يعارض به الحديث الصريح في محل النزاع الذي فيه: «وكان قد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارًا فقد تم حجه»، كما ترى.

واعلم: أنه إن وقف بعد الزوال بعرفة، ثم أفاض منها قبل الغروب، ثم رجع إلى عرفة في ليلة جمع: أن وقوفه تام، ولا دم عليه في أظهر القولين؛ لأنه جمع في وقوفه بين الليل والنهار، خلافًا لأبي حنيفة، وأبي ثور القائلين بأن الدم لزمه بإفاضته قبل الليل، وأن رجوعه بعد ذلك ليلًا لا يسقط عنه ذلك الدم بعد لزومه. والله تعالى

أعلم^(۱).

كرومن السنة تعجيل الوقوف بعرفة:

أخرج ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٥٣) عن سالم بن عبد الله، قال: كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج بن يوسف يأمره أن لا يخالف ابن عمر في أمر الحج، فلما كان يوم عرفة جاءه ابن عمر حين زالت الشمس، وأنا معه، فصاح عند سراقة، أين هذا؟ فخرج إليه الحجاج، وعليه ملفحة، فقال له: ما لك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: «الرواح، إن كنت تريد السنة»، فقال: نعم، أفيض علي ماء، ثم أخرج إليك، فانتظره حتى خرج، فسار بيني وبين أبي، فقلت له: إن كنت تريد أن تصيب السنة فاقصر الخطبة، وعجل الوقوف، فجعل ينظر إلى ابن عمر، كيما يسمع ذلك منه، فلما رأى ذلك ابن عمر قال: «صدق»(٢).

قال ابن قدامة كتلفه: والسنة تعجيل الصلاة حين تزول الشمس، وأن يقصر الخطبة، ثم يروح إلى الموقف؛ لما روى سالم: أنه قال للحجاج يوم عرفة: إن كنت تريد أن تصيب السنة، فقصر الخطبة، وعجل الصلاة. فقال ابن عمر: "صدق». رواه البخاري. ولأن تطويل ذلك يمنع الرواح إلى الموقف في أول وقت الزوال، والسنة التعجيل في ذلك، فقد روى سالم: أن الحجاج أرسل إلى ابن عمر: أية ساعة كان رسول الله على يروح في هذا اليوم؟ فقال: "إذا كان ذلك رحنا». فلما أراد ابن عمر أن يروح، قال: "أزاغت الشمس؟» قالوا: لم تزغ. فلما قالوا: قد زاغت. ارتحل. رواه أبو داود.

وقال ابن عمر: غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح، صبيحة يوم عرفة، حتى أتى عرفة، فنزل بنمرة حتى إذا كان عند صلاة الظهر، راح رسول الله

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٣٦).

⁽٢) موطأ مالك ت عبد الباقي (١/ ٣٩٩) (١٩٤) - وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم ابن عبد الله، أنه قال: كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج بن يوسف أن لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من أمر الحج.

مهجرًا، فجمع بين الظهر والعصر، ثم خطب الناس، ثم راح، فوقف على الموقف من عرفة. وقد ذكرنا حديث جابر في هذا. قال ابن عبد البر: هذا كله لا خلاف فيه بين علماء المسلمين(١).

قوله تعالى: ﴿لَقَدُ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمُ تَعْلَمُواْ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [النتح:٢٧]

قال الطبري تختلفه: لقد صدق الله رسوله محمدًا رؤياه التي أراها إياه، أنه يدخل هو وأصحابه بيت الله الحرام آمنين، لا يخافون أهل الشرك، مقصرًا بعضهم رأسه، ومحلقًا بعضهم (٢).

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس: ﴿ لَقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [النح: ٢٧]، قال: «هو دخول محمد ﷺ البيت والمؤمنون، محلقين رءوسهم ومقصرين » (٣).

🗖 أثر مجاهد يَخَلَفْهُ:

عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قوله: ﴿ ٱلرُّءَيَا بِٱلْحُقِّ ﴾ [النتح:٢٧] قال: «أري بالحديبية أنه يدخل مكة وأصحابه محلقين، فقال أصحابه حين نحر بالحديبية: أين رؤيا محمد ﷺ؟ »(٤).

⁽١) المغني (٣/ ٣٦٦).

⁽٢) تفسير الطبري (٢١/ ٣١٥).

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٢١/ ٣١٦) حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس. وهذا سند تالف.

⁽٤) مرسل ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٢١/ ٣١٦) حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى، وحدثني الحارث، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا ورقاء، جميعًا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وابن أبي نجيح لم يسمع من مجاهد التفسير.

أثر قتادة تَخَلَلْثُهُ:

عن سعيد، عن قتادة، ﴿ لَقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءَيَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الفتح: ٢٧] قال: ﴿ رَأَى رَسُولَ الله عَلَيْهِ أَنه يطوف بالبيت وأصحابه، فصدق الله رؤياه، فقال: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الله عَلَيْهِ أَنه يطوف بالبيت وأصحابه، فصدق الله رؤياه، فقال: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الله عَلَيْهُ وَالله وَالله عَلَيْهُ وَالله وَلِهُ الله وَالله والله والله

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد 🕳 🏗

عن ابن وهب، قال: قال ابن زيد، في قوله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللّهُ رَسُولَهُ الرّءُيَا بِالْحُقِّ ﴾ [النتج: ٢٧] إلى آخر الآية قال: قال لهم النبي ﷺ: "إني قد رأيت أنكم ستدخلون المسجد الحرام، محلقين رءوسكم ومقصرين"، فلما نزل بالحديبية، ولم يدخل ذلك العام، طعن المنافقون في ذلك، فقالوا: أين رؤياه؟ فقال الله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللّهُ رَسُولُهُ الرّءُيَا بِاللّهُ وَالنتج: ٢٧]، فقرأ حتى بلغ: ﴿وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ [النتج: ٢٧] إني لم أره يدخلها هذا العام، وليكونن ذلك» (٢٠).

أخذ العلماء من هذه الآية نسكًا من مناسك الحج «وهو الحلق أو التقصير».

🗐 وفیه مسائل:

المسألة الأولى: الحاج والمعتمر مخيران بين الحلق أو التقصير، والحلق أفضل

قال النووي يختلفه: أجمع العلماء على أن الحلق أفضل من التقصير، وعلى أن التقصير يجزي، إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري: أنه كان يقول: يلزمه الحلق في أول حجة، ولا يجزئه التقصير، وهذا ـ إن صح عنه ـ مردود بالنصوص

⁽۱) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (۲۱/ ۳۱۳) قال: حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة. وسنده حسن.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٢١/ ٣١٦) قال: حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا ابن ثور، عن معمر، عن قتادة، في قوله: ﴿لَقَدُ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحُقِّ ﴾ [الفتح:٢٧] قال: ﴿أَرِي فِي المنام أنهم يدخلون المسجد الحرام، وأنهم آمنون محلقين رءوسهم ومقصرين». وسنده فيه مقال.

⁽٢) أُخرِجه الطبري في تفسيره ط هجر (٢١/ ٣١٧) حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد.

وإجماع من قبله^(١).

قال ابن قدامة كتلفه: (ويحلق أو يقصر). وجملة ذلك أنه إذا نحر هديه، فإنه يحلق رأسه، أو يقصر منه؛ لأن النبي على حلق رأسه. فروى أنس: «أن رسول الله على رأسه مرة العقبة يوم النحر، ثم رجع إلى منزله بمنى، فدعا، فذبح، ثم دعا بالحلاق، فأخذ بشق رأسه الأيمن، فحلقه، فجعل يقسم بين من يليه الشعرة والشعرتين، ثم أخذ بشق رأسه الأيسر، فحلقه، ثم قال: «هاهنا أبو طلحة؟» فدفعه إلى أبي طلحة». رواه أبو داود.

وهو خير بين الحلق والتقصير، أيها فعل أجزأه، في قول أكثر أهل العلم. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن التقصير يجزئ. يعني: في حق من لم يوجد منه معنى يقتضي وجوب الحلق عليه. إلا أنه يروى عن الحسن: أنه كان يوجب الحلق في أول حجة حجها. ولا يصح هذا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ مُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمُ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ والنتح:٢٧]. ولم يفرق النبي عليه قال: «رحم الله المحلقين والمقصرين».

وقد كان مع النبي عَلَيْهِ من قصر، فلم يعب عليه، ولو لم يكن مجزيًا لأنكر عليه، والحلق أفضل؛ لأن النبي عَلَيْهِ قال: «رحم الله المحلقين». قالوا: يا رسول الله؛ والمقصرين؟ قال: «رحم الله المحلقين». قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «رحم الله المحلقين والمقصرين». رواه مسلم. ولأن النبي عَلَيْهُ حلق (٢).

قال ابن بطال تعلقه: قال المهلب: ووجه دعاء النبي عَلَيْ للمحلقين ثلاثًا والله أعلم .. أن التحليق أبلغ في العبادة، وأدل على صدق النية في التذلل لله؛ لأن المقصر لشعره مبق لنفسه من الزينة التي أراد الله أن يأتيه المستجيبون لدعوته بالحج مبرئين منها، مظهرين للذلة والخشوع، مجانبين للطيب والتزين كله، شعثًا غبرًا، ومن ترك من شعره البعض فقد أبقى لنفسه من الزينة ما دل على أنه لم يتزين بالشعث والغبرة لله وحده، فأكد النبي عين الحض على الشعث والغبرة بالدعوة لمن آثرها على إبقاء

⁽١) شرح النووي على مسلم (٩/ ٥٠).

⁽٢) المغنى (٣/ ٣٨٦).

الزينة لدنياه، ثم جعل له من الدعوة نصيبًا، وهو الربع، لئلا يخيب أحدًا من أمته من صالح دعوته (١).

المسألة الثانية: والسنة في الحلق أن يبدأ بالشق الأيمن

أخرج مسلم عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك: «أن رسول الله عَلَيْهُ أتى منى، فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمنى، ونحر، ثم قال للحلاق: «خذ» وأشار إلى جانبه الأيمن، ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس»(٢).

قال ابن قدامة كَلَقهُ: والسنة أن يبدأ بشق رأسه الأيمن، ثم الأيسر؛ لهذا الخبر، ولأن النبي عَلَيْ كان يعجبه التيامن في شأنه كله. فإن لم يفعل، أجزأه. لا نعلم فيه خلافًا (٣).

قال النووي تخلّفه: ومنها: أن الحلق نسك، وأنه أفضل من التقصير، وأنه يستحب فيه البداءة بالجانب الأيمن من رأس المحلوق وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال أبوحنيفة: يبدأ بجانبه الأيسر. ومنها: طهارة شعر الآدمي، وهو الصحيح من مذهبنا، وبه قال جماهير العلماء(1).

قال الخطابي يَحَلَقُهُ: فيه من السنة أن يبدأ في الحلاق بالشق الأيمن من الرأس، ثم بالشق الأيسر، وهو من باب ما كان يستحبه عَلَيْكُ من التيمن في كل شيء من طهوره، ولباسه، ونعله، في نحو ذلك من الأمور (٥).

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٣٠٤).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٣٠٥) عن أنس بن مالك، قال: «لما رمى رسول الله ﷺ الجمرة، ونحر نسكه، وحلق، ناول الحالق شقه الأيمن، فحلقه، ثم دعا أبا طلحة الأنصاري، فأعطاه إياه، ثم ناوله الشق الأيسر »، فقال: «احلق» فحلقه، فأعطاه أبا طلحة»، فقال: «اقسمه بين الناس».

⁽٣) المغني (٣/ ٣٨٦).

⁽٤) شرح النووي (٩/ ٥٣).

⁽٥) معالم السنن (٢/ ٢١٣).

المسألة الثالثة: حكم الحلق أو التقصير

🗐 اختلف أهل العلم في حكم الحلق أو التقصير:

فقال جمهورهم: هو نسك من مناسك الحج والعمرة، وقال بعضهم: بل هو استباحة محظور، كالطيب، واللباس، وليس بنسك.

ومذهبنا المشهور: أن الحلق أو التقصير نسك من مناسك الحج والعمرة، وركن من أركانها، لا يحصل واحد منهما إلا به، وبهذا قال العلماء كافة. وللشافعي قول شاذ ضعيف: أنه استباحة محظور، كالطيب، واللباس، وليس بنسك. والصواب الأول^(۱).

وقال تَعْلَقُهُ: في مذاهب العلماء في الحلق، هل هو نسك؟ ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا: أنه نسك، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وجمهور العلماء. وظاهر كلام ابن المنذر والأصحاب أنه لم يقل بأنه ليس بنسك أحد غير الشافعي في أحد قوليه، ولكن حكاه القاضي عياض عن عطاء، وأبي ثور، وأبي يوسف أيضًا (٢).

□ واستدل الجمهور بالكتاب والسنة.

كرأولًا من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْخُرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحُلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرينَ ﴾ [الفتح: ٢٧].

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقُضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩].

قال الطبري تَعَلَّلَهُ: وقوله: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [الح:٢٩] يقول ـ تعالى ذكره ـ ثم ليقضوا ما عليهم من مناسك حجهم: من حلق شعر، وأخذ شارب، ورمي جمرة، وطواف بالبيت (٣).

⁽١) شرح النووي على مسلم (٩/ ٥٠).

⁽٢) المجموع (٨/ ٢٠٨).

⁽٣) تفسير الطبري ط هجر (١٦/ ٥٢٥).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🕮:

عن أشعث، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «ما عليهم في المناسك»(١).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: «التفث: الرمي، والذبح، والحلق، والتقصير، والأخذ من الشارب، والأظفار، واللحية»(٢).

أثر مجاهد تَخْلَشُهُ:

عن مجاهد قال: «الحلق، وأخذ من الشوارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط» (٣).

(١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٥) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق أشعث بن سوار عن نافع، عن ابن عمر: أنه قال: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الحج:٢٩] قال: «ما هم عليه في الحج». وفي سنده «أشعث بن سوار»، وهو «ضعيف».

(٢) صحيح لطرقه: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٦) و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٩) من طرق عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس: أنه قال في قوله: ﴿ثُمَّ لَيُقْضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الح: ٢٩] قال: «التفث: حلق الرأس، وأخذ من الشاربين، ونتف الإبط، وحلق العانة، وقص الأظفار، والأخذ من العارضين، ورمى الجهار، والموقف بعرفة، والمزدلفة».

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٨) من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قوله: ﴿ ثُمَّ لَيُقْضُواْ تَفَتَهُم ﴾ [الح: ٢٩] قال: «يعني بالتفث: وضع إحرامهم، من حلق الرأس، ولبس الثياب، وقص الأظفار، ونحو ذلك».

(٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق عبيد الله بن موسى، عن عثمان ابن الأسود، عن مجاهد به.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٧) من طريق محمد بن المثنى، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: ثنا شعبة، عن الحكم، عن مجاهد: أنه قال في هذه الآية: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾[الحج: ٢٩] قال: «هو حلق الرأس. وذكر أشياء من الحج، قال شعبة: لا أحفظها» قال: ثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، مثله. وسنده صحيح.

وأخرجه مجاهد في تفسيره (ص: ٤٨٠) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]، قال: «التفث: حلق الرأس، والعانة، وقص اللحية، والشارب، والأظفار، ورمى الجمار». وابن أبي نجيح لم يسمع من مجاهد.

□ أثر محمد بن كعب القرظي كَثَلَثُهُ:

عن محمد بن كعب القرظي قال: «التفث: حلق العانة، ونتف الإبط، وأخذ من الشارب، وتقليم الأظفار»(١).

أثر عطاء يَخلَشْه:

عن عطاء قال: «الحلق، والذبح، وتقليم الأظفار، ومناسك الحج» (٢).

□ أثر عكرمة نَعَلَشْهُ:

عن خالد، عن عكرمة قال: «الشعر والظفر»(٣).

🗖 أثر الحسن البصري يَعَلَقْهُ:

عن منصور، عن الحسن: أنه قال: «التفث حلق الرأس»(٤).

وأخرجه سفيان الثوري (ص: ٢١١) عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿لَيْقْضُواْ تَفَنَّهُمْ ﴾ قال: «حلق الرأس، ورمي الجمار، ونتف الإبط، وقصر الشارب، والاظفار، وحلق العانة». وليث بن أبي سليم «ضعيف الحديث».

(١) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٦) من طريق ابن وهب، قال: أخبرني أبو صخر، عن محمد بن كعب القرظي: أنه كان يقول في هذه الآية: ﴿ثُمَّ لَيُقْضُواْ تَفَعَهُمُ ﴾ [الحج: ٢٩] «رمي الجهار، وذبح الذبيحة، وأخذ من الشاربين، واللحية والأظفار، والطواف بالبيت، وبالصفا والمروة». وفي سنده حميد بن صخر، «صدوق له أوهام».

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق موسى بن عقبة، عن محمد بن كعب القرظى به.

- (٢) تفسير يحيى بن سلام (١/ ٣٦٧) حدثنا حماد، عن قيس بن سعد، عن عطاء قال: «التفث: حلق الشعر، وقطع الأظفار» وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق أبي خالد، عن عطاء.
- (٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) و الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٦). من طريق خالد، عن عكرمة، قال: «التفت: الشعر والظفر». حدثني يعقوب، قال: ثنا ابن علية، عن خالد، عن عكرمة، مثله.
- (٤) أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع (ص: ١٦٤) من طريق هشيم، قال: أخبرنا منصور، عني

🗖 أثر ابن جريج كِعَلَقْهُ:

عن ابن جريج، عن قوله: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الحج:٢٩] قال: «الأخذ من اللحية، ومن الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط، وحلق العانة، ورمى الجمار»(١).

أثر قتادة بن دعامة كَتْلَقْة:

عن سعيد عن قتادة قال: «حلق الرءوس»(٢).

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد كَلَّلَهُ:

عن ابن وهب: قال ابن زيد، في قوله: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «التفث: حرمهم» (٣).

قال بدر الدين العيني كَ تَلَقُهُ: قوله: ﴿ ثُمَّ لَيَقَضُواْ تَفَقَهُم ﴾ [الحج: ٢٩]، قال عطاء عن ابن عباس: «التفث: حلق الرأس، وأخذ الشارب، ونتف الإبط، وحلق العانة وقص الأظفار، والأخذ من العارضين، ورمي الجهار، والوقوف بعرفة »، وقيل: مناسك الحج، والتفث في الأصل: الوسخ، والقذارة من طول الشعر والأظفار، والشعث، وقضاؤه: نقضه، وإذهابه. وقال الزجاج: أهل اللغة لا يعرفون التفث إلا من التفسير، وكأنه الخروج من الإحرام إلى الإحلال. قوله: ﴿ وَلُيُوفُواْ نُذُورَهُم ﴾ [الحج: ٢٩]، أي: نذور الحج والهدي، وما ينذر الإنسان من أعمال البر في حجهم (٤٠).

قال ابن كثير كَتِنَهُ: وقوله: ﴿ ثُمَّ لَيُقْضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الحج: ٢٩] قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: «وهو وضع الإحرام من حلق الرأس، ولبس الثياب، وقص

الحسن. وسنده صحيح.

⁽١) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٧) من طريق نصر بن عبد الرحمن الأودي، قال: ثنا المحاربي، قال: سمعت رجلًا يسأل ابن جريج.

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه يحيى بن سلام (١/ ٣٦٧) من طريق سعيد، عن قتادة.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٨) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد. وسنده صحيح.

⁽٤) عمدة القارى (١٠/ ٥٦).

الأظافر، ونحو ذلك»، وهكذا روى عطاء ومجاهد عنه، وكذا قال عكرمة ومحمد بن كعب القرظي. وقال عكرمة عن ابن عباس: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَثَهُم ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «التفث المناسك» (١).

قال القرطبي تتلاثه: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] أي: ثم ليقضوا بعد نحر الضحايا والهدايا ما بقي عليهم من أمر الحج، كالحلق، ورمي الجهار، وإزالة شعث، ونحوه. قال ابن عرفة: أي: ليزيلوا عنهم أدرانهم. وقال الأزهري: التفث: الأخذ من الشارب، وقص الأظفار، ونتف الإبط، وحلق العانة، وهذا عند الخروج من الإحرام. وقال النضر بن شميل: التفث في كلام العرب: إذهاب الشعث، وسمعت الأزهري يقول: التفث في كلام العرب لا يعرف إلا من قول ابن عباس وأهل التفسير. وقال الحسن: هو إزالة قشف الإحرام. وقيل: التفث مناسك الحج كلها، رواه ابن عمر وابن عباس.

قال ابن العربي: لو صح عنها لكان حجة لشرف الصحبة والإحاطة باللغة، قال: وهذه اللفظة غريبة لم يجد أهل العربية فيها شعرًا، ولا أحاطوا بها خبرًا، لكني تتبعت التفث لغة، فرأيت أبا عبيدة معمر بن المثنى قال: إنه قص الأظفار، وأخذ الشارب، وكل ما يحرم على المحرم إلا النكاح. قال: ولم يجئ فيه شعر يحتج به. وقال صاحب العين: التفث هو الرمي، والحلق، والتقصير، والذبح، وقص الأظفار والشارب والإبط. وذكر الزجاج والفراء نحوه، ولا أراه أخذوه إلا من قول العلماء (٢).

قال ابن العربي يَعْتَلَغُ: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلَيَطَّوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج:٢٩]: فيها أربع مسائل:

المسألة الأولى: في ذكر التفث: قال القاضي الإمام: هذه لفظة غريبة عربية، لم يجد أهل المعرفة فيها شعرًا، ولا أحاطوا بها خبرًا، وتكلم السلف عليها على خسة أقوال:

تفسير ابن كثير (٥/ ٣٦٧).

⁽٢) تفسير القرطبي (١٢/ ٥٠).

الأول: قال ابن وهب عن مالك: التفث: حلق الشعر، ولبس الثياب، وما أتبع ذلك مما يحل به المحرم.

الثاني: أنه مناسك الحج؛ رواه ابن عمر، وابن عباس. الثالث: حلق الرأس، قاله قتادة. الرابع: رمي الجهار، قاله مجاهد. الخامس: إزالة قشف الإحرام، من تقليم أظفار، وأخذ شعر، وغسل، واستعمال طيب، قاله الحسن، وهو قول مالك الأول.

فأما قول ابن عباس وابن عمر فلو صح عنهما لكان حجة، لشرف الصحبة والإحاطة باللغة.

وأما قول قتادة: إنه حلق الرأس، فمن قول مالك.

وأما قول مجاهد: إنه رمي الجهار، فمن قول ابن عمر وابن عباس. ثم تتبعت التفث لغة، فرأيت أبا عبيدة معمر بن المثنى قد قال: إنه قص الأظفار، وأخذ الشارب، وكل ما يحرم على المحرم، إلا النكاح، ولم يجيء فيه بشعر يحتج به.

وقال صاحب العين: التفث هو الرمي، والحلق، والتقصير، والذبح، وقص الأظفار والشارب، ونتف الإبط.

وذكر الزجاج والفراء نحوه، ولا أراه أخذه إلا من قول العلماء.

وقال قطرب: تفث الرجل: إذا كثر وسخه، وقال أمية بن أبي الصلت:

حفوا رءوسهم لم يحلقوا تفشا ولم يسلوا لهم قملًا وصبابانًا

وإذا انتهيتم إلى هذا المقام ظهر لكم أن ما ذكر أشار إليه أمية بن أبي الصلت، وما ذكره قطرب هو الذي قاله مالك؛ وهو الصحيح في التفث، وهذه صورة قضاء التفث لغة.

وأما حقيقته الشرعية فإذا نحر الحاج أو المعتمر هديه، وحلق رأسه، وأزال وسخه، وتطهر، وتنقى، ولبس الثياب، فيقضي تفثه (١).

⁽١) أحكام القرآن (٣/ ٢٨٥).

كرثانيًا من السنة:

أخرج البخاري ومسلم عن أبي زرعة، عن أبي هريرة والله قال: قال رسول الله عن أبي هريرة اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا: وللمقصرين، قال: «اللهم اغفر للمحلقين»، قالوا: وللمقصرين، قالما ثلاثًا، قال: «وللمقصرين» (١٠).

قال ابن قدامة كتلفة: والحلق والتقصير نسك في الحج والعمرة، في ظاهر مذهب أحمد، وقول الخرقي، وهو قول مالك، وأبي حنيفة، والشافعي. وعن أحمد: أنه ليس بنسك، وإنها هو إطلاق من محظور كان محرمًا عليه بالإحرام، فأطلق فيه عند الحل، كاللباس، والطيب، وسائر محظورات الإحرام.

فعلى هذه الرواية لا شيء على تاركه، ويحصل الحل بدونه. ووجهها: أن النبي أمر بالحل من العمرة قبله، فروى أبو موسى، قال: «قدمت على رسول الله ﷺ أمر بالحل من العمرة قبله، فروى أبو موسى، قال: «بم أهللت؟». قلت: لبيك بإهلال كإهلال رسول الله ﷺ. قال: «أحسنت». فأمرني فطفت بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم قال لي: «أحل». متفق عليه. وعن جابر: «أن النبي ﷺ لما سعى بين الصفا والمروة، قال: «من كان منكم ليس معه هدي فليحل، وليجعلها عمرة». رواه مسلم.

وعن سراقة: أن النبي عَلَيْ قال: «إذا قدمتم فمن تطوف بالبيت، وبين الصفا والمروة، فقد حل، إلا من كان معه هدي». رواه أبو إسحاق الجوزجاني في (المترجم). ولأن ما كان محرماً في الإحرام، إذا أبيح، كان إطلاقًا من محظور، كسائر محرماته، والرواية الأولى أصح، فإن النبي على أمر به، فروى ابن عمر: أن النبي على قال: «من لم يكن معه هدي، فليطف بالبيت، وبين الصفا والمروة، وليقصر، وليحلل». وعن جابر: أن النبي على قال: «أحلوا من إحرامكم بطواف بالبيت وبين الصفا والمروة، وقصروا». وأمره يقتضي الوجوب. ولأن الله تعالى وصفهم به، بقوله سبحانه: ﴿ مُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمُ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [افتح:٢٧]. ولو لم يكن من المناسك لما وصفهم به، كاللبس وقتل الصيد، ولأن النبي عَلَيْ ترحم على المحلقين ثلاثًا، وعلى

⁽١) البخاري (١٧٢٨) ومسلم (١٣٠٢).

المقصرين مرة، ولو لم يكن من المناسك، لما دخله التفضيل، كالمباحات، ولأن النبي وأصحابه فعلوه في جميع حجهم وعمرهم، ولم يخلوا به، ولو لم يكن نسكًا لما داوموا عليه، بل لم يفعلوه إلا نادرًا؛ لأنه لم يكن من عادتهم، فيفعلوه عادة، ولا فيه فضل، فيفعلوه لفضله. وأما أمره بالحل، فإنها معناه – والله أعلم –: الحل بفعله؛ لأن ذلك كان مشهورًا عندهم، فاستغني عن ذكره، ولا يمتنع الحل من العبادة بها كان محرمًا فيها، كالسلام من الصلاة (١).

قال الكاساني تعمّلة: أما الأول فالحلق أو التقصير واجب عندنا، إذا كان على رأسه شعر لا يتحلل بدونه، وعند الشافعي: ليس بواجب، ويتحلل من الحج بالرمي، ومن العمرة بالسعي، احتج عما روي عن ابن عمر شهر: أن عمر شهر خطب بعرفة، وعلمهم أمر الحج، فقال لهم: "إذا جئتم منى فمن رمى الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاج، إلا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت»، ولنا: قوله تعالى: شُمّ أيقَضُواْ تَفَتَهُمْ المعجة المعتمدة ال

وروي عن ابن عمر على التفث حلاق الشعر، ولبس الثياب، وما يتبع ذلك»، وهو قول أهل التأويل: إنه حلق الرأس، وقص الأظافر، والشارب، ولأن التفث في اللغة: الوسخ، يقال: امرأة تفثة: إذا كانت خبيثة الرائحة. وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللّهُ رَسُولُهُ الرُّءْيَا بِالْحُقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحُرَامَ إِن شَآءَ اللّهُ ءَامِنِينَ فَيُقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴿ النتح: ٢٧] قيل في بعض وجوه التأويل: إن قوله: ﴿ لَتَدْخُلُنَ ﴾ خبر بصيغته، ومعناه الأمر، أي: ادخلوا المسجد الحرام ـ إن شاء الله امنين محلقين رءوسكم ومقصرين، فيقتضي وجوب الدخول بصفة الحلق أو التقصير؛ لأن مطلق الأمر لوجوب العمل، والاستثناء على هذا التأويل يرجع إلى قوله: ﴿ وَامِنِينَ ﴾ أي :إن شاء الله أن تأمنوا تدخلوا، وإن شاء لا تأمنوا، لا تدخلونه، وإن كانت الآية على الإخبار والوعد على ما يقتضيه ظاهر الصيغة فلا بد، وأن يكون وإن كانت الآية على ما أخبر، وهو دخولهم محلقين ومقصرين، وذلك متعلق باختيارهم.

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٨٨).

وقد يوجد، وقد لا يوجد، فلا بد من الدخول ليكون الوجوب حاملًا لهم على التحصيل فيوجد المخبر به ظاهرًا، وغالبًا، فالاستثناء على هذا التأويل يكون على طريق التيمن والتبرك باسم الله تعالى، أو يرجع إلى دخول بعضهم دون بعض، لجواز أن يموت البعض أو يمنع بهانع، فيحمل عليه لئلا يؤدي إلى الخلف في الخبر، وقوله ومُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمُ وَمُقَصِّرِينَ الله الله الله الله يقضي الله على أنه لا يجمع بين الحلق، والتقصير، فدل أن الحلق أو التقصير واجب، لكن الحلق أفضل؛ لأنه روي أن رسول الله على الله اللهم اغفر للمحلقين ثلاثًا، وللمقصرين مرة واحدة فقال: «اللهم اغفر للمحلقين»، فقيل له: والمقصرين، فقال: «اللهم اغفر للمحلقين»، فأله اللهم اغفر المحلقين، والمقصرين، ولأن الحلق تقصيرًا وزيادة، ولا حلق في التقصير أصلًا، فكان الحلق أفضل.

وأما حديث عمر الله فيضمر فيه الحلق أو التقصير، معناه: فمن رمى الجمرة، وحلق أو قصر فقد حل، ويجب همله على هذا ليكون موافقًا للكتاب، هذا إذا كان على رأسه شعر، فأما إذا لم يكن، أجرى الموسى على رأسه، لما روي عن ابن عمر: أنه قال: «من جاء يوم النحر، ولم يكن على رأسه شعر، أجرى الموسى على رأسه»، والقدوري رواه مرفوعًا إلى رسول الله على « ولأنه إذا عجز عن تحقيق الحلق فلم يعجز عن التشبه بالحالقين. وقد قال النبي على «من تشبه بقوم فهو منهم»، فإن حلق رأسه بالنورة أجزأه، والموسى أفضل، أما الجواز فلحصول المقصود، وهو إزالة الشعر، وأما أفضلية الحلق بالموسى فلقوله تعالى ﴿ مُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمُ ﴾ [النح: ٢٧]، وإطلاق اسم الحلق يقع على الحلق بالموسى، وكذا النبي على حلق الموسى، وكان فول الأعمال أفضلها وهذا إذا لم يكن محصرًا، فأما المحصر فلا حلق عليه في قول أبي حنيفة، ومحمد. وفي قول أبي يوسف: عليه الحلق، وسنذكر المسألة ـ إن شاء الله تعالى ـ في بيان أحكام الإحصار.

ولو وجب عليه الحلق والتقصير فغسل رأسه بالخطمي مقام الحلق، لا يقوم مقامه، وعليه الدم لغسل رأسه بالخطمي في قول أبي حنيفة. وفي قول أبي يوسف، ومحمد: لا دم عليه، ذكر الطحاوي الخلاف، وقال الجصاص: لا أعرف فيه خلافًا،

والصحيح: أنه يلزمه الدم؛ لأن الحلق أو التقصير، واجب لما ذكرنا، فلا يقع التحلل إلا بأحدهما(١).

المسألة الرابعة: مقدار الحلق والتقصير

قال الكاساني تَعَلَّقُهُ: وأما مقدار الواجب، فأما الحلق فالأفضل حلق جميع الرأس لقوله عَلَّز: ﴿ فُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمُ ﴾ [النتح: ٢٧] والرأس اسم للجميع، وكذا روي: «أن رسول الله عَلَيْهُ حلق جميع رأسه» فإنه روي: «أنه رمى ثم ذبح، ثم دعا بالحلاق، فأشار إلى شقه الأيمن، فحلقه، وفرق شعره بين الناس، ثم أشار إلى الأيسر، فحلقه وأعطاه لأم سليم».

وروي: أنه قال ﷺ: «أول نسكنا في يومنا هذا الرمي، ثم الذبح، ثم الحلق» والحلق المطلق يقع على حلق جميع الرأس، ولو حلق بعض الرأس، فإن حلق أقل من الربع لم يجزه، وإن حلق ربع الرأس أجزأه، ويكره.

أما الجواز فلأن ربع الرأس يقوم مقام كله في القرب المتعلقة بالرأس، كمسح ربع الرأس في باب الوضوء.

وأما الكراهة فلأن المسنون هو حلق جميع الرأس، لما ذكرنا، وترك المسنون مكروه، وأما التقصير فالتقدير فيه بالأنملة، لما روينا من حديث عمر شهر، لكن أصحابنا قالوا: يجب أن يزيد في التقصير على قدر الأنملة؛ لأن الواجب هذا القدر من أطراف جميع الشعر، وأطراف جميع الشعر لا يتساوى طولها عادة، بل تتفاوت، فلو قصر قدر الأنملة لا يصير مستوفيًا قدر الأنملة من جميع الشعر، بل من بعضه، فوجب أن يزيد عليه، حتى يستيقن باستيفاء قدر الواجب، فيخرج عن العهدة بيقين (٢).

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٤٠).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٤١).

المسألة الخامسة: زمان الحلق أو التقصير

قال النووي تختلفه: واتفق العلماء على أن الأفضل في الحلق والتقصير أن يكون بعد رمي جمرة العقبة وبعد ذبح الهدي، إن كان معه، وقبل طواف الإفاضة، وسواء كان قارنًا أو مفردًا وقال ابن الجهم المالكي: لا يحلق القارن حتى يطوف، ويسعى. وهذا باطل مردود بالنصوص وإجماع من قبله، وقد ثبتت الأحاديث بأن النبي عليه حلق قبل طواف الإفاضة (١).

قال الكاساني كَتَلَتْهُ: وأما بيان زمانه، ومكانه: فزمانه: أيام النحر، ومكانه: الحرم، وهذا قول أبي حنيفة: إن الحلق يختص بالزمان والمكان، وقال أبو يوسف: لا يختص بالزمان، ولا بالمكان، وقال محمد: يختص بالمكان، لا بالزمان، وقال زفر: يختص بالزمان، لا بالمكان حتى لو أخر الحلق عن أيام النحر، أو حلق خارج الحرم يجب عليه الدم في قول أبي حنيفة، وعند أبي يوسف: لا دم عليه فيها جميعًا، وعند محمد: يجب عليه الدم في المكان، ولا يجب في الزمان، وعند زفر: يجب في الزمان، ولا يجب في المكان. احتج زفر بها روي: «أن رسول الله ﷺ حلق عام الحديبية، وأمر أصحابه بالحلق»، وحديبية من الحل، فلو اختص بالمكان، وهو الحرم، لما جاز في غيره، ولو كان كذلك لما فعل بنفسه، ولما أمر أصحابه، فدل أن الحلق لا يختص جوازه بالمكان، وهو الحرم، وهذا أيضا حجة أبي يوسف في المكان. ولأبي يوسف، ومحمد في أنه لا يختص بزمان ما روى: «أن رجلًا جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: حلقت قبل أن أذبح؟ فقال ﷺ: «اذبح، ولا حرج»، وجاءه آخر، فقال: ذبحت قبل أن أرمى؟ فقال: «ارم، ولا حرج»، فما سئل في ذلك اليوم عن تقديم نسك، وتأخيره إلا قال: «افعل، ولا حرج». ولأبي حنيفة: أنه عَيالة حلق في أيام النحر في الحرم»، فصار فعله بيانًا لمطلق الكتاب، ويجب عليه بتأخيره دم عنده؛ لأن تأخير الواجب بمنزلة الترك في حق وجوب الجابر، لما ذكرنا في طواف الزيارة.

وأما حديث الحديبية فقد ذكرنا أن الحديبية بعضها من الحل، وبعضها من الحرم،

⁽١) شرح النووي على مسلم (٩/ ٥١).

فيحتمل أنهم حلقوا في الحرم، فلا يكون حجة مع الاحتمال مع ما أنه روي: «أن النبي عَلَيْ كان نزل بالحديبية في الحل، وكان يصلي في الحرم» فالظاهر أنه لم يحلق في الحل، وله سبيل الحلق في الحرم. وأما الحديث الآخر فنقول بموجبه: إنه لا حرج في التأخير عن المكان والزمان، وهو الإثم، لكن انتفاء الإثم لا يوجب انتفاء الكفارة، كما في كفارة الحلق عند الأذى، وكفارة قتل الخطأ، ولو لم يحلق حتى خرج من الحرم، ثم عاد إلى الحرم ، فحلق، أو قصر فلا دم عليه؛ لوجود الشرط على قول من يجعل المكان شرطًا(۱).

المسألة السادسة: ما يترتب على الحلق أو التقصير

□ أثر عمر بن الخطاب كا:

عن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب قال: «من رمى الجمرة، ثم حلق أو قصر، ونحر هديًا، إن كان معه، فقد حل له ما حرم عليه، إلا النساء والطيب، حتى يطوف بالبيت» (٢).

قال ابن عبد البر كتاته: في هذه المسألة أربعة أقوال للسلف والخلف: أحدها قول عمر هذا: أنه من رمى جمرة العقبة، فقد حل له كل ما حرم عليه، إلا النساء والطيب، وهو مذهب عمر في الطيب على ما تقدم في باب الطيب عند الإحرام في أول الكتاب .. والثاني: إلا النساء، والطيب، والصيد، وهو قول مالك، وحجته: قول الله تعالى: ﴿لا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمُ ﴾ [المائدة: ٩٠]، ومن لم يحل له وطء النساء فهو حرام. والثالث: إلا النساء، والصيد، وهو قول عطاء. وطائفة من العلماء. والرابع: إلا النساء خاصة، وهو قول الشافعي وسائر العلماء القائلين بجواز الطيب

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٤٢).

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٤١٠) «٢٢١» قال: حدثني يحيى، عن مالك عن نافع، وعبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب خطب الناس بعرفة، وعلمهم أمر الحج، وقال لهم فيها قال: "إذا جئتم منى، فمن رمى الجمرة، فقد حل له ما حرم على الحاج، إلا النساء والطيب؛ لا يمس أحد نساء ولا طيبًا، حتى يطوف بالبيت».

عند الإحرام وقبل الطواف بالبيت على حديث عائشة (١).

قال السرخسي كتلفه: الحاصل أن في الحج إحلالين: أحدهما: بالحلق، والثاني: بالطواف. فبالحلق يحل له كل شيء كان حرامًا على المحرم إلا النساء، وقال مالك - كلفه تعالى -: إلا النساء والطيب. وقال الليث - كلفه تعالى -: إلا النساء وقتل الصيد؛ لأنها محرمان بنص القرآن، فلا ترتفع حرمتها إلا بتهام الإحلال، ولكنا نقول: قتل الصيد ليس نظير الجهاع، ألا ترى أن الإحرام يفسد بالجهاع، وقتل الصيد لا يفسده، فكان هو نظير سائر المحظورات يرتفع بالحلق. ومالك - كلفه تعالى - يقول: استعمال الطيب من دواعي الجهاع، فلا يحل إلا بالطواف، كنفس الجهاع، وحجتنا: حديث عائشة مشخط: «كنت أطيب رسول الله على لا يفسد الإحرام بحال، بخلاف ولحله قبل أن يطوف بالبيت». واستعمال الطيب لا يفسد الإحرام بحال، بخلاف النساء، فكان قياس سائر المحظورات (٢).

قال ابن بطال كتلفه: قال ابن المنذر: واختلف العلماء فيما أبيح للحاج بعد رمي جمرة العقبة قبل الطواف بالبيت: فروي عن ابن عباس، وابن الزبير، وعائشة: أنه يحل له كل شيء إلا النساء، وهو قول سالم وطاوس والنخعي، وإليه ذهب أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، واحتجوا بحديث عائشة في إباحة الطيب لمن رمى جمرة العقبة قبل طواف الإفاضة، وقالوا: سنة رسول الله على حجة على من خالفها. قال ابن المنذر: قولها: «ولحله» يدل أنه حلال من كل شيء إلا النساء، الذي دل على المنع منه الخبر والإجماع، وروي عن عمر بن الخطاب وابنه: أنه يحل له كل شيء إلا النساء والطيب (٣).

قال ابن قدامة كَالله: (ثم قد حل له كل شيء إلا النساء). وجملة ذلك أن المحرم، إذا رمى جمرة العقبة، ثم حلق، حل له كل ما كان محظورًا بالإحرام، إلا النساء. هذا

⁽١) الاستذكار (٤/ ٣٥٨).

⁽Y) Humed (3/ YY).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٢٢).

الصحيح من مذهب أحمد يَخلَنهُ.

نص عليه، في رواية جماعة، فيبقى ما كان محرمًا عليه من النساء، من الوطء، والقبلة، واللمس لشهوة، وعقد النكاح، ويحل له ما سواه. هذا قول ابن الزبير، وعائشة، وعلقمة، وسالم، وطاوس، والنخعي، وعبيد الله بن الحسين، وخارجة بن زيد، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي. وروي أيضًا عن ابن عباس. وعن أحمد: أنه يحل له كل شيء إلا الوطء في الفرج؛ لأنه أغلظ المحرمات، ويفسد النسك، بخلاف غيره. وقال عمر بن الخطاب شيء الا النساء، والطيب». وروي ذلك عن ابن عمر، وعروة بن الزبير، وعباد بن عبد الله بن الزبير؛ لأنه من دواعي الوطء، فأشبه القبلة. وعن عروة: «أنه لا يلبس القميص، ولا العمامة، ولا يتطيب».

وروي في ذلك عن النبي على حديث. ولنا: ما روت عائشة: أن النبي على قال: «إذا رميتم، وحلقتم، فقد حل لكم الطيب، والثياب، وكل شيء، إلا النساء». رواه سعيد. وفي لفظ: «إذا رمى أحدكم جمرة العقبة، وحلق رأسه، فقد حل له كل شيء، إلا النساء». رواه الأثرم، وأبو داود، إلا أن أبا داود قال: هو ضعيف؛ رواه الحجاج، عن الزهري، ولم يلقه. والذي أخرجه سعيد رواه الحجاج، عن أبي بكر بن محمد، عن عروة، عن عائشة، قالت: «طيبت رسول الله على لحرمه حين أحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت». متفق عليه.

 ولا قتل الصيد؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمُ الله الله الله وهذا حرام. وقد ذكرنا ما يرد هذا القول، ويمنع أنه محرم، وإنها بقي بعض أحكام الإحرام (١).

قال الكاساني كالله: وأما حكم الحلق فحكمه حصول التحلل، وهو صيرورته حلاً لا، يباح له جميع ما حظر عليه الإحرام، إلا النساء، وهذا قول أصحابنا، وقال مالك: إلا النساء، والطيب، وقال الليث: إلا النساء، والصيد، وقال الشافعي: يحل له بالحلق الوطء فيها دون الفرج، والمباشرة. احتج مالك بها روي عن النبي على الله قال إذا حلقتم فقد حل لكم كل شيء، إلا النساء، والطيب، والصحيح قولنا؛ لما روي عن عائشة عن النبي على النبي على الله قال: «من رمى، ثم ذبح، ثم حلق، فقد حل له كل شيء إلا النساء» والحديث حجة على الكل؛ لأن النبي على أخبر أنه حل له كل شيء، واستثنى النساء، فبقي الطيب والصيد داخلين تحت نص المستثنى منه، وهو إحلال ما سوى النساء، وخرج الوطء فيها دون الفرج، والمباشرة عن الإحلال بنص الاستثناء.

وأما حديث عمر فقيل: إنه لما بلغ عائشة ﴿ فَالْتَ: «يغفر الله لهذا الشيخ؛ لقد طيبت رسول الله عَلَيْ حين حلق » (٢٠).

وقال الترمذي تختله: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي وقال الترمذي تختله: والعمل على هذا عند أكثر أهل النحر، وذبح، وحلق أو قصر، فقد حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وقد روي عن عمر بن الخطاب: أنه قال: «حل له كل شيء إلا النساء والطيب» (٣).

⁽١) المغنى (٣/ ٣٨٩).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٤٢).

⁽٣) سنن الترمذي (٣/ ٢٥٠).

المسألة السابعة: الأصلع الذي لا شعر له ، ماذا يصنع ؟

قال ابن قدامة كَالله: والأصلع الذي لا شعر على رأسه، يستحب أن يمر الموسى على رأسه. روي ذلك عن ابن عمر. وبه قال مسروق، وسعيد بن جبير، والنخعي، ومالك، والشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم، على أن الأصلع يمر الموسى على رأسه. وليس ذلك واجبًا. وقال أبو حنيفة: يجب؛ لأن النبي عَلَيْهُ قال: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». وهذا لو كان ذا شعر وجب عليه إزالته، وإمرار الموسى على رأسه، فإذا سقط أحدهما لتعذره، وجب الآخر.

ولنا: أن الحلق محله الشعر، فسقط بعدمه، كما يسقط وجوب غسل العضو في الوضوء بفقده، ولأنه إمرار لو فعله في الإحرام لم يجب به دم، فلم يجب عند التحلل، كإمراره على الشعر من غير حلق^(۱).

المسألة الثامنة: ليس على النساء حلق

قال الكاساني تختلف: ولا حلق على المرأ؛ قلا روي عن ابن عباس على النبي أنه قال: «ليس على النساء حلق، وإنها عليهن تقصير»، وروت عائشة وخالفة أن «النبي على المرأة أن تحلق رأسها»، ولأن الحلق في النساء مثلة، ولهذا لم تفعله واحدة من نساء رسول الله على ولكنها تقصر، فتأخذ من أطراف شعرها قدر أنملة؛ لما روي عن عمر شها: أنه سئل، فقيل له: كم تقصر المرأة؟، فقال: «مثل هذه»، وأشار إلى أنملته. وليس على الحاج إذا حلق أن يأخذ من لحيته شيئًا، وقال الشافعي: إذا حلق ينبغي أن يأخذ من لحيته شيئًا، وقال الشافعي: الرأس بالنص الذي تلونا، ولأن حلق اللحية من باب المثلة؛ لأن الله تعالى زين الرجال باللحى، والنساء بالذوائب على ما روي في الحديث: «إن لله تعالى ملائكة الرجال باللحى، والنساء بالذوائب على ما روي في الحديث: «إن لله تعالى ملائكة تسبيحهم سبحان من زين الرجال باللحى، والنساء بالذوائب»، ولأن ذلك تشبه

⁽١) المغني (٣/ ٣٨٨).

بالنصاري، فيكره(١).

قال ابن قدامة كَلَهُ: (والمرأة تقصر من شعرها مقدار الأنملة). الأنملة: رأس الإصبع من المفصل الأعلى. والمشروع للمرأة التقصير دون الحلق. لا خلاف في ذلك. قال ابن المنذر: أجمع على هذا أهل العلم، وذلك لأن الحلق في حقهن مثلة. وقد روى ابن عباس، قال: قال رسول الله على النساء حلق، إنها على النساء التقصير». رواه أبو داود. وعن علي، قال: «نهى رسول الله على أن تحلق المرأة رأسها». رواه الترمذي.

وكان أحمد يقول: تقصر من كل قرن قدر الأنملة. وهو قول ابن عمر، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور. وقال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن المرأة، تقصر من كل رأسها؟ قال: نعم، تجمع شعرها إلى مقدم رأسها، ثم تأخذ من أطراف شعرها قدر أنملة. والرجل الذي يقصر في ذلك كالمرأة، وقد ذكرنا في ذلك خلافًا فيها مضي (٢).

قوله تعالى: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِن شَعَنبِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ أَلَّهُ لَكُمُ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ الْفَانِعَ وَٱلْمُعْتَرُّ كَذَالِكَ سَخَّرْنَهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [الحج:٣٦]

🗐 وفيها مسائل:

المسألة الأولى: المقصود بالبدن

قال ابن حجر تَعَلَّقُهُ: ﴿وَٱلْبُدْنَ ﴾ بسكون الدال في قراءة الجمهور، وقرأ الأعرج وهي رواية عن عاصم وبضمها، وأصلها من الإبل، وألحقت بها البقر شرعًا (٣). قال الطبري تَعَلِّقُهُ: ﴿وَٱلْبُدْنَ ﴾ [الح:٣] وهي جمع بدنة، وقد يقال لواحدها: بدن،

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٤١).

⁽٢) المغنى (٣/ ٣٩٠).

⁽⁷⁾ فتح الباري (7/70).

وإذا قيل: بدن، احتمل أن يكون جمعًا وواحدًا.

والبدن: هو الضخم من كل شيء، ولذلك قيل لامرئ القيس بن النعمان صاحب الخورنق والسدير: البدن، لضخمه، واسترخاء لحمه، فإنه يقال: قد بدن تبدينًا. فمعنى الكلام: والإبل العظام الأجسام، الضخام، جعلناها لكم أيها الناس، من شعائر الله؛ يقول: من أعلام أمر الله الذي أمركم به في مناسك حجكم، إذا قلدتموها، وجللتموها، وأشعرتموها، علم بذلك، وشعر أنكم فعلتم ذلك من الإبل والبقر(١).

🗖 أثر عطاء يَعْلَلْلهُ:

عن ابن جريج، قال: قال عطاء: ﴿ وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَنَبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحج: ٣٦] قال: «البقرة والبعير» (٢).

وقال البخاري تخلفه: قال مجاهد: «سميت البدن: لبدنها، والقانع: السائل، والمعتر: الذي يعتر بالبدن من غني أو فقير، وشعائر: استعظام البدن واستحسانها، والعتيق: عتقه من الجبابرة، ويقال: وجبت: سقطت إلى الأرض، ومنه: وجبت الشمس (۳).

قال الماوردي تختشه: قوله رَجَانَ ﴿ وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِن شَعَتبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحج: ٣٦] في البدن ثلاثة أقاويل: أحدها: أنها الإبل، وهو قول الجمهور. والثاني: أنها الإبل، والبقر، والغنم، وهو قول جابر، وعطاء. والثالث: كل ذات خف وحافر من الإبل، والبقر، والغنم، وهو شاذ، حكاه ابن الشجرة، وسميت بدنًا؛ لأنها مبدنة في السمن، وشعائر الله تعالى دينه في أحد الوجهين، وفروضه في الوجه الآخر (٤٠).

⁽١) تفسير الطبري ط هجر (١٦/ ٥٥٢).

⁽٢) سنده صحيح: تفسير الطبري ط هجر (١٦/ ٥٥٣) قال: حدثنا ابن بشار، قال: ثنا يحيى، عن ابن جريج، قال: قال عطاء.

⁽٣) صحيح البخاري (٢/ ١٦٧).

⁽٤) تفسير الماوردي (٤/ ٢٦).

قال السمعاني تَعْلَقْهُ: قوله تعالى: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِن شَعَتبِرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحج: ٣٦] البدن: جمع البدنة، وسميت البدنة لضخامتها، والبعير والبقر يسمى: بدنة، فأما الغنم لا تسمى بدنة.

وقوله: ﴿جَعَلْنَنَهَا لَكُم مِن شَعَتبِرِ ٱللَّهِ﴾ [الحج:٣٦] قد بينا، ومعناه: من أعلام دين الله، وسمي البدن شعائر؛ لأنها تشعر، وإشعارها هو أن تطعن في سنامها على ما هو^(۱).

قال البغوي تَخَلَله: والبدن، جمع بدنة، سميت بدنة لعظمها وضخامتها، يريد: الإبل العظام الصحاح الأجسام، يقال: بدن الرجل بدنًا وبدانة: إذا ضخم، فأما إذا أسن واسترخى يقال: بدن تبدينًا. قال عطاء والسدي: البدن [الإبل] والبقر، أما الغنم فلا تسمى بدنة. ﴿جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَتبِرِ ٱللَّهِ ﴿، من أعلام دينه، سميت شعائر؛ لأنها تشعر، وهو أن تطعن بحديدة في سنامها، فيعلم أنها هدي، ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾، النفع في الدنيا والأجر في العقبى (٢).

مسألة: وهل يطلق على غير الإبل البدن؟

قال القرطبي كَالله: اختلف العلماء في البدن، هل تطلق على غير الإبل من البقر أم لا؟ فقال ابن مسعود، وعطاء، والشافعي: لا. وقال مالك وأبو حنيفة: نعم. وفائدة الخلاف فيمن نذر بدنة فلم يجد البدنة، أو لم يقدر عليها، وقدر على البقرة، فهل تجزيه أم لا؟ فعلى مذهب الشافعي وعطاء: لا تجزيه. وعلى مذهب مالك: تجزيه. والصحيح ما ذهب إليه الشافعي وعطاء، لقوله بيئ في الحديث الصحيح في يوم الجمعة: «من راح في الساعة الأولى فكأنها قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنها قرب بقرة، والبدنة يدل على أن البقرة لا فكأنها قرب بقرة، والله أعلم. وأيضًا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتُ جُنُوبُها ﴿ الحِدِتِ على ما على ما الإبل. والبقر يضجع، ويذبح، كالغنم – على ما على ذلك، فإن الوصف خاص بالإبل. والبقر يضجع، ويذبح، كالغنم – على ما

⁽١) تفسير السمعاني (٣/ ٤٣٩).

⁽٢) تفسير البغوي (٣/ ٣٤١).

يأتي-. ودليلنا: أن البدنة مأخوذة من البدانة، وهو الضخامة، والضخامة توجد فيها جميعًا، وأيضًا فإن البقرة في التقرب إلى الله تعالى بإراقة الدم بمنزلة الإبل، حتى تجوز البقرة في الضحايا على سبعة كالإبل. وهذا حجة لأبي حنيفة حيث وافقه الشافعي على ذلك، وليس ذلك في مذهبنا. وحكى ابن شجرة أنه يقال في الغنم: بدنة، وهو قول شاذ. والبدن هي الإبل التي تهدى إلى الكعبة. والهدي: عام في الإبل والبقر والغنم (۱).

ذكر سحنون تعتلف: قلت لابن القاسم: أرأيت لو أن رجلًا قال: لله على بدنة، أتكون في قول مالك من غير الإبل؟ قال: قال مالك: من نذر بدنة فإنها البدن من الإبل، إلا أن لا يجد بدنة من الإبل، فتجزئه بقرة، فإن لم يجد بقرة، فسبع من الغنم، الذكور في ذلك والإناث سواء(٢).

قال البغوي تخالفه: وروى مالك عن عمرو بن عبيد الأنصاري: أنه سأل سعيد ابن المسيب عن بدنة جعلتها امرأة عليها، فقال سعيد: «البدن من الإبل، ومحل البدن البيت العتيق، إلا أن تكون سمت مكانًا من الأرض، فلتنحرها حيث سمت، فإن لم تجد بدنة، فبقرة، فإن لم تجد بقرة، فعشرًا من الغنم»، ثم جئت سالم بن عبد الله، فسألته فقال مثل ما قال سعيد، غير أنه قال: «فإن لم تجد بقرة، فسبعًا من الغنم»، ثم جئت خارجة بن زيد، فقال مثل ما قال سالم، ثم جئت عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب، فقال مثل ما قال سالم.

والدليل على أن البدن تطلق على غير الإبل.

أخرج مسلم (٢/ ٩٥٥) (٣٥٣) -(١٣١٨) وحدثني محمد بن حاتم، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير: أنه سمع جابر بن عبد الله، قال: «اشتركنا مع النبي ﷺ في الحج والعمرة كل سبعة في بدنة»، فقال رجل لجابر:

⁽١) تفسير القرطبي (١٢/ ٦١).

⁽٢) المدونة (١/ ٢١٤).

⁽٣) شرح السنة (١٠/ ٣١).

أيشترك في البدنة ما يشترك في الجزور؟ قال: «ما هي إلا من البدن، وحضر جابر الحديبية، قال: نحرنا يومئذ سبعين بدنة، اشتركنا كل سبعة في بدنة».

قال الشوكاني كتاتشه: «ما هي إلا من البدن» يعني: البقرة. فيه دليل على أنه يطلق على البقر أنها من البدن، وفي النهاية: البدنة: تقع على الجمل، والناقة، والبقرة، وهي بالإبل أشبه.

وفي القاموس: والبدنة محركة: من الإبل والبقر.

وفي الفتح: إن أصل البدن من الإبل، وألحقت بها البقر شرعًا، وحكى في البحر عن الهادي، والشافعي، والمؤيد بالله: أن البدنة تختص بالإبل. وعن أبي حنيفة وأصحابه والناصر: أنها تطلق على البقر، وعن بعض أصحاب الشافعي: أنها تطلق على الشاة (١).

قال السيوطي تَعَلَّلُهُ: وَأَخرِج عبد بن حميد وَابْنِ المُنْذر عَن عبد الله بن عمر ﷺ قَالَ: «لَا نعلم الْبدن إِلَّا من الْإِبل وَالْبَقر»(٢).

قال ابن قدامة كتالله: ومن وجبت عليه بقرة، أجزأته بدنة؛ لأنها أكثر لحمًا وأوفر. ويجزئه سبع من الغنم؛ لأنها تجزئ عن البدنة، فعن البقرة أولى. ومن لزمه بدنة، في غير النذر وجزاء الصيد، أجزأته بقرة؛ لما روى أبو الزبير، عن جابر، قال: «كنا ننحر البدنة عن سبعة». فقيل له: والبقرة؟ فقال: «وهل هي إلا من البدن». فأما في النذر، فقال ابن عقيل: يلزمه ما نواه، فإن أطلق فعنه روايتان: إحداهما: تجزئه البقرة؛ لما ذكرنا من الخبر. والأخرى: لا تجزئه، إلا أن يعدم البدنة.

وهذا قول الشافعي؛ لأنها بدل، فاشترط عدم المبدل. والأولى أولى؛ للخبر، ولأن ما أجزأ عن سبعة في الهدايا ودم المتعة، أجزأ في النذر بلفظ البدنة، كالجزور (٣).

⁽١) نيل الأوطار (٥/ ١٢١).

⁽٢) الدر المنثور (٦/ ٤٩).

⁽٣) المغنى (٣/ ٤٧٤).

قوله: ﴿ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ [الحج: ٣٦]

قال يحيي بن سلام تَعْلَقُهُ: قوله: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَنَبِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ [الحج:٣٦] يعني: أجر في نحرها والصدقة منها، تتقربون بها إلى الله.

تفسير السدي: ﴿ لَكُمْ فِيهَا ﴾ [الحج: ٣٦] يعني: في البدن أجر.

نا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، قال: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ [الحج: ٣٦] قال: «البدنة، إن احتاج ركب، وإن احتاج إلى اللبن شرب»(١).

قال الشافعي يَعَلَفُهُ: وقال الله ﷺ: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِن شَعَتبِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِي البَدن مالًا (٢) فِيهَا خَيْرٌ ﴾ [الحجر، لا أن لهم في البدن مالًا (٢)

قال الطبري تَعَلَّلُهُ: لكم في البدن خير؛ وذلك الخير هو الأجر في الآخرة بنحرها والصدقة بها، وفي الدنيا: الركوب إذا احتاج إلى ركوبها (٣).

أثر مجاهد تعلّشه:

عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قول الله: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ [الحج: ٣٦] قال: «أجر ومنافع في البدن» (٤٠).

أثر إبراهيم النخعي يَعْلَشْهُ:

عن منصور، عن إبراهيم: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ [الحج: ٣٦] قال: «اللبن، والركوب إذا احتاج» (٥).

⁽۱) تفسير يحيى بن سلام (۱/ ٣٧٥).

⁽٢) تفسير الإمام الشافعي (٣/ ١٠٨٩).

⁽٣) تفسير الطبري طهجر (١٦/ ٥٥٣).

⁽٤) أخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥٥٤) حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى، وحدثني الحارث، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا ورقاء، جميعًا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وسنده فيه مقال.

⁽٥) سنده صحيح: أخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥٥٤) حدثنا ابن بشار، قال: ثنا عبد الرحمن، قال. ثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم.

وقوله: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآتًا ﴾ [الح:٣٦]

قال الطبري يَختَلَثه: يقول ـ تعالى ذكره ـ: فاذكروا اسم الله على البدن عند نحركم إياها صواف.

قال بدر الدين العيني كَاللهُ: قوله: ﴿صَوَافَا ﴾ أي: قائمات، قد صففن أيديهن وأرجلهن.

وقيل: أي: قيامًا على ثلاثة قوائم قد صفت رجليها، وإحدي يديها، ويدها اليسرى معقولة، وقرىء: «صوافن»، من: صفون الفرس، وهو: أن تقوم على ثلاث، وتنصب الرابعة على طرف سنبكه، لأن البدنة تعقل إحدى يديها، فتقوم على ثلاث. وقرىء: «صوافي»، أي: خوالص لوجه الله تعالى. وعن عمرو بن عبيد: صوافًا، بالتنوين عوضًا عن حرف الإطلاق عند الوقف. وعن بعضهم: صواف، نحو مثل قول العرب: أعط القوس باريها، بسكون الياء (١).

القول الأول: صواف، أي: قيام.

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، في قوله: ﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ﴾ [الحج: ٣٦] قال: «الله أكبر، الله أكبر، اللهم منك ولك. صواف: قياما على ثلاث أرجل». فقيل لابن عباس: ما نصنع بجلودها؟ قال: «تصدقوا بها، واستمتعوا بها».

وفي وجه أخر عن أبي مليكة، عن ابن عباس في آية: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ﴾ [الح:٣٦] قال: «قيام»(٣).

وجه أخر عن مجاهد، عن ابن عباس عنه، في قوله: ﴿صَوَآفَ ﴾ [الحج:٣٦] قال:

⁽١) عمدة القاري (١٠/ ٢٧).

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٥٥)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٤٢) والطبراني في الدعاء (ص: ٢٩٥) من طرق عن أبي ظبيان، عن ابن عباس.

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٨).

«معقولة إحدى يديها، قال: قائمة على ثلاث قوائم»(١).

🗖 أثر عبد الله بن عمر على 🗗:

عن بجير بن سالم قال: «رأيت ابن عمر، وهو ينحر بدنته، قال: فقال: فقال: فَصَوَآفَ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَالَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى الل

🗖 أثر عبد الله بن الزبير على:

عن عمرو بن دينار، قال: «رأيت ابن الزبير ينحرها، وهي قيام معقولة إحدى يديها» (٣).

🗖 أثر هشام بن عروة كَمْلَلْلهُ:

عن هشام بن عروة قال: «كان أبي ينحر بدنته وهي قائمة»(٤).

أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٥٧) قال: حدثنا أبن البرقي، قال: ثنا ابن أبي مريم، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، عن خالد بن يزيد، عن ابن أبي هلال، عن نافع، عن عبد الله أنه «كان ينحر البدن، وهي قائمة مستقبلة البيت، تصف أيديها بالقيود، قال: هي التي ذكر الله: ﴿فَاَذْكُرُواْ اللهِ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَ ﴾ [الحجن٣] ».

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) عن عبد الأعلى، عن يونس، عن زياد بن جبير، عن ابن عمر: «أنه نحر ثلاث بدن له قيامًا».

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٣٨٩) عن سعيد بن منصور، ثنا هشيم، قال: ثنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير، قال: « رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهي قائمة معقولة، إحدى يديها صافنة».

- (٣) سنده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق ورقاء، عن عمرو بن دينار، قال: «رأيت ابن الزبير». وفي سنده «ورقاء بن عمر»، وهو حسن الحديث.
- (٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٣٨) من طريق وكيع، عن هشام بن عروة. وسنده صحيح.

⁽١) أخر جه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٥٥). حدثني علي، قال: ثنا عبد الله، قال: ثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس، في قوله: ﴿فَأَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ۗ [الحج:٣٦] يقول: «قيامًا».

⁽٢) له طرق يصح بها: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٥٧) قال: حدثنا يعقوب، قال: ثنا هشيم، قال: أخبرنا يعلى بن عطاء، قال: أخبرنا بجير بن سالم قال: « رأيت ابن عمر».

أثر إبراهيم النخعي يَعْلَشُهُ:

عن منصور، عن إبراهيم، وعن ليث ومجاهد، قالا: «الصواف على أربعة، والصوافن على ثلاثة»(١).

🗖 أثر طاوس كِتَلْلَهُ:

عن أيمن بن نابل أبي عمران، قال: سألت طاوسًا عن قول الله: ﴿ صَوَافَّ ﴾ قال: «ينحر قيامًا »(٢).

أثر مجاهد يَخلَشه:

عن ليث، عن مجاهد قال: «الصواف: إذا عقلت رجلها، وقامت على ثلاث»(٣).

ووجه أخر عن عثمان، عن مجاهد، في قوله تعالى: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَنَبِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيُرٌ فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ۗ [الحج:٣٦] قال: (إذا نحرها قيامًا)(١٤).

أثر الحسن البصري تَعَلَّقُهُ:

عن الحسن، قال: «ينحرها وهي باركة، وهو أهون عليها، وعلى من ينحرها»(٥).

🕸 القول الثاني: قالوا: المقصود بقوله: «صواف»، أي: من «صوافي»، أي: مخلصين.

أثر الحسن البصرى تَعْلَشْهُ:

حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا المعتمر، عن أبيه، عن الحسن: أنه قال: ﴿فَٱذْكُرُواْ

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٨) من طريق جرير، عن منصور، عن إبراهيم.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٨) من طريق عبيد الله بن موسى، عن أيمن بن نابل أبي عمران، قال: سألت طاوسًا. وسنده حسن.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٥٧) قال: حدثنا أبو كريب قال: ثنا ابن إدريس قال: أخبرنا ليث، عن مجاهد. وفي سنده ليث وهو «ضعيف».

⁽٤) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٤٢٨) أبو بكر قال: نا عبيد الله بن موسى، عن عثمان، عن مجاهد.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) قال أبو بكر: قال: نا ابن إدريس، عن هشام، عن الحسن. ورواية هشام عن الحسن فيها مقال.

أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَاَفَّ ﴾ [الحج: ٣٦] قال: «مخلصين» (١١).

أثر شقيق الضبي يَعْلَلْثُهُ:

عن قيس بن مسلم، عن شقيق الضبي: ﴿فَأَذُكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ﴾ [الحج: ٣٦] قال: «خالصة» (٢).

🗖 أثر طاوس يَحْلَمْهُ:

عن أيمن بن نابل، قال: «سألت طاوسًا عن قوله: ﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ﴾ [الحج:٣٦] قال: خالصًا» (٣).

أثر عبد الرحمن بن زيد كَالله:

عن ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿فَاَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ﴾ [الحج:٣٦] قال: «خالصة ليس فيها شريك، كما كان المشركون يفعلون، يجعلون لله ولآلهتهم، صوافي صافية لله تعالى (٤٠).

أثر مجاهد تخلّشة:

عن منصور، عن مجاهد، قال: «من قرأها: «صوافن» قال: معقولة. قال: ومن

⁽١) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٥٨) قال حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا المعتمر، عن أبيه، عن الحسن. وسنده صحيح.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٥٨) قال: حدثنا الحسن قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر قال: قال الحسن: (صوافي): «خالصة لله». ومعمر لم يسمع من الحسن البصري.

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٥٨) من طريق ابن بشار، قال: ثنا عبد الرحمن، قال: ثنا سفيان، عن قيس بن مسلم، عن شقيق الضبي. وسنده صحيح.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٥٩) قال: ثنا عبد الرحمن، قال: ثنا أيمن بن نابل، قال: سألت طاوسًا وسنده حسن.

⁽٤) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٥٩) حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد. وسنده صحيح.

قرأها: ﴿صَوَاتَكُ الحج: ٣٦] قال: تصف بين يديها الله الم

المراد بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الح:٣٦]

قال الطبري تَخَلَّلُهُ: يقول: فإذا سقطت، فوقعت جنوبها إلى الأرض بعد النحر، ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج: ٣٦]، وهو من قولهم: قد وجبت الشمس: إذا غابت، فسقطت للتغيب (٢).

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس، قوله: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الج: ٣٦] قال: ﴿إِذَا نحرت ﴿ (٣).

أثر مجاهد يَخلَشه:

عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج:٣٦]: «سقطت إلى الأرض» (٤٠).

وفي وجه عن أبي يحيى، عن مجاهد: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ ﴾ [الحج: ٣٦] "نحرت الأرض"(٥).

⁽۱) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (۱٦/ ٥٥٩) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٩٠) عن منصور، عن مجاهد، قال: «من قرأها: «صوافن» قال: معقولة، ومن قرأها: «صواف» تصف بين يديه». وسنده صحيح.

⁽۲) تفسير الطبرى (۱٦/ ٥٦٠).

⁽٣) سنده تالف: أخرجه الطبري في تفسيره طهجر (١٦/ ٥٦١) قال: حدثني محمد بن سعد، قال: ثنى أبي قال: ثنى أبي، عن أبيه، عن ابن عباس.

⁽٤) فيه مقال: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٦٠) قال: حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثني عيسى؛ وحدثني الحارث، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا ورقاء، جميعًا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد.

⁽٥) أخرجه الطبري طهجر (١٦/ ٥٦١) من طريق عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا إسرائيل، عن أبي يحيى، عن مجاهد: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ﴾[الحج:٣٦] «نحرت». وفي سنده أبي يحيي القتات، وهو «ضعيف».

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد كَاللهُ:

عن ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج:٣٦] قال: «فإذا ماتت» (١).

قال القرطبي تعلقه: الخامسة: قال ابن وهب: أخبرني ابن أبي ذئب: أنه سأل ابن شهاب عن الصواف، فقال: «تقيدها، ثم تصفها». وقال لي مالك بن أنس مثله. وكان العلماء على استحباب ذلك، إلا أبا حنيفة والثوري؛ فإنهما أجازا أن تنحر باركة وقيامًا. وشذ عطاء، فخالف، واستحب نحرها باركة. والصحيح ما عليه الجمهور، لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتُ جُنُوبُها ﴾ [الحج: ٣٦] معناه: سقطت بعد نحرها، ومنه: وجبت الشمس.

وفي صحيح مسلم عن زياد بن جبير: أن ابن عمر أتى على رجل، وهو ينحر بدنته باركة، فقال: «ابعثها قائمة مقيدة؛ سنة نبيكم ﷺ (٢٠).

وروى أبو داود عن أبي الزبير عن جابر، وأخبرني عبد الرحمن بن سابط: أن النبي عَلَيْ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي من قوائمها (٣).

(١) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٦١) قال: حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد.

⁽٢) البخاري (١٧١٣) ومسلم (١٣٢٠).

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٧٦٧) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن أبي خالد الأحمر، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: وأخبرني عن عبد الرحمن بن سابط. وكذا البيهقي (٥/ ٢٣٧) وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢١٤) من طريق يحيي بن ،سعيد عن ابن جريج، عن ابن سابط مرسلًا.

وقال البيهقى: حديث ابن جريج عن أبى الزبير، عن جابر موصول، وحديثه عن عبد الرحمن بن سابط مرسل. فلا أدري هذا خلاف على ابن جريج، فإن كان كذلك فلا شك أن رواية يحيى بن سعيد هذا الأصح، ولا شك، ولكن له شاهد من حديث ابن عمر أخرجه البخارى (١٧١٦) ومسلم (١٣١٧): أنه أتى على رجل ينحر بدنة، وهي باركة، فقال: "ابعثها قيامًا مقيدة، سنة نبيكم ﷺ".

المراد بقوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾[الحج:٣٦]

قال الطبري كتلثه: وقوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾ [الحج: ٣٦] يقول: كلوا من بهائم الأنعام التي ذكرتم اسم الله عليها أيها الناس هنالك. وهذا الأمر من الله ـ جل ثناؤه ـ أمر إباحة، لا أمر إيجاب، وذلك أنه لا خلاف بين جميع الحجة أن ذابح هديه، أو بدنته هنالك، إن لم يأكل من هديه، أو بدنته، أنه لم يضيع له فرضًا كان واجبًا عليه، فكان معلومًا بذلك أنه غير واجب(١).

قلت: والصحيح من أقوال العلماء أن الأمر بالأكل والإطعام ليس واجبًا، بل هو مستحب.

🗖 أثر عطاء يخلَلْثُهُ:

عن ابن جريج، عن عطاء، قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾[الحج:٢٨] قال: «كان لا يرى الأكل منها واجبًا» (٢).

أثر مجاهد تِعَلَمْهُ:

عن حصين، عن مجاهد: أنه قال: «هي رخصة: إن شاء أكل، وإن شاء لم يأكل، وهي كقوله: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا ﴾ [المائدة:٢]» (٣).

⁽١) الطبري ط هجر (١٦/ ٥٢٣).

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٣) من طريق يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء. وسنده صحيح.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤) من طريق هشيم، قال: أخبرنا حجاج، عن عطاء، في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾ [الحج:٣٦] قال: «هي رخصة، فإن شاء أكلها، وإن شاء لم يأكل».

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره طهجر (١٦/ ٥٢٤) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٩٥) من طريق حصين، قال: سئل مجاهد: أيأكل الرجل من أضحيته؟ قال: « لا يضره أن لا يأكل منها، إنها قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾ [الحج:٣٦] مثل قوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصْطَادُواْ﴾ [المائدة:٢]، فمن شاء اصطاد».

أثر إبراهيم النخعى تَعَلَّقْهُ:

عن مغيرة، عن إبراهيم، في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾ [الحج:٣٦] قال: «هي رخصة، فإن شاء أكل، وإن شاء لم يأكل»(١).

قال القرطبي كَالله: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج: ٣٦] أمر معناه الندب عند الجمهور. ويستحب للرجل أن يأكل من هديه، وأضحيته، وأن يتصدق بالأكثر، مع تجويزهم الصدقة بالكل وأكل الكل. وشذت طائفة؛ فأوجبت الأكل والإطعام بظاهر الآية، ولقوله عليه: «فكلوا، وادخروا، وتصدقوا» (٢).

قال الشنقيطي يحمله: في هاتين الآيتين الكريمتين مبحثان:

الأول: حكم الأكل المأمور به في الآيتين، هل هو الوجوب لظاهر صيغة الأمر، أو الندب والاستحباب؟

المبحث الثاني: فيها يجوز الأكل منه لصاحبه، وما لا يجوز له الأكل منه، ومذاهب أهل العلم في ذلك.

أما المبحث الأول: فجمهور أهل العلم على أن الأمر بالأكل في الآيتين: للاستحباب، والندب، لا للوجوب، والقرينة الصارفة عن الوجوب في صيغة الأمر: هي ما زعموا من أن المشركين كانوا لا يأكلون هداياهم، فرخص للمسلمين في ذلك.

وعليه فالمعنى: فكلوا إن شئتم، ولا تحرموا الأكل على أنفسكم، كما يفعله المشركون، وقال ابن كثير في تفسيره: إن القول بوجوب الأكل غريب، وعزا للأكثرين أن الأمر للاستحباب، قال: وهو اختيار ابن جرير في تفسيره، وقال القرطبي في تفسيره: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾: أمر معناه: الندب عند الجمهور، ويستحب للرجل، أن يأكل من هديه وأضحيته، وأن يتصدق بالأكثر مع تجويزهم الصدقة

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤) من طريق هشيم، قال: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم.

⁽٢) تفسير القرطبي (١٢/ ٤٤).

بالكل، وأكل الكل، وشذت طائفة؛ فأوجبت الأكل والإطعام بظاهر الآية، ولقوله على الكل، وأكل الكل، وشذت طائفة؛ فأوجبت الأكل والإطعام بظاهر الآية، ولقوله على أنه لا يجوز بيع جميعه، ولا التصدق بجميعه. انتهى كلام القرطبي.

ومعلوم أن بيع جميعه لا وجه لحليته، بل ولا بيع بعضه، كما هو معلوم.

قال مقيده - عفا الله عنه، وغفر له -: أقوى القولين دليلًا: وجوب الأكل والإطعام من الهدايا والضحايا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ في موضعين. وقد قدمنا أن الشرع واللغة دلا على أن صيغة: افعل تدل على الوجوب، إلا لدليل صارف عن الوجوب، وذكرنا الآيات الدالة على ذلك كقوله: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ مِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةً أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الور: ٣٦] وأوضحنا جميع أدلة ذلك في مواضع متعددة من هذا الكتاب المبارك، منها آية «الحج» التي ذكرنا عندها مسائل الحج.

ومما يؤيد أن الأمر في الآية يدل على وجوب الأكل وتأكيده: «أن النبي ﷺ نحر مائة من الإبل، فأمر بقطعة لحم من كل واحدة منها، فأكل منها، وشرب من مرقها».

وهو دليل واضح على أنه أراد ألا تبقى واحدة من تلك الإبل الكثيرة إلا وقد أكل منها، أو شرب من مرقها، وهذا يدل على أن الأمر في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ ليس لمجرد الاستحباب والتخيير، إذ لو كان كذلك لاكتفى بالأكل من بعضها، وشرب مرقه دون بعض، وكذلك الإطعام، فالأظهر فيه الوجوب.

والحاصل أن المشهور عند الأصوليين أن صيغة: افعل تدل على الوجوب إلا لصارف عنه، وقد أمر بالأكل من الذبائح مرتين، ولم يقم دليل يجب الرجوع إليه صارف عن الوجوب، وكذلك الإطعام، هذا هو الظاهر بحسب الصناعة الأصولية، وقد دلت عليها أدلة الوحى، كما قدمنا إيضاحه (۱).

⁽١) أضواء البيان (٥/ ١٩٤).

مسألة: الأكل من الهدي

كر أولًا: إذا كان الهدي تطوعًا(١).

اتفق العلماء على أن الأكل من هدي التطوع جائز مع الاختلاف في وجوبه من استحبابه، والصحيح أن الأكل منه مستحب، كما سبق بيانه، وهو قول جمهور العلماء.

قال البغوي يَعَلَّلهُ: واتفق العلماء على أن الهدي إذا كان تطوعًا يجوز للمهدي أن يأكل منه (٢).

قال ابن عبد البر تَعَلِّفُهُ: وأجمع العلماء على جواز الأكل من التطوع إذا بلغ محله؛ لقول الله تَكْلُو: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتُ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ واختلفوا في جواز الأكل مما عدا هدي التطوع (٣).

قال الشوكاني يَعْلَلْلهُ: قال النووي: وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع

⁽۱) وإن كان ثم آثار تخالف هذا الإجماع: منها الصحيح، ومنها الضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ۱۷۵) من طريق وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، وعن عبد الكريم، عن معاذ بن سعد، عن سنان بن سلمة: أن النبي عليه قال: «الهدي التطوع لا يؤكل منه، فإن أكل غرم». وسنده ضعيف.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن محمد بن ذكوان، عن الشعبي، عن علي، وعبد الله، قالا: "إن أكل منه غرم". وسنده ضعيف، ومحمد ابن ذكوان «ضعيف».

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، في البدنة: «ليس عليه شيء في التطوع إلا أن يأمر فيها بأمر، أو يأكل، أو يطعم، فإن فعل أبدل». وسنده صحيح.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق ابن عيينة، عن عمرو، عن جابر بن زيد قال: «إذا أكلت من هدي التطوع غرمته». وسنده صحيح.

⁽٢) تفسير البغوي (٣/ ٣٣٥).

⁽٣) التمهيد (٢/ ١١٣).

وأضحيته سنة(١).

أثر إبراهيم النخعي تَعَلَّشهُ:

عن منصور، عن إبراهيم، قال: «كانوا لا يأكلون من شيء جعلوه لله، ثم رخص لهم أن يأكلوا من الهدي، والأضاحي، وأشباهه»(٢).

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، قال: «بعث معي عبد الله بهديه، قال: وأمرني إن نحرته أن أتصدق بثلثه، وآكل ثلثًا، وأبعث إلى أهل أخيه بثلث».

قال الماوردي تَعَلِّلَهُ: قال الشافعي ﷺ: «وما كان منها تطوعًا أكل منها؛ لقول الله جل وعز: ﴿فَإِذَا وَجَبَتُ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا﴾ [الحج:٣٦] وأكل النبي ﷺ من لحم هديه، وأطعم، وكان هديه تطوعًا» (٣).

قال البغوي تغلله: إذا كان الهدي تطوعًا يجوز للمهدي أن يأكل منه، وكذلك أضحية التطوع، فأما ما كان واجبًا بالشرع من الهدي، مثل دم التمتع، والقران، والواجب بإفساد الحج، وفواته، وجزاء الصيد، فلا يجوز للمهدي أن يأكل منه شيئًا، بل عليه التصدق بالكل عند بعض أهل العلم، وبه قال الشافعي، وكذلك ما أوجبه على نفسه بالنذر(1).

كرثانيًا: إذا كان الهدي واجبًا.

١ - هدي التمتع والقران.

🗐 اختلف أهل العلم في الأكل من هدي التمتع والقرامُ على أقوال:

القول الأول: يؤكل من هدي التمتع والقران، وهو قول مالك، و أحمد،

⁽١) نيل الأوطار (٥/ ١٢٦).

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق جرير، عن منصور، عن إبراهيم. وسنده صحيح.

⁽٣) الحاوي الكبير (٤/ ٣٧٨).

⁽٤) شرح السنة للبغوي (٧/ ١٩٠).

وإسحاق، وأصحاب الرأي، وهو الصحيح.

□ واستدلوا على ذلك بها أخرجه البخاري ومسلم عن عمرة بنت عبد الرحمن، قالت: سمعت عائشة وين تقول: خرجنا مع رسول الله على الله على الله على من لم يكن معه القعدة، لا نرى إلا الحج، فلها دنونا من مكة «أمر رسول الله على من لم يكن معه هدي، إذا طاف وسعى بين الصفا والمروة، أن يحل»، قالت: فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ قال: نحر رسول الله على عن أزواجه، قال: يحيى، فذكرته للقاسم، فقال: أتتك بالحديث على وجهه (١).

وعن جابر بن عبد الله قال في قصة حجة الوداع: «فنحر ثلاثًا وستين بيده، ثم أعطى عليًا، فنحر ما غبر، وأشركه في هديه، ثم أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فطبخت، فأكلا من لحمها وشربا من مرقها»(٢).

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ عُبَيْدِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ، وَيُؤْكُلُ مِنَّا سِوَى ذَلِكَ»(٢).

قال الإمام مالك كَالله: قلت لابن القاسم: أرأيت الهدي الذي يكون مضمونًا، أي هدي هو عند مالك؟

⁽١) البخاري (١٧٠٩) ومسلم (١٢١١).

⁽۲) مسلم (۱۲۱۸).

⁽٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢/ ١٧٢) تعليقًا قال: وقال عبيد الله: أخبرني نافع، عن ابن عمر، ولله الله: « لا يؤكل من جزاء الصيد، والنذر، ويؤكل مما سوى ذلك».

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٧) من طريق ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وسنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق ابن نمير، عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول: «إذا أعطبت البدنة أو كسرت، أكل منها صاحبها، أو أطعمه، ولم يبدلها إلا أن يكون نذرا، أو جزاء صيد». وفي سنده عبد الله بن عمر، وفيه ضعف، وقد توبع من «عبيد الله ابن عمر».

قال: الهدي الذي إذا هلك، أو عطب، أو استحق، كان عليه أن يبدله، فهذا مضمون، قلت: فإن لم يعطب، ولم يستحق حتى نحره، أيأكل منه في قول مالك؟

قال: نعم، يأكل منه. قال: وقال مالك: يؤكل من الهدي كله، إلا فدية الأذى، وجزاء الصيد، وما نذره للمساكين.

قال: وقال مالك: يأكل من هديه الذي ساقه لفساد حجه، أو لفوات حجه، أو هدي تمتع أو تطوع، ومن الهدي كله، إلا ما سميت لك.

قال ابن القاسم: قال مالك: كل هدي مضمون إن عطب فليأكل منه صاحبه، ولا وليطعم منه الأغنياء، والفقراء، ومن أحب، ولا يبيع من لحمه، ولا من جلاه، ولا من خطمه، ولا من قلائده شيئًا، وإن أراد أن يستعين بذلك في ثمن بدنة من الهدي، فلا يفعل، ولا يبيع منه شيئًا (١).

قال ابن قدامة تعمّلة: (ولا يأكل من كل واجب إلا من هدي التمتع). المذهب: أنه يأكل من هدي التمتع والقران، دون ما سواهما. نص عليه أحمد. ولعل الخرقي ترك ذكر القران؛ لأنه متعة، واكتفى بذكر المتعة؛ لأنها سواء في المعنى، فإن سببها غير محظور، فأشبها هدي التطوع. وهذا قول أصحاب الرأي.

وعن أحمد: أنه لا يأكل من المنذور، وجزاء الصيد، ويأكل مما سواهما. وهو قول ابن عمر، وعطاء، والحسن، وإسحاق؛ لأن جزاء الصيد بدل، والنذر جعله لله تعالى بخلاف غيرهما.

ولنا: أن أزواج النبي على تمتعن معه في حجة الوداع، وأدخلت عائشة الحج على العمرة، فصارت قارنة، ثم ذبح عنهن النبي على البقرة، فأكلن من لحومها. قال أحمد: قد أكل من البقرة أزواج النبي على في حديث عائشة خاصة. وقالت عائشة: «إن النبي على أمر من لم يكن معه هدي، إذا طاف بالبيت، أن يحل، فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ فقيل: ذبح النبي على عن أزواجه».

⁽١) المدونة (١/ ٤١٠).

وروى أبو داود، وابن ماجه: «أن رسول الله ﷺ ذبح عن آل محمد في حجة الوداع بقرة». وقال ابن عمر: «تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فساق الهدي من ذي الحليفة». متفق عليه.

وقد ثبت «أن النبي ﷺ أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فأكل هو وعلي من لحمها، وشربا من مرقها». رواه مسلم. ولأنها دما نسك، فأشبها التطوع، ولا يؤكل من غيرهما؛ لأنه يجب بفعل محظور، فأشبه جزاء الصيد(١).

قال ابن بطال كتلته: قال ابن المنذر: اختلف العلماء فيها يؤكل من الهدى، وما لا يؤكل: فكان ابن عمر يقول: «لا يؤكل من جزاء الصيد، ولا من النذر، ويؤكل مما سوى ذلك»، وروى مثله عن طاوس والحسن، وبه قال أحمد وإسحاق(٢).

قال البغوي كتلته: وقال أحمد، وإسحاق: له أن يأكل من الكل إلا من جزاء الصيد، والمنذور، ويروى ذلك عن ابن عمر. وقال أصحاب الرأي: له أن يأكل من دم التمتع والقران، ولا يأكل من واجب سواهما(٤).

قال ابن حزم كَتَلَثُهُ: ويأكل من هدي التطوع إذا بلغ محله، ولا بد، كما قلنا، ولا يحل أن يأكل من شيء من الأهداء الواجبة إذا بلغت محلها، فإن أكل ضمن مثل ما أكل فقط، ولا يعطى في جزارة الهدي شيء منه أصلًا، ويتصدق بجلاله، وجلوده،

⁽١) المغنى (٣/ ٢٦٦).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٩٤).

⁽٣) تفسير القرطبي (١٢/ ٤٤).

⁽٤) شرح السنة للبغوي (٧/ ١٩٠).

ولا بد^(۱).

القول الثاني: لا يجوز للمهدي أن يأكل منه شيئًا، بل عليه التصدق بالكل، وهو قول الشافعي.

قال الشافعي تخلفه: والهدي هديان: واجب، وتطوع. فكل ما كان أصله واجبًا على الإنسان ليس له حبسه، فلا يأكل منه شيئًا، وذلك مثل هدي الفساد، والطيب، وجزاء الصيد، والنذور، والمتعة، فإن أكل من الهدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه، ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع (٢).

قال ابن بطال تعلقه: وقال الشافعي: لا يأكل إلا هدي التطوع خاصة، ولا يأكل من المتعة والقران؛ لأنه عنده واجب، وهو قول أبي ثور، واحتج ابن القصار لقول من المتعة والقران؛ لأنه عنده واجب، وهو قول أبي ثور، واحتج ابن القصار لقول مالك بقول الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهِ فِي أَيّامِ مّعلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ اللّهُ نَعْلِم فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ﴿ [الحج: ٢٨] ولم يخص واجبًا من تطوع، فهو عام في جواز الأكل إلا بدلالة، وأيضًا فإن الإجماع حاصل على جواز الأكل من دم المتعة، ولا نعلم أحدًا منعه قبل الشافعي. وقول عائشة: «فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر» يرد تعلم أحدًا منعه قبل الشافعي. وقول عائشة: «فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر» يرد قوله؛ لأنه لا خلاف أن لحم البقر التي نحر النبي اليني عن أزواجه كانت هدي المتعة التي متعن، وقد أمر الرسول ﷺ أن يحمل إليهن منه ليأكلنه (٢).

القول الثالث: جواز الأكل عمومًا من الهدي، سواء كان واجبًا أو تطوعًا.

قال الشوكاني كَوْلَتُهُ: والظاهر أنه يجوز الأكل من الهدي من غير فرق بين ما كان منه تطوعًا وما كان فرضًا؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج: ٣٦]، ولم يفصل، والتمسك بالقياس على الزكاة في عدم جواز الأكل من الهدي الواجب لا ينتهض لتخصيص هذا العموم؛ لأن شرع الزكاة لمواساة الفقراء، فصرفها إلى المالك إخراج لها عن موضوعها، وليس شرع الدماء كذلك، لأنها إما لجبر نقص، أو لمجرد

⁽١) المحلي (٥/ ٣١٢)، ولكن يظهر أن ابن حزم لا يرى وجوب هدي التمتع والقران.

⁽٢) الأم (٢/ ٢٨٢).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٩٤).

التبرع، فلا قياس مع الفارق، فلا تخصيص(١).

وحاصل أقوال العلماء في هذه المسألة كما ذكره الشنقيطي يَعَلَّفْهُ:

وأما المبحث الثاني: وهو ما يجوز الأكل منه، وما لا يجوز، فقد اختلف فيه أهل العلم، وهذه مذاهبهم، وما يظهر رجحانه بالدليل منها: فذهب مالك كتلفه، وأصحابه إلى جواز الأكل من جميع الهدي، واجبه وتطوعه، إذا بلغ محله، إلا ثلاثة أشياء: جزاء الصيد، وفدية الأذى، والنذر الذي هو للمساكين، وقال اللخمي: كل هدي واجب في الذمة، عن حج أو عمرة، من فساد، أو متعة، أو قران، أو تعدي ميقات، أو ترك النزول بعرفة نهارًا، أو ترك النزول بمزدلفة، أو ترك رمي الجهار، أو أخر الحلق؛ يجوز الأكل منه، قبل بلوغ محله وبعده. أما جزاء الصيد، وفدية الأذى فيؤكل منها قبل بلوغها محلها، ولا يؤكل منها بعده. وأما النذر المضمون إذا لم يسمه للمساكين فإنه يأكل منه بعد بلوغه محله، وإن كان منذورًا معينًا، ولم يسمه للمساكين، أو قلده، وأشعره من غير نذر أكل منه بعد بلوغه محله، ولم يأكل منه قبل ولا يؤن عين النذر للمساكين، أو نوى ذلك حين التقليد والإشعار، لم يأكل منه قبل ولا بعد.

والحاصل أن النذر المعين للمساكين لا يجوز له الأكل منه مطلقًا، عند مالك، وأن النذر المضمون للمساكين، حكمه عند المالكية حكم جزاء الصيد وفدية الأذى، فيمتنع الأكل منه بعد بلوغه محله، ويجوز قبله؛ لأنه باق في الذمة حتى يبلغ محله. وأما النذر المضمون الذي لم يسم للمساكين، كقوله: على لله نذر أن أتقرب إليه بنحر هدي، فله عند المالكية: الأكل منه، قبل بلوغ محله وبعده، وقد قدمنا أن هدي التطوع إن عطب في الطريق، لا يجوز له الأكل منه عند المالكية، وأوضحنا دليل ذلك. هذا هو حاصل مذهب مالك في الأكل من الهدايا، ولا خلاف في جواز الأكل من الضحايا. وقد قدمنا قول اللخمي من المالكية أن كل هدي جاز أن يأكل منه جاز أن يطعمه منه من شاء من غني وفقير، وكل هدي لم يجز له أن يأكل منه، فإنه يطعمه أن يطعم منه من شاء من غني وفقير، وكل هدي لم يجز له أن يأكل منه، فإنه يطعمه

⁽١) نيل الأوطار (٥/ ١٢٦).

فقيرًا، لا تلزمه نفقته كالكفارة. وكره ابن القاسم من أصحاب مالك إطعام الذمي من الهدايا، كما تقدم. ومذهب أبي حنيفة كتلقه: أنه يأكل من هدي التمتع والقران، وهدي التطوع إذا بلغ محله، أما إذا عطب هدي التطوع، قبل بلوغ محله، فليس لصاحبه الأكل منه عند أبي حنيفة، كما تقدم إيضاحه، ولا يأكل من غير ذلك، هو ولا غيره من الأغنياء، بل يأكله الفقراء. هذا حاصل مذهب أبي حنيفة كتلقه.

وأما مذهب الشافعي تَخَلَّتُهُ: فهو أن الهدي إن كان تطوعًا، فالأكل منه مستحب، واستدل بعضهم لعدم وجوب الأكل بقوله: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَنَبِرِ اللَّهِ ﴾. قالوا: فجعلها لنا، وما هو للإنسان فهو مخير بين تركه، وأكله، ولا يخفى ما في هذا الاستدلال.

واعلم أنا حيث قلنا في هذا المبحث: يجوز الأكل، فإنا نعني: الإذن في الأكل الصادق بالاستحباب، وبالوجوب، لما قدمنا من الخلاف في وجوب الأكل والإطعام، واستحبابهما، والفرق بينهما بإيجاب الإطعام دون الأكل، وكل هدي واجب لا يجوز الأكل منه في مذهب الشافعي، كهدي التمتع، والقران، والنذر، وجميع الدماء الواجبة، قال النووي: وكذا قال الأوزاعي، وداود الظاهري: لا يجوز الأكل من الواجب. هذا هو حاصل مذهب الشافعي.

وأما مذهب أحمد كفلشه: فهو أنه لا يأكل من هدي واجب، إلا هدي التمتع والقران، وأنه يستحب له أن يأكل من هدي التطوع، وهو ما أوجبه بالتعيين ابتداء من غير أن يكون عن واجب في ذمته، وما نحره تطوعًا من غير أن يوجبه، هذا هو مشهور مذهب الإمام أحمد. وعنه رواية: أنه لا يأكل من المنذور، وجزاء الصيد، ويأكل مما سواهما.

قال في «المغني»: وهو قول ابن عمر، وعطاء، والحسن، وإسحاق؛ لأن جزاء الصيد بدل، والنذر جعله الله تعالى، بخلاف غيرهما.

وقال ابن أبي موسى: لا يأكل أيضًا من الكفارة، ويأكل مما سوى هذه الثلاثة، ونحوه مذهب مالك؛ لأن ما سوى ذلك لم يسمه للمساكين، ولا مدخل للإطعام

فيه فأشبه التطوع. وقال الشافعي: لا يأكل من واجب؛ لأنه هدي واجب بالإحرام فلم يجز الأكل منه كدم الكفارة. انتهى من «المغنى».

فقد رأيت مذاهب الأربعة فيها يجوز الأكل منه، وما لا يجوز.

قال مقيده – عفا الله عنه، وغفر له –: الذي يرجحه الدليل في هذه المسألة: هو جواز الأكل من هدي التطوع وهدي التمتع والقران، دون غير ذلك، والأكل من هدي التطوع لا خلاف فيه بين العلماء بعد بلوغه محله، وإنها خلافهم في استحباب الأكل منه، أو وجوبه، ومعلوم أن النبي عَلَيْ ثبت عنه في الأحاديث الصحيحة في حجة الوداع: «أنه أهدى مائة من الإبل»، ومعلوم أن ما زاد على الواحدة منها تطوع، وقد أكل منها وشرب من مرقها جميعًا.

وأما الدليل على الأكل من هدى التمتع والقران، فهو ما قدمنا مما ثبت في الصحيح: «أن أزواج النبي عَلَيْ ذبح عنهن عَلَيْ بقرًا، ودخل عليهن بلحمه، وهن متمتعات، وعائشة منهن قارنة، وقد أكلن جميعًا مما ذبح عنهن في تمتعهن وقرانهن بأمره عَلَيْ ، وهو نص صحيح صريح في جواز الأكل من هدى التمتع والقران. أما غير ما ذكرنا من الدماء فلم يقم دليل يجب الرجوع إليه على الأكل منه، ولا يتحقق دخوله في عموم: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾؛ لأنه لترك واجب أو فعل محظور، فهو بالكفارات أشبه، وعدم الأكل منه أظهر وأحوط. والعلم عند الله تعالى (۱).

٢ - الأكل من هدي جزاء الصيد، والنذر، والفدية.

الختلف أهل العلم في جواز الأكل من جزاء الصيد، والنذر، والفدية: فذهب أكثرهم إلى عدم جواز ذلك وورد ذلك عن بعض الصحابة والتابعين:

🗖 أثر على بن أبي طالب ﴿ اللهِ عَلَيْهُ:

عن الحكم، قال: قال علي: «لا يؤكل من النذر، ولا من جزاء الصيد، ولا مما جعل للمساكين»(٢).

⁽١) أضواء البيان (٥/ ١٩٥).

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق شريك، عن أشعث، عني

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: «لا تأكل من جزاء الصبد»(١).

□ أثر عبدالله بن عمر ﷺ:

عَنْ عُبَيْدِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: ﴿لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ، وَيُؤْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ ﴾(٢).

أثر عطاء يَخلَشه:

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «ثَلَاثٌ لَا يُؤْكَلُ مِنْهُنَّ: جَزَاءُ الصَّيْدِ، وَجَزَاءُ النُّسُكِ، وَنَذْرُ الْسُاكِين» (٣). الْسَاكِين» (٣).

وعن ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: «لَا يَأْكُلُ مِنْ بَدَنَتِهِ الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ حَرَامًا، وَالْكَفَّارَاتُ كَذَلِكَ اللهُ عَلَهُ عَرَامًا، وَالْكَفَّارَاتُ كَذَلِكَ اللهُ اللهُ عَلَمُ عَرَامًا،

__

الحكم، قال: قال علي. وشريك هذا «ضعيف»، والحكم هذا لم يسمع علي بن أبي طالب ١٠٠٠.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق يحيى بن آدم، قال: ثنا حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس. ورواية حماد بن سلمة تكلم فيها العلماء في روايته عن قيس بن سعد.

(٢) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٧) من طريق ابْنُ المُثنَى، قَالَ: ثنا يَحْيَى،
 عَنْ عُبَيْدِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وسنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق ابن نمير، عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول: «إذا أعطبت البدنة أو كسرت، أكل منها صاحبها، أو أطعمه، ولم يبدلها إلا أن يكون نذرًا، أو جزاء صيد». وفي سنده عبد الله بن عمر، وفيه ضعف، وقد توبع من «عبيد الله ابن عمر».

- (٣) صحيح وله طرق: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٦) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق عَبْدَ الْمُلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ. وسيأتي من طريق ابن جريج عن عطاء.
- (٤) سنده صَحيَح: أخرجه الطبري في تفسيره طُ هجر (٣/ ٤٠٧) من طريق مُحُمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ.

أثر مجاهد رَعَلَنهُ:

عَنْ سَالِم، عَنْ مُجَاهِد، قَالَ: «جَزَاءُ الصَّيْدِ، وَالْفِدْيَةِ، وَالنَّذْرِ لَا يَأْكُلُ مِنْهَا صَاحِبُهَا، وَيَأْكُلُ مِنَ التَّطَوُّع، وَالتَّمَتُّع»(١).

🗖 أثر طاوس يَخَلَثُهُ:

عَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، أَنَّهُمْ قَالُوا: «لَا يُؤْكَلُ مِنَ الْفِدْيَةِ. وَقَالَ مَرَّةً: مِنْ هَدْي الْكَفَّارَةِ، وَلَا مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ^(٢).

أثر إبراهيم كِمْلَشْهُ:

عن الحكم، عن إبراهيم، قال: «لا يأكل من جزاء الصيد»(٣).

أثر سعيد بن جبير كَالَمْهُ:

عن سالم، عن سعيد بن جبير، قال: «لا يؤكل من النذر، ولا من الكفارة، ولا مما جعل للمساكين»(٤).

أثر عبد الرحمن بن أبي ليلي تَعْلَلْلهُ:

عن عنبسة، عن ابن أبي ليلي، قال: «من الفدية، وجزاء الصيد، والنذر»(٥).

(١) سنده ضعيف جدًا: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٧) من طريق ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا حَكَّامٌ، وَهَارُونُ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ سَالِم، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده ضعيف.

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هُجُر (٣/ ٤٠٧) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ١٧٥) من طريق إسهاعيل ابن علية، عن ليث، عن عطاء، وطاوس، ومجاهد، أنهم قالوا: «لا يؤكل من الفدية، ولا من جزاء الصيد» وليث هذا هو «ليث بن أبي سليم» وهو ضعيف.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق وكيع، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم. وسنده صحيح.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق شريك، عن سالم، عن سعيد بن جبير. وسنده ضعيف.

⁽٥) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٨) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ خُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا هَارُونُ، عَنْ عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَ. وسنده ضعيف.

□ وإلى هذا ذهب أصحاب المذاهب الأربعة كَتَلَثه:

كرالمذهب الحنفي:

قال السرخسي تعلقه: وإذا أكل المحرم من جزاء الصيد فعليه قيمة ما أكل؛ لأن حق الله تعالى بالتصدق تعلق بالمذبوح، فإذا صرفه إلى حاجته صار ضامنًا قيمته للمساكين، وكذلك إن أكله بعدما ذبحه بمكة، فعليه قيمته مذبوحًا، بخلاف ما إذا سرق فإن الهدي قد بلغ محله حين ذبحه بمكة، وبقي وجوب التصدق معلقًا بعين المذبوح، فإذا هلك من غير صنعه لا يلزمه شيء، وإذا استهلكه بالأكل فعليه ضمان قيمته للفقراء، بمنزلة مال الزكاة (۱).

كاللذهب المالكي:

وقال مالك تَعَلِّلُهُ: يؤكل من الهدي كله، إلا فدية الأذى، وجزاء الصيد، وما نذره للمساكين (٢).

قال الشافعي كالله: والهدي هديان: واجب، وتطوع. فكل ما كان أصله واجبًا على الإنسان ليس له حبسه، فلا يأكل منه شيئًا، وذلك مثل هدي الفساد، والطيب، وجزاء الصيد، والنذور، والمتعة، فإن أكل من الهدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه، ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع (٣).

قال ابن قدامة تعمّلة: (ولا يأكل من كل واجب إلا من هدي التمتع). المذهب: أنه يأكل من هدي التمتع والقران، دون ما سواهما. نص عليه أحمد. ولعل الخرقي ترك ذكر القران؛ لأنه متعة، واكتفى بذكر المتعة؛ لأنها سواء في المعنى، فإن سببها غير محظور، فأشبها هدي التطوع. وهذا قول أصحاب الرأي.

وعن أحمد: أنه لا يأكل من المنذور وجزاء الصيد، ويأكل مما سواهما. وهو قول ابن عمر، وعطاء، والحسن، وإسحاق؛ لأن جزاء الصيد بدل، والنذر جعله لله تعالى،

⁽١) المبسوط (٤/ ١٠٠).

⁽٢) المدونة (١/ ٤١٠).

⁽٣) الأم (١/ ١٨٢).

بخلاف غيرهما.

وقال ابن أبي موسى: لا يأكل أيضًا من الكفارة، ويأكل مما سوى هذه الثلاثة. ونحوه مذهب مالك؛ لأن ما سوى ذلك لم يسمه للمساكين، ولا مدخل للإطعام فيه، فأشبه التطوع.

وقال الشافعي: لا يأكل من واجب؛ لأنه هدي وجب بالإحرام، فلم يجز الأكل منه، كدم الكفارة.

ولنا: أن أزواج النبي على تمتعن معه في حجة الوداع، وأدخلت عائشة الحج على العمرة، فصارت قارنة، ثم ذبح عنهن النبي على البقرة، فأكلن من لحومها. قال أحمد قد أكل من البقرة أزواج النبي على في حديث عائشة خاصة. وقالت عائشة: «إن النبي على أمر من لم يكن معه هدي، إذا طاف بالبيت، أن يحل، فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ فقيل: ذبح النبي على عن أزواجه».

وروى أبو داود، وابن ماجه: «أن رسول الله ﷺ ذبح عن آل محمد في حجة الوداع بقرة». وقال ابن عمر: «تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فساق الهدي من ذي الحليفة». متفق عليه.

وقد ثبت «أن النبي ﷺ أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فأكل هو وعلي من لحمها، وشربا من مرقها». رواه مسلم. ولأنها دما نسك، فأشبها التطوع، ولا يؤكل من غيرهما؛ لأنه يجب بفعل محظور، فأشبه جزاء الصيد (١١).

وذهب بعضهم إلى جواز ذلك، والصحيح الأول.

🗖 أثر حماد كِتَلَلْثُهُ:

عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ: «الشَّاةُ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، يَأْكُلُ مِنْهُ إِنْ شَاءَ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ» يَأْكُلُ مِنْهُ إِنْ شَاءَ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ» (٢).

⁽١) المغنى (٣/ ٢٦٦).

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٨) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ خُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَقَ،

🗖 أثر الحسن البصري يَعَلَمُهُ:

عن هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ، قَالَ: ثني مَنْ سَمِعَ الْحَسَنَ، يَقُولُ: «كُلْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، يَعْنِي مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَالنَّذْرِ، وَالْفِدْيَةِ»(١).

قوله تعالى: ﴿وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرُّ ﴾ [الح:٣٦]

قال الطبري يَحْتَلَفُهُ: اختلف أهل التأويل في المعني بالقانع والمعتر: فقال بعضهم:

القول الأول: القانع: الذي يقنع بها أعطي، أو بها عنده، ولا يسأل، والمعتر: الذي يتعرض لك أن تطعمه من اللحم، ولا يسأل.

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🍩:

عن ابن عباس عن في قوله: ﴿وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَ ﴾ [الحج: ٣٦] قال: «القانع: المستغني بها أعطيته، وهو في بيته، والمعتر: الذي يتعرض لك، ويلم بك أن تطعمه من اللحم، ولا يسأل. وهؤلاء الذين أمر أن يطعموا من البدن »(٢).

🗖 أثر مجاهد تِخَلِقَهُ:

عن ليث، عن مجاهد، قال: «القانع: جارك الذي يقنع بها أعطيته، والمعتر: الذي يتعرض لك، ولا يسألك»(٣).

أثر محمد بن كعب القرظى تَخَلَلْهُ:

عن القرظي أنه كان يقول في هذه الآية: ﴿ وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ ﴾ [الحج: ٣٦]

عَنْ حَمَّادٍ. وسنده ضعيف.

⁽۱) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٨) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: ثنا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: ثنا الْأَشْعَتُ، عَنِ الْحُسَنِ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْأَكْلِ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَنَذْر المُسَاكِينِ».

⁽٢) أخرجه الطبري بسند العوفيين، وهو سند تالف.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥٦٣) والقاسم بن سلام في الأموال (ص: ٧١٩) من طريق ليث، عن مجاهد، قال: «القانع: جارك الذي يسأل، والمعتر: الذي يتعرض، ولا يسأل».

«القانع: الذي يقنع بالشيء اليسير يرضى به، والمعتر: الذي يمر بجانبك، لا يسأل شيئا؛ فذلك المعتر»(١).

القول الثاني قالوا: القانع: الذي يقنع بها عنده، ولا يسأل؛ والمعتر: الذي يعتريك، فيسألك.

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عن على بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قوله: ﴿ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ ﴾ [الحج:٣٦] يقول: «القانع: المتعفف؛ ﴿ وَٱلْمُعْتَرَ ﴾ [الحج:٣٦] يقول: السائل» (٢٠).

🗖 أثر مجاهد يَخلَللهُ:

عن خصيف، قال: سمعت مجاهدًا يقول: «القانع: أهل مكة؛ والمعتر: الذي يعتريك، فيسألك»(٣).

□ أثر عكرمة يَعْلَلْثُهُ:

عن كعب بن فروخ قال: سمعت قتادة، يحدث عن عكرمة، في قوله: ﴿ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرُ ﴾ [الحج:٣٦] قال: «القانع: الذي يقعد في بيته، والمعتر: الذي يسأل (٤٠).

⁽١) الطبري ط هجر (١٦/ ٥٦٣) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني أبو صخر، عن القرظي. وسنده صحيح.

⁽٢) الطبري في التفسير ط هجر (١٦/ ٥٦٣) من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وسنده منقطع.

⁽٣) الطبري في التفسير طهجر (١٦/ ٥٦٣) من طريق خصيف، قال: سمعت مجاهدًا. وخصيف ابن عبد الرحمن «سيئ الحفظ». وأخرجه (١٦/ ٥٦٤) من طريق ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور، عن معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: ﴿الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرُ ﴾ [الحج:٣٦] قال: « القانع: الطامع بها قبلك، ولا يسألك؛ والمعتر: الذي يعتريك، ويسألك». وابن أبي نجيح لم يسمع التفسير من مجاهد. وله طريق يصحح به سيأتي.

⁽٤) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٦٤) حدثنا ابن بشار، قال: ثنا مسلم بن إبراهيم، قال: ثني كعب بن فروخ قال: سمعت قتادة، يحدث عن عكرمة. وسنده صحيح، وقد حدث خلاف في سهاعه من عكرمة، والصحيح السهاع.

أثر قتادة يَخلَشْه:

عن سعيد، عن قتادة، قال: «القانع: المتعفف الجالس في بيته؛ والمعتر: الذي يعتريك، فيسألك»(١).

أثر إبراهيم سَخَلَشْهُ:

عن منصور، عن مجاهد، وإبراهيم، قالا: «القانع: الجالس في بيته؛ والمعتر: الذي يسألك»(٢).

🕸 القول الثالث: القانع: هو السائل، والمعتر: هو الذي يعتريك، ولا يسأل.

أثر الحسن البصري كَالله:

عن عبد الأعلى، قال: ثنا يونس، عن الحسن، قال: «القانع: الذي يقنع إليك، ويسألك، والمعتر: الذي يتعرض لك، ولا يسألك» (٣).

(١) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٦٤) حدثنا ابن بشار، قال: ثنا عبد الأعلى، قال: ثنا سعيد، عن قتادة. وسنده صحيح.

(٢) الطبري ط هجر (١٦/ ٥٦٤) قال: حدثني نصر بن عبد الرحمن، قال: ثنا المحاربي، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، وإبراهيم. وسنده صحيح.

وأخرجه القاسم بن سلام في الأموال (ص: ٧١٩) قال: حدثنا عمار بن محمد الثوري، عن منصور، عن مجاهد، قال: «القانع: الجالس في بيته، والمعتر: الذي يتعرض للناس يسألهم». وسنده صحيح.

(٣) صحيح: الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٦٥) و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٢) من طرق، عن يونس، عن الحسن، قال: «القانع: الذي يقنع إليك، والمعتر: الذي يعتريك، يريك نفسه و لا يسألك».

والبيهقي في الكبرى (٩/ ٤٩٤) من طريق أحمد بن نجدة، ثنا سعيد بن منصور، ثنا هشيم، أنبأ يونس، ومنصور، عن الحسن، في قوله: ﴿ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرُّ﴾[الحج:٣١] قال: «القانع: الذي يقنع للرجل يسأله، والمعتر: الذي يتعرض، ولا يسأل».

والطبري في التفسير ط هجر (١٦/ ٥٦٥) قال: حدثنا ابن المثنى قال: ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا شعبة، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، في هذه الآية: ﴿وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرُّ ﴾ [الحج:٣٦] قال: «القانع: الذي يقنع، والمعتر: الذي يعتريك».

🗖 أثر سعيد بن جبير كَغَلِللهُ:

عن سعيد بن جبير: «القانع: السائل»^(١).

☐ أثر زيد بن أسلم كَمْلَشْهُ:

عن عبد الله بن عياش، قال: قال زيد بن أسلم: «القانع: الذي يسأل الناس»(٢).

🕸 القول الرابع: القانع: الجار، والمعتر: الذي يعتريك من الناس.

أثر مجاهد يَخَلَشْهُ:

عن ابن إدريس، قال: سمعت ليثًا، عن مجاهد، قال: «القانع: جارك وإن كان غنيا، والمعتر: الذي يعتريك»(٣).

🗖 أثر إبراهيم النخعي يَخَلَلْهُ:

عن مغيرة، عن إبراهيم، في قوله: ﴿ وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعُتَرَّ ﴾ [الحج: ٣٦] أنه قال: «أحدهما: السائل، والآخر: الجار» (٤٠).

القول الخامس: القانع: الطواف، والمعتر: الصديق الزائر.

□ أثر زيد بن أسلم كَاللَّهُ:

عن خالد بن يزيد، عن ابن أبي هلال، قال: قال زيد بن أسلم، في قول الله تعالى:

⁽١) الطبري في التفسير ط هجر (١٦/ ٥٦٥) قال: حدثنا أبو كريب، قال: ثنا ابن إدريس، عن أبيه، قال: قال سعيد بن جبير. وسنده صحيح.

⁽٢) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٦٦) حدثنا يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني عبد الله بن عياش، قال: قال زيد بن أسلم. وفي سنده عبد الله بن عياش، وفيه مقال.

⁽٣) الطبري في التفسير ط هجر (١٦/ ٥٦٧) حدثنا ابن حميد قال: ثنا حكام، عن عنبسة، عن ابن أبي نجيح قال: قال مجاهد في قوله: {وأطعموا القانع والمعتر} قال: قال مجاهد في قوله: {وأطعموا القانع والمعتر} قال: قال من الناس». وسنده ضعيف. والطبري ط هجر (١٦/ ٥٦٦) من طريق ابن إدريس، قال: سمعت ليثًا، عن مجاهد. وفيه ليث بن أبي سليم، «ضعيف».

⁽٤) الطبري في التفسير ط هجر (١٦/ ٥٦٧) من طريق يعقوب، قال: ثنا هشيم، قال: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم.

﴿ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرُ ﴾ [الحج: ٣٦] «فالقانع: المسكين الذي يطوف، والمعتر: الصديق والضعيف الذي يزور »(١).

🕏 القول السادس: القانع: الطامع، والمعتر: الذي يعتر بالبدن.

أثر مجاهد يَخَلَشْهُ:

عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قوله: ﴿ ٱلْقَانِعَ ﴾ قال: «الطامع؛ والمعتر: من يعتر بالبدن، من غني أو فقير »(٢).

أثر عكرمة تَخَلَّتُهُ:

عن ابن جریج، قال: أخبرني عمر بن عطاء، عن عكرمة، قال: «القانع: الطامع» $^{(7)}$.

القول السابع: القانع: هو المسكين، والمعتر: الذي يتعرض للحم.

أثر عبد الرحمن بن زيد تَعَلَّشُهُ:

عن ابن وهب قال: قال ابن زيد، في قوله: ﴿وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَلَّ ﴿ [الحج: ٣٦] قال: «القانع: المسكين، والله قال: «القانع: المسكين، والله تكون له ذبيحة، يجيء إلى القوم من أجل لحمهم، والبائس الفقير: هو القانع (٤٠٠).

(١) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٦٧) قال: حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: ثني أبي، وشعيب بن الليث، عن الليث، عن خالد بن يزيد، عن ابن أبي هلال، قال: قال زيد بن أسلم.

(٢) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٦٧) من طريق محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى، وحدثني الحارث، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا ورقاء، جميعا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وابن أبي نجيح لم يسمع من مجاهد.

(٣) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٦٨) قال: حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني عمر بن عطاء، عن عكرمة. وسنده فيه جهالة.

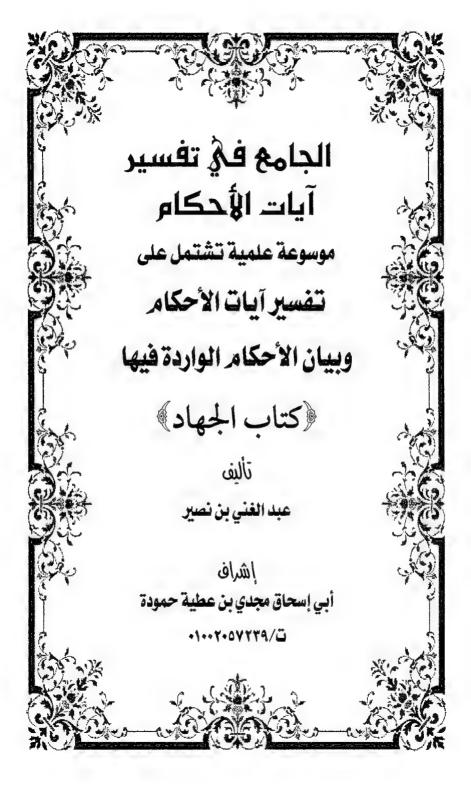
(٤) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٦٨) قال: حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد.

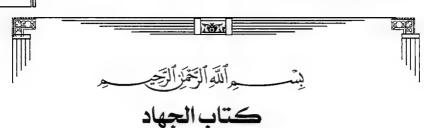
قال الطبري تَعَلَّشُهُ: وأولى هذه الأقوال بالصواب قول من قال: عني بالقانع: السائل؛ لأنه لو كان المعني بالقانع في هذا الموضع المكتفي بها عنده والمستغني به، لقيل: وأطعموا القانع والمعتر. وفي إتباع ذلك قوله: ﴿وَالْمُعُتَرِّ ﴿ الحِيرِ الله الله الواضح على أن القانع معني به السائل، من قولهم: قنع فلان إلى فلان، بمعنى سأله، وخضع إليه، فهو يقنع قنوعًا.

وأما القانع الذي هو بمعنى المكتفي، فإنه من قنعت ـ بكسر النون ـ، أقنع قناعة وقنعًا وقنعانًا. وأما المعتر: فإنه الذي يأتيك معترًا بك لتعطيه، وتطعمه (١).

* 8888 *

⁽١) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (١٦/ ٥٦٩).





قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَثُ بَلْ أَحْيَآهُ وَلَكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة:١٥٤]

وقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَحُسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمُوَتَا ۚ بَلَ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ۞ فَرِحِينَ بِمَا ءَاتَنْهُمُ ٱللَّهُ مِن فَصْلِهِ، وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحُزَنُونَ ۞ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ كَلْفِهِمْ أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحُزَنُونَ ۞ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَلْهُ عَلَيْهِمْ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران:١٦٩-١٧١].

َ وَفِيهُ بِياهٌ فَصَلَ الشَّهَاجَةُ في سبيلَ اللهُ، وأحكام الشَّهُجَاء، وما يتَّفرع من مسائل:

أولاً: الإخلاص في الجهاد

قال الله تعالى: ﴿ فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [غافر:١٤]. وقال تعالى: ﴿ أَلَا لله ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ [الزُّمَر:٣].

وقال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ ﴾[البِّنة:٥].

كرومن السنة المطهرة:

عن عُمَرَ بن الخطاب ﷺ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «الأَعْمَالُ بِالنَّيَّةِ، وَلِكُلِّ امْرِئِ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (١٠).

⁽۱) رواه البخاري (۱)، (۵۶)، ومسلم (۱۹۰۷).

وَعَنِ اَبْنِ عَبَّاسِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا»(١).

وَعَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتُشْهِد، فَأْتِي بِهِ فَعَرَّفَهُ الله عَلَيْ يَقُولُ: "إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتُشْهِد، فَأْتِي بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: فَقَلْ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَلْ قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ، قَالَ: كَذَبْت، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَلْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِي فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ، وَعَلَّمَهُ وَقَرَأْ الْقُرْآنَ، فَأَيْ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَهَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمُ الْعِلْمَ، وَعَلَّمُهُ وَعَرَّفَهُ الْعَلْمَ، وَعَلَّمُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْت، وَلَكِنَكَ تَعَلَّمُتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالَىٰ وَعَلَمُهُ وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُو قَارِئٌ، فَقَلْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِي وَعَرَأَتُ النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ، وَقَعْرُفَهُ مِنْ أَصْنَافِ اللّهِ كُلّهِ، فَأُتِي بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرْفَهُ اللّهُ كُلّهِ، فَأَتِي بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرُفَهُ اللهُ عَلَيْهِ وَالْعَلَى وَمُعَلِقُ وَلَا اللّهُ عُلَهُ عَلَى وَجُهِهِ مَنَّ أَلْتَ لِيُقَالَ: هُو جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجُهِهِ، ثُمَّ أُلْقِي فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ وَلَى النَّارِ» (٢٠).

وعَنْ أَبِي مُوسَى عَلَيْهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلْ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَم، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَم، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانُهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ الله؟ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ الله هِيَ العُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ الله» (٣).

قال ابن دقيق تختنه: فِي الْحَدِيثِ - أَيُ السابق - دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ الْإِخْلَاصِ فِي الْجِهَادِ وَتَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْقِتَالَ لِلشَّجَاعَةِ وَالْحَمِيَّةِ، وَالرِّيَاءِ: خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ. فَأَمَّا «الرِّيَاءُ» فَهُوَ ضِدُّ الْإِخْلَاصِ بِذَاتِهِ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِهَاعِهَا أَعْنِي أَنْ يَكُونَ الْقِتَالُ لِأَجْلِ اللَّهَ تَعَالَى، وَيَكُونَ بِعَيْنِهِ لِأَجْلِ النَّاسِ، وَأَمَّا «الْقِتَالُ لِلشَّجَاعَةِ» فَيَحْتَمِلُ وُجُوهًا:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ التَّعْلِيلُ دَاخِلًا فِي قَصْدِ الْمُقَاتِلِ، أَيْ قَاتَلَ لِأَجْلِ إظْهَارِ

⁽١) رواه البخاري (٣٧٨٣)، ومسلم (١٣٥٣).

⁽٢) رواه مسلم (١٩٠٥).

⁽٣) رواه البخاري (٢٨١٠)، ومسلم (١٩٠٤).

الشَّجَاعَةِ، فَيَكُونُ فِيهِ حَذْفُ مُضَافٍ، وَهَذَا لَا شَكَّ فِي مُنَافَاتِهِ لِلْإِخْلَاص.

وَقَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَعْلِيلًا لِقِتَالِهِ مِنْ غَيْرِ ذَكُولِ لَهُ فِي الْقَصْدِ بِالْقِتَالِ كَمَا يُقَالُ: أَعْطَى لِكَرْمِهِ، وَمَنَعَ لِبُخْلِهِ، وَآذَى لِسُوءِ خُلُقِهٍ وَهَذَا بِمُجَرَّدِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِالسُّوَالِ، وَلَا الذَّمِّ فَإِنَّ الشَّجَاعَ المُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ الله إنَّا هُوَلَ اللهِ إنَّا الشَّجَاعَةِ، وَلَا دَخَلَ قَصْدُ فَعَلَ مَا فَعَلَ لِآنَهُ شُجَاعً ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ يَقْصِدُ بِهِ إِظْهَارِ الشَّجَاعَةِ، وَلَا دَخَلَ قَصْدُ إِلْهَارِ الشَّجَاعَةِ فِي التَّعْلِيلِ. وَثَالِثُهُا: أَنْ يَكُونَ اللهَ الشَّجَاعَةِ فِي التَّعْلِيلِ. وَثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ اللهَ اللهَ يَعَلَى اللهَ وَاللهَ بَعَالَى اللهَ مَعَاعًا فَقَطْ، وَهَذَا غَيْرُ المُعْنَى الَّذِي قَبْلَهُ وَلِنَا: (قَاتَلَ لِلشَّجَاعَةِ عَنْهُ وَهَا لِيَقْصَدُ مِهَا إِطْهَارُ الشَّجَاعَةِ ، وَحَالٌ يُقْصَدُ مِهَا إِعْلَاءً كَلِمَةِ الله تَعَالَى، وَحَالٌ يُقَاتِلُ فِيهَا وَمُودَ مَا إِلَّا أَنْهُ لَمْ يَقْصِدُ إِعْلَاءً كَلِمَةَ الله تَعَالَى، وَكُونَ اللهُ مَعَالَى الْقِتَالِ: يَبْدَأُ يُقْتَلِ لِطَيعِتِهِ، وَقَدْ لَا يَسْتَحْضِرُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ، أَعْنِي أَنَّهُ لِغَيْرِ الله تَعَلَى، أَو لَا إِلْهِ اللهَ تَعَالَى الْقِتَالِ: يَبْدَأُ مُعْمَلِ اللهِ تَعَالَى الْقَتَالِ: يَبْدَأُ لِلْ اللهِ تَعَالَى الْوَتَالِ لِطَيعِتِهِ، وَقَدْ لَا يَسْتَحْضِرُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ، أَعْنِي اللهَ تَعَالَى الْوَتَالِ لِطَيعِتِهِ، وَقَدْ لَا يَسْتَحْضِرُ أَحَدَ الْأَمْرَفِينِ اللهَ يَعَلَى الْقَتَالِ لِلْ عَلَى اللهَ تَعَالَى الْوَلِي اللهُ وَلَا اللهُ اللهِ اللهِ الْقَالِ لِلْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ الْمُؤْلِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

الْحَدِيَثِ الإشْتِرَاطُ(١).

⁽١) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ٣١٨).

ثانياً: استحباب طلب الشهادة

عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «انْتَدَبَ الله لَمِنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لاَ يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي، أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ أُدْخِلَهُ الجَّنَةَ، وَلَوْدِدُّتُ أَنِّي أَقْتَلُ فِي سَبِيلِ الله ثُمَّ وَلَوْدِدُّتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ الله ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ الله ثُمَّ أُقْتَلُ اللهِ ثُمَّ أُقْتَلُ اللهِ ثُمَّ أُقْتَلُ اللهِ أَنْ أَقْتَلُ اللهِ أَنْ أَقْتَلُ اللهِ ثُمَّ أَقْتَلُ اللهِ أَنْ أَقْتَلُ اللهِ أَنْ أَقْتَلُ اللهِ أَنْ أَقْتَلُ اللهِ أَنْ أَوْتَلُ اللهِ أَنْ أَقْتَلُ اللهِ أَنْ أَقْتَلُ اللهِ أَنْ أَقْتَلُ اللهِ أَنْ أَوْتَلُ اللهِ فَيَا اللهِ فَيَا اللهِ فَيْ اللهِ فَيَا اللهِ فَيْ اللهِ اللهِ فَيْ اللهِ فَيْ اللهِ اللهِ فَيْ اللهِ فَيْ اللهِ فَيْ اللهُ فَيْ اللهُ فَيْ اللهِ فَيْ اللهِ فَيْ اللّهِ فَيْ اللهِ فَيْ اللّهُ فَيْ اللّهُ اللهِ فَيْ اللّهُ فَيْ اللّهُ فَيْ اللّهُ فَيْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ فَيْ اللّهِ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهِ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ ال

وعَنْ أَنسَ بْنِ مَالِكٍ فَيْهُ، قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ عَيْكِةٌ فَقَالَ: «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ الله بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ اللهُ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ اللهُ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ اللهَ لِيدِ عَنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفُتِحَ لَهُ»، وقَالَ: «مَا يَسُرُّ فَا أَنَّهُمْ عِنْدَنَا» قَالَ أَيُّوبُ أَوْ قَالَ: «مَا يَسُرُّهُمْ أَنَّهُمْ عِنْدَنَا» قَالَ أَيُّوبُ أَوْ قَالَ: «مَا يَسُرُّهُمْ أَنَّهُمْ عِنْدَنَا وَعَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ» (٢).

وعَٰنْ أَنْسٍ بْنِ مَالِكٍ عَلَيْهَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا، أَعْطِيَهَا، وَلَوْ لَمْ تُصِبْهُ» (٣).

ثَالِثًا ؛ فَصْلَ الشَّهَادة في سبيل الله ، وبيان ما أعدُّه الله للشهداء

قال الطبري تَخَلَّلَهُ: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١٥٤]: هو ميت، فإن الميت من خَلقي مَنْ سلبته حياتَه وأعدمتُه حواسَّه، فلا يلتذ لذة ولا يُدرك نعيا، فإنّ من قُتل منكم ومن سائر خَلقي في سبيلي، أحياءٌ عندي، في حياة ونعيم، وعيش فإنّ من قُتل منكم قرحين بها آتيتهم من فضلي، وَحبوتهم به من كرامتي (١٠).

الله وقد أتت أدلة متواترات، دالات على فضل الشهادة في سبيل الله، وابتغاء مرضاته.

⁽١) رواه البخاري (٣٦)، ومسلم (١٨٧٦).

⁽٢) رواه البخاري (٢٧٩٨)، ومسلم.

⁽٣) رواه مسلم (١٩٠٨).

⁽٤) التفسير (٣/ ٢١٤).

كر أولاً من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٠٧].

قال الطبري تَعَلِّقُهُ: ومن الناس من يبيع نفسه بها وعد الله المجاهدين في سبيله وابتاع به أنفسهم بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمُوالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجُنَّةَ ﴾ [التوبه:١١١](١).

وقال الله تعالى: ﴿إِن يَمْسَمُ عُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءً وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

قال السعدي تَعَلَّشُهُ: ﴿ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءً ﴾ [آل عمران: ١٤] وهذا أيضا من بعض الحكم؛ لأن الشهادة عند الله من أرفع المنازل، ولا سبيل لنيلها إلا بها يحصل من وجود أسبابها، فهذا من رحمته بعباده المؤمنين، أن قيَّض لهم من الأسباب ما تكرهه النفوس، لينيلهم ما يحبون من المنازل العالية والنعيم المقيم (٢).

وقال تعالى: ﴿ وَلَبِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [آل عمران:١٥٧].

وقالَ الله تعالى: ﴿ فَلَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشُرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْآخِرَةِ ۚ وَمَن يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلُ أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الساء:٧٤].

وقال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَاۤ إِلَّاۤ إِحْدَى ٱلْحُسۡنَيۡنِ ۗ وَخَنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ ۚ أَوْ بِأَيْدِينَا ۗ فَتَرَبَّصُوۤاْ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ ﴾ [التوبة: ٢٥].

قال المهلب: قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾ يريد الفتح والغنيمة، أو الشهادة والجنة (٣).

وقال الله تعالى: ﴿ لَكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ وَجَهَدُواْ بِأَمُوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُولَنِكِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّنَتٍ تَجُرِى مِن تَحْتِهَا وَأُولَنَبِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّنَتٍ تَجُرِى مِن تَحْتِهَا

⁽١) التفسير (٤/ ٢٤٦).

⁽٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص١٤٩).

⁽٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥/ ٢١).

ٱلْأَنْهَارُ خَلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة:٨٨-٨٩].

قال الشوكاني تعلقه: أَخْبَرَ بِأَنَّهُ قَدِ اشْتَرَى مِنْهُمْ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَمُمُ الْجُنَّةُ، وَجَاءَ بِهِذِهِ الْعِبَارَةِ الْفَخِيمَةِ، وَهِي كَوْنُ الْجُنَّةِ قَدْ صَارَتْ مِلْكًا لَهُمْ، ثُمَّ أُخْبَرَ ثَانِيًا بِأَنَّهُ قَدْ وَعَدَ بِذَلِكَ فِي كُتُبِهِ الْمُنَّلَةِ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ بَعْدَ هَذَا الْوَعْدِ الصَّادِقِ لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِ لَمُوعُودِ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا أَحَدَ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ الله سُبْحَانَهُ، وَهُو صَادِقُ الْوَعْدِ، لَا يُخْلِفُ المُوعُودِ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا أَحَدَ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ الله سُبْحَانَهُ، وَهُو صَادِقُ الْوَعْدِ، لَا يُخْلِفُ الْمُوورَ وَحُبُورًا، فَقَالَ: ﴿ فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ الَّذِى بَايَعْتُم اللهِ السَّرُورِ، وَظُهُورُهُ الْمِيْعِكُمُ اللَّيْعِ اللهُ وَلَا السُّرُورِ، وَظُهُورُهُ الْمِيْمُونُ فِيهَا السَّرُورِ، وَظُهُورُهُ وَالْمِيْمُ وَالْمِيْرُولِ السُّرُورِ، وَلَا اللَّيْمُ وَالْمِيْمُ الْمَعْبُورُهِ، أَيْ الْمَعْمُ أَيْ اللهُ وَلَهُ وَلَا السُّرُورِ، وَظُهُورُهُ وَاللهُ وَلَيْ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَى اللهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَاللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُولِ اللهُ اللهُ

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاثُواْ لَيَرُزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنَا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّزِقِينَ ۞ لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمُ حَسَنَا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمُ ﴿ الحَج:٥٩-٩٥].

قَالَ تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۚ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُو وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۗ وَمَا بَدَّلُواْ تَبْدِيلًا ۞ لِيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلصَّدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب:٢٣-٢٤].

⁽١) فتح القدير للشوكاني (٢/٤٦٤).

عَنْ أَنَسِ فَهُ اللهِ عَنْ أَوَّلِ قِتَالِ قَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ، لَئِنِ الله أَشْهَدَنِي قِتَالَ المُشْرِكِينَ لَيَرَينَ الله مَا الله غِبْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالِ قَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ، لَئِنِ الله أَشْهَدَنِي قِتَالَ المُشْرِكِينَ لَيَرَينَ الله مَا أَصْنَعُ هَوُلاَءِ، وَيَعْنِي الْمُشْرِكِينَ وَثُمَّ صَنَعَ هَوُلاَءِ، ويعْنِي المُشْرِكِينَ وثُمَّ صَنَعَ هَوُلاَءِ، ويعْنِي المُشْرِكِينَ وثُمَّ صَنَعَ هَوُلاَءِ، ويعْنِي المُشْرِكِينَ وثُمَّ وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ عِمَّا صَنَعَ هَوُلاَءِ، ويعْنِي المُشْرِكِينَ وثُمَّ وَقَالَ: «يَا سَعْدُ بْنَ مُعَاذٍ، الجَنَّةَ وَرَبِّ النَّضْرِ إِنِّي أَجِدُ رِيَحَهَا مِنْ دُونِ أُحُدٍ»، قَالَ سَعْدُ: فَهَا اسْتَطَعْتُ يَا رَسُولَ الله مَا صَنَعَ، قَالَ أَنْسُ: فَوَجَدُنَاهُ قَدْ وَجَدُنَاهُ قَدْ وَجَدُنَاهُ قَدْ وَجَدُنَاهُ قَدْ وَقَدْ مَثَلَ بِهِ بِضُعًا وَتَهَانِينَ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ أَوْ طَعْنَةً بِرُمْح، أَوْ رَمْيَةً بِسَهْم وَوَجَدُنَاهُ قَدْ فَوَجَدُنَاهُ وَقَدْ مَثَلَ بِهِ المُشْرِكُونَ، فَهَا عَرَفَهُ أَحَدٌ إِلّا أُخْتُهُ بِبَنَائِهِ قَالَ أَنْسُ: «كُنَّا نُرَى أَوْ نَظُنُ وَعَلَ اللهُ عَلَهُ وَقِي أَشْبَاهِهِ: ﴿ وَمِنَ اللهَ وَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قَالَ تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَآ أَثُخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحُرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمُ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحُرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِيَبْلُواْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ۞ وَلَدْخِلُهُمُ ٱلْجُنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴿ [محمد:٤-٦].

قال ابن كثير تَخْلَلْهُ: ﴿ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [مد:٤] أَيْ لَنْ يُذْهِبَهَا بَلْ يُكَثِّرُهَا وَيُنَمِّيهَا وَيُضَاعِفُهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْرِي عَلَيْهِ عَمَلُهُ فِي طُولِ بَرْزَخِهِ (٢).

وقال السعدي يَخَلَّمُ: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴿ [ممد:٤] لهم ثواب جزيل، وأجر جميل، وهم الذين قاتلوا من أمروا بقتالهم، لتكون كلمة الله هي العليا.

فهؤلاء لن يضل الله أعمالهم، أي: لن يجبطها ويبطلها، بل يتقبلها وينميها لهم، ويظهر من أعمالهم نتائجها، في الدنيا والآخرة.

﴿ سَيَهُدِيهِمْ ﴾ إلى سلوك الطريق الموصلة إلى الجنة، ﴿ وَيُصْلِحُ بَالَّهُمْ ﴾ أي: حالهم

⁽۱) رواه البخاري (۲۸۰۵)، ومسلم (۱۹۰۳).

⁽٢) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٨٥).

وأمورهم، وثوابهم يكون صالحا كاملا لا نكد فيه، ولا تنغيص بوجه من الوجوه.

﴿ وَيُدۡخِلُهُمُ اَلْجُنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمُ ﴾ [عمد:٦] أي: عرفها أولا بأن شوقهم إليها، ونعتها لهم، وذكر لهم الأعمال الموصلة إليها، التي من جملتها القتل في سبيله، ووفقهم للقيام بها أمرهم به ورغبهم فيه، ثم إذا دخلوا الجنة، عرفهم منازلهم، وما احتوت عليه من النعيم المقيم، والعيش السليم (١).

كرومن السنة المطهرة:

□ تمني الشهيد أن يرجع إلى الدنيا لما له عند الله عنك من فضل الشهادة:

عنِ أَنَسَ بْنَ مَالِكِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ، لَهُ عِنْدَ الله خَيْرٌ، يَسُرُّهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَأَنَّ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدَ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهُ يَسُرُّهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى »(٢).

وفي رواية: «فَيُفْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ لِمَا يَرَى مِنَ الكَرَامَةِ»^(٣).

قال ابن بطال كتراثة: هذا الحديث أجل ما جاء فى فضل الشهادة والحض عليها والترغيب فيها، وإنها يتمنى أن يقتل عشر مرات والله أعلم لعلمه بأن ذلك مما يرضى الله ويقرب منه؛ لأن من بذل نفسه ودمه فى إعزاز دين الله ونصرة دينه ونبيه، فلم تبق غاية وراء ذلك وليس فى أعهال البر ما تبذل فيه النفس غير الجهاد، فلذلك عظم الثواب عليه، والله أعلم (3).

عن أبي هُرَيْرَةَ ﴿ مَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلِيْ يَقُولُ: ﴿ وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَوْلاَ أَنَّ رَجَالًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لاَ تَطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَتَخَلِّفُوا عَنِي، وَلاَ أَجِدُ مَا أَهْمِلُهُمْ عَلَيْهِ مَا تَخَلُّفُوا عَنِي، وَلاَ أَجِدُ مَا أَهْمِلُهُمْ عَلَيْهِ مَا تَخَلُّفُوا عَنِي، وَلاَ أَجِدُ مَا أَهْمِلُهُمْ عَلَيْهِ مَا تَخَلُّفُوا عَنِي بِيدِهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقْتَلُ فِي سَبِيلِ الله، وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَوَدِدْتُ أَنِّي أَقْتَلُ فِي سَبِيلِ الله،

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٧٨٤).

⁽٢) رواه البخاري (٢٧٩٥)، ومسلم (١٨٧٧).

⁽٣) رواه البخاري (٢٨١٧)، ومسلم (١٨٧٧).

⁽٤) شرح صحيح البخاري (٥/ ٣٠).

ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ، ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ»(١).

عن عبادة بن الصامت ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ نَفْسِ عَنْ عَبَادة بن الصامت ﷺ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْكُمْ، إِلاَّ الْمَقْتُولُ، وَقَالَ روحٌ: إِلَّا الْقَتِيلُ فِي سَبيلِ الله، فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ فَيُقْتَلَ مَرَّةً أُخْرَى »(٢).

□ الشهيد الصابر المحتسب تُغفر خطاياه:

عن أَبِي قَتَادَةَ عَلَيْهُ عِن رَسُولِ الله عَلَيْهُ، أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ هُمُّ أَنَّ الجُهادَ فِي سَبِيلِ الله، وَالْإِيمَانَ بِالله أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ الله، تَكفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ الله، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرِ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ الله أَتُكفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: «نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ عِنْ قَالَ رَسُولُ الله عَلِيْ: «نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنْ جِبْرِيلَ عِنْ قَالَ لِي ذَلِكَ» (٣).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرَو بْنِ الْعَاصِّ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَيْةِ، قَالَ أَلَهُ عَلَيْهِ، قَالَ أَلهُ عَلَيْ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبِ إِلَّا الدَّيْنَ » (٤).

□ أرواح الشهداء في جوف طير خضر يسرحون في الجنة:

عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ الله عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللّهِ أَمُوتَا أَبَلُ أَخْيَاءً عِندَ رَبِهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٩٠] قَالَ: أَمَا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَرُواحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضْرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الْجُنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، فَاطَّلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمُ اطِّلَاعَةً»، فَقَالَ: «هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْءًا؟ قَالُوا: أَيَّ شَيْءٍ نَشْتَهِي وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجُنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ «هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيَّ شَيْءٍ نَشْتَهِي وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجُنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ

⁽١) رواه البخاري (٢٧٩٧).

⁽۲) إسناده صحيح: رواه النسائي (۳۱۰۹)، وأحمد (۲۲۷۱۰)، و(۲۲۷٤۸)، والبزار (۲۷۰۷) وغيرهم من طرق عن كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ ﴿، به.

⁽٣) رواه مسلم (١٨٨٥).

⁽٤) رواه مسلم (١٨٨٦).

ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَا حَنَا فِي أَدْ يَكُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَا حَنَا فِي أَدْ لَيْسَ هُمْ حَاجَةٌ تُركُوا»(١).

قال النووي تَعْلَقْهُ: هَذَا مُبَالَغَةٌ فِي إِكْرَامِهِمْ وَتَنْعِيمِهِمْ إِذْ قَدْ أَعْطَاهُمُ الله مَا لا يخطر عَلَى قَلْبِ بَشَرِ ثُمَّ رَغَّبَهُمْ فِي سُؤَالِ الزِّيَادَةِ فَلَمْ يَجِدُوا مَزِيدًا عَلَى مَا أَعْطَاهُمْ فسألوهِ حَيْل وَأُوه أَنه لابد مِنْ سُؤَالٍ أَنْ يُرْجِعَ أَرْوَاحَهُمْ إِلَى أَجْسَادِهِمْ؛ ليجاهدوا ويبذلوا أَنفُسَهُمْ فِي سَبِيلِ الله وَالله أَعْلَمُ (٢).

□ يضحك الله لرجلين:

عن أبي هريرة ﴿ عَلَيْهِ قَالَ: قال رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ يَضْحَكُ اللهُ لِرَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الجُنَّةَ ﴾، قَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ الله ؟ قَالَ: ﴿ يُقْتَلُ هَذَا فَيَلِجُ الجُنَّةَ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى الْآخِرِ، فَيَهْدِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ يُجَاهِدً فِي سَبِيلِ اللهِ، فَيُسْتَشْهَدُ ﴾ (٣).

عَمِلَ قليلاً وأُجِرَ كثيراً:

عن البَرَاءَ عَلَيْهِ، قال: أَتَى النَّبِيَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ مُقَنَّعٌ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله أُقَاتِلُ أَوْ أُسْلِمُ؟ قَالَ: هَأَسْلِمُ، ثُمَّ قَاتِلُ، فَقُتِلَ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «عَمِلَ قَلِيلًا وَأُجِرَ كَثِيرًا»(٤).

عَن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله ﴿ مَا لَا قَالَ: قَالَ رَجُلُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فَأَيْنَ أَنَا؟ قَالَ: ﴿ فِي الْجَنَّةِ فَأَلْفَى تَمْرَاتٍ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ﴾ (٥).

□ الفردوس الأعلى للشهداء في سبيل الله:

عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ أُمَّ الرُّبيِّع بِنْتَ البَرَاءِ وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بْنِ سُرَاقَةَ أَتَتِ النَّبِيَّ

⁽١) رواه مسلم (١٨٨٧).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۳/ ۳۳).

⁽٣) رواه مسلم (١٨٩٠).

⁽٤) رواه البخاري (۲۸۰۸)، ومسلم (۱۹۰۰).

⁽٥) رواه البخاري (٤٠٤٦)، ومسلم (١٨٩٩).

عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ الله، أَلاَ ثُحَدِّثُنِي عَنْ حَارِثَةَ وَكَانَ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرْبٌ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، اجْتَهَدْتُ عَلَيْهِ فِي البُكَاءِ، قَالَ: «يَا أُمَّ حَارِثَةَ إِنَّهَا جِنَانٌ فِي الجُنَّةِ، وَإِنَّ ابْنَكِ أَصَابَ الفِرْدَوْسَ الأَعْلَى»(١).

وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ عَلَىٰهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ الله عَلَیْهُ بُسَیْسَةَ عَیْنًا یَنْظُرُ مَا صَنَعَتْ عِیرُ أَیِ سُفْیَانَ، فَجَاءَ وَمَا فِی الْبَیْتِ أَحَدٌ غَیْرِی، وَغَیْرُ رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ: لَا أَدْرِی مَا اسْتَنْنَی بَعْضَ نِسَائِهِ، قَالَ: فَحَدَّتُهُ الْحَدِیث، قَالَ: فَخُرَجَ رَسُولُ الله ﷺ فَتَكلَّم، فَقَالَ: «إِنَّ لَنَا طَلِبَةً، فَمَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا»، فَلَا الله ﷺ فَتَكلَّم، فَقَالَ: «لَا، إلّا مَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا»، فَانْطَلَقَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى سَبَقُوا المُشْرِكِينَ إِلَى بَدْرٍ، وَجَاءَ المُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى سَبَقُوا المُشْرِكِينَ إِلَى بَدْرٍ، وَجَاءَ المُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى سَبَقُوا المُشْرِكِينَ إِلَى بَدْرٍ، وَجَاءَ المُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ الله وَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى سَبَقُوا المُشْرِكِينَ إِلَى بَدْرٍ، وَجَاءَ المُشْرِكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَنْ وَمَى اللهُ عَلَىٰ وَمُولُ الله عَلَيْ قَوْلِكَ بَحْ بَحْ؟» قَالَ: «نَعَمْ»، وَلَنْ أَكُونَ الله عَلَى قَوْلِكَ بَحْ بَحْ؟» قَالَ: «نَعَمْ»، وَالله بَعْ فَوْلُكَ بَحْ بَحْ؟» قَالَ: لَا وَالله يَا السَّمَواتُ وَالْانَ بَحْ بَحْ؟» قَالَ: لَا وَالله يَا السَّمَواتُ وَاللهُ بَعْمُ بَعْ فَلَا كَنَ مَعْهُ مِنَ اللهُ عَلَى قَوْلِكَ بَحْ بَحْ؟» قَالَ: لَا وَالله يَا وَلَهُ يَا لَكُونَ اللهُ عَلَى قَوْلِكَ بَحْ بَحْ؟» قَالَ: لَا وَالله يَا وَلَهُ يَا لَكُونَ مَعْهُ مِنَ التَّمْرِ، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُولِكَ بَحْ بَحْ؟» قَالَ: لَا كَيَاتُ طَوِيلَةً مَا قَالَ: فَرَمَى بِهَا كَانَ مَعْهُ مِنَ التَّمْرِ، ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ (٢٠٪.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهُ عَلِيَةٍ ، قَالَ: ﴿تَكَفَّلُ اللهُ لَمِنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لاَ يُخْرِجُهُ إِلَّا الجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصْدِيقُ كُلِمَاتِهِ بِأَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ لِنَّا اللهِ عَنْ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ ﴾ '''.

قال ابن عبد البر تخلّلة: وفي هذا الحديث - أيضا - أصل عظيم وفضل جسيم للمجاهد في سبيل الله، وفيه دليل على أن الأعمال لا يزكو منها إلا ما صحبته النية والإخلاص لله على أن الغنيمة لا تنقص من

⁽١) رواه البخاري (٢٨٠٩).

⁽۲) رواه مسلم (۱۹۰۱).

⁽٣) رواه البخاري (٣١٢٣)، ومسلم (١٨٧٦).

أجر المجاهد شيئا، وأن المجاهد وافر الأجر غنم أو لم يغنم، ويعضد هذا ويشهد له ما اجتمع على نقله أهل السير والعلم بالأثر أن النبي ﷺ ضرب لعثمان وطلحة وسعيد بن زيد بأسهمهم يوم بدر وهم غير حاضري القتال(١).

□ رضوان الله تعالى عن الشهداء:

عَنْ أَنَسِ عَنِيهُ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُ عَلَيْ أَقُوامًا مِنْ بَنِي سُلَيْم إِلَى بَنِي عَامِر فِي سَبْعِينَ، فَلَمَّا فَدِمُوا قَالَ لَهُمْ خَالِى: أَتَقَدَّمُكُمْ فَإِنْ أَمَّنُونِي حَتَّى أُبلِّغَهُمْ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْهُ، وَإِلَّا كُنتُمْ مِنِي قَرِيبًا، فَتَقَدَّمَ فَأَمَنُوهُ، فَبَيْنَما يُحَدِّثُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ إِذْ أَوْمَتُوا إِلَى رَجُلِ مِنْهُمْ فَلْتَمْ مِنِي قَرِيبًا، فَتَقَدَّمَ فَأَمَنُوهُ، فَبَيْنَما يُحَدِّثُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيهُ إِذْ أَوْمَتُوا إِلَى رَجُلِ مِنْهُمْ فَطَعَنَهُ، فَقَالَ: الله أَكْبَرُ، فُزْتُ وَرَبِّ الكَعْبَةِ، ثُمَّ مَالُوا عَلَى بَقِيَّةٍ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: الله أَكْبَرُ، فُزْتُ وَرَبِّ الكَعْبَةِ، ثُمَّ مَالُوا عَلَى بَقِيَّةٍ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ هَمَّامُ: فَأَرَاهُ آخَرَ مَعَهُ، «فَأَنْ فَقَالَ: الله أَكْبَرُ، فَوْرَتِي عَنْهُمْ، وَأَرْضَاهُمْ»، فَكُنَّا نَقْرَأُ: أَنْ بَلِغُوا قَوْمَنَا النَّيِ عَظِيهِ، أَنَّهُمْ قَدْ لَقُوا رَبَّهُمْ، فَرَضِي عَنْهُمْ، وَأَرْضَاهُمْ»، فَكُنَّا نَقْرَأُ: أَنْ بَلِغُوا قَوْمَنا أَنْ قَرْضِي عَنَا، وَأَرْضَانَا ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ، فَدَعَا عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا عَلَى رَبُنَا فَرَضِي عَنَا، وَأَرْضَانَا ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ، فَدَعَا عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا عَلَى وَيْ وَيْ وَنَوْلَ وَبَنِي خَيْانَ وَبَنِي عُصَيَّةَ الَّذِينَ عَصُولُ الله وَرَسُولَهُ عَيْكُونَ وَبَنِي خَيْانَ وَبَنِي عُصَيَّةَ الَّذِينَ عَصُولُ الله وَرَسُولَهُ عَيْكُونَ وَبَنِي خَيَانَ وَبَنِي عُصَيَّةَ الَّذِينَ عَصُولُ الله وَرَسُولَهُ عَيْكُونَ وَبَنِي خَيَانَ وَبَنِي عُصَيَّةَ الَّذِينَ عَصُولُ الله وَرَسُولَهُ عَلَيْقُونَ وَرَبُولَ وَيَعْنَ وَبَنِي خَيْلَا وَلَى اللهُ وَرَسُولَهُ عَلَيْكُونَ وَبَنِي عَلَيْهُ وَلَانَ وَبَنِي عُصَيَّةً الَذِينَ عَصُولُ الله وَرَسُولَهُ عَلَيْهُمْ أَوْلَا وَاللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا وَلَا وَلَا لَهُ وَلَوْلَا وَالْعَلَا لَا لَهُ وَلَا وَلَا لَعُولَ وَلَا وَلَا وَالْعَلَا وَلَنَا وَلَوْلَ وَلَوْلَ وَلَهُ وَلَا مُعَلَا عَلَهُ وَالْمُ اللّهُ وَلَا مُعْلَا وَلَوْلَا وَالَعُولُ وَلَا لَهُ فَلَا لَهُ فَاللّهُ الْفَالَا لَهُ الْعِلَا وَلَهُ وَلَا اللهُ وَ

وَعَنْ أَبِي أُسَامَةً، قَالَ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرُوةَ، فَأَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: لَمَا قُتِلَ الَّذِينَ بِبِئْرِ مَعُونَةَ، وَأُسِرَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ، قَالَ: لَهُ عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ مَنْ هَذَا؟ فَأَشَارَ إِلَى قَتِيلِ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ، قَالَ: لَهُ عَامِرُ بْنُ فَهَيْرَةَ، فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدَ مَا قُتِلَ رُفِعَ قَتِيلٍ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ هَذَا عَامِرُ بْنُ فَهَيْرَةَ، فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدَ مَا قُتِلَ رُفِعَ إِلَى السَّمَاءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَرْضِ، ثُمَّ وُضِعَ، فَأَتَى النَّبِيَّ عَلَيْهِ خَبَرُهُمْ فَنَعَاهُمْ، فَقَالَ: ﴿إِنَّ أَصْحَابَكُمْ قَدْ أُصِيبُوا، وَإِنَّهُمْ قَدْ سَأَلُوا رَبَّهُمْ، فَقَالُوا: رَبَّنَا خَبَرُهُمْ عَنْهُمْ عَنْهُمْ وَأُولِ رَبَّهُمْ عَنْهُمْ وَأُصِيبَ يَوْمَئِدٍ أَخْبِرُهُمْ عَنْهُمْ عَنْهُمْ وَأُصِيبَ يَوْمَئِدٍ وَمُنْذِرُ بْنُ عَمْرُو، سُمِّي بِهِ فَمُنْذِرُ بْنُ عَمْرُو، سُمِّي بِهِ فَمُنْذِرُ بْنُ عَمْرُو، سُمِّي بِهِ فَمُنْذِرُ بْنُ عَمْرُو، سُمِّي بِهِ فَمُنْذِرً أَنْ أَسْاءَ بْنِ الصَّلْتِ، فَسُمِّي عُرُوةُ، بِهِ وَمُنْذِرُ بْنُ عَمْرُو، سُمِّي بِهِ فَمُنْذِرً أَنْ أَسْاءَ بْنِ الصَّلْتِ، فَسُمِّي عُرُوةُ، بِهِ وَمُنْذِرُ بْنُ عَمْرُو، سُمِّي بِهِ مُنْذِرًا "نَ

⁽١) الاستذكار (١٨/ ٣٤١).

⁽٢) رواه البخاري (٢٨٠١)، ومسلم (٦٧٧).

⁽٣) رواه البخاري مُعلقاً بعد حديث (٤٠٩٣).

طِلُّ اللَّائِكَةِ عَلَى الشَّهِيدِ^(۱):

عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله عَيْدِ الله وَعَدْ سُجِّى قَالَ: جِيءَ بِأَبِي يَوْمَ أُحُدٍ قَدْ مُثُلَّ بِهِ، حَتَّى وُضِعَ يَنْ يَدَيْ رَسُولِ الله عَيْدَ وَقَدْ سُجِّي ثَوْبًا، فَذَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ، فَنَهَانِي قَوْمِي، ثُمَّ ذَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ، فَنَهَانِي قَوْمِي، ثَمَّ ذَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَائِحَةٍ، فَهَبْتُ أَكْشِفُ عَنْهُ، فَنَهَانِي قَوْمِي، فَأَمَرَ رَسُولُ الله عَيْدَ فَرُوعٍ، فَسَمِع صَوْتَ صَائِحَةٍ، فَقَالَ: «فَلِمَ تَبْكِي؟ أَوْ لاَ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقَالُوا: ابْنَةُ عَمْرِو - أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو - قَالَ: «فَلِمَ تَبْكِي؟ أَوْ لاَ تَبْكِي، فَهَا زَالَتِ المَلاَئِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رُفِعَ» (٢).

□ منازل الشهداء الصادقين:

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ عَلَىٰهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا، أَعْطِيَهَا، وَلَوْ لَمْ تُصِبْهُ» (٣٠).

عن سَهْلِ أَبْنِ حُنَيْفٍ وَ النَّبِيَّ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَّغَهُ اللهُ مَنَازِلَ الشَّهَدَاءِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ» (٤٠).

🗖 لونُ وريحُ دم الشهيد:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَىٰهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِ الله إِلّا جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَكَلْمُهُ يَدْمَى، اللَّوْنُ لَوْنُ دَم، وَالرّبِحُ رِيحُ مِسْكٍ »(٥).

وفي رواية: «كُلُّ كُلْم يُكْلَمُهُ المُسْلِمُ فِي شَّبِيلِ الله، ثُمَّ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ، تَفَجَّرُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ دَم، وَالْعَرْفُ عَرْفُ الْمِسْكِ» (٢٠).

عن عَنْ عَبْدِ الله بْنِ تَعْلَبَةَ قَالَٰ: قَالَ رَسُولُ الله عَيَا الله عَالَٰةِ لِقَتْلَى أُحُدِ: «زَمِّلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كَلْمٌ يُكْلَمُ فِي الله إِلَّا يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدْمَى، لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ، وَرِيحُهُ رِيحُ

⁽١) تبويب الإمام البخاري في الصحيح.

⁽٢) رواه البخاري (١٢٩٣)، ومسلم (٢٤٧١).

⁽٣) رواه مسلم (١٩٠٨).

⁽³⁾ رواه مسلم (19·9).

⁽٥) رواه البخاري (٥٥٣٣)، ومسلم (١٨٧٦).

⁽٦) رواه مسلم (١٨٧٦).

الْمِسْكِ»^(۱).

عن مُعَاذَ بْنَ جَبَلِ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ يَقُولُ: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ عَلَيْهِ مَا رَجُلِ مُسْلِم فَوَاقَ نَاقَةٍ، وَجَبَتْ لَهُ الجُنَّةُ، وَمَنْ سَأَلَ اللهِ الْقَتْلَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ صَادِقًا ثُمَّ مَاتَ أَوْ قُتِلَ، فَلَهُ أَجُرُ شَهِيدٍ، وَمَنْ جُرِحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ الله، أَوْ نُكِبَ نَكْبَةً، فَإِنَّهَا تَجَرِعَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ الله، أَوْ نُكِبَ نَكْبَةً، فَإِنَّهَا كَالزَّعْفَرَانِ وَرِيحُهَا كَالْمِسُكِ، وَمَنْ جُرِحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ الله فَعَلَيْهِ طَابَعُ الشُّهَدَاءِ » (٢٠).

قال أبن بطال يَخلَقه: وقوله: «أَطْيَبُ عِنْدَ الله مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ»، يريد أزكى عند الله الواحد: ومعنى قوله: (عند الله) يريد في الآخرة، أي يجازيه يوم القيامة بتطييب نكهته الكريهة في الدنيا حتنى تكون كريح المسك، والدليل على أنه أراد الآخرة بقوله: (عند الله) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ ﴾ [الحج:٤٧] يريد أيام الآخرة، ومن هذا الباب قوله عِيْد في الشهيد: «أَنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَثْعَبُ دَماً اللَّوْنُ لَوْنُ اللَّهِ وَالرِّيحُ رِيحُ الْمِسْكِ»، فأخبر أنه يجازى الشهيد في الآخرة بأن يجعل رائحة دمه الدَّم وَالرِّيحُ رِيحُ الْمِسْكِ»، فأخبر أنه يجازى الشهيد في الآخرة بأن يجعل رائحة دمه

⁽۱) رواه النسائي (۲۰۰۲)، و(۳۱٤۸)، وأحمد (۲۳٦٥۸)، وابن أبي عاصم في الجهاد (۱۷۸)، وأبو يعلى (۲٦۲۹)، والحاكم (۲/ ۳۱۵)، وغيرهم من طريق عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ ثَعْلَبَهَ به، و «عبد الله بن ثعلبة» له رؤية (جامع التحصيل).

قال الشيخ الألباني: وله رؤية، ولم يثبت له سماع فهو مرسل صحابي فهو حجة، وإسناده إليه صحيح. [أحكام الجنائز ص٥٥].

⁽۲) صحیح: رواه الترمذي (۱۲۵۷)، والنسائي (۳۱٤۱)، وابن ماجه (۲۷۹۲)، وأحمد (۲۲۰۱٤)، وأحمد (۲۲۰۱٤)، و عبد بن حميد (۱۱۹) وغيرهم من طرق عن ابْن جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُلَيْهَانَ بْنِ جَبَلِ به.

ورواه أبو داود (٢٥٤١) قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو مَرْوَانَ، وَابْنُ الْمُصَفَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، يُرَدُّ إِلَى مَكْحُولٍ، إِلَى مَالِكِ بْنِ يُخَامِرَ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَل به.

ورواه أحمد (٢٢٠٥٠)، وابن أبي عاصم (١٣٦)، والدارمي (٢٤٣٩) من طريق بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل مرفوعاً بلفظ: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ الله فَوَاقَ نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ» وفَواقَ ناقة: قدر ما تدر لبنها لمن حلبها.

الكريمة في الدنيا كريح المسك في الآخرة(١).

□ ست خصال للشهيد:

عَنْ المِقْدَام بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لِلشَّهِيدِ عِنْدَ الله سِتُ خِصَالِ: يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ، وَيَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الفَزَعِ الأَكْبَرُ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الوَقَارِ، اليَاقُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَيُزَوَّجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِنْ أَقَارِبِهِ» (٢).

□ تخفيف الجراحة على الشهيد^(٣):

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا يَجِدُ الشَّهِيدُ مَسَّ الْقَتْلِ، إِلَّا كَمَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ مِنَ الْقَرْصَةِ» (١٠).

□ زوجات الشهيد في الجنة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: ذُكِرَ الشُّهَدَاءُ عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ فَقَالَ: «لَا تَجِفُّ الْأَرْضُ مِنْ دَمِ الشَّهِيدِ حَتَّى تَبْتَدِرَهُ زَوْجَتَاهُ، كَأَنَّهُمَا ظِئْرَانِ أَضَلَّتَا فَصِيلَيْهِمَا فِي

⁽١) شرح صحيح البخاري (٤/١٢).

⁽۲) إسناده صحيح: رواه الترمذي (١٦٦٣)، وابن ماجه (٢٧٩٩)، وأحمد (١٧١٨٢)، وسعيد بن منصور في السنن (٢٥٦١)، والجهاد لابن أبي عاصم (٢٠٤)، وغيرهم ومن طريق إسهاعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن المقدام بن معدي كرب مرفوعا به – وفي الإسناد: "إسهاعيل بن عياش" صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، وهو في الإسناد هنا يرويه عن بحير وهو حمي، وأيضاً فإنه – إسهاعيل بن عياش – مُتابع من بقية بن الوليد – كها عند الترمذي.

⁽٣) تبويب الإمام ابن أبي عاصم في كتاب «الجهاد».

⁽٤) إسناده حسن: رواه الترمذي (١٦٦٨)، وابن ماجه (٢٨٠٢)، والنسائي (٣١٦١)، وغيرهم من طريق مُحَمَّد بْن عَجْلَانَ، عَنْ القَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح (السنن١٦٦٨).

وقال أبو نعيم: «ثابت مشهور من حديث القعقاع عن أبي صالح» حلية الأولياء (٨/ ٢٦٤). وقال الألباني: حسن. صحيح الجامع (٥٨١٣).

بَرَاحِ مِنَ الْأَرْضِ، وَفِي يَدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حُلَّةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا (١).

عن المِقْدَام بُنِ مَعْدِي كَرِبَ عُلَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿لِلشَّهِيدِ عِنْدَ الله سِتُّ خِصَالٍ... وَيُزَوَّجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الحُورِ العِينِ»(٢).

□ الجنة تحت ظلال السيوف:

عن عَبْدُ الله بْنُ أَبِي أَوْفَى ﷺ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَحْتَ ظِلاَلِ السُّيُوفِ» (٣).

□ فضيلة للشهيد في سبيل الله:

عن العرباض بن سارية على أن رسول الله على قال: «يَخْتَصِمُ الشُّهَدَاءُ، وَالْمُتُوفَّوْنَ مِنَ الطَّاعُونِ، فَيَقُولُ الشُّهَدَاءُ: إِخْوَانُنَا قُتِلُوا كَمَ فُرُشِهِمْ إِلَى رَبِّنَا كُلُّ فِي الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنَ الطَّاعُونِ، فَيَقُولُ الشُّهَدَاءُ: إِخْوَانُنَا قَتِلُوا كَمَا قَتِلْنَا، وَيَقُولُ الْمُتَوَفَّوْنَ عَلَى فُرُشِهِمْ: إِخْوَانُنَا مَاتُوا عَلَى فُرُشِهِمْ كَمَا مِثْنَا عَلَى فُرُشِنا، فَإِنَّا عَلَى فُرُشِهِمْ، فَإِنْ أَشْبَهَتْ جِرَاحُهُمْ جِرَاحَ المُقْتُولِينَ، فَإِنَّهُمْ وَمَعَهُمْ، فَإِذَا جِرَاحُهُمْ قَدْ أَشْبَهَتْ جِرَاحَهُمْ *(٤٠).

⁽۱) إسناده ضعيف: رواه ابن ماجه (۲۷۹۸)، وأحمد (۷۹۵۵)، وابن المبارك في الجهاد (۲۰)، وغيرهم من طريق ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي زَيْنَبَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعا– وفي الإسناد:

١- هِلَالِ بْنِ أَبِي زَيْنَبَ (مجهول).

٢- شَهْرِ بْنِ حَوْشَبِ الغالب عليه الضعف. انظر: التهذيب.

⁽٢) إسناده صحيح: وتقدم قريباً.

⁽٣) رواه البخاري (٢٨١٨)، ومسلم (١٧٤٢).

⁽٤) رواه النسائي (٣١٦٤)، وأحمد (١٧١٥٩)، والبزار (٤١٩٤)، وغيرهم من طريق بَحِير، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بِلَالٍ، عَنْ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ به.

وفي الإسناد: ُ «ابنَ أبي بلال» وهو عُبدُ الله بن أبي بلال الخزاعي الشامي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ: مقبول.

قال البزار: وَإِسْنَادُهُ حسن.

وقال الحافظ: بسند حسن. فتح الباري (١٠/ ١٩٤).

وقال الألباني: حسن. صحيح الترغيب (١٤٠٦).

□ دار الشهداء:

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ عَلَيْهَ وَأَنَ النّبِي عَلَيْهُ إِذَا صَلَّى صَلاَةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟» قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا، فَيَقُولُ: «مَا شَاءَ الله» فَسَأَلْنَا يَوْمًا فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» قُلْنَا: لاَ، قَالَ: «لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ وَجُلَيْنِ أَتِيانِي فَأَخَذَا بِيدِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى الأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ وَرَجُلٌ قَائِمٌ، بِيدِهِ كَلُّوبٌ مِنْ حَدِيد» قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: عَنْ مُوسَى: «إِنَّهُ يُدْخِلُ ذَلِكَ الكَلُوبَ فِي شِدْقِهِ كَلُّوبٌ مِنْ حَدِيد» قَالُه، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الآخَرِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَئِمُ شِدْقُهُ هَذَا، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟

قَالاً: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلِ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِفِهْ وَ أَوْ صَخْرَةٍ - فَيَشْدَخُ بِهِ رَأْسَهُ، فَإِذَا ضَرَبَهُ تَدَهْدَهَ الْحَجَرُ، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ، فَلاَ يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَغِمَ رَأْسُهُ وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُو، فَعَادَ إِلَيْهِ، فَضَرَبَهُ، لَيَأْخُذَهُ، فَلاَ يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَغِمَ رَأْسُهُ وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُو، فَعَادَ إِلَيْهِ، فَضَرَبَهُ لَيَا خُذَهُ، فَلاَ يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَغِمَ رَأْسُهُ وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُو، فَعَادَ إِلَيْهِ، فَضَرَبَهُ وَاسِعٌ قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ يَتُو رَبُعُوا فِيهَا، وَفِيهَا، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاةً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟

قَالاً: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَم فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى وَسَطِ النَّهُرِ - قَالَ يَزِيدُ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ - وَعَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ عِنَالَ يَزِيدُ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ - وَعَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخُرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَعَلْتُ: فَقُلْتُ: فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟

قَالاً: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ، فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصِبْيَانٌ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا، فَصَعِدَا بِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصِبْيَانٌ، وَإِذَا لَمْ أَرَ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا، فِيهَا رِجَالٌ شُيُوخٌ وَشَبَابٌ، وَنِسَاءٌ، فِي الشَّجَرَة، فَأَدْخَلانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ وَصِبْيَانٌ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَة، فَأَدْخَلانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ فِيهَا شُيُوخٌ، وَشَبَابٌ.

قُلْتُ: طَوَّفْتُ إِنِي اللَّيْلَةَ، فَأَخْبِرَ انِي عَمَّا رَأَيْتُ، قَالاَ: نَعَمْ، أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ

شِدْقُهُ، فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالكَذْبَةِ، فَتُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الآفَاقَ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ. القِيَامَةِ.

وَالَّذِي رَأَيْتَهُ يُشْدَخُ رَأْسُهُ، فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ الله القُرْآنَ، فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ، يُفْعَلُ بِهِ إِلَى يَوْم القِيَامَةِ.

وَالَّذِي رَأَّيْتَهُ فِي الثَّقُّبِ فَهُمُ الزُّنَاةُ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهَرِ آكِلُوا الرِّبَا.

وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ الْهَاءُ وَالْصَبْيَانُ، حَوْلَهُ، فَأُولاَدُ النَّاسِ، وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارِ مَالِكٌ خَازِنُ النَّارِ، وَالدَّارُ الأُولَى الَّتِي دَخَلْتَ دَارُ عَامَّةِ المُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ الشَّهَدَاءِ، وَأَنَا جِبْرِيلُ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ، فَارْفَعْ رَأْسَكَ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ، قَالاً: ذَاكَ مَنْزِلُكَ، قُلْتُ: دَعَانِي أَدْخُلْ مَنْزِلِي، قَالاً: إِنَّهُ بَقِي لَكَ عُمْرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ فَلُو اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ» (١).

وَعٰن خَرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا فِي حَلَقَةٍ فِي مَسْجِدِ الْمِدِينَةِ، قَالَ: وَفِيهَا شَيْخُ حَسَنُ الْمُيْئَةِ، وَهُو عَبْدُ الله بْنُ سَلام، قَالَ: فَجَعَلَ مُحَدَّنُهُمْ حَدِيثًا حَسَنًا، قَالَ: فَلَمَّا قَالَ الْقَوْمُ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرُ إِلَى رَجُلِ مِنْ أَهْلِ الْجُنَّةِ فَلْيَنْظُرُ إِلَى هَذَا، قَالَ: فَقُلْتُ: وَالله لَا تَبْعَنّهُ فَلَاعْلَمَنَّ مَكَانَ بَيْتِهِ، قَالَ: فَتَبِعْتُهُ، فَانْطَلَقَ حَتَى كَادَ أَنْ يَخُرُجَ مِنَ الْمُدِينَةِ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ، قَالَ: فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَأَذِنَ لِي، فَقَالَ: مَا حَاجَتُكَ يَا ابْنَ أَخِي؟ المَدِينَةِ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ، قَالَ: فَاسْتَأَذْنْتُ عَلَيْهِ فَأَذِنَ لِي، فَقَالَ: مَا حَاجَتُكَ يَا ابْنَ أَخِي؟ اللهِينَةِ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ، قَالَ: فَاسْتَأَذْنْتُ عَلَيْهِ فَأَذِنَ لِي، فَقَالَ: مَا حَاجَتُكَ يَا ابْنَ أَخِي؟ وَلَا أَهُ الْحَدْثَ إِلَى مَدَا، فَأَعْرَبَنِي أَنْ أَكُونَ مَعَكَ، قَالَ: اللهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْجُنَّةِ، وَسَمَعْتُ الْقَوْمَ يَقُولُونَ لَكَ، لَمَّ قَالَ: اللهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْجُنَةِ، وَسَمَعْتُ الْقَوْمَ يَقُولُونَ لَكَ، لَمَا قَمْتَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْظُرُ إِلَى هَذَا، فَأَعْرَبَنِي أَنْ أَكُونَ مَعَكَ، قَالَ: اللهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْجُنَةِ، وَسَلَقُ بَعُ مَنَ أَوْلُ فَالَ لِي عَلْ الْمُؤَلِّ فِيهَا فَإِذَا جَوَادٌ مَنْهُجٌ عَلَى يَمِينِي، فَقَالَ لِي: لا وَسَعَدْ، قَالَ فَي عَلْتُ فَلَى السَّي وَالَى فَإِنْ السَّي عَلَى السَّي عَلَى فَقَالَ لِي عَمُودًا، قَالَ: وَلَا مَوالَهُ فِي السَّي وَالسَّهُ فِي السَّهُ فَي السَّهُ فِي السَّهُ فَي السَّهُ وَالسَّهُ فَلَ الْأَرْضِ، فِي أَعْلَاهُ حَلْقَةٌ، فَقَالَ لِيَ: اصْعَدْ فَوْقَ هَذَا، قَالَ: وَلَا مُولَةً مُ الْفَلَقُ فِي السَّهُ فَلَ السَّهُ فَوْقَ هَذَا، قَالَ: وَلَوْ مَوْفَ هَذَا، قَالَ: وَلَكُ مِلْوَلُ وَلَا مَوْلُ لَوْ السَّهُ فَي السَّهُ فَوْقَ هَذَا، قَالَ: وَلَوْقَ هَذَا، قَالَ: وَلَا مُؤْلُلُ فَي السَّهُ فَا اللَّهُ وَالَاهُ اللَّهُ عَلَى السَّهُ فَلَ الْمَالَةُ فَلَ الْمُعَلَى الْمَعَلُ فَوْقَ هَذَا، قَالَ اللَّهُ الْمَا ال

⁽١) رواه البخاري (١٣٨٦).

قُلْتُ: كَيْفَ أَصْعَدُ هَذَا وَرَأْسُهُ فِي السَّمَاءِ، قَالَ: فَأَخَذَ بِيدِي فَزَجَلَ بِي، قَالَ: فَإِذَا أَنَا مُتَعَلِّقٌ بِالْحُلْقَةِ، قَالَ: ثُمَّ ضَرَبَ الْعَمُودَ فَخَرَّ، قَالَ: وَبَقِيتُ مُتَعَلِّقًا بِالْحُلْقَةِ حَتَّى أَصْبَحْتُ، قَالَ فَأَتَيْتُ النَّبِيَ عَلَيْهِ فَقَصَصْتُهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «أَمَّا الطُّرُقُ الَّتِي رَأَيْتَ عَنْ يَمِينِكَ فَهِي السَّرِكَ فَهِيَ طُرُقُ أَصْحَابِ الشِّمَالِ، قَالَ: وَأَمَّا الطُّرُقُ الَّتِي رَأَيْتَ عَنْ يَمِينِكَ فَهِي يَسَارِكَ فَهِيَ طُرُقُ أَصْحَابِ الشِّمَا الْعُرُوةُ فَهُو مَنْزِلُ الشَّهَدَاءِ، وَلَنْ تَنَالَهُ، وَأَمَّا الْعُمُودُ فَهُو عَمُودُ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا الْعُرُوةُ فَهِيَ عُرُوةً الْإِسْلَامِ وَلَنْ تَزَالَ مُتَمَسِّكًا بِهَا حَتَّى عَمُودُ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا الْعُرُوةُ فَهِي عُرُوةً الْإِسْلَامِ وَلَنْ تَزَالَ مُتَمَسِّكًا بِهَا حَتَّى عَمُودَ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا الْعُرُوةُ فَهِيَ عُرُوةً الْإِسْلَامِ وَلَنْ تَزَالَ مُتَمَسِّكًا بِهَا حَتَّى عَمُودَ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا الْعُرُوةُ فَهِيَ عُرُوةً الْإِسْلَامِ وَلَنْ تَزَالَ مُتَمَسِّكًا بِهَا حَتَّى عَمُودَ الْإِسْلَامِ، وَلَنْ تَزَالَ مُتَمَسِّكًا بِهَا حَتَّى الْقَالُ اللَّهُ وَالَّذِي الْعَمُودُ الْإِسْلَامِ وَلَنْ تَزَالَ مُتَمَسِّكًا الْعَرْوةُ فَهِيَ عُرُوةً الْإِسْلَامِ وَلَنْ تَزَالَ مُتَمَسِّكًا بَهَا حَتَى الْعَلَامِ وَلَنْ تَزَالَ مُتَمَسِّكًا اللَّهُ وَالْتَ

عن أبي الدَّرْدَاءِ عَلَىٰهُ قال: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ الله يَغْسِلُ الدَّرَنَ، وَالْقَتْلُ قَتْلَانِ كَفَّارَةُ وَوَرَجَةٌ» (٢).

□ ومن مقالات أهل العلم في فضل الشهادة:

قال ابن بطال كتلفه: فضَّل الشهادة على سائر أعمال البر؛ لأنه ﷺ تمناها دون غيرها، وذلك لرفيع درجتها، وكرامة أهلها لأن الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون، وذلك والله أعلم لسهاحة أنفسهم ببذل مهجتهم في مرضاة الله وإعزاز دينه، ومحاربة من حاده وعاداه، فجازاهم بأن عوضهم من فقد حياة الدنيا الفانية الحياة الدائمة في الدار الباقية، فكانت المجازاة من حسن الطاعة (٣).

وقال ابن عادل تَعْلَقُهُ: وَدَدْتُ أَنِّي أَحْيَى، ثُمَّ أَقَتَلُ، ثم أَحيى، ثم أقتل، وذلك يَدُلُّ على فَضْلِ الشَّهَادةِ على سَائِر أَعْهَالِ البِّرِ؛ لأَنَّهُ عِلَيْهِ تَمَنَّاهَا دون غيرها فرزقه الله إيَّاهَا لقوله عَلِيْهِ: مَا زَالَتْ أَكْلَةَ خيبرِ تعاودني كُل عامٍ، حتى كان هذا أوان انقطاع لقوله عَلِيْهِ: مَا زَالَتْ أَكْلَةَ خيبرِ تعاودني كُل عامٍ، حتى كان هذا أوان انقطاع

⁽١) رواه البخاري (٣٨١٣)، ومسلم (٢٤٨٤)، واللفظ له.

⁽٢) موقوف على أبي الدرداء: رواه عبد الرزاق (٩٥٣٣) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ قَالَ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، به.

ورواه ابن المبارك في الجهاد (٦): عَنْ مَعْمَرٍ، وَيُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: به (أي بإسقاط أبي إدريس) وعليه فهذا الطريق منقطع، والأول موصول.

⁽٣) شرح صحيح البخاري (١٠/٢٨٦).

أبهري^(۱).

وقال الشنقيطي كَتَلَاهُ: وَالمُعْنَى الثَّانِي: أَنَّ الله قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْصُرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ بِإِهْلاكِهِ الْكَافِرِينَ مِنْ غَيْرِ قِتَالِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِهْلاكِهِمْ بِهَا شَاءَ، وَنُصْرَةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ بِإِهْلاكِهِ إِيَّاهُمْ، وَلَكِنَّهُ شَرَعَ الْجُهَادَ لِحَكَمِ مِنْهَا: احْتِبَارُ الصَّادِقِ فِي إِيهَانِهِ، وَغَيْرِ الصَّادِقِ فِيهِ، وَمِنْهَا تَسْهِيلُ نَيْلِ فَضْلِ الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ الله بِقَتْلِ الْكُفَّارِ لِشُهَدَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْلَا وَمِنْهَا تَسْهِيلُ نَيْلِ فَضْلِ الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ الله، كَمَا أَشَارَ تَعَالَى إِلَى حِكْمَةِ احْتِبَارِ ذَلِكَ لَمَا حَصَّلَ أَحَدُ فَضْلَ الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ الله، كَمَا أَشَارَ تَعَالَى إِلَى حِكْمَةِ احْتِبَارِ ذَلِكَ لَمُ السَّهُ اللهُ وَعَيْرِهِ بِالْجِهَادِ فِي آيَاتٍ مِنْ كِتَابِهِ، كَقُولُه تعالى: ﴿ ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ ٱللّهُ الصَّادِقِ فِي إِيهَانِهِ وَغَيْرِهِ بِالْجِهَادِ فِي آيَاتٍ مِنْ كِتَابِهِ، كَقُولُه تعالى: ﴿ ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ ٱلللهُ الصَّادِقِ فِي إِيهَانِهِ وَغَيْرِهِ بِالْجِهَادِ فِي آيَاتٍ مِنْ كِتَابِهِ، كَقُولُه تعالى: ﴿ ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ ٱلللهُ الصَّادِقِ فِي إِيهِ إِيهِ وَعَيْرِهِ بِالْجِهَادِ فِي آيَاتٍ مِنْ كِتَابِهِ، كَقُولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ يَشَاءُ ٱلللهُ لِيُطَلِعُكُمُ النَّهُ لِيُطْلِعُنَ مَنَ ٱلْفَيْتِ فِي وَمَا كَانَ ٱلللهُ لِيُطْلِعَكُمُ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَى يَمِيزَ ٱلْخَيْبِ مِنَ ٱلطَّيِّ فِي وَمَا كَانَ ٱلللهُ لِيُطْلِعَكُمُ عَلَيْهِ مَتَى الْعَيْفِ ﴾ [آل عمران:١٧٩] الْآيَةُ (٢).

وقال ابن القيم كَعْلَلْلهُ (٣):

⁽١) اللباب في علوم الكتاب (٦/ ٣٥٢).

⁽٢) أضواء البيان (٥/ ٢٦٤).

⁽٣) زاد المعاد (٣/ ٢٦).

وَإِلَّا فَفِى نَعْهَانَ عِنْدِي مُعَرِّفُ الْد وَإِلَّا فَفِي جَمْع بِلَيْلَتِهِ فَإِنَّ الْعَالِمَ فَالْعَالِمُ اللَّهِ فَالْمِالِدُ وَحَـيِّ عَـلَى جَنَّاتِ عَـدْذٍ فَإِنَّهَا وَلَكِنْ سَبَاكَ الْكَاشِحُونَ لِأَجْل ذَا وَحَدِيِّ عَلَى يَسوْم المُزِيدِ بِجَنَّةِ الْ فَدَعْهَا رُسُومًا دَارِسَاتٍ فَسَا بَسَا رُسُومًا عَفَتْ يَنْتَابُهَا الْخَلْقُ كَمْ بِهَا وَخُدِذْ يَمْنَهُ عَنْهَا عَلَى المُنْهَجِ الَّذِي وَقُلْ سَاعِدِي يَا نَفْسُ بِالصَّبْرِ سَاعَةً فَا هِيَ إِلَّا سَاعَةٌ ثُمَّ تَنْقَضِي

وَحَــيِّ عَــلَى وَادِي الْأَرَاكِ فَقِــلْ بِـهِ عَسَــاكَ تَــرَاهُمْ ثَـــمَّ إِنْ كُنْــتَ قَــائِلا أَحِبَّ قِ فَ اطْلُبُهُمْ إِذَا كُنْ تَ سَائِلًا تَفُتُ فَمِنِّي يَا وَيْحَ مَنْ كَانَ غَافِلًا مَنَازِلُكَ الْأُولَى بِهَا كُنْتَ نَازِلًا وَقَفْتَ عَلَى الْأَطْلَالِ تَبْكِى الْمُسَازِلَا خُلُودِ فَجُدْ بِالنَّفْسِ إِنْ كُنْتَ بَاذِلَا مَقِيلٌ وَجَاوِزْهَا فَلَيْسَتْ مَنَازِلًا قَتِيلٌ وَكَمْ فِيهَا لِذَا الْخَلْقِ قَاتِلًا عَلَيْ بِ سَرِي وَفْ لَهُ الْأَحِبَ فِي آهِ لَا فَعِنْدَ اللَّقَا ذَا الْكَدُّ يُصِبِحُ زَائِكً وَيُصْبِحُ ذُو الْأَحْزَانِ فَرْحَانَ جَاذِلًا

🗐 المسائل المتعلقة بالآية الكريمة:

المسألة الأولى: تعريف الشهيد

🕏 الشهيد هو: من قتله المشركون، أو وُجِدَ في المعركة وبه أثر، أو قتله المسلمون ظلمًا ولم يجب بقتله دية^(١).

وقيل: الشهيد: الْقَتِيل فِي سَبِيل الله(٢).

⁽١) المبسوط للسرخسي (٢ / ٤٩)، والهداية للمرغيناني (١/ ٩٢).

⁽٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (١/ ١٣٢).

المسألة الثانية : سبب تسميته بالشهيد

وَفِي سبب تَسْمِيته بالشهيد سَبْعَة أَقُوال:

أَحدَهَا: أَن الشَّهِيد هُوَ الحُيِّ، كَأَنَّهُ شَاهد: أَي حَاضر، قَالَ الله سُبْحَانَهُ: ﴿ بَلَ أَحْيَاءً عِندَ رَبِّهِمُ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران:١٦٩] فأرواحهم قد أحضرت الجُنَّة وشهدتها، وَغَيرهم لَا يشهدونها هَذَا قَول النَّضر بن شُمَيْل.

وَالثَّانِي: أَن الله تَعَالَى وَمَلَائِكَته شهدُوا لَهُ بِالْجُنَّةِ: قَالَه ثَعْلَب وَابْن الْأَنْبَارِي.

وَالثَّالِث: لِأَن مَلَائِكَة الرَّحْمَة تشهده.

وَالرَّابِع: لسقوطه بِالْأَرْضِ، وَالْأَرْضِ الشاهدة بِمَا كَانَ. حكى الْقَوْلَيْنِ أَبُو الْخُسَيْن بن فَارس.

وَالْخَامِس: لقِيَامه بِشَهَادَة الْحق فِي أَمر الله تَعَالَى حَتَّى قتل، قَالَه أَبُو سُلَيُهَان الدِّمَشْقِي.

وَالسَّادِس: لِأَنَّهُ شهد لله سُبْحَانَهُ بالوجود والإلهية بِتَسْلِيم نَفسه للْقَتْل، لما شهد لَهُ غَيره بالْقَوْل، ذكره بعض أهل الْعلم (١).

المسألة الثالثة: أقسام الشهداء

قال النووي يَعْلَمْهُ: وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّهِيدَ ثَلَاثَةُ أَقْسَام:

أَحَدُهَا: الْمُقْتُولُ فِي حرب الكفار بِسَبَبِ مِنْ أَسْبَابِ الْقِتَالِ فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الشُّهَدَاءِ فِي تَوَابِ الْآخِرَةِ وَفِي أَحْكَام الدُّنْيَا، وَهُوَ: أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ.

وَالنَّانِ: شَهِيدُ فِي الثَّواَبِ دُونَ أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَهُوَ الْمُبْطُونُ وَالْمُطْعُونُ وَصَاحِبُ الْمُدْمِ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ وَغَيْرُهُمْ عِمَّنْ جَاءَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِتَسْمِيَتِهِ شَهِيدًا فَهَذَا يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ثَوَابِ الْشُهَدَاءِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ثَوَابِ الْأَوْلَ.

وَالثَّالِثُ: مَنْ غَلَّ في الغنيمة وشبهه عن وَرَدَتِ الْآثَارُ بِنَفْي تَسْمِيتِهِ شَهِيدًا إِذَا

⁽١) المصدر السابق ولم يذكر السبب السابع.

قُتِلَ فِي حَرْبِ الْكُفَّارِ فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الشُّهَدَاءِ فِي الدُّنْيَا فَلَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَيْسَ لَهُ ثَوَا بُهُمُ الْكَامِلُ فِي الْآخِرَةِ وَاللهُ أَعْلَمُ (١).

الْسَالُة الرابِعَةَ: (اللَّطُّعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالغَرِيقُ، والحريق، وَصَاحِبُ الهَدْم، وصاحب ذات الجنب، ومن مات دون ماله) شُهداء

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: المَطْعُونُ، وَالمَبْطُونُ، وَالخَرقُ، وَصَاحِبُ الهَدْم، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ الله»(٢).

وَفِي رَوَايَةَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : «مَا تَعُذُّونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ الله فَهُوَ شَهِيدٌ، قَالَ: «إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذًا لَقَلِيلٌ»، قَالُوا: فَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ الله فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ الله فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ الله فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ الله فَهُو شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

قَالَ ابْنُ مِقْسَمَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ وَالْغَرِيقُ شَهِيدٌ ﴿ ").

وعن عَبْدِ اللهُ أَبْنِ عَمْرٍو ﴿ عَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: ﴿ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ لَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ (١٠).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَا يَا رَسُولَ الله عَلَيْهِ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله عَلَيْهِ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله الله عَلَيْهِ ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «هُوَ فَي النَّار» (٥٠).

وَعَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْنَا: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ الله عَلَيْهِ عَنِ الطَّاعُونِ، فَأَخْبَرَهَا نَبِيُّ الله عَلَي مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ الله الطَّاعُونِ، فَأَخْبَرَهَا نَبِيُّ الله عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ الله

⁽١) شرح صحيح مسلم (٢/ ١٦٤).

⁽٢) رواه البخاري (٢٨٢٩) والتبويب له، ورواه مسلم (١٩١٥).

⁽T) رواه مسلم (۱۹۱۵).

⁽٤) رواه البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١).

⁽٥) روواه مسلم (١٤٠).

رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِنَ، فَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَقَعُ الطَّاعُونُ، فَيَمْكُثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ الله لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ»(١).

وعَن العرباض بن سارية هُ أَن رسول الله عَلَيْ قال: «يَخْتَصِمُ الشَّهَدَاءُ، وَالْمُتُوفَّوْنَ مِنَ الطَّاعُونِ، فَيَقُولُ الشُّهَدَاءُ: وَالْمُتُوفَّوْنَ عَلَى فُرُشِهِمْ إِلَى رَبِّنَا ظَلَّ فِي الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنَ الطَّاعُونِ، فَيَقُولُ الشُّهَدَاءُ: إِخْوَانُنَا مَاتُوا عَلَى فُرُشِهِمْ كَمَا إِخْوَانُنَا مَاتُوا عَلَى فُرُشِهِمْ كَمَا مِتْنَا عَلَى فُرُشِهِمْ فَلَ فُرُشِهِمْ فَلَى فُرُشِهِمْ فَلَى فُرُشِهِمْ فَلَى فُرُشِهِمْ فَلَ أَشْبَهَتْ جِرَاحُهُمْ جِرَاحِهِمْ، فَإِنْ أَشْبَهَتْ جِرَاحُهُمْ جِرَاحَهُمْ وَمَعَهُمْ، فَإِذَا جِرَاحُهُمْ قَدْ أَشْبَهَتْ جِرَاحَهُمْ (٢).

المسألة الخامسة: النهي عن قول: «فلانّ شهيد»، أو الحكم

له بالجنة، إلا بنص

عن عَبْد الله بْن عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ عَيَّةٍ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ، خُلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلِ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فَقَالُ رَسُولُ الله عَيَّةٍ: «كَلَّا، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا وَجُلِ، فَقَالُ رَسُولُ الله عَيَّةٍ: «يَا ابْنَ الْخُطَّابِ، اذْهَبْ فَنَادِ فِي النَّاسِ، أَنَهُ لَا وَمُولُ الله عَلَيْةِ: «يَا ابْنَ الْخُطَّابِ، اذْهَبْ فَنَادِ فِي النَّاسِ، أَنَهُ لَا يَدْخُلُ الْجُنَّةُ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ»، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجُنَّةَ إِلَّا المُؤْمِنُونَ»، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجُنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ».

قال الحافظ ابن حجر تَعَلَّمُهُ: (قوله باب لا يُقال فلانٌ شهيد) أي: على سبيل القطع بذلك إلا أن كان بالوحى (٤).

وعن خَارِجَة بْنُ زَيْدِ الأَنْصَّارِيُّ، أَنَّ أُمَّ العَلاَءِ - امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِمْ - قَدْ بَايَعَتِ النَّبِيِّ عَيْكُو، أَنْ مُظْعُونٍ طَارَ لَهُ سَهْمُهُ فِي السُّكْنَى، حِينَ أَقْرَعَتْ النَّبِيِّ عَيْكُو، أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، اللَّنْصَارُ سُكْنَ عِنْدَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، الأَنْصَارُ سُكْنَ عِنْدَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ،

⁽١) رواه البخاري (٥٧٣٤).

⁽٢) تقدم تخريجه قريبا، في فضل الشهادة.

⁽T) رواه مسلم (118).

⁽٤) فتح الباري (٦/ ٩٠).

قال القسطلاني يَخْلَلُهُ: وفي الحديث أنه لا يجزم في أحد بأنه من أهل الجنة إلا إن نصَّ عليه الشارع كالعشرة، لا سيها والإخلاص أمر قلبي لا يطلع عليه (٢).

المسالة السادسة: مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيل الله كُفِّرَتْ خَطَايَاهُ إِنَّا الدَّيْنَ (٣)

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِه بْنِ الْعَاصِ ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبِ إِلَّا الدَّيْنَ» (٤).

قَالَ ابَن عبد البر يَعْتَقَة: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ الله عَلَى الشَّرْطِ اللهُ عَلَى الشَّرْطِ اللهُ عَلَى الشَّرْطِ اللهُ كُورِ لَا تُكْفَّرُ مَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ اللهُ كُورِ لَا تُكْفَّرُ مَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ اللهُ عُلَى مَا يَكُنَّ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ مِنْ كَبِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا الدَّيْنَ الَّذِي هُوَ مِنْ حُلِيرةً وَصَغِيرَةً لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَثْنِ فِيهِ خَطِيئَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا الدَّيْنَ الَّذِي هُو مِنْ حُقُوقِ بَنِي آدَمَ (٥).

وعَنْ أَبِي قَتَادَةَ، ﴿ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ ، أَنَهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبيلِ الله، وَالْإِيمَانَ بِالله أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلَتُ

⁽١) رواه البخاري (٢٦٨٧).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٢/ ٣٧٧).

⁽٣) تبويب النووي على شرح صحيح مسلم.

⁽٤) رواه مسلم (١٨٨٦).

⁽٥) الاستذكار (٥/ ١٠٠).

فِي سَبِيلِ الله، تُكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ الله، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلُ غَيْرُ مُدْبِرِ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ الله أَتْكَفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ عَيْرُ مُدْبِرِ، إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ هِنْ قَالَ لِيَ ذَلِكَ» (١).

قال النووي يحمله: فيه هَذِهِ الْفَضِيلَةُ الْعَظِيمَةُ لِلْمُجَاهِدِ وهي تكفيرَ خطاياه كلها الاحقوق الآدَمِيِّنَ وَإِنَّمَا يَكُونُ تَكْفِيرُهَا بَهَذِهِ الشُّرُوطِ المُذْكُورَةِ وَهُو أَنْ يُقْتَلَ صَابِرًا مُحْسِبًا مُقْبِلًا غَيْرُ مَدبر وفيه أن الأعهال لاتنفع إلابالنية وَالْإِخْلاصِ لله تَعَالَى قَوْلُهُ عَيْبُ اللَّعَالَ الْعَيْلُ فِي وَقْتٍ وَيُدْبِرُ فِي وَقْتٍ وَالمُحْتَسِبُ هُوَ المُخْلِصُ لله تَعَالَى فَإِنَّ قَاتَلَ لِعَصَبِيَّةٍ أَوْ لِغَنِيمَةٍ أَوْ لِصِيتٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فليس له هذا الشُواب ولاغيره وَأَمَّا قَوْلُهُ عَيْبُ هُمَا مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ لا يُكَفِّرُ حُقُوقَ الْآدَمِيِّنَ، وَإِنَّا الدَّيْنَ الْمُجَالِقُ الْبِرِّ لا يُكَفِّرُ حُقُوقَ الْآدَمِيِّنَ، وَإِنَّا يُكَفِّرُ وَلَا اللَّيْنَ الْجَهِادَ وَالشَّهَادَةَ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ لا يُكَفِّرُ حُقُوقَ الْآدَمِيِّنَ، وَإِنَّا يُكَفِّرُ وَلَا اللَّيْنَ الْمُؤْلِقَ اللهُ تَعَالَى وَأَمَّا مَنْ أَعْمَالٍ الْبِرِّ لا يُكَفِّرُ حُقُوقَ الْآدَمِيِّنَ، وَإِنَّا يُكَفِّرُ وَلَى اللهُ الدَّيْنَ الْجِهِ إِللهُ الدَّيْنَ الْمِهُ وَاللهُ عَلَى وَاللهُ وَهِلَهُ مَا مِنْ أَعْمَالُ الْبِرِ لا يُكَفِّرُ حُقُوقَ اللهُ يَعَالَى وَأَمَّا قَوْلُهُ مَا عَنْ أَعْمَالُ الْبِرِ لا يُكَفِّرُ عُمُولَ عَلَى وَأَمَّا قَوْلُهُ وَاللهُ وَهِلَا قَالَ عِيَالِهُ وَلَهُ اللّهُ الدَّيْنَ الْمِقْوَقَ الله تَعَالَى وَأَمَّا قُولُهُ وَيَقِيْقِ : "إلَّا الدَّيْنَ " فَإِنْ جِبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ وَاللهُ أَنْ أَمْ اللهُ الدِّيْنَ " فَإِنْ جِبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ وَاللهُ أَعْدَادًا قَالَ يَعْدَدُ اللّهُ الدَّيْنَ " فَإِنْ جِبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ وَاللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مِنْ أَوْلَ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

قال الله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَالضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسُّ أُوْلَتبِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَأُوْلَتبِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة:١٧٧]

🗐 تفسير الآية الكريمة:

قال ابن كثير تَعْلَفْهُ في التفسير (١/٣٥٧): وإنها نصب الصَّابِرِينَ عَلَى المُدْحِ وَالْحُتِّ عَلَى المُدْعِ وَاللهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ المُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ وَاللهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ المُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ وَاللهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ المُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أُوْلَتِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا ﴿ البقرة:١٧٧]، أَيْ هَوُلَاءِ الَّذِينَ اتَّصَفُوا بَهِذِهِ الصَّفَاتِ هُمُ الَّذِينَ صَدَقُوا فِي إِيهَاخِمْ؛ لِأَنَّهُمْ حَقَّقُوا الْإِيهَانَ الْقَلْبِيَّ بِالْأَقْوَالِ

⁽١) رواه مسلم (١٨٨٥).

⁽٢) شرح صحيح مسلم (١٣/ ٢٩).

وَالْأَفْعَالِ، فَهَوُّلَاءِ هُمُ ﴿ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا وَأُوْلَنَبِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ لِأَنَّهُمُ اتَّقُوا المُحَارِمَ وَفَعَلُوا الطَّاعَاتِ.

المسألة الأولى: معنى (البأس) في الآية الكريمة

قيل: القتال. وقيل: مواطن القتال. وقيل: لقاء العدو(١١).

وَهِي كَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآبِلِينَ لِإِخْوَنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۗ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الاحزاب:١٨](٢).

المسألة الثانية: وجوب الصبر والثبات، وتحريم الفرار والتولي، عند لقاء العدو

قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفَا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلأَذْبَارَ ۞ وَمَن يُولِّهِمْ يَوْمَيِذِ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفَا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَلُهُ جَهَنَّمُ وَبِئُسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[الأنفال:١٦].

وقال تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةَ فَٱثْبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرَا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[الانفال:٤٥].

وعَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ الله، كُنْتُ كَاتِبًا لَهُ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عن عَبْدُ الله بْنُ أَبِي أَوْفَى، حِينَ خَرَجَ إِلَى الحُرُورِيَّةِ، فَقَرَأْتُهُ، فَإِذَا فِيهِ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا العَدُوَّ، انْتَظَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، لاَ تَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ، وَسَلُوا الله العَافِيَة، الشَّمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّة تَحْتَ ظِلالِ السَّيُوفِ» ثُمَّ قَالَ: «اللهمَّ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّة تَحْتَ ظِلالِ السَّيُوفِ» ثُمَّ قَالَ: «اللهمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، وَجُحْرِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْ نَا عَلَيْهِمْ» (٣).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ مَا عَنِ النَّبِيِّ عَالَةٍ قَالَ: «اجْتَنِيُوا الْسَّبْعَ المُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا

⁽١) تفسير الطبري (٣/ ٣٥٥).

⁽٢) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (١/٧٣).

⁽٣) رواه البخاري (٣٠٢٤)، ومسلم (١٧٤٢).

رَسُولَ الله وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِالله، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ الله إِلَّا بِالحُقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغَافِلاَتِ» (١).

وتأتي مسائل الفرار من الزحف، وما يُلحق بها عند قوله تعالى: ﴿يَــَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفَا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال:١٥].

قال الله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوَّاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا لَهُ عَتّدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠]

🗐 وفي الآية الكريمة مسائل:

المالة الأولى:

قوله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٠]

الله فيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهِ لِلْعُلَمَاءِ:

الْأُوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ - بِالَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ مِنْ شَأْنِهِمُ الْقِتَالُ؛ أَيْ: دُونَ غَيْرِهِمْ، كَالنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالشُّيُوخِ الْفَانِيَةِ وَأَصْحَابِ الصَّوَامِعِ. [وسيأتي له مسائل مُفردة]. النَّانِي: أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِآيَاتِ السَّيْفِ الدَّالَّةِ عَلَى قِتَالِمِمْ مُطْلَقًا.

الثَّالَثُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ تَهْيِيجُ النَّسْلِمِينَ وَتَحْرِيضُهُمْ عَلَى قِتَالِ الْكُفَّادِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ فَمَّمْ: هَوُ لَاءِ النَّذِينَ أَمَرْتُكُمْ بِقِتَالِمِمْ، هُمْ خُصُومُكُمْ وَأَعْدَاوُكُمُ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ، وَأَظْهُرُهَا الْأَوَّلُ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّالِثِ فَالمُعْنَى يُبَيِّنُهُ وَيَشْهَدُ لَهُ قوله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا المُشْرِكِينَ كَاقَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَةً ﴾ [التوبة: ٣٦] (٢).

⁽١) رواه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (١٤٥).

⁽٢) أضواء البيان (١/ ٧٥) بزيادة ما بين المعكوفين.

المسألة الثانية: ترك قتال المعاهدين

ولقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدُ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغُهُ مَأْمَنَهُ ۚ وَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة:٦].

ولقوله ﷺ: «لِكُلِّ غَادِر لِوَاءٌ يَوْمَ القِيَامَةِ، قَالَ أَحَدُهُمَا: يُنْصَبُ، وَقَالَ الآخَرُ: يُرَى يَوْمَ القِيَامَةِ، يُعْرَفُ بهِ»(١).

كروللإجماع على ذلك:

قال ابن عبد البر تَعَلَشُهُ: أجمع العلماء على القول بهذا الحديث ولم يختلفوا في شيء منه فلا يجوز عندهم الغلول ولا الغدر ولا المثلة ولا قتل الأطفال في دار الحرب، والغدر أن يؤمن الحربي ثم يقتل وهذا لا يحل بإجماع قال ﷺ: «يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فلان»(٢).

قال شيخ الإسلام تعلله: فَإِنَّ هَؤُلاءِ يَجِبُ قَتْلُهُمْ حَثْمًا مَا لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى مَا خَرَجُوا عَنْهُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْقَدَ لَهُمْ ذِمَّةٌ وَلَا هُدْنَةٌ وَلَا أَمَانٌ، وَلَا يُطْلَقُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُفَادَى عَنْهُ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْقَدَ لَهُمْ ذِمَّةٌ وَلَا هُدْنَةٌ وَلَا أَمَانٌ، وَلَا يُطْلَقُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُفَادَى بِهَالِ وَلَا رِجَالٍ، وَلَا تُؤكُلُ ذَبَائِحُهُمْ، وَلَا تُنْكَحُ نِسَاؤُهُمْ، وَلَا يسترقون؛ مَعَ بَقَائِهِمْ عَلَى الرِّدَةِ بِالإِثَّفَاقِ، وَيُقْتَلُ مَنْ قَاتَلَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلُ؛ كَالشَّيْخِ الْهُرِمِ وَالْأَعْمَى وَالزَّمِنِ بِالتَّفَاقِ الْعُلَمَاءِ ".

وقال ابن رشد تَعْلَىٰهُ: وَالْقَتْلُ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا لَمْ يَكُنْ يُوجَدُ بَعْدَ تَأْمِينٍ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ المُسْلِمِينَ. وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَجُوزُ تَأْمِينُهُ مِّكَنْ لَا يَجُوزُ (١٠).

⁽١) رواه البخاري (٣١٨٦)، ومسلم (١٧٣٥).

⁽٢) التمهيد (٢٤/ ٢٣٤).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٨/ ٤١٤).

⁽٤) بداية المجتهد (٢/ ١٤٥).

المسألة الثالثة: ترك قتال النساء، وأطفال الحربيين

عن عَبْدَ الله بن عمر ﴿ أَخْبَرَهُ: أَنَّ امْرَأَةً وُجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ مَقْتُولَةً، «فَأَنْكَرَ رَسُولُ الله ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ» (١).

وفي رواية: «فَنَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ»(٢).

عن رَبَاحِ بْنِ رَبِيعِ عَلَيْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا، فَقَالَ: «انْظُرْ عَلَامَ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ؟» فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيل. فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ» قَالَ: وَعَلَى الْمُقَدِّمَةِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَبَعَثَ رَجُلًا. فَقَالً: «قُلْ لَخِالِدٍ لَا يَقْتُلُنَّ امْرَأَةً وَلَا عَسِيفًا» (٣٠).

كُــومن الإجماع:

قال ابن بطال كِثَلَثْهُ: ولا يجوز عند جميع العلماء قصد قتل نساء الحربيين ولا أطفالهم؛ لأنهم ليسوا ممن قاتل في الغالب^(٤).

وقال ابن عبد البر تَعَلَّمُهُ: وَأَجْمَعَ الْعُلْمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ قَتْلُ نِسَاءِ الْحُرْبِيِّنَ وَلَا أَطْفَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عِمَّنْ يُقَاتِلُ فِي الْأَغْلَبِ وَالله ﷺ يَقُولُ: ﴿ وَقَتِتُلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ ٱلَّذِينَ يُقَتِلُونَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٠] (٥).

قال ابن حزم تَعَلَّلُهُ: واتفقوا أنه لا يحل قتل صبيانهم، ولا نسائهم الذين لا يقاتلون (٦).

⁽١) رواه البخاري (٣٠١٤)، ومسلم (١٧٤٤).

⁽٢) رواه البخاري (٣٠١٥).

⁽٣) رواه أبو داود (٢٦٦٩)، و أحمد (١٥٩٩٢)، والنسائي في الكبرى (٨٥٧١)، ورواه أبو يعلى (٣) رواه أبو يعلى (١٥٤٦)، وابن حبان (٤٧٨٩)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٣٣)، وغيرهم من طريق المُرَقَّعِ بْنِ صَيْفِيٍّ بْنِ رَبِيعِ عَنْ جَدِّهِ رَبَاحٍ – وقيل: رياح – بْنِ رَبِيعِ ﴾ به.

قال الشيخ الألباني: وهذًا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات. السُّلسلة الصحيحة (٧٠١).

⁽٤) شرح صحيح البخاري (٥/ ١٧٠).

⁽٥) الاستذكار (٥/ ٢٤).

⁽٦) مراتب الاجماع (قسم الفيء، والجهاد، والسير).

قال ابن رشد: وَكَذَلِكَ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُ صِبْيَانِهِمْ وَلَا قَتْلُ نِسَائِهِمْ وَلَا قَتْلُ نِسَائِهِمْ مَا لَمْ تُقَاتِل المُرْأَةُ وَالصَّبِيُّ، فَإِذَا قَاتَلَتِ الْمُرْأَةُ اسْتُبِيحَ دَمُهَا (١).

قَالَ النووي تَعَلَّله: قَوْلُهُ: ﴿ نَهُمَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ ﴾ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَتَحْرِيمِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا (٢٠).

قال ابن قدمة تَعَلَّله: وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا ظَفِرَ بِالْكُفَّارِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقْتُلَ صَبِيًّا لَمْ يَبْلُغْ، بغَيْر خِلَافٍ^(٣).

قَالَ أَبِن دَقَيْق العيد عَمَالَهُ: حَدِيثُ أَنَّ امْرَأَةً وُجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَاذِي النَّبِيِّ مَقْتُولَةً.

هَذَا حُكُمٌ مَشْهُورٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِيمَنْ لَا يُقَاتِلُ، وَيُحْمَلُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى ذَلِكَ لِغَلَبَةِ عَدَم الْقِتَالِ عَلَى النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ^(٤).

وقيل إن العلّة من ترك قتلهم: أنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ إِثْلَافِ النَّفُوسِ وَإِنَّمَا أُبِيحَ مِنْهُ مَا يَقْتَضِيه دَفْعُ المُفْسَدَةِ، وَمَنْ لَا يُقَاتِلُ وَلَا يَتَأَهَّلُ لِلْقِتَالِ فِي الْعَادَةِ: لَيْسَ فِي إحْدَاثِ الضَّرِرِ كَالْمُقَاتِلِينَ فَرُجِعَ إِلَى الْأَصْلِ فِيهِمْ، وَهُوَ المُنْعُ. هَذَا مَعَ مَا فِي نُفُوسِ النِّسَاءِ، وَالصِّبْيَانِ مِنْ المُيْلِ، وَعَدَمِ التَّشَبُّثِ الشَّدِيدِ بِمَا يَكُونُونَ عَلَيْهِ كَثِيرًا أَوْ عَالِبًا، فَرُفِعَ عَنْهُمْ الْقَتْلُ، لِعَدَمِ مَفْسَدَةِ المُقَاتَلَةِ فِي إِخْالِ الْحَاضِرِ، وَرَجَاءَ هِدَايَتِهِمْ عِنْدَ بَقَاتِهِمْ (٥٠).

وْقيل أيضِاً: أَنَّهُنَّ لَا يِقاتلن فِي الْأَغْلَب، وَفِي قَتل من لَا يُقَاتل نَوْع جور.

وقيل: لأَنَّهُنَّ عِنْد الْغَلَبَة يَصرن غنيمَة لَلْمُسلمين، وَكَذَلِكَ الصّبيان، فَقَتلهُمْ تَفْرِيط فِي المَال (٢).

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١٤٦).

⁽٢) شرح صحيح مسلم (١٢/ ٤٨) نقلا عن القاضي عياض.

⁽٣) المغني (٩/ ٣١٠).

⁽٤) إحكام الأحكام (٢/ ٣١٠).

⁽٥) المصدر السابق.

⁽٦) كشف المشكل من الصحيحين لابن الجوزي (٦٩٥).

المُسَالَة الرابعة: قَتْل النِّسَاء وَالصِّبْيَانِ الحربِيينِ في الْبَياتِ منْ غَيرِ تَعَمَّد

عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ ﴿ مَا قَالَ: مَرَّ بِيَ النَّبِيُّ عَيَّا لِلْأَبُواءِ، أَوْ بِوَدَّانَ، وَسُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيَّتُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّمِمْ قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ»، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لاَ حَمَى إِلَّا لله وَلِرَسُولِهِ عَيَالِيَّةٍ» (١٠).

قال النووي تَعَلَّقُهُ: وَتَقْدِيرُهُ سُئِلَ عَنْ حُكْمِ صِبْيَانِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَبِيتُونَ فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَصِبْيَانِمِمْ بِالْقَتْلِ: فَقَالَ هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ أَيْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَصِبْيَانِهِمْ بِالْقَتْلِ: فَقَالَ هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ أَيْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ آبَائِهِمْ جَارِيَةٌ عَلَيْهِمْ فِي الْمِرَاثِ وَفِي النَّكَاحِ وَفِي الْقِصَاصِ وَالدِّيَاتِ وَغَيْرِ فَرُورَةٍ، وَأَمَّا الْحُدِيثُ السَّابِقُ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ ذَكِلْكَ، وَالْمُرَادُ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدُوا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَأَمَّا الْحُدِيثُ السَّابِقُ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فَالْمُرَادُ بِهِ إِذَا تَمَيَّزُوا وَهَذَا الْحُدِيثُ الذي ذكرناه من جواز بيانهم، وَقَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ فِي الْبَيَاتِ هُو مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكِ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْجُمْهُورِ.

وَّمَعْنَى الْبَيَاتُ وَيَبِيتُوْنَ: أَنْ يُغَارَ عَلَيْهِمْ بِاللَّيْلِ بِحَيْثُ لَا يُعْرَفُ الرَّجُلُ مِنَ الْمُرْأَةِ وَالصَّبِيُّ، وَأَمَّا الذَّرَارِيُّ فَبِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَتَعْفِيفِهَا لَعْتَانِ التَّشْدِيدُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ، وَالصَّبْيَانُ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِجَوَازِ الْبَيَاتِ، وَجَوَازِ وَالْمَبْيَانُ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِجَوَازِ الْبَيَاتِ، وَجَوَازِ الْإِغَارَةِ عَلَى مَنْ بَلَغَتْهُمُ الدَّعْوَةُ مِنْ غَيْرِ إِعْلَامِهِمْ بِذَلِكَ، وَفِيهِ أَنَّ أَوْلَادَ الْكُفَّارِ وَحُمْمُ أَبَائِهِمْ (٢).

المسألة الخامسة: قتل النساء والصبيان الحربيين إذا قاتلوا

فإمَّا إن قاتلوا، أو كان لهم تدبيرٌ، أو أذىً، خِيف منهم على المسلمين قُتلوا. قال ابن بطال تَعْلَفْهُ: واتفق الجمهور على أن النساء والصبيان إذا قاتلوا قتلوا^(٣). وقال النووي تَعْلَفْهُ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحُدِيثِ وَتَحْرِيمِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا فَإِنْ قَاتَلُوا (٤)...قال جماهير العلماء يُقتلون...

⁽۱) رواه البخاري (۳۰۱۲)، ومسلم (۱۷٤٥).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۲/ ٤٩).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٥/ ١٧١).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١٢/ ٤٨).

المسألة السادسة: حكم قتل الراهب الحربي

ولا يجوز قتل الراهب في قول جماهير العلماء.

وهو قول: الأوزاعي، والليث (١)، وأبي حنيفة (٢)، ومالك (٣)، والشافعي في رواية (٤)، وأحمد بن حنبل (٥) رحمهم الله تعالى.

قلت: ولا أعلم دليلاً صريحاً، صحيحاً، يُستدل به على المنع من قتل الرهبان في أرض الحرب.

المسألة السابعة: الشيخ الفاني، والمجنون، والأعمى، والراعي، والمُقعد ونحوهم من الحربيين، ممن لا يقاتل، ما حكمهم؟

🗐 اختلف أهل العلم فيمن لا يُقاتل كهؤلاء، على أقوال:

فجملة مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأصحابها أنه: لا يُقتل الأعمى والمعتوه ولا المُقعَد ولا أصحاب الصوامع الذين طيَّنوا الباب عليهم ولا يخالطون الناس.

قال مالك: وأرى أن يُترك لهم من أموالهم ما يعيشون به، ومن خِيف منه شيء قُتل.

وقال الثوري: لا يُقتل الشيخ ولا المرأة ولا المقعد ولا الطفل.

وقال الأوزاعي: لا يُقتل الحُرَّات والزرَّاع ولا الشيخ الكبير ولا المجنون ولا

- (١) قال ابن عبد البر في التمهيد (١٦/ ١٣٨) وقال الليث: لا يُقتل الراهب في صومعته ويترك له من ماله القوت.
- (٢) قال العيني في البناية شرح الهداية (٧/ ٢٤٨): وفي «السير الكبير»: لا يقتل الراهب في صومعة ولا أهل الكنائس الذي لا يخالطون، وانظر/تبيين الحقائق (٣/ ٢٤٥)، والدر المختار (١٤/ ١٤٢).
- (٣) في المدونة (١/ ٤٩٩):... سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ: لَا يُقْتَلُ الرَّاهِبُ، قَالَ مَالِكٌ: وَأَرَى أَنْ يُتْرَكَ لَهُمْ مِنْ أَمْوَالهِمْ مَا يَعِيشُونَ بِهِ لَا يَأْخُذُوا مِنْهُمْ أَمْوَالْكُمْ كُلَّهَا فَلَا يَجِدُونَ مَا يَعِيشُونَ بِهِ فَيَمُوتُونَ.
- (٤) قَالَ فِي الأَمْ (٤/٣٥٣): (وَيَتُرُكَ قَتْلُ الرُّهْبَانِ وَسَوَاءٌ رُهْبَانُ الصَّوَامِعِ وَرُهْبَانُ الدِّيَارَاتِ وَالصَّحَارِي وَكُلُّ مَنْ يَحْبِسُ نَفْسَهُ بِالتَّرَهُّبِ).
 - (٥) في العدة شرح العمدة (ص٦٢٨): (ولا يقتل منهم صبى ولا مجنون ولا امرأة ولا راهب).

راهب ولا امرأة.

وقال الطبري: يقتل الأعمى وذو الزمانة والمقعد والشيخ الفاني والراعي والحراث والسائح والراهب، وكل مشرك حاشا ما استثناه الله على لسان رسوله على على الساء والولدان وأصحاب الصوامع. قال: والمغلوب على عقله في حكم الطفل (١).

كرويُستدل على عدم قتل هؤلاء:

بقول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٠] وهؤلاء لم يُقاتِلوا.

وقوله تعالى: ﴿ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۚ كَذَالِكَ جَزَآءُ ٱلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة:١٩١] وهؤلاء لم يُقاتِلوا.

ووردت رواية عن الشافعي تَعَلَّنْهُ بجواز قتل، الراهب، والشيخ الفاني (٢). واستدل بِقوله تعالى: ﴿ فَاقَتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُم ﴾ [التربة: ٥].

واستدل بَحْديث سَمُرَةُ بْنِ جُنْدُبٍ عَلَيْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اقْتُلُوا شُيُوخَ النَّهُ وَاسْتَبْقُوا شَرْخَهُمْ»(٣).

وَيُجابِ: بأن الآية قد تخصص منها غير المقاتلين كالمرأة، والشيخ، ونحوهم،

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦/ ١٣٨) باختصار.

⁽٢) قال العمراني في اليبان في مذهب الإمام الشافعي (١٣٢/١٣) وإن لم يكن فيهم رأي ولا قتال في الحرب... ففيهم - الشيوخ - وفي أصحاب الصوامع والرهبان قولان: أحدهما: لا يجوز قتلهم - وبه قال أبو حَنِيفَة - لما رَوَى ابن عبَّاس: أن النَّبيِّ عَلَيْ قال: «لَا تَقَتُلُوا المُرْأَةَ وَلَا أَصْحَابَ الصَّوَامِعَ»، وروي ذلك عن أبي بكر؛ لأنهم ممن لا يقاتل فلم يجز قتلهم، كالنساء.

والثاني: يجوز قتلهم؛ لِقوله تعالى: ﴿فَاقَتُنُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، ولم يفرق. ورَوَى سمرة: أن النَّبيِّ ﷺ قال: «اقْتُلُوا شُيُوخَ المُشْرِكِينَ وَاسْتَحْيُوا شَرْخَهُمْ». وانظر: أسنى المطالب في شرح روضة الطالب (١٩٠/٤).

⁽٣) إسناده ضعيف: رواه أبو داد (٢٦٧٠)، والترمذي (١٥٨٣)، وأحمد (٢٠١٤٥) وغيرهم من طريق سعيد بن بشير، وحجاج بن أرطأة عن قتادة عن عن الحسن عن سمرة ، به، وإسناده ضعيف لضعف (سعيد بن بشير، والحجاج)، وأيضاً في سهاع الحسن من سمرة خلاف.

والحديث ضعيف لا حجة فيه فأمًّا إن قاتلوا، أو كان لهم تدبير وخِيف منهم فيقتلوا حينئذٍ.

کھودليل ذلك:

حديث أبِي مُوسَى وَ إِنَّهُ قَالَ: لَمَّا فَرَغَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ مِنْ حُنَيْنٍ بَعَثَ أَبَا عَامِرٍ عَلَى جَيْشٍ إِلَى أَوْطَاس، فَلَقِى دُرَيْدَ بْنَ الصِّمَّةِ، فَقُتِلَ دُرَيْدٌ وَهَزَمَ الله أَصْحَابَهُ...(١).

وكان دُّريد من الشعراء الفرسان المشهورين في الجاهلية ويُقال: إنه لَّا قُتِل كان ابن عشرين ويُقال: ابن ستين ومائة سنة (٢).

وحديث عَائِشَة ﴿ عَلَىٰ اللهِ عَائِشَة ﴿ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

قال الخطَّابي يَعْتَلَثُهُ: يُقال: إنها كانت شتمت النبي عَيَّا وهو الحدث الذي أحدثته، وفي ذلك دلالة على وجوب قتل من فعل ذلك (٤).

قولها: ظهراً وبطناً، أي: تنقلب من كثرة الضحك ظهراً لبطن، وبطناً لظهر (٥).

كرومن الإجماع:

قال ابن عبد البر كَ لَللهُ: لَمْ يَخْتَلِفِ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ قَاتَلَ مِنَ النِّسَاءِ، وَالشُّيُوخِ أَنَّهُ

⁽١) رواه البخاري (٤٣٢٣)، ومسلم (٢٤٩٨).

⁽٢) فتح الباري لابن حجر (٨/ ٤٢).

⁽٣) إسناده حسن: رواه أبو داود (٢٦٧١)، وأحمد (٢٦٣٦٤)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٣٨) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، وإسناده حسن من أجل: محمد بن إسحاق.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

⁽٤) معالم السنن (٢/ ٢٨١).

⁽٥) قاله محققوا مسند أحمد ط/ الرسالة - بحاشية الحديث (٢٦٣٦٤).

مُبَاحٌ قَتْلُهُ، وَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْقِتَالِ مِنَ الصِّبْيَانِ وَقَاتَلَ قُتِلَ (١).

العلم: أقوال أهل العلم:

قال ابن الجوزي يَختَلَثه: وَأَمَا الشَّيْخِ الفَانِي، والراهب، وَالْأَعْمَى، والزمن، فَإِنَّهُم لَا يُقتلُون أَيْضا، إِلَّا أَن يكون لَمُّم رَأْيٌ وتدبير يخاف مِنْهُ النكاية فِي المُسلمين، أَو يحاربوا، فَيجوز حِينَئِذٍ قَتلهمْ (٢).

وقال النووي يَعْلَقْهُ: وَأَمَّا شُيُوخُ الْكُفَّارِ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ رَأْيٌ قُتِلُوا وَإِلَّا فَفِيهِمْ وَفِي الرُّهْبَانِ خِلَافٌ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُقْتَلُونَ، وَالْأَصَحُّ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ الرُّهْبَانِ خِلَافٌ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُقْتَلُونَ، وَالْأَصَحُّ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ الرَّاهُ اللَّافِعِيِّ السَّافِعِيِّ السَّافِعِيُّ اللَّهُ الْمُعَلِّ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَيْلِ اللَّهُ اللْمُلْفِي اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

وَقَالَ السَرَحْسِي كَنْلَةُ:...فَهَذَا تَنْصِيصٌ عَلَى أَنَهَا – المَرأَة – لَا تُقْتَلُ،وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَمَنْ بِهِ زَمَانَةٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، قَالُوا: وَهَذَا إِذَا كَانَ لَا يُقَاتِلُ بِرَأْيِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ يُقَاتِلُ بِرَأْيِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ يُقَاتِلُ بِرَأْيِهِ فَفِي قَتْلِهِ كَسُرُ شَوْكَتِهِمْ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ (٤).

⁽۱) التمهيد (٥/ ٣٠).

⁽٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٥٦٩).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (١٢/ ٤٨).

⁽٤) الميسوط (١٠/ ١٣٧).

🗐 وفي الآية الكريمة مسالة:

المسألة الأولى: تعظيم حرمة القتال في الحرم

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أُوَّلَ بَيْتِ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارِّكًا وَهُدَى لِلْعَلَمِينَ ﴿ فِيهِ عَالَى اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ أُوَلِنَهِ وَضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارِّكًا وَهُدَى لِلْعَلَمِينَ ﴿ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران:٩٦-٩٧].

قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِ عُمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَاذَا بَلَدًا ءَامِنَا وَٱرْزُقُ أَهْلَهُ مِنَ ٱلثَّمَرَتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِعُهُ وَقَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُ هُ وَ إِلَى عَذَابِ ٱلنَّارِ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [البقرة:١٢٦].

وقال الله تعالى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحُرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرُ وَصَدُّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرُ بِهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحُرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَلِتِلُونَكُمْ حَتَى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَعُوا وَمَن يَرْتَدِدُ مِنكُمْ عَن دِينِهِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَلِتِلُونَكُمْ فَهُو كَافِرٌ فَأُولَتِهِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَأُولَتِهِكَ مَنكُمْ عَن دِينِهِ وَ فَيَمُتْ وَهُو كَافِرٌ فَأُولَتِهِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَأُولَتِهِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ [البقرة:٢١٧].

وقال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَنذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنَا وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ [ابراهيم: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَكِفُ فِيهِ وَٱلْبَاذَ وَمَن يُرِدُ فِيهِ بِإِلْحَادِ بِظُلْمِ نُدِقَهُ مِنْ عَذَابٍ

أَلِيمِ ﴾ [الحج: ٢٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَانِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[النمل:٩١].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوٓا إِن نَّتَبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفُ مِنْ أَرْضِنَا ۚ أَوَ لَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنَا يُجُبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَتُ كُلِّ شَىءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [القصص:٥٧].

وقال تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَواْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنَا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمُّ أَفَيٱلْبَطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكُفُرُونَ ﴾ [العنكبوت:٦٧].

وعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَلَيْهِ عَنِ النّبِيِّ عَلَيْهُمْ قَالَ: «الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَةِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، السَّنةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمُ: ثَلاَثَةٌ مُتَوالِيَاتٌ: ذُو الْعَعْدَةِ، وَالْمُحرّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ، اللّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ اللّهَ عَذَا». قُلْنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «قَلْيُ بَلَدٍ هَذَا». قُلْنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «قَلْيُسَ الْبَلْدَةَ». قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «قَلْيُ بَلْهِ هَذَا» فَلْنَا: بَلَى، قَالَ: «قَلْيُ بَلْهِ هَذَا» فَلْنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «قَلْيُسَ الْبَلْدَة». قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «قَلْيُ بَعْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «قَلْيُسَ الْبَلْدَة». قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ بَوْمُ مُنْ وَأَعْوَالُكُمْ، وَلَيْ اللهِ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «فَلْنَا وَمُعْمَلُهُ مَوْلُكُمْ مَاللَكُمْ، وَلَمُوالُكُمْ، وَلَمُ اللّهُ لِيُلِكُمْ مَوْلُهُ هَذَا فِي بَلْدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقُونَ رَبَّكُمْ، فَسَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلا فَلا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضَلَّلًا، عَلْمَ بَعْضَ مَنْ يُبَلِغُهُ أَنْ عَمْرَبُ بَعْضَ مَنْ يُبَلِغُهُ أَنْ عُمَّدُ إِذَا ذَكَرَهُ يَقُولُ: صَدَقَ مُحَمَّدٌ وَالَا هُولُ الْعَلْ بَعْضَ مَنْ يُبَلِغُهُ أَنْ عُمَّدُ إِذَا ذَكَرَهُ يَقُولُ: صَدَقَ مُحَمَّدٌ وَلَكُمْ الْفَالِدَ (الْمَاهِ لَلْ الْمَلْ بَلْعُفُ مُنَا وَلَكُمْ مَوْلًا عَلْ اللّهُ الْمَلْ بَعْضَ مَنْ سَمِعُهُ الْفَالِكُمْ مَلْ الْعَلْ بَعْضَ مَنْ يُعْفِقُ أَنْ عُمَّدُ إِذَا ذَكَرَهُ يَقُولُ: صَدَقَ مُحَمَّدٌ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنَّهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ: «لاَ هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ، فَانْفِرُوا، فَإِنَّ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَ الله يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ

⁽١) رواه البخاري (٤٤٠٦)، ومسلم (١٦٧٩).

وَالأَرْضَ، وَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ الله إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَجِلَّ القِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَمْ يَجُلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ الله إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، لاَ يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلاَ يُخَلَّ فِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُو حَرَامٌ بِحُرْمَةِ الله إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، لاَ يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلاَ يُنْقَلُ صَيْدُهُ، وَلاَ يَلْتَقِطُ لُقَطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَّفَهَا، وَلاَ يُخْتَلَي خَلاَهَا»، قَالَ العَبَّاسُ: يَا رَسُولَ الله إِلَّا الإِذْخِرَ فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَلِبُيُوتِهِمْ، قَالَ: قَالَ: ﴿إِلَّا الإِذْخِرَ ﴾(١).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ، قَاٰلَ: «أَبغَضُ النَّاسِ إِلَى الله ثَلاَثَةٌ: مُلْحِدٌ فِي الْحَرَمِ، وَمُبْتَغِ فِي الْإِسْلاَمِ سُنَّةَ الجَاهِلِيَّةِ، وَمُطَّلِبُ دَمِ امْرِئ بِغَيْرِ حَقِّ لِيُهَرِيقَ دَمَهُ (()). المَّالَة الثانية: أن الله تَعَالَى حرَّم الْقَتَالَ فِيهَا - مكة - على الْعُمُومِ ابْتِدَاءً وَمُقَابِلَةً، ثُمَّ أَبَاحَ الله تَعَالَى فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمُ الْمُهُومِ ابْتِدَاءً وَمُقَابِلَةً، ثُمَّ أَبَاحَ الله تَعَالَى فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمُ اللهُ لَهُ يُقَاتِلُ مَنْ لَمُ يُقَاتِلُ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُعَالِمُ اللهِ لَهُ يُقَاتِلُ مَنْ اللهُ يَعَالَى فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمُ اللهُ لَهُ يُقَاتِلُ اللهُ لَهُ اللهُ عَالَى اللهُ لَهُ اللهُ اللهُ

قال تعالى: ﴿ ٱلشَّهُرُ ٱلْحُرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحُرَامِ وَٱلْخُرُمَاتُ قِصَاصٌ ﴾ [البقرة:١٩٤] (٣).

قال ابن كثير تَخَلَقُهُ: ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام إلا أن يبدؤوكم بِالْقِتَالِ فِيهِ، فَلَكُمْ حِينَئِذٍ قِتَالُهُمْ وَقَتْلُهُمْ دَفْعًا لِلصِّيَالِ، كَمَا بَايَعَ النَّبِيُّ عَيَّاتُهُ أَصْحَابَهُ يَوْمَ الْحُدُيْبِيَةِ قَتَى الشَّجَرَةِ عَلَى الْقِتَالِ، لَمَا تَأَلَّبَتْ عَلَيْهِ بُطُونُ قُرَيْشٍ وَمَنْ وَالاَهُمْ مِنْ أَحْيَاءِ ثَقِيفٍ وَالْأَحَابِيشِ عَامَئِذٍ، ثُمَّ كَفَّ الله الْقِتَالَ بَيْنَهُمْ فَقَالَ: ﴿ وَهُو ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَالْأَحَابِيشِ عَامَئِذٍ، ثُمَّ كَفَّ الله الْقِتَالَ بَيْنَهُمْ فَقَالَ: ﴿ وَهُو ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَالْأَحَابِيشِ عَامَئِذٍ، ثُمَّ كَفَّ الله الْقِتَالَ بَيْنَهُمْ فَقَالَ: ﴿ وَهُو ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَالْهُ وَلُولًا رِجَالٌ وَأَيْدِيكُمْ عَلَيْهِمْ فَقُولِ وَلَولًا رِجَالٌ مُقْوَيْنُ وَنِسَاءٌ مُّوْمِئِكُمْ مَعَيَّةُ بِغَيْرٍ عِلْمِ فَعُلُوهُمْ أَن تَطَوُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِنْهُمْ مَعَوَةً بِغَيْرٍ عِلْمِ فَمُ وَنُونَ وَنِسَاءٌ مُوهُمَ عَنهُمُ مَعَدَةً لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَبُنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ لي النتج: ٢٠]. وقال الله عَذَابًا أَلِيمًا الله فِي رَحْمَتِهِ عَمْ مَن يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَبُنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا اللهُ عَذَابًا اللهُ عَذَابًا اللهَ عَذَابًا اللهَ عَذَابًا اللهَ عَذَابًا اللهُ وَلَوْ وَمُونُونَ وَلِسَاءٌ مُ مَن يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَبُنَا ٱلَّذِينَ كَفُرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا اللهُ وَلَا لَذِي لَكُولُولُ وَيَعَمُ عَنْهُمُ عَذَابًا اللهَ عَلَالَهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُمْ عَذَابًا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمْ عَذَابًا اللهُ وَلَا عَلَاهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَالَهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ المُعْمَالُولُ المُعَلِيْنُ اللهُ اللهُولُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُلْولُولُولُولُولُولُولُولُولُو

وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ [البقرة:١٩٢] أَيْ فَإِنْ تَرَكُوا الْقِتَالَ فِي الْحَرَمِ وَأَنَابُوا إِلَى الإسلام والتوبة، فإن الله يَغْفِرُ ذُنُوبَهُمْ وَلَوْ كَانُوا قَدْ قَتَلُوا الْمُسْلِمِينَ

⁽۱) رواه البخاري (۱۸۳٤)، ومسلم (۱۳۵۳).

⁽٢) رواه البخاري (٦٨٨٢).

⁽٣) انظر: الحاوي الكبير للماوردي (١٤/ ١٠٩).

فِي حَرَمِ الله فَإِنَّهُ تَعَالَى لَا يَتَعَاظَمُهُ ذَنْبٌ أَنْ يَغْفِرَهُ لَمِنْ تَابَ مِنْهُ إِلَيْهِ، ثم أمر الله بِقِتَالِ الْكُفَّارِ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ، أَيْ شِرْكُ (۱).

قال الشوكاني يَحَالِثُهُ: قَوْلُهُ: وَلا تُقاتِلُوهُمْ عِنْدَ المُسْجِدِ الْحُرامِ الْآيَةَ، اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ، فَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهَا مُحُكَمَةٌ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقِتَالُ فِي الْحُرَمِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ، فَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهَا مُحُكَمَةٌ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقِتَالُ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ دَفْعُهُ بِالْقَاتَلَةِ لَهُ، وَهَذَا هُوَ الْحُقَّ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَاقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَّتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] وَيُجَابُ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَاقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] ويُجَابُ عَنْ هَذَا الإسْتِذْلَالِ: بِأَنَّ الجُمْعَ مُكِنٌ بِبِنَاءِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ، فَيُقْتَلُ المُشْرِكُ حَيْثُ وَجِدَ إِلَّا بِالْحَرَمِ، وَعَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ: ﴿ إِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَيْلِي، وَإِنَّا أَحِلَتْ لِي وَالْمَالَ فَيُعْتَلُ الْمُشْرِكُ حَيْثُ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ﴾ وَهُو فِي الصَّحِيحِ.

وَقَدِ احْتَجَ الْقَائِلُونَ بِالنَّسْخَ: بِقَتْلِهِ ﷺ لِإِبْنِ خَطَلٍ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ وَقَعَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ الَّتِي أَحَلَّ الله لِرَسُولِهِ ﷺ قَوْلُهُ: فَإِنِ انْتَهَوْا أَيْ: عَنْ قِتَالِكُمْ وَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ. قَوْلُهُ: وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ فِيهِ الْأَمْرُ بِمُقَاتَلَةِ المُشْرِكِينَ إِلَى غَايَةٍ، هِيَ: أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَأَنْ يَكُونَ الدِّينُ لله، وَهُوَ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ، وَاخْتُرُوجُ عَنْ سَائِرِ الْأَدْيَانِ الْمُخَالِفَةِ لَهُ، فَمَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ وَأَقْلَعَ عَنِ الشِّرْكِ لَمْ يَجِلَّ قِتَالُهُ، قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْفِتْنَةِ هُنَا: الشِّرْكُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّمَا الْفِتْنَةُ فِي الدِّينِ عَمُومِهَا كَمَا سَلَفَ.

قَوْلُهُ: ﴿ فَلَا عُدُونَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٣] أَيْ: لَا تَعْتَدُوا إِلَّا عَلَى مَنْ ظَلَمَ وَهُوَ مَنْ لَمْ يَنْتُهِ عَنِ الْفِتْنَةِ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْلَام، وَإِنَّمَا سُمِّيَ جَزَاءُ الظَّالِينَ: عُدْوَانًا مُشَاكَلَةً كَقُولُه يَعْتَلَى: ﴿ وَجَزَرَوُا سَيِّعَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠] وَقَوْلُهُ: ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُونُ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٩٤] (٢).

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ۚ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمُّ كَذَاكِ جَزَاءُ ٱلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٩١].

⁽١) تفسير ابن كثير (١/ ٣٨٨).

⁽٢) فتح القدير (١/ ٢٢٠).

قال الطبري تَعَلِّمُ: ﴿ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَيهِ فَإِن القتال قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١] بمعنى: ولا تبتدئوا - أيها المؤمنون - المشركين بالقتال عند المسجد الحرام، حتى يبدأوكم به، فإن بدأوكم به هناك عند المسجد الحرَام في الحرم، فاقتلوهم، فإن الله جعل ثواب الكافرين على كفرهم وأعماهم السيئة، القتل في الدنيا، والخزي الطويل في الآخرة (١٠).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ عَبَّالِهُ عَلَا النَّبِيُّ عَلَيْهُ يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ: «لاَ هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ، فَانْفِرُوا، فَإِنَّ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَ الله يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، وَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ الله إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلُّ القِتَالُ فِيهِ لِأَحَدِ قَبْلِي، وَلَمْ يَحْلُ لِي إِلّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ الله إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، لاَ يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلا يَخْلُ لِي إِلّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ الله إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، لاَ يُعْضَدُ شَوْكُهُ، وَلا يُنقَّرُ صَيْدُهُ، وَلا يَنْهُ إِلا الإِذْخِرَ الْإِللهِ الْإِذْخِرَ الْإِللهُ إِلَّا الإِذْخِرَ الْإِللهِ الْإِذْخِرَ الْإِللهُ إِلَّا الإِذْخِرَ الْإِللهُ إِلّا الإِذْخِرَ الْإِللهُ إِلَّا الْإِذْخِرَ الْإِللهُ إِلّا الْإِذْخِرَ الْإِللهُ إِلّا الْإِذْخِرَ الْإِلا الْإِذْخِرَ الْقَالَةُ الْمَاتُهُ وَلَا يَلْ الْإِذْخِرَ الْمَالِيْ الْمُ اللهُ إِلَّا الْإِذْخِرَ الْمَالِمُ اللّهُ إِلّا الْمِ اللهُ إِلّا الْإِذْخِرَ الْمَالِمُ اللّهُ إِلّا الْمُؤْمِلَةُ إِلّٰهُ اللهُ إِلّٰ الْمِ الْمِيْلَا الْمَالِمُ اللّهُ إِلّا الْمِتَالَ الْمَالِمُ اللهُ إِلّٰهُ الْمُؤْمِرَ الْمِلْ الْمُ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمُ الْمُؤْمِرَ الْمَالِلْهُ إِلَّا الْمَالِي الْمُؤْمِرَةُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُهُ الْمُؤْمِرُهُ الْمُؤْمِرَاهُ الْمُؤْمِلُهُ الْمُؤْمِلُولُ الْمِلْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمِلْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ

عن أبي شُرَيْحِ العَدَوِيِّ عَلَيْنَ، أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ وَهُو يَبْعَثُ البُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْذَنْ لِي أَيُّمَا الأَمِيرُ أَحَدِّنْكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ لِلْغَدِ مِنْ يَوْمِ الفَتْحِ، فَسَمِعَتْهُ أَذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرَتْهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، إِنَّهُ حَمِدَ الله وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَسَمِعَتْهُ أَذُنْ اَيُّ مَكَةً حَرَّمَهَا الله وَلَمْ يُحَرِّمُهَا النَّاسُ، فَلاَ يَحِلُ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِالله وَاليَوْمِ اللهَ وَاليَوْمِ اللهَ وَاليَوْمِ اللهَ وَلَا يَعْضُد بَهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللهَ اللهِ اللهِ أَذِنَ لِرَسُولِهِ ﷺ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا اليَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالأَمْسِ، وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ» فَقِيلَ لِأَي وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا اليَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالأَمْسِ، وَلْيُبَلِغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ» فَقِيلَ لِأَي وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا اليَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالأَمْسِ، وَلْيُبَلِغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ» فَقِيلَ لِأَي وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا اليَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلْيُبَلِغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ» فَقِيلَ لِأَي فَي أَنْ اللهَ أَدْنَ لِلْ اللهِ أَدْنَ لِ اللهَ أَدْنَ لَكُمْ بَذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبًا شُرَيْحٍ، إِنَّ الحَرَمَ لا يُعِيذُ عَامِيا، وَلاَ فَارًا بِحُرْبَةِ، خُرْبَةٌ: بَلِيَّةٌ (٣).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنْ اللَّهُ أَنَّ خُزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ - عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ - بِقَتِيلٍ

⁽١) التفسير (٣/ ٢٦٥).

⁽٢) رواه البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١٣٥٣).

⁽٣) رواه البخاري (١٨٣٢)، ومسلم (١٣٥٤).

مِنْهُمْ قَتُلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النّبِيُ عَيْقِيْهُ، فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَخَطَبَ، فَقَالَ: "إِنَّ الله حَبَسَ عَنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأَخْبِرَ بِذَلِكَ النّبِيُ عَيْقِهُ، فَرَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَخَطَبَ، وَاجْعَلُوهُ عَلَى الشَّكِ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَيْهِمْ رَسُولَ الله عَيْهِ وَالمُؤْمِنِينَ، أَلاَ الفِيلَ وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلاَ الفِيلَ أَو القَتْلِ وَغَيْرُهُ يَقُولُ: الفِيلَ وَسَلَطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَ الله عَيْهِ وَالمُؤْمِنِينَ، أَلاَ وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلاَ وَإِنَّهَا مَلْ مَحْرُهَا، وَلاَ تُعْقِلُ مِنْ أَلا اللهُ عَلَى شَوْكُهَا، وَلاَ يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلاَ تُتْعَلَّ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، أَلاَ الْمَنْ فَقَلَ النَّهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ مَنْ قَبَلَ القَيْلِ». فَجَاءَ وَاللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا ثُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]

🗐 وفي الآية الكريمة مسائل:

المسألة الأولى: سبب نزول الآية

عَنْ حُذَيْفَةَ، ﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ ﴾ [البقرة:١٩٥] قَالَ: «نَزَلَتْ فِي النَّفَقَةِ» (٢).

المسألة الثانية: تأويل الآية

قال السعدي تخلفه: يأمر تعالى عباده بالنفقة في سبيله، وهو إخراج الأموال في الطرق الموصلة إلى الله، وهي كل طرق الخير، من صدقة على مسكين، أو قريب، أو إنفاق على من تجب مؤنته.

⁽١) رواه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥).

⁽٢) رواه البخاري (١٦).

وأعظم ذلك وأول ما دخل في ذلك الإنفاق في الجهاد في سبيل الله، فإن النفقة فيه جهاد بالمال، وهو فرض كالجهاد بالبدن، وفيها من المصالح العظيمة، الإعانة على تقوية المسلمين، وعلى توهية الشرك وأهله، وعلى إقامة دين الله وإعزازه، فالجهاد في سبيل الله لا يقوم إلا على ساق النفقة، فالنفقة له كالروح، لا يمكن وجوده بدونها، وفي ترك الإنفاق في سبيل الله، إبطال للجهاد، وتسليط للأعداء، وشدة تكالبهم، فيكون قوله تعالى: ﴿وَلا تُلقُواْ بِأَيدِيكُمْ إِلَى ٱلتَهَلَكَةِ ﴿ [البقرة: ١٩٥] كالتعليل لذلك، والإلقاء باليد إلى التهلكة يرجع إلى أمرين: ترك ما أمر به العبد، إذا كان تركه موجبا أو مقاربا لهلاك البدن أو الروح، وفعل ما هو سبب موصل إلى تلف النفس أو الروح، فيدخل تحت ذلك أمور كثيرة، فمن ذلك، ترك الجهاد في سبيل الله، أو النفقة فيه، الموجب لتسلط الأعداء، ومن ذلك تغرير الإنسان بنفسه في مقاتلة أو سفر غوف، أو محل مسبعة أو حيات، أو يصعد شجرا أو بنيانا خطرا، أو يدخل تحت فيه خطر ونحو ذلك، فهذا ونحوه ممن ألقى بيده إلى التهلكة.

ومن الإلقاء باليد إلى التهلكة الإقامة على معاصي الله، واليأس من التوبة، ومنها ترك ما أمر الله به من الفرائض، التي في تركها هلاك للروح والدين (١١).

المسألة الثالثة: استحباب النفقة في سبيل الله

الكتاب والسنة: الله تعالى له ثواب عظيم وأجر كبير، الأدلة قائمة على ذلك من الكتاب والسنة:

كرأولاً الكتاب العزيز:

قال الله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَآءٌ وَٱللَّهُ وَسِعٌ عَلِيمٌ ۞ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنَّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجُرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمُ وَلَا خُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحُزنُونَ ﴾ [البقرة:٢٦١-٢٦١].

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٩٠).

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلَّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَاهِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلَّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَى وَفَضَلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَاهِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿ الساء: ٩٥].

وقال تعالى: ﴿ أَجَعَلْتُمُ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنُ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِندَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ۞ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ وَأُولَتِيكَ هُمُ ٱلْفَآيِرُونَ۞ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةِ مِّنْهُ وَرِضُونِ وَجَنَّتِ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمً ۞ خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُ وَ أَجُرُ عَظِيمٌ ۞ [التوبة: ١٩ - ٢٢].

وقال تعالى: ﴿ آنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٤١].

وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَءُذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أَن يُجَهِدُواْ بِأَمُوالِهِمْ وَأَنفُسِهِمُّ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾[الوبة:٤٤].

وقال تعالى: ﴿لَكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ وجَهَدُواْ بِأَمُولِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُولَتبِكَ لَهُمُ ٱلْمُفُلِحُونَ ۞ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّتِ تَجُرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَلُ لَهُمُ الْمُفُلِحُونَ ۞ أَعَدًا ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجُرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَلُ خَلِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة:٨٨-٨].

وقال تعالى: ﴿ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ النَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الوبة: ١٢١].

وقال تعالى: ﴿هَنَّأَنتُمْ هَنَّوُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُّ وَمَن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلُ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ غَنِ نَفْسِهِ - وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ وَإِن تَتَوَلَّواْ يَسْتَبُدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمُ ثُمَّ لَا يَكُونُوَاْ أَمْثَلَكُم ﴾ [ممد:٣٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَتَيِكَ هُمُ ٱلصَّدِقُونَ ﴾[الحُحُرات:١٥].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضُ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنُ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَاتَلَ أَوْلَابِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنْ

بَعْدُ وَقَتَلُواْ وَكُلَّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [الحديد:١٠].

وقال تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمِ

ثُ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمُّ ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ذَنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّتِ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا لَكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّتِ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّتِ عَدْنٍ ذَالِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۞ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا أَنصُرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف:١٠-١٣].

كرثانياً من السنة المطهرة:

عن أبي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهِ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ الله، دَعَاهُ خَزَنَهُ الجَنَّةِ، كُلُّ خَزَنَةِ بَالٍ: أَيْ فَلُ هَلُمَّ»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ الله، ذَاكَ الَّذِي لاَ تَوَى عَلَيْهِ (١). فَقَالَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ: «إِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ» (٢).

⁽۱) قوله: (لا توى عليه) وَهُوَ بِفَتْحِ الْمُثَنَّاةِ فوق مقصور، أي: لاهلاك. شرح النووي على مسلم (۷/ ۱۱۷).

⁽٢) رواه البخاري (٢٨٤١)، ومسلم (١٠٢٧).

⁽٣) رواه البخاري (٢٨٤٢)، ومسلم (١٠٥٢).

وعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ خَطُومَةٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ الله، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةٍ نَاقَةٍ كُلُّهَا خُطُومَةٌ»(١).

بَابُ فَضْلِ مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا أَوْ خَلَفَهُ بِخَيْرٍ (٢)

عن زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ الله فَقَدْ غَزَا» (٣). غَزَا، وَمَنْ خَلْفَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا» (٣).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ اللّٰهِ عَنَى إِلَى بَنِي لَحَيَانَ: ﴿ لِيَخْرُجُ مِنْ كُلِّ رَجُلُهُ ، ثُمَّ قَالَ لِلْقَاعِدِ: ﴿ أَيْكُمْ خَلَفَ الْخَارِجَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ بِخَيْرٍ، كَانَ لَهُ مِثْلُ نِصْفِ أَجْرِ الْخَارِجِ ﴾ (٤).

قال شيخ الاسلام ابن تيمية تترته: وقال تعالى: ﴿ هَنَا أَنتُمْ هَنَوُلاَءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلُ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَفْسِهِ وَاللّهُ ٱلْغَنِيُ وَأَنتُمُ اللّهُ وَإِن تَتَوَلّواْ يَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُواْ أَمْثَلَكُم ﴿ [معدد٣٨] وقَدْ قال الله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مِّنَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَتَلَ أُوْلَتِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُواْ وَكُلَّا وَعَدَ اللّهُ ٱلْحُسْنَى ﴿ اللّهِ الله تعالى: فِي غَيْرِ مَوْضِع: الّذِي هُو الشَّجَاعَةُ؛ وَكَذَلِكَ قال الله تعالى: فِي غَيْرِ مَوْضِع: اللّه وَجُنهِدُواْ بِأَمُولِكُمْ وَالْفَيْكِ السِّجَاعَةُ؛ وَكَذَلِكَ قال الله تعالى: فِي غَيْرِ مَوْضِع: اللّه وَبَعْدُواْ بِأَمْوَلِكُمْ وَالْفَيْكِ السِّجَاعَةُ وَكَذَلِكَ قال الله تعالى: فَي غَيْرِ مَوْضِع: اللّهَ وَالسَّخَاءُ وَالْقِينَالِ الَّذِي هُو الشَّجَاعَةُ وَكَذَلِكَ قال الله تعالى: فَي غَيْرِ مَوْضِع: اللّهِ وَمَا يَوْمَ اللّهُ مِن فَضَلِهِ وَمُؤْمِ الْكَهُ مِن فَضْلِهِ وَمُولِكُمْ وَالْمَعْرَا لَهُمْ بَلُ هُو مَنْ وَكُولُونَ اللّهُ عَلَى اللّهُ مِن فَضْلِهِ وَمُولِكُمْ وَالْوَيْنَ اللّهُ مِن فَضْلِهِ وَمُؤَلِكُ وَاللّهِ فَيَوْلِهُ وَلَا يَعْمَلُونَ مِن مَا جَوْلُوا بِهِ عَيْوَمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ وَلَا يَعْمَلُونَ بِمَ اللّهُ مَن اللّهُ وَمَالِهُ وَلَا يَعْمَلُونَ وَلَا لَكُولُونَ اللّهُ مَا مَن اللّهُ وَمَوْنَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَوْمَ اللّهُ مِن فَضْلِ وَلَوْ الرَّوْنَ اللّهُ مِن فَضْلُ وَلَوْ الْوَلِكَ الْمُعْرَالُكُ الْمُنْ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُهُ وَلَاللهُ اللهُ وَلَهُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُهُ وَلَوْلُولُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلِكُ الْمُؤْلُولُ الللهُ اللهُ ا

⁽۱) رواه مسلم (۱۸۹۲).

⁽٢) تبويب الإمام البخاري في الصحيح.

⁽٣) رواه البخاري (٢٨٤٣)، ومسلم (١٨٩٥).

⁽٤) رواه مسلم (١٨٩٦).

قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَاكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ [التوبة:٥٠] وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَهُوَ مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَرْض(١١). قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُوفُ بِٱلْعِبَادِ ﴿ [البقرة:٢٠٧]

🗐 وفي الآية الكريمة مسائة مشهورة وهي:



مسألة الانغماس في العدو^(٢)

🕸 وفيها عدة مباحث:

المبحث الأول: جواز الانغماس في العدو لمصلحة الجيش

كالأدلة من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ رَءُوفُ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [البقرة:٢٠٧] (٣).

كالأدلة من السنة:

عَنْ أَنَس بْن مَالِكٍ رَبُّهِم، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَفْرِدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْش، فَلَمَّا رَهِقُوهُ، قَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الجُنَّةُ؟» – أَوْ «هُوَ رَفِيقِي فِي الْجُنَّةِ» -، فَتَقَدَّمُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهِقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: «مَنَّ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجُنَّةُ؟ -» أَوْ «هُوَ رَفِيقِي فِي الْجُنَّةِ» -، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لِصَاحِبَيْهِ: «مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَانَنَا (٤).

⁽١) مجموع الفتاوي (٢٨/ ٢٧٧).

⁽٢) هذا إن كان الجهاد شرعيا تحت إمرة ولاة الأمور، أمَّا الانتحار الذي يفعله هؤلاء التكفيريون أو الداعشيون والقاعدة فإن الله برئ منه ورسوله وعلماء السنة – فلينتبه. وانظر مسألة «حكم العمليات الفدائية» بعد صفحات قلائل.

⁽٣) انظر «قاعدة في الانغماس في العدو» لشيخ الإسلام.

⁽٤) رواه مسلم (١٧٩).

وعَنْ أَنسٍ عَلَيْهُ أَنَّ عَمَّهُ عَابَ عَنْ بَدْرٍ، فَقَالَ: غِبْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، لَئِنْ أَشْهَدَنِي الله مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ لَيَرَيَنَ الله مَا أُجِدُّ، فَلَقِي يَوْمَ أُحُدٍ، فَهُزِمَ النَّاسُ، فَقَالَ: أَشْهَدَنِي الله مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ اللّهِمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنعَ هَؤُلاَء، يَعْنِي المُسْلِمِينَ وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا جَاءَ بِهِ اللّهمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّ صَنعَ هَؤُلاَء، يَعْنِي المُسْلِمِينَ وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّ جَاءَ بِهِ المُشْرِكُونَ » فَتَقَدَّمَ بِسَيْفِهِ فَلَقِي سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، فَقَالَ: أَيْنَ يَا سَعْدُ، إِنِّي أَجِدُ رِيحَ الجَنَّةِ دُونَ أُحُدٍ، فَمَضَى فَقُبَلَ، فَهَا عُرِفَ حَتَّى عَرَفَتْهُ أَخْتُهُ بِشَامَةٍ أَوْ بِبَنَانِهِ، وَبِهِ بِضَعْ وَثَالُونَ مِنْ طَعْنَةٍ وَضَرْبَةٍ وَرَمْيَةٍ بِسَهْم (١).

قال ابن القيم كَلَهُ:... وَمِنْهَا: جُوازُ الْإِنْغِمَاسِ فِي الْعَدُوِّ، كَمَا انْغَمَسَ أنس بن النضر وَغَيْرُهُ (٢).

وقال الحافظ ابن حجر كَلَفَهُ: ودلَّ ذلك على شجاعة مفرطة في أنس بن النضر بحيث إن سعد بن معاذ مع ثباته يوم أحد وكمال شجاعته ما جسر على ما صنع أنس ابن النضر (٣).

واستُدل بقصة الغلام، على الانغماس في العدو(٤).

⁽١) رواه البخاري (٤٠٤٨)، ومسلم (١٩٠٣).

⁽۲) زاد المعاد (۳/ ۱۸۹).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (٧/ ٣٥٥).

⁽٤) روى مسلم (٣٠٠٥) عَنْ صُهيْبٍ ﴿ ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: (كَانَ مَلِكٌ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَكَانَ لَهُ سَاحِرٌ، فَلَمَّا كَبِرَ، قَالَ لِلْمَلِكِ: إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ، فَابْعَثْ إِلَيْ غُلَامًا أُعَلِّمُهُ السِّحْرَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ وَكَانَ لَهُ سَاحِرٌ، فَلَمَّا كَبِرَ، قَالَ لِلْمَلِكِ: إِنِّي قَدْ كَبِرْتُ، فَابْعَثْ إِلَيْهِ وَسَمِعَ كَلَامَهُ، فَأَعْجَبَهُ فَكَانَ إِذَا أَتَى لَمْ السَّاحِرَ مَرَّ بِالرَّاهِبِ وَقَعَدَ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَتَى السَّاحِرَ ضَرَبَهُ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى الرَّاهِبِ، فَقَالَ: إِذَا خَشِيتَ السَّاحِرَ، فَقَلْ: حَبَسَنِي السَّاحِرُ، فَبَيْثُمَا هُو كَذَلِكَ إِذْ أَتَى السَّاحِرَ فَوْلَ: حَبَسَنِي السَّاحِرُ، فَبَيْثُمَا هُو كَذَلِكَ إِذْ أَتَى السَّاحِرَ، فَقُلْ: حَبَسَتِي السَّاحِرُ، فَبَيْثُمَا هُو كَذَلِكَ إِذْ أَتَى عَلَى دَابَّةٍ عَظِيمَةٍ قَدْ حَبَسَتِ النَّاسَ، فَقَالَ: الْيُومَ أَعْلَمُ ٱلسَّاحِرُ أَفْضَلُ أَمِ الرَّاهِبُ فَقَالَ: الْيُومَ أَعْلَمُ السَّاحِرِ فَاقْتُلْ هَذِهِ الدَّابَةَ، حَتَى حَجَرًا، فَقَالَ: اللهُمَّ إِنْ كَانَ أَمْرُ الرَّاهِبِ أَحَبُ إِلَيْكَ مِنْ أَمْرِ السَّاحِرِ فَاقْتُلْ هَذِهِ الدَّابَة، حَتَى يَمْضِيَ النَّاسُ، فَرَمَاهَا فَقَتَلَهَا، وَمَضَى النَّاسُ، فَأَتَى الرَّاهِبَ فَأَخْبَرَهُ.

فَقَالُ لَهُ الرَّاهِبُ: أَيْ بُنَيَّ أَنْتَ الْيَوْمَ أَفْضَلُ مِنِّي، قَدْ بَلَغَ مِنْ أَمْرِكَ مَا أَرَى، وَإِنَّكَ سَتُبْتَلَى، فَإِن ابْتُلِيتَ فَلَا تَدُلَّ عَلَيَّ، وَكَانَ الْغُلَامُ يُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَضَ، وَيُدَاوِي النَّاسَ مِنْ سَائِرِ الْأَدْوَاءِ، فَسَمِعَ جَلِيسٌ لِلْمَلِكِ كَانَ قَدْ عَمِيَ، فَأَتَاهُ بِهَدَايَا كَثِيرَةٍ، فَقَالَ: مَا هَاهُنَا لَكَ أَجْمَعُ، إِنْ أَنْتَ شَفَيْتَنِي،

🕸 أقوال أهل العلم:

قال الإمام الشافعي تَعْلَقْهُ: أَلَا تَرَى أَنِّي لَا أَرَى ضِيقًا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى الْجُمَّاعَةِ حَاسِرًا، أَوْ يُبَادِرَ الرَّجُلُ، وَإِنْ كَانَ الْأَغْلَبُ أَنَّهُ مَقْتُولٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بُودِرَ بَيْنَ يَدَيْ

فَقَالَ: إِنِّي لَا أَشْفِي أَحَدًا إِنَّمَا يَشْفِي اللهُ، فَإِنْ أَنْتَ آمَنْتَ بِالله دَعَوْتُ اللهَ فَشَفَاكَ، فَآمَنَ بِالله فَشَفَاهُ اللهُ، فَأَتَى اللّهُ مَأْتَى اللّهُ بَصَرَكَ؟ قَالَ: رَبِّي، قَالَ: اللهُ، فَأَتَى اللّهُ مُنْ رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ؟ قَالَ: رَبِّي، قَالَ: وَلَى مَنْ رَدِّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ؟ قَالَ: رَبِّي وَرَبُّكَ اللهُ، فَأَخَذَهُ فَلَمْ يَزَلْ يُعَذِّبُهُ حَتَّى دَلَّ عَلَى الْغُلَامِ، فَجِيءَ بِالْغُلَامِ، فَقَالَ لَهُ اللّهُ عَلْمُ يَزَلْ يُعَذِّبُهُ حَتَّى دَلَّ عَلَى الْغُلَامِ، فَجِيءَ بِالْغُلَامِ، فَقَالَ لَهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللللللّ

يَهُ عَنَ نَهُ عَلَى اللهُ عَقَالَ لِلْمَلِكِ: إِنَّكَ لَسْتَ بِقَاتِلِي حَتَّى تَفْعَلَ مَا آمُرُكَ بِهِ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: عَمَّى أَلْنَاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، وَتَصْلَبُنِي عَلَى جِذْعٍ، ثُمَّ خُذْ سَهُمًا مِنْ كِنَانَتِي، ثُمَّ ضَعِ السَّهُمَ فِي كَبِدِ الْقَوْسِ، ثُمَّ قُلْ: فِعلْتَ ذَلِكَ قَتَلْتَنِي، فَجَمَعَ النَّاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، وَصَلَبَهُ عَلَى جِذْعٍ، ثُمَّ ارْمِنِي، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ قَتَلْتَنِي، فَجَمَعَ النَّاسَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، وَصَلَبَهُ عَلَى جِذْعٍ، ثُمَّ أَخَذَ سَهُمًا مِنْ كِنَانَتِهِ، ثُمَّ وَضَعَ السَّهُمَ فِي كَبْدِ الْقَوْسِ، ثُمَّ وَصَعِيدٍ وَاحِدٍ، وَصَلَبَهُ عَلَى جِذْعٍ، ثُمَّ أَخَذَ سَهُمًا مِنْ كِنَانَتِهِ، ثُمَّ وَضَعَ السَّهُمَ فِي صَدْغِهِ فِي مَوْضِعِ قَالَ: بِاسْمِ اللهِ، رَبِّ الْغُلُامِ، ثُمَّ رَمَاهُ فَوَقَعَ السَّهُمُ فِي صُدْغِهِ، فَوضَعَ يَدَهُ فِي صُدْغِهِ فِي مَوْضِعِ السَّهُم فَهَاتَ.

فَقَالَ الْنَّاسُ: آمَنَّا بِرَبِّ الْغُلَامِ، آمَنَّا بِرَبِّ الْغُلَامِ، آمَنَّا بِرَبِّ الْغُلَامِ، فَأُبِيَ الْمُلِكُ فَقِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ مَا كُنْتَ تَحْذَرُ؟ قَدْ وَالله نَزَلَ بِكَ حَذَرُكَ، قَدْ آمَنَ النَّاسُ، فَأَمَرَ بِالْأُخْدُودِ فِي أَفْوَاهِ السِّكَكِ، فَخُدَّتْ وَأَضْرَمَ النِّيرَانَ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَرْجِعْ عَنْ دِينِهِ فَأَحْمُوهُ فِيهَا، أَوْ قِيلَ لَهُ: اقْتَحِمْ، فَفَعَلُوا حَتَّى جَاءَتِ امْرَأَةٌ وَمَعَهَا صَبِيٍّ هَا فَتَقَاعَسَتْ أَنْ تَقَعَ فِيهَا، فَقَالَ هَا الْغُلَامُ: يَا أُمَّهُ اصْبِرِي فَإِنَّكِ عَلَى الْحُقِّ».

رَسُولِ الله ﷺ وَحَمَلَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ حَاسِرًا عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ بَعْدَ إِعْلَامِ النَّبِيِّ عَلَيْتِهِ مِنْ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ بَعْدَ إِعْلَامِ النَّبِيِّ عَلَيْتِهِ بِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ الْخَيْرِ فَقُتِلَ (١).

قَالَ صَالِح بَن أَحمد بن حنبل: قلت: الْأَسير يجد السَّيْف أَو السِّلَاح فَيحمل عَلَيْهِم وَهُوَ لَا يعلم أَنه لَا ينجو أَعَان على نَفسه قالَ (أي أحمد بن حنبل): أما سَمِعت قَول عمر حِين سَأَلَهُ الرجل فَقَالَ إِن أَبِي أَو خَالِي أَلْقى بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَة فَقَالَ عمر: ذَلِك أشترى الْآخِرَة بالدنيا(٢).

قال ابن القيم تخلفه: فَإِن المُسَابِقَة هِيَ عَلِيّ صُورَة الجُهاد وشرعت تموينا وتدريبا وتوطينا للنَّفس عَلَيْهِ والمجاهد لَا يقْصد أَن يغلب ويسلب وَإِن كَانَ قد يَقع ذَلِك من آحَاد المُجَاهدين إِذا قصد الانغهاس في الْعَدو وَأَن يستشهد في سَبِيل الله تَعَالَى، وَهَذَا يحمد إِذا تضمن مصلحة للجيش وَالْإِسْلَام كَحال الْغُلَام الَّذِي أَمر المُلك بقتْله ليتوصل بذلك إلى إسْلَام النَّاس (٣).

كروورد عن السلف رحمهم الله، فعل الانغماس في العدو:

عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَقْبَلَ عَدُوُّ مِنْ قِبَلِ خُرَاسَانَ فَلَقِيَهُمُ الْمُسْلِمُونَ، فَحَمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى خَرَقَ صُفُوفَهُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَوْ أَرْبَعَ ثُمَّ قُتِلَ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأً: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُوفُ إِلَّا عِبَادِ ﴾ [البقرة:٢٠٧] (٤).

كروالانغماس في العدو له منافعٌ (٥):

□ ليقوي بذلك نفوس المسلمين.

🗖 ويلقى به الرعب في قلوب المشركين.

⁽١) الأم (٤/ ١٧٨).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (١١٧٨).

⁽٣) الفروسية (ص٣٢٤).

⁽٤) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (١٩٤٣٩)، والفزاري في السير (٣١٥) عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عن محمد، به.

⁽٥) البيان والتحصيل (٢/ ٥٦٥).

وأمّاً الاعتراض على جواز الانغماس بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى النَّهَلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٠].

فيُجاب: بأنها نزلت في النفقة في الجهاد.

عَنْ حُذَيْفَةَ عَلَىٰهُ فَي قُوله تعالى: ﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى النَّهَ لُكَةِ ﴾ [البقرة:١٩٥] قَالَ: «نَزَلَتْ فِي النَّفَقَةِ» (١).

قاعدة في الانغماس في العدو وهل يباح؟ لشيخ الإسلام ان تيمية كَنْشُ^(٢)

وهذه المسألة هي في الرجل أو الطائفة يُقاتل منهم أكثر من ضِعْفَيْهم، إذا كان في قتالهم منفعة للدِّين، وقد غَلَبَ على ظنِّهم أنهم يُقْتَلُون، كالرجل يَحْمِلُ وَحْدَهُ على صف الكفَّار ويَدْخُل فيهم، ويُسَمِّي العلماء ذلك الانغماس في العدوّ؛ فإنه يَغِيبُ فيهم كالشيء يَنْغَمِسُ فيه فيها يَغْمُره.

وكذلك الرجل يَقْتُل بعضَ رُؤَساء الكُفار بين أصحابه، مثل أن يَثِب عليه جَهْرة إذا اخْتَلَسَه، ويرى أنه يَقْتُله ويُقتَل بعد ذلك.

والرجل يَنْهِزِم أصحابه فيُقاتِل وحده أو هو وطائفةٌ معه العدوَّ، وفي ذلك نِكَاية في العَدو، ولكن يظنُّون أنهم يُقْتَلُون.

فهذا كُلُّه جائزٌ عند عامة علماء الإسلام من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم، وليس في ذلك إلا خلاف شاذٌ. وأمَّا الأئمة المُتبَّعَون كالشافعي وأحمد وغيرهما فقد نصُّوا على جواز ذلك. وكذلك هو مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما.

ودليلُ ذلك الكتاب والسنة وإجماع سلف الأئمة:

كراما من الكتاب:

فقد قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُونُ الْعِبَادِ ﴾ [المقرة:٢٠٧] وقد ذُكِرَ أن سبب نزول هذه الآية أن صُهَيبًا خَرَجَ مُهاجرًا من

⁽١) رواه البخاري (٤٥١٦).

⁽٢) هي رسالة نافعة كافية في هذا الباب لشيخ الاسلام ابن تيمية أُوردُها ملخصةً للإفادة.

مكة إلى المدينة إلى النبي ﷺ، فلَحِقَه المشركون وهو وحدَهُ، فنثَل كِنانتَه، وقال: والله لا يأتي رجلٌ منكم إلا رَمَيْتُه فأراد قتالهم وحدَه، وقال: إنْ أَحْبَبْتُم أَنْ تَأْخُذُوا مالي بمكة فخُذُوه، وأنا أَذُلُّكم عليه ثم قَدِمَ على النبي ﷺ: «رَبِحَ البَيعُ أَبَا يَعْيَى».

ورَوَى أَحمد بإسنادِه أَن رَجُلاً حَمَلَ وحدَه على العدو، فقال الناس: أَلْقَى بيَدِهِ إلى التَهْلُكة، فقال عمر: كلا بل هذا مِحَّن قال الله فيه: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفُ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [البقرة:٢٠٧].

وقوله تعالى: ﴿ يَشْرِى نَفْسَهُ ﴾ أي يبيع نفسه، يُقال: شراه وباعَه سواء، واشتراه وابتاعَه سواء، ومنه قوله: ﴿ وَشَرَوهُ بِثَمَنِ بَغْسِ دَرَهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ [يوسف: ٢٠] أي باعوه. فقوله: ﴿ يَشْرِى نَفْسَهُ ﴾ أي يبيعُ نفسه لله تعالى ابتغاءَ مرضاته، وذلك يكون بأن يبذل نفسه فيها يُحبُّه الله ويرضاه، وإن قُتِلَ أو غَلَبَ على ظنّه أنه يُقْتل. كها قال تعالى: ﴿ إِنّ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ وَيُرضَاه، وأَمُوالَهُم بِأَنَ لَهُمُ الجُنّةُ يُقاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقّا فِي التّوْرَلِةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْءَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِن اللّهِ فَيَقْتُلُونَ وَعَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللّهِ فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ اللّذِي بَايَعْتُم بِهِ عَوْدَكِ هُو الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿ التّالَهِ وَالنّاهُونَ عَنِ الْمُنكِرِ وَالْحَامِدُونَ السّائِحُونَ اللّهُ اللّهَ عَرُوفِ وَالنّاهُونَ عَنِ الْمُنكِرِ وَالْحَامِطُونَ السّائِحُونَ السّائِعُونَ السّائِحُونَ السّائِحُونَ السّائِحُونَ السّائِحُونَ السّائِحُونَ السّائِحُونَ السّائِحُونَ السّائِعُونَ السّائِحُونَ السّائِعُونَ السّائِعُونَ السّائِعُونَ السّائِعُونَ السّائِعُونَ السّائِعِيْنَ ﴾ [التوبة: ١١٥-١١].

وهذه الآية وهي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمُولَهُم ﴾ تدلُّ على ذلك أيضًا، فإنَّ المشتري يسلم إليه ما اشتراه، وذلك ببذل النفس والمال في سبيل الله وطاعته، وإن غَلَبَ على ظنّه أن النفس تُقْتَل والجواد يُعقَر، فهذا من أفضل الشهادة، لما روى البخاري في «صحيحه» عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما مِن أيّام العملُ الصالحُ فيها أَحَبُّ إلى الله مِن هذه الأيّام» يعني أيام العَشْرِ. قالوا: يا رسولَ الله! ولا الجهادُ في سبيلِ الله؟ قال: «وَلَا الجِهَادُ في سَبِيلِ الله إلّا رَجُلٌ خَرَجَ بنفسِهِ ومالِه ثُمّ لم يَرجعُ مِن ذلك بشيءٍ».

وفي رواية: «يُعْقَرُ جَوَادُهُ وَأُهْرِيقَ دَمُهُ».

وفي «السنن» عن عبد الله بن حُبْشيٍّ أنَّ النبي ﷺ سُئِلَ أيُّ العمل أفضلُ؟ قال: «طُولُ القِيام». قيل: فأيُّ الصدقةِ أفضلُ؟ قال: «جَهْدُ المُقْلِ». قيل: فأيُّ الهِجْرَةِ أفضلُ؟ قال: «مَن هَجَرَ ما حَرَّمَ الله عليه».

قيل: فأيُّ الجهاد أفضلُ؟ قال: «مَن جاهَدَ المشركينَ بنفسِه ومالِه».

قيل: فأيُّ القتل أشرفْ؟ قال: «مَن أهريقَ دمُه وعُقِرَ جوادُه».

وأيضًا فإنَّ الله سبحانه قد أخبر أنه أمر خليله بذبح ابنه ليبتليه هل يَقْتُل ولدَه في محبَّة الله وطاعتِه؟ وقَتْلُ الإنسان ولدَه قد يكون أَشَقَّ عليه من تَعْريضِه نفسه للقتل، والقتالُ في سبيل الله أحَبُّ إلى الله مِمَّا ليس كذلك.

والله سبحانه أمر إبراهيم بذبح ابنه قُربانًا ليَمْتَحِنه بذلك، ولذلك نسخ ذلك عنه لَّا عَلِمَ صِدْق عَزْمِه في قتلِه؛ فإن المقصود لم يكن ذبحه لكن ابتلاءُ إبراهيم.

والله تعالى يبتلي المؤمنين ببذلِ أنفسِهم؛ ليُقْتَلوا في سبيل الله ومحبَّة رسوله؛ فإن قُتِلُوا كانوا شهداء، وإن عاشُوا كانوا شُعداء.

كما قال: ﴿ قُلُ هَلُ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْخُسُنَيَيْنِ ﴾ [التوبة:٥٠].

وقد قال لبني إسرائيل: ﴿ فَتُوبُواْ إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقَتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِيكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٥] أي ليَقْتُل بعضكم بعضًا. فألقَى عليهم ظلمة، حتى جَعَلَ الذين لم يعبدوا العِجْل يقتلون الذين عَبدوه.

فهذا الذي كان في شرع مَن قبلَنا من أَمْرِهِ بِقَتْل بعضهم بعضًا قد عَوَّضَنا الله بخير منه وأنفع؛ وهو جهاد المؤمنين عدو الله وعدوَّهم، وتعريضهم أنفسهم لأن يُقتلوا في سبيله بأيدي عدوِّهم لا بأيدي بعضهم بعضًا، وذلك أعظم درجة وأكثر أجرًا.

وقد قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوّاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمٍ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ۞ وَإِذَا لَّاتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ۞ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَطًا مُّسْتَقِيمًا ۞ [الساء:٦٦-٦٨].

وأيضًا فإنَّ اللهَ أمر بالجهادِ في سبيلِه بالنَّفْسِ والمال مع أنَّ الجهاد مَظنَّة القتل، بل لائِدَّ منه في العادة مِن القتل. وذَمَّ الذين يَنْكُلُون عنه خوف القتل، وجَعَلهم منافقين،

فقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكُوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقُ مِّنْهُمْ يَخَشُوْنَ ٱلنَّاسَ ﴾ إلى قوله: ﴿ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةً ﴾ [الساء:٧٧-٧].

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَانُواْ عَهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَرَ ۚ وَكَانَ عَهَدُ ٱللّهِ مَسْعُولًا ۞ قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذَا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلّا قَلِيلًا ۞ قُل مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوّءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ۚ وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [الاحزاب:١٥-١٧].

فأخبر سبحانه أنَّ الفِرَار مِن الموتِ أو القتل لا ينفع، بل لابُدَّ أنْ يموتَ العبدُ، وما أكثرَ مَن يَفِرّ فيموت أو يُقْتَل، وما أكثرَ مَن ثَبت فلا يُقْتَل.

ثمَّ قال: ولو عِشتْمُ لم تُمَتَّعوا إلا قليلاً ثمَّ تموتوا. ثمَّ أخبر أنَّه لا أحدَ يعصمهم مِن الله إن أرادَ أنْ يرحمهم أو يعذَبهم، فالفرار مِن طاعتِه لا يُنَجِّيهم. وأخبر أنه ليس لهم مِن دون الله وليّ ولا نصير.

وقد بيَّنَ في كتابه أنَّ ما يُوجبُه الجُبْنُ مِن الفرار هو من الكبائر الموجبةِ للنَّار، فقال: ﴿يَنَ أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحُفَا فَلَا تُولُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ۞ وَمَن يُولِّهِمْ يَوْمَبِذِ دُبُرَهُ ٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَلهُ جَهَنَّمُ وَبِئُسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [الأنفال:١٥٠-١٦].

وأخبرَ أن الذين يخافون العدوَّ خوفًا منَعَهم من الجهاد منافقون، فقال: ﴿ وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ۞ لَو يَجِدُونَ مَلْجَعًا أَوْ مَغَرَاتٍ أَوْ مُدَخَلًا لَّولَوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجُمَحُونَ ﴾ [التوبة:٥٦-٥٧].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنَّه عَد الكبائر؛ فذكر الشرك بالله، وعُقُوق الوالدين، والسِّحر، واليمين الغَمُوس، وقذف المُحْصنات الغافلات المؤمنات. وذكر منها الفرار من الزَّحْف في الصَّفَيْن.

وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «شَرُّ ما في المَرْء: شُحُّ هالِعٌ، أو جُبْنٌ خالِعٌ».

كروأما دلالةُ سنة رسول الله ﷺ على ذلك فمن وجوه كثيرة:

منها: أن المسلمين يوم بدر كانوا ثلاثهائة وبضعة عشر، وكان عدوهم بقدرهم ثلاث مرات أو أكثر، وبدر أفضل الغزوات وأعظمها.

فعُلِمَ أَنَّ القوم يُشْرَع لهم أن يُقاتِلوا من يَزِيدون على ضِعْفِهم، ولا فرقَ في ذلك بين الواحد والعدد، فمُقَاتَلة الواحد للثلاثة كمُقَاتَلة الثلاثة للعَشَرة.

وأيضًا فالمسلمون يوم أُحُد كانوا نحوًا من رُبُع العدو؛ فإن العدو كانوا ثلاثة آلاف أو نحوها، وكان المسلمون نحو السّبعمائة أو قريبًا منها.

وأيضًا فالمسلمون يوم الخندق كان العدو بقَدْرِهِم مرَّات، فإنَّ العدوِّ كان أكثرَ من عشرة آلاف، وهم الأحزابَ الذين تَحَزَّبوا عليهم من قريش وحلفائِها وأحزابِ الذين كانوا حول مكة وغَطَفان وأهل نجد، واليهود الذين نَقَضُوا العهد وهم بنو قريظة جيران أهل المدينة، وكان المسلمون بالمدينة دون الألفَيْن.

وأيضًا فقد كان الرجل وحْدَهُ على عهد النبي ﷺ يَحْمِلُ على العدو بِمَوْأَى من النبي ﷺ وَيَنْغمسُ فيهم، فيُقَاتل حتى يُقْتل. وهذا كان مشهورًا بين المسلمين على عهد النبي ﷺ وخلفائه.

وقد روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال: بَعَثَ رسولُ الله عَيَّا عَشَرةً وَهُ عَشَرةً رَهُطٍ عَيْنًا، وأمَّر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاريَّ جَدَّ عاصم بن عمر بن الخطاب، فانطلقوا حتى إذا كانوا بالهَدْأَةِ بين عُسْفَانَ ومكة ذُكِرُوا لِجي مِن هُذيلٍ يُقال لهم بَنُو لِخْيَانَ، فنَهَدُوا إليهم بقريب مِن مائة رجل رام -وفي رواية: مائتي رجل- فاقتفوا آثارَهم، حتى وجدوا مأكلهم التمر في منزل نزلوه فقالوا: هذا تَمَرُ يَثْرِبَ.

فلما أحسَّ بهم عاصم وأصحابه لجأوا إلى موضع - وفي رواية إلى فَدْفَدٍ، أي إلى مكان مرتفع - فأحاط بهم القومُ، فقالوا لهم: انزلوا فأَعْطُوا أيديكم ولكم العَهْدُ والميثاقُ، لا يُقْتَلُ منكم أحدٌ. فقال عاصم بنُ ثابتٍ: أيها القوم! أمَّا أنا فلا أنزلُ على فِرموهم بالنَّبْل فقتلوا عاصمًا في سبعةٍ.

ونزلَ إليهَم ثلاثة نفر على العهد والميثاق، منهم خُبَيْبٌ وزيد بنُ الدَّثِنَة، ورجلٌ

آخر. فلما استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسِيِّهم فربطوهم بها.

قال الرجل الثالثُ: هذا أوَّلُ الغدْرِ، والله لا أصَحبكم، لي بهؤلاء أُسوةٌ؛ يريد القَتْلَى. فجَرَّروه وعالجوه؛ فأبي أنْ يصحبهم، فقتلوه، وانطلقوا بخبيب وزيد بن الدَّثِنَة حتى باعوهما بمكة بعد وقعةِ بدرٍ.

فابتاع بنو الحارث بن عامرِ بن نوفلِ بن عبد منافِ خبيبًا، وكان خبيبٌ هو قَتَلَ الحارث بنَ عمرو يومَ بدر. ولبث خبيبٌ عندهم أسيرا حتى أجمعوا على قتله. فاستعار مِن بعض بنات الحارث موسى يسْتَحِدُّ بها، فأعارتْه فدرج بُنَي لها وهي غافلة حتى أتاه قالت: فوجدتُه مُجُلِسَه على فخِذِه والموسى بيدِه؛ قالت: فَفَزِعْتُ فَزْعةً عرفَها خبيب. فقال: أتخْشَيْنَ أن أَقْتُلَه؟ ما كنتُ لأفعل ذلك. قالت: والله ما رأيتُ أسيرًا خيرًا من خبيب، فوالله لقد وجدتُه يومًا يأكل قِطْفًا من عنبِ في يدِه، وإنه لمُوثَق أليرًا خيرًا من خبيب، فوالله لقد وجدتُه يومًا يأكل قِطْفًا من عنبِ في يدِه، وإنه لمُوثَق أليرًا حديد وما بمكة مِن ثمرِ.

وكانت تقول: إنه لرزق رزقه الله خبيبًا. فلما خرجوا به من الحَرَم ليقتلوه في الحِلِّ، قال لهم خبيبٌ: دعوني أُصلِّي ركعتين. فتركوه فركع ركعتين. فقال. والله لولا أَنْ تَحْسَبُوا أَنَّ ما بي جَزَع لزدتُ، اللهمَّ أَحْصِهِم عددًا، واقتُلْهم بدَدًا، ولا تُبْقِ منهم أَحدًا. قال:

فَلَسْت أَبِالِي حِينَ أَقْتَلُ مُسْلِمًا عَلَى أَيِّ جنب كَانَ لله مَصرَعِي وَلَا لَيْ اللهِ مَصرَعِي وَذَلِك فَ فَاتِ الإِلْهِ وَإِنْ يَشَالُ اللهِ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُحَنَّعٍ وَذَلِك عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُحَنَّعٍ

ثم قام إليه أبو سروعة عقبة بن الحارث فقتله، وكان خبيب هو سَنَّ لكلِّ مسلم قُتِل صَبْرًا الصَّلاة. وأخبَرَ النبيُّ عَلَيْ الصحابة يوم أُصيبوا خبرَهم. وبعث ناس من قريش إلى عاصم بن ثابت حين حُدِّثوا أنَّه قد قُتل أن يؤتى بشيءٍ منه يُعْرَفُ، وكان قتل رجلاً مِن عظائِهم. فبعث الله لعاصم مثلَ الظلَّةِ مِن الدَّبْر، فحَمَتْهُ من رسلهم، فلم يقدروا على أن يقطعوا منه شيئًا.

فهؤلاء عشرة أنفس قاتلوا أولئك المئة أو المئتين، ولم يستأسِروا لهم حتى قتلوا منهم سبعة. ثم لما استأسروا الثلاثة امتنع الواحد من اتّباعهم حتى قتلوه. وهؤلاء

من فُضَلاء المؤمنين وخيارهم.

وأيضًا ففي السنن عن النبي ﷺ قال: «عَجِبَ ربَّنا مِنْ رَجُلَيْنِ: رَجُلِ ثارَ عَنْ وَطائِه مِن بِينِ حَيِّهِ وَأَهْلِهِ إِلَى صَلاَتِه، فيقولُ الله ﷺ لِلَائِكَتِه: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي، ثَارَ عَنْ فِراشِهِ وَوطَائِه مِنْ أَهْلِهِ وَحَيِّهِ إِلَى صَلاتِه، رَغْبَةً فِيهَا عِنْدِي وشَفَقًا ممَّا عِنْدِي. وَشَفَقًا ممَّا عِنْدِي وَشَفَقًا ممَّا عِنْدِي وَشَفَقًا ممَّا عَنْدِي. وَرَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ الله، فانْهُزَمَ مَعَ أَصْحَابِهِ، فعلِمَ مَا عَلَيْهِ فِي الانْهُزَامِ وَمَا لَهُ فِي الرُّجُوع، فرجع حتى يُهرِيقَ دَمُهُ. فيقولُ اللهُ لملائكتِه: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي رَجَعَ رَغْبةً فِيهَا الرُّجُوع، فرجع حتى يُهرِيقَ دَمُهُ. فيقولُ اللهُ لملائكتِه: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي رَجَعَ رَغْبةً فِيها عِنْدِي وَشَفَقًا ممَّا عِنْدِي حَتَى يُهرِيقَ دَمُه» فهذا رجل انْهَزَمَ هو وأصحابه، ثم رجع وحده فقاتل حتى قُتِل.

وقد أخبر النبي ﷺ أنَّ الله يَعْجَب منه؛ وعَجَبُ الله من الشيء يدلُّ على عِظَم قَدْرِه، وأنّه لخروجه عن نظائرِه يعظم درجته ومنزلته.

وهذا يدلُّ على أن مثل هذا العمل محبوب لله مَرْضيٌّ، لا يُكتفَى فيه بمجرّد الإباحة والجواز؛ حتى يقال: وإن جاز مُقاتَلة الرجل حيث يَغْلب على ظَنَّه أنه يُقْتَل فَتَرْكُ ذلك أفضل.

بل الحديث يدلُّ على أنَّ ما فعله هذا يُحِبُّه الله ويرضاه، ومعلوم أن مثل هذا الفعل يُقْتَلُ فيه الرجل كثيرًا أو غالبًا، وإن كان ذلك لتوبته من الفرار المحرَّم، فإنَّه مع هذه التوبة جاهَدَ هذه المجاهدة الحسنة.

قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَنهَدُواْ وَصَبَرُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل:١١٠].

وقد قال النبي ﷺ: «المُهاجِر مَن هَجَرَ ما نَهَى الله عنه».

فمن فَتنهُ الشيطان عن طاعة الله لمَّ هَجَرَ ما نهى الله عنه وجاهد وصبر كان داخلاً في هذه الآية. وقد يكون هذا في شريعتنا عِوضًا عمَّا أُمِرَ به بنو إسرائيل في شريعتهم لما فُتِنوا بعبادة العِجْل بقوله: ﴿فَتُوبُوٓا إِلَى بَارِيِكُمْ فَأْقَتُلُوٓا أَنفُسَكُمْ ﴿ [البقرة: ٤٠].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابَا رَّحِيمَا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمُ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَرِكُم... ﴿ [الساء: ٢٥-٦٦] وذلك يدل على أن التائب قد يُؤمَرُ بجهادٍ تعرض به نفسه للشَّهادة.

فإن قيل: قد قال الله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِّاْئَهُ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِّانَّةٌ مَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مَّانَّةٌ مَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ﴾ [الانفال: ٦٥-٦٦].

وقد قالوا: إنَّ ما أَمَرَ به من مُصابرة الضعف في هذه الآية ناسخٌ لما أَمَرَ به قبل ذلك من مُصابرة عشرة الأمثال.

قيل: هذا أكثر ما فيه أنه لا تجب المُصابرة لما زاد على الضَّعف، ليس في الآية أن ذلك لا يُسْتَحَبُّ ولا يجوز.

وأيضًا فلفظُ الآية إنها هو خبرٌ عن النّصر مع الصّبر، وذلك يتضمن وجوب المُصابرة للضَعف، ولا يتضمّن سقوط ذلك عها زاد عن الضّعف مطلقا، بل يقتضي أن الحكم فيها زاد على الضعفين بخلافه، فيكون أكمل فيه، فإذا كان المؤمنون ظالمين لم يجب عليهم أن يُصابِروا أكثر من ضعفيهم، وأما إذا كانوا هم المظلومين وقتالهُم قتال وَقعَ عن أنفسهم فقد تجب المصابرة كها وجبت عليهم المُصابرة يوم أُحد ويوم الخندق، مع أنّ العدو كانوا أضعافهم. وذمّ الله المُنهزمين يوم أُحد والمعرضين عن الجهاد يوم الخندق في سورة آل عمران والأحزاب، بها هو ظاهر معروف. وإذا كانت الآية لا تنفي وجوب المُصابرة لِما زاد على الضّعفين في كل حال، فأنْ لا تنفي الاستحباب و الجواز مُطلقًا أوْلَى وأحْرَى.

فإن قيل: قد قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ ﴾ [البقرة:١٩٥].

وإذا قاتل الرجل في موضع فغَلَبَ على ظنه أنه يُقْتَل فقد أَلْقَى بيده إلى التهلكة.

قيل: تأويل الآية على هذا غلط، ولهذا ما زال الصحابة والأئمة يُنْكِرون على من يتأوَّل الآية على ذلك، كما ذكرنا أنَّ رجلاً حَمَلَ وحْدَه على العدو، فقال الناس: ألقى بيده إلى التهلكة، فقال عمر ابن الخطاب: كلاَّ ولكنه مِمَّن قال الله فيه: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ

مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴿ البقرة:٢٠٧].

وأيضًا فقد روى أبو داود والنسائي والترمذي من حديث يزيد ابن أبي حبيب - عالم أهل مصر من التابعين - عن أسلم أبي عمران قال: غزَوْنا بالمدينة نُريدُ القُسطنطينيَّة وعلى الجهاعة عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، والرُّومُ مُلصقُو ظهورهم بحائطِ المدينة، فحَمَلَ رجلٌ على العدوِّ؛ فقال الناس: لا إلهَ إلا الله! يُلقِي بيدِه إلى التهلكة، فقال أبو أيوب: إنها نَزَلَتْ هذه الآية فينا معشر الأنصار، لمَّا نَصَرَ الله نبيَّه وأظهرَ الإسلامَ قلنا: هُلُمَّ نُقِمْ في أموالِنا ونُصلِحُها، فأنزل الله عَلَى: ﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلا تُلقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التّهلكة ﴾ [البقرة: ١٥٥]. فالإلقاء بالأيدي إلى التهلكة أن نُقِيمَ في أموالِنا ونُصلِحُها، فأنزل الله عَلى إلى التهلكة أن نُقِيمَ في أموالِنا ونُصلِحَها ونَدَعَ الجهادَ. قال أبو عمران: فَلَمْ يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دُفِنَ بالقسطنطينية. قال الترمذي: هذا حديث صحيح غريب.

وأبو أيوب من أجل السابقين الأولين من الأنصار قَدْرًا، وهو الذي نزل النبي عَلَيْةِ في بيتِه لما قَدِمَ مهاجرًا من مكة إلى المدينة.

ورَهْطُه بنو النَّجَّار هم خير دور الأنصار، كما أخبر بذلك النبي ﷺ، وقَبْرُه بالقسطنطينية إذا أجدبوا كَشَفوا عن قبرِه فسَّتَقُون.

وقد أنكر أبو أيوب على من جعل المنغمس في العدوّ مُلقيًا بيده إلى التهلكة دون المجاهدين في سبيل الله، ضدّ ما يتوهمه هؤلاء الذين يُحرفون كلام الله عن مواضعِه؛ فإنهم يتأوَّلون الآية على ما فيه ترك الجهاد في سبيل الله. والآية إنها هي أمر بالجهاد في سبيل الله، ونهى عما يَصُدّ عنه.

والأمر في هذه الآية ظاهر كها قال عمر وأبو أيوب وغيرهما من سلف الأمة؛ وذلك أن الله قال قبل هذه الآية: ﴿ وَقَتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوّاً إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُ ٱلْمُعْتَدِينَ ۞ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُ مِنَ الْفَتْلِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِينُ لِللَّهِ فَإِن ٱنتَهَواْ فَلَا عُدُوانَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ۞ إلى قوله: ﴿ الشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ فَإِن ٱنتَهَواْ فَلَا عُدُوانَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّلِمِينَ ۞ إلى قوله: ﴿ الشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ اللَّهُ اللَّهُ السَّالِهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْدِلُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللل

وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ اللَّهِ وَآلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهُ لُكَةِ اللَّهَ وَٱعْلَمُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهُلُكَةِ وَأَخْسِنُواْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.

فهذه الآيات كلها في الأمر بالجهاد في سبيل الله وإنفاق المال في سبيل الله، فلا تُناسب ما يُضادُّ ذلك من النهي عمَّا يكمل به الجهاد وإن كان فيه تعريض النَّف للشهادة؛ إذ الموت لابُدَّ منه، وأفضل الموت موت الشهداء. فإن الأمر بالشيء لا يُناسب النَّهي عن إكهاله، ولكن المناسب لذلك النهي عما يُضِل عنه؛ والمناسب لذلك ما ذُكِرَ في الآية من النَّهي عن العُدوان، فإنَّ الجهاد فيه البلاء للأعداء؛ والنَّفُوس قد لا تقف عند حدُود الله بل تتبع أهواءها في ذلك، فقال: ﴿ وَلَا تَعْتَدُوّا إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ المُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩] فنهى عن العدوان؛ لأن ذلك أمر بالتقوى، والله مع المتقين كها قال: ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ قال عَلَيْهُمَ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَٱتَقُواْ ٱللَّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وإذا كان الله معهم نَصَرَهم وآيَّدَهم على عدولهم فالأمر بذلك أيسر، كما يَحْصُل مقصود الجهاد به.

وأيضًا فإنه في أول الآية قال: ﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ ﴾، وفي آخرها قال: ﴿ وَأَخْفِتُواْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ ﴾، وفي آخرها قال: ﴿ وَأَخْسِنُواْ إِنَّ ٱللّهَ يُحِبُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة:١٩٥] فدل ذلك على ما رواه أبو أيوب من أنَّ إمساك المال والبخل عن إنفاقِهِ في سبيل الله والاشتغال به هو التهلكة... وأيضًا فإنَّ أبا أيوب أخبر بنزول الآية في ذلك؛ لم يتكلَّم فيها برأيه، وهذا ثابت من روايته عن النبي عَيَالِيَّةٍ، وهو حجَّة يجب اتباعها.

وأيضًا فإن التهلكة والهلاك لا يكون إلا بترك ما أمر الله به أو فِعْل ما نَهَى الله عنه. فإذا ترك العباد الذي أُمِرُوا به، واشتغلوا عنه بها يصدهم عنه من عِهَارة الدنيا، هلكوا في دنياهم بالذل وقَهْرِ العدو لهم، واستيلائه على نفوسهم وذراريهم وأموالهم، وردِّه لهم عن دينهم، وعجْزِهم حينئذ عن العمل بالدِّين. بل وعن عِهَارة الدنيا وفُتور همهم عن الدين، بل وفساد عقائدهم فيه. قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَتِلُونَكُمْ حَتَىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ استَظَلَعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيهَا وَهُو كَافِرٌ فَأُولَتِهِكَ أَوْلَتِهِكَ أَوْلَتَهِكَ أَوْلَتَهِكَ أَوْلَتَهِكَ أَوْلَتَهِكَ أَوْلَتَهِكَ أَوْلَتَهِكَ أَوْلَتَهِكَ أَوْلَتَهِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمُ فِيهَا وَهُو كَافِرٌ فَأُولَتَهِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمُ فِيهَا

خَلِدُونَ ﴾ [البقرة:٢١٧] إلى غير ذلك من المفاسد الموجودة في كل أمة لا تقاتل عدوها سواء كانت مسلمة أو كافرة.

فإن كل أمة لا تقاتل فإنها تهلك هلاكًا عظيمًا باستيلاء العدو عليها وتَسَلُّطه على النفوس والأموال. وترك الجهاد يوجب الهلاك في الدنيا كما يُشاهده الناس، وأما في الآخرة فلهم عذاب النار.

وأما المؤمن المجاهد فهو كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ وَخَنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمُ أَن يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابِ مِّنْ عِندِهِ اَوْ بِأَيْدِينا فَتَرَبَّصُوا الْحُسْنِينِ وَخَنُ نَتَرَبَّصُونَ ﴾ [التوبة:٢٥]. فأخبر أن المؤمن لا ينتظر إلا إحدى الحسنيين: إما النصر والظَّفَر وإما الشهادة والجنة، فالمؤمن المجاهد إن حَيِيَ حياة طيبة، وإن قُتِلَ فها عند الله خير للأبرار.

وأيضًا فإن الله قال في كتابه: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمُوَتُ ۗ ﴾ [البقرة:١٥٤].

وقال في كتابه: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَتَااْ بَلُ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:١٦٩] فنهى المؤمنين أن يقولوا للشهيد إنه ميت.

قال العلماء: وخُصَّ الشهيد بذلك؛ لئلا يظن الإنسان أن الشهيد يموت فَيفِرّ عن الجهاد خوفًا من الموت. وأخبر الله أنه حيّ مَرْزُوق؛ وهذا الوصف يوجَدُ أيضًا لغير الشهيد من النبين والصدِّيقين وغيرهم، لكن خُصَّ الشهيد بالنهي لئلا يَنْكُل عن الجهاد لفرار النَّفُوس من الموت.

فإذا كان هو سبحانه قد نهى عن تسميته ميًّا واعتقاده ميتًا؛ لئلا يكون ذلك مُنفّرًا عن الجهاد فكيف يسمى الشهادة تهلكة؟ واسمُ الهلاك أعظم تنفيرًا من اسم الموت. فمن قال: قوله: ﴿وَلَا تُلقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴿ [البقرة: ١٩٥] يُراد به الشهادة في سبيل الله، فقد افترى على الله بهتانًا عظيمًا.

وهذا الذي يقاتل العدو مع غلبة ظنِّه أنه يُقتل قسمان:

أحدهما: أن يكون هو الطالب للعدو. فهذا الذي ذكرناه.

والثاني: أن يكون العدو قد طلبه، وقتاله قتال اضطرار. فهذا أولى وأوكد. ويكون قتال هذا إمَّا دفعًا عن نفسه وماله وأهله ودينه، كما قال النبي عَلَيْ «مَن قُتِلَ دُونَ مَالِه فَهُو شَهِيدٌ» ومَنْ قُتِلَ دُونَ حُرْمَتِه فَهُو شَهِيدٍ» دُونَ مَالِه فَهُو شَهِيدٌ، ومَنْ قُتِلَ دُونَ حُرْمَتِه فَهُو شَهِيدٍ» قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ويكون قتاله دفعًا للأمر عن نفسه أو عن حرمته، وإن غلب على ظنه أنه يُقْتَل، إذا كان القتال يُحصِّل المقصود، وإمَّا فعلا لما يقدر عليه من الجهاد، كما ذكرناه عن عاصم بن ثابت وأصحابه.

ومن هذا الباب: الذي يُكرَهُ على الكفر فيصبر حتى يُقتَل ولا يتكلم بالكفر؛ فإن هذا بمنزلة الذي يُقاتِله العدو حتى يُقتَل ولا يستأسِر لهم، والذي يتكلم بالكفر بلسانه وهو موقنٌ من قلبه بالإيهان بمنزلة المستأسِر للعدو. فإن كان هو الآمر النَّاهي ابتداء كان بمنزلة المجاهد ابتداء. فإذا كان الأول أَعَزَّ الإيهان وأَذَلَّ الكفر كان هو الأفضل.

وقد يكون واجبًا إذا أفضى تركه إلى زوال الإيهان من القلوب وغلبة الكفر عليها وهي الفتنة، فإنَّ الفتنة أشدُّ من القتل. فإذا كان بترك القتل يحصل من الكفر ما لا يحصل بالقتل، وبالقتل يحصل من الإيهان ما لا يحصل بتركه - تَرَجَّح القتل واجبًا تارةً ومُستحبًّا أُخرى. وكثيرًا ما يكون ذلك تخويفًا به فيجب الصبر على ذلك.

قال تعالى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلُ قِتَالُ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرُ بِهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِن ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱستَظَعُواْ وَمَن يَرْتَدِدُ مِن ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَى يَرُدُوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱستَظعُواْ وَمَن يَرْتَدِدُ مِن الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ خَتَى يَرُدُوكُمْ عَن دِينِكُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَأُولَتِكَ مِن مِن مِن اللهُ مَن يَعْمَلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَأُولَتِكَ حَبِطَتُ أَعْمَالُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَأُولَتِكَ حَبِطَتُ أَعْمَالُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَأُولَتِكَ وَاللهِ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا يَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَلَا لَوْلَا مُولَى اللّهُ وَلَهُ وَلِيلِكُمْ فِي الللّهُ وَلَا وَمَن يَوْتُولُولُولُولُولُولَ اللّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَوْلَا لَا اللّهُ وَلَا لَا الللّهُ وَلَا لَا الللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا لَا الللهُ وَلَا لَا عَلَاللّهُ وَلَا لَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَا الللّهُ وَلَا الللللّهُ وَلَا لَا الللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا لَا الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا لَا اللّهُ اللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ

فأخبر أن الكافرين لا يزالون يُقاتِلون المؤمنين حتى يردُّوهم عن دينهم. وأخبر أنَّه من ارتدَّ فهات كافرًا خالدًا في النار.

ومن هذا ما ذكره الله عن عباده المؤمنين في كتابه، كما قال تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيَ أَقْتُلُ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ۚ إِنِّي ٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ

وَقَالَ مُوسَىٰ إِنِي عُذْتُ بِرَتِي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلحِسَابِ إلى اللهِ اللهِ اللهِ عَدْتُ بِرَتِي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلحِيسَابِ إلى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ ولِيُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لله يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِيَّ وَٱلْعَلْقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأعراف:١٢٧ - ١٢٨].

وقال تعالى: ﴿ أَفَكُلَمَا جَآءَكُمْ رَسُولُ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة:٨٧].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكُفُرُونَ بِالنَّتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّتَنَ بِغَيْرِ حَقِّ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّتَنَ بِغَيْرِ حَقِّ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿[آل عمران:٢١].

وقال تعالى: ﴿ ٱهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمُّ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلدِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكُفُرُونَ بَِّايَتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّنَ بِغَيْرِ ٱلْحُقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَواْ وَكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴾ [البقرة:٦١].

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَنبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمَّ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ۞ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذَى وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُولُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ۞ طُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُونَ ۞ إلى قوله: ﴿ ذَلِكَ بِمَا عَصَواْ وَكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴾ [آل عمران:١١٠-١١].

وقال تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ ٱلْأُخْدُودِ ۞ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ شُهُودُ﴾[البروج:٤-٧].

وقد روى مسلم في «صحيحه» عن صُهيب أن رسول الله ﷺ قال: «كَانَ مَلِكٌ فِيهَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، وَكَانَ لَهُ سَاحِرٌ...».

ففي هذا الحديث أنه قُتِل جليس الملك والراهب بالمناشير، ولم يرجعًا عن الإيهان. وكذلك أهل الأخدود صبروا على التَّحريق بالنار وَلم يَرْجِعوا عن الإيهان. وأما الغلام فإنه أَمَرَ بقتل نفسِه لما عَلِمَ أنَّ ذلك يُوجِبُ ظُهُورَ الإيهان في النَّاس، والذي يصبر حتى يُقْتَل؛ لأنَّ في ذلك ظهورَ الإيهان من هذا

الباب.

وفي صحيح البخاري عن قيس بن أبي حازم عن خَبَّاب بن الأرَتِّ قال: شَكُوْنَا إلى رسولِ الله ﷺ وهو مُتَوسِّدٌ بُرْدَةً له في ظِلِّ الكعبةِ. فقلنا: أَلا تَسْتنصِرُ لنا؟ أَلا تَدْعُو لنا؟ فقال: «قَدْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ يُؤخَذُ الرَّجل، فيُحْفَرُ لَهُ فِي الأَرْض، فيُجعَلَ فِيهَا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالمِنْشَارِ، فيُوضعُ عَلَى رَأْسِهِ، فيُجْعل نِصْفَيْنِ، ويُمْشَطُ بِأَمْشَاطِ الحَدِيدِ مَا دُونَ خُمِهِ وعَظْمِه، وَمَا يَصُدَّه ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ. وَالله ليُتِمَّنَّ الله هَذَا الأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا الله أَوْ الذِّئِبَ عَلَى غَنَمِه، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ».

وفي رواية: أتيتُ رسول الله ﷺ وهو مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً له في ظِل الكعبةِ وقد لَقِيْنا مِن المُسركينَ شِدَّةً، فقلتُ: أَلاَ تَدْعُو اللهَ. فقَعَدَ وهو مُحْمَرُ وجهُه فقال: «لَقد كَانَ مَنْ قَبْلَكم يُمْشَطُ بِأَمْشَاطِ الحَدِيدِ».

والنبي ﷺ إنَّما قال لهم ذلك آمرًا لهم بالصَّبر على أذى الكفَّار، وإن بَلغُوا بهم إلى حدّ القتل صَبْرًا، كما قَتَلوا المؤمنين صَبْرًا؛ ومَدْحًا لَمِن يصبِر على الإيمان حتى يُقْتَل.

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل (١)

** 8888 **

⁽١) انتهى كلام شيخ الاسلام ملخصاً.

فرعٌ: أمَّا من انغمس في العدو رياءً، وسمعة فلا خلاف أنه آثمٌ

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُواْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ ﴾ [اليّنة: ٥].

وعَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ اللَّهُ مَا لَذَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ الرَّجُلُ: يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ لِلْمَعْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَعْنَمِ، مَكَانُهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ الله؟ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ الله هِيَ العُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ الله » (١).

قال محمد بن رشد: أما إذا فعل ذلك إرادة السمعة والشجاعة، فلا إشكال ولا اختلاف في أن ذلك من الفعل المكروه (٢٠).

المبحث الثاني: حكم العمليات الفدائية

يسميها البعض العمليات الانتحاريَّة، ويسميها آخرون الاستشهاديَّة.

هي محرمة وغير جائزة شرعاً، لعموم الأدلة على حرمة قتل النفس.

كر أولًا من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿ وَلا تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمُّ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [الساء: ٢٩].

قال العلامة السعدي كَالله: ﴿ وَلَا تَقُتُلُواْ أَنفُسَكُمْ الله الله المعضكم بعضًا، ولا يقتل الإنسان نفسه ويدخل في ذلك الإلقاء بالنفس إلى التهلكة، وفعل الأخطار المفضية إلى التلف والهلاك ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ ومن رحمته أن صان نفوسكم وأموالكم، ونهاكم عن إضاعتها وإتلافها، ورتب على ذلك ما رتبه من الحدود (٣).

عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ فَهُمَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَبْرِ الإِسْلاَمِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُذَّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ (٤٠٠). عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَضَهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِ قَالَ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي

⁽۱) رواه البخاري (۲۸۱۰)، ومسلم (۱۹۰٤).

⁽٢) البيان والتحصيل لمحمد بن رشد (٢/ ٥٦٥).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنَّان (ص١٧٥).

⁽٤) رواه البخاري (١٣٦٣)، ومسلم (١١٠).

نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا »(١).

عَنْ جَابِرِ بَنْ سَمُرَةَ وَ اللَّهِ عَالَ: «أَتِيَ النَّبِيُّ عَلَيْهٌ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ » (٢٠).

كر ثالثاً: أقوال أهل العلم:

فتوى الإمام المحدث ناصر الدين الألباني تعمله:

السؤال: العمليات الاستشهادية التي تقوم بها بعض الحركات الإسلامية هل تجوز أم لا تجوز؟

الجواب: لا تجوز (٣).

فتوى العلاَّمة الفقيه الشيخ محمد بن صالح العثيمين يَعَلَّنهُ:

س ٤٢: سئل فضيلة الشيخ تخلقه: العمليات الانتحارية أفتى بعض العلماء بجوازها، فها رأي فضيلتكم؟

فأجاب بقوله: نرى أن العمليات الانتحارية التي يتيقن الإنسان أنه يموت فيها حرامٌ، بل هي من كبائر الذنوب؛ لأن النّبي عَلَيْهُ أخبر بأنّ «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ في اللّهُ أخبر بأنّ «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ في اللّهُ اللّهُ اللهُ عَذّب بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» ولم يستثن شيئًا بل هو عامٌ؛ ولأنّ الجهاد في سبيل الله المقصود به حماية الإسلام والمسلمين، وهذا المنتَحر يُدمِّر نفسه ويفقد بانتحاره عضو من أعضاء المسلمين، ثمّ إنّه يتضمن ضررًا على الآخرين؛ لأنّ العدو لن يقتصر على قتل واحد، بل يقتل به أعمًا إذا أمكن؛ ولأنه يحصل من التضييق على المسلمين بسبب هذا الانتحار الجزئي الذي قد يقتل عشرة أو عشرين أو ثلاثين، يحصل ضررٌ عظيم، كما هو الواقع الآن بالنسبة للفلسطينيين مع اليهود.

⁽١) رواه البخاري (٥٧٧٨)، ومسلم (١٠٩).

⁽۲) رواه مسلم (۹۷۸).

⁽٣) دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية (الدرس ٤٤).

وقولُ من يقول عن هذا: جائز، ليس مبنيًّا على أصل، إنها هو مبني على رأي فاسد في الواقع؛ لأنَّ النتيجة السيئة أضعاف أضعاف ما يحصل بهذا، ولا حجَّة لهم في قصَّة البراء بن مالك رهي في غزوة اليهامة حيث أمر أصحابه أن يُلقُوه من وراء الجدار ليفتح لهم الباب، فإن قصة البراء ليس فيها هلاك محقق ولهذا نجا وفتح الباب ودخل الناس، فليس فيها حُجَّة.

بقي أن يقال: ماذا نقول في هؤلاء المعينينَ الذين أقدموا على هذا الفعل؟ نقول: هؤلاء متأوُّلون أو مُقتَدون بهؤلاء الذين أَفتُوْهم بغير علم ولا يلحقهم العقاب الذي أشرنا إليه؛ لأنهم كها قلتُ لكم متأوِّلون أو مهتدون بهذه الفتوى، والإثم في الفتوى المخالفة للشريعة على مَن أفتى.

س ٤٣: سئل فضيلة الشيخ كَالله: استحلَّ بعضُ الناس جواز قتل النفس، أو ما يسمونه بالعمليات الانتحارية بحديث ذكره مسلم في «صحيحه» في قصة الغلام، فهل استدلالهم هذا صحيح؟

فأجاب بقوله: هذا صحيحٌ في موضعه، يعني إذا وُجِدَ أنَّ قتل هذا الإنسان نفسه يحصل به إيهان أُمة من الناس، فلا بأس؛ لأن هذا الغلام لما قال للملك: خذ سهمًا من كِنانتي ثم قل: باسم رب هذا الغلام، فإنك سوف تصيب، ففعل الملك، ماذا صار مقام الناس؟ آمنوا كلهم، هذا لا بأس(١).

فتوى الشيخ العلامة عبد المحسن بن حمد العبَّاد البدر:

السؤال: أعطاني طالب كتاباً له شيخ الإسلام المسمى به: قاعدة الانغماس في العدو، جوز فيه شيخ الإسلام الانغماس في العدو، فهل الانغماس المذكور هو ما يسمى الآن بالعمليات الانتحارية والاستشهادية؟

الجواب: ليس هذا من هذا القبيل، وإنها الانغهاس في العدو يعني: الكر والفر الذي يكون بحسب قدرة الإنسان ومهارته وقوته، فهو يدخل في العدو ويخرج منهم بسرعة، وأما هذا الذي يسمونه العمليات الاستشهادية فإن الهلاك محقق في حقه مائة

⁽١) مجموع فتاوي ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٢٥/٢٥٧).

في المائة، وأما ذاك فإن السلامة متوقعة فيه (١).

السؤال: ما قولكم فيمن يقوم بعملية الانتحار من بعض الشباب الفلسطينيين، هل يعتبر شهيداً أم منتحراً؟

الجواب: الذي يقوم بعملية التفجير بنفسه هو منتحر، ولا يوصف بأنه شهيد.

وقد توسع الناس الآن في إطلاق الشهادة، فكل من يموت يقال: استشهد، وقد يكون هؤلاء الذين ماتوا نصارى، ومع ذلك يقال عنهم: إنهم شهداء، نعم هم شهداء النار، فليس أمامهم إلا النار يشهدونها ويحضرونها، وأما الجنة فلا سبيل لهم إليها، أعني النصارى والكفار الذين يموتون على ذلك.

فصارت الشهادة الآن سهلة تعطى لكل أحد(٢).

السؤال: في قوله ﷺ: «وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذَّبَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» تأتي أسئلة منها: ما هو الموقف الصحيح تجاه ما نسمعه مما يسمى بالعمليات الاستشهادية أو الانتحارية في مقابلة الكفار: هل يثنى على هذه الأعمال أم أننا نحذر منها؟ فإن بعض الناس يقول: إن الذي يفجر نفسه مع مجموعة من الكفار يكون شهيداً، فهل هذا صحيح؟

الجواب: الله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ۚ [انساء: ٢٩] ومعلوم أن من فعل ذلك فإنه قاتل لنفسه، فقتال الكفار مأذون فيه، ولكن كون الإنسان يقتل نفسه غير مأذون فيه، فقتلهم يكون بغير قتل النفس، وأما أن يقتلهم بقتل نفسه فإن ذلك غير سائغ، وهذا لا يقال له: استشهاد، وإنها يقال له: انتحار وقتل نفس (٣).

* 8888 *

⁽١) دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية (الدرس: ٤٨٠).

⁽٢) المصدر السابق (الدرس: ٣٧٢).

⁽٣) المصدر السابق (٣٧٥).

قال الله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرُهُ لَّكُمُّ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمُّ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرُّ لَّكُمُّ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمُ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٢١٦]

🗐 في الآية الكريمة بيانٌ فرضُ الجهاد:

قال الإمام الشافعي يَخْلَلْهُ: أَصْلُ فَرْضِ الْجِهَادِ:

وَلَّمَا مَضَتْ لِرَسُولِ الله ﷺ مُدَّةٌ مِنْ هِجْرَتِهِ أَنْعَمَ الله تَعَالَى فِيهَا عَلَى جَمَاعَةٍ باتّباعِهِ حَدَثَتْ لَمُمْ بَهَا مَعَ عَوْنِ الله قُوَّةُ بالْعَدَدِ لَمْ تَكُنْ قَبْلَهَا فَفَرَضَ الله تَعَالَى عَلَيْهمْ الْجُهَادَ بَعْدَ إِذْ كَانَ ٰ إِبَاحَةً لَا فَرْضًا فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعْالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرُهُ لَّكُمُّ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُواْ شَيْعًا وَهُو خَيْرٌ لَّكُمٌّ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّواْ شَيْعًا وَهُو شَرٌّ لَّكُمُّ ﴾ [البقرة:٢١٦] وَقَالَ ﷺ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَلَهُم ﴿ [التوبة:١١١] الْآيَةَ. وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَقَتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:٢٤٤] وَقَالَ ﷺ: ﴿وَجَلِهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِةًۦ﴾[الحج:٧٨] وَقَالَ: ﴿فَإِذَا لَقِيتُهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾[ممد:٤] وَقَالَ ﷺ: ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُم ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱتَّاقَلْتُم ﴾ إلى ﴿ قَدِيرٌ ﴾ [النوبة: ٣٩-٣٦] وَقَالَ: ﴿ ٱنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالًا وَجَلهِدُواْ بِأَمُوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [التوبة:٤١] الْآيَة، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْمًا تَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ الله ﷺ مِمَّنْ كَانَ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ فَقَالَ: ﴿ لَوْ كَانَ عَرَضَا قريبَا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّا تَبَعُوكَ ﴾ [التوبة: ٤٢] الْآية، فَأَبانَ فِي هَذِهِ الْآيةِ أَنَّ عَلَيْهِم الجِهَادَ فِيهَا قَرُبَ وَبَعُدَ بَعْدَ إِبَانَتِهِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَكَان فِي قَوْلِهِ: ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَّأٌ وَلَا نَصِّبُ ﴾ [التوبة: ١٢٠] قَرَأَ الرَّبِيعُ إَلَى: ﴿ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٢١] وَسَنْبَيِّنُ مِنْ ذَلِكَ مَا حَضَرَنَا عَلَى وَجْهِهِ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى قَالَ الله ﷺ: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٨١] قَرَأُ الرَّبِيعُ الْآيَةَ وَقَالَ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَيْبُ ٱلَّذِينَ يُقَلِّونَ فِي سَبِيلِهِ ع صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿ الصف: ٤] وَقَالَ: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء:٧٥] مَعَ مَا ذُكِرَ بِهِ فَرْضُ الْجِهَادِ وَأُوجِبَ عَلَى الْمُتَخَلِّفِ عَنْهُ (١٠).

⁽١) الأم (٤/ ١٧٠).

وقال القرطبي تخلفه: هَذَا هُو فَرْضُ الْجُهَادِ، بَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذَا مِمَّا امْتُحِنُوا بِهِ وَجُعِلَ وَصْلَةً إِلَى الْجُنَّةِ. وَالْمُرَادُ بِالْقِتَالِ قِتَالُ الْأَعْدَاءِ مِنَ الْكُفَّارِ، وَهَذَا كَانَ مَعْلُومًا هُمْ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، وَلَمْ يُوْذَنْ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي الْقِتَالِ مُدَّةً إِقَامَتِهِ بِمَكَّةً، فَلَمَّا هَاجَرَ أُذِنَ لَهُ فِي قِتَالِ مَنْ يُقَاتِلُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَقَالُ تعالى: ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ طُلِمُواْ ﴾ لَهُ فِي قِتَالِ المُشْرِكِينَ فَقَالُ تعالى: ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ طُلِمُواْ ﴾ لَهُ فِي قِتَالِ المُشْرِكِينَ عَامَّةً. وَاخْتَلَفُوا مَنِ الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْآيَةِ، فَقِيلَ: السَّقَرَ النَّيِّ عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا اسْتَقَرَّ الشَّرْعُ صَارَ على الكَفَاية، قاله عَطَاءٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجِ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَوَاجِبٌ الْغَزْوُ عَلَى النَّاسِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّا كُتِبَ عَلَى أُولَئِكَ. وَقَالَ الجُمْهُورُ مِنَ الْأُمَّةِ: أَوَّلُ فَرْضِهِ إِنَّمَا كَانَ عَلَى الْكِفَايَةِ دُونَ تَعْيِنٍ، غَيْرَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْهُ كَانَ إِذَا اسْتَنْفَرَهُمْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِمُ النَّفِيرُ لِوُجُوبِ طَاعَتِهِ.

وَقَالَ سَعِيدُ بَنُ الْمُسَيَّبِ: إِنَّ الجِّهَادَ فَرْضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي عَيْنِهِ أَبَدًا، حَكَاهُ الْمُاوَرْدِيُّ.

قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَالَّذِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ أَنَّ الْجِهَادَ عَلَى كُلِّ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ فَرْضُ كِفَايَةٍ، فَإِذَا قَامَ بِهِ مَنْ قَامَ مِنَ المُسْلِمِينَ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ، إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ الْعَدُقُّ بِسَاحَةِ الْإِسْلَام فَهُوَ حِينَتْذِ فَرْضُ عَيْنٍ (١).

كمن السنة المطهرة:

عَنْ عِيَاضِ بْنِ حَمَارِ الْمُجَاشِعِيِّ فَيَّهُ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهُ، قَالَ ذَاتَ يَوْم فِي خُطْبَيهِ: اللَّا إِنَّ رَبِّي أَمَرِنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَنْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالْتُهُمْ عَنْ حَلَالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ هُمْ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمُ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا، وإِنَّ الله نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَمَقَتَهُمْ عَرَبُهُمْ وَعَجَمَهُمْ، إلّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَالَ: إِنَّا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيكَ وَأَبْتَلِي بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَعْسِلُهُ اللَّهُ، تَقْرَقُهُ فَانَهُا وَيَقَالَ: وَيَا اللهَ أَمْرَنِي أَنْ أُحَرِّقَ قُرُيْشًا، فَقُلْتُ: رَبِّ إِذًا يَتْلَعُوا رَأْسِي فَيَدَعُوهُ خُبْزَةً، ويَقْظَانَ، وَإِنَّ اللهَ أَمْرَنِي أَنْ أُحَرِّقَ قُرُيْشًا، فَقُلْتُ: رَبِّ إِذًا يَتْلَعُوا رَأْسِي فَيَدَعُوهُ خُبْزَةً،

⁽١) الجامع لأحكام القرآن الكريم (٣/ ٣٨).

قَالَ: اسْتَخْرِجُهُمْ كَمَا اسْتَخْرَجُوكَ، وَاغْزُهُمْ نُغْزِكَ، وَأَنْفِقْ فَسَنُنْفِقَ عَلَيْكَ، وَابْعَنْ جَيْشًا نَبْعَثْ خَسْةً مِثْلَهُ، وَقَاتِلْ بِمَنْ أَطَاعَكَ مَنْ عَصَاكَ، قَالَ: وَأَهْلُ الجُنَّةِ ثَلَاثَةٌ ذُو سُلُطَانِ مُقْسِطٌ مُتَصَدِّقٌ مُوفَقَّ ، وَرَجُلٌ رَحِيمٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى وَمُسْلِم، سُلُطَانِ مُقْسِطٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ، قَالَ: وَأَهْلُ النَّارِ خَسْةٌ: الضَّعِيفُ الَّذِي لَا زَبْرَ لَهُ، الَّذِينَ هُمْ فِيكُمْ تَبَعًا لَا يَبْتَغُونَ أَهْلًا وَلَا مَالًا، وَالْخَائِنُ الَّذِي لَا يَخْفَى لَهُ طَمَعٌ، وَإِنْ دَقَّ إِلَّا فَهُمْ فِيكُمْ تَبَعًا لَا يَسْتَغُونَ أَهْلًا وَلَا مَالًا، وَالْخَائِنُ الَّذِي لَا يَخْفَى لَهُ طَمَعٌ، وَإِنْ دَقَّ إِلَّا فَهُمْ فِيكُمْ تَبَعًا لَا يُسْتَغُونَ أَهْلًا وَلَا مَالًا، وَالْخَائِنُ الَّذِي لَا يَخْفَى لَهُ طَمَعٌ، وَإِنْ دَقَّ إِلَّا فَهُو يُخَادِعُكَ عَنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ – وَذَكَرَ خَانَهُ، وَرَجُلٌ لَا يُصْبِحُ وَلَا يُنْفِقُ فَسَنَنْفِقَ اللَّهُ وَمَالِكَ وَوَالْفَقُ فَسَنَنْفِقَ فَسَنَانَ فِي حَدِيثِهِ: «وَأَنْفِقْ فَسَنَنْفِقَ عَسَانَ فِي حَدِيثِهِ: «وَأَنْفِقْ فَسَنَنْفِقَ عَلَاكَ» (١٠).

قال الله تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالِ فِيهِ قُلْ قِتَالُ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفَّرٌ بِهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ أَكْبَرُ عِن ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ مِنَ ٱلْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ مَنْ يَرُدُودُ مِن يَرْتَدِدُ مِنكُمْ عَن دِينِهُ وَيَنْ يَرُدُودُ مِنكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَلْعُواْ وَمَن يَرْتَدِدُ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَي يَرُدُوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَلْعُواْ وَمَن يَرْتَدِدُ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَي يَكُنُ مَن يَرْتَدِدُ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَي يَكُنُونَ وَهُو كَافِرٌ فَأُولَتِهِكَ حَبِطَتُ أَعْمَلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَأُولَتَهِكَ فَيمَا خَلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٧]

في الآية الكريمة بيان حرمة القتال في الحرم، وقد تقدم تحت قوله تعالى: ﴿وَاَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ... ﴾ [البقرة:١٩١-١٩٤].

وهل الآية ناسخة لترك القتال فيه أم لا؟

قال ابن العربي تَخْلَلُثُهُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي نَسْخِ هَذِهِ الْآيَةِ؛ فَكَانَ عَطَاءٌ يَخْلِفُ أَنَّهَا ثَابِعَةٌ؛ لِأَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي بَعْدَهَا عَامَّةٌ فِي الْأَزْمِنَةِ وَهَذَا خَاصُّ؛ وَالْعَامُّ لَا يُنْسَخُ بِالْخَاصِّ بِاتَّفَاقٍ. بِالَّقَاقِ.

وَقَالَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ؛ وَاخْتَلَفُوا فِي النَّاسِخ؛ فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: نَسَخَهَا قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَةً ﴿ [التوبة:٣٦] وَقَالَ غَيْرُهُ:

⁽١) رواه مسلم (٢٨٦٥).

نَسَخَتْهَا: ﴿ قَاتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [التوبة:٢٩] وَقَالَ غَيْرُهُ: نَسَخَهَا: ﴿ غَزُو النَّبِيِّ عَلَيْكُ تَقِيفًا فِي الشَّهْرِ الْحُرَامِ وَإِغْزَاقُهُ أَبَا عَامِرٍ إِلَى أَوْطَاسَ فِي الشَّهْرِ الْحُرَامِ وَإِغْزَاقُهُ أَبَا عَامِرٍ إِلَى أَوْطَاسَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ »؛ وَهَذِهِ أَخْبَارٌ ضَعِيفَةٌ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: نَسَخَتْهَا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ عَلَى الْقِتَالِ فِي ذِي الْقِعْدَةِ، وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَلَغَهُ أَنَّ عُثْمَانَ قُتِلَ بِمَكَّةَ، وَأَنَّهُمْ عَازِمُونَ عَلَى حَرْبِهِ، فَبَايَعَ عَلَى دَفْعِهِمْ لَا عَلَى الإِبْتِدَاءِ.

وَقَالَ الْمُحَقِّقُونَ: نَسَخَهَا قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥] يَعْنِي أَشْهُرَ التَّسْيِيرِ، فَلَمْ يَجْعَلْ حُرْمَةً إِلَّا لِزَمَانِ التَّسْيِيرِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ رَدُّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ حِينَ أَعْظَمُوا عَلَى النَّبِيِّ عَيَّا الْقَتَالَ وَالْحَايَةَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ؛ فَقال الله تعالى: ﴿ وَصَدُّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرُ بِهِ وَٱلْمَسْجِدِ الْحُرَامِ وَالْحَرَامِ وَالْمَدَةِ وَالْفِتْنَةُ ﴾ [القرة: ٢١٧] وَهِيَ الْكُفْرُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ؛ فَإِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ تَعَيَّنَ قِتَالَكُمْ فِيهِ (١٠).

وقال الشيخ السعدي كتالة: الجمهور على أن تحريم القتال في الأشهر الحرم، منسوخ بالأمر بقتال المشركين حيثها وجدوا.

وقال بعض المفسرين: إنه لم ينسخ؛ لأن المطلق محمول على المقيد، وهذه الآية مقيدة لعموم الأمر بالقتال مطلقا؛ ولأن من جملة مزية الأشهر الحرم، بل أكبر مزاياها، تحريم القتال فيها، وهذا إنها هو في قتال الابتداء وأما قتال الدفع فإنه يجوز في الأشهر الحرم، كما يجوز في البلد الحرام.

ولما كانت هذه الآية نازلة بسبب ما حصل، لسرية عبد الله بن جحش، وقتلهم عمرو بن الحضرمي، وأخذهم أموالهم، وكان ذلك – على ما قيل – في شهر رجب، عيرهم المشركون بالقتال بالأشهر الحرم، وكانوا في تعييرهم ظالمين، إذ فيهم من القبائح ما بعضه أعظم مما عيروا به المسلمين، قال تعالى: في بيان ما فيهم: ﴿وَصَدُّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ أي: صد المشركين من يريد الإيهان بالله وبرسوله، وفتنتهم من آمن به،

⁽١) أحكام القرآن (١/ ٢٠٦).

وسعيهم في ردهم عن دينهم، وكفرهم الحاصل في الشهر الحرام، والبلد الحرام، الذي هو بمجرده، كاف في الشر، فكيف وقد كان في شهر حرام وبلد حرام؟!

وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ ﴾ أي: أهل المسجد الحرام، وهم النبي عَلَيْ وأصحابه؛ لأنهم أحق به من المشركين، وهم عهاره على الحقيقة، فأخرجوهم فينه ولم يمكنوهم من الوصول إليه، مع أن هذا البيت سواء العاكف فيه والباد، فهذه الأمور كل واحد منها فأَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ في الشهر الحرام، فكيف وقد اجتمعت فيهم؟! فعلم أنهم فسقة ظلمة، في تعييرهم المؤمنين.

ثم أخبر تعالى أنهم لن يزالوا يقاتلون المؤمنين، وليس غرضهم في أموالهم وقتلهم، وإنها غرضهم أن يرجعوهم عن دينهم، ويكونوا كفارا بعد إيهانهم حتى يكونوا من أصحاب السعير، فهم باذلون قدرتهم في ذلك، ساعون بها أمكنهم، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ و وَلَو كُرِهَ ٱلْكَافِرُونَ ﴾ [التوبة: ٣٢].

وهذا الوصف عام لكل الكفار، لا يزالون يقاتلون غيرهم، حتى يردوهم عن دينهم، وخصوصا، أهل الكتاب، من اليهود والنصارى، الذين بذلوا الجمعيات، ونشروا الدعاة، وبثوا الأطباء، وبنوا المدارس، لجذب الأمم إلى دينهم، وتدخيلهم عليهم، كل ما يمكنهم من الشبه، التي تشككهم في دينهم.

ولكن المرجو من الله تعالى، الذي مَنّ على المؤمنين بالإسلام، واختار لهم دينه القيم، وأكمل لهم دينه، أن يتم عليهم نعمته بالقيام به أتم القيام، وأن يخذل كل من أراد أن يطفئ نوره، ويجعل كيدهم في نحورهم، وينصر دينه، ويعلي كلمته.

وتكون هذه الآية صادقة على هؤلاء الموجودين من الكفار، كما صدقت على من قبلهم: ﴿إِنَّ ٱللَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمُوالَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةَ ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُخْشَرُونَ ﴿ [الأنفال:٣٦].

ثم أخبر تعالى أن من ارتد عن الإسلام، بأن اختار عليه الكفر واستمر على ذلك حتى مات كافرا، ﴿فَأُوْلَتِهِكَ حَبِطَتُ أَعْمَلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ﴾ [البقرة:٢١٧] لعدم وجود شرطها وهو الإسلام، ﴿وَأُوْلَتِهِكَ أَصْحَابُ ٱلتَّارِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ [البقرة:٢١٧]. ودلت الآية بمفهومها، أن من ارتد ثم عاد إلى الإسلام، أنه يرجع إليه عمله

الذي قبل ردته، وكذلك من تاب من المعاصي، فإنها تعود إليه أعماله المتقدمة (١٠). قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلَا مِّنْهُمُّ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِٱلظَّلِمِينَ ﴾ [القرة: ٢٤٦]

في الآية الكريمة بيان حرمة التولي يوم الزحف، وسيأتي بيانه مفصلاً عند قول الله تعالى: ﴿ يَا لَيُهِمَ اللَّهِ عَالَى اللهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى: ﴿ يَا لَيُهِ مَا اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَالَى اللَّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَا اللّهُ عَلَى اللّ

قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوٓا أَنَّى يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلُكُ عَلَيْنَا وَخَنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةَ مِّنَ ٱلْمَالَٰ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَنْهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ وَبَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمَ وَٱللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ و مَن يَشَآءٌ وَاللَّهُ وَسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:٢٤٧]

🗐 في الآية الكريمة بيال اختيار أمير القتال:

قال القسطلاني كَتْلَثْهُ: يُقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُ أَي طَالُوتَ ﴿ وَزَادَهُ اللَّهُ وَكَانَ رَجَلًا ﴿ وَبَسُطَةً ﴾ أي زياة وفضلًا في العلم والجسم تأهل بها أن يؤتى الملك وكان رجلًا جسيًا إذا مدّ الرجل القائم يده ينال رأسه وافر العلم قويًّا على مقاومة العدق ومكابدة الحرب (٢).

وقال السعدي تختلف: فضَّله عليكم بالعلم والجسم، أي: بقوة الرأي والجسم اللذين بها تتم أمور الملك؛ لأنه إذا تم رأيه وقوي على تنفيذ ما يقتضيه الرأي المصيب، حصل بذلك الكمال، ومتى فاته واحد من الأمرين اختل عليه الأمر، فلو كان قوي البدن مع ضعف الرأي، حصل في الملك خرق وقهر ومخالفة للمشروع، قوة على غير حكمة، ولو كان عالما بالأمور وليس له قوة على تنفيذها لم يفده الرأي الذي لا ينفذه شيئا ".

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٩٧).

⁽٢) إرشاد الساري (٧/ ٤٢).

⁽٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص١٠٧).

قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ عَالُواْ رَبَّنَآ أَفْرِغُ عَلَيْنَا صَبُرًا وَثَيِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَافِرِينَ ﴾ [المقرة: ٢٥٠]

في الآية الكريمة: الحث على ذكر الله والتضرع عند اللقاء، وجواز الدعاء على المشركين.

قال الله تعالى: ﴿ وَكَأَيِن مِن نَبِي قَاتَلَ مَعَهُ و رِبِيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُ ٱلصَّابِرِينَ ۞ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي آمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَافِرِينَ ۞ وَمَا كَانَ تَوَلَهُمُ إِلَّا أَن قَالُواْ وَبَنِنَا ٱللهُ عَلِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَالُهُ عَلَى اللهُ ع

وقال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِي مُمِدُّكُم بِأَلْفِ مِنَ ٱلْمَلَتِيكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [الانفال: ٩].

وقال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةَ فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[الأنفال:٤٥].

وعن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَ اللهُ عَالَىٰ اللهُ عَلَيْهِ إِلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ إِلَىٰ اللهُ عَلَيْهِ الْعَصَابَة مِنْ أَهْلِ الْإِسْلام لا تُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ »، فَهَا زَالَ وَعَدْتني الله عَلَيْ مَنْ عَلَيْهُ الْعِصَابَة مِنْ أَهْلِ الْإِسْلام لا تُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ »، فَهَا زَالَ مَنْ عَرْبِيهِ مَاذًا يَدَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، حَتَّى سَقَطَّ رِدَاقُهُ عَنْ مَنْ كَبَيْهِ، فَأَتَاهُ أَبُو بَكُرِ مَا أَخَذَ رِدَاءَهُ ، فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْ كَبَيْهِ، ثُمَّ الْتَزَمَةُ مِنْ وَرَائِهِ ، وَقَالَ: يَا نَبِيَ الله ، كَفَاكَ مُنَاشَدَتُكَ رَبَّكَ ، فَإِنَّهُ سَيْنُجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْ الله ، كَفَاكُ مُنَاشَدَتُكَ رَبَّكَ ، فَإِنَّهُ سَيْنُجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَيْ الله عَلَيْ مُولِدَ اللهُ اللهُ عَلَى مَنْ عَلَيْهُ مَلْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ

وقال البخاري كَنْتَهُ في الصحيح: بَابُ الدُّعَاءِ عَلَى المُشْرِكِينَ بِالْهَزِيمَةِ وَالزَّلْزَلَةِ

⁽۱) رواه مسلم (۱۷۶۳).

عَنْ عَلِيٍّ فَالَ: لَمَا كَانَ يَوْمُ الأَحْزَابِ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَلاَ الله بيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا، شَغَلُونَا عَن الصَّلاَةِ الوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ»(١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ وَ اللَّهِ مَ اللَّهِ مَ اللَّهِ مَ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

عن عَبْدَ الله بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنَى، يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ الله عَلَيْ يَوْمَ الأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللهمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، سَرِيعَ الجِسَابِ، اللهمَّ اهْزِمِ الأَحْزَابَ، اللهمَّ اهْزِمُ الأَحْزَابَ، اللهمَّ اهْزِمُ مُثْرِفُهُمْ وَزَلْزِهُمْ »(٣).

عَنْ عَبْدَ الله عَنْ عَبْدَ الله عَنْ عَبْدَ الله عَنْ عَبْدَ الله عَلَيْ عَلَيْ يُصَلِّى فِي ظِلِّ الكَعْبَةِ، فَقَالَ آبُو جَهْلِ: وَنَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، وَنُحِرَتْ جَزُورٌ بِنَاحِيةِ مَكَّةَ، فَأَرْسَلُوا فَجَاءُوا مِنْ سَلاَهَا وَطَرَحُوهُ عَلَيْهِ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ، فَأَلْقَتْهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «اللهمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللهمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةً، وَشَيْبَةً بْنِ رَبِيعَةً، وَالْكَعْبُ وَلَيْتُهُمْ فِي وَالوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةً، وَأُبِيِّ بْنِ حَلَفٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، قَالَ عَبْدُ الله: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ فِي وَالولِيدِ بْنِ عُتْبَةً، وَأُبِي بَدْرٍ فَتْلَى... (١٤).

غَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَا لَكِ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْكَ، فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، فَلَعْتُهُمْ، فَقَالَ: «فَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالُوا؟ قَالَ: «فَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ وَعَلَيْكُمْ » (٥).

وعَنْ البَرَاءِ هُ مَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ يَنْقُلُ التُّرَابَ، وَقَدْ وَارَى النِّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَوْلاَ أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا، وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا،

^{(1)(1797).}

⁽⁷⁾⁽⁷⁷P7).

^{(7) (7797).}

⁽³⁾⁽³⁷P7).

⁽٥) (٢٩٣٥) (انتهت أحاديث الباب عند البخاري).

فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا، وَتُبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لاَقَيْنَا، إِنَّ الأَلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَرَادُوا فِتْنَةً أَرَادُوا فِتْنَةً أَرَادُوا فِتْنَةً أَرَادُوا فِتْنَا (١٠).

وعَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا غَزَا قَالَ: «اللهمَّ أَنْتَ عَضُدِي وَنَصِيرِي، بِكَ أَحُولُ، وَبِكَ أَقَاتِلُ»(٢٠).

قال الله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمُوالَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِّائَةً حَبَّةً وَٱللَّهُ يُضَعِفُ لِمَن يَشَآءٌ وَٱللَّهُ وَسِعٌ عَلِيمٌ ۞ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُثْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنَّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجُرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحُزَنُونَ ﴾ مَنَّا وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجُرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحُزَنُونَ ﴾ البقرة: ٢٦١-٢٦٢]

وفي الآيات الكريمة فضل النفقة في سبيل الله تعالى.

﴿ وقد تواترت الأدلة من الكتاب، والسنة، على فضل الإنفاق في سبيل الله: كر أولاً: من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوّاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة:١٩٥].

وقال الله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ وَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَاهِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ دَرَجَةً وَكُلَّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلمُجَاهِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الساء: ٩٠].

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَنَصَرُوٓاْ أُوْلَتَهِكَ بَعُضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم

⁽١) رواه البخاري (٢٨٣٧)، ومسلم (١٨٣).

⁽٢) إسناده صحيح: رواه أبو داود (٢٦٣٢)، والترمذي (٣٥٨٤)، والنسائي في الكبرى (٨٥٧٦)، وأسناده صحيح: رواه أبو داود (٢٦٣٢)، والترمذي وأحمد في المسند (١٢٩٠٩) وغيرهم من طرق عن المُثنَّى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ، عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الله

مِّن وَلَيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصُرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَكُ ُ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الأنفال:٧٢].

وقال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَلهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظُمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ وَأُوْلَنَهِكَ هُمُ ٱلْفَآيِزُونَ ﴾ [التوبة: ٢٠].

وقال الله تعالى: ﴿لَكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ جَهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأَوْلَتِهِ وَأَنفُسِهِمْ وَأَوْلَتِهِكَ لَهُمُ الْمُفلِحُونَ ﴿ أَعَدَ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّتِ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا اللَّهُ لَهُمُ جَنَّتِ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا اللَّهُ لَهُمُ جَنَّتِ فَيهَا ذَلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿ التوبة: ٨٨-٨٩].

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَنهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلصَّادِقُونَ﴾[الحُحُرات:١٥].

وقال الله تعالى: ﴿ يَنَا تُنْهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلَ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَرَةِ تُنجِيكُم مِّنَ عَذَابٍ اللهِ مِ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمُولِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَالِكُمْ خَيْرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّنتٍ تَجُرِى مِن خَيْرٌ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّنتٍ تَجُرِى مِن تَحْيَهُ ٱلْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّنتِ عَدْنَ ذَلِكَ ٱلْفَوْرُ ٱلْعَظِيمُ ﴿ الصف:١٠-١٦].

كانياً: من السنة المطهرة:

وعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ الله، دَعَاهُ خَزَنَهُ الجَنَّةِ، كُلُّ خَزَنَةِ بَابِ: أَيْ فُلُ هَلَّمَّ»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ الله، ذَاكَ الَّذِي لاَ تَوَى عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ» (١٠).

عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ وَهُمَّهُ، حَدَّثَهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ الله أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَيْهِ: «مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ الله بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ»، قَالُوا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ فِي شِعْبِ مِنَ الشَّعَابِ يَتَّقِي الله، وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ» (٢).

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ قَامَ عَلَى النِّبَرِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ»، ثُمَّ ذَكَرَ زَهْرَةَ الدُّنْيَا، فَبَدَأَ

⁽١) رواه البخاري (٢٨٤١)، ومسلم (١٠٢٧).

⁽٢) رواه البخاري (٢٧٨٦)، ومسلم (١٨٨٨).

بإِحْدَاهُمَا، وَثَنَى بِالأُخْرَى، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَوَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ، قَلْنَا: يُوحَى إِلَيْهِ، وَسَكَتَ النَّاسُ كَأَنَّ عَلَى رُءُوسِهمُ الطَّيْرَ، ثُمَّ إِنَّهُ مَسَحَ عَنْ وَجْهِ الرُّحَضَاءَ، فَقَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ آنِفًا، أَوَخَيْرٌ هُوَ - ثَلاَثًا - إِنَّ الخَيْرَ الخَيْرَ السَّائِلُ آنِفًا، أَوَخَيْرٌ هُوَ - ثَلاَثًا - إِنَّ الخَيْرَ الخَيْرَ السَّائِلُ آنِفًا، الشَّقْبَلَتِ الشَّمْسَ، فَثَلَطَتْ وَبَالَتْ، وَبَالَتْ، وَبَالَتْ، وَبَالَتْ، وَإِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلُوةٌ، وَنِعْمَ صَاحِبُ المُسْلِم لِنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، فَهُو كَالْآكِلِ فِي سَبِيلِ الله، وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ، وَمَنْ لَمْ يَأْخُذُهُ بِحَقِّهِ، فَهُو كَالْآكِلِ النَّهِ شَهِيدًا يَوْمَ القِيَامَةِ» (1).

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةً صَيَّهُ، قَالَ: جَاءَ عُثْمَانُ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّيْ بِأَلْفِ دِينَارِ - فِي كُمِّهِ - حِينَ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَنَثَرَهَا فِي حِجْرِهِ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ عَيَّيْ اللَّهِ عَمْلَ بَعْدَ اليَوْم مَرَّتَبْنِ» (١٠). يُقَلِّبُهَا فِي حِجْرِهِ وَيَقُولُ: «مَا ضَرَّ عُثْهَانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ اليَوْم مَرَّتَبْنِ» (١٠).

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ، قَالَ: جَاءَ رَجُلُ بِنَاقَةٍ خُطُومَةٍ، فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ الله، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا كُوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا عَنْ اللهُ عَلْمُ اللهُ الل

⁽١) رواه البخاري (٢٨٤٢)، ومسلم (١٠٥٢).

⁽٢) حسن: رواه الترمذي (٣٧٠١)، وأحمد في المسند (٢٠٦٣٠)، والحاكم في المستدرك (٤٥٥٣) وغيرهم من طريق ضَمْرَةً بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ كَثِيرٍ مَوْلَى عَبْدِ الله بْنِ سَمُرَةً ﷺ.

وفي الإسناد: كَثِيرٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ الْقُرَشِيِّ (مَقبول).

وقال الخاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. وقال الألباني: وله شاهد عند أحمد في فضائل الصحابة (٨٥٤) قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ثنا زَكَرِيًا بْنُ يُحْيَى، نا سُلَيُهانُ بْنُ حَيَّانَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ عُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَ عَلَيْ فَقَلَ النَّبِي عَلَيْهَ وَمَنْ جَهَّرَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الجُنَّةُ»، قَالَ: فَفَعَلَ ذَلِكَ عَثْهَانُ بْنُ عَفَّالَ النَّبِي عَلَيْهِ: «مَا ضَرَّ عُثْهَانَ مَا عَمِلَ، غَفَرَ الله لَكَ يَا عُثْهَانُ » في الإسناد: سليهان ابن حيان (صدوق يخطئ).

⁽٣) مخطومة: أي فيها خِطام وهو قريب من الزمام.

⁽٤) رواه مسلم (١٨٩٢).

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ، أَنَّ فَتَى مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرِيدُ الْغَزْوَ وَلَيْسَ مَعِي مَا أَجَهَّزَ، فَمَرِضَ»، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ الله عَيْقِ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ: أَعْطِنِي الَّذِي تَجَهَّزْتَ بِهِ، قَالَ: يَا فُلَانَةُ، أَعْطِيهِ الَّذِي تَجَهَّزْتُ بِهِ، قَالَ: يَا فُلاَنَةُ، أَعْطِيهِ الَّذِي تَجَهَّزْتُ بِهِ، وَلا تَحْبِسِي عَنْهُ شَيْئًا، فَوَالله، لَا تَحْبِسِي مِنْهُ شَيْئًا، فَيُبَارَكَ لَكِ فِيهِ (۱).

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَعَثَ إِلَى بَنِي لَخْيَانَ: «لِيَخْرُجْ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ»، ثُمَّ قَالَ لِلْقَاعِدِ: «أَيَّكُمْ خَلَفَ الْخُارِجَ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ بِخَيْرٍ، كَانَ لَهُ مِثْلُ نِصْفِ أَجْرِ الْخَارِج» (٢٠).

وقال الإمام البخاري تَعَلَّفُهُ في الصحيح: [بَابُ فَضْلِ مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا أَوْ خَلَفَهُ بِخَيْرِ]

عن زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ الله فَقَدُ غَزَا» (٣). غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ الله بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا» (٣).

والنفقة في سبيل الله والجهاد، من مصارف الزكاة.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلْمُؤَلِّفَةِ وَابْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةَ مِّنَ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةَ مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ وَلَا التوبة: ٦٠].

قال ابن قدامة تَعَلَّقُهُ: هَذَا الصِّنْفُ السَّابِعُ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ وَلَا خِلَافَ فِي اسْتِحْقَاقِهِمْ، وَبَقَاءِ حُكْمِهِمْ. وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُمْ الْغُزَاةُ فِي سَبِيلِ الله؛ لِأَنَّ سَبِيلَ الله عِنْدَ الْإِطْلَاقِ هُوَ الْغَزْوُ.. (٤٠).

* 8888 *

⁽١) رواه مسلم (١٨٩٤).

⁽۲) رواه مسلم (۱۸۹۶).

⁽٣) رواه البخاري (٢٨٤٣)، ومسلم (١٨٩٥).

⁽٤) المغني (٦/ ٤٨٢).

قال الله تعالى: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالَا وَدُّواْ مَا عَنِتُمْ قَدُ بَدَتِ ٱلْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدُ بَيَّنَا لَكُمُ ٱلْآيَتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[آل عمران:١١٨]

في الآية الكريمة دلالة لمن قال بترك الاستعانة بالمشركين في الحرب ونحوه. وتأتي المسألة مفصلة تحت قوله تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا﴾ [المائدة:٥٠].

قَالَ الله تعالى: ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ثُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِللَّهِ تَعَالَى وَاللَّهُ سَمِيعُ عَلِيمٌ ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآبِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِينُهُمَا أَوَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكِّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [آل عمران:١٢١-١٢٢]

🗐 وفي الآيات مسائل:

المسألة الأولى: أن الآيات في غزوة أحد، في قول جماهير أهل العلم

قال الامام البخاري تَحَقَّقَهُ فِي الصحيح الجامع: [بَابُ غَزْوَةِ أُحُدً] وَقُول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّيُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ وَٱللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [آل عران: ١٢] وَقُوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَخْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّوُمِنِينَ ۞ اللهُ ٱلأَيْلُمَ الْأَيّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنّاسِ وَلِيعَلَمَ اللهُ ٱلّذِينَ النّهُ ٱلّذِينَ عَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمُ شُهَدَآءً وَاللّهُ لَا يُحِبُ ٱلظّلِيمِينَ ۞ وَلِيُمتِصَ ٱللّهُ ٱلّذِينَ عَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمُ شُهَدَآءً وَاللّهُ لَا يُحِبُ ٱلظّلِيمِينَ ۞ وَلَيْدَ كُنتُم شَهَدَاءً وَلَلّهُ لَا يُحِبُ ٱلظّلِيمِينَ ۞ وَلَيْدَ كُنتُم شَهْمَاءً وَلَمّا يَعْلَمِ ٱللّهُ ٱلّذِينَ جَهدُواْ مِنكُمُ وَيَعْلَمَ ٱلصَّيرِينَ ۞ وَلَقَدُ كُنتُم تَمَنّونَ ٱلْمُوتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقُوهُ فَقَدُ رَأَيْتُمُوهُ وَلَقَدُ مَنتُمُ وَلَقَدُ مَدَقَكُمُ ٱللّهُ وَكَدَوْدَ إِنْ مَنظُونَ الْمُوتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقُوهُ فَقَدُ رَأَيْتُمُوهُ وَلَقَدُ مَنتُمُ وَلَقَدُ مَنتُهُمُ وَلَقَدُ مَا عَلَيْ أَن تَلْقُوهُ وَقَدُ وَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَقَدُ صَدَقَكُمُ ٱللّهُ وَعُدَودَ إِذَ عَمَالُومَ مُومُ وَلَكُمُ وَلَقَدُ مَتَاكُمُ وَلَقَدُ مَنتُولُ اللّهُ وَلَقَدُ مَا اللّهُ وَعُدَودَ إِذَا عَمَانَ وَلَا عَلَيْ وَلَعَلَمُ مِنْ يُولِدُ وَلَيْهُ وَلَعْلَمُ مِن يُرِيدُ اللّهُ وَلَقَدُ عَلَى اللّهُ وَلَقَدُ عَلَى اللّهُ وَلَقَدُ عَلَى اللّهُ وَلَيْكُمُ وَلَكُ وَلَيْكُمُ وَلَا تَعْسَبَنَ اللّهُ وَلَعْلَامِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا تَحْسَبَنَ ٱللّهُ وَلَا تَعْسَبَنَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ وَلَا تَعْسَبَنَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا عَمَانَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ ال

⁽١) صحيح البخاري من حديث (٤٠٤٠)، وما بعده، مع حذف الأسانيد.

عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنَّ اللَّهِ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدِ: «هَذَا جِبْرِيلُ آخِذُ بِرَأْس فَرَسِهِ عَلَيْهِ أَدَاهُ الحَرْبِ».

عَنْ عُقَبَةً بْنِ عَامِر، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ الله ﷺ عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ بَعْدَ ثَمَانِي سِنِينَ، كَاللَّودِّعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالأَمْوَاتِ، ثُمَّ طَلَعَ المِنْبَرَ فَقَالَ: "إِنِّي بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فَرَطٌ، وَأَنَا عَلَيْكُمْ شَهِيدٌ، وَإِنَّ مَوْعِدَكُمُ الحَوْضُ، وَإِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْ مَقَامِي هَذَا، وَإِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوهَا»، قَالَ: فكانَتْ آخِرَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوهَا»، قَالَ: فكانَتْ آخِرَ نَظْرَةٍ نَظْرُةٍ نَظْرُةٍ نَظْرُةٍ عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوهَا»، قَالَ: فكانَتْ آخِرَ نَظْرَةٍ نَظَرْتُهَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ عَنِ البَرَاءِ عَلَيْهُ، قَالَ: لَقِينَا المُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ، وَأَجْلَسَ النَّبِيُ ﷺ عَنِ البَرَاءِ عَلَيْهُمْ عَبْدَ الله، وَقَالَ: «لا تَبْرَحُوا، إِنْ رَأَيْتُمُونَا طَهَرُوا عَلَيْنَا فَلاَ تَعِينُونَا».

فَلَمَّا لَقِيْنَا هَرَبُوا حَتَّى رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشْتَدِدْنَ فِي الجَبَلِ، رَفَعْنَ عَنْ سُوقِهِنَّ، قَدْ بَدَتْ خَلاَ خِلُهُنَّ، فَأَكُونَ الْغَنِيمَةَ الْغَنِيمَةَ، فَقَالَ عَبْدُ الله: عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ عَلَيْهُ أَنْ لاَ تَبْرَحُوا، فَأَبُوا، فَلَمَّا أَبُوا صُرِفَ وُجُوهُهُمْ، فَأُصِيبَ سَبْعُون قَتِيلًا، وَأَشْرَفَ أَبُو شُفْيَانَ فَقَالَ: أَفِي القَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةً؟ شُفْيَانَ فَقَالَ: أَفِي القَوْمِ عُمَّدُ؟ فَقَالَ: «لاَ تَجْيِبُوهُ» فَقَالَ: أَفِي القَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةً؟ قَالَ: «لاَ تُجِيبُوهُ» فَقَالَ: إِنَّ هَؤُلاَءَ قُتِلُوا، فَلَوْ كَانُوا قَالَ: «لاَ تَجْيبُوهُ» فَقَالَ: إِنَّ هَؤُلاءَ قُتِلُوا، فَلَوْ كَانُوا أَحْياءً لَأَجَابُوا، فَلَوْ عَمْرُ نَفْسَهُ، فَقَالَ: كَذَبْتَ يَا عَدُوّ الله، أَبْقَى الله عَلَيْكَ مَا يُخْزِيكَ.

قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: اعْلُ هُبَلُ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ الْأَجِيبُوهُ قَالُوا: مَا نَقُولُ؟ قَالَ: «قُولُوا: الله أَعْلَى وَأَجَلُّ » قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ اللهُ مَوْلَانَا، وَلاَ عُزَّى لَكُمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْ اللهُ مَوْلَانَا، وَلاَ مَوْلَى لَكُمْ » قَالَ النَّبِيُ عَلَيْ اللهُ مَوْلانَا، وَلاَ مَوْلَى لَكُمْ » قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: يَوْمُ بِيَوْم بَدْرٍ ، وَالْحَرْبُ سِجَالُ، وَتَجِدُونَ مُثْلَةً ، لَمْ آمُرْ بِهَا وَلَمْ تَسُونِي.

وَعَنَٰ جَابِرٍ بن عبد الله ﴿ قَالَ: «اصْطَبَحَ الْخَمْرَ ٰ يَوْمَ أُحُدٍ نَاسٌ، ثُمَّ قُتِلُوا شُهَدَاءَ».

وعن عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَ الْمَّتِيْهِ، ﴿ أُتِيَ بِطَعَامٍ، وَكَانَ صَائِمًا، فَقَالَ: قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي، كُفِّنَ فِي بُرْدَةٍ: إِنْ غُطِّي رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلاَهُ، وَإِنْ غُطِّي رِجْلاَهُ بَدَا رَأْسُهُ، وَأَرَاهُ قَالَ: وَقُتِلَ حَمْزَةُ وَهُو خَيْرٌ مِنِّي، ثُمَّ بُسِطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بُسِطَ، أَوْ قَالَ: أَعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أَعْطِينَا، وَقَدْ خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا عُجِّلَتْ لَنَا، ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي حَتَّى تَرَكَ الطَّعَامَ».

وعن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله ﴿ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهُ يَوْمَ أُحُدٍ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فَالْنَ فَالْنَ فَاللَا عَلَى اللَّهِ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَاللَ عَلَى قُتِلَ».

وعَنْ خَبَّابِ بْنِ الأَرَتِّ صَّيَّهُ، قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ نَبْتَغِي وَجْهَ الله، فَوَجَبَ أَجْرُنَا عَلَى الله، وَمِنَّا مَنْ مَضَى، أَوْ ذَهَبَ، لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، كَانَ مِنْهُمْ فُوَجَبَ أَجْرُنَا عَلَى الله، وَمِنَّا مَنْ مَضَى، أَوْ ذَهَبَ، لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، كَانَ مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْر، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، لَمْ يَتْرُكُ إِلَّا نَمِرَةً ، كُنَّا إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَ رَأْسُهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «غَطُّوا بهَا رَأْسَهُ، وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلِهِ مِنَ الْإِذْخِرِ» وَمِنَّا مَنْ قَدْ وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلِهِ مِنَ الْإِذْخِرِ» وَمِنَّا مَنْ قَدْ أَيْعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُو يَهْدِبُهَا.

وعَنْ أَنَسٍ عَلَيْهُ أَنَّ عَمَّهُ عَابَ عَنْ بَدْرٍ، فَقَالَ: غِبْتُ عَنْ أَوَّلِ قِتَالِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، لَئِنْ أَشْهَدَنِي الله مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ لَيَرَيَنَ الله مَا أُجِدُّ، فَلَقِي يَوْمَ أُحُدٍ، فَهُزِمَ النَّاسُ، فَقَالَ: «اللهمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنعَ هَوُّلاَءِ، يعْنِي المُسْلِمِينَ وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا جَاءَ بهِ المُسْلِمِينَ وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا جَاءَ بهِ المُشْرِكُونَ » فَتَقَدَّمَ بِسَيْفِهِ فَلَقِي سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، فَقَالَ: أَيْنَ يَا سَعْدُ، إِنِي أَجِدُ رِيحَ الجَنَّةِ المُشْرِكُونَ » فَتَقَدَّمَ بِسَيْفِهِ فَلَقِي سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، فَقَالَ: أَيْنَ يَا سَعْدُ، إِنِي أَجِدُ رِيحَ الجَنَّةِ دُونَ أُحُدٍ، فَمَضَى فَقُتِلَ، فَهَا عُرِفَ حَتَّى عَرَفَتْهُ أَخْتُهُ بِشَامَةٍ أَوْ بِبَنَانِهِ، وَبِهِ بِضَعْ وَثَالُونَ مِنْ طَعْنَةٍ وَضَرْبَةٍ وَرَمْيَةٍ بِسَهْم.

وعن زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَلَيْهِ، قالَ: «فَقُدْتُ آيَةً مِنَ الأَحْزَابِ حِينَ نَسَخْنَا الْمُصْحَفَ، كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ الله ﷺ عَقْراً بَهَا فَالْتَمَسْنَاهَا فَوَجَدْنَاهَا مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ كُنْتُ أَسْمَاءٍ وَمَنْهُم مَّن قَضَىٰ خَبُهُ وَالْأَنْصَارِيِّ: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالُ صَدَقُواْ مَا عَهَدُواْ آللَّهَ عَلَيْهٍ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ خَبُهُ وَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ خَبُهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ﴾ [الأحزاب:٢٣] فَأَخْقْنَاهَا فِي سُورَتِهَا فِي الْمُصْحَفِ».

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ مَا لَنَهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ إِلَى أُحُدٍ، رَجَعَ نَاسٌ مِمَّنْ خَرَجَ النَّبِيّ عَلَيْهِ إِلَى أُحُدٍ، رَجَعَ نَاسٌ مِمَّنْ خَرَجَ مَعَهُ، وَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيّ عَلَيْهِ فِرْقَتْ تَقُولُ: فَوْقَةً تَقُولُ: لاَ مَعَهُ، وَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيّ وَيُقَاتِلُهُمْ، وَفِرْقَةً تَقُولُ: لاَ نُقَاتِلُهُمْ، فَنَزَلَتْ: ﴿ فَمَا لَكُمُ فِي ٱلْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا ﴾ فَقَاتِلُهُمْ، فَنَزَلَتْ: ﴿ فَمَا لَكُمُ فِي ٱلْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا ﴾

الساء: ٨٨] وَقَالَ: «إِنَّهَا طَيْبَةُ، تَنْفِي الذُّنُوبَ، كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الفِضَّةِ».

وعَنْ جَابِرٍ رَهِ اللهِ مَا اللهِ الآيَةُ فِينَا: ﴿ إِذْ هَمَّت طَآبِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلا ﴾ [آل عمران:١٢٢] بَنِي سَلِمَةَ، وَبَنِي حَارِثَةَ، وَمَا أُحِبُّ أَنَّهَا لَمُ تَنْزِلْ، وَالله يَقُولُ: ﴿ وَاللَّهُ وَلِيُهُمَا ﴾ [آل عمران:١٢٢]».

وعن جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله ﴿ قَالَ: أَبَاهُ، اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا، وَتَرَكَ سِتَ بَنَاتٍ، فَلَمَ حَضَرَ جِزَازُ النَّحْلِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَقُلْتُ: قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ وَالِدِي قَدِ اسْتُشْهِدَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ دَيْنًا كَثِيرًا، وَإِنِي أُحِبُ أَنْ يَرَاكَ الغُرَمَاءُ، فَقَالَ: «اذْهَبُ فَبَيْدِرْ كُلَّ مَرْ عَلَى نَاحِيةٍ»، فَفَعَلْتُ ثُمَّ دَعَوْتُهُ، فَلَمَّا نَظُرُوا إِلَيْهِ كَأَمَّهُمُ أُغْرُوا بِي اللهَ السَّاعَة، فَلَمَّا رَأَى مَا يَصْنَعُونَ أَطَافَ حَوْلَ أَعْظَمِهَا بَيْدَرًا ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ وَالِدِي جَلَسَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُ لِي أَصْحَابَكَ» فَمَا زَالَ يَكِيلُ هُمْ حَتَّى أَدَى الله عَنْ وَالِدِي جَلَسَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «ادْعُ لِي أَصْحَابَكَ» فَمَا زَالَ يَكِيلُ هُمْ حَتَّى أَدَى الله عَنْ وَالِدِي عَلَى النَّهُ وَالَّذِي وَلاَ أَرْجِعَ إِلَى أَخُواتِي بِتَمْرَةٍ، فَسَلَّمَ الله أَمَانَة وَالِدِي، وَلاَ أَرْجِعَ إِلَى أَخُواتِي بِتَمْرَةٍ، فَسَلَّمَ الله البَيْادِرَ كُلَّهَا، وَحَتَّى إِنِي أَنْظُرُ إِلَى البَيْدَرِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ كَأَمَّا لَمْ تَنْقُصْ مَرَّةً وَالِذِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ عَلَيْهُ كَأَمَا لَمْ تَنْقُصْ مَرَةً وَالِدِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ كَأَمَا لَمْ تَنْقُصْ مَرَةً وَالِدِي وَالِدِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ كَأَمَّا لَمْ تَنْقُصْ مَرَةً وَالِدِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ وَيَقِهُ كَأَمَّا لَمْ تَنْقُصْ مَرَةً وَاحِدَةً.

وعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَ اللهِ عَالَى: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ، وَمَعَهُ رَجُلاَنِ يُقَاتِلاَنِ عَنْهُ، عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بِيضٌ، كَأَشَدِّ القِتَالِ مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلُ وَلاَ بَعْدُ».

وعن سَعِيدَ بْنَ المُسَيِّبِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ رَفَّ يَقُولُ: نَثَلَ لِي النَّبِيُّ عَيَّا ِيَ كَانَتَهُ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: «ارْم فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي».

ُ وعن سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا رَهِ اللَّهِ، يَقُولُ: «جَمَعَ لِي النَّبِيُّ عَلَيْق، أَبَوَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ».

وعَنْ عَلِيٍّ هُ اللهِ مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلِيً جَمَعَ أَبُويْهِ لِأَحَدٍ إِلَّا لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، فَإِنِّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ: «يَا سَعْدُ ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي».

وعَنْ مُعْتَمِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ زَعَمَ أَبُو عُثْمَانَ: ﴿ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْكُم، فِي بَعْضِ

تِلْكَ الأَيَّامِ الَّتِي يُقَاتِلُ فِيهِنَّ، غَيْرُ طَلْحَةً، وَسَعْدٍ " عَنْ حَدِيثِهِ].

وعَنْ قَيْسٍ، قَالَ: (رَأَيْتُ يَدَ طَلْحَةَ شَلَّاءَ وَقَى بِهَا النَّبِيَّ عَيَا لِلَّهِ يَوْمَ أُحُدٍ».

وعَنْ أَنَسَ عَلَيْهِ، قَالَ: لَمَا كَانَ يَوْمَ أُحُدِ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ مُحُوّبٌ عَلَيْهِ بِحَجَفَةٍ لَه، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةً رَجُلًا رَامِيًا شَدِيدَ النَّرْع، كَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا، وَكَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ مَعَهُ بِجَعْبَةٍ مِنَ النَّبْلِ، فَيَقُولُ: «انْتُرْهَا لِأَبِي طَلْحَةً».

قَالَ: وَيُشْرِفُ النَّبِيُّ عَلَيْ يَنْظُرُ إِلَى القَوْمِ، فَيقُولُ أَبُو طَلْحَةَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، لاَ تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهُمٌ مِنْ سِهَامِ القَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْم، وَإِنَّهُمَا لُشَمَّرَتَانِ، أَرَى خَدَمَ سُوقِهِمَا تُنْقِزَانِ القِرَبَ عَلَى مُتُونِهَا تُفْرِغَانِهِ فِي أَفْوَاهِ القَوْمِ، تُمْ تَرْجِعَانِ فَتَمْلاَنِهَا، ثُمَّ تَجِيئَانِ فَتُفْرِغَانِهِ فِي أَفْوَاهِ القَوْمِ، وَلَقَدْ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيْ أَبِي طَلْحَةً إِمَّا مَرَّتَيْنِ وَإِمَّا ثَلاَثًا.

وعَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَكَ اللّهِ أَخْرَاكُمْ، فَرَجَعَتْ أُولاَهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِي وَأُخْرَاهُمْ، فَبَصُرَ الله عَلَيْهِ: أَيْ عِبَادَ الله أَخْرَاكُمْ، فَرَجَعَتْ أُولاَهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِي وَأُخْرَاهُمْ، فَبَصُرَ حُذَيْفَةُ فَإِذَا هُوَ بِأَبِيهِ اليَهَانِ، فَقَالَ: أَيْ عِبَادَ الله أَيِي أَيِي، قَالَ: قَالَتْ: فَوَالله مَا احْتَجَزُوا حُذَيْفَةُ فَإِذَا هُو بِأَبِيهِ اليَهَانِ، فَقَالَ: أَيْ عِبَادَ الله أَي أَي أَي قَالَ: قَالَتْ: فَوَالله مَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَة بَقِيّةُ حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: يَغْفِرُ الله لَكُمْ » قَالَ عُرْوَةُ: فَوَالله مَا زَالَتْ فِي حُذَيْفَة بَقِيّةُ خَيْرٍ، حَتَّى لَجْقَ بِالله فَ إِلله فَعَلَى الله فَعَلَى الله فَيَكُولُ الله عَلَى عَبْرَةِ فِي الأَمْرِ، وَأَبْصَرْتُ: مِنَ البَصِيرَةِ فِي الأَمْرِ، وَأَبْصَرْتُ: مِنْ البَصِيرَةِ فِي الأَمْرِ، وَأَبْصَرْتُ: مِنْ البَصِيرَةِ فِي الأَمْرِ، وَأَبْصَرْتُ وَاحِدٌ».

بَابُ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسَّرَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمُ إِنَّ ٱللَّهَ عَنْهُمُ إِنَّ ٱللَّهَ عَنْهُمُ إِنَّ ٱللَّهَ عَنْهُمُ إِنَّ اللَّهَ عَمران:١٥٥]

عَنْ عُثْهَانَ بْنِ مَوْهَب، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ حَجَّ البَيْت، فَرَأَى قَوْمًا جُلُوسًا، فَقَالَ: مَنْ هَوُلاَءِ القُعُودُ؟ قَالُوا: ابْنُ عُمَرَ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: هَوُلاَءِ القُعُودُ؟ قَالُوا: ابْنُ عُمَرَ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: إِنِّي سَائِلُكَ عَنْ شَيْءٍ أَتُحُدِّنِي؟ قَالَ: أَنْشُدُكَ بِحُرْمَةِ هَذَا البَيْتِ، أَتَعْلَمُ أَنَّ عُثْهَانَ بْنَ عَفْالَ فَقَالَ: فَعَمْ، فَالَ: فَعَمْهُ تَغَيَّبَ عَنْ بَدْرٍ، فَلَمْ يَشْهَدُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَعَمْهُ تَغَيَّبَ عَنْ بَدْرٍ، فَلَمْ يَشْهَدُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ،

قَالَ: فَتَعْلَمُ أَنَّهُ تَخَلَّفَ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ فَلَمْ يَشْهَدْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَبَّر.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: تَعَالَ لِأُخْبِرَكَ وَلِأُبَيِّنَ لَكَ عَمَّا سَأَلْتَنِي عَنْهُ، أَمَّا فِرَارُهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَأَشْهَدُ أَنَّ الله عَفَا عَنْهُ، وَأَمَّا تَغَيَّهُ عَنْ بَدْر، فَإِنَّهُ كَانَ تَحْتَهُ بِنْتُ رَسُولِ الله ﷺ فَأَشْهَدُ أَنَّ الله عَفَا عَنْهُ، وَأَمَّا تَغَيَّهُ عَنْ بَدْر، فَإِنَّهُ كَانَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَسَهْمَهُ وَأَمَّا وَكَانَتُ مَرِيضَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُ ﷺ وَأَمَّا بَعْدَمَا ذَهَبَ عُثْهَانَ إِلَى مَكَةً، فَقَالَ النَّبِيُ عَقَالَ النَّبِيُ مَكَانَهُ، فَبَعَثُ عُثْهَانَ ، وَكَانَتُ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ بَعْدَمَا ذَهَبَ عُثْهَانُ إِلَى مَكَةً، فَقَالَ النَّبِيُ مَكَانَهُ، فَبَعثُ عُثْهَانَ إِلَى مَكَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ مَكَانَهُ، فَبَعثُ عُثْهَانَ إِلَى مَكَةً، فَقَالَ النَّبِيُ بَيْدِهِ اليُمْنَى: «هَذِهِ لِعُثْهَانَ» اذْهَبَ عَلَى يَدِهِ، فَقَالَ: - هَذِهِ لِعُثْهَانَ » اذْهَبُ إِلَى مَكَةً، الرَّضُوانِ بَعْدَمَا ذَهِبَ عَلَى يَدِهِ، فَقَالَ: - هَذِهِ لِعُثْهَانَ » اذْهَبُ عَنْهُ الآنَ مَعَكَ.

بَابُ ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَىٰٓ أَحَدِ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِيَ أَخْرَىٰكُمْ فَأَثَنِكُمْ فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَخْرَىٰكُمْ فَأَثَنِكُمْ وَلَا مَآ أَخْرَىٰكُمْ فَأَثَنِكُمْ وَلَا مَآ أَصَابَكُمْ وَٱللّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿ [آل عمران:١٥٣]

تُصْعِدُونَ: تَذْهَبُونَ، أَصْعَدَ وَصَعِدَ فَوْقَ البَيْتِ.

عن البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ ﴿ قُالَ: ﴿ جَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ عَلَى الرَّجَّالَةِ يَوْمَ أُحُدٍ عَبْدَ الله ابْنَ جُبَيْرٍ، وَأَقْبَلُوا مُنْهَزِمِينَ فَذَاكَ: إِذْ يَدْعُوهُمُ الرَّسُولُ فِي أُخْرَاهُمْ».

بَابُ ﴿ مُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِنْ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةَ نُعَاسًا يَغْشَىٰ طَآبِفَةً مِنكُمُّ وَطَآبِفَةٌ قَدْ أُهَمَّتُهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِ ظَنَّ ٱلْجَهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَنا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلُ إِنَّ ٱلْأَمْرِ كُلَّهُ لِللَّهِ يَخُفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَلَهُنَا قُلُ لَوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَلَهُنَا قُلُ لَوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كُنتُم فِي مُدُورِكُمْ لَلَكَ لَنَا عِنَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيَمْتِي ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيمَةً وَلِيمُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصَّدُورِ ﴿ [آل عمران:١٥٤]

عَنْ أَنْسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةً ﴿ قَالَ: ﴿ كُنْتُ فِيمَنْ تَغَشَّاهُ النَّعَاسُ يَوْمَ أُحُدٍ حَتَّى سَقَطَ سَيْفِي مِنْ يَدِي مِرَارًا يَسْقُطُ وَآخُذُهُ وَيَسْقُطُ فَآخُذُهُ ﴾.

بَابُ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَاللَّهُمْ فَاللّلْمُونَ ﴾ [آل عمران:١٢٨]

قَالَ مُمَيْدٌ وَثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ شُجَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَالَ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ» فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءُ ﴾ [آل عمران:١٢٨].

سَالِمُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ مِنَ الرَّكْعَةِ الله الآخِرَةِ مِنَ الفَّجْرِ يَقُولُ: «اللهمَّ العَنْ فُلاَنًا وَفُلاَنًا وَفُلاَنًا» بَعْدَ مَا يَقُولُ: «سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ» فَأَنْزَلَ الله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءً ﴾ [آل عمران:١٢٨] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنَّهُمْ ظَلِمُونَ ﴾ [آل عمران:١٢٨].

بَابُ ذِكْرِ أُمِّ سَلِيطٍ

وَقَالَ ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي مَالِكِ: إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى، قَسَمَ مُرُوطًا بَيْنَ نِسَاءٍ مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَبَقِيَ مِنْهَا مِرْطُّ جَيِّدٌ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَعْطِ هَذَا بِنْتَ رَسُولِ الله ﷺ الَّتِي عِنْدَكَ، يُرِيدُونَ أُمَّ كُلْثُوم بِنْتَ عَلِيٍّ، فَقَالَ عُمَرُ: أُمُّ سَلِيطٍ مِنْ نِسَاءِ الأَنْصَارِ، مِيَّنْ بَايَعَ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ عُمَرُ: فَإِنَّا كَانَتْ تُزْفِرُ لَنَا القِرَبَ يَوْمَ أُحُدٍ

بَابُ قَتْلِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَيْهِ

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُبَيْدِ الله بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْجَيَارِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا حِمْصَ، قَالَ لِي عُبَيْدُ الله بْنُ عَدِيِّ: هَلْ لَكَ فِي وَحْشِيٍّ، نَسْأَلُهُ عَنْ قَتْلِ حَمْزَةَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، وَكَانَ وَحْشِيُّ يَسْكُنُ حِمْصَ، فَسَأَلْنَا عَنْهُ، فَقِيلَ لَنَا: هُوَ ذَاكَ فِي ظُلِّ قَصْرِهِ، كَأَنَّهُ حَمِيتٌ، قَالَ: فَجِئْنَا حَتَّى وَقَفْنَا عَلَيْهِ بِيَسِيرٍ، فَسَلَّمْنَا فَرَدَّ السَّلاَمَ، قَالَ: وَحْشِيُّ إِلَّا عَيْنَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، فَقَالَ عُبَيْدُ الله: يَا وَحْشِيُّ إِلَّا عَيْنَيْهِ وَرِجْلَيْهِ،

قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: لاَ وَالله، إِلَّا أَنِي أَعْلَمُ أَنَّ عَدِيَّ بْنَ الْجِيَارِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا: أُمُّ قِتَالٍ بِنْتُ أَبِي الْعِيصِ، فَولَدَتْ لَهُ غُلاَمًا بِمَكَّةَ، فَكُنْتُ أَسْتَرْضِعُ لَهُ، فَحَمَلْتُ لَكَا أُمُّ قِتَالٍ بِنْتُ أَمِّهِ فَنَاوَلْتُهَا إِيَّاهُ، فَلَكَأَنِي نَظَرْتُ إِلَى قَدَمَيْكَ، قَالَ: فَكَشَفَ عُبَيْدُ الله ذَلِكَ الْغُلاَمَ مَعَ أُمِّهِ فَنَاوَلْتُهَا إِيَّاهُ، فَلَكَأَنِي نَظَرْتُ إِلَى قَدَمَيْكَ، قَالَ: فَكَشَفَ عُبَيْدُ الله

عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ: أَلاَ ثُخْبِرُنَا بِقَتْلِ حَمْزَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّ حَمْزَةَ قَتَلَ طُعَيْمَةَ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْجِيَارِ بِبَدْرٍ، فَقَالَ لِي مَوْلاَيَ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ: إِنْ قَتَلْتَ حَمْزَةَ بِعَمِّي فَأَنْتَ حُرُّ، قَالَ: فَلَمَّا أَنْ خَرَجَ النَّاسُ عَامَ عَيْنَيْنِ، وَعَيْنَيْنِ جَبَلُ بِحِيَالِ أُحُدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَادٍ، خَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ إِلَى القِتَالِ، فَلَمَّا أَنِ اصْطَفُّوا لِلْقِتَالِ، خَرَجَ سِبَاعٌ فَقَالَ: هَلْ مِنْ مُبَارِزٍ؟ قَالَ: فَخَرَجَ إِلَيْهِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَ: يَا سِبَاعُ، يَا ابْنَ أُمِّ أَنْهَارٍ مُقَطِّعَةِ البُظُورِ، أَثْحَادُ الله وَرَسُولَهُ عَيْنَةٍ؟

قَالَ: ثُمَّ شَدَّ عَلَيْهِ، فَكَانَ كَأَمْسِ الذَّاهِبِ، قَالَ: وَكَمَنْتُ لِحَمْزَةَ تَحْتَ صَخْرَةٍ، فَلَمَّا دَنَا مِنِّي رَمَيْتُهُ بِحَرْبَتِي، فَأَضَعُهَا فِي ثُنَّتِهِ حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ بَيْنِ وَرِكَيْهِ، قَالَ: فَكَانَ ذَاكَ الْعَهْدَ بِهِ، فَلَمَّا رَجَعَ النَّاسُ رَجَعْتُ مَعَهُمْ، فَأَقَمْتُ بِمَكَّةَ حَتَّى فَشَا فِيهَا الإِسْلاَمُ، ثُمَّ الْعَهْدَ بِهِ، فَلَمَّا رَجَعَ النَّاسُ رَجَعْتُ مَعَهُمْ، فَأَقَمْتُ بِمَكَّةَ حَتَّى فَشَا فِيهَا الإِسْلاَمُ، ثُمَّ خَرَجْتُ إِلَى الطَّائِفِ، فَأَرْسَلُوا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ رَسُولًا، فَقِيلَ لِي: إِنَّهُ لاَ يَهِيجُ الرُّسُلَ.

قَالَ: فَخَرَجْتُ مَعَهُمْ حَتَّى قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ الله عَلَيْهُ، فَلَمَّا رَآنِي قَالَ: «آنْتَ وَحُشِيًّ» قُلْتُ: قَدْ كَانَ مِنَ الأَمْرِ مَا بَلَغَكَ، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُغَيِّبَ وَجْهَكَ عَنِّي» قَالَ: فَخَرَجْتُ فَلَمَّا قُبْضَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُغَيِّبَ وَجْهَكَ عَنِّي» قَالَ: فَخَرَجْتُ فَلَمَّا قُبْضَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ فَأَكَافِئَ بِهِ مَمْزَةً، فَخَرَجَ مُسَيْلِمَةُ الْكَذَّابُ، قُلْتُ: لَأَخْرُجَنَّ إِلَى مُسَيْلِمَةً، لَعَلِي أَقْتُلُهُ فَأَكَافِئَ بِهِ مَمْزَةً، فَأَلَ: فَخَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ، قَالَ: فَإِذَا رَجُلُ قَائِمٌ فِي تُلْمَةِ جِدَارٍ، كَأَنَّهُ جَمَلُ أَوْرَقُ ثَائِرُ الرَّأْسِ.

قَالَ: فَرَمَيْتُهُ بِحَرْبَتِي، فَأَضَعُهَا بَيْنَ ثَدْيَيْهِ حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، قَالَ: وَوَثَبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ عَلَى هَامَتِهِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله بْنُ الفَضْلِ: فَأَخْبَرَنِي سُلَيْهَانُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: "فَقَالَتْ جَارِيَةٌ عَلَى ظَهْرِ فَأَخْبَرَنِي سُلَيْهَانُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: "فَقَالَتْ جَارِيَةٌ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ: وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَتَلَهُ العَبْدُ الأَسْوَدُ».

بَابُ مَا أَصَابَ النَّبِيَّ عَلَيْ إِلَّهُ مِنَ الْجِرَاحِ يَوْمَ أُحُدٍ

عن أَبَي هُرَيْرَةَ ﴿ مُ اللَّهِ عَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ الشَّتَدُّ غَضَبُ الله عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا بِنَبِيِّهِ، يُشِيرُ إِلَى رَبَاعِيَتِهِ، اشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ الله فِي سَبِيلِ الله ». وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «اشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى مَنْ قَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَبِيلِ الله ، اشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى قَوْم دَمَّوْا وَجْهَ نَبِيِّ الله ﷺ.

وعن سَهْلَ بْنَ سَعْدِ ﴿ مُهُو يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: ﴿ أَمَا وَالله عَلَيْهِ اللّه عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى رَأْسِهِ ».

بَابُ ﴿ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لله وَٱلرَّسُولِ ﴾ [آل عمران:١٧٢]

عَنْ عَائِشَةَ عِشْفَ، ﴿ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لله وَٱلرَّسُولِ مِنْ بَغْدِ مَا أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرُ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران:١٧٢]، قَالَتْ لِعُرْوَةَ: يَا ابْنَ أُخْتِي، كَانَ أَبُواكَ مِنْهُمْ: الزُّبَيْرُ، وَأَبُو بَكْرٍ، لَّا أَصَابَ رَسُولَ الله ﷺ مَا أَصَابَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَانْصَرَفَ عَنْهُ الشَّرِكُونَ، خَافَ أَنْ يَرْجِعُوا، قَالَ: «مَنْ يَذْهَبُ فِي إِثْرِهِمْ» فَانْتَذَبَ وَنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا، قَالَ: كَانَ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَالزُّبَيْرُ.

بَابُ مَنْ قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ مِنْهُمْ: «حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَالْبَهَانُ، وَأَنسُ بْنُ النَّضْرِ، وَمُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ»

عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: مَا نَعْلَمُ حَيًّا مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ أَكْثَرَ شَهِيدًا أَعَزَّ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنَ الأَنْصَارِ قَالَ قَتَادَةُ: وَحَدَّثَنَا أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ قُتِلَ مِنْهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ سَبْعُونَ، وَيَوْمَ بِئْرِ مَعُونَةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، مَعُونَةَ مَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، وَيَوْمُ اليَهَامَةِ سَبْعُونَ، قَالَ: «وَكَانَ بِئْرُ مَعُونَةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، وَيَوْمُ اليَهَامَةِ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، يَوْمَ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ».

عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله ﴿ مَنْ اللهِ عَنْ الرَّجُلَيْنِ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهُ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبِ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿ أَيُّهُمْ أَكُثُرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ﴾ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدٍ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبِ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿ أَيُّهُمْ أَكُثُرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ﴾ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدٍ قَتَلَى أُحُدٍ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: ﴿ أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾ وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُعَسَّلُوا.

وعن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله، قَالَ: لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَبْكِي، وَأَكْشِفُ الثَّوْبَ عَنْ وَجُهِهِ، فَجَعَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ عَيَظِيْهُ يَنْهَوْنِي وَالنَّبِيُّ عَظِيْهُ لَمْ يَنْهَ، وَقَالَ النَّبِيُّ عَظِيْهُ: «لاَ تَبْكِيهِ أَوْ: مَا تَبْكِيهِ – مَا زَالَتِ المَلاَئِكَةُ تُظِلَّهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رُفِعَ».

وعَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ أَرَى - عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ وَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ أَنِّي هَزَزْتُ اللهُ عَنَ اللهُ عَنِ اللهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ، فَإِذَا هُوَ مَا جَاءَ بِهِ الله مِنَ الفَتْحِ وَاجْتَمَاعِ المُؤْمِنِينَ، وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقَرًا، وَالله خَيْرٌ، فَإِذَا هُمُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ أُحُدٍ ».

وعَنْ خَبَّابٍ فَيَّهُ، قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ عَيْقِهُ وَنَحْنُ نَبْتَغِي وَجْهَ الله، فَوَجَبَ أَجْرُنَا عَلَى الله، فَمِنَّا مَنْ مَضَى، أَوْ ذَهَب، لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، كَانَ مِنْهُمْ مُصْعَبُ ابْنُ عُمَيْر، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَلَمْ يَتْرُكُ إِلَّا نَمِرَةً، كُنَّا إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلاَهُ، وَإِذَا غُطِّينًا بِهَا رَأْسَهُ، وَاجْعَلُوا عَلَى وَإِذَا غُطِّي بِهَا رِجْلاَهُ خَرَجَ رَأْسُهُ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُ عَيَّكِ : «غَطُّوا بِهَا رَأْسَهُ، وَاجْعَلُوا عَلَى وَجْلَيْهِ مِنَ الإِذْخِرِ» وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُو رَجْلَيْهِ مِنَ الإِذْخِرِ» وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُو يَهُدِبُهُا.

قالهُ عَبَّاسُ بْنُ سَهْلِ، عَنْ أَبِي خُمَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّالِهُ. وعن أَنس فَا اللهِ عَالَى النَّبِيَ عَيَالِهُ، قَالَ: «هَذَا جَبَلُ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ».

وعن أَنسِ بْنِ مَالِكٍ ﴿ اللَّهِ مَالِكٍ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ طَلَعَ لَهُ أُحُدٌ فَقَالَ: (هَذَا جَبَلٌ يُحِبُنَا وَنُحِبُّهُ، اللَّهَمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي حَرَّمْتُ مَا بَيْنَ لاَبَتَيْهَا». (انتهت أحاديث البخاري).

وقال ابن كثير تَعْلَله: المُرَادُ بِهَذِهِ الْوَقْعَةِ يَوْمُ أُحُدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، قَالَهُ ابْنُ عباس والحسن وقتادة والسدي وغير وَاحِدٍ.

وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: المُّرَادُ بِذَلِكَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ. رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَهُوَ غَرِيبٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

وَكَانَتْ وَقْعَةُ أُحُدٍ يَوْمَ السَّبْتِ مِنْ شَوَّالٍ سَنَةَ ثَلَاثٍ مِنَ الْهِجْرَةِ. قَالَ قَتَادَةُ: لِإِحْدَى عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ شَوَّالٍ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: يَوْمَ السَّبْتِ لِلنِّصْفِ مِنْ شَوَّالٍ، فَالله أَعْلَمُ (١).

وقال ابن القيم يَخلَله: [فصل فِي غَزَوَاتِهِ وَبُعُوثِهِ وَسَرَايَاهُ عَيَالِيًّا]

غَزَواتُهُ كُلُّهَا وَبُعُوثُهُ وَسَرَايَاهُ كَانَتْ بَعْدَ الْهِجْرَةِ فِي مُدَّةِ عَشْرِ سِنِينَ، فَالْغَزَوَاتُ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، قَاتَلَ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، قَاتَلَ مِنْهَا فِي تِسْع: بَدْرٍ، وَأُحُدٍ، وَالْخَنْدَقِ، وَقُرَيْظَة، وَالْمُصْطَلِق، وَخَيْبَر، وَالْفَتْح، وَحُنَيْنٍ، وَالطَّافِف. وَقِيلَ: قَاتَلَ فِي بَنِي النَّضِيرِ، وَالْغَابَةِ، وَوَادِي الْقُرَى مِنْ أَعْمَالِ خَيْبَرَ.

سَرَايَاهُ وَبُعُوثُهُ، فَقَرِيبٌ مِنْ سِتِينَ، وَالْغَزَوَاتُ الْكِبَارُ الْأُمُّهَاتُ سَبْعٌ: بَدْرٌ، وَأُحُدُ، وَالْخَزُوَاتِ نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَالْخَنْدُقُ، وَخَيْبُرُ، وَالْفَتْحُ، وَحُنَيْنُ، وَتَبُوكُ. وَفِي شَأْنِ هَذِهِ الْغَزَوَاتِ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَسُورَةُ (الْأَنْفَالِ) سُورَةُ بَدْرٍ، وَفِي أُحُدٍ آخِرُ سُورَةِ (آلِ عِمْرَانَ) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ وَإِذْ فَهُوا بِيسِيرٍ، غَدُوتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴿ [آل عمران:١٢١] إِلَى قُبَيْلِ آخِرِهَا بِيسِيرٍ، وَفِي قِصَّةِ الْخُنْدَقِ، وَقُرَيْظَةً، وَخَيْبَرَ صَدْرُ (سُورَةِ الْأَحْزَابِ)، وَسُورَةُ (الْخَشْرِ) فِي بَنِي النَّصْرِ، وَفِي قِصَّةِ الْخُدَيْبِيةِ وَخَيْبَرَ سُورَةُ (الْفَتْحِ) وَأُشِيرَ فِيهَا إِلَى الْفَتْحِ، وَذُكِرَ الْفَتْحُ صَرِيحًا فِي سُورَةِ (النَّصْرِ).

وَجُرِحَ مِنْهَا ﷺ فِي غَزْوَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ أُحُدٌ، وَقَاتَلَتْ مَعَهُ الْمُلَائِكَةُ مِنْهَا فِي بَدْرٍ وَحُنَيْنٍ، وَنَزَلَتِ الْمُلَائِكَةُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَزَلْزَلَتِ الْمُشْرِكِينَ وَهَزَمَتْهُمْ، وَرَمَى فِيهَا الْحَصْبَاءَ فِي وُجُوهِ الْمُشْرِكِينَ فَهَرَبُوا، وَكَانَ الْفَتْحُ فِي غَزْوَتَيْنِ: بَدْرٍ، وَحُنَيْنٍ.

وَقَاتَلَ بِالْمُنْجَنِيقِ مِنْهَا فِي غَزْوَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ الطَّائِفُ، وَتَحَصَّنَ فِي الْخُنْدُقِ فِي وَاحِدَةٍ، وَهِيَ الطَّائِفُ، وَتَحَصَّنَ فِي الْخُنْدُقِ فِي وَاحِدَةٍ، وَهِيَ الْأَحْزَابُ أَشَارَ بِهِ عَلَيْهِ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ ﷺ ﴿ (٢).

⁽١) التفسير (٢/ ٩٤).

⁽٢) زاد المعاد في هدى خير العباد (١/ ١٢٥).

المسألة الثانية: سبب نزول الآيات

عَنْ جَابِرِ بن عبد الله ﷺ، قَالَ: «نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِينَا: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآبِفِقَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران:١٢٢] بَنِي سَلِمَةَ، وَبَنِي حَارِثَةَ، وَمَا أُحِبُّ أَنَّهَا لَمْ تَنْزِلْ، وَالله يَقُولُ: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ﴾ [آل عمران:١٢٢] (١).

وعن المسور بن مخرمة، قلت لعبد الرحمن بن عوف: أي خال أخبرني عن قصتكم يوم بدر، قال: «اقرأ بعد العشرين والمئة من آل عمران تجد قصتنا»: ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهُلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾ [آل عمران:١٢١] إلى قوله: ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآبِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلا ﴾ [آل عمران:١٢١] قال: «هم الذين طلبوا الأمان من المشركين»، إلى قوله: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [آل عمران:١٤٣] قال: «فهو تمني لقاء المؤمنين»، إلى قوله: ﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ﴾ [آل عمران:١٥٣]

* BBB

(١) رواه البخاري (٤٠٥١).

⁽٢) رواه أبو يعلى (٨٣٦)، وابن أبي حاتم (٤٠٧٤) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، حدثنا عبد الله بن جعفر المخرمي، عن ابن أبي عون، عن المسور بن مخرمة، قال: قلت لعبد الرحمن بن عوف: أي خال أخبرني عن قصتكم يوم بدر،....

وفي إسناده: يحيى بن عبد الحميد الحِيَّاني اتُهم بسرقة الحديث.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللّهُ بِبَدْرِ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُواْ ٱللّهَ لَعَلَّكُمُ تَشْكُرُونَ

﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ ءَالَفِ مِن الْمَلَتِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿ بَنَيْ إِن تَصْبِرُواْ وَتَقَقُواْ وَيَأْتُوكُم مِن فَوْرِهِمْ هَلَذَا يُمْدِدُكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَفِ مِن ٱلْمَلَتِيكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللّهُ إِلّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَبَنَّكُم مِن قُلُوبُكُم بِدِّء وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿ لِيَعْفَعَ وَلِيَقْطَمَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ مِن اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِن اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِن اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللهُ الللّهُ اللللهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللهُ اللللّهُ اللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ اللّهُ الللللهُ الللللّهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللّهُ الل

وفي الآيات الكريمة بيان بغزوة بدر.

قال الإمام البخاري تَعْلَلْهُ فِي الجامع الصحيح^(۱): بَابُ قِصَّةِ غَزْ وَقِ بَدْرٍ

عن كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ عُنْهُ، قَال: لَمْ أَتَحَلَّفْ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا إِلَّا فِي غَزْوَةٍ تَبُوكَ، غَيْرَ أَنِّي تَخَلَّفْ عَنْهَا، إِنَّمَا «خَرَجَ مَعُووةٍ تَبُوكَ، غَيْرَ أَنِّي تَخَلَّفْ عَنْهَا، إِنَّمَا «خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ يُرِيدُ عِيرَ قُرَيْشٍ، حَتَّى جَمَعَ الله بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَدُوّهِمْ عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ».

⁽١) من الأحاديث (٣٩٥١)، وما بعدها باختصار الأسانيد، وتصرف يسير.

بَابُ قول الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِي مُمِدُّكُم بِأَلْفِ مِنَ الْمَلَنِيكَةِ مُرْدِفِينَ ۞ وَمَا جَعَلَهُ ٱللّهُ إِلّا بُشُرَىٰ وَلِتَطْمَيِنَ بِهِ عَلُوبُكُمْ وَمَا ٱلنَّصُرُ إِلّا مِنْ عِندِ ٱللّهَ إِنَّ ٱللّهَ عَزِيزُ حَكِيمٌ ۞ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِنَ السَّمَآءِ مَآءَ لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلشَّمَآءِ مَآءَ لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلشَّمَآءِ مَآءَ لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ۞ إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَتَهِكَمْ أَنِي مَعَكُمْ فَثَيِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَأَلْقِي فِي قُلُوبِ ٱللَّهَ قَدُوا اللهُ عَرُولُ ٱلرَّعْبَ فَأَصْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱصْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ۞ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلَى اللّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الانفال:٩-١٣] أَللَكَ وَرَسُولَهُ وَلَى اللّهَ وَرَسُولَهُ وَإِنَّ ٱللّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الانفال:٩-١٦]

عن عبد الله بْنَ مَسْعُودٍ ﴿ مَشْهَ يَقُولُ: شَهِدْتُ مِنَ المِقْدَادِ بْنِ الأَسْوَدِ مَشْهَدًا، لَأَنْ أَكُونَ صَاحِبَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ عِمَّا عُدِلَ بِهِ، أَتَى النَّبِيَّ عَلَيْهِ وَهُوَ يَدْعُو عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: لاَ نَقُولُ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاً، وَلَكِنَّا ثُقَاتِلُ عَنْ يَمِينِكَ، وَعَنْ شِمَالِكَ، وَبَيْنَ يَدَيْكَ وَخَلْفَكَ «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ أَشْرَقَ وَجْهُهُ وَسَرَّهُ» يَعْنِي: قَوْلَهُ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَيَّا اللَّهِ يَوْمَ بَدْرِ: «اللهمَّ إِنِّي أَنْشُدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ، اللهمَّ إِنْ شِئْتَ لَمْ تُعْبَدْ» فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿سَيُهُزَمُ ٱلْجُمْعُ وَيُولُونَ ٱلدُّبُرَ﴾[القر:٤٥].

بَابُ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: ﴿لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الساء:٥٠] عَنْ بَدْرٍ، وَالْخَارِجُونَ إِلَى بَدْرٍ.

بَابُ عِدَّةِ أَصْحَابِ بَدْرٍ

عَنِ البَرَاءِ ﷺ، قَالَ: «اسْتُصْغِرْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ يَوْمَ بَدْرٍ نَيِّفًا عَلَى سِتِّينَ، وَالأَنْصَارُ نَيِّفًا وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ».

عن البَرَاءَ ﴿ مَنْ مَهُولُ: حَدَّثَنِي أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا: ﴿ أَنَّهُمْ كَانُوا عِدَةً أَصْحَابِ طَالُوتَ، الَّذِينَ جَازُوا مَعَهُ النَّهَرَ، بِضْعَةَ عَشَرَ وَثَلاَثَ مِائَةٍ ﴾ قَالَ البَرَاءُ: ﴿ لَا وَالله مَا جَاوَزَ مَعَهُ النَّهَرَ إِلَّا مُؤْمِنٌ ﴾.

عَنِ البَرَاءِ ظَيْهُ، قَالَ: كُنَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، نَتَحَدَّثُ: «أَنَّ عِدَّةَ أَصْحَابِ بَدْرٍ

عَلَى عِدَّةِ أَصْحَابِ طَالُوتَ الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهَرَ، وَلَمْ يُجَاوِزْ مَعَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ بِضْعَةَ عَشَرَ وَثَلاَثَ مِائَةٍ».

عَنِ البَرَاءِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ وَبِضْعَةَ عَشَرَ، بِعِدَّةِ أَصْحَابِ طَالُوتَ، الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهَرَ، وَمَا جَاوَزَ مَعَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ ».

بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ عَلَى اللَّهِ عَلَى كُفَّارِ قُرَيْشِ شَيْبَةَ، وَعُتْبَةَ، وَالوَلِيدِ، وَأَبِي جَهْلِ بْنِ هِشَام، وَهَلاَكِهِمْ

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ فَ الله وَ عَلَى الله عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ فَ الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَ

بَابُ قَتْلِ أَبِي جَهْلِ

عَنْ عَبْدِ الله بن مسعود ﴿ اللهُ أَتَى أَبَا جَهْلٍ وَبِهِ رَمَقٌ يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالَ: أَبُو جَهْل: هَلْ أَعْمَدُ مِنْ رَجُل قَتَلْتُمُوهُ ﴾.

عَنْ أَنسٍ ﴿ مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ آبُو جَهْلٍ ». فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ، قَالَ: أَأَنْتَ، أَبُو جَهْلٍ ؟ قَالَ: فَأَخَذَ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ، قَالَ: أَأَنْتَ، أَبُو جَهْلٍ ؟ قَالَ: فَأَخَذَ بِلَ مُعُودٍ فَوَمُهُ قَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ، أَوْ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ قَالَ أَحْدُ بْنُ يُونُسَ: «أَنْتَ بِلَحْيَتِهِ، قَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ، أَوْ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ قَالَ أَحْدُ بْنُ يُونُسَ: «أَنْتَ أَبُو جَهْل».

عَنْ أَنَسِ فَيْ ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يَوْمَ بَدْرِ: «مَنْ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ ». فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلِ قَتَلَهُ قَوْمُهُ أَوْ قَالَ: قَتَلْتُمُوهُ، حَدَّثَنِي ابْنُ المُثَنَّى، أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْهِانُ، أَخْبَرَنَا أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ نَحْوَهُ.

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَخْتُو بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ» وَقَالَ قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ: وَفِيهِمْ أُنْزِلَتْ: ﴿هَلَذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمٌ ﴾ [الحج:١٩] قَالَ: «هُمُ الَّذِينَ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ: حَمْزَةُ، وَعَلِيًّ، وَعُبَيْدَةُ، أَوْ أَبُو عُبَيْدَةُ ابْنُ الحَارِثِ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةً، وَعُبَّنَةُ بْنُ رَبِيعَةً، وَالوَلِيدُ بْنُ عُبَيْدَةً».

عَنْ أَبِي ذَرِّ هَاكَ: نَزَلَتْ: ﴿هَاذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ﴾[الحج:١٩] فِي رَبِّمْ فِي سِتَّةٍ مِنْ قُرَيْشٍ: عَلِيٍّ، وَحَمْزَةَ، وَعُبَيْدَةَ بْنِ الحَارِثِ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةً.

عن عَلِي بن أبي طالب عليه: فِينَا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿هَاذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمُ اللهِ اللهِ اللهُ المُعَالِينَ الْمُتَعَلَّمُ اللهِ اللهُ الل

عن أبي ذَرِّ عَلَيْهُ يُقْسِمُ: لَنَزَلَتْ هَؤُلاَءِ الآيَاتُ، فِي هَؤُلاَءِ الرَّهْطِ السِّتَّةِ يَوْمَ بَدْرٍ نَحْوَهُ.

عن أَبِي ذَرِّ، يُقْسِمُ قَسَمًا: إِنَّ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمٌ ﴿ الْحِينَ الْحَارِثِ، وَعَلِيٍّ، وَعُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَعُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَعُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَعُبْبَةَ، وَشَيْبَةَ، ابْنَيْ رَبِيعَةَ، وَالوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ.

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَأَلَ رَجُلُ البَرَاءَ وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: أَشَهِدَ عَلِيٌّ بَدْرًا قَالَ: «بَارَزَ وَظَاهَرَ».

عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف ﴿ مَا اللهِ مَا اللهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن عوف ﴿ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مَا أُمَيَّةُ ﴾.

عَنْ عَبْدِ الله بن مسعود ﴿ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ قَرَأَ وَالنَّجْمِ فَسَجَدَ بِهَا، وَسَجَدَ مَنْ مَعَهُ، غَيْرَ أَنَّ شَيْخًا أَخَذَ كَفًّا مِنْ تُرابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ، فَقَالَ: «يَكْفِينِي هَذَا» قَالَ عَبْدُ الله: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدُ قُتِلَ كَافِرًا.

عَنْ عُرْوَةً قَالَ: «كَانَ فِي الزُّبَيْرِ ثَلَاثُ ضَرَبَاتٍ بِالسَّيْفِ إِحْدَاهُنَّ فِي عَاتِقِهِ» قَالَ: «فُرِبَ ثِنْتَيْنِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَوَاحِدَةً يَوْمَ اليَرْمُوكِ» «إِنْ كُنْتُ لَأَدْخِلُ أَصَابِعِي فِيهَا» قَالَ: «ضُرِبَ ثِنْتَيْنِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَوَاحِدَةً يَوْمَ اليَرْمُوكِ» قَالَ عُرْوَةُ: وَقَالَ لِي عَبْدُ الله بْنُ الزُّبَيْرِ: يَا عُرُوةُ، هَلْ تَعْرِفُ سَيْفَ الزُّبَيْرِ: يَا عُرْوَةُ، هَلْ تَعْرِفُ سَيْفَ الزُّبَيْرِ؟ قُلْتُ: «فِيهِ فَلَّةٌ فُلَّهَا يَوْمَ بَدْرٍ» قَالَ: فَهَا فِيهِ؟ قُلْتُ: «فِيهِ فَلَّةٌ فُلَّهَا يَوْمَ بَدْرٍ» قَالَ: صَدَقْتَ، بِينَ فُلُولُ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِب، ثُمَّ رَدَّهُ عَلَى عُرْوَةَ، قَالَ هِشَامٌ: فَأَقَمْنَاهُ بَيْنَا ثَلَافٍ، وَأَخَذَهُ بَعْضُنَا، وَلَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ أَخَذْتُهُ.

عن عروة قَالَ: «كَانَ سَيْفُ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ مُحَلَّى بِفِضَّةٍ» قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ سَيْفُ

عُرْوَةَ مُحَلِّي بِفِضَّةٍ.

عن عروة قال، أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ الله ﷺ قَالُوا لِلزُّبَيْرِ يَوْمَ اليَرْمُوكِ: أَلَا تَشُدُّ فَعَكَ؟ فَقَالَ: ﴿إِنِّي إِنْ شَدَدْتُ كَذَبْتُمْ ﴾، فَقَالُوا: لاَ نَفْعَلُ، فَحَمَلَ عَلَيْهِمْ حَتَّى فَنَشُدَّ مَعَكَ؟ فَقَالُ: ﴿إِنِّي إِنْ شَدَدْتُ كَذَبْتُمْ ﴾، فَقَالُوا: لاَ نَفْعَلُ، فَحَمَلَ عَلَيْهِمْ حَتَّى شَقَ صُفُوفَهُمْ ، فَجَاوَزَهُمْ وَمَا مَعَهُ أَحَدٌ، ثُمَّ رَجَعَ مُقْبِلًا، فَأَخَذُوا بِلِجَامِهِ، فَضَرَبُوهُ ضَرْبَةُ ضُرِبَهَا يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ عُرْوَةُ: ﴿كُنْتُ أَذْخِلُ أَصَابِعِي فِي ضَرْبَتَيْنِ عَلَى عَاتِقِهِ، بَيْنَهُمَ ضَرْبَةٌ ضُرِبَهَا يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ عُرْوَةُ: ﴿وَكَانَ مَعَهُ عَبْدُ الله بْنُ الزُّبَيْرِ يَوْمَئِذٍ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ فَحَمَلَهُ عَلَى فَرَسٍ وَوَكَلَ بِهِ رَجُلًا ﴾.

عن أنسُ بْنُ مَالِكِ، عَنْ أَيِ طَلْحَةً، أَنَّ نَبِيَ الله عَنَيْ أَمْرَ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ، فَقُذِفُوا فِي طَوِيٍّ مِنْ أَطُواء بَدْرٍ حَبِيثٍ مُخْبِثٍ، وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمِ أَقَامَ بِالعَرْصَةِ ثَلاَثَ لَيَالِ، فَلَيّا كَانَ بِبَدْرِ اليَوْمَ الثَّالِثُ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَشُدَّ عَلَيْهَا رَحْلُهَا، ثُمَّ مَشَى وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُه، وَقَالُوا: مَا نُرَى يَنْطَلِقُ إِلّا لِبَعْضِ حَاجَتِهِ، عَلَيْهَا رَحْلُها، ثُمَّ مَشَى وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُه، وَقَالُوا: مَا نُرَى يَنْطَلِقُ إِلّا لِبَعْضِ حَاجَتِهِ، حَتَّى قَامَ عَلَى شَفَةِ الرَّكِيِّ، فَجَعَلَ يُنَادِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ: «يَا فُلاَنُ بْنَ فُلاَنْ مُ الله وَرَسُولُه ، فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُنَا مُ وَعَدَنَا رَبُنَا مَنْ وَيَسُولُه ، فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُنَا مُ إِلَّا أَقُولُ مِنْهُمْ وَكُولُ مِنْهُمْ وَ مَلْ وَتَعْمَلُوهُ وَلَا لَالله عَنَا وَتَصْعَيرًا وَنَقِيمَةً وَنَدَهُ وَنَدُمُ وَلَكُ مُولِهُ مُ وَلَكُ مُ وَلَكُ مُ وَلَكُ مُ وَلَهُ مُولِهُ مُ وَيُعَمَّ وَلَكُ مُ وَلَكُ مُ وَلَكُ مُ الله عَلَى مُعَمَّلُو بِيحِهِ وَتَصْعَيرًا وَنَقِيمَةً وَنَدَمًا وَتَصْعِيرًا وَنَقِيمَةً وَنَدَمًا وَتَصْعَيرًا وَنَقِيمَةً وَنَدَمًا وَتَصْعَيرًا وَنَقِيمَةً وَنَدَمًا وَتَصْعَيرًا وَنَقِيمَةً وَنَدَمًا .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنَّ ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفُرًا ﴾ [ابراهم: ٢٨]. قَالَ: «هُمْ وَالله كُفَّارُ قُرَيْشٍ» وَمُحَمَّدٌ ﷺ نِعْمَةُ الله ﴿ وَأَحَلُواْ قَوْمَهُمُ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴾ [ابراهيم: ٢٨] قَالَ: «النَّارَ، يَوْمَ بَدْرِ».

تُسْمِعُ ٱلْمَوْقَى﴾ [السل: ٨٠]، ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ [فاطر: ٢٢] يَقُولُ حِينَ تَبَوَّءُوا مَقَاعِدَهُمْ مِنَ النَّارِ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَى قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُ عَلَى قَلِيبِ بَدْرِ فَقَالَ: «هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَرَبُّكُمْ حَقًا» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمُ الآنَ يَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ»، فَذُكِرَ لِعَائِشَة، فَقَالَتْ: إِنَّهَا قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «إِنَّهُمُ الآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الْحَقُّ» ثُمَّ قَرَأَتْ ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَى ﴾ [انعل: ٨٠] حَتَى قَرَأَتْ الآية.

بَابُ فَضْلِ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا

عن أَنس بن مالك ﷺ، يَقُولُ: أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلاَمٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُنْ فِي الجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ، وَإِنْ تَكُ الأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: «وَيْحَكِ، أُوهَبِلْتِ، أُوجَنَّةٌ وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الفِرْدَوْسِ».

عَنْ عَلِي بَن أَبِي طَالَب عَلَيْهُ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ الله عَلَيْهُ وَأَبَا مَرْثَدِ الغَنَوِيَّ، وَالزُّبَيْرَ ابْنَ العَوَّامِ، وَكُلُّنَا فَارِسٌ، قَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَة خَاخ، فَإِنَّ بِهَا امْرَأَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ» مَعَهَا كِتَابٌ مِنْ حَاطِب بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ» فَأَذْرَكُنَاهَا تَسِيرُ عَلَى المُشْرِكِينَ» فَأَذْرَكُنَاهَا تَسِيرُ عَلَى المُشْرِكِينَ» فَأَذْرَكُنَاهَا تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، حَيْثُ قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ، فَقُلْنَا: الكِتَابُ، فَقَالَتُ: مَا مَعَنَا كِتَابٌ، فَأَنْخُنَاهَا فَالْتَمْسُنَا فَلَمْ نَرَ كِتَابًا، فَقُلْنَا: مَا كَذَبَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ، لَتُخْرِجِنَّ الكِتَابُ أَوْ لَنُهُ عَلَيْهُ، فَلَانًا مَا عَذَبَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ، لَتُخْرِجِنَّ الكِتَابُ أَوْ لَلْهُ عَلَيْهُ، فَلَا رَأْتِ الجِدَّ أَهْوَتِ الى حُجْزَتِهَا، وَهِي مُحْتَجِزَةٌ بِكِسَاءٍ، فَأَخْرَجَتْهُ، وَهُ فَانْطَلَقْنَا بِهَا إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهُ.

فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ الله، قَدْ خَانَ الله وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَدَعْنِي فَلأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ» قَالَ حَاطِبٌ: وَالله مَا بِي أَنْ لاَ أَكُونَ مُؤْمِنًا بِالله وَرَسُولِهِ عَلَيْهُ، أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ القَوْمِ يَدٌ يَدْفَعُ الله بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلَّا لَهُ هُنَاكَ مِنْ عَشِيرَتِهِ مَنْ يَدْفَعُ الله بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِيه، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «صَدَقَ وَلا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا».

فَقَالَ عُمَرُ: ۚ إِنَّهُ قَدْ خَانَ الله وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَدَعْنِي فَلِأَضْرِبَ عُنْقَهُ، فَقَالَ:

«أَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرِ؟» فَقَالَ: «لَعَلَّ الله اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرِ؟ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ، أَوْ: فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» فَدَمَعَتْ عَيْنًا عُمَرَ، وَقَالَ: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

بَابٌ

عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ هَاكَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: ﴿إِذَا أَكْثَبُوكُمْ فَارْمُوهُمْ، وَاسْتَبْقُوا نَبْلَكُمْ».

عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ عَلَىٰهُ، قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: ﴿إِذَا أَكْثَبُوكُمْ - يَعْنِي كَثَرُوكُمْ - فَارْمُوهُمْ، وَاسْتَبْقُوا نَبْلَكُمْ».

عن البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَنَّهُ، قَالَ: ﴿جَعَلَ النَّبِيُّ عَلَى الرُّمَاةِ يَوْمَ أُحُدٍ عَبْدَ الله بْنَ جُبَيْرٍ، فَأَصَابُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ جُبَيْرٍ، فَأَصَابُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ وَأَصْحَابُهُ أَصَابُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ وَالحَرْبُ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً، سَبْعِينَ أَسِيرًا، وَسَبْعِينَ قَتِيلًا قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: يَوْمٌ بِيَوْمِ بَدْرٍ وَالحَرْبُ سِجَالٌ».

عَنْ أَبِي مُوسَى، أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "وَإِذَا الْخَيْرُ مَا جَاءَ الله بِهِ مِنَ الْخَيْرِ بَعْدُ، وَثَوَابُ الصَّدْقِ الَّذِي آتَانَا بَعْدَ يَوْم بَدْرٍ».

عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَهِ قَال: ﴿إِنِّي لَفِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرِ إِذِ التَفَتُّ فَإِذَا عَنْ يَمِينِي وَعَنْ يَسَارِي فَتَيَانِ حَدِيثاً السِّنِّ، فَكَأَنِّي لَمْ آمَنْ بِمَكَانِهِمَا، إِذْ قَالَ لِي أَحَدُهُمَا سِرَّا مِنْ صَاحِبِهِ: يَا عَمِّ أَرِنِي أَبَا جَهْلِ، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ أَخِي، وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: عَاهَدْتُ الله إِنْ رَأَيْتُهُ أَنْ أَقْتُلَهُ أَوْ أَمُوتَ دُونَهُ، فَقَالَ لِي الآخَرُ سِرًّا مِنْ صَاحِبِهِ مِثْلَهُ، قَالَ: فَهَا لله إِنْ رَأَيْتُهُ أَنْ أَقْتُلَهُ أَوْ أَمُوتَ دُونَهُ، فَقَالَ لِي الآخَرُ سِرًّا مِنْ صَاحِبِهِ مِثْلَهُ، قَالَ: فَهَا سَرِّنِي أَنِي أَنْ رَجُلَيْنِ مَكَانَهُهَا، فَأَشَرْتُ هَمُّ إِلَيْهِ، فَشَدًّا عَلَيْهِ مِثْلَ الصَّقْرَيْنِ حَتَّى ضَرَبَاهُ، وَهُمَا ابْنَا عَفْرَاءَ».

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ عَلَيْهِ مُ قَالَ: ﴿ بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ عَشَرَةً عَيْنًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ ابْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ جَدَّ عَاصِم بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ » حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالهَدَةِ بَيْنَ عَسْفَانَ، وَمَكَّةَ ذُكِرُوا لِحَيٍّ مِنْ هُذَيْلٍ يُقَالُ لَمُمْ بَنُو لِخِيَانَ، فَنَفَرُوا لَهُمْ بِقَرِيبٍ مِنْ مِائَةِ رَجُلٍ رَامٍ، فَاقْتَصُّوا آثَارَهُمْ حَتَّى وَجَدُوا مَأْكَلَهُمُ التَّمْرَ فِي مَنْزِلٍ نَزَلُوهُ، فَقَالُوا: تَمْرُ

يَشْرِب، فَاتَّبَعُوا آثَارَهُمْ، فَلَمَّا حَسَّ بِهِمْ عَاصِمٌ وَأَصْحَابُهُ لِجَنُّوا إِلَى مَوْضِعِ فَأَحَاطَ بِهِمُ الْقَوْمُ، فَقَالُوا فَتُكُمْ الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ: أَنْ لاَ نَقْتُلَ مِنْكُمْ الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ: أَنْ لاَ نَقْتُلَ مِنْكُمْ أَلْقَوْمُ، فَقَالُ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ: أَيُّهَا الْقَوْمُ: أَمَّا أَنَا فَلاَ أَنْزِلُ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ.

ثُمَّ قَالَ: اللهمَّ أَخْبِرُ عَنَّا نَبِيَّكَ عَلَيْهُمْ فَرَمُوهُمْ بِالنَّبْلِ فَقَتَلُوا عَاصِمًا، وَنَزُلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةُ نَفَرِ عَلَى العَهْدِ وَالمِيثَاقِ، مِنْهُمْ خُبَيْبٌ، وَزَيْدُ بْنُ الدَّثِنَةِ، وَرَجُلِّ آخَرُ، فَلَمَّ اسْتَمْكَنُوا مِنْهُمْ أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قِسِيِّهِمْ، فَرَبَطُوهُمْ بِهَا، قَالَ الرَّجُلُ الثَّالِثُ: هَذَا أَوَّلُ الغَدْرِ، وَالله لاَ أَصْحَبُكُمْ، إِنَّ لِي بِهَوُلاءِ أُسُوةً، يُرِيدُ القَتْلَى، فَجَرَّرُوهُ وَعَاجُوهُ فَأَبَى أَنْ الغَدْرِ، وَالله لاَ أَصْحَبُكُمْ، إِنَّ لِي بِهَوُلاءِ أُسُوةً، يُرِيدُ القَتْلَى، فَجَرَّرُوهُ وَعَاجُوهُ فَأَبَى أَنْ اللَّائِذِي بَنِ الدَّيْنَةِ حَتَّى بَاعُوهُمَا بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، فَابْتَاعَ بَنُو الحَارِثِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ نَوْفَلِ خُبَيْبًا، وَكَانَ خُبَيْبٌ هُو قَتَلَ الحَارِثَ بْنَ عَامِرٍ يَوْمَ بَدْرٍ، فَلْبَتَاعَ بَنُو الحَارِثِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ نَوْفَلُ خُبَيْبًا، وَكَانَ خُبَيْبٌ هُو قَتَلَ الحَارِثَ بْنَ عَامِرٍ يَوْمَ بَدْرٍ، فَلْبِثَ خُبَيْبٌ عُولُ مَنْ بَعْضِ بَنَاتِ الحَارِثِ فَلْبِثَ خُبَيْبٌ عَنْدَهُمْ أَسِيرًا حَتَّى أَجْمَعُوا قَتْلَهُ، فَاسْتَعَارَ مِنْ بَعْضِ بَنَاتِ الحَارِثِ مُوسَى يَسْتَحِدُّ بِهَا فَأَعَارَتُهُ، فَلَرَجَ بُنَيُّ هَا وَهِي غَافِلَةٌ حَتَّى أَتَاهُ، فَوَجَدَتُهُ مُجُلِسَهُ عَلَى فَخِذِهِ وَالمُوسَى بِيَدِهِ.

قَالَتْ: فَفَزِعْتُ فَزْعَةً عَرَفَهَا خُبَيْبٌ، فَقَالَ: أَتَخْشَيْنَ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ فَلِكَ، قَالَتْ: وَالله مَا رَأَيْتُ أَسِيرًا قَطَّ خَيْرًا مِنْ خُبَيْب، وَالله لَقَدْ وَجَدْتُهُ يَوْمًا يَأْكُلُ قِطْفًا مِنْ عِنَبٍ فِي يَدِه، وَإِنَّهُ لُمُوثَقُ بِالحَدِيد، وَمَا بِمَكَّةً مِنْ ثَمَرَةٍ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّهُ لُورْقُ رَزَقَهُ الله خُبَيْبًا، فَلَمَّا خَرَجُوا بِهِ مِنَ الحَرَم لِيَقْتُلُوهُ فِي الحِلِّ، قَالَ هَمْ خُبَيْبُ: لَوْلًا أَنْ تَحْسِبُوا أَنَّ مَا بِي دَعُونِي أُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَقَالَ: وَالله لَوْلاَ أَنْ تَحْسِبُوا أَنَّ مَا بِي جَزَعٌ لَزِدْتُ، ثُمَّ قَالَ: اللهمَ أَحْصِهِمْ عَدَدًا، وَاقْتُلْهُمْ بَدَدًا، وَلاَ تُبْقِ مِنْهُمْ أَحَدًا، ثُمَّ أَنْفُولُ:

فَلَسْتُ أَبِ الِي حِينَ أَقْتَلُ مُسْلِمًا عَلَى أَيِّ جَنْبٍ كَانَ لله مَصرَعِي وَلَاسْتُ أَبِ اللهِ مَصرَعِي وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ وَإِنْ يَشَالُ اللهِ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُحَنَّعٍ وَإِنْ يَشَالُ اللهِ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُحَنَّعٍ

ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ أَبُو سِرْوَعَةَ عُقْبَةُ بْنُ الحَارِثِ فَقَتَلَهُ، وَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ سَنَّ لِكُلِّ مُسْلِم قُتِلَ صَبْرًا الصَّلاَةَ، وَأَخْبَرَ أَصْحَابَهُ يَوْمَ أُصِيبُوا خَبَرَهُمْ، وَبَعَثَ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِلَى عَاصِم بْنِ ثَابِتٍ - حِينَ حُدِّثُوا أَنَّهُ قُتِلَ - أَنْ يُؤْتَوْا بِشَيْءٍ مِنْهُ يُعْرَفُ، وَكَانَ قَتَلَ رَجُلًا عَظِيًا مِنْ عُظَائِهِمْ، فَبَعَثَ الله لِعَاصِمٍ مِثْلَ الظُّلَّةِ مِنَ الدَّبْرِ، فَحَمَتْهُ مِنْ رُسُلِهِمْ، فَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَقْطَعُوا مِنْهُ شَيْئًا.

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكِ: «ذَكَرُوا مَرَارَةَ بْنَ الرَّبِيعِ العَمْرِيَّ، وَهِلاَلَ بْنَ أُمَيَّةَ الوَاقِفِيَّ، رَجُلَيْنِ صَالِحِيْنِ قَدْ شَهِدًا بَدْرًا».

عَنْ نَافِع، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَنَى الْهُ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، وَكَانَ بَدْرِيًّا، مَرِضَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، فَرَكِبَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ تَعَالَى النَّهَارُ، وَاقْتَرَبَتِ الجُمُعَةُ، وَتَرَكَ الجُمُعَةَ.

عَنْ ابْنِ شِهَاب، قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عُتْبَة، أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَر ابْنِ عَبْدِ الله بْنِ الأَرْقَمِ الزَّهْرِيِّ: يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الحَارِثِ الأَسْلَمِيَّة، ابْنِ عَبْدِ الله بْنِ الأَرْقَمِ الزَّهْرِيِّ: يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الحَارِثِ الأَسْلَمِيَّة، فَيَسْأَهَا عَنْ حَدِيثِها، وَعَنْ مَا قَالَ هَا رَسُولُ الله عَلَيْ حِينَ اسْتَفْتَتُهُ. فَكَتَب عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ الأَرْقَم، إِلَى عَبْدِ الله بْنِ عُتْبَة، يُغْبِرُهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ بِنْتَ الحَارِثِ أَخْبَرَتُهُ: أَنَّهَا عَنْ حَدِيثِها أَنْ وَضَعَتْ مَمْلَها بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَا تَعْشَدُ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ وَهِي حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ وَضَعَتْ مَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا، ثَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ، فَذَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُكٍ، رَجُلُ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللهَابِ بْنُ بَعْكَكٍ، رَجُلُ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ.

فَقَالَ لَمَا: مَا لِي أَرَاكِ تَجَمَّلْتِ لِلْخُطَّابِ، ثُرَجِّينَ النِّكَاحَ؟ فَإِنَّكِ وَالله مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَكُرُّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةُ أَشْهُر وَعَشْرٌ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلِيَّ ثِيَابِي حَتَى تَكُرُّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةُ أَشْهُر وَعَشْرٌ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، وَأَتَيْتُ رَسُولَ الله عَيْلِي فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ «فَأَفْتَانِي بِأَنِي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَلْي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزَوُّجِ إِنْ بَدَا لِي " تَابَعَهُ أَصْبَغُ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْرِالْ حُمَر بْنِ أَوْبُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيْ وَكَانَ عَبْرِالرَّحْمَنِ بْنِ الْبُكَيْرِ وَكَانَ عَامِرِ بْنِ لُؤَيِّ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِيَاسِ بْنِ البُكَيْرِ وَكَانَ عَبْرِالْ مُعَرَّدُ بَنْ إِيَاسٍ بْنِ البُكَيْرِ وَكَانَ أَبُوهُ شَهِدَ بَدْرًا، أَخْبَرَهُ.

بَابُ شُهُودِ الْمَلاَئِكَةِ بَدْرًا

عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةً بْنِ رَافِعِ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُمْ، قَالَ: مِنْ أَفْضَلِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، قَالَ: وَكَذَلِكَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ اللَّائِكَةِ».

عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِع ﷺ، وَكَانَ رِفَاعَةُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، وَكَانَ رَافِعٌ مِنْ أَهْلِ النَّبِيَّ النَّبِيِّ العَقَبَةِ، فَكَانَ يَقُولُ لِابْنِهِ: مَا يَسُّرُّ نِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا، بِالعَقَبَةِ قَالَ: سَأَلَ جِبْرِيلُ النَّبِيِّ العَقَبَةِ قَالَ: سَأَلَ جِبْرِيلُ النَّبِيِّ الْعَقَبَةِ بَهَذَا.

عَن مُعَاذَ بْنَ رِفَاعَةَ ضَا اللَّهِ أَنَّ مَلَكًا سَأَلَ النَّبِيَ ﷺ نَحْوَهُ، وَعَنْ يَحْيَى، أَنَّ يَزِيدَ بْنَ الْهَادِ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ يَوْمَ حَدَّثَهُ مُعَاذٌ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ يَزِيدُ: فَقَالَ مُعَاذُ: «إِنَّ السَّائِلَ هُوَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ».

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنَّا النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ: «هَذَا جِبْرِيلُ، آخِذُ بِرَأْسِ فَرَسِهِ، عَلَيْهِ أَدَاهُ الْحَرْبِ».

بَابٌ

عَنْ أَنْسِ رَفِي اللهِ عَلَى: «مَاتَ أَبُو زَيْدٍ، وَلَمْ يَتْرُكْ عَقِبًا، وَكَانَ بَدْرِيًّا».

عن أبي سَعِيدِ بْنَ مَالِكِ الْخُدْرِيَّ هُ أَهُمْ مِنْ سَفَرِ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ أَهْلُهُ لَحُهَا مِنْ لَحُوم الأَضْحَى، فَقَالَ: مَا أَنَا بِآكِلِهِ حَتَّى أَسْأَلَ، فَانْطَلَقَ إِلَى أَخِيهِ لِأُمِّهِ، وَكَانَ بَدْرِيًّا، قَتَادَةً ابْنِ النَّعْمَانِ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «إِنَّهُ حَدَثَ بَعْدَكَ أَمْرٌ، نَقْضٌ لِمَا كَانُوا يُنْهَوْنَ عَنْهُ مِنْ أَكْلِ لَحُوم الأَضْحَى بَعْدَ ثَلاَثَةِ أَيَّامِ».

عَن الزُّبَيْرِ بن العوام وَ قَالَ: لَقِيتُ يَوْمَ بَدْرٍ عُبَيْدَةَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ العَاصِ، وَهُوَ مُدَجَّجٌ، لاَ يُرَى مِنْهُ إِلَّا عَيْنَاهُ، وَهُوَ يُكْنَى أَبُو ذَاتِ الكَرِشِ، فَقَالَ: أَنَا أَبُو ذَاتِ الكَرِشِ، فَقَالَ: أَنَا أَبُو ذَاتِ الكَرِشِ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ بِالعَنزَةِ فَطَعَنْتُهُ فِي عَيْنِهِ فَهَاتَ، قَالَ هِشَامٌ: - فَأُخْبِرْتُ: أَنَّ الْكَرِشِ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ بِالعَنزَةِ فَطَعَنْتُهُ فِي عَيْنِهِ فَهَاتَ، قَالَ هِشَامٌ: - فَأَخْبِرْتُ: أَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ مَطَّأَتُ، فَكَانَ الجَهْدَ أَنْ نَزَعْتُهَا وَقَدِ انْتَنَى الزَّبَيْرَ قَالَ: - لَقَدْ وَضَعْتُ رِجِلِي عَلَيْهِ، ثُمَّ مَطَّأَتُ، فَكَانَ الجَهْدَ أَنْ نَزَعْتُهَا وَقَدِ انْتَنَى طَرَفَاهَا، قَالَ: عُرْوَةُ: «فَسَأَلُهُ إِيَّاهَا رَسُولُ الله ﷺ فَأَعْطَاهُ، فَلَمَّا قِبَضَ رَسُولُ الله ﷺ فَأَعْطَاهُ، فَلَمَا إِيَّاهُ عُمْرُ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا، أَخُو بَكْرٍ، سَأَهَا إِيَّاهُ عُمْرُ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا،

فَلَيَّا قُبِضَ عُمَرُ أَخَذَهَا، ثُمَّ طَلَبَهَا عُثْمَانُ مِنْهُ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا، فَلَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ وَقَعَتْ عِنْدَ آلِ عَلِيٍّ، فَطَلَبَهَا عَبْدُ الله بْنُ الزُّبَيْرِ، فَكَانَتْ عِنْدَهُ حَتَّى قُتِلَ».

عنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ عَلَيْهُ، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْةِ، قَالَ: «بَايِعُونِي».

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ مَائِشَةَ ﴿ عَنْ مَالِلًا، وَأَنْكَحَهُ بِنْتَ أَخِيهِ هِنْدَ بِنْتَ الوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، وَهُو مَوْلًى لِإَمْرَأَةِ الله عَلَيْةِ، تَبَنَّى سَالِلًا، وَأَنْكَحَهُ بِنْتَ أَخِيهِ هِنْدَ بِنْتَ الوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، وَهُو مَوْلًى لِإِمْرَأَةٍ مِنَ اللهُ عَلَيْةِ، تَبَنَّى رَجُلًا فِي الجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ مِنَ الأَنْصَارِ، كَمَا «تَبَنَّى رَجُلًا فِي الجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ أَدْعُوهُمْ لِآبَآبِهِمْ ﴾ [الاحزاب:٥] فَجَاءَتْ سَهْلَةُ النَّبِي عَلَيْقِهُ ﴾ فَذَكَرَ الحَدِيثَ.

عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ ﴿ الشَّخِ ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةَ بُنِيَ عَلَيَّ ، فَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنْي ، وَجُويْرِيَاتٌ يَضْرِبْنَ بِالدُّفّ ، يَنْدُبْنَ مَنْ قَتِلَ مِنْ آبَائِهِنَّ يَوْمَ بَدْرٍ ، حَتَى قَالَتْ جَارِيَةٌ: وَفِينَا نَبِيُّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لاَ تَقُولِي هَكَذَا وَقُولِي مَا كُنْتِ تَقُولِينَ».

عن ابْنَ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو طَلْحَةً ﴿ مَاحِبُ رَسُولِ الله ﷺ وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ وَكَانَ ﴿ لاَ تَدْخُلُ اللَّائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلاَ صُورَةً ﴾ يُرِيدُ التَّمَاثِيلَ الَّتِي فِيهَا الأَرْوَاحُ.

عن على بن أبي طالب قَالَ: كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنَ المَغْنَم يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ النَّبِيُ عَلَيْهِ أَعْطَانِي مِمَّا أَفَاءَ الله عَلَيْهِ مِنَ الحُمُسِ يَوْمَئِذٍ، فَلَمَّ أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَنِي بِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ، بِنْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَّاعًا فِي بَنِي قَيْنُقَاعَ أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِي، فَنَيْهَا السَّلاَمُ، بِنْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَّاعًا فِي بَنِي قَيْنُقَاعَ أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِي، فَبَيْنَا أَنَا فَنَاتِي بِإِذْخِرِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ مِنَ الصَّوَّاغِينَ، فَنَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةِ عُرْسِي، فَبَيْنَا أَنَا أَنْ بَشَارِفَقَ مِنَ الأَقْتَابِ وَالْغَرَائِرِ وَالْحِبَالِ، وَشَارِفَايَ مُنَاخَانِ إِلَى جَنْبِ حُجْرَةِ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، حَتَّى جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ، فَإِذَا أَنَا بِشَارِقَيَّ قَدْ أُجِبَّتُ أَسْنِمَتُهَا، وَبُقِرَتُ مِنَ الأَنْصَارِ، حَتَّى جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ، فَإِذَا أَنَا بِشَارِقَيَّ قَدْ أُجِبَّتُ أَسْنِمَتُهَا، وَبُقِرَتُ مَنْ الْأَنْصَارِ، حَتَّى جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ، فَإِذَا أَنَا بِشَارِقَيَّ قَدْ أُجِبَّتُ أَسْنِمَتُهَا، وَبُقِرَتُ مَنْ الْأَنْصَارِ، حَتَّى جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ، فَإِذَا أَنَا بِشَارِقَيَّ قِدْ أُجِبَّتُ النَّنْ الْأَنْ مَنْ إِلَا لَمَا لَا بَيْتِ، فِي قَلْمَ أَمْ اللَّهُ عَنْ مَا الْمَالِ فَعْلَ مَنْ الْأَنْ عَلْ إِنْ عَلْلِكُ عَيْنَيَّ وَاصُرُهُمَا، وَأُخِذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، فَلَمْ أَمْلِكُ عَيْنَيَّ حِينَ رَأَيْتُ المَنْظَرَ، قُلْتُ مَنْ وَلَا مَعْلَ مُنْ عَبْدِ الْمُطَلِب، وَهُو فِي هَذَا البَيْتِ، فِي شَرْبٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ اللَّهُ مَا أَنْ أَنْ اللَّهُ عَلْ الْمُ لَلْ عَلْمَ أَنْ الْمِيْتِ فَي اللَّهُ وَا مُعْرَالًا مُنْ أَنْ أَنْتُ الْمُلْكُ عَيْنَ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَنْ الْمُقَالِثُ فِي غَنَائِهُا أَلَا الْمَالِ الْمُعَلِقُ مَا الْمُ الْمُلْكُ عَلَى الْمُقَالِقُ الْمُعَلِقُ مُنْ الْمُهُ الْمُعْرَالِ الْمَالِقُ عَلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْرَالِ مُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْرَالِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُعْرِقُ الْمُعْمِ الْمُ

أَلاَ يَا حَمْزُ لِلشُّرُفِ النَّواءِ

فَوثَبَ مَهْزَةُ إِلَى السَّيْفِ، فَأَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، وَأَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، قَالَ عَلِيُّ: فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَعَرَفَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الَّذِي لَقِيتُ، فَقَالَ: «مَا لَكَ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا رَأَيْتُ كَاليَوْم، عَدَا مَهْزَةُ عَلَى نَافَتَيَ، فَأَجَبَّ أَسْنِمَتَهُمَا، وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، وَهَا هُو ذَا فِي بَيْتٍ مَعَهُ شَرْبٌ، فَدَعَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ بِرِدَائِهِ فَارْتَدَى، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، حَتَّى جَاءَ البَيْتَ اللَّذِي فِيهِ حَمْزَةُ، فَاسْتَأَذَنَ عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَطَفِقَ النَّبِيُ عَلَيْهُ يَلُومُ حَمْزَةً فِيمَا فَعَلَ، فَإِذَا لَكُ، فَطَفِقَ النَّبِيُ عَلِيهٍ يُنْهُمُ مَوْزَةً فِيمَا فَعَلَ، فَإِذَا لَهُ، فَطَفِقَ النَّبِيُ عَلِيهٍ مُنْوَةً فِيمَا فَعَلَ، فَإِذَا لَهُ مُونَةً ثِيلًا مُعَدَد النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ حَمْزَةً وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَا عَبِيدٌ لِأَبِي، فَعَرَفَ النَّبِيُ عَلِيهِ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ حَمْزَةً وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَا عَبِيدٌ لِأَى وَخُوجُ وَخَرَجْنَا مَعَه.

عن علي بن أبي طالب رها الله عَلَى مَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ فَقَالَ: ﴿إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا».

عن عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ عَنَى عُدِّنَ أَنَّ عُمَرَ بَنِ الْحَطَّابِ، حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَر مِنْ خُنيْسِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله عَيَيْةٍ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، تُوفِي بِاللَّدِينَةِ، قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ عُثْهَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَر، قَالَ: سَأَنظُرُ فِي أَمْرِي، فَلَبِثْتُ لَيَالِي، فَقَالَ: قَدْ بَدَا لِي أَنْ لاَ أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا، قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكُرٍ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ كَفْصَةَ بِنْتَ عُمَر، فَصَمَتَ أَبُو بَكُرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلِيَّ شَيْئًا، فَكُنْتُ عَلَيْهِ أَوْجَدَ مِنِي عَلَى حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَر، فَصَمَتَ أَبُو بَكُرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلِيَّ شَيْئًا، فَكُنْتُ عَلَيْهِ أَوْجَدَ مِنِي عَلَى حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَر، فَصَمَتَ أَبُو بَكُرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلِيَّ شَيْئًا، فَكُنْتُ عَلَيْهِ أَوْجَدَ مِنِي عَلَى عَمَلَ، فَكُنْتُ عَلَيْهِ أَوْجَدَ مِنِي عَلَى عَلَى عَلَى الله عَلَيْهِ فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ » فَلَقِينِي أَبُو بَكُرٍ فَقَالَ: فَإِنْهُ عَلَى أَنْ مَوْلُ الله عَلَيْهِ فَلَنْ مَوْلُ الله عَلَيْهِ قَلْ عَلَى الله عَلَيْهِ قَلْ وَعَرَاهُ الله عَلَيْهِ قَلْ وَهُ لَمْ أَكُنْ لِأَفْشِي سِرَّ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، وَلَوْ تَرَكَهَا لَقَبِلْتُهَا.

عن أبي مَسْعُودٍ البَدْرِيَّ رَقِيْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، قَالَ: «نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ».

عن عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ فِي إِمَارَتِهِ: أَخَّرَ المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ

العَصْرَ، وَهُو أَمِيرُ الكُوفَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍ و الأَنْصَارِيُّ، جَدُّ زَيْدِ بْنِ حَسَنٍ، شَهِدَ بَدْرًا، فَقَالَ: لَقَدْ عَلِمْتَ: نَزَلَ جِبْرِيلُ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ الله زَيْدِ بْنِ حَسَنٍ، شَهِدَ بَدْرًا، فَقَالَ: «هَكَذَا أُمِرْتُ» كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ البَدْرِيِّ هَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الآيتَانِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ، مَنْ قَرَأَهُمَا فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ»، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَلَقِيتُ أَبَا مَسْعُودٍ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِيهِ.

عن مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ صَلَىٰ النَّبِيعِ صَلَىٰ النَّبِيعِ صَلَىٰ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مِّنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مِّنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مِّنَ اللَّهُ عَلَيْهُ مِ مَنَ اللَّهُ عَلَيْهُ مِ مَنَ اللَّهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ الللّهُولُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْ

ُ قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ الحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ وَهُوَ مِنْ سَرَاتِمِمْ، عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيع، عَنْ عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ فَصَدَّقَهُ.

عَن الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الله بْنُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَكَانَ مِنْ أَكْبَرِ بَنِي عَدِيٍّ، وَكَانَ مِنْ أَكْبَرِ بَنِي عَدِيٍّ، وَكَانَ أَبُوهُ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ عُمَرَ «اسْتَعْمَلَ قُدَامَةَ بْنَ مَظْعُونٍ عَلَى البَحْرَيْنِ، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا، وَهُوَ خَالُ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، وَحَفْصَةَ ﷺ.

عن سَالِمَ بْنَ عَبْدِ الله،قَالَ: أَخْبَرَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، أَنَّ عَمَّيْهِ، وَكَانَا شَهِدَا بَدْرًا، أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «نَهَى عَنْ كِرَاءِ المَزَارِعِ» قُلْتُ لِسَالِمٍ: فَتُكْرِيهَا أَنْتَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ رَافِعًا أَكْثَرَ عَلَى نَفْسِهِ».

عن عَبْدَ الله بْنَ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيَّ قَالَ: «رَأَيْتُ رِفَاعَةَ بْنَ رَافِعِ الأَنْصَارِيَّ وَكَانَ شَهدَ بَدْرًا».

عن المِسْوَرَ بْنَ خُرْمَةَ، أَنَّ عَمْرُو بْنَ عَوْفٍ، وَهُو حَلِيفٌ لِبَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيِّ، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ إِلَى البَحْرَيْنِ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ العَلاَءَ بْنَ يَجِزْيَتِهَا، وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ هُو صَالَحَ أَهْلَ البَحْرَيْنِ وَأَمَّرَ عَلَيْهِمُ العَلاَءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِهَالٍ مِنَ البَحْرَيْنِ، فَسَمِعَتِ الأَنْصَارُ بِقُدُومٍ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَوَافَوْا صَلاَةَ الفَحْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا انْصَرَفَ تَعَرَّضُوا لَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ الله ﷺ فَوَافَوْا صَلاَةَ الفَحْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

حِينَ رَآهُمْ، ثُمَّ قَالَ: «أَظُنُّكُمْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةً قَدِمَ بِشَيْءٍ» قَالُوا: أَجَلْ يَا رَسُولَ الله، قَالَ: «فَأَبْشِرُوا وَأَمِّلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَالله مَا الفَقْرَ أُخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنِّي أَخْشَى أَنْ تَنُافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَلَكِنِّي أَنْ تَنُبْسَطَ عَلَيْكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهُلِكُكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ».

عن الْبنَ عُمَرَ عَنَا اللَّهُ كَانَ يَقْتُلُ الحَيَّاتِ كُلَّهَا، حَتَّى حَدَّثَهُ أَبُو لُبَابَةَ البَدْرِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ الْبَيُوتِ، فَأَمْسَكَ عَنْهَا».

عن أَنسُ بْنُ مَالِكِ عَلَيْهِ، أَنَّ رِجَالًا مِنَ الأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالُوا: اثْذَنْ لَنَا فَلْنَتُرُكُ لِا بْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسٍ فِدَاءَهُ قَالَ: «وَالله لاَ تَذَرُونَ مِنْهُ دِرْهَمًا».

عن عُبَيْدَ الله بْنَ عَدِيِّ بْنِ الجِّيَارِ، أَنَّ المِقْدَادَ بْنَ عَمْرِو الكِنْدِيَّ، وَكَانَ حَلِيفًا لِبَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ الله ﷺ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الكُفَّارِ فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدِيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لاَذَ مِنِي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لله، أَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ الله بَعْدَ أَنْ قَالَمَا؟ فَقَالَ رَسُولُ الله مِنْ بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدِيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «لاَ تَقْتُلُهُ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ وَإِنَّ فَتَلْتَهُ فَإِنَّ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلُهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلُ أَنْ تَقْتُلُهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلُ أَنْ تَقْتُلُهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلُ أَنْ تَقْتُلُهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ

عن أَنس فَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ بَدْرِ: «مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلِ» فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ، فَقَالَ: آنْتَ أَبَا جَهْلِ؟ قَالَ ابْنُ عُلَيَّةَ، قَالَ سُلَيُهَانُ: هَكَذَا قَالَمَا أَنسٌ، قَالَ: «أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلِ ابْنُ عُلَيَّةً، قَالَ سُلَيُهَانُ: أَوْ قَالَ: «قَتَلَهُ قَوْمُهُ» قَالَ: وَقَالَ أَبُو جَهْلٍ فَلَوْ عَيْلٍ: «قَالَ أَبُو جَهْلٍ فَلَوْ عَيْرُ أَكَّار قَتَلَنِي».

عن أَبْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ ﴿ مَا تُوفِي النَّبِيُ عَلَيْ فَلْتُ لِأَبِي بَكْرِ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى إِخْوَانِنَا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَقِينَا مِنْهُمْ رَجُلاَنِ صَالِحَانِ شَهِدَا بَدْرًا ﴿ فَحَدَّثَتُ بِهِ عُرْوَةَ بْنَ الزَّبَيْرِ، فَقَالَ: ﴿ هُمَا عُويْمُ بْنُ سَاعِدَةَ وَمَعْنُ بْنُ عَدِيٍّ ﴾.

عَنْ قَيْسٍ، كَانَ عَطَاءُ البَدْرِيِّينَ خَمْسَةَ آلاَفٍ، خَمْسَةَ آلاَفٍ وَقَالَ عُمَرُ: «لَأُفَضِّلَنَّهُمْ

عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ».

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: «يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطُّورِ، وَذَلِكَ أَوَّلَ مَا وَقَرَ الإِيمَانُ فِي قَلْبِي».

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِم، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: فِي أُسَارَى بَدْرٍ: «لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلاَءِ النَّتْنَى، لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ».

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الأُولَى - يَعْنِي مَقْتَلَ عُثْهَانَ - فَلَمْ تُبْقِ مِنْ أَصْحَابِ بَدْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ وَقَعَتِ الفِتْنَةُ الثَّانِيَةُ، - يَعْنِي الحَرَّةَ - فَلَمْ تُبْقِ مِنْ أَصْحَابِ الْحُدَيْبِيَةِ أَحَدًا، ثُمَّ وَقَعَتِ الفَّالِثَةُ، فَلَمْ تَرْتَفِعْ وَلِلنَّاسِ طَبَاخٌ.

عَن الزُّهْرِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَاصٍ، وَعُبَيْدَ الله بْنَ عَبْدِ الله، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ﴿ الله عَنْ رَوْجِ النَّبِيِّ عَيَا الله عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ﴿ الله عَنْ رَوْجِ النَّبِيِّ عَيَا الله عَنْ رَفِّ النَّبِيِّ عَيَا الله عَنْ رَجُلًا الله عَنْ الحَدِيثِ، قَالَتْ: فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَح، فَعَثَرَتْ أُمُّ مِسْطَح فِي مَرْطِهَا، فَقَالَتْ: تَعِسَ مِسْطَحْ، فَقُلْتُ: ﴿ بِئِسَ مَا قُلْتِ، تَسُبِّينَ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا ﴾ فَذَكَرَ حَدِيثَ الإِنْكِ.

عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ ابْنِ شِهَابِ، قَالَ: هَذِهِ مَغَازِي رَسُولِ الله ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ فَذَكَرُ الْحَدِيثَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَهُوَ يُلْقِيهِم ﴿ هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقَّا؟ ﴾ قَالَ مُوسَى: قَالَ نَافِعٌ: قَالَ عَبْدُ الله: قَالَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا رَسُولَ الله، تُنَادِي نَاسًا أَمُواتًا؟ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا قُلْتُ مِنْهُمْ ».

قال أَبُو عَبْدِ الله البخاري: «فَجَمِيعُ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنْ قُرَيْشٍ مِمَّنْ ضُرِبَ لَهُ بِسَهْمِهِ أَحَدٌ وَتَهَانُونَ رَجُلًا»، وَكَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: قَالَ الزُّبَيْرُ: «قُسِمَتْ شُهْمَانُهُمْ، فَكَانُوا مِائَةً، وَالله أَعْلَمُ».

عَنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: «ضُرِبَتْ يَوْمَ بَدْرٍ لِلْمُهَاجِرِينَ بِهِأَنَّةِ سَهْمٍ».

بَابُ تَسْمِيَةِ مَنْ سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، فِي الجَامِعِ الَّذِي وَضَعَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ

- النَّبِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله الْهَاشِمِيُّ عَلَيْهِ.
 - إِيَاسُ بْنُ البُّكَيْرِ.
- بِلاَلُ بْنُ رَبَاح، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ القُرَشِيّ.
- حَمْزَةُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْهَاشِمِيُّ، حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ، حَلِيفٌ لِقُرَيْشِ.
- أَبُو حُذَيْفَةَ بْنُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ القُرشِيُّ، حَارِثَةُ بْنُ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيُّ، قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَهُوَ حَارِثَةُ بْنُ سُرَاقَةَ، كَانَ فِي النَّظَّارَةِ.
 - خُبَيْبُ بْنُ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيُّ.
 - خُنَيْسُ بْنُ حُذَافَةَ السَّهْمِيُّ.
 - رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعِ الأَنْصَارِيُّ.
 - رِفاعَةُ بْنُ عَبْدِ النَّنْدِرِ أَبُو لُبَابَةَ الأَنْصَارِيُ.
 - الزُّبَيْرُ بْنُ العَوَّامِ القُرَشِيُّ.
 - زَيْدُ بْنُ سَهْلِ أَبُو طَلْحَةَ الأَنْصَارِيُّ.
 - أَبُو زَيْدِ الأَنْصَارِيُّ، سَعْدُ بْنُ مَالِكِ الزُّهْرِيُّ.
 - سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ القُرَشِيُّ.
 - سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلِ الْقُرَشِيُّ.
 - سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ الْأَنْصَارِيُّ.
 - ظُهَيْرُ بْنُ رَافِعِ الأَنْصَارِيُّ.
 - وَأَخُوهُ عَبْدُ الله بْنُ عُثْهَانَ، أَبُو بَكْرِ الصِّدِّيقُ القُرَشِيُّ.
 - عَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودِ الْهُلَالِيُّ.
 - عُتْبَةُ بْنُ مَسْعُودٍ الْهُلَالِيُّ.

- عَبْدُ الرَّهْمِنِ بْنُ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ.
 - عُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ الْقُرَشِيُّ.
- عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ الأَنْصَارِيُّ.
 - عُمَرُ بْنُ الْحَطَّابِ الْعَدَوِيُّ.
- عُثْرَانُ بْنُ عَفَّانَ الْقُرَشِيُّ، خَلَّفَهُ النَّبِيُّ عَلَيْ الْبُتِهِ، وَضَرَبَ لَهُ بِسَهْمِهِ.
 - عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبِ الْمَاشِمِيُّ.
- عَمْرُو بْنُ عَوْفٍ، حَلِيفُ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيِّ، عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو الأَنْصَارِيُّ.
 - عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَنَزِيُّ.
 - عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ.
 - عُوَيْمُ بْنُ سَاعِدَةَ الأَنْصَارِيُّ.
 - عِتْبَانُ بْنُ مَالِكِ الأَنْصَارِيُّ.
 - قُدَامَةُ بْنُ مَظْعُونٍ.
 - قَتَادَةُ بْنُ النُّعْهَانِ الأَنْصَارِيُّ.
 - مُعَاذُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الجَمُوح.
 - مُعَوِّذُ ابْنُ عَفْرَاءَ.
 - وَأَخُوهُ مَالِكُ بْنُ رَبِيعَةَ أَبُو أُسَيْدِ الأَنْصَارِيُّ.
 - مُرَارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيُّ.
 - مَعْنُ بْنُ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيُّ.
 - مِسْطَحُ بْنُ أَثَاثَةَ بْنِ عَبَّادِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ.
 - مِقْدَادُ بْنُ عَمْرِو الكِنْدِيُّ، حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ.
 - هِلاَلُ بْنُ أُمَيَّةَ الأَنْصَارِيُّ.

قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَلَهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]

في الآية الكريمة بيان فضل الشهادة وفضل الجهاد، والغزو في سبيل الله.

🗐 والأحلة على ذلك متواترة من الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة:

كر أولاً: من الكتاب العزيز:

قال الله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَالضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُوْلَتِيِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَأُوْلَتِيكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[البقرة:١٧٧].

قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُوفُ الْعِبَادِ ﴾ [البقرة:٢٠٧].

قال ابن العربي تَعْلَقُهُ: فِي سَبَبِ نُزُوهِا أَرْبَعَةُ أَقُوالٍ:

الْأَوَّلُ: نَزَلَتْ فِي الْجِهَادِ.

الثَّانِي: فِيمَنْ يَقْتَحِمُ الْقِتَالَ؛ أَرْسَلَ عُمَرُ فَيْهُ جَيْشًا فَحَاصَرُ وا حِصْنًا فَتَقَدَّمَ رَجُلُ عَلَيْهِ فَقَاتَلَ فَقُتِلَ، فَقَالَ النَّاسُ: أَلْقَى بِيلِهِ لِلتَّهْلُكَةِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ فَقَالَ: كَذَبُوا؛ أَوْ لَيْسَ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٠٧] لَيْسَ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٠٧]. وَحَمَلَ هِشَامُ بْنُ عَامِرٍ عَلَى الصَّفِّ حَتَّى شَقَّهُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةً: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٠٧].

الثَّالِثُ: نَزَلَتْ فِي الْهِجْرَةِ وَتَرْكِ الْمَالِ وَالدِّيَارِ لِأَجْلِهَا؛ رُوِيَ أَنْ صُهَيْبًا أَخَذَهُ أَهْلُهُ وَهُوَ قَاصِدٌ النَّبِيَّ عَيَّكِيْ فَافْتَدَى مِنْهُ بِبَقِيَّةِ مَالِهِ، وَغَيْرُهُ عَمْلَهُ فَأَشَدَى مِنْهُ بِبَقِيَّةِ مَالِهِ، وَغَيْرُهُ عَمِلَ عَمَلَهُ فَأَثْنَى عَلَيْهِمْ.

الرَّابِعُ: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْأَمْرِ بِالمُعْرُوفِ وَالنَّهْي عَنْ المُنْكَرِ (١).

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَلَهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰبِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿البقرة:٢١٨].

⁽١) أحكام القرآن الكريم (٢٠٣/١).

قال الله تعالى: ﴿ يَسْتَبُشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ ٱللَّهِ وَفَضُلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ ٱلّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لله وَٱلرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَننَا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران: ١٧١].

قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفُلِحُونَ﴾[آل عمران:٢٠٠].

قال الله تعالى: ﴿فَلْيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشُرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْآخِرَةِ ۚ وَمَن يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلُ أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٧٤].

قال الطبري تخلفه: وهذا حضٌّ من الله المؤمنين على جهاد عدوه من أهل الكفر به على أحايينهم غالبين كانوا أو مغلوبين، والتهاونِ بأقوال المنافقين في جهاد من جاهدوا من المشركين، وأن لهم فيجهادهم إياهم – مغلوبين كانوا أو غالبين – منزلة من الله رفيعة.

يقول الله لهم جل ثناؤه: ﴿ فَلَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ ﴾ [الساء: ٧٤]، يعني: في دين الله والدعاء إليه، والدخول فيها أمر به أهل الكفر به ﴿ ٱلَّذِينَ يَشَرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْاَخِرَةِ ﴾ [الساء: ٧٤]، يعني: الذين يبيعون حياتهم الدنيا بثواب الآخرة وما وعد الله أهل طاعته فيها. وبيعُهم إياها بها: إنفاقهم أموالهم في طلب رضى الله، لجهاد من أمر بجهاده من أعدائه وأعداء دينه، وبَذْهم مُهَجهم له في ذلك.

أخبر جل ثناؤه بها لهم في ذلك إذا فعلوه فقال: ﴿وَمَن يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ فَيُقْتَلُ أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ نُوْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الساء: ٤٧]، يقول: ومن يقاتل - في طلب إقامة دين الله وإعلاء كلمة الله - أعداء الله ﴿يُقَاتِلُ ﴾، يقول: فيقتله أعداء الله، أو يغلبهم فيظفر بهم ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الساء: ٤٧]، يقول: فسوف نعطيه في الآخرة ثوابًا وأجرًا عظيمًا ، وليس لما سمى جل ثناؤه «عظيمًا»، مقدار يعرف مبلغه عبادُ الله (١)

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٨/ ١٥٥).

قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّغُوتِ فَقَاتِلُوٓاْ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطُنِ ۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ [انساء:٧٦].

قال الله تعالى: ﴿ فَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ اللَّهُ السَاء: ٨٤].

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِّ إِن يَكُن مِّنَكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغُلِبُواْ مَا ثَتَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْعَةٌ يَغُلِبُواْ أَلْفَا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [الانفال:٦٠].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَنَصَرُواْ أُوْلَتَبِكَ بَعْضُهُمْ أُولِيَاءُ بَعْضِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِن قَى عَلَيْكُمُ ٱلنَّصُرُ إِلَا عَلَى مِن وَلَيَتِهِم مِن شَىءٍ حَتَى يُهَاجِرُواْ وَإِنِ ٱستَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصُرُ إِلَّا عَلَى قَوْمِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِيثَكُ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۞ وَٱلَّذِينَ حَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أُولِيَاءُ بَعْضُهُمْ أَولِيَاءُ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ وَكَيْرُ ۞ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ وَجَهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُولَتِيكَ مِنكُمْ وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ وَٱلَذِينَ ءَامَنُواْ مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُولَتِيكَ مِنكُمْ وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُولَتِيكَ مِنكُمْ وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ وَالَذِينَ ءَامَنُواْ مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُولَتِيكَ مِنكُمْ وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أُولَتِيكَ مِنكُمْ وَأُولُوا اللَّالَةُ بِكُلِ شَيْءٍ عَلِيمٌ وَالْانِهُالَةُ هِمَ مَعْمُولُواْ اللّهُ وَكُولُوا اللّهُ وَلَتِهُ فَيْ فِي كِتَكِ ٱللّهُ مِكُلِ شَيْءٍ عَلِيمٌ فَاللّهُ وَلَيْ لِنَالَهُ وَلَيْهُمْ وَلَوْلًا اللّهُ وَلَوْلًا لَلْهُ وَلَيْكُولُ وَلَلْهِ اللّهُ وَلَوْلًا اللّهُ وَلَوْلًا لَكُولُوا اللّهُ وَلَوْلًا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَوْلُوا اللهُ اللهُ اللهُ وَلِهُ اللهُ وَلَوْلًا لَلْهُ وَلَوْلُوا اللهُ اللّهُ وَلِلْواللهُ اللهُ اللّهُ وَاللّهُ اللهُ اللّهُ وَلَوْلًا لَلْهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ ال

قال ابن العربي تخلّله: ﴿وَجَهْدُواْ﴾: أَيْ الْتَزَمُوا الْجَهْدَ؛ وَهِيَ الْمُشَقَّةُ فِي أَنْفُسِهِمْ، بِتَعْرِيضِهَا لِلْإِذَايَةِ وَالنِّكَايَةِ وَالْقَتْل، وَبِأَمْوَالهِمْ بِإِهْلَاكِهَا فِيهَا يُرْضِي اللهُ(١).

قال الله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَهْدُواْ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ، وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [النوبة:١٦].

قال الشيخ السعدي تَختَلَثه: يقول تعالى لعباده المؤمنين بعد ما أمرهم بالجهاد: ﴿أَمَ حَسِبْتُمُ أَن تُتْرَكُواْ ﴾ من دون ابتلاء وامتحان، وأمر بها يبين به الصادق والكاذب.

⁽١) أحكام القرآن الكريم (٢/ ٤٣٩).

﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَهَدُواْ مِنكُمْ ﴾ أي: علما يظهر مما في القوة إلى الخارج، ليترتب عليه الثواب والعقاب، فيعلم الذين يجاهدون في سبيله: لإعلاء كلمته ﴿ وَلَمْ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ﴾ أي: وليا من الكافرين، بل يتخذون الله ورسوله والمؤمنين أولياء.

فشرع الله الجهاد ليحصل به هذا المقصود الأعظم، وهو أن يتميز الصادقون الذين لا يتحيزون إلا لدين الله، من الكاذبين الذين يزعمون الإيمان وهم يتخذون الولائج والأولياء من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين.

﴿ وَٱللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ أي: يعلم ما يصير منكم ويصدر، فيبتليكم بها يظهر به حقيقة ما أنتم عليه، ويجازيكم على أعمالكم خيرها وشرها (١).

قال الله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِندَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ۞ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ وَأُولُتَهِكَ هُمُ ٱلْفَآبِرُونَ۞ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضُونِ وَجَنَّتِ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُقِيمٌ وَلَا لِللهِ خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُ وَ أَجْرُ عَظِيمٌ ﴿ التوبة:١٩-٢٢].

عن النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ عَلَيْهُ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ رَجُلْ: مَا أُبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أُسْقِيَ الْحَاجَ، وَقَالَ آخَرُ: مَا أُبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أُسْقِيَ الْحَاجَ، وَقَالَ آخَرُ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أَعْمُرَ المُسْجِدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله أَفْضَلُ مِمّا قُلْتُمْ، فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ، وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ الله ﷺ وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ الله ﷺ وَقَالَ الله عَلَيْتُ وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتُكُمْ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ الله عَلَيْهُ وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ الله عَلَيْهُ وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ الله عَلَيْهُ وَقَالَ اللهُ عَلَيْهُ فَيْمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، فَأَنْزَلَ وَهُو يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ إِذَا صَلَيْتُ الْجُمُعَةَ دَخَلْتُ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فِيهَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهُ إِلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَامَ عَلَامً اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ إِلَى اللهِ وَالْيَوْمِ اللهُ اللهُ عَلَامَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَالْيَوْمِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَامً اللهُ ا

قَالَ الله تعالى: ﴿ قَاتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٣٦).

⁽۲) رواه مسلم (۱۸۷۹).

ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَلْغِرُونَ ﴾ [التوبة:٢٩].

قال الله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱللَّهُ اللَّهُ اللللللللَّهُ اللللللللللَّهُ الللللَّهُ الللللللَّهُ اللللللِلْمُ الللللَّهُ اللللْمُواللَّه

قال الله تعالى: ﴿ آنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالًا وَجَهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ٤١].

قال الله تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَافِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمُّ وَمَأُولِهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [التوبة:٧٣].

قَالَ الله تعالى: ﴿ لَلْكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ جَهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُوْلَـٰتِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَتُ ۖ وَأُوْلَـٰتِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۞ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّنتِ تَجُرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَرُ خَلِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ ٱلْفَوْرُ ٱلْعَظِيمُ۞ [التوبة:٨٨-٨].

قال الطبري تعمّلة: يقول تعالى ذكره: لم يجاهد هؤلاء المنافقون الذين اقتصصت قصصهم المشركين، لكن الرسول محمد عَلَيْ والذين صدقوا الله ورسوله معه، هم الذين جاهدوا المشركين بأموالهم وأنفسهم، فأنفقوا في جهادهم أموالهم وأتعبوا في قتالهم أنفسهم وبذلوها ﴿وَأُولَنَبِكَ ﴾، يقول: وللرسول وللذين آمنوا معه الذين جاهدوا بأموالهم وأنفسهم ﴿ المَيْرَتُ ﴾، وهي خيرات الآخرة، وذلك: نساؤها، وجناتها، ونعيمها. واحدتها «خَيْرة»، كما قال الشاعر:

وَلَقَدْ طَعَنْتُ مَجَامِعَ السرَّبَلاتِ رَبَسلاتِ هِنْدٍ خَسيْرَةِ الْمَلِكاتِ

و «الخيرة»، من كل شيء، الفاضلة (١).

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجُنَّةً

⁽١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٤/٤١٤).

يُقَتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعُدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي ٱلتَّوْرَائِةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرُءَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ ٱللَّهِ فَٱسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَوَذَلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ اللَّهِ التوبة: ١١١].

عَنْ قَتَادَةَ يَعَلَلْهُ أَنَّهُ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجُنَّةَ ﴾ [النوبة:١١١] فَقَالَ: ثَامَنَهُمُ الله فَأَغْلَى لَهُمُ اللهِ أَعْلَى لَهُمُ اللهِ عَامِينَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

وقال الطبري تختلفه: يقول تعالى ذكره: إن الله ابتاع من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بالجنة ﴿وَعُدًا عَلَيْهِ حَقًا ﴾ يقول: وعدهم الجنة - جل ثناؤه - وعدًا عليه حقًا أن يوفّي لهم به، في كتبه المنزلة: التوراة والإنجيل والقرآن، إذا هم وَفَوا بها عاهدوا الله، فقاتلوا في سبيله ونصرة دينه أعداء، فقتلوا وقُتِلوا ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ ٱللّهِ ﴾، يقول يقول جل ثناؤه: ومن أحسن وفاءً بها ضمن وشرط من الله ﴿فَاسَتَبْشِرُوا ﴾، يقول ذلك للمؤمنين: فاستبشروا، أيها المؤمنون، الذين صَدقوا الله فيها عاهدوا، ببيعكم وأموالكم بالذي بعتموها من ربكم به، فإن ذلك هو الفوز العظيم (٢).

وقال ابن كثير تخللة: يُخْبِرُ تَعَالَى أَنَهُ عَاوَضَ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالهِمْ إِذْ بَذَلُوهَا فِي سَبِيلِهِ بِالْجُنَّةِ، وَهَذَا مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ وَإِحْسَانِهِ، فَإِنَّهُ قَبِلَ الْعِوَضَ عَمَّا يَمْلِكُهُ بِمَا تَفَضَّلَ به على عبيده المُطِيعِينَ لَهُ^(٣).

قال الله تعالى: ﴿ يَنَأَتُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَاتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً ۚ وَٱعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة:١٢٣].

قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا ۚ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُواْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرُزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّزِقِينَ ۞ لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ

⁽١) إسناده حسن: رواه ابن المبارك في الجهاد (٤) قال: حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ مُحَمَّدُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ رَحْمَةً، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ قَتَادَةً به، وإسناده حسن من أجل محمد ابن يسار الخراساني (صدوق).

⁽٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٤/ ٤٩٨).

⁽٣) التفسير (٤/ ١٩١).

حَلِيمٌ ﴿ [الحج:٥٩-٥٥].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَهَدُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُولَتِيكَ هُمُ ٱلصَّادِقُونَ ﴿ [الحُحُرات: ١٥].

قال الله تعالى: ﴿ لَقَدُ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِٱلْبَيِّنَتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَلِنَّاسُ فِلْ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِٱلْغَيْبُ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحديد: ٢٥].

قال شيخ ابن تيمية الاسلام تَعَلَّلُهُ: فَذَكَرَ تَعَالَى أَنَّهُ أَنْزَلَ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ وَأَنَّهُ أَنْزَلَ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ وَأَنَّهُ أَنْزَلَ الْكِتَابِ وَالْمِيزَانَ وَأَنَّهُ اللهِ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ، وَلِمِذَا كَانَ قِوَامُ الدِّينِ بِكِتَابِ يَهْدِي وَسَيْفٍ يَنْصُرُ وَكَفَى بِرَبِّك هَادِيًا وَنَصِيرًا. وَالْكِتَابُ وَالْحَدِيدُ وَإِنْ الشَّرَكَا فِي الْإِنْزَالِ فَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَزَلَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَنْزِلُ الْآخَرُ؛ حَيْثُ نَزَلَ الْكِتَابُ مِنْ الله كَمَا قال تعالى: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَابِ مِنَ ٱللّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ (١).

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَكُ مُ

قال ابن كثير تَعْلَقُهُ: فَهَذَا إِخْبَارٌ من الله تعالى بمحبة عباده المؤمنين إذا صفوا مُوَاجِهِينَ لِأَعْدَاءِ الله فِي حَوْمَةِ الْوَغَى، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الله مَنْ كَفَرَ بِالله لِتَكُونَ كَلِمَةُ الله هِيَ الْعُلْيَا وَدِينُهُ هُوَ الظَّاهِرُ الْعَالِي عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ (٢٠).

قال الله تعالى: ﴿ يَنَا أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلُ أَدُلُكُمْ عَلَىٰ تِجَرَةٍ تُنجِيكُم مِّنُ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۞ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمُولِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَالِكُمْ خَلِّكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَالِكُمْ خَلِّ لَكُمْ ذَنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّتِ تَجُرى مِن خَيْرٌ لَكُمْ ذَنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّتِ تَجُرى مِن خَيْرٌ لَكُمْ ذَنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّتِ تَجُرى مِن خَيْرة وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةَ فِي جَنَّتِ عَدْنٍ ذَالِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۞ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا فَعُرْ لَكُمْ مِن اللّهِ وَفَتْحُ قَرِيبٌ وَبَشِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ يَا أَيُهَا ٱلّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ أَنصَارَ ٱللّهِ كَمَا فَلُولُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى ٱللّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحُنُ أَنصَارُ ٱللّهِ قَالَ عَيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى ٱللّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحُنُ أَنصَارُ ٱللّهِ قَالَ وَيسَى آبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى ٱللّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحُنُ أَنصَارُ ٱللّهِ قَالَ اللّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ فَحُنُ أَنصَارُ ٱللّهِ قَالَ اللّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ فَحُنُ أَنصَارُ ٱللّهِ قَالَ عَيسَى آبُنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي آلِكُ إِلَى اللّهِ قَالَ ٱللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۰/۱۳).

⁽٢) تفسير ابن كثير (٨/ ١٣٤).

فَعَامَنَت طَّآمِفَةٌ مِّنْ بَنِيَ إِسُرَّءِيلَ وَكَفَرَت طَّآمِفَةٌ فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِهِمْ فَأَصْبَحُواْ ظَهِرِينَ ﴾[الصف:١٠-١٤].

قال الإمام البخاري تَعَلَّلُهُ في الجامع الصحيح - تحت الآيات -: بَابٌ: أَفْضَلُ النَّاسِ مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ الله.

وقال الشيخ السعدي تخلفه: هذه وصية ودلالة وإرشاد من أرحم الراحمين لعباده المؤمنين، لأعظم تجارة، وأجل مطلوب، وأعلى مرغوب، يحصل بها النجاة من العذاب الأليم، والفوز بالنعيم المقيم.

وأتى بأداة العرض الدالة على أن هذا أمر يرغب فيه كل متبصر، ويسمو إليه كل لبيب، فكأنه قيل: ﴿ تُؤُمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى اللَّهِ الله اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ ا

ومن المعلوم أن الإيهان التام هو التصديق الجازم بها أمر الله بالتصديق به، المستلزم لأعمال الجوارح، ومن أجل أعمال الجوارح الجهاد في سبيل الله فلهذا قال: ﴿ وَتُجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ بِأَمْوَلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [الصف: ١١] بأن تبذلوا نفوسكم ومهجكم، لمصادمة أعداء الإسلام، والقصد نصر دين الله وإعلاء كلمته، وتنفقون ما تيسر من أموالكم في ذلك المطلوب، فإن ذلك، ولوكان كريها للنفوس شاقا عليها، فإنه ﴿ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الصف: ١١] فإن فيه الخير الدنيوي، من النصر على الأعداء، والعز المنافي للذل والرزق الواسع، وسعة الصدر وانشراحه.

وفي الآخرة الفوز بثواب الله والنجاة من عقابه، ولهذا ذكر الجزاء في الآخرة، فقال: ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ وهذا شامل للصغائر والكبائر، فإن الإيهان بالله والجهاد في سبيله، مكفر للذنوب، ولو كانت كبائر.

﴿ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾ أي: من تحت مساكنها وقصورها وغرفها وأشجارها، أنهار من ماء غير آسن، وأنهار من لبن لم يتغير طعمه، وأنهار من خمر لذة للشاربين، وأنهار من عسل مصفى، ولهم فيها من كل الثمرات، ﴿ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنَ ﴾ أي: جمعت كل طيب، من علو وارتفاع، وحسن بناء

وزخرفة، حتى إن أهل الغرف من أهل عليين، يتراءاهم أهل الجنة كما يتراءى الكوكب الدري في الأفق الشرقي أو الغربي، وحتى إن بناء الجنة بعضه من لبن ذهب وبعضه من لبن فضة، وخيامها من اللؤلؤ والمرجان، وبعض المنازل من الزمرد والجواهر الملونة بأحسن الألوان، حتى إنها من صفائها يرى ظاهرها من باطنها، وباطنها من ظاهرها، وفيها من الطيب والحسن ما لا يأتي عليه وصف الواصفين، ولا خطر على قلب أحد من العالمين، لا يمكن أن يدركوه حتى يروه، ويتمتعوا بحسنه وتقر أعينهم به، ففي تلك الحالة، لولا أن الله خلق أهل الجنة، وأنشأهم نشأة كاملة لا تقبل العدم، لأوشك أن يموتوا من الفرح، فسبحان من لا يحصي أحد من خلقه ثناء عليه، بل هو كها أثنى على نفسه وفوق ما يثني عليه عباده وتبارك الجليل خلق ألذي أنشأ دار النعيم، وجعل فيها من الجلال والجال ما يبهر عقول الخلق ويأخذ بأفئدتهم.

وتعالى من له الحكمة التامة، التي من جملتها، أنه الله لو أرى الخلائق الجنة حين خلقها ونظروا إلى ما فيها من النعيم لما تخلف عنها أحد، ولما هناهم العيش في هذه الدار المنغصة، المشوب نعيمها بألمها، وسرورها بترحها.

وسميت الجنة جنة عدن، لأن أهلها مقيمون فيها، لا يخرجون منها أبدا، ولا يبغون عنها حولا ذلك الثواب الجزيل، والأجر الجميل، والفوز العظيم، الذي لا فوز مثله، فهذا الثواب الأخروي.

وأما الثواب الدنيوي لهذه التجارة، فذكره بقوله: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَها ﴾ أي: ويحصل لكم خصلة أخرى تجبونها وهي: ﴿نَصْرٌ مِنَ ٱللّهِ ﴾ لكم على الأعداء، يحصل به العز والفرح، ﴿وَفَتُحُ قَرِيبٌ ﴾ تتسع به دائرة الإسلام، ويحصل به الرزق الواسع، فهذا جزاء المؤمنين المجاهدين، وأما المؤمنون من غير أهل الجهاد، إذا قام غيرهم بالجهاد فلم يؤيسهم الله تعالى من فضله وإحسانه، بل قال: ﴿وَبَشِرِ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾ أي: بالثواب العاجل والآجل، كل على حسب إيانه، وإن كانوا لا يبلغون مبلغ المجاهدين في سبيل الله، كما قال النبي ﷺ: «إن في الجنة مائة درجة ما بين كل

درجتين كما بين السماء والأرض، أعدها الله للمجاهدين في سبيله»(١).

كرومن السنة المطهرة:

عن عَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودٍ ﴿ اللهُ عَلَى مِيقَاتِهَا »، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ، أَيُّ عَلَى مِيقَاتِهَا »، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ: «ثُمَّ بِرُّ الوَالِدَيْنِ »، العَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ: «ثُمَّ بِرُّ الوَالِدَيْنِ »، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ: «أَجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله » فَسَكَتُ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْ ، وَلُو اسْتَزَدْتُهُ لَوُ اللهَ عَلَيْ ، وَلُو اسْتَزَدْتُهُ لَوْ اللهَ عَلَيْ . وَلُو اسْتَزَدْتُهُ لَوْ اللهَ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهَ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهَ عَلَيْ اللهَ عَلَيْ اللهَ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْنِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَل

عنِ ابْنِ عَبَّاسِ هُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرُتُمْ فَانْفِرُوا ﴾(٣).

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَضَلَ الْعَمَلِ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله تُرَى الجِهَادَ أَفْضَلَ العَمَلِ، أَفَلاَ نُجَاهِدُ؟ قَالَ: (لَكِنَّ أَفْضَلَ الجِهَادِ حَجُّ مَبْرُورٌ (٤).

عن أبي هُرَيْرَةَ ﴿ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلِ يَعْدِلُ الجِهَادَ؟ قَالَ: «لا أَجِدُهُ» قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ المُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلً مَسْجِدَكَ فَتَقُومَ وَلاَ تَفْتُرَ، وَتَصُومَ وَلاَ تُفْطِرَ؟»، قَالَ: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ؟، قَالَ أَبُو هُرُرَةَ: «إِنَّ فَرَسَ المُجَاهِدِ لَيَسْتَنُّ فِي طِوَلِهِ، فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٍ» (٥).

عن أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيَّ ﴿ مُحَدَّثَهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ الله أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله يَظْفِيهِ وَمَالِهِ »، قَالُوا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ فِيَاهِ مِنْ اللهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ »، قَالُوا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ فِي شِعْبِ مِنَ الشِّعَابِ يَتَّقِي الله، وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ » (٦).

عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٨٦٠).

⁽٢) رواه البخاري (٢٧٨٢)، ومسلم (١٣٧).

⁽٣) رواه البخاري (۲۷۸۳)، و مسلم (١٣٥٣).

⁽٤) رواه البخاري (٢٧٨٤).

⁽٥) رواه البخاري (٢٧٨٥).

⁽٦) رواه البخاري (٢٧٨٦)، ومسلم (٨٨٨).

الله، وَالله أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ، كَمَثَلِ الصَّائِمِ القَائِمِ، وَتَوَكَّلَ الله لِلْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِهِ، بَأَنْ يَتَوَفَّاهُ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ سَالًِا مَعَ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ» (١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ آمَنَ بِالله وَبِرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلاَةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ كَانَ حَقًّا عَلَى الله أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّة، جَاهَدَ فِي سَبِيلِ الله أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَفَلاَ نُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا الله لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ الله، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ الله، فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ – أُرَاهُ – وَالأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ الله، فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ – أُرَاهُ – فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ» قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ: وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ أَلَاهُ مَنْ أَبِيهِ: وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ أَلَاهُ مَا أَنْهُ لَا الله عَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ: وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ أَلَاهُ الله عَلَى اللهُ عَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ: وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ أَلَاهُ مَا لَوْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ الله اللهِ عَلَى المَدْ فَقَالُولُوهُ اللهُ عَلَيْهِ فَلَا عُمُ مَا لَيْ فَلَا عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَيْمُ الرَّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْمَ الرَّهُ مَنْ أَلِيهِ إِلَيْهُ المَاهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْمُ اللّهُ عَنْ أَبِيهِ اللّهُ عَلَى الْمَالِ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ صَالِمُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ الله أَوْ رَوْحَةٌ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (٣).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَيْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «لَقَابُ قَوْسٍ فِي الْجَنَّةِ، خَيْرٌ مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَتَغْرُبُ» (٤).

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ رَفِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلِيَّ قَالَ: «الرَّوْحَةُ وَالغَدْوَةُ فِي سَبِيلِ الله أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (٥٠).

عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ الله فَتَمَسَّهُ النَّارُ» (٦).

عن عَبْدُ الله بْنُ أَبِي أَوْفَى ﴿ إِنَّ رَسُولَ الله عَيْكِ قَالَ: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ

⁽۱) رواه البخاري (۲۷۸۷)، ومسلم (۱۸۷۸).

⁽٢) رواه البخاري (۲۷۹۰).

⁽٣) رواه البخاري (٢٧٩٢).

⁽٤) رواه البخاري (٢٧٩٣).

⁽٥) رواه البخاري (٢٧٩٤)، ومسلم (١٨٨١).

⁽٦) رواه البخاري (٢٨١١).

ظِلاَكِ السُّيُوفِ»(١).

عن النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ هَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ رَجُلِّ: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أَسْقِيَ الْحَاجَّ، وَقَالَ آخَرُ: مَا أَبَالِي أَنْ لَا أَعْمَلَ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أَعْمُرَ المُسْجِدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ: الجِّهَادُ فِي سَبِيلِ الله أَعْمَلُ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَمِ إِلَّا أَنْ أَعْمُرَ المُسْجِدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ: الجِهادُ فِي سَبِيلِ الله أَفْضَلُ عِمَّا قُلْتُمْ، فَزَجَرَهُمْ عُمْرُ، وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ الله ﷺ وَهُ فَيَا الْحَمَلَةُ مُ فِيهِ، فَأَنْزَلَ وَهُو يَوْمُ الجُمُعَةِ، وَلَكِنْ إِذَا صَلَيْتُ الجُمُعَةَ دَخَلْتُ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فِيهَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، فَأَنْزَلَ وَاللّهِ وَالْيَوْمِ اللّهُ عَلَيْ اللّهِ وَالْيَوْمِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ وَالْيَوْمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

عَنْ مُعَاذِ بْنَ جَبَلِ عَلَيْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النّبِي عَلَيْهِ فِي سَفَر، فَأَصْبَحْتُ يَوْمًا قريبًا مِنْهُ وَنَحْنُ نَسِيرُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله أَخْبِرْنِي بِعَمَلُ يُدْخِلُنِي الجَنّة وَيُبَاعِدُنِي عَنِ اللّهِ وَلا الله وَلاَ الله وَلَا الله وَلَا يَسْرَهُ الله عَلَيْهِ، تَعْبُدُ الله وَلا النّار، قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ عَظِيم، وَإِنّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَرَهُ الله عَلَيْهِ، تَعْبُدُ الله وَلا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاة، وتُوثِ الزّكَاة، وتَصُومُ رَمَضَان، وَتَحُجُ البَيْتَ» ثُمَّ قَالَ: «أَلا أَدُلّكَ عَلَى أَبُوابِ الخَيْرِ: الصَّوْمُ جُنّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ اللّهُ إِللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

⁽١) رواه البخاري (٢٨١٨)، ومسلم (١٧٤٢).

⁽٢) رواه مسلم (١٨٧٩).

⁽٣) رواه مسلم (١٨٨٤).

وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الجِهَادُ»(١).

كرومن الإجماع:

قال ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الله: لَا أَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ الْعَمَلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلَ مِنْ الْجِهَادِ رَوَى هَذِهِ المُسْأَلَةَ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ.

قَالَ الْأَثْرَمُ: قَالَ أَحْمَدُ: لَا نَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ أَبُوَابِ الْبِرِّ أَفْضَلَ مِنْ السَّبِيلِ.

وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ: سَمِعْت أَبَا عَبْدِ الله، وَذُكِرَ لَهُ أَمْرُ الْعَدُوِّ؟ فَجَعَلَ يَبْكِي، وَيَقُولُ: مَا مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ أَفْضَلَ مِنْهُ.

وَقَالَ عَنْهُ غَيْرُهُ: لَيْسَ يَعْدِلُ لِقَاءَ الْعَدُوِّ شَيْءٌ. وَمُبَاشَرَةُ الْقِتَالِ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، وَالَّذِينَ يُقَاتِلُونَ الْعَدُوَّ، هُمْ الَّذِينَ يَدْفَعُونَ عَنْ الْإِسْلَامِ وَعَنْ حَرِيمِهِمْ، الْأَعْمَالِ، وَالَّذِينَ يُقَاتِلُونَ الْعَدُوَّ، هُمْ الَّذِينَ يَدْفَعُونَ عَنْ الْإِسْلَامِ وَعَنْ حَرِيمِهِمْ، فَأَيُّ عَمَلِ أَفْضَلُ مِنْهُ، النَّاسُ آمِنُونَ وَهُمْ خَائِفُونَ، قَدْ بَذَلُوا مُهَجَ أَنْفُسِهِمْ (٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كَتَنَهُ: وَالْأَمْرُ بِالْجِهَادِ وَذِكْرُ فَضَائِلِهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَرَ. وَلِهَذَا كَانَ أَفْضَلَ مَا تَطَوَّعَ بِهِ الْإِنْسَانُ وَكَانَ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ وَالسُّنَّةِ: أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَرَ. وَلِهَذَا كَانَ أَفْضَلَ مَا تَطَوَّع بِهِ الْإِنْسَانُ وَكَانَ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ أَفْضَلَ مِنْ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَمِنْ الصَّلَاةِ التَّطَوَّعِ وَالصَّوْمِ التَّطَوُّعِ. كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ (٣).

وقال شيخ الإسلام كَلَّهُ: وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ الْعُلَهَاءُ - فِيهَا أَعْلَمُ - عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّطَوُّعَاتِ أَفْضَلُ مِنْ الْحُجِّ وَأَفْضَلُ مِنْ الْحُجِّ وَأَفْضَلُ مِنْ الطَّوْمِ التَّطَوُّعِ وَأَفْضَلُ مِنْ الْمُجَاوَرَةِ بِمَكَّةَ وَالمُدِينَةِ وَأَفْضَلُ مِنْ المُجَاوَرَةِ بِمَكَّةَ وَالمُدِينَةِ وَبَيْتِ الله أَفْضَلُ مِنْ المُجَاوَرَةِ بِمَكَّةَ وَالمُدِينَةِ وَبَيْتِ المُقْدِسِ (٤).

⁽١) رواه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣، وأحمد (٢٢٠١٦) وغيرهم، من طريق عَاصِم ابْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ ﷺ به وفي الحديث خلاف كبير أورده الدارقطني في العلل (٦/ ٧٣)، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (برقم ٤١٣).

⁽٢) المغني (٩/ ١٩٩).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٨/ ٣٥٢).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢٨/ ٤١٨).

قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَبِيِّ قَلْتَلَ مَعَهُ رِبِيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمُ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ وَٱللّهُ يُحِبُّ ٱلصَّبِرِينَ ۞ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي آَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى إِلّا أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي آَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى اللّهُ وَاللّهُ يُحِبُ الْقَوْمِ ٱلْكَافِرِينَ ۞ فَعَاتَنْهُمُ ٱللّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْآخِرَةِ وَٱللّهُ يُحِبُ الْفَوْمِ ٱلْكَافِرِينَ ۞ اللّهُ صَالَاءً اللّهُ اللّ

وفي الآية بيان فضل الصبر عند لقاء العدو.

قال الشيخ السعدي تعمّله: هذا تسليةٌ للمؤمنين، وحثٌ على الاقتداء بهم، والفعل كفعلهم، وأن هذا أمر قد كان متقدما، لم تزل سنة الله جارية بذلك، فقال: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَبِي ﴿ قَائَلَ مَعَهُ رَبِيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ أي: جماعات كثيرون من أتباعهم، الذين قد ربتهم الأنبياء بالإيهان والأعمال الصالحة، فأصابهم قتل وجراح وغير ذلك.

﴿ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ اللهِ أي: ما ضعفت قلوبهم، ولا وهنت أبدانهم، ولا استكانوا، أي: ذلوا لعدوهم، بل صبروا وثبتوا، وشجعوا أنفسهم، ولهذا قال: ﴿ وَٱللَّهُ يُحِبُ ٱلصَّابِرِينَ ﴾.

ثم ذكر قولهم واستنصارهم لربهم، فقال: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ ﴾ أي: في تلك المواطن الصعبة ﴿ إِلَّا أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا ﴾ والإسراف: هو مجاوزة الحد إلى ما حرم، علموا أن الذنوب والإسراف من أعظم أسباب الخذلان، وأن التخلي منها من أسباب النصر، فسألوا ربهم مغفرتها.

ثم إنهم لم يتكلوا على ما بذلوا جهدهم به من الصبر، بل اعتمدوا على الله، وسألوه أن يثبت أقدامهم عند ملاقاة الأعداء الكافرين، وأن ينصرهم عليهم، فجمعوا بين الصبر وترك ضده، والتوبة والاستغفار، والاستنصار بربهم، لا جرم أن الله نصرهم، وجعل لهم العاقبة في الدنيا والآخرة، ولهذا قال: ﴿فَعَاتَنْهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا ﴾ من النصر والظفر والغنيمة، ﴿وَحُسُنَ ثَوَابِ ٱلْآخِرَةِ ﴾ وهو الفوز برضا ربهم،

والنعيم المقيم الذي قد سلم من جميع المنكدات، وما ذاك إلا أنهم أحسنوا له الأعمال، فجازاهم بأحسن الجزاء، فلهذا قال: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ في عبادة الخالق ومعاملة الخلق، ومن الإحسان أن يفعل عند جهاد الأعداء، كفعل هؤلاء الموصوفين (۱).

والأدلة من القرآن الكريم، والسنة متضافرة على هذا الأمر بالتزام الصبر عند لقاء الأعداء:

قال الله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۚ أُوْلَتبِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوًّا وَأُوْلَتبِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[البقرة:١٧٧].

قال ابن كثير يَعْلَشُهُ: وَحِينَ الْبَأْسِ أَيْ فِي حَالِ الْقِتَالِ وَالْتِقَاءِ الْأَعْدَاءِ (٢).

وقال شيخ الإسلام تَعَلَّقُهُ: وَالصَّبُرُ عَلَى مَا أُبْتُلِيَ بِهِ بِاخْتِيَارِهِ كَالْجِهَادِ؛ فَإِنَّ الصَّبْرَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ مِنْ الصَّبْرِ عَلَى الْمُرْضِ الَّذِي يُبْتَلَى بِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ؛ وَلِذَلِكَ إِذَا ٱبْتُلِي بِالْعَنَتِ فِي الْجِهَادِ فَالصَّبْرُ عَلَى ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ الصَّبْرِ عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الصَّبْرَ مِنْ الصَّبْرِ عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الصَّبْرَ مِنْ تَمَامِ الْجِهَادِ بِفَاقَةِ أَوْ مَرَضٍ حَصَلَ بِسَبَهِ كَانَ الصَّبْرُ عَلَيْهِ أَفْضَلَ (٣).

قال الله تعالى: ﴿...كُم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّابِرِينَ ﴿ وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ عَالُواْ رَبَّنَآ أَفُرِغُ عَلَيْنَا صَبُرَا وَثَبِّتُ أَقْدَامَنَا وَأَنصُرُنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَنْهِرِينَ ﴾ [البقرة:٢٤٩].

قال الشيخ السعدي كتلفه: من حكمة الله تعالى تمييز الخبيث من الطيب، والصادق من الكاذب، والصابر من الجبان، وأنه لم يكن ليذر العباد على ما هم عليه من الاختلاط وعدم التمييز. ومنها: أن من رحمته وسننه الجارية أن يدفع ضرر الكفار والمنافقين بالمؤمنين المقاتلين، وأنه لولا ذلك لفسدت الأرض باستيلاء الكفر

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ١٥١).

⁽٢) التفسير (١/ ٣٥٧٩).

⁽٣) مجموع الفتاوي (١٠/ ٥٧٥).

وشعائره عليها^(١).

قال الله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجُنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران:١٤٢].

قال ابن كثير يَحْتَلَثُهُ: أَيْ لَا يَحْصُلُ لَكُمْ دُخُولُ الْجُنَّةِ حَتَّى تُبْتَلُوْا وَيَرَى الله مِنْكُمُ الْمُجَاهِدِينَ فِي سبيله، والصابرين على مقاومة الْأَعْدَاءِ.

وَقُولُهُ: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [الدعران: ١٤٣] أَيْ قَدْ كُنتُمْ أَيُّهَا اللَّوْمِنُونَ قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ، تَتَمَنَّوْنَ لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَتَتَحَرَّقُونَ عَلَيْهِمْ وَتَوَدُّونَ مُنَاجَزَتَهُمْ وَمُصَابَرَتَهُمْ، فَهَا قَدْ حَصَلَ لَكُمُ الَّذِي تَمَنَّيْتُمُوهُ وَطَلَبْتُمُوهُ، فَهَا قَدْ حَصَلَ لَكُمُ الَّذِي تَمَنَّيْتُمُوهُ وَطَلَبْتُمُوهُ، فَهَا قَدْ حَصَلَ لَكُمُ الَّذِي تَمَنَّيْتُمُوهُ وَطَلَبْتُمُوهُ، فَهُا قَدْ حَصَلَ لَكُمُ الَّذِي تَمَنَّيْتُمُوهُ وَطَلَبْتُمُوهُ، فَهُا قَدْ حَصَلَ لَكُمُ الَّذِي تَمَنَّيْتُمُوهُ وَطَلَبْتُمُوهُ فَلَائِمُوهُ وَطَلَبْتُمُوهُ فَدُونَكُمْ فَقَاتِلُوا وَصَابِرُوا (٢٠).

وقال الشيخ السعدي تعلّله: هذا استفهام إنكاري، أي: لا تظنوا، ولا يخطر ببالكم أن تدخلوا الجنة من دون مشقة واحتمال المكاره في سبيل الله وابتغاء مرضاته، فإن الجنة أعلى المطالب، وأفضل ما به يتنافس المتنافسون، وكلما عظم المطلوب عظمت وسيلته، والعمل الموصل إليه، فلا يوصل إلى الراحة إلا بترك الراحة، ولا يدرك النعيم إلا بترك النعيم، ولكن مكاره الدنيا التي تصيب العبد في سبيل الله عند توطين النفس لها، وتمرينها عليها ومعرفة ما تئول إليه، تنقلب عند أرباب البصائر منحا يسرون بها، ولا يبالون بها، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

ثم وبخهم تعالى على عدم صبرهم بأمر كانوا يتمنونه ويودون حصوله، فقال: ﴿ وَلَقَدُ كُنتُمُ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ ﴿ [آل عمران:١٤٣] وذلك أن كثيرا من الصحابة ﴿ عَن فاته بدر يتمنون أن يحضرهم الله مشهدا يبذلون فيه جهدهم، قال الله تعالى لهم: ﴿ وَأَنتُمُ وَنَكُمُوهُ ﴾ أي: رأيتم ما تمنيتم بأعينكم ﴿ وَأَنتُمُ تَنظُرُونَ ﴾ فها بالكم وترك الصبر؟ هذه حالة لا تليق ولا تحسن، خصوصا لمن تمنى ذلك، وحصل

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ١٠٨).

⁽٢) التفسير (٢/ ١١١).

له ما تمنى، فإن الواجب عليه بذل الجهد، واستفراغ الوسع في ذلك(١).

قال الله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمُّ وَاصْبِرُوَّا إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّابِرِينَ ﴾ [الأنفال:٤٦].

قال ابن كثير تَعَلَّلَهُ: هَذَا تَعْلِيمُ من الله تعالى لعباده المُؤْمِنِينَ آدَابَ اللَّفَاءِ وَطَرِيقَ الشَّبَاعَةِ عِنْدَ مُوَاجَهَةِ الْأَعْدَاءِ (٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كتاتفه: وَالشَّجَاعَةُ لَيْسَتْ هِيَ قُوَّةُ الْبَدَنِ وَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ قَوِيَّ الْبَدَنِ ضَعِيفَ الْقَلْبِ؛ وَإِنَّهَا هِي قُوَّةُ الْقَلْبِ وَثَبَاتُهُ. فَإِنَّ الْقِتَالَ مَدَارُهُ عَلَى الرَّجُلُ قَوِيَّ الْبَدَنِ وَصَنْعَتِهِ لِلْقِتَالِ؛ وَعَلَى قُوَّةِ الْقَلْبِ وَجِبْرَتِهِ بِهِ. وَالمُحْمُودُ مِنْهُمَا مَا كَانَ بِعِلْمِ وَمَعْرِفَة؛ دُونَ التَّهَوُّرِ الَّذِي لَا يُفَكِّرُ صَاحِبُهُ وَلَا يُمَيِّزُ بَيْنَ المُحْمُودِ وَالمُذْمُوم؛ وَلَهَذَا وَمَعْرِفَة؛ دُونَ التَّهَوُّرِ الَّذِي لَا يُفكِّرُ صَاحِبُهُ وَلَا يُمَيِّزُ بَيْنَ المُحْمُودِ وَالمُذْمُوم؛ وَلَهَذَا كَانَ الْقَوِيُّ الشَّدِيدُ النَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ. حَتَّى يَفْعَلَ مَا يَصْلُحُ. فَأَمَّا المُعْلُوبُ حِينَ غَضَبِهِ فَلَيْسَ بِشُجَاعٍ وَلَا شَدِيدٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ جِمَاعَ ذَلِكَ هُو الصَّبُرُ (٣٠٠). المُغلُوبُ حِينَ غَضَبِهِ فَلَيْسَ بِشُجَاعٍ وَلَا شَدِيدٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ جِمَاعَ ذَلِكَ هُو الصَّبُرُ (٣٠٠).

قال الله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرَا لَعَيْتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرَا لَعَيْتُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الانفال: ٤٥].

قال الشيخ السعدي تَعَلَّلُهُ: يقول تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ۚ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً ﴾ أي: طائفة من الكفار تقاتلكم.

﴿ فَٱثْبُتُواْ ﴾ لقتالها، واستعملوا الصبر وحبس النفس على هذه الطاعة الكبيرة، التي عاقبتها العز والنصر.

واستعينوا على ذلك بالإكثار من ذكر الله ﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ أي: تدركون ما تطلبون من الانتصار على أعدائكم، فالصبر والثبات والإكثار من ذكر الله من أكبر الأسباب للنصر (٤).

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص١٥٠).

⁽٢) التفسير (٤/ ٦٢).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٨/ ١٥٨).

⁽٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٣٢٢).

قال الله تعالى: ﴿ ٱلْكَنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعُفَاً فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْعَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْعَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّابِرِينَ ﴾ [الانفال:٦٦].

قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل:١١٠].

قال الله تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ ﴾ [ممد:٣١].

قال الطبري تخالثه: يقول تعالى ذكره لأهل الإيهان به من أصحاب رسول الله ﷺ ﴿ وَلَنَبُلُونَكُمْ ﴾ أيها المؤمنون بالقتل، وجهاد أعداء الله ﴿ حَتَىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَهِدِينَ مِنكُمْ ﴾ يقول: حتى يعلم حزبي وأوليائي أهل الجهاد في الله منكم، وأهل الصبر على قتال أعدائه، فيظهر ذلك لهم، ويعرف ذوو البصائر منكم في دينه من ذوي الشكّ والحيرة فيه وأهل الإيهان من أهل النفاق ونبلو أخباركم، فنعرف الصادق منكم من الكاذب (١).

قَالَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجُرًا عَظِيمًا ﴾ لَنتج:١٠].

قال الطبري تخلف: وقوله: ﴿ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ... ﴾ الآية، يقول تعالى ذكره: ومن أوفى بها عاهد الله عليه من الصبر عند لقاء العدو في سبيل الله ونُصرة نبيه على أعدائه ﴿ فَسَيُؤْتِيهِ أَجُرًا عَظِيمًا ﴾ يقول: فسيعطيه الله ثوابا عظيها، وذلك أن يُدخله الجنة جزاء له على وفائه بها عاهد عليه الله، ووثق لرسوله على الصبر معه عند البأس بالمؤكدة من الأيهان (٢).

⁽١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٢٢/ ١٨٥).

⁽٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٢١/ ٢٥٥).

كرومن أدلة السنة على لزوم الصبر عند لقاء الأعداء:

عَنْ سَالِمِ أَيِ النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَر بْنِ عُبَيْدِ الله، وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُالله بْنُ أَيِ أَوْفَى هُمَّ، فَقَرَأْتُهُ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا، انْتَظَرَ حَتَّى مَالت ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ خَطِيبًا قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، لاَ تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُقِ، وَسَلُوا الله العَافِية، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّةَ تَعْتَ ظِلالِ السُّيُوفِ»، وَسَلُوا الله العَافِية، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الجَنَّة تَعْتَ ظِلالِ السُّيُوفِ»، ثُمَّ قَالَ: «اللهمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، وَمُجْرِي السَّحَابِ، وَهَازِمَ الأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ» (١٠).

قال النووي يَحْلَلْهُ: فَهَذَا حَثٌّ عَلَى الصَّبْرِ فِي الْقِتَالِ وَهُوَ آكَدُ أَرْكَانِهِ (٢).

قال ابن بطال تخلف: قال المهلب: الصبر سبب إلى كل خير، وقد نص الله عليه في غير موضع من كتابه، فأمر النبي عليه الصبر عند لقاء العدو رجاء بركته؛ ولئلا يأنس الناس بالكسل والفشل اللذين هما آفة الحرمان في الدنيا والآخرة، والصبر على مطلوبات الدنيا والآخرة ضهان لإدراكها. وقوله: «فاصبروا» معناه: الحض والندب؛ لأن الفرض الذي فرض الله على المسلمين عند لقاء العدو إنها هو عند المثلين، فها كان أكثر فإنها هو حض وندب، والله الموفق (٣).

عن ابْنُ عُمَرَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللَّهُ اللَّهُ الْقَبِلِ فَهَا اجْتَمَعَ مِنَّا اثْنَانِ عَلَى الشَّجَرَةِ الَّتِي بَايَعْهُمْ، عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى المَوْتِ؟ بَايَعْهُمْ، عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى المَوْتِ؟ قَالَ: ﴿ لاَ ، بَلْ بَايَعَهُمْ عَلَى الصَّبْرِ ﴾ (٤).

قال الحافظ ابن حجر تَعَلَّلهُ: قوله: «بل بايعهم على الصبر»: أي على الثبات وعدم الفرار سواء أفضى بهم ذلك إلى الموت أم لا، والله أعلم (٥).

⁽١) رواه البخاري (٢٩٦٥، ٢٨٣٣، ٢٩٦٥)، ومسلم (١٧٤٢).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۲/۲۶).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٥/ ٤٥).

⁽٤) رواه البخاري (٢٩٥٨).

⁽٥) فتح الباري (٦/ ١١٨).

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهُ ﷺ: «مَنْ لَقِيَ فِي الله فَصَبَرَ حَتَّى يُقْتَلِّ، أَوْ يَغْلِبَ لَمْ يُفْتَنْ فِي قَبْرِهِ (١).

قلت: وسيأتي – إن شاء الله تعالى – المزيد من الأدلة والأقوال على وجوب الصبر، والشجاعة عند القتال، وحرمة التولي يوم الزحف عند قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفَا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ٥ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَبِذِ دُبُرَهُڗ إِلَّا مُتَحَرِّفَا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأُونهُ جَهَنَّمُّ وَبِئُسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [الأنفال: ١٥-١٦].

* 8888

(١) إسناده ضعيف: رواه ابن أبي عاصم في الجهاد (١٢٦)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨٢٤٣)، وفي الشامين (٢٤٩٥)، وابن شاهين في فضائل الأعمال (٢٨٥)، والحاكم في المستدرك (٢٣٥٥٦) جميعاً من طريق مُعَاوِيَةُ بْنُ يَخْيَى، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ بِهِ.

وفي الإسناد:

١- (معاوية بن يحي أبو مطيع) صدوق له أوهام. التهذيب.

٢- (نصر بن علقمة) وتَّقه دحيم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ: مقبول.

وفي الحديث اختلاف:

فرواه معاوية بن يحي بالطريق السابق.

ورواه صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ الله، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَخِيهِ مَحْفُوظِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ – بزيادة ابن عائذ، وأبو هريرة – كما عند الطبراني في الأوسط (٤١١٨).

وفي إسناده: (صدقة بن عبد الله السمين) ضعيف، فالمحفوظ الوجه الأول، والله أعلم.

وضعَّف الحديثَ الشيخُ الألباني: في السلسلة الضعيفة (٤٦٥١)، وفي ضعيف الجامع (٥٨٣٢).

قال الله تعالى: ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلُ بِهِ عَسُلُطَانَا ۖ وَمَأْوَلَهُمُ ٱلنَّارُ ۖ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٠١]

في الآية الكريمة بيان نصر الله على الله عليه وسلم ولأمته إلقاء الرعب في قلوب المشركين.

قال الإمام البخاري كَنَاتَهُ في الجامع الصحيح (كتاب الجهاد):

بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ» وَقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿سَنُلْقِى فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَا أَشَرَكُواْ بِٱللَّهِ ﴾[آل عمران:١٥١] قَالَهُ جَابِرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

وساق البخاري تَعْلَشُهُ بإسناده إلى أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، فَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ، فَكِيمَ وَاللهِ عَلَيْهُ وَأَنْتُمْ تَنْتَثِلُونَهَا. فَوُضِعَتْ فِي يَدِي» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَقَدْ ذَهَبَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَثِلُونَهَا.

قال ابن بطال كتلفه: قال المهلب قوله: «نصرت بالرعب» هو شيء خصه الله وفضله به، لم يؤته أحدًا غيره ورأينا ذلك عيانًا(١).

قال الحافظ ابن حجر تخالف: قوله: نصرت بالرعب زاد أبو أمامة يقذف في قلوب أعدائي أخرجه أحمد. قوله: «مَسِيرَة شَهْرٍ» مفهومه أنه لم يوجد لغيره النصر بالرعب في هذه المدة ولا في أكثر منها أما ما دونها فلا لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب: «وَنُصِرْتُ عَلَى الْعَدِّو بِالرُّعْبِ وَلَوْ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَة شَهْرٍ» فالظاهر اختصاصه به مطلقا، وإنها جعل الغاية شهرا؛ لأنه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه، وهذه الخصوصية حاصلة له على الإطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر، وهل هي حاصلة لأمته من بعده؟ فيه احتهال (٢).

⁽١) شرح صحيح البخاري (٥/ ١٤٢).

⁽٢) فتح الباري (١/ ٤٣٧).

وقال ابن دقيق العيد كَمْلَهُ: قَوْلُهُ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ الرُّعْبِ اللهُ عَلَيْهِ وَالَّهِ وَسَلَّمَ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ اللهُ عَلَيْهِ وَالْخِصُوصِيَّةُ الَّتِي يَقْتَضِيهَا لَفْظُ الرُّعْبُ»: هُوَ الْوَجَلُ وَالْحُوْفُ لِتَوَقَّعِ نُزُولِ مَحْظُورٍ، وَالْخُصُوصِيَّةُ الَّتِي يَقْتَضِيهَا لَفْظُ الْمُرانِ: الْحَدِيثِ: مُقَيَّدَةٌ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنْ الزَّمَانِ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَنْفِي وُجُودَ الرُّعْبِ مِنْ غَيْرِهِ فِي أَقَلَّ مِنْ هَذِهِ الْسَافَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ لِغَيْرِهِ فِي أَكْثَرَ مِنْهَا، فَإِنَّهُ مَذْكُورٌ فِي سِيَاقِ الْفَضَائِلِ وَالْخَصَائِصِ، وَيُنَاسِبُهُ: أَنْ تُذْكَرَ الْغَايَةُ فِيهِ، وَأَيْضًا، فَإِنَّهُ لَوْ وُجِدَ لِغَيْرِهِ فِي أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الْمَسَافَةِ، وَذَلِكَ يَنْفِي الْخُصُوصِيَّةَ هَذِهِ الْمَسَافَةِ، وَذَلِكَ يَنْفِي الْخُصُوصِيَّةَ مَا اللهُ عَبِ فِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ، وَذَلِكَ يَنْفِي الْخُصُوصِيَّة مَا اللهُ عَبِ فِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ، وَذَلِكَ يَنْفِي الْخُصُوصِيَّة مَا اللهُ عَبْ أَنْ اللهُ عَبْ فِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ، وَذَلِكَ يَنْفِي الْخُصُوصِيَّة مِا اللهُ عَبْ فِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ، وَذَلِكَ يَنْفِي الْخُصُوصِيَّة مِا اللهُ عَبْ فِي هَا اللهُ عَبْ فِي هَا لَهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ لَلْهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ لَكُولُولِكُ لَيْفُولِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ الللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَالْعُلُولُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَ

وفي قول الله تعالى: ﴿ هُو ٱلَّذِي ٓ أَخْرِجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ مِن دِينرِهِمُ لِأَوَّلِ ٱلْخَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُواْ وَظَنتُواْ أَنَهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَنهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَاكُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَاكُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَاكُوبِهِمْ وَأَيْدِى اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ مِنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ الله

قال الطبري يَعْتَلَثُهُ: وقوله: ﴿ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعُبَّ ﴾ يقول: وألقى في قلوبهم الخوف منكم (٢٠).

* 8888 *

⁽١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/١٥٠).

⁽٢) التفسير (٢٠/ ٢٥٠).

قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللّهُ وَعُدَهُ وَإِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِيَّ عَتَّى إِذَا فَشِلْتُمُ وَتَنْزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِنْ بَعْدِ مَا أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلنَّانِيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلنَّخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلمُؤْمِنِينَ ۞ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلُومُنَ عَلَى ٓ أَحَدِ وَٱلرّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلمُؤْمِنِينَ ۞ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلا تَلْوَمُنَ عَلَىٰ أَحَدِ وَٱلرّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَنُواْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلا مَا أَصَلَبَكُمْ وَٱللّهُ خَيرًا بِمَا تَعْمَلُونَ ۞ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِنْ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةٌ تُعَاسًا يَغْشَى طَآبِفَةً مَا مَن عَمْ وَاللّهُ عَبْرُ الْحَقِيقِ عَلَى اللّهُ مَا فَلْ يُعْدُونَ فِي اللّهُ مَا لَا يُبْدُونَ فَى اللّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُعَجِصَ مَا لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَى مُ مَا فَيَلْنَا هَمُهُمُ أَقُلُ اللّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُعَجِصَ مَا لَكَ يَعُولُونَ فَى تُلْعُمُ أَلْقَتُلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمُ وَلِيَبْتَلِيَ ٱللّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُعَجِصَ مَا لَكَ يَعْدُولُونَ فَى اللّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُعَجَصَ مَا لَكَ يَعْمُ وَلِينَا اللّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيمَ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهُ عَنْهُمْ أَلْ اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهُ عَنْهُمْ أَلْ اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهُ عَنْهُمْ إِنَا اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهُ عَنْهُمْ إِلَى اللّهُ عَنْهُمْ إِلْ اللّهُ عَنْهُمْ إِلَى اللّهُ عَنْهُمْ إِلَى اللّهُ عَنْهُمْ إِلَى اللّهُ عَنْهُمْ إِلَى اللّهُ عَنْهُمْ إِلَا لَا عَلَى اللّهُ عَنْهُمْ إِلَى اللّهُ عَنْهُمْ إِلَى اللّهُ عَنْهُمْ إِلَالَهُ عَنْهُمْ إِلَا اللّهُ عَنْهُمْ إِلَاللّهُ عَنْهُمْ إِلَا لَلْهُ

وفي الآيات الكريمة ذكر «غزوة أحد»، وقد تقدم بيانها عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ثُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ۚ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۞ إِذْ هَمَّت طَّآبِفَتَانِ مِنْ أَهْلِكَ ثُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [آل عمران:١٢١-١٢١].

قال الله تعالى: ﴿فَيِمَا رَحْمَةِ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمَّ وَلَوْ كُنتَ فَظًا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَانفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرُ لَهُمْ وَشَاوِرُهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران:١٠٩]

في الآية الكريمة حث الأمير على مشاورته قُوَّاده وجنده.

قال ابن القيم تَعْلَقهُ: اسْتِحْبَابُ مَشُورَةِ الْإِمَامِ رَعِيَّتَهُ وَجَيْشَهُ.

١- اسْتِخْرَاجًا لِوَجْهِ الرَّأْيِ.

٢ - وَاسْتِطَابَةً لِنَفُوسِهِمْ.

٣- وَأَمْنًا لِعَتَبِهِمْ.

٤ - وَتَعَرُّفًا لِمُصْلَحَةٍ يَخْتَصُّ بِعِلْمِهَا بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْض.

٥- وَامْتِثَالًا لِأَمْرِ الرَّبِّ فِي قُولُه تَعَالى: ﴿ وَشَاوِرُهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۗ [آل عمران:١٠٩] وَقَدْ مَدَحَ ﷺ عِبَادَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى:٣٨](١).

قال ابن قدامة كَالله: يَنْبَغِي لِلْأَمِير...وَيُكْثِرُ الْمُشَاوَرَةَ لِذَوِي الرَّأْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ (٢).

وقال ابن القيم كَالله: وقد تضمنت هذه الكلمات ﴿ وَشَاوِرُهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ مراعاة حق الله وحق الخلق، فإنهم إما يسيئوا في حق الله وفي حق رسوله، فإن أساءوا في حقك فقابل ذلك بعفوك عنهم، وإن أساءوا في حقي فاسألني أغفر لهم واستجلب قلوبهم، وأستخرج ما عندهم من الرأي بمشاورتهم، فإن ذلك أحرى في استجلاب طاعتهم وبذل النصيحة، فإذا عزمت فلا استشارة بعد ذلك، بل توكل وامض لما عزمت عليه من أمرك فإن الله يحب المتوكلين. فهذا وأمثاله من الأخلاق التي أدب الله بها رسوله (٣).

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَيِيِّ أَن يَغُلُّ وَمَن يَغْلُلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةُ الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَيْ أَن يَغُلُّ وَمَن يَغْلُلُ يَأْتُ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةُ اللهُ وَلَا يُظْلَمُونَ ﴾ [ال عمران ١٦١]

🗐 وفي الآية الكريمة مسائل عِدة:

المسألة الأولى: سبب نزول الآية

قال الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي يَعْلَلْهُ: قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَن يَغُلُّهُ ۚ [آل عمران:١٦١].

قال الإمام الطبراني(٤) كَعَلِمُهُ: حدثنا عبدان بن أحمد ثنا عبد الرحمن بن خالد الرقي

⁽١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٢٦٨).

⁽٢) المغنى (٩/٢١٦).

⁽٣) الرسالة التبوكية، وتسمَّى أيضاً: (زاد المهاجر إلى ربه) (ص٧٦).

⁽٤) في المعجم الكبير (١٢/ ١٣٤).

ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي عباس على قال: بعث نبي الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم جيشا فردت رايته، ثم بعث فردت بغلول رأس غزال من ذهب فنزلت: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيّ أَن يَغُلُّ ﴿ آلَ عَمِرَانَ ١٦١: ١٠٠](١).

المسالة الثانية: تعريف الغلول لغة

قال أَبُو عُبَيْدٍ: الإِغْلال الخِيانة والإِسْلال السَّرِقة.

وَقِيلَ: الإِغلالُ السَّرِقَةُ، أَي لَا خِيَانَةَ وَلَا سَرِقَةَ، وَيُقَالُ: لَا رِشُوة.

قال ابْنُ الأَثْمِر: وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ الغُلُول فِي الحُدِيثِ، وَهُوَ الْخِيَانَةُ فِي المَغْنَم وَالسَّرِقَةِ مِنَ الغَنِيمة؛ وكلُّ مَنْ خَانَ فِي شَيْءٍ خُفْية فَقَدْ غَلَّ، وَسُمِّيَتْ غُلُولًا لأَن الأَيدي فِيهَا مَغْلُولة أَي مَمْنُوعَةٌ مَجْعُولٌ فِيهَا غُلّ، وَهُوَ الحُدِيدَةُ الَّتِي تَجْمَعُ يَدَ الأَسير إلى عُنقه، وَيُقَالُ لَهَا جامِعَة أَيضاً، وأحاديث الغُلول فِي الْغَنِيمَةِ كَثِيرَةٌ.

قال أَبُو عُبَيْدَةَ: رَجُلٌ مُغِلِّ مُسِلِّ أَي صَاحِبُ خِيَانَةٍ وسَلَّةٍ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ شُرَيْحِ: لَيْسَ عَلَى الْمُستودَع غَيْرُ المُغِلِّ ضَان، إِذَا لَمْ يَخُن فِي العارِيَّة والوَدِيعة فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، مِنَ الإِغْلال الخِيانةِ، يَعْنِي الْخَائِنَ (٢).

⁽۱) قال الشيخ مقبل في «تتمة الكلام»: قال الهيثمي في المجمع والسيوطي في لباب النقول: إن رجاله ثقات. قال أبو عبد الرحمن: الأمر كها قالا من حيث الرجال ولكن حبيب بن أبي ثابت مدلس ولم يصرح بالتحديث وهو وإن كان قد سمع من ابن عباس، وقد أثبت له علي بن المديني لقيا ابن عباس كها في جامع التحصيل، وأثبت له العجلي السهاع من ابن عباس كها في تهذيب التهذيب لكنه مدلس، وقد روى عن ابن عباس بواسطتين، وهما: محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وأبوه كها في تحقيق الإلزامات والتتبع، ص٤٨٣، فعلم بهذا أن الحديث ضعيف بهذا السند..سبب آخر للآية لم يصح أيضاً:..(انتهى). الصحيح المسند من أسباب النزول (ص١٥).

⁽٢) لسان العرب [غلَّ].

السائلة الثالثة: انصراف الغلول في اللغة إلى معان

كَ غَلَّ يَنْصَرِفُ فِي اللُّغَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

الْأُوَّلُ: خِيانَةٌ مُطْلَقَةٌ.

الثَّانِي: فِي الْحِفْدِ، يُقَالُ فِي الْأَوَّلِ: تَغُلُّ بِضَمِّ الْغَيْنِ، وَفِي الثَّانِي: يَغِلُّ بِكَسْرِ الْغَيْنِ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ خِيَانَةُ الْغَنِيمَةِ؛ وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لِأَنَّهُ جَرَى عَلَى خَفَاءٍ.

الثَّانِي: قَالَ ابْنُ قُتَنْبَةَ: كَانَ أَصْلُهُ مَنْ خَانَ فِيهِ إِذَا أَدْخَلَهُ فِي مَتَاعِهِ فَسَتَرَهُ فِيهِ (١).

المسألة الرابعة: حكم الغلول

والغلول محرَّم بالكتاب، والسُّنَّة، وإجماع الأمة.

كر أولاً: القرآن الكريم:

قول الله تُعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَن يَغُلُّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَنمَةِ ثُمَّ ثُوَفًى كُلُّ نَفْسِ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [آل عمران:١٦١].

قال ابن كثير تَحْلَللهُ: وَهَذَا تَهْدِيدٌ شَدِيدٌ وَوَعِيدٌ أَكِيدٌ، وَقَدْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا فِي أَحَادِيثَ مُتَعَدِّدَةٍ (٢).

وقال السعدي تعتلفه: ﴿ وَمَن يَغُلُلُ يَأْتِ بِمَا غَلَ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ أي: يأت به حامله على ظهره، حيواناً كان أو متاعا، أو غير ذلك، ليعذب به يوم القيامة، ﴿ ثُمَّ تُوفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ﴾ الغال وغيره، كل يوفى أجره ووزره على مقدار كسبه، ﴿ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ أي: لا يزاد في سيئاتهم، ولا يهضمون شيئا من حسناتهم، وتأمل حسن هذا الاحتراز في هذه الآية الكريمة لما ذكر عقوبة الغال، وأنه يأتي يوم القيامة بما غله، ولما أراد أن يذكر توفيته وجزاءه، وكان الاقتصار على الغال يوهم -بالمفهوم - أن

⁽١) أحكام القرآن (١/ ٣٩٢).

^{(174/7)(7)}

غيره من أنواع العاملين قد لا يوفون - أتى بلفظ عام جامع له ولغيره (١). كرثانياً السنة:

عن أَيْ هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهُ أَلْفِينَ آَ حَدَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ مُحْمَةٌ، قَالَ: ﴿ لاَ أَلْفِينَ آَ حَدَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ مُحْمَةٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ الله أَغِنْنِي، فَأَقُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ الله أَغِنْنِي، فَأَقُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، وَعَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ الله أَغِنْنِي، فَأَقُولُ لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، أَوْ عَلَى رَقَبَتِهِ مَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ الله أَغِنْنِي، فَأَقُولُ لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، أَوْ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ الله أَغِنْنِي، فَأَقُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَعُنْكَ، أَوْ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ الله أَغِنْنِي، فَأَقُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغُنْكَ، أَنْ فَلُكُ اللّهُ أَعْفُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا وَلُولُ الله أَغْفُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا وَلُولُ الله أَعْفُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا وَلَا لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا وَلَا لَا لَلْهُ أَنْفُولُ: لاَ أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ أَبْلَغُنْكَ ﴾ (*).

عن أبي هُرَيْرة عَلَيْه، يَقُولُ: افْتَتَحْنَا حَيْبَرَ، وَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلاَ فِضَّةً، إِنَّمَا غَنِمْنَا البَقَرَ وَالإِبِلَ وَالمَتِاعَ وَالْحَوَائِطَ، ثُمَّ انْصَرَفْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ إِلَى وَادِي القُرى، وَمَعَهُ عَبْدٌ لَهُ يُقَالُ لَهُ: مِدْعَمْ، أَهْدَاهُ لَهُ أَحَدُ بَنِي الضِّبَابِ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَحُطُّ رَحْلَ رَسُولِ الله عَلَيْ إِذْ يُقَالُ لَهُ يُقَالُ لَهُ: مِدْعَمْ، أَهْدَاهُ لَهُ أَحَدُ بَنِي الضِّبَابِ، فَبَيْنَمَا هُوَ يَحُطُّ رَحْلَ رَسُولِ الله عَلَيْ إِذْ جَاءَهُ سَهُمْ عَائِرٌ، حَتَّى أَصَابَ ذَلِكَ العَبْدَ، فَقَالَ النَّاسُ: هَنِينًا لَهُ الشَّهَادَةُ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ (بَلْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَصَابَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنَ المَعْانِم، رَسُولُ الله عَلَيْ (سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِي عَلَيْهُ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: (شِرَاكُ وَ أَوْ بِشِرَاكُ الله عَلَيْ : (شِرَاكُ وَ أَوْ بِشِرَاكُ وَ مِنْ نَارِ) () . فَفَالَ : هَذَا شَيْءٌ كُنْتُ أَصَبْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: (شِرَاكُ وَ أَوْ الله عَلَيْةِ: (شِرَاكُ وَ أَوْ الله عَلَيْةِ: (شِرَاكُ وَ أَوْ الله عَلَيْةِ: (شِرَاكُ وَ مَنْ نَارِ) () . مِنْ نَارِ) () مَنْ نَارِ) () مِنْ نَارِ) () مَنْ نَارِ) () مَنْ نَارِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ الْعَالِمُ الْعُلْمُ الْمُ الْعُلْمُ الْعُلْلُ الْعُولُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الْعَلَامُ اللهُ الْعَلَقُولُ اللهُ الْعُلُولُ اللهُ الْعُلْمُ اللّهُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلَاقِ اللهُ الْعَلَامُ الْعُمْ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ اللهُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ اللهُ الْعُلْمُ اللهُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْع

عن عَبْدُ الله بَنُ عَبَّاسٍ عَنَى، قَالَ: حَدَّتَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، أَقْبَلَ نَفَرَّ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ، خَتَى مَرُّوا عَلَى رَجُلِ، فَقَالُوا: فُلَانُ شَهِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْةِ: «كَلَّا، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا - أَوْ عَبَاءَةٍ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْةِ: «يَا ابْنَ الْخُطَّابِ، اذْهَبْ فَنَادِ فِي النَّاسِ، أَنَّهُ

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ١٥٥).

⁽٢) رواه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (١٨٣١).

⁽٣) رواه البخاري (٤٢٣٤)، ومسلم (١١٥).

لَا يَدْخُلُ اجُنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ»، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجُنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ». الْمُؤْمِنُونَ(۱).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو ﴿ قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ ، رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: كِرْكِرَةُ، فَرَاتَ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «هُوَ فِي النَّارِ»، فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَهَا(٢).

عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ رَهِ اللهِ عَالَى: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: ﴿غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْآبَيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لاَ يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُو يُرِيدُ أَنْ يُبْنِي جِهَا؟ وَلَمَا يَبْنِ جِهَا، وَلاَ أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا وَهُو يَنْتَظِرُ وِلاَدَهَا، فَغَزَا فَدَنَا بُيُوتًا وَهُ يَنْتَظِرُ وِلاَدَهَا، فَغَزَا فَدَنَا مِنَ القَرْيَةِ صَلاَةَ العَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: إِنَّكِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ وَلاَ اللهمَّ احْبِسُهَا عَلَيْنَا، فَحُبِسَتْ حَتَّى فَتَحَ الله عَلَيْهِ، فَجَمَعَ الغَنَائِمَ، فَجَاءَتْ يعني النَّارَ لِللّهَمَّ احْبِسُهَا عَلَيْنَا، فَحُبِسَتْ حَتَّى فَتَحَ الله عَلَيْهِ، فَجَمَعَ الغَنَائِمَ، فَجَاءَتْ يعني النَّارَ لِللّهُ مُلُولًا، فَلْيُبَايِعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَلَزَقَتْ يَدُ رَجُلِّهُ وَلَا قَلَالًا يعني مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَلَزَقَتْ يَدُ رَجُلِهُ أَنْ فَلَاقَةٍ بِيدِهِ، وَقَالَ: فِيكُمُ الْعُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلِّهُ وَلَاثَةٍ بِيدِهِ، وَقَالَ: فِيكُمُ الْعُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلِنِ أَوْ ثَلاَقَةٍ بِيدِهِ، وَقَالَ: فِيكُمُ الْعُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلِيْنِ أَوْ ثَلاَقَةٍ بِيدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ الْعُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتَكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلِيْنِ أَوْ ثَلاَقَةٍ بِيدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمُ الْعُلُولُ، فَجَاءُوا بِرَأْسٍ مِثْلُ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنَ الذَّهِبِ فَا فَكَانَا وَعَجْزَنَا فَأَكَلَتُهَا لَنَا ﴾ فَاللَّهُ لَنَا الْعَنَائِمُ رَأًى ضَعْفَنَا، وَعَجْزَنَا فَأَكَلَتُهَا لَنَا ﴾ فَأَكَلَتُهَا لَنَا الْعَنَائِمُ مَا لَعُلُولُ اللهُ لَنَا الْعَنَائِمُ رَأًى ضَعْفَنَا، وَعَجْزَنَا فَأَكَلَتُهَا لَنَا ﴾ ﴿

عن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﴿ مَا اللّٰهِ عَلَيْهِ ، قَالَ: لَمَا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ، أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النّبِيِّ عَلَيْهِ ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ ، فَلَانٌ شَهِيدٌ ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ ، فَقَالُ رَسُولُ الله عَلَيْهِ : ﴿ كَلَّا إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا - أَوْ عَبَاءَةٍ - » ثُمَّ قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ : ﴿ كَلَّا إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّاسِ ، أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الجُنَّةَ إِلّا المُؤْمِنُونَ ﴾ ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الجُنَّةَ إِلّا المُؤْمِنُونَ ﴾ ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الجُنَّةَ إِلّا المُؤْمِنُونَ ﴾ ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الجُنَّةَ إِلّا المُؤْمِنُونَ ﴾ ،

عَنْ بريدة ﴿ مَنْ عَلَىٰ جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ،

⁽١) رواه مسلم (١١٤).

⁽٢) رواه البخاري (٣٠٧٤).

⁽٣) رواه البخاري (٣١٢٤)، ومسلم (١٧٤٧).

⁽٤) رواه مسلم (١١٤).

أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى الله، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ الله فِي سَبِيلِ الله، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِالله، اغْزُوا وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْتُلُوا، وَلَا تَقْتُلُواَ وَلِيدًا...»(١).

عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ وَ الْكِنْدِيِّ فَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: «مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَل، فَكَتَمَنَا مِخْيطًا، فَمَا فَوْقَهُ كَانَ عُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنَ الْأَنْصَارِ كَأَنِّ أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، اقْبُلْ عَنِي قَالَ: هَوَالله الله، اقْبُلْ عَنِي عَمَلَك، قَالَ: «وَمَا لَك؟» قَالَ: سَمِعْتُك تَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ، مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَلْيَجِئ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَهَا أُوتِي مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نَهِي عَنْهُ انْتَهَى» (٢٠).

عنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: دَخَلَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ يَعُودُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ فَقَالَ: أَلَّا تَدْعُو اللهَ يَيُّكُمُ يَا ابْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله يَيُّكُمُ يَقُولُ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ، وَكُنْتَ عَلَى الْبَصْرَةِ» (٣).

عن أَبُي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: «لَا يَرْنِي الزَّانِي حِينَ يَرْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخُمْرَ حِينَ يَشْرَبُمَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخُمْرَ حِينَ يَشْرَبُمَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخُمْرَ حِينَ يَشْرَبُمَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ» () .

وفي رواية من حَدِيثِ هَمَّام: «...يَرْفَعُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ أَعْيَنَهُمْ فِيهَا وَهُوَ حِينَ يَنْتَهِبُهَا مُؤْمِنٌ» وَزَادَ: «وَلَا يَغُلُّ أَحَدُكُمُ حِينَ يَغُلُّ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَإِيَّاكُمْ إِيَّاكُمْ» (٥٠).

عن بُرَيْدَةَ بن الحصيب عَلَيْهِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ

⁽١) رواه مسلم (١٧٣١).

⁽۲) رواه مسلم (۱۸۳۳).

⁽٣) رواه مسلم (٢٢٤).

⁽٤) رواه البخاري (٢٤٧٥)، و مسلم (٥٧).

⁽٥) رواه مسلم (٧٥).

رِزْقًا، فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ ١٠٠.

عَنْ تَوْبَانَ ﴿ مَنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: ﴿ مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثٍ: الكِبْرِ، وَالغُلُولِ، وَالدَّيْن، دَخَلَ الجَنَّة ﴾ (٢).

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ فَهُ ، قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ سَاعِيًا، ثُمَّ قَالَ: «انْطَلِقْ أَبَا مَسْعُودٍ، وَلَا أُلْفِيَنَّكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَجِيءُ وَعَلَى ظَهْرِكَ بَعِيرٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ لَهُ رُغَاءٌ، قَدْ

(۱) إسناده صحيح: رواه ابو داود (۲۹٤٣)، وابن خزيمة (۲۳٦٩)، والبزار (٤٤٢٧)، والحاكم (١٤٧٢)، والبيهقي في الكبرى (١٣٠٢٠) من طريق أبي عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّم، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ مرفوعا به.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وصححه الإمام الألباني في صحيح الجامع (٦٠٢٣).

(٢) إسناده صحيح: واختلف فيه على قتادة:

فرواه جماعة كبيرة منهم: (سعيد في رواية الجهاهير عنه، ويزيد بن زريع، وهمام، وروح بن القاسم، وأبان، وشعبة، و غيرهم) عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن ثوبان به كها عند الترمذي (١٥٧٣)، وابن ماجه (٢٤١٢)، والنسائي في الكبرى (٢٦٣١)، وأحمد به كها عند الترمذي (٢٦٣٦)، و(٢٢٤٢٧)، و (٢٢٤٢٨)، والدارمي (٢٦٣٤)، وابن حبان (١٩٨١)، والروياني (٢١٦)، والحاكم (٢٢١٨)، والطبراني في الأوسط (٢٥٧١) والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٢٠٨).

ورواه أبو عوانة عن سعيد عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان الله المسقاط معدان بن أبي طلحة - كما عند الترمذي (١٥٧٢).

والوجه الأول أصح بإثبات معدان.

قال الترمذي: وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ فِي حَدِيثِهِ:الكِبْرُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ مَعْدَانَ، وَرِوَايَةُ سَعِيدٍ أَصَحُّ (السنن ١٥٧٣).

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. المستدرك (٢٢١٨). وصححه الألباني: في الصحيحة (٢٧٨٥).

قلت: وهو شاذ بلفظ (الكنز)، والمحفوظ (الكرر) بالباء.

قال الألباني: شاذ بهذه اللفظة - أي: (الكنز) [(٢٧٠) ضعيف الترمذي].

غَلَلْتُهُ» قَالَ: إِذًا لَا أَنْطَلِقُ قَالَ: «إِذًا لَا أُكْرِهُكَ»(١).

عن زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهْنِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تُوُفِّي يَوْمَ خَيْبَرَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» فَتَغَيَّرَتْ وُجُوهُ النَّاسِ لِذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ غَلَّ فِي سَبِيلِ الله» فَفَتَشْنَا مَتَاعَهُ فَوَجَدْنَا خَرَزًا مِنْ خَرَزِ يَهُودَ لَا يُسَاوِي دِرْهَمَيْنِ (٣).

(١) إسناده صحيح: رواه ابو داود (٢٩٤٧)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٢٤٧) من طريق جَريرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنَّ أَبِي الْجَهْم، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ١٠٥، به.

قال الهيشمي في مجمع الزوائد (٣/ ٨٦): (رَوَاهُ الطَّبَرَ أَنِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيجِ).

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (١٥٧٦): (وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي الجهم واسمه سليمان بن الجهم الحارثي وهو ثقة).

(٢) إسناده حسن: رواه ابن ماجه (٢٨٥٧)، والنسائي في الكبرى (٨٧٨٦)، وأحمد في المسند (١٨٠٩٤)، و (١٨٠٩٧)، وابن أبي شيبة في المسند (٨٨٣)، وابن أبي عاصم في الاحاد والمثاني (٢٤٦٧)، والطبراني في الكبير (٨/٧٠) والدولابي في الكني والأسياء (١٥٧٤)، وابن الأعرابي في المعجم (٣١١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٨١٩)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٣٣/٢٤) من طريق عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ أَبُو رُوقِ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْغَرِيفِ عُبَيْدُ الله بْنُ خَلِيفَةً، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، عَلَيْ به.

وفي الإسناد: ١- أبو روق، ٢- وأبو الغريف (صدوقان).

وقال الألباني: في صحيح وضعيف سنن اين ماجه (٢٨٥٧): (حسن صحيح).

(٣) رواه أبو داود (٢٧١٠)، والنسائي في المجتبى (١٩٥٩)، وفي السنن الكبرى (٢٠٩٧)، وابن ماجه (۲۸٤۸)، وأحمد (۱۷۰۳۱)، و(۲۱۲۷)، والحاكم في المستدرك (۲۵۸۲)، و(۱۳٤٦) من طرق (يحيى بن سعيد القطَّان، وبشر بن المفضل، وسفيان، وغيرهم) عن يَحْيَى بْن سَعِيدٍ الانصاري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهْنِيِّ ٥٠٠

ورواه مالك في الموطأ (٢٣) عنَ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَخْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهْزِيِّ – بإسقاط أبي عمرة، والصواب رواية الجاعة بإثباته، وأبو عمرة مولى زيد بن خالد

عن أبي ذَرِّ وَهِ الله عَلَيْهِ عَلَى الله عَلَيْهِ يَقُولُ: ﴿إِنْ لَمْ تَعُلَّ أُمَّتِي لَمْ يَقُمُ أَهُمْ الله عَلَيْهِ يَقُولُ: ﴿إِنْ لَمْ تَعُلَّ أُمَّتِي لَمْ يَقُمُ أَهُمْ الله عَدُوُّ أَبُدًا» قَالَ أَبُو ذَرِّ لِجَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ: ﴿هَلْ يَثْبُتُ لَكُمُ الْعَدُوُّ حَلْبَ شَاةٍ؟ ﴾ قَالَ: نَعَمْ وَثَلَاثَ شِيَاهٍ غُزْرٍ، قَالَ أَبُو ذَرِّ: ﴿غَلَلْتُمْ، وَرَبِّ الْكَعْبَةِ ﴾ (١).

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، إِلَى جَنْبِ بَعِيرٍ مِنَ الْمُقَاسِمِ، ثُمَّ تَنَاوَلَ شَيْئًا مِنَ الْبَعِيرِ، فَأَخَذَ مِنْهُ قَرَدَةً، يَعْنِي وَبَرَةً، فَجَعَلَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَذَا مِنْ غَنَائِمِكُمْ، أَدُّوا الْخَيْطَ، وَالْمِحْيَطَ، فَمَا فَوْقَ فَلَا مِنْ غَنَائِمِكُمْ، أَدُّوا الْخَيْطَ، وَالْمِحْيَطَ، فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْغُلُولَ عَارٌ، عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَشَنَارٌ وَنَارٌ »(٢).

عن أَبِي عَامِرٍ الأَشْعَرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ نِعْمَ الْحَيُّ الْأَسْدُ

الجهني قال الحافظ فيه: مقبول، وقال الحاكم في المستدرك (١٣٤٦): (أبو عمرة هذا رجل من جهينة معروف بالصدق، ولم يخرجاه).

والحديث صححه الشيخ الألباني في أحكام الجنائز (ص٧٩)، وضعفَّه في إرواء الغليل (٣/ ١٧٤).

(۱) رواه الطبراني في الأوسط (۸۰۱۸)، وأبو أحمد الحاكم في فوائده (۸۰)، والدولابي في الكنى والأسياء (۱۹)، والدولابي في الكنى والأسياء (۱۹٤٠) من طريق بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْيَحْصِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرَّ ﷺ، به.

وفي الإسناد: (عبد الرحمن بن عرق اليحصبي) (مقبول).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٣٣٨): (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الأوسط وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ وَقَدْ صَرَّحَ بَقِيَّةُ بِالتَّحْدِيثِ) (انتهى).

والحديث ضعفَّه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٦٩).

(٢) رواه ابن ماجه (٢٨٥٠)، والبزار (٢٧١٤) من طريق أبي أُسَامَةَ، عَنْ أبي سِنَانٍ عِيسَى بْنِ سِنَانٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ عُبَادَةً بْنِ الصَّامِتِ ﴿

وروا ه أحمد (٢٢٧١٤) من طريق مكحول، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عبادة بن الصامت، عن النبي عَلَيْهُ قال: «أَدُّوا الخَيْطَ وَالمَخْيَطَ، وَإِيَّاكُمْ وَالغُلُولُ؛ فَإِنَّهُ عَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ».

ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٨٦٦) عن أبي بكر بن أبي مريم، عن أبي سلام، عن المقدام بن معدي كرب أنه قال: جلس عبادة بن الصامت ، به.

قلت: وفي الحديث خلاف في وصله وإرساله.

وَالْأَشْعَرُونَ، لَا يَفِرُّونَ فِي القِتَالِ، وَلَا يَغُلُّونَ، هُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ». قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: لَيْسَ هَكَذَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ، قَالَ: «هُمْ مِنِّي وَإِيَّ»، فَقُلْتُ: لَيْسَ هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبِي، وَلَكِنَّهُ حَدَّثَنِي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «هُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ». قَالَ: فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِحَدِيثِ أَبِيكَ (۱).

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ عَشِهُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللهُ عَلَيْ إِلَى الْيَمَنِ، فَلَمَّا سِرْتُ أَرْسَلَ فِي أَثَرِي فَرَدِدْتُ، فَقَالَ: «أَتَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ؟ لَا تُصِيبَنَّ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي فَإِنَّهُ غُلُولُ، فَرَمَ الْقِينَمَةِ ﴿ [آل عمران: ١٦١]، لَهَذَا دَعَوْتُكَ، فَامْضِ لِعَمَلِكَ» (آ).

عن أَبِي الْوَرْدِ ﴿ مَا حِبَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَال: ﴿ إِيَّاكُمْ وَالسَّرِيَّةَ الَّتِي إِنْ لَقِيتْ فَرَّتْ،

⁽۱) إسناده ضعيف: رواه الترمذي (٣٩٤٧)، وأحمد (١٧١٦٦)، و(١٠٥٧١) والبخاري في التاريخ الكبير (٤٩٣)، وأبو يعلى (٧٣٨٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٧٠١)، والحاكم في المستدرك (٢٦١٦)، و الطبراني في الكبير (١٩/٣١) من طريق عبْدَ الله بْنَ مَلَاذٍ يُحدِّثُ، عَنْ نُميْرِ بْنِ أُوسٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَسْرُوحٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ أَبِي عَامِرِ الأَشْعَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ ﴿ بَهُ بَهُ . وَاللَّهُ بْنَ مَلَاذٍ ﴿ جُهُولُ ﴾ . ٢- مالك بن مسروح «مقبول». وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ.

وقال الإمام الألباني: ضعيف. (السلسة الضعيفة ٢٩٢٤).

⁽٢) رواه الترمذي (١٣٣٥)، والبزار (٢٦٧٣)، والطبراني في الكبير(٢٠/ ١٢٨)، وفي الأوسط (٢٥) من طريق أبي أُسَامَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الأَوْدِيِّ، عَنْ المُغِيرَةِ بْنِ شُبيْلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِم، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ ﷺ قَالَ: وفي إسناده «دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الأَوْدِيِّ» (ضعيف).

وقالً الترمذي: سَأَلْتُ مُّحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ دَاوُدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَوْدِيُّ ثَبْتٌ صَدُوقٌ [العلل الكبير يَزِيدَ الْأَوْدِيُّ ثَبْتٌ صَدُوقٌ [العلل الكبير (٥٤٣)].

وقال الترمذي عقب روايته:حَدِيثُ مُعَاذٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ دَاوُدَ الأَوْدِيِّ.

وقال الإمام الألباني: ضعيف (ضعيف الترمذي ٢٢٦).

وَإِنْ غَنِمَتْ غَلَّتْ»(١).

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، ﴿ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَتَمَ غَالًا فَإِنَّهُ مِثْلُهُ» (٢).

عن بريدة بن الحصيب ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، قَالَ ﴿ إِنَّ الحُجَرَ لَكُرْمَى بِهِ فِي جَهَنَّمَ فَيَهُوي سَبْعِينَ خَرَيفًا مَا يَبْلُغُ قَعْرَهَا، وَيُؤْتَى بِالْغُلُولِ فَيُقْذَفُ مَعَهُ ثُمَّ يُقَالُ لَمْنْ غَلَّ: الْنُبِيهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَمَن يَغُلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ [ال عران:١٦١] (٣).

(۱) رواه ابن ماجه (۲۸۲۹)، وابن أبي شيبة (٥٤٧)، و معجم الصحابة لابن قانع (٢/١٨٦)، ومعرفة الصحابة لابي نعيم (٧٠٤٨) من طريق زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ ابْنُ أبي حَبِيبٍ، عَنْ لِهَيعَةَ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبًا الْوَرْدِ به.

وفي الإسناد: ١- (عبد الله بن لهيعة): متكلم فيه لا سيها من غير رواية العبادلة عنه.

٢- (لهيعة بن عقبة) ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدى: حديثه ليس بالقائم.

وقال ابن القطان: مجهول الحال، وقال الحافظ (مستور).

(٢) ضعيف: رواه ابو داود (٢٧١٦)، و(٢٧٨٧)، والطبراني في الكبير (٧/ ٢٥١) من طريق مُحَمَّدُ ابْنُ دَاوُدَ بْنِ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، قَالَ:سُلَيَانُ بْنُ مُوسَى أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ ابْنُ سَفْرَةَ بْنِ سُمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ سُلَيَمَانَ، عَنْ أَبِيهِ سُلَيُهَانَ بْنِ سَمُرَةَ ، عَنْ سَمُرَةَ ابْنُ سَمُرَةً ، عَنْ سَمُرَةً ، عَنْ سَمُرَةً ابْنِ جُنْدُبٍ، أَمَّا بَعْدُ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إمَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ".

وفيَ الإسناد: ١- مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ سُفْيَانَ (مقبول).

٢ - سليمان بن موسى القرشى (فيه لين).

٣- جعفر بن سعد (ليس بالقوي).

٤- خبيب بن سليان (مجهول).

٥- سليمان بن سمرة (مقبول).

قال الإمام الألباني: في ضعيف أبي داود (٤٧٢): (إسناده ضعيف؛ مسلسل بالضعفاء والمجهولين).

(٣) ذكره ابن كثير في التفسير (٢/ ١٣٦) قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ مَرْدَوَيْهِ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدُ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ صَالِحٍ، أَنْبَأَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبَانَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْتَذِ، عَنِ ابْنِ بُرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ به.

وفي الإسنّاد «أحمد بن أبانً» غالب ظني أنه «أحمد بن محمد بن سعيد بن أبان " قال ابن حبان في

كُ ثَالثاً: الإجماع:

قال ابن عبد البر يَحْلَقه: فَالْغُلُولُ مُحَرَّمٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاع^(١).

قال ابن عبد البر كِتَلَثْهُ: أجمع العلماء على القول بهذا الحديث (٢)، ولم يختلفوا في شيء منه فلا يجوز عندهم الغلول ولا الغدر ولا المثلة ولا قتل الأطفال في دار (٣).

قال ابن العربي المالكي تَعْلَقْهُ:...يُؤَدَّبُ بِجِنَايَتِهِ لِخِيَانَتِهِ بِالْإِجْمَاع (٤).

قال ابن حزم يحملنه: واتفقوا أن الغلول حرام (٥).

قال القاضي عياض تعلقه: وفي هذا الحديث (٦) تعظيم أمر الغلول والعقوبة عليه، ولا خلاف أنه من الكبائر (٧).

قال النووي تخلّله: وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الْغُلُولِ وَأَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ رَدَّ مَا غَلَّهُ^(٨).

قال ابن رشد يَعْتَشه: فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيم الْغُلُولِ (٩).

قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب كتلفه: ولا خلاف في

الثقات: حدثنا عنه شيو خنا يغرب.

وقال ابن أبي حاتم: روى عن الأشيب كتبت عنه وهو صدوق. [لسان الميزان (١/ ٢٠٧)].

(١) الاستذكار (٥/ ٣٣).

⁽٢) حديث بريدة المتقدم «... وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْثُلُوا.. » الحديث.

⁽٣) التمهيد (٤ ٢/ ٢٣٣).

⁽٤) أحكام القرآن (١/ ٣٩٥).

⁽٥) مراتب الإجماع – قسم الفيء، والجهاد، والسير (ص١١٦).

⁽٦) حديث أبي هريرة رضي المتقدم (الا أَلفَينَّ أَحَدُكُمْ... الحديث.

⁽٧) إجماعات القاضي عياض في الفقه الإسلامي - لصالح بن عثمان العمري (رقم ١٦٦)، وعزاه لإكمال المعلم (٦/ ٢٣٣).

⁽۸) شرح صحیح مسلم (۲۱۷/۱۲).

⁽٩) بداية المجتهد (٢/ ١٥٧).

تحريم الغلول والغدر(١).

قال الشيخ السعدي تَعَلَّلُهُ: الغلول هو: الكتمان من الغنيمة، والخيانة في كل مال يتولاه الإنسان وهو محرم إجماعا، بل هو من الكبائر، كما تدل عليه هذه الآية الكريمة (٢).

المسألة الرابعة: توبة الغالِّ قبل القسمة

لا خلاف بين العلماء أن الغالِّ إذا ردَّ ما غلَّه قبل القسمة قبل افتراق العسكر فهي توبة له (٢٠).

قال ابن المنذر كَلَّلَثُهُ: أَجْمَع كُلّ مِن أَحَفَظُ عنه مِن أَهُلّ العلم على أَن على الغالِّ يرد ما غلَّ إلى صاحب المقسم إذا وجد السبيل إليه، ولم يفترق الناس^(١).

قال ابن المنذر يَخَلَنهُ: وأجمعوا على أن الغالُّ يرد ما غلَّ إلى صاحب القَسْم (٥).

قال ابن عبد البر تَعَلَّلُهُ: وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ عَلَى الْغَالِّ أَنْ يَرُدَّ مَا غَلَّ إِلَى صَاحِبِ المُقَاسِم إِنْ وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا وَأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَهِيَ تَوْبَةٌ لَهُ (٦).

قال ابن عبد البر كالله: وأجمع العلماء على أن على الغالِّ أن يرد ما غل إلى صاحب المقاسم إن وجد السبيل إلى ذلك، وأنه إذا فعل ذلك فهي توبة له وخروج عن ذنبه، واختلفوا فيها يفعل بها غل إذا افترق أهل العسكر ولم يصل إليهم (٧).

قال ابن بطال يَحْتَلْثُهُ: وقد ذكرنا إجماع الفقهاء أن على الغال أن يردُّ ما غل إلى

⁽١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص٦٢٥).

⁽٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٥٥١).

⁽٣) أمَّا بعد افتراق العسكر ففيها خلاف، تأتى في المسألة التالية.

⁽٤) الأوسط (٦/ ٨٥).

⁽٥) الإجماع (٢٧٠).

⁽٦) الاستذكار (٥/ ٩٣).

⁽٧) التمهيد (٢/ ٢٤).

صاحب المقاسم وهي توبة له(١).

قال ابن قدامة تَعَلِّلهُ: إِذَا تَابَ الْغَالَّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، رَدَّ مَا أَخَذَهُ فِي الْقُسَمِ، بِغَيْرِ خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ حَقَّ تَعَيَّنَ رَدُّهُ إِلَى أَهْلِهِ... وَلَنَا قَوْلُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَلَمْ نَعْرِفْ ظَمْ مُخَالِفًا فِي عَصْرِهِمْ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا، وَلِأَنَّ تَرْكَهُ تَصْيِيعٌ لَهُ، وَتَعْطِيلٌ لَمِنْفَعَتِهِ الَّتِي خُلِقَ لَهَا، وَلَا يَتَخَفَّفُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ إِثْم الْغَالِّ (٢).

قال القاضي عياض يَخَلَثُهُ: وأجمع العلماء على أن على الغالِّ ردَّ ما أخذ وغلَّ من المغانم ما لم يفترق الناس فإذا افترقوا وفات فاختلفوا في ذلك^(٣).

قال النووي تَخَلَّتُهُ: وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الْغُلُولِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ رَدَّ مَا غَلَّهُ (٤).

قال القرطبي يختلثه: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ لِلْغَالِّ أَنْ يَرُدَّ جَمِيعَ مَا غَلَّ إِلَى صَاحِبِ الْمُقَاسِمِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَ النَّاسُ إِنْ وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لَهُ، وَخُرُوجٌ عَنْ ذَنْبِهِ وَاخْتَلَفُوا فِيهَا يَفْعَلُ بِهِ إِذَا افْتَرَقَ أَهْلُ الْعَسْكَرِ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ ^(٥).

⁽١) شرح صحيح البخاري (٥/ ٢٣٥).

⁽٢) المغني (٥/ ٣٠٨).

⁽٣) إكمال المعلم (٦/ ٢٣٤)، أفاده د/ صالح العمري في كتابه: (إجماعات القاضي عياض في الفقه الاسلامي) «رسالة دكتوراه جامعة أم القرى».

⁽٤) شرح صحيح مسلم (٢١٧/١٢).

⁽٥) الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٢٦٠).

المسألة الخامسة: عقوية الغالِّ

آ واختلف أهل العلم في عقوبة الغالِّ من الغنيمة بعد افتراق العسكر (أي: الذي لم يرد ما غلَّه) على قولين:

القول الأول: أن يُحرَّق رَحْله (١):

وهو قول: الحُسَن البصري (٢)، ومَكْحُول (٣)، وَالْأَوْزَاعِيّ (٤)، ويونس بن عبيد (٥)، وَالْوَلِيد بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ (٨)، عبيد (٥)، وَالْوَلِيد بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ (٨)، وأحد بن حنبل، وإسحاق (٩) رحمهم الله.

(١) واستثنى طائفة من العلماء [المُصْحَفَ، وَمَا فِيهِ رُوحٌ كالعبد ونحوه] (الأوسط ٦/٥٨، ٥٩)، والمغنى (٩/ ٣٠٥).

(٢) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٥٠٨)[بابُ كَيْفَ يُصْنَعُ بِالَّذِي يَعُلُّ] عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَمْرٍه عَنْ عَمْرِه عَنِ الْخَسَنِ قَالَ: «كَانَ يُؤْمَرُ بِالرَّجُلِ إِذَا غَلَّ فَيُحَرَّقُ رَحْلُهُ، وَيُحْرَمُ نَصِيبَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ»، ورواه ابن أبي شيبة (٣٣٥٤)، وسعيد بن منصور (٢٧٣٠) من طريق يونس، عن الحسن، «في الغلول يوجد عند الرجل قال: يحرق رحله»، وإسناده صحيح.

(٣) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٥١١) عَنِ ابْنِ غُينْنَهَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: «يُجُمَعُ رَحْلُهُ فَيُحْرَقُ»، ورواه عبد الرزاق أيضاً (٩٥١٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ مِثْلَهُ.

(٤) الأوسط لابن المنذر (٦/٥٣،٤٥)، والمغنى لابن قدامة (٩/٥٠٠).

(٥) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٥٠٩) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدِ قَالَ: «كَانَ يُؤْمَرُ بِالرَّجُلِ إِذَا غَلَّ يُؤْمَرُ بِرَحْلِهِ، فَيُبْرَزُ، فَيُحَرَّقُ» قَالَ: وَقَالَ عَمْرُو، عَنِ الْحَسَنِ: «وَيُحْرَمُ نَصِيبَهُ مِنَ المُغْنَم».

(٦) الأوسط لابن المنذر (٦/٥٣: ٥٤)، والمغنى لابن قدامة (٩/ ٥٥٠).

(V) الأوسط (٦/ ٥٣).

(٨) المصدر السابق.

(٩) في مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه [٢٧٩٢] قلت: الرجل يوجد معه الغلول ما يصنع به؟

قال: يحرق رحله، إلا أن يكون مصحفا أو حيواناً قلت: ويحرم نصيبه من المغنم. فلم يعرفه.

ورُوي عن: عمرو بن شعيب(١) رَخِيَالَتُهُ.

ورُوي أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ: زِيَادٌ غَلَّ شَعَرًا مِنَ المُغْنَمِ، فَأُتِيَ بِهِ أَبُو سَعِيدِ بْنُ عَبْدِ الْمُؤينِ خَاضِرٌ ذَٰلِكَ، فَلَمْ يَعِبْهُ (٢). الْمُلِكِ، فَجَمَعَ مَالَهُ فَأَحْرَقَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَاضِرٌ ذَٰلِكَ، فَلَمْ يَعِبْهُ (٢).

ودليلهم: حديث عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَالَىٰ قَالَ: ﴿إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ فَأَحْرِقُوا مَتَاعِهُ وَاضْرِبُوهُ ۗ قَالَ: فَوَجَدْنَا فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفًا، فَسَأَلَ سَالًِا عَنْهُ فَقَالَ: ﴿ بِعْهُ وَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ ﴾ (٣).

قال [الإمام] أحمد: ولا يصلّي عليه الإمام، قال إسحاق: كما قال، ويمنع سهمه إلاّ أن يرى الإمام. وقال ابن قدامة في المغني (٩/ ٣٠٥): وَمَنْ غَلَّ مِنْ الْغَنِيمَةِ، حُرِّقَ رَحْلُهُ كُلُّهُ، إلّا المُصْحَفَ، وَمَا فِيهِ رُوحٌ.

فِيهِ رُوحٌ. الْغَالَّ: هُو الَّذِي يَكْتُمُ مَا يَأْخُذُهُ مِنْ الْغَنِيمَةِ، فَلَا يُطْلِعُ الْإِمَامَ عَلَيْهِ، وَلَا يَضَعُهُ مَعَ الْغَنِيمَةِ، فَحُكْمُهُ أَنْ يُحَرَّقَ رَحْلُهُ كُلُّهُ. وَبِهَذَا قَالَ الْحُسَنُ، وَفُقَهَاءُ الشَّام، مِنْهُمْ مَكْحُولٌ، وَالْأُوزَاعِيُّ، وَالْوَلِيدُ بْنُ هِشَام، وَيَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِر. وَأَيِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّلِكِ بِغَالً، فَجَمَعَ مَالَهُ وَأَحْرَقَهُ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيز حَاضِرٌ ذَلِكَ، فَلَمْ يَعِبَّهُ. وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرِ: السُّنَّةُ فِي الَّذِي يَغُلُّ، أَنْ يُحَرَّقَ رَحْلُهُ.

(۱) إسناده ضعيف: رواه ابن أبي شيبة (٣٣٥٣٩) قال:حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن المثنى، عن عمرو بن شعيب قال: «إذا وجد الغلول عند الرجل أخذ وجلد مائة، وحلق رأسه، ولحيته، وأخذ ما كان في رحله من شيء إلا الحيوان، وأحرق رحله ولم يأخذ سهما في المسلمين أبدا قال: وبلغني أن أبا بكر وعمر كان يفعلانه» وفي الإسناد: «المثنى بن الصباح» (ضعيف).

(٢) إسناده ضعيف: رواه سعيد بن منصور (٢٧٣١) قَالَ: نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، «أَنَّ رَجُلًا...، وفي الإسناد (إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي فَرْوَةَ) (متروك).

(٣) ضعيف: رواه أبو داود (٢٧١٣) واللفظ له، والترمذي (١٤٦١)، وأحمد (١٤٤)، وسعيد بن منصور (٢٧٢٩)، وابن أبي شيبة (٢٨٦٩)، وأبو يعلى (٢٠٤)، والبزّار (١٢٣)، والحاكم (٢٥٨٤) من طريق عَنْ صَالِح بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةً - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "وَصَالِحٌ هَذَا أَبُو وَاقِدٍ» - قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ مَسْلَمَةً أَرْضَ الرُّومِ فَأَتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ غَلَّ فَسَأَلُ سَالًا عَنْهُ فَقَالَ: سَمِعْتُ أبي يُحَدِّثُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ...الحديث.

والحديث ضَعيف لأَمرينَ: في إَسناده: «صَالِحِ بْنِ مُحُمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ» وهو ضعيف. أُعِلَّ بالوقف. فرواه أبو داود (۲۷۱٤) قال: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحِ مَحَبُّوبُ بْنُ مُوسَى الأَنْطَاكِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو

القول الثاني: لا يُحرَّق رَحْله، ويؤدَّب:

وهو قول: أَصْحَابِ الرَّأْيِ (١)، ومَالِكٍ بن أنس (٢)،.....

إِسْحَاقَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ الْوَلِيدِ بْنِ هِشَامٍ وَمَعَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَغَلَّ رَجُلٌ مَتَاعًا فَأَمَرَ الْوَلِيدُ بِمَتَاعِهِ فَأُحْرِقَ وَطِيفَ بِهِ وَلَمْ يُعْطِهِ سَهْمَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا أَصَحُ الْحَدِيثَيْنِ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ: أَنَّ الْوَلِيَدَ بْنَ هِشَامٍ أَخْرَقَ رَحْلَ زِيَادِ بْنِ سَعْدِ، وَكَانَ قَدْ غَلَّ وَضَرَبَهُ.

وقَالَ البُخَارِيّ: وَعَامَة أَصْحَابِنَا يحتجون بِهَذَا فِي الْغلُول، وَهَذَا بَاطِل لَيْسَ بِشَيْء. البدر المنير (٩/ ١٤٠).

وقال الترمذي: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ... فَضَعَّفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ: قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْقُ غَيْرُ حَدِيثٍ خِلَافُ هَذَا. حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ مِدْعَمٍ. وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنْ رَجُلًا غَلَّ خَرْزَاتٍ. وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا: أَنَّ النَّبِيِّ عَيْقٍ أَمَرَ أَنْ يُحْرَقَ مَتَاعُ مَنْ رَجُلًا غَلَّ خَرَزَاتٍ. وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا: أَنَّ النَّبِيِّ عَيْقٍ أَمَرَ أَنْ يُحْرَق مَتَاعُ مَنْ عَلَّ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ هُوَ أَبُو وَاقِدٍ مُنْكُرُ الْحَدِيثِ ذَاهِبٌ لَا أَرْوِي عَنْهُ — (العلل الكبير، ٤٣١)، وانظر: التاريخ الأوسط للبخاري (٢/ ١٠٣).

وقال الدارقطني: أنكروه على صالح، ولا أصل له، والمحفوظ أن سالما أمر بذلك. (التلخيص الحبير للحافظ، ٢٩٨/٤). وقال البغوي: وَهَذَا حدِيثٌ غرِيبٌ. (شرح السنة ١١٨/١١).

وضعَّف الحديثَ جماعة من أهل العلم منهم:

١- البيهقي في السنن الكبرى (١٨٢١٣).

٢- ابن عبد البر في الاستذكار (٥/ ٩٢)، والتمهيد (٢/ ٢٢).

٣- أبو الوليد الباجي في المنتتقى شرح الموطا (٣/ ٢٠٤).

٤- ابن العربي في أحكام القران (١/ ٣٩٥).

٥- النووي في شرح صحيح مسلم (٢/ ١٣٠).

٦- القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٢٥٩).

٧- الألباني في ضعيف أبي داود (٤٦٨)

(۱) قال السَرخسي في المبسُوط (۱۰/ ۵۰): وَإِنْ سَرَقَ بَعْضُ الْغَانِمِينَ شَيْئًا مِنْ الْغَنِيمَةِ لَمْ يُقْطَعْ لِتَأَكَّدِ حَقِّهِ فِيهَا، وَلَكِنَّهُ يَضْمَنُ المُسْرُوقَ وَيُؤَدِّبُ وَلَا يُحْرَقُ رَحْلُهُ عِنْدَنَا. وانظر: بدائع الصنائع (٧/ ١٢٥).

(٢) قال ابن عبد البر في الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٤٧٣): ولا تحرق رحال الغال ولا متاعه و $\underline{\underline{V}}$

وَاللَّيْثِ بن سعد(١)، وَالشَّافِعِيِّ (٢) - رحمهم الله.

ودليلهم: أن النبي ﷺ لم يوجب على الغالِّ شيئاً ولم يحرق عليه رحله (٣).

أنه لَا يُعَاقَبُ رَجُلٌ فِي مَالِهِ وَإِنَّمَا يُعَاقَبُ فِي بَدَنِهِ وَإِنَّمَا جَعَلَ اللهِ الْحُدُودَ عَلَى الْأَبْدَان (٤٠).

وأجاب بعضهم على حديث عمر بن الخطاب رفي بجوابين:

الجواب الأول: أن الحديث ضعيف غير ثابت عن النبي عليه (٥).

الجواب الثاني: أورده الطحاوي كَلَفَهُ فقال (٢): عن مكحول وغيره قالوا: «إذا وجد الغلول في رحل الغازي، أحرق متاعه» وإن كان مذهب أصحاب أهل الحديث في صالح بن محمد هذا تضعيف روايته من غير إسقاط منهم لها، فتأملنا

قطع عليه.

قال ابن رشد في البيان والتحصيل (١٧/ ٢٤٥): في تحريق رحل الغال، وسئل مالك عن الحديث الذي جاء فيه من غل أحرق رحله. فأنكر ذلك وقال: لا حرق في الإسلام، ولا يحرق رحل رجل في الإسلام، وانظر: الذخيرة للقرافي (٣/ ٤٢٠).

(١) قال ابن فدامة في المغني (٩/ ٣٠٥): وَقَالَ مَالِكٌ، وَاللَّيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَا يُحَرَّقُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَرِّقْ، وانظر: الأوسط لابن المنذر (٦/ ٥٤).

(٢) في الأم (٤/ ٣٦٥): الْغُلُولُ قُلْت لِلشَّافِعِيِّ: أَفَرَأَيْت المُسْلِمَ الْحُرَّ أَوْ الْعَبْدَ الْغَازِيَ أَوْ الدِّمِّيَّ أَوْ الدِّمِّيَّ أَوْ الدِّمِّيَّ أَوْ الدِّمِيِّ أَوْ الدِّمِيِّ أَوْ الدِّمِيِّ أَوْ الدِّمِيِّ أَوْ الدِّمِيِّ أَوْ الدِّمِيِّ أَوْ الدِّمِيْ الْمُوْمُ وَيَغْرَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَوُلَاءِ قِيمَةَ مَا سَرَقَ إِنْ هَلَكَ الَّذِي أَخَذَهُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيهُ وَإِنْ كَانَ الْقَوْمُ جَهَلَةً عُلَمُوا وَلَمْ يُعَاقَبُوا فَإِنْ عَادُوا عُولَا مَا سَرَقَ إِنْ هَلَكَ اللَّهِ الْخَذِي أَخَذَهُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيهُ وَإِنْ كَانَ الْقَوْمُ جَهَلَةً عُلَمُوا وَلَمْ يُعَاقَبُوا فَإِنْ عَادُوا عُولِيْ كَانَ الْقَوْمُ جَهَلَةً عُلَمُوا وَلَمْ يُعَاقَبُوا فَإِنْ عَادُوا عُولِيَّ مِعْدَلُولَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ وَيُحْرَقُ مَتَاعُهُ ؟ فَقَالَ: لَا يُعَاقَبُ رَجُلُ عُولَ اللهِ وَإِنَّمَا عَلَى اللهُ الْخُدُودَ عَلَى الْأَبْدَانِ وَكَذَلِكَ الْعُقُوبَاتُ فَأَمَّا عَلَى الْأَبْدَانِ وَكَذَلِكَ الْعُقُوبَاتُ فَأَمَّا عَلَى الْأَمُوا لَوْلَا فَلَا عُقُوبَةً عَلَيْهَا.

- (٣) انظر: الأم للشافعي (٤/ ٢٦٥)، والأوسط لابن المنذر (٦/ ٥٥، ٥٥)، والمغني لابن قدامة (٩/ ٣٠٥).
 - (٤) المصادر السابقة.
 - (٥) انظر: تخريج الحديث فيها سبق.
 - (٦) شرح مشكل الآثار (١٠/ ٤٤٨).

حديثه هذا هل نجد في كتاب الله عَلَى أو في سنة رسول الله عَلَيْهِ ما يخالفه أم لا؟ فوجدنا الله عَلَى قد قال في كتابه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوۤاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا﴾ [الماندة:٣٨].

فأخبر على أن الذي أمر به فيها من قطع أيديها جزاء لما كان منها، وفي ذلك ما قد دل أن لا جزاء لهما فيها كان منهما غير قطع أيديها، وكان ذلك على سرقتها ما هو مال لغيرهما لا حظ لهما فيه، وكان الغال من الغنائم غالا لشيء له فيه حظ، فكان معقولا أنه إذا كان غير واجد على من كان منه ما ذكر في الآية أنه ليس فيه إحراق رحله كان إذا كان له فيه حظ أحرى أن لا يجب عليه في غلوله منه إحراق رحله، فانتفى بها ذكرنا أن يكون عليه في غلوله إحراق رحله، ووجدنا رسول الله على قد روي عنه مما قد ذكرناه فيها تقدم منا في كتابنا هذا من الوجوه المقبولة أنه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: «كفر بعد إيهان، أو زنا بعد إحصان، أو نفس بنفس».

وفي ذلك ما ينفي أن يكون دمه يحل بها سوى هذه الأشياء الثلاثة، وكان ما ذكر في الحديث الأول من ضرب عنقه فيه غير هذه الثلاثة الأشياء، فكان فيها رويناه من هذه الآثار المقبولة ما قد نفى ذلك فقال قائل: فقد يجوز أن يكون هذا الحكم كان بعدما في هذه الآثار المقبولة، فلحق بها فكان جوابنا له في ذلك أن ما ذكر من ذلك محتمل، غير أنا لم تقم الحجة علينا أن ذلك كان من رسول الله على بعدما كان منه في تلك الآثار لم يجز لنا إلحاقه فيها، وكان الحظر عندنا على حاله حتى تقوم الحجة علينا بإطلاق شيء مما في ذلك الحظر فنطلقه، وبالله التوفيق. (انتهى كلام الطحاوي).

والراجح: أنه لا عقوبة على الغالِّ لا بتحريق متاع، ولا بقطع، لعارض الشبهة، ومن قال بالتحريق، فمستنده حديثٌ ضعيفٌ، والله تعالى أعلم.

المسألة الخامسة: إباحة أكل الأطعمة من أموال أهل الحرب

ويجوز بلا خلاف الأكل من أموال الحرب وليس هو من الغلول.

كر أولاً: الدليل من السنة:

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُغَفَّلِ عَلَىٰ قَالَ: «كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرَ، فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ، فَنَزَوْتُ لِآخُذَهُ، فَالْتَفَتُّ، فَإِذَا النَّبِيُّ عَلِيْةٍ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ»(١).

عَنْ أَبِي سَعِيدِ هِ مَا اَنَ لَمْ نَعْدُ أَنْ فُتِحَتْ خَيْبَرُ فَوَقَعْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ الله ﷺ فِي تِلْكَ الْبَقْلَةِ الثَّومِ وَالنَّاسُ جِيَاعٌ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا أَكْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْسُجِدِ، فَوَجَدَ رَسُولُ الله ﷺ الرِّيحَ فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ شَيْئًا، فَلَا يَقْرَبَنَا فِي الْمُسْجِدِ» فَقَالَ النَّاسُ إِنَّهُ فَلَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لِي، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا» (١).

كرثانياً: من الإجماع:

قال ابن المنذر تَعَلَّتُهُ: أجمع أهل العلم إلا من شذَّ عنهم أن للقوم إذا دخلوا دار الحرب غزاة أن يأكلوا طعام العدو، وأن يعلفوا دوابهم من أعلافهم.

كر ثالثاً: الآثار الواردة عن بعض السلف بالجواز:

عَنِ عبد الله بْنِ عُمَرَ عَالَ: «كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَازِينَا العَسَلَ وَالعِنَبَ، فَنَأْكُلُهُ وَلاَ نَرْفَعُهُ» (٣).

وعن سلمان الفارسي على: أُتِي بِسَلَّةٍ فِيهَا خُبْزٌ وَجُبْنٌ، يَعْنِي وَمَالُ قَالَ: فَرَفَعَ اللَّالَ، وَأَكَلَ الْخُبْزُ وَالْجُبْنَ (٤).

⁽١) رواه البخاري (٣١٥١) [بَابُ مَا يُصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الحَرْبِ]، ومسلم (١٧٧٢) [بَابُ جَوَازِ الْأَكْلِ مِنْ طَعَامِ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِ الْحُرْبِ].

⁽۲) رواه مسلم (۲۵۰).

⁽٣) رواه البخاري (٣١٥٤).

⁽٤) **رجاله ثقات**: رواه عبد الرزاق (٩٣٠٠) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ أَنْسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، أَنَّ سَلْمَانَ، به.

وهو قول: الزهري(١)، والحسن البصري(٢)، وإبراهيم النخعي(٩)، وسفيان الثوري(٤)، وسليمان بن موسى (٥)، وجماعة من الفقهاء (٦).

إباحة طعام العدو وعلفهم(٧)

قال ابن المنذر يَحَلُّنهُ: أجمع أهل العلم إلا من شذَّ عنهم أن للقوم إذا دخلوا دار الحرب غزاة أن يأكلوا طعام العدو، وأن يعلفوا دوابهم من أعلافهم.

قلت: ويشبه أن أبا العالية سمع من سلمان الله العالية من الطبقة الثانية. (١) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٢٩٧) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يُؤْخَذُ الطَّعَامُ بِأَرْضِ الْعَدُّقِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ» قَالَ الزُّهْرِيُّ: «فَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْإِمَامُ فَأَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا فَبَاعَهُ

بِذَهَبِ أَوْ وَرِقٍ فَفِيهِ الْخُمْسُ».

(٢) إِسَّناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٣٠٥) عَنِ ابْنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ كَهْمَسٍ قَالَ: قُلْتُ لِلحَسَنِ: مَا كُنْتُمْ تُصِيبُونَ فِي الطَّرِيقِ؟ قَالَ: «التِّبْنُ وَالْحُطَبُّ» قَالَ: قُلْثُ: الرَّجُلُ يَمُرُّ بِالثَّمَارِ؟ قَالَ: «يَأْكُلُ

(٣) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٢٩٨) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي أَخْذِ الطَّعَام بأَرْض الْعَدُوِّ قَالَ: «كَانُوا يُرَخِّصُونَ لَحُمْ فِي الطَّعَامِّ وَالْعَلَفِ مَا لَمْ يَعْقِدُوا بِهِ مَالًا».

(٤) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٢ ٩٣ُ٩) عَنْ شُفْيَانَ قَالَ: ݣَانَ يُقَالُ: «إِذَا كَانُوا بِأَرْضِ الْعَدُقّ، أَكَلُوا فَإِذَا قَدِمُوا بِهِ أَرْضَ المُسْلِمِينَ دَفَعُوهُ إِلَى الْإِمَامِ، وَلَا يَبِيعُوهُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ، فَإِنْ بَاعُوهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَفِيهِ الْخُمْسُ».

(٥) إسناده صِحيح: رواه عبد الرزاق (٩٣٠٣) عَنِ ابْنِ جُرَيْج قَالَ: قُلْتُ لِسُلَيْهَانَ بْنِ مُوسَى: رَجُلٌ حَمَلَ إِلَى أَهْلِهِ طَعَامًا قَالَ: «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ» ورَواه عبد الَّرزاق (٩٣٠٦) عَنِ ابْنِ جُرَيْج قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيُمَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ: «لَا يَبْقَى الطَّعَامُ فِي أَرْضِ الْعَدُّقِ، وَلَا يُسْتَأَذَنُ فِيهِ الْأَمِيرُ، ۖ يَأْخُذُهُ مَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَنْهَى الْأَمِيرُ عَنْهُ، فَيُتْرَكُ بِنَهْيَهِ، فَإِنْ بَاعَ مِنَ الطَّعَام شَيْئًا بِوَرِقٍ أَوْ ذَهَبِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ، هُوَ حِينَئِذٍ مِنَ الْغَنَائِمِ " قَالَ: هَذِهِ السُّنَّةُ وَالْحُقُّ عِنْدَنَا.

- (٥) انظر: الأوسط لابن المنذر (٦/ ٦٨).
 - (٦) انظر المغني، والأوسط.
 - (٧) تبويب ابن المنذر في كتاب الأوسط.

____ قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَيِيّ أَن يَغُلُّ وَمَن يَغُلُلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةَ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [آل عمران:١٦١] المسألة المسادسة: هدايا العمال غلول

ومما يُلحَق بالغلول أيضاً، هدايا العمال.

قال النووي تعلله: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: بَيَانُ أَنَّ هَدَايَا الْعُمَّالِ حَرَامٌ وَعُلُولٌ؛ لِأَنَّهُ خَانَ فِي وَلَايَتِهِ وَمَمْلِهِ مَا أُهْدِي إِلَيْهِ يَوْمَ خَانَ فِي وِلَايَتِهِ وَمَمْلِهِ مَا أُهْدِي إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا ذَكَرَ مِثْلَهُ فِي الْغَالِ، وَقَدْ بَيَّنَ ﷺ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ السَّبَبَ فِي تَحْرِيمِ الْهُدِيَّةِ الْقَيَامَةِ كَمَا ذَكَرَ مِثْلَهُ فِي الْغَالِ، وَقَدْ بَيَّنَ ﷺ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ السَّبَبَ فِي تَحْرِيمِ الْهُدِيَّةِ عَلَيْهِ وَأَنَّهَا بِسَبَبِ الْوِلَايَةِ بِخِلَافِ الْهُدِيَّةِ لِغَيْرِ الْعَامِلِ فَإِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ (٢).

وقَالَ الْخَطَّابِيُّ يَعَلَمُهُ: في هذا بيان أن هدايا العمال سحت، وأنه ليس سبيلها سبيل سائر الهدايا المباحة وإنها يهدى إليه لمحاباة وليخفف عن المهدي ويسوغ له بعض الواجب عليه وهو خيانة منه، وبخس للحق الواجب عليه استيفاؤه لأهله.

⁽١) رواه البخاري (٧١٧٤) [باب: هَدَايَا العُمَّالِ]، ومسلم (١٨٣٢).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۲۱۹/۱۲).

وفي قوله: «ألا جلس في بيت أمه أو أبيه فينظر أيهدى إليه أم لا؟». دليل على أن كل أمر يتذرع به إلى محظور فهو محظور (١).

وقال البغوي يَعَلَّفُهُ: «بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءً» الرُّغَاءُ: صَوْتُ الْبَعِيرِ، يُقَالُ: رَغَا الْبَعِيرُ يَوَ الْبَعِيرُ يَوَالُ: مَعْ الْبَعِيرِ، يُقَالُ: رَغَا الْبَعِيرُ يَوْ ثُورُ، وَالْيُعَارُ: صَوْتُ الشَّاةِ، يُقَالُ: يَعَرَتِ الشَّاةُ تَعْرُ، وَفِي رِوَايَةٍ: «شَاةٌ لَهَا ثُوَّاجٌ» وَالثُّوَّاجُ: صَوْتُ النَّعْجَةِ، يُقَالُ: ثَأَجَتِ النَّعْجَةُ تَوْاجًا وَثَأَجًا.

قَالَ يَعْلَقُهُ: وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَدَايَا الْعُتَالِ وَالْوُلاةِ وَالْقُضَاةِ سُحْتُ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يُهُدَى إِلَى الْعَامِلِ لِيُغْمِضَ لَهُ فِي بَعْضِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ، وَيَبْخَسَ بِحَقِّ الْمُسَاكِينِ، وَيُهْدَى إِلَى الْقَاضِي لِيَمِيلَ إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ، أَوْ لَا يُؤْمَنَ مِنْ أَنْ تَحْمِلَهُ الْهَدِيَّةُ عَلَيْهِ (٢).

وقال شيخ الإسلام تخلفه: وَمَا أَخَذَهُ الْعُمَّالُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ حَقِّ فَلُولِيٍّ الْأَمْرِ الْعَادِلِ اسْتِخْرَاجُهُ مِنْهُمْ؛ كَالْهَدَايَا الَّتِي يَأْخُذُونَهَا بِسَبِ الْعَمَلِ... وَكَذَّلِكَ مُحَابَاةُ الْوُلَاةِ فِي الْمُعَامَلَةِ مِنْ الْمُبَايَعَةِ وَالْمُوَاجَرَةِ وَالْمُضَارَبَةِ وَالْمُسَاقَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ وَلَمُولِذَكِ مُحَابَاةُ الْوُلَاةِ فِي الْمُعَامَلَةِ مِنْ الْمُبَايَعَةِ وَالْمُوَاجَرَةِ وَالْمُضَارَبَةِ وَالْمُسَاقَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ هُوَ مِنْ نَوْعِ الْهُدِيَّةِ (٣).

وعن أبي حميد الساعدي في ان رسول الله عَلَيْ قال: «هدايا العمال غلول» (٤).

⁽١) معالم السنن (٦/٨).

⁽٢) شرح السنة (٥/ ٤٩٦).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٨/ ٢٨٠).

وهذا الحديث اختصره اسهاعيل بن عياش - من الحديث المتقدم الطويل - فأخطأ فيه. ومما يدل على ذلك:

أن إسهاعيل بن عياش روايته عن الحجازيين ضعيفة وهذا مما رواه عنهم.

مخالفة المتن لرواية البخاري ومسلم المتقدمة.

وعَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ وَهُمَّا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلِ، فَكَتَمَنَا مِخْيَطًا، فَهَا فَوْقَهُ كَانَ غُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنَ الْأَنْصَارِ كَأَنِّ أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، اقْبَلْ عَنِي قَالَ: هَوَالَ الله، اقْبَلْ عَنِي عَمَلَك، قَالَ: «وَمَا لَك؟» قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ، مَنِ عَمَلَك، قَالَ: هُونَكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَلْيَجِئ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَهَا أُوتِي مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نُهِي عَنْهُ الْتَهَى» (١٠).

عن بُرَيْدَةَ بن الحصيب ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا، فَهَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ» (٢٠).

قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ وَاخْتَصَرَهُ وَأَخْطَأَ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي مُمَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ.

وقال ابن الملقن: هَذَا الحَدِيثَ بَهِذَا اللَّفْظ من حَدِيثِ إِسْهَاعِيل بن عَيَّاش، عَن يَحْيَى بن سعيد، عَن عُرْوَة بن الزبير، عَن أبي حميد رَفعه بِهِ سَوَاء، وَإِسْهَاعِيل ضَعِيف فِي رِوَايَته عَن الْحِجَازِيِّينَ [البدر المنير (٩/ ٥٧٥)].

وقال الهيثمي: رَوَاهُ الْبَزَّارُ مِنْ رِوَايَةِ إِسْهَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنِ الْحِجَازِيِّينَ، وَهِيَ ضَعِيفَةٌ [مجمع الزوائد (٤/ ٢٠٠)].

وقال ابن كثير: وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَفْرَادِ أَحْمَدَ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ، وَكَأَنَّهُ مُخْتَصَرٌ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ – أي: حديث أبي حميد الطويل – وَالله أَعْلَمُ. [التفسير (٢/ ١٣٤)].

وقال الحافظ ابن حجر: وفي إسناده إسهاعيل بن عياش وروايته عن غير أهل المدينة ضعيفة وهذا منها وقيل إنه رواه بالمعنى من قصة بن اللتبية المذكورة ثاني حديثي الباب – أي حديث أبي حميد الطويل – [فتح الباري (٥/ ٢٢١)].

(١) رواه مسلم (١٨٣٣).

(٢) إسناده صحيح: رواه أبو داود (٢٩٤٣)، وابن خزيمة (٢٣٦٩)، والبزار (٢٤٢٧)، والحاكم (٢ ١٤٧٢)، والحاكم (١٤٧٢)، والبيهقي في الكبرى (١٣٠٠) من طريق أبي عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُسَيْنٍ المُعَلِّم، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ مرفوعا به.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وصححه الإمام الألباني في صحيح الجامع (٦٠٢٣).

قال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لله وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِللهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِللَّهِ لِللَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ ٱلنَّاسُ لِلَّ ٱللَّهِ مَا النَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَاحَشُوهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَننَا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿ قَدْ جَمَعُواْ لِنِعْمَةِ مِنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسُهُمْ سُونٌ وَأَتَبَعُواْ رِضْوَانَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ فَانقَلَبُواْ بِنِعْمَةِ مِنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسُهُمْ سُونٌ وَأَتَبَعُواْ رِضْوَانَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ وَٱللَّهُ لَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ ا

المسألة الأولى: سبب نزول الآيات

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُ مُ اللَّذِينَ اسْتَجَابُواْ لله وَالرَّسُولِ مِنْ بَغْدِ مَا أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ السَّجَابُواْ لله وَالرَّسُولِ مِنْ بَغْدِ مَا أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ الْحُسنُواْ مِنْهُمْ وَاتَّقَواْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران:١٧٢]، قَالَتْ لِعُرْوَةَ: يَا ابْنَ أُخْدِ، وَانْصَرَفَ عَنْهُ مِنْهُمْ: الزُّبَيْرُ، وَأَبُو بَكْرٍ، لَمَّا أَصَابَ رَسُولَ الله عَلَيْ مَا أَصَابَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَانْصَرَفَ عَنْهُ الشّرِكُونَ، خَافَ أَنْ يَرْجِعُوا، قَالَ: «مَنْ يَذْهَبُ فِي إِثْرِهِمْ» فَانْتَدَبَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا، قَالَ: كَانَ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَالزُّبَيْرُ (۱).

المسألة الثانية: بيان غزوة حمراء الأسد

والشاهد: قوله: «مَنْ يَذْهَبُ فِي إِثْرِهِمْ» فَانْتَدَبَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا، قَالَ: كَانَ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَالزُّبَيْرُ.

قال الامام أبو جعفر الطبري تَعَلَّنهُ: [غزوه حمراء الأسد]

وكان رجوع رسول الله على المدينة يوم السبت، وذلك يوم الوقعة بأحد، فحدثنا ابن حميد الله عن حدثنا سلمة، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني حسين بن عبد الله، عن عكرمة، قال: كان يوم أحد يوم السبت، للنصف من شوال، فلما كان الغد من يوم أحد وذلك يوم الأحد لست عشرة ليلة خلت من شوال أذّن مؤذن رسول الله على الناس بطلب العدو، وأذن مؤذنه: ألا يخرجن معنا أحد إلا من حضر يومنا بالأمس فكلمه جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، فقال: يا رسول

⁽١) رواه البخاري (٧٧٧) واللفظ له، ومسلم (٢٤١٨) مختصرا.

⁽٢) هو محمد بن حميد الرازي، وهو: (ضعيف).

الله، إن أبي كان خلفني على أخوات لي سبع، وقال لي: يا بني، إنه لا ينبغي لي ولا لك أن نترك هؤلاء النسوة لا رجل فيهن، ولست بالذي أوثرك بالجهاد مع رسول الله على نفسي، فتخلف على أخواتك فتخلفت عليهن فأذن له رسول الله على فخرج معه، وإنها خرج رسول الله على مرهبا للعدو، وليبلغهم أنه خرج في طلبهم، ليظنوا به قوة، وأن الذي أصابهم لم يوهنهم عن عدوهم.

حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن محمد بن إسحاق، قال: فحدثني عبد الله ابن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبي السائب مولى عائشة بنت عثمان، أن رجلا من أصحاب رسول الله عليه من بني عبد الأشهل كان شهد أحدا، قال: شهدت مع رسول الله عليه أنا وأخ لي، فرجعنا جريجين، فلما أذن مؤذن رسول الله عليه بالخروج في طلب العدو، قلت لأخي وقال لي:

أتفوتنا غزوه مع رسول الله ﷺ! والله ما لنا من دابة نركبها، وما منا إلا جريح ثقيل، فخرجنا مع رسول الله ﷺ – وكنت أيسر جرحا منه – فكنت إذا غلب حملته عقبة ومشى عقبة، حتى ﷺ بالخُرُوجِ فِي إِثْر الْعَدو، وعهد أَن لَا يُخرِج مَعَه إِلَّا من حضر المعركة، فاستأذنه جَابِر بَن عَبْد الله فِي أَن يفسح لَهُ فِي الْخُرُوجِ مَعَه، فَفعل وَكَانَ أَبوهُ عَبْد الله بْن عَمْرو بْن حرَام مِمَّن اسْتشْهد يَوْم أحد فِي المعركة.

فَخرج المُسلمُونَ على مَا بهم من الجُهد والقرح، وَخرج رَسُول الله ﷺ مُرْهِبًا لِلْعَدو، حَتَّى بلغ موضعا يدعى حَمْرَاء الْأسد على رَأس ثَمَانِيَة أَمْيَال من المُدِينَة فَأَقَامَ بِهِ يَوْم الْإِثْنَيْنِ، وَالثَّلَاثَاء، وَالْأَرْبِعَاء، ثمَّ رَجَعَ إِلَى المُدِينَة.

قَالَ اَبْنِ إِسْحَاق: وَإِنَّمَا خَرَج بِهِم رَسُولَ الله ﷺ مُرْهِبًا لِلْعَدو وليظنوا أَن بهم قُوَّة، وَأَن الَّذِي أَصَابَهُم لم يُوهِنهُمْ عَن عدوهم.

وَكَانَ معبد بْن أَبِي معبد الْخُزَاعِيّ قد رأى خُرُوج رَسُول الله ﷺ وَالْمُسْلِمِين إِلَى خَرُوج رَسُول الله ﷺ وَالْمُسْلِمِين إِلَى خَرَاء الْأَسد، وَلَقي أَبَا سُفْيَان وَكَفَارَ قُرَيْش بِالرَّوْحَاءِ، فَأَخْبرهُم بِخُرُوج رَسُولُ الله ﷺ فِي طَلَبهمْ، ففت ذَلِك فِي أعضاد قُرَيْش، وَقد كَانُوا أَرَادوا الرُّجُوع إِلَى المُدِينَة، فكسرهم خُرُوجه ﷺ، فتهادوا إِلَى مَكَّة.

وظفر رَسُول الله ﷺ في خُرُوجه بِمُعَاوِية بْن المُغيرَة بْن الْعَاصِ بْن أُميَّة، فَأَمر بِضَرْب عُنُقه صبرا، وَهُوَ وَالِد عَائِشَة أَم عَبْد الْملك بْن مَرْوَان. انتهينا إلى ما انتهى إليه المسلمون، فخرج رسول الله ﷺ، حتى انتهى إلى حمراء الأسد، وهي من المدينة على ثمانية أميال، فأقام بها ثلاثا: الاثنين، والثلاثاء، والأربعاء، ثم رجع إلى المدينة.

وقد مر به - في حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن عبدالله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم - معبد الخزاعي، وكانت خزاعة مسلمهم ومشركهم عيبه رسول الله عليه بتهامة، صفقتهم معه، لا يخفون عليه شيئا كان بها ومعبد يومئذ مشرك - فقال: يا محمد، أما والله لقد عز علينا ما أصابك في أصحابك، ولوددنا أن الله كان أعفاك فيهم! ثم خرج من عند رسول الله عليه بحمراء الأسد، حتى لقي أبا سفيان بن حرب ومن معه بالروحاء، وقد أجمعوا الرجعة الى رسول الله عليه وأصحابه، وقالوا:

أصبنا حد أصحابه وقادتهم وأشرافهم، ثم رجعنا قبل أن نستأصلهم، لنكرن على بقيتهم، فلنفرغن منهم فلما رأى أبو سفيان معبدا، قال:

ما وراءك يا معبد؟ قال: محمد قد خرج في أصحابه يطلبكم في جمع لم أر مثله قط، يتحرقون عليكم تحرقا، قد اجتمع معه من كان تخلف عنه في يومكم، وندموا على ما صنعوا، فيهم من الحنق عليكم شيء لم أر مثله قط قال: ويلك ما تقول! قال: والله ما أراك ترتحل حتى ترى نواصي الخيل قال: فو الله لقد أجمعنا الكرة عليهم لنستأصل بقيتهم، قال:

فإني أنهاك عن ذلك، فو الله لقد حملني ما رأيت على أن قلت فيه أبياتا من شعر، قال: و ماذا قلت؟ قال: قلت:

كادت تهد من الأصوات راحلتي إذ سالت الأرض بالجرد الأبابيل تسردي بأسد كرام لا تنابلة عند اللقاء ولا خرق معازيل فظلت عدوا أظن الأرض مائلة لما سموا برئيس غير مخذول

فقلت ويل ابن حرب من لقائكم

إني ندنير لأهدل البسدل ضاحية

من جيش أحمد لا وخش قنابله

إذا تغطمطست البطحساء بالجيسل! لكسل ذي إربسة مسنهم ومعقسول ولسيس يوصف ما أنذرت بالقيل

قال: فتنى ذلك أبا سفيان ومن معه ومر به ركب من عبد القيس، فقال: أين تريدون؟ قالوا: نريد المدينة، قال: ولم؟ قالوا: نريد الميرة، قال: فهل أنتم مبلغون عني محمدا رسالة أرسلكم بها إليه، وأحمل لكم إبلكم هذه غدا زبيبا بعكاظ إذا وافيتموها؟ قالوا: نعم، قال: فإذا جئتموه فأخبروه أنا قد أجمعنا المسير إليه وإلى أصحابه، لنستأصل بقيتهم فمر الركب برسول الله على وهو بحمراء الأسد، فأخبروه بالذي قال أبو سفيان، فقال رسول الله على وأصحابه: حسبنا الله ونعم الوكيل!

قال أبو جعفر: ثم انصرف رسول الله ﷺ إلى المدينة بعد الثالثة، فزعم بعض أهل الأخبار أن رسول الله ﷺ ظفر في وجهه إلى حمراء الأسد بمعاوية بن المغيرة بن أبي العاص، وأبي عزة الجمحى، وكان رسول الله ﷺ خلّف على المدينة حين خرج إلى حمراء الأسد ابن أم مكتوم.

قال الله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَا الله تعالى: ﴿ يَنَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَا اللَّهُ اللَّهُ لَا اللَّهُ لَا اللَّهُ اللَّهُ لَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَا اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّالَا اللَّهُ اللَّا

وفي الآية الكريمة بيان فضل الرباط في سبيل الله.

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي شَرْحِ أَلْفَاظِهَا

الصَّبْرُ: عِبَارَةٌ عَنْ حَبْسِ النَّفْسِ عَنْ شَهَوَاتِهَا. وَالْمُصَابَرَةُ: إِدَامَةُ ثُخَالَفَتِهَا فِي ذَلِكَ؛ فَهِيَ تَدْعُو وَهُوَ يَنْزِعُ.

وَالْمُرَابَطَةُ: الْعَقْدُ عَلَى الشَّيْءِ حَتَّى لَا يَبْخَلَ فَيَعُودَ إِلَى مَا كَانَ صَبَرَ عَنْهُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي الْأَقْوَال

فِيهَا تَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْأُوَّلُ: اصْبِرُوا عَلَى دِينِكُمْ، وَصَابِرُوا وَعْدِي لَكُمْ، وَرَابِطُوا أَعْدَاءَكُمْ. الْأُوَّلُ: اصْبِرُوا عَلَى الْجِهَادِ، وَصَابِرُوا الْعَدُوَّ، وَرَابِطُوا الْخَيْلَ^(۱). الثَّالِثُ: مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلَهُ: رَابِطُوا فَإِنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ رَابِطُوا الصَّلَوَاتِ (٢)(٣).

المسألة الثالثة: في الاية الحثُّ على الصبر والمصابرة، والرباط في سبيل الله

قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفُلِحُونَ﴾[آل عمران:٢٠٠].

قال الطبري يَعَلِمُهُ: فإنها أمر المؤمنون أن يصابروا غيرهم من أعدائهم، حتى يظفرهم الله بهم، ويعلي كلمته، ويخزي أعداءهم، وأن لا يكون عدوُّهم أصبر منهم.

وكذلك قوله: «ورابطوا»، معناه: ورابطوا أعداءكم وأعداء دينكم من أهل الشرك، في سبيل الله.

ورأى أن أصل «الرباط»، ارتباط الخيل للعدوّ(٤).

وقال ابن القيم تَعْلَشُهُ: وَعَلَّمَ عِبَادَهُ كَيْفِيَّةَ هَذِهِ الْحُرْبِ وَالْجِهَادِ، فَجَمَعَهَا لَهُمْ فِي أَرْبَعِ كَلِيَاتٍ فَقَالَ: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ ثُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

وَلَا يَتِمُّ أَمْرُ هَذَا الْجِهَادِ إِلَّا بِهَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ، فَلَا يَتِمُّ الصَّبْرُ إِلَّا بِمُصَابَرَةِ

⁽١) وهو قريب من الأول، وسيأتي مسائل متعلقة بالرباط في سبيل الله.

⁽٢) أحكام القران لابن العربي (١/ ٣٩٩).

⁽٣) ودليل هذا القول ما رواه مسلم (٢٥١) من حديث أبي هريرة ﷺ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «أَلاَ أَذُلُكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللهُ بِهِ الْخُطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهَ قَالَ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى المُكَارِهِ، وَكُثْرَةُ الخُطَا إِلَى المُسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَلَاكُمُ الرِّبَاطُ».

⁽٤) تفسير الطبري (٧/ ٥٠٨) بتصرف يسير.

الْعَدُوِّ، وَهُو مُقَاوَمَتُهُ وَمُنَازَلَتُهُ، فَإِذَا صَابَرَ عَدُوَّهُ احْتَاجَ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ وَهِي الْمُرَابَطَةُ، وَهُوَ مُقَاوَمَتُهُ وَمُنَازَلَتُهُ، فَإِذَا صَابَرَ عَدُوَّهُ الْعَدُوُّ، وَلُزُومُ ثَغْرِ الْعَيْنِ وَالْأَذُنِ وَهِي لُزُومُ ثَغْرِ الْقَلْبِ وَحِرَاسَتُهُ لِئَلَّا يَدْخُلَ مِنْهُ الْعَدُوُّ، وَلُزُومُ ثَغْرِ الْعَيْنِ وَالْأَذُنِ وَاللَّسَانِ وَالْبَطْنِ وَالْيَدِ وَالرِّجْلِ، فَهَذِهِ الثَّغُورُ يَدْخُلُ مِنْهَا الْعَدُوُّ فَيَجُوسُ خِلَالَ اللَّيَارِ وَيُفْسِدُ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ، فَالْمُرَابَطَةُ لُزُومُ هَذِهِ الثَّغُورِ، وَلَا يُحَلِّي مَكَانَهَا فَيُصَادِفَ الْعَدُوُّ الثَّغْرَ خَالِيًا فَيَدْخُلَ مِنْهُ (١).

قال الله تعالى: ﴿ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ ﴾ [الانفال: ٦٠].

قال الإمام البخاري في الجامع الصحيح: [بَابُ مَنِ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ الله لِقُوله تعالى: ﴿ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْحَيْلِ ﴾ [الانفال: ٦٠].

...عن أَيَ هُرَيْرَةَ رَجُهُ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنِ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ الله إِيمَانًا بِاللهُ وَيَعُلُهُ وَبَوْلَهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» (أَ).

كرومن السنة المطهرة:

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «رِبَاطُ يَوْم فِي سَبِيلِ الله خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا اللهُ عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ مِنَ الجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا» [الله عَلْيُهَا، وَالغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا» [الله عَليْهَا» [الله عَلْهُ عَلَيْهَا» [الله عَلْهُ عَلَيْهَا» [الله عَلْهُ عَلَيْهَا» [الله عَلْمُ عَلَيْهَا» [الله عَلْهُ عَلْمُ عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلَيْهَا» [العَبْدُمُ عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلْمُ عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلْمُ عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلْمُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلْمُ عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلْمُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا» [العَبْدُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا» [العُبْدُ عَلْمُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهُا عَلَيْهَا عَلْمُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهُ عَلَيْهَا عَلْمُ عَلَيْهَا عَلْمُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلْمُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلْمُ عَلَيْهَا عَلْمُ عَلَيْهَا عَلْمُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلْمُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلْ

قال ابن بطّال تخالف: قال المهلب: إنها صار رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها؛ لأنه عمل يؤدى إلى الجنة، وصار موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها من أجل أن الدنيا فانية، وكل شيء في الجنة وإن صغر في التمثيل لنا وليس فيها صغير فهو أدوم وأبقى من الدنيا الفانية المنقطعة، فكان الدائم الباقى خيرًا من المنقطع (٤).

⁽١) الجواب الكافي (ص٩٧).

⁽٢) رواه البخاري (٢٨٥٣).

⁽٣) رواه البخاري (٢٨٩٢) واللفظ له، ومسلم (١٨٨١): بلفظ: «غَدْوَةٌ، أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ الله، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

⁽٤) شرح صحيح البخاري (٥/ ٨٦).

وعَنْ سَلْمَانَ الفارسي فَ الله عَلَيْهِ وَلَيْلَةٍ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْم وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَام شَهْر وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأَجْرِيَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الْفَتَّانَ» (١).

قال النووي تَعَلِّتُهُ: هَذِهِ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلْمُرَابِطِ وَجَرَيَانُ عَمَلِهِ عليه بَعْدَ مَوْتِهِ فَضِيلَةٌ نُحُتَّصَّةٌ بِهِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ (٢).

عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَىٰ عَمَلِهِ إِلَّا الْمُيَّتِ مُحْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الْمُرابِطَ، فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيُؤَمَّنُ مِنْ فَتَّانِ الْقَبْرِ» (٣).

عن عثمان بن عفان على قال: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ الله عَلَيْ مِنْ أَلْفِ يَوْم فِيمَا سِوَاهُ مِنَ المَنَازِلِ» (٤).

(١) رواه مسلم (١٩١٣).

(٢) شرح صحيح مسلم (١٣/ ٦١).

(٣) إسناده صحيح: رواه أبو داود (٢٥٠٠)، والترمذي (١٦٢١)، وأحمد (٢٣٩٥١)، (٢٣٩٥٤)، و٢٣٩٥١)، والمناده صحيح: رواه أبو داود (٣٥٠٠)، والمترار (٣٧٥٣) وابن حبان (٤٦٢٤)، والحاكم (٢/٨٨)، وابن المبارك في الجهاد (٣١٧)، و البزار (٣٧٥٣) وابن حبان (٤٦٢٤)، والحاكم (٢/٨٨)، وغيرهم من طريق أبي هَانِيُ الْخُوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَو بْنَ مَالِكِ الجُنْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبِيْد عُبَيْد اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

قال الترمذي: وَحَدِيثُ فَضَالَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وقال الحافظ ابن حجر: ثبت في السنن وصححه الترمذي وبن حبان والحاكم من حديث فضالة ابن عبيد. فتح الباري (٢١/ ٢١١).

(٤) رواه الترمذي (١٦٦٧)، والنسائي (٣١٧٩، ٣١٦٩)، وأحمد (٤٤٢، ٤٧٠، ٤٧٥، ٥٥٨)، والبزار والطيالسي (٨٧)، وابن أبي شيبة (١٩٤٥) وابن المبارك (٢٩٩)، والدارمي (٢٤٦٨)، والبزار (٤٠٦)، وابن حبان (٤٠٦)، والحاكم (٢/٧٧) من طريق أبي صالح مولى عثمان بن عفان عن عثمان بن عفان عن عثمان بن عفان عن عثمان بن عفان على عثمان بن عفان على عثمان بن عفان على المسلم عثمان بن عفان على عثمان بن عفان عثمان بن عفان عثمان بن عفان عثمان بن عفان على عثمان بن عفان عثمان بن عثمان ب

وفي الإسناد: أبو صالح مولى عثمان ذكره ابن حبان في الثقات، ووثَّقه العجلي، وقال الحافظ: مقبول.

وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وقال الألباني: ضعيف. ضعيف الجامع (٣٠٨٤).

مسألة في المرابطة بالثغور أفضل أمر المجاورة بمكة شرفها الله تعالى لشيخ الاسلام الن تيمية كَاللهُ (١)

قال شيخ الاسلام تعمله: وهو حسبي ونعم الوكيل.

مسألة المرابطة بالثغور أفضل أم المجاورة بمكة شرَّفها الله تعالى؟!

کے الجواب:

اتفاق الأئمة والسلف على أفضلية المرابطة على المجاورة بالحرمين.

الحمد لله، المرابطة في ثغور المسلمين - وهو المقام فيها بنية الجهاد - أفضل من المجاورة في الحرمين باتفاق أئمة المسلمين وأهل المذاهب الأربعة وغيرهم.

وليست هذه المسألة من المشكلات عند من يعرف دين الإسلام؛ ولكن لكثرة ظهور البدع في العبادات وفساد النيات في الأعمال الشرعيات صار يخفى مثل هذه المسألة على كثير من الناس حتى صاروا يعظمون الأماكن التي كان المسلمون يعظمونها؛ لكونها ثغورا ظانين أن تعظيمها لأمور مبتدعة في دين الإسلام، فاستبدلوا بشريعة الإسلام بدعة ما أنزل الله بها من سلطان.

فإنه يوجد في كلام السلف وحكاياتهم في ذكر «غزة» و «عسقلان» و «الإسكندرية» و «جبل لبنان» و «مكة» و «قزوين»، ومن أمثال ذلك، ومن وجود الصالحين بها ما يوجب شرف هذه البقاع.

فضل بعض الأماكن بكونه ثغرا لا لأجل خاصية ذلك المكان.

وإنها كان ذلك؛ لكونها كانت ثغور المسلمين، فكانوا صالحوا المسلمين يتناوبونها، لأجل المرابطة بها لا لأجل الاعتزال عن الناس وسكنى «الغيران» و«الكهوف»، أو نحو ذلك مما يظنه الجهال أهل البدع والضلال.

⁽١) أوردتُ جزءاً كبيراً من الرسالة، مع تخريج أغلب أحاديثها، والتعليق على بعض المواطن، وذلك لأهمية الرسالة وشهرتها وقوة مصنفها في التحرير والبحث - والله الموفق.

جبل لبنان وما جرى فيه

ثم إن من هذه البقاع ما غلب عليه العدو، أو سكنه أهل البدع والفساق؛ ففسد حال أهله، مثل ما جرى على «لبنان» ونحوه. كون المكان ثغرا مثل كونه دارا للإسلام.

وكون المكان ثغرا هو مثل كونه دارا لإسلام ودارا لكفر مثل كون الرجل مؤمنا وكافرا، هو من الصفات التي تعرض وتزول:

فقد كانت «مكة» شرَّفها الله أم القرى قبل فتحها دار كفر وحرب تجب الهجرة منها ثم تغير هذا الحكم لما فتحت حتى قال ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ» (١).

وقد كان «البيت المقدس» بأيدي العدو تارة، وبأيدي المسلمين أخرى.

كرتعريف الثغور وحكم المرابطة بها:

فالثغور هي: البلاد المتاخمة للعدو من المشركين وأهل الكتاب التي يخيف العدو أهلها ويخيف أهلها العدو، والمرابطة بها أفضل من المجاورة بالحرمين باتفاق المسلمين.

كيف والمرابطة بها فرض على المسلمين إما على الأعيان وإما على الكفاية.

وأما المجاورة فليست واجبة باتفاق المسلمين، بل العلماء متنازعون هل هي مستحبة أم مكروهة؟

فاستحبها طائفتان من العلماء من أصحاب مالك والشافعي، وكرهها آخرون كأبي حنيفة وغيره.

كرادلة من قال بالكراهة:

قالوا: لأن المقام بها يفضي إلى الملك لها.

⁽۱) رواه البخاري (۲۷۸۳)، ومسلم (۱۳۵۳) من حديث ابن عباس. ورواه البخاري (۳۹۰۰)، ومسلم (۱۸٦٤) واللفظ له من حديث عائشة، وله طرق عِدة.

وأنه لا يأمن من مواقعة المحظور؛ فيتضاعف عليه العذاب، ولأنه يضيق على أهل البلد.

قالوا: وكان عمر يقول عقب المواسم: «يا أهل الشام شامكم، يا أهل اليمن يمنكم، يا أهل العراق عراقكم»(١).

ولأن المقيم بها يفوته الحج التام والعمرة التامة؛ فإن العلماء متفقون على أنه إن أنشأ سفر العمرة من دويرة أهله كان هذا أفضل أنواع الحج والعمرة.

وهم متفقون على أنه أفضل من التمتع والقران والإفراد الذي يعتمر عقب الحج.

تصحيح خطأ في الاعتمار

وأما ما يظنه بعض الناس من أن الخروج بأهل مكة في رمضان أو في غيره إلى الحل للاعتهار؛ وهو المراد بقوله ﷺ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حِجَةٌ مَعِي» (٢) حتى صار المجاورون وغيرهم يحافظون على الاعتهار من أدنى الحل أو أقصاه كاعتهارهم من التنعيم التي بها المساجد التي يقال لها «مساجد عائشة»، أو من «الحديبية» وعمرة «الجعرانة»؛ فكل ذلك غلط عظيم مخالف للسنة النبوية، ولإجماع الصحابة.

فإنه لم يعتمر النبي على ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على ولا أمثالهم من مكة قط لا قبل الهجرة ولا بعدها. لم يعتمر أحد من المسلمين على عهد النبي على من مكة إلا عائشة فقط.

بل لم يعتمر أحد من المسلمين على عهد النبي ﷺ من مكة إلا عائشة فقط، فإنها

⁽١) لم أقف عليه مسنداً.

⁽٢) رُواه البخاري (١٨٦٣)، ومسلم (١٢٥٦) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ عَلَيْ مِنْ حَجَّتِهِ قَالَ لِأُمِّ سِنَانِ الأَنْصَارِيَّةِ: "مَا مَنعَكِ مِنَ الحَجِّ؟"، قَالَتْ: أَبُو فَلاَنٍ، تَعْنِي زَوْجَهَا، كَانَ لَهُ نَاضِحَانِ حَجَّ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَالآخَرُ يَسْقِي أَرْضًا لَنَا، قَالَ: "فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً أَوْ حَجَّةً مَعِي " حَجَّ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَالآخَرُ يَسْقِي أَرْضًا لَنَا، قَالَ: "فَإِنَّ عُمْرَةً فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً أَوْ حَجَّةً مَعِي " رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَيْقٍ، وَقَالَ عُبَيْدُ الله، عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ، عَنْ عَطْاءٍ، عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ، عَنْ عَظَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ، عَنْ عَظَاءٍ، عَنْ عَبْدِ النَّبِيِّ عَيْقٍ.

قدمت متمتعة؛ فحاضت، فمنعها الحيض من الطواف قبل الوقوف بعرفة، فسألت النبي على أن يعمرها بعد الحج، ثم بعد ذلك بنيت هذه المساجد التي هناك، وقيل لها: «مساجد عائشة».

وأما «عمرة الحديبية»: فإن النبي عَلَيْهُ هل هو وأصحابه من «ذي الحليفة» ثم حلوا بـ «الحديبية» لما صدهم المشركون عن البيت فكانت «الحديبية» حلهم لا ميقات إحرامهم.

وهذا متواتر يعلمه عامة العلماء وخاصتهم، وفي ذلك أنزل الله: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ ﴾ [النرة:١٩٦] الآيات باتفاق العلماء.

وأما «عمرة الجعرانة»: فإن النبي ﷺ لما قاتل هوازن بوادي حنين الذي قال الله فيها: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةِ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ غَيْهِ اللَّهُ عَنْ مَوَاطِنَ كَثِيرَةِ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئَا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَيْتُم مُّدْبِرِينَ ۞ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللّهُ سَكِينَتَهُ وَكَالَى رَسُولِهِ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَبَ ٱلّذِينَ كَفَرُواْ وَذَالِكَ جَزَاءُ ٱلْكَنفِرِينَ ۞ ثُمَّ يَتُوبُ ٱللّهُ مِن بَعْدِ ذَالِكَ عَلَى مَن يَشَآءُ وَٱللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ جَزَاءُ ٱلْكَنفِرِينَ ۞ ثُمَّ يَتُوبُ ٱللّهُ مِنْ بَعْدِ ذَالِكَ عَلَى مَن يَشَآءُ وَٱللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ٢٥-٢٧].

وحاصر «الطائف» ونصبت عليها بالمنجنيق، ولم يفتحها وقسم غنائم حنين بدها الجعرانة» فلما قسمها دخل إلى مكة ثم خرج منها؛ لم يكن بمكة فخرج منها إلى الحل ليعتمر كما يفعل ذلك من يفعله من أهل «مكة».

بل الصحابة وأئمة التابعين لم يستحبوا لمن كان بمكة ذلك، بل رأوا أن طوافه بالبيت أفضل من خروجه لأجل العمرة، بل كرهوا له ذلك كما قد بسطنا هذه المسألة في غير هذا الموضع استحباب الجمهور للمجاورة بشروط.

والمقصود هنا: أن من العلماء من كره المجاورة بمكة، لما ذكر من الأسباب وغيرها، لكن الجمهور يجبونها في الجملة إذا وقعت على الوجه المشروع الخالي عن المفسدة المكافئة للمصلحة أو الراجحة عليها.

🕸 الأدلة على استحباب المجاورة بمكة:

قال الإمام أحمد، وقد سئل عن الجوار بمكة؟ فقال: وكيف لنا به وقد قال النبي عَلَيْ اللهُ، وَإِنَّكِ لَأَحَبُّ إِلَيَّ».

وجابر جاور مكة، وابن عمر كان يقيم بمكة.

وقال أيضا: «ما أسهل العبادة بمكة، النظر إلى البيت عبادة».

[الأدلة على استحباب المجاورة بمكة](١):

واحتج هؤلاء بها رواه عبد الله بن عدي ابن حمراء الزهري أنه سمع النبي ﷺ يقول، وهو واقف بالحزورة في سوق مكة: «وَالله إِنَّكِ خَيْرُ أَرْضِ الله، وَأَحَبُّ أَرْضِ الله، وَأَحَبُّ أَرْضِ الله، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ» رواه الإمام أحمد وهذا لفظه (٢)، والنسائي (٣)، وابن ماجه (٤)، والترمذي (٥)، وقال: «حديث حسن صحيح».

ورواه أحمد من حديث أبي هريرة أيضا.

🕸 [ومن الأدلة على استحباب المجاورة]:

وعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ: «مَا أَطْيَبُكِ مِنْ بَلَدٍ، وَأَحَبَّكِ إِلَىّ، وَلَوْلاً أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكِ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكِ» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح غريب⁽¹⁾.

⁽١) ليس تبويب شيخ الإسلام، إنها لمحقق الرسالة، وكذلك كل ما بين المعكوفين.

⁽۲) برقم (۱۸۷۱)، و (۱۸۷۱).

⁽٣) في السنن الكبرى برقم (٤٢٣٨).

⁽٤) برقم (٢١٠٨).

⁽٥) برقم (٣٩٢٥).

قال الْترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ» وَقَدْ رَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، نَحْوَهُ وَرَوَاهُ عُمَّدُ بْنُ عَمْرِو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ أَبِي سَلَمَةً،

⁽٦) إسناده صحيح: رواًه الترمذي (٣٩٢٦)، ورواه ابن حبان (٣٧٠٩)، والطبراني في الكبير

🥸 ومن الأدلة على استحباب المجاورة:

قالوا: فإذا كانت أحب البلاد إلى الله ورسوله، ولولا ما وجب عليه من الهجرة لما كان يسكن إلا إياها، علم أن المقام بها أفضل إذا لم يعارض ذلك مصلحة راجحة كها كان في حق النبي عليه والمهاجرين؛ فإن مقامهم بالمدينة كان أفضل من مقامهم بمكة لأجل الهجرة والجهاد بل ذلك كان واجب عليهم، وكان مقامهم بمكة حراما حتى بعد الفتح، وإنها رخص للمهاجر أن يقيم فيها ثلاثا.

كما في «الصحيحين» عن العلاء بن الحضرمي أن النبي عليه أرخص للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا(١).

وكان المهاجرون يكرهون أن يكونوا مقيمين بدار، هاجروا منها وتركوها؛ لكونهم هاجروا عنها، وتركوها لله.

حتى قال النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه؛ لما عاد سعد بن أبي وقاص، وكان قد مرض بمكة في حجة الوداع فقال يا رسول الله أخلف عن هجرتي؟

فقال: «لَعَلَّكَ أَنْ ثَخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللهمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلاَ تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنِ البَائِسُ سَعْدُ ابْنُ خَوْلَةَ»، يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة (٢).

ولهذا لما مات عبد الله بن عمر بمكة أوصى أن لا يدفن في الحرم بل يخرج إلى

⁽١٠/ ٢٧٠) والحاكم (١/ ٦٦) وغيرهم من طريق عَبْدِ اللهُ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ جُبَيْرٍ، وَأَبُو الطَّفَيْلِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ بِهِ الطَبرانِي ليس في روايته أبو الطفيل. قال الشيخ الألباني: صحيح (مشكاة المصابيح: ٢٧٢٤).

⁽١) رواه البخاري (٣٩٣٣)، ولفظه (...عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ مَاذَا سَمِعْتَ فِي سُكْنَى مَكَّةَ؟ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحُضْرَمِيِّ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ثَلَاثًا لِللَّهُ الْحُفْرِ مِيِّ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ثَلَاثًا لِللَّهُ الصَّدَدِ». ورواه مسلم (١٣٥٢) بلفظ قريب.

⁽٢) رواه البَخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨).

الحل لأجل ذلك لكنه كان يوما شديد الحر فخالفوا وصيته(١١).

وكان قد توفي عام قدم الحجاج فحاصر ابن الزبير وقتله لما كان للناظرين من الفتنة بينه وبين عبد الملك بن مروان. ومن الأدلة على استحباب المجاورة.

قالوا: ولأن في المجاورة بها من تحصيل العبادات وتضعيفها ما لا يكون في بلد آخر؛ فإن الطواف بالبيت لا يمكن إلا بمكة وهو من أفضل الأعمال، ولأن الصلاة بها تضاعف هي وغيرها من الأعمال.

وقد قال تعالى: ﴿وَطَهِّرُ بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَٱلْقَآبِمِينَ وَٱلرُّكِّعِ ٱلسُّجُودِ﴾[الحج:٢٦].

روي: «أنه ينزل على البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين».

ولهذا قال العلماء: إن الصلاة بمكة أفضل من الصلاة بالثغر مع قولهم: إن المرابطة بالثغر أفضل وتضاعف السيئات فيه، وإذا كان المكان دواعي الخير فيه أقوى، ودواعي الشر فيه أضعف كان المقام فيه أفضل مما ليس كذلك.

ولا نزاع بين المسلمين في أنه يشرع قصدها لأجل العبادات المشروعة فيها، وإن ذلك واجب أو مستحب.

وأما النزاع في المجاورة؛ فلما فيه من تعارض للمصلحة والمفسدة كما تقدم،

⁽١) رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٦٤٣) قال: أخبرني محمد بن علي بن عبد الحميد الصنعاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أنبأ عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن الزهري، عن سالم قال: «أوصاني أبي أن أدفنه خارجا من الحرم، فلم نقدر، فدفناه بالحرم بفخ في مقبرة المهاجرين» وفي الإسناد: «محمد بن على بن عبد الحميد الصنعان».

قال فيه الذهبي: سَمِعَ مِنْ إِسْحَاق الدَّبَرِي جملة صالحة، وحدّث بمكّة.

رَوَى عَنْهُ: أَبُو عَبْد الله الحاكم في «المستدرك». تاريخ الإسلام (٨/ ٨٣٥).

وللأثر طريق آخر عند ابن سعد في الطبقات (٤/ ١٨٨) ط/ دار صادر – قال ابن سعد: أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثني معمر، عن الزهري، عن سالم قال: أوصاني أبي أن أدفنه خارجا من الحرم، فلم نقدر، فدفناه في الحرم بفخ في مقبرة المهاجرين.

قلت: محمد بن عمر - هو الواقدي - (متروك) قد كذَّبه طائفة من العلماء (التهذيب).

وحينئذ فمن كانت مجاورته فيها يكثر حسناته ويقل سيئاته فمجاورته فيها أفضل من بلد لا يكون حاله فيه كذلك.

فأفضل البلاد في حق كل شخص: حيث كان أبر وأتقى، وإن أكرم الخلق عند الله أتقاهم.

ولهذا لما كتب أبو الدرداء إلى سلمان الفارسي، وكان النبي على قد آخا بينها، وكان أبو الدرداء: «أن هلم إلى وكان أبو الدرداء بالشام وسلمان بالعراق فكتب إليه أبو الدرداء: «أن هلم إلى الأرض المقدسة» فكتب إليه سلمان: «إن الأرض لا تقدس أحدا؛ وإنها يقدس الرجل عمله الصالح»(١).

ومقصوده بذلك: أنه قد يكون بالأرض المفضولة من يكون عمله صالحا أو أصلح بها يحبه الله ورسوله.

﴿ [الأدلة على أن جنس المرابطة أفضل من جنس المجاورة]:

وهذا مما يبين أن جنس المرابطة أفضل من جنس المجاورة بالحرمين كما اتفق عليه الأئمة.

فإذا كانت نية العبد في هذا خالصة، ونيته في هذا خالصة ولم يكن ثمة عمل مفضل، يفضل به أحدهما، فالمرابطة أفضل؛ فإنها من جنس الجهاد، وتلك من جنس الحج وجنس الجهاد أفضل من جنس الحج، ولهذا قال أبو هريرة: «لأن أرابط ليلة في سبيل الله أحب إلى من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود»(٢).

⁽١) منقطع: رواه مالك في الموطا (٢٨٤٢) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَتَبَ إِلَى سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ: أَنْ هَلُمَّ إِلَى الْأَرْضِ المُقَدَّسَةِ. فَكَتَبَ إِلَيْهِ سَلْمَانُ: إِنَّ الْأَرْضَ لاَ تُقَدِّسُ أَحَداً. وَإِنَّمَا للْفَارِسِيِّ: أَنْ هَلُمَّ إِلَى الْأَرْضِ المُقَدَّسَةِ. فَكَتَبَ إِلَيْهِ سَلْمَانُ: إِنَّ الْأَرْضَ لاَ تُقَدِّسُ أَحَداً. وَإِنَّ كُنْتَ يُقِرِّ الْأَنْسَانَ عَمَلُهُ. وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّكَ جُعِلْتَ طَبِيبًا تُدَاوِي. فَإِنْ كُنْتَ تُبْرِئُ فَنِعِمًا لَكَ. وَإِنْ كُنْتَ مُتَطَبِّبًا فَاحْذَرْ أَنْ تَقْتَلَ إِنْسَاناً فَتَدْخُلَ النَّارِ. فَكَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، إِذَا قَضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ ثُمَّ أَدْبَرَا عَنْهُ، نَظَرَ إِلَيْهِمَا. وَقَالَ: ارْجِعَا إِلَيَّ أَعِيدًا عَلَى قِصَّتَكُمًا. مُتَطَبِّبٌ، وَالله.

وَإِسَناده منقطع من أُجل رواية يحى بن سعيد عن أبي الدَرداء - فإن يحيى بن سعيد لم يدرك أحدا من الصحابة.

⁽٢) رُوي مرفوعاً وموقوفاً: فرواه عباس الترقفي في حديثه (١٥)، ومن طريقه ابن حبان (٢٠٣٤)،

والبيهقي في شعب الإيمان (٣٩٨١) عن سعيد بن أبي أيوب عن محمد بن عبد الرحمن أبي الاسود عن مجمد بن عبد الرحمن أبي الاسود عن مجاهد عن أبي هريرة عنه عن النبي ﷺ مرفوعاً بلفظ: "مَوْقِفُ سَاعَةٍ فِي سَبِيلِ الله خَيْرٌ مِنْ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ عِنْد الحَجَرِ الأَسْوَدِ».

وهذا إسنادٌ رجاله ثُقات لا مطعن فيهم غير أن مجاهد قال فيه البرديجي: قيل لم يسمع من أبي هريرة. (التهذيب).

قلت: لم أر مُتابعاً للبرديجي على هذا، ورواية مجاهد عن أبي هريرة في الصحيحين، وأيضاً فإن البرديجي لم يجزم بعدم السماع إنها مرَّض به.

ومع ذلك فإن العلاَّمة الألباني: قال: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات معروفون، نعم قد قيل: إن مجاهدًا لم يسمع من أبي هريرة، هكذا حكاه في «التهذيب» بصيغة التمريض: «قيل» وهذا هو الصواب، فقد وجدت تصريح مجاهد بسماعه من أبي هريرة في «سنن البيهقي» (٧/ ٢٧٠) بسند صحيح عنه. انتهى كلام الإمام الألباني من السلسلة الصحيحة (١٠٦٨).

قلت: لم أقف على تلك الرواية عند البيهقي.

وأمَّا عن الطريق الموقوف: فقد رواه عبد الرزاق في المصنف (٩٦١٦) عن عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ رَافِعِ المَّدِينِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْأَخْسَيِّ قَالَ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «رِبَاطُ لَيْلَةٍ إِلَى جَانِبِ الْبَحْرِ مِنْ وَرَاءِ عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُوافِقَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي أَحَدِ المُسْجِدِينِ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ أَوْ مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ بِالمُدِينَةِ، وَرِبَاطُ ثَلَاثَةِ آيَامٍ عِدْلُ السَّنَةِ، وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً اَيْ موقوف على أبي هريرة.

قلت وفي الإسناد:

إِسْحَاقُ بْنُ رَافِع المُّدِينيُّ: قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي. لسان الميزان (١٠٢٣).

يُحْيَى بْنِ أَبِي شُفْيًّانَ الْأَخْسَبِيِّ: قال الحافظ (مستور).. قد أرسل عن أبى هريرة و غيره. [التقريب]. وللموقوف طريقٌ آخر: عند سعيد بن منصور (٢٤١٠) نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ الْخُرَاسَانِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، قَالَ: «رِبَاطُ يَوْم فِي سَبِيلِ اللهُ أَحَبُّ إِنَيَّ مِنْ أَنْ أُوافِقَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي أَخِد المُسْجِدِينِ: مَسْجِدِ الْحَرَام وَمَسْجِدِ رَسُولِ الله عَلَيْهُ، وَمَنْ رَابَطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي سَبِيلِ الله فَقَدْ رَابَطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي سَبِيلِ الله فَقَدْ رَابَطَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي سَبِيلِ الله فَقَدْ رَابَطَ أَرْبَعِينَ يُومًا فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الرِّبَاطَ».

وفي الإسناد: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ (ضعيف).

عَطَاءٌ الْخُرَاسَانِيُّ - الغالب عليه الضعف (انظر: التهذيب).

وعليه: فإن الطرق الموقوفة على أبي هريرة ضعيف لا تثبت، أي لا يثبت من قول أبي هريرة ... والمترجح: المرفوع إن كان مجاهد سمع هذا الحديث من أبي هريرة – والغالب والله أعلم سماعه

وفي لفظ رواه سعيد بن منصور في «سننه» عن عطاء الخراساني عن أبي هريرة قال: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ الله أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُوافِقَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي أَحَدِ الْمُسْجِدَيْنِ: مَسْجِدِ الْحُرَامِ وَمَسْجِدِ رَسُولِ الله ﷺ، وَمَنْ رَابَطَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الرِّبَاطَ» (١).

وقد قال تعالى: ﴿ وَأَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ۞ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَوُدنَ عِندَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ۞ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ وَأُولُتَيِكَ هُمُ ٱلْفَآيِرُونَ ۞ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَنِ وَجَنَّتِ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمُ وَلَيْسِ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمُ النوبة:١٩-٢١].

وعن عثمان بن عفان قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ الله خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْم فِيهَا سِوَاهُ»(٣).

رواه الإمام أُحمد، والنسائي وهذا لفظه، والترمذي وقال: «حديث حسن غريب

منه؛ إذ لا برهان على عدم سماعه، لا سيها - كها تقدم- أن روايته عن أبي هريرة ثابتة في الصحيحين.

⁽١) السنن برقم (٢٤١٠)، وتقدم تخريجه والكلام عليه.

⁽٢) صحيح مسلم (١٨٧٩).

⁽٣) تقدم في أحاديث فضل الرباط.

من هذا الوجه»، وأبو حاتم بن حبان البستي في «صحيحه».

ولفظ الإمام أهمد: عن أبي صالح مولى عثمان بن عفان قال: سمعت عثمان يقول على المنبر: أيها الناس! إني كتمتكم حديثا سمعته من رسول الله على، كراهية تفرقكم عني، ثم بدا لي أن أحدثكموه، ليختار امرؤ لنفسه ما بدا له سمعت رسول الله على يقول: «رِبَاطُ يَوْم فِي سَبِيلِ الله خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْم فِيهَا سِوَاهُ مِنَ الْمُنَازِلِ»(١).

فقد بين لهم عثمان هذا الحديث مع كونهم كانوا مقيمين عنده بالمدينة النبوية؛ مقيمين في المسجد الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ مِنَ الْسَاجِدِ إِلَّا المُسْجِدَ الحُرَامَ».

ودل ذلك على: أن تضعيف الصلاة لا يقاوم تضعيف اليوم الذي يعم جميع الأعمال؛ فإن الجهاد يقاوم ما لا يمكن المداومة عليه من الصيام والقيام.

كما في «الصحيحين» عن أبي هريرة قال، قيل: يا رسول الله! ما يعدل الجهاد في سبيل الله؟ قال: «لَا تَسْتَطِيعُونَ» قال: فأعادوا عليه مرتين.

قلت: كل ذلك يقول: «لَا تَسْتَطِيعُونَ». قال في الثالثة: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ الله كَمَثَلِ الطَّائِمِ الْقَائِمِ اللهُ» هذا لفظ مسلم (٢).

ولفظ البخاري: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: دلني على عمل يعدل الجهاد؟ قال: «لا أَجِدُهُ». قَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ المُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَكَ فَتَقُومَ وَلاَ تَفْتُر، وَتَصُومَ وَلاَ تُفْطِرَ؟»، قَالَ: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ؟، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «إِنَّ فَرَسَ المُجَاهِدِ لَيَسْتَنُّ فِي طِوَلِهِ، فَيُكْتَبُ لَهُ حَسَنَاتٍ»(").

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري أن رجلا أتى النبي عَلَيْ فقال: أي الناس أفضل؟ فقال: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: الناس أفضل؟ فقال: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ:

⁽١) تقدم قريبا.

⁽٢) رواه البخاري (٢٧٨٧)، ومسلم (١٨٧٨)، واللفظ له.

⁽⁷⁾⁽⁰¹⁾

«رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشِّعَابِ يَعْبُدُ رَبَّهُ، وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ»(١).

لفظ مسلم: ودرجات النصوص الصحيحة الصريحة بفضل الجهاد على الحج كها في «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله عَيَّا أي الأعمال أفضل؟ قال: «إِيمَانٌ بِالله وَرَسُولِهِ»، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله»، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجُّ مَبْرُورُ (٢٠).

وفي «الصحيحين» أيضا، عن أبي ذر قال: قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمانُ بِالله، وَالجِهَادُ فِي سَبِيلهِ»(٣).

فهذا موافق ما دل عليه القرآن بمن يفضل الجهاد على الحج.

وقد روي: «غَزْوَةٌ لَا قِتَالَ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ حِجَّةٍ »(٤).

وهذا لا يتناقض ما في «الصحيحين» عن ابن مسعود قال: سألت رسول الله ﷺ أَيُّ؟ قَالَ: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، أَيْ الْعَمَالُ أَفْضُلُ؟ قَالَ: «الصَّلاَةُ لِوَقْتِهَا»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: ثُم أي العمل أفضل؟ قَالَ: «الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ». حدثني بهن رسول الله ﷺ، ولو استزته لزادني.

فإن هذا الحديث أيضا يدل على فضل الجهاد على الحج وغيره.

وأما الصلاة فإنها قد تدخل في مسمى الإيهان. كما في قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ أَلِي اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [البقرة:١٤٣].

قال البراء بن عازب وغيره: «صلاتكم إلى بيت المقدس»(٥).

النصوص في حكم تارك الصلاة]:

إذ هي بمنزلة الشهادتين في أنها لا تسقط بحال، ولا ينوب فيها أحد عن أحد،

⁽١) رواه البخاري (٢٧٨٦)، ومسلم (١٨٨٨).

⁽٢) البخاري (٢٦)، ومسلم (٨٣).

⁽٣) رواه البخاري (٢٥١٨)، ومسلم (٨٤).

⁽٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

⁽٥) رواه البخاري (٤٢) بطرقه، ومسلم (٥٢٥) مطولاً، ورواه الطيالسي (٧٥٨) واللفظ له.

ويدخل بها في الإيمان، وقد جاءت النصوص بإطلاق الكفر على تاركها.

ثم في «صحيح مسلم» عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالشَّرْكِ إِلاَّ تَرْكُ الصَّلاَةِ»(١).

وفي «السنن» عن بريدة بن حصيب قال: قال رسول الله ﷺ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ الصَّلَاة، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»(٢).

رواه الإمام أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي، وقال: «حديث حسن صحيح غريب».

وفي الترمذي عن عبد الله بن شقيق قال: «كان أصحاب محمد لا يعدون شيئا من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة»(٣).

وفي البخاري أن عمر بن الخطاب لما طعن وغمي عليه، قيل: الصلاة؟! فقال: «نعم، ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة»(٤).

(١) رواه مسلم (٨٢).

(٢) إسناده صحيح: رواه أحمد (٢٢٩٣٧)، والترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (٢٠٧٩) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، حدثنا الحسين بن واقد، حدثنا عبد الله بن بريدة، عن أبيه.

قال الترمذي رحمه الله: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ».

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد لا تعرف له علة بوجه من الوجوه، فقد احتجا جميعا بعبد الله بن بريدة، عن أبيه، واحتج مسلم بالحسين بن واقد ولم يخرجاه بهذا اللفظ، ولهذا الحديث شاهد صحيح على شرطها جميعا». المستدرك (١/٨٤).

وقال الذهبي: صحيح ولا تعرف له علة. (تلخيص المستدرك).

وقال الألباني: صحيح. صحيح الجامع (٤١٤٣).

(٣) رواه الترمذي (٢٦٢٢)، والخلاَّل في السُّنة (١٣٧٨)، وابن أبي شيبة في الإيهان (١٣٧)، وفي المصنف (٣٠٤٦)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩٤٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجهاعة (١٧٥٦) وغيرهم من طرق عن الجريري عن عبد الله بن شقيق، به.

وصححه الإمام الألباني في مشكاة المصابيح (٥٧٩).

(٤) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٥٨١) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ اللهِ،

ا أطلق الكفر على جاحد الصلاة]:

وعن غير واحد من الصحابة والتابعين أنهم ذكروا أن من ترك الصلاة فقد كفر فهذه الخاصية التي للصلاة تقتضي أن تدخل في قوله: «إيهان بالله، وجهاد في سبيله، ثم حج مبرور».

اقتران بر الوالدين بحق الله]:

وكذلك «بر الوالدين» قد قرن حقهما بحق الله.

في مثل قوله: ﴿ أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ [لقمان:١٤].

وفي قوله: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وكما في «الصحيحين» الحديث: «كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق ومن ادعى لغير أبيه فقد كف، ولا ترغبوا عن آبائكم الله فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم الله المعارفة المعارف

وإن كذلك فيمكن أن يقال: هذا دخل في مسمى الإيهان أيضا، أو يقال: «بر الوالدين» إنها يجب على من له والدان فذكرهما في حديث ابن مسعود؛ لأن ابن مسعود كان له والدة؛ فكان ذلك حكم من حاله كحاله.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لِمَّا طُعِنَ عُمَرُ احْتَمَلْتُهُ أَنَا وَنَفَرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَتَّى أَذْخَلْنَاهُ مَنْزِلَهُ فَلَمْ يَزَلْ فِي غَشْيَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى أَشْفَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّكُمْ لَنْ تُفْزِعُوهُ بِشَيْءٍ إِلَّا بِالصَّلَاةِ قَالَ: فَقُلْنَا: الصَّلَاةَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: فَفَتَحَ عَيْنَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَصَلَى النَّاسُ؟» قُلْنَا: نَعَمْ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِأَحْدِ ثَرِكَ الصَّلَاةَ»، فَصَلَّى وَجُرْحُهُ يَنْعَبُ دَمًا.

وللأثرطرق كما عند مالك في الموطأ (٥١)، وأحمد بن حنبل في الزهد (٢٥٦)، وعبد الرزاق (٥٧٥)، وابن أبي شيبة (٣٠٣١)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩٢٣)، والخلال في السنة (١٣٧١)، والآجري في الشريعة (٢٧١)، وابن بطة في الإبانة (٨٧١)، والطبراني في الأوسط (٨١٨١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٢٠٦)، والدارقطني في السنن (١٧٥٠) وغيرهم من طرق عن المسور بن مخرمة، وبعضهم عن المسور بن مخرمة وابن عباس عن عمر بن الخطاب...الحديث.

⁽١) رواه البخاري (٦٧٦٨)، ومسلم (٦٢) من حديث أبي هريرة ١٠٠٠

وأما حيث لم يذكرهما فذكر ما يعم من الأعمال؛ فيدخل فيه من ليس له أبوان، ثم الجهاد إذا صار فرض عين كان أوكد من مطلق «بر الوالدين» فيجاهد في هذه الحال بدون إذنها وإن كان عليه أن يقوم بها يجب عليه من برهما المتعين عليه، وإن كان لا يجاهد إذا لم يتعين عليه إلا بإذنهها.

🕏 ماذا يفعل إذا تعارضت الصلاة والجهاد المتعين؟

وأما الصلاة: فإذا تعارضت هي والجهاد المتعين؛ فإنه يفعل كلاهما بحسب الإمكان، كما في حالة الخوف الخفيف والخوف الشديد.

قال تعالى: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَتِ وَٱلصَّلَوْةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لله قَانِتِينَ ۞ فَإِنْ خِفْتُمُ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانَا ﴾ [البترة:٢٣٨].

قال تعالى: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوْةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنِ يَفْتِنَكُمُ النَّذِينَ كَفَرُوَّا... ﴿ إِلَى قوله: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوْةَ فَلْتَقُمْ طَآبِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ أَسْجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآبِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآبِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ يُصِلُواْ فَلْيُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآبِكُمْ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَسْلِحَتَكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَلَيْكُونَ عَلَى اللّهَ أَعَدَ أَلَيْ وَخُذُواْ حِذْرَكُمُ إِنَّ ٱللّهَ أَعَدَ أَنْ اللّهَ أَعَدَ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنَّ ٱللّهَ أَعَدَ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنَّ ٱللّهَ أَعَدَ أَنْ مَنْ وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ إِنَّ ٱللّهَ أَعَدَ لَلْمُ مَرْضَى أَن تَضَعُواْ أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ إِنَّ ٱللّهَ أَعَدَ لَلْكَ فَعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ لَلْكَ فَيْمِينَا فَي فَوْدَا فَضَيْتُمُ ٱلصَّلُوةَ فَاذَكُرُواْ ٱللّهَ قِينَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا الصَّلُوةَ إِنَّ ٱلصَّلُوةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كَتَنَا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء:١٠١-٥].

فقد أمر الله بالجمع بين الواجبين - الصلاة والجهاد - لكنه خفف الصلاة في الخوف من صلاة الأمن؛ بإسقاط أمور تجب في الأمن، وإباحة أفعال لا تفعل في الأمن.

و «صلاة الخوف» قد استفاضت بها السنن عن النبي ﷺ وذكرها الأئمة كلهم، وقد صح عن النبي ﷺ أنه صلاها على وجوه متعددة (١).

⁽١) روى البخاري (٩٤٢)، ومسلم (٨٣٩) عَبْدَ اللهُ بْنَ عُمَرَ، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهُ ﷺ قِبَلَ

ك وأمَّا حال المسايفة فللفقهاء ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو قول الجمهور، أنهم يصلون بحسب حالهم مع المقابلة؛ وهذا مذهب الشافعي $^{(1)}$ وغيره وظاهر مذهب أحمد $^{(7)}$.

نَجْدٍ، فَوَازَيْنَا الْعَدُوَّ، فَصَافَفْنَا لَمَّمْ، «فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ تُصَلِّي وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ رَسُولُ الله ﷺ بِمَنْ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاءُوا، فَرَكَعَ رَسُولُ الله ﷺ بِمِمْ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ».

وروى البخاري (٤١٢٥)، ومسلم (٨٤٠) واللفظ له عن عَنْ جَابِر بن عبد الله، قَالَ: ﴿غَزُوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ قَوْمًا مِنْ جُهِيْنَةَ، فَقَاتَلُونَا قِتَالًا شَدِيدًا، فَلَيَّا صَلَّيْنَا الظَّهْرَ قَالَ الْمُشْرِكُونَ: لَوْ مِلْنَا عَلَيْهِمْ مَيْلَةً لَاقْتَطَعْنَاهُمْ، فَأَخْبَرَ جِبْرِيلُ رَسُولَ الله ﷺ ذَلِكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ قَالَ: وَقَالُوا: إِنَّهُ سَتَأْتِيهِمْ صَلَاةً هِي أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْأَوْلَادِ، فَلَيَا حَضَرَتِ الْعَصْرُ قَالَ: صَفَّنَا صَفَّنِ، وَاللَّشْرِكُونَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، قَالَ: فَكَبَرَ رَسُولُ الله ﷺ وَكَبَرْنَا، وَرَكَعَ فَرَكَعْنَا، ثُمَّ سَجَدَ، وَسَجَدَ وَسَجَدَ، وَسَجَدَ الصَّفُّ الثَّانِي، قُمَّ تَأَخِّرَ الصَّفُّ الثَّانِي، فَلَمَ الْعَقْلَمُ الصَّفُّ الثَّانِي، فَلَمَ الْعَقْرَ رَسُولُ الله ﷺ، وَكَبَرْنَا، وَرَكَعَ ، فَرَكَعْنَا، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الثَّانِي، فَقَامُوا مَقَامَ اللهُ عَلِي وَتَقَدَّمَ الصَّفُّ الثَّانِي، فَتَا مَا الثَّانِي، وَتَعَدَّمَ الصَّفُّ الثَّانِي، قُمَّ مَا مَا اللهُ عَلَيْهِمْ رَسُولُ الله ﷺ. قَالًا سَجَدَ الصَّفُّ الثَّانِي، ثُمَّ مَا مَا اللهُ عَلَيْهِمْ رَسُولُ الله ﷺ. قَالًا اللهُ عَلَيْهِمْ رَسُولُ الله ﷺ. قَالًا اللهُ عَلَيْهِمْ رَسُولُ الله اللهُ عَلَيْهِمْ وَلَا اللهُ عَلَى الْقَالَى اللهُ عَلَيْهِمْ وَسُولُ الله اللهِ اللهُ الله

(١) قال الشَّافعي في الأم (١/ ١١٧): وَلا يَجُّوزُ فِي صَلَّةٍ مَكْتُوبَةٍ اسْتِقْبَالُ غَيْرِ الْقِبْلَةِ إلَّا عِنْدَ إطْلَالِ الْعَدُوِّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَذَلِكَ عِنْدَ الْمُسَايَفَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا وَدُنُوِّ الزَّحْفِ مِنْ الزَّحْفِ فَيَجُوزُ أَنْ يُصَلُّوا الْعَدُوِّ عَلَى الْسَقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَإِلَّا صَلَّوْا مُسْتَقْبِلِي حَيْثُ الصَّلَاةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ رِجَالًا وَرُكْبَانًا فَإِنْ قَدَرُوا عَلَى اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَإِلَّا صَلَّوْا مُسْتَقْبِلِي حَيْثُ يَقْدِرُونَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى رُكُوعٍ وَلَا سُجُودٍ، أَوْمَثُوا إِيمَاءً.

(٢) قال ابن قدامة في المغني (٢/ ٢٠٣): (وَإِذَا كَانَ الْخُوْفُ شَدِيدًا، وَهُمْ فِي حَالِ الْمُسَايَفَةِ، صَلَّوْا رِجَالًا وَرُكْبَانًا، إِلَى الْقِبْلَةِ وَإِلَى غَيْرِهَا، يُومِئُونَ إِيهَاءً، يَبْتَدِئُونَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ إِلَى الْقِبْلَةِ إِنْ قَدَرُوا، أَوْ إِلَى غَيْرِهَا، يُومِئُونَ إِيهَاءً، يَبْتَدِئُونَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ إِلَى الْقِبْلَةِ إِنْ قَدَرُوا، أَوْ إِلَى غَيْرِهَا).

أَمَّا إَذَا اشْتَدَّ الْخُوْفُ، وَالْتَحَمَ الْقِتَالُ، فَلَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا كَيْفَمَا أَمْكَنَهُمْ؛ رِجَالًا وَرُكْبَانًا، إلَى الْقِبْلَةِ إنْ أَمْكَنَهُمْ، وَإِلَى غَيْرِهَا إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُمْ، يُومِئُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ، وَيَجْعَلُونَ السُّجُودَ أَمْكَنَهُمْ، وَإِلَى غَيْرِهَا إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُمْ، يُومِئُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ، وَيَجْعَلُونَ السُّجُودَ أَمْكَنَهُمْ، وَيَتَقَدَّمُونَ وَيَتَأَخَّرُونَ، وَيَطْعَنُونَ، وَيَكُرُّونَ وَيَقِرُّونَ، وَلَا يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا.

والثاني: أنهم يؤخرون الصلاة؛ وهو قول أبي حنيفة (١)(٢).

والثالث: أنهم يخيرون بين الأمرين وهو أحد الروايتين عن أحمد.

وقوله تعالى: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسُطَىٰ وَقُومُواْ لله قَانِتِينَ ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانَا ﴾ [البقرة:٢٣٨-٢٣٩].

مع ما قد ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال عام الخندق: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، صَلَاةِ الْعَصْرِ، مَلاَ اللهُ بُيُوبَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا»(٣).

قد احتج به وبغيره على أن تأخير الصلاة في حال الخوف منسوخ بهذه الآية.

وأجابوا بذلك عما احتج به من جوز الأمرين؛ من قوله ﷺ في الحديث المتفق عليه عن ابن عمر أنه قال: «لا يُصَلِّينَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»(٤).

فصلى قوم في الطريق وقالوا: لم يرد منا تفويت الصلاة، وأخر قوم الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة، وقد فاتتهم الصلاة، فلم يعنف النبي عليه واحدة من الطائفتين.

فهذا الحديث حجة في جواز الأمرين لكن قال: أولئك أنه منسوخ بالآية. فقد تبين: أن لصلاة لما كانت أوكد من الجهاد؛ فإنه عند مزاحمة الجهاد لها أخفت

وَالسِّبَاحَةِ وَالمُشْيِي لَا تَكُونُ الصَّلَاةُ قُرْبَةٌ وَفِي الْخَيْدِيثِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شُغِلَ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ» لِكَوْنِهِ كَانَ مَشْغُولًا بِالْقِتَالِ فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي فِي هَذِهِ الْحَالَةِ. المبسوط (١/ ١٢٣).

وَهَذَا قَوْلُ أَكْثِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: لَا يُصَلِّي مَعَ الْمُسَايَفَةِ، وَلَا مَعَ الْمُشْيِ. (١) قال السرخسي: وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحُمَّدٍ رَحِمَهُمَا الله تَعَالَى لَا يُصَلِّونَ؛ لِأَنَّ مَعَ الْعَمَلِ مِنْ الْقِتَالِ

⁽٢) وللأحناف قول آخر: قال السغدي: وأما المسايفة وَيُقَال لَمَا أيضا: صَلَاة الْمُقَاتَلَة فَهِيَ اذا كَانَ الْعَدو حَولهُمْ يقاتلونهم من كل جَانب لَا يقدرُونَ على الصَّلَاة رُكُوعًا وسجودا فإنهم يصلونَ بالإيهاء رجَالًا كل صفهم أوْ ركبانا فإن لم يقدروا فيكبرون لكل رَكْعَة تَكْبِيرَة ويجزيهم ذَلِك. النتف في الفتاوي (١/٨٣).

⁽٣) رواه البخاري (٢٩٣١)، ومسلم (٦٢٧) من حديث علي بن أبي طالب ١٠٠٠

⁽٤) رواه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠).

حتى لا يفوت مصلحة الجهاد، وهذا أيضا كـ «الحج» وإن كان دون الصلاة باتفاق المسلمين.

[مسألة فيما ازدحم وقت الحج]

فإذا تضيق وقته وازدحم هو والمقصود، مثل أن يكون ليلة النحر وهي ليلة عرفة ذاهبا إلى عرفة؛ فإن صلى صلاة مستقر فإنه الوقوف، وإن سار ليدك عرفة قبل طلوع الفجر فاتته الصلاة.

اللفقهاء ثلاثة أقوال:

قيل: تقديم الوقوف؛ لأن عليه من تفويت الحج ضررا عظيها.

وقيل: بل تقدم الصلاة لأنها أوكد.

وقيل: بل يأتي بهما جميعا، فيصلى بحسب الإمكان صلاة لا تفوته الوقوف.

وهذا أعدل الأقوال، وهو قول طائفة من أصحاب أحمد والشافعي وغيرهما.

[صلاة الخائف المطلوب]

والعلماء متفقون على أن الخائف المطلوب يصلي صلاة خائف.

فأما الطالب فتنازعوا فيه، وفيه عن أحمد روايتان:

إحداهما: أنه يصلي أيضا صلاة الخوف.

كما جاء في الحديث الذي رواه «أهل السنن » كأبي داود عن عبد الله بن أنيس قال: بعثني رسول الله عَلَيْ إلى خالد بن سفيان الهذلي، وكان نحو عرنة وعرفات، فقال: «اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ». قال: فرأيته وحضرت صلاة العصر فقلت: إني أخاف أن يكون بيني وبينه ما إن أؤخر الصلاة فانطلقت أمشي وأنا أصلي وأومئ بما نحوه فلما دنوت منه قال لي: من أنت؟ قلت: رجل من العرب بلغني أنك تجمع لهذا الرجل، فجئتك في ذاك. قال: إني لفي ذاك. فمشيت معه ساعة، حتى إذا أمكنني علوته

بسيفي حتى برد(١).

ومن قال هذا القول أن مصلحة الجهاد مأمور بها أيضا فلا يمكن تفويت إحداهما، وإن لم يكن من تفويت الجهاد في هذا الوقت مفسدة ظاهرة كما أنه ليس في تأخير الصلاة مفسدة ظاهرة.

ولو كان تكميل الصلاة مقدما على الجهاد لكان ينبغي أن يترك الجهاد إذا علم أنه لا بد فيه من تحقيق الصلاة.

[قصر العدد وقصر العمل]

فلما ثبت في السنة المتواتر أن الجهاد يفضل مع العلم بأنه يقصر فيه الصلاة بقصر العمل الذي هو قصر العدد فإن قصر العدد سنة السفر، وأما قصر العمل فسنة

(۱) رواه أبو داود (۱۲٤٩)، وابن خزيمة (۹۸۲)، وأبو يعلى (۹۰۵)، والبيهقي في الكبرى (۱۷۸) من طريق عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الله ابْنِ أُنَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ.

ومُصرَّح في بعض الروايات بابن عبد الله بن أنيس ولسمه أيضا عبد الله، وقيل عبيد الله وهو: (مقبول).

ورواه ابن أبي شيبة (٨٣٦٣) حدثنا عبد الله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن أنيس... وهو بهذا الإسناد مرسل.

ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد المثاني (٢٠٣١)، والطبراني في الكبير (١٣٥/١٣٥) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن كعب القرظي، قال: قال عبد الله بن أنيس: قال رسول الله ﷺ يوماً – وهذا إسناد رجاله ثقات، غير أن محمد بن كعب القرظي لم يتبين لي سهاعه من عبد الله بن أنيس ﷺ.

وله طريق واه عند الطبراني في الكبير (١٣٣/١٣) من طريق الوازع بن نافع، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله، عن عبد الله بن أنيس، قال: قال رسول الله ﷺ: "مَنْ لِسُفْيَانَ اللهُ عَلَيْجَانَ اللهُ عَلَيْجَانَ اللهُ عَلَيْجَانَ اللهُ عَلَيْجَانَ اللهُ عَلَيْمَ عَلَيْمَ اللهُ عَلَيْمَ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمَ اللهُ عَلَيْمَ اللهُ عَلَيْمَ اللهُ عَلَيْمَ اللهُ عَلَيْمَ اللهُ عَلَيْمَ عَلَيْمَ اللهُ عَلَيْمِ اللهُ عَلَيْمَ اللهُ عَلَيْمَ اللهُ عَلَيْمَ عَلَيْمُ اللهُ عَلَيْمَ عَلَيْمُ عَلِيمُ عَلَيْمُ عَلَ

وفي اَلإسناد: الوازع بن نافع. قَالَ فيه أحمد و ابن مَعِين: ليس بثقة. وَقال البُخاري: منكر الحديث. وقال النَّسَائي: متروك. وقال البغوي: ضعيف جدا.

وقال الحاكم، وَغيره: روى أحاديث موضوعة. لسان الميزان (٨/ ٣٦٧).

الخوف، ولهذا إذا اجتمع الأمران شرع القصر المطلق كما في قوله: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى الْخُوف، وَلَمْذَا الْجَتَمُ اللَّهِ الْمُرْفِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمُ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَافَرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَافَرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَافَرُواْ مِنَ السَاءَ ١٠٠١].

والآية على ظاهرها؛ فإن القصر المطلق المتضمن لقصر العدد وقصر العمل، إنها يكون مع الأمرين.

وقد بينت السنة: أن مجرد الخوف يفيد قصر العمل ومجرد السفر يفيد قصر العدد.

فهذا كله مما يبين أن الصلاة وإن كانت أفضل الأعمال فإنها إذا اجتمعت مع الجهاد لم يترك واحد منهما بل يصلي بحسب الإمكان مع تحصيل مصلحة الجهاد بحسب الإمكان.

وقد قال تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفۡلِحُونَ﴾[الانفال:٤٥]. فأمر بالثبات والذكر معا.

وكانت السنة على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه وأصحابه وخلفاء بني أمية وكثير من خلفاء بني العباس: أن أمير الحرب هو أمير الصلاة في المقام والسفر جميعا.

وما ذكرناه يبين بعض حكمة كون النبي ﷺ والمهاجرين كان مقامهم بالمدينة أفضل على أحد قولي العلماء؛ فإنهم كانوا بها مهاجرين مجاهدين مرابطين بخلاف مكة.

وهذا حيث كان الإنسان كذلك كان أفضل من المقام بالحرمين، حتى إن مالكا الله - مع فرط تعظيمه المدينة وتفضيله لها على مكة وكراهية الانتقال منها - لما سئل عمن بدار وهو مقيم بالمدينة يأتي الثغور كالإسكندرية وغيره.

أجاب: بأن عليه أن يأتي الثغور؛ لأن المرابطة بالثغور أفضل من مقامة بالمدينة.

ما زال الصحابة والتابعين وتابعيهم يتناوبون الثغور وما زال خيار المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعيهم من بعدهم من الأمراء والمشايخ يتناوبون الثغور لأجل الرباط وكان هذا على عهد أبي بكر وعثمان أكثر، حتى كان عبد الله بن وغيره

مرابطين.

وكان عمر من يسأله عن أفضل الأعمال إنها يدله على الرباط والجهاد، كما سأله عن ذلك من سأله، كالحارث بن هشام وعكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وسهيل بن عمرو وأمثالهم ثم كان بعد هؤلاء إلى خلافة بني أمية وبني العباس ولهذا يذكر من فضائلهم وأخبارهم في الرباط أمور كثيرة.

الطريقتين للسلف في الرباط]:

إحداهما: أن يرابط كل قوم بأقرب الثغور إليهم، ويقاتلون من يليهم كقوله: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ ﴾ [التوبة:١٢٣].

وهذا اختيار أكثر العلماء كالإمام أحمد وغيره، ولهذا كان أصحاب مالك كابن القاسم نحوه يرابط بالثغور المصرية.

والطريقة الثانية: يجوزون الرباط بثغور الشام ونحوها بها فيها قتال النصاري.

فكان عبد الله بن المبارك يقدم من خرسان فيرابط بثغور الشام، وكذلك ابراهيم ابن أدهم ونحوهما، كما كان يرابط بها ومشايخ الشام كالأوزاعي وحذيفة المرغشي ويوسف بن أسباط وأبي اسحاق الفزاري ومخلد بن الحسين وأمثالهم.

وكان المسلمون قد فتحوا قبرص في خلافة عثمان وبقيت تحت حكمهم أكثر من ثلاثائة سنة.

وكانت «سيس» ثغر المسلمين، و «طرسوس» كانت من أسماء الثغور، ولهذا تذكر في كتب الفقه و تولى قضائها أبو عبيد الإمام، وصالح بن أحمد بن حنبل وغيرهما.

وكان ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وغيرهم يقولون: «إذا اختلف الناس في شيء فانظروا ما عليه أهل الثغر، فإن الحق معهم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَهَدُواْ فِينَا لَنَهُدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت:٦٩]».

السكن بالثغور والرباط من أعظم الأمور]:

وبالجملة: أن السكن بالثغور والرباط والاعتناء به أمر عظيم، وكانت الثغور معمورة بالمسلمين علم وعملا وأعظم البلاد إقامة بشعائر الإسلام وحقائق الإيمان

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان كل من أحب التبتل للعبادة والانقطاع إلى الله وكمال الزهد والعبادة والمعرفة يدلونه على الثغور.

🕸 [سبب اختيارهم الرباط بثغور النصاري]:

وإنها اختار من اختار الرباط بثغور النصارى الحديث الذي في «سنن أبي داود» عن ثابت بن قيس قال: جاءت امرأة إلى النبي على يقل لها: أم خلاد وهي منتقبة تسأل عن ابنها وهو مقتول، فقال لها بعض أصحاب النبي على: جئت تسألين عن ابنك وأنت منتقبة؟! فقالت: إن أرزء ابني فلن أرزء حيائي، فقال رسول الله على: «ابْنُكِ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ». قالت: ولما ذاك؟ قال: «النَّهُ قَتَلَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ»(۱).

ا فضيلة سكنى الشام]:

وهذا بعض من الأخبار تبين فضيلة سكنى «الشام»، فإن أهل الشام ما زالوا مرابطين من أول الإسلام لمجاورتهم النصارى ومجاهدتهم لهم، فكانوا مرابطين مجاهدين لأهل الكتاب.

ولهذا فضل النبي عَيَّا جندهم على جند «اليمن» و «العراق» مع ما قاله في أهل اليمن ففي «سنن أبي داود» وغيره، عن النبي عَيَّا أنه قال: «إِنَّكُمْ سَتُجَنِّدُونَ أَجْنَادًا كُنَّدًا بِالشَّامِ وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ». قال: فقلت: يَا رَسُولَ الله اخْتَرْ لِي؟ فَقَالَ: «عَلَيْكَ بِالشَّامِ فَإِنَّهَا خِيرَةُ الله مِنْ أَرْضِهِ يَجتبَى إِلَيْهَا خِيرَتُهُ مِنْ عِبَادِهِ، فَمَنْ أَبَى

⁽۱) إسناده ضعيف: رواه أبو داود (۲٤۸۸)، وأبو يعلى (۱۵۹۱)، والبيهقي في الكبرى (۱۸۵۹)، و و العقيلي في الكبرى (۱۸۵۹)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (۲٤۹۰) من طريق عَنْ فَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنْ عَبْدِ الْخَبِيرِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَيَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ.

وقيل: عبد الخبير بن قيس بن ثابت بن شهاس عن أبيه عن جده - وهو الصواب.

وفي الإسناد: عبد الخبير بن قيس بن ثابت بن شياس: قال البخارى: ليس حديثه بقائم، و فرج عنده مناكير.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث، حديثه ليس بالقائم.

قيس بن ثابت بن شماس: مقبول وضعفه الإمام الألباني في ضعيف أبي داود (٤٢٨).

فَلْيَلْحَقْ بِيَمَنِهِ وَلْيَسْقِ مِنْ غُدُرِهِ فَإِنَّ الله قَدْ تَكَفَّلَ لِي بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ»(١).

قال الحوالي: ومن يتكفل الله به فلا ضيعة عليه.

وفي «سنن أبي داود» أيضا عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هِجْرَةٌ بَعْدَ هِجْرَةٍ، فَخِيَارُ أَهْلِ الْأَرْضِ أَلْزَمُهُمْ مُهَاجَرَ إِبْرَاهِيمَ، وَيَبْقَى فِي الْأَرْضِ شِرَارُ أَهْلِهَا تَلْفِظُهُمْ أَرْضُوهُمْ، تَقْذَرُهُمْ نَفْسُ الرَّحْمَنِ، وَتَحْشُرُهُمُ النَّارُ مَعَ الْقَرَدَةِ وَالْخُنَازِيرِ». أهل الغرب هم أهل الشام (٢).

(١) رواه أبو داود (٢٤٨٣)، وأحمد (١٧٠٠٥) من طريق بَقِيَّةُ، حَدَّثَنِي بَحِيرٌ، عَنْ خَالِدٍ يَعْنِي ابْنَ مَعْدَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي قُتَيْلَةَ، عَنِ ابْنِ حَوَالَةَ ﷺ.

وله طرق: فرواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١١١٤) من طريق نصر بن علقمة، عن جبير بن نفير، عن عبد الله بن حوالة، ورواه أحمد (٢٠٣٥٦)، والطبراني في مسند الشاميين (٥٧٠) من طريقين عن مكحول عن أبي حوالة وظاهره الانقطاع. ورواه أحمد (٢٢٤٨٩)، والطبراني في الشاميين (١٠٥٤) من طريق مريز عن سليهان بن سمير عن أبي حوالة وفيه ضعف.

ورواه ابن حبان (٧٣٠٦)، والحاكم (٨٥٥٦) من طريق سعيد بن عبد العزيز عن مكحول عن أبي إدريس الخولاني عن أبي حوالة، وظاهره الاتصال.

(٢) إسناده ضعيف: رواه أبو داود (٢٤٨٢) واللفظ له، وأحمد (٦٨٧١، ٦٩٥٢)، والطيالسي (٢٤٠٧)، والطيالسي (٢٤٠٧)، والحاكم (٨٤٩٧)، من طرق عن قَتَادَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو. وفي الإسناد: شهر بن حوشب الغالب عليه الضعف (انظر: التهذيب).

قال الحافظ: وسنده لا بأس به. فتح الباري (١١/ ٣٨٠).

وفي «صحيح مسلم» عن النبي عَلَيْهِ قال: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحُقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» (١).

[أهل الغرب هم أهل الشام]

قال الإمام أحمد: أهل الغرب هم أهل الشام.

يعني: ومن يغرب عنهم، فإن التغريب والتشريق من الأمور النسبية، والنبي ﷺ تكلم بذلك وهو بالمدينة النبوية فها تغرب عنها فهو غرب المدينة كها أن «حران» و «الرمة» و نحوهما خلف مكة.

والكلام في هذا ونحوه يطول ويتعذر بحيث لا تحتمله هذه الفتوى لكن هذه الأمور المتيسرة تعود إلى أفضل الأحوال الإيهان بالله ورسوله والجهاد في سبيله كها ثبت ذلك بالنصوص.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَلَهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُولَتِيكَ هُمُ ٱلصَّادِقُونَ﴾[الحجرات:١٥].

[الجهاد يعنى تحقيق كون المؤمن مؤمنا]

فالجهاد: تحقيق كون المؤمن مؤمناً.

لهذا روى مسلم في «صحيحه» عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُخُرُهُ وَلَمْ يَغُزُ، وَلَمْ يُخُرُفُ نَفْسَهُ بِغَزْهِ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةِ نِفَاقٍ» (٢).

وَتَعْشُرُهُمُ النَّارُ مَعَ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ».

وفي الإسناد: ١- أحمد بن محمد بن سلمة العنزي: لم أظفر بترجمة له.

٢ -عبد الله بن صالح: صدوق كثير الغلط.

٣ - موسى بن عُليِّ: صدوق ربها أخطا.

وقوَّاه بالطريق الأول الإمامُ الألباني في الصحيحة (٧/ ٦١٢).

(١) رواه مسلم (١٩٢٥) من حديث سعد بن أبي وقاص ١٠٠٠

(٢) رواه مسلم (١٩١٠) من حديث أبي هُرَيْرَةَ اللهِ.

وذلك أن الجهاد فرض على الكفاية، فيخاطب به جميع المؤمنين عموما، ثم إذا قام به بعضهم سقط عن الباقين.

ولا بد لكل مؤمن من أن يعتقد أنه مأمور به، وأن يعتقد وجوبه وأن يعزم عليه إذا احتيج إليه، وهذا يتضمن تحديث نفسه بفعله فمن مات ولم يغزو أو لم يحدث نفسه بالغزو نقص من إيهانه الواجب عليه بقدر ذلك؛ فهات على شعبة نفاق.

فإن قيل: فإذا كان الجهاد أفضل من الحج بالكتاب والسنة فها معنى الحديث الذي روته عائشة أم المؤمنين وشخ قالت: يا رسول الله: لا أرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد؟ قال: «لَكِنَّ أَفْضَلَ الجِهَادِ حَجُّ مَبْرُورٌ» رواه البخاري(١).

[الحج جهاد النساء]

ورواه النسائي (٢). وفيه: ألا نخرج نجاهد معك فإني لا أرى عملا أفضل من الجهاد. قال: «لَا، وَلَكِنْ أَحْسَنُ الجِهَادِ وَأَجْمَلُهُ حَجُّ الْبَيْتِ، حَجُّ مَبْرُورٌ »(٣).

وقيل: «وَأَفْضَلُ الجِهَادِ للنِّسَاءِ حَجٌّ مَبْرُورٌ»(٤).

فأخبرنا النبي ﷺ أن أفضل الجهاد للنساء حج مبرور.

وكذلك جاء مبينا، رواه النسائي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «جِهَادُ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالضَّعِيفِ وَالْمُرُأَةِ، الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ»(٥).

⁽١) رواه البخاري (١٥٢٠) من حديث عائشة.

⁽٢) السنن برقم (٢٦٢٨).

⁽٣) والحديث بهذا اللفظ قد رواه أيضا البخاري (١٨٦١).

⁽٤) رواه البخاري (١٥٢٠) من حديث عائشة.

⁽٥) رواه محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، واختُلف عليه فيه:

فرواه: سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عن خالد بن يزيد بن الهاد عن عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بن الحارث التَّيْمِيِّ، عن أبي سلمة عَنْ أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً كها عند: النسائي في المجتبى (٢٦٢٦)، والسنن الكبرى (٣٥٩٢)، والطبراني في الأوسط (٨٧٥١)، والبيهقي في الكبرى (٨٧٥٩، ١٧٨١٣).

ورواه: حيوة، وعمرو بن الحارث عَنِ خالد بن يزيد بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بن الحارثِ

وفي حديث آخر: «الحَجُّ جِهَادُ كُلُّ ضَعِيفٍ»(١).

التَّيْمِيِّ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً - أي: باسقاط أبي سلمة بن عبد الرحمن كما عند: أحمد (٩٤٥٩)، وسعيد بن منصور (٢٣٤٤).

والذي يترجع – والله أعلم – رواية حيوة، وعمرو بن الحارث، أي بإسقاط أبي سلمة، وذلك لكونهما أوثق من سعيد بن أبي هلال، يبقي النظر في سماع مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بن الحارث التَّيْمِيِّ، من أبي هريرة الله أر أحدا نفى أو أثبت السماع منه، وإن كان محمد بن ابراهيم من الطبقة الثالثة وعليه فاحتمال سماعه من أبي هريرة محتمل.

وعليه: فسبيل الجمع بين الطريقين أن يُقال: إن محمد بن ابراهيم سمع الحديث أولا من أبي سلمة عن أبي هريرة بلا واسطة – والله تعالى أعلم.

قال ابن الملقن في البدر المنير (٩/ ٣٨): بِإِسْنَاد حسن.

(۱) مرسل: رواه ابن ماجه (۲۹۰۲)، وأحمد (۲۲۵۲، ۲۲۵۸، ۲۲۵۷۶)، وابن راهویه (۱۹۶۵)، والطیالسي (۱۷۰۶)، وابن أبي شیبة في المصنف (۱۲۲۵)، وابن الجعد في المسند (۳۳۸۰) وأبو یعلی (۲۹۱۳) (۲۰۲۹)، و ابن أبي خیثمة في التاریخ (۳۳۳۵)، والفاکهي في أخبار مكة (۷۹۲)، والطبراني في الكبير (۲۹۲/۲۹) من طریق القاسم بن الفضل الحداني، عن أبي جعفر محمد بن علي عن أم سلمة به.

وهو بهذا الإسناد مرسل فإن أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين بن على بن أبى طالب الملقب بالباقر لم يسمع من أم مسلمة.

قال أَبُو عِيسَى الترمذي: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الحُبُّ جِهَادُ كُلِّ ضَعِيفٍ» فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ ، لَمْ يُدْرِكُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أُمَّ سَلَمَةَ. العلل الكبير (٢٢٠).

وقال العلائي: قَالَ العلائي أرسل عَن الحُسن وَالحُسَيْن وجده الْأَعْلَى وَعَائِشَة وَأَبِي هُرَيْرَة وَجَمَاعَة قَالَه فِي التَّهْذِيب وَفِي كتاب ابْن مَاجَه لَهُ عَن أم سَلمَة حَدِيث الحُج جِهَاد كل ضَعِيف والظاهر أنه مُرْسل. تحفة التحصيل (ص٢٨٢).

وقال السخاوي: ورجاله ثقات، محتج بهم في الصحيح، ولكن لا يُعرف لأبي جعفر سماع من أم سلمة. المقاصد الحسنة (٣٩٣).

وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف أبو جعفر اسمه محمد بن علي بن الحسين وهو الباقر قال أحمد: أبو حاتم لم يسمع أبو جعفر من أم سلمة. مصباح الزجاجة (٣٢٠١).

وقال الشوكاني: قال الصغاني: موضوع. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (١٠٤١).

وفي حديث آخر: هل على النساء جهاد؟ قال: «جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ الحَجُّ وَالْعُمْرَةُ» (١).

سياق الحديث المتقدم بين ذلك فإنها قالت: نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد معك؟ قال: «لَكِنْ أَفْضَلُ الجِهَادِ: حَبُّ مَبْرُورٌ». فقد أقرها على قولها: «نرى الجهاد أفضل العمل»، ثم ذكر أن «أَفْضَلُ الجِهَادِ الحَبُّ المَبْرُورُ».

وفي اللفظ الآخر: ألا نخرج فنجاهد معك فإني لا أرى عملا في القرآن أفضل من الجهاد؟ قال: «لَكِنْ أَحْسَنُ الجِهَادِ وَأَجْمَلُهُ حَجٌّ مَبْرُورٌ»(٢).

فأقرها على قولها بفضل الجهاد، ثم لما استأذنته في الحج المعروف قال: «لَا، وَلَكِنْ أَخْسَنُ الْجِهَادِ وَأَجْمَلُهُ حَجُّ الْبَيْتِ» وجعل فضله بكونه جهادا، ومعلوم بالحس أن الجهاد لا يقاوم الجهاد في الكفار والمنافقين، فعلم أنه أراد جهاد النساء - واللام

قلت: وحُكْم الصغاني عليه بالوضع مُستنكرٌ للغاية - فتأمل.

ولذلك قال على القاري: تَسَاهَلَ الصَّغَانِيُّ حَيْثُ أَدْرَجَهُ فِي الْمُوْضُوعَاتِ وَقَدْ أَوْرَدَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (٦٧١).

قلت: وتحسين القاري له أيضاً فيه بُعدٌ شديد - والله أعلم.

وقال العجلوني: ورجاله رجال الصحيح غير أن أبا جعفر منهم لا يعرف له سماع عن أم سلمة. كشف الخفاء (١١١٣).

وقال الألباني: ضعيف. السلسة الضعيفة (٣٥١٩)، ثم حسَّنه في صحيح الجامع (٣١٧١).

(۱) رواه ابن ماجه (۲۹۰۱)، وأحمد (۲۵۳۲۲)، وعبد الرزاق في المصنف (۲۹۰۱)، وابن أبي شيبة (۱۲۹۰)، وابن خزيمة (۳۰۷۲)، والدارقطني (۲۷۱٦)، وغيرهم من طرق عن حَبِيبِ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (٢٥٣٤). تنبيه: قال الزيلعي في نصب الراية (٣/ ١٤٨): قَالَ صَاحِبُ "التَّنْقِيحِ»: وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ رِوَايَةٍ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ حَبِيبٍ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْعُمْرَةِ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَمَّتِهِ عَائِشَةَ، وَلَيْسَ فِيهِ أَيْضًا ذِكْرُ الْعُمْرَةِ، انْتَهَى.

(٢) هو نفسُ الحديث السابق، وهذا لفظ النسائي (٢٦٢٨)، وابن حبان (٣٧٠٢).

للتعريف - ينصرف إلى ما يعرفه المخاطب.

ومقصود الناقل هنا: الجهاد الذي هو أفضل العمل له عند الله، فبين النبي عَلَيْهُ أن الجهاد الذي هو مقصوده ومطلوبه هو الحج، فإن السائل ضعيف، والحج جهاد كل ضعيف.

وفي "صحيح مسلم" عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "المُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٌ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ "(١).

قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمُّ فَإِن تَنَزَعُتُمْ فِي شَيْءِ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [الساء:٩٥]

وفي قوله تعالى: ﴿وَأُولِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ مسائل عِجة:

المسألة الأولى: سبب النزول

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنَّ ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمُ ﴾ [الساء: ٩٥]، قَالَ: «نَزَلَتْ فِي عَبْدِ الله بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيِّ إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ عَيَّكَ فِي سَرِيَّةٍ » (٢). وعن أبي هريرة عَنَّ : ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمُ ﴾ [الساء: ٩٥]

قَالَ: الأمراء - وفي روايات: أُمَرَاءُ السَّرَايَا(٣).

⁽۱) رواه مسلم (۲۶۶۲).

⁽٢) رواه البخاري (٤٥٨٤)، ومسلم (١٨٣٤).

⁽٣) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٢٥٣١، ٣٢٥٣٩)، وسعيد بن منصور في التفسير (٢٥٢)، والطبري في التفسير (٩٨٥)، وابن أبي حاتم في التفسير (٢٥٢)، والطبري في التفسير (١٩٢٦)، والخلال في السنة (٤٨) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/ ١٨٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٩٩٥)، وفي المدخل إلى السنن الكبرى (٢٦٧)، من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عليه.

المائة الثانية: تفسير الآية الكريمة

قال الإمام الطبري تَعَرَّقُهُ: فإذ كان معلومًا أنه لا طاعة واجبة لأحد غير الله أو رسوله أو إمام عادل، وكان الله قد أمر بقوله: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرّسُولَ وَأُولِي اللّهَ مَر مِنكُم ۗ [الساء: ٩٠] بطاعة ذَوِي أمرنا كان معلومًا أن الذين أمر بطاعتهم تعالى ذكره من ذوي أمرنا، هم الأئمة ومن ولوه المسلمين، دون غيرهم من الناس، وإن كان فرضًا القبول من كل من أمر بترك معصية الله ودعا إلى طاعة الله، وأنه لا طاعة تجب لأحد فيما أمر ونهى فيما لم تقم حجة وجوبه، إلا للأئمة الذين ألزم الله عباده طاعتهم فيما أمروا به رعيتهم مما هو مصلحة لعامة الرعيّة، فإن على من أمروه بذلك طاعتهم، وكذلك في كل ما لم يكن لله معصية (١).

المسألة الثالثة: بَابُوجُوبِ طَاعَةِ الْأُمَرَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَتَحْرِيمِهَا فِي الْمَعْصِيَةِ (٢)

عن أبي هُرَيْرَةَ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ ، قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ الله، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي » (٣).

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ وَ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيُّ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ » (١٤).

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الكتب الستة، لا مطعن فيه، وفيه أوضح دليل على أن فهم السلف الصالح للآية هو وجوب طاعة الأمراء في المعروف وحرمة الخروج عليهم بحالٍ من الأحوال إلا أن يأتوا بالكفر البواح، خلافاً للخوارج، والمعتزلة، ومن تبعهم من أهل الأهواء.

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٨/ ٣٠٥).

⁽٢) تبويب النووي على شرح مسلم.

⁽٣) رواه البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥).

⁽٤) رواه البخاري (٧١٤٢) [بَابُ السُّمْع وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَام مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَّةً]، ومسلم (١٨٤٠).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ عَهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَهُ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَكَرِهَهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدُّ يُفَارِقُ الجَهَاعَةَ شِبْرًا فَيَمُوتُ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»(١).

عَنْ عَبْدِ الله بن عمر عَنْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى المُرْءِ المُسْلِمِ فِيهَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمُ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ »(٢).

عَنْ عَلِيٍّ عَلِي عَلَيْهِ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِي عَلَيْهِ مَرِيَّةً، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُ عَلَيْهُمْ أَنْ تُطِيعُونِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: قَدْ عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لَمَا جَمَعْتُمْ حَطَبًا، وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا، ثُمَّ دَخَلْتُمْ فِيهَا فَالُوا: بَلَى، قَالَ: هَوْ مَعْتُمْ حَطَبًا، وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا، ثُمَّ دَخَلْتُمْ فِيهَا فَجَمَعُوا حَطَبًا، فَأَوْقَدُوا نَارًا، فَلَمَّا هَمُّوا بِالدُّخُولِ، فَقَامَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا تَبِعْنَا النَّبِي عَلَيْهُ فِرَارًا مِنَ النَّارِ أَفَنَدُخُلُهَا؟ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ خَمَدَتِ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا تَبِعْنَا النَّبِي عَلَيْهُ فِرَارًا مِنَ النَّارِ أَفَنَدُخُلُهَا؟ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ، إِذْ خَمَدَتِ النَّارُ، وَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَذُكِرَ لِلنَّبِي عَلَيْهُ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبُدًا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ» (٣).

عَنْ أَبِي ذَرِّ عَلَيْهُ قَالَ: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ» (٤٠).

عَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُعْذِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا»، قَالُوا: ﴿ تُوَدُّونَ اللهُ عَنْكُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذَلِكَ؟ قَالَ: ﴿ تُوَدُّونَ الْحُقَّ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللهَ الَّذِي لَكُمْ ﴾ (٥).

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمُسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ الله بْنُ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا فَمِنَّا مَنْ يُصْلِحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ

⁽١) رواه البخاري (٧١٤٣)، ومسلم (١٨٤٩).

⁽٢) رواه البخاري (٢١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩).

⁽٣) رواه البخاري (٧١٤٥)، ومسلم (١٨٤٠).

⁽٤) رواه مسلم (١٨٣٧).

⁽٥) رواه مسلم (١٨٤٣).

عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرِ ﴿ مَا نَا رَجُلا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَلاَ تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمَلْتَ فُلاَنَا؟ قَالَ: «سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثْرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْض » (٢).

عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ الْحُضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ الله، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أَمْرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَا عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَعَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ الْأَشْعَتُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا مُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ فَجَذَبَهُ الْأَشْعَتُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا مُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ

⁽۱) رواه مسلم (۱۸٤٤).

⁽٢) رواه البخاري (٩٢٣٧)، ومسلم (١٨٤٥).

مَا حُمِّلتُمْ »(١).

عَنْ جُنَادَةً بْنِ أَبِي أُمَيَّةً، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةً بْنِ الصَّامِتِ، وَهُوَ مَرِيضٌ، قُلْنَا: أَصْلَحَكَ الله بَهِ، سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ عَلَيْهُ فَنَا النَّبِيِّ عَلَيْهُ، قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ عَلَيْهُ فَنَا النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَنَا النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَقَالَ فِيهَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ الله فِيهِ بُرْهَانٌ »(٣).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأَثْرَةٍ عَلَيْكَ) (٤).

عن أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهُ، قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ»، قَالُوا: فَمَا كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَاءُ فَتَكْثُرُ»، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فُوا بِبَيْعَةِ الْأَوَّلِ، فَالْأَوَّلِ، وَأَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ الله سَائِلُهُمْ عَمَّا

⁽١) رواه مسلم (١٨٤٦).

⁽٢) رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

⁽٣) رواه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩).

⁽٤) رواه مسلم (١٨٣٦).

اسْتَرْعَاهُمْ»(١).

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ﴿ عَنْ أَمُّ سَلَمَةَ ﴿ عَنْ أَمُّ سَلَمَةَ ﴿ عَنْ أَمُّ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ سَتَكُونَ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ ﴾ قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ ؟ قَالَ: ﴿ لَا، مَا صَلَّوْا ﴾ (٢).

وفي رواية: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا، مَا صَلَّوْا»، أَيْ مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْهِ فَا لَا يَعْمَلُ وَالْعَلْمُ وَاللَّهُ مَا عَلَوْلَا اللهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْهِ فَا لَا يَعْلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مُنْ كَرِهَ لَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ مَا عَلَيْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهُ فَيْ لَكُولُونَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مَا أَمْ فَعَلْهُ فَا لَهُ عَلَوْلَ فَهُ فَكُونَ فَقَالَا عَلَيْهُ وَمُنْ أَنْكُونُ فَقَلْهُ مَا عَلَيْهُ وَلَا لَهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا لَهُ عَلَيْهُ وَلَا لَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَالَقُولُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَأَنْكُونَا لِللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عُلَالَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَالَةُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَالَالَا اللَّهُ ا

عَنْ أُسَامَةً بَنِ زَيْدٍ وَ قَالَ لَهُ: أَلَا تَدْخُلُ عَلَى عُثْمَانَ فَتُكَلِّمَهُ؟ فَقَالَ: أَتَرُوْنَ أَنِّ لَا أُكلِّمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ؟ وَالله لَقَدْ كَلَّمْتُهُ فِيهَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ أَمْرًا لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ، وَلَا أَقُولُ لِأَحَدٍ، يَكُونُ عَلَيَّ أَمِيرًا: إِنَّهُ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ أَحِبُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ، وَلَا أَقُولُ لِأَحَدٍ، يَكُونُ عَلَيَّ أَمِيرًا: إِنَّهُ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: «يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ، فَيَدُورُ مَهَا كُمَا يَدُورُ الْحِهَارُ بِالرَّجَى، فَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ، فَيَقُولُونَ: يَا أَتْتَابُ بَطْنِهِ، فَيَدُورُ مِهَا كُمْ بِالْمُعُرُوفِ، وَتَنْهَى عَنِ النَّنَكِرِ؟ فَيَقُولُ: بَلَى، قَدْ كُنْتُ آمُرُ بِالمُعْرُوفِ، وَتَنِهى عَنِ النَّكَرِ؟ فَيَقُولُ: بَلَى، قَدْ كُنْتُ آمُرُ بِالمُعْرُوفِ، وَتَنِهى عَنِ النَّنَكِرِ؟ فَيَقُولُ: بَلَى، قَدْ كُنْتُ آمُرُ بِالمُعْرُوفِ، وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَى عَنِ النَّنَكِرِ وَآتِيهِ» (اللهُ عُلُولُ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَى عَنِ المُنْكَرِ وَآتِيهِ» (اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَى عَنِ المُنْكَرِ وَآتِيهِ) (اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَى عَنِ المُنْكَرِ وَآتِيهِ) (اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَى عَنِ المُنْكَرِ وَآتِيهِ) (اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا آتِيهِ وَلَا آتِيهِ وَلَا آتِيهِ وَلَا آتِيهِ وَلَا آتِيهِ الْعَلَى الْمَالِقُولُ اللهُ وَلَا اللهَ الْعَلَى اللهُ وَلَى اللهُ وَلِي الْهُ الْقِيمَةُ وَلَى اللهَ الْعَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْفِيهِ الْمُؤْمِلُ اللهُ اللهُ وَلَا الْعَلَى الْمُؤْمِلُ اللّهِ الْمُؤْمِلُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ ا

عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، قَالَ: أَتَيْنَا أَنسَ بْنَ مَالِكِ عَلَى فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلْقَى مِنَ الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: «اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا

⁽١) رواه مسلم (١٨٤٢).

⁽٢) رواه مسلم (١٨٥٤).

⁽٣) مسلم (١٨٤٥).

⁽٤) رواه مسلم (٢٩٨٩).

قال النووي: قَوْلُهُ (أَفْتَتِحَ أَمرا الأَحب أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَفْتَتَحَهُ) يَعْنِي المُجَاهَرَةُ بِالْإِنْكَارِ عَلَى الْأُمَرَاءِ فِي الْمُلَا كُمَا جَرَى لِقَتَلَةِ عُثْهَانَ ﴿ وَفِيهِ الْأَدَبُ مَعَ الْأُمَرَاءِ وَاللَّطْفُ بِهِمْ وَوَعْظُهُمْ سِرًّا وَتَبْلِيغُهُمْ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِمْ لِيَنْكَفُّوا عَنْهُ وَهَذَا كله اذا أمكن ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْوَعْظُ سِرًّا وَالْإِنْكَارُ فَلْيَفْعَلْهُ عَلَانِيَةً لِئَلَّا يَضِيعَ أَصْلُ الْحَقِّ قَوْلُهُ ﷺ. شرح صحيح مسلم (١١٨/١٨).

رَبُّكُمْ اللَّهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ عَلَيْهِ (١).

سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الجُعْفِيُّ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ الله، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا مُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا مُمِّلْتُمْ »(٢).

أَبَا أَمَامَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتَ رَسُولَ الله ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ فَقَالَ: اتَّقُوا الله رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا خُسْكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ، وَأَطِيعُوا ذَا أَمْرِكُمْ تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ، قَالَ: فَقُلْتُ لأَبِي أَمَامَةَ: مُنْذُ كَمْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثِ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ وَأَنَا ابْنُ ثَلاَثِينَ سَنَةً (٣).

قال الشوكاني تعلّلهُ: وَقَدْ وَرَدَتِ الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ الْبَالِغَةُ عَدَدَ التَّوَاتُرِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثُبُوتًا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ المُطَهَّرَةِ بِوُجُوبِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ وَالسَّلَاطِينِ وَالْأُمَرَاءِ حَتَّى وَرَدَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الصَّحِيحِ: «أَطِيعُوا السُّلْطَانَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًا رَأْسُهُ كَالزَّبِيبَةِ».

وَوَرَدَ وُجُوبُ طَاعَتِهِمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ، وَمَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمُ الْكُفْرُ الْبَوَاحُ، وَمَا لَمْ يَظْهُرْ مِنْهُمُ الْكُفْرُ الْبَوَاحُ، وَمَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيةِ الله. وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَإِنْ بَلَغُوا فِي الظَّلْمِ إِلَى أَعْلَى مَرَاتِبِهِ، وَفَعَلُوا عَظْمَ أَنْوَاعِهِ مِمَّا لَمْ يُخْرُجُوا بِهِ إِلَى الْكُفْرِ الْبَوَاحِ، فَإِنَّ طَاعَتَهُمْ وَاجِبَةٌ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَا أَعْظُمَ أَنُواعِهِ مِنْ مَعْصِيةِ الله وَمِنْ جُمْلَةِ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ تَوَلِّي الْأَعْمَالِ لَمُمْ، وَالدُّخُولِ فِي أَمْرُوا بِهِ مِنْ مَعْصِيةِ الله، وَمِنْ جُمْلَةِ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ اللهَ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ مُونَ بِهِ الله اللّهِ مِنْ المُتَحَاصِمِينَ مِنْهُمْ، وَالسّرِيعَةِ الله، وَمِنْ جُمْلَةِ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ الْجَهَادُ، وَأَخْذُ الْحُقُوقِ الْوَاجِبَةِ مِنَ الرَّعَايَا، وَإِقَامَةُ الشّرِيعَةِ بَيْنَ المُتَحَاصِمِينَ مِنْهُمْ،

⁽١) رواه البخاري (٧٠٦٨).

⁽۲) رواه مسلم (۱۸٤٦).

⁽٣) إسناده حسن: رواه الترمذي (٦١٦)، وأحمد (٥/ ٢٥١/ ٢٦٢)، وابن حبان (٤٥٦٣)، والحاكم (٩/١) والحاكم (٩/١) وغيرهم من طريق معاوية بن صالح عن سليمان بن عامر عن أبي أمامة في به، وصححه الإمام الألباني في الصحيحة (٨٦٧).

وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ.

وَبِالْحُمْلَةِ فَطَاعَتُهُمْ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ صَارَ تَحْتَ أَمْرِهِمْ وَمَثْيِهِمْ فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ مِمَّا لَمُ يَكُنْ مِنْ مَعْصِيةِ الله، وَلَا بُدَّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ اللَّخَالَطَةِ لَهُمْ وَالدُّنُحولِ عَلَيْهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ اللَّخَالَطَةِ لَهُمْ وَالدُّنُحولِ عَلَيْهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ اللَّخَالَطَةِ لَهُمْ وَالدُّنُحولِ عَلَيْهِمْ، وَنَحْوِ طَاعَتِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا مَحِيصَ عَنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، مِنْ وُجُوبِ طَاعَتِهِمْ بِالْقُيُودِ اللَّذَكُورَةِ، لتواتر الأدلة الواردة به، بَلْ قَدْ وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ وَجُوبٍ طَاعَتِهِمْ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ مِنْ وَجُوبٍ طَاعَتِهِمْ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ مَلِ مِنْ فَحُولَ وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنْكُمْ ۚ [انساء: ٥٩].

بَلْ وَرَدَ: أَنَّهُمْ يُعْطُونَ الَّذِي هُمُ مِنَ الطَّاعَةِ، وَإِنْ مَنَعُوا مَا هُوَ عَلَيْهِمْ لِلرَّعَايَا، كَمَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: «أَعْطُوهُمُ الَّذِي هُمْ، وَاسْأَلُوا الله الَّذِي لَكُمْ» بَلْ وَرَدَ الْأَمْرُ بِطَاعَةِ السُّلْطَانِ، وَبَالَغَ فِي ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى قَالَ: «وَإِنْ أَخَذَ مَالَكَ وَضَرَبَ ظَهْرَكَ».

فَإِنِ اعْتَبَرْنَا مُطْلَقَ الْمَيْلِ وَالسُّكُونِ فَمُجَرَّدُ هَذِهِ الطَّاعَةِ المُأْمُورِ بِهَا مَعَ مَا تَسْتَلْزِمُهُ مِنَ الْمُخَالَطَةِ، هِيَ مَيْلُ وَسُكُونٌ وَإِنِ اعْتَبَرْنَا المَيْلَ وَالسُّكُونَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَلَا يَتَنَاوَلُ النَّهْيُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَنْ مَالَ إِلَيْهِمْ فِي الظَّاهِرِ لِأَمْرِ يَقْتَضِي ذَلِكَ شَرْعًا كَالطَّاعَةِ، أَوْ لِلنَّهِيُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَنْ مَالَ إِلَيْهِمْ فِي الظَّاهِرِ لِأَمْرِ يَقْتَضِي ذَلِكَ شَرْعًا كَالطَّاعَةِ، أَوْ لِلنَّقِيَّةِ وَخَافَةَ الضَّرَرِ مِنْهُمْ، أَوْ لِجَلْبِ مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ أَوْ خَاصَةٍ، أَوْ دَفْعِ مَفْسَدَةٍ عَامَّةٍ أَو خاصة (١).

والإجماع منعقدٌ على وجوب طاعة الأمراء في المعروف وحرمة الخروج عليهم.

قال الإمام المزني تَعَلَّقُهُ: وَالطَّاعَة لأولي الْأَمر فِيهَا كَانَ عِنْد الله ﷺ مرضيا وَاجْتنَاب مَا كَانَ عِنْد الله مسخطا وَترك الْخُرُوج عِنْد تعديهم وجورهم وَالتَّوْبَة إِلَى الله ﷺ كَيُهَا يعْطف بهم على رعيتهم... هَذِه مقالات وأفعال اجْتمع عَلَيْهَا الماضون الْأُولونَ من أَئِمَة الهُدى وبتوفيق الله اعْتصم بهَا التابعون قدوة ورضى، وجانبوا التَّكَلُّف فِيهَا كفوا فسددوا بعون الله ووفقوا لم يَرْغَبُوا عَن الإتباع فيقصروا وَلم يُجَاوِزُوهُ تزيدا فيعتدوا فَنحْن بِالله واثقون وَعَلِيهِ متوكلون وَإِلَيْهِ فِي اتّباع آثارهم راغبون (٢).

⁽١) فتح القدير (٢/ ٧٦٥ وما بعدها).

⁽٢) شرح السنة (فقرة ١٤، و١٨).

قال الطحاوي يختلثه: وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وإن جاروا ولا ندعوا عَلَيْهِمْ وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ الله رَجُلُ فَرِيضَةً مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيةٍ وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ والمعافاة ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة (١).

قال أبو أحمد الحاكم تخلفه: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَا قُتَيْبَةَ بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: هَذَا قَوْلُ الْأَئِمَّةِ الْمُأْخُوذِ فِي الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ...وَأَنْ لَا نَخْرُجَ عَلَى الْأُمْرَاءِ بِالسَّيْفِ وَإِنْ حَارَبُوا، وَنَتَبَرَّأُ مِنْ كُلِّ يَرَى السَّيْفَ فِي المُسْلِمِينَ كَانَ (٢).

قال الصابوني كتالثه: ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام مسلم براً كان أو فاجراً ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جورة فجرة، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح، ولا يرون الخروج عليهم بالسيف، وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيف (٣).

قال أبو القاسم الأصبهاني تَخَلَّفُهُ: وَمن مَذْهَب أهل السّنة:... أَنهم لَا يرَوْنَ الْخُرُوجِ عَلَى الْأَئِمَّة وَإِن كَانَ مِنْهُم بعض الجُور مَا أَقَامُوا الصَّلَاة لما ورد فِي ذَلِكَ من الْخُبَرُ (٤).

قال ابن عبد البر تتملله: وأما قوله: «وأن لا ننازع الأمر أهله»، فاختلف الناس في ذلك فقال قائلون أهله أهل العدل والإحسان والفضل والدين فهؤلاء لا ينازعون لأنهم أهله وأما أهل الجور والفسق والظلم فليسوا له بأهل ألا ترى إلى قول الله كالنهم أهله وأما أهل الجور والفسق والظلم فليسوا له بأهل ألا ترى إلى قول الله كالإبرهيم عين قال: ﴿ إِنّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي فَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى الظّلمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤] وإلى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة

⁽١) بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة، المشهورة بالعقيدة الطحاوية (فقرة ٧٢، وما بعدها).

⁽٢) شعار أصحاب الحديث (فقرة ١٧).

⁽٣) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني.

⁽٤) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة (٢/ ٤٦٦).

الخوارج.

وأما أهل الحق وهم أهل السنة فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلا عدلا محسنا فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، ولأن ذلك يحمل على هراق الدماء وشن الغارات والفساد في الأرض وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه والأصول تشهد والعقل والدين أن أعظم المكروهين أولاهما بالترك وكل إمام يقيم الجمعة والعيد، ويجاهد العدو ويقيم الحدود على أهل العداء وينصف الناس من مظالمهم بعضهم لبعض وتسكن له الدهماء وتأمن به السبل فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح أو من المباح (۱).

قال أبو الحسن الأشعري تَعَلَّلَهُ: وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين وعلى أن كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضى أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار (٢).

قال ابن بطّال تخلله: وفي هذا الحديث أيضًا حجة لجماعة الأمة في ترك القيام على أئمة الجور ووجوب طاعتهم والسمع والطاعة لهم، ألا ترى أنه عليهم وإن كان هريرة بأسمائهم وأسماء آبائهم، ولم يأمره بالخروج عليهم ولا بمحاربتهم، وإن كان قد أخبر أن هلاك أمته على أيديهم؛ إذ الخروج عليهم أشد في الهلاك وأقوى في الاستئصال، فاختار عليهم أيسر الأمرين وأخف الهلاكين، إذ قد جرى قدر الله وعلمه أن أئمة الجور أكثر من أئمة العدل وأنهم يتغلبون على الأمة، وهذا الحديث من أقوى ما يرد به على الخوارج (٣).

قال النووي تَعْلَقُهُ: وَأَمَّا الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ وَقِتَالْهُمْ فَحَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانُوا فَسَقَةً ظَالِمِينَ وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ

⁽١) التمهيد (٢ ص٣/ ٢٧٩).

⁽٢) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب [الإجماع الخامس والأربعون].

⁽٣) شرح صحيح البخاري (١٠/١٠).

الشُّلْطَانُ بِالْفِسْقِ وَأَمَّا الْوَجْهُ المُذْكُورُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَنْعَزِلُ وَحُكِي عَنِ المُعْتَزِلَةِ أَيْضًا فَعَلَطٌ مِنْ قَائِلِهِ مُحَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَسَبَبُ عَدَمِ انْعَزَالِهِ وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْفِتَنِ وَإِرَاقَةِ الدِّمَاءِ وَفَسَادِ ذَاتِ الْعَزَالِهِ وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْفِتَنِ وَإِرَاقَةِ الدِّمَاءِ وَفَسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ فَتَكُونُ المَّفْسَدَةُ فِي عَزْلِهِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي بَقَائِهِ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْبَيْنِ فَتَكُونُ المَّفْسَدَةُ فِي عَزْلِهِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي بَقَائِهِ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْبَيْنِ فَتَكُونُ الْفُسَدَةُ لِكَافِرِ وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ طَرَأً عَلَيْهِ الْكُفُورُ الْعَزَلَ قَالَ: وَكَذَا لَوْ تَرَكَ إِقَامَةَ السَّلَوَاتِ وَالدُّعَاءَ إِلَيْهَا قَالَ وَكَذَالِكَ عِنْدَ جُمْهُ ورِهِمُ الْبِدْعَةُ.

قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ: تَنْعَقِدُ لَهُ وَتُسْتَدَامُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَأَوِّلٌ قَالَ الْقَاضِي فَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ كُفْرٌ وَتَغْيِرٌ لِلشَّرْعِ أَوْ بِدْعَةٌ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ الْوِلَايةِ وَسَقَطَتْ طَاعَتُهُ وَوَجَبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْقِيَامُ عَلَيْهِ وَخَلْعُهُ وَنَصْبُ إِمَامٍ عَادِلٍ إِنْ أَمْكَنَهُمْ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ وَوَجَبَ عَلَيْهِ وَخَلْعُهُ وَنَصْبُ إِمَامٍ عَادِلٍ إِنْ أَمْكَنَهُمْ ذَلِكَ فَإِنْ لَمُ وَوَجَبَ عَلَيْهِ وَخَلْعُهُ وَنَصْبُ إِمَامٍ عَادِلٍ إِنْ أَمْكَنَهُمْ ذَلِكَ فَإِنْ لَمَ وَقَعْ ذَلِكَ إِلّا إِذَا ظَنُوا يَقَعْ ذَلِكَ إِلّا لِطَائِفَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْقِيَامُ وَلَيْهَاجِرِ المُسْلِمُ عَنْ أَرْضِهِ إِلَى غَيْرِهَا الْقَدْرَةَ عَلَيْهِ فَإِنْ تَحَقَّقُوا الْعَجْزَلَ لَمْ يَجِبِ الْقِيَامُ وَلْيُهَاجِرِ المُسْلِمُ عَنْ أَرْضِهِ إِلَى غَيْرِهَا وَيَهْمَ وَيَعْقَوْ إِلَا يَعْضَهُمْ أَلْ فَقَوْ إِلَى السَّنَةِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَلَا يَخِلُهُ إِلَّا أَنْ تَتَرَتَّبَ عَلَيْهِ فِتْنَةٌ وَحَرْبٌ وَقَالَ جَمَاهِيرُ أَهْلِ السَّنَةِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَلَا يُخُولُ إِلْأَوْلُولَ وَقَالَ جَمَاهِيرُ أَهْلِ السَّنَةِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُلْمُ وَتَعْطِيلِ الْخُتُولِ الْقُلْمِ وَلَا يَعْضُهُمْ : وَلَا يَنْعَرِلُ بِالْفِسُقِ وَالظَّلْمِ وَتَعْطِيلِ الْخُقُوقِ وَلَا يُخْلَعُهُ وَلَا يَعْفُهُمْ وَلَا عَلَى اللّهُ السَّنَةِ فِي ذَلِكَ بَلْ يَعِبُ وَعْفُهُ وَكُولِيفُهُ لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ بَلْ يَجِبُ وَعْفُهُ وَتَعْوِيفُهُ لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ .

قَالَ الْقَاضِي: وَقَدِ ادَّعَى أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ فِي هَذَا الْإِجْمَاعَ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ هَذَا بِقِيَامِ الحسن وابن الزُّبَيْرِ وَأَهْلِ المُدِينَةِ عَلَى بَنِي أُمَيَّةَ وَبِقِيَامِ جَمَاعَةٍ عَظِيمَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَالصَّدْرِ الْأَوَّلِ عَلَى الحجاجِ مع ابن الأشعث، وتأول هذا القائل قوله: أن لا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ فِي أَئِمَةِ الْعَدْلِ، وَحُجَّةُ الجُّمْهُورِ أَنَّ قِيَامَهُمْ عَلَى الْحَجَّاجِ لَيْسَ نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ فِي أَئِمَةِ الْعَدْلِ، وَحُجَّةُ الجُّمْهُورِ أَنَّ قِيَامَهُمْ عَلَى الْحَجَّاجِ لَيْسَ بِمُجَرَّدِ الْفِسْقِ بَلْ لَمَا غَيْرَ مِنَ الشَّرْعِ وَظَاهَرَ مِنَ الْكُفْرِ قَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْخِلَافَ كَانَ أَوَّلًا ثُمَّ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَنْعِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ، وَالله أَعْلَمُ (١).

قال شيخ الإسلام تَعْلَقُهُ: لِهِذَا أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْأَئِمَّةِ؛ وَنَهَى عَنْ قِتَالِهِمْ مَا أَقَامُوا الله حُقُوقَكُمْ». وَقَدْ قِتَالِهِمْ مَا أَقَامُوا الله حُقُوقَكُمْ». وَقَدْ

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۲/۲۲۹).

بَسَطْنَا الْقُوْلَ فِي ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمُوْضِع.

وَلَمِذَا كَانَ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجُمَاعَةِ لُزُومُ الْجُمَاعَةِ وَتَرْكُ قِتَالِ الْأَئِمَّةِ وَتَرْكُ الْقِتَالَ الْأَئِمَّةِ مِنْ أُصُولِ الْقِتَالَ لِلْأَئِمَّةِ مِنْ أُصُولِ الْقِتَالَ لِلْأَئِمَّةِ مِنْ أُصُولِ دِينِهِمْ وَيَجْعَلُ الْمُعْتَزِلَةُ أُصُولَ دِينِهِمْ (۱).

المسألة الرابعة: أن طاعة الإمام ليست طاعة مطلقة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله: فَالرَّسُولُ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَنْ يُطِعْ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ الله فَاخْلَالُ مَا حَلَّلَهُ وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ وَالدِّينُ مَا شَرَعَهُ وَمَنْ سِوَى الرَّسُولِ مِنْ الْعُلَمَاءِ وَالْمُشَايِخِ وَالْأُمْرَاءِ وَالْمُلُوكِ إِنَّمَا تَجِبُ طَاعَتُهُمْ إِذَا كَانَتْ طَاعَتُهُمْ طَاعَةً لله وَهُمْ إِذَا أَمَرَ الله وَرَسُولُهُ بِطَاعَتِهِمْ فَطَاعَتُهُمْ دَاخِلَةٌ فِي طَاعَةِ الرَّسُولِ قَال تعالى: ﴿ يَا أَيُهِ اللّهِ وَرَسُولُهُ بِطَاعَتِهِمْ فَطَاعَتُهُمْ دَاخِلَةٌ فِي طَاعَةِ الرَّسُولِ قال تعالى: ﴿ يَا أَيْهِ اللّهِ وَالْمِيعُوا اللّهِ وَأَطِيعُوا اللّهُ وَأَطِيعُوا الرَّسُولُ وَأُولِي اللّهُ مِنْ السَّهُ وَالسَّولُ وَأُولِي اللّهُ مِنْ اللّهُ وَأَطِيعُوا السَّهُ وَالسَّاءِ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلِي الللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا اللّهُ وَاللّهُ وَالل

فَلَمْ يَقُلْ: وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ؛ بَلْ جَعَلَ طَاعَةَ أُولِي الْأَمْرِ مَنْكُمْ؛ بَلْ جَعَلَ طَاعَةَ أُولِي الْأَمْرِ وَطَاعَةَ الرَّسُولِ طَاعَةً للله وَأَعَادَ الْفِعْلَ فِي طَاعَةِ الرَّسُولِ دَونَ طَاعَةٍ أُولِي الْأَمْرِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يُطِعْ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ الله؛ فَلَيْسَ لِأَحَدِ إِذَا أَمَرَهُ لَا وَنَ طَاعَةِ الله فَلَيْسَ لِأَحْدِ إِذَا أَمْرُونَ الله بِعَلَمْ أَنْهُ لَيْسَ الرَّسُولُ بِأَمْرُ وَنَ بِهِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْ بَحْكِلُو أُولِي الْأَمْرِ فِي الْأَمْرِ فَإِنَّا مُرُونَ بِهِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْصِيةِ الله فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أَطَاعَهُمْ مُطِيعًا لله بَلْ لَا بُدَّ فِيهَا يَأْمُرُونَ بِهِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْصِيةِ الله فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أَطَاعَهُمْ مُطِيعًا لله بَلْ لَا بُدَّ فِيهَا يَأْمُرُونَ بِهِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْصِيةِ الله فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أَطَاعَهُمْ مُطِيعًا لله بَلْ لَا بُدَّ فِيهَا يَأْمُرُونَ بِهِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْضِيةً لله وَيُنْظَرَ هَلْ أَمْرَ الله بِهِ أَمْ لَا سَواءٌ كَانَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْ الْعُلَهَاءِ أَوْ الْأُمْرَاءِ وَعَلَيْهُ ذَلِكَ وَمِهَذَا تَقُلِيدُ الْعُلَمَ الله بِهِ أَمْ لَا سَواءٌ كَانَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْ الْعُلَمَاءِ أَوْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ فَا اللهُ اللهُ عَلَمْ اللهُ الْعَلَمُ اللهُ المُعْلَمُ اللهُ المُعْلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۸/۲۸).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۱۰/۲۲۲).

المسألة الخامسة: استئذان الإمام في الغزو، والجهاد

ويجب استئذان الإمام في الغزو.

عَنْ مُعَادِ بْنِ جَبَلِ وَ اللهِ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْ أَنَّهُ قَالَ: «الْغَزْوُ غَزْوَانِ: فَأَمَّا مَنْ ابْتَغَى وَجْهَ الله، وَأَطَاعَ الْإِمَامَ، وَأَنْفَقَ الْكَرِيمَةَ، وَيَاسَرَ الشَّرِيكَ، وَاجْتَنَبَ الْفَسَادَ، فَإِنَّ نَوْمَهُ وَبُهُهُ أَجْرٌ كُلُّهُ، وَأَشَامَ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ، وَأَبْهُهُ أَجْرٌ كُلُّهُ، وَأَشَا مَنْ غَزَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَسُمْعَةً، وَعَصَى الْإِمَامَ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بِالْكَفَافِ» (١).

قال ابن عبد البر في الاستذكار (٥/ ١٣٤): وَأَمَّا (مُيَاسَرَةُ الشَّرِيكِ) وَهُوَ هُنَا الرَّفِيقُ فَقُلْنَا الْخِلَافُ مَا يُرِيدُ إِنْفَاقَهُ فِي سَبِيلِ الله وَوَجَدَهُ إِنِ احْتَاجَ وَتَرَكَ.

وَأَمَّا طَاعَةُ الْإِمَامِ فَوَاجِبَةٌ فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُ بِهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْصِيَةً بَيِّنَةً لَا شَكَّ فِيهَا وَلَا يَنْبُغِي أَنْ يُبَارِزَ الْعَدُوَّ وَلَا يَخْرُجَ فِي سَرِيَّةٍ عَنْ عَسْكَرِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ (انتهى).

قال الإمام البخاري تَعْلَشْهُ في الجامع الصحيح:

بَابُ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَاءِ الإِمَام وَيُتَّقَى بِهِ

٢٩٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَهَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ الأَعْرَج، حَدَّثَهُ

(۱) رواه أبو داود (۲۰۱۵)، والنسائي (۳۱۸۸)، وأحمد (۲۲۰٤۲)، وعبد بن حميد (۲۰۱)، وابن أبي عاصم في الجهاد (۱۳۳)، والدارمي (۲۲،۲۲)، والطبراني في الكبير (۲۲/۹۱)، والحاكم في المستدرك (۲/۹۶)، والبيهقي في السنن الكبير (۱۸۵٤۷) وغيرهم من طريق بَقِيَّةُ بن الوليد، حَدَّثَنِي بَحِيرٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أبي بَحْرِيَّةَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ عَلَى.

قال الشيخ الألباني: إسناده حسن. السلسلة الصحيحة (١٩٩٠)، وصحيح أبي داود (٢٢٧١). وله طريق آخرعند سعيد بن منصور في السنن (٣٣٢) قَالَ: نا إِسْهَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ يَسَارِ السَّلَمِيِّ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ الْأَزْدِيِّ، عَنْ مُغَاذِ ابْنِ جَبَل، قَالَ: «الْغَزْوُ عَزْوَانِ، فَأَمَّا الْغَزْوُ الَّذِي يُلْتَمَسُ فِيهِ وَجْهُ الله فَيُنْفَقُ فِيهِ الْكَرِيمَةُ، وَيُعْتَسَبُ فِيهِ الْعَمَلُ، وَيُجْتَنَبُ فِيهِ الْفَسَادُ، وَيُهَاسَرُ فِيهِ الشَّرِيكُ، وَيُطَاعُ فِيهِ الْإِمَامُ، فَذَلِكَ لَهُ نَوْمُهُ وَنُجْهُ حَتَّى يَقْفُل، وَأَمَّا الْغَزْوُ الَّذِي لَا يُلْتَمَسُ فِيهِ وَجْهُ الله فَرِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ، وَشِقَاقٌ وَمَعْصِيَةٌ، وَنُبْهُهُ حَتَّى يَقْفُلَ، وَأَمَّا الْغَزْوُ الَّذِي لَا يُلْتَمَسُ فِيهِ وَجْهُ الله فَرِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ، وَشِقَاقٌ وَمَعْصِيَةٌ، فَذَلِكَ الّذِي لَا يَتُوبُ بِالْكَفَافِ» وإسناده حسن من أجل بشر بن عبد الله بن يسار (صدوق)، وقد تابعه (عَبْدِ الْغَزِيزِ بْنِ عُبَيْدِ الله) وهو ضعيف.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَيْهُ، أَنَّهُ، سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ، يَقُولُ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ».

٢٩٥٧ - وَبِهَذَا الإِسْنَادِ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهُ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهُ، وَمَنْ عَصَانِي، فَقَدْ عَصَى اللهُ، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى الله وَعَدَلَ، فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ».

قال البغوي تَعْلَفُهُ: قِيلَ: أَرَادَ فِي الْقِتَالِ يَتَّقِي بِهِ الْقَوْمُ كَمَا يَتَّقِي الْمُتَرِّسُ بِالتُّرْسِ، قِيلَ: لأَنَّهُ يَقِي الْقَوْمُ مِمَّا يُؤَدِّيهِمْ إِلَى النَّارِ، كَمَا يَقِي النُّرْسُ صَاحِبَهُ مِنْ وَقْعِ السِّلاحِ(١).

وقال القاضي عياض يختلف: قَوْله فِي الإِمَام جنَّة لمن خَلفه وَيُقَاتِل منَ وَرَائه بِكُسْر اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ عَلَى وَجهه لما جَعَلُوهُ جنَّة وسترا نبه على الإتباع لَهُ والقتال فِي ظلَّ سُلطَانه وجماعته واللياذ إِلَى حمايته كَمَا يُقَاتِل من وَرَاء الترس (٢).

وقال النووي يَخَلَفُهُ: (الْإِمَامُ جُنَّةٌ) أَيْ كَالسِّرِ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْعَدُوَّ مِنْ أَذَى الْمُسْلِمِينَ وَيَمْنَعُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَيَحْمِي بَيْضَةَ الْإِسْلَام وَيَتَّقِيهِ النَّاسُ وَيَخَافُونَ سَطُوتَهُ، وَمَعْنَى يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ أَيْ يُقَاتَلُ مَعَهُ الْكُفَّارُ وَالْبُغَاةُ وَالْخُوَارِجُ وَسَائِرُ أَهْلِ الْفَسَادِ وَالظُّلْم مُطْلَقًا (٣).

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمُسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ الله بْنُ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ فِي سَفَر، فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا فَمِنَّا مَنْ يُصْلِحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَصْلِحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَشْلِحُ فَمَنَا مَنْ يُصْلِحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَشْلِحُ فَمَنَا مَنْ يُصْلِحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَشْلِحُ فَمَنَا مَنْ يُصْلِحُ فَمِنَا مَنْ يُصْلِحُ فَيَا مَنْ يَعْدَلَهُ فَمْ وَإِنَّ أَمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيتُهَا أَمْ تَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيتُهَا أَمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيتُهَا

⁽١) شرح السنة (١٠/ ٦٩).

⁽٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٣٨٢).

⁽٣) إكمال المعلم.

فِي أَوَّهُا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ، وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا، وَتَجِيءُ فِتْنَةٌ فَيُرَقِّقُ بَعْضَهَا بَعْضَا، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي، ثُمَّ تَنْكَشِفُ وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ بِالله هَذِهِ هَذِهِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحْزَحَ عَنِ النَّارِ، وَيُدْخَلَ الجُنَّة، فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُو يُؤْمِنُ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلْيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ، وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ، فَلْيُطِعْهُ إِنِ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ اللهَ يَكِيْهِ، فَلَنْ لَهُ أَنْ اللهَ عَلَيْهِ، فَلَنْ لَهُ اللهَ عَنْ رَسُولِ الله يَكِيْهِ وَقَاهُ قَلْبِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْشُدُكَ اللهَ آنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ الله يَكِيْهِ؟ فَأَهُولُ اللهَ عَنْ مَعْوَلَ اللهَ يَعْفِرُهُ اللهَ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ نَعْلَالُ اللهَ عَنْ اللهَ عَلَيْهِ وَقَاهُ قَلْبِهِ بِيكَيْهِ، وَقَالَ: «سَمِعَتُهُ أَذُنُايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي»، فَقُلْتُ لَهُ يَقُولُ: اللهَ عَنْهَ إِللهُ اللهَ عَنْ اللهَ عَلَيْهُ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَيْهِ اللهَ عَلَيْهُ اللهَ عَلَيْهِ اللهَ عَلَيْهُ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَيْهُ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ عَلَى اللهُ اللهَ عَلَى اللهُ الل

وعن ابْنُ عُمَرَ ﴿ مَا النَّبِيَّ عَلَيْهِ: ﴿ عَرَضَهُ يَوْمَ أُحُدَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُحِرْهُ، وَعَرَضَهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَهُوَ ابْنُ خَسْ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَهُ ﴾ (٢).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ منع عبد الله بن عمر ﷺ، من الغزو، ثم أجازه، فأفاد تعلق الجهاد وإناطته بولي الأمر دون غيره.

وعَنْ كَهْمَسٍ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ: نَغْزُو مَعَ الْأُمَرَاءِ فَهَا يُطْلِعُونَا عَلَى أَمْرِهِمْ، غَيْرَ أَنَّا نُسَالِمُ إِذَا سَالُوا، وَنُحَارِبُ إِذَا حَارَبُوا قَالَ: «قَاتِلْ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَدُوَّهُمْ» (٣٠).

قال أبن دقيق العيد يَخْتَلَهُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي إِذَا بَلَغَهَا الْإِنْسَانُ وَلَمْ

⁽۱) رواه مسلم (۱۸۸٤).

⁽٢) رواه البخاري (٤٠٩٧)، ومسلم (١٨٦٨).

قال النووي: هَذَا دَلِيلٌ لِتَحْدِيدِ الْبُلُوعِ بِخَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ والأوزاعى وابن وَهْبٍ وَأَهْدَ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا: بِاسْتِكْمَالِ خَسْ عَشْرَةَ سَنَةً يَصِيرُ مُكَلِّفًا وَإِنْ لَمْ يَحْتَلِمْ فَتَجْرِي عَلَيْهِ وَهْبٍ وَأَهْدَ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا: بِاسْتِكْمَالِ خَسْ عَشْرَةَ سَنَةً يَصِيرُ مُكَلِّفًا وَإِنْ لَمْ يَحْتَلِمْ فَتَجْرِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ مِنْ وُجُوبِ الْعِبَادَةِ وَغَيْرِهِ وَيَسْتَحِقُّ سَهْمَ الرَّجُلِ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَيُقْتَلُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ. شرح صحيح مسلم (١٢/١٣).

⁽٣) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٦١٣) عَنِ ابْنِ التَّيْمِيِّ، عن كهمس به.

يُعْتَلِمْ: حُكِمَ بِبُلُوغِهِ فَقِيلَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، وقِيلَ: ثَمَانِ عَشْرَةَ، وقِيلَ: خُسْ عَشْرَةَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وقَدْ اسْتَدَلَّ لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ إِجَازَةُ النَّبِيِّ وَقَدْ اسْتَدَلَّ لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهُو إِجَازَةُ النَّبِيِّ وَقَدْ اسْتَدَلَّ لَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهُو إِجَازَةُ النَّبِيِّ وَعَدَمُ إِجَازَتِهِ لَهُ فِيهَا دُونَهَا، وَنُقِلَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقِتَالِ بِخَمْسَ عَشْرَةَ سُنَّةً، وَعَدَمُ إِجَازَتِهِ لَهُ فِيهَا دُونَهَا، وَنُقِلَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَعَلَيْهُ: أَنَّهُ لَمَا بَلَغَهُ هَذَا الْحَدِيثِ جَعَلَهُ حَدًّا فَكَانَ يَجْعَلُ مَنْ دُونَ الْحَمْسَ عَشْرَةَ: فِي الْقِتَالِ اللَّذُّرِيَّةِ وَالْقُدُونَ هِذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّ الْإِجَازَةَ فِي الْقِتَالِ عُمْمَ فِي الْقِتَالِ عُمْرَ فِي الْقِتَالِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّ الْإِجَازَةَ فِي الْقِتَالِ عَمْرَ فِي الْقِتَالِ عَمْرَ فِي الْقِتَالِ عَمْرَ فِي الْقِتَالِ عَمْرَ فِي الْقَمْسَ عَشْرَةَ؛ لِأَنَّهُ أَدَارَ الْحُكْمَ عَلَى الْبُلُوغِ عَمْرَ فِي الْقِتَالِ، وَلَمْ يَكُنْ مُطِيقًا لَهُ قَبْلَهَا، لَا لِأَنَّهُ أَدَارَ الْحُكْمَ عَلَى الْبُلُوغِ وَعَدَمِهِ (١).

اقوال أهل العلم في المسألة:

كر أولاً: المذهب الحنفي:

قال السرخسي الحنفي يخالف: وَقَدْ ذَكَرَ فِي النَّوَادِرِ أَنَّهُ لَا يُحَمَّسُ مَا أَصَابَ هَذَا الْوَاحِدُ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ إعْزَازِ الدِّينِ فَإِنَّهُ لَا يُجَاهِرُ بِهَا يَأْخُذُ وَإِنَّا يَفْعَلُهُ الْوَاحِدُ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ إعْزَازِ الدِّينِ فَإِنَّهُ لَا يُجَاهِرُ بِهَا يَأْخُذُ وَإِنَّا يَفْعَلُهُ سِرًّا إِذْ هُو عَيْرُ إِذْنِ الْإِمَامِ فَإِنْ كَانَ دُخُولُ الْقَوْمِ الَّذِينَ لَا مَنْعَةً لَمُمْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ عَلَى سَبِيلِ التَّلَصُّصِ فَلَا خُسَ فِيهَا أَصَابُوا عِنْدَنَا، وَلَكِنْ مَنْ أَصَابُوا جَمِيعًا قَسَّمَ بَيْنَهُمْ فَيْئًا فَهُو لَهُ خَاصَّةً وَإِنْ أَصَابُوا جَمِيعًا قَسَّمَ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ (٢).

قال علاء الدين السمرقندي الحنفي كَاللهُ: ثمَّ الْخُمس إِنَّمَا يَجْب فِيمَا يُؤْخَذ من أَمْوَال أَهل الْحُرْب إِذَا أَخَذَ إِمَّا بِإِذَن الإِمَام أَو بِقُوَّة قوم لَهُم مَنْعَة وشوكة فَإِن الْغَنِيمَة اسْم لَمَال يُؤْخَذ على طَرِيق الْقَهْر وَالْغَلَبة، أما فِي المنعة فَظَاهر، وَكَذَا إِذَا أَذَن الإِمَام لَسرية أَو لُوَاحِد حَتَّى يدْخل للإغارة بِخَمْس مَا أَصَابَهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ بِقُوَّة الإِمَام ومعونته والإمداد عِنْد الْحَاجة فَأَما إِذا دخل قوم لَا مَنْعَة لَهُم بِغَيْر إِذَن الإِمَام وَأَخذُوا

⁽١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ٣١٢).

⁽Y) المبسوط (11/ XV).

شَيْئًا لَا يجب فِيهِ الْخمس عندنا (١).

قال المُرْغِيناني الحنفي تَعَلَّقُهُ: وإذا دخل الواحد أو الاثنان دار الحرب مغيرين بغير إذن الإمام فأخذوا شيئا لم يخمس؛ لأن الغنيمة هو المأخوذ قهرا وغلبة لا اختلاسا وسرقة (٢).

كرثانياً: المذهب المالكي:

قال الحطَّاب المالكي يَحْلَقُهُ: [مَسْأَلَةٌ أَيغْزُو بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَام]

مَسْأَلُةٌ: قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ الشَّيْخُ عَنْ الْمُوَّازِيَّةِ: أَيُغْزَى بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ؟ قَالَ: أَمَّا الْجُيْشُ وَالْجَمْعُ فَلَا إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَتَوْلِيَةِ وَالْ عَلَيْهِمْ، وَسَهَّلَ مَالِكٌ لِمَنْ قَرُبَ مِنْ الْعَدُوِّ يَجِدُ فُرْصَةً وَيَبْعُدُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ، كَمَنْ هُوَ مِنْهُ عَلَى يَوْم وَنَحْوِهِ، وَلِابْنِ مُزَيْنِ الْعَدُوِّ يَجِدُ فُرْصَةً وَيَبْعُدُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ، كَمَنْ هُوَ مِنْهُ عَلَى يَوْم وَنَحْوِهِ، وَلِابْنِ مُزَيْنِ عَنْ الْمِعَ قَوْمٌ بِفُرْصَةٍ فِي عَدُوِّ قَرِبُهُمْ وَخَشَوْا إِنْ أَعْلَمُوا إِمَامَهُمْ مَنَعَهُمْ عَنْ الْقِ الْعِلْمِ فَوَاسِعٌ خُرُوجُهُمْ، وَأُحِبُّ اسْتِئْذَانَهُمْ إِيَّاهُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: سَمِعْت أَهْلَ الْعِلْمِ فَوَاسِعٌ خُرُوجُهُمْ، وَأُحِبُّ اسْتِئْذَانَهُمْ إِيَّاهُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: سَمِعْت أَهْلَ الْعِلْمِ فَوَاسِعٌ خُرُوجُهُمْ، وَأُحِبُّ اسْتِئْذَانَهُمْ إِيَّاهُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: سَمِعْت أَهْلَ الْعِلْمِ فَوَاسِعٌ خُرُوجُهُمْ، وَأُحِبُّ اسْتِئْذَانَهُمْ إِيَّاهُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: سَمِعْت أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنْ نَهَى الْإِمَامِ عَنْ الْقِتَالِ لَمِسْلَحَةٍ حَرُمَتْ خُوالَفَتُهُ إِلَّا أَنْ يَدْهَمَهُمْ الْعَدُولُونَ: إِنْ نَهَى الْإِمَامِ عَنْ الْقِتَالِ لَمِسْلَحَةٍ حَرُمَتْ خُوالَفَتُهُ إِلَّا أَنْ يَدْهَمَهُمْ الْعَدُولُ الْعَدُولُ وَالْمَامِ الْعَدُولُ الْمِامِ عَنْ الْقِتَالِ لَلْمُسَاحِةً حَرُمَتْ خُوالُونَا الْمَامِ عَنْ الْقِتَالِ لَمُ مَا الْعَلَى الْمُولِيَ الْمَامِ عَنْ الْقِتَالِ لَلْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُعُمْ وَالْمَوْالِ الْمُعْلِلَهُ الْمَامِ عَنْ الْقِتَالِ لَوْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُ الْمُعْلِى الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُعْمِى الْمُؤْمُ الْمُ

وقال الحطَّابِ أيضاً: قَالَ فِي التَّوْضِيحِ ابْنُ الْوَّازِ: وَلَا يَجُوزُ خُرُوجُ جَيْشٍ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ لِمَنْ عَلَوْ مَنْ عَدُوِّ قَرِيبِ أَنْ يَنْهَضُوا إِلَيْهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ؟ وَلَمْ يُجِزُ ذَلِكَ لِسَرِيَّةٍ تَخْرُجُ مِنْ الْعَسْكَرِ عَبْدُ اللَّلِكِ، وَتَرُدُّ السَّرِيَّةَ وَتَحْرِمُهُمْ مَا الْإِمَامِ؟ وَلَمْ يُجِزُ ذَلِكَ لِسَرِيَّةٍ تَحْرُجُ مِنْ الْعَسْكَرِ عَبْدُ اللَّلِكِ، وَتَرُدُّ السَّرِيَّةَ وَتَحْرِمُهُمْ مَا عَنْمُوا سَحْنُونٌ، إلَّا أَنْ تَكُونَ جَمَاعَةٌ لَا يَخَافُ عَلَيْهِمْ فَلَا يَحْرِمْهُمْ يُرِيدُ وَقَدْ أَخْطَئُوا، انْتَهَى.

ذَكَرَهُ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَيَجِبُ مَعَ وُلَاةِ الْجُوْرِ، وَقَالَ فِي (الشَّامِلِ) فِي أَوَّلِ الْجِهَادِ: وَلَا يَجُوزُ خُرُوجُ جَيْشٍ دُونَ إِذْنِ الْإِمَامِ وَتَوْلِيَتِهِ (٤).

⁽١) تحفة الفقهاء (٣/٣٠٣).

⁽٢) الهداية في شرح بداية المبتدي (٢/ ٣٩١).

⁽٣) مواهب الجليل (٣/ ٣٤٩).

⁽٤) المصدر السابق.

وقال ابن رشد المالكي تَعَلَّتُهُ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَةً فَلُولًا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرُقَةٍ مِّنْهُمْ طَآبِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحُذَرُونَ ﴾ فِرُقَةٍ مِنْهُمْ طَآبِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحُذَرُونَ ﴾ [النوبة:١٢٢]، معنى الآية على ما روي عن ابن عباس عباس على ما كان المؤمنون لينفروا كافة إلى عدوهم ويتركوا رسول الله عليه وحده، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة أي عصبة يعني السرايا ولا يخرجوا إلا بإذنه (١٠).

وقال ابن رشد كَلَهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

قال القرطبي المالكي تتنتشه: وَلَا تُخْرَجُ السَّرَايَا إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ لِيَكُونَ مُتَجَسِّسًا لَهُمْ، عَضُدًا مِنْ وَرَائِهِمْ، وَرُبَّهَا احْتَاجُوا إِلَى دَرْئِهِ (٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ زَرُّوق تَعَالَلهُ: فِي بَعْضِ وَصَايَاهُ لِإِخْوَانِهِ التَّوَجُّهُ لِلْجِهَادِ بِغَيْرِ إِذْنِ جَمَاعَةِ النَّسْلِمِينَ وَسُلْطَانِهِمْ فَإِنَّهُ سُلَّمُ الْفِتْنَةِ وَقَلَّمَا اشْتَغَلَ بِهِ أَحَدُ فَأَنْجَحَ، انْتَهَى (٤).

كر ثالثاً: المذهب الشافعي:

قال الإمام الشافعي تَعْلَشُهُ: وَإِنْ غَزَتْ طَائِفَةٌ بِغَيْرِ أَمْرِ الْإِمَامِ كَرِهْتُهُ لِمَا فِي إِذْنِ الْإِمَامِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِغَزْوِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَيَأْتِيهِ الْخَبَرُ عَنْهُمْ فَيُعِينُهُمْ حَيْثُ يُخَافُ هَلَاكُهُمْ فَيُعْيِنُهُمْ حَيْثُ يُخَافُ هَلَاكُهُمْ فَيُقْتَلُونَ ضِيعَةً.

⁽١) المقدمات المهدات (١/ ٣٤٦).

⁽٢) نقله عنه الحطَّاب في مواهب الجليل (٣/ ٣٤٩).

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٧٥).

⁽٤) نقله عنه الحطاب في مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٣/ ٣٥٠).

وَلَا أَعْلَمُ ذَلِكَ يُحَرَّمُ عَلَيْهِمْ (١) وَذَلِكَ «أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ ذَكَرَ الْجُنَّةُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ: إِنْ قُتِلْت يَا رَسُولَ الله صَابِرًا مُحْتَسِبًا؟ قَالَ: «فَلَكَ الجُنَّةُ»، قَالَ: فَانْغَمَسَ فِي الْعَدُوِّ فَقَتَلُوهُ وَأَلْقَى رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ دِرْعًا كَانَ عَلَيْهِ حِينَ ذَكَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الْجُنَّةُ ثُمَّ الْعَدُوِّ فَقَتَلُوهُ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ﴾ قَالَ: فَإِذَا حَلَّ لِلْمُنْفَرِدِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى مَا الْغَمُسَ فِي الْعَدُوِّ فَقَتَلُوهُ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الْإَنْفِرَادِ مِنْ الرَّجُلِ وَالرِّجَالِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَغْلَبُ أَنَّهُمْ يَقْتُلُوهُ كَانَ هَذَا أَكُثَرَ عِمَّا فِي الإِنْفِرَادِ مِنْ الرَّجُلِ وَالرِّجَالِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَغْلَبُ أَنَّهُمْ يَقْتُلُونَهُ كَانَ هَذَا أَكُثُورَ عِمَّا فِي الإِنْفِرَادِ مِنْ الرَّجُلِ وَالرِّجَالِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَغْلَبُ أَنَّهُمْ يَقْتُلُونَهُ كَانَ هَذَا أَكْثَرَ عَلَى النَّيْقَ الضَّمْرِيَّ وَرَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ سَرِيَّةً وَحُدَهُمَا الله عَمْرُو بْنَ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيَّ وَرَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ سَرِيَّةً وَحُدَهُمَا وَبَعْثَ عَبْدُ الله بَنُ أَنْيْسِ سَرِيَّةً وَحْدَهُ فَإِذَا سَنَّ رَسُولُ الله قَحْمُمُ الله تَعَالَى أَنْ مَا أُوجَفَ لَلْهُ تَعَالَى أَنْ مَا أُوجَفَ اللهُ عَنِمَةٌ.

وقال الشافعي تخلله: وَلَا يَنْبُغِي أَنْ يُولِّيَ الْإِمَامُ الْغَزْوَ إِلَّا ثِقَةً فِي دِينِهِ شُجَاعًا فِي بَدَنِهِ حَسَنَ الْأَنَاةِ عَاقِلًا لِلْحَرْبِ بَصِيرًا بِهَا غَيْرَ عَجِلِ (٢).

قلت: فكيف بمن تولَّى من تلقاء نفسه دون علمنا بثقته وقوته من عدمه، فضلاً عن إحداث نكاية وبلايا منه بها يجره على الأمة الإسلامية!!

قال ابن النقيب الشافعي تَعَلَّفْهُ: ويُكُرهُ الغَزْوُ دونَ إذنِ الإمامِ (٣).

⁽١) وذلك لأنهم غازون مع الإمام في الأصل، وإنها كرُّوا كرةً على العدو بغير إذن الإمام، فهذا الذي قد يسوغ، وانظر الحديث الذي يلي الكلام: «فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ إِنْ قُتِلْت يَا رَسُولَ اللهُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا؟قَالَ فَلَكَ اجْتَنَّةُ قَالَ فَانْغَمَسَ...».

فهذا الصحابي الأنصاري قد أذن له النبي ﷺ ابتداءً في الجهاد معه – فلا حجة حينئذٍ بفهم كلام الإمام الشافعي أن مراده بجواز الغزو مطلقاً بغير إذن الإمام.

هذا وقد عَمَدَ بعضُ من لا يحسن القول ولا الفعل من التفجيريين، والخوارج، بالتدليس على الخلق بمثل هذا الكلام عن الأئمة كالشافعي وغيره، مع وضوح الحق فيه، فنسأل الله ﷺ أن يبصرنا بالسنة وسبيل أهلها.

⁽٢) الأم (٤/ ٨٧١).

⁽٣) عمدة السالِك وَعدة النَّاسِك (١/ ٢٣٤).

قال الغمراوي الشافعي يَعْلِللهِ: يكره غَزْو بِغَيْر إِذِن الإِمَام أَو نَائِبه (١).

(١) السراج الوهاج على متن المنهاج (١/ ٥٤٢).

وقد ورد عن بعض الشافعية نصّ بالكراهة: قال الشيرازي: فصل: ويكره الغزو من غير إذن الإمام أو الأمير من قبله؛ لأن الغز وعلى حسب حال الحاجة والإمام والأمير أعرف بذلك ولا يحرُم لأنه ليس فيه أكثر من التغرير بالنفس والتغرير بالنفس يجوز في الجهاد (انتهى). المهذب في فقه الإمام الشافعي (٣/ ٢٧٠)، وانظر: روضة الطالبين للنووي (١/ ١٣٨).

قلت: وهذا القول مُتوجه بها إذا رضي الإمام، أو أذن إذناً عاماً، أو ما إذا وقع جهادٌ بالفعل بمباشرة ولاة الأمور، وهذه الصور تفترق شيئا ما مع صورة هذا العصر بسفر بعض الناس إلى البلاد دون إذن ولا علم ولا رضا من ولاة الأمور، بل ولاة الأمور يمنعون مثل تلك الأسراب لما يقع من جرَّائهم فتن ومفاسد عظيمة.

وقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيَنْبَغِي تَخْصِيصُ – قلت: أي تخصيص الإباحة من غير كراهة – ذَلِكَ بِالْمُتَطَوِّعَةِ أَمَّا الْمُرْتَزِقَةُ فَلَا يَجُوزُ هَمَّمْ ذَلِكَ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُمْ مَرْصُودُونَ لِمُهِمَّاتٍ تَعْرِضُ لِلْإِسْلَامِ يَصْرِفُهُمْ فِيهَا الْإِمَامُ فَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْأُجَرَاءِ.

وَاشَتَثْنَى الْبُلَقِينَيُّ مِنْ اعْتِبَارِ الْإِذْنِ مَا لَوْ كَانَ الذَّهَابُ لِلاسْتِئْذَانِ يُفَوِّتُ المُقْصُودَ أَوْ عَطَّلَ الْإِمَامُ الْغَزُو وَأَقْبَلَ هُوَ وَجُنُودُهُ عَلَى النَّانُيَا أَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ إِنْ ٱسْتُؤْذِنَ لَمْ يَأْذَن (انتهى).

أسنى المطالب في شرح روض الطالب (١٨٨/٤)، وفتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (٢/ ٢١٠)، وحاشية الجمل (٩٥/ ١٩٢).

قلت: والحكم بتعطيل الإمام للغزو لا يكاد ينضبط إذ قد يهادن ولي الأمر دولةً كافرةً، أو يُعِدُّ العُدَّة المناسبة لمواجهة قوة الكفار، ونحوه من التعليلات، فلا يُحكَم عليه حينئذ بتعطيل الجهاد، وعليه فالحكم بالتعطيل من عدمه ليس مَردُّه ترك الجهاد زمناً كها هو الآن، وإنها مرده للقدرة، والعُدة، و لأمور سياسية أخرى والتفطن لها من آحاد الرعية قد يكون عسراً، لا ينتبه له عامتهم. ويُقال أيضاً: فرقٌ بين حالتين الأولى: أن يخرج أحدٌ ما للجهاد من غير إذن ولي الأمر، وهذا لا يجوز – كها تقدم للأدلة.

والثانية: يمنع ولي الأمر لآحاد الناس لا سيها المنظمين المتسللين إلى بعض الدول كالحركات الجهادية الآن، بل ويرتب عقوبات لمن يخرج للغزو بغير إذنه – كها هو الواقع في كثير من الدول، وهذا أيضاً لا يجوز قطعاً بل هو أصرح من الأول.

قال ابْنُ حَبِيبٍ: سَمِعْت أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنْ نَهَى الْإِمَامِ عَنْ الْقِتَالِ لِصَلَحَةٍ حَرُمَتْ نُحَالَفَتُهُ إِلَّا أَنْ يَدْهَمَهُمْ الْعَدُونُ. اهـ. مواهب الجليل (٣/ ٣٤٩).

كرابعاً: المذهب الحنبلي:

قال عبد الله بن أهمد بن حنبل: سَمِعت أبي يَقُول إِذَا أَذَنَ الإِمَامِ الْقَوْمِ يَأْتِيهِمِ النَّفِيرِ فَلَا بَأْسِ أَن يَخْرِجُوا. قلت لأبي: فَإِن خَرجُوا بِغَيْر آذَانَ الإِمَامِ؟ قال: لَا إِلَّا أَن يَكُونَ يَفَاجِئُهُم أَمر مِن الْعَدُو وَلَا يُمكنهُم أَن يستأذنوا الإِمَامِ فَأَرجُو أَن يكونَ ذَلِك دفعا مِن الْسُلمين (١).

وقال: سَأَلت أبى عَن قوم من أهل خُرَاسَان بَينهم وَبَين الْعَدو حَائِط ترى لَهُم أَن يقاتلوا. فَقَالَ: إِن كَانُوا يَخَافُونَ على أنفسهم وذراريهم فَلا بَأْس أن يقاتلوا من قبل أن يَأْذَن لَمُم الامير وَلَكِن لَا يقاتلوا إِذا لَم يُخَافُوا على أنفسهم وذراريهم إِلَّا أن يَأْذَن الإمام (٢).

قال الخرقي تَعَلَّقُهُ: ولا يخرجون إلى العدو إلا بإذن الأمير إلا أن يفجأهم عدو غالب يخافون كَلَبَهُ فلا يمكنهم أن يستأذنوا(٣).

قال ابن قدامة تَعْلَقه: أَمْرُ الْجِهَادِ مَوْكُولُ إِلَى الْإِمَامِ وَاجْتِهَادِهِ، وَيَلْزَمُ الرَّعِيَّةَ طَاعَتُهُ فِيهَا يَرَاهُ مِنْ ذَلِكَ (٤).

وقال شرف الدين الحجاوي الشافعي كَتَلَمَّهُ: ويلزم الجيش طاعته والصبر معه ولا يجوز الغزو إلا بإذنه إلا أن يفاجئهم عدو يخافون كَلَبَهُ (٥).

قال الكلوذاني يَعْلَقْهُ: ولا يَجُوزُ الغَزْوُ بِغَيْرِ إِذْنِ الإِمَامِ إِلاَّ أَنْ يُفَاجِئَهُم العَدُوُّ (٦).

قال أبو الفرج ابن قدامة الحنبلي كِتَلَقَهُ: (فصل) ولا يَجوز الغزو إلاَّ بإذن الأمير إلاَّ

وفي حكاية الإمام ابن حبيب : عن العلماء مُشْعرٌ بعدم الخلاف، والله تعالى أعلم.

⁽١) مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (٩٥٨).

^{(7)(00).}

⁽٣) مختصر الخرقي (ص ١٣٨).

⁽٤) المغنى (٩/ ٢٠٢).

⁽٥) زاد المستقنع (ص٩٠١) ط/ دار السلام – القاهرة.

⁽٦) الهداية (١/ ٢١٢).

أن يفجأهم عدو يخافون كُلبه).

إذا جاء العدو لزم جميع الناس ممن هو من أهل القتال الخروج إليهم إذا احتيج إليهم، ولا يجوز لأحد التخلف إلا من يحتاج إلى التخلف لحفظ المكان والأهل والمال ومن يمنعه الأمير الخروج ومن لا قدرة له على الخروج لقول الله تعالى: ﴿إِذَا استُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا ﴾ وقد ذمّ الله تعالى الذين أرادوا الرجوع إلى منازلهم يوم الأحزاب فقال: ﴿وَيَسْتَعُذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّيِ يَقُولُونَ إِنّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِي بِعَوْرَةً إِن يُرِيدُونَ إِلّا فِرَارًا ﴾ [الاحزاب:١٣]، ولأنهم يصير الجهاد عليهم فرض عين إذا جاء العدو فلا يجوز لأحد التخلف عنه.

إذا ثبت هذا فإنهم لا يخرجون إلا بإذن الأمير؛ لأن أمر الحرب موكول إليه وهو أعلم بقلة العدو وكثرتهم ومكامنهم وكيدهم فينبغي أن يرجع إلى رأيه؛ لأنه أحوط للمسلمين إلا أن يتعذر استئذانه لمفاجأة عدوهم فلا يجب استئذانه حينئذ لأن المصلحة تتعين في قتالهم (١).

قال البهوي تخلله: ولا يجوز الغزو إلا بإذن الأمير لأنه أعرف للحرب وأمره موكول إليه ولأنه لم تجز المبارزة إلا بإذنه فالغزو أولى (٢).

كرأقوالُ علماءَ آخرين:

قال الأوزاعي تخلَّلهُ: إذا خَرَجَا بِغَيْرِ إذْنِ الْإِمَامِ فَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُمَا وَحَرَمَهُمَا وَإِنْ شَاءَ خَشَّ مَا أَصَابَا ثُمَّ قَسَّمَهُ بَيْنَهُمَا ".

قال أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيين:...وأن الجهاد ماض منذ بعث الله على نبيه عليه الصلاة والسلام إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين لا يبطله شيء (١).

⁽١) الشرح الكبير على متن المقنع لأبي الفرج ابن قدامة (١٠/ ٤٥٩).

⁽٢) كشاف القناع (٣/ ٧٢).

⁽٣) نقله الشافعي في الأم (٧/ ٣٧٢).

⁽٤) إسناده صحيح: رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢١) قال: أخبرنا

قال ابن عبد البر كَلَّالَّهُ: وَأَمَّا (مُيَاسَرَةُ الشَّرِيكِ) وَهُو هُنَا الرَّفِيقُ فَقُلْنَا الْخِلَافُ مَا يُريدُ إِنْفَاقَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَوَجَدَهُ إِنِ احْتَاجَ وَتَرَكَ وَأَمَّا طَاعَةُ الْإِمَامِ فَوَاجِبَةٌ فِي كُلِّ مَا يُريدُ إِنْفَاقَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَوَجَدَهُ إِنِ احْتَاجَ وَتَرَكَ وَأَمَّا طَاعَةُ الْإِمَامِ فَوَاجِبَةٌ فِي كُلِّ مَا يُأْمُرُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُبَارِزَ الْعَدُوَّ وَلَا يَخْرُجَ فِي يَأْمُرُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُبَارِزَ الْعَدُوَّ وَلَا يَخْرُجَ فِي سَرِيَّةٍ عَنْ عَسْكَرِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ (١).

وسئل: أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب وحمد بن ناصر رحمهم الله؛ هل نصب

محمد بن المظفر المقرئ قال: حدثنا الحسين بن محمد بن حبش المقرئ، قال: حدثنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم، قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا:...

ورجال الإسناد:

محمد بن المظفر بن علي بن حرب المقرئ: قال الخطيب البغدادي: كتبنا عنه وكان شيخاً صالحاً فاضلاً صدوقاً. تاريخ بغداد (٤/ ٣٠).

وقال ابن الجزري: شيخ الدينور وإمام جامعها مشهور، قدم إليها وأقرأ بها بعيد الأربعائة، وكان مقرئا حاذقا. غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٦٤).

الحسين بن محمد بن حبش المقرئ: قال الذهبي: قال أبو عَمْرو الدّانيّ: أخذ القراءة عَرْضًا عَنْ موسى بن جرير وابن مجاهد، والعباس بن الفضل، وإبراهيم بن حرب وجماعة متقدّم في علم القراءة، مشهورٌ بالإتقان، ثقة مأمون – تاريخ الإسلام (٨/ ٣٨٧).

أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي: هو الإمام الثقة الثبت المشهور «ابن أبي حاتم».

(١) الاستذكار (٥/ ١٣٤).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥/ ١٣٥).

الإمام فرض على الناس أم لا؟

فأجابوا: الذي عليه أهل السنة والجماعة، أن الإمام يجب نصبه على الناس، وذلك أن أمور الإسلام لا تتم إلا بذلك، كالجهاد في سبيل الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود، وإنصاف الضعيف من القوي، وغير ذلك من أمور الدين، ولهذا أوجب الله طاعة أولي الأمر، فقال تعالى: ﴿يَنَا يُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَطِيعُواْ ٱللّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمُ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءِ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللّهِ وَٱلْمَوْمِ اللّهِ وَالسَاء: ٩٥] وقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُواْ جِبَلِ وَاللّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَقُواْ ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وفي الحديث: أن رسول الله ﷺ قال: «عَلَى المُرْءِ المُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيهَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمُ يُؤْمَرُ بِمَعْصِيةٍ، فَمَنْ أُمِرَ بِمَعْصِيةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ».

قال الشيخ العلاَّمة سعد بن حمد بن عتيق كَتَلَقهُ: ومما انتحله بعض هؤلاء الجهلة المغرورين: الاستخفاف بولاية المسلمين، والتساهل بمخالفة إمام المسلمين، والخروج عن طاعته، والافتيات عليه بالغزو، وغيره، وهذا من الجهل والسعي في الأرض بالفساد بمكان، يعرف ذلك كل ذي عقل وإيان.

وقد علم بالضرورة من دين الإسلام: أنه لا دين إلا بجهاعة، ولا جماعة إلا بإمامة، ولا إمامة إلا بسمع وطاعة، وأن الخروج عن طاعة ولي أمر المسلمين، من أعظم أسباب الفساد في البلاد والعباد، والعدول عن سبيل الهدى والرشاد (١).

□ فتوى الشيخ الفقيه العلامة ابن عثيمين تعتلفه:

سئل فضيلة الشيخ العثيمين تخلله: هل يجوز الجهاد دون إذن إمام المسلمين؟ وهل هناك حالات يجوز فيها بدون إذن؟

فأجاب بقوله: لا يجوز الجهاد إلا بإذن الإمام؛ لأنه المخاطب بالجهاد، ولأن الخروج بدون إذنه افتيات عليه؛ ولأنه سبب للفوضى والمفاسد التي لا يعلمها إلا

⁽١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩/ ١٤٢).

الله، وأما قول السائل: هل هناك حالات يجوز فيها بدون إذن الإمام؟ فنعم إذا هجم عليهم العدو فيتعين عليهم القتال(١).

سئل فضيلة الشيخ ابن عثيمين تخلفه: ما حُكم اقتحام المجاهد بمفرده على العدو ومعه سلاحُه بدون إذن أميره، وقد يكون في ذلك مفاسد عظيمة عليه وعلى بقية المجاهدين، وإذا قُتِلَ في هذه الحالة هل يكون شهيدًا؟ نرجو التفصيل.

فأجاب بقوله: لا يجوز لأحد من أفراد الجيش أن يقاتل أو يتقَدَّم إلا بإذن الأمير، فإن فعل فهو عاص، وكونه يكون شهيدًا أو لا يكون شهيدًا، هذا ينبني على فِعْله هذا، هل هو مُتأوِّلٌ يظن أن ذلك جائز، أو غير متأول؟ إن كان متأولاً فنرجو أن تكتب له الشهادة إذا قُتل، وإن كان غير متأول لكنه مُستبِدٌّ فإن كتابة أجر الشهادة له بعيد، وإن قاتل من أجل الشهادة وحرصًا على قتل العدو فهي نية ناقصة، والكَمَالُ أن يقاتل لتكون كلمةُ الله هي العليا(٢).

□ فتوى الشيخ العلامة صالح الفوزان - حفظه الله تعالى:

السؤال: ذهاب البعض للجهاد في أماكن متفرقة دون إذن الامام، هل هذا صحيح؟

الجواب: لا يجوز لهم أن يخرجوا إلا بإذن الإمام، لأنهم رعية، والرعية لا بد أن تطيع الإمام، فإذا أذن لهم يبقى أيضاً إذن الوالدين ورضاهما في جهاد الطلب، فلا يذهب إلا برضا والديه، لأن رجلاً جاء الى النبي عَلَيْ يريد أن يجاهد فقال له: «أَحَيُّ وَالِدَاك؟» قال: نعم. قال: «فَفِيهمَا فَجَاهِدٌ» فأرجعه إلى والديه فدل ذلك على إذنها بعد إذن ولي الأمر (٣).

⁽١) مجموع فتاوي ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٢٥/ ٣١٤).

⁽٢) المصدر السابق (٢٥/ ٢٥٤).

⁽٣) رواه البخاري (٣٠٠٤)، ومسلم (٢٥٤٩) من حديث عبد الله بن عمرو.

□ فتوى اللجنة الدائمة:

السؤال الثاني من الفتوى رقم (٧١٢٢):

هل يعتبر الجهاد فرض عين علينا الآن وقد انتهكت حقوق المسلمين عن طريق الغزو الأجنبي أو غيره؟ وما هو الحكم في القاعدين الذين لا يملكون حيلة، غير أنهم لو استنفروا لأجابوا، ولجاهدوا في سبيل الله، وإنها حبستهم تلك الظروف التي تعانيها الأمة الإسلامية، من أن الحكم فيها لغير الله، مع الأدلة؟

ج٢: الجهاد لإعلاء كلمة الله، وحماية دين الإسلام، والتمكين من إبلاغه ونشره، وحفظ حرماته فريضة على من تمكن من ذلك وقدر عليه، ولكنه لابد له من بعث الجيوش، وتنظيمها؛ خوفا من الفوضى، وحدوث ما لا تحمد عقباه؛ ولذلك كان بدؤه، والدخول فيه من شأن ولي أمر المسلمين، فعلى العلماء أن يستنهضوه لذلك، فإذا ما بدأ واستنفر المسلمين، فعلى من قدر عليه أن يستجيب للداعي إليه، مخلصا وجهه لله، راجيا نصرة الحق، وحماية الإسلام، ومن تخلف عن ذلك مع وجود الداعى، وعدم العذر؛ فهو آثم.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو عضو نائب رئيس اللجنة الرئيس عضو عبد العزيز بن باز عبد الله بن قعود عبد الله بن غديان عبد الرزاق عفيفي عبد العزيز بن باز □ تنبيه: وما سبق بيانه في المسألة السابقة متعلقٌ بإذن الإمام في الغزو ابتداءً.

وثمَّ صورة أخرى وهي الأشهر في هذا الزمان وهي: أن يمنع ولاةُ الأمور جهاد الطلب لآحاد الناس، وذلك لمصلحةٍ، كهُدْنةٍ، أومعاهدةٍ، أو لضعف عُدة وعَتاد ونحوه:

ففي هذه الصورة لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في عدم جوازها. قال البن حبيب تخلفه: سَمِعْت أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنْ نَهَى الْإِمَامُ عَنْ الْقِتَالِ

لَصْلَحَةٍ حَرُمَتْ مُخَالَفَتُهُ إِلَّا أَنْ يَدْهَمَهُمْ الْعَدُقُّ اهـ(١).

فصلٌ جامعٌ في المسألة مع ذكر طرف من الشبهات والجواب عنها

يتعلل	الولاة وغيرهم	، دون إذن	المتسللين	الجهاديين	كأسراب	التهيجيين	بعض	
						منها:	ة شبه	بعد

- □ منها: تعطيل ولاة الأمور الجهاد زمناً، والنبي ﷺ يقول: «ثَلَاثُ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَلَا نُكَفِّرُهُ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَل، وَالجُهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي الله إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَّالَ لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِمٍ، وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ»(٢). فجاز حينئذ الخروج دون إذنهم.
- □ ومنها: ظلم المشركين لأهل الإسلام يدفعنا للذب عن إخواننا المسلمين ونجدتهم.
 - □ ومنها: أن ولاة الأمور خونة، وعملاء للكفار فلا يُلتفت لهم.
- □ منها: الاستدلال بقول الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَاقَّةَ ﴾ [الوبة:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدْعُوّاْ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلأَّعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمُ ﴾ [مد:٣٠] فجاز حينئذ قتال عامة الكفار، المحاربين والمستأمنين، والمعاهدين. أنه لا يجوز المعاهدات، ولا المهادنات مع المشركين.

⁽١) مواهب الجليل (٣/ ٣٤٩).

⁽٢) إسناده ضعيف: رواه أبو داود (٢٥٣٢)، والإيهان لأبي عبيد (٢٨)، وسعيد بن منصور في السنن (٢٨)، وأبو يعلى (١٨٤٨) من طريق جَعْفَرِ الْبَيهقي في السنن الكبرى (١٨٤٨) من طريق جَعْفَرِ ابْنِ بُرْقَانَ، عَنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي نُشْبَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ﴿ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللهِ اللهُ الله

وفي الإسناد: يَزِيدُ بْنِ أَبِي نُشْبَةَ (مجهول).

قال الإمام الألباني: ضَعِيف. ضعيف أبي داود (٤٣٧).

وغير ذلك من الشبهات والتعليلات:

🍪 فالجواب من وجوه عِدة:

الوجه الأول: أنَّا لا نُسلِّم بأن تَرْك الجهاد زمناً يدلُّ على تعطيله، فإن النبي ﷺ ترك الجهاد في مكة، ولم يُؤذن له فيه طيلة ثلاثة عشر عاماً، وكم من سلطان أخَّرَ الجهاد لاستضعاف، أو لإعداد عدة.

الوجه الثاني: إن إبطال المعاهدات والمهادنات والصلح مع الكفار غلط عظيم وجهل من قائله، فإن الله رضح المعاهدات، والمهادنات مع غيرالمسلمين صداً لعدوانهم، وحفاظاً على بيضتهم من أعدائهم، أو استعداداً لهم، وقد ثبت عن النبي أنه عاهد الكفار غير مرة.

الله وعلى جواز الصلح والمهادنة مع المشركين قامت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع:

كر أولاً: من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحُ لَهَا وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [الانعال:٦١].

قال الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَقُ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتُ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِن اللَّهُ لَسَلَّطُهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِن اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿ السَاءَ ١٠٠].

⁽١) تفسير ابن كثير (٤/٤).

وقال العلامة الشنقيطي: وَأَصْوَبُ مِمَّا فَسَّرَهَا بِهِ ابْنُ كَثِيرَ. أضواء البيان (٧/ ٣٩٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كَوْلَهُ: وكتب عليهم قتال من لم يسالمهم فأما من سالمهم فأم وتَوكَّلُ عَلَى سالمهم فلم يؤمروا بقتاله كها قال تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحُ لَهَا وَتَوكَّلُ عَلَى اللّهِ فَلْمِ يَوْمُوا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَينَقُ أَوْ جَآءُوكُمُ اللّهَ اللّهُ لَسَلّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَتَلُوكُمْ فَوْمُ مَنْ وَلُوْ شَآءَ اللّهُ لَسَلّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَتَلُوكُمْ فَلَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلُوْ شَآءَ اللّهُ لَسَلّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَتَلُوكُمْ فَلَوْ شَآءَ اللّهُ لَسَلّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَتَلُوكُمْ فَلَقَتْلُوكُمْ فَلَوْ اللّهُ لَسَلّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَتْلُوكُمْ فَلَقُواْ إِلَيْكُمُ السّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾ والساء: ١٩] (١).

ك ثانياً: من السنة:

قال الإمام البخاري كَنَلَنهُ في الجامع الصحيح: [بَابُ الصَّلْحِ مَعَ المُشْرِكِينَ]

• وأورد في الباب ثلاثة أحاديث:

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبِ عَانِ صَالَحَ النّبِي عَيْكُ الْشُرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلِ وَيُقِيمَ بِهَا ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، وَلاَ يَدْخُلَهَا إِلّا بِجُلْبَانِ السّلاَحِ السّيفِ وَالْقَوْسِ وَنَحْوِهِ، فَجَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ يَحْجُلُ فِي ثُيُودِهِ، فَرَدَّهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَبُو عَبْدِ السّيفِ وَالْقَوْسِ وَنَحْوِهِ، فَجَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ يَحْجُلُ فِي ثُيُودِهِ، فَرَدَّهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَبُو عَبْدِ السّاهَ ﴿ لَا بِجُلُبُ السّلاَحِ ﴾ (٢٠.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ خَرَجَ مُعْتَمِرًا فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْسِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَيْتِ، فَنَحَرَ هَدْيَهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحُدَيْبِيَةِ، وَقَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَعْتَمِرَ العَامَ المُقْبِلَ، وَلاَ يَعْمِلَ سِلاَحًا عَلَيْهِمْ إِلَّا سُيُوفًا وَلاَ يُقِيمَ بَا إِلَّا مَا أَحَبُّوا، فَاعْتَمَرَ مِنَ العَامِ المُقْبِلِ، فَدَخَلَهَا كَمَا كَانَ صَالَحَهُمْ، فَلَمَّا أَقَامَ بَا ثَلاَثًا أَمَرُوهُ أَنْ يَخْرُجَ فَخَرَجَ» (٣).

عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةً ﴿ قَالَ: «انْطَلَقَ عَبْدُ الله بْنُ سَهْلٍ، وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ ابْنِ زَيْدٍ إِلَى خَيْبَرَ وَهِي يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ » (١٠).

⁽١) الصفديَّة (٢/ ٣١٨).

⁽٢) رواه البخاري (٢٧٠٠).

⁽٣) رواه البخاري (٢٧٠١).

⁽٤) رواه البخاري (۲۷۰۲).

وعَنْ كَهْمَسٍ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ: نَغْزُو مَعَ الْأُمَرَاءِ فَهَا يُطْلِعُونَا عَلَى أَمْرِهِمْ، غَيْرَ أَنَّا نُسَالِمُ إِذَا سَالُوا، وَنُحَارِبُ إِذَا حَارَبُوا قَالَ: «قَاتِلْ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَدُوَّهُمْ» (١).

قلت: ويُستفاد من الأثر عِدة أمور: أن السلف كانوا تبعاً للأمراء في السلم والحرب، لا يسالمون، ولا يحاربون إلا بإذنهم.

أن عادة ولاة الأمور عدم إخبار كل أحدٍ عن شئون الحرب، متى يُسالمون، ومتى يقاتلون، ولم يكن ذلك ذريعة للناس في الخروج عن طوعهم، ولا التقدم عليهم في شئون الجهاد.

أن المسالمة والمهادنة كانت ولا زالت في كل العصور، ولا يدل ذلك على على تعطيل الجهاد.

أن تَرْك ولاة الأمور الجهادَ زمناً، ولو حتى من غير مُسَوِّغ شرعي لم يحمل السلف على الخروج عليهم، والطعن فيهم.

ويُشار في هذه الأثر المتقدم، إلى أن كهمس هو ابن الحسن التميمي كتلثه، وهو تابعي، قال فيه أحمد بن حنبل: ثقة، وزيادة، وفي رواية قال: ثقة ثقة ثقة "

وأيضاً الحسن البصري كَلَلْهُ تابعي، وهو: ثقة فقيه فاضل مشهور (٣).

فكلاهما تابعيُّ ثقة، وقد تلقيا العلم عن الصحابة الكرام، والنبيُّ عَلَيْهُ قال: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ كَبِيءُ مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَتُهُمْ أَيْمَانَهُمْ، وَأَيْمَانَهُمْ شَهَادَتَهُمْ (3).

فخير القرون، خيرٌ من أولائك المفتئتين على الأمة.

وقال الإمام البخاري تَعَلَّثهُ في الجامع الصحيح:

بَابُ الْمُوَادَعَةِ وَالْمُصَالَحَةِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِالْمَالِ وَغَيْرِهِ، وَإِثْمِ مَنْ لَمْ يَفِ بِالعَهْدِ وَقَوْلِهِ:

⁽١) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٦١٣) عَنِ ابْنِ التَّيْمِيِّ، عن كهمس به.

⁽٢) تهذيب التهذيب.

⁽٣) تقريب التهذيب.

⁽٤) رواه البخاري (٦٤٢٩)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله بن مسعود ١٠٠٠.

﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحُ لَهَا وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّهُ وهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿ [الأنفال: ٦١] الآيةَ ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحُ لَهَا وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّهُ وهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الأنفال: ٦١] الآية

كر أولاً: المذهب الحنفي:

قال السرخسي الحنفي تختفه: وإذا طلَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْحُرْبِ الْمُوادَعَةَ سِنِينَ بِغَيْرِ شَيْءٍ نَظَرَ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ رَآهُ خَيْرًا لِلْمُسْلِمِينَ لِشِدَّةِ شَوْكَتِهِمْ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَعَلَهُ لِقُوله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحُ لَهَا ﴿ الْاَسْلَانِ ٢١] ﴿ وَلِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ صَالَحَ أَهْلَ مَكَّةَ عَامَ الْخُدَيْبِيةِ عَلَى أَنْ وَضَعَ الْحُرْبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَشْرَ سِنِينَ ﴾ فكان ذَلِكَ نظرًا للمُسْلِمِينَ لُواطِئَةٍ كَانَتْ بَيْنَ أَهْلِ مَكَّةً، وَأَهْلِ خَيْبَرَ، وَهِي مَعْرُوفَةٌ، وَلِأَنَّ الْإِمَامَ لَلْمُسْلِمِينَ لُواطِئَةٍ كَانَتْ بَيْنَ أَهْلِ مَكَّةً، وَأَهْلِ خَيْبَرَ، وَهِي مَعْرُوفَةٌ، وَلِأَنَّ الْإِمَامَ نُصِّبَ نَاظِرًا، وَمِنْ النَّظُرِ حِفْظُ قُوَّةِ المُسْلِمِينَ أَوَّلاً، فَرُبَى ايَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمُوادَعَةِ إِذَا كَانَتْ لِلْمُشْرِكَيْنِ شَوْكَةٌ أَوْ احْتَاجَ إِلَى أَنْ يُمْعِنَ فِي دَارِ الْحُرْبِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى قَوْمٍ هَمُ مُ كَانَتْ بَلُولَ إِلَى قَوْمٍ هَمُ مُ كَانَتْ لِلْمُشْرِكَيْنِ شَوْكَةٌ أَوْ احْتَاجَ إِلَى أَنْ يُمْعِنَ فِي دَارِ الْحُرْبِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى قَوْمٍ هَمُ مَا عَلَى طَرِيقِهِ.

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْمُوادَعَةُ خَيْرًا لِلْمُسْلِمِينَ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُوَادِعَهُمْ لِقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَهِنُواْ وَتَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ [عدد: ٣٠]، وَلِأَنَّ قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ فَرْضٌ، وَتَرْكُ مَا هُوَ الْفَرْضُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَا يَجُوزُ، فَإِنْ رَأَى الْمُوادَعَةَ خَيْرًا فَوَادَعَهُمْ ثُمَّ نَظَرَ فَوَجَدَ مُوَادَعَتُهُمْ شَرَّا لِلْمُسْلِمِينَ نَبَذَ إِلَيْهِمْ الْمُوادَعَةَ وَقَاتَلَهُمْ (١).

كرثانياً: المذهب المالكي:

قال المازري المالكي تَخَلَّمُ: قَالَ المَّازِرِيُّ فَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ حَاجَةِ مَصْلَحَتِهِ لَا يَجُوزُ لِوَجُوبِ الْقِتَالِ إِلَى غَايَةِ إِعْطَاءِ الجِّزْيَةِ وَإِنْ كَانَ لَمِصْلَحَةٍ نَحْو الْعَجْزِ عَنِ الْقِتَالِ مُطْلَقًا لَوُجُوبِ الْقِتَالِ إِلَى غَايَةِ إِعْطَاءِ الجِّزْيَةِ وَإِنْ كَانَ لَمِصْلَحَةٍ نَحْو الْعَجْزِ عَنِ الْقِتَالِ مُطْلَقًا أَوْ فِي الْوَقْتِ الْخَاضِرِ فَيَجُوزُ بِعِوضٍ أَوْ بِغَيْرِ عِوضٍ عَلَى وَفْقِ الرَّأْيِ السَّلِيدِ الْمُسْلِمِينَ لِقوله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَا جُنَحُ لَهَا ﴾ [الانفال: ١٦] وَصَالَحَ عَلِيْهِ أَهْلَ لَلْمُسْلِمِينَ لِقوله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحُ لَهَا ﴾ [الانفال: ١٦] وَصَالَحَ عَلِيْهِ أَهْلَ مَكَةَ الشَّرْطُ الثَّانِي أَنْ لَا يَتُولَّاهُ إِلَّا الْإِمَامُ (٢٠).

⁽١) المبسوط (١٠/ ٨٦).

⁽٢) الذخيرة للقرافي (٣/ ٤٤٩).

كر ثالثاً: المذهب الشافعي:

قال الإمام الشافعي كَلَّلَهُ: فَرَضَ الله عَلَى أَهُلِ الْكِتَابِ حَتَّى يُسْلِمُوا وَأَهْلُ الْكِتَابِ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ وَقَالَ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ وَأَهْلُ الْكِتَابِ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ وَقَالَ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦] فَهَذَا فَرَضَ الله عَلَى المُسْلِمِينَ قِتَالَ الْفَرِيقَيْنِ مِنْ المُشْرِكِينَ وَأَنْ يُهَادِنُهُ إِذَا انْتَاطَتُ وَقَدْ كَفَّ رَسُولُ الله عَلَى الله عَلَى اللّهُ عَنْ قِتَالِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْأَوْثَانِ بِلَا مُهَادَنَة إِذَا انْتَاطَتُ دُورُهُمْ عَنْهُمْ مِثْلَ بَنِي تَمْيم وَرَبِيعَة وَأَسَدٍ، وَطِيء حَتَّى كَانُوا هُمْ اللّذِينَ أَسْلَمُوا وَهَادَنَ رَسُولُ الله عَلَيْ فَاسًا وَوَادَعَ حِينَ قَدِمَ اللّذِينَةَ يَهُودًا عَلَى غَيْرِ مَا خَرَجَ أَخَذَهُ مِنْهُمْ.

وَقِتَالُ الصِّنْفَيْنِ مِنْ المُشْرِكِينَ فَرْضٌ إِذَا قَوِيَ عَلَيْهِمْ وَتَرْكُهُ وَاسِعٌ إِذَا كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ عَنْهُمْ أَوْ عَنْ بَعْضِهِمْ ضَعْفٌ، أَوْ فِي تَرْكِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ نَظَرٌ لِلْمُهَادَنَةِ وَغَيْرِ الْمُهَادَنَةِ، فَإِذَا قُوتِلُوا، فَقَدْ وَصَفْنَا السِّيرَةَ فِيهِمْ فِي مَوْضِعِهَا.

وَإِذَا ضَعُفَ الْمُسْلِمُونَ عَنْ قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ لِبُعْدِ دَارِهِمْ، أَوْ كَثْرَةِ عَدَدِهِمْ أَوْ خَلَةٍ بِالْمُسْلِمِينَ، أَوْ بِمَنْ يَلِيهِمْ مِنْهُمْ جَازَ لَهُمْ الْكَفَّ عَنْهُمْ وَمُهَادَنَتُهُمْ عَلَى عَدْدِهِمْ أَوْ خَلَةٍ بِالْمُسْلِمِينَ، أَوْ بِمَنْ يَلِيهِمْ مِنْهُمْ الْمُشْرِكُونَ شَيْئًا قَلَّ أَوْ كَثُر كَانَ لَمُمْ غَيْرِ شَيْءٍ يَأْخُذُونَهُ مِنْ الْمُشْرِكِينَ، وَإِنْ أَعْطَاهُمْ المُشْرِكُونَ شَيْئًا قَلَّ أَوْ كَثُر كَانَ لَمُمْ أَخُذُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذُوهُ مِنْهُمْ إِلَّا إِلَى مُدَّةٍ يَرَوْنَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَقُووْنَ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَفَاءٌ، وَلَمْ يُعْطُوا أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِمْ الْحُكُم (١).

وقال العمراني الشافعي كَاللهُ: وإن كان الإمام غير مستظهر على المشركين؛ أما لقلة عدد المسلمين، أو كثرة عدد المشركين، أو لضعف ثبات المسلمين في القتال، أو لقلة ما في يده من المال بالنسبة لما يحتاج إليه من المال في قتالهم.. فللإمام أن يهادنهم؛ لِقوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلِمِ فَا جَنَحُ لَهَا ﴾ [الأنفال: ٦١] (٢).

⁽١) الأم (٤/ ١٩٩).

⁽٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣٠٣/١٢)، وانظر: الحاوي الكبير (١٤/ ٣٥٠)، و أسنى المطالب (٤/ ٢٤٤)، وحاشية الجمل (٥/ ٢٢٨).

كر ثالثاً: المذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة الحنبلي تَعْلَلْهُ: وَمَعْنَى الْمُدْنَةِ، أَنْ يَعْقِدَ لِأَهْلِ الْحُرْبِ عَقْدًا عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ مُدَّةً، بِعِوَضٍ وَبِغَيْرِ عِوضٍ. وَتُسَمَّى مُهَادَنَةً وَمُوَادَعَةً وَمُعَاهَدَّةً، وَذَلِكَ جَائِزٌ، لِقِتَالِ مُدَّةً، بِعِوضٍ وَبِغَيْرِ عِوضٍ. وَتُسَمَّى مُهَادَنَةً وَمُوادَعَةً وَمُعَاهَدَّةً، وَذَلِكَ جَائِزٌ، بِدَلِيلِ قول الله تعالى: ﴿ بَرَآءَةً مِنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ إِلَى ٱلَّذِينَ عَلَهَدَّتُم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ إلانفال: ١٦]. وقَالَ ﷺ: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحُ لَهَا ﴾ [الانفال: ٢١].

وَرَوَى مَرْوَانُ، وَمِسْوَرُ بْنُ خُرْمَةُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَ، شُهَيْلَ بْنَ عَمْرِو بِالْحُدَيْبِيةِ، عَلَى وَضْعِ الْقِتَالِ عَشْرَ سِنِينَ»؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِالْسُلِمِينَ ضَعْفٌ، فَيُهَادِبُهُمْ حَتَّى يَقُوى الْسُلِمُونَ. وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا لِلنَّظَرِ لِلْمُسْلِمِينَ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِهِمْ ضَعْفٌ عَنْ قِتَالِهِمْ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِهِمْ ضَعْفٌ عَنْ قِتَالِهِمْ، وَإِمَّا أَنْ يَطْمَعَ فِي إِسْلَامِهِمْ بِهُدْنَتِهِمْ، أَوْ فِي أَدَائِهِمْ الْجِزْيَةَ، وَالْتِزَامِهِمْ أَحْكَامَ اللَّهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ المُصَالِحِ (١٠).

وقال الإمام ابن المنذر كتانه: ومتى أبحنا للإمام أن يصالح قوماً لغير ما ذكرناه فانقضت المدة التي صالحهم عليها، واحتاج الإمام إلى أن يجدد بينه وبينهم صلحاً إلى مدة ثانية فله أن يفعل ذلك إلى أن يقوى الإسلام، لأن العلة التي لها صالحهم في المرة الأولى قائمة حين صالحهم المرة الثانية، ولا فرق بينهما لحاجة أهل الإسلام إلى ذلك (٢).

كرومن الإجماع على جواز الصلح والمعاهدات مع المشركين من أهل الحرب:

قال ابن قدامة تَعَالَثُهُ: الصُّلْحُ مُعَاقَدَةٌ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْإِصْلَاحِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَيْنِ، وَيَتَنَوَّعُ أَنْوَاعًا؛ صُلْحٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْحُرْبِ، وَصُلْحٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعَدْلِ وَأَهْلِ الْجُوْبِ، وَصُلْحٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعَدْلِ وَأَهْلِ الْبَعْنِي، وَصُلْحٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا خِيفَ الشَّقَاقُ بَيْنَهُمَا، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن اللهُ يَعَالَى: ﴿ وَإِن اللهُ يَعَالَى اللهُ عَالَى: ﴿ وَإِن المُرَأَةُ خَافَتُ مِنَ النَّهُ وَقِيلِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِمَا أَلُ يُصلِحُا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصَّلُحُ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصَّلُحُ خَيْرٌ ﴾ [الساء:١٢٨].

⁽١) المغني (٩/ ٢٩٧)، وانظر: العدة شرح العمدة (ص ٢٥٠).

⁽٢) الأوسط (٦/ ٣٣٣).

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «الصُّلْحُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ جَائِزٌ، إلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيخٌ.

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَأَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ الصَّلْح فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا (١١).

قلَت: وللمسألة مزيد بحث تأتي تحت تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَا الْمِنْ اللَّهُ الْمُسَالِ ٢٠٠].

الوجه الثالث: يلزم للمجوزين بالجهاد من غير إذن ولاة الأمور بحجة تعطيل الولاة له، أن يجوزوا كل ما عطّله الإمام كإقامة الحدود، وهدم المقابر، وتعزير الناس على الفرائض ونحوه، بل هذا أوْلى وأمكن!! وهم لا يكادون يقولون به، فلم الجهاد إذاً دون غيره؟ مع كون المفاسد المترتبة على الغزو بغير إذنه أعظم وأخطر من مفاسد إقامة الحدود وتعزير الناس بغير إذنه.

والمقصود هنا: أنه لا يجوز هذا ولا ذاك بغير إذنه لما يترب عليه من مفاسد.

الوجه الرابع: أن أهل الحل والعقد من كبار أهل السنة والجهاعة رأو في هذا العصر ضرورة متابعة ولاة الأمور في ذلك لَّا نشأ ما نشأ من المفاسد العظيمة، والمخاطر الجسيمة المترتبة على الجهاد بغير إذن ولاة الأمر، فأشبه الإجماع (٢).

الوجه الخامس: أنه لو على فرض تضييع ولاة الأمور للجهاد وتفريطهم له فإن الأدلة المتواترة قرآناً وسنة وإجماعاً بطاعة ولاة الأمور في المعروف، وإن كانوا فسقة ظلمة، وتركهم الجهاد منتهاه أن يكون ظلما وفسقاً، فلا يُجُوِّز حينئذ للرعية الافتئات عليهم والغزو من غير إذنهم.

عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمِيَّةَ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَهُوَ مَرِيضٌ، قُلْنَا: أَصْلَحَكَ الله، حَدِّثُ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ الله بِهِ، سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ أَصْلَحَكَ الله، حَدِّثُ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ الله بِهِ، سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِي عَلَيْهِ، قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ فَبَايَعْنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا

⁽١) المغنى (٤/ ٣٥٧).

⁽٢) وقد تقدم طرف من نقولاتهم.

وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ الله فِيهِ بُرْهَانٌ (١).

عن عَبْدَ الله بن مسعود ﴿ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ: ﴿إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا ﴾ قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ الله ؟ قَالَ: ﴿أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ ، وَسَلُوا الله حَقَّكُمْ ﴾ ''

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّالَا، قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»(٣).

كرومن الإجماع:

قال الإمام المزني تعمّلة: وَالطَّاعَة لأولي الْأَمر فِيهَا كَانَ عِنْد الله ﷺ مرضيا وَاجْتنَاب مَا كَانَ عِنْد الله ﷺ مسخطا وَترك الْخُرُوج عِنْد تعديهم وجورهم وَالتَّوْبَة إِلَى الله ﷺ كَيُهَا يعْطف بهم على رعيتهم... هَذِه مقالات وأفعال اجْتمع عَلَيْهَا الماضون الْأُولونَ من أَتِمَّة الهُدى وبتوفيق الله اعْتصم بها التابعون قدوة ورضى وجانبوا التَّكَلُّف فِيهَا كفوا فسددوا بعون الله ووفقوا لم يَرْغَبُوا عَن الإِتِّبَاع فيقصروا وَلم يُجَاوِزُوهُ تزيدا فيعتدوا فَنحْن بِالله واثقون وَعَلِيهِ متوكلون وَإِلَيْهِ فِي اتِّبَاع آثارهم راغبون (٤٠).

قال الطحاوي يَعْتَلَثُهُ: وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وإن جاروا ولا ندعوا عَلَيْهِمْ وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ الله رَجَّة فَريضَةً مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيةٍ وَنَدْعُو لَمُمْ بِالصَّلَاحِ والمعافاة ونتبع السنة والجهاعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة (٥).

قال أبو أحمد الحاكم يَعْتَشْهُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ النَّقَفِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا

⁽١) رواه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩).

⁽٢) رواه البخاري (٧٠٥٢)، ومسلم (١٨٤٣).

⁽٣) رواه البخاري (٧٠٥٣)، ومسلم (١٨٤٩).

⁽٤) شرح السنة (فقرة ١٤، و١٨).

⁽٥) بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة، المشهورة بالعقيدة الطحاوية (فقرة ٧٢، وما بعدها).

رَجَا قُتَيْبَةٌ بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: «هَذَا قَوْلُ الْأَئِمَّةِ الْمُأْخُوذِ فِي الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ:...وَأَنْ لَا نَخْرُجَ عَلَى الْأُمْرَاءِ بِالسَّيْفَ فِي الْمُسْلِمِينَ كُلِّ يَرَى السَّيْفَ فِي الْمُسْلِمِينَ كَانَ» (١).

قال الصابوني تخلفه: ويرى أصحاب الحديث الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام مسلم براً كان أو فاجراً، ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جورة فجرة، ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح، ولا يرون الخروج عليهم بالسيف، وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيف (٢).

وتقدمت هذه النقولات قريباً مع غيرها من نصوص الإجماع الصريح في حرمة الخروج على ولاة الأمور وإن كانوا جائرين.

الوجه السادس: أن من ضروريات الدين المجمع عليها أن من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر لا يجوز له أن يأتي بها هو أنكر منه، وهؤلاء أفسدوا في الأرض، وخرَّبوا، وأحرقوا قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ٨١] فعاد معروفهم بالمنكر، وعاد إنكارهم بها هو أنكر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تخللة:...لَكِنْ إِذَا لَمْ يُزَلِ الْمُنْكُرُ إِلَّا بِمَا هُوَ أَنْكُرُ مِنْهُ، صَارَ إِزَالَتُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مُنْكَرًا، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلِ المُعْرُوفُ إِلَّا بِمُنْكَرٍ مَفْسَدَتُهُ أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَةِ ذَلِكَ المُعْرُوفِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مُنْكَرًا (٣).

وقال الإمام البخاري تَعَلِّمُهُ في الجامع الصحيح: [بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الاِخْتِيَارِ، فَخَافَةً أَنْ يَقْصُرَ فَهْمُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ، فَيَقَعُوا فِي أَشَدَّ مِنْهُ]

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الأَسْوَدِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ، كَانَتْ عَائِشَةُ تُسِرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا فَهَا حَدَّثَتْكَ فِي الكَعْبَةِ؟ قُلْتُ: قَالَتْ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ، كَانَتْ عَائِشَةُ لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: - بِكُفْرٍ، لِي: قَالَ النَّبِيُّ عَيْنِهُ: «يَا عَائِشَةُ لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: - بِكُفْرٍ،

⁽١) شعار أصحاب الحديث (فقرة ١٧).

⁽٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني.

⁽٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٣٦).

لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ هَا بَابَيْنِ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ» فَفَعَلَهُ ابْنُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ» فَفَعَلَهُ ابْنُ النُّبَيْرِ(۱).

قال الحافظ ابن حجر تَعَيِّلَهُ: ويُستفاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة ومنه ترك إنكار المنكر خشية الوقوع في أنكر منه وأن الإمام يسوس رعيته بها فيه إصلاحهم ولو كان مفضولا ما لم يكن محرما(٢).

الوجه السابع: إن المتأمل في حال من يغزون بغير إذن ولاة الأمور إنها لهم من الانحرافات والعدول عن سبيل أهل السنة والجهاعة، فكيف يوثق بهم، ويُرضى بهم على ما هم فيه، لاسيها وأن أغلبهم يطعنون في علهاء أهل السنة ويرمونهم بالعظام من التهم كعلهاء سلطة، وعلهاء حيض ونفاس...إلى آخر ذلك من الطعن واللمز والغمز، فلا كرامة لأمثال هؤلاء الطعّانين....

الوجه الثامن: إن بعض من جوَّز من الفقهاء الغزو بغير إذن ولاة الأمور، هو محمولٌ منهم – والله أعلم – على ما إن كان الإمام يرضى بذلك إن علم، وإلا فلا، فإن السلف كانوا يتحرون السمع والطاعة وينهون عن الخروج والافتات على من ولاَّه الله – وتقدمت أدلة ذلك.

الوجه التاسع: أن الجهاد لو تُرك لكل أحد بدون ضوابط، ولا رجوع لولاة الأمور لعمَّت البلوى ولانتشرت الفوضى وحصلت المفاسد الجسيمة، والمضار العظيمة؛ إذ الجهاد يحتاج لتنظيم، وترتيب، وإعداد، وتجهيز، وهذا لا يقدر عليه كل أحد، ولذا فإنه منوط بولاة الأمور، دون غيرهم.

الوجه العاشر: أن دول الإسلام - والحمد لله - أغلبها تنيط أمور الحروب، وشأن الغزو من عدمه للمتخصصين، والخبراء المعنيين، من قادة الجيش والسَّاسة ونحوهم، ولا شك أن هذا دالُ على إهتهامهم بشأن الجهاد، وغاية ما فيه أن منهم يروى موانع له مؤقتة كضعف العدة، أو استضعاف، أو عقد معاهدة ونحوه فَهُم من

⁽١) صحيح البخاري (١٢٦)، ومسلم (١٣٣٣).

⁽٢) فتح الباري (١/ ٢٢٤).

يُقدِّرُونَ تلك الامور، وإليهم يُرجع الحل والعقد والله تعالى يقول: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرِ ﴾ [ناطر: ١٤] الآية.

الوجه الحادي عشر: أنَّ من يدَّعي الجهاد من هؤلاء يكاد يعد له العدة المناسبة لمواجهة الكفار مع تمكن الكفار من الأسلحة الفتَّاكة، والمدمِّرة، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَأَعِدُواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال: ٦٠].

قال الشيخ السعدي كِثَلَثُهُ: ومن المعلوم أن السلاح والقوة الموجودة وقت نزول القرآن غير نوع القوة التي وجدت بعد ذلك فهذا النص يتناول كل ما يُستطاع من القوة في كل وقت وبها يناسبه ويليق به (١).

وهؤلاء من يحسبون أنفسهم مجاهدين يعدون بعض القنابل، وطلقات الرصاص أمام أسلحة الكفار المدمرة كالذرّي، والنووي، والكيهاوي!!

قال الامام الشافعي تَعَلَّلُهُ: وَكَذَلِكَ لَا يَأْمُرُ - أَي الإمام - الْقَلِيلَ مِنْهُمْ بِانْتِيَابِ الْكَثِيرِ حَيْثُ لَا غَوْثَ لَمُمُ، وَلَا يَحْمِلُ مِنْهُمْ (٢).

وفي الفتاوى الهندية – فقه حنفي -: (وَأَمَّا شَرْطُ إِبَاحَتِهِ - الجهاد) فَشَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: امْتِنَاعُ الْعَدُوِّ عَنْ قَبُولِ مَا دُعِيَ إِلَيْهِ مِنْ الدِّينِ الْحُقِّ، وَعَدَمُ الْأَمَانِ وَالْعَهْدِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَرْجُوَ الشَّوْكَةَ وَالْقُوَّةَ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ بِاجْتِهَادِهِ أَوْ بِاجْتِهَادِ مَنْ يُعْتَقَدُّ فِي الْجَتِهَادِهِ وَرَأْيِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَرْجُو الْقُوَّةَ وَالشَّوْكَةَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْقِتَالِ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَى يَعْتَقَدُ لَا يَعِلُّ لَا يَعْلَى لَا يَعْتَقَدُ لَا يَعْلَى لَا يَعْلِلْ لَا يَعْلَى لَوْ يَعْلَى لَا يَعْلِى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلِيهِ مِنْ إِلْقَاءِ نَفْسِهِ فِي النَّهُ لِللْمُسْلِمِينَ فِي اللَّهِ يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلِى لَا يَعْلَى لَا لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلِى لَا يَعْلِى لَا يَعْلِى لَا لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلِى لَا يُعْلِى لَا يَعْلِى لَا يَعْلِى لَا يَعْلَى لَا يَعْلِى لَا يَعْلِى لَا يَعْلَى لَا يَعْلِى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلِى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا يَعْلَى لَا لَ

الوجه الثاني عشر: أن القياس الصحيح يقتضى وجوب استئذان ولاة الأمور. عن ابن عمر عن «أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ عَرَضَهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ

⁽١) القواعد الحسان لتفسير القرآن (ص ٦٣).

⁽٢) الأم (٤/ ١٧٨).

⁽٣) الفتاوي الهندية (٢/ ١٨٨).

سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي...» الحديث(١).

فهذا نصٌ يُقاس عليه غيره في وجوب الاستئذان.

فإن قال قائل: إن ابن عباس وقتها كان صغيراً فلذا تحتُّم الاستئذان.

يُقال: لأن غاية الخطورة المترتبة على ابن عباس هي: هلكته أوعدم قدرته القدرة الكاملة على تحمل أعباء الجهاد، أو تَوقُع عدم إحداثه نكاية ظاهرة في صفوف المشركين وهذا كله موجودٌ بلا شك فيمن يدَّعون الجهاد بغير إذن إذ لا عدة لهم ولا عتاد الا ماسبق بيانه مما لا يصلح.

الوجه الثالث عشر: أن الغاية من الجهاد إعلاء كلمة الله على وهؤلاء لم يأت من ورائهم إلا كل وبال وبلاء، وتهييج الكفار على المسلمين واستباحة دمائهم وأعراضهم، فأين هذا من هذا؟

قال رَيْعَلِشْهُ:

الوجه الرابع عشر: أن هؤلاء أغلبهم يظهر منهم الظلم والعدوان واقتراف ما لم يأذن به الله تعالى، بل مما حرَّمه ونهى عنه من قتل المستأمنين المعاهدين من الأطفال، والشيوخ والنساء، بل كثيراً ما تمتد ايديهم إلى المسلمين، بالقتل والسفك، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وعن عبد الله بن عمرو على قال: قال النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا» (٢).

قال ابن القيم تعلله: هَذِهِ عُقُوبَةُ قَاتِلِ عَدُوِّ الله إِذَا كَانَ فِي عَهْدِهِ وَأَمَانِهِ، فَكَيْفَ عُقُوبَةُ قَاتِلِ عَدُوِّ الله إِذَا كَانَ فِي عَهْدِهِ وَأَمَانِهِ، فَكَيْفَ عُقُوبَةُ قَاتِل عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ؟ (٣).

الوجه الخامس عشر: أن بخروج هؤلاء للغزو بدون إذن الولاة، يؤول بهم إلى الخروج على ولي الأمر، وذلك من وجوه عِدة: منها أنهم يعتدون على من أمّنه

⁽١) أخرجه البخاري (٢٦٦٤)، ومسلم (١٨٦٨).

⁽٢) رواه البخاري (٣١٦٦).

⁽٣) الجواب الكافي (ص١٥٠).

السلطانُ، ومنها: أنه سيلزم منهم تأمير أمير عليهم يأمرهم وينهاهم من دون السلطان بلا إذن منه ولا علم، ومنها: أنهم - كما تقدم بيانه - أنهم يهيجون الناس على ولاة الامور بلسان الحال، والمقال بحجة أنهم معطلين للجهاد.

الوجه السادس عشر: أنه لا يُأمن على هؤلاء بل هو حالهم أن يتسلل العُجب إلى أنفسهم إذ يرون أنهم القائمون بحدود الله – فيها يدَّعون – دون غيرهم من حاكم ومحكوم، ووابل السِباب والشتام منهم للأمراء والعلهاء لا يتوقف، وهو أدلُّ دليل.

الوجه السابع عشر: أن الجهاد، له فقه، وأصولٌ مُدوَّنة - والحمد لله - في أمهات الكتب، ودواوين العلم، فَمَرَدُّه لأهل العلم درايةً وإفتاءً، تأصيلاً ونازلةً، وأما هؤلاء من يخرجون بغير إذن يجهلون هذا الأحكام، وتقدير الأمور، ونحوها، وفي ذلك اعتداء وتجرء على علماء السنة وفقهاء الملة، مع غيرهم من أهل الحرب من المسلمين، والذين هم مناط تلك الأمور العظام.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية كَالله: فَقِوَامُ الدِّينِ بِالْكِتَابِ الْهَادِي وَالسَّيْفِ النَّاصِرِ ﴿ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣١]. وَالْكِتَابُ هُوَ الْأَصْلُ؛ وَلَهِذَا أُوَّلُ مَا بَعَثَ الله رَسُولَهُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَاب؛ وَمَكَثَ بِمَكَّة لَمْ يَأْمُرُهُ بِالسَّيْفِ حَتَّى هَاجَرَ وَصَارَ لَهُ أَعُوانٌ عَلَى الْجِهَادِ (١) يرحل الى التوحيد.

الوجه الثامن عشر: أن الجموع من الأمة الإسلامية عالماً، ومتعلماً، وعامياً في الأغلب، لا يرضون عن حال هؤلاء وطريقتهم، وخروجهم للجهاد وما ينجم عن ذلك من المفاسد، وفي ذلك افتئات على قول الأمة المعصومة، وخروج عن رأي الطائفة المنصورة.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ عَا تَوَلَّىٰ ﴾ الْآيَةَ [النساء:١١٥].

قال ابن القيم كَثَلَثْهُ: وَالله تَعَالَى قد بَين فِي كِتَابه سَبِيل الْمُؤمنِينَ مفصّلة وسبيل الْمُؤرمين مفصّلة وعاقبة هَوُّلاءِ مفصّلة وعاقبة هَوُّلاءِ مفصّلة وأعمال

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۸/ ۲۳۲).

هَوُّلَاءِ وأولياء هَوُّلَاءِ وأولياء هَوُّلَاءِ وخذلانه لهَوُّلَاء وتوفيقه لهَوُّلَاء والأسباب الَّتِي وفْق بهَا هَوُّلَاءِ وجلا سُبْحَانَهُ الْأَمريْنِ فِي كِتَابه وفْق بهَا هَوُّلَاءِ وجلا سُبْحَانَهُ الْأَمريْنِ فِي كِتَابه وكشفها وأوضحها وبينهما غَايَة الْبَيَان حَتَّى شاهدتها البصائر كمشاهدة الْأَبْصَار للضياء والظلام (١).

وعن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهَا مَرُّوا بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَجَبَتْ » ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرَّا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ » فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﴿ وَجَبَتْ » فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَجَبَتْ » مَوْ وَجَبَتْ الله الجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا، فَوَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَهَّا، فَوَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا، فَوَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا، فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ الله فِي الأَرْض » (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية كَمَلَتْهُ: فَإِذَا كَانَ الرَّبُّ فَدْ جَعَلَهُمْ شُهَدَاءَ لَمْ يَشْهَدُوا بِبَاطِلِ فَإِذَا شَهِدُوا أَنَّ الله نَهَى عَنْ شَيْءٍ فَقَدْ أَمَرَ بِهِ وَإِذَا شَهِدُوا أَنَّ الله نَهَى عَنْ شَيْءٍ فَقَدْ نَهَى عَنْ شَيْءٍ فَقَدْ نَهَى عَنْهُ وَلَوْ كَانُوا يَشْهَدُونَ بِبَاطِلِ أَوْ خَطَإً لَمْ يَكُونُوا شُهَدَاءَ الله (٣).

الوجه التاسع عشر: أنه ليس في صفوف هؤلاء – والحمد لله – أحدٌ من كبار أهل العلم والدين الذين يُوثق فيهم وكفى بإعراض الأكابر عن هؤلاء حجةً وبياناً.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُو مِنْهُمُّ ﴾ [انساء:٨٣].

وقال ابن عباس عند أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ النَّهُ عِنْدِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مَنْ عِنْدِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَكُلُهُ وَصِهْرِهِ، وَعَلَيْهِمْ نُزِّلَ النَّرِيِّ عَلَيْهُمْ أَحَدُّ!!»(٤). الْقُرْآنُ، فَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ مِنْكُمْ، وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدُ!!»(٤).

⁽١) الفوائد (ص١٠٨).

⁽٢) رواه البخاري (٢٦٤٢)، ومسلم (٩٤٩).

⁽٣) مجموع الفتاوي (١٩/ ١٧٧).

⁽٤) رواه أحمد في المسند (٣١٨٧)، وعبد الرزاق في المصنف (١٨٦٧)، وأبو عبيد في الأموال (٤٤٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٥٢٢) واللفظ له، وفي خصائص علي (١٩٠)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٦٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٧٤٠) عِكْرِمَةُ بْنُ عَبَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو زُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ به، وله طرق أخرى مطولة ومختصرة أوردها النسائي في

فنقول لهؤلاء أيضاً: ليس فيكم الإمام ابن باز، ولا الإمام الألباني، ولا الإمام العثيمين، ولا العلاَّمة الفوزان، ولا العلاَّمة مُقبل بن هادي(١١)!!!

الوجه العشرون: يلزم لهؤلاء أحد أمرين أن يقولوا بأن فعلهم هذا واجبٌ نحن نؤديه وغيرنا ممن فرَّط آثم مذمومٌ شرعاً من أمثال العلماء وعليه لزم أن يكونوا أشد الناس خصاماً وعداوة لعلماء أهل السنة.

الوجه الحادي والعشرون: أن حال أغلب من يدَّعون الجهاد هؤلاء ممن انشقوا عن ولاة أمورهم تفسد عقائدهم، وتسحبهم الأهواء لما هو أفحش من ذلك، ألا وهو: «بدعة التسرع في تكفير المُعيَّن».

الوجه الثاني والعشرون: من اللوازم الفاسدة لخروج هذه الاسراب الى الجهاد بلا إذنٍ من الولاة: تأسيس جماعة، وتنظيم، ونصب إمام، وعقد ولاء وبراء على تلك الجماعة، وذلك فيه ما فيه من الظلم، والبهتان، والفساد والإفساد، وترك الاعتصام بحبل الله، ونشوء الفرقة والعصبية، في الامة الاسلامية.

قال الله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران:١٠٣].

وقال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَكُ ۚ وَأُوْلَنِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران:١٠٥].

وعن أنس بْنِ مَالِكٍ هُ انَّ النَّبِيَّ عَلَيْ قَالَ: «لاَ حِلْفَ فِي الإِسْلاَم» (٢).

وعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِم، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ اللهِ عَلَيْ الْإِسْلَامِ، وَأَيْبَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيْبَا حِلْفِ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً »(*).

قال شيخ الاسلام ابن تيمية كَتْنَهُ: وَلَيْسَ لِلْمُعَلِّمِينَ أَنْ يحزبوا النَّاسَ وَيَفْعَلُوا مَا يُلْقِي بَيْنَهُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ بَلْ يَكُونُونَ مِثْلَ الْإِخْوَةِ المُتَعَاوِنِينَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى

خصائص على، والطبراني في الكبير، وغيرهما.

⁽١) سواء كان بذواتهم، ولا بتأييدهم والحمدالله.

⁽٢) رواه البخاري (٢٢٩٤)، ومسلم (٢٥٢٩).

⁽٣) رواه مسلم (٢٥٣٠).

كَمَا قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقُوى ۚ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدُوانَّ ﴾ [المائدة:٢].

وَلَيْسَ لِأَحَدِ مِنْهُمْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى أَحَدٍ عَهْدًا بِمُوافَقَتِهِ عَلَى كُلِّ مَا يُرِيدُهُ؛ وَمُوالَاةِ مَنْ يُعَادِيهِ بَلْ مَنْ فَعَلَ هَذَا كَانَ مَنْ جِنْسِ جنكيزخان وَأَمْثَالِهِ مَنْ يُوَالِيهِ؛ وَمُعَادَاةِ مَنْ يُعَادِيهِ بَلْ مَنْ فَعَلَ هَذَا كَانَ مَنْ جِنْسِ جنكيزخان وَأَمْثَالِهِ اللّهِ يَعْعَلُونَ مَنْ وَافَقَهُمْ صَدِيقًا مُوَالِيًّا وَمَنْ خَالَفَهُمْ عَدُوًّا بَاغِيًّا؛ بَلْ عَلَيْهِمْ وَعَلَى اللّهِ يَعْعَلُوا مَا أَمَرَ الله بِهِ وَرَسُولُهُ؛ وَيَفْعَلُوا مَا أَمَرَ الله بِهِ وَرَسُولُهُ؛ وَيُغَمِّوا مَا حَرَّمَ الله وَرَسُولُهُ؛ وَيَفْعَلُوا مَا حَرَّمَ الله وَرَسُولُهُ أَنْ .

قال ابن القيم تعلقه: فَإِن الْعلم بِالله واسمائه وَصِفَاته هُوَ أَشرف الْعُلُوم على الاطلاق وَهُو مَطْلُوب لنَفسِهِ مُرَاد لذاته قال الله تعالى: ﴿ اللّه الّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَتِ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُ أَنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُواْ أَنَّ ٱللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللّهَ قَدُ أَحَاطَ بِكُلِ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق: ١٦] فقد أخبر سُبْحَانَهُ أنه خلق السَّمَوات وَالْأَرْضِ وَنزل الأمر بَينهُنَّ ليعلم عباده أنه بِكُل شَيْء عليم وعلى كل شَيْء قدير فَهَذَا الْعلم هُو غَايَة الْخلق المُطْلُوبَة (٢).

الوجه الرابع والعشرون: أن الواقع المدرك بالحس دلَّ على عدم نفع هؤلاء الأسراب بشيء للأمة، وانها لحقت الأمة خسائر في الأنفس، والأموال، والثروات،

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۸/ ۱۵).

⁽٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١/ ١٧٨).

تكبدتها من جرَّائهم، ولا أدلَّ على ذلك مما وقع من تلك التفجيرات في دول الغرب، والتي أعقبت انتقاماً من المسلمين الأبرياء كما حدث في العراق، وغيرها فهل هؤلاء منتهون؟

الوجه الخامس والعشرون: أن من فرَّط في الجهاد من ولاة الأمور مع قدرته وحاجة المسلمين له، وجب مناصحته بالضوابط المشروعة، لا بالافتئات عليه والتشهير به، واتهامة بالخيانة والعمالة للكفار، بل وأحياناً رميه بالكفر – عياداً بالله تعالى.

والأدلة ثابتة من الكتاب والسنة والإجماع على حرمة الخروج على ولاة الأمور بوجه من الوجوه.

الحاصل: ﴿ وَالْحَاصِلُ:

كَ أُولاً: أن ولي الأمر إذا ما فرَط في فريضة الجهاد مع قدرته وحاجة المسلمين لذلك، ولا موانع شرعية عنده، فهو: آثمٌ لاحق به الوعيد - كها قال الله تعالى: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [التوبة: ٢١]، وقال تعالى: ﴿أَنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [التوبة: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَقَالِتُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلَّا الللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

كَ ثَانياً: أَن أَهِل العلم إذا ما رأوا منه ذلك فيجب عليهم حينئذ مناصحته بالطرق الشرعية، وبالتي هي أحسن، كما قال الله عَن (كُنتُمُ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكرِ [آل عمران:١١]، وكما قال النبي عَيْقَةٍ: «اللِّينُ النَّعِيحَةُ» قُلْنَا: لَمِنْ؟ قَالَ: «لله وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» (١).

من غير إثارة الناس عليهم، ولا تهييج الرعاع لهم.

كَا ثَالِثاً: إن ولي الامر إذا امتنع عن الغزو مع قدرته وحاجة المسلمين ولا مانع شرعى له.

فعلى الرعية الصبر عليه حينئذ، ولا ينزعوا يداً من طاعة كها قال النبي ﷺ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ،

⁽١) رواه مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري ﷺ.

وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ أَنْكُمْ وَيَلْعَضُونَكُمْ، وَيَلْعَنُونَكُمْ، وَيَلْعَنُونَكُمْ، وَيَلْعَنُونَكُمْ، وَيَلْعَنُونَكُمْ، وَيَلْعَنُونَكُمْ، وَيَلْعَنُونَكُمْ، وَيَلْ اللهُ، أَفَلَا ثُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ» (١).

قلت: وذلك كله منوط بها كان الجهاد جهاد طلب، أما جهاد الدفع فله أحكام مستقلة تأتي إن شاء الله تعالى.

قال الله تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمُّ فَإِن تَنَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءِ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [الساء:٩٥]

السألة السادسة: الاستئذان في الجهاد

🗐 وفي هذه المسالة عِدة مباحث:

المبحث الأول: شروط وجوب الجهاد

الله وَيُشْتَرَطُ لِوُجُوبِ الْجِهَادِ سَبْعَةُ شُرُوطٍ:

١- الْإِسْلَامُ.

٢- وَالْبُلُوغُ.

٣- وَالْعَقْلُ.

٤ - وَالْحُرِّيَّةُ.

٥- وَالذُّكُورِيَّةُ.

٦- وَالسَّلَامَةُ مِنْ الضَّرَرِ.

٧- وَوُجُودُ النَّفَقَةِ.

فَأَمَّا الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوعُ (٢) وَالْعَقْلُ، فَهِيَ شُرُوطٌ لِوُجُوبِ سَائِرِ الْفُرُوعِ، وَلِأَنَّ

⁽١) رواه مسلم (١٨٥٥) من حديث عوف بن مالك الأشجعي ﷺ.

⁽٢) الْبُلُوغُ فِي اللَّغَةِ: الْوُصُولُ، وَفِي الإصْطِلَاحِ: انْتِهَاءُ حَدِّ الصَّغَرِ. البحر الرائق شرح كنز الدقائقي

الْكَافِرَ غَيْرُ مَأْمُونٍ فِي الجِهَادِ، وَالْمَجْنُونَ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ الجِهَادُ وَالصَّبِيَّ ضَعِيفُ الْبِنْيَةِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ ﴿ مَا النَّبِيَ عَلَيْهِ: ﴿ عَرَضَهُ يَوْمَ أُحُدٍ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَهُ ﴾ وَعَرَضَهُ يَوْمُ الْحَنْدَقِ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَهُ ﴾ (١).

وَأَمَّا الْحُرِّيَةُ (٢) فَتُشْتَرَطُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ «كَانَ يُبَايِعُ الْحُرَّ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ» (٣)، وَلِأَنَّ الْجِهَادَ عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ وَالْجِهَادِ، وَيُبَايِعُ الْعَبْدَ عَلَى الْإِسْلَامِ دُونَ الْجِهَادِ» (٣)، وَلِأَنَّ الْجِهَادَ عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَى الْعَبْدِ، كَالْحَجِّ.

وَأَمَّا الذُّكُورِيَّةُ فَتُشْتَرَطُ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ فَقَالَ: «جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ؛ الحُجُّ، وَالْعُمْرَةُ» (٤).

وَلِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ؛ لِضَعْفِهَا وَخَورِهَا، وَلِذَلِكَ لَا يُسْهَمُ لَهَا. وَلَا يَجِبُ عَلَى خُنْثَى مُشْكِل؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ ذَكَرًا، فَلَا يَجِبُ مَعَ الشَّكِّ فِي شَرْطِهِ.

وَأَمَّا السَّلَامَةُ مِنْ الضَّرَرِ، فَمَعْنَاهُ السَّلَامَةُ مِنْ الْعَمَى وَالْعَرَجِ وَالْمُرَضِ، وَهُوَ شَرْطٌ؛ لِقول الله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَبُ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَبُ وَلَا عَلَى

(r\rp).

(١) رواه البخاري (٤٠٩٧)، ومسلم (١٨٦٨).

قال النووي: هَذَا دَلِيلٌ لِتَحْدِيدِ الْبُلُوغِ بِخَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ والأوزاعى وابن وَهْبٍ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا: بِاسْتِكْمَالِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً يَصِيرُ مُكَلَّفًا وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِمْ فَتَجْرِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ مِنْ وُجُوبِ الْعِبَادَةِ وَغَيْرِهِ وَيَسْتَحِقُّ سَهْمَ الرَّجُلِ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَيُقْتَلُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحُرْب. شرح صحيح مسلم (١٣/ ١٢).

⁽٢) قال َ ابن رَشد: وَأَمَّا عَلَى مَنْ يَجِبُ فَهُمُ الرِّجَالُ الْأَحْرَارُ الْبَالِغُونَ الَّذِينَ يَجِدُونَ بِمَا يَغْزُونَ الْأَصِحَّاءُ لَا الْمُرْضَى وَلَا الزَّمْنَى، وَذَلِكَ لَا خِلَافَ فِيهِ؛ لِقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ [الفتح:١٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلضَّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ ﴾ [الفتح:١٧]، وقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلضَّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ

وتأتي - إن شاء الله - مسألة إذن العبد من سيده في الجهاد.

⁽٣) لم أقف عليه بهذا الفظ.

⁽٤) إسناده صحيح: رواه ابن ماجه (٢٩٠١) بهذا اللفظ، وأصله في الصحيحين وتقدم بيانه مراراً.

ٱلْمَرِيضِ حَرَبُّ ﴿ [النور: ٦١](١).

وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْذَارَ تَمْنَعُهُ مِنْ الجِهادِ؛ فَأَمَّا الْعَمَى فَمَعْرُوفٌ، وَأَمَّا الْعَرَجُ، فَالمَانِعُ مِنْهُ هُوَ الْفَاحِشُ الْآَغُومِ، كَالزَّمَانَةِ وَنَحْوِهَا، وَأَمَّا الْيَسِيرُ اللَّهُ هُوَ الْفَاحِشُ الَّذِي يَمْنَعُ المُشْيَ الجُيِّدَ وَالرُّكُوبَ، كَالزَّمَانَةِ وَنَحْوِهَا، وَأَمَّا الْيَسِيرُ الَّذِي يَتَمَكَّنُ مَعَهُ مِنْ الرُّكُوبِ وَالمُشْي، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ شِدَّةُ الْعَدْوِ، فَلَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الجُهَادِ؛ لِأَنَّهُ مُكَنِّ مِنْهُ، فَشَابَهَ الْأَعْوَرَ.

وَكَذَلِكَ الْمُرْضُ الْمَانِعُ هُوَ الشَّدِيدُ، فَأَمَّا الْيَسِيرُ مِنْهُ الَّذِي لَا يَمْنَعُ إِمْكَانَ الجُهَادِ، كَوَجَعِ الضِّرْسِ وَالصُّدَاعِ الْخَفِيفِ، فَلَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الجُّهَادُ، فَهُوَ كَالْعَوَرِ.

وَأَمَّا وُجُودُ النَّفَقَة، فَيُشْتَرَطُّ؛ لِقول الله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلضَّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلنَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِةٍ ﴾ [النوبة: ٩١] (٢).

وَلِأَنَّ الْجِهَادَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِآلَةٍ، فَيُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا.

(۱) قال الطبري: يقول تعالى ذكره: ليس على أهل الزمانة وأهل العجز عن السفر والغزو، ولا على المرضى، ولا على من لا يجد نفقة يتبلَّغ بها إلى مغزاه ﴿حَرَبُّ﴾، وهو الإثم، يقول: ليس عليهم إثم، إذا نصحوا لله على من لا يجد نفقة يتبلَّغ بها إلى مغزاه مورسول الله على الله على ألمُحُسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ، يقول: ليس على من أحسن فنصح لله ولرسوله في تخلفه عن رسول الله على عن أجهاد معه، لعذر يعذر به، طريقٌ يتطرَّق عليه فيعاقب من قبله ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ، يقول: والله ساتر على ذنوب المحسنين، يتغمدها بعفوه لهم عنها ﴿رَّحِيمٌ »، بهم، أن يعاقبهم عليها. جامع البيان في تأويل القرآن (١٤/ ٤١٩).

وقال ابن كثير: اخْتَلَفَ المفسرون - رحمهم الله - في المعنى الذي لأجله رفع الحُرَجَ عَنِ الْأَعْمَى وَالْأَعْرَجِ وَالْمُريضِ هَاهُنَا، فَقَالَ عَطَاءٍ الْحُرَاسَانِيِّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: إنها نَزَلَتْ فِي الْجِهَادِ، وَجَعَلُوا هَذِهِ الْآيَةَ هَاهُنَا كَالَّتِي فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، وَتِلْكَ فِي الْجِهَادِ لَا مَحَالَةَ، أَيْ أَنَهُمْ لَا إِثْمَ عَلَيْهِمْ فِي تَرْكِ الْجِهَادِ لِضَعْفِهِمْ وَعَجْزِهِمْ، وَكَهَا قال تعالى: فِي سُورَةِ بَرَاءَةٌ ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَآءِ وَلَا عَلَى الضَّعَفَآءِ وَلَا عَلَى الشَّعَفَآءِ وَلَا عَلَى الشَعْفَآءِ وَلَا عَلَى الشَعْفَاءِ وَلَا عَلَى الشَعْفَاءِ وَلَا عَلَى اللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ وَلَا عَلَى النَّذِينَ إِذَا مَا أَتُوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَا أَجْمِلُكُمْ عَلَيْهِ وَسُولِيَّةً عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ وَلَا عَلَى النَّذِينَ إِذَا مَا أَتُوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَا أَجْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴿ السَعْفَاقِ وَلا اللهِ قُلْدَ فَاهُنَا... وذكر أقوالاً أُخر. التفسير إلى قوله: ﴿ أَلَا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾ [التوبة: ١٩٠٩] وقِيلَ: المُرَادُ هَاهُنَا... وذكر أقوالاً أُخر. التفسير (١٨/٧).

فَإِنْ كَانَ الْجِهَادُ عَلَى مَسَافَةٍ لَا تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، أُشْتُرِ طَ أَنْ يَكُونَ وَاجِدًا لِلزَّادِ وَنَفَقَةِ عَائِلَتِهِ فِي مُدَّةِ غِيبَتِهِ، وَسِلَاحِ يُقَاتِلُ بِهِ، وَلَا تُعْتَبَرُ الرَّاحِلَةُ؛ لِأَنَّهُ سَفَرٌ قَرِيبٌ. وَإِنْ كَانَتْ الْمُسَافَةُ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَّاةُ، أُعْتُبِرَ مَعَ ذَلِكَ الرَّاحِلَةُ؛ لِقول الله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى الرَّاحِلَةُ؛ لِقول الله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى اللّهِ الْمَافَةُ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَّاةُ، أَعْتُبِرَ مَعَ ذَلِكَ الرَّاحِلَةُ؛ لِقول الله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللّهُ اللهِ اللهُ اللهِ الله

المبحث الثاني: أقسام الجهاد، ومتى يتعين؟

🗐 أقسام الجهاد: (جهاد الدفع، وجهاد الطلب):

الله أولاً: جهاد الدفع: وهو واجب بالإجماع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تخلف: وَأَمَّا قِتَالُ الدَّفْعِ فَهُو أَشَدُّ أَنْوَاعِ دَفْعِ الصَّائِلِ عَنْ الْخُرْمَةِ وَالدِّينَ وَالدُّنْيَا لَا شَيْءَ عَنْ الْخُرْمَةِ وَالدِّينَ وَالدُّنْيَا لَا شَيْءَ أَوْجَبَ بَعْدَ الْإِيمَانِ مِنْ دَفْعِهِ فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ شَرْطٌ بَلْ يُدْفَعُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ (٢).

ثانياً: جهاد الطلب: وهو ليس بواجب الا اذا استنفره الإمام، أو حضر الصف – ويأتي بيانه.

كرويتلخص مما سبق أنه: يتعين الجهاد في ثلاثة مواضع (٣):

أحدها: إذا التقى الزحفان، وتقابل الصفان.

لِقوله تعالى: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةَ فَٱثَّبُتُواْ﴾ [الانفال:٥٠]، وقوله تعالى: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفَا ﴾ [الانفال:١٥] إلى قوله: ﴿فَقَدُ بَآءَ بِغَضَبِ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الانفال:١٦] (٤٠).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٩/ ١٩٧) بتصرف.

⁽٢)الفتاوي الكبرى (٥/٨٣٥).

⁽٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٦/ ٤٢٩)، والمغني لابن قدامة (٩/ ١٩٧) بزيادات.

⁽٤) قال شمس الدين ابن قدامة: (فصل) (ومن حضر الصف من أهل فرض الجهاد أو حضر العدو بلده تعين عليه) وجملة ذلك أن الجهاد يتعين في ثلاثة مواضع: (أحدها:) إذا التقى الزحفان وتقابل الصفان يحرم على من حضر الانصراف ويتعين عليه المقام لقول الله تعالى: ﴿يَــَا أَيّهَا ٱلَّذِينَ

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ النَّبِيِّ عَيْكَةً قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِالله، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ الله إِلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، وَالتَّولِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ الغَافِلاَتِ»(۱).

الثاني: إذا استنفره الإمام.

لقوله سبحانه: ﴿ يَنَأَتُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ ٱلْأَرْضِ ﴾ [التوبة:٣٩] إلى قوله: ﴿ إِلّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمَا ﴾ [التوبة:٣٩].

وعن ابن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا»^{(٢)(٣)}.

الثالث: إذا نزل الكفار ببلد تعين على أهله قتالهم، والنفير إليهم، لأنهم في معنى حاضري الصف فتعين عليهم كما يتعين عليه لعموم: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ الآية [التوبة:٤١].

وسيأتي تفصيل ذلك.

[َ] اَمَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةَ فَٱثْبُتُواْ﴾[الانفال:٤٥] وقوله: ﴿يَآأَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَقَرُواْ زَحْفَا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾[الانفال:١٥] الآية.خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

⁽١) رواه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩).

⁽٢) رواه البخاري (٢٨٢٥) [بَابُ وُجُوبِ النَّفِيرِ، وَمَا يَجِبُ مِنَ الجِهَادِ وَالنَّيَّةِ]، ومسلم (١٣٥٣) من حديث ابن عباس ﷺ.

قال المهلّب: النفير والجهاد، يجبان وجوب فرض ووجوب سنة، فأما من استنفر لعدو غالب ظاهرٍ فالنفير فرض عليه، ومن استنفر لعدو غير غالب ولا قوي على المسلمين فيجب عليه وجوب سنة، من أجل أن طاعة الإمام المستنفر للعدو الغالب قد لزم الجهاد فيه كل أحد مشخص بعينه وأما العدو المقاوم أو المغلوب، فلم يلزم الجهاد فيه لزوم التشخيص لكل إنسان.

⁽٣) قال النووي: مَعْنَاهُ إِذَا طَلَبَكُمُ الْإِمَامُ لِلْخُرُوجِ إلى الجهاد فَاخْرُجُوا.

المبحث الثالث: إذن الأبوين المسلمين في جهاد الطلب

يُشترط لجهاد الطلب، إذن الوالدين المسلمين، لثبوت الدليل والإجماع بذلك. كر أولاً: الدليل من السنة:

عن عَبْدَ الله بْنَ عَمْرٍ و هُ ، يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الجِهَادِ، فَقَالَ: «فَفِيهِ فَجَاهِدْ» (١).

وفي رواية: عن عَبْدَ الله بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلُ إِلَى نَبِيِّ الله ﷺ فَقَالَ: أَبْايِعُكَ عَلَى الْمُجْرَةِ وَالْجِهَادِ، أَبْتَغِي الْأَجْرَ مِنَ الله، قَالَ: «فَهَلْ مِنْ وَالِدَيْكَ أَحَدُ حَيُّ؟» قَالَ: نَعَمْ، بَلْ كِلَاهُمَا، قَالَ: «فَتَبْتَغِي الْأَجْرَ مِنَ الله؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَارْجِعْ إِلَى وَالِدَيْكَ فَأَحْسِنْ صُحْبَتَهُمَا» (٢).

وفي رُواية: عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو ﴿ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: حِنْتُ أَبَايِعُكَ عَلَيْهِمَا فَأَضْحِكُهُمَا جِنْتُ أَبَايِعُكَ عَلَيْهِمَا فَأَضْحِكُهُمَا كَمَا أَنْكَيْتُهُمَا» (٣).

⁽١) رواه البخاري (٣٠٠٤) [بَابُ الجِهَادِ بِإِذْنِ الأَبَوَيْنِ]، ومسلم (٢٥٤٩).

⁽٢) مسلم (٢٥٤٩).

⁽٣) إسناده حسن: رواه أبو داود (٢٥٢٨)، وابن ماجه (٢٧٨٢)، والنسائي (٢١٦٣)، والكبرى (٧٧٣٨)، و (٢٦٤٨)، و(٤١٦٨)، وأحمد (٦٨٣٣)، (٢٨٦٩)، (٦٩٠٩)، وعبد الرزاق (٩٢٨٥)، والبخاري في الأدب المفرد (١٩)، والبزار (٢٤٠٩)، وابن حبان (٤١٩)، و(٤٢٩)، والحاكم (٤١٩)، (١٦٨/٤)، والطبراني في الكبير (٢١/ ٤٧٥)، وغيرهم من طريق ابن جريج، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، ومسعر بن كدام، وشعبة، وابن علية، وجرير، وعبد الوارث وغيرهم عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو هيه.

وفي الإسناد: عطاء بن السائب، صدوق اختلط، وقد سمع منه قوم قبل الاختلاط، وآخرون سمعوا بعد الاختلاط. وشعبة، وسفيان الثوري ممن سمعوا منه قبل الاختلاط.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. قال الذهبي: صحيح. [تلخيص المستدرك].

وعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَجُّلًا هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: «هَلْ الله ﷺ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: «هَلْ اللهِ عَلَيْهِ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: «ارْجِعْ هَلْ اللهَ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَيْهُمَا عَالَ: «لَا»، قَالَ: «ارْجِعْ إلَيْهِمَا فَاسْتَأْذِنْهُمَا، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ فَجَاهِدْ، وَإِلَّا فَبِرَّهُمَا» (١٠).

وكذلك يُستدل بعموم أدلة بر الوالدين؛ إذ من البر عدم البعد عنهما، لما في ذلك من تضييع حقهما، وتفويت خدمته ورعايته لهما، والجهاد مظنة ذلك، فوجب استئذانهما.

كرومن الإجماع:

قال ابن قدامة يَخلَفُهُ: وَإِذَا كَانَ أَبُوَاهُ مُسْلِمَيْنِ، لَمْ يُجَاهِدْ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْ بِهَا رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ عُمَرَ، وَعُثْهَانَ. وَبِهِ قَالَ مَالِكُ، وَالْأُوزَاعِيُّ، وَالنَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ... وَلِأَنَّ بِرَّ الْوَالِدَيْنِ فَرْضُ عَيْنٍ، وَالْجِهَادَ فَرْضُ كِفَايَةٍ، وَفَرْضُ الْعَيْنِ يُقَدَّمُ (٢). اللهُ الْعَيْنِ يُقَدَّمُ (٢).

قال ابن حزم كنتاله: واتفقوا أن من له أبوان يضيعان بخروجه أن فرض الجهاد

قال الحافظ ابن حجر: وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، لَكِنَّهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُد وَالنَّسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ، وَعِنْدَ الْخَتِلَاطِ. التلخيص الحبير (٢/ ٥٥٢).

قال الشيخ الألباني: إسناده صحيح. صحيح أبي داود (٢٢٨١).

⁽۱) رواه أبو داود (۲۵۳۰)، وسعيد بن منصور (۲۳۳٤)، وأحمد (۱۱۷۲۱)، وأبو يعلى (۱٤٠٢)، وابو يعلى (۱٤٠٢)، وابن حبان (۲۲۶)، وابن الجارود في المنتقى (۱۰۳۵)، والحاكم (۲/ ۲۱٤)، والبيهقي في الكبرى (۱۷۸۳)، من طريق دَرَّاجٍ أَبِي السَّمْح، عَنْ أَبِي الْهُيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُذْرِيِّ، ﴿

وفي الإسناد: دَرَّاج أَبِي السَّمُّحُ صدوقَ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف. (تقريب التهذيب).

قال الحاكم: هذا حديث صحَيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة "إنها اتفقا على حديث عبد الله ابن عمرو ففيهما فجاهد». فتعقّبه الذهبي فقال: دراج واه. (تلخيص المستدرك).

قال الشيخ الألباني: لكن الحديث بمجموع طرقه صحيح. إرواء الغليل (٥/ ٢١).

⁽۲) المغني (۲/۸/۹).

ساقط عنه (۱).

قال ابن عبد البَرِّ: لَا خِلَافَ عَلِمْتُهُ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْغَزْوُ وَوَالِدَاهُ كَارِهَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا لِأَنَّ الْخِلَافَ لَهُمَا فِي أَدَاءِ الْفَرَائِض عُقُوقٌ وَهُوَ مِنَ الْكَبَائِرِ (٢).

قال ابن رشد تختله: وَعَامَّةُ الْفُقَهَاءِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ هَذِهِ الْفَرِيضَةِ إِذْنُ الْأَبُويْنِ فِيهَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ فَرْضَ عَيْنٍ مِثْلَ أَنْ لَا يَكُونَ هُنَالِكَ مَنْ يَقُومُ بِالْفَرْضِ إِلَّا بِقِيَامِ الجُّمِيعِ بِهِ.

وَالْأَصْلُ فِي هَٰذَا مَا تَبَتَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ الله ﷺ: إِنِّي أُرِيدُ الجُهَادَ، قَالَ: «أَحَى وَالْأَصْلُ فِي اللهِ عَلَيْهِ: إِنِّي أُرِيدُ الجُهَادَ، قَالَ: «أَحَى وَالِدَاكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِ فَجَاهِدْ»(٣).

قال النووي تختلفه:...وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجِهَادُ إِلَّا بِإِذْ نِهِمَا إِذَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ أَوْ بِإِذْنِ الْمُسْلِم مِنْهُمَا (٤).

كرومن الآثار عن السلف:

عَنِ الْحُسَنِ: فِي الْوَالِدَيْنِ إِذَا أَذِنَا فِي الْغَزْوِ قَالَ: «إِنْ كُنْتَ تَرَى هَوَاهُمَا فِي الْجُلُوسِ فَاجْلِسْ» وَسُئِلَ مَا بِرُّ الْوَالِدَيْنِ؟ قَالَ: «أَنْ تَبْذُلَ لَهُمَا مَا مَلَكْتَ، وَأَنْ تُطِيعَهُمَا فِي مَا أَمْرَاكَ بِهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْصِيَةً» (٥٠).

عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: سَأَلْتُ عُبَيْدَ الله بْنَ عُمَيْرٍ: هَلْ يَغْزُو الرَّجُلُ وَأَبَوَاهُ كَارِهَانِ ذَلِكَ، أَوْ أَحَدُهُمَا؟ قَالَ: «لَا»(٦).

⁽١) مراتب الإجماع [كتاب قَسْم الفئ والجهاد والسير].

⁽٢) الاستذكار (٥/٤٠).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ١٤٤).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١١٤/١٦).

⁽٥) رواه عبد الرزاق (٩٢٨٨) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ هِشَام، عن الحسن.

⁽٦) رواه عبد الرزاق (٩٢٨٩) عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عن عبيدً الله به.

ومن تعليلات العلماء لاشتراط إذن الأبوين:

أَنَّ فَرْضَ الْجِهَادِ عَلَى الْكِفَايَةِ وَطَاعَةَ الْأَبَوَيْنِ مِنْ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ فَكَانَ أَوْكَدَ^(۱)؛ لأَنَّ الجهاد فرض على الكفاية -كما تقدم - فينوب عنه فيه غيره، وبر الوالدين فرض يتعين عليه لأنه لا ينوب عنه فيه غيره (٢).

تتمة: من أَذِن له أحدُ أبويه دون الآخر لم يجز له الغزو، وإنها يُشترط كلاهما.

قال ابن عبد البَرِّ: لَا خِلَافَ عَلِمْتُهُ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْغَزْوُ وَوَالِدَاهُ كَارِهَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ هَمَّا فِي أَدَاءِ الْفَرَائِضِ عُقُوقٌ وَهُوَ مِنَ الْكَبَائِرِ^(٣).

ولأن الأدلة وردت بِبِرِّهما، فتعين استئذانهما جميعاً فإن خرج من غير إذن أحدهما دون الآخر لم يكن بارَّاً.

المبحث الرابع: هل يستأذن أبويه المسلمين حين يتعيَّن عليه الجهاد كالدفع، أو استنفار الإمام له

وفي هذه الصورة لايجب استئذان الأبوين ولا خلاف في ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تَعْلَفُهُ: وَأَمَّا قِتَالُ الدَّفْعِ فَهُو أَشَدُّ أَنْوَاعِ دَفْعِ الصَّائِلِ عَنْ الْخُرْمَةِ وَالدِّينِ فَوَاجِبٌ إِجْمَاعًا فَالْعَدُوُّ الصَّائِلُ الَّذِي يُفْسِدُ الدِّينَ وَالدُّنْيَا لَا شَيْءَ أَوْجَبَ بَعْدَ الْإِيمَانِ مِنْ دَفْعِهِ فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ شَرْطٌ بَلْ يُدْفَعُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ.

وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ فَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ دَفْعِ الصَّائِلِ الظَّالِمِ الْكَافِرِ وَبَيْنَ طَلَبِهِ فِي بِلَادِهِ، وَالْجِهَادُ مِنْهُ مَا هُوَ بِالْيَدِ وَمِنْهُ مَا هُوَ بِالْقَلْبِ وَالطَّالِمِ الْكَافِرِ وَبَيْنَ طَلَبِهِ فِي بِلَادِهِ، وَالْجِهادُ مِنْهُ مَا هُوَ بِالْيَدِ وَمِنْهُ مَا هُوَ بِالْقَلْبِ وَالدَّعْوَةِ وَالْمُجَةِةِ وَاللِّسَانِ وَالرَّأْيِ وَالتَّذْبِيرِ وَالصِّنَاعَةِ فَيَجِبُ بِغَايَةٍ مَا يُمْكِنُهُ وَيَجِبُ عَلَى الْقَعَدَةِ لِعُذْرِ أَنْ يَخْلُفُوا الْغُزَاةَ فِي أَهْلِيهِمْ وَمَالِهِمْ (٤٠).

⁽١) الحاوي الكبير للماوردي (١٤/ ١٢٣).

⁽٢) المُهذَّب لشيرازي (٣/ ٢٦٩) بتصرف يسير.

⁽٣) الاستذكار (٥/٤٠).

⁽٤) الفتاوي الكبري (٥/ ٥٣٨).

وقال ابن رشد كَلَّهُ: وَعَامَّةُ الْفُقَهَاءِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ هَذِهِ الْفَرِيضَةِ إِذْنُ الْأَبَوَيْنِ فِيهَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ فَرْضَ عَيْنٍ مِثْلَ أَنْ لَا يَكُونَ هُنَالِكَ مَنْ يَقُومُ بِالْفَرْضِ إِلَّا بِقِيَامِ الجُمِيعِ بِهِ (۱).

قال العمراني الشافعي كَاتَهُ: فإن أحاط بهم العدو... جاز له الجهاد من غير إذن الوالدين، ومن غير إذن الغريم؛ لأن ترك الجهاد في هذه الحال يؤدي إلى الهلاك(٢).

قال ابن القيم كَنَاتُهُ: وَجِهَاد الدَّفع أصعب من جِهَاد الطَّلب فَإِن جِهَاد الدَّفع يَشبه بَاب دفع الصَّائِل وَلِهَذَا أُبِيح للمظلوم أَن يدْفع عَن نَفسه كَمَا قال الله تعالى: هُأَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ ﴿ [الحج: ٣٩] وَقَالَ النَّبِي عَلَيْ اللَّهِ فَهُو مَالِهِ فَهُو شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُو شَهِيدٌ »؛ لِأَن دفع الصَّائِل على الدِّين جِهَاد وقربة وَدفع الصَّائِل على المَال وَالنَّفس مُبَاح ورخصة فَإِن قتل فِيهِ فَهُو شَهِيد.

فقتال الدِّفع أوسع من قتال الطّلب وأعم وجوبا وَلِمِنَا يتَعَيَّن على كل أحد يقم ويجاهد فِيهِ العَبْد بِإِذن سَيِّده وَبِدُون إِذْنه وَالْولد بِدُونِ إِذن أَبَوَيْهِ والغريم بِغَيْر إِذن غَرِيمه وَهَذَا كجهاد المُسلمين يَوْم أحد وَالْخَنْدَق (٣).

المبحث الخامس: إذن الجدَّين، والجدَّتين في الجهاد

🕸 وللعلماء في استئذان الجدين المسلمين لجهاد الطلب أقوال:

كرأولاً: المذهب الحنفي:

قال الزيلعي تَعْلَثُهُ: فَإِنْ كَانَ لَهُ أَبُوانِ وَلَهُ جَدَّانِ وَجَدَّتَانِ فَإِنْ أَذِنَ أَبُو الْأَبِ وَأُمُّ الْأُمِّ وَلَمْ عَلَا الْأَبِ قَائِمٌ مَقَامَ الْأَبِ وَأُمُّ الْأُمِّ الْأُمِّ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْآبِ قَائِمٌ مَقَامَ الْأَبِ وَأُمَّ الْأُمِّ الْأُمِّ وَلَمْ أَذِنَ لَهُ الْأَبُوانِ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَخْرُجَ فَكَذَا هُنَا هَنَا الْأَبُوانِ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَخْرُجَ فَكَذَا هُنَا هَذَا إِذَا كَانَ السَّفَرُ سَفَرَ الجِهَادِ أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرُهُ كَالتِّجَارَةِ وَالْحُجِّ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَخْرُجَ هَذَا إِذَا كَانَ السَّفَرُ سَفَرَ الجِهَادِ أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرُهُ كَالتِّجَارَةِ وَالْحُجِّ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَخْرُجَ

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١٤٤).

⁽٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني (١٢/ ١١٤)، والمجموع شرح المهذب (١٩/ ٢٧٤).

⁽٣) الفروسية (ص ١٨٨).

بغَيْر إذْنِ وَالِدَيْهِ (١).

وقال ابن مازة يَخلَفه: فكما لا يعتبر كراهة الأخوة والأخوات في الخروج إلى الجهاد بعد وجود إذن الأبوين لا يعتبر كراهة الجد والجدة حال قيام الأبوين بعد وجود الإذن منهما.

فأما إذا كان الأبوان ميتين، وكان له جد من قبل الأب وجدة من قبل الأم أم الأم لا يخرج إلا بإذنها؛ لأن الجد بعد موت الأب بمنزلة الأب لا بمنزلة الأخ، ألا ترى أنه في حق الولاية على حافده قائم مقام الأب، فكذا في حق الإذن بالجهاد، والجدة أم الأم بعد موت الأم بعد موت الأم قامت مقام الأم في حق الحضانة، فكذا في حق الإذن بالجهاد تقوم مقام الأم، وإذا قاما مقام الأبوين لم يخرج إلا بإذنها، كما لا يخرج إلا بإذن الأبوين "

كرثانياً: المذهب المالكي:

وقال الحطَّاب كَاللهُ: وَذَكَرَ ابْنُ عَرَفَةَ عَنْ سَحْنُونٍ مَا نَصُّهُ وَبِرُّ الجُدِّ وَالجُدَّةِ وَالجُدَّةِ وَاجِبٌ، وَلَيْسَا كَالْأَبُويْنِ أُحِبُّ أَنْ يَسْتَرْضِيَهُمَا لِيَأْذَنَا لَهُ فَإِنْ أَبِيَا فَلَهُ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ، وَاجِبٌ، وَلَيْسَا كَالْأَبُويْنِ أُحِبُّ أَنْ يَسْتَرْضِيَهُمَا لِيَأْذَنَا لَهُ فَإِنْ أَبِيَا فَلَهُ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ، انْتَهَى، وَذَكَرَ فِي الْإِكْمَالِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ أَنَّ بِرَّ الْأَجْدَادِ كَالْآبَاءِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوذُ الْجِهَادُ بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا، انْتَهَى (٣).

كر ثالثاً: المذهب الشافعي:

قال الماوردي تَخْلَتُهُ: فَأَمَّا اسْتِئْذَانُ الجُدِّ وَالجُدَّةِ فَإِنْ كَانَ الْأَبُوانِ مَعْدُومَيْنِ أَوْ مُشْرِكَيْنِ أَوْ مُنَافِقَيْنِ قَامَا مَقَامَ الْأَبُويْنِ فِي وُجُوبِ اسْتِئْذَانِهِمَا، وَإِنْ كَانَ الْأَبُوانِ بَاقِيَيْنِ مُسْلِمَيْنِ فَفِي وُجُوبِ اسْتِئْذَانِ الجُدِّ وَالجُدَّةِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ اسْتِئْذَائُهُمَا لِحَجْبِهِمَا عَنِ الْوِلَايَةِ وَالْحُضَانَةِ بِالْأَبُويْنِ.

⁽١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشُّلْبِيِّ (٣/ ٢٤١).

⁽٢) المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة (٥/ ٣٩٠).

⁽٣) مواهب الجليل (٣/ ٣٤٩).

وَالثَّانِ: يَجِبُ اسْتِئْذَانُهُمَا لِوُجُودِ إِشْفَاقِ الْأَبُويْنِ فِيهَمَا(١).

قال النووي تَعَلَّلَهُ: (فرع): مَنْ أَحَدُ أَبُويْهِ حَيٌّ، يَكُرُمُ عَلَيْهِ الجِهَادُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَوْ بِإِذْنِهِ، أَوْ بِإِذْنِهِ، أَوْ بِإِذْنِهِ، أَوْ بِإِذْنِهِ، أَوْ بِإِذْنِهِ، أَوْ كَانِ كَانَا حَيَّيْنِ مُسْلِمَيْنِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ كَافِرٍ، وَالْأَجْدَادُ وَالْجُدَّاتُ كَالُو الدِّيْنِ، وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ إِذْنُ الجُدِّ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ، وَلَا الجُدَّةِ مَعَ وُجُودِ الْأُمِّ، وَالْأَوْلُ أَصَحُّ (٢).

المبحث السادس: هل يُستأذن أبويه الكافرين في الجهاد

لا يجب استئذان الأبوين الكافرين.

كروالأدلة على ذلك:

قال الله تعالى: ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُواْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أَوْلَتِبِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَانَ وَأَيْدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّتِ تَجُرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَلِدِينَ فِيهَا ﴾ ٱلْإِيمَانَ وَأَيْدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّتِ تَجُرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَلِدِينَ فِيهَا ﴾ [الجادلة: ٢٢].

أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يجاهدون معه وفيهم من له أبوان كافران (٣).

ولأن الوالدين الكافرين متهان في الدين؛ لأنها لا يحبان قتال أهل دينها، فلا عبرة بإذنها (٤).

كرأولاً: المذهب المالكي:

قال العدوي المالكي تَعَلِّلُهُ: إذَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ] أَيْ لَا الْكَافِرَيْنِ لَكِنْ قَيَّدَهُ الْمُوالُهُ إِذَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ] أَيْ لَا الْكَافِرَيْنِ لَكِنْ قَيَّدَهُ الْمُوالُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ مَنْعَهُمَا مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ لِكَرَاهَتِهِمَا إِعَانَةَ الْإِسْلَامِ وَنُصْرَتَهُ، وَإِلَّا كَانَا

⁽۱) الحاوي (۱۲/۱٤).

⁽٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين (١٠/ ٢١١).

⁽٣) المغنى (٩/ ٢٠٨).

⁽٤) وانظر: أحكام المجاهد بالنفس في سبيل الله على في الفقه الإسلامي لمرعى الشهري (ص٣٢٣).

كَالْمُسْلِمِينَ [قَوْلُهُ: وَعِنْدَ سَحْنُونَ] ضَعِيفٌ (١).

كرثانياً: المذهب الشافعي:

قال الإمام الشافعي يَعَاللهُ: إذَا كَانَ سَالِمَ الْبَدَنِ قُويَّهُ وَاجِدًا لِمَا يَكُفِيهِ وَمَنْ خَلَفَ يَكُونُ دَاخِلًا فِيمَنْ عَلَيْهِ فَرْضُ الجِّهَادِ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَبُوانِ، وَلَا يَكُونُ دَاخِلًا فِيمَنْ عَلَيْهِ فَرْضُ الجِّهَادِ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَغْزُو بِحَالٍ إلَّا بِإِذْنِ أَهْلِ وَاحِدٌ مِنْ أَبُويْنِ يَمْنَعُهُ، فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَغْزُو بِحَالٍ إلَّا بِإِذْنِ أَهْلِ اللَّهُنِ.

وَإِذَا كَانَ يَحْجُبُهُ مَعَ الشَّهَادَةِ عَنْ الْجَنَّةِ الدَّيْنُ فَيَنَ أَنْ لَا يَجُوزَ لَهُ الْجِهَادُ وَعَلَيْهِ دَيْنُ إِلَّا إِذْنِ أَهْلِ الدَّيْنِ وَسَوَاءٌ كَانَ الدَّيْنُ لِمُسْلِم، أَوْ كَافِرٍ، وَإِذَا كَانَ يُوْمَرُ بِأَنْ يُطِيعَ أَبُويْهِ وَلَا وَالْحَلَّاعُ مِنْهُمَا مُوْمِنٌ، فَإِنْ أَلَا يَوْمَرُ بِطَاعَةً أَبُويْهِ، وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَتَّى يَكُونَ المُطَاعُ مَسْلِمًا فِي الْجِنَهَ وَلَا تَعُولُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ طَاعَةً أَبُويْهِ، وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَتَّى يَكُونَ المُطَاعُ مُسْلِمًا فِي الجِّبَةِ اللَّهُ فِي الدَّيْنُ مَالُ لَزِمَهُ لَمِنْ هُوَ لَهُ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ مَنْ مُسْلِمًا فِي المَّنَّ الْمُؤْمِنِ، وَلَا كَافِرِ كَا لِالْمَثْفَقِ عَلَى الدَّيْنِ بِحَقِّ يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَى الْمَاعِمُ لِي التَّخَلُّفِ عَنْ الْغَزْوِ صَاحِبَ الدَّيْنِ بِحَقِّ يَجِبُ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ وَجَيْهُ سَوَاءٌ، وَلَا طَاعَةً لَهُ عَلَيْهِ إِلَا بَهِ إِلَا بَهِ اللَّهُ فَي التَّخَلُّفِ عَنْ الْغَزْوِ صَاحِبَ الدَّيْنِ بِحَقِّ يَجِبُ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ وَمَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ عَلَيْهِ إِلَا لِمَالِهِ، فَإِذَا بَرِئَ مِنْ مَالِهِ فَأَهْرُ صَاحِبِ الدَّيْنِ وَتَمْيُهُ سَوَاءٌ، وَلَا طَاعَةً لَهُ عَلَيْهِ اللَّيْنِ وَمَا يَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِ اللَّيْفِ وَلَوْ الْمَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمَا يَلْوَلُهُ مَالِهِ فَأَمْنُ وَمَا عِلْوَلُوالِدَيْنِ وَتَوْ فِي أَنْفُسِهُمَا لَا يَرُولُ بِحَالٍ لِلشَّفَقَةً عَلَى وَيَنِهُ وَلَا عَلَى عَيْهِ فَعَلْ الْالْمُ فَلَا عَلَى عَيْهِ وَلَا اللَّهُ الْمُهُ وَاللَّهُ الْمَاعِقُ لَلْ اللَّهُ الْمَاعِقُ لَا يَرُولُ الْمُ الْمَاعَةُ عَلَى وَيَنِهِ فَاللَّهُ الْمَلِكِ وَاللَّهُ الْمَاعِقُ عَلَى اللَّهُ الْمَاعَةُ لَكُولُوالِكَ الْمُؤْمِقُ عَلَى وَلِي فَاللَّهُ الْمَاعِقُولُ الْمُعَلِمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُعَلِّمُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهُ الْمُؤْمُ وَلَا اللَّهُ الْمُعَلِمُ الْمُؤْمِلُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ ا

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَلْ مِنْ دَلِيلِ عَلَى مَا وَصَفْت؟ قِيلَ: جَاهَدَ ابْنُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ مَعَ النّبِيِّ وَأَمَرَهُ النّبِيِّ وَالْمَوْهُ مُجَاهِدُ النّبِيِّ وَيَقِيِّهُ فَلَسْتَ أَشُكُّ فِي كَرَاهِيةِ أَبِيهِ

⁽١) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني (٢/ ١٧).

إِجْهَادِهِ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْكَ وَجَاهَدَ عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الله بْنِ أُبِيٍّ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْ وَأَبُوهُ مُتَخَلِّفٌ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَأَبُوهُ مُتَخَلِّفٌ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِمْ مِمَّنْ لَا أَشُكُ - إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى - فِي كَرَاهَتِهِمْ لِجَهَادِ أَبْنَائِهِمْ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ إِذَا كَانُوا مُخَالِفِينَ مُجَاهِدِينَ لَهُ، أَوْ مُخَذِّلِينَ (١).

كر ثالثاً: المذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة كَاللهُ: فَأَمَّا إِنْ كَانَ أَبُواهُ غَيْرَ مُسْلِمَيْنِ، فَلَا إِذْنَ هُمَّا. وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيّ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: لَا يَغْزُو إِلَّا بِإِذْنِهَا؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ. وَلَنَا أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهُ عَيَّا للهُ عَيْرِ اسْتِئْذَانِهَا؛ مِنْهُمْ رَسُولِ الله عَيَّا لِهُ كَانُوا يُجَاهِدُونَ، وَفِيهِمْ مَنْ لَهُ أَبُوانِ كَافِرَانِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانِهَا؛ مِنْهُمْ رَسُولِ الله عَيَّا لَهُ كَانُوا يُجَاهِدُونَ، وَفِيهِمْ مَنْ لَهُ أَبُوانِ كَافِرَانِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانِهَا؛ مِنْهُمْ أَبُو بَكُرِ الصِّدِينَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأَبُوهُ عَبَيْدَةً، فَتَلَ أَبَاهُ فِي الْجِهَادِ، فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: رَئِيسُ الْمُشْرِكِينَ يَوْمِئِذٍ، قُتِلَ بِبَدْرٍ، وَأَبُو حُبَيْدَةً، فَتَلَ أَبَاهُ فِي الْجِهَادِ، فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ وَيُسُلِّ اللهُ يَعِدُ قَوْمَا ﴾ [الحادلة: ٢٢] وعُمُومُ الْأَحْبَارِ مُحَصَّصُ بِهَا رَوْيْنَاهُ (٢).

وقال الزركشي يَعْلَقُهُ: وعموم كلام الخرقي يشمل وإن كانا رقيقين، ويؤيد ذلك عدم الاستفصال من رسول الله عليه وقيل: لا يعتبر إذنهما إذا كانا رقيقين، وبه قطع أبو البركات، لعدم ولايتهما، أشبها المجنونين (٣).

وذهبت الحنفية للتفصيل فقالوا بكراهة الخروج بغير إذن الوالدين الكافرين إن كان الحمل لهما الشفقة، وخشية القتل.

قال ابن مازة الحنفي تتملفه: فإن كرها خروجه لكراهة قتاله مع أهل دينه، ولأجل المشقة عليه أيضاً لم يخرج لوجود المعنى المانع عن الخروج، وهو الخوف والمشقة عليه (٤).

⁽١) الأم (٤/ ١٧١).

⁽۲) المغني (۹/ ۲۰۸).

⁽٣) شرح مختصر الخرقي (٦/ ٤٣٩).

⁽٤) المحيط البرهان في الفقه النعمان فقه الإمام أبي حنيفة (٥/ ٣٩٠).

المبحث السابع: هل يَسْتأذن أبويه الرقيقين في الجهاد؟

قال ابن قدامة كَاللهُ: فَأَمَّا إِنْ كَانَ أَبُواهُ رَقِيقَيْنِ، فَعُمُومُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ يَقْتَضِي وُجُوبَ اسْتِئْذَانِهَا الْحُرَّيْنِ، وَكِحْتَمِلُ وُجُوبَ اسْتِئْذَانِهَا الْخُرَّيْنِ، وَيَحْتَمِلُ أَبُوانِ مُسْلِمَانِ، فَأَشْبَهَا الْخُرَّيْنِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُعْتَمِلُ الْمُحْرَبُ الْمُحْرَبُ الْمُحْرَبُ الْمُحْرَبُ الْمُحْرَبُ الْمُحْرَبُ اللهُ اللهُولِي اللهُ الله

المبحث الثامن: هل يستأذن أبويه المجنونين؟

قال ابن قدامة يَحْلَللهُ: وَإِنْ كَانَا مَجْنُونَيْنِ فَلَا إِذْنَ لَهُمَّا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ اسْتِئْذَانُهُمَّا (٢).

قلتُ: هذا وإن كان استئذان المجنون متعذّرٌ بالفعل، إلا أن الوالدين إذا احتاجا إليه لخدمة وقيامه بها فلا يجوز الخروج للغزو وإن كانا مجنونين أو أحدهما، لما يترتب من تضييعها، وحصول الضرر بخروجه، على ما تقدم من أدلة بر الوالدين، ولكون علمة الإذن حاصلةٌ وهي حاجة الوالدين للولد، بل هما أو أحدهما إن كان مجنوناً فهو أحوج له من الأب العاقل — والله تعالى أعلم.

المبحث التاسع؛ هل يُستأذن الأبوين المنافقين للجهاد؟

ولا يجب على من أراد الجهاد استئذان أبوية إن علم منهما نفاقاً، أو المنافق منهما. قالَ الشَّافِعِيُّ يَخْلَشُهُ: وَأَيُّ الْأَبَوَيْنِ أَسْلَمَ كَانَ حَقًّا عَلَى الْوَلَدِ أَنْ لَا يَغْزُو إلَّا بِإِذْنِهِ إلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَدِ أَنْ لَا يَغْزُو (١٠). إلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَدِ مَنْ الْوَالِدِ نِفَاقًا (٢٠) فَلَا يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِ طَاعَةٌ فِي الْغَزْوِ (١٠).

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) المغنى (٩/ ٢٠٩).

⁽٣) وظاهر كلام الإمام الشافعي : محمولٌ على النفاق الأكبر الذي هو الكفر المخرج من الملة، والله تعالى أعلم.

⁽٤) الأم (٤/ ١٧٢).

المبحث العاشر: هل يُستأذن الغريم من غريمه لجهاد الدفع؟

لا يستأذن الغريم غريمه لجهاد الدفع لعموم الأدلة السابقة في وجوب الدفع إذا داهم العدو بلاد المسلمين.

وفي هذه الصورة لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في عدم وجوب استئذان الغريم من غريمه، ولذلك للمصلحة المقتضية لذلك من مدفع العدو، إذا غلب على الديار وداهمه، فلا معنىً حينئذ من الاستئذان.

وقال الله تعالى: ﴿ ٱنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالَا وَجَلِهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة: ١٤].

قال الطبري تعتلف: وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب أن يقال: إن الله تعالى ذكره أمر المؤمنين بالنَّفر لجهاد أعدائه في سبيله، خفافًا وثقالا. وقد يدخل في «الخفاف» كل من كان سهلا عليه النفر لقوة بدنه على ذلك، وصحة جسمه وشبابه، ومن كان ذا يُسْرِ بهالٍ وفراغ من الاشتغال، وقادرًا على الظهر والركاب.

ويدخل في «الثقال»، كل من كان بخلاف ذلك، من ضعيف الجسم وعليله وسقيمه، ومن مُعسِر من المال، ومشتغل بضيعة ومعاش، ومن كان لا ظهرَ له ولا ركاب، والشيخ وذو السِّن والعِيَال.

فإذ كان قد يدخل في «الخفاف» و «الثقال» من وصفنا من أهل الصفات التي ذكرنا، ولم يكن الله جل ثناؤه خصَّ من ذلك صنفًا دون صنف في الكتاب، ولا على لسان الرسول على ولا نَصَب على خصوصه دليلا وجب أن يقال: إن الله جل ثناؤه أمر المؤمنين من أصحاب رسوله بالنفر للجهاد في سبيله خفافًا و ثقالا مع رسوله على كل حال من أحوال الخفّة والثقل (١).

وقال القرطبي يَخَلَّلُهُ: الرَّابِعَةُ: وَذَلِكَ إِذَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ بِغَلَبَةِ الْعَدُوِّ عَلَى قُطْرِ مِنَ الْأَقْطَارِ، أَوْ بِحُلُولِهِ بِالْمُقْرِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ وَجَبَ عَلَى جَمِيعٍ أَهْلِ تِلْكَ الدَّارِ أَنْ يَنَّفِرُوا

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٤/ ٢٦٩).

وَيَخْرُجُوا إِلَيْهِ خِفَافًا وَثِقَالًا، شَبَابًا وَشُيُوخًا، كُلُّ عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِ، مَنْ كَانَ لَهُ أَبٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَمَنْ لَا أَبَ لَهُ، وَلَا يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ، مِنْ مُقَاتِلِ أَوْ مُكَثِّرٍ (١).

ولأن الجهاد إذا كان فرض عين لا يحتمل التأخير وقضاء الدين يحتمل، والضرر في ترك في ترك الخروج أعظم من الضرر في الامتناع عن قضاء الدين؛ لأن الضرر في ترك الخروج يرجع إلى كافة المسلمين فالواجب الاشتغال بدفع أعظم الضررين ولأن الجهاد إذا تعين يعتبر فرضا وتركه معصية (٢).

المبحث الحادي عشر: إذن الغريم من غريمه في جهاد التطوع

ولا يجوز في جهاد التطوع الخروج إلا بإذن الغريم (الدائن)، وهو قول الجمهور من الأحناف، والشافعية، والحنابلة.

کھ والدليل:

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللهُ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ، إِلَّا الدَّيْنَ» (٣).

وفي رواية: عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدَّيْنَ»(٤).

اقوال أصحاب المذاهب:

كرأولاً: المذهب الحنفي:

قال الزيلعي يَخَلَفُهُ: وَكَذَا الْمَدِينُ لَا يَخُرُجُ إِلَّا بِإِذْنِ الدَّائِنِ إِلَّا فِي النَّفِيرِ الْعَامِّ وَالْأَصْلُ فِيهِ قوله تعالى: ﴿ ٱنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالَا ﴾ [التوبة: ٤١] أَيْ ٱخْرُجُوا إِلَى الجُهادِ شَبَابًا وَشُيُوحًا أَوْ رُكْبَانًا وَمُشَاةً أَوْ فُقَرَاءَ وَأَغْنِيَاءَ وَقَدْ جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ خِفَافًا شَبَابًا

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٨/ ١٥١).

⁽٢) أحكام المجاهد بالنفس في سبيل الله ﷺ في الفقه الإسلامي لمرعي بن عبد الله بن مرعي (١/ ٣٢٤).

⁽٣) رواه مسلم (١٨٨٦).

⁽٤) المصدر السابق.

أَغْنِيَاءً، وَثِقَالًا شُيُوخًا فُقَرَاءَ وَهَذَا أَبْلَغُ (١).

كرثانياً: المذهب الشافعي:

قال الشافعي كَلَّلَهُ: [الْعُذْرُ بِغَيْرِ الْعَارِضِ فِي الْبَدَنِ] إِذَا كَانَ سَالِمَ الْبَدَنِ قَوِيَّهُ وَاجِدًا لِمَا يَكُونُ خَلَفَ يَكُونُ دَاخِلًا فِيمَنْ عَلَيْهِ فَرْضُ الجِهَادِ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَمَنْ خَلَفَ يَكُونُ دَاخِلًا فِيمَنْ عَلَيْهِ فَرْضُ الجُهَادِ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ دَيْنٌ، وَلَا وَاحِدٌ مِنْ أَبَوَيْنِ يَمْنَعُهُ، فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَغُنُو بِحَالٍ إِلَّا بِإِذْنِ أَهْلِ الدَّيْنِ.

وقال الشيرازي تخلفه: (فصل): ولا يجب على من عليه دين حال من أن يجاهد من غير إذن غريمه لما روى أبو قتادة عليه أن رجلاً أتى النبي عليه فقال: يا رسول الله أرأيت إن قتلت في سبيل الله كفر الله خطاياي؟ قال رسول الله عليه و إن قُتِلْتَ في سبيل الله صابرًا مُحْتَسِبًا مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرِ كَفَرَ خَطَايَاكَ إلا الدَّيْنَ، كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبِرِيلُ»، ولأن فرض الدين متعين عليه فلا يجوز تركه لفرض على الكفاية يقوم عنه غيره مقامه فإن استناب من يقضيه من مال حاضر جاز لأن الغريم يصل إلى حقه وإن كان من مال غائب لم يجز؛ لأنه قد يتلف فيضيع حق الغريم.

وإن كان الدين مؤجلاً ففيه وجهان:

أحدهما: أنه يجوز أن يجاهد من غير إذن الغريم كما يجوز أن يسافر لغير الجهاد.

والثاني: أنه لا يجوز لأنه يتعرض للقتل طلباً للشهادة فلا يؤمن أن يقتل فيضيع دينه (٣).

⁽١) تبيين الحقائق (٣/ ٢٤٢).

⁽٢) الأم (٤/ ١٧١).

⁽٣) المُهذَّب (٣/ ٢٦٨)، وانظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢١/ ١٠٩).

كر ثالثاً: المذهب الحنبلي:

وقال ابن قدامة كَتَلَمْ: فَصْلٌ وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌ أَوْ مُؤَجَّلٌ، لَمْ يَجُوْ لَهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْعَزْوِ إِلَّا بِإِذْنِ غَرِيمِهِ، إِلَّا أَنْ يَتُرُكَ وَفَاءً، أَوْ يُقِيمَ بِهِ كَفِيلًا، أَوْ يُوتَّقَهُ بِرَهْنِ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَرَخَّصَ مَالِكٌ فِي الْغَزْوِ لَمِنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَوَجَّهُ المُطَالَبَةُ بِهِ وَلَا حَبْسُهُ مِنْ أَجْلِهِ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْ الْغَزْوِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِينٌ. وَلَنَا أَنَّ الجِهَادَ تَقْصَدُ مِنْهُ الشَّهَادَةُ الَّتِي تَفُوتُ بِهَا النَّفْسُ فَيَفُوتُ الْحُقُّ بِفَوَاتِهَا، وَقَدْ جَاءَ أَنَّ رَجُلًا جَاءً إِلَى رَسُولِ الله صَابِرًا مُحْتَسِبًا، حَاءً إِلَى رَسُولِ الله صَابِرًا مُحْتَسِبًا، حَاءً إِلَى رَسُولِ الله صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَقَدْ حَاءً أَنَّ رَجُلًا تَكَوَّ عَلَي خَطَايَايَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

وَأَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الجِهَادُ، فَلَا إِذْنَ لِغَرِيمِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ، فَكَانَ مُقَدَّمًا عَلَى مَا فِي ذِمَّتِهِ، كَسَائِرِ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ، وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِمَظَانِّ الْقَتْلِ ؛ مِنْ الْمُبَارَزَةِ، وَالْوُقُوفِ فِي أَوَّلِ اللَّقَاتِلَةِ، لِأَنَّ فِيهِ تَغْرِيرًا بِتَغْوِيتِ الْحَقِّ. وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً، أَوْ اللَّهُ بْنَ أَقَامَ كَفِيلًا، فَلَهُ الْغَزْقُ بِغَيْرِ إِذِن نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي مَنْ تَرَكَ وَفَاءً، لِأَنَّ عَبْدَ الله بْنَ حَرَامِ أَبَا جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله خَرَجَ إِلَى أُحُدٍ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ، فَاسْتُشْهِدَ، وَقَضَاهُ عَنْهُ ابْنُهُ حَرَامِ أَبَا جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله خَرَجَ إِلَى أُحُدٍ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ، فَاسْتُشْهِدَ، وَقَضَاهُ عَنْهُ ابْنُهُ عَرَامِ اللهُ أَحْدِ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ، فَاسْتُشْهِدَ، وَقَضَاهُ عَنْهُ ابْنُهُ ابْنُهُ النَّبِيِّ عَلْدُ اللهُ أَحْدِهُ وَعَلَيْهِ وَيُنْ كَثِيرٌ، فَاسْتُشْهِدَ، وَقَالَ «مَا زَالَتْ بِعِلْمِ النَّبِيِّ وَلَمْ يَذُمَّهُ النَّبِيِّ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْكِرْ فِعْلَهُ، بَلْ مَدَحَهُ، وَقَالَ «مَا زَالَتْ الله أَحْيَا اللهُ أَيْكُو وَعَلَى اللهُ أَجْنِحَتِهَا، حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ». وقَالَ لا بْنِهِ جَابِرٌ ﴿ أَشَعَرْتَ أَنَّ الله أَحْيَا اللهُ أَنْكُونُ وَعَلَمْهُ كَفَاحًا اللهُ أَنْكُونُ وَعَلَى اللهُ أَيْكُونُ وَعَلَهُ وَكَلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلُونَ الله أَنْكُونُ وَقَالَ لا بُنِهِ جَابِرٌ ﴿ وَكَلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلَّهُ وَكُلُونُ اللهُ أَنْ عَلَا لَا اللهُ الْمُ الْمُحْرَبِ وَعَلَى اللهُ الْمُعَرِقُ وَلَا اللهُ الْعَلَى اللهُ الْمُؤْتِ وَلَا لَا اللهُ الْمُؤْمِ وَلَى اللهُ الْمُؤْمِلِ اللهُ الْمُؤْمِ وَلَا لَا اللهُ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ

وخالفت المالكيَّة: ففصَّلت في المسألة وقالوا بجواز الخروج من غير إذن الدائن إن كان عاجزاً عن الأداء.

قال أبو الوليد الباجي كَلَلْهُ: [مسألة: يريد أن يخرج إلى المصيصة يجاهد بها وعليه دين].

مسألة وسأل رجل مالكا فقال له: إن علي ألفا وستهائة درهم لناس (شتى، في

⁽١) تقدم قريباً.

⁽٢) المغنى (٩/ ٢٠٩)، وانظر: الكافي في فقه الإمام أحمد (٤/ ١١٩).

⁽٣) رواه البخاري (١٢٤٤)، ومسلم (٢٤٧١).

أقطار الأرض، منهم من قد مات، وله ورثة، ومنهم من هو حي، ومنهم من قد مات – ولا أعرف له ورثة؛ والذي لهم علي يختلف، منهم من له المائة درهم، والخمسون، والألف، وأقل من ذلك وأكثر؛ وهم في بلدان شتى، وقد عجزت عنه، وطلبت فيه نحوا من ثلاثين سنة). فلم أقو على أدائها، ولم أرزق شيئا، فأحببت أن أخرج إلى المصيصة فأجاهد بها، فإن يدركني بها موت، فأحب المواضع إلى؛ وإن أرزق بها شيئا قضيت بها ديني؟ قال مالك: ما أرى بأسا، وأمره أن يفعل ذلك، وأن يخرج إليها.

وقال محمد بن رشد كتاته: وهذا كما قال؛ لأن الذي عليه الدين، إذا كان عديما، فله أن يغزو بغير إذن الذي له عليه الدين؛ إذ لا منفعة للذي له عليه الدين في تركه الغزو، وقد يرزق في الغزو ما يؤدي به الدين عن نفسه، ففي الغزو منفعة له ولصاحب الدين، وأما من عليه دين وهو مليء فلا يجوز له أن يغزو بغير إذن صاحب الدين، إلا أن يكون الدين الذي عليه لم يحل بعد، فيوكل من يقضيه عنه عند حلوله، قاله سحنون في كتاب ابنه، وحكى ابن حبيب في الواضحة عن مالك، أنه كان يوسع لمن عليه دين أن يغزو إذا خلف وفاء من دينه، أو أذن له غرماؤه بالخروج، وإن لم يدع وفاء من دينه، فظاهر قوله أنه ليس عليه أن يستأذن غريمه، إلا إذا لم يدع وفاء وهو بعيد (۱).

المسالة الثاني عشر: إذن العبد من سيده لجهاد التطوع

ولا يجوز للعبد الغزو لجهاد التطوع إلاَّ بإذن سيده، ولا خلاف في ذلك.

قال ابن رشد يَتِلَنهُ: وَأَمَّا عَلَى مَنْ يَجِبُ فَهُمُ الرِّجَالُ الْأَحْرَارُ الْبَالِغُونَ الَّذِينَ يَجِدُونَ بِهَا يَغْزُونَ الْأَصِحَّاءُ لَا الْمُرْضَى وَلَا الزَّمْنَى، وَذَلِكَ لَا خِلَافَ فِيهِ؛ لِقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَبُ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَبُ ۖ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَبُ ۗ ﴿ النت اللهِ عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلْفَرِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ وَقَوْلِهِ: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلضَّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ

⁽۱) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة (۲/ ٥٢٩)، وانظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (۲/ ١٤٤).

حَرَجُ ﴾ [التوبة: ٩١] الْآيَةَ (١).

قال الله تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾ [النساء: ٧١]

قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ يُقَالُ: نَفَرَ يَنْفِرُ (بِكَسْرِ الْفَاءِ) نَفِيرًا. وَنَفَرَتِ الدَّابَّةُ تَنْفُرُ (بِضَمِّ الْفَاءِ) نُفُورًا، المُعْنَى: انْهَضُوا لِقِتَالِ الْعَدُّوِّ. وَاسْتَنْفَرَ الْإِمَامُ النَّاسَ دَعَاهُمْ إِلَى النَّفْرِ، أَيْ لِلْخُرُوجِ إِلَى قِتَالِ الْعَدُوِّ. وَالنَّفِيرُ اسْمٌ لِلْقَوْمِ الَّذِينَ يَنْفِرُونَ، وَأَصْلُهُ مِنَ ٱلنَّفَارِ وَالنُّفُورِ وَهُوَ الْفَزَعُ، وَمِنْهُ قوله تعالى: ﴿ وَلَّوْا عَلَىٰ أَذَّبَرِهِمْ نُفُورًا ﴾ [الإسراء:١٦] أيْ نَافِرِينَ. وَمِنْهُ نَفَرَ الْجِلْدُ أَيْ وَرِمَ. وَتَخَلَّلَ رَجُلٌ بِالْقَصَبِ فَنَفَرَ فَمُهُ أَيْ وَرِمَ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: إِنَّهَا هُوَ مِنْ نِفَارِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ تَجَافِيهِ عَنْهُ وَتَبَاعُدُهُ مِنْهُ.

قالَ ابْنُ فَارِسِ: النَّفَرُ عِدَّةُ رِجَالٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشَرَةٍ. وَالنَّفِيرُ النَّفَرُ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ النَّفْرُ وَالنُّفْرَةُ، حَكَّاهَا الْفَرَّاءُ بِالْهَاءِ. وَيَوْمُ النَّفْرُ: يَوْمَ يَنْفِرُ النَّاسُ عَنْ مِنِّي. ﴿ ثُبَاتٍ ﴾ مَعْنَاهُ جَمَاعَاتٌ مُتَفَرِّقَاتٌ. وَيُقَالُ: ثُبِينَ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ.

قالَ عَمْرُو بْنُ كلثوم:

فَتُصْبِحُ خَيْلُنَا عُصْبًا ثُبِينَا

فأما يوم خشينا عَلَيْهِمْ فَقوله تعالى: ﴿ ثُبَاتٍ ﴾ كِنَايَةٌ عَن السَّرَايَا، الْوَاحِدَةُ ثُبَةٌ وَهِيَ الْعِصَابَةُ مِنَ النَّاس. وِكَانَتْ فِي الْأَصْلِ النَّبْيَةُ. وَقَدْ ثَبَّيْتُ الْجِيْشَ جَعَلْتُهُمْ ثُبَّةً ثُبَّةً. وَالثَّبَةُ: وَسَطَ الْحَوْضَ

الَّذِي يَثُونَ إِلَيْهِ الْمَاءُ أَيْ يَرْجِعُ.

قَالَ النَّحَاسُ: وَرُبَّهَا تَوَهَّمَ الضَّعِيفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُمَا وَاحِدٌ، وَأَنَّ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، فَثْبَةُ الْحُوْضِ يُقَالُ فِي تَصْغِيرَهَا: ثُوَيْبَةُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ ثَابَ يَثُوبُ. وَيُقَالُ فِي الْجِمَاعِةِ: ثيبة. قال غير: فَثُبَّةُ الْحُوْضِ مَحَذُّوفَةُ الْوَاوِ وَهُوَ عَيْنُ الْفِعْل، وثبة الجماعة مُعْتَلَّ اللَّام مِنْ تَبَا يَثْبُو مِثْلَ خَلَا يَخْلُو. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الثُّبَةُ بمَعْنَى أَلْجَمَاعَةِ مِنْ ثُبَةِ الْحُوْضِ؛ لِأَنَّ المَّاءَ إِذَا ثَابَ اجتمع فعلى هذا تصغر به الجماعة تُوبية فَتَدْخُلُ

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١٤٣).

إِحْدَى الْيَاءَيْنِ فِي الْأُخْرَى.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ثُبَةَ الْجَهَاعَةِ إِنَّمَا اشْتُقَّتْ مِنْ ثَبَيْتُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَثْنَيْتُ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ وَجَمَعْتُ مَحَاسِنَ ذِكْرِهِ فَيَعُودُ إِلَى الإَجْتِهَاعِ. الرَّابِعَةُ قوله تعالى: ﴿أُو ٱنفِرُواْ جَمِيعَا ﴾ مَعْنَاهُ الْجَيْشُ الْكَثِيفُ مَعَ الرَّسُولِ عِيْدٍ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ. وَلَا ثَخْرَجُ السَّرَايَا إِلَّا مَعْنَاهُ الْجَيْشُ الْكَثِيفُ مَعَ الرَّسُولِ عِيْدٍ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ. وَلَا ثَخْرَجُ السَّرَايَا إِلَّا مِعْنَاهُ الْإِمَامِ لِيَكُونَ مُتَجَسِّمًا لَهُمْ، عَضُدًا مِنْ وَرَائِهِمْ، وَرُبَّمَ احْتَاجُوا إِلَى دَرْئِهِ. وَسَيَأْتِي حُكْمُ السَّرَايَا وَغَنَائِمِهِمْ وَأَحْكَامُ الجُيُوشِ وَوُجُوبُ النَّفِيرِ فِي (الْأَنْفَالِ وَسَيَأْتِي حُكْمُ السَّرَايَا وَغَنَائِمِهِمْ وَأَحْكَامُ الجُيُوشِ وَوُجُوبُ النَّفِيرِ فِي (الْأَنْفَالِ وَبَرَاءَةً) إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى.

ذَكَرَ ابْنُ خُويْزِ مَنْدَادُ: وَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوحَةٌ بِقوله تعالى: ﴿ اَنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالَا ﴾ وَيِقَوْلِهِ: ﴿ اَنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالَا ﴾ وَيِقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ مَمِيعًا ﴾ وَلأَنْ يَكُونَ ﴿ اَنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالَا ﴾ مَنْسُوحًا بِقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ مَن اللهَ اللهُ وَمِنْ اللهُ اللهُ وَمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَانَ اللهُ وَمُن اللهُ اللهُ وَيَقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ وَمُنُونَ لِيَنفِرُواْ كَانَ اللهُ وَمُن اللهُ اللهُ وَمُنَى سَدَّ النَّغُورَ بَعْضُ المُسْلِمِينَ أَسْقِطَ الْفَرْضُ عَنِ الْبَاقِينَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْايَتِيْنِ جَمِيعًا مُحُكَمَتَانِ، إِحْدَاهُمَا فِي الْوَقْتِ اللّهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ الْبُعَيْنِ الجُمِيعِ، وَالْأَحْرَى عِنْدَ الاِكْتِفَاءِ بِطَائِفَةٍ دُونَ غيرِها (١٠).

قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَلِبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَى إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ۞ وَلَيِنْ أَصَلِبَكُمْ فَضْلُ مِّنَ ٱللَّهِ لَيْعُولَنَّ كَأَن لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مُودَّةٌ يُلِينَنِي كُنتُ مَعَهُمُ فَأَفُوزَ فَوْزًا لَيَعُولَنَّ كَأَن لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مُ مَودَّةٌ يُلِينَنِي كُنتُ مَعَهُمُ فَأَفُوزَ فَوْزًا كَيْفُولَ فَوْزًا عَلَيْمًا ﴾ [الساء:٢٧-٧]

قال الإمام الطبري تعمّله: وهذا نعت من الله تعالى ذكره للمنافقين، نعتهم لنبيه وأصحابه ووصفهم بصفتهم فقال: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ ﴾، أيها المؤمنون، يعني: من عِدَادكم وقومكم، ومن يتشّبه بكم، ويظهر أنه من أهل دعوتكم ومِلَّتكم، وهو منافق يبطِّئ من أطاعه منكم عن جهاد عدوكم وقتالهم إذا أنتم نفرتم إليهم ﴿ فَإِن أَصَابِتُكُم هُزِيمة، أو نالكم قتل أو جراح من عدوكم قال: ﴿ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَى إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾، فيصيبني جراح أو ألم أو قتل، قال: ﴿ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَى إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾، فيصيبني جراح أو ألم أو قتل،

⁽١) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٧٥).

وسَرَّه تخلّفه عنكم، شماتة بكم؛ لأنه من أهل الشك في وعد الله الذي وعد المؤمنين على ما نالهم في سبيله من الأجر والثواب، وفي وعيده. فهو غيرُ راج ثوابًا، ولا خائف عقابًا(١).

وقال الشوكاني يَعْتَشَهُ: قَوْلُهُ: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَ ﴾ التَّبْطِئَةُ وَالْإِبْطَاءُ: التَّأَخُّرُ، وَالْمُرَادُ: المُنَافِقُونَ كَانُوا يَقْعُدُونَ عَنِ الْخُرُوجِ وَيُقْعِدُونَ غَيْرَهُمْ.

وَالمُعْنَى: أَنَّ مِنْ دُخَلَائِكُمْ وَجِنْسِكُمْ، وَمَنْ أَطْهَرَ إِيهَانَهُ لَكُمْ نِفَاقًا، مَنْ يُبَطِّئُ المؤامنين ويثبطهم. واللام في قوله: ﴿لَمَنَ ﴾ لَامُ تَوْكِيدٍ. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَيُبَطِّئَنَ ﴾ لَامُ جَوَابِ القسم، و «من» فِي مَوْضِع نَصْبٍ، وَصِلَتُهَا: الْجُمْلَةُ.

وَقَرَأً مُجَاهِدٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَالْكَلْبِيُّ: ﴿ لَيُبَطِّئَنَ ﴾ بِالتَّخْفِيفِ ﴿ فَإِنْ أَصَلِبَتُكُم مُصِيبَةٌ ﴾ مِنْ قَتْلٍ أَوْ هَزِيمَةٍ أَوْ ذَهَابِ مَالٍ. قَالَ هَذَا الْمُنَافِقُ: ﴿ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَى إِذْ لَمُ أَكُن مَّعَهُمْ ﴾ حَتَّى يُصِيبَنِي مَا أَصابِهم ﴿ وَلَبِنْ أَصَلِبَكُمْ فَضْلٌ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ غَنِيمَةٌ أَوْ فَتْحُ لَيَقُولَنَّ هَذَا الْمُنَافِقُ قَوْلَ نادم حاسد: ﴿ يَلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿ كَأَن لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةً ﴾: جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ لَيَقُولُنَّ وَبَيْنَ مَفْعُولِهِ، وَهُوَ: يَا لَيْتَنِي وَقِيلَ: إِنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيبًا وَتَأْخِيرًا - وَقِيلَ: المُعْنَى: لَيَقُولُنَّ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ، أَيْ: كَأَنْ لَمْ يُعَاقِدْكُمْ عَلَى الجِهَادِ وَقِيلَ: هُوَ فِي مَوْضِع نَصْبٍ عَلَى الْجُهَادِ وَقِيلَ: هُوَ فِي مَوْضِع نَصْبٍ عَلَى الْحُالِ.

وَقَرَأُ الْخُسَنُ: ﴿ لَيَقُولَنَّ ﴾ بِضَمِّ اللَّامِ عَلَى مَعْنَى مَنْ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: ﴿ كَأَن لَّمْ تَكُنْ ﴾: بِالتَّاءِ، عَلَى لَفْظِ الْمُودَّةِ. قَوْلُهُ: ﴿ فَأَفُوزَ ﴾ بِالنَّاءِ، عَلَى لَفْظِ الْمُودَّةِ. قَوْلُهُ: ﴿ فَأَفُوزَ ﴾ بِالنَّصْبِ، عَلَى جَوَابِ التَّمَنِّي. وَقَرَأَ الْحُسَنُ: فَأَفُوزَ بِالرَّفْع.

قَوْلُهُ: ﴿فَلْيُقَاٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ ﴾ [انساء:٧٤] هَذَا أَمْرٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَقَدَّمَ الظَّرْفَ عَلَى الْفَاعِلِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُولِي اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٨/ ٥٣٨).

المُوْصُوفُونَ بِأَنَّ مِنْهُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَ، فَلْيُقَاتِلِ المُخْلِصُونَ الْبَاذِلُونَ أَنْفُسَهُمُ، الْبَائِعُونَ لِلْحُيَاةِ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ. ثُمَّ وَعَدَ المُقَاتِلِينَ فِي سَبِيلِ الله بِأَنَّهُ سَيُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا لَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ:

إِذَا قُتِلَ فَازَ بِالشَّهَادَةِ الَّتِي هِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْأُجُورِ، وَإِنْ عَلَبَ وَظَفِرَ كَانَ لَهُ أَجْرُ مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ الله مَعَ مَا قَدْ نَالَهُ مِنَ الْعُلُوِّ فِي الدَّنْيَا وَالْغَنِيمَةِ، وَظَاهِرُ هَذَا: يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ مَنْ قُتِلَ شَهِيدًا أَوِ انْقَلَبَ غَانِيًا، وَرُبَّمَا يُقَالُ: إِنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا يَقَالُ: إِنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا هِيَ فِي إِيتَاءِ الْأَجْرِ الْعَظِيمِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ أَجْرُهُمَا مُسْتَوِيًا، فَإِنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ عَظِيمًا هُوَ مِنَ الْأَمُورِ النَّسْبِيَةِ الَّتِي يَكُونُ بَعْضُهَا عَظِيمًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا هُو دُونَهُ، وَحَقِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا هُو دُونَهُ، وَحَقِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا هُو فَوْقَهُ. قَوْلُهُ: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴿ السَاءِ: ٧٠] خِطَابُ إِللْمُؤْمِنِينَ الْمُأْمُورِينَ بِالْقِتَالِ عَلَى طَرِيقِ الإِلْتِفَاتِ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَٱلْمُسْتَضَعَفِينَ ﴾ مَجْرُورٌ عَطْفًا عَلَى الْإِسْمِ الشَّرِيفِ، أَيْ: مَا لَكُمَ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الله وَسَبِيلِ الْمُسْتَضْعَفِينَ حَتَّى تُخَلِّصُوهُمْ مِنَ الْأَسْرِ، وَتُرِيحُوهُمْ مِمَّا هُمْ فِيهِ مِنَ الْجَهْدِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، أَيْ: وَأَخُصُّ اللهُمْ فِيهِ مِنَ الْجَهْدِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، أَيْ: وَأَخُصُّ اللهُمْ فِيهِ مِنَ الْجَهْدِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الله واختار الأوّل الزجاجُ الله عَلَيْهِ سَبِيلُ الله، واختار الأوّل الزجاجُ والأزهريُّ.

قال مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ: أَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ الْمُعْنَى: وَفِي الْمُسْتَضْعَفِينَ، فَيَكُونَ عَطْفًا عَلَى السَّبِيلِ، وَالْمُرَادُ بِالْمُسْتَضْعَفِينَ هُنَا: مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ تَحْتَ إِذْلَالِ الْكُفَّارِ (١).

⁽١) فتح القدير (١/ ٥٦١).

قال الله تعالى: ﴿فَلْيُقَتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ ٱلَّذِينَ يَشُرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْآخِرَةِ وَمَن يُقَتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ فَيَقْتُلُ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُوْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ۞ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَانِ ٱلنَّهِ مَا اللّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَانِ ٱلنَّهِ مِنَ الرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَانِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللّهُ اللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللللهُ الللهُ ال

قال ابن عاشور تخلله: الْفَاءُ: إِمَّا لِلتَّفْرِيعِ، تَفْرِيعُ الْأَمْرِ عَلَى الْآخَرِ، أَيْ فُرِّعَ فَلْيَقَاتِلْ عَلَى ﴿ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنْفِرُواْ ﴾ [الساء:٧١]، أَوْ هِيَ فَاءٌ فَصِيحَةٌ، أَفْصَحَتْ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: خُذُوا حِذْرَكُمْ.

وَقَوْلِهِ: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَيُبَطِّئَ ﴾ [الساء:٧٧] لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ اقْتَضَى الْأَمْرَ بِأَخْدِ الحَدْر، وَهُوَ مَهِيَّ وَلِطَلَبِ الْقِتَالِ وَالْأَمْرِ بِالنَّفِيرِ وَالْإِعْلَامِ بِمَنْ حَالَمُمْ حَالُ الْمُتَرَدِّدِ الْمُتَقَاعِسِ، أَيْ فَإِذَا عَلِمْتُمْ جَمِيعَ ذَلِكَ، فَالَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الله هُمُ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحُيَاةَ الدَّنْيَا بِالْآخِرَةِ لَا كُلُّ أَحَدٍ.

 الْحُصُولِ عَلَى ثَوَابِ الْآخِرَةِ شَيْءٌ غَيْرُ ظَاهِرٍ حَتَّى يُعَلَّقَ التَّكْلِيفُ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ ضَمَائِرُ بَيْنَ الْعِبَادِ وَرَبِّمِمْ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ إِسْنَادَ الْأَمْرِ إِلَى أَصْحَابِ هَذِهِ الصِّلَةِ مَقْصُودٌ مِنْهُ التَّنَاءُ عَلَى الْمُجَاهِدِينَ، وَتَحْقِيرُ الْمُطَيِّينَ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ «لَيْسَ بِعُشِّكِ فَادْرُجِي». فَهَذَا تَفْسِيرُ الْآيَةِ بِوَجْهٍ لَا يَعْتَرِيهِ إِشْكَالُ.

وَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَوْ يَغْلِبْ ﴾ أَصْنَافُ الْغَلَبَةِ عَلَى الْعَدُوِّ بِقَتْلِهِمْ أَوْ أَسْرِهِمْ أَوْ غُنْمِ أَمْوَالِهِمْ.

وَإِنَّهَا اقْتَصَرَ عَلَى الْقَتْلِ وَالْغَلَبَةِ فِي قَوْلِهِ: فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ وَلَمْ يَزِدْ أَوْ يُؤْسَرْ إِبَايَةً مِنْ أَنْ يَذْكُرَ هَكُمْ حَالَةً الْأَسْرِ فَسَكَتَ عَنْهَا أَنْ يَذْكُرَ هَكُمْ حَالَةً الْأَسْرِ فَسَكَتَ عَنْهَا لِيَلْمُ يَذْكُرَهَا فِي مَعْرِضِ التَّرْغِيبِ وَإِنْ كَانَ لِلْمُسْلِمِ عَلَيْهَا أَجْرٌ عَظِيمٌ أَيْضًا إِذَا بَذَلَ لِئُلْمُ يَذْكُرَهَا فِي مَعْرِضِ التَّرْغِيبِ وَإِنْ كَانَ لِلْمُسْلِمِ عَلَيْهَا أَجْرٌ عَظِيمٌ أَيْضًا إِذَا بَذَلَ جُهْدَهُ فِي الْحِرْبِ فعلب إِذِ الْحُرْبُ لَا تَخْلُو مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِمَأْمُورِ أَنْ يُلْقِيَ بِيدِهِ إِلَى جُهْدَهُ فِي الْحِرْبِ فعلب إِذِ الْحُرْبُ لَا تَخْلُو مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِمَأْمُورِ أَنْ يُلْقِيَ بِيدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُجْدِي عَنْهُ الْإِسْتِبْسَالُ، فَإِنَّ مِنْ مَنَافِعِ الْإِسْلَامِ اسْتِبْقَاءَ رِجَالِهِ لِيفَاعِ الْعِدُونِ .

وَالْخِطَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَلِتِلُونَ ﴾ الْتِفَاتُ مِنْ طَرِيقِ الْغَيْبَةِ، وَهُوَ طَرِيقُ الْمُوْصُولِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ النَّذِينَ يَشُرُونَ الْحُيَوْةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْآخِرَةَ ﴾ إِلَى طَرِيقِ الْمُخَاطَبَةِ.

وَمَعْنَى ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَتِلُونَ ﴾: مَا يَمْنَعُكُمْ مِنَ الْقِتَالِ، وَأَصْلُ التَّرْكِيبِ: أَيُّ شَيْءٍ حَقُّ لَكُمْ فِي حَالِ كَوْنِكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ، فَجُمْلَةُ لَا تُقاتِلُونَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ اللَّدَلَالَةِ عَلَى مَا مِنْهُ الإِسْتِفْهَامُ.

وَالْإِسْتِفْهَامُ إِنْكَارِيُّ، أَيْ لَا شَيْءَ لَكُمْ فِي حَالِ لَا تُقَاتِلُونَ، وَالْمَرَادُ أَنَّ الَّذِي هُوَ لَكُمْ هُوَ أَنْ تُقَاتِلُوا، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَمْرٍ، أَيْ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ الله لَا يَصُدُّكُمْ شَيْءٌ عَنِ الْقَتَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبٌ مِنْهُ عِنْدَ قُولُه تعالى: ﴿قَالُواْ وَمَا لَنَا أَلَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ لَا يَصُدُّكُمْ شَيْءٌ عَنِ الْقِتَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبٌ مِنْهُ عِنْدَ قُولُه تعالى: ﴿قَالُواْ وَمَا لَنَا أَلَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ [البقرة:٢٤٦].

وَمَعْنَى ﴿ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ لِأَجْلِ دِينِهِ وَلَمِرْضَاتِهِ، فَحَرْفُ (فِي) لِلتَّعْلِيلِ، وَلِأَجْلِ المُسْتَضْعَفِينَ، أَيْ لِنَفْعِهِمْ وَدَفْعِ الْمُشْرِكِينَ عَنْهُمْ.

وَ ﴿ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ الَّذِينَ يَعُدُّهُمُ النَّاس ضعفاء، و(السِّينُ وَالتَّاءُ لِلْحُسْبَانِ،

وَأَرَادَ بِهِمْ مَنْ بَقِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَكَّةَ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ مَنَعَهُمُ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الْهِجْرَةِ بِمُقْتَضَى الصُّلْحِ الَّذِي انْعَقَدَ بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وَبَيْنَ سَفِيرِ قُرَيْش سُهَيْل بْن عَمْرِو إِذْ كَانَ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي انْعَقَدَ عَلَيْهَا الصُّلْحُ: أَنَّ مَنْ جَاءَ إِلَى مَكَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ لَا يُرَدُّ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ جَاءَ إِلَى الْمُدِينَةِ فَارًّا مِنْ مَكَّةَ مُؤْمِنًا يُرَدُّ إِلَى مَكَّةً. وَمِنَ ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ الْوَلِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ. وَسَلَمَةُ بْنُ هِشَامٍ. وَعَيَّاشُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةً. وَأَمَّا النِّسَاءُ فَهُنَّ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ أَوْ وَلَايَى الْأَوْلِيَاءِ الْمُشْرِكِينَ اللَّائِي َيْمُنَّعُهُنَّ أَزْوَاجُهُنَّ وَأَوْلِيَاؤُهُنَّ مِنَ الْهِجْرَةِ: مِثْلَ أُمِّ كُلْثُوم بِنْتِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، وَأُمِّ الْفَضْلِ لُبَابَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ زَوْجِ الْعَبَّاسِ، فَقَدْ كُنَّ يُؤْذَيْنَ وَيُحَقَّرْنَ. وَأَمَّا اَلْوِلْدَانُ فَهُمُ الصِّغَارُ مِنْ أَوْلَادِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَأْلُونَ مِنْ مُشَاهَدَةِ تَعْذِيبِ آبائِهِمْ وَذَوِيهِمْ وَإِيذَاءِ أُمُّهَاتِهِمْ وَحَاضِنَاتِهِمْ، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ

وَالْقِتَالُ فِي سَبِيل هَؤُلاءِ ظَاهِرٌ، لِإِنْقَاذِهِمْ مِنْ فِتْنَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَإِنْقَاذِ الْوِلْدَانِ مِنْ أَنْ يَشِبُّوا عَلَى أَحْوَالَ الْكُفْرِ أَوْ جَهْلِ الْإِيمَانِ.

والقرية هِيَ: مَكَّةُ وَسَأَلُوا الْخُرُوجَ مِنْهَا لِمَا كَدَّرَ قُدْسَهَا مِنْ ظُلْم أَهْلِهَا، أَيْ ظُلْم الشِّرْكِ وَظُلْمِ ٱلْمُؤْمِنِينَ، فِكَرَاهِيَةُ الْمُقَام بِهَا مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا صَارَتْ يَوْمَئِذِ دَارَ شِرْكٍ وَمُنَاوَاةٍ لِدِينِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، وَمِنْ أَجْلَ ذَلِكَ أَحَلَّهَا الله لِرَسُولِهِ أَنْ يُقَاتِلَ أَهْلَهَا، وَقَدْ قَالَ عَبَّاسُ بْنُ مِزْدَاسٍ يَفْتَخِرُ بِاقْتِحَامِ خَيْلِ قَوْمِهِ فِي زُمْرَةِ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ فَتْح

حُنَيْنًا وَهِ مِي دَامِيَةُ الْحُوامِي شَهِدْنَ مَعَ النَّبِيءِ مُسَوَّمَاتٍ سَنَابِكَهَا عَلَى الْبَلَدِ الْحَرَام وَوَقْعَةَ خَالِدٍ شَهِدَتْ وَحَكَّتْ

وَقَدْ سَأَلُوا مِنَ الله وَلِيًّا وَنَصِيرًا، إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلِيٌّ وَلَا نَصِيرٌ فَنَصَرَهُمُ الله

بِنَبِيهِ وَالْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْفَتْحِ. وَعُوتَهُمْ وَهَيَّأَ لَهُمُ النَّصْرَ بِيَدِ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ: وَعُوتَهُمْ وَهَيَّأَ لَهُمُ النَّصْرَ بِيَدِ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَلِّلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّلغُوتِ

الساء:٧٦]، أَيْ فَجَنَّدَ الله لَمُمْ عَاقِبَةَ النَّصْرِ، وَلِذَلِكَ فَرَّعَ عَلَيْهِ الْأَمْرَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَقَاتِلُوٓاْ وَلِيَاءَ ٱلشَّيْطُنَ ۚ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطُنَ كَانَ ضَعِيفًا﴾.

وَ(الطَّاغُوتُ): الْأَصْنَامُ. وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ فِي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّغُوتِ ﴾ [انساء: ٥٠] فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَقَوْلِهِ: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى ٱلطَّغُوتِ ﴾ [انساء: ٦٠].

وَالْمُرَادُ بِكَيْدِ الشَّيْطَانِ تَدْبِيرُهُ. وَهُوَ مَا يَظْهَرُ عَلَى أَنْصَارِهِ مِنَ الْكَيْدِ لِلْمُسْلِمِينَ وَالتَّدْبِيرِ لِتَأْلِيبِ النَّاسِ عَلَيْهِمْ، وَأَكَّدَ الْجُمْلَةَ بِمُؤَكِّدَيْنِ (إِنَّ) (وَكَانَ) الزَّائِدَةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَقَرُّرِ وَوصف الضَّعْفِ لِكَيْدِ الشَّيْطَانِ^(١).

قال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ كَفُرُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ كَفُرُواْ يُقَاتِلُواْ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَانِ ۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ [الساء:٧٦]

هذا إخبار من الله بأن المؤمنين يقاتلون في سبيله ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَنِّلُونَ فِي سَبِيلِهِ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَنِّلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّاعُوتِ ﴾ [الساء:٧٦] الذي هو الشيطان. في ضمن ذلك عدة فوائد:

منها: أنه بحسب إيهان العبد يكون جهاده في سبيل الله، وإخلاصه ومتابعته. فالجهاد في سبيل الله من آثار الإيهان ومقتضياته ولوازمه، كها أن القتال في سبيل الطاغوت من شعب الكفر ومقتضياته.

ومنها: أن الذي يقاتل في سبيل الله ينبغي له ويحسن منه من الصبر والجلد ما لا يقوم به غيره، فإذا كان أولياء الشيطان يصبرون ويقاتلون وهم على باطل، فأهل الحق أولى بذلك، كما قال تعالى: في هذا المعنى: ﴿إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمُ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ الآية [الساء:١٠٤].

ومنها: أن الذي يقاتل في سبيل الله معتمد على ركن وثيق، وهو الحق، والتوكل على الله. فصاحب القوة والركن الوثيق يطلب منه من الصبر والثبات والنشاط ما لا

⁽١) التحرير والتنوير (٥/ ١٢٣).

يطلب ممن يقاتل عن الباطل، الذي لا حقيقة له ولا عاقبة حميدة. فلهذا قال تعالى: ﴿ فَقَاتِلُواْ أُولِيَاءَ ٱلشَّيْطُونِ ۗ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطُنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ [الساء:٧٦].

والكيد: سلوك الطرق الخفية في ضرر العدو، فالشيطان وإن بلغ مَكْرُهُ مهما بلغ فإنه في غاية الضعف، الذي لا يقوم لأدنى شيء من الحق ولا لكيد الله لعباده المؤمنين (١).

قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوّاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ السَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكُوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّبَنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَا أَخُرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَنعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ لَوَلاَ أَخُرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلِ قَرِيبٍ قُلْ مَتَنعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ لَوَلاَ أَخُرَتُنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَنعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اللّهِ السَاء:٧٧]

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَأَصْحَابًا لَهُ أَتُوْا النَّبِيَ عَيِّةٍ بِمَكَّةَ فَقَالَ: «إِنِّي فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، إِنَّا كُنَّا فِي عِزِّ وَنَحْنُ مُشْرِكُونَ، فَلَمَّا آمَنَّا صِرْنَا أَذِلَّةً، فَقَالَ: «إِنِّي أَمُرْتُ بِالْعَفْوِ، فَلَا تُقَاتِلُوا» فَلَنَّا الله إِلَى اللهِ إِلَى اللهِ ينَةِ، أَمَرَنَا بِالْقِتَالِ، فَكَفُّوا، فَأَنْزَلَ الله عَنْ الله عَلْمُ الله عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللْهِ اللهِ اللَّهُ عَلَى اللّهِ اللهِ اللْهِ عَلَى اللّهِ الللهِ اللّهِ عَلَى اللْهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ اللْهِ اللْهِ اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللْهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الللّهِ اللْهِ الللّهِ اللللّهِ الللّهِ الللّهِ اللللّهِ الللّهِ الللّهُ اللّهِ الللّهُ الللّهِ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهِ اللْهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

الآية:

قال الطبري تختلفه: ذكر أن هذه الآية نزلت في قوم من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا قد آمنوا به وصدقوه قبل أن يفرض عليهم الجهاد، وقد فرض عليهم الصلاة والزكاة، وكانوا يسألون الله أن يُفرض عليهم القتال، فلما فرض عليهم القتال شقّ عليهم ذلك، وقالوا ما أخبر الله عنهم في كتابه فتأويل قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للشيخ السعدي (١/ ١٨٧).

⁽٢) إسناده صحيح: رواه النسائي (٣٠٨٦)، وفي السنن الكبرى (٤٢٧٩)، و(٤١٠٤)، والطبري في التفسير (٩٩٥١)، والحاكم (٢/ ٧٦)، (٢/ ٣٣٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٧٤١) من طريق الحُسُيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، به.

لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ ﴿ [الساء:٧٧]، ألم تر بقلبك، يا محمد، فتعلم ﴿ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ ﴾، من أصحابك حين سألوك أن تسأل ربك أن يفرض عليهم القتال.

﴿ كُفُّوٓا أَيْدِيَكُمْ ﴾: فأمسكوها عن قتال المشركين وحربهم.

﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾: يقول: وأدُّوا الصلاة التي فرضها الله عليكم بحدودها.

﴿ وَءَاتُواْ ٱلزَّكُوةَ ﴾، يقول: وأعطوا الزكاة أهلها الذين جعلها الله لهم من أموالكم، تطهيرًا لأبدانكم وأموالكم كرهوا ما أمروا به من كف الأيدي عن قتال المشركين وشق ذلك عليهم.

﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ ﴾: يقول: فلما فرض عليهم القتال الذي كانوا سألوا أن يفرض عليهم.

﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾: يعني: جماعة منهم يخشون الناس، يقول: يخافون الناس أن يقاتلوهم.

﴿ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾: أو أشد خوفًا وقالوا جزعًا من القنال الذي فرض الله عليهم:

﴿ لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ ﴾: لم فرضت علينا القتال؟ ركونًا منهم إلى الدنيا، وإيثارًا للدعة فيها والخفض، على مكروه لقاء العدوّ ومشقة حربهم وقتالهم.

﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنَا ﴾، يخبر عنهم، قالوا: هلا أخرتنا.

﴿ إِلَىٰٓ أَجَلِ قَرِيبٍ ﴾: يعني: إلى أن يموتوا على فُرُشهم وفي منازلهم (١).

وقال ابن كُثير كَثَير كَثَانَهُ: كَانَ المُؤْمِنُونَ فِي الْبِدَاءِ الْإِسْلَامِ وَهُمْ بِمَكَّةَ مَأْمُورِينَ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَإِنَّ لَم تكن ذات النصب، وكانوا مَأْمُورِينَ بِمُواسَاةِ الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ وَكَانُوا مَأْمُورِينَ بِمُواسَاةِ الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ وَكَانُوا مَأْمُورِينَ بِالصَّفْحِ وَالْعَفْوِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ وَالصَّبْرِ إِلَى حِينٍ، وَكَانُوا يَتَحَرَّقُونَ وَكَانُوا مَنْ أَعْدَائِهِمْ وَلَمْ يَكُنِ الْحَالُ إِذْ ذَاكَ مُنَاسِبًا لِأَسْبَابٍ وَيَوْدَوْنَ لَوْ أُمِرُوا بِالْقِتَالِ لِيَشْتَفُوا مِنْ أَعْدَائِهِمْ وَلَمْ يَكُنِ الْحَالُ إِذْ ذَاكَ مُنَاسِبًا لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا: وَلَهُ عَدَدِهِمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَثْرَةِ عَدَدِ عَدُّوهِمْ، وَمِنْهَا:

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٨/ ٧٤٤).

كَوْنُهُمْ كَانُوا فِي بلدهم، وهو بلد حرام، أشرف بِقَاعِ الْأَرْضِ، فَلَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ بِالْقِتَالِ فِيهِ ابتداء كها يقال، فَلِهَذَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْجِهَادِ إِلَّا بِاللَّدِينَةِ لَمَّا صَارَتْ لَهُمْ دَارٌ وَمَنَعَةٌ وَأَنْصَارُ، وَمَعَ هَذَا لَمَّا أُمِرُوا بِهَا كَانُوا يَوَدُّونَهُ، جَزعَ بَعْضُهُمْ منه، وخافوا مُواجَهَةِ النَّاسِ خَوْفًا شَدِيدًا ﴿ وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَا أَخْرَتَنَا إِلَى أَجَلِ قَرِيبٍ ﴿ السَاءَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَا أَخْرَتَنَا إِلَى أَجَلِ قَرِيبٍ ﴾ الساء على الولا أَخَرْتَ فَرْضَهُ إِلَى مُدَّةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ فِيهِ سَفْكُ الدماء، ويتم الأولاد، وتأيم النساء، وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْلَا نُزِلَتْ سُورَةً فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةً فَيُولُ الْزِلْتُ سُورَةً فَيْ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

قال الله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكَكُمُ ٱلْمَوْثُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةً وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَلَاهِ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّعَةٌ يَقُولُواْ هَلاهِ ع مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلُّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ فَمَالِ هَلَوُلَاءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ۞ مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّعَةٍ فَمِن نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء:٧٥-٧٩]

وفي الآيات بيان ذم الفرار من القتال.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية تعمّلة: وقد ذكر تعالى في ضمن آيات الجهاد ذمّ من يخاف العدو، ويطلب الحياة، وبين أن ترك الجهاد لا يدفع عنهم الموت، بل أينها كانوا أدركهم الموت، ولو كانوا في بروج مُشَيَّدة. فلا ينالون بترك الجهاد منفعة، بل لا ينالون إلا خسارة الدنيا والآخرة، فقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِينَ فِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِينَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَحْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ لَوْلاَ أَخَرْتَنَا إِلَى أَبَلِ أَبَلِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْهَمُ ٱلْقِتَالُ لَوْلاَ أَخَرْتَنَا إِلَى أَجَلِ النَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالُ لَوْلاَ أَخَرْتَنَا إِلَى أَبِي

وهذا الفريق: قد قيل: إنهم منافقون، وقيل: نافقوا لما كتب عليهم القتال. وقيل: بل حصل منهم جبن وفشل، فكان في قلوبهم مرض، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣١٥).

أُنزِلَتْ سُورَةٌ تُحُكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِيّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ فَأُولِى لَهُمْ ۞ طَاعَةٌ وَقُولٌ مَّعْرُوفٌ ۞ [عمد: ٢٠-٢١] وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَ إِلَّا غُرُورًا ۞ [الأحزاب: ١٢].

والمعنى متناول لهؤلاء ولهؤلاء ولكل من كان بهذه الحال.

ثم قال: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدُرِكَكُمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةً وَإِن تُصِبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَنذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلُ كُلُّ مِّن عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَنذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلُ كُلُّ مِّن عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَنَوُلاَ عَلَوْهُم لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿ [الساء: ٢٨] فالضمير في قوله: ﴿ وَإِن تُصِبَهُمْ ﴾ يعود إلى من ذكر، وهم «الذين يخشون الناس» أو يعود إلى معلوم، وإن لم يذكر، كما في مواضع كثيرة.

وقد قيل: إن هؤلاء كانوا كفاراً من اليهود.

وقيل: كانوا منافقين. وقيل: بل كانوا من هؤلاء وهؤلاء. والمعنى يعم كل من كان كذلك، ولكن تناوله لمن أظهر الإسلام وأمر بالجهاد أولى.

ثم إذا تناول الذم هؤلاء، فهو للكفار الذين لا يظهرون الإسلام أولى وأحْرَى.

والذي عليه عامة المفسرين: أن «الحسنة» و «السيئة» يراد بهما النعم والمصائب، ليس المراد مجرد ما يفعله الإنسان باختياره، باعتباره من الحسنات أو السيئات (١).

وقال تَعْلَقُهُ: وأيضا: فإن الله أمر بالجهاد في سبيله بالنفس والمال مع أن الجهاد مظنة القتل بل لا بد منه في العادة من القتل.

فقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكُوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقُ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ ﴾ إلى قوله: ﴿ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةً ﴾ [الساء:٧٧-٧٧].

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَانُواْ عَلَهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَارَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ

⁽١) الحسنة والسيئة (ص١٩).

مَسْعُولًا ۞ قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذَا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوّءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ۚ وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيَّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الاحزاب:١٥-١٧].

أن الفرار من الموت أو القتل لا ينفع بل لا بد أن يموت العبد وما أكثر من يفر فيموت أو يقتل، وما أكثر من ثبت فلا يقتل. ثم قال: ولو عشتم لم تمتعوا إلا قليلا ثم تموتوا. ثم أخبر أنه لا أحد يعصمهم من الله؛ إن أراد أن يرحمهم أو يعذبهم، فالفرار من طاعته لا ينجيهم، وأخبر أنه ليس لهم من دون الله ولي ولا نصير.

وقد بين في كتابه: أن ما يوجبه الجبن من الفرار هو من الكبائر الموجبة للنار، فقال: ﴿ يَـٰٓا َيُهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفَا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ۞ وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَبِذِ دُبُرَهُ ٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأُولُهُ جَهَنَّمٌ وَبِثْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [الانفال:١٥-١٦].

فأخبر أن الذين يخافون العدو خوفا منعهم من الجهاد منافقون فقال: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ۞ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَعًا أَوْ مَغَارَتٍ أَوْ مُغَارَتٍ أَوْ مُغَارَتٍ أَوْ مُخَارَتٍ أَوْ مُخَارَتٍ التربة:٥٦].

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه عد الكبائر؛ فذكر: «الشِّرْكُ بِالله، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَالسِّحْرُ وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ» وذكر منها: «الفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ فِي الصَّفَيْنِ» (١).

وعن أبي هريرة فَقِه عن النبي ﷺ أنه قال: «شَرُّ مَا فِي المَرْءِ: شُكِّ هَالِعٌ، أَوْ جُبْنٌ خَالِعٌ»

⁽١) رواه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩) من حديث أبي هريرة ﴿.

وقال النووي: وَأَمَّا عَدُّهُ ﷺ التَّولِّيَ يَوْمَ الزَّحْفِ مِنَ الْكَبَائِرِ فَدَلِيلٌ صَرِيحٌ لِمَذْهَبِ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً فِي كَوْبِهِ كَبِيرَةً. شرح صحيح مسلم (٨٨/٢).

⁽۲) إسنادُه حسن: رواه أبو داود (۲۵۱۱)، وأحمد (۸۰۱۰)، و(۸۲۲۳)، والبخاري في التاريخ الكبير (۱۵۱٤)، وابن المبارك في الجهاد (۱۱۱)، وإسحاق بن راهويه (۳٤٠)، وابن أبي شيبية

قَالَ الله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخُوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ - وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱللهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِن ٱللَّذِينَ يَسْتَثْبِطُونَهُ مِنْهُمُ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ إِلَى ٱللَّهِ عَلَيْكُ ﴾ [انساء: ٨٣]

🕏 وفي الآية مسألتان:

المسألة الأولى: سبب نزول الآيات

عن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﴿ قَالَ: لَمَّا اعْتَزَلَ نَبِيُّ الله عَلَيْ نِسَاءَهُ، قَالَ: دَخَلْتُ الله عَلَيْ نِسَاءَهُ، وَلَكَ الله عَلَيْ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ الله عَلَيْ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ

في المصنف (٢٦٦٠٩)، والطبري في تهذيب الآثار (١٦٩)، وابن حبان (٣٢٥)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٣٥٥)، والمبيهقي في شعب الإيهان (١٠٣٣٧)، والجصَّاص في أحكام القرآن الكريم (٣٢٨)، من طريق مُوسَى بْنِ عُلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبًا هُرَيْرَةَ ﷺ به.

قال الشيخ الألباني: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم غير عبد العزيز بن مروان بن الحكم وهو والدعمر بن عبد العزيز – وهو ثقة. السلسلة الصحيحة (٥٦٠).

وفي شرح الحديث:

قال الخطابي: أصل الهلع الجزع والهالع هاهنا ذو الهلع كقول النابغة: [كليني لهم يا أميمةُ ناصب] أي ذو نصب ويقال: إن الشح أشد من البخل ومعناه البخل يمنعه من إخراج الحق الواجب عليه فإذا استخرج منه هلع وجزع منه. والجبن الخالع: هو الشديد الذي يخلع فؤاده من شدقه. معالم السنن (٢/ ٢٤١).

وقال ابن القيم: وجبنه خالعا أي قد خلع قلبه من مكانه فلا سياحة ولا شجاعة ولا نفع بهاله ولا ببدنه كها يقال: لا طعنة ولا جفنة ولا يطرد ولا يشرد بل قد قمعه وصغره وحقره ودساه الشح والخوف والطمع والفزع وإذا أردت معرفة الهلوع فهو الذي إذا أصابه الجوع مثلا أظهر الاستجاعة وأسرع بها وإذا أصابه الألم أسرع الشكاية وأظهرها وإذا أصابه القهر أظهر الاستطامة والاستكانة وباء بها سريعا، واذا أصابه الجوع أسرع الانطراح على جنبه وأظهر الشكاية وإذا بدا له مأخذ طمع طار إليه سريعا وإذا ظفر به أحله من نفسه محل الروح فلا احتمال ولا أفضال وهذا كله من صغر النفس ودناءتها وتدسيسها في البدن وإخفائها وتحقيرها، والله المستعان. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين (ص ٢٧٥).

قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرْنَ بِالحِجَابِ، فَقَالَ عُمَرُ، فَقُلْتُ: لَأَعْلَمَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكِ أَنْ تُؤْذِي رَسُولَ الله عَيَّا الله عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: مَا لِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، عَلَيْكَ بِعَيْبَتِكَ، قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةً بِنْتِ عُمَرَ، مَا لِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، عَلَيْكَ بِعَيْبَتِكَ، قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةً بِنْتِ عُمَرَ، فَقُلْتُ هَا: يَا حَفْصَةُ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكِ أَنْ تُؤْذِي رَسُولَ الله عَلَيْهِ؟ وَالله، لَقَدْ عَلِمْتِ فَقُلْتُ هَا: يَا حَفْصَةُ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكِ أَنْ تُؤذِي رَسُولَ الله عَلَيْهِ؟ وَالله، لَقَدْ عَلِمْتِ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ، فَبَكَتْ أَشَدَ الْبُكَاءِ، فَقُلْتُ هَا: يَنْ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، فَبَكَتْ أَشَدَ الْبُكَاءِ، فَقُلْتُ هَا: أَيْنَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ؟

قَالَتْ: هُوَ فِي خِزَانَتِهِ فِي الْمُشْرُبَةِ، فَدَخَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ غُلَامٍ رَسُولِ الله ﷺ قَاعِدًا عَلَى أُسْكُفَةِ الْمُشْرُبَةِ، مُدَلِّ رِجْلَيْهِ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ - وَهُوَ جِنْعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ وَيَسْحُدِرُ - فَنَادَيْتُ: يَا رَبَاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ وَسُولُ الله ﷺ فَنَظَرَ رَبَاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْعُرْفَةِ، فَمَ مَنْظُرَ رَبَاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْعُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الله عَلَى مَسُولِ الله عَلَى الله عَلَى مَسُولِ الله عَلَيْتِهِ، فَنَظَرَ رَبَاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْمُ عَلَى مَسُولِ الله عَلَى مَسُولِ الله عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ مَا مَنْ اللهَ عَلَى مَسُولِ الله عَلَيْهِ مَنْ فَى مَلْهُ عَلَى مَسُولِ الله عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى مَسُولِ الله عَلَى مَسُولِ الله عَلَى مَسُولِ الله عَلَى الْمَا عَلَى الْعَلَى الْمَالَعُونُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الْعُولُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الل

فَقُلْتُ: يَا رَبَاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ فَإِنِّي أَظُنَّ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ بِضَرْبِ عُنُقِهَا، وَرَفَعْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ، وَالله، لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ الله ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِهَا، لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا، وَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَأَوْمَا إِلَيَّ أَنِ ارْقَهْ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ وَهُو مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِير، فَجَلَسْتُ، فَأَدْنَى عَلَيْهِ إِزَارَهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَإِذَا الْحُصِيرُ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ، فَنَظُرْتُ بِبَصَرِي فِي خِزَانَةِ رَسُولِ الله ﷺ فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرٍ نَحْوِ الصَّاع، وَمِثْلِهَا قَرَظًا فِي نَاحِيةِ الْغُرْفَةِ، وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقُ، قَالَ: فَابْتَدَرَتْ عَيْنَايَ.

قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ يَا ابْنَ الْخُطَّابِ» قُلْتُ: يَا نَبِيَّ الله، وَمَا لِي لَا أَبْكِي وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِكَ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى، وَذَاكَ قَيْصَرُ وَكِسْرَى فِي قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِكَ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الشِّهَارِ وَالْأَنْهَارِ، وَأَنْتَ رَسُولُ الله ﷺ، وَصَفْوتُهُ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الشِّهَارِ وَالْأَنْهَابِ، أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةُ وَهُمُ الدُّنْيَا؟».

قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلْتُ، وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ؟ فَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهُنَّ، فَإِنَّ الله مَعَكَ، وَمَلاَئِكَتَهُ، وَجِبْرِيلَ، وَمَلاَئِكَتَهُ، وَجِبْرِيلَ، وَمَلَائِكَتَهُ، وَأَنَا، وَأَبُو بَكْرٍ، وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ، وَقَلَّمَا تَكَلَّمْتُ

المسألة الثانية: تأويل الآية

قال الإمام الطبري تخلفه: وقوله: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْحَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ ۗ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَثْبِطُونَهُ، مِنْهُمُ ۖ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللّهِ عَلَيْكُ ﴿ وَالسّاء: ٨٣].

أي أَظهروه ونادَوْا به في الناس، قال الشاعر:

أذاع به في الناس حتى كأنه بعلياءَ نارٌ أوقِدَتْ بثقُوب

وكان إِذا علم النبي ﷺ أنَّه ظاهر على قوم أمِن مِنهم، أو أعْلَمَ تَجَمع قوم يخاف من جمع مِثلِهم، أذاع المنافقون ذلك ليحذر من يكذر من الكفار، ويقوى قلب من

⁽١) رواه مسلم (١٤٧٩).

ينبغي أن يَقْوَى قلبه لما أذاعوا وكان ضَعَفَةُ المُسْلِمين يُشِيعُونَ ذلكَ معهمْ من غير علم بالضرَرِ في ذلك، فقال رَجِّكُ ولو ردوا ذلك إلى أن يأخذوه من قِبَلِ الرسول ومن قبل أولى الأمْرِ منهم، أي من قِبَلِ ذوي العلم والرأي منهم.

وقوله: ﴿ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمُ ﴾ [الساء: ٨٣] أي لعلمه هؤلاءِ الذين أذاعوا به من ضَعَفِة المسلمين من النبي ﷺ وذوي العلم، وكانوا يعلمون مع ذلك هَلْ ينبغي أن يُذَاع أو لا يُذَاعَ.

ومعنى ﴿ يَسْتَنْبِطُونَهُ رَ ﴾ في اللغة: يستخرجونه، وأصله من النبط وهو الماء الذي يخرج من البئر في أول ما يحفر، يقال من ذلك: قد أنبط فلان في غضراء، أي استنبط الماءَ من طينٍ حُر. والنبط إنها سمُّوا نبطاً لاستنباطهم ما يخرج من الأرضين.

وقوله: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ولَا تَبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الساء: ٨٥] قال بعضهم: لولا ما أنزله الله عليكم من القرآن، وبين لكم من الآيات على لسان نبيه ﴿ لَا تَبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾، أي كان أولكم بجوار الكفر.

وهذا ليس قولُ أحد من أهل اللغة، قال أهل اللغة كلُّهم: المعنى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمُ وَرَحْمَتُهُ لَا تَبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الساء: ٨٣] إنها هو استثناء من قوله: ﴿ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ ومِنْهُمُ ﴾ إِلَّا قَلِيلًا.

وقال النحويون: المعنى أذاعوا به إلا قليلًا.

وقالوا أن يكون الاستثناء من أذاعوا به إلا قليلًا أجود، لأن مَا عُلِمَ بالاستنباط فليس الأكثر يعرفه، إنها يستنبط القليل، لأن الفضائل والاستنباط، والاستخراج في القليل من الناس.

وهذا في هذا الموضع غلط من النحويين؛ لأن هذا الاستنباط ليس بشيء يستخرج بنظر وتفكر إنها هو استنباط خبر، فالأكثر يعرف الخبر، إذا خُبِرَ بِه، وإنها القليل المبالِغُ في البلادة لا يَعْلَمُ ما يُخْبرُ بِه، والقول الأول مع هذين القولين جائزة كلها. والله أعلم؛ لأن القرآن قبل أن ينزل والنبي قبل أن يبعث قد كان في الناس القليلُ ممن لم يشاهد القرآن ولا النبي عَلَيْ مَؤمناً.

وقد يجوز أن يقول القائل: إِن من كان قبل هذا مَؤمناً فبفضل الله وبرحمته آمَنَ، فالفضل والرحمة لا يخلو منهما من نال ثواب الله – جلَّ وعزَّ – إلا أن المقصود به في هذا الموضع النبي ﷺ والقرآن (١).

قال الله تعالى: ﴿فَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَٱللَّهُ أَشَدُ بَأْسَا وَأَشَدُ تَنكِيلًا ﴾ [الساء: ٨٤]

🗐 وفي الآية مسائل:

المسألة الأولى: سبب نزول الآية

عن أبي إسحاق، قال: قلت للبراء: الرجل يحمل على المشركين، أهو ممن ألقى بيده إلى التهلكة؟ قال: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهُ كَالَّةُ لِلهُ اللهُ عَلَيْ بعث رسوله ﷺ، فقال: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهُ لَكُ اللهُ ا

وفي رواية: عَنِ الْبَرَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ ﴾ [القرة: ١٩٥] قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عُمَارَةَ، هُوَ الرَّجُلُ يَلْقَى الْعَدُوَّ فَيَسْتَقْتِلُ؟ قَالَ: ﴿ لَا ، وَلَكِنَّهُ الرَّجُلُ يُلْقَى الْعَدُو فَيَسْتَقْتِلُ؟ قَالَ: ﴿ لَا ، وَلَكِنَّهُ الرَّجُلُ يُنْفِرُ اللهِ لِي ﴾ "ك. يُنْفِي بِيَدِهِ، فَيَقُولُ لَا يَغْفِرُ الله لِي ﴾ "ك.

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٨٣).

⁽٢) إسناده صحيح: رواه أحمد (١٨٤٧٧) قال: حدثنا سليهان بن داود الهاشمي، قال: أخبرنا أبو بكر، عن أبي إسحاق، قال: قلت للبراء.... الحديث.

⁽٣) رواه ابن ابي حاتم في التفسير (١٧٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٩٢٦)، والحاكم في المستدرك (٣٠٨٩) قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». وقال الذهبي: على شرط البخارى ومسلم.

المسألة الثانية: تأويل الآية

قال أبو السعود كَمَلَّمُ: ﴿ فَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ تلوينٌ للخطاب وتوجيهٌ له إلى رسول الله عَلَيْ بطريق الالتفاتِ وهو جوابُ شرطٍ محذوفِ ينساق إليه النظمُ الكريمُ أي إذا كان الأمرُ كما حُكي من عدم طاعةِ المنافقين وكيدِهم وتقصير الآخرين في مراعاة أحكام الإسلام فقاتِلْ أنت وحدَك غيرَ مكترثِ بما فعلوا وقوله تعالى: ﴿ لا تُحَلَّفُ إِلّا نَفْسَكَ ﴾ أي إلا فِعْلَ نفسِكُ استئناف مقرر لما قبله فإن اختصاص تكليفه تحكلُ في فعل نفسِه من موجبات مباشرتِه للقتال وحدَه، وفيه دَلالةٌ على أن ما فعلوا من التثبيط لا يضره عَلَيْ ولا يؤاخذ به، وقيلَ: هُو حالٌ من فاعل قاتِلْ أي فقاتِلْ غيرَ مكلف إلا نفسك وقرئ {لا تُكلفُ } بالجزم على النهي وقيل: على جواب الأمر، وقرئ بنون العظمة، أي لانكلف إلا فعلَ نفسِك لا عَلى معنى لا نكلف أحداً إلا فسك.

وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ عطفٌ على الأمر السابقِ داخلٌ في حكمه فإن كونَ حالِ الطائفتين كما النساء حُكى سببٌ للأمر بالقتال وحدَه وبتحريض خُلَّصِ المؤمنين التحريض على الشئ الحثُّ عليه والترغيبُ فيه قال الراغبُ: كأنه في الأصل إزالةُ الحرض وهو مالا خير فيه ولا يُعتدُّ به أي رغبُهم في القتال ولا تُعنفُ بهم وإنها لم يُذكر المُحرَّضُ عليه لغاية ظهورِه.

 تَنكِيلًا ﴾ أي تعذيباً وعقوبةً تُنكّل مَنْ يشاهدُها عن مباشرة ما يؤدي إليها والجملةُ اعتراضٌ تذييليٌّ مقرِّرٌ لما قبلها وإظهارُ الاسمِ الجليل لتربية المهابة وتعليل الحكم وتقويةِ استقلالِ الجُملة وتكريرُ الخبرِ لتأكيد التشديدِ (١).

قال الله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوّاْ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ۞ وَدُّواْ لَوْ تَكُفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَقَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّواْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمُّ حَقَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّواْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمُّ وَلَيَّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [انساء:٨٨-٨٥]

🗐 وفي الإَيات مسائل:

المسألة الأولى: تأويل الآية

قال العلامة الشيخ السعدي تعمّلة: المراد بالمنافقين المذكورين في هذه الآيات: المنافقون المظهرون إسلامهم، ولم يهاجروا مع كفرهم، وكان قد وقع بين الصحابة رضوان الله عليهم فيهم اشتباه، فبعضهم تحرج عن قتالهم، وقطع موالاتهم بسبب ما أظهروه من الإيان، وبعضهم علم أحوالهم بقرائن أفعالهم فحكم بكفرهم. فأخبرهم الله تعالى أنه لا ينبغي لكم أن تشتبهوا فيهم ولا تشكوا، بل أمرهم واضح غير مشكل، إنهم منافقون قد تكرر كفرهم، وودوا مع ذلك كفركم وأن تكونوا مثلهم. فإذا تحققتم ذلك منهم ﴿فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴿ وهذا يستلزم عدم محبتهم لأن الولاية فرع المحبة.

ويستلزم أيضا بغضهم وعداوتهم لأن النهي عن الشيء أمر بضده، وهذا الأمر موقت بهجرتهم فإذا هاجروا جرى عليهم ما جرى على المسلمين، كما كان النبي عليه على المسلمين، كما كان النبي عليه يحري أحكام الإسلام لكل مَنْ كان معه وهاجر إليه، وسواء كان مؤمنا حقيقة أو ظاهر الإيمان.

⁽١) تفسير أبي السعود، المسمَّى: (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) (٢/ ٢٠٩).

وأنهم إن لم يهاجروا وتولوا عنها ﴿فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدَّتُمُوهُمْ أَي: في أي وقت وأي محل كان، وهذا من جملة الأدلة الدالة على نسخ القتال في الأشهر الحرم، كما هو قول جمهور العلماء، والمنازعون يقولون: هذه نصوص مطلقة، محمولة على تقييد التحريم في الأشهر الحرم.

ثم إن الله استثنى من قتال هؤلاء المنافقين ثلاث فِرَق، فرقتين أمر بتركهم وحتَّم على ذلك:

إحداهما: من يصل إلى قوم بينهم وبين المسلمين عهد وميثاق بترك القتال فينضم اليهم، فيكون له حكمهم في حقن الدم والمال.

والفرقة الثانية: قوم ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ ﴾ أي: بقوا، لا تسمح أنفسهم بقتالكم، ولا بقتال قومهم، وأحبوا ترك قتال الفريقين، فهؤلاء أيضا أمر بتركهم، وذكر الحكمة في ذلك في قوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمُ فَإِنَ الأمور الممكنة ثلاثة أقسام:

إما أن يكونوا معكم ويقاتلوا أعداءكم، وهذا متعذر من هؤلاء، فدار الأمربين قتالكم مع قومهم وبين ترك قتال الفريقين، وهو أهون الأمرين عليكم، والله قادر على تسليطهم عليكم، فاقبلوا العافية، واحمدوا ربكم الذي كف أيديهم عنكم مع التمكن من ذلك.

{فَ} هؤلاء ﴿إِنِ ٱعْتَرَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَواْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلَا ﴾.

الفرقة الثالثة: قوم يريدون مصلحة أنفسهم بقطع النظر عن احترامكم، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ ﴾ أي: من هؤلاء المنافقين ﴿ يُرِيدُونَ أَن الله يَا أَمَنُوكُمُ ﴾ أي: خوفا منكم ﴿ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمُ كُلَّ مَا رُدُّواْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا ﴾ أي: لا يزالون مقيمين على كفرهم ونفاقهم، وكلما عرض لهم عارض من عوارض الفتن أعهاهم ونكسهم على رءوسهم، وازداد كفرهم ونفاقهم، وهؤلاء في الصورة كالفرقة الثانية، وفي الحقيقة مخالفة لها.

فإن الفرقة الثانية تركوا قتال المؤمنين احترامًا لهم لا خوفا على أنفسهم، وأما هذه الفرقة فتركوه خوفا لا احتراما، بل لو وجدوا فرصة في قتال المؤمنين، فإنهم مستعدون لانتهازها، فهؤلاء إن لم يتبين منهم ويتضح اتضاحًا عظيمًا اعتزال المؤمنين وترك قتالهم، فإنهم يقاتلون، ولهذا قال: ﴿فَإِن لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ ﴿ وَيَكُفُوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ وَيُلْفُوا أَيْدِيهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ وَيَكُفُوا أَيْدِيهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ عَلَيْهِمْ سُلُطُكنَا مُبِينَا ﴾ أي: حجة بينة واضحة، لكونهم معتدين ظالمين لكم تاركين للمسالمة، فلا يلوموا إلا أنفسهم (۱).

المسألة الثانية: سبب نزول الآيات

عن زَيْدَ بْنَ ثَابِتِ عَلَيْهُ، يَقُولُ: لَمَا خَرَجَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ إِلَى أُحُدِ رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَتْ فِرْقَةٌ: لَا نَقْتُلُهُمْ، فَنَزَلَتْ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَافِقِينَ فَقَالَتْ فِرْقَةٌ: لاَ نَقْتُلُهُمْ، فَنَزَلَتْ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَافِقِينَ فَقَالَتُ النَّبِيُ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّهَا تَنْفِي الرِّجَالُ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْحَدِيدِ» (٢).

وفي رواية: عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتِ ﴿ قَالَ: لَمَا خَرَجَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ إِلَى أُحُدِ، رَجَعَ نَاسٌ عِمَّنْ خَرَجَ مَعَهُ ، وَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فِرْ قَتَيْنِ: فِرْ قَةً تَقُولُ: نُقَاتِلُهُمْ، وَفِرْ قَةً تَقُولُ: لاَ نُقَاتِلُهُمْ، فَنَزَلَتْ: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْ ﴾ لاَ نُقَاتِلُهُمْ، فَنَزَلَتْ: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْ ﴾ لاَ نُقاتِلُهُمْ، وَقَالَ: ﴿ إِنَّهَا طَيْبَةُ، تَنْفِي الذَّنُوبَ، كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الفِضَّةِ ﴾ (٣).

⁽١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص١٩١).

⁽٢) رواه البخاري (١٨٨٤)، ومسلم (١٣٨٤).

⁽٣) رواه البخاري (٤٠٥٠).

المسالة الثالثة: أنواع الهجرة

كُ وَالْهِجْرَةُ أَنْوَاعٌ مِنْهَا:

١- الهجرة إِلَى الْحُبَشَةِ. عِنْدَمَا آذَى الْكُفَّارُ الصَّحَابَةُ (١).

٢- الْمِجْرَةُ من مكة إِلَى اللَّدِينَةِ لِنُصْرَةِ النَّبِيِّ عَلَيْقٍ، وَكَانَتْ هَذِهِ وَاجِبَةً أَوَّلَ الْإِسْلَامِ
 حَتَّى قَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ» (١) وَكَذَلِكَ هِجْرَةُ الْمُنَافِقِينَ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْقٍ فِي الْغَزَوَات.

٣- هِجْرَةُ الْقَبَائِلِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْةٍ لِتَعْلَمَ الشَّرَائِعَ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ إِلَى المُوَاطِنِ، يُعَلِّمُونَ قَوْمَهُمْ.

٤- هِجْرَةُ مَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحُرْبِ فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ.

٥- هجرة المُسْلِمِ مَا حَرَّمَ الله عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ الله عَلَيْهِ» عَلَيْهِ» (٣) وَهَاتَانِ الْمُجْرَتَانِ ثَابِتَتَانِ الْآنَ.

َّا- َهِجْرَةُ أَهْلَ الْمُعَاصِيَ حَتَّى يَرْجِعُوا تَأْدِيبًا لَهُمْ فَلَا يُكَلَّمُونَ وَلَا يُحَالَطُونَ حَتَّى يَتُوبُوا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ مَعَ كَعْبِ وَصَاحِبَيْهِ (١٤)(٥).

- (۱) روى حديث هجرة الصحابة إلى الحبشة الإمامُ أحمد في المسند (١٧٤٠)، وابن خزيمة (٢٣٦٠)، وغيرهما.
 - (٢) رواه البخاري (٢٧٨٣)، ومسلم (١٣٥٣) من حديث ابن عباس ك.

ورواه البخاري (٣٨٩٩) من حديث ابن عمر كا بلفظه.

ورواه البخاري (٣٩٠٠) من طريق عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: زُرْتُ عَائِشَةَ مَعَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْر، فَسَأَلْهَا عَنِ الهِجْرَةِ، فَقَالَتْ: ﴿لاَ هِجْرَةَ اليَوْمَ، كَانَ الْمُؤْمِنُ يَفِرُّ أَحَدُهُمْ بِدِينِهِ إِلَى الله وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ، فَسَأَلْهَا عَنِ الهِجْرَةِ، فَقَالَتْ: «لاَ هِجْرَةَ اليَوْمَ فَقَدْ أَظْهَرَ الله الإِسْلاَمَ، فَالمُؤْمِنُ يَعْبُدُ رَبَّهُ حَيْثُ شَاءَ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَيَقَدُّ، ورواه مسلم (١٨٦٤) من طريق عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ ل قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْح، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا».

(٣) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٠٤) من حديث عَبْدِ اللهُ بْنِ عَمْرِو ١٠٠٠

(٤) رواه البخاري (٤٤١٨) [بَابُ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ، وَقَوّْلُ الله ﷺ: ﴿وَعَلَى ٱلظَّلَثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِفُواْ﴾[التوبة:١١٨]، ومسلم (٢٧٦٩).

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/ ٣٠٨)، وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق

قال الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَقُ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَتِلُوكُمْ أَوْ يُقَتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَآءَ اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَمْ يُقَتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَآءَ اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَمْ يُقَتِلُوكُمْ وَأَلْقُواْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ۞ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ۞ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ لَكُمْ مَا رُدُّواْ إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا فَإِن لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُواْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ كُلُّ مَا رُدُّواْ إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا فَإِن لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُواْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ كُلُّ مَا رُدُّواْ إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا فَإِن لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُواْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّواْ أَيْدِيهُمْ فَخُدُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُهُ وَالْوَلِيكُمْ عَلَيْكُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ عَمْ مَعْلَنَا لَكُمْ وَيُلْقُواْ أَيْدِيهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُنُوهُمْ وَأُولُوكُمْ وَيُلْقُواْ إِلَى اللّهَ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللللْعُلْمُ اللّ

🗐 وفي الآية مسائل:

المسألة الأولى: تأويل الآيات

قال الطبري تعلقه: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَنَقُ ﴾، فإن تولى هؤلاء المنافقون الذين اختلفتم فيهم عن الإيمان بالله ورسوله، وأبوا الهجرة فلم يهاجروا في سبيل الله، فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم، سوى من وصل منهم إلى قوم بينكم وبينهم مُوادعة وعهد وميثاق، فدخلوا فيهم، وصاروا منهم، ورضوا بحكمهم، فإن لمن وصل إليهم فدخل فيهم من أهل الشرك راضيًا بحكمهم في حقن دمائهم بدخوله فيهم أن لا تسبى نساؤهم وذراريهم، ولا تغنم أموالهم، يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتُ صُدُورُهُمُ أَنْ يُقَتِلُواْ قَوْمَهُمْ ﴾، ﴿فَإِن تَوَلَّواْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾ ﴿إِلّا الذين جاءوكم منهم قد الذين يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَنَقُ ﴾ أو: إلا الذين جاءوكم منهم قد حصرت صدورهم عن أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم فدخلوا فيكم.

ويعني بقوله: ﴿ حَصِرَتُ صُدُورُهُم ﴾، ضاقت صدورهم عن أن يقاتلوكم أو أن يقاتلوا قومهم.

العيد (١/ ٦٢) باختصار وتصرف.

والعرب تقول لكل من ضاقت نفسه عن شيء من فعل أو كلام: «قد حَصِرَ»، ومنه «الحَصَرُ» في القراءة.

﴿ وَلُو شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطُهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ ﴾، ولو شاء الله لسلّط هؤلاء الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق فيدخلون في جوارهم وذمتهم، والذين يجيئونكم قد حصرت صدورهم عن قتالكم وقتال قومهم عليكم، أيها المؤمنون، فقاتلوكم مع أعدائكم من المشركين، ولكن الله تعالى ذكره كفّهم عنكم. يقول جل ثناؤه: فأطيعوا الذي أنعم عليكم بكفّهم عنكم مع سائر ما أنعم به عليكم، فيها أمركم به من الكفّ عنهم إذا وصلوا إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق، أو جاؤوكم حصرت صدورهم عن قتالكم وقتال قومهم.

ثم قال جل ثناؤه: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَرَلُوكُمْ ﴾، يقول: فإن اعتزلكم هؤلاء الذين أمرتكم بالكف عن قتالهم من المنافقين، بدخولهم في أهل عهدكم، أو مصيرهم إليكم حصرت صدورهم عن قتالكم وقتال قومهم.

﴿ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ ﴾، يقول: وصالحوكم. و «السَّلَم»، هو الاستسلام. وإنها هذا مثلٌ، كها يقول الرجل للرجل: «أعطيتك قيادي»، و «ألقيت إليك خِطَامي»، إذا استسلم له وانقاد لأمره. فكذلك قوله: ﴿ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ ﴾، إنها هو: ألقوا إليكم قيادَهم واستسلموا لكم، صلحًا منهم لكم وسَلَيًا. ومن «السَّلم» قول الطرمَّاح:

وأما قوله: ﴿فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾، فإنه يقول: إذا استسلم لكم هؤلاء المنافقون الذين وصف صفتهم، صلحًا منهم لكم ﴿فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾، أي: فلم يجعل الله لكم على أنفسهم وأموالهم وذراريهم ونسائهم طريقًا إلى قتل أو سباء أو غنيمة، بإباحةٍ منه ذلك لكم ولا إذْنٍ، فلا تعرَّضوا لهم في ذلك إلا سبيل خير.

ثم نسخ الله جميع حكم هذه الآية والتي بعدها بقوله تعالى: ذكره: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ الْأَشُهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُمُوهُم ﴾ إلى قوله: ﴿ فَخَلُواْ سَبِيلَهُم ۚ إِنَّ ٱللّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ٥] ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُم وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُم كُلَّ مَا رُدُّواْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيها ﴾ [النساء: ٩] وهؤلاء فريق آخر من المنافقين، كانوا يظهرون الإسلام لرسول الله عليه وأصحابه ليأمنوا به عندهم من القتل والسباء وأخذ الأموال وهم كفار، يعلم ذلك منهم قومهم، إذا لقوهم كانوا معهم وعبدوا ما يعبدونه من دون الله، ليأمنوهم على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وذراريهم. يقول الله: عبدونه من دون الله المأمنوهم على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وذراريهم. يقول الله: بالله، ارتدُّوا فيال المشركين مثلهم.

فقال بعضهم: هم ناس كانوا من أهل مكة أسلموا -على ما وصفهم الله به من التقيّة - وهم كفار، ليأمنوا على أنفسهم وأموالهم وذراريهم ونسائهم. يقول الله: ﴿ كُلَّ مَا رُدُّواْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُر كِسُواْ فِيهَا ﴾، يعني كلما دعاهم قومهم إلى الشرك بالله، ارتدوا فصاروا مشركين مثلهم، ليأمنوا عند هؤلاء وهؤلاء...

وقال آخرون: بل هم قوم من أهل الشرك كانوا طلبوا الأمان من رسول الله ﷺ، ليأمنوا عنده وعند أصحابه وعند المشركين.

وقال آخرون: نزلت هذه الآية في نعيم بن مسعود الأشجعي.

وأما تأويل قوله: ﴿ كُلَّ مَا رُدُّواْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا ﴾، فإنه كها: حدثني المثنى قال: حدثنا إسحاق قال: حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع، عن أبي العالية في قوله: ﴿ كُلَّ مَا رُدُّواْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا ﴾، قال: كلم ابتلُوا بها، عَمُوا فيها.

حدثنا بشر بن معاذ قال، حدثنا يزيد قال، حدثنا سعيد، عن قتادة: كلما عرَض لهم بلاء، هلكوا فيه.

والقول في ذلك ما قد بينت قبل، وذلك أن «الفتنة» في كلام العرب، الاختبار، و«الإركاس» الرجوع.

فتأويل الكلام: كلما ردوا إلى الاختبار ليرجعوا إلى الكفر والشرك، رجعوا إليه.

القول في تأويل قوله: ﴿ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوۤا ۚ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُوْلَنَبِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلُطَكَنَا مُّبِينَا ﴾ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُوْلَنَبِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلُطَكَنَا مُّبِينَا ﴾ [الساء: ٩١].

يعني بذلك جل ثناؤه: ﴿ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ ﴾، أيها المؤمنون، هؤلاء الذين يريدون أن يأمنوكم ويأمنوا قومهم، وهم كلما دعوا إلى الشرك أجابوا إليه ﴿ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ ﴾، ولم يستسلموا إليكم فيعطوكم المقاد ويصالحوكم، كما: حدثني المثنى قال، حدثنا إسحاق قال، حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع: ﴿ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ ﴾، قال: الصلح.

ورَيَكُفُّواْ أَيْدِيهُمْ ، يقول: ويكفوا أيديهم عن قتالكم، وفَخُدُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ عَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ، يقول جل ثناؤه: إن لم يفعلوا، فخذوهم أين أصبتموهم من الأرض ولقيتموهم فيها، فاقتلوهم، فإن دماءهم لكم حينئذ حلال ووَأُوْلَتِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلُطَانَا مُّبِينَا ، يقول جل ثناؤه: وهؤلاء الذين يريدون أن يأمنوكم ويأمنوا قومهم، وهم على ما هم عليه من الكفران، ولم يعتزلوكم ويلقوا إليكم السلم ويكفوا أيديهم، جعلنا لكم حجة في قتلهم أينها لقيتموهم، بمقامهم على كفرهم، وتركهم هجرة دار الشرك وذلك قوله: وسُلُطَانَا مُبِينَا ، و «السلطان» ولك منكم، وإصابتكم الحق في قتلهم. وذلك قوله: وسُلُطانَا مُبِينَا ، و «السلطان» هو الحجة (السلطان) .

المسألة الثانية :سبب نزول الآية

عن سُرَاقَةَ بْنَ جُعْشُم ﴿ قَالَ: جَاءَنَا رُسُلُ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، يَجْعَلُونَ فِي رَسُولِ الله عَلَيْنَ وَأَبِي بَكْرٍ دِيةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ مَنْ قَتَلَهُ أَوْ أَسَرَهُ، فَبَيْنَهَا أَنَا جَالِسٌ فِي مَجْلِسٍ مِنْ جَالِسٍ قَوْمِي بَنِي مُدْلِجٍ، أَقْبَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، حَتَّى قَامَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ جُلُوسٌ، فَقَالَ: يَا شَرَاقَةُ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنِفًا أَسُودَةً بِالسَّاحِلِ، أَرَاهَا مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ، قَالَ سُرَاقَةُ: فَعَرَفْتُ أَنَّهُمْ هُمْ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُمْ لَيْسُوا بِهِمْ، وَلَكِنَّكَ رَأَيْتَ فُلاَنًا وَفُلاَنًا، انْطَلَقُوا فَعَرَفْتُ أَنَّهُمْ هُمْ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّهُمْ لَيْسُوا بِهِمْ، وَلَكِنَّكَ رَأَيْتَ فُلاَنًا وَفُلاَنًا، انْطَلَقُوا

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٨/ ٢١) وما بعده.

بِأَعْيُنِنَا، ثُمَّ لَبِثْتُ فِي المَجْلِسِ سَاعَةً، ثُمَّ قُمْتُ فَدَخَلْتُ فَأَمَرْتُ جَارِيتِي أَنْ تَخْرُجَ بِفَرَسِي، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ أَكَمَةٍ، فَتَحْبِسَهَا عَلَيَّ، وَأَخَذْتُ رُمْحِي، فَخَرَجْتُ بِهِ مِنْ ظَهْرِ اَلْبَيْتِ، فَحَطَّطْتُ بِزُجِّهِ الأَرْضَ، وَخَفَضْتُ عَالِيَهُ، حَتَّى ٱتَيْتُ فَرَسِيَ فَرَكِبْتُهَا، فَرَفَعْتُهَا تُقَرِّبُ بِي، حَتَّى دَنَوْتُ مِنْهُم، فَعَثَرَتْ بِي فَرَسِي، فَخَرَرْتُ عَنْهَا، فَقُمْتُ فَأَهْوَيْتُ بِيدِي إِلَى كِنَانَتِي، فَاسْتَخْرَجْتُ مِنْهَا الأَزْلاَمَ فَاسْتَقْسَمْتُ بِهَا: أَضُرُّهُمْ أَمْ لاَ، فَخَرَجَ الَّذِي أَكْرَهُ، فَرَكِبْتُ فَرَسِي، وَعَصَيْتُ الأَزْلاَمَ، تُقَرِّبُ بِي حَتَّى إِنَّا سَمِعْتُ قِرَاءَةً رَسُولِ الله ﷺ، وَهُوَ لاَ يَلْتَفُّتُ، وَأَبُو بَكُر يُكْثِرُ الْإِلْتِفَاتَ سَاخَتْ يَدَا فَرَسِي فِي الْأَرْضُ حَتَّى بَلَغَتَا الرُّكْبَيِّنِ فَخَرَرْتُ عَنْهَا، ثُمَّ زَجَرْتُهَا فَنَهَضَتْ، فَلَمْ تَكَدْ تَخْرِجُ يَدَيْهَا، فَلَمَّا اسْتَوَتْ قَائِمَةً إِذَا لِأَثْرِ يَدَيْهَا عُثَانٌ سَاطِعٌ فِي السَّمَاءِ مِثْلُ الدُّخَانِ، فَاسْتَقْسَمْتُ بِالأَزْلاَم، فَخَرَجَ الَّذِي ٓ أَكْرَهُ، فَنَادَيْتُهُمْ بِالأَمَانَ ۖ فَوَقَفُوا، فَرَكِبْتُ فَرَسِي حَتَّى جِئْتُهُمْ، َ وَوَقَعَ فِي نَفْسِي حِينَ لَقِيتُ مَا لَقِيتُ مِنَ الحَبْسِ عَنْهُمْ، أَنْ سَيَظْهَرُ أَمْرُ رَسُولِ الله ﷺ. فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ قَوْمَكَ قَدْ جَعَلُوا فِيكَ الدِّيَةَ، وَأَخْبَرْتُهُمْ أَخْبَارَ مَا يُرِيدُ النَّاسُ بِهِمْ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِمُ الزَّادَ وَالْمَتَاعَ، فَلَمْ يَرْزَآنِي وَلَمْ يَسْأَلاَنِي، إِلَّا أَنْ قَالَ: «أَخْفِ عَنَّاٰ». فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَابَ أَمْنٍ، فَأَمَرَ عَامِرَ بْنَ فُهَيْرَةَ فَكَتَبَ فِي رُقْعَةٍ مِنْ أَدِيمٍ، ثُمَّ مَضَى رَسُولُ الله ﷺ (١).

⁽١) رواه البخاري (٣٩٠٦) مُعلقاً بصيغة الجزم فقال وقال ابن شهاب فذكره.

ووصله أحمد (١٧٥٩١)، و ابن حبان (٦٢٨٠)، وابن ابي عاصم في الآحاد والمثاني (١٠٢٩)، وابن المنذر في الاوسط (٦٦٨٦)، والحاكم في المستدرك (٤٤٢٥)، أبو نعيم في دلائل النبوة (٢٣٦)، والطبراني في الكبير (٧/ ١٣٣، ١٣٣، ١٣٤)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢٠٦١)، وغيرهم من طرق عن موسى بن عقبة، وعقيل، ومعمر، وصالح بن كيسان جميعاً عن الزهري هن عبد الرحمن بن مالك بن جعشم عن أجيه سراقة بن جعشم شهر به، وفي الاسناد: مالك بن جعشم ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ (مقبول).

ورواه ابن سعد في الطبقات (١/ ٤٨٤) عن محمد بن عمر الواقدي عن معمر عن الزهري عن عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَعْشُم، عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ جَعْشُم ﷺ به، فأسقط مالك بن جعشم، وفي الإسناد الواقدي، وهو مُتهم، فالصواب الأول بإثبات مالك بن جعشم وحاله تقدم.

وله شاهد عند ابن أبي شيبة (٣٦٦١٢)، وابن ابي حاتم في التفسير (٥٧٥٠)، و مسند الحارث

المسألة الثالثة: النسب والمصاهرة لا يمنعان القتال

أي: استحقاق جهاد قوم ذو نسب للمسلمين أو لبعضهم أو للإمام لا يمنع من قتالهم، وذلك مما لا خلاف فيه بين أهل العلم.

قال القرطبي كَتَلَفُهُ: فَقَالَ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ ﴾ أَيْ يَتَّصِلُونَ بِهِمْ وَيَدْخُلُونَ فِيهَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْجُوارِ وَالْجِلْفِ، المُعْنَى: فَلَا تَقْتُلُوا قَوْمًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ فَإِنَّهُمْ عَلَى عَهْدِهِمْ ثُمَّ انْتَسَخَتِ الْعُهُودُ فَانْتَسَخَ هَذَا. هَذَا قَوْلُ مُجَاهِدٍ وَابْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ أَصَحُّ مَا قِيلَ فِي مَعْنَى الْآيَةِ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يَصِلُونَ يَنْتَسِبُونَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعْشَى:

إِذَا اتَّصَلَتْ قَالَتْ لِبَكْرِ بْنِ وَائِل وَبَكْرٌ سَبَتْهَا وَالْأَثُوفُ رَوَاغِمُ وَلَا النَّسَبَتْ.

قُالِ الْمُهْدَوِيُّ: وَأَنْكَرَهُ الْعُلَمَاءُ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ لَا يَمْنَعُ مِنْ قِتَالِ الْكُفَّارِ وَقَتْلِهِمْ.

وَقَالَ النَّحَّاسُ: وَهَذَا غَلَطٌ عَظِيمٌ، لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الله تَعَالَى حَظَرَ أَنْ يُقَاتَلَ أَحَدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ أَحَدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ أَحَدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ أَخَدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ أَنْسَابٌ، وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا الْجَهْلُ بِأَنَّهُ كَانَ ثُمَّ نُسِخَ، لِأَنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ أَنْسَابٌ، وَأَشَدُ مِنْ هَذَا الْجَهْلُ بِأَنَّهُ كَانَ ثُمَّ نُسِخَ، لِأَنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ النَّاسِخَ لَهُ (بَرَاءَةٌ) وَإِنَّمَا نَزَلَتْ (بَرَاءَةٌ) بَعْدَ الْفَتْحِ وَبَعْدَ أَنِ انْقَطَعَتِ الْحُرُوبُ. وقال معناه الطرى (١).

وقال الشوكاني تَعْلَقْهُ: وقيل: الاِتِّصَالُ هُنَا (أي في قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ ﴾ هُوَ

(٦٧٨) من طريق حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ شُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ المُدْلِحِيِّ، حَدَّنَهُمْ أَنَّ قُرَيْشًا نحوه...

وفي الإسناد علتان: الأولى على بن زيد وهو بن جدعان (ضعيف)، والثانية: الحسن لم يسمع من سراقة بن مالك الله قال عبد الله بن أحمد بن: سُئل أبي سمع الحسن من سراقة? قال: لا هذا على ابن زيد هو بن جدعان يعني يرويه كأنه لم يقنع به، وقال بن المديني: هو إسناد ينبوعه القلب أن يكون الحسن سمع من سراقة إلا إن عني حدثهم حدث الناس فهذا أشبه. (جامع التحصيل).

(١) الجامع لأحكام القرآن (٥/٣٠٧).

اتِّصَالُ النَّسَبِ، وَالمُعْنَى: إِلَّا الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى قَوْم بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقُ. قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْقِتَالِ بِالْإِجْمَاعِ، فَقَدْ كَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ أَنْسَابٌ وَلَمْ يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنَ الْقِتَالِ (١).

ويُستدل على ذلك (أي: أن النسب والمصاهرة لا يمنعان القتال) بقوله تعالى: ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَآدُونَ مَنْ حَآدَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوَاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أَوْلَتِيكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ اللّهِ يَمَننَ وَأَيَّدَهُم بِرُوجٍ مِّنَهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنّتِ تَجُرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ أَوْلَتَهِكَ حِزْبُ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ أَوْلَتَهِكَ حِزْبُ اللّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿ الجَادِلَةِ ٢٢].

عن عبد الله بن شوذب قال: «جعل أبو أبي عبيدة بن الجراح ينصب الأل لأبي عبيدة يوم بدر، وجعل أبو عبيدة فقتله، عبيدة يوم بدر، وجعل أبو عبيدة يحيد عنه، فلما أكثر الجراح قصده أبو عبيدة فقتله، فأنزل الله تعالى فيه هذه الآية حين قتل أباه ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُواَدُونَ مَنْ حَآدَّ ٱللّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُواْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ ﴿ [الحادلة: ٢٢] »(٢).

وقال الإمام الشافعي تَعْلَقُهُ: وَقَالَ: تَقَدَّسَتْ أَسْهَاقُهُ ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوُ كَانُواْ ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أَوْ الْخَوانَهُمْ فَدَلَّ ذَلِكَ عَشِيرَتَهُمْ ﴿ الْخَادِنَةِ مَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ عَلَى اللهُ عَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ

⁽١) فَتْحُ الْقَدِيرِ الْجُتَامِعُ بَيْنَ فني الرِّوَايَةِ وَالدِّرَايَةِ من التفسير (١/ ٥٧٢).

⁽٢) مرسل: رواه الحاكم في المستدرك (٥١٥٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٨٣٥)، والطبراني في الأوسط (٣٦٠) من طريق أسد بن موسى، ثنا ضمرة بن ربيعة، عن عبد الله بن شوذب قال: جعل أبو أبي عبيدة.. الحديث، وهو مرسل، فإن عبد الله بن شوذب من الطبقة السابعة من أتباع التابعين لم يدرك أبا عبيدة ولا أحداً من الصحابة.

قال البيهقي: هَذَا مُنْقَطِعٌ.

وقال أبن المُلقن: وَهَذَا مُرْسل عَلَى قُول الْأَكْثَر وَعَلَى قُول من زعم أَن الْمُرْسل لَا يكون إِلَّا من التَّابِعين يكون معضلاً؛ لِأَن عبد الله هَذَا إِنَّهَا يروي عَن التَّابِعين. البدر المنير (٩/ ٧٩). وقالَ الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ وَإِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. مجمع الزوائد (٩/ ١٥٥).

الْأَنْسَابُ ثَابِتَةٌ لَا تَزُولُ وَالدِّينُ شَيْءٌ يَدْخُلُونَ فِيهِ، أَوْ يَخْرُجُونَ مِنْهُ وَنَسَبَ ابْنَ نُوحِ إِلَى أَبِيهِ وَابْنُهُ كَافِرٌ وَنَسَبَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلَهُ إِلَى أَبِيهِ وَأَبُوهُ كَافِرٌ (١).

وُيستدل كذلك بقول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَرْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمُوالُ اَقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَنْرَةٌ تَخْشُونَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا وَحَبَ اللهُ عِنْ اللهُ عِنْ اللهُ عِنْ اللهُ عِنْ اللهُ عِنْ اللهُ عِنْ الله عَنْ الله عَلْ الله عَنْ الله ع

قال ابن كثير تَخَلَقُهُ: أمر تَعَالَى بِمُبَايَنَةِ الْكُفَّارِ بِهِ وَإِنْ كَانُوا آبَاءً أو أبناء، ونهى عن موالاتهم إن اسْتَحَبُّوا أَيْ اخْتَارُوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ، وَتَوَعَّدَ على ذلك كقوله تعالى: ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُونَ مَنْ حَآدَّ ٱللّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُواْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أَوْكَنِيكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوجٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّتِ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾ [الحادلة: ٢٢] (٢).

قال الله تعالى: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنَا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعَنَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْ إِنَّ فَعِندَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْ إِنَّ

🗐 وفي الآية مسائل عِدة:

المسألة الأولى: سبب نزول الآية

الآيات منها: الله ورد عدة أسباب لنزول الآيات منها:

كالسبب الأول:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنَا ﴾ [انساء: ١٤] قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كَانَ رَجُلٌ فِي غُنْيَمَةٍ لَهُ فَلَحِقَهُ الْمُسْلِمُونَ، فَقَالَ: السَّلامُ

⁽١) الأم (٤/ ١٣٢).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٤/ ١٠٨).

عَلَيْكُمْ، فَقَتَلُوهُ وَأَخَذُوا غُنَيْمَتَهُ، فَأَنْزَلَ الله في ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ اللهُ عَلَيْكُمْ، فَقَتَلُوهُ وَأَخَذُوا غُنَيْمَتُهُ، فَأَنْزَلَ الله في ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ النَّالَةُ مَا اللهُ اللهُو

قال الإمام الترمذي وَ الله (٢): «هَذَا حَدِيثٌ حَسَّنٌ » وَفِي البَابِ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

قلت: يُشير إلى حديث أُسَامَة بْنَ زَيْدٍ ﴿ اللَّهُ عَلَنَا رَسُولُ الله عَلَيْةِ إِلَى الْحُرَقَةِ، فَصَبَّحْنَا القَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، وَلَجَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِينَاهُ، قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا الله فَكَفَّ الأَنْصَارِيُّ فَطَعَنْتُهُ بِرُعِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ النَّبِيَّ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا الله فَكَفَّ الأَنْصَارِيُّ فَطَعَنْتُهُ بِرُعِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ النَّبِيَّ قَالَ: كَانَ مُتَعَوِّذًا، فَهَا زَالَ عَلَيْهُ، فَقَالَ: ﴿ يَهَا أُسَامَةُ ، أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ لاَ إِلَهَ إِلَّا الله » قُلْتُ: كَانَ مُتَعَوِّذًا، فَهَا زَالَ يُكَرِّرُهَا، حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّ لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ اليَوْم (٣٠).

كرالسبب الثاني:

عبد الله بن أبي حدرد قال: بعثنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلى أضم فخرجت في نفر من المسلمين فيهم أبو قتادة الحارث بن ربعي ومحلم بن جثامة ابن قيس فخرجنا حتى إذا كنا ببطن أضم مر بنا عامر الأشجعي على قعود له متيع ووطب من لبن فلما مر بنا سلم علينا فأمسكنا عنه وحمل عليه محلم بن جثامة فقتله بشيء كان بينه وبينه وأخذ بعيره ومتيعه فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأخبرناه الخبر نزل فينا القرآن ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا ضَرَبْتُمُ فِي سَبِيلِ ٱللهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنَا تَبْتَعُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنيا فَعِندَ اللهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَانَ لِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿ السَاء: ٤٤] (النساء: ٤٤) (الله كان يما تَعْمَلُونَ

⁽١) رواه البخاري (٤٥٩١)، ومسلم (٣٠٢٥).

⁽٢) عقب روايته في السنن (٣٠٣٠).

⁽٣) رواه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦). قال الحافظ ابن حجر: قال ابن التين: في هذا اللوم تعليم وإبلاغ في الموعظة حتى لا يقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد.

وقال القرطبي: في تكريره ذلك والإعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك. فتح الباري (١٢/ ١٩٥).

⁽٤) قال الشيخ مقبل بن هادي: وأخرج الإمام أحمد (٦/١١)، وابن الجارود (ص٢٦٣) عن

قال الحافظ ابن حجر تَعَلِّللهُ: وهذه عندي قصة أخرى ولا مانع أن تنزل الآية في الأمرين معا(١).

المسألة الثانية: تأويل الآيات

قال الإمام الطبري تعالله: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿ يَا أَيُهَا اللهِ مَا اللهِ وَصدَّقُوا رسوله فيها جاءهم به من عند رجهم ﴿ إِذَا ضَرَبْتُمُ فِي سَبِيلِ اللهِ يَ بَهُول: فِتا اللهِ وَصدَّقُوا رسوله فيها جهاد أعدائكم ﴿ فَتَبَيَّنُونَ ﴾ يقول: فتأنّوا في قتل من أشكل عليكم أمره، فلم تعلموا حقيقة إسلامه ولا كفره، ولا تعجلوا فتقتلوا من التبس عليكم أمره، ولا تتقدموا على قتل أحد إلا على قتل من علمتموه يقينًا حربًا لكم ولله ولرسوله ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى ٓ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ ﴾ يقول: ولا تقولوا لمن استسلم لكم فلم يقاتلكم، مظهرًا لكم أنه من أهل ملتكم ودَعوتكم ﴿ لَسْتَ مُؤْمِنَا ﴾ فتقتلوه ابتغاء ﴿ عَرَضَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ يقول: طلبَ متاع الحياة الدنيا، فوَعِندَ اللّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ ﴾ من رزقه وفواضل نِعَمه، فهي خير لكم إن أطعتم الله فيها أمركم به ونهاكم عنه، فأثابكم بها على طاعتكم إياه، فالتمسوا ذلك من عنده ﴿ كَذَلِكَ كُنتُم مِن قَبْلُ ﴾ يقول: كما كان هذا الذي ألقي إليكم السلم فقلتم له ﴿ كَذَلِكَ كُنتُم مِن قَبْلُ ﴾ يقول: كما كان هذا الذي ألقي إليكم السلم فقلتم له بُتبًاعه وأنصاره، تستخفُون بدينكم، كما استخفى هذا الذي قتلتموه وأخذتم ماله، بثبًاعه وأنصاره، تستخفُون بدينكم، كما استخفى هذا الذي قتلتموه وأخذتم ماله، بثبًاعه وأنصاره، تستخفُون بدينكم، كما استخفى هذا الذي قتلتموه وأخذتم ماله، بدينه من قومه أن يُظهره لهم، حذرًا على نفسه منهم.

وقد قيل: إن معنى قوله: ﴿كَنَالِكَ كُنتُم مِن قَبْلُ ﴾ كنتم كفارًا مثلهم ﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ﴾، يقول: فتفضل الله عليكم بإعزاز دينه بأنصاره وكثرة تُبَّاعه. وقد قيل: فمنَّ الله عليكم بالتوبة من قتلكم هذا الذي قتلتموه وأخذتم ماله بعد ما ألقى إليكم السلم ﴿فَتَبَيَّنُوٓا ﴾، يقول: فلا تعجلوا بقتل من أردتم قتلَه ممن التبس عليكم أمرُ

وأخرجه الطبري من حديث ابن عمرو ومن حديث عبد الله بن أبي حدرد كما عند أحمد وابن الجارود وقال الهيثمي في حديث ابن أبي حدرد (٧/ ٨) ورجاله ثقات.

⁽٢) فتح الباري.

إسلامه، فلعلَّ الله أن يكون قد مَنَّ عليه من الإسلام بمثل الذي منَّ به عليكم، وهداه لمثل الذي هداكم له من الإيهان.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾، يقول: إن الله كان بقتلكم من تقتلون، وكَفِّكم عمن تكفُّون عن قتله من أعداء الله وأعدائكم، وغير ذلك من أموركم وأمور غيركم ﴿خَبِيرًا ﴾، يعني: ذا خبرة وعلم به، يحفظه عليكم وعليهم، حتى يجازى جميعكم به يوم القيامة جزاءه، المحسن بإحسانه، والمسيءَ بإساءته (١).

المسألة الثالثة: معنى ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ ﴾

الضَّرْبُ: السَّيْرُ فِي الْأَرْضِ، تَقُولُ الْعَرَبُ: ضَرَبْتُ فِي الْأَرْضِ إِذَا سِرْتُ لِتِجَارَةٍ أَوْ غَزْوٍ أَوْ غَيْرِهِ، مُقْتَرِنَةً بِفِي. وَتَقُولُ: ضَرَبْتُ الْأَرْضَ، دُونَ (فِي) إِذَا قَصَدْتَ قَضَاءَ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ يَتَحَدَّثَانِ كَاشِفَيْنِ عَنْ فَرْجَيْهِمَا فَإِنَّ الله يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ»(١).

المسألة الرابعة: القراءات في قوله: ﴿ فَتَبَيَّنُوًّا ﴾

قال ابن مجاهد كتلته: وَاخْتلفُوا فِي التَّاء والثاء وَالْيَاء وَالنُّون من قَوْله: ﴿ فَتَبَيَّنُوا ﴾.

فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَعَاصِم ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ بِالْيَاءِ وَالنَّون وَكَذَلِكَ فِي الحجرات وَقَرَأً حَمْزَة والكسائى {فتثبتوا} بالثاء وَالتَّاء وَكَذَلِكَ فِي الحجرات^(٣).

🕸 وفي معنى القراءتين:

قال أبو منصور الأزهري: التثبت والتبين بمعنى واحد، قال الفراء: تقول العرب

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٩/ ٧١).

⁽٢) الجامع لاحكام القرآن (٥/ ٣٣٦)، وانظر لمعنى الضرب: تفسير الطبري فيها سبق قريباً.

⁽٣) السبعة في القراءات (ص٢٣٦)، وانظر: شروح الشاطبية، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص٢٠٨)، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/ ٢٥١).

للرجل: لا تعجل بإقامة حتى تتبين، وحتى تثبت (١١).

المسألة الخامسة: قول الكافر لا إله الا الله، أو السلام عليكم

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا لَقِيَ الْكَافِرَ لَا عَهْدَ لَهُ جَازَ لَهُ قَتْلُهُ؛ فَإِنْ قَالَ لَهُ الْكَافِرُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا الله» لَمْ يَجُنْ قَتْلُهُ؛ فَقَدْ اعْتَصَمَ بِعِصَامِ الْإِسْلَامِ اللَّانِعِ مِنْ دَمِهِ وَمَالِهِ وَأَهْلِهِ. فَإِنْ قَتَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ بِهِ.

وَإِنَّهَا سَقَطَ الْقَتْلُ عَنْ هَوُ لَاءِ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، وَتَأَوَّلُوا أَنَّهُ قَالَمَا مُتَعَوِّذًا، وَأَنَّ الْعَاصِمَ قَوْلُهَا مُطْمَئِنَّا، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ عَيَالِيَّةً فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ عَاصِمٌ كَيْفَعَ قَالَمَا.

وَأَمَّا إِنْ قَالَ لَهُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَلَ حَتَّى يُعْلَمَ مَا وَرَاءَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ إِشْكَالٍ.

وَقَدْ قَالَ مَالِكُ فِي الْكَافِرِ يُوجَدُ عِنْدَ الدَّرْبِ فَيَقُولُ: جِئْتُ مُسْتَأْمِنَا أَطْلُبُ الْأَمَانَ: هَذِهِ أَمُورٌ مُشْكِلَةٌ، وَأَرَى أَنْ يُرَدَّ إِلَى مَأْمَنِهِ، وَلا يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْأَمَانَ: هَذِهِ أَمُورٌ مُشْكِلَةٌ، وَأَرَى أَنْ يُردَّ إِلَى مَأْمَنِهِ، وَلا يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ قَدْ تَبَتَ لَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإِعْتِقَادَ الْفَاسِدَ الَّذِي كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الصَّحِيحُ، وَلَا يَكْفِي فِيهِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْفَاسِدُ قَدْ تَبَدَّلَ بِاعْتِقَادٍ صَحِيح يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الصَّحِيحُ، وَلَا يَكْفِي فِيهِ أَنْ يُقُولُوا اللهُ اللهُ اللهُ يَتُكُلَّمَ بِالْكَلِمَةِ الْعَاصِمَةِ الَّتِي عَلَى اللهُ إلا يَعْقَلُوا اللهُ إلا يَعْقَلُوا اللهُ إلا يَعْقَلُوا اللهُ الله اللهُ اللهُ

⁽١) معاني القراءات للأزهري (١/ ٣١٥).

⁽٢) رواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر ، ورواه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢٠) من حديث ابي هريرة ، ورواه البخاري (٣٩٢) من حديث أنس .

المسألة الخامسة: الأمر بالتثبت وعدم العجلة أثناء الجهاد

قال الشيخ العلامة السعدي كَالله: الأمر بالتثبت يأمر الله بالتثبت وعدم العجلة في الأمور التي يخشى من سوء عواقبها، ويأمر ويحث على المبادرة على أمور الخير التي يخشى فواتها.

وهذه القاعدة في القرآن كثيرة:

قال تعالى: في القسم الأول: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ ﴾ [الساء:١٤]، وفي قراءة: {فتثبتوا}، وقال تعالى: ﴿يَآأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبَإِ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًا بِجَهَلَةٍ ﴾ [الحُرات:١].

وقد عاب الله المتسرعين إلى إذاعة الأخبار التي يخشى من إذاعتها، فقال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْحُؤْفِ أَذَاعُواْ بِهِ ۚ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٓ أُولِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمُ اللهِ مَنْهُمُ اللهِ مَنْهُمُ الساء: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿ بَلُ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ وَ الساء: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿ بَلُ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ عَلَى اللهُ مِن هذا الباب: الأمر بالمشاورة في الأمور، وأخذ الحذر، وأن لا يقول الإنسان ما ليس له به علم، وفي هذا آيات كثيرة.

وأما القسم الثاني: كقوله: ﴿ وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةِ مِن رَّبِكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [آل عمران:١٣٣]، وقوله: ﴿ وَاللَّهِ مَا اللَّهُ مُوَاتِ ﴾ [البقرة:١٤٨]، وقوله: ﴿ وَاللَّهِ مُونَ ﴾ يُسُرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَلِيقُونَ ﴾ [الموسون: ١٦]، وقوله: ﴿ وَالسَّلِيقُونَ ٱلسَّلِيقُونَ ﴾ [الراقعة: ١٠] أي: السابقون في الآخرة إلى الجنات والكرامات. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وهذا الكمال الذي أرشد الله عباده إليه، هو أن يكونوا حازمين لا يفوتون فرص الخيرات، وأن يكونوا متثبتين خشية الوقوع في المكروهات والمضرّات.

ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون؟(١).

⁽١) القواعد الحسان لتفسير القرآن [القاعدة الثالثة والأربعون].

المسألة السادسة: حرمة التسرع في تكفير المسلمين

والتسرع في التكفير غالباً ما ينجم عنه تفجير، وإزهاق الأنفس، وتقطع الأشلاء، فضلاً عن بث الرعب، والهلع في نفوس الناس، وما يلحق الأمة من مصائب، وفتن.

والتسرع في تكفير المعيَّن هو أصل بدعة الخواح نابتة السوء، كلاب أهل النار كما أخبر النبي عَلَيْ بذلك، وحذَّرنا منهم أشَدَّ تحذير، وأمَّا هؤلاء الخوارج الجدد فهم أذناب أسلافهم، يحكمون بالجزاف على ألوف المسلمين بالكفر - عياذاً بالله -، تهوراً منهم، وخِفَّة عقلٍ ودين، وفي قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنَا ﴾ مع غيرها من الأدلة الآتية، ردٌ على أمثالهم ممن استخفوا بمثل هذا الحكم وهو نقل المسلم الثابت إسلامه بيقين، إلى ملة الكفر والشرك لشكِ!!

فوا عجباً لمن ذبح المسلمين بسكين التكفير، وأدمى قلوب أُمَمٍ من جرَّاء فعلته القبيحة، وتسلَّيط هواه على مُعيَّنٍ بمثل ذلك من غير بينة، ولا حجة من كتاب ولا سنة، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

🗐 وفي المسائة عِدة مباحث:

المبحث الأول: الأدلة على حرمة التسرع في تكفير المسلم

كر أولاً: من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿ يَنَأَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا ضَرَبُتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنَ أَلْقَى إِلَيْكُمُ ٱلسَّكَمَ لَسْتَ مُؤْمِنَا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةً ۚ كَثَيرَةً ۚ كَذَيُكُمُ ٱلسَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيّنُواْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيّنُواْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [الساء: ٩٤].

قال الطبري يَخَلَفُهُ: إذا سرتم مسيرًا لله في جهاد أعدائكم ﴿فَتَبَيَّنُواْ﴾، يقول: فتأنَّوا في قتل من أشكل عليكم أمره، فلم تعلموا حقيقة إسلامه ولا كفره، ولا تعجلوا فتقتلوا من التبس عليكم أمره، ولا تتقدموا على قتل أحد إلا على قتل من

علمتموه يقينًا حربًا لكم ولله ولرسوله ﴿ وَلا تَقُولُواْ لِمَن أَلْقَى إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ ﴾، يقول: ولا تقولوا لمن استسلم لكم فلم يقاتلكم، مظهرًا لكم أنه من أهل ملتكم ودَعوتكم ﴿ لَسْتَ مُؤُمِنَا ﴾، فتقتلوه ابتغاء ﴿ عَرَضَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾، يقول: طلبَ متاع الحياة الدنيا، ﴿ فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةً ﴾، من رزقه وفواضل نِعَمه، فهي خير لكم إن أطعتم الله فيها أمركم به ونهاكم عنه، فأثابكم بها على طاعتكم إياه، فالتمسوا ذلك من عنده ﴿ كَنَالِكَ كُنتُم مِن قَبلُ ﴾، يقول: كها كان هذا الذي ألقى إليكم السلم فقلتم له ﴿ لَسْتَ مُؤْمِنَا ﴾ فقتلتموه، كذلك كنتم أنتم من قبل، يعني: من قبل إعزاز الله دينه بتُبَّاعه وأنصاره، تستخفُون بدينكم، كها استخفى هذا الذي قتلتموه وأخذتم ماله، بدينه من قومه أن يُظهره لهم، حذرًا على نفسه منهم.

وقد قيل: إن معنى قوله: ﴿ كَنَالِكَ كُنتُم مِن قَبْلُ ﴾ كنتم كفارًا مثلهم ﴿ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُم ﴾، يقول: فتفضل الله عليكم بإعزاز دينه بأنصاره وكثرة تُبَّاعه. وقد قيل: فمنَّ الله عليكم بالتوبة من قتلكم هذا الذي قتلتموه وأخذتم ماله بعد ما ألقى إليكم السلم ﴿ فَتَبَيَّنُوا ﴾ ، يقول: فلا تعجلوا بقتل من أردتم قتله ممن التبس عليكم أمرُ إسلامه، فلعلَّ الله أن يكون قد مَنَّ عليه من الإسلام بمثل الذي منَّ به عليكم، وهداه لمثل الذي هداكم له من الإيهان.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾، يقول: إن الله كان بقتلكم من تقتلون، وكَفِّكم عمن تكفُّون عن قتله من أعداء الله وأعدائكم، وغير ذلك من أموركم وأمور غيركم ﴿خَبِيرًا ﴾، يعني: ذا خبرة وعلم به، يحفظه عليكم وعليهم، حتى يجازى جميعكم به يوم القيامة جزاءه، المحسن بإحسانه، والمسيءَ بإساءته (١).

وقال القاسمي كَالله: وفي الآية دليل فساد قول المعتزلة؛ لأنه نهاهم أن يقولوا (لمن قال: إني مسلم) لست مؤمنا. وهم يقولون: صاحب الكبيرة ليس بمؤمن. وهو يقول ألف مرة (على المثل) أني مسلم. فإذا نهى أن يقولوا: ليس بمؤمن. أمرهم أن

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (٩/ ٧٠).

يقولوا: هو مؤمن. فيقال لهم: أنتم أعلم أم الله؟ على ما قيل لأولئك(١).

قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤُذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِيتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَنْنَا وَإِثْمًا مُّبِينَا﴾ الأحراب:٨٥].

قال ابن كثير يَخْلَتْهُ: أَيْ يَنْسُبُونَ إِلَيْهِمْ مَا هُمْ بُرَآءُ مِنْهُ لَمْ يَعْمَلُوهُ وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً، وهذا هو البُهت الكبير أَنْ يُحْكَى أَوْ يُنْقَلَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ وَالنَّقُصِ هَنَاتٍ مَا لَمْ يَفْعَلُوهُ عَلَى سَبِيلِ الْعَيْبِ وَالتَّنَقُّصِ هَكُمْ (٢)

كرثانياً من السنة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ قَالَ: ﴿إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا»، وَقَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَخْيَى، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ يَزِيدَ: سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ (٣).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ ﴿ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: ﴿ أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بَهَا أَحَدُهُمَا ﴾ (٤).

وفي رُواية: عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ﴿ إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» (٥).

عَنْ أَبِي ذَرِّ رَجُلًا بِالفُسُوقِ، وَلاَ يَوْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالفُسُوقِ، وَلاَ يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالفُسُوقِ، وَلاَ يَرْمِيهِ بِالكُفْرِ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ» (١).

وفي رواية: عَنْ أَبِي ذَرِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلِ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ، وَمَنِ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، وَلْيَتَبَوَّأُ مَقْعَدَّهُ مِنَ النَّارِ،

⁽١) محاسن التأويل (٣/ ٢٨٢).

⁽٢) تفسير القرآن العظيم (٦/ ٤٢٤).

⁽٣) رواه البخاري (٦١٠٣) [بَابُ مَنْ كَفَّرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلِ فَهُوَ كَمَا قَالَ].

⁽٤) رواه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠).

⁽٥) رواه مسلم (٦٠).

⁽٦) رواه البخاري (٦٠٤٥)، ومسلم (٦١).

وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُقُ الله وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ»(١).

🕏 وَوَرَدَ فِي تأويل تلك الأحاديث ما يلي:

قال النووي يَعَلَقْهُ: فِي تَأْوِيل الْحَدِيثِ أَوْجُهُ:

أَحَدُها: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ لِذَلِكَ وَهَذَا يُكَفَّرُ فَعَلَى هَذَا مَعْنَى بَاءَ بِهَا أَيْ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ وَكَذَا حَارَ عَلَيْهِ وَهُوَ مَعْنَى رَجَعَتْ عَلَيْهِ أَيْ رَجَعَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ فَبَاءَ وَحَارَ وَرَجَعَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْنَاهُ رَجَعَتْ عَلَيْهِ نَقِيصَتُهُ لِأَخِيهِ وَمَعْصِيَةُ تَكْفِيرِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْخَوَارِجِ المُكَفِّرِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَهَذَا الْوَجْهُ نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَهَنَا الْمُؤْمِنِينَ وَهَنَا الْمُؤْمِنِينَ وَهَنَا الْمُؤْمِنِينَ وَهَنَا اللَّهَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنْسٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ المُذْهَبَ الصَّحِيحَ المُخْتَارَ اللَّهُ الْأَكْثَرُونَ وَالْمَحْقَقُونَ أَنَّ الْخُوَارِجَ لَا يُكَفَّرُونَ كَسَائِرِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْوَجْه.

الرَّابِعُ: مَعْنَاهُ أَن ذلك يؤول بِهِ إِلَى الْكُفْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ المُعَاصِيَ كَمَا قَالُوا بَرِيدُ الْكُفْرِ وَيُخَافُ عَلَى الْمُكْفِرِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْوَجْهَ مَا وَيُخَافُ عَلَى الْمُكْفِرِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْوَجْهَ مَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ لِأَبِي عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايِنِيِّ فِي كِتَابِهِ (المُخَرَّجُ عَلَى صَحِيحٍ مُسْلِمٍ): «فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا فَقَدْ بَاءَ بِالْكُفْرِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ وَجَبُ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا».

وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ: مَعْنَاهُ فَقَدْ رَجَعَ عَلَيْهِ تَكْفِيرُهُ فَلَيْسَ الرَّاجِعُ حَقِيقَةُ الْكُفْرِ بَلِ التَّكْفِيرُ لِكَوْنِهِ جَعَلَ أَخَاهُ المُؤْمِنَ كَافِرًا فَكَأَنَّهُ كَفَّرَ نَفْسَهُ إِمَّا لِأَنَّهُ كَفَّرَ مَنْ هُوَ مِثْلَهُ وَإِمَّا لِأَنَّهُ كَفَّرَ مَنْ لَا يُكَفِّرُهُ إِلَّا كَافِرٌ يَعْتَقِدُ بُطْلَانَ دِينِ الْإِسْلَام، وَالله أَعْلَمُ (٢٠).

وعن ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ ﴿ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهِ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلام فَهُو كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيهَا لاَ يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُو يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُو

⁽١) رواه مسلم (٦١).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۲/ ۵۰).

كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرِ فَهُوَ كَقَتْلِهِ »(١).

وفي رواية: «فَهُوَ كَفَاتِلِهِ» (٢)

قال ابن تيمية تَعْمَلَثُهُ: وَثَبت فِي الصَّحِيح أَن من قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِر فقد بَاء بِهِ أَحدهمَا، وَإِذَا كَانَ تَكْفِيرِ الْمِينِ على سَبِيلِ الشتم كقتله فَكيف يكون تكفيره على سَبيلِ الإعْتِقَاد فَإِن ذَلِك أعظم من قَتله (٣).

عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا أَكْفَرَ رَجُلٌ رَجُلًا قَطُّ إِلَّا بَاءَ أَحَدُهُمَا بَهَا إِنْ كَانَ كَافِرًا وَإِلَّا كَفَرَ بِتَكْفِيرِهِ» (٤٠).

عن حذيفة بن اليهان على قال: قال رسول الله ﷺ: «إن مَا أَتَخُوَّفُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ قَرَأَ الْقُرْآنَ حَتَّى إِذَا رُئِيَتْ بَهْجَتُهُ عَلَيْهِ وَكَانَ رِدْنًا لِلْإِسْلَامِ غَيَّرَهُ إِلَى مَا شَاءَ الله فَانْسَلَخَ مِنْهُ وَنَبَذَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ وَسَعَى عَلَى جَارِهِ بِالسَّيْفِ وَرَمَاهُ بِالشَّرْكِ»، قال: قلت: يا نبي منه وَنَبَذَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ وَسَعَى عَلَى جَارِهِ بِالسَّيْفِ وَرَمَاهُ بِالشَّرْكِ»، قال: قلت: يا نبي الله، أيها أولى بالشرك، المرمي أم الرامي؟ قال: «بَلْ الرَّامِي» (٥٠)

⁽١) رواه البخاري (٢٠٤٧)، ومسلم (١٧٧).

⁽٢) رواه الترمذي (٢٦٣٦).

⁽٣) الاستقامة (ص ١٦٥).

⁽٤) رواه ابن حبان (٢٤٨)، والخرائطي في مساوئ الاخلاق (١٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨٦٤)، وأبو القاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة (٤٣٥)، وله طرق.

⁽٥) رواه البخاري في التاريخ الكبير (٢٩٠٧)، و رواه ابن حبان (٨١)، والبزار (٢٧٩٣)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (١٠٣)، وأبو إسهاعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (١٠٣١) من طريق محكم بن بكر، عن الصلت بن بهرام، حدثنا الحسن، حدثنا جندب البجلي في هذا المسجد، أن حذيفة حدثه قال... الحديث.

قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ جَِنَا اللَّفْظِ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى إِلَّا عَنْ حُذَيْفَةَ جَِذَا الْإِسْنَادِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَالصَّلْتُ هَذَا رَجُلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَمَا بَعْدَهُ فَقَدِ اسْتَغْنَيْنَا عَنْ تَعْرِيفِهِمْ؛ لِشُهْرَتِمِمْ. قال ابن كثير: إسْنَاذٌ جَيِّدٌ. تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٥٩).

وقال الشيخ الألباني: فالحديث حسن - إن شاء الله تعالى؛ لأن له شواهد في الجملة. السلسلة الصحيحة (٣٢٠١).

عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ ﴿ مَالِكِ ﴿ مَالِكِ هَالَ : قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : «مَنْ صَلَّى صَلاَتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلاَ تُخْفِرُوا اللهِ فِي ذِمَّتِهِ».

قال الحافظ ابن حجر تَعَلَّله: وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك(١).

عن أَبِي ظَبْيَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ﴿ يَهُولُ: بَعَثَنَا رَسُولُ الله ﷺ إِلَى الحُرُقَةِ، فَصَبَّحْنَا القَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، وَلِحَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا عَشِينَاهُ، قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا الله فَكَفَّ الأَنْصَارِيُّ فَطَعَنْتُهُ بِرُغِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ النَّبِيَ ﷺ، فَقَالَ: ﴿ يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لاَ إِلَهَ إِلَّا الله ﴾ قُلْتُ: كَانَ مُتَعَوِّذًا، فَهَا النَّبِي ﷺ، فَقَالَ: هَنَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لاَ إِلَهَ إِلَّا الله ﴾ قُلْتُ: كَانَ مُتَعَوِّذًا، فَهَا زَالَ يُكَرِّرُهَا، حَتَّى ثَمَنَيْتُ أَنِي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ اليَوْمُ (٢٠).

وفي رواية: عَنْ أَبِي ظِبْيَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - وَهَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةً - قَالَ: بَعَنْنَا رَسُولُ الله عَيَّيَةً فِي سَرِيَّةٍ، فَصَبَّحْنَا الْحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةً، فَأَدْرَكُتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله عَيَّيَةً فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِلنَّبِيِّ عَيَّيَةً، فَقَالَ رَسُولُ الله عَيَّةً: «أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَقَعَلْتُهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّمَا قَالَمَا خَوْفًا مِنَ الله عَيَّةً: «أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَقَعَلْتُهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّمَا قَالَمَا خَوْفًا مِنَ السِّلَاحِ، قَالَ: «أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟» فَهَا زَالَ يُكرِّرُهَا عَلَيَّ السِّلَاحِ، قَالَ: «أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟» فَهَا زَالَ يُكرِّرُهَا عَلَيَّ السِّلَاحِ، قَالَ: هَالَ رَجُلٌ: أَلَا يَقُلُ الله وَقَلَتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةُ وَأَنْ وَالله لاَ أَقْتُلُ مُسْلِمًا حَتَّى يَقْتُلَهُ وَالْبُطَيْنِ يَعْنِي أُسَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَلَا يَقُلِ الله وَ وَقَلَيْلُوهُمْ حَتَى لَا تَكُونَ فِتْنَةُ وَاللّه وَقَلَيْكُونَ فِي الله عَنْ الله وَقَلَتِلُوهُمْ حَتَى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَالْفَا كَالَا عَلَى اللهُ لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَاللّهُ وَاللّه عَلْمَ الله وَاللّهُ لَا تَكُونَ فِيْنَةً وَاللّهُ وَلَا يَعْلُوا حَتَّى لَا تَكُونَ فِيْنَةً وَاللّه وَاللّه الله وَقَلَتُهُ وَاللّه وَلَا الله وَلَوْ اللّه وَلَا اللّه وَلَا اللله وَلَا اللله وَلَا اللّه وَلَا اللّه وَلَا الللّه وَلَا اللّه وَلَا الله وَلَا الله وَلَوْلُولُ فَلَا اللله وَلَا اللّه وَلَا الله وَلَا اللّه وَلَا اللّه وَلَا اللله وَلَا الله وَلَا اللله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا اللّه وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا اللّه وَلَا الله وَلَا اللله وَلَا اللّه وَلَا الله وَلَا الله وَلَا

وفي روايةً: أَبُو ظَبْيَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، يُحَدِّثُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ الله ﷺ إِلَى الحُرُقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ

⁽١) فتح الباري (١/ ٤٩٦).

⁽٢) رواه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم ١٥٨).

⁽٣) رواه مسلم (١٥٨).

الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَيًا غَشِينَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَطَعَنْتُهُ بِرُغِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَلَيَّا قَدِمْنَا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي: «يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ: فَقَالَ: «أَقَتَلْتُهُ مَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟» قَالَ: فَهَا زَالَ يُكَرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى ثَمَنَيْتُ أَنِّى لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ فَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمُ (١).

قال النووي كَتْنَهُ: وَقَوْلُهُ ﷺ: ﴿ أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ ﴾ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَمَا أَمْ لَا الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَقَالَمَا ﴾ هُو الْقَلْبُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّكَ إِنَّمَا كُلِّفْتَ بِالْعَمَلِ بِالظَّاهِرِ وَمَا الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَقَالَمَا الْقَلْبُ فَلَيْسَ لَكَ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا فِيهِ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ امْتِنَاعَهُ مِنَ يَنْطِقُ بِهِ اللِّسَانُ وَأَمَّا الْقَلْبُ وَاعْتَقَدَهَا الْعَمَلِ بِهَا ظَهَرَ بِاللِّسَانِ، وَقَالَ: أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ لِتَنْظُرُ هَلْ قَالْمَا الْقَلْبُ وَاعْتَقَدَهَا وَكَانَتْ فِيهِ أَمْ لَمُ ثَكُنْ فِيهِ بَلْ جَرَتْ عَلَى اللِّسَانِ فَحَسْبُ يَعْنِي وَأَنْتَ لَسْتَ بِقَادِرٍ عَلَى هَذَا فَاقْتَصِرْ عَلَى اللِّسَانِ فَحَسْبُ يَعْنِي وَلَا تَطْلُبْ غَيْرَهُ (٢).

وقال النووي تختلثه: شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ فِيهِ دَلِيلٌ لِلْقَاعِدَةِ المُعْرُوفَةِ فِي الْفِقْهِ وَاللَّهُ السَّرَائِرَ (٣). وَاللَّا صُولِ أَنَّ الْأَحْكَامَ يُعْمَلُ فِيهَا بِالظَّوَاهِرِ وَالله يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ (٣).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِ و عَنْ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى الله عَنْهُ »(٤)

قلتُ: ومن أعظم الظلم الظليم، امتداد لسانٍ زنيمٍ، لنعت مسلم بالشرك والإلحاد والكفران، من غير استثبات، ولا استبيان!!

فهي حقاً من مزلات الفتن، و هي صدقاً من حوبات الزمن، لا ينغمس فيها إلاَّ

⁽۱) رواه مسلم (۱۵۸).

⁽٢) شرح صحيح مسلم (٢/ ١٠٤).

⁽٣) شرح صحيح مسلم (٢/١٠٧).

⁽٤) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٦٤)، ورواه البخاري (١١)، ومسلم (٦٤) من حديث أبي موسى ، بلفظ: سئل النبي ﷺ أي الإسلام أفضل؟ قال: «مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

ورواه مسلم (٤١) من حديث جابر على بلفظ: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

مغبونٌ، أناط نفسه بورطات الأمور، فضاق صدره، وغاض عقله، حتى أهدر إسلام مسلم، ونقض إيهان مؤمن، بلا رَويَّة ولا تُؤدة، فأقحم نفسه في جسيم الإثم، وعظيم الوزر، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وهؤلاء الشياطين التكفيريين، هم في أحلامهم كالسباع، لا يردون حوضاً إلا ونهلوا منه تارة تجدهم مع الحزبيين، وتارة مع اللبراليين والعلمانيين، وتارة، وتارة، ورعو بدعهم في كل مرتع، فنعوذ بالله من الحيرة والروغان.

كرثالثاً: أقوال أهل العلم:

قال الإمام أبو حنيفة كَمَلَتْهُ: وَلَا نكفر مُسلما بذنب من الذُّنُوب وَإِن كَانَت كَبِيرَة إِذَا لَم يستحلها وَلَا نزيل (١).

قال الطحاوي تَعْلَلْهُ: وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلُّهُ (٢).

قال ابن عبد البر كتانئة: وقد قال جماعة من أهل العلم في قول الله على الرجل تنابَزُوا بِاللَّا لَقَبِ بِعْسَ الاسم الله الفسوق بعد الإيمن الاسم الله المسلم وتكفيره ببيان لا إشكال فيه، ومن جهة النظر الصحيح الذي لا مدفع له أن كل من ثبت له عقد الإسلام في وقت بإجماع من المسلمين ثم أذنب ذنبا أو تأول تأويلا فاختلفوا بعد في خروجه من الإسلام لم يكن لاختلافهم بعد إجماعهم معنى يوجب حجة، ولا يخرج من الإسلام المتفق عليه إلا باتفاق آخر أو سنة ثابتة لا معارض لها، وقد اتفق أهل السنة والجماعة وهم أهل الفقه والأثر على أن أحدا لا يخرجه ذنبه وإن عظم من الإسلام وخالفهم أهل البدع فالواجب في النظر أن لا يكفر إلا إن اتفق الجميع على تكفيره أوقام على تكفيره دليل لا مدفع له من كتاب أو سنة "كفر".

⁽١) الفقه الأكبر (ص٤٣) وهو منسوب لأبي حنيفة.

⁽٢) العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٤٣٢).

⁽٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/ ٢١).

وقال ابن عبد البر كتلفه: والمعنى فيه (في حديث ابن عمر المتقدم) عند أهل الفقه والأثر أهل السنة والجماعة النهي عن أن يكفر المسلم أخاه المسلم بذنب أو بتأويل لا يخرجه من الإسلام عند الجميع فورد النهي عن تكفير المسلم (١).

وقال ابن حزم تَعْلَقُهُ: وَالْحَق هُو أَن كُل مِن ثَبِت لَهُ عقد الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ لَا يَرُول عَنهُ إِلَّا بِنَصَّ أَو إِجْمَاعِ وَأَما بِالدَّعْوَى والافتراء فَلَا، فَوجَبَ أَن لَا يُكَفَّرَ أَحدُ بقول قَالَه إِلَّا بِأَن يُخَالف مَا قد صَحَّ عِنْده أَن الله تَعَالَى قَالَه أُو أَن رَسُول الله عَلَيْهِ قَالَه فيستجيز خلاف الله تَعَالَى وَخلاف رَسُوله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلام، وَسَواء كَانَ ذَلِك فِي عقد دين أَو فِي نحلة أَو فِي فتيا، وَسَواء كَانَ مَا صَحَّ مِن ذَلِك عَن رَسُول الله عَلَيْهِ مَنْقُولًا نقل إِجْمَاع تواتروا، أَو نقل آحَاد إِلَّا أَن مِن خَالف الْإِجْمَاع المُتيقِن المُقْطُوع على صِحَته فَهُو أَظُهر فِي قطع حجَّته وَوُجُوب تكفيره لِاتِّفَاق الْجَمِيع على معرفة الإِجْمَاع، وعَلى قَهُو أَظُهر فِي قطع حجَّته وَوُجُوب تكفيره لِاتِّفَاق الْجَمِيع على معرفة الإِجْمَاع، وعَلى تَكْفِير مُخَالفَة برهان صِحَة قَوْلنَا، قول الله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَكْفِير مُخَافَقَة برهان صِحَة قَوْلنَا، قول الله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَوَلَى وَنُصْلِهِ عَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَوَلَى وَنُصْلِهِ عَمْنَ أَو سَاءً تَعْمَ مَا مَا الله عَلَى الله وَسَاءَتُ مُصِيرًا ﴾

قال أبو العباس القرطبي يَختَلَثه: وَالتَّوَقُّفُ عَنْ التَّكْفِيرِ أَوْلَى مِنْ الْمُنْجُومِ عَلَيْهِ، فَقَدْ قَالَ هِئِهِ: وَالتَّوَقُّفُ عَنْ التَّكْفِيرِ أَوْلَى مِنْ الْمُنْجُومِ عَلَيْهِ، فَقَلْ يَاءَ أَحَدُهُمَا، فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا جَاءَتْ عَلَيْهِ»(٣).

قال النووي تَعَلَّمُ: يحرم عليه تحريهاً مغلّظاً أن يقولَ لمسلم: يا كافر (ثم ذكر الأدلة)(٤).

قال المنذري تَعَلَّمْهُ: التَّرْهِيب من قَوْله لمُسلم يَا كَافِر (ثم ذكر الأدلة)(٥).

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/ ١٤).

⁽٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٣٨).

⁽٣) نقله عنه بدر الدين الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه (٦/ ٥٠٠).

⁽٤) الأذكار (ص٣٥٩).

⁽٥) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف (٣/ ٣٠٩).

قال ابن قدامة كَالله: ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب، ولا نخرجه عن الإسلام بعمل (١).

قال شيخ الاسلام ابن تيمية كَتَلَفُهُ: وَلَا يَجُوزُ تَكْفِيرُ الْسُلِم بِذَنْبِ فَعَلَهُ وَلَا بِخَطَأَ فِيهِ كَالْمُسَائِلِ الَّتِي تَنَازَعَ فِيهَا أَهْلُ الْقِبْلَةِ فَإِنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ عَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أَخْطاً فِيهِ كَالْمُسَائِلِ الَّتِي تَنَازَعَ فِيهَا أَهْلُ الْقِبْلَةِ فَإِنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ عَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أَنْ لِللهُ وَمَلَيْكِتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ عَامَنَ بِٱللّهِ وَمَلَيْكِتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَخِلُهُ إِلَيْكَ ٱلْمُومِينُ ﴿ البَدَةَ اللّهُ وَقَدْ ثَبَتَ أَخُد مِن رَبِّهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا عَفُرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمُومِينُ ﴿ اللهِ تَعَالَى أَجَابَ هَذَا الدُّعَاءَ وَغَفَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ خَطَأَهُمْ (٢).

وقال شَيخ الإسلام تَعْلَلُهُ: وَلَيْسَ لِأَحَدِ أَنْ يُكَفِّرَ أَحَدًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ أَخْطَأً وَعَلِطَ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَتُبَيَّنَ لَهُ الْمُحَجَّةُ وَمَنْ ثَبَتَ إِسْلَامُهُ بِيَقِينِ لَمْ يَزُلْ ذَلِكَ عَنْهُ بِالشَّكِّ؛ بَلْ لَا يَزُولُ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ وَإِزَالَةِ الشَّبْهَةِ (٣).

وقال شيخ الإسلام كَ لَلهُ: هَذَا مَعَ أَنِّ دَائِهًا وَمَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي: أَنِّ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ بَهْيًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ مُعَيَّنْ إِلَى تَكْفِيرِ وَتَفْسِيقٍ وَمَعْصِيةٍ، إلَّا إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ الرسالية الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً وَفَاسِقًا أُخْرَى وَعَاصِيًا أُخْرَى، وَإِنِي أُقَرِّرُ أَنَّ الله قَدْ غَفَرَ لِهِذِهِ الْأُمَّةِ خَطَأَهَا: وَذَلِكَ يَعُمُّ الْخُطَأَ فِي الْمُسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْمُسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ. وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتَنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْمُسَائِلِ، وَلَا يَضِمُ الْحَدُ لِا بِكُفْرِ وَلَا بِفِسْقِ وَلَا مَعْصِيةٍ (٤).

قال الذهبي يَخلَفه: فَمَا يَنْبَغِي لَكَ يَا فَقِيْهُ أَنْ تُبَادرَ إِلَى تَكفيرِ المُسْلِمِ إِلاَّ بَبُرْهَانٍ قَطعِيٍّ، كَمَا لاَ يسوَغُ لَكَ أَنْ تعتقدَ العِرفَانَ وَالوِلاَيَةَ فِيْمَنْ قَدْ تَبرهنَ زَغَلُهُ، وَانْهَلَكَ بَاطنُهُ وَزَنْدَقَتُه، فَلاَ هَذَا وَلاَ هَذَا، بَلِ العَدلُ أَنَّ مَنْ رَآهُ المُسْلِمُوْنَ صَالِحًا مُحْسِنًا، فَهُوَ كَذَلِكَ؛ لأَنَّهُم شهدَاءُ الله فِي أَرضِهِ؛ إِذِ الأُمَّةُ لاَ تَجتمعُ عَلَى ضَلاَلَةٍ، وَأَنَّ مَنْ رَآهُ كَذَلِكَ؛ لأَنَّهُم شهدَاءُ الله فِي أَرضِهِ؛ إِذِ الأُمَّةُ لاَ تَجتمعُ عَلَى ضَلاَلَةٍ، وَأَنَّ مَنْ رَآهُ

⁽١) لمعة الاعتقاد (ص ٣٨).

⁽٢) مجموع الفتاوي (٣/ ٢٨٢).

⁽٣) مجموع الفتاوي (١٢/ ٤٦٦).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٣/ ٢٢٩).

المُسْلِمُوْنَ فَاجِراً أَوْ مُنَافقاً أَوْ مُبْطِلاً، فَهُوَ كَذَلِكَ، وَأَنَّ مَنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنَ الْأُمَّةِ تُضَلِّلُه، وَطَائِفَةٌ ثَالثَةٌ تَقِفُ فِيْهِ وَتتورَّعُ مِنَ الحَطِّ تُضَلِّلُه، وَطَائِفَةٌ ثَالثَةٌ تقِفُ فِيْهِ وَتتورَّعُ مِنَ الحَطِّ عَلَيْهِ، فَهُوَ مِحَنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَضَ عَنْهُ، وَأَنْ يفوَّضَ أَمرُه إِلَى الله، وَأَنَّ يُسْتَغْفَرَ لَهُ فِي عَلَيْهِ، فَهُوَ مِحَنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَضَ عَنْهُ، وَأَنْ يفوَّضَ أَمرُه إِلَى الله، وَأَنَّ يُسْتَغْفَر لَهُ فِي الجُمْلَةِ؛ لأَنَّ إِسْلاَمَهُ أَصْلِيُّ بيقينٍ، وضلاله مشكوكٌ فِيْهِ، فَبِهَذَا تَسْتريحُ، ويصفو قَلْبُكَ مِنَ الغِلِّ لِلْمُؤْمِنينَ (۱).

قال ابن الوزير اليماني تَخَلَقُهُ: صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِذَا قَالَ المُسْلِمَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِر، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»، ولا ملجأ للمسلم إلى التعرُّض لمثل هذا الذنب العظيم، والخطأ في العفو أولى من الخطأ في العقوبة، وتقوى الله نِعْمَ الوازعُ، نسأل الله أن يجعلنا من المتقين (٢).

قال الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهّاب تتملّغ في رسالته للشريف: وأما الكذب والبهتان مثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وأنا نكفر من لم يكفر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، وكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله.

وإذا كنا لا نُكَفِّر من عَبَدَ الصنم الذي على «عبد القادر»، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالها؛ لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، ولم يكفر ويقاتل؟ سبحانك هذا بهتان عظيم)(٣).

قال البكري الدمياطي الشافعي تَعَلِّلهُ: (قوله: وكتكفير مسلم) أي بأن قال له: يا كافر.

وقوله لذنبه: أي لأجل ارتكابه ذنبا من الذنوب، وهو ليس بقيد، بل مثله بالأولى ما إذا كفره من غير ذنب.

⁽١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٤٤).

⁽٢) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير اليهاني (٤/ ١٨٢).

⁽٣) مصباح الظلام في الرد على من كذَّب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام للشيخ / عبد اللطيف آل الشيخ (ص٨٤).

(وقوله: بلا تأويل) أي فيكفر به إن كفره بلا تأويل للكفر ككفر النعمة مثلا، وإلا فلا يكفر (قوله: لأنه سمى الاسلام كفرا) علة لمقدر: أي فيكفر من كفر مسلما من غير تأويل لأنه سمى الإسلام المتلبس به كفرا، وقد صح أنه ﷺ قال: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا» أي: رجع بكلمة الكفر (قوله: وكالرضا بالكفر) أي فيكفر به (۱).

قال الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ كَتَلَاثُهُ: ثم عند ذكر التكفير تعلم أن الناس ثلاثة أقسام: طرفان، ووسط طرف يكفر بمجرد المعاصي. هؤلاء هم الخوارج يخرجونه من الإيهان ويدخلونه في أهل الكفران، والمعتزلة تخرجه من الإيهان ولا تدخله في الكفر، ولكنهم يحكمون بخلوده في النار. أما أهل الحق فلا يعتقدون ذلك في العصاة. ولا يخفى بطلان قول الخوارج والمعتزلة، كها لا يخفى بطلان قول من قال لا إله إلا الله فهو مسلم وإن فعل ما فعل (٢).

قال الشيخ الإمام ابن باز يحتله: وأعظم من ذلك وأخطر، الإقدام على التكفير أو التفسيق بغير حجة يعتمد عليها، من كتاب الله أو سنة رسوله على ولا شك أن هذا من الجرأة على الله وعلى دينه، ومن القول عليه بغير علم، وهو خلاف طريقة أهل العلم والإيهان من السلف الصالح و وجعلنا من أتباعهم بإحسان، وقد صح عن رسول الله على أنه قال: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِر، فَقَدْ بِاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» وقال على الله وعلى أن قال: يَا عَدوَّ الله، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلّا حَارَ عَلَيْهِ» أي: رجع عليه ما قال، وهذا وعيد شديد يوجب الحذر من التكفير والتفسيق، إلا عن علم وبصيرة، كما أن ذلك وما ورد في معناه يوجب الحذر من ورطات اللسان، والحرص على حفظه إلا من الخبر (۳).

قال الشيخ الإمام الألباني تخلّفه: فإذا عدنا إلى (جماعة التكفير) - أو من تفرع

⁽١) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (٤/ ١٥٤).

⁽٢) فتاوي ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١/ ٧٥).

⁽٣) مجموع فتاوي العلامة عبد العزيز بن باز (١/٢٥٦).

عنهم - وإطلاقهم على الحكام - وعلى من يعيشون تحت رايتهم بالأولى وينتظمون تحت إمرتهم وتوظيفهم - الكفر والردة فإن ذلك مبني على وجهة نظرهم الفاسدة القائمة على أن هؤلاء ارتكبوا المعاصي فكفروا بذلك(١).

قال الشيخ الإمام الألباني تعَلَّقُهُ: الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام و دخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه إلا ببرهان أوضح من شمس النهار فإنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة أن: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِر فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا...» وفي لفظ في «الصحيح»: «... فَقَدْ كَفَرَ أَحَدُهُمَا».

ففي هذه الأحاديث وما ورد موردها أعظم زاجر وأكبر واعظ عن التسرع في التكفر (٢).

قال الشيخ العلامة صالح العثيمين كَنْلَهْ:... وبهذا عُلم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفرًا أو فسقا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقا، إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق أو وجود مانع شرعى يمنع منه (٣).

قال الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله: إنها يُطلِق التكفير جزافاً الجهلةُ الذين يظنون أنهم علماء وهم لم يتفقهوا في دين الله على، وإنها يقرءون الكتب ويتتبعون العثرات ويأخذون مسميات التفسيق، ويطلقونها بغير علم على غير أصحابها(1).

□ فتوى هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية:

جاء في بيان مجلس هيئة كبار العلماء برئاسة سهاحة الشيخ العلامة الإمام عبد العزيز بن باز كَنْلَهُ: الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه

⁽١) فتنة التكفير (ص٧).

⁽٢) حكم تارك الصلاة (ص٩).

⁽٣) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص٩٢).

⁽٤) نقلاً من كتاب: (ظاهرة التبديع والتفسيق والتكفير) (ص٣٧).

ومَن اهتدى جُداه أما بعد:

فقد درس مجلس هيئة كبار العلماء في دورته التاسعة والأربعين المنعقدة بالطائف ابتداءً من تاريخ ٢٤ / ١٤١٩ هـ ما يجري في كثير من البلاد الإسلامية وغيرها من التكفير والتفجير، وما ينشأ عنه من سفك الدماء، وتخريب المنشات.

ونظرا إلى خطورة هذا الأمر، وما يترتب عليه من إزهاق أرواح بريئة، وإتلاف أموال معصومة، وإخافة للناس، وزعزعة لأمنهم واستقرارهم، فقد رأى المجلس إصدار بيان يوضِّح فيه حكم ذلك نُصحاً لله ولعباده، وإبراءً للذمة وإزالة للَّبس في المفاهيم لدى مَن اشتبه عليهم الأمر في ذلك، فنقول وبالله التوفيق:

أولا: التكفير حكم شرعي مردّه إلى الله ورسوله، فكما أن التحليل والتحريم والإيجاب إلى الله ورسوله، فكذلك التكفير، وليس كل ما وصف بالكفر من قول أو فعل، يكون كفراً أكبر مخرجاً عن الملّة.

ولما كان مَرَد حكم التكفير إلى الله ورسوله لم يُجُز أن نكفر إلا مَن دَل الكتاب والسُّنة على كفْرِه دلالة واضحة، فلا يكفي في ذلك مجرد الشبهة والظن، لَما يترتب على ذلك من الأحكام الخطيرة، وإذا كانت الحدود تدراً بالشبهات، مع أن ما يترتب على التكفير، فالتكفير أولى أن يُدْراً بالشبهات؛ ولذلك حذَّر النبي عَيَيْهُ من الحكم بالتكفير على شخص ليس بكافر، فقال: «أَيُّما امْرِئٌ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ» وقد يَرد في الكتاب والسُّنة ما يُفهم منه أن هذا القول أو العمل أو الاعتقاد كُفْر، ولا يكفَّر مَن اتصف به، لوجود مانع يمنع من كفره.

وهذا الحكم كغيره من الأحكام التي لا تتم إلا بوجود أسبابها وشروطها، وانتفاء موانعها كما في الإرث، سببه القرابة - مثلا - وقد لا يرث بها لوجود مانع كاختلاف الدين، وهكذا الكفريكره عليه المؤمن فلا يكفر به.

وقد ينطق المسلم بكلمة بالكفر لغلبة فرح غضب أو نحوهما فلا يكفر بها لعدم القصد، كما في قصة الذي قال: «اللهم أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ أَخطاً مِنْ شِدَةِ الفَرَحِ».

التسرع في التكفير يترتب عليه أمور خطيرة من استحلال الدم والمال، ومنع التوارث، وفسخ النكاح، وغيره مما يترتب على الرِّدَّة، فكيف يسوغ للمؤمن أن يُقْدِم عليه لأدنى شبهة؟

وإذا كان هذا في وُلاة الأمور كان أشد، لما يترتب عليه من التمرُّد عليهم وحمل السلاح عليهم، وإشاعة الفوضى، وسفك الدماء، وفساد العباد والبلاد، ولهذا مَنَعَ النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم مِن منابذتهم، فقال: "إلَّا أَنْ تَرُواْ كُفْرًا النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم مِن منابذتهم، فقال: "إلَّا أَنْ تَرُواْ كُفْرًا بوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ الله بُرْهَانُ " فأفاد قوله: إلا أن تروا أنه لا يكفي مجرد الظن والإشاعة. وأفاد قوله: كفراً أنه لا يكفي الفسوق ولو كَبُرَ، كالظلم وشرب الخمر ولعب القهار، والاستئثار المحرم. وأفاد قوله: "بواحا" أنه لا يكفي الكفر الذي ليس ببواح أي صريح ظاهر، وأفاد قوله: "عندكم فيه من الله برهان" أنه لا بد من دليل صريح، بحيث يكون صحيح الثبوت، صريح الدلالة، فلا يكفي الدليل ضعيف السند، ولا غامض الدلالة. وأفاد قوله: "من الله" أنه لا عبرة بقول أحد من العلماء مهما بلغت منزلته في العلم والأمانة إذا لم يكن لقوله دليل صريح صحيح من كتاب الله أو شُنَة رسوله ﷺ. وهذه القيود تدل على خطورة الأمر.

وجملة القول: أن التسرُّع في التكفير له خطره العظيم؟ لقول الله عَلَى: ﴿قُلُ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبِغْى بِغَيْرِ ٱلْحُقِّ وَأَن تُشُرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمُ يُنَزِّلُ بِهِ عَسُلْطَانَا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الاعراف:٣٣].

ثانيا: استباحة الدماء وانتهاك الأعراض وأمثالها من الأعمال محرَّمة شرعاً بإجماع المسلمين.

ثانيا: ما نَجَمَ عن هذا الاعتقاد الخاطئ من استباحة الدماء وانتهاك الأعراض، وسلب الأموال الخاصة والعامة، وتفجير المساكن والمركبات، وتخريب المنشآت، فهذه الأعمال وأمثالها محرَّمة شرعاً بإجماع المسلمين؛ لما في ذلك من هتك لحرمة الأنفس المعصومة، وهتك لحرمة الأموال، وهتك لحرمات الأمن والاستقرار، وحياة الناس الآمنين المطمئنين في مساكنهم ومعايشهم، وغدوهم ورواحهم، وهتك للمصالح العامة التي لا غنى للناس في حياتهم عنها.

وقد حفظ الإسلام للمسلمين أموالهم وأعراضهم وأبدانهم، وحرَّم انتهاكها، وشدَّد في ذلك، وكان من آخر ما بلَّغ به النبي عَيَّقَ أمته فقال في خطبة حجة الوداع: «إنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُم حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلدِكُمْ هَذَا» ثم قال عَيَّة: «أَلا هَلْ بَلَّغت؟ اللهم فَاشْهَد» متفق عليه. وقال هذَا، فِي بِلَدِكُمْ هَذَا» ثم قال عَيَّة: «أَلا هَلْ بَلَّغت؟ اللهم فَاشْهَد» متفق عليه. وقال هذَا، وَتَلَّمُ الطُلمَ عَلَى المُسْلِم حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَاللهُ وَعِرْضُهُ» وقال عليه الصلاة والسلام: «اتَقُوا الظُلمَ فَإِنَّ الظُلمَ ظُلماتُ يَوم القِيامَةِ».

وقد توعّد الله سبحانه مَن قَتَلَ نفساً معصومة بأشد الوعيد، فقال سبحانه في حق المؤمن: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ وَجَهَنَّمُ خَلِدًا فِيها وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ مَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [انساء: ٩٣] وقال سبحانه في حق الكافر الذي له ذمة في حكم قتل الخطأ: ﴿ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمُ مَ وَبَيْنَهُم مِيثَكُ فَدِيثٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى آهْلِهِ وَتَحْرِيرُ وَقَبَ اللهِ مُؤْمِنَةً ﴾ [انساء: ٩٦] فإذا كان الكافر الذي له أمان إذا تُتِل خطأ فيه الدية والكفارة، فكيف إذا قُتِل عمداً، فإن الجريمة تكون أعظم، والإثم يكون أكبر. وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا، لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الجُنَّةِ».

[ثالثا الإسلام بريء من هذا المُعْتَقَد الخاطئ]

وقال النبي ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قيل: لَمن يا رسول الله؟ قال: «لله، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَةِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى السلام: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَةِ الْمُسلِمِينَ وَعَامَّتِهِم » وقال عليه الصلاة والسلام: «مَثَلُ المُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الجُسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجُسَدِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى » والآيات والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

ونسأل الله سبحانه بأسهائه الحُسنى وصفاته العُلى أن يَكُفَّ البأس عن جميع المسلمين، وأن يُوفِّق جميع وُلاة أمور المسلمين إلى ما فيه صلاح العباد والبلاد وقمع الفساد والمفسدين، وأن ينصر بهم دينه، ويُعلي بهم كلمته، وأن يُصلح أحوال المسلمين جميعا في كل مكان، وأن ينصر بهم الحق، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه (۱).

⁽١) [مجلة البحوث الإسلامية، عدد (٥٦) صفحة (٣٥٧–٣٦٢)] هيئة كبار العلماء. رئيس المجلس: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

أعضاء: [أصحاب الفضيلة]: محمد بن إبراهيم جبير - راشد بن صالح بن خنين - صالح بن محمد اللحيدان - صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان - عبد الله بن عبد الرحمن الغديان - عبد الله بن سليان المنيع - حسن بن جعفر العتمي - عبد الله بن عبد الرحمن البسام - محمد بن صالح العثيمين - محمد بن عبد الله السبيل - ناصر بن حمد الراشد - عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ - عبد الرحمن بن حمرة المرزوقي - محمد بن سليان البدر - د. عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ - بكر بن عبد الله أبو زيد محمد بن زايد آل سليان - د. عبد الله بن عبد المحسن التركي - صالح بن عبد الرحمن الأطرم - عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليان.

قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلَّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۞ دَرَجَتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الساء: ٩٠]

🗐 وفي الإَيات مسائل عِدة:

المسألة الأولى: سبب نزول الآيات

عن البَرَاءَ عَلَيْهُ، يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ٩٥] دَعَا رَسُولُ الله ﷺ زَيْدًا، فَجَاءَ بِكَتِفِ فَكَتَبَهَا، وَشَكَا ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ، فَنَزَلَتْ: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى ٱلضَّرَرِ ﴾ [النساء: ٩٥] (١).

المسألة الثانية: تأويل الآيات

قال الطبري تعتلله: يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿ لا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلطّبري تعتلله: لا يعتدل المتخلّفون عن الجهاد في سبيل الله من أهل الإيمان بالله وبرسوله، المؤثرون الدعة والحَفْض وَالقُعودَ في منازلهم على مُقاساة حُزُونة الأسفار والسير في الأرض، ومشقة ملاقاة أعداء الله بجهادهم في ذات الله، وقتالهم في طاعة الله، إلا أهل العذر منهم بذَهَاب أبصارهم، وغير ذلك من العلل التي لا سبيل لأهلها المخرر الذي بهم إلى قتالهم وجهادهم في سبيل الله في العليا، الله عي العليا، المستفرغون طاقتهم في قتال أعداء الله وأعداء دينهم بأموالهم، إنفاقًا لها فيها أوهَن كيد أعداء أهل الإيمان بالله و والسافلة (٢).

⁽١) رواه البخاري (٢٨٣١)، ومسلم (١٨٩٨).

⁽٢) جامع البيان في تأويل القرآن (٩/ ٨٥).

المسألة الثالثة: بيان حكم الجهاد

وجهاد الطلب على الاصل فرض على الكفاية وهو مذهب الأئمة الربعة ولا اعلم لهم مخالفاً (١).

كرأولاً المذهب الحنفي:

قال الزيلعي وَ اللهُ : فَيَنْبُغِي أَنْ يَتَوَلَّى الْبَعْضُ الجِهادَ وَالْبَعْضُ التَّجَارَةَ وَالْحُرْثَ وَالْجُرْفَ وَالْبَعْضُ الْجَهادَ وَالْبَعْضُ التَّجَارَةَ وَالْحُرْثَ وَالْجُرَفَ الَّتِي تَقُومُ بِهَا الْمُصَالِحُ وَالتَّقْوِيَةُ فَوَجَبَ عَلَى الْكِفَايَةِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَدِ ﴾ فَرْضُ كِفَايَةٍ قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَدِ ﴾ [الساء: ٥٠] إلى قَوْلِهِ: ﴿ وَكُلَّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَى ﴾ [الساء: ٥٠] وَعَدَ الْقَاعِدَ الْخُسْنَى وَلَوْ كَانَ فَرْضَ عَيْنٍ لَمَا فَوْضَ عَيْنٍ لَمَا فَوْضَ عَيْنٍ لَلَهُ وَعَدَ الْقَاعِدَ الْقَاعِدَ الْقَاعِدَ الْقَاعِدَ الْقَاعِدَ الْعَسْنَى وَلَوْ كَانَ فَرْضَ عَيْنٍ لَمَا فَوْضَ عَيْنٍ لَمَا اللهُ عَلْمُ وَكَانَ فَرْضَ عَيْنٍ لَمَا اللهُ عَلْمُ وَلَوْ كَانَ فَرْضَ عَيْنٍ لَلَهُ وَعَدَ الْقَاعِدَ وَقَدْدُوا وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَقَرَّرَ عَلَيْهِ أَمْرُ الْجِهَادُ (٢).

كرثانياً: المذهب المالكي:

قال القرافي تعدله: وَفِي التَّلْقِينِ هُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ إِلَّا لِعُدْرٍ، وَلَا يُكَفُّ عَنْهُمْ إِلَّا أَنْ يَدْخُلُوا فِي دِينِنَا أَوْ يُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ فِي بَلَدِنَا، قَالَ الْمُازِرِيُّ: قَالَ الْمُازِرِيُّ: قَالَ الْمُشرِكِينَ كَآفَةَ كَمَا الْمُ اللَّهُ مَعْ الْأَعْيَانِ لِقوله تعالى: ﴿ وَقَتِبُلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَةً كَمَا الْبُنُ الْمُسَيِّبِ وَغَيْرُهُ: هُو فَرْضُ عَلَى الْأَعْيَانِ لِقوله تعالى: ﴿ وَقَتِبُلُواْ اللَّهُ مَنْسُوخٌ بِقوله يُقَتِبُ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٦] وَجَوَابُهُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مَنْسُوخٌ اللَّهُ الْمُتَقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٦] وَقَوْلِهِ: ﴿ لَا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ الْمُعْرِونَ لِيَنْفِرُواْ كَآفَةً ﴾ [التوبة: ٢١] وَقَوْلِهِ: ﴿ لَا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ النَّهُ الْخُسْنَى فَيْ اللَّهُ الْخُسْنَى فَيْ الْمُعْرِونَ اللَّهُ الْخُسْنَى وَلَا اللَّهُ الْخُسْنَى وَلَمْ تَوْلُ الْأُمْةِ بِعِدِهُ وَيَعِيْدُ يَنْفِرُ السَاء: ٥٠] أَنْ وَعَدَ اللَّهُ الْخُسْنَى وَلَمْ تَوْلُ الْأُمْةُ بِعِدِه وَيَعِيْدُ يَنْفِرُ السَاء: ٥٠]، وَلَوْ أَنَّهُ عَلَى الْأَعْيَانِ لَمَ وَعَدَ الْقَاعِدَ الْحُسنَى وَلَمْ تَوْلُ الْأُمْةِ بِعِدِهُ وَيَقِيْدُ يَنْفِرُ السَاء: ٥٠]، وَلَوْ أَنَّهُ عَلَى الْأَعْيَانِ لَمَا وَعَدَ الْقَاعِدَ الْحُسنَى وَلَمْ تَوْلُ الْأُمَة بِعِدِه وَيَقِيْدُ يَنْفِرُ السَاء: ٥٠]، وَلُو أَنَّهُ عَلَى الْأَعْيَانِ لَمَا وَعَدَ الْقَاعِدَ الْحُسنَى وَلَمْ تَوْلُ الْأُمَة بِعِدِه وَيَقِيْدُ يَنْفُرُ اللّهُ الْعَنْفُولُ اللّهُ الْعَامِدَ الْمُولِاللّهُ الْمُهُ مِنْسُونَ الْقَاعِدُ الْمُولِ الْمُولِ اللّهُ عَلَى الْأَعْيَانِ لَمَا وَعَدَ الْقَاعِدَ الْحُسنَى وَلَمْ الْمُنْ اللّهُ الْقَاعِدُ الْمُعْلِقِيْ اللّهُ الْمُنْ الْمُعْ الْمُولِ اللّهُ الْمُولِ اللّهُ الْمُعْلِقِيْ اللّهُ الْمُ الْمُلْمُ الْمُلْولِ اللّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِيْ اللْمُ الْفُولُ اللّهُ الْمُلْمُ الْمُعْلِقِيْ الْمُعْلِقِيْ الْمُعْلِقِيْ الْمُعْلِقِيْ الْمُعْلِقِلْمُ الْمُعْلِقُولُ اللّهُ الْمُعْلِقُولُ اللّهُ الْمُعْلِقُولُهُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ اللّهُ

كر ثالثاً المذهب الشافعي:

قال الإمام الشافعي يَتَمْلَتُهُ: [كَيْفَ تُفَضِّلُ فَرْضَ الْجِهَادِ]

⁽١) وتقدم طرفٌ من أحكامه وضوابطه، وكونه لا يكون إلاَّ بإذن الإمام.

⁽٢) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (٣/ ٢٤١).

⁽٣) الذخيرة (٣/ ٣٨٥).

الْخَبَرَنَا الرَّبِيعُ) قَالَ (قَالَ الشَّافِعِيُّ - يَعَلَتُهُ): قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرُهُ لَّكُمْ ﴾ [البترة:٢١] مَعَ مَا أَوْجَبَ مِنْ الْقِتَالِ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِنْ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرُهُ لَكُمْ لَا أَخْرَارِ الْمُسْلِمِينَ الْبَالِغِينَ غَيْرُ ذُوِي الْعُذْرِ بِدَلَا ثِلِ كَتَابِهِ، وَقَدْ وَصَفْنَا أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْأَخْرَارِ الْمُسْلِمِينَ الْبَالِغِينَ غَيْرُ ذُوِي الْعُذُر بِدَلَا ثِلِ اللهِ اللهُ الله

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبَيَّنَ إِذْ وَعَدَ الله عَلَى الْقَاعِدِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرِرِ الْحُسْنَى أَنَّهُمْ لَا يَأْتُمُونَ بِالتَّخَلُّفِ بَلْ وَعَدَهُمْ لَمَّا وَسَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ يَأْتُمُونَ بِالتَّخَلُّفِ الْخُسْنَى إِنْ كَانُوا مُوْمِنِينَ لَمْ يَتَخَلَّفُوا شَكَّا، وَلَا سُوءَ نِيَّةٍ، وَإِنْ تَرَكُوا الْفَضْلَ التَّخَلُّفِ الْخُسْنَى إِنْ كَانُوا مُوْمِنِينَ لَمْ يَتَخَلَّفُوا شَكَّا، وَلَا سُوءَ نِيَّةٍ، وَإِنْ تَرَكُوا الْفَضْلَ فِي الْغَزْوِ، وَأَبَانَ الله عَلَى فِي قَوْلِهِ فِي النَّفِيرِ حِينَ أُمِرْنَا بِالنَّفِيرِ: ﴿ أَنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالَا ﴾ في الْغَزْوِ، وَأَبَانَ الله عَلَى فَوْلِهِ فِي النَّفِيرِ حِينَ أُمِرْنَا بِالنَّفِيرِ: ﴿ أَنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالَا ﴾ [الوبة: ٢٦]، وقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَا لَكُونَ لِيَنفِرُواْ كَافَةَ قَلُولًا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَآبِفَةُ لِيَتَفَقَّهُواْ فِي النَّيْ فَرْضَ الْجِهَادِ عَلَى الْكِفَايَةِ مِنْ المُجَاهِدِينَ (١٠). فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ فَرْضَ الْجِهَادِ عَلَى الْكِفَايَةِ مِنْ المُجَاهِدِينَ (١٠).

كرابعاً: المذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة كَتَلَّلَهُ: مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (وَالْجِهَادُ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، إِذَا قَامَ بِهِ قَوْمٌ، سَقَطَ عَنْ الْبَاقِينَ) مَعْنَى فَرْضِ الْكِفَايَةِ، الَّذِي إِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ مَنْ يَكْفِي، أَثِمَ النَّاسُ

⁽١) الأم (٤/ ٢٧١).

كُلُّهُمْ، وَإِنْ قَامَ بِهِ مَنْ يَكُفِي، سَقَطَ عَنْ سَائِرِ النَّاسِ. فَاخِْطَابُ فِي الْبِدَائِهِ يَتَنَاوَلُ الْجُمِيعَ، كَفَرْضِ الْأَعْيَانِ، ثُمَّ يَخْتَلِفَانِ فِي أَنَّ فَرْضَ الْكِفَايَةِ يَسْقُطُ بِفِعْلِ بَعْضِ النَّاسِ لَهُ، وَفَرْضُ الْأَعْيَانِ لَا يَسْقُطُ عَنْ أَحَدٍ بِفِعْلِ غَيْرِهِ وَالْجِهَادُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، فِي لَهُ، وَفَرْضُ الْأَعْيَانِ لَا يَسْقُطُ عَنْ أَحَدٍ بِفِعْلِ غَيْرِهِ وَالْجِهَادُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، فِي لَهُ، وَفَرْفِ الْعَلْمِ. وَحُكِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، أَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ؛ لِقُول قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَحُكِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، أَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ؛ لِقُول الله تعالى: ﴿ أَنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالًا وَجَهِدُواْ بِأَمُولِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ الله تعالى: ﴿ أَنفِرُواْ خِفَافَا وَثِقَالًا وَجَهِدُواْ بِأَمُولِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ التَعْبَانِ التَعْبَ اللهِ الْعَلَى اللهِ اللهُ تعالى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَاهُ الْهُمُ الْعَلْمَ الْعِلْمَ الْعَلْمُ وَالْعَلَامِ الْعِلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ وَالْعَلَامِ الْعِلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ عَذَابًا أَلِيمَا ﴾ [التوبة: 13] ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [التوبة: 13].

وَقَوْلِهِ شُبْحَانَهُ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ ﴾ [البقرة:٢١٦] وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ فَ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْتُ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ النَّهَاقِ ﴾ وَلَنَا قول الله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَرِ النَّهُ وَلَنَا قول الله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرِ وَالْمُجَهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى اللَّهُ الْمُجَهِدِينَ وَرَجَةً وَكُلَّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَى ﴾ [النساء: ٩٠].

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَاعِدِينَ غَيْرُ آثِمِينَ مَعَ جِهَادِ غَيْرِهِمْ، وَقالَ الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَآبِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُواْ ﴾ [التوبه: ١٢٢] كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَانَ يَبْعَثُ السَّرَايَا، وَيُقِيمُ هُوَ وَسَائِرُ أَصْحَابِهِ. فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي وَلاَنَ رَسُولَ الله عَيْنِيةً كَانَ يَبْعَثُ السَّرَايَا، وَيُقِيمُ هُوَ وَسَائِرُ أَصْحَابِهِ. فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي احْتَجُوا مِهَا، فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَاسٍ: نَسَخَهَا قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَةً ﴾ [التوبة: ١٢٢] رَوَاهُ الْأَثْرَمُ وَأَبُو دَاوُد (١٠).

* 8888 *

⁽١) المغنى (٩/ ١٩٦).

المسألة الرابعة: الأعذار في الجهاد

وفي قوله: ﴿غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَرِ ﴾ بيان العفو عمن تخلف عن الجهاد لعذرٍ.

وقال الله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلضَّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجُ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ عَمَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۞ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَا أَتُوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ۞ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَعُذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيآاً وَصُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخُوالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الوبة: ٥١- ١٣].

قال الطبري كِثَلَثُهُ: يقول تعالى ذكره: ليس على أهل الزمانة وأهل العجز عن السفر والغزو، ولا على المرضى، ولا على من لا يجد نفقة يتبلّغ بها إلى مغزاه.

﴿ حَرَجٌ ﴾ وهو الإثم، يقول: ليس عليهم إثم، إذا نصحوا لله ولرسوله في مغيبهم عن الجهاد مع رسول الله ﷺ.

وَمَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ، يقول: ليس على من أحسن فنصح لله ولرسوله في تخلّفه عن رسول الله عليه عن الجهاد معه، لعذر يعذر به، طريقٌ يتطرَّق عليه فيعاقب من قبله.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾، يقول: والله ساتر على ذنوب المحسنين، يتغمدها بعفوه لهم عنها.

﴿رَّحِيمٌ ﴾، بهم، أن يعاقبهم عليها.

ولا سبيل أيضًا على النفر الذين إذا ما جاءوك، لتحملهم، يسألونك الحُمْلان، ليبلغوا إلى مغزاهم لجهاد أعداء الله معك، يا محمد، قلت لهم: لا أجد حَمُولةً أحملكم عليها ﴿ تَوَلُّونُ ﴾، يقول: أدبروا عنك، ﴿ وَأَعْينُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا ﴾، وهم يبكون من حزن على أنهم لا يجدون ما ينفقون، ويتحمَّلون به للجهاد في سبيل الله (١).

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٤/ ٤١٩).

وعَنْ أَنْسٍ فَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ كَانَ فِي غَزَاةٍ، فَقَالَ: «إِنَّ أَقْوَامًا بِالْمَدِينَةِ خَلْفَنَا، مَا سَلَكْنَا شِعْبًا وَلاَ وَادِيًا إِلَّا وَهُمْ مَعَنَا فِيهِ، حَبَسَهُمُ العُذْرُ»(١).

وعَنْ جَابِرٍ رَفِي قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ عَيَّا فَيَ غَزَاةٍ، فَقَالَ: «إِنَّ بِالمُدِينَةِ لَرِجَالًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا، إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ، حَبَسَهُمُ الْمَرْضُ» (٢).

وعَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَّ اللَّهِ عَنَّ الْمَا تَغَيَّبَ عُثْمَانُ عَنْ بَدْرٍ، فَإِنَّهُ كَانَتْ تَحْتَهُ بِنْتُ رَسُولِ الله عَلَيْهُ، وَكَانَتْ مَرِيضَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: ﴿إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَسَهْمَهُ ﴾ "".

المسألة الخامسة: بيان ضابط أولي الضرر المعذورين في الجهاد

تقدم أن من شروط وجوب الجهاد السلامة من الضرر.

وَأَمَّا السَّلَامَةُ مِنْ الضَّرَرِ، فَمَعْنَاهُ: السَّلَامَةُ مِنْ الْعَمَى وَالْعَرَجِ وَالْمُرَضِ، وَهُوَ شَرْطٌ؛ لِقول الله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمُريضِ حَرَجٌ ﴾ [النور: ٦١] وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْذَارَ تَمْنَعُهُ مِنْ الْجِهَادِ.

فَأَمَّا الْعَمَى: فَمَعْرُوفٌ.

وَأَمَّا الْعَرَجُ: فَالْمَانِعُ مِنْهُ هُوَ الْفَاحِشُ الَّذِي يَمْنَعُ الْمُشْيَ الْجُيِّدَ وَالرُّكُوبَ، كَالزَّ مَانَةِ وَنَحْوِهَا، وَأَمَّا الْيَسِيرُ الَّذِي يَتَمَكَّنُ مَعَهُ مِنْ الرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ شِدَّةُ الْعَدْوِ، فَلَا يَمْنَعُ وُجُوبَ الْجِهَادِ؛ لِآنَّهُ مُمَكَّنٌ مِنْهُ، فَشَابَهَ الْأَعْوَرَ.

وَكَذَلِكَ الْمُرَضُ المَّانِعُ: هُوَ الشَّدِيدُ، فَأَمَّا الْيَسِيرُ مِنْهُ الَّذِي لَا يَمْنَعُ إِمْكَانَ الجُهَادِ، كَوَجَع الضِّرْسِ وَالصُّدَاعِ الْخَفِيفِ، فَلَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الجُهَادُ، فَهُو كَالْعَوَرِ.

وَأَمَّا وُجُودُ النَّفَقَة: فَيُشْتَرَطُ؛ لِقول الله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ

⁽١) رواه البخاري (٢٨٣٩) [بَابُ مَنْ حَبَسَهُ العُذْرُ عَنِ الغَزْوِ].

⁽۲) رواه مسلم (۱۹۱۱).

⁽٣) رواه البخاري (٣١٣٠).

وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِةً ﴿ التوبه: ٩١]، وَلِأَنَّ الْجُهَادَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِآلَةٍ، فَيُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا.

فَإِنْ كَانَ الْجِهَادُ عَلَى مَسَافَةٍ لَا تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، أُشْتُرِطَ أَنْ يَكُونَ وَاجِدًا لِلزَّادِ وَنَفَقَةِ عَائِلَتِهِ فِي مُدَّةِ غِيبَتِهِ، وَسِلَاحِ يُقَاتِلُ بِهِ، وَلَا تُعْتَبَرُ الرَّاحِلَةُ؛ لِآنَهُ سَفَرٌ قَرِيبٌ. وَإِنْ كَانَتْ الْمُسَافَةُ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، أُعْتُبِرَ مَعَ ذَلِكَ الرَّاحِلَةُ؛ لِقول الله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى النَّاحِلَةُ؛ لِقول الله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى النَّاحِلَةُ وَلَا مَا أَتُوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ النَّهُ مَعْ خَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾ [الوبة: ٩٢] (١٠).

قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآفِفَةٌ مِنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ أَسْلِحَتَهُمْ وَلْيَأْتُ وَلْيَأْتُ وَلْيَأْخُذُواْ فِن وَرَآبِكُمْ وَلْيَاتُ مُولُواْ مِن وَرَآبِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآبِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَحِدَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَحِدَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَنْ بَكُمْ أَنْ مَن مَّطُولًا وَكُنتُم مَّرْضَى أَن تَضَعُواْ أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ إِنَّ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِن مَّطُولًا وَكُنتُم مَّرْضَى أَن تَضَعُواْ أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ إِنَّ كَانَ بِكُمْ أَنْ اللّهَ قِيمَا وَقُعُودًا اللّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينَا ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلُوةَ فَاذْكُرُواْ ٱللّهَ قِيمَا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلُوةَ إِنَّ ٱلصَّلُوةَ فَاذْكُرُواْ ٱللّهَ قِيمَا وَقُعُودًا مَعْنَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا الْمُؤْمِنِينَ كِتَبَا مَعْمُوا الصَّلُوةَ الْكُونَ فَإِنَا عَلَى اللّهُ فِيمَا وَلَعُودًا مَوْفُونَا ﴿ وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبْتِغَاءِ ٱلْقُومِ إِن تَكُونُواْ تَأْلُمُونَ فَإِنَا هُو وَلَا تَهُمُ مِنَالًا فِي الْبَيْعَاءِ الْقَوْمِ إِلَى اللّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ السَاءَ اللّهُ عَلَيمًا حَكِيمًا ﴿ وَلَا لَكُونَ كَمَا تَأْلُمُونَ فَاللّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ السَاءَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيمًا حَكِيمًا ﴿ السَاءً المَعْمُ الْمُؤْمِلُ وَلَكُمُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيمًا حَكِيمًا ﴿ السَاءً اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيمًا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيمًا عَلَا عَلَا عَلَالْمُونَ عَلَيمُ عَلَا السَلَوْةُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّه

🗐 وفي الآيات مسائل:

المسألة الأولى: الأمر بحمل السلاح في صلاة الخوف

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَيَأْخُذُوٓا أَسْلِحَتَهُمٌّ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَلَيَأْخُذُوا حِذْرَهُمُ وَأَسْلِحَتَهُمٌّ ﴾.

قال الكاساني تَخْلَفْهِ:...بِخِلَافِ أَخْذِ السِّلَاحِ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ قَلِيلٌ، وَلِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ

⁽١) المغنى لابن قدامة (٩/ ١٩٨).

بالجُوَازِ مَعَهُ(١).

قال الإمام الشافعي تخلفه: وَلَا أُجِيزُ لَهُ، وَضْعَ السِّلَاحِ كُلِّهِ فِي صَلَاةِ الْخُوْفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ أَذًى مِنْ مَطَرِ فَإِنَّهُمَا الْحَالَتَانِ أَنْ يَكُونَ بِهِ أَذًى مِنْ مَطَرِ فَإِنَّهُمَا الْحَالَتَانِ اللَّتَانِ أَذِنَ الله فِيهِمَا بِوَضْعِ السِّلَاحِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ فِيهِمَا لِقَوْلِهِ عَزَّ وَعَلَا اللَّتَانِ أَذِنَ الله فِيهِمَا إِن كُانَ بِكُمْ أَذَى مِن مَّطْرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَى أَن تَضَعُواْ أَسْلِحَتَكُمُ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِن مَّطْرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَى أَن تَضَعُواْ أَسْلِحَتَكُمُ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِن مَّطْرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَى أَن تَضَعُواْ أَسْلِحَتَكُمُ وَكُنتُهُ السَاءَ ١٠٤].

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ مَرَضٌ، وَلَا أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَحْبَبْت أَنْ لَا يَضَعَ مِنْ السِّلَاحِ إِلَّا مَا وَصَفْت مِمَّا يَمْنَعُهُ مِنْ التَّحَرُّفِ فِي الصَّلَاةِ بِنَفْسِهِ أَوْ ثِقَلِهِ فَإِنْ وَضَعَ بَعْضَهُ، وَبَقِيَ بَعْضٌ رَجَوْت أَنْ يَكُونَ جَائِزًا لَهُ ؟ لِآنَهُ أَخَذَ بَعْضَ سِلَاحِهِ، وَمَنْ أَخَذَ بَعْضَ سِلَاحِهِ فَهُوَ مُتَسَلِّح وَإِنْ، وَضَعَ سِلَاحَهُ كُلَّهُ مِنْ غَيْرٍ مَرَضٍ، وَلَا مَطَرٍ أَوْ أَخَذَ بَعْضَ سِلَاحِهِ مَا يُؤْذِي بِهِ مَنْ يُقَارِبُهُ كَرِهْت ذَلِكَ لَهُ فِي كُلِّ، وَاحِد مِنْ الْحَالَيْنِ وَلَمْ مَوْسَيَتُهُ فِي كُلِّ، وَاحِد مِنْ الْحَالَيْنِ، وَلَمْ يُفْسِدُ ذَلِكَ صَلَاتَهُ فِي تَرْكِ وَأَخْذِ السِّلَاحِ لَيْسَ مِنْ الصَّلَاةِ فَيْقَالُ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ ، وَلَا يُتِمَّهَا أَخْذُهُ أَنَّ مَعْصِيَتَهُ فِي تَرْكِ وَأَخْذِ السِّلَاحِ لَيْسَ مِنْ الصَّلَاةِ فَيْقَالُ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ ، وَلَا يُتِمَّهَا أَخْذُهُ أَنَّ مَعْصِيَتَهُ فِي تَرْكِ وَأَخْذِ السِّلَاحِ لَيْسَ مِنْ الصَّلَاةِ فَيْقَالُ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ ، وَلَا يُتِمَّهَا أَخْذُهُ أَنَّ مَعْصِيَتَهُ فِي تَرْكِ وَأَخْذِ السِّلَاحِ لَيْسَ مِنْ الصَّلَاةِ فَيْقَالُ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ ، وَلَا يُتِمَّهَا أَخْذُهُ أَنْ الصَّلَاةِ فَيْقَالُ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ ، وَلَا يُتِمَّهَا أَخْذُهُ أَنَّ الْ

قال ابن كثير تخلله: وَأَمَّا الْأَمْرُ بِحَمْلِ السِّلَاحِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ فَمَحْمُولٌ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْوُجُوبِ لِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَيَدُلُّ عليه قول الله تعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِّن مَّطْرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَى أَن قَوْل الله تعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِّن مَّطْرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَى أَن تَصَعُواْ أَسْلِحَتَكُمُ فَي وَخُدُواْ حِذْرَكُمْ ﴾ [الساء:١٠٢] أَيْ بِحَيْثُ تَكُونُونَ عَلَى أُهْبَةٍ إِذَا احْتَجْتُمْ إِلَيْهَا لَبِسْتُمُوهَا بِلَا كُلْفَةٍ ﴿ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينَا ﴾ (٣).

وقال ابن عبد البر كَالله: واستحب الشافعي أن يأخذ المصلي سلاحه في الصلاة ما لم يكن نجسا أو يمنعه من الصلاة أو يؤذي أحدا، قال: ولا يأخذ الرمح إلا أن يكون في حاشية الناس، وأكثر أهل العلم يستحبون للمصلي أخذ سلاحه إذا صلى في

⁽١) بدائع الصنائع (١/ ٢٤٥).

⁽٢) الأم (١/ ١٥١).

⁽٣) التفسير (٢/ ٣٥٧).

الخوف ويحملون قوله: وخذوا أسلحتكم على الندب؛ لأنه شيء لولا الخوف لم يجب أخذه فكان الأمر به ندبا، وقال أهل الظاهر: أخذ السلاح في صلاة الخوف واجب لأمر الله به إلا لمن كان به أذى من مطر أو مرض، فإن كان ذلك جاز له وضع سلاحه (١).

قال القرطبي تخلفه: ﴿ وَلْيَأْخُذُوۤاْ أَسْلِحَتَهُمْ ۚ عَلَى النَّدْبِ؛ لأنه شي لَوْلَا الْحُوْفُ لَمْ يَجِبْ أَخْذُهُ، فَكَانَ الْأَمْرُ بِهِ نَدْبًا. وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: أَخْذُ السِّلَاحِ فِي صَلَاةِ الْحُوْفِ وَاجِبٌ لِأَمْرِ الله بِهِ، إِلَّا لَمِنْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ مَطَرٍ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ جَازَ لَهُ وَضْعُ سِلَاحِهِ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِذَا صَلَّوْا أَخَذُوا سِلَاحَهُمْ عِنْدَ الْخُوْفِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ سِلَاحِهِ. قَالَ الثَّافِعِيُّ وَهُو نَصُّ الْقُرْآنِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَحْمِلُونَهَا؛ لِأَنْهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِمْ خَمْلُهَا لَبَطَلَتِ وَهُو نَصُّ الْقُرْآنِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَحْمِلُونَهَا؛ لِأَنْهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِمْ خَمْلُهَا لَبَطَلَتِ الصَّلَاةِ وَإِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ قُوَّةً هُمْ السَّلَاةِ وَإِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ قُوَّةً هُمْ وَنَظَرًا(٢).

قال ابن قدامة كَالله: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ السِّلاَحَ فِي صَلَاةِ الْخُوْفِ، لِقول الله تعالى: ﴿ وَلْمَأْخُمُ لَا يَأْمَنُونَ أَنْ يَفْجَأَهُمْ تَعَالى: ﴿ وَلَا مَنْهُ لَا يَأْمَنُونَ أَنْ يَفْجَأَهُمْ مَكَا يَا مُنُونَ أَنْ يَفْجَأَهُمْ مَكُو وَلَا مَنْهُمْ لَا يَأْمَنُونَ أَنْ يَفْجَأَهُمْ مَكُو وَلَا مَنْهُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْهِمْ، كَمَا قال الله تعالى: ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَحِدَةً ﴿ [الساء:١٠٢].

وَالْمُسْتَحَبُّ مِنْ ذَلِكَ مَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ. كَالسَّيْفِ، وَالسِّكِّينِ، وَلَا يُثْقِلُهُ، كَالْجُوشِنِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ إِكْهَالِ السُّجُودِ، كَالْمِغْفَرِ، وَلَا مَا يُؤْذِي غَيْرَهُ، كَالرُّمْحِ إِذَا كَانَ مُتَوسِّطًا، فَإِنْ كَانَ فِي الْحَاشِيَةِ لَمْ يُكْرَهْ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ نَجَسٍ، وَلَا مَا يُخِلُّ بِرُكْنٍ كَانَ مُتُوسِطًا، فَإِنْ كَانَ فِي الْحَاشِيَةِ لَمْ يُكْرَهْ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ نَجَسٍ، وَلَا مَا يُخِلُّ بِرُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، مِثْلُ أَنْ يَخَافَ وُقُوعَ الْحِجَارَةِ أَوْ السِّهَامِ بِهِ، فَيَجُوزُ لَهُ حَمْلُهُ لِلضَّرُورَةِ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا يَجِبُ حَمْلُ السِّلَاحِ.

وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةً وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ لَكَانَ شَرْطًا فِي الصَّيَانَةِ لَمَّمْ، فَلَمْ يَكُنْ شَرْطًا فِي الصَّيَانَةِ لَمَّمْ، فَلَمْ يَكُنْ

⁽۱) التمهيد (۱٥/ ٢٣٨).

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٣٧١).

لِلْإِيجَابِ، كَمَا أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهُ لِمَّا نَهَى عَنْ الْوِصَالِ رِفْقًا بِهِمْ لَا يَكُنْ لِلتَّحْرِيمِ. وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، وَبِهِ قَالَ دَاوُد، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ، وَاخْدَجَةُ مَعَهُمْ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ يَكُونَ وَاجِبًا، وَبِهِ قَالَ دَاوُد، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ، وَاخْدَجَةُ مَعَهُمْ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْوُجُوبُ، وَقَدْ اقْتَرَنَ بِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الْإِيجَابِ بِهِ، وَهُو قوله تعالى: ﴿ وَلَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ عَلَى إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِن مَطْرٍ أَوْ كُنتُم مَّرُضَى أَن تَصَعُواْ أَسْلِحَتَكُمْ ﴾ جُنَاحَ عَلَيْحُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِن مَطْرٍ أَوْ كُنتُم مَّرُضَى أَن تَصَعُواْ أَسْلِحَتَكُمْ ﴾ [الساء:١٠٦].

وَنَفْيُ الْحَرَجِ مَشْرُ وطًا بِالْأَذَى دَلِيلٌ عَلَى لُزُ ومِهِ عِنْدَ عَدَمِهِ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ بِهِمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ مَرَضٍ، فَلَا يَجِبُ بِغَيْرِ خِلَافٍ، بِتَصْرِيحِ النَّصِّ بِنَفْيِ الْحَرَجِ فِيهِ^(١).

السألة الثانية: الحراسة في صلاة الخوف

قال الإمام البخاري: بَابُ يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي صَلاَةِ الْخَوْفِ

وساق بسنده عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: ﴿ قَامَ النَّبِيُ ﷺ ، وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرُوا مَعَهُ ، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدُوا مَعَهُ ، ثُمَّ قَامَ لِلثَّانِيةِ ، وَكَبَّرُوا مَعَهُ ، ثُمَّ قَامَ لِلثَّانِيةِ ، فَقَامَ اللَّذِينَ سَجَدُوا وَحَرَسُوا إِخْوَانَهُمْ وَأَتَتِ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى ، فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا مَعَهُ ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي صَلاَةٍ ، وَلَكِنْ يَحْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا » (٢).

المسالة الثالثة: تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمُ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ قَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللّهِ مَا لَا يَرْجُونَ تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللّهِ مَا لَا يَرْجُونَ إِنَّا اللّهُ مَا لَا يَرْجُونَ إِنْ اللّهُ مَا لَا يَرْجُونَ إِنَّا اللّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ السَاءَ لَا اللّهُ مَا لَا يَرْجُونَ اللّهُ عَلَيمًا حَكِيمًا ﴿ السّاءَ لَا اللّهُ مَا لَا يَرْجُونَ اللّهُ عَلَيمًا لَا يَرْجُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيمًا حَكِيمًا ﴿ اللّهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْمًا لَا يَرْجُونَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

قال ابن كثير تَعْلَلْهُ: أَيْ لَا تَضْعُفُوا فِي طَلَبِ عَدُّوًكُمْ، بَلْ جِدُّوا فِيهِمْ وَقَاتَلُوهُمْ، وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدِ ﴿ إِن تَصُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ﴾ أَيْ كَمَا يُصِيبُكُمُ الجِّرَاحُ وَالْقَتْلُ كَذَلِكَ يَحْصُلُ لَهُمْ، كَمَا قال تعالى: ﴿ إِن يَمْسَسُكُمْ قَرْحُ فَقَدُ مُسَى اللّهِ مَا لَا تعالى: ﴿ وَتَرْجُونَ مِنَ اللّهِ مَا لَا مَسَى اللّهِ مَا لَا تعالى: ﴿ وَتَرْجُونَ مِنَ اللّهِ مَا لَا عَلَى اللّهِ مَا لَا اللّهِ مَا لَا

⁽١) المغنى (٢/٣٠٦).

⁽٢) حديث رقم (٩٤٤).

يَرْجُونَ ﴾ [الساء: ١٠٤] أَيْ أَنْتُمْ وَإِيَّاهُمْ سَوَاءٌ فِيهَا يُصِيبُكُمْ، وَإِيَّاهُمْ مِنَ الْجِرَاحِ وَالْآلام، وَلَكِنْ أَنْتُمْ تَرْجُونَ مِنَ الله المثوبة والنصر والتأييد كها وعدكم إياه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ وهو وعد حق، وخبر صدق، وَهُمْ لَا يَرْجُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَنْتُمْ أُولَى بالجهاد منهم وأشد رغبة فيه، وفي إِقَامَةِ كَلِمَةِ الله وَإِعْلَائِهَا، ﴿ وَكَانَ ٱللّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ أَيْ هُوَ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ فِيهَا يُقَدِّرُهُ وَيَقْضِيهِ وَيُنْفِّذُهُ وَيُمْضِيهِ (١).

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَرَوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَفٍ أَوْ يُنفَواْ مِنَ ٱلْأَرْضَ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا ۗ وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْل أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمٌ فَاعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة:٣٢-٣٤]

🗐 وفي الإَيات مسائل:

المسألة الأولى: وهي مسألة «الحِرابة»

الله وفيها مباحث عدة:

المبحث الأول: تعريف الحِرابة والمحاربين

كربين في الحرابة والمحاربين في اللغة:

قال الرَصَّاع تَعْلَقُهُ: الْحِرَابَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ حَارَبَ يُحَارِبُ مُحَارَبَةً وَحِرَابَةً وَمَدْلُوهُمَا مَعْلُومٌ لُغَةً وَإِنَّهُ عَامٌ فِي الْعُرْفِيِّ وَغَيْرِهِ وَفِي عُرْفِ الشَّرْعِ خَاصِّ (٢).

كريف الحرابة والمحاربين في الاصطلاح:

قال ابن رشد كَالله: فَأَمَّا الْحِرَابَةُ فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَهَا إِشْهَارُ السِّلَاحِ، وَقَطْعُ السَّبِيلِ خَارِجَ الْمِصْرِ وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ حَارَبَ دَاخِلَ الْمِصْرِ (٣).

⁽١) التفسير (٢/ ٣٥٧).

⁽٢) الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية. (شرح حدود ابن عرفة للرصَّاع) [كتاب الحرابة].

⁽٣) بداية المجتهد (٤/ ٢٣٨).

وقال ابن قتيبة كتائثة: هم الخارجون على الإمام وعلى جماعة المسلمين، يخيفون السّبل، ويسعون في الأرض بالفساد. وهم ثلاثة أصناف:

رجل قتل النفس ولم يأخذ مالا.

ورجل قتل النفس وأخذ المال.

ورجل أخذ المال ولم يقتل النفس(١).

وقال الشيخ زكريا الأنصاري يَخَلَفْه: وَقَطْعُ الطَّرِيقِ هُوَ الْبُرُوزُ لِأَخْذِ مَالٍ أَوْ القتلَ أَوْ إلاَّخْذِ مَالٍ أَوْ القتلَ أَوْ إِرْعَابٍ مُكَابَرَةً اعْتِهَادًا عَلَى الْقُوَّةِ مَعَ الْبُعْدِ عَنْ الْغَوْثِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَيَثْبُتُ بِرَجُلُ وَامْرَأَتَيْنِ.

«هُوَ» أَيْ قَاطِعُ الطَّرِيقِ «مُلْتَزِمٌ» لِلْأَحْكَامِ وَلَوْ سَكْرَانَ أَوْ ذميا وَإِنْ خَالَفَهُ كَلَامُ الْأَصْلِ وَالرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا «مُخْتَارٌ» مِنْ زِيَادَتِي «مُخِيفٌ» لِلطَّرِيقِ «يُقَاوِمُ مَنْ يَبْرُزُهُ» هُوَ «لَهُ صَلْ وَالرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا «مُخْتَارٌ» مِنْ زِيَادَتِي «مُخِيفٌ» لِلطَّرِيقِ «يُقَاوِمُ مَنْ يَبْرُزُهُ» هُوَ «لَهُ بِأَنْ يُسَاوِيَهُ أَوْ يَغْلِبَهُ بِحَيْثُ يَبْعُدُ مَعَهُ غَوْثُ لِبُعْدِهِ عَنْ الْعِمَارَةِ أَوْ ضَعْفٍ فِي أَهْلِهَا وَإِنْ كَانَ الْبَارِزُ وَاحِدًا أَوْ أَنْشَى أَوْ بِلَا سِلَاحِ(٢).

وقال ابن قدامة تَعْلَقْهُ: وَالْمُحَارِبُونَ الَّذِينَ يَعْرِضُونَ لِلْقَوْمِ بِالسِّلَاحِ فِي الصَّحْرَاءِ، فَيَغْصِبُونَهُمْ الْمَالَ مُجَاهَرةً (٣).

وقال الرَصَّاع يَخْتَنهُ: الْحِرَابَةُ الْخُرُوجُ لِإِخَافَةِ سَبِيلٍ لِأَخْذِ مَالٍ مُحْتَرَم بِمُكَابَرَةِ قِتَالٍ أَوْ خَوْفِهِ أَوْ لِلْحَوْفِهِ أَوْ لِلْحَرَّدِ قَطْعِ الطَّرِيقِ لَا لِإِمْرَةً وَلَا نَائِرَةٍ وَلَا عَدَاوَةٍ '').

⁽١) تأويل مشكل القرآن [المائدة: ٣٣].

⁽٢) فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (٢/ ١٩٩).

⁽٣) المغنى (٩/ ١٤٥).

⁽٤) الهداية الكافية [كتاب الحرابة].

المبحث الثاني: في الآية تقدير محذوف

قال أبو جعفر النحّاس تَعَلَّلهُ: «جَزاءُ» رفعٌ بالابتداء وخبرُه «أَنْ يُقَتَّلُوا» والتقدير: الذي يحاربون أولياءَ الله ومتّبعي رسله (١)

المبحث الثالث: المحاربون الذين يثبت لهم أحكام المحاربة

قال ابن قدامة كَلَاثَةُ: الَّذِينَ تَثْبُتُ هَمُّمْ أَحْكَامُ الْمُحَارَبَةِ الَّتِي نَذْكُرُهَا بَعْدُ، تُعْتَبَرُ هَمُّمْ شُرُوطٌ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الصَّحْرَاءِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، فَقَدْ تَوَقَفَ أَحْدُ هَذَ تَحَلَّلَهُ فِيهِمْ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَهُمْ غَيْرُ مُحَارِبِينَ. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ يُسَمَّى حَدَّ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ إِنَّهُ هُو فِي الصَّحْرَاءِ؛ وَلِأَنَّ مَنْ فِي الْمِصْرِ يَلْحَقُ بِهِ الْغَوْثُ غَالِبًا، فَتَذْهَبُ شَوْكَةُ المُعْتَدِينَ، وَيَكُونُونَ خُتَلِسِينَ، وَالمُخْتَلِسُ لَيْسَ بِقَاطِع، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: هُو قَاطِعٌ حَيْثُ كَانً. وَبِهِ قَالَ الْأُوزَاعِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَأَبُو ثَوْرِ؛ لِتَنَاوُلِ الْآيةِ بِعُمُومِهَا كُلَّ مُحَارِبٍ؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا وَإِللَّا أَفِي الْمِصْرِ كَانَ أَعْظَمَ حَوْفًا، وَأَكْثَرَ ضَرَرًا، فَكَانَ بِذَلِكَ أَوْلَى. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ هَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمِصْرِ، مِثْلَ أَنْ كَبَسُوا دَارًا، فَكَانَ أَهْلُ الدَّارِ بِحَيْثُ لَوْ صَاحُوا أَدْرَكَهُمْ هَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمِصْرِ، مِثْلَ أَنْ كَبَسُوا دَارًا، فَكَانَ أَهْلُ الدَّارِ بِحَيْثُ لَوْ صَاحُوا أَدْرَكَهُمْ الْغَوْثُ، فَلَيْسَ هَوُلَاءِ بِقُطَّاعٍ طَرِيقٍ؛ لِأَنْهَمْ فِي مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُمْ الْغَوْثُ عَادَةً، وَإِنْ حَصَرُوا قَرْيَةً أَوْ بَلَدًا فَفَتَحُوهُ وَغَلَبُوا عَلَى أَهْلِهِ، أَوْ مَخَلَّةً مُنْفَرِدَةً، بِحَيْثُ لَا يُدْرِكُهُمْ فَي الْغَوْثُ عَادَةً فَهُمْ عُارِبُونَ؛ لِأَنْهُمْ لَا يَلْحَقُهُمْ الْغَوْثُ، فَأَشْبَهَ قُطَّاعَ الطَّرِيقِ فِي الْعَوْثُ مَا فَاعُمْ الْغَوْثُ الْعَوْثُ الْعَوْثُ الْعَوْثُ مَا فَا الطَّرِيقِ فِي الْعَوْثُ مَا فَا اللَّالَ اللَّورِكُهُمْ الْعَوْثُ مَا فَالْمَاعِ الْمَالِيقِ فِي الْعَوْثُ مَا فَاللَّهُ فَلَاءً الطَّرِيقِ فِي الْمَعُوثُ مَا الْعَوْثُ ، فَأَشْبَهَ قُطَاعَ الطَّرِيقِ فِي الْمَعُوثُ ، فَأَشْبَهَ قُطَّاعَ الطَّرِيقِ فِي الْمَرَاءِ .

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ سِلَاحٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ سِلَاحٌ، فَهُمْ غَيْرُ مُحَارِبِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَمْنَعُونَ مَنْ يَقْصِدُهُمْ وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا. فَإِنْ عَرَضُوا بِالْعِصِيِّ وَالْخِجَارَةِ، فَهُمْ مُحَارِبُونَ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسُوا

⁽١) إعراب القرآن (١/٢٦٦).

مُحَارِبِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا سِلَاحَ مَعَهُمْ.

وَلَنَا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ السِّلَاحِ الَّذِي يَأْتِي عَلَى النَّفْسِ وَالطَّرَفِ، فَأَشْبَهَ الْحَدِيدَ.

الشَّرْطُ التَّالِثُ: أَنْ يَأْتُوا مُجَاهَرَةً، وَيَأْخُذُوا اللَّالَ قَهْرًا فَأَمَّا إِنْ أَخَذُوهُ مُحْتَفِينَ، فَهُمْ سُرَّاقُ، وَإِنْ اخْتَطَفُوهُ وَهَرَبُوا فَهُمْ مُنْتَهِبُونَ، لَا قَطْعَ عَلَيْهِمْ. وَكَذَلِكَ إِنْ خَرَجَ الْوَاحِدُ وَالإثْنَانِ عَلَى آخِرِ قَافِلَةٍ، فَاسْتَلَبُوا مِنْهَا شَيْعًا، فَلَيْسُوا بِمُحَارِبِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا الْوَاحِدُ وَالإثْنَانِ عَلَى آخِرِ قَافِلَةٍ، فَاسْتَلَبُوا مِنْهَا شَيْعًا، فَلَيْسُوا بِمُحَارِبِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى مَنَعَةٍ وَقُوَّةٍ. وَإِنْ خَرَجُوا عَلَى عَدَدٍ يَسِيرٍ فَقَهَرُوهُمْ، فَهُمْ قُطَّاعُ طَرِيقٍ (١).

المبحث الرابع: فيمن تتعلق الآية بالكفار، والمرتدين؟ أم بعموم من حارب المسلمين من الكفار وغيرهم من البغاة المسلمين؟

قال ابن رشد يَعْتَنهُ: وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ عِنْدَ الجُمْهُورِ هِيَ فِي الْمُحَارِبِينَ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ ارْتَذُّوا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاسْتَاقُوا الْإِبِلَ، فَأَمَرَ بِهِمْ رَسُولُ الله ﷺ فَقُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ، وَسُمِلَتْ أَعْيُنُهُمْ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا فِي المُحَارِبِينَ؛ لِقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ مُشْتَرَطَةً فِي تَوْبَةِ الْكُفَّارِ، فَبَقِيَ أَنَّهَا فِي عَلَيْهِمْ مُشْتَرَطَةً فِي تَوْبَةِ الْكُفَّارِ، فَبَقِيَ أَنَّهَا فِي المُحَارِبِينَ (٢).

وقيل: نزلت في قوم ارتدوا وحاربوا.

قال الإمام البخاري وعلاه: بَابُ ﴿إِنَّمَا جَزَرَؤُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسُعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا أَوْ يُصَلَّبُوٓا ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَوْ يُنفَوُا مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾[المائدة:٣٣] «المُحَارَبَةُ لله الكُفْرُ بِهِ».

وساق اَلبخاري بسنده عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ فَذَكَرُوا وَذَكَرُوا، فَقَالُوا وَقَالُوا، قَدْ أَقَادَتْ بِهَا الْخُلَفَاءُ، فَالْتَفَتَ إِلَى أَبِي قِلاَبَةَ وَهْوَ

⁽١) المغنى (٩/ ١٤٤).

⁽٢) بداية المجتهد (٤/ ٢٨٣).

وقال الإمام البخاري كَالله: بَابُ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ وَالرِّدَّةِ وَقُولُ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَّوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوُ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة:٣٣].

وساق البخاري بسنده عن أَبُي قِلاَبَةَ الجَرْمِيُّ، عَنْ أَنسٍ عَلَى، قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ وَسَاق البخرويُّ، عَنْ أَنسٍ عَلَى النَّبِيِّ نَفَرٌ مِنْ عُكُل، فَأَسْلَمُوا، فَاجْتَوُوا المَدِينَةَ «فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبُوالْهَا وَأَلْبَانِهَا» وَالْبَانِهَا» فَفَعلُوا فَصَحُّوا فَارْتَدُّوا وَقَتَلُوا رُعَاتَهَا، وَاسْتَاقُوا الإِبِلَ، فَبَعَثَ فِي آثُورِهِمْ، فَأْتِي بِهِمْ «فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَحْسِمْهُمْ حَتَّى مَاتُوا» (٢).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿إِنَّمَا جَزَّرُواْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا أَوْ يُصَلَّبُوٓا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَفٍ أَوْ يُنفَواْ مِنَ ٱلْأَرْضَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٤]، نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْمُشْرِكِينَ، فَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يُقْدَرَ عَلَيْهِ، لَمْ يَمْنَعْهُ ذَلِكَ أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحُدُّ الَّذِي أَصَابَهُ (٢).

⁽١) صحيح البخاري (٤٦١٠).

⁽٢) صحيح البخاري (٦٨٠٢)، ومسلم (١٦٧١).

⁽٣) إسناده حسن: رواه أبوداود (٤٣ُ٧٢) قال: حَدَّثَنَا أَهْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

وفي رواية: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَرَوُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهُ وَرَسُولَهُ وَ اللَّهَ اللَّهُ الللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللللَّةُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ال

المبحث الخامس: هل العقوبات في الآية للتوزيع بحسب الجناية، أم الإمام مُخيَّر فيها؟

أي: هل العقوبات في الآية من قتل، أوصلب، أوتقطيع أيديهم وأرجلهم، أونفيهم، بحسب جناياتهم، أم أن تلك العقوبات يُحيَّر فيها الإمام إن شاء قتل، وإن شاء صلب، وإن شاء قطَّع، وإن شاء نفى؟

الله عند السلف، وأهل العلم رحمهم الله للآية، ويظهر من خلاله جواب المسألة، مع أحكام عِدة:

🗖 عبد الله بن عباس 🍩:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْمُحَارِبِ: ﴿إِنَّمَا جَزَّوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ ﴿ اللَّائِدَةِ: ٣٣] ﴿إِذَا عَدَا فَقَطَعَ الطَّرِيقَ فَقَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ صُلِبَ وَإِنْ قَتَلَ وَلَمْ يَقْتُلُ قُطِعَ مِنْ خِلَافٍ فَإِنْ هَرَبَ وَأَعْجَزَهُمْ فَذَلِكَ نَقْئُهُ ﴿ ٢ ﴾ .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا جَزَرَؤُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي

حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ النَّحْوِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنَّا به.

⁽١) رواه النسائي (٢٤٠٤) قال: أُخْبَرَنَا زَكَرِيّا بَنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَنْبَأَنِي عَلَيْ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ النَّحْوِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ النَّحْوِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَيْهُ بِهِ.

⁽٢) رواه عبد الرزاق (١٨٥٤٤) عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، به.

🗖 الزهري يَعْلَلْلهُ:

عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، فِيمَنْ حَارَبَ أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُقْتَلَ، أَوْ يُصْلَبَ، أَوْ يُقْطَعَ، أَوْ يُنْفَى، فَلَا يُقْدَرُ عَلَيْهِ، أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ الْإِمَامُ فَعَلَ بِهِ، فَمَتَى مَا قُدِرَ عَلَيْهِ، أُقِيمَ عَلَيْهِ يُنْفَى، فَلَا يُقْدَرُ عَلَيْهِ، أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ الْإِمَامُ فَعَلَ بِهِ، فَمَتَى مَا قُدِرَ عَلَيْهِ، أَقْيَ وَنَفْيُهُ أَنْ يُطْلَبَ، فَلَا بَعْضُ هَذِهِ الْحُدُودِ قَالَ: «إِنْ أَخَافَ السَّبِيلَ وَلَمْ يَأْخُذُ مَالًا، نُفِي وَنَفْيُهُ أَنْ يُطْلَبَ، فَلَا يُقْدَرَ عَلَيْهِ، كُلَّمَا شُمِعَ فِي أَرْضٍ طُلِبَ» (٢٠).

□ سعيد بن جبير، وأبو الشعثاء - رحمها الله:

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، أَوْ غَيْرِهِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَأَبَا الشَّعْتَاءِ، يَقُولَانِ: ﴿ إِنَّهَا النَّفْيُ أَنْ لَا يُدْرَكُوا، فَإِنْ أُدْرِكُوا فَفِيهِمْ حُكْمُ الله، وَإِلَّا نُفُوا حَتَّى يَلْحَقُوا بَلَدَهُمْ ﴾ (٣).

عن سعيد بن جبير في هذه الآية: ﴿إِنَّمَا جَزَرَّوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ﴿ [المائدة: ٣٣] قالا: إن أخاف المسلمين فقطع المال ولم يسفك، قُطع . وإذا سفك دمًا: قتل وصُلب. وإن جمعها فاقتطع مالا وسفك دمًا، قُطع ثُمَّ قتل ثم صلب، كأن الصلب مُثْلَةٌ، وكأن القطع: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ صلب، كأن الصلب مُثْلَةٌ، وكأن القطع: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٤٤]، وكأن القتل: ﴿ النَّفُس بِٱلتَفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٤] وإن امتنع، فإن من الحقّ على الإمام وعلى المسلمين أن يطلبوه حتى يأخذوه، فيقيموا عليه حكم كتاب الله: ﴿ أَوْ

⁽١) إسناده ضعيف: رواه ابن أبي شيبة (٢٩٠١٨) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيَهَانَ، عَنْ حَجَّاحٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، وفي إسناده حجاج بن أرطأة عطية العوفي، وهما ضعيفان.

⁽٢) رواه عبد الرزاق (١٨٥٤٥) عن معمر، به.

⁽٣) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (١٨٥٤٦).

يُنفَوُّا مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣٣]، من أرض الإسلام إلى أرضِ الكفر (١).

□ قتادة بن دعامة كَاللهُ:

عَنْ قَتَادَةَ تَخَلَّتُهُ: فِي الرَّجُلِ يُحْدِثُ فِي الْإِسْلَامِ حَدَثًا ثُمَّ يَلْحَقُ بِدَارِ الْحُرْبِ، ثُمَّ يَقْدِرُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِمَامُ، قَالَ: «إِنْ كَانَ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ كَافِرًا دَرَأَ عَنْهُ مَا جَرَّ، وَإِنْ لَمْ يَرْتَدَّ أُقِيمَ عَلَيْهِ مَا أَصَابَ (٢٠).

عن قتادة كَنَشُهُ: أنه كان يقول في قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَّ وَّا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ ﴿ إِلَى قوله: ﴿أَوْ يُنفَوْا مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣٣] حدودٌ أربعة أنزلها الله. فأما من أصاب الدم وكفّ عن المال قُتل. ومن أصاب المال وكفّ عن المال قُتل. ومن أصاب المال وكفّ عن المدم قُطع. ومن لم يصب شيئًا من هذا نفي (٣).

🗖 عروة بن الزبير يَخَلَقُهُ:

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، فِي الَّذِي يَتَلَصَّصُ فَيُصِيبُ الْحُدُّودَ ، ثُمَّ يَأْتِي تَائِبًا ، قَالَ: «لَوْ قِيلَ ذَلِكَ مِنْهُمُ اجْتَرَءُوا عَلَيْهِ ،وَفَعَلَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ ، وَلَكِنْ لَوْ فَرَّ إِلَى الْعَدُوِّ ، ثُمَّ جَاءَ تَائِبًا ، لَمْ أَرَ عَلَيْهِ عُقُوبَةً » (٤).

عطاء رَيْغَلِثْهُ:

عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ: "إِنْ أَقَرُّوا بِالْإِسْلَامِ ، ثُمَّ حَارَبُوا ، فَلَمْ يَقْرَبُوا دَمًا ، وَلَا مَالًا ، حَتَّى تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِمْ » وَقَالَ ذَلِكَ عَبْدُ الْكَرِيمِ (٥٠). حَتَّى تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِمْ » وَقَالَ ذَلِكَ عَبْدُ الْكَرِيمِ (٥٠). عَنْ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، وَالْكَلْبِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا جَزَرَقُوا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ

⁽١) رواه الطبري (١١٨٤٣) قال: حدثنا ابن البرقي قال: حدثنا ابن أبي مريم قال: أخبرنا نافع بن يزيد قال: حدثني أبو صخر، عن محمد بن كعب القرظي، وعن أبي معاوية، عن سعيد، به.

⁽٢) روه عبد الرزاق (١٨٥٤٧) عن معمر عن قتادة، به.

⁽٣) رواه الطبرى (١٠/ ٢٥٩).

⁽٤) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (١٨٥٤٨).

⁽٥) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (١٨٥٥٠) عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ عن عطاء، به.

وَرَسُولَهُ ﴿ فِي اللِّصِّ الَّذِي يَقْطَعُ الطَّرِيقَ فَهُوَ مُحَارِبٌ، فَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ المَّالَ صُلِبَ (١).

عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ: «إِنِ اقْرَءُوا بِالْإِسْلَامِ ، ثُمَّ حَارَبُوا ، فَأَصَابُوا الدِّمَاءَ وَالْأَمْوَالَ ، فَأَخَذُوا ، فَفِيهِمْ حُكْمُ الله ، وَلَا يَعْفُونَ ، وَاقْتَصَّ مِنْهُمْ مَا جَرُّوا» وَقَالَ عَبْدُ الْكرِيم: فَأَخَذُوا ، فَفِيهِمْ عَلَهُمْ مَا جَرُّوا» وَقَالَ عَبْدُ الْكرِيم: قَالَ عَطَاءٌ: «أَيُّ ذَلِكَ شَاءَ الْإِمَامُ حَكَمَ فِيهِمْ إِنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ ، أَوْ صَلَبَهُمْ ، أَوْ قَطَعَ أَلِدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ ،إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ فَعَلَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ ،وَتَرَكَ مَا بَقِيَ»(١).

عن عطاء: يصنع الإمام في ذلك ما شاء. إن شاء قتل، أو قطع، أو نَفَى، لقول الله: ﴿ أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَفٍ أَوْ يُنفَواْ مِنَ ٱلْأَرْضَ ﴾ الله: ﴿ أَن يُقَلَّواْ أَوْ يُنفَواْ مِنَ الْأَرْضَ ﴾ الله قد الله الإمام الحاكم، يصنع فيه ما شاء (٣٠).

إبراهيم النخعي تَعَلَّشْهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ﴿إِنَّمَا جَزَّرُؤُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُۥ ﴿اللَّلَهَ:٣٣]، قَالَ: ﴿إِذَا خَرَجَ وَأَخَافَ السَّبِيلَ وَأَخَذَ الْمَالَ قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَاف، وَإِذَا أَخَافَ السَّبِيلَ، وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ نُفِي، وَإِذَا قَتَلَ قُتِلَ، وَإِذَا أَخَافَ السَّبِيلَ وَأَخَذَ الْمَالَ وَقُتِلَ صُلِبَ (أَخَافَ السَّبِيلَ وَأَخَذَ الْمَالَ وَقُتِلَ صُلِبَ () .

عن إِبْرَاهِيمَ، ﴿إِنَّمَا جَزَّوُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ ﴾ [المائدة:٣٣] قَالَ: ﴿إِذَا خَرَجَ وَأَخَافَ السَّبِيلَ وَلَمُ وَرَجُلُهُ مِنْ خِلَافٍ، وَإِذَا أَخَافَ السَّبِيلَ وَلَمُ وَأَخَافَ السَّبِيلَ وَلَمُ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ، وَإِذَا أَخَافَ السَّبِيلَ وَلَمُ عَلَافٍ، وَإِذَا أَخَافَ السَّبِيلَ وَأَخَذَ الْمَالَ وَقَتَلَ صُلِبَ (٥).

عن إبراهيم: الإمام مخير في المحارب، أيَّ ذلك شاء فعل إن شاء قتل، وإن شاء

⁽١) رواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٠١٧٢) عن مَعْمَرٌ عن قتادة، به.

⁽٢) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (١٨٥٤٩) عَنِ ابْنِ جُرَيْج عن عطاء، به.

⁽٣) رواه الطبري (١١٨٤٩) قال: حدثني المثنى قال: حُدثنا أَبُّو حذيفة قال: حدثنا شبل، عن قيس ابن سعد قال، قال عطاء به.

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة (٢٩٠١٦) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عن إبراهيم به.

⁽٥) إسناده صَحَيَّح: رواه ابن أبي شيبة (٣٢٧٩٣) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّادٍ، عن ابراهيم، به.

قطع، وإن شاء نفي، وإن شاء صلب(١).

🗖 السدى يَخَلِّنهُ:

عن السدي تَعَلَقْهُ: قال: نهى الله نبيه يهني عن أن يسمل أعين العرنيين الذين أغاروا على لِقَاحه، وأمره أن يقيم فيهم الحدود كها أنزلها الله عليه. فنظر إلى من أخذ المال ولم يقتل، فقطع يده ورجله من خلاف، يده اليمنى ورجله اليسرى. ونظر إلى من قتل ولم يأخذ مالا فقتله. ونظر إلى من أخذ المال وقتل، فصلبه. وكذلك ينبغي لكل من أخاف طريق المسلمين وقطع، أن يصنع به إن أخِذ وقد أخذ مالا قطعت يده بأخذِه المال، ورجله بإخافة الطريق. وإن قتل ولم يأخذ مالا قُتِل، وإن قتل وأخذ المال صُلِب (٢).

عطية العوفي تَعْلَشْهُ:

عن فضيل بن مرزوق قال: سمعت السدي يسأل عطية العوفي، عن رجل محارب، خرج فأخذ ولم يصب مالا ولم يهرق دمًا. قال: النفي بالسيف، وإن أخذ مالا فيده بألمال، ورجلُه بها أخاف المسلمين. وإن هو قتل ولم يأخذ مالا قتل. وإن هو قتل وأخذ المال، صُلب وأكبر ظنى أنه قال: تقطع يده ورجله (٣).

أبو مجلز لاحق بن حميد كَتَلَالَهُ:

عَنْ أَبِي مِجْلَزِ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِنَّمَا جَزَّوُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴿ [المائدة:٣٣]، قَالَ: ﴿إِذَا قَتَلَ وَلَمُ السَّبِيلَ صُلِبَ، وَإِذَا قَتَلَ وَلَمُ اللَّهِ وَأَخَافَ السَّبِيلَ صُلِبَ، وَإِذَا قَتَلَ وَلَمُ يَعْدُ ذَلِكَ قُطِعَ، وَإِذَا أَفْسَدَ نُفِي ﴾ (٤٠).

⁽۱) إسناده صحيح: رواه الطبري (۱۱۸٤٥) قال: حدثني يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا هشيم، عن عبيدة، عن إبراهيم، به.

⁽٢) رواه الطبري في التفسير (١١٨٣٦) قال: حدثنا محمد بن الحسين قال: حدثنا أحمد بن مفضل قال: حدثنا أسباط، عن السدي، به.

⁽٣) رواه الطبري (١١٨٣٧) قال: حدثني الحارث قال: حدثنا عبد العزيز عن فضيل، به.

⁽٤) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٩٠١٩) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ، عن أبي

مُورِّق العِجلي رَحَمَالِنهُ:

عَنْ مُوَرِّقٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: «إِذَا أَخَذَ الْمُحَارِبُ فَرُفِعَ إِلَى الْإِمَام، فَإِنْ كَانَ أَخَذَ المُالَ وَلَمْ يَقْتُلُّ قُطِعً وَلَمْ يُقْتَلُّ، وَإِنْ أَخَذَ الْمَالَ وَقَتَلَ قُطْعَ وَصُلِبَ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ لَمْ يُقْطَعْ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ وَشَاقً الْمُسْلِمِينَ نَفِي "(١).

🗖 الربيع كَثَلَثْهُ:

عن الربيع في قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَرَؤُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴿ [المائدة: ٣٣]، قال: كان ناس يسعون في الأرضِ فسادًا، وقَتَلُوا وقَطَعُوا السبيل، فصُلِب أولئك. وكان آخرون حاربُوا واستحلُّوا المال ولم يعدُّوا ذلك، فقطعت أيديهم وأرجلهم. وآخرون حارَبوا واعتزَلوا ولم يعدوا ذلك، فأولئك أخْرجوا من الأرض(٢).

□ سعيد بن المسيب تعلقه:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْسَيِّبِ، فِي الْمُحَارِبِ: «إِذَا رُفِعَ إِلَى الْإِمَام يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ»(٣).

عن سعيد بن المسيب: أنه قال في المحارب: ذلك إلى الإمام، إذا أخذه يصنع به ما

🗖 الحسن البصري تَعَلَّقهُ:

عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّمَا جَزَرَؤُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴿

مجلز، به.

(١) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٣٢٧٩٥) قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابِ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ قَتَادَةَ،عن مورق، به.

(٢) رواه الطبري (١١٨٤٠) قال: حدثنى المثنى قال: حدثنا إسحاق قال: حدثنا عبد الله بن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع، به.

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٣٢٨٠٠) قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَّابِ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عن سعيد،

(٤) رواه الطبري(١١٨٥١) قال: حدثنا هناد قال: حدثنا أبو أسامة قال: أخبرنا أبو هلال قال: أخبرنا قتادة،عن سعيد، به.

[المائدة: ٣٣] قَالَ: ﴿ ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ ﴾ (١).

عن الحسن في قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَّرُؤُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ، إلى قوله: ﴿أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة:٣٣]، قال: يأخذ الإمام بأيّما أحب (٢).

عن الحسن: ﴿إِنَّمَا جَزَرَوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المائدة:٣٣] قال: الإمام مخيَّرٌ فيها (٣).

عن الحسن في المحارب قال: ذاك إلى الإمام، يصنع به ما شاء(١).

□ عمر بن عبد العزيز كَاللهُ:

عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: «السُّلْطَانُ وَلِيٌّ قَتْلِ مَنْ حَارَبَ الدِّينَ وَإِنْ قَتَلَ أَخَا امْرِئٍ وَأَبَاهُ، فَلَيْسَ إِلَى مَنْ يُحَارِبُ الدِّينَ وَيَسْعَى فِي الْأَرْضِ فَسَادًا سَبِيلٌ، يَعْنِي دُونَ الشَّلْطَانِ، وَلَا يُقَصَّرْ عَنِ الْحُدُودِ بَعْدَ أَنْ تَبْلُغَ إِلَى الْإِمَامِ، فَإِنَّ إِقَامَتَهَا مِنَ السُّنَّةِ»(٥).

🗖 مجاهد تَعَلَّلُهُ:

عن مجاهد في المحارب: أن الإمام مخير فيه، أيَّ ذلك شاء فعل (٦).

وقال الطبري تعمّله: وأولى الأقوال في ذلك عندي أن يقال: أنزل الله هذه الآية على نبيّه ﷺ، معرِّفَه حكمه على من حارب الله ورسوله، وسعى في الأرض فسادًا، بعد الذي كان من فعل رسول الله ﷺ بالعرنيّين ما فعل.

⁽١) إسناده حسن: رواه ابن أبي شيبة (٣٢٧٩٨) قال: حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ عَاصِم عن عطاء، به.

⁽٢) رواه الطبري (١١٨٤٦) قال: حدثنا ابن حميد قال: حدثنا جرير، عن عاصم، عن الحسن، به.

⁽٣) رواه الطبري (١١٨٤٧) قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا أبي، عن سفيان، عن عاصم، عن الحسن، به.

⁽٤) وراه الطبري (١١٨٥٢) قال: حدثنا هناد قال، حدثنا أبو أسامة، عن أبي هلال قال، حدثنا هارون، عن الحسن به.

⁽٥) رُواه ابن أبي شيبة (٣٢٧٩٩) قال: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عن عمر بن عبد العزيز.

⁽٦) رواه الطبري (١١٨٤٤) حدثني يعقوب قال، حدثنا هشيم قال، أخبرنا جويبر، عن عطاء وعن القاسم بن أبي بزة، وفي الاسناد جويبر، وضعيف.

وإنها قلنا ذلك أولى الأقوال بالصواب في ذلك؛ لأن القِصَص التي قصّها الله - جل وعز - قبلَ هذه الآية وبعدَها، من قَصَص بنى إسرائيل وأنبائهم، فأن يكون ذلك متوسِّطًا، من تعريف الحكم فيهم وفي نظرائهم، أولى وأحقّ.

وقلنا: كان نزول ذلك بعد الذي كان من فعلِ رسول الله ﷺ بالعرنيِّين ما فعل؛ لتظاهر الأخبار عن أصحاب رسول الله ﷺ بذلك.

وإذ كان ذلك أولى بالآية لما وصفنا، فتأويلها: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَاءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴿اللله قَتَلَ أَو سعى بفسادٍ في الأرض ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَآءَتُهُم رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَاتِ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَآءَتُهُم رُسُلُنَا بِٱلْبَيِنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ﴿اللله قَتْلُوا الساعون في الأرض بالفساد، وقاتلوا النفوس بغير نفس، وغير سعي في الأرض بالفسادِ حربًا للله ولرسوله فمن فعل ذلك منهم، يا محمد، فإنها جزاؤه: أن يقتلوا، أو يصلبوا، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو ينفوا من الأرض.

فإن قال لنا قائل: وكيف يجوز أن تكون الآية نزلت في الحال التي ذكرت: من حال نقض كافرٍ من بني إسرائيل عهدَه، ومن قولك: إن حكم هذه الآية حكم من الله في أهل الإسلام، دون أهل الحرب من المشركين؟

قيل: جازَ أن يكون ذلك كذلك؛ لأن حكم من حارب الله ورسوله وسَعى في الأرض فسادًا من أهل ذمَّتنا وملَّتنا واحد. والذين عنوا بالآية، كانوا أهل عهد وذِمَّة، وإن كان داخلا في حكمها كل ذمِّي وملِّي، وليس يَبْطُل بدخول من دخل في حكم الآية من الناس، أن يكون صحيحًا نزولها فيمن نزلت فيه.

العلم في نسخ حكم النبي على في العرنيين: العلم في نسخ حكم النبي الله في العرنيين:

فقال بعضهم: ذلك حكم منسوخ، نسخَه نهيه عن المثلة بهذه الآية أعني بقوله: ﴿ إِنَّمَا جَزَرَوُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ الآية [الماندة:٣٣]. وقالوا: أنزلت هذه الآية عِتابًا لرسول الله ﷺ فيها فعل بالعُرنيين.

وقال بعضهم: بل فِعْلُ النبيِّ عَلَيْ العرنيين، حكمٌ ثابت في نظرائهم أبدًا، لم ينسخ

ولم يبدّل. وقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَرَؤُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُر﴾ الآية [المائدة:٣٣]، حكمٌ من الله فيمن حارب وسَعى في الأرض فسادًا بالحِرَابة.

قالوا: والعرنيون ارتدُّوا، وقتلوا، وسرقوا، وحاربوا الله ورسوله، فحكمهم غير حكم المحارب الساعي في الأرض بالفساد من أهل الإسلام أو الذمة.

وقال آخرون: لم يسمُل النبي ﷺ أعين العرنيِّين، ولكنه كان أراد أن يسمُل، فأنزل الله جل وعز هذه الآية على نبيه، يعرِّفه الحكم فيهم، ونهاه عن سمل أعينهم (١).

الفرابة، والمحاربين، وأحكامهم: ﴿ وَالْمُحَارِبِينَ، وأحكامهم:

كرأولاً: المذهب الحنفي:

قال السرخسي تَعَلَّقُهُ: وَإِذَا قَطَعَ قَوْمٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى قَوْمٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ الطَّرِيقَ فَقَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ قَالَ: يَقْطَعُ الْإِمَامُ أَيْدِيَهُمْ الْمُسْرَى مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُصَلِّبَهُمْ إِنْ شَاءً (٢).

وقال الكاساني يَعَمَّلُهُ: قَطْعُ الطَّرِيقِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاع:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِأَخْذِ الْمَالَ لَا غَيْرُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْقَتْلِ لَا غَيْرُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِهَا جَمِيعًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالتَّخْوِيفِ مِنْ غَيْرِ أَخْذِ، وَلَا قَتْلِ، فَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ، وَلَمْ يَقْتُلُ وَلَا قَتْلِ، فَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ، وَلَمْ يَقْتُلُ وَقَتَلَ قُطِعَتْ يَذُهُ، وَرِجْلَهُ مِنْ خِلَافٍ، وَمَنْ قَتَلَ، وَلَمْ يَأْخُذُ الْمَالُ قُتِلَ، وَمَنْ أَخَذَ الْمَالُ، وَقَتَلَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةً فَيْهُ: الْإِمَامُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَهُ، وَرِجْلَهُ، ثُمَّ قَتَلَهُ أَوْ صَلَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ قَطَع يَدَهُ، وَرِجْلَهُ، ثُمَّ قَتَلَهُ أَوْ صَلَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ قَطَع يَدَهُ، وَرِجْلَهُ، ثُمَّ قَتَلَهُ أَوْ صَلَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ لَا يَعْطِعه، وَقَتَلَهُ أَوْ صَلَبَهُ أَنْ

كرثانياً: المذهب المالكي:

قال سَحْنُونٌ كَنْلَثْهُ: قُلْتُ لِإِبْنِ الْقَاسِمِ: أَرَأَيْتَ أَهْلَ الذِّمَّةِ وَأَهْلَ الْإِسْلَامِ إِذَا

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٠/ ٢٥١).

⁽٢) المبسوط (٩/ ١٩٥).

⁽٣) بدائع الصنائع (٧/ ٩٣).

السين السين السين الله عَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا وَلَمْ يَقْتُلُوا فَأُخِذُوا، كَيْفَ يَصْنَعُ بِهِمْ الْإِمَامُ فِي قَوْلِ مَالِكِ؟ مَالِكِ؟

قال: قَالَ مَالِكُ: إِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ كَانَ الْإِمَامُ ثُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ قَتَلَ وَإِنْ شَاءَ قَطَعَ. قَالَ مَالِكُ: وَرُبَّ مُحَارِب لَا يَقْتُلُ وَهُوَ أَخْوَفُ وَأَعْظَمُ فَسَادًا فِي خَوْفِهِ مِمَّنْ قَتَلَ.

قُلْتُ فَإِنْ أَخَذَهُ الْإِمَّامُ وَقَدْ أَخَافَ وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا وَلَمْ يَفْتُلْ، أَيَكُونُ الْإِمَامُ مُخَيِّرًا فِيهِ يَرَى فِي ذَلِكَ رَأْيُهُ، إِنْ شَاءَ قَطَعَ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ، وَإِنْ شَاءَ قَتَلَهُ وَصَلَبَهُ أَمْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ لِلْإِمَامِ؟

قال: قَالَ مَالِكُ: إِذَا نَصَبَ وَأَخَافَ وَحَارَبَ - وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ - كَانَ الْإِمَامُ مُحْكَرًا. وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسًا وَتَعَالَى إِللهِ اللهُ اللهُ وَسَادٍ فِي ٱلأَرْضِ فَكَأَنَمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢] قَالَ: فَقَدْ جَعَلَ الله الْفَسَادَ مِثْلَ الْقَتْل.

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ إِنْ أَخَافَ فَقَطْ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ؟ قَالَ: إِنْ أَخَافَ وَنَصَبَ وَلَمْ يَأْخُذُ الْمَالَ فَإِنَّ الْإِمَامَ خُحَيَّرٌ.

قَالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ كُلُّ الْمُحَارِبِينَ سَوَاءً. قَالَ مَالِكُ: مِنْهُمْ مَنْ يَخْرُجُ بِعَصًا أَوْ بِشَيْءٍ فَيُوْخَذُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ وَلَمْ يُخِفُ السَّبِيلَ وَلَمْ يَأْخُذُ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ. قَالَ: فَهَذَا لَوْ أُخِذَ فِيهِ بِأَيْسَرِهِ لَمْ أَرَ فِي ذَلِكَ بَأْسًا.

قُلْتُ: وَمَا أَيْسَرُ عِنْدَ مَالِكِ؟ قَالَ أَيْسَرُهُ وَأَخَفَّهُ أَنْ يُجْلَدَ وَيُنْفَى وَيُسْجَنَ فِي الْمُوْضِعِ الَّذِي نُفِى إلَيْهِ (١).

كرثالثاً: المذهب الشافعي:

قال الشافعي يختلفه: ذَكَر الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَدَّ اسْتِتَابَةِ الْمُحَارِبِ فَقَالَ عَلَيْ ﴿إِلَّا اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَدَّ اسْتِتَابَةِ الْمُحَارِبِ فَقَالَ عَلَيْهِمُ ﴿ اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا أَخَافَ فِي الْمُحَارَبَةِ الطَّرِيقَ وَفَعَلَ فِيهَا مَا وَصَفْت مِنْ قَتْلٍ أَوْ جُرْحٍ وَأَخْذِ مَالٍ أَوْ بَعْضِهِ فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ فَقَالَ:

⁽١) المدونة (٤/ ٤٥٥).

بَعْضُهُمْ كُلُّ مَا كَانَ لله عَلَىٰ مِنْ حَدِّ يَسْقُطُ فَلَا يُقْطَعُ وَكُلُّ مَا كَانَ لِلْآ دَمِيِّن لَمْ يَبْطُلْ يَجْرُحُ بِالْجُرْحِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَرْشُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قِصَاصٌ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ قِيمَةُ مَا أَخَذَ وَإِنْ يَجُرُحُ بِالْجُرْحِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ قِيمَةُ مَا أَخَذَ وَإِنْ قَتَلَ دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا وَلَا يُصلَبُ. وَإِنْ عَفَا عَنْهُ مَا جَازَ الْعَفْوُ؛ لِأَنّهُ إِنَّهُ إِنَّا يَصِيرُ قِصَاصًا لَا حَدًّا. وَبَهَذَا أَقُولُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَسْقُطُ عَنْهُ مَا لَهُ عَلَىٰ فَعُو اللّهَ السَّافِعِيُّ): لله عَلَيْ وَلِلنَّاسِ كُلِّهِ إِلَّا أَنْ يُوجَدَ عِنْدَهُ مَتَاعُ رَجُلِ بِعَيْنِهِ فَيَدْفَعَهُ إِلَيْهِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ): وَاللهُ أَعْلَمُ وَلُو خَذُ بِغُرْمٍ مَا سَرَقَ، وَإِنْ فَاتَ مَا سَرَقَ (١).

وقال الشافعي يختلف: قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَرُواْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ ﴿[المائدة:٣٣] الْآيةَ (قَالَ الشَّافِعِيُّ): أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قُطَّاعِ الطَّرِيقِ: إِذَا قَتَلُوا وَأَخُدُوا المُالَ قُتِلُوا وَلَمْ يُصْلَبُوا ، وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا المُالَ قُتِلُوا وَلَمْ يُصْلَبُوا ، وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا المُالَ قُتِلُوا وَلَمْ يُصْلَبُوا ، وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا المُالَ قَتِلُوا وَلَمْ يُصَالِح مَوْلَ اللّهُ وَاللّهُ مِنْ خِلَافِ ، وَإِذَا هَرَبُوا طُلِبُوا وَإِذَا أَخَذُوا اللّهَ وَلَمْ يَقْتُلُوا قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافِ، وَإِذَا هَرَبُوا طُلِبُوا حَتَّى يُوجَدُوا فَتُقَامَ عَلَيْهِمْ الْحُدُودُ وَإِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا نُقُوا مِنْ الْأَرْض.

وَبِهَذَا نَقُولُ، وَهُو مُوَافِقٌ مَعْنَى كِتَابِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْحُدُودَ إِنَّهَا فَيْمَنْ أَسْلَمَ فَأَمَّا أَهْلُ الشِّرْكِ فَلاَ حُدُودَ فِيهِمْ إِلَّا الْقَتْلُ أَوْ السِّبَاءُ وَالْجِزْيَةُ وَالْجِزْيَةُ وَالْجِزْيَةُ وَالْجِزْيَةُ وَالْجِزْيَةُ وَالْجِزْيَةُ وَالْجِزْيَةُ وَالْجِزِلَافُ حُدُودِهِمْ بِاخْتِلَافِ أَفْعَالِهِمْ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى: ﴿ وَالْحَبْلُافُ حُدُودِهِمْ بِاخْتِلَافِ أَفْعَالِهِمْ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنَّا إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى: ﴿ وَالنَّالَةُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَبّاسٍ عَنْ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى: ﴿ وَاللّهُ مَا لَا اللّهُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَبّاسٍ عَنْ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا اللّهُ عَلَى مَا قَالَ اللّهُ عَلَى مَا قَالَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَبّاسٍ عَنْهُ وَأُخِذَ بَحُقُوقِ بَنِي آدَمَ.

وَلَا يُقْطَعُ مِنْ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ إِلَّا مَنْ أَخَذَ قِيمَةَ رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا قِيَاسًا عَلَى السُّنَةِ فِي السَّارِقِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ): كَتَلَتْهُ وَالْمُحَارِبُونَ الَّذِينَ هَذِهِ حُدُودُهُمْ الْقَوْمُ يَعْرِضُونَ بِالسَّلَاحِ لِلْقَوْمِ حَتَّى يَغْصِبُوهُمْ مُجُاهَرةً فِي الصَّحَارِي وَالطُّرُقِ (قَالَ): وَأَرَى ذَلِكَ فِي بِالسِّلَاحِ لِلْقَوْمِ حَتَّى يَغْصِبُوهُمْ مُجُاهَرةً فِي الصَّحَارِي وَالطُّرُوقِ (قَالَ): وَأَرَى ذَلِكَ فِي بِالسِّلَاحِ لِلْقَوْمِ حَتَّى يَغْصِبُوهُمْ مُجَاهَرةً فِي الصَّحَارِي وَالطُّرُوقِ (قَالَ): وَأَرَى ذَلِكَ فِي الْمُرَادِي وَلَوْلُمُ اللَّهُ الْمُرَى سَوَاءُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ كَانَ فِي الْمِصْرِ أَعْظَمَ ذَنْبًا فَحُدُودُهُمْ

⁽۱) الأم (٦/ ٢٢١).

وَاحِدَةٌ فَإِذَا عَرَضَ اللَّصُوصُ لِجَمَاعَةٍ أَوْ وَاحِدٍ مُكَابَرَةً بِسِلَاحٍ فَاخْتَلَفَ أَفْعَالُ الْعَارِضِينَ فَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ المَّالَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذُ مَالًا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ مَالًا وَلَمْ يَقْتُلْ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَثَّرَ الْجُمَّاعَةَ وَهَيَّبَ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ رِدْءًا لِلَّصُوص يَتَقَوَّوْنَ بِمَكَاٰنِهِ أُقِيمَتْ عَلَيْهِمْ الْحُدُودُ باخْتِلَافِ أَفْعَالِهِمْ عَلَى مَا وَصَفْت. وَيَنْظُرُ إِلَى مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَأَخَذَ مَالًا فَيُقُتُلُهُ وَيَصْلُبُهُ وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَبْدَأَ بِقَتْلِهِ قَبْلَ صَلْبِهِ؛ لِأَنَّ فِي صَلْبِهِ وَقَتْلِهِ عَلَى الْخَشَبَةِ تَعْذِيبًا لَهُ يُشْبِهُ الْمُثْلَةَ وَقَدْ قَالَ غَيْرِي: يُصْلَبُ ثُمَّ يُطْعَنُ فَيُقْتُلُّ. وَإِذَا قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا قُتِلَ وَدُفِعَ إِلَى أَوْلِيَائِهِ فَيَدْفِنُوهُ أَوْ يَدْفِنُهُ غَيْرُهُم، وَمَنْ أَخَذَ مَالًا وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ثُمَّ خُسِمَتْ ثُمَّ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ثُمَّ خُسِمَتْ في مَكَان وَاحِدٍ وَخُلِّي، وَمَنْ حَضَرَ وَكَثَّرَ وَهَيُّبَ أَوْ كَانَ رِدْءًا يَدْفَعُ عَنْهُمْ عُزِّرَ وَحُبِسَ وَسَوَاءٌ افْتَرَقَتْ أَفْعَالُهُمْ كَمَا وَصَفْت فِي مَقَام وَاحِدٍ أَوْ كَانَتْ جَمَاعَةٌ كَابَرَتْ فَفَعَلَتْ فِعْلَا وَاحِدًا مَثَلًا: قَتْل وَحْدَهُ أَوْ قَتْلَ وَأَخْذِ مَالٍ أَوْ أَخْذِ مَالٍ بلا قَتْل حُدَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدَّ مِثْلِهِ بِقَدْرِ فِعْلِهِ، وَلَوْ هِيبُوا وَلَمْ يَبْلُغُوا قَتْلًا وَلَا أَخْذَ مَالٍ عُزِّرُوا، وَلَوْ هِيبُوا وَجَرَحُوا أَقَصَّ مِنْهُمْ بِهَا فِيهِ الْقِصَاصُ وَعُزِّرُوا وَحُبِسُوا، وَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ قَتَلَ مِنْهُمْ رَجُلًا وَجَرَحَ آخَرَ أَقُصُّ صَاحِبَ الْجُرْحِ مِنْهُ ثُمَّ قُتِلَ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ أَخَذَ المَالَ وَجَرَحَ أَقُصُّ صَاحِبَ الْجُرْحِ ثُمَّ قُطِعَ لَآ تَمْنَعُ حُقُوقُ الله حُقُوقَ الْآدَمِيِّينَ فِي الْجِرَاح وَغَيْرِهَا، وَلَوْ كَانَتْ الْجِرَاحُ مِمَّا لَا قِصَاصَ فِيهِ^(١).

كرابعاً: المذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة كَالله: الْأَصْلُ فِي حُكْمِهِمْ قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَّ وُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة:٣٣].

وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكَثِيرِ مِنْ الْعُلَمَاءِ، نَزَلَتْ فِي قُطَّاعِ الطَّرِيقِ مِنْ الْعُلَمَاءِ، نَزَلَتْ فِي قُطَّاعِ الطَّرِيقِ مِنْ الْمُللِمِينَ. وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُّو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ عُمْرَ أَنَّهُ قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي المُرْتَدِّينَ. وَحُكِي ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، وَعَبْدِ

⁽١) الأم (٦/ ١٦٤).

الْكَرِيم؛ لِأَنَّ سَبَبَ نُزُولِهَا قِصَّةُ الْعُرَنِيِّينَ، وَكَانُوا ارْتَدُّوا عَنْ الْإِسْلَام، وَقَتَلُوا الرُّعَاةَ، فَاسْتَاقُوا إِبَلَ الصَّدَقَةِ، فَبَعَثَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ مَنْ جَاءَ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَأَلْقَاهُمْ فِي الْحُرَّةِ حَتَّى مَاتُوا.

قَالَ أَنَسٌ: فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿إِنَّمَا جَزَّوُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ ﴿[المائدة:٣٣] الْآيَةَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ. وَلِأَنَّ مُحَارَبَةَ الله وَرَسُولِهِ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ الْكُفَّارِ لَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ. وَلَنَا قول الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ ﴿ مِنْ الْمُسْلِمِينَ. وَالْكُفَّارُ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ بَعْدَ الْقُدْرَةِ، كَمَا تُقْبُلُ قَبْلَهَا، وَيَسْقُطُ عَنْهُمْ الْقَتْلُ وَالْقَطْعُ فِي كُلِّ حَالٍ، وَالْمُحَارَبَةُ قَدْ تَكُونُ مِنْ المُسْلِمِينَ؛ بِدَلِيلِ قوله تعالى: ﴿ يَا لَيْهُ وَاللّهِ وَاللّهِ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرّبَوَاْ إِن كُنتُم مُّؤُمِنِينَ ﴿ فَإِن لَمْ تَفْعَلُواْ فَأَذَنُواْ بِحَرْبٍ مِنَ ٱللّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [المترة:٢٧٩-٢٧٩].

(٧٣٢١) مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (وَالْمُحَارِبُونَ الَّذِينَ يَعْرِضُونَ لِلْقَوْمِ بِالسِّلَاحِ فِي الصَّحْرَاءِ، فَيَعْصِبُوبَهُمْ الْمُالَ مُجَاهَرَةً)، وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْمُحَارِبِينَ الَّذِينَ تَثْبَتُ هَمْ أَحْكَامُ الْمُحَارِبِينَ الَّذِينَ تَثْبَتُ هَمْ أَحْكَامُ الْمُحَارِبِينَ الَّذِينَ تَثْبَتُ هَمْ أَحْكَامُ الْمُحَارِبَةِ الَّتِي نَذْكُرُهَا بَعْدُ، تُعْتَبُرُ هَمُّمْ شُرُوطٌ ثَلَاثَةٌ؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الصَّحْرَاءِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، فَقَدْ تَوقَفَ أَحْمَدُ وَعِلَتُهُ فِيهِمْ الصَّحْرَاءِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحَارِبِينَ. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالتَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ؛ لِأَنَّ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُحَارِبِينَ. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالتَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ يُسَمَّى حَدِّ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ إِنَّا هُو فِي الصَّحْرَاءِ؛ وَلِأَنَّ مَنْ فِي الْوَاجِبَ يُسَمَّى حَدَّ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ إِنَّا هُو فِي الصَّحْرَاءِ؛ وَلِأَنَّ مَنْ فِي الْمُورِيُّ مِ الْخَوْثُ غَالِبًا، فَتَذْهَبُ شَوْكَةُ المُعْتَدِينَ، وَيَكُونُونَ مُحْتَلِسِينَ، وَالمُخْتَلِسُ لِيَا مُ وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ كَمْثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: هُوَ قَاطِعٌ حَيْثُ كَانَ. وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَأَبُو ثَوْرٍ؛ لِتَنَاوُلِ الْآيةِ بِعُمُومِهَا كُلَّ مُحَارِبٍ؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا وُجِدَ فِي الْمِصْرِ كَانَ أَعْظَمَ خَوْفًا، وَأَكْثَرَ ضَرَرًا، فَكَانَ بِذَلِكَ أَوْلَى أَنْ

⁽١) المغني (٩/ ١٤٤).

المبحث السادس: توبة المحارب وسقوط الحدِّ عنه

قال النووي يَخْلَفُهُ: وَأَمَّا تَوْبَةُ الْمُحَارِبِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَتُسْقِطُ حَدَّ الْمُحَارَبَةِ بِلَا خلاف عندنا وعند ابن عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ لَا تُسْقِطُ (١).

المسألة الثانية: حرمة نزع يد الطاعة والخروج بحالٍ على ولاة الأمور.

وفي الآية على قولٍ لأهل العلم - بيان بحرمة الخروج على ولاة الأمور، أو محاربتهم، وإن جاروا وظلموا:

قال شيخ الإسلام تعمله: فَإِنَّهُ يَجِبُ جِهَادُ هَذِهِ الطَّوَائِفِ جَمِيعِهَا كَهَا جَاهَدَ الْمُسْلِمُونَ مَانِعِي الزَّكَاةِ وَجَاهَدُوا الْحَوَارِجَ وَأَصْنَافَهُمْ وَجَاهَدُوا الحرمية وَالْقَرَامِطَةَ وَالْبَاطِنِيَّةَ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَصْنَافِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ الْخَارِجِينَ عَنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلامِ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿ وَقَتِلُوهُمْ حَتَىٰ لاَ تَصُونَ فِتْنَةُ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿ وَقَتِلُوهُمْ حَتَىٰ لاَ تَصُونَ فِتْنَةُ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لله ... وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَوُا اللَّذِينَ يُحَارِبُونَ الله وَجَبَ قِتَالَمُمُ حَتَى يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لله ... وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَوُا اللَّذِينَ يُحَارِبُونَ الله وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لله ... وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَوُا اللَّيْوِيمُ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَفٍ أَوْ يُعَلِّمُونَ اللّهُ وَرَسُولَهُ وَمَنْ عَمِلَ فِي اللهُ وَسُعَوْنَ اللّهُ وَرَسُولِهِ فَقَدْ مَنْ اللّهُ وَرَسُولَهُ وَمَنْ عَمِلَ فِي الْأَرْضِ فَعَنْ الدُّخُولِ فِي طَاعَةِ الله وَرَسُولِهِ فَقَدْ سَعَى الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَفٍ أَوْ يُسَعَونَ اللهُ وَرَسُولِهِ فَقَدْ مَنْ اللهُ وَسُنَةِ رَسُولِهِ فَقَدْ سَعَى اللهُ وَسُنَةِ وَاللهُ وَسُلَامِينَ اللهُ عَلَى الله وَسُنَةِ وَسُولِ الله عَلَيْهُ وَالْمُولِ الله عَلَيْ وَشَرِيعَتِهِ وَأَمْوالِهِمْ وَالْمُ اللهُ عَلَيْ وَلُكَ دِينًا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى الله وَلَوْمَ وَالْمُ اللهُ عَلَى الله عَلَى الله اللهُ ال

كَمَا أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى تَتَّخِذُ مُحَارَبَةَ الْمُسْلِمِينَ دِينًا تَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى الله. وَلِهَذَا اتَّفَقَ أَئِمَةُ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْبِدَعَ اللَّغَلَّظَةَ شُرُّ مِنْ الذُّنُوبِ الَّتِي يَعْتَقِدُ أَصْحَابُهَا أَنَّهَا ذُنُوبٌ. وَبِذَلِكَ مَضَتْ شُنَّةُ رَسُولِ الله ﷺ حَيْثُ أَمَرَ بِقِتَالِ الْخَوَارِجِ عَنْ السُّنَّةِ وَأَمَرَ فِلْوَبٌ. وَبِذَلِكَ مَضَتْ شُنَّةُ رَسُولِ الله ﷺ وَأَمَرَ بِقِتَالِ الْخَوَارِجِ عَنْ السُّنَّةِ وَأَمَرَ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْأَئِمَّةِ وَظُلْمِهِمْ وَالصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ مَعَ ذُنُومٍ مِمْ وَشَهِدَ لِبَعْضِ الْمُصِرِّ يَنَ

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۱/۲۰۶).

مِنْ أَصْحَابِهِ عَلَى بَعْضِ الذُّنُوبِ أَنَّهُ يُحِبُّ الله وَرَسُولَهُ وَنَهَى عَنْ لَعْنَتِهِ وَأَخْبَرَ عَنْ ذِي الخويصرة وَأَصْحَابِهِ - مَعَ عِبَادَتِهِمْ وَوَرَعِهِمْ أَنَّهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهُمْ مِنْ الرَّمِيَّةِ (١). السَّهُمْ مِنْ الرَّمِيَّةِ (١).

وقال ابن كثير كَلَّلَهُ: إنها جزاء الذين وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورِ عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَزَلَتْ فِي الْحُرُورِيَّةِ ﴿ إِنَّمَا جَزَّرُواْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ [المائدة:٣٣] رَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ (٢).

المبحث الأول: تعريف الخَلْع

قال ابن الأثير كَنْلَثُهُ: الخلع في اللغة: (خَلَعَ) فِيهِ «مَنْ خَلَعَ يَداً مِنْ طاعةٍ لَقَى اللهُ تَعَالَى لَا حُجَّةً لَهُ» أَيْ خَرَج مِنْ طَاعَةٍ سُلْطانه، وَعَدَا عَلَيْهِ بِالشَّرِّ، وَهُوَ مِنْ خَلَعْتُ الثَّوب إِذَا أَلقيتَه عَنْكَ. شَبَّه الطَّاعَة واشْتِهالها عَلَى الْإِنْسَانِ بِهِ،وخَصَّ الْيَدَ لِأَنَّ المُعاهدة والمُعاقدة بهَا (٣).

المبحث الثاني: أدلة وجوب السمع والطاعة لولاة الأمور والحُكَّام في المعروف، وحرمة الخروج عليهم بحال إلاَّ مع الكفر البَواح

كر أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

١- قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمٍ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْآخِرِ مَنكُمُ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فَؤُمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْآخِرِ فَإِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْآخِرِ فَاللَّهُ وَالسَاءَ ٥٩].

قال الإمام الطبري في التفسير كَلَالله (٩٨٥٦): حدثني أبو السائب سلم بن جنادة قال، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في قوله:

⁽١) مجموع الفتاوي (٢٨/ ٤٦٩) باختصار.

⁽٢) التفسير (٣/ ٨٥).

⁽٣) النهاية لابن الأثير (خلع).

﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمٌّ ﴾ [انساء: ٥٩]، قال: هم الأمراء (١٠).

وقال الامام الطبري تَعَلَّقْهُ (٩٨٤٨): حدثني يونس قال، أخبرنا ابن وهب قال، قال ابن زيد في قوله: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمُّ ﴾ [الساء: ٩٠] قال: قال أبي: هم السلاطين (٢).

وقد أورد الطبري يَحْلَمُهُ أقولاً أخر في تفسير الآية منها أن أولي الأمر هم: العلماء، وقيل: أصحاب النبي ﷺ.

ثم قال الطبري كَلَّالَهُ: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هم الأمراء والولاة لصحة الأخبار عن رسول الله سي بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيها كان لله طاعة، وللمسلمين مصلحة (٣).

وقال الإمام البخاري تخلفه: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمُ ﴾ [النساء: ٥٠] (ذَوِي الأَمْرِ).

وساق بسنده عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمُ ۗ السَّهَ النَّبِيُّ اللهُ بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيِّ إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ مِنكُمُ ۗ السَّاءِ ٩]، قَالَ: ﴿ نَزَلَتُ فِي عَبْدِ الله بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيِّ إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ مِن مُلِكُمُ النَّبِيُّ فِي سَرِيَّةٍ ﴾ [الساء: ٩]،

٢- قال الله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعَا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [ال عمران:١٠٣].

قال ابن بطال تَعَلَّفُهُ: وقد قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبُلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّفُواْ ﴾ [آل عمران:١٠٣] فالتفرق محرّم في الإسلام وهو الخروج عن طاعة الأئمة (٥٠).

⁽١) الأثر ذكره الحافظ في فتح الباري (١٩١/٨) وقال: أخرجه الطبري بإسناد صحيح، أفاده الشيخ شاكر في تحقيق الطبري.

⁽٢) إسناده صحيح.

⁽٣) التفسير (٨/ ٥٠٢).

⁽٤) صحيح البخاري (٤٥٨٤)، ورواه مسلم (١٨٣٤) [بَابُ قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۗ﴾[انساء:٩٠]].

⁽٥) شرح صحيح البخاري (١٠٥٧).

ك ثانياً: الأدلة من السنة المطهرة:

١ - حديث عَبْدَ الله بن مسعود هَ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ الله عَيَ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُ ونَهَا» قَالُوا: فَمَا تَأْمُونَا يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُوا الله حَقَّكُمْ» (١).

٢- حديث ابْنِ عَبَّاسِ ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهِ، قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً » (٢).

- وفي رواية: عن ابْنَ عَبَّاسٍ، ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَهَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» (٣ُ).

وفي رواية: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا، فَلَيْصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا، فَمَاتَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَاتَ مِينَةً جَاهِلِيَّةً »⁽¹⁾.

٣- حديث أسيد بن حُضير ﷺ: عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَسَيْدِ بْنِ حُضَيْر ﷺ،
 أَنَّ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَلاَ تَسْتَعْمِلُنِي كَمَا اسْتَعْمَلْتَ فُلاَنَا؟ قَالَ: «سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أُثْرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِ عَلَى الحَوْض» (٥).

٤ حديث عوف بن مالك على عن رَسُولِ الله عَلَيْ قَالَ: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِيُّونَهُمْ وَيُحِيَّونَهُمْ وَيُصلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُجْفُونَهُمْ وَيُحِيَّونَهُمْ وَيَعْنُونَكُمْ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ،

⁽١) رواه البخاري (٧٠٥٢)، ومسلم (١٨٤٣).

⁽٢) رواه البخاري (٧٠٥٣)، ومسلم (١٨٤٩).

⁽٣) رواه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩).

⁽٤) رواه مسلم (١٨٤٩).

⁽٥) رواه البخاري (٣٧٩٢)، ومسلم (١٨٤٥٩).

فَاكْرُهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»(١).

٥- حديث حذيفة بن اليان في الشار عَلَيْهَ بْنَ اليَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ الله عَلَيْهِ عَنِ الخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِ خَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرِّ، فَجَاءَنَا الله بِهَذَا الخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرِّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ» قُلْتُ: وَمَا «نَعَمْ» قُلْتُ: وَهَا الشَّرِ مِنْ خَيْرِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ» قُلْتُ: وَمَا دَخَهُ ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهُدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ» قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرِّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، دُعَاةً إِلَى أَبُوابِ جَهَنَّم، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا» قُلْتُ: يَا مَنْ شَرِّ؟ قَالَ: «فَهُمْ لَنَا؟ فَقَالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكُلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا» قُلْتُ: فَهَا لَأَنْ مُمْ جَمَاعَةُ وَلَا إِمَامُهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُمْ جَمَاعَةُ الْمُدُونِ بَأَلْسِنَتِنَا» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُمْ جَمَاعَةُ الله وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَى يُدْرِكَكَ وَلَا إِمَامُهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُمْ جَمَاعَةُ اللهُوتَ وَلَا إِمَامُهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُمْ جَمَاعَةُ اللهُوتَ وَلَا إِمَامُهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُمْ جَمَاعَةُ اللهُوتَ وَلَا إِمَامُهُمْ، قُلْتُ: فَإِنْ لَمَ يَكُنْ هُمْ جَمَاعَةُ اللهُوتَ وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَى يُدْرِكَكَ المَلْونَ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ » قَلَ الْفَرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَى يُدْرِكَكَ اللهُ فَي وَلَا أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَى يُدْرِكَكَ

وفي رواية: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَهَانِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّا كُنَّا بِشَرِّ، فَجَاءَ اللهُ بِخَيْر، فَنَحْنُ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرُّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرُّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: كَيْف؟ الشَّرِّ خَيْرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: كَيْف؟ الشَّرِّ خَيْرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: كَيْف؟ قَالَ: «يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بَهُدَايَ، وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثَانِ إِنْسِ»، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله، إِنْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثَانِ إِنْسِ»، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله، إِنْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثَانِ إِنْسِ»، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله، إِنْ قُرْرِبَ ظَهْرُكَ، وَأَخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَتُطِيعُ لِلْأُمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأَخِذَ مَالُكَ، فَاسُمَعْ وَتُطِيعُ لِلْأُمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأَخِذَ مَالُكَ، فَاسُمَعْ وَتُطِيعُ لِلْأُمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأَخِذَ مَالُكَ، فَاسُمَعْ وَتُطِيعُ لِلْأُمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ طَهْرُكَ، وَأَخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَتُطِيعُ اللّهِ هُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْمَالِهُ وَلَا عَلَيْهُ الْمُنْ لَيْ الْمُعْمَالِهُ الْمُ الْمُعْ اللّهُ الْمُوبُ السَّهُ الْمُنْ الْمُعْلِقُ الْسُولَ اللهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْ اللّهُ الْمَالَةُ الْمُعْلَقُهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْلِي اللهِ اللّهُ الْمُنْ الْمُعْلِقَالَاقُهُ اللّهُ الْمُلْكُ اللّهُ الْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الللّهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

حدیث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِیضٌ، قُلْنَا: أَصْلَحَكَ الله، حَدِّثُ بِحَدِیثِ یَنْفَعُكَ الله بِهِ،
 عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَهُوَ مَرِیضٌ، قُلْنَا: أَصْلَحَكَ الله، حَدِّثُ بِحَدِیثِ یَنْفَعُكَ الله بِهِ،
 سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ قَلِيْهِ، قَالَ: دَعَانَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ فَبَايَعْنَاهُ، فَقَالَ فِيهَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «أَنْ بَايَعَنَا

⁽۱) رواه مسلم (۱۸۵۵).

⁽٢) رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

⁽٣) رواه مسلم (١٨٤٧).

عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثْرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ الله فِيهِ بُرْهَانٌ »(١).

حديث أبي هريرة ولله عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ» (٢).

٧- حديث أَبِي ذَرِّ صَالَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَالَىٰ اللهِ عَالَىٰ اللهِ عَالَىٰ عَبْدًا الْحَالَ عَبْدًا الْحَالَ اللهُ عَلَىٰ الْمَاعَ وَأَطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا الْحَلْوَافِ» (٣).

٨- حديث ابن عمر ﴿ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَا مَعْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقُّ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالمُعْصِيةِ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيةٍ، فَلاَ سَمْعَ وَلا طَاعَةً » (١٤).

9 - حديث سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الجُعْفِيُّ ﴿ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: يَا نَبِيَّ الله، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أَمْرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَعَلَيْنَا أَمْرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: «السَمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا مُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا مُمِّلُتُمْ »(٥).

• ١ - حديث حذيفة بن اليهان ﴿ عَنْ أَبِي سَلَّام، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَهَانِ: قُلْتُ: عَنْ أَبِي سَلَّام، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَهَانِ: قُلْتُ: عَن حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَهَانِ: قُلْتُ: عَا رَسُولَ الله، إِنَّا كُنَّا بِشَرِّ، فَجَاءَ اللهُ بِخَيْر، فَنَحْنُ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: «يَكُونُ النَّعَمْ»، قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: «يَكُونُ بَعْدِي أَيَّمَةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِمُدَايَ، وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنَتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ بَعْدِي أَيَّمَةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِمُدَايَ، وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنَتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ

⁽١) رواه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩).

⁽٢) رواه مسلم (١٨٣٦).

⁽٣) رواه مسلم (١٨٣٧).

⁽٤) رواه البخاري (٢٩٥٥)، ومسلم (١٨٣٩).

⁽٥) رواه مسلم (١٨٤٦).

الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسِ»، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله، إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِّيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»(١).

١١ - حديث أبي سعيد الخدري تَخلَفه: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لِكُلِّ عَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، أَلَا وَلَا غَادِرَ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرِ عَامَةٍ» (٢).

١٢ - حديث أُمِّ سَلَمَةَ زوج النبي ﷺ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «سَتَكُونُ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» قَالُوا: أَفَلا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا، مَا صَلَّوْا» (٣).

وفي رواية: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ اللَّهُ قَالَ: «إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ»، قَالُوا اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

مُ اللهِ مَا نَلْقَى مِنَ الحَجَّاجِ، فَقَالَ: «اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانُ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرُّ إِلَيْهِ مَا نَلْقَى مِنَ الحَجَّاجِ، فَقَالَ: «اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانُ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرُّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ ﴾ سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيَّكُمْ عَيْكَ (٥٠).

١٤ - حديث عبد الله بن عمرو على: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ:

⁽١) رواه مسلم (١٨٤٧)، وقال النووي: (عَنْ أَبِي سَلَّام قَالَ قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَهَانِ)، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: هَذَا عِنْدِي مُرْسَلُ؛ لِأَنَّ أَبَا سَلَّامٍ لَمْ يَسْمَعْ حُذَيْفَةَ وَهُو كَهَا قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ، لَكِنَّ المُتْنَ صَحِيحٌ متصل بالطريق الْأَوَّلِ، وَإِنَّهَا أَتَى مُسْلِمٌ بَهَذَا مُتَابِعَةً كَها تَرَى وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي الْفُصُولِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْحَدِيثَ المُرْسَلَ إِذَا رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ مُتَّصِلًا تَبَيَّنَا بِهِ صِحَّةَ المُرْسَلِ وَجَازَ الإحْتِجَاجُ بِهِ، وَيَصِيرُ فِي المُسْأَلَةِ حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ. شرح صحيح مسلم (٢١٧ ٢٣٧).

⁽۲) رواه مسلم (۱۷۳۸).

⁽٣) رواه مسلم (١٨٥٤).

⁽٤) رواه مسلم (١٨٥٤).

⁽٥) رواه البخاري (٦٨).

دَخَلْتُ الْمُسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ الله بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله عَيْكِيْة فِي سَفَر، فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا فَمِنَّا مَنْ يُصْلِحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَنْتَضِلُ، وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشَرِهِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ الله ﷺ: الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبيٌّ قَيْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ هُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ هُمْ، وَإِنَّ أَمَّتَكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيتُهَا فِي أَوَّلِهَا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ، وَأُمُّورٌ تُنكِرُونَهَا، وَتَّجِيءُ فِتْنَةٌ فَيْرَقِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي، ثُمَّ تَنْكَنْشِفُ وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحْزَحَ عَن النَّارِ، وَيُدْخَلَ اجُنَّةً، فَلْتَأْتِهِ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلْيَأْتِ إِلَى النَّاسَ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ، ۚ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ، فَلْيُطِعْهُ إِنِ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرَبُوا عُنْقَ الْآخَرِ»، فَدَنَوْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْشُدُكَ اللهَ آنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ الله ﷺ؟ فَأَهْوَى إِلَى أَذْنَيْهِ، وَقَلْبِهِ بِيَدَيْهِ، وَقَالَ: «سَمِعَتْهُ أُذْنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي»، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمَّكَ مُعَاوِيَةُ، يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَا بِالْبَاطِلِ، وَنَقْتُلَ أَنْفُسَنَا، وَاللهُ يَقُولُ: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمُوَالَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَاطِلَ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمُّ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمُّ إِنَّ ٱللَّهَ كَاٰنَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [انساء: ٢٩] قَالَ: فَسَكَتَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «أَطِعْهُ فِي طَاعَةِ الله، وَاعْصِهِ فِي مَعْصِيةٍ الله»(١).

كُ ثالثاً: الأدلة من الإجماع:

١- قال الإمام المزني تَعَلَّشُهُ: وَالطَّاعَة لأولِي الْأَمر فِيهَا كَانَ عِنْد الله ﷺ مرضيا وَاجْتنَاب مَا كَانَ عِنْد الله مسخطا.

وَتَرَكَ الْخُرُوجِ عِنْد تعديهم وجورهم وَالتَّوْبَة إِلَى الله ﷺ كَيُمَا يعْطف بهم على رعيتهم... هَذِه مقالات وأفعال اجْتمع عَلَيْهَا الماضون الْأُولُونَ من أَئِمَّة الهٰدى وبتوفيق الله اعْتصمَ بهَا التابعون قدوة ورضى وجانبوا التَّكَلُّف فِيهَا كفوا فسددوا

⁽١) رواه البخاري (١٨٤٤).

بعون الله ووفقوا لم يَرْغَبُوا عَن الاِتِّبَاع فيقصروا وَلم يُجَاوِزُوهُ تزيدا فيعتدوا فَنحْن بِالله واثقون وَعَلِيهِ متوكلون وَإِلَيْهِ فِي اتِّبَاع آثَارهم راغبون (١٠).

Y- قال الإمام أحمد بن حنبل تعمّلة: «هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروقها، المعروفين بها المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي عَلَيْة إلى يومنا هذا وأدركت من أدركت من علياء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها، فهو مبتدع خارج من الجهاعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق».

والجهاد ماض قائم مع الأئمة بروا أو فجروا لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل والعيدان والحج مع السلطان، وإن لم يكونوا بررة على أتقياء، ودفع الصدقات والخراج والأعشار والفيء والغنائم إلى الأمراء، عدلوا فيها أم جاروا والانقياد إلى من ولاه الله أمركم، لا تنزع يداً من طاعته ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجاً وخرجاً ولا تخرج على السلطان وتسمع وتطيع ولا تنكث بيعة، فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجهاعة، وإن أمرك السلطان بأمر هو لله معصية فليس لك أن تطيعه البته، وليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه (٢).

٣- قال الإمام حرب الكرماني كَلَاثُهُ: هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروقها...وساق كلام الإمام أحمد كَلَاثُهُ موافقاً عليه (٣).

٤- قال الإمام أبو أحمد الحاكم كَالله: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَا قُتَيْبَةَ بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: سَمَذَا قَوْلُ الْأَئِمَّةِ الْمُأْخُوذِ فِي الْإِسْلَامِ وَالسُّنَةِ: الرِّضَا بِقَضَاءِ الله وَالإِسْتِسْلَامُ لَأَمْرِهِ، وَالصَّبْرُ عَلَى حُكْمِهِ، وَالْإِيَمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَالرَّضَا بِقَضَاءِ الله وَالاَسْتِسْلَامُ لَأَمْرِهِ، وَالصَّبْرُ عَلَى حُكْمِهِ، وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَالْأَخْذُ بِهَا أَمَرَ الله وَ الله عَنْهُ، وَإِخْلَاصُ الْعَمَلِ للله، وَتَرْكُ

⁽١) شرح السنة (فقرة ١٤).

⁽٢) العقيدة لأحمد بن حنبل برواية الاصطخري (ص٧٣)، ورواها ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٤).

⁽٣) إجماع السلف (٣٣).

الجِّدَالِ وَالْمِرَاءِ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ، وَالْمُسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَالجُهَادُ مَعَ كُلِّ خَلِيفَة جِهَادُ الْكُفَّارِ، لَكَ جِهَادُهُ وَعَلَيْهِ شَرُّهُ، وَالجُّهَاعَةُ مَعَ كُلِّ بَرِّ وَفَاجِرٍ - يَعْنِي الجُمُعَةَ وَالْعِيدَيْنِ - وَالصَّلَاةُ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ سنَةً، وَالْإِيهَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، الْإِيهَانُ وَالْعِيدَيْنِ - وَالصَّلَاةُ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ سنَةً، وَالْإِيهَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، الْإِيهَانُ يَتَفَاضَلُ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ الله عَلَى وَأَنْ لَا نُنْزِلَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَقُطعُ الشَّهَادَةَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ التَّوْجِيدِ، وَإِنْ عَمِلَ بِالْكَبَائِرِ، وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا بِذَنْبِ إِلَّا تَرْكَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ عَمِلَ بِالْكَبَائِرِ، وَأَنْ لَا نَخْرُجَ عَلَى الْأُمَرَاءِ بِالسَّيْفِ وَإِنْ حَارَبُوا، وَلَا تَرَى السَّيْفِ وَإِنْ حَارَبُوا، وَلَا تَرْدَى السَّيْفِ وَإِنْ عَمِلَ بِالْكَبَائِرِ، وَأَنْ لَا نَخْرُجَ عَلَى الْأُمْرَاءِ بِالسَّيْفِ وَإِنْ حَارَبُوا، وَنَا مَنْ كُلُ يَرَى السَّيْفَ فِي المُسْلِمِينَ كَائِنًا مَنْ كَانَ» (١).

قال الإمام اللالكائي كَلَهُ: [اعتقاد أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم، وأبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازيين، وجماعة من السلف ممن نقل عنهم - رحمهم الله].

المقرئ ، قال: حدثنا أبو محمد بن المظفر المقرئ ، قال: حدثنا الحسين بن محمد بن حبش المقرئ ، قال: حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ، قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين ، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما وما يعتقدان من ذلك ، فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا فكان من مذهبهم: الإيهان قول وعمل ، يزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته ، والقدر خيره وشره من الله على ، وخير هذه الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام أبو بكر الصديق ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان ، ثم علي بن أبي طالب عليهم السلام ، وهم الخلفاء الراشدون المهديون ، وأن العشرة الذين سماهم رسول الله عليه وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله على وقوله الحق ، والترحم على جميع أصحاب محمد والكف عما شجر بينهم. وأن الله على على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله على بلا كيف ، أحاط بكل شيء علما ، ﴿ لَيْسَ كَمِثُلِهِ عَمَى مَا تُسَمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ الشورى: ١١].

وأنه تبارك وتعالى يرى في الآخرة ، يراه أهل الجنة بأبصارهم ويسمعون كلامه

⁽١) شعار أصحاب الحديث (ص١٧).

كيف شاء وكها شاء. والجنة حق والنار حق وهما مخلوقان لا يفنيان أبدا ، والجنة ثواب لأوليائه ، والنار عقاب لأهل معصيته إلا من رحم الله ﷺ. والصراط حق ، والميزان حق ، له كفتان ، توزن فيه أعهال العباد حسنها وسيئها حق. والحوض المكرم به نبينا حق. والشفاعة حق ، والبعث من بعد الموت حق.

وأهل الكبائر في مشيئة الله على ولا نكفر أهل القبلة بذنوبهم ، ونكل أسرارهم إلى الله على ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان. ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة ، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله على أمرنا ولا ننزع يدا من طاعة ، ونتبع السنة والجهاعة ، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة . وأن الجهاد ماض منذ بعث الله على نبيه عليه الصلاة والسلام إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين لا يبطله شيء . والحج كذلك ، ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين.

7- قال الإمام أبو عمرو الداني كتالثه: وإقامة الإمام مع القدرة والإمكان: فرض على الأمة لا يسعهم جهله، والتخلف عنه، وإقامته إلى أهل الحل والعقد من الأمة دون النص من رسول الله على وفرض إقامته من فروض الكفاية، فإذا قام به البعض سقط عن الباقين كفرض الجهاد، والصلاة على الجنائز، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وجمع القرآن، ونحو ذلك، وواجب الانقياد للأئمة، والسمع والطاعة لهم في العسر، واليسر، والمنشط، والمكره، وإعظامهم، وتوقيرهم، وكذا طاعة خلفائهم، والنائبين عنهم من الأمراء، والقضاة، والحكام، والعمال، والسعاة، وجباة الخراج، والأموال، وسائر من استخلفوه في شيء مما إليهم النظر فيه، ولا يجب الخروج عليه، والمشاقة لهم، وذا مجمع عليه في الإمام العادل المستقيم.

فأما العادل عن ذلك منهم بظلم وجور، وتعطيل حد، وإصابة ذنب فإنه يجب وعظه، وإذكاره بالله تعالى، ودعاؤه إلى طاعته، ومراجعته في إقامة الحق، وبسط العدل والقسط، ويلزم ترك طاعته فيها هو عاص فيه من ظلم، وجور، وعصيان، وبدعة، ولا يجب بهذه الأمور خلعه، ولا الخروج عليه.

والطاعة لبرهم وفاجرهم لازمة في ثمانية أشياء وهي: الصلاة، والزكاة،

والصيام، والحج، والجهاد، والمكيال، والميزان، والأحكام، فمن نازعهم فيها من غيرهم، وادعى الإمامة فقتاله واجب، ومشاقته لازمة، ولا تجوز الصلاة خلفه، ولا أداء الزكاة إليه، ولا الحج، ولا الجهاد معه ولا يجوز إنكاحه ولا إحكامه، بل كل ذلك مفسوخ مردود، وإن عدل فيه، ولا يقبل الله صرفه ولا عدله، ولا ممن أعانه على ذلك، وهذا متفق عليه (١).

٧- قال الإمام الصابوني كتلقه: ويرى أصحاب الحديث الجمعة، والعيدين، وغيرهما من الصلوات خلف كل إمام مسلم، برا كان، أو فاجرا. ويرون جهاد الكفرة معهم، وإن كانوا جورة فجرة. ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح. ولا يرون الخروج عليهم بالسيف، وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيف. ويرون قتال الفئة الباغية، حتى ترجع إلى طاعة الإمام العدل (٢).

٨- قال أبو الحسن الأشعري كَالَهُ: وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضى أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل، وعلى أن يغزوا معهم العدو، ويحج معهم البيت، وتدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها ويصلى خلفهم الجمع والأعياد(٣).

9- قال الطحاوي كَتْلَللهُ: وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف، وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وإن جاروا ولا ندعوا عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ الله ﷺ مَا لَمْ يَدعوا عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ الله ﷺ وَلَا تَعْفِيهُمْ مِنْ طَاعَةِ الله ﷺ وَالجَاعة ونجتنب يَأْمُرُوا بِمَعْصِيةٍ، وَنَذْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ والمعافاة ونتبع السنة والجَاعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة (١٤).

⁽١) الرسالة الوافية (ص٠٤٤).

⁽٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص٨٨).

⁽٣) رسالة إلى أهل الثغر (٢٩٦).

⁽٤) العقيدة الطحاوية.

١٠ قال الإمام أبو القاسم الأصبهاني تَعْلَلله: وَمن مَذْهَب أهل السّنة: أَنهم لَا يرَوْنَ الْخُرُوجِ عَلَى الْأَئِمَّة وَإِن كَانَ مِنْهُم بعض الجُور مَا أَقَامُوا الصَّلَاة لما ورد في ذَلِكَ من الْخَبَر(١).

11 - وقال الإمام أبو القاسم الأصبهاني كَتَلَثهُ: وَمن السّنة السّمع وَالطَّاعَة لولاة الأَمر أبرارا كَانُوا أو فجارا، وَالصَّلَاة خَلفهم فِي الجُّمُعَات والأعياد وَالجُهاد مَعَهم وَالدُّعَاء هَمُ بالصلاح (٢).

17- قال الحافظ ابن عبد البر كَلَقَة: وأما قوله: «وأن لا ننازع الأمر أهله» فاختلف الناس في ذلك فقال قائلون: أهله أهل العدل والإحسان والفضل والدين فهؤلاء لا ينازعون؛ لأنهم أهله، وأما أهل الجور والفسق والظلم فليسوا له بأهل ألا ترى إلى قول الله عَلَى لا برهيم عَلَى : ﴿قَالَ إِنِي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنالُ عَهْدِى ٱلظَّلْمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤] وإلى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج.

وأما أهل الحق وهم أهل السنة فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلا عدلا محسنا فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه؛ لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف ولأن ذلك يحمل على هراق الدماء وشن الغارات والفساد في الأرض، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه والأصول تشهد والعقل والدين أن أعظم المكروهين أولاهما بالترك، وكل إمام يقيم الجمعة والعيد ويجاهد العدو ويقيم الحدود على أهل العداء وينصف الناس من مظالمهم بعضهم لبعض وتسكن له الدهماء وتأمن به السبل فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح أو من المباح ").

١٣ - قال شيخ الإسلام تَعَلَّقهُ: وَلَهِذَا ﴿أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الْأَئِمَّةِ؛

⁽١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٧٤).

⁽٢) المصدر السابق (٢/ ٥٧٢).

⁽٣) التمهيد (٢٣/ ٢٧٩).

وَنَهَى عَنْ قِتَاهِمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَقَالَ: أَدُّوا إِلَيْهِمْ حُقُوقَهُمْ وَسَلُوا الله حُقُوقَكُمْ».

وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا المُوْضِعِ. وَلَهَذَا كَانَ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَةِ وَالْحُهَاعَةِ لُزُومُ الْجُهَاعَةِ وَتَرْكُ فِتَالِ الْأَئِمَّةِ وَتَرْكُ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ. وَأَمَّا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ كَالْمُعْتَزِلَةِ - فَيَرَوْنَ الْقِتَالَ لِلْأَئِمَّةِ مِنْ أُصُولِ دِينِهِمْ وَيَجْعَلُ المُعْتَزِلَةُ أُصُولَ دِينِهِمْ كَيْعَلَ المُعْتَزِلَةُ أُصُولَ دِينِهِمْ كَالمُعْتَزِلَةِ - فَيَرَوْنَ الْقِتَالَ لِلْأَئِمَةِ مِنْ أُصُولِ دِينِهِمْ وَيَجْعَلُ المُعْتَزِلَةُ أُصُولَ دِينِهِمْ فَيَجْعَلُ المُعْتَزِلَةُ أَصُولَ دِينِهِمْ فَيَعْمَلُ المُعْتَزِلَةُ أَصُولَ دِينِهِمْ فَي اللّهَدَرِ اللّهَ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَالتَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ اللّهَ اللّهَ اللّهُ مَنْ اللّهُ اللّهُ مَن اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللللّهُ اللّهُ عَلَى اللللللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ الللللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللل اللللللللللللللللل

١٤ قال شيخ الإسلام تَعْتَفْه: وَلَهِٰذَا كَانَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ تَرْكَ الْخُرُوجِ بِالْقِتَالِ عَلَى الْمُلُوكِ الْبُغَاةِ وَالصَّبْرِ عَلَى ظُلْمِهِمْ إِلَى أَنْ يَسْتَرِيحَ بَرُّ أَوْ يُسْتَرَاحُ مِنْ فَاجِرٍ (٢).

أهُلِ السَّنَّةِ وَالْجَهَاعَةِ... ثُمَّ هُمْ مَعَ هَذِهِ الْأُصُولِ: يَأْمُرُونَ: بِالمُعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، عَلَى مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ.

وَيَرَوْنَ إِقَامَةَ: الْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَالْجُمَعِ، وَالْأَعْيَادِ؛ مَعَ الْأُمَرَاءِ؛ أَبْرَارًا كَانُوا، أَوْ فُجَّارًا (٣).

١٦ - قال شيخ الإسلام كَلَّنَهُ: كَانَ مِنْ الْعِلْمِ وَالْعَدْلِ الْمُأْمُورِ بِهِ الصَّبْرُ عَلَى ظُلْمِ الْأَيْمَةِ وَجَوْرِهِمْ كَمَا هُوَ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَكَمَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ فِي الْأَيْمَةِ وَكَمَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ فِي الْأَحَادِيثِ اللَّشْهُورَةِ عَنْهُ (٤٤).

١٧ - قال شيخ الإسلام يَخلَفهُ: وَأَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالدِّينِ وَالْفَصْلِ فَلَا يُرَخِّصُونَ لِأَحَدِ فِيهَا نَهَى اللهُ عَنْهُ مِنْ مَعْصِيَةِ وُلَاةِ الْأُمُورِ وَغِشِّهِمْ وَالْخُزُوجِ عَلَيْهِمْ: بِوَجْهِ مِنْ

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۸/۲۸).

⁽٢) مجموع الفتاوي (٤٤٤٤).

⁽٣) العقيدة الواسطية.

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢٨/ ١٧٩).

الْوُجُوهِ كَمَا قَدْ عُرِفَ مِنْ عَادَاتِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالدِّينِ قَدِيبًا وَحَدِيثًا وَمِنْ سِيرَةِ عَيْرِهِمْ (١).

ُ ١٨ - قال النووي تَعَلَّقُهُ: وَأَمَّا الْخُرُّوجُ عَلَيْهِمْ وَقِتَالُهُمْ فَحَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانُوا فَسَقَةً ظَالِمِينَ، وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ السُّلْطَانُ بِالْفِسْقِ، وَأَمَّا الْوَجْهُ المُذْكُورُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَنْعَزِلُ وَحُكِي عَنِ المَّعْتَزِلَةِ أَيْضًا فَعَلَطٌ مِنْ قَائِلِهِ مُحَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ (٢).

19 - قال القسطلاني تخلفه: وفي هذه الأحاديث حجة في ترك الخروج على أئمة الجور ولزوم السمع والطاعة لهم، وقد أجمع الفقهاء على أن الإمام المتغلب تلزم طاعته ما أقام الجهاعات والجهاد إلا إذا وقع منه كفر صريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر (٣).

٢٠ قال صديق حسن خان كَنْلَتْهُ: فصلُ: وطاعة الأئمة واجبة إلا في معصية الله باتفاق السلف الصالح^(٤).

11- قال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ كَتْلَمَّهُ: إذا فهم ما تقدم من النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام العلماء المحققين، في وجوب السمع والطاعة لولي الأمر، وتحريم منازعته والخروج عليه، وأن المصالح الدينية والدنيوية لا انتظام لها إلا بالإمامة والجماعة، تبين أن الخروج عن طاعة ولي الأمر، والافتيات عليه، بغزو أو غيره، معصية ومشاقة لله ورسوله، ومخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة.

وأما ما قد يقع من ولاة الأمور، من المعاصي والمخالفات، التي لا توجب الكفر، والخروج من الإسلام، فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق، واتباع ما كان عليه السلف الصالح، من عدم التشنيع عليهم في المجالس، ومجامع الناس،

⁽۱) مجموع الفتاوي (۳۵/ ۱۲).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۲/۲۲۹).

⁽٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٠/١٦٩).

⁽٤) الروضة الندية (٢/ ٣٦٢).

واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر، الواجب إنكاره على العباد، وهذا غلط فاحش، وجهل ظاهر، لا يعلم صاحبه ما يترتب عليه، من المفاسد العظام في الدين والدنيا، كما يعرف ذلك من نور الله قلبه، وعرف طريقة السلف الصالح، وأئمة الدين (١).

كرابعاً: أقوال الصحابة ك:

🗖 عمر بن الخطاب ﴿

عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ: يَا أَبَا أُمَيَّةَ ، إِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي أَنْ لَا أَلْقَاكَ بَعْدَ عَامِي هَذَا ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِنْ أُمِّرَ عَلَيْكَ عَبْدٌ حَبَثِيُّ مُجْدَعٌ؛ إِنْ ضَرَبَكَ فَاصْبِرْ ، وَإِنْ أَرَادَ أَمْرًا يَنْتَقِصُ دِينَكَ فَقُلْ: سَمْعٌ وَطَاعَةٌ، وَدَمِي دُونَ وَإِنْ تَفَارِقِ الْجُهَاعَةُ، وَدَمِي دُونَ دِينِكَ فَقُلْ: سَمْعٌ وَطَاعَةٌ، وَدَمِي دُونَ دِينِي ، فَلَا تُفَارِقِ الْجُهَاعَةُ (٢).

🗖 عبد الله بن عمر على الله

عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: بَلَغَ ابْنَ عُمَرَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ بُويعَ لَهُ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ خَيْرًا رَضِينَا ، وَإِنْ كَانَ شَرَّا صَبَرْنَا»(٣).

عَنْ نَافِع، قَالَ: لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةً، جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ يَقُولُ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِر لِوَاءٌ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وَإِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيْعِ الله وَرَسُولِهِ، وَإِنِّي لاَ أَعْلَمُ غَدَّرًا أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يُبَايَعَ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ الله وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ القِتَالُ، وَإِنِّي لاَ أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ، وَلاَ بَايَعَ عَلَى بَيْعِ الله وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ القِتَالُ، وَإِنِّي لاَ أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْكُمْ خَلَعَهُ، وَلاَ بَايَعَ فِي هَذَا الأَمْرِ، إِلَّا كَانَتِ الفَيْصَلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ (٤٠).

⁽١) الدرر السنية (٩/ ١١٩).

⁽٢) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٣٣٧١) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ به وله طرق عند الآجري في الشريعة (٧٠)، وأبي عمرو الداني في الفتن (١٤٣).

⁽٣) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٣٠٥٧٥)، وأبو عمرو الداني في الفتن (١٤٥)، وابن أبي الدنيا في الصبر والثواب عليه (١٦٨)، من طرق عن سفيان عن مُحَمَّدَ بْنَ المُنْكَدِرِ، به.

⁽٤) رواه البخاري (٧١١١).

جرير بن عبد الله ﴿ عَلَيْهِ *

عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الله، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِيَنِيهِ: «يَا بَنِيَّ إِذَا جَاءَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّه

أبو ذر الغفاري ﴿

عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْب، قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ فَإِذَا أَنَا بِأَيِ ذَرِّ عَلَيْه، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مَنْزِلكَ هَذَا؟ قَالَ: «كُنْتُ بِالشَّأْم، فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةٌ فِي: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِرُونَ مَنْزِلكَ هَذَا؟ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴿ [الوبة: ٣٤] » قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ اللَّهِ ﴿ الوبة: ٣٤] » قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ اللَّهِ ﴿ الوبة: ٣٤] » قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ اللَّهِ ﴿ الوبة: ٣٤] » قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ اللَّهِ ﴿ الوبة: ٣٤] » قَالَ مُعَاوِيَةً نَزَلَتْ فِي أَنْ اللَّهُ مَا الْكِتَابِ، فَقُلْتُ: ﴿ وَلَوْ الْمَرْوا عَلَى عَلَيْكُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

🗖 عبد الله بن عمرو بن العاص على:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمُسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ الله بْنُ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي سَفَوٍ، فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا فَمِنَّا مَنْ يُصْلِحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَنْظِلُ، وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشَرِهِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ الله ﷺ: الصَّلاة جَامِعة، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ الصَّلاة جَامِعة، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: ﴿إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٍّ قَبْلِي إِلّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أَمَّتُهُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيتُهَا أَمْ يَكُنْ نَبِيٍّ قَبْلِي إِلّا كَانَ حَقًا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ أَنْ يَدُلُ اللهُ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلُ فَي اللهُ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلُ اللهُ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلُ اللهُ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلُ اللهُ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلُ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلُ اللهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لُهُمْ، وَإِنَّ أَمُّتُكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيتُهَا فِي أَوْلُهُا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلاءُ ، وَأُمُورٌ تُنْكُوونَهَا، وَتَعْيَعُهُ فَيْرَقِقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءُ ، وَأُمُورٌ تُنْكُورُونَهَا، وَشَيْعِيءُ فِنْلُا فَيْرَاقِقُ بُعضُهَا بَعْضًا،

⁽۱) إسناده صحيح: رواه أبو عبيد في الأموال (٨٤٧)، ومن طريقه ابن زنجويه في الأموال (١٥٧) جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحُمِيدِ، وَأَبُّو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عن الأعمش، به.

⁽٢) رواه البخاري (١٤٠٦).

□ حذيفة بن اليان ظائه:

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَهَانِ، قَالَ: «لَا يَمْشِيَنَّ رَجُلٌ مِنْكُمْ شِبْرًا إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيُذِلَّهُ، فَلَا وَالله لَا يَزَالُ قَوْمٌ أَذَلُّوا السُّلْطَانَ أَذِلَّاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»(١).

وفي رواية: عن حذيفة، قال: «ما مشى قوم إلى سلطان الله في الأرض ليذلوه، إلا أذلهم الله قبل أن يموتوا»(٢).

🗖 معاوية بن أبي سفيان ﴿ اللهُ اللهُ

عن حميد بن عبد الرحمن، قال: حدثني المسور بن مخرمة، أنه وفد على معاوية، قال: فلما دخلت عليه - حسبت أنه قال: سلمت عليه - ثم قال: «ما فعل طعنك على الأئمة يا مسور؟» قال: قلت: ارفضنا من هذا، أو أحسن فيها قدمنا له، قال: «لا أبرأ من التكلمن بذات نفسك» قال: فلم أدع شيئا أعيبه به إلا أخبرته به، قال: «لا أبرأ من

⁽١) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٣٧٤٤٨) عن عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنِي شَيْبَانُ، عَنْ زِيَادِ بْن عِلَاقَةَ، عَنْ قُطْبَةَ بْن مَالِكٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْن الْيَهَانِ.

⁽٢) رواه معمر في الجامع (٢٠٧١٥) عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة،ورواه ابن شبة فسي تاريخ المدينة (٣/ ١١٤)، وابن زنجويه في الأموال (٤٧) من نفس الطريق.

الذنوب فهل لك ذنوب تخاف أن تهلك إن لم يغفرها الله لك؟»، قال: قلت: نعم، قال: «فها يجعلك أحق بأن ترجو المغفرة مني، فوالله لما ألي من الإصلاح بين الناس، وإقامة الحدود، والجهاد في سبيل الله، والأمور العظام التي تحصيها أكثر مما تلي، وإني لعلى دين يقبل الله فيه الحسنات، ويعفو فيه عن السيئات، والله مع ذلك ما كنت لأخير بين الله وغيره، إلا اخترت الله على ما سواه» قال: ففكرت حين قال لي ما قال، فوجدته قد خصمني، فكان إذا ذكره بعد ذلك دعا له بخير (۱).

🗖 عبد الله بن عباس على:

عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: ذَكَرْتُ الْأُمَرَاءَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَانْبَرَى فِيهِمْ رَجُلٌ فَتَطَاوَلَ حَتَّى مَا رُئِيَ فِي الْبَيْتِ أَطْوَلَ مِنْهُ ، فَسَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «يَا هَزَهَانُ ، لَا تَجْعَلْ نَفْسَكَ فِتْنَةً لِلظَّالِينَ» ، فَتَقَاصَرَ حَتَّى مَا رَأَيْتُ فِي الْقَوْمِ أَقْصَرَ مِنْهُ (٢).

عن طاوس قال: أتى رجل ابن عباس فقال: ألا أقدم على هذا السلطان فآمره وأنهاه؟ قال: «لا، يكون لك فتنة»، قال: أفرأيت إن أمرني بمعصية الله؟ قال: «فذلك الذي تريد، فكن حينئذ رجلا»(٣).

□ جابر بن عبد الله ﷺ:

عَنْ سُلَيْهَانَ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله: يَكُونُ عَلَيْنَا الْإِمَامُ الْجَائِرُ الظَّالِمُ، أُقَاتِلُ مَعَهُ أَهْلَ الضَّلَالَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» ﴿عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلَتُمُّ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النور:٤٥](٤).

⁽۱) إسناده صحيح: رواه معمر بن راشد في جامعه (۲۰۷۱۷) عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، به.

⁽٢) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٣٠٦٨٢) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُس، به.

⁽٣) إسناده صحيح: رواه معمر في جامعه (٢٠٧٢) عن ابن طاوس، عن أبيه.

⁽٤) إسناده صحيح: رواه حنبل بن اسحاق في جزئه (٨١) قال: حَدَّثَنَا سُلَيُهَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ، عَنِ الجُعْدِ أَبِي عُثْهَانَ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ قَيْسٍ، به.

🗖 عبد الله بن مسعود عَرِيُّهُ:

قَالَ عَبْدُ الله: «إِنَّ هَذَا السُّلْطَانَ قَدِ ابْتُلِيتُمْ بِهِ ، فَإِنْ عَدَلَ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ وَعَلَيْكُمُ الشَّكْرُ ، وَإِنْ جَارَ كَانَ عَلَيْهِ الْوِزْرُ وَعَلَيْكُمُ الصَّبْرُ»(١).

🗖 عائشة أم المؤمنين ﴿ عَلَيْكَ :

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كَتَبَ زِيَادٌ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ اللَّوْمِنِينَ: مِنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ - رَجَاءَ أَنْ تَكْتُبَ مِنْ عَائِشَةَ أُمِّ اللَّوْمِنِينَ إِلَى زِيَادٍ رَجَاءَ أَنْ تَكْتُبَ إِلَيْهِ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: «فَكَتَبَ مِنْ عَائِشَةَ أُمِّ اللَّوْمِنِينَ إِلَى زِيَادٍ رَبَاهٍ ابْنِهَا» (٢).

□ أم سلمة أم المؤمنين ﴿ يُسْكَا:

عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنِ عَبْدِ الله يَقُولُ: لَمَّا كَانَ عَامُ الجُمَاعَةِ بَعَثَ مُعَاوِيَةُ إِلَى المُدِينَةِ بُسْرَ بْنَ أَرْطَاةَ لِيُبَايِعَ أَهْلَهَا عَلَى رَايَاتِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ جَاءَتُهُ الْأَنْصَارُ جَاءَتُهُ بَنُو سُلِيْم فَقَالَ: أَفِيهِمْ جَابِرُ ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَلْيُرْجَعُوا فَإِنِي كَانَ يَوْمَ لَمَنَا يَعْهُمْ حَتَّى يَحْضُرَ جَابِرٌ، قَالَ: فَأَتَانِي فَقَالَ: نَاشَدْتُكَ الله، إِلَّا مَا انْطَلَقْتَ مَعَنَا فَبَايعْهُمْ حَتَّى يَحْضُرَ جَابِرٌ، قَالَ: فَأَتَانِي فَقَالَ: نَاشَدْتُكَ الله، إِلَّا مَا انْطَلَقْتَ مَعَنَا فَبَايعْتُ فَكَانَ عَامُ اللهُ وَمِنَاءَ قَوْمِكَ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ قُتِلَتْ مُقَاتِلَتُنَا وَسُبِيتُ فَبَايعْتَ فَحَقَنْتَ دَمَكَ وَدِمَاءَ قَوْمِكَ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ قُتِلَتْ مُقَاتِلَتُنَا وَسُبِيتُ فَرَارِيُّنَا، قَالَ: فَأَسْتَنْظِرُهُمْ إِلَى اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَمْسَيْتُ دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَبِيِّ عَلَيْكُ فَرَارِيُّنَا، قَالَ: فَأَسْتَنْظِرُهُمْ إِلَى اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَمْسَيْتُ دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَة زَوْجِ النَبِي عَلَيْهُ فَلَى اللَّيْلِ، فَلَمَّا أَمْسَيْتُ دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَة وَوْمِكَ، فَإِنِي قَدْ فَرَارِيُّنَا، قَالَ: فَأَسْتَنْظِرُهُمْ إِلَى اللَّيْلِ، فَلَمَا أَمْسَيْتُ دَخَلْتُ عَلَى أُمْ سَلَمَة وَوْمِكَ، فَإِنِي قَدْ فَرَارِيُّنَا، وَلَا أَنْ أَنْ عَلَى أُمْ سَلَمَة وَوْمِكَ، فَإِنِي قُرْمِكَ وَمِمَاءَ قَوْمِكَ، فَإِنِي عَلَى أُمُنْ وَهِمَاءَ قَوْمِكَ، فَإِنِي قُدُ

⁽١) إسناده حسن: رواه ابن أبي شيبة (٣٧٢٩٤) عن مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ شَقِيق، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله، به.

وفي الإسناد: (الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ الأسدي) وهو (صدوق).

⁽٢) رجاله ثقات: رواه ابنَ أبي شيبة (٣٠٥٤٢) قال: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي مُوسَى به. وفي الإسناد: ١- علي بن حسين الجعفي. ٢- أبو موسى إسرائيل بن موسى. وهما ثقتان.

غير أنه لم يتبين لي سماع إسرائيل من عائشة. ويحتمل سماعه للحديث من زياد فإن إسرائيل له سماع من التابعين، والله اعلم.

⁽٣) إسناده صحيح على شرط الشيخين: رواه ابن أبي شيبة (٣٠٥٦٢) قال: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، به.

□ جماعة من أصحاب النبي ﷺ:

قال الإمام البخاري يَعَلَفُهُ: بَابُ السَّمْع وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ مَا لَمُ تَكُنْ مَعْصِيَةً.

وساق بسنده عن عَنْ عَلِيٍّ فَقَهُ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ مَرِيَّةً، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، فَغَضِبَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ أَنْ يُطِيعُونِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: قَدْ عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لَمَا جَمَعْتُمْ حَطَبًا، وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا، ثُمَّ تُطِيعُونِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: قَدْ عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لَمَا جَمَعْتُمْ حَطَبًا، وَأَوْقَدْتُمْ نَارًا، ثُمَّ وَخَدُتُمْ فِيهَا فَجَمَعُوا حَطَبًا، فَأَوْقَدُوا نَارًا، فَلَمَّا هَمُّوا بِالدُّخُولِ، فَقَامَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى دَخَلْتُم بَعْضُهُمْ: إِنَّى تَبِعْنَا النَّبِيَ عَلَيْهُ فِرَارًا مِنَ النَّارِ أَفَنَدْخُلُهَا؟ فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ، وَمَكَنَ غَضَبُهُ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبُدًا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ» (١).

ك خامساً: أقوال أهل العلم - رحمهم الله:

🗖 عبد الله بن عُكيم يَخَلَّنهُ:

عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله بْنُ عُكَيْمٍ: لَا أُعِينُ عَلَى قَتْلِ خَلِيفَةٍ بَعْدَ عُثْمَانَ أَبَدًا، قَالَ: ﴿إِنِّي أَعُدُّ ذِكْرَ مَسَاوِئِهِ عَوْنًا عَلَى دَمِهِ، قَالَ: ﴿إِنِّي أَعُدُّ ذِكْرَ مَسَاوِئِهِ عَوْنًا عَلَى دَمِهِ ﴾ (٢).

□ سويد بن غفلة كَثَلَثْهُ:

عن إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْجُعْفِيُّ قَالَ: أَرْسَلَ الْحُجَّاجُ إِلَى سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، قَالَ: لَا تَوُّمَّ قَوْمَكَ ، وَإِذَا رَجَعْتُ فَاسْتَنِبْ عَلَيْنَا ، قَالَ: قُلْتُ: «سَمْعًا وَطَاعَةً» (٣).

⁽١) رواه البخاري (٧١٤٥)، ومسلم (١٨٤٠) والشاهد قوله: (وأمرهم أن يطيعوه) فأطاعوه في المعروف، ولما أمرهم بالمنكر عصوه.

⁽٢) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٣٢٠٤٣) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أَبِي أَبُوبَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مُمَيْدٍ، به. ورواه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٢)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ٨٠)، والدولابي في الكنى والأسهاء (٣/ ٣٠٨) من نفس الطريق، عبد الله بن عكيم (مخضم م).

⁽٣) إسناده حسن: رواه ابن أبي شيبة (٣٠٦٣٥) قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

🗖 محمد بن الحنفية كَتَلَتْهُ وهو محمد بن علي بن أبي طالب:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ، قَالَ: «اتَّقُوا هَذِهِ الْفِتَنَ فَإِنَّهَا لَا يَسْتَشْرِفُ لَمَا أَحَدٌ إِلَّا اسْتَبْقَتْهُ ، أَلَا إِنَّ هَوُّلَاءِ الْقَوْمَ لَهُمْ أَجَلٌ وَمُدَّةٌ ، لَوِ اجْتَمَعَ مَنْ فِي الْأَرْضِ أَنْ يُزِيلُوا مُلْكَهُمْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ ، حَتَّى يَكُونَ الله هُوَ الَّذِي يَأْذَنُ فِيهِ ، أَتَسْتَطِيعُونَ أَنْ ثُزِيلُوا مُذِهِ الْجِبَالَ» (١).

أبو إدريس الحولاني تَعَلَّشَهُ:

عن سَعِيدٌ الطَّائِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ الْخُوْلَانِيَّ، وَهُوَ يَقُصُّ فِي زَمَانِ عَبْدِ الْمُلِكِ، يَقُولُ: "إِيَّاكُمْ وَالطَّعْنَ عَلَى الْأَئِمَّةِ؛ فَإِنَّ الطَّعْنَ عَلَيْهِمْ هِيَ الْحَالِقَةُ، حَالِقَةُ اللَّعْنَ عَلَيْهِمْ هِيَ الْخَالِقَةُ، حَالِقَةُ اللَّعْنَ عَلَيْهِمْ مَا الْخَالِقَةُ اللَّعْزِ، إِلَّا أَنَّ الطَّعَانِينَ هُمُ الْخَائِبُونَ، وَشِرَارُ الْأَشْرَارِ "(٢).

🗖 الحسن البصري تَحَلَّلْلهُ:

انطلق عقبة بن عبد الغافر، وأبو الجوزاء، وعبد الله بن غالب في نفر من نظرائهم، فدخلوا على الحسن، فقالوا: يا أبا سعيد، ما تقول في قتال هذا الطاغية الذي سفك الدم الحرام، وأخذ المال الحرام، وترك الصلاة، وفعل وفعل؟ قال: وذكروا من فعل الحجاج قال: فقال الحسن: «أرى أن لا تقاتلوه؛ فإنها إن تكن عقوبة من الله فها أنتم برادي عقوبة الله بأسيافكم، وإن يكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين» قال: فخرجوا من عنده وهم يقولون: نطيع هذا العلج؟ قال: وهم قوم عرب قال: وخرجوا مع ابن الأشعث قال: «فقتلوا

وفي الإسناد: (محمد بن طلحة بن مصرف) (صدوق له أوهام).

طَلْحَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْجُعْفِيُّ، به.

⁽١) إسناده حسن: رواه ابن أبي شيبة (٣٧٣٢٤) [كتاب الفتن – من كره الخروج في الفتنة وتعوَّذ عنها] عن يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ فِطْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُنْذِرٌ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُنَفِيَّةِ، وفي الإسناد (فطر بن خليفة) (صدوقٌ رمى بالتشيع).

⁽٢) إسناده صحيح: رواه ابن زنجويه في الأموال (٣٨) قال: أنا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ، أنا عَبْدُ الله بْنُ سَالِمِ الْحِمْصِيُّ، أنا سَعِيدٌ الطَّائِيُّ.

جميعا»^(۱).

عن سلم بن أبي الذيال قال: سأل رجل الحسن وهو يسمع وأناس من أهل الشام، فقال: يا أبا سعيد، ما تقول في الفتن مثل يزيد بن المهلب، وابن الأشعث؟ فقال: «لا تكن مع هؤلاء» ولا مع هؤلاء» فقال رجل من أهل الشام: ولا مع أمير المؤمنين يا أبا سعيد؟ فغضب، ثم قال بيده، فخطر بها، ثم قال: «ولا مع أمير المؤمنين» أبا سعيد، نعم، ولا مع أمير المؤمنين» (٢).

عن أبي التياح قال: شهدت الحسن، وسعيد بن أبي الحسن حين أقبل ابن الأشعث، فكان الحسن ينهى عن الخروج على الحجاج، ويأمر بالكف، وكان سعيد ابن أبي الحسن يحضض، ثم قال سعيد فيها يقول: ما ظنك بأهل الشام إذا لقيناهم غدا، فقلنا: والله ما خلعنا أمير المؤمنين، ولا نريد خلعه، ولكنا نقمنا عليه استعهاله الحجاج، فاعزله عنا فلها فرغ سعيد من كلامه تكلم الحسن، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «يا أيها الناس، إنه والله ما سلط الله الحجاج عليكم إلا عقوبة، فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف، ولكن عليكم السكينة والتضرع، وأما ما ذكرت من ظني بأهل الشام فإن ظني بهم أن لو جاؤوا، فألقمهم الحجاج دنياه لم يحملهم على أمر إلا ركبوه، هذا ظني بهم»(٣).

⁽۱) إسناده حسن: رواه ابن سعد في الطبقات (۷/ ۱۹۳) قال: قال: أخبرنا عمرو بن عاصم قال: حدثنا سلام بن مسكين قال: حدثني سليهان بن علي الربعي قال: لما كانت الفتنة - فتنة ابن الأشعث إذ قاتل الحجاج بن يوسف - انطلق عقبة بن عبد الغافر، وأبو الجوزاء، وعبد الله بن غالب في نفر من نظرائهم، فدخلوا على الحسن، فقالوا...

وفي الإسناد (عمرو بن عاصم) (صدوق في حفظه شيء) (التقريب).

⁽٢) رواه ابن سعد في الطبقات (٧/ ١٦٤) قال: قال: أخبرنا موسى بن إسهاعيل قال: حدثنا شبيب ابن عجلان الحنفي قال: أخبرني سلم بن أبي الذيال به.

وفي الإسناد (شبيب بن عجلان)، لم أقف على موثق له سوى ابن حبان ذكره في الثقات (٦/ ٢٤٢).

⁽٣) إسناده صحيح: رواه ابن سعد في الطبقات (٦/ ١٦٤) قال: أخبرنا عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أبي التياح، به.

عن عمرو بن يزيد العبدي قال: سمعت الحسن يقول: «لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يفرج عنهم، ولكنهم يجزعون إلى السيف، فيوكلون إليه، فوالله ما جاؤوا بيوم خير قط»(١).

عن ابن عون قال: «كان مسلم بن يسار أرفع عند أهل البصرة من الحسن حتى خف مع ابن الأشعث، وكف الحسن، فلم يزل أبو سعيد في علو منها بعد، وسقط الآخر»(٢).

عن إسهاعيل بْنُ عُلَيَّةً قَالَ: قَالَ لِي الْحُسَنُ: «أَلَا تَعْجَبُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ دَخَلَ عَلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ قِتَالِ الْحُجَّاجِ وَمَعَهُ بَعْضُ الرُّوَسَاءِ» - يَعْنِي أَصْحَابُ ابْنِ الْأَشْعَثِ»(٣).

□ شيوخ الإمام البخاري وهم أكثر من ألف رجل:

قال الإمام اللالكائي كتالله: أخبرنا أحمد بن محمد بن حفص الهروي ، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن معمد بن موسى محمد بن أحمد بن محمد بن معمد بن موسى الجرجاني قال: سمعت أبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن البخاري بالشاش يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسهاعيل البخاري يقول: «لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كرات قرنا بعد قرن ثم قرنا بعد قرن ، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة ، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين

ورواه ابن أبي شيبة (٣١٣٥٥)، وابن ابي الدنيا في العقوبات (٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧٧/١٢).

⁽١) رواه ابن سعد في الطبقات (٦/ ١٦٤-١٦٥) قال: أخبرنا عارم بن الفضل قال: حدثنا حماد بن زيد قال: حدثنا عمرو بن يزيد العبدي به – ولم يتبين لي من عمرو بن يزيد العبدي.

⁽٢) إسناده صحيح: رواه ابن سعد في الطبقات (٧/ ١٦٥) قال: أخبرنا عفان بن مسلم قال: حدثنا سليم بن أخضر قال: حدثنا ابن عون به.

⁽٣) إسناده صحيح: رواه ابن أبي شيبة (٣٠٥٥٠) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، به.

والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد بالحجاز ستة أعوام... فها رأيت واحدا منهم في عند النبي يختلف في هذه الأشياء: أن الدين قول وعمل... وأن لا ننازع الأمر أهله لقول النبي عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِم: إِخْلاَصُ الْعَمَلِ الله، وَطَاعَةُ وُلاَةِ الأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهم؛ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِم»، ثم أكد في قوله: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهُ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهُ وَاللهِ مِنْ وَرَائِهِم »، ثم أكد في قوله: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهُ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهُ وَاللهِ عَلَيْهُ اللهُ مَرِ مِنْكُمْ لِللهَ السَاءَ ٥٩].

وأن لا يرى السيف على أمة محمد على الله وقال الفضيل: لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام؛ لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد. قال ابن المبارك: «يا معلم الخير، من يجترئ على هذا غيرك»(١).

□ الإمام المبجل أحمد بن بن حنبل كَ الله الم

قال تختلثه: والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به (٢).

قال تَعْلَقْهُ: والغزو ماض مع الإمام إلى يوم القيامة البر والفاجر لا يُترك (٣).

قال كتلشه: ودفع الصدقات اليهم جائزة نافذة من دفعها اليهم أجزأت عنه براً كان أو فاجراً (٤).

قال كَلَّلَهُ: وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولاَّه جائزة باقية تامة ركعتين من أعادهما فهو مبتدع تارك للآثار مخالف للسنة ليس له من فضل الجمعة شيء إذا لم ير الصلاة خلف الأئمة من كانوا برهم وفاجرهم فالسنة بأن يصلي معهم ركعتين وتديَّن بأنها تامة لا يكن في صدرك من ذلك شيء (٥).

قال كَتْلَنْهُ: ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كانوا اجتمعوا عليه وأقروا

⁽١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩٣) مختصراً.

⁽٢) أصول السنة برواية عبدوس (١٥).

⁽٣) المصدر السابق (فقرة ١٦).

⁽٤) المصدر السابق (فقرة ١٨).

⁽٥) النصدر السابق (فقرة ١٩).

بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو الغلبة فقد شقَّ هذا الخارج عصا المسلمين وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية (١).

قال تَعْلَقَهُ: ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق (٢).

قال تعلّق: والصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور ولا نحرج على أمراء بالسيف وإن جاروا^(٣).

قال يَخْلَقُهُ:...وأنه لا يجوز الخروج على إمام ومن خرج على إمام قُتل الثاني^(١). قال يَخْلَقُهُ: السمع والطاعة ما لم يؤمر بمعصية (٥).

□ الإمام البخاري يَعْلَشْهُ:

قال تعتلفه في كتابه الجامع الصحيح: [كتاب الأحكام – باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية] ثم أورد الأدلة.

قلت: ونصوص أحمد في ترك الخروج على ولي الأمر الجائر كثيرة متواترة عنه غير مندفعة بحالٍ، وكذلك الجانب العملي من حياته وسيرته تبين ذلك فإن ولاة الأمور دَعَوه للقول بخلق القرآن، وهو بلا شك قولٌ كفريٌ، بل عاقبوه وسجنوه وجلدوه على ذلك، وامتحنوا الناس وحملوهم على ذلك الاعتقاد الخبيث فلم يُجوِّز الإمام أحمد وهو الإمام حقاً وشيخ الإسلام صدقاً للم يجوز لأحد الخروج على هؤلاء الأمراء، ولا نَزْع يد الطاعة منهم بحالٍ، لعارض التأويل، والشبهة عند تلكم الأمراء الظلمة. بل أمر الناس بالصبر كما ورد في السنن المستفيضة عن رسول الله عَلَيْهُ.

وقد أعرض منتكسوا عصرنا هذا عن تلك الآثار المستفيضة عن أحمد وغيره من الأئمة مستكبرين به عن سنن الحق وسبيل السلف الصالح، بل أعرضوا عن عشرات النصوص القاطعات بحرمة الخروج على ولاة الأمور وإن جاروا وظلموا!!

⁽١) المصدر السابق (فقرة ٢٠).

⁽٢) المصدر السابق (فقرة ٢١).

⁽٣) العقيدة للإمام أحمد برواية الربعي (ص٧٧).

⁽٤) العقيدة للإمام أحمد برواية الخلال (ص١٢٣).

⁽٥) رواه الخلال في السنة (٢) قال: وأخبرنا المروذِّي أن أبا عبد الله قال به.

□ الإمام الآجري رَحَالِشة:

قال تَعْلَقْهُ: قَدْ ذَكَرْتُ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ مَذَاهِبِ الْخُوَارِجِ مَا فِيهِ بَلَاغٌ لَنْ عَصَمَهُ الله تَعَالَى، عَنْ مَذْهَبِ الْخُوَارِجِ، وَلَمْ يَرَ رَأْيَهُمْ، وَصَبَرَ عَلَى جَوْرِ الْأَيْمَةِ، وَحَيْفِ الْأُمْرَاءِ، وَلَمْ يَخُرُجْ عَلَيْهِمْ بِسَيْفِهِ، وَسَأَلَ الله تَعَالَى كَشْفَ الظَّلْمِ عَنْهُ، وَعَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَدَعَا لِلْوُلَاةِ بِالصَّلَاحِ، وَحَجَ مَعَهُمْ، وَجَاهَدَ مَعَهُمْ كُلَّ عَدُوِّ لِلْمُسْلِمِينَ وَصَلَى مَعَهُمُ لِلْوُلَاةِ بِالصَّلَاحِ، فَإِنْ أَمْرُوهُ بِطَاعَةٍ فَأَمْكَنَهُ أَطَاعَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ اعْتَذَرَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ الْجُمُعَةُ وَالْعِيدَيْنِ، فَإِنْ أَمْرُوهُ بِطَاعَةٍ فَأَمْكَنَهُ أَطَاعَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ اعْتَذَرَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمُ يُمْكِنْهُ اعْتَذَرَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمُ يُمْكِنْهُ اعْتَذَرَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمُ يُمْكِنْهُ اعْتَذَرَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَمْكِنُهُ أَطَاعَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ اعْتَذَرَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمُ يَمُوهُ مُولِيْ فَاعَلَى مَعْهُمُ وَالْعَلَقِمْ إِنْ أَمْرُوهُ بِطَاعَةٍ فَامْكَنَهُ أَطَاعَهُمْ كُلُ مَيْتِهِ وَكُفَّ لِسَانَهُ وَيَدَهُ، وَلَمْ يَهُم مَا أَعْمُولُ السَّعْقِيمِ إِنْ شَاءَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لَمَنْ كَانَ هَذَا وَصْفَهُ كَانَ عَلَى الصِّرَاطِ الْسَتَقِيمِ إِنْ شَاءَ اللهُ بَابُ فِي السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لَمْ فَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ جَارُوا ، وتَرْكِ الْخُدُومِ عَلَيْهِمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ... ثم أورد الأدلة (١٠).

🗖 محمد بن نصر المروزي كِمُلَتُهُ:

قال تَعْلَللهُ: وَأَمَّا النَّصِيحَةُ لِأَيِّمَّةِ المُسْلِمِينَ فَحُبُّ طَاعَتِهِمْ وَرُشْدِهِمْ، وَعَدْهِمْ، وَعَدْهِمْ، وَعَدْهِمْ، وَالتَّدَيُّنُ بِطَاعَتِهِمْ فِي طَاعَةِ وَحُبُّ اجْتِهَاعِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِمْ، وَالتَّدَيُّنُ بِطَاعَتِهِمْ فِي طَاعَةِ اللهُ عَلَيْهِمْ وَحُبُّ إِعْزَازِهِمْ فِي طَاعَةِ اللهُ (٢). الْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ وَحُبُّ إِعْزَازِهِمْ فِي طَاعَةِ اللهُ (٢).

🗖 ابن حبان كِتَلَمْهُ:

قال كَذَلَتْهُ: ذكر الزجر عن الخروج على الأئمة بالسلاح وإن جاروا(٣).

وقال كِتَلَمْهُ: ذكر الزجر عن الخروج على أمراء السوء وإن جاروا بعد أن يكره بالخلد ما يأتون (٤).

وقال يَخْلَلْهُ: ذكر ما يجب على المرء من ترك الخروج على الأمراء وإن جاروا(٥).

⁽١) الشريعة (١/ ٣٧٠).

⁽٢) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٩٣).

⁽٣) ذكره فوق حديث رقم (٤٥٨٨).

⁽٤) فوق حديث (٤٥٨٩).

⁽٥) فوق حديث (٤٥٩٠).

□ أبو عمرو الدان تَخَلَّلْتُهُ:

قال تَخَلَّلُهُ: بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْخُرُوجِ عَلَى الْأَئِمَّةِ وَالْأُمَرَاءِ وَخَلْعِهِمْ وَسَبِّهِمْ وَالطَّعْنِ عَلَيْهِمْ وَمَا جَاءَ مِنَ التَّعْلِيظِ فِي ذَلِكَ... ثم ذكر أحاديث الباب(١).

اللالكائي تَعَلَّشُهُ:

قال تَعْلَشُهُ: السمع و الطاعة للأئمة وأمراء المؤمنين البر والفاجر ومن ولي الخلافة بإجماع الناس ورضاهم لا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ليلة الا وعليه إمام براً كان أو فاجراً فهو أمير المؤمنين (٢).

وقال كَنْلَثُمْ: ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا نقاتل في الفتنة ونسمع ونطيع لمن ولي الله ﷺ أمرنا (٣٠).

🗖 البربهاري يَحْمَلْنُهُ:

قال تغليثة: وإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا رأيت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله لقول فضيل: لو كانت لي دعوة ما جعلتها إلا في السلطان أنا أحمد بن كامل قال: نا الحسين ابن محمد الطبري، نا مردويه الصائغ، قال: سمعت فضيلا يقول: لو أن لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلا في السلطان. قيل له: يا أبا على فسر لنا هذا.

قال: إذا جعلتها في نفسي لم تعدني، وإذا جعلتها في السلطان صلح، فصلح بصلاحه العباد والبلاد فأمرنا أن ندعو لهم [بالصلاح]، ولم نؤمر أن ندعو عليهم وإن ظلموا، وإن جاروا؛ لأن ظلمهم وجورهم على أنفسهم، وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين(1).

⁽١) السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها (٢/ ٣٨١).

⁽٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٦٧).

⁽٣) السابق (١/ ١٨٢).

⁽٤) شرح السنة [فقرة (١٢٧)].

□ أبو القاسم الأصبهاني كَثَلَثُهُ:

قال تَعْلَقْهُ: وَمن السّنة السّمع وَالطَّاعَة لولاة الْأَمر أبرارا كَانُوا أَو فجارا، وَالصَّلَاة خَلفهم فِي الجُّمُعَات والأعياد وَالجُهَاد مَعَهم وَالدُّعَاء لَهُم بالصلاح (١).

أبو بكر الإسهاعيلي تَعْلَلْتُهُ:

قال كَتَلَقَة: ويرون الصلاة – الجمعة وغيرها - خلف كل إمام مسلم برا كان أو فاجرا، فإن الله على فرض الجمعة وأمر بإتيانها فرضا مطلقا، مع علمه تعالى بأن القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق، ولم يستثن وقتا دون وقت، ولا أمرا بالنداء للجمعة دون أمر.

ويرون جهاد الكفار معهم، وإن كانوا جورة، ويرون الدعاء لهم بالصلاح والعطف إلى العدل، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم، ولا قتال الفتنة، ويرون قتال الفئة الباغية مع الإمام العادل، إذا كان ووجد على شرطهم في ذلك(٢).

□ ابن بطال كۆلشە:

قال تعملة:...وفي هذا الحديث أيضًا حجة لجماعة الأمة في ترك القيام على أئمة الجور ووجوب طاعتهم والسمع والطاعة لهم، ألا ترى أنه على قد أعلم أبا هريرة بأسمائهم وأسماء آبائهم، ولم يأمره بالخروج عليهم ولا بمحاربتهم، وإن كان قد أخبر أن هلاك أمته على أيديهم؛ إذ الخروج عليهم أشد في الهلاك وأقوى في الاستئصال، فاختار عليه لأمته أيسر الأمرين وأخف الهلاكين، إذ قد جرى قدر الله وعلمه أن أئمة الجور أكثر من أئمة العدل وأنهم يتغلبون على الأمة، وهذا الحديث من أقوى ما يرد به على الخوارج ".

⁽١) المصدر السابق (٢/ ٥٧٢).

⁽٢) اعتقاد أئمة الحديث (ص٧٥).

⁽٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/١٠).

□ ابن رشد رَجْاللهُ:

قال يَحْلَقْهُ: (سيصيبكم بعدي أثرة)... وفي هذا ترك الخروج على أمراء الجور(١).

أبو الوليد الباجي المالكي تَعَلَّقُهُ:

قال تخلقه: (في نصيحته لولده) فَإِن رَابكُمَا أَمرٌ مِمَّن ولي عَلَيْكُمَا أَو وصلت مِنْهُ أذية إلَيْكُمَا فاصبرا وانقبضا وتحيلا لصرف ذَلِك عنكما بالاستنزال وَالإحْتِمَال والإجمال وَإِلَّا فاخرجا عَن بَلَده إِلَى أَن تصلح لَكمَا جِهَته وتعود إِلَى الْإِحْسَان إلَيْكُمَا نِيَّته وإياكما وَكُثْرَة التظلم مِنْهُ والتعرض لذكره بقبيح يُؤثر عَنهُ فَإِن ذَلِك لَا يزِيدهُ إِلَّا حنقا وبغضة فيكما ورضا بإضراره بكما(٢).

□ ابن عبد البر يَعْلَلْلهُ:

قال كَاللهُ:...وفيه الصلاة خلف الفاجر من السلاطين ما كان إليهم إقامته مثل الحج والجمعة والأعياد ولا خلاف بين العلماء أن الحج يقيمه السلطان للناس ويستخلف على ذلك من يقيمه لهم على شرائعه وسننه ويصلي خلفه الصلوات كلها براكان أو فاجرا أو مبتدعا ما لم تخرجه بدعته من الإسلام (٣).

🗖 القاضي عياض كَعَلَاللهُ:

قال كَالله: وأما النصح لأئمة المسلمين فطاعتهم في الحق ومعونتهم فيه وأمرهم به وتذكيرهم إياه على أحسن وجه وتنبيههم على ما غفلوا عنه وكتم عنهم من أمور المسلمين وترك الخروج عليهم وتضريب الناس وإفساد قلوبهم عليه (٤).

🗖 النووى يَخَلَقْهُ:

قال تَعْلَقُهُ: وَأَمَّا الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ وَقِتَالْهُمْ فَحَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانُوا فَسَقَةً ظَالِمِينَ وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ

⁽١) البيان والتحصيل.

⁽٢) النصيحة الولدية/ وصية أبي الوليد الباجي لولديه (ص٣١).

⁽٣) التمهيد (١٠/١٠).

⁽٤) الشفا بحقوق المصطفى (٢/ ٣٤).

الشُّلْطَانُ بِالْفِسْقِ، وَأَمَّا الْوَجْهُ المُذْكُورُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَنْعَزِلُ وَحُكِيَ عَنِ المُعْتَزِلَةِ أَيْضًا فَعَلَطٌ مِنْ قَائِلِهِ خَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ(١).

□ شيخ الإسلام ابن تيمية كَالَقْة:

وإن من نهج أهل السنة والجهاعة وسبيلهم مع ولاة أمرهم: أنهم يرون وجوب السمع والطاعة لهم في المنشط والمكرة أبراراً كانوا أو فجاراً، وإنها الطاعة في المعروف، فإن أمروا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وينصحون لهم، ولا يدعون عليهم بل يدعون لهم بالصلاح والمعافاة، ولا يرون جواز الخروج عليهم ولا نزع يد الطاعة منهم، وإن جاروا وظلموا، بل يعدون ذلك من البدع المحدثة (٢).

وقال تَعْلَقُهُ: وَلَمِنَا كَانَ المُشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الْخُرُوجَ عَلَى الْأَئِمَّةِ وَقِتَالَمُمْ بِالسَّيْفِ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ظُلْمٌ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمُسْتَفِيضَةُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْتُ الْفَسَادِ فِي الْقِتَالِ وَالْفِتْنَةِ أَعْظَمُ مِنَ الْفَسَادِ الْحُاصِلِ المُسْتَفِيضَةُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ لِأَنَّ الْفَسَادَ فِي الْقِتَالِ وَالْفِتْنَةِ أَعْظَمُ الْفَسَادَيْنِ بِالْتِزَامِ أَدْنَاهُمَا وَلَعَلَّهُ لَا يَكَادُ بِظُلْمِهِمْ بِدُونِ قِتَالٍ وَلَا فِتْنَةٍ فَلَا يُدْفَعُ أَعْظَمُ الْفَسَادَيْنِ بِالْتِزَامِ أَدْنَاهُمَا وَلَعَلَّهُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ طَائِفَةً خَرَجَتْ عَلَى ذِي سُلْطَانِ، إِلَّا وَكَانَ فِي خُرُوجِهَا مِنَ الْفَسَادِ مَا هُوَأَعْظَمُ مِنَ الْفَسَادِ اللَّذِي أَزَالَتْهُ.

وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ إِنَّكَارُ الْمُنْكَرِ بِهَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا حُرِّمَ الْخُرُوجُ عَلَى وُلَاةِ الْأَمْرِ بِالسَّيْفِ؛ لِأَجْلِ الْأَمْرِ بِالمُعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ المُنْكَرِ؛ لِأَنَّ مَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ مِنْ فِعْلِ

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۲/۲۲۹).

⁽٢) قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور (ص٦).

⁽٣) منهاج السنة (٣/ ٣٩١).

المُحَرَّمَاتِ وَتَرْكِ وَاجِبٍ أَعْظَمَ مِمَّا يَحْصُلُ بِفِعْلِهِمْ المُنْكَرَ وَالذَّنُوبَ وَإِذَا كَانَ قَوْمٌ عَلَى بِنْعَةٍ أَوْ فُجُورٍ وَلَوْ نُهُوا عَنْ ذَلِكَ وَقَعَ بِسَبَبِ ذَلِكَ شَرُّ أَعْظَمُ مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ وَلَعَ بِسَبَبِ ذَلِكَ شَرُّ أَعْظَمُ مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ وَلَمَ يُعْمُلُ بِالنَّهْيِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ لَمْ يُنْهَوْا عَنْهُ (١).

ابن القيم يَعَلَّشْهُ:

قال تَعْتَنَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ شَرَعَ لِأُمَّتِهِ إِيجَابَ إِنْكَارِ المُنْكِرِ لِيَحْصُلَ بِإِنْكَارِهِ مِنْ الْمُعُرُوفِ مَا يُحِبُّهُ الله وَرَسُولُهُ، فَإِذَا كَانَ إِنْكَارُ المُنْكَرِ يَسْتَلْزِمُ مَا هُوَ أَنْكُرُ مِنْهُ وَأَبْغَضُ الله وَرَسُولِهِ فَإِنَّهُ لَا يَسُوعُ إِنْكَارُهُ، وَإِنْ كَانَ الله يُبْغِضُهُ وَيَمْقُتُ أَهْلَهُ، وَهَذَا كَالْإِنْكَارِ عَلَى الْمُلُوكِ وَالْوُلَاةِ بِالْحُرُوجِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ أَسَاسُ كُلِّ شَرِّ وَفِئْنَةٍ إِلَى آخِرِ كَالْإِنْكَارِ عَلَى الْمُلُوكِ وَالْوُلَاةِ بِالْحُرُوجِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ أَسَاسُ كُلِّ شَرِّ وَفِئْنَةٍ إِلَى آخِرِ الدَّهُومِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ أَسَاسُ كُلِّ شَرِّ وَفِئْنَةٍ إِلَى آخِر الشَّلَاةَ اللهُ وَقَالُو: الْمَنْ رَأَى مِنْ اللّهَ عَنْ وَقَتِهَا، وَقَالُو: أَفَلَا الْقَابُلُهُمْ؟ فَقَالَ: لَا، مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ » وَقَالَ: "مَنْ رَأَى مِنْ أَفِيهُ وَقَالَ: "مَنْ رَأَى مِنْ أَفِيهُ وَقَالُو الصَّلَاةَ » وَقَالُ: "مَنْ رَأَى مِنْ أَلْفِيتَنِ الْكِبَارِ وَالصَّغَارِ رَآهَا مِنْ إِضَاعَةٍ هَذَا الْأَصْلِ وَعَدَم الصَّبْرِ عَلَى الْإِسْلَامِ فَعَلَمْ الْكَبَرِ وَالصَّغِيرِ هَا مُنْ أَنْ اللهُ يَعْتَى الْكَبَرِ وَالصَّغِيرِ وَالصَّغَارِ رَآهَا مِنْ إِضَاعَةٍ هَذَا الْأَصْلِ وَعَدَم الصَّبْرِ عَلَى مُنَى مُنَى مُنَى الْمُولِ الله يَعْتَهُ مَنْ وَقُوعٍ مَا الْمُرَاءِ بِالْمِيرِ فَا لَا اللهَ مَنْ وَلَو عِلَى الْمُولُ وَلَا مُنْ مُنْ وَقُوعٍ مَا الْمُولُ وَلَا مُؤْلُومُ وَلِكُونَ مَا هُو وَمُنَا الْأَمْرَاءِ بِالْيَلِهُ لِللّهُ الْمُ مَنْ وَلَو مِلْ الْمُولُ اللهُ مَنْ وَلَو مِنَا مُولِ اللهُ مِنْ وَلَو مِلْ الْمُولُ اللهُ مَنْ وَلُومِ مَا هُو مَنْ وَلَو مِنْ وَلِقَدَا لَمْ يَأْذُونُ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى الْأُمْرَاءِ بِالْيَلِهُ لِللّهُ عَلَمْ مِنْ وَلِقَدَا لَمْ يَأُولُونَ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى الْأُمْرَاءِ بِالْيَلِهُ لِللّهُ الْمُولُومُ الْمُولُ الْمُولُ وَالْمُولُ الْمُولُ الْمُولُومُ مَا مُؤْمُ مِنْ وَلَوْمُ مَا مُؤْمُ مَا وَجِدَ الْمُؤْمُ وَالْمُؤَامُ وَلَا مُرَاءِ بِالْمِلْهُ وَلَا مُؤْمُ مَا وَجِدَا مَا وَحُولُومُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَلَا مُولِولُومُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤَامُ الْمُؤْمُ وَا

🗖 ابن كثير يَخَلَقْهُ:

قال كَتْلَقْهُ: (ابن زياد الأمير):... ولما خرج أهل المدينة عن طاعته وخلعوه، وولوا عليهم ابن مطيع وابن حنظلة لم يذكروا عنه – وهم أشد الناس عداوة له – إلا ما ذكروه عنه من شربه الخمر وإتيانه بعض القاذورات، لم يتهموه بزندقة كما يقذفه

⁽١) مجموع الفتاوي (١٤/ ٢٧٢).

⁽٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/ ١٢).

بذلك بعض الروافض، بل قد كان فاسقا، والفاسق لا يجوز خلعه ؛ لما يؤدي ذلك إليه من الفتنة ووقوع الهرج، كها وقع زمن الحرة، فإنه بعث إليهم من يردهم إلى الطاعة، وأنظرهم ثلاثة أيام، فلها لم يرجعوا قاتلهم، وقد كان في هذا كفاية، ولكنه تجاوز الحد في أمره أمير الحرب أن يبيح المدينة ثلاثة أيام، حتى وقع بسبب ذلك خطأ كبير وفساد عريض.

وقد كان عبد الله بن عمر بن الخطاب وجماعات أهل بيت النبوة ممن لم ينقض العهد، ولا بايع أحدا بعد بيعته ليزيد (١).

□ ابن أبي العز الحنفي كَتَلَقْهُ:

قال تَعْلَشُهُ: وَأَمَّا لُزُومُ طَاعَتِهِمْ وَإِنْ جَارُوا، فَلِأَنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ طَاعَتِهِمْ مِنْ الْمُفَاسِدِ أَضْعَافُ مَا يَحْصُلُ مِنْ جَوْدِهِمْ، بَلْ فِي الصَّبْرِ عَلَى جَوْدِهِمْ تَكْفِيرُ اللهَ يَعَالَى مَا سَلَّطَهُمْ عَلَيْنَا إِلَّا لِفَسَادِ أَعْمَالِنَا، وَالجُزَاءُ السَّيِّعَاتِ وَمُضَاغَفَةُ الْأُجُورِ، فَإِنَّ الله تَعَالَى مَا سَلَّطَهُمْ عَلَيْنَا إِلَّا لِفَسَادِ أَعْمَالِنَا، وَالجُزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَل (٢).

□ شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب تعلقه:

قال تعتله: أن مخالفة ولي الأمر وعدم الانقياد له فضيلة، والسمع والطاعة ذل ومهانة، فخالفهم رسول الله على الله وأمر بالصبر على جور الولاة، وأمر بالسمع والطاعة لهم والنصيحة، وغلظ غي ذلك، وأبد أفيه وأعاد.

وهذه الثلاث التي جمع بينها فيها ذكر عنه ﷺ في الصحيحين أنه قال: «إِنَّ الله يُرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا: أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا الله، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ الله بَمِيعًا وَلَا تَفَرَقُوا، وَأَنْ تَنَاصَحُوا مَنْ وَلَاهُ أَمْرَكُم » ولم يقع خلل في دين الناس ودنياهم إلا بسبب الإخلال بهذه الثلاث أو بعضها "".

⁽١) البداية والنهاية (١١/ ٢٥٢).

⁽٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٥٤٣).

⁽٣) مسائل الجاهلية [المسألة الثالثة].

الصنعاني يَخلَشْهُ:

قال كَنْلَتْهُ:...دلَّت هذه الألفاظ على أن من خرج على إمام قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين – والمراد أهل قُطْر – كما قلناه فإنه قد استحق القتل لإدخاله الضرر على العباد وظاهره سواء كان جائرا أو عادلا...(١).

🗖 الشوكاني يَحْلَمْهُ:

قال تَخَلَّتُهُ: [فصل في وجوب طاعة الإمام]: وطاعة الأئمة واجبة إلا في معصية الله لا يجوز الخروج عليهم ما أقاموا الصلاة ولم يظهروا كفراً بواحاً ويجب الصبر على جورهم وبذل النصيحة لهم والذب عن المسلمين (٢).

🗖 عظيم أبادي تَعَلَّلْهُ:

قال كَاللهُ: (الجهاد واجب عليكم مع كل أمير) أي: مسلم (براً كان أو فاجراً) أي: وإن عمل الكبائر وإثمه على نفسه والإمام لا يُعزل بالفسق^(٣).

🗖 صديق حسن خان 🚁 آلله:

قال كَنْ لَللهُ: وطاعة الأئمة واجبة إلا في معصية الله باتفاق السلف(٤).

□ الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ كَتْلَاثْهُ:

قال تتماشه: إذا فهم ما تقدم من النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام العلماء المحققين، في وجوب السمع والطاعة لولي الأمر، وتحريم منازعته والخروج عليه، وأن المصالح الدينية والدنيوية لا انتظام لها إلا بالإمامة والجماعة، تبين أن الخروج عن طاعة ولي الأمر، والافتيات عليه، بغزو أو غيره، معصية ومشاقة لله ورسوله، ومخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة.

⁽١) سبل السلام (٧/ ٢٠١).

⁽٢) الدراري المضية شرح الروضة الندية (٧/ ١٤٨).

⁽٣) عون المعبود (٧/ ١٤٨).

⁽٤) الروضة الندية (٢/ ٣٦٢).

وأما ما قد يقع من ولاة الأمور، من المعاصي والمخالفات، التي لا توجب الكفر، والخروج من الإسلام، فالواجب فيها مناصحتهم على الوجه الشرعي برفق، واتباع ما كان عليه السلف الصالح، من عدم التشنيع عليهم في المجالس، ومجامع الناس، واعتقاد أن ذلك من إنكار المنكر، الواجب إنكاره على العباد، وهذا غلط فاحش، وجهل ظاهر، لا يعلم صاحبه ما يترتب عليه، من المفاسد العظام في الدين والدنيا، كما يعرف ذلك من نور الله قلبه، وعرف طريقة السلف الصالح، وأئمة الدين (1).

محمد الأمين الشنقيطي تَعَلَّشُهُ:

قال تَعْلَقُهُ: الْأُولَى: إِذَا طَرَأَ عَلَى الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ فِسْقٌ، أَوْ دَعْوَةٌ إِلَى بِدْعَةٍ. هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ^(٢).

الشيح حافظ الحكمي تخلّله:

قال كَتْمَلُّتُهُ: الواجب لولاة الأمور والدليل على ذلك.

سن: ما الواجب لولاة الأمور؟

ج: الواجب لهم النصيحة بموالاتهم على الحق وطاعتهم فيه، وأمرهم به وتذكيرهم برفق، والصلاة خلفهم والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم، والصبر عليهم وإن جاروا، وترك الخروج بالسيف عليهم، ما لم يظهروا كفرا بواحا، وأن لا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح والتوفيق... (").

المبحث الثالث: ذُمُّ الخوارج، وبيان فرقهم و بدعهم، وطرفاً من سِيَرهم

قال الإمام البخاري تَعَلَّلُهُ: بَابُ قَتْلِ الْحَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِمْ وَقُول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَلْهُمْ حَتَىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ وَقُول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَلْهُمْ حَتَىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ [التوبة:١١٥] وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، يَرَاهُمْ شِرَارَ خَلْقِ الله، وَقَالَ: ﴿ إِنَّهُمُ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتٍ

⁽١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩/ ١١٩).

⁽٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٢٨).

⁽٣) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (ص١٣٤).

نَزَلَتْ فِي الكُفَّارِ، فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ».

عن سُويْدُ بْنُ غَفَلَةَ: قَالَ عَلِيٌّ صَلَّهُ، إِذَا حَدَّ ثَتُكُمْ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ حَدِيثًا، فَوَالله لَأَنْ أَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ، أَحَبُّ إِنَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثُتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، فَإِنَّ الحَرْبَ خِدْعَةٌ، وَإِنِّ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، فَإِنَّ الحَرْبَ خِدْعَةٌ، وَإِنِّ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، أَخُدُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلَم، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ البَرِيَّةِ، لاَ يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ خَنَاجِرَهُمْ، مَنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ خَنَاجِرَهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لَمِنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ» (١٠).

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارِ: أَنَّهُمُ أَتَيَا أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ، فَسَأَلاَهُ عَنْ الحَرُورِيَّةِ: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ كَالَ: لاَ أَدْرِي مَا الحَرُورِيَّةُ؟ سَمِعْتُ النَّبِيَ عَلَيْهِ يَقُولُ: «يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ - وَلَمْ يَقُلُ مِنْهَا - قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلاَتَكُمْ مَعَ صَلاَتِهِم، يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ، - أَوْ حَنَاجِرَهُمْ - يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهُم مِنَ القُرْآنَ لاَ يُجَاوِزُ حُلُوقَهُمْ، - أَوْ حَنَاجِرَهُمْ - يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهُم مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ، إِلَى نَصْلِهِ، إِلَى رَصَافِهِ، فَيَتَمَارَى فِي الفُوقَةِ، هَلْ عَلِقَ الرَّمِيَّةِ، فَيَنْظُرُ الرَّامِي إِلَى سَهْمِهِ، إِلَى نَصْلِهِ، إِلَى رَصَافِهِ، فَيَتَمَارَى فِي الفُوقَةِ، هَلْ عَلِقَ مِنَ الدَّم شَيْءٌ» (١٤).

عَنْ عَبَدِ الله بْنِ عُمَرَ، وَذَكَرَ الحَرُّورِيَّةَ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلِيَّةِ: «يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلاَم مُرُوقَ السَّهُم مِنَ الرَّمِيَّةِ» (٣).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ عَلَيْ يَقْسِمُ، جَاءَ عَبْدُ الله بْنُ ذِي الْحُويْصِرَةِ النَّمِيمِيُّ، فَقَالَ: اوْيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ اقَالَ عُمَرُ النَّهِ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ، وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ اقَالَ عُمَرُ النَّهُ ابْنُ الْخَطَّابِ: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ، قَالَ: «دَعْهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا، يَعْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَع صَلاَتِهِ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُنْظُرُ فِي رَصَافِهِ فِي قُلْدَذِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظُرُ فِي رَصَافِهِ فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الفَرْثَ وَالدَّمَ، فَلاَ يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، قَدْ سَبَقَ الفَرْثَ وَالدَّمَ،

⁽١) رواه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦).

⁽٢) رواه البخاري (٦٩٣١)، ومسلم (١٠٦٤).

⁽٣) رواه البخاري (٦٩٣٢).

آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ، أَوْقَالَ: تَدْيَيْهِ، مِثْلُ ثَدْيِ المَرْأَةِ، أَوْقَالَ: مِثْلُ البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ، يَخُرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ عَيَّكَ ، وَأَنَا مَعَهُ، جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ عَيَّكَ ، وَأَنَا مَعَهُ، جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ عَيَّكَ ، وَأَنَا مَعَهُ، جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَهُ النَّبِيُّ عَيَّكَ ، وَأَنَا مَعَهُ، وَيَعْدُ فِي ٱلصَّدَقَتِ اللَّهِ الدوبة: ٥١٥] (١).

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله عَنْ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ الله عَلَيْ بِالْجِعْرَانَةِ مُنْصَرَفَهُ مِنْ حُنَيْن، وَفِي ثَوْبِ بِلَالٍ فِضَّةٌ، وَرَسُولُ الله عَلَيْ يَقْبِضُ مِنْهَا، يُعْطِي النَّاسَ، فَقَالَ: يَا خُكَمَّدُ، اعْدِلْ، قَالَ: وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ خُكَمَّدُ، اعْدِلُ، قَالَ: وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟ لَقَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ» فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ فَيَّة دَعْنِي، يَا رَسُولَ الله فَأَقْتُلَ هَذَا اللّهَ لَلْا فَقَى اللّهُ فَقَالَ: «مَعَاذَ الله الله فَأَقْتُلَ هَذَا اللّهُ اللّهُ عَمْرُ الله يَتَحَدَّتَ النَّاسُ أَنِّ آقْتُلُ أَصْحَابِي، إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَءُونَ اللّهُ مِنَ الرّمِيَّةِ (٢٠). الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهُمُ مِنَ الرّمِيَّة (٢٠).

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تَمَرُّقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْسُلِمِينَ، يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحُقِّ» (٣٠).

عَنْ أَيِ ذَرِّ عَلَيْهِ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي - قَوْمُ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَلَاقِيمَهُمْ، يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَغْرُجُ السَّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ، هُمْ شَرُّ الْخُلْقِ وَالْخُلِيقَةِ الْفَالَ ابْنُ الصَّامِتِ: فَلَقِيتُ رَافِعَ بْنَ عَمْرِو الْخِفَارِيَّ، أَخَا الْحَكَمِ الْخِفَارِيِّ، قُلْتُ: مَا حَدِيثُ الصَّامِعْتُهُ مِنْ أَبِي ذَرِّ: كَذَا وَكَذَا؟ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ ﴿ اللهِ عَلَيْهُ مِنْ أَبِي ذَرِّ: كَذَا وَكَذَا؟ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ لَا اللّهُ عَلَيْهِ ﴿ اللّهُ عَلَيْهِ ﴿ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ ﴿ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَا اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللّهُ عَلَيْهُ إِلَا اللّهُ عَلَيْهُ إِلْهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى إِلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى الْمُحْمَالُولُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهُ الْعُلِيقِةُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللّهُ عَلَيْهُ إِلَّهُ الْمُحْمِلُولِ الللّهُ عَلَيْهُ إِلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَاهُ اللّهُ عَلَالَتُ عَلَاهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ أَلُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَا عَلَالَا عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَالَهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَا اللّهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ اللّهُ عَلَاهُ الللْهُ عَلَا الللّهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ اللّهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَا الللّهُ عَلَاهُ اللّهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَاهُ عَلَا الللللْعَلَا الللّهُ عَلَاهُ الللّهُ عَلَا الللّهُ عَلَاهُ عَلَا الللّهُ عَلَا الللّ

عَنْ يُسَيْرُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: قُلْتُ لِسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: فِي الْخَوَارِجِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ - وَأَهْوَى بِيَدِهِ قِبَلَ الْعِرَاقِ: «يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ

⁽١) رواه البخاري (٦٩٣٣)، ومسلم (١٠٦٤).

⁽٢) رواه مسلم (١٠٦٣).

⁽٣) روه مسلم (١٠٦٤).

⁽³⁾ رواه مسلم (۱۰۶۷).

يَقْرَءُونَ القُرْآنَ، لاَ يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلاَم مُرُوقَ السَّهْم مِنَ الرَّمِيَّةِ»(''.

عَنْ أَبِي غَالِب، قَالَ: رَأَى أَبُو أُمَامَةً رُءُوسًا مَنْصُوبَةً عَلَى دَرَج كَمِشْق، فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ: «كِلابُ النَّارِ شَرُّ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوهُ»، ثُمَّ قَرَأً: ﴿ يَوْمَ الْمَامَةَ: «كِلابُ النَّارِ شَرُّ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوهُ»، ثُمَّ قَرَأً: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُ وُجُوهُ وَتَسْوَدُ وُجُوهُ ﴾ [آل عمران:١٠٦] إِلَى آخِرِ الآيةِ، قُلْتُ لِأَبِي أُمَامَةَ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ الله عَلَيْ قَالَ: لَوْ لَمُ أَسْمَعُهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا حَتَّى عَدَّ سَبْعًا مَا حَدَّثَتُكُمُوهُ ﴿ آلَ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهِ قَالَ: لَوْ لَمُ أَسْمَعُهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا حَتَّى عَدَّ سَبْعًا مَا حَدَّثُنَّ كُمُوهُ ﴿ لَا لَهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَالَا اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْكُولُكُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ

قال الله تعالى: ﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِي ٱلأَمْرِ مِنكُمُّ فَإِن تَنَنزَعْتُمْ فِي شَيْءِ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَالِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [الساء:٥٠]

المسألة الثالثة:الفرق بين البغاة والخوارج

قال شيخ الإسلام ابن تيمية يَخَلَقْهُ: وَسُئِلَ لَحَلَقْهُ:

عَنْ «الْبُغَاةِ وَالْخُوَارِجِ»: هَلْ هِي أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ؟ أَمْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؟ وَهَلْ فَرَّقَتْ الشَّرِيعَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْأَحْكَامِ الجُارِيَةِ عَلَيْهِمَا أَمْ لَا؟ وَإِذَا ادَّعَى مُدَّعِ أَنَّ الْأَئِمَّةَ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ إِلَّا فِي الإسْمِ؛ وَخَالَفَهُ مُخَالِفٌ مُسْتَدِلًا بِأَنَّ أَمِيرَ الْأَقِيرِينَ عَلِيًّا عَلَيْهُ فَرَّقَ بَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ النهروان: فَهَلْ الْحُقُّ مَعَ المُدَّعِي؟ أَوْ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًا عَلَيْهِ فَرَقَ بَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ النهروان: فَهَلْ الْحُقُّ مَعَ المُدَّعِي؟ أَوْ مَعَ فَالِفِهِ؟

فَأَجَابَ:

الْحَمْدُ الله، أَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: إِنْ الْأَئِمَّةَ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَّا إِلَّا فِي الْاسْمِ. فَدَعْوَى بَاطِلَةٌ وَمُدَّعِيهَا مُجَازِفٌ فَإِنَّ نَفْيَ الْفَرْقِ إِنَّهَا هُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَهْدَ وَغَيْرِهِمْ: مِثْلُ كَثِيرٍ مِنْ المُصنَّفِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْ أَشْهُ وَقَتَالَ عَلِيًّ الْحُوارِجَ الْبَعْيِ» فَإِنَّهُمْ قَدْ يَجْعَلُونَ قِتَالَ أَبِي بَكْرٍ لِمَانِعِي الزَّكَاةِ وَقِتَالَ عَلِيًّ الْحُوارِجَ

⁽١) رواه البخاري (٦٩٤٣)، ومسلم (١٠٦٨).

⁽٢) وراه الترمذي (٣٠٠٠) وغيره من طرق عن أبي أمامة به، وله شاهد من حديث ابن أبي أوفى عند أحمد (١٩١٣٠) وغيره.

وَقِتَالَهُ لِأَهْلِ الْجُمَلِ وصفين إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قِتَالِ الْمُتَسِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ. مِنْ بَابِ «قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ» ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ فَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مِثْلَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرُ وَنَحُوهُمَا مِنْ الصَّحَابَةِ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ؛ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِمْ بِكُفْرِ وَلَا فِسْقِ؛ بَلْ مُجْتَهِدُونَ: إِمَّا الصَّحَابَةِ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ؛ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِمْ بِكُفْرِ وَلَا فِسْقِ؛ بَلْ مُجْتَهِدُونَ: إِمَّا الصَّحَابَةِ مَنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ سَوَاءً لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الْخَوَارِجُ وَسَائِرُ مَنْ يُقَاتِلُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ الْبَاقِينَ عَلَى الْعَدَالَةِ سَوَاءً؛ وَلِهَذَا قَالَ طَائِفَةٌ بِفِسْقِ النُعْاقِ، وَلَكِنَّ أَهْلَ السَّنَةِ اللهُ عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ.

وَأَمَّا جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ: فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ «الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ» وَبَيْنَ «أَهْلِ الجُمَلِ وصفين» وَغَيْرِ أَهْلِ الجُمَلِ وصفين. مِمَّنْ يُعَدُّ مِنْ الْبُغَاةِ الْمُتَأَوِّلِينَ. وَهَذَا هُوَ المُعْرُوفُ عَنْ الصَّحَابَةِ وَعَلَيْهِ مَامَّةً أَهْلِ الحُدِيثِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِين وَعَلَيْهِ نُصُوصُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِين وَعَلَيْهِ نُصُوصُ أَكْثَرِ الْأَئِمَّةِ وَأَتْبَاعِهِمْ: مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَحْمَد وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّهُ قَالَ: « مَعْرُقُ مَا رَقَةٌ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ تَقْتُلُهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحُقِّ» (١) وَهَذَا الْحَدِيث يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ الطَّوائِفِ مِنْ المُسْلِمِينَ تَقْتُلُهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحُقِّ» (١) وَهَذَا الْحَدِيث يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ الطَّوائِفِ الطَّالَةِ مِنْ المُسْلِمِينَ أَنَّ المُارِقِينَ نَوْعٌ ثَالِثُ لَيْسُوا مِنْ جِنْسِ أُولَئِكَ؛ فَإِنَّ طَائِفَةَ عَلِيٍّ أَوْلَى بِالْحَقِّ مِنْ طَائِفَةِ مُعَاوِيةَ.

وَقَالَ فِي حَقِّ الْخُوَارِجِ الْمَارِقِينَ: «يَخْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْ الْإِسْلَامِ صِيَامِهِمْ وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهُمُ مِنْ الرَّمِيَّةِ أَيْتَهَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ الله لِنَ لَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَهُمْ مَا هُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ لَنَالُهُمْ مَا هُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ لَنَاكُمُوا عَنْ الْعَمَلِ» (٢).

وَقَدْ رَوَى مُسَّلِمٌ أَحَادِيثَهُمْ فِي الصَّحِيحِ مِنْ عَشْرَةِ أَوْجُهٍ وَرَوَى هَذَا الْبُخَارِيُّ مِنْ

⁽١) رواه البخاري (٧٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٤) واللفظ له من حديث أبي سعيد الخدري ١٠٠٤)

⁽٢) رواه البخاري (٦١٦٣)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الله.

⁽٣) رواه مسلم (١٠٦٦) من حديث علي بن أبي طالب 🚓.

غَيْرِ وَجْهٍ وَرَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ؛ وَهِيَ مُسْتَفِيضَةٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُتَلَقَّاةٌ بِالْقَبُولِ أَجْمَعَ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ مِنْ الصَّحَابَةِ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ وَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ عَلَى قِتَالِ هَوُلَاءِ الْخُوَارِج.

وَأَمَّا ﴿أَهْلُ الجُمَلِ وصفين﴾ فكانَتْ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ قَاتَلَتْ مِنْ هَذَا الجُانِبِ وَأَكْثُرُ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ لَمْ يُقَاتِلُوا لَا مِنْ هَذَا الجُانِبِ وَلَا مِنْ هَذَا الجُانِبِ، وَاسْتَدَلَّ التَّارِكُونَ لَلْقِتَالِ بِالنَّصُوصِ الْكَثِيرَةِ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي تَرْكِ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ وَبَيَّنُوا أَنَّ هَذَا قِتَالُ فِي الْفِتْنَةِ وَبَيَّنُوا أَنَّ هَذَا قِتَالُ فِي الْفِتْنَةِ وَبَيَّنُوا أَنَّ هَذَا لِلْقِتَالِ الْحَوْلَرِجِ وَيَرْوِي الْحَدِيثَ عَنْ النَّبِيِّ عَيْقِيْ فِي الْأَمْرِ فِي الْمَالِ الْقَوَالِجِ وَيَرْوِي الْحَدِيثَ عَنْ النَّبِيِّ عَيْقِيْ فِي الْأَمْرِ بِقَتَالُ الْحَوْلَرِجِ وَيَرْوِي الْحَدِيثَ عَنْ النَّبِيِّ عَيْقِيْ فِي الْأَمْرِ بِقَتَالُ هَوْ رَأَيُ وَكَانَ اللّهُ وَكَانَ اللّهُ وَكَانَ اللّهُ وَكَانًا يَحْمَدُ مَنْ لَمْ يَرَ الْقِتَالَ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَسَنِ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَسَيُصْلِحُ الله بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ»(١).

فَقَدْ مَدَحَ الْحُسَنَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِإِصْلَاحِ الله بِهِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ: أَصْحَابِ عَلِيٍّ وَأَصْحَابِ عَلِيٍّ وَأَصْحَابِ مُعِلِّ وَأَضْحَابِ مُعَاوِيَةَ، وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ كَانَ أَحْسَنَ وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْقِتَالُ وَاجِبًا وَلَا مُسْتَحَبًّا.

«وَقِتَالُ الْخَوَارِجِ» قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِهِ وَحَضَّ عَلَيْهِ فَكَيْفَ يُسَوِِّي بَيْنَ مَا أَمَرَ بِهِ وَحَضَّ عَلَيْهِ فَكَيْفَ يُسَوِِّي بَيْنَ مَا أَمَرَ بِهِ وَحَضَّ عَلَيْهِ وَبَيْنَ مَا مَدَحَ تَارِكَهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ.

فَمَنْ سَوَّى بَيْنَ قِتَالِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ اقْتَتَلُوا بِالجُمَلِ وصفين وَبَيْنَ قِتَالِ ذِي الحَويصرة التَّمِيمِيِّ وَأَمْثَالِهِ مِنْ الْحُوَارِجِ المَّارِقِينَ والحرورية المُعْتَدِينَ: كَانَ قَوْلُهُمْ مِنْ جِنْسِ أَقْوَالِ أَهْلِ الجُهْلِ وَالظُّلْمِ المُبِينِ. وَلَزِمَ صَاحِبَ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَصِيرَ مِنْ جِنْسِ الرَّافِضَةِ وَالمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ يُكَفِّرُونَ أَوْ يُفَسِّقُونَ المُتَقَاتِلَيْنِ بِالجُمَلِ وصفين كَمَا يُقَالُ مِثْلُ وَلِكَ فِي الْحَوَارِجِ المُارِقِينَ.

فَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ فِي كُفْرِهِمْ عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ مَعَ اتَّفَاقِهِمْ عَلَ الثَّنَاءِ عَلَى الصَّحَابَةِ الْمُقْتَتِلِينَ بِالجُمَلِ وصفين وَالْإِمْسَاكِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ. فَكَيْفَ نِسْبَةُ

⁽١) رواه البخاري (٣٦٢٩).

هَذَا بِهَذَا وَأَيْضًا فَالنَّبِيُّ عَيْكِيْ أَمَرَ بِقِتَالِ الْخَوَارِجِ قَبْلَ أَنْ يُقَاتِلُوا.

وَأَمَّا «أَهْلُ الْبَغْيِ» فَإِنَّ الله تَعَالَى قَالَ فِيهِمْ: ﴿ وَإِن طَآبِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَنْهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَىٰ تَفِيّ َ إِلَىٰ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَنْهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَىٰ تَفِيّ َ إِلَىٰ أَمْرِ ٱللَّهِ فَعِبُ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿ الْخُواتِ: ٩] فَلَمْ فَإِن فَآءَتُ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمْ الْخُواتِ: ٩] فَلَمْ يَأْمُرْ بِقِتَالِ الْبَاغِيَةِ الْبِيدَاء. فَالْإِقْتِتَالُ الْبِيدَاء لَيْسَ مَأْمُورًا بِهِ وَلَكِنْ إِذَا اقْتَتَلُوا أَمْرِ يَالَمُ مُن قَالَ مِنْ الْفُقَهَاءِ: إِنَّ بِالْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ إِنْ بَغَتْ الْوَاحِدَة قُوتِلَتْ وَلِمِلْذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ الْفُقَهَاءِ: إِنَّ اللَّهُ لَا يُبْتَدَءُونَ بِقِتَالِهِمْ حَتَّى يُقَاتِلُوا.

وَأَمَّا الْخَوَارِجُ: فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ فِيهِمْ: «أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا عِنْدَ الله لِمَنْ قَتَلَهُمْ قَتْلَ عَادٍ» (١).

وَكَذَلِكَ مَانِعُو الزَّكَاةِ؛ فَإِنَّ الصِّدِّيقَ وَالصَّحَابَةَ ابْتَدَءُوا قِتَالِهُمْ قَالَ الصِّدِّيقُ: وَالله لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ لَقَاتَلْتهمْ عَلَيْهِ وَهُمْ يُقَاتَلُونَ إِذَا امْتَنَعُوا مِنْ أَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَإِنْ أَقَرُّوا بِالْوُجُوبِ.

ثُمَّ تَنَازَعَ الْفُقَهَاءُ فِي كُفْرِ مَنْ مَنَعَهُمَا وَقَاتَلَ الْإِمَامُ عَلَيْهَا مَعَ إِقْرَارِهِ بِالْوُجُوبِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: هُمَا رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَد كَالرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ فِي تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ وَأَمَّا أَهْلُ الْبَغْيِ الْمُجَرِّدِ: فَلَا يَكْفُرُونَ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الدِّينِ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَصَّ عَلَى إِيمَانِهِمْ الْبُغْيِ الْمُجَرِّدِ: فَلَا يَكْفُرُونَ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الدِّينِ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَصَّ عَلَى إِيمَانِهِمْ وَإِحْوَتِهِمْ مَعَ وُجُودِ الْإِقْتِتَالِ وَالْبَغْيِ. وَاللهُ أَعْلَمُ (النَّهَى).

⁽١) رواه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦) من حديث على ١٠٦٦)

⁽٢) رواه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد ك.

⁽٣) مجموع الفتاوي (٣٥/ ٥٣).

وفي الآية مسألة: حكم الاستعانة بالمشركين في الجهاد

استدلَّ بعضُ العلماء بالآية - وبها سيأتي من أدلة - على حرمة الاستعانة بالمشركين في الجهاد.

ووجه الشاهد من هذه الآية:...أن في هَذَه عُمُومٌ فِي أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَتَّخِذُ الْكَافِرَ وَلِيَّا فِي نَصْرِهِ عَلَى عَدُوِّهِ وَلَا فِي أَمَانَةٍ وَلَا بِطَانَةٍ. مِنْ دُونِكُمْ: يَعْنِي مِنْ غَيْرِكُمْ وَسِوَاكُمْ(۱).

كرومن أدلة المانعين أيضاً:

قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَرُكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [مود:١١٣].

وجه الشاهد: فيه النهي عن الركون إلى الظالمين ومجالستهم ومؤانستهم، قال ابن الفرس: ويُستدل به على المنع من الإستعانة بالكفار في الحرب ومن استعالهم في مصالح المسلمين (٢).

قول الله تعالى: ﴿ بَشِرِ ٱلْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۞ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَافِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الساء:١٣٨-١٣٩] قِيلَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

وجه الشاهد: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ لِلْمُؤْمِنِينَ الاِسْتِنْصَارُ بِالْكُفَّارِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ الْكُفَّارِ؛ إِذْ كَانُوا مَتَى غَلَبُوا كَانَ حُكْمُ الْكُفْرِ هُوَ الْغَالِبُ.

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ ﴾ [الساء:١٣٩].

وجه الشاهد: يَدُنُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الإعْتِبَارِ، وَأَنَّ الإسْتِعَانَةَ بِالْكُفَّارِ لَا تَجُوزُ؛ إذْ

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣٥١) بتصرف يسير.

⁽٢) الإكليل في استنباط التنزيل للسيوطي (ص١٥٢).

كَانُوا مَتَى غَلَبُوا كَانَ الْغَلَبَةُ وَالظُّهُورُ لَلْكُفَّارِ، وَكَانَ حُكْمُ الْكُفْرِ هُوَ الْغَالِبُ(١).

واعتُرض على هذا الدليل بها حاصله:

أَن الْآيَةُ فِي شَأْنِ الْمُنَافِقِينَ، وَهُمْ كُفَّارٌ فَكَيْفَ يَجُوزُ الاِسْتِدْلَال بِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ؟ (٢). واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَتَخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلًا ﴾ [الإسراء:٢] (٣).

ووجه الشاهد: قريب من السابق.

واستدلوا بحديث عُرْوَة بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَة، زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ قِبَلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ أَدْرَكَهُ رَجُلُ قَدْ كَانَ يُذْكَرُ مِنْهُ جُرْأَةٌ وَنَجْدَةٌ، فَفَرِحَ أَصْحَابُ رَسُولِ الله عَلَيْهُ جِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَدْرَكَهُ قَالَ لِرَسُولِ الله عَلَيْهُ: «تُؤْمِنُ بِالله وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: جِئْتُ لِأَتَّبِعَكَ وَأُصِيبَ مَعَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «تُؤْمِنُ بِالله وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: شَعْرَةِ عَلَى السَّجَرةِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى السَّجَرةِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَل

الشاهد: قوله: «فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ».

واستدلوا بحديث خبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده قال: أتيت رسول الله واستدلوا بحديث خبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده قال: أن يشهد قومنا مشهدا لا نشهده معهم قال: «أَوْ أَسْلَمْتُمَا» قلنا: لا. قال: «فَإِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ» قال: فأسلمنا وشهدنا معه، فقتلت رجلا وضربني ضربة وتزوجت بابنته (٥).

⁽١) أحكام القرآن للجصَّاص (٢/ ٣٦١).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣٥١).

⁽٤) رواه مسلم (١٨١٧).

⁽٥) رواه أحمد (١٥٧٦٣)، وابن أبي شيبة (٣٣١٥٩)، والحاكم (٢٥٦٣) وغيرهم من طرق عني

۸۷۷

واستدلوا بحديث سَعِدِ بْنِ الْمُنْذِرِ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى أُحُدٍ، فَلَمَّا خَلَّفَ تَنِيَّةَ الْوَدَاعِ، نَظَرَ خَلْفَهُ، فَإِذَا كَتِيبَةٌ حَسْنَاءُ، فَقَالَ: «مَنْ هَوُّ لَاءِ؟» قَالُوا: عَبْدُ الله بْنُ أُبِيِّ ابْنُ سَلُولَ وَمَوَالِيهِ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ: وَقَدْ أَسْلَمُوا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْكُفَّارِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ» (١٠).

واستدلوا بحديث أنس ﷺ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا تَسْتَضِيتُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا تَنْقُشُوا عَلَى خَوَاتِيمِكُمْ عَرَبِيًّا» (٢).

العلم عن العلم عن الاستعانة بالمشركين (٣): هو ذكر من نهى من العلم عن الاستعانة بالمشركين (٣):

وهم: الإمامُ أحمد في قولٍ له، وابن القاسم وبعض المالكية، وإسحاق بن راهويه، والجوزجاني، وابن المنذر – رحمهم الله.

الإمام أحمد بن حنبل تخللله في قولٍ له:

قال إسحاق الكوسج للإمام أحمد كتالثه: قلت: أهل الذمة يغزون مع المسلمين أيسهم لهم؟ قال: الغالب على أن لا يستعان بمشرك.

÷

خبيبب.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وخبيب بن عبد الرحمن بن الأسود بن حارثة جده صحابي معروف، وله شاهد عن أبي حميد الساعدي.

(۱) مرسل: رواه ابن أبي شيبة (۳۳۱٦۰)، و(۳۲۷۲۷) حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُنْذِرِ به.

وفي الإسناد: سعد بن المنذر بن أبى حميد الساعدى، وتصحفت عند ابن أبي شيبة «سعيد» وهو من الطبقة الثالثة لم يدرك النبي ﷺ، وهو (مقبول).

(٢) إسناده ضعيف: رواه النسائي (٥٢٠٩)، وفي الكبرى (٩٤٦٤)، وأحمد (١١٩٥٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٧٨٥)، والبيهقي في شعب الإيهان (٨٩٣٠)، من طريق هُشَيْمٌ عَنِ الْعَوَّامِ ابْنِ حَوْشَبٍ، عَنِ الْأَزْهَرِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ ﴾.

وفي الإسناد: «أزهر بن راشد» قال أبو حاتم: مجهول. وقال ابن حبان: كان فاحش الوهم.

وقال الأزدى: منكر الحديث، إسناده ليس بالمرضى (التهذيب). وقال الحافظ: مجهول (التقريب).

(٣) فطائفة منهم منعوه كراهةً، ومنهم من لم يتضح قوله للكراهة أم التحريم.

ابن القاسم وبعض المالكيّة - رحمهم الله:

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَلَا أَرَى أَنْ يَسْتَعِينُوا بِهِمْ يُقَاتِلُونَ مَعَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا نَوَاتِيَّةً أَوْ خُدَّامًا، فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا (١).

وقال ابن العربي يَعْلَلْهُ: وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عُلَمَاؤُنَا الْمَالِكِيَّةُ وَالصَّحِيحُ مَنْعُهُ (٢).

🗖 إسحاق بن راهويه كِغَلَلْهُ:

قال إسحاق (ابن راهویه): لا يُستعان بمشرك، فإن غزوا أو غزي بهم، أسهم خيولهم بسهمان المسلمين ويسهمون أيضاً (٣).

🗖 الجوزجاني كِتْلَقْهُ:

قال ابن قدامة تخلُّفه: وَلَا يُسْتَعَانُ بِمُشْرِكٍ. وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالْجُوزَجَانِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْم (٤).

ابن المنذر يَعَلَشُهُ:

قال تَعْلَلْهُ: [ذِكْرُ النَّهْيِ عَنِ الإسْتِعَانَةِ بِالمُشْرِكِينَ عَلَى المُشْرِكِينَ]...

وذكر حديث عائشة هيئن المتقدم.

ثم قَالَ تَعْلَقُهُ: لَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، وَعَائِشَةَ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ خَبَرِ يَهُودِ بَنِي قَيْنُقَاع، فَلَيْسَ مِمَّا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُهُ ثَابِتًا، وَلَعَلَّهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ خَبَرِ يَهُودِ بَنِي قَيْنُقَاع، فَلَيْسَ مِمَّا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُهُ ثَابِتًا، وَلَعَلَّهُ أَخْبَارِ المُعَازِي، وَعَامَّةُ أَخْبَارِ المُعَازِي لَا تَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ، فَإِنِ السَّعَانَ بِهِمْ إِمَامٌ أَعْطُوا أَقَلَ مَا قِيلَ، وَهُو أَنْ يَرْضَخَ لَمُمْ شَيْئًا، إِذَا لَا نَعْلَمُ حُجَّةً تُوجِبُ أَنْ يُسْهَمَ لَمُهُمْ أَعْلُمُ اللَّا يَعْلَمُ مُحَجَّةً لَوْجِبُ أَنْ يُسْهَمَ لَمُهُمْ أَنْ يُسْهَمَ لَمُ هُمْ أَنْ يُسْهَمَ لَمُ أَنْ يُسْهَمَ لَمُ مُنْ أَنْ يُسْهَمَ لَمُ مُنْ أَنْ يُسْهَمَ لَمُ مُنْ اللّهُ الْعَلَى الْعَلَمُ عُلَمْ اللّهُ الْعَلَمُ الْعَلْمُ اللّهُ الْعَلْمُ اللّهُ الْعَلْمُ الْمُ الْعَلْمُ اللّهُ الْمَامُ أَنْ يُسْهَمَ لَمُ أَنْ يُسْمَعُ مَلُوا أَقَلَ مَا قِيلَ، وَهُو أَنْ يَرْضَخَ لَقُومُ أَنْ يُرْضَحُ اللّهُ الْعَلَمُ اللّهُ الْعَلَمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْمَ لَلْمُ اللّهُ الْعَلَمُ اللّهُ الْعَلْمُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللللمُ ال

⁽١) المدونة (١/ ٢٤٥).

⁽٢) أحكام القرآن ١٠/ ٣٥١).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المغنى (٩/ ٢٥٦).

⁽٥) الأوسط (١١/ ١٧٧).

القول الثاني: جواز الاستعانة بالمشركين على تفصيل:

كرودليل هذا القول:

وعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «سَتُصَالِحُونَ الرُّومَ صُلْحًا آمِنًا، وَتَغْزُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدُوًّا مِنْ وَرَائِكُمْ» (١).

ما روى الزهري أن رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود في حربه فأسهم

وفي طريق أبي داود قال:... عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، قَالَ: مَالَ مَكْحُولٌ، وَابْنُ أَبِي زَكَرِيَّاءَ إِلَى خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، وَمِلْتُ مَعَهُمَا فَحَدَّثَنَا، عَنْ جُبَيْرِ بْن نُفَيْر به.

وله طريق عند الطبراني في الكبير (٢٣٦/٤) قال: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة، ثنا أبي، ثنا إسهاعيل بن عياش، عن يحيى بن أبي عمرو السيباني، عن ذي خبر ابن أخي النجاشي، أنه سمع رسول الله على الله على التُحالِجُونَ الرُّومَ عَشْرَ سِنِينَ صُلْحًا آمِنًا، يَفُونَ سَتَيْنِ ويَغْدِرُونَ فِي الشَّالِئَةِ، أَوْ يَفُونَ أَرْبَعًا ويَغْدِرُونَ فِي الخَّامِسةِ، فَيَنْزِلُ جَيْشًا مِنْكُمْ فِي مَدِيتِهِمْ فَعُنْزُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدُوًا مِنْ وَرَائِكُمْ وَوَرَائِهِمْ، فَتُقَاتِلُونَ ذَلِكَ الْعَدُوّ، فَيَفْتُحُ اللهُ لَكُمْ، فَتَنَصْرِ فُونَ بِهَا أَصَبُتُمْ مِنْ أَجْرِ وَعَنِيمَةٍ، فَتَنْوَلُ مَنْ أَجْرِ وَعَنِيمَةٍ، فَتَقُولُ قَائِلُهُمْ الصَّلِيبُ عَلَبَ، فَيَتَدَاوَلُونَةً وَلَونَ بِمَرْح، ذِي تُلُولٍ، فَيَقُولُ قَائِلُهُمْ الصَّلِيبُ عَلَبَ، فَيَتَدَاوَلُونَهَا فَتَنْورُ بِكُمْ وَوَرَائِهِمْ، فَيَقُولُ قَائِلُهُمْ الصَّلِيبُ عَلَبَ، فَيَتُولُ قَائِلُهُمْ الصَّلِيبُ عَلَبَ، فَيَتَدَاوَلُونَةً وَلُونَ بَلُكُ الْعِصَابَةُ مِنَ الشَّهِمُ وَنَهُ مِنَ السَّلِعِينَ إِلَى السَّلِيعِمْ، فَيَقُولُ الرُّومُ إِلَى كَاسِرِ صَلِيبِهِمْ، فَيَقُولُ وَا يَلْكَ الْعِصَابَةُ مِنَ السُّلِمِينَ إِلَى السَلِيعِمْ، فَيَقُولُ الرُّومُ إِلَى عَلِيبِهِمْ، فَيَقُولُ الرُّومُ إِلَى السَلِيعِمْ، فَيَقُولُونَ عَنْهُمْ مَنْ السُّلِمِينَ إِلَى السَّيمِ مِنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَقِ وَتَعْمَ الْمُولُ اللهُ وَمُ إِلَى اللهُ عَلَمَ الْمَوْلُ وَاللّهُ الْعَرَبِ وبَأَسُهُمْ، فَيَقُولُونَ عَنْهُمُ عَلَى اللهُ الْمُولُونَ اللهُ عَلَمَ الْمُؤُولُ اللهُ الْعَرَبِ وبَأَسُهُمْ، فَهَاذَا نَنْتَظُورُ ؟ فَيَجْمَعُ لَكُمْ حَمْلُ الْمُرَأَةِ ثُمَّ يَأْتُونَكُمْ عَنْ اللهُ عَلَى عَايَةٍ تَحْتَ كُلِّ عَلَيْ اللهُ عَلَى الْمُولِي اللهِ عَلَى الْمُولِي الْمَالُونَ اللهُ عَلَى الْمُؤَالُونَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الْمُؤَاتُونَ اللهُ عَلَى اللهُ الْمُؤَاتُونَ اللهُ الْمُؤَاتُونَ اللهُ الْمُؤَالُونَ عَلَيْهُ الْمُؤَالُونَ الْمُؤَالُونَ الْمُؤَالُونَ الْمُؤَالِقُولُ الْمُؤَالُونَ الْمُؤَالُونَ الْمُؤَالُونَ الْمُؤَالُونَ اللهُ الْمُؤَالُونَ اللهُ الْمُؤَالُونَ الْمُؤَالُونُ الْمُؤَالُونَ الْمُؤَالُونَ الْمُؤَالُونُ الْمُؤَالُونَ الْمُؤَالُونَ الْ

وفي إسناده: «يحيى بن أبي عمرو السيباني» من الطبقة السادسة وروايته عن الصحابة مرسلة (التقريب).

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لم يسمع من ذي مخبر بينها عمرو بن عبد الله الحضرمي (جامع التحصيل).

⁽۱) إسناده صحيح: رواه أبو داود (۲۷۲۷، ۲۷۹۷)، وأحمد (۱۲۸۲۵)،ونعيم بن حماد في الفتن (۱۲۲۰)، وابن حبان (۲۷۰۸)، والطبراني في الكبير (٤/ ٣٣٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٨٨)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٥٢) من طرق عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، به.

لهم(۱).

حديث صفوان بن أمية هيء: «أن رسول الله على استعار منه يوم حنين أدراعا» فقال: أغصبا يا محمد؟ فقال: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ» قال: فضاع بعضها، فعرض عليه رسول الله على أن يضمنها له، فقال: أنا اليوم يا رسول الله في الإسلام أرغب (٢). وعن الشيباني أن سعد بن مالك غزا بقوم من اليهود فرضخ لهم (٣).

(۱) مرسل: رواه ابن أبي شيبة (٣٣٨٣٥) قال: حدثنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن الزهري به وهو مرسل.

ورواه ابن أبي شيبة (٣٣٨٣٦) قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن الزهري؛ أن النبي ﷺ كان يغزو باليهود فيسهم لهم كسهام المسلمين.

ورواه ابن أبي شيبة (٣٣٨٣٧) قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سفيان، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن الزهري، قال: كان النبي علي يغزو باليهود فيسهم لهم.

ورواه ابو داود في المراسيل (٢٦٠) قال:حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا سفيان، عن يزيد بن يزيد ابن جابر، عن الزهري، أن النبي ﷺ «استعان بناس من اليهود في حربه فأسهم لهم».

ورواه أبو داود في المراسيل (٢٦١) قال: حدثنا القعنبي، وهناد، قال: القعنبي: حدثنا ابن المبارك، عن حيوة بن شريح، عن ابن شهاب، أن النبي على «أسهم ليهود كانوا غزوا» معه زاد هناد: «مثل سهام المسلمين».

وقال البيهقي: قال الشافعي: والحديث المنقطع عندنا لا يكون حجة. [(السنن الكبرى (١٨٤٣٠)].

(٢) مضطرب: رواه أبو داود (٣٥٦٢)، والنسائي في الكبرى (٥٧٤٤، ٥٧٤٥)، وأحمد (١٥٣٠٢) واللفظ له، وابن حبان (٤٧٢٠)، والدارقطني (٢٩٥٦)، والترمذي في العلل (٣٣٢).

وفي إسناده: شريك بن عبد الله النخعي متكلم فيه وأمية بن صفوان بن أمية (مقبول).

قال الترمذي: سَأَنْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحُدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا رَوَى هَذَا غَيْرُ شَرِيكٍ وَلَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا لَكبير ٣٣٢].

(٣) رواه ابن أبي شُيبة (٣٣٨٣٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٨٨٠) من طريق وكيع، قال: حدثنا الحسن بن صالح، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ به.

وفي الإسناد الشيباني فإن كان هو سعد بن إياس فهو تابعي كبير من الثانية ،وعليه فيكون الأثر صحيحاً، وإن كان غيره فلا أعرفه. وروى الواقدى عن ابن أبى سبرة عن فطير الحارثي قال: خرج رسول الله ﷺ بعشرة من اليهود من يهود المدينة إلى خيبر فأسهم لهم كسهمان المسلمين(١).

وعن القاسم يذكر عن سلمان بن ربيعة الباهلي أنه غزا بلنجر وكان غزا فاستعان بناس من المشركين على المشركين، وقال: ليحمل أعداء الله على أعداء الله (٢).

وعن جابر الجعفي، قال: سألت عامرا، عن المسلمين يغزون بأهل الكتاب؟ فقال عامر: أدركت الأئمة الفقيه منهم وغير الفقيه يغزون بأهل الذمة فيقسمون لهم ويضعون عنهم من جزيتهم، فذلك لهم نفل حسن (٣).

كُدْدِكر من قال بالجواز:

وهم: مالك بن أنس، والشافعي، ورُوي عن أحمد بن حنبل، وطوائف من الحنابلة.

كرالمذهب المالكي:

في المدونة: فِي الإسْتِعَانَةِ بِالمُشْرِكِينَ عَلَى قِتَالِ الْعَدُوِّ فِي الإسْتِعَانَةِ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى قِتَالِ الْعَدُوِّ فِي الإسْتِعَانَةِ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى قِتَالِ الْعَدُوِّ قُلْتُ: هَلْ كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ الْمُسْلِمُونَ بِالْمُشْرِكِينَ فِي حُرُوبِهُمْ؟

قال: سَمِعْت مَالِكًا يَقُولُ: بَلَغَنِي «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: لَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكِ» قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ يَقُولُ فِي ذَلِكَ شَيْعًا، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَلَا أَرَى أَنْ يَسْتَعِينُوا بِهِمْ يُقَاتِلُونَ مَعَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا نَوَاتِيَّةً أَوْ خُدَّامًا، فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا (٤).

⁽١) رواه البيهقي في الكبرى (١٨٤٣٠) وقال: وهذا منقطع، وإسناده ضعيف.

⁽٢) إسناده ضعيف: رواه ابن أبي شيبة (٣٣٨٣٣) قال: حدثنا عبد الرحيم بن سليهان، عن حجاج قال: حدثني من سمع القاسم به.

وفي الإسناد: «حجاج بن أرطأة» وهو ضعيف، وأيضاً فيه إبهام من لم يسم.

⁽٣) إسناده ضعيف: رواه ابن أبي شيبة (٣٣٨٣٩، و(٣٣٨٤٠) من طريق جابر به.

وفي الإسناد: «جابر الجعفي» وهو ضعيف.

⁽٤) المدونة (١/ ٢٤٥).

كرالمذهب الشافعي:

قال الإمام الشافعي تَعَلَّهُ: الَّذِي رَوَى مَالِكٌ كَمَا رَوَى «رَدَّ رَسُولُ الله ﷺ مُشْرِكًا أَوْ مُشْرِكِينَ فِي غُزَاةِ بَدْرٍ وَأَبَى أَنْ يَسْتَعِينَ إِلَّا بِمُسْلِم ثُمَّ اسْتَعَانَ رَسُولُ الله ﷺ بَعْدَ بَدْرٍ بِسَنَتَيْنِ فِي غُزَاةِ خَيْبَرَ بِعَدَدٍ مِنْ يَهُودِ بَنِي قَيْنُقَاعِ كَانُوا أَشِدَّاءَ وَاسْتَعَانَ رَسُولُ الله ﷺ فَيْ غُزَاةِ حُنَيْنٍ سَنَةً ثَمَانٍ بِصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةً وَهُوَ مُشْرِكٌ ».

فَالرَّدُّ الْأَوْلُ إِنْ كَانَ لِأَنَّ لَهُ الْخِيَارُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِمُسْلِم أَوْ يَرُدَّهُ كَمَا يَكُونُ لَهُ رَدُّ الْمُسْلِمِ مِنْ مَعْنَى يَحَافُهُ مِنْهُ أَوْ لِشِدَّةٍ بِهِ فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْ الْخِدِيثَيْنِ خَحَالِفًا لِلْآخَرِ وَإِنْ كَانَ رَدَّهُ ؟ لِأَنّهُ لَمْ يَرَ أَنْ يَسْتَعِينَ بِمُشْرِكِ فَقَدْ نَسَخَهُ مَا بَعْدَهُ مِنْ اسْتِعَانَتِهِ بِمُشْرِكِينَ فَلَا كَانَ رَدَّهُ عِنْ اسْتِعَانَتِهِ بِمُشْرِكِينَ فَلَا اللَّشِرِكِينَ إِذَا خَرَجُوا طَوْعًا وَيُرْضَخُ لَمَمْ وَلَا يَسْعَمُ لَمُمْ وَلَا يَشْعَانَ بِاللَّشِرِكِينَ عَلَى قِتَالِ اللَّشْرِكِينَ إِذَا خَرَجُوا طَوْعًا وَيُرْضَخُ لَمَمْ وَلَا يَسْعَمُ لَمُمْ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتُرُكُ الْعَبِيدَ مِنْ يَسْهَمُ لَمُمْ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتُرُكُ الْعَبِيدَ مِنْ السَّهِمُ فَكُمْ وَلَا يَعْوَلُ النَّيْعِينَ وَإِنْ قَاتَلُوا وَالنِسَاءِ وَإِنْ قَاتَلُنَ لِتَقْصِيرِ هَوُلَاءِ عَنْ النَّيْمِ عَنْ الْبُلُوعِ وَالْإِسْلَامِ وَيُسْهَمُ لِلْمُشْرِكِ وَفِيهِ التَقْصِيرِ هَوُلَاءِ عَنْ اللَّاسِمِينَ الْأَكْتُرُ مِنْ الْبُلُوعِ وَالْإِسْلَامِ وَهُ لَيْ اللَّهُمْ وَإِنْ قَاتَلُنَ لِتَقْصِيرِ مَنْ الْأَكْتُرُ مِنْ الْمُشْرِكِ وَفِيهِ التَقْصِيرِ مَنْ الْأَكْثِرُ مِنْ الْمُشْرِكِ وَفِيهِ التَقْصِيرُ الْأَكْثُومُ مِنْ الْمُشْرِكِ وَفِيهِ التَقْصِيرُ الْأَكْثُومُ وَلَا مُنْ الْمُشْرِكِ وَلِي اللَّاكُمْ وَالْمُومُ وَهُلُا عَنْ يَعْدُوا النَّالَعُمْ اللَّهُمْ اللَّهُمْ أَنْ اللَّهُمْ الْمُشْرُكِمْ وَالْمُومُ وَالْالِمُ اللَّهُمْ اللَّهُمْ اللَّهُمْ اللَّالُومُ وَلَا اللَّهُمْ اللَّهُمْ اللَّهُمْ اللَّهُمْ اللَّهُمُ اللَّهُمْ اللَّهُمْ الْمُؤْمِ وَالْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُمْ اللَّهُمْ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ اللَّهُمْ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْم

وقال النووي تخلّفه: قال الشافعي وآخرون إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به وإلا فيكره (٢٠).

كالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة تخلفه: فَصْلُ: وَلَا يُسْتَعَانُ بِمُشْرِكِ. وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ المُنْدِرِ، وَالْجُوزَجَانِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الإسْتِعَانَةِ بِهِ. وَكَلَامُ الْخُرَقِيِّ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا عِنْدَ الْحُاجَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَكَلَامُ الْخُرَقِيِّ يَدُلُ عَلَيْهِ أَيْضًا عِنْدَ الْحُاجَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ النَّالَيْ أَي وَكُونَ مَنْ يُسْتَعَانُ بِهِ حَسَنَ الرَّأَي اللَّهُ أَيْ يَكُونَ مَنْ يُسْتَعَانُ بِهِ حَسَنَ الرَّأَي

⁽١) الأم (٤/ ٢٧٢).

⁽۲) شرح صحيح مسلم (۱۲/۱۹۹۱).

فِي الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْهِمْ، لَمْ تُجْزِئْهُ الاِسْتِعَانَةُ بِهِ؛ لِأَنَّنَا إِذَا مَنَعْنَا الْإِسْتِعَانَةُ بِهِ؛ لِأَنَّنَا إِذَا مَنَعْنَا الإِسْتِعَانَةُ بِمَنْ لَا يُؤْمَنُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ، مِثْلَ الْمُخَذِّلِ وَالْمُرْجِفِ، فَالْكَافِرُ أَوْلَى (۱).

قال ابن قدامة: ولا يُستعان بمشرك إلا عند الحاجة إليه (٢).

﴾ وأجاب بعض المُجَوِّزين على المانعين بأجوبةٍ:

الجواب الأول: أن حديث عائشة في صحته نزاعٌ.

قال ابن عبد البر تَعَلَّلَهُ: «إنا لا نستعين بمشرك» وهذا حديثٌ قد اختُلِف عن مالك في إسناده (٣).

وقد ذكره الدارقطني في العلل(٢١١/١٤) (٣٥٦٥): وسُئل عن حديث عروة، عن عائشة، أن رجلاً من المشركين لِحَق بالمسلمين لُيقاتل معهم، فردَّه رسول الله ﷺ وقال: "إنا لا نستعين بمشرك».

فقال: يرويه مالك بن أنس، واختلف عنه؛ فرواه وكيع، عن مالك، عن عبد الله بن يزيد، عن ابن نيار، عن عروة، عن عائشة، ووهِم فيه وكيع؛ وخالفه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وبشر بن عمر، وابن وهب، رووه عن مالك، عن الفضيل بن أبي عبد الله، عن عبد الله بن نيار، عن عروة، عن عائشة، وهو الصواب.

حدثناه علي بن عبد الله بن مبشر، وعبد الملك بن أحمد الزيات، قالا: حدثنا حفص بن عمرو، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا مالك بن أنس، قال: حدثنا يالفضيل، عن عبد الله بن نيار، عن عروة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ خرج في غزوة، قال يحيى: وسمى الغزوة قال: حتى إذا كان كذا وكذا.

قال يحيى: وقد سبَّاه، لحقه رجل من المشركين ممن كان شديدا ففرحوا به، فقال: يا رسول الله جئت أكون معك، وأقاتل وأصيب؟ قال: لا إنا لا نستعين بمشرك قال: فقال ذلك مرتين أو ثلاثا، فأسلم في الرابعة وانطلق معه.

قلت: وهذه علة غير قادحة في الحديث؛ إذ هي إبدال ثقة بآخر وهو غير ضارٍ، كما هو مقرر في علم الحديث، ويُنبه على: أن كثيراً من مناقشات الإمام الدارقطني في كتابه العلل يكون الحديث فيه نوع خلاف بوصل و إرسال، أو وقف ورفع، ويكون متن الحديث صحيحاً من طرق أخرى،

⁽١) المغني (٩/ ٢٥٦).

⁽٢) عمدة الفقه (ص ١٤١) لابن قدامة.

⁽٣) التمهيد (١٢/ ٣٧).

الجواب الثاني: أن النهي نُسخ بالجواز.

قَالَ عِيَاضٌ: قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا: إنَّهَا كَانَ النَّهْيُ فِي وَقْتٍ خَاصٍّ (١).

الجواب الثالث: أجابوا على الآية ﴿ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ ﴾ [انساء:١٣٩]: قِيلَ لَهُ: لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مَحْظُورٌ فَلَا يَخْتَلِفُ حُكْمُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى مَتَى ذَمَّ قَوْمًا عَلَى فِعْلٍ فَذَلِكَ الْفِعْلُ قَبِيحٌ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِ مِنْ النَّاسِ فِعْلُهُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ (٢).

□ فائدة: اشترط بعض من أَذِنَ بالاستعانة بالمشركين شروطاً.

قال الحازمي تختلثه: وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْذَنَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَغْزُوا مَعَهُ وَيَسْتَعِينَ جِهمْ؛ وَلَكِنْ بِشَرْطَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي الْمُسْلِمِينَ قِلَّةٌ وَتَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونُوا مِّنَ يُوثَقُ بِهِمْ وَلَا يُخْشَى تَأَثَّرَهُمْ، فَمَتَى فُقِدَ هَذَانِ الشَّرْطَانِ لَمْ يَجُزْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِهِمْ "".

وقال النووي تَعْلَلْلُهُ: بَابِ كَرَاهَةِ الإسْتِعَانَةِ في الغزو بكافر إلا لحاجة أو كونه حسن الرأي في المسلمين (٤).

قلتُ: والراجح - والله أعلم - التفصيل.

وهو أن الاستعانة بالمشرك جائز أن كان للمصلحة والحاجة وذلك راجع للإمام، وإلا فلا يجوز، ولا يتعارض مع حديث عائشة بالنهي، فيُقال بأن النبي عليه للم لا يحتج له، أو أن النهي منسوخ كما هو اختيار الإمام الشافعي، أوغير ذلك مما تقدم ذكره،

وإنها يورده الدارقطني ليبين الخلاف فيه فقط، لا لإعلاله، أو لإعلاله بها لا يقدح فيه.

⁽١) وانظر: التاج والإكليل لمختصر خليل (٤/ ٥٤٥).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (١/ ٢١٨).

⁽٤) شرح صحيح مسلم (١٢/ ١٩٨).

ويُجاب على بقية الأحاديث بأنها ضعيفة لا تقوم بها حجة والله تعالى أعلم.

□ تنبيهٌ: أغلب من منع الاستعانة بالمشركين في الحرب سياق كلامه لا يفيد أن المنع للتحريم، و بعضهم نصَّ على الكراهة.

قال الله تعالى: ﴿يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ قُلِ ٱلْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ ٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الانفال:١]

🗐 وفي الآية مسائل عِدة:

المسألة الأولى: سبب نزول الآية

🕸 ورد للآية أكثر من سبب في نزولها:

كرسبب النزول الأول:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِإَبْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: سُورَةُ الأَنْفَالِ، قَالَ: «نَزَلَتْ فِي بَدْرِ» (١).

كرسبب النزول الثاني:

عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخَذَ أَبِي مِنَ الْخُمْسِ سَيْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيِّ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخَذَ أَبِي مِنَ الْخُمْسِ سَيْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيِّ عَنْ أَلْأَنفَالُ عَنِ ٱلْأَنفَالُ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِللهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [الانعال: ١](٢).

وفي رواية: عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَزَلَتْ فِيَّ أَرْبَعُ آيَاتٍ: أَصَبْتُ سَيْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «ضَعْهُ»، ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «ضَعْهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتُهُ»، ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ: نَفَلْنِيهِ يَا رَسُولَ الله، فَقَالَ: «ضَعْهُ»، فَقَالَ: نَفَلْنِيهِ يَا رَسُولَ الله، فَقَالَ: «ضَعْهُ»، فَقَامَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، نَفَلْنِيهِ، أَوُجْعَلُ كَمَنْ لَا غَنَاءَ لَهُ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ وَضَعْهُ»، فَقَامَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، نَفَلْنِيهِ، أَوُجْعَلُ كَمَنْ لَا غَنَاءَ لَهُ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلِيْهِ: «ضَعْهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ»، قَالَ: فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ

⁽١) رواه البخاري (٤٦٤٥)، ومسلم (٣٠٣١).

⁽۲) رواه مسلم (۱۷٤۸).

ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [الأنفال: ١](١).

كرسبب النزول الثالث:

عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: «مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا» فَلَهُ مِنَ النَّفُلِ كَذَا وَكَذَا». قَالَ: فَتَقَدَّمَ الْفِتْيَانُ وَلَزِمَ المُشْيَخَةُ الرَّايَاتِ فَلَمْ يَبْرَحُوهَا، فَلَمَّ فَلَمَ فَتَحَ الله عَلَيْهِمْ قَالَ المُشْيَخَةُ: كُنَّا رِدْءًا لَكُمْ لَوِ الْهَرَمْتُمْ لَفِئْتُمْ إِلَيْنَا، فَلَا يَبْرَحُوهَا، فَلَمَّ فَلَمَّ فَتَحَ الله عَلَيْهِمْ قَالَ المُشْيَخَةُ: كُنَّا رِدْءًا لَكُمْ لَوِ الْهَرَمْتُمْ لَفِئْتُمْ إِلَيْنَا، فَلَا يَنْهَمُ وَنَبْقَى، فَأَبَى الْفِتْيَانُ وَقَالُوا: جَعَلَهُ رَسُولُ الله ﷺ لَنَا، فَأَنْزَلَ الله شَيْعَلَهُ لَنَا، فَأَنْزَلَ الله شَيْعَلُونَكَ عَنِ ٱلأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴿ [الانعال:١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُكَ مِنْ بَيْتِكَ بِٱلْحُقِ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴾ [الانعال:١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُكَ مِنْ بَيْتِكَ بِٱلْحُقِ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴾ [الانعال:١] إلى قَوْلِه: ﴿ فَكَانَ ذَلِكَ مَنْ بَيْتِكَ بِٱلْحُقِ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴾ [الانعال:١] يَقُولُ: ﴿ فَكَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُمْ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا فَأَطِيعُونِي فَإِنِي أَعْلَمُ بِعَاقِبَةِ هَذَا مِنْكُمْ ﴾ [الانعال:١] مَنْ مُنْ مَنْ بَيْتِكَ بِٱلْحُقِيقِ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴾ [الانعال:١] يَقُولُ: ﴿ فَكَانَ ذَلِكَ مَنْ بَيْتِكَ بِالْعَلَى اللهُ عَلَيْهِ مَا فَأَطِيعُونِي فَإِنِّ أَعْلَمُ بِعَاقِبَةٍ هَذَا مِنْكُمْ ﴾ [الانعال:١]

كرسبب النزول الرابع:

عن عبادة بن الصامت الله قال: خرجنا مع النبي عَلَيْهُ فشهدت معه بدرا، فالتقى الناس فهزم الله العدو، فانطلقت طائفة في آثارهم يهزمون ويقتلون، وأكبت طائفة على العسكر يحوونه ويجمعونه، وأحدقت طائفة برسول الله عَلَيْهُ لا يصيب العدو منه

⁽۱) مسلم (۱۷٤۸).

⁽۲) مسلم (۱۷٤۸).

⁽٣) إسناده صحيح: رواه أبو داود (٢٧٣٧)، والنسائي في الكبرى (١١١٣٣)، وابن المنذر في الأوسط (٦٥٣٤)، والطبري في التفسير (١٥٦٥، ١٥٦٥، ١٥٦٥١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٢٠٨)، وابن حبان (٥٠٩٣)، والحاكم في المستدرك (٢٥٩٤، ٢٨٧٦، ٣٢٦٠)، والبيهقي في الكبرى (١٢٧١٢) من طريق دَاوُدَ بْنَ أَبِي هِنْدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَتَّ به.

⁽۱) حسن بطرقه: رواه أحمد (۲۷/ ۲۷۱) واللفظ له، وسعيد بن منصور في التفسير (٥/ ١٨٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٨٦٥)، وابن حبان (٤٨٥٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٥١٥، ٣٦٦)، والطبراني في مسند الشاميين (٣٥٨٣)، والشاشي في المسند (١٧٦١، ١٧٩٨، ١٧٩٨، ١٧٩٨)، والحاكم (٢٦٠٧، ١٧٩٨، ١٢٧١، ١٢٧١، ١٢٧١، ١٧٩٨، ٢٨٩٨)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٨/ ٣٩٣)، والواحدي في أسباب النزول (ص٢٣٢)، وغيرهم من طريق عبد الرحمن بن عياش بن أبي ربيعة، عن سليان بن موسى، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن عبادة بن الصامت عليه به.

وطريق أحمد ليس فيه مكحول.

وفي الإسناد: ١ - عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة (صدوق له أوهام) التقريب.

٢- سليمان بن موسى الأشدق (صدوق فقيه في حديثه بعض لين..) التقريب.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وله شاهد من حديث ابن إسحاق القرشي «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه». وقال الذهبي: على شرط مسلم.

وقال الضياء المقدسي: إسْنَاده حسن.

وقال الهيثمي: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ ثِقَاتٌ. [مجمع الزوائد (٦/ ٩٢)].

وقال الشيخ مقبل بن هادي: ومكحول لم يسمع من أبي أمامة، وفي بعض الطرق التصريح بالواسطة بينهما وهو أبو سلام ممطور وفي بعضها ليس فيها مكحول كها عند الإمام أحمد في بعض الطرق من غير طريق مكحول،لكنها من طريق أبي سلام ممطور الحبشي وهو لم يسمع من أبي

المسألة الثانية : معنى الأنفال في الآية

الله العلم في تفسير الأنفال في الآية أقوال:

القول الأول: المغانم.

أمامة لكن الحديث له شاهد وهو ما رواه الحاكم وأقره الذهبي عن ابن عباس السند من أسباب النزول (ص٩٧)].

(١) رواه البخاري معلقاً بصيغة الجزم بعد حديث (٤٦٤٤) فقال: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الأَنْفَالُ: المَغَانِمُ.

(٢) إسناده حسن: رواه الطبري (١٥٦٢٩) قال: حدثني محمد بن عمرو قال: حدَّثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ﴾، قال: "الأنفال»: الغنائم.

وله طريق آخر عند ابن زنجويه في الأموال (١١٣٤) قَالَ: قال أَبُو عُبَيْدِ: ثنا حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِم، فِي قَرْلِهِ: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قَالَ: ﴿هِيَ الْغَنَاثِمُ ثُمَّ نَسَخَتْهَا ﴾ ﴿وَٱعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الاننال: ٤١] قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي بِذَلِكُ سُلَيْمٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

وله طريق آخر عند الطبري (١٥٦٣٠) قال:حدثني المثنى قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا شبل، عن مجاهد قال: «الأنفال»: المغنم.

وفي الإسناد: المثني بن إبراهيم الآملي، لا يُعلم له ترجمة ولا توثيق.

(٣) إسناده حسن: رواه الطبري (١٥٦٣٥) قال: حدثنا بشر قال، حدثنا يزيد قال، حدثنا سعيد، عن قتادة في قوله: ﴿يَسَّعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ﴾، قال: ﴿الأَنْفَالِ»، الغنائم.

(٤) إسناده صحيح: رواه الطبري (١٥٦٣٦) قال:حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد: «الأنفال»: الغنائم.

(٥) إسناده حسن: رواه الطبري (١٥٦٣٧) قال: حدثنا أحمد بن إسحاق قال: حدثنا أبو أحمد قال: حدثنا ابن المبارك، عن ابن جريج، عن عطاء: ﴿يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ﴾، قال: الغنائم.

وفي الإسناد: ١- أحمد بن اسحاق الأهوازي (صدوق).

٢- أبو أحمد هو محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيري (ثقة ثبت..).

القول الثاني: ما شذَّ من المشركين إلى المسلمين بغير قتال: وهو قول: عطاء بن أبي رباح يَخلَشه (١٠).

القول الثالث: ما أخذ مما سقط من المتاع بعد ما تُقسَّم الغنائم: رُوي عن: ابن عباس الشفالات.

القول الرابع: هو السلب:

القول الخامس: «النفل»، الخمس الذي جعله اللهُ لأهل الخُمُس: رُوي هذا القول عن: مجاهد كَاللهُ (٤).

وله طريق عند ابن زنجويه في الأموال (١١٢٧) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ:، ثنا حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ، فِي قَوْلِهِ: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَن ٱلأَنفَالِ ﴾ قَالَ: «الْغَنَائِمُ».

(١) إسناده حسن: رواه ابن زنجويه في الأموال (١١٣٢) قال: أنا يَعْلَى، عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيُهَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنقَالِ ﴾ قَالَ: «مَا شَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ قِتَالٍ، مِنْ عَبْدٍ أَوِ دَابَّةٍ أَوْ مَتَاعٍ وَذَلِكَ لِلنَّبِيِّ يَصَيْعُ بِهِ مَا شَاءَ » وفي الإسناد: عبد الملك بن أبي سليهان (صدوق له أوهام) وروايته عن عطاء في صحيح مسلم.

وله طريقان عند الطبري، الأول: (١٥٦٣٩) وفيه «جابر بن نوح»، والثاني: (١٥٦٤٠)، وفيه سفيان بن وكيع وهما ضعيفان.

(٢) رواه الطبري (١٥٦٤٢) قال: حدثني محمد بن سعد قال، حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس: ويقال: (الأنفال)، ما أخذ مما سقط من المتاع بعد ما تُقَسَّم الغنائم، فهي نفلٌ لله ولرسوله. وهو إسناد تالف: مشهور بسلسلة العوفيين.

(٣) إسناده صحيح: رواه مالك في الموطا (٩٤١) قال: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلاً يَسْأَلُ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الأَنْفَالِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْفَرَسُ مِنَ النَّفَل، وَالسَّلَبُ مِنَ النَّفَل، وَالسَّلَبُ مِنَ النَّفَل، قَالَ الله عَنَ النَّفَل، قَالَ الله عَنَ النَّفَل، قَالَ الله عَنَ النَّفَل، قَالَ الله عَنَ الله عَنَال الله عَنَال الله عَنَال الله عَنَال الله عَنْ مَن النَّقَاسِ عَن مَن النَّقَاسِ عَن مَن النَّقَالِ الله عَنْ مَن مَن الله عَنْ مَن الله عَنْ مَن الله عَنْ مَن الله عَنْ مَن الله عَنْ مَن مَن الله عَنْ الله عَنْ مَن الله عَنْ الله عَن الله عَنْ الله عَلْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلْ الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلْ الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلَمُ الله عَلْ الله عَلَمُ الله عَ

(٤) إسناده حسن لمجَاهَّد: رواه الطبري (١٥٦٤٩) قال: حدثنا أحمد بن إسحاق قال: حدثنا أبو

القول السادس: هي زياداتُ يزيدها الإمامُ بعضَ الجيشِ: وهو قول: الشعبي (١)، ورُوي عن علي بن صالح بن حيي (٢) كَمْلَلله.

وهو اختيار ابن جرير الطبري (٣) رَحْمَلَتُهُ.

قلتُ: ويشهد لهذا المعني حديث سعد بن أبي وقاص على المتقدم، عَنْ مُصْعَبِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخَذَ أَبِي مِنَ الْخُمْسِ سَيْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «هَبُّ لِي هَذَا»، فَأَبَى، فَأَنْزَلَ اللهُ ﷺ وَٱلرَّسُولِۗ ﴾ لِي هَذَا»، فَأَبَى، فَأَنْزَلَ اللهُ كَالَّ اللهُ عَلَى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ فَلِ ٱلْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾

أحمد قال: حدثنا عباد بن العوام، عن الحجاج، عن إبن أبي نجيح، عن مجاهد: أنهم سألوا النبي عَنِ الخمس بعد الأربعة الأخماس، فنزلت: ﴿يَسَّئُلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ﴾.

وفي الإسناد (أحمد بن إسحاق الأهوازي) وهو (صدوق)، والأثر مرسلٌ، فمجاهد لم يدرك النبي

(١) إسناده صحيح: رواه ابن زنجويه في الأِموال (١١٣١) قال: ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، أنا حَسَنُ بْنُ صَالِح، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالَ ﴾ قَالَ: «مَا أَصَابَتِ السَّرَايَا».

(٢) رواه الطبري (١٥٦٣٨) قال: حدثني الحارث قال: حدثنا عبد العزيز قال: حدثنا علي بن صالح ابن حي قال، بلغني في قوله: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ﴾، قال: السرايا.

وفي الإسناد: «عبد العزيز» وهو بن أبان (متروك).

قال ابن كثير: ومعنى هَذَا – أي «السرايا» - مَا يَنْفُلُهُ الْإِمَامُ لِبَعْضِ السَّرَايَا زِيَادَةً عَلَى قَسْمِهِمْ مَعَ بَقِيَّةِ الْجُيْشِ [التفسير (٤/٤)].

(٣) قال الطبري: وأولى هذه الأقوال بالصواب في معنى: «الأنفال»، قولُ من قال: هي زيادات يزيدها الإمام بعض الجيش أو جميعهم، إما من سَهْمه على حقوقهم من القسمة، وإما مما وصل إليه بالنفل، أو ببعض أسبابه، ترغيبًا له، وتحريضًا لمن معه من جيشه على ما فيه صلاحهم وصلاح المسلمين، أو صلاح أحد الفريقين. وقد يدخل في ذلك ما قال ابن عباس من أنه الفرس والدرع ونحو ذلك، ويدخل فيه ما قاله عطاء من أن ذلك ما عاد من المشركين إلى المسلمين من عبد أو فرس؛ لأن ذلك أمره إلى الإمام، إذا لم يكن ما وصلوا إليه بغلبة وقهر، يفعل ما فيه صلاح أهل الإسلام، وقد يدخل فيه ما غلب عليه الجيش بقَهر. [التفسير (١٣/ ٣٦٥)].

وإنها قلنا ذلك أولى الأقوال بالصواب؛ لأن «النفل» في كلام العرب، إنها هو الزيادة على الشيء، يقال منه: (نفّلتك كذا)، و (أنفلتك)، إذا زدتك.

[الأنفال:١]^(١).

المسألة الثالثة: هل الآية منسوخة

﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ۚ قُلِ ٱلْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۗ [الانفال: ١]

🗐 لأهل العلم في نسخ الآية قولان:

القول الأول: أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوۤاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَى وَٱلْمَتَامَىٰ وَٱلْمَسَاكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ...﴾[الانفال: ٤١].

قال الطبري يَخْلَفُهُ: واختلفوا فيها: أمنسوخة هي أم غير منسوخة؟

فقال بعضهم: هي منسوخة، وقالوا: نسخها قوله: ﴿وَٱعۡلَمُوٓا ۚ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىۡءِ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾[الانفال:٤١](٢).

قال المقرئ تختله: الآية الأولى قوله تعالى: ﴿ يَسْفَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ﴾ والأنفال: الْغَنَائِم، وَ ﴿ عَن ﴾ هُنَا صلَة فِي الْكَلَام تَقْدِيره يَسْأَلُونَك الْأَنْفَال قال الله تعالى: ﴿ قُلِ الْغَنَائِم، وَ ﴿ عَن ﴾ هُنَا صلَة فِي الْكَلَام تَقْدِيره يَسْأَلُوهُ أَن ينفلهم الْغَنِيمَة وَذَلِكَ أَن رَسُول الله عَيَيْ للما رأى ضعفهم وقلة عدتهم يَوْم بدرٍ فَقَالَ مُرغِباً لَمُم ومحرضاً، من قتل قَتِيلا فَلهُ سلبه وَمن أسر أسِيرًا فَلهُ فداؤه ﴾ فَلَمَّا وضعت الحُرْب أوزَارهَا نظر فِي الْغَنِيمَة فَإِذَا هِي أَقل من الْعَدَد فَنزلت هَذِه الْآية ثمَّ صَارَت مَنْسُوخَة بقوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الأنفال: ١٤] (٣).

قال ابن حزم تَخَلَّلْهُ: (سورة الأنفال): مدنية وفيها من المنسوخ ست آيات أولاهن قوله تعالى: ﴿ يُسُتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ﴾ يعني الغنائم - نسخت بقوله تعالى: ﴿ وَٱعۡلَمُوۤاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَىٰءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ د... ﴾ [الأنفال: ٤١] (٤).

⁽١) رواه مسلم (١٧٤٨).

⁽٢) التفسير (١٣/ ٣٨٠).

⁽٣) الناسخ والمنسوخ (ص٩٢).

⁽٤) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم (ص٣٩).

قال ابن عبد البر تَعَلَّقُهُ: مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا تَأَوَّلَ قول الله تعالى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ اللَّانَفَالِ قُلِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ يَضَعُهَا حَيْثُ الْأَنفَالِ قُلِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ يَضَعُهَا حَيْثُ شَاءَ وَلَمْ يَرَ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةً بِقَوْلِهِ عَلَى: ﴿ وَٱعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ الْانفال: ١٤] (١).

قال النووي وَعَلَاهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَقِيلَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ بِقوله تعالى: ﴿ وَالْمَلُولِ ﴾ [الانفال: ٤١]، وَأَنَّ مُقْتَضَى آيَةِ الْأَنْفَالِ، وَالْمُرَادَ بِهَا أَنَّ الْغَنَائِمَ كَانَتْ لِلنَّبِيِّ عَيَالِهُ خَاصَّةً كُلُّهَا ثُمَّ جَعَلَ الله أَرْبَعَةَ الْأَنْفَالِ، وَالْمُرَادَ بِهَا أَنَّ الْغَنَائِمَ كَانَتْ لِلنَّبِيِّ عَيَالِهُ خَاصَّةً كُلُّهَا ثُمَّ جَعَلَ الله أَرْبَعَة أَخْمَاسِهَا للغانمين بالآية الأخرى وهذا قول بن عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ وَقِيلَ هِي مُحُكَمَةٌ وَأَنَّ التَّنْفِيلَ مِنَ الْخُمُسِ وَقِيلَ هِي مُحُكَمَةٌ "١٠).

قال مرعي الكرمي يَخَلِّلُهُ: قوله تعالى: ﴿ يَسْفَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَٱللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلِرَسُولِهِ ، وَلَيْسَ لأحد قسمتها الْآيَة ، وَقيل: لا نسخ وَالمُعْنَى أَن الحكم فِي الْأَنْفَال للله وَلِرَسُولِهِ ، وَلَيْسَ لأحد قسمتها مفوضا إِلَى رَأْي أحد وقد بَين الله وَرَسُوله مصارفها (٣).

القول الثاني: أنها محكمة وليست منسوخة:

قال الطبري تتمتنه: وقال آخرون:هي محكمة، وليست منسوخة وإنها معنى ذلك: ﴿ قُلِ ٱلْأَنْفَالُ لِللَّهِ ﴾، وهي لا شك لله مع الدنيا بها فيها والآخرة وللرسول، يضعها في مواضعها التي أمره الله بوضعها فيه.

كدكر من قال ذلك:

١٥٦٧٦ حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ﴾ [الانفال:١]، فقرأ حتى بلغ: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤُمِنِينَ ﴾، فسلَّموا لله ولرسوله يحكمان فيها بها شاءا، ويضعانها حيث أرادا، فقالوا: نعم! ثم جاء بعد

⁽١) الاستذكار (٥/ ٤٣).

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۱۲/۵۳).

⁽٣) قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن (ص١١٢).

الأربعين: ﴿ وَآعُلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الانفال: ١٤] ، ولكم أربعة أخماس. وقال النبي عَلَيْكُ مُ يوم خيبر: ﴿ وَهَذَا الْخُمُسُ مَرْ دُودٌ عَلَى فُقَرَائِكُمْ ﴾ ، يصنع الله ورسوله في ذلك الخمس ما أحبًا، ويضعانه حيث أحبًا، ثم أخبرنا الله بالذي يجب من ذلك. ثم قرأ الآية: ﴿ وَلِذِي ٱلْقُرْبَى وَٱلْمَتَامَى وَٱلْمَسَاكِينِ وَآبُنِ ٱلسَّبِيلِ كَى لَا يَكُونَ دُولَةَ ابَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمُ ﴾ [الحنر: ٧] (١).

والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله جل ثناؤه أخبر أنه جعل الأنفال لنبيه على المنفق النبيه على المنفق النبيه على المنفق المنفقة المنفقة

وليس في الآية دليل على أن حكمها منسوخ؛ لاحتمالها ما ذكرتُ من المعنى الذي وصفت. وغير جائز أن يحكم بحكم قد نزل به القرآن أنه منسوخ، إلا بحجة يجب التسليم لها، فقد دللنا في غير موضع من كتبنا على أن لا منسوخ إلا ما أبطل حكمه حادثُ حكم بخلافه، ينفيه من كل معانيه، أو يأتي خبرٌ يوجب الحجة أن أحدهما ناسخٌ الآخرَ (٢).

المسألة الرابعة: من معانى كلمة «الأنفال»

الْأَنْفَالُ وَاحِدُهَا نَفَلُ بِتَحْرِيكِ الْفَاء، قَالِ [لبيد]: إِنَّ تَقْــوَى رَبِّنَـا خَــيْرُ نَفَــل وَبِـإِهْ

وَبِإِذْنِ اللهُ رَيْشِي وَالْعَجَلْ

أَيْ خَيْرُ غَنِيمَةٍ.

وَالنَّفْلُ: الْيَمِينُ، وَمِنْهُ الْحُدِيثُ: «فَتُبَرِّئُكُمْ يَهُودُ بِنَفْلِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ». وَالنَّفْلُ: الإِنْتِفَاءُ، وَمِنْهُ الْحُدِيثُ: «فَانْتَفَلَ مِنْ وَلَدِهَا».

⁽١) إسناده صحيح.

⁽٢) التفسير (١٣/ ٣٨١).

وَالنَّفَلِّ: نَبْتٌ مَعْرُوفٌ.

وَالنَّفْلُ: الزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاجِبِ، وَهُوَ التَّطَوُّعُ.

وَوَلَدُ الْوَلَدِ: نَافِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ زيادة على الولد.

والغنيمة: نافلة؛ لأنها زِيَادَةٌ فِيهَا أَحَلَّ الله لِهِذِهِ الْأُمَّةِ مِمَّا كَانَ مُحَرَّمًا عَلَى غَيْرِهَا. قَالَ عَالَىٰ الْمُنَائِمُ وَالْأَنْفَالُ: الْعَنَائِمُ وَالْأَنْفَالُ: الْعَنَائِمُ وَالْأَنْفَالُ: الْعَنَائِمُ وَالْأَنْفَالُ: الْعَنَائِمُ وَأُحِلَّتْ لِيَ الْعَنَائِمُ وَالْأَنْفَالُ: الْعَنَائِمُ أَنْفُسُهَا (١).

قَالَ عَنْتَرَةُ:

إِنَّ إِذَا احْمَرَ الْوَعَى نَرُوِي الْقَنَا وَنَعِفُ عِنْدَ مَقَاسِمِ الْأَنْفَ الِ أَيْ الْغَنَائِمُ (٢).

وقال البغوي تعلله: قَالَ الله عَلَى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [الانفال: ١] ، والأنفال: الغنائِم: الواحِدُ نفل، وكُلُّ شيء كَانَ زِيادةً على الأصل فهُو نفل، وإنّا قِيل للغنيمةِ: نفل؛ لأنّهُ مِمّا زَاد الله لهذِهِ الأُمّةِ فِي الحلالِ، وَكَانَ مُحرّمًا على منْ قَبْلَهُمْ، وبِهِ سُمِّيتْ نوافِلُ الصّلواتِ؛ لأمّها زِيادةٌ على الفرْضِ، وقالَ الله عَلَى منْ قَبْلَهُمْ، وبِهِ سُمِّيتْ نوافِلُ الصّلواتِ؛ لأمّها زِيادةٌ على الفرْضِ، وقالَ الله عَلَى ﴿ فَكُلُواْ مِمّا غَنِمْتُمْ حَلَلًا طَيِّبَا ﴾ [الانفال: ٦٩] وقالَ النّبيُّ عَلَيْهُ: ﴿ أُحِلّتُ لِي المغانِمُ ولمْ تحِلّ لأحِدٍ قبْلِي ﴾ [الانفال: ٦٩] وقالَ النّبيُّ عَلَيْهُ: ﴿ أُحِلّتُ لِي المغانِمُ ولمْ تحِلّ

* BBB *

⁽١) رواه البخاري (٤٣٨)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٣٦٢).

⁽٣) شرح السنة (١١/ ٩٤).

والحديث أخرجه البخاري (٤٣٨)، ومسلم (٥٢١) من حديث جَابِر بْنِ عَبْدِ الله ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ أَعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَيْمًا رَجُلِ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتُهُ الصَّلاَةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيِّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ».

المسألة الخامسة: الفرق بين الفيء، والغنيمة

وقال ابن قدامة تَعَلَّتُهُ: الْفَيْءُ: وَهُوَ مَا أُخِذَ مِنْ مَالِ مُشْرِكٍ لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، كَالَّذِي تَرَكُوهُ فَزَعًا مِنْ المُسْلِمِينَ وَهَرَبُوا، وَالْغَنِيمَةُ: مَا أُخِذَ بِالْقَهْرِ وَالْقِتَالِ مِنْ الْكُفَّارِ (٢).

* 0000 *

⁽١) الأم (٤/ ٢٤١).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٦/ ٤٥٣) باختصار.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآبِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ، وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَافِرِينَ ۞ لِيُحِقَّ ٱلْحُقَّ وَيُبُطِلَ ٱلْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ۞ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَّبِكَةِ مُرَّدِفِينَ ۞ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَيِنَ بِهِ - قُلُوبُكُمْ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۞ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ ويُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ۞ إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَنَيِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَيِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ فَآضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانِ ﴿ قَالِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُمْ وَمَن يُشَاقِق ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ١ ذَالِكُمْ فَذُوفُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ ١ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفَا فَلَا تُولُّوهُمُ ٱلأَدْبَارَ ١ وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَبِذٍ دُبُرَهُ ٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِئةِ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَنَهُ جَهَنَّكُمْ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ١٠ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ ٱلِلَّهَ قَتَلَهُمُّ وَمَا رَمَّيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَاكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِي ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٣ ذَالِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَافِرِينَ ١ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمُّ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدُ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِتَتُكُمْ شَيْعًا وَلُو كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال:٧-١٩]

🗐 وفي الآيات بياهٌ لغزوة بدر الكبرى:

وقد تقدم ذكرها في سورة آل عمران، عند قوله الله تعالى: ﴿ وَلَقَدُ نَصَرَكُمُ ٱللّهُ بِبَدْرِ وَأَنتُمُ أَذِلَةٌ ۖ فَاتَقُواْ ٱللّهَ لَعَلَّكُمُ تَشْكُرُونَ ۞ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكُفِيَكُمُ أَن يَمِدّكُمُ رَبُّكُم مِن يُمِدّكُمُ رَبُّكُم مِن الْمَلَيْكَةِ مُنزَلِينَ ۞ بَلَيْ إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَقُواْ وَيَأْتُوكُم مِن فَوْرِهِمْ هَنذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَفِ مِن ٱلْمَلَيْكَةِ مُسَوِّمِينَ ۞ وَمَا جَعَلَهُ ٱللّهُ إِلّا فَوْرِهِمْ هَنذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَفِ مِن ٱلْمَلَيْكَةِ مُسَوِّمِينَ ۞ وَمَا جَعَلَهُ ٱللّهُ إِلّا بَشُرَىٰ لَكُمْ وَلِتَظْمَيِنَ قُلُوبُكُم بِهِ وَمَا ٱلنَّصُرُ إِلّا مِنْ عِندِ ٱللّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۞ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِن عَندِ ٱللّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۞ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِنَ عَندِ ٱللّهِ الْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۞ لِيقَطَعَ طَرَفًا مِنَ ٱلذِينَ كَفَرُواْ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُواْ خَآبِيِينَ ﴾ [آل عمران:١٢٣-١٢٧].

قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِي مُمِدُّكُم بِأَلْفِ مِّنَ ٱلْمَلَابِكَةِ مُرْدِفِينَ...﴾[الأنفال:٩].

مسألةً: وهي طلب الغوث (١) من الله تعالى، وذكره ودعاءه، والتضرع اليه في المعركة، وعند التقاء الصفوف، واشتداد الأمر

قال الطبري تَعْلَقُهُ: ومعنى قوله: ﴿ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾، تستجيرون به من عدوكم، وتدعونه للنصر عليهم ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ ﴾ فأجاب دعاءكم، بأني ممدكم بألف من الملائكة يُرْدِف بعضهم بعضًا، ويتلو بعضهم بعضًا

وقال الله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرَا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الانفال:٤٥].

عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ لَ مَلَاثَهُ قَالَ: مَا مِنْ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَى الله مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ وَلَا ذَلِكَ مَا أَمَرَ النَّاسَ بِالدِّكْرِ عِنْدَ وَلُوْلًا ذَلِكَ مَا أَمَرَ النَّاسَ بِالذِّكْرِ عِنْدَ

⁽١) قال شيخ الإسلام: وَالاِسْتِغَاثَةُ طَلَبُ الْغَوْثِ، وَهُوَ: إِزَالَةُ الشِّدَّةِ؛ كَالاِسْتِنْصَارِ: طَلَبُ النَّصْرِ، وَهُوَ إِزَالَةُ الشِّدَّةِ؛ كَالاِسْتِنْصَارِ: طَلَبُ النَّصْرِ، وَالاِسْتِعَانَةِ طَلَبُ الْعَوْنِ. مجموع الفتاوى (١٠٣/١).

⁽٢) التفسير (١٣/ ٤٠٩).

⁽٣) رواه مسلم (١٧٦٣).

الْقِتَالِ؟ فَقَالَ: ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الانفال: ١٥](١).

وعن قتادة كَنلَشُه، في قوله: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثُبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الانفال:٤٥]، قال: افترضَ اللهُ ذكره عند أشغل ما تكونون، عند الضِّراب بالسيوف (٢).

قال ابن كثير تَعَلَّشُهُ: فَأَمَرَ تَعَالَى بِالثَّبَاتِ عِنْدَ قِتَالِ الْأَعْدَاءِ وَالصَّبْرِ عَلَى مُبَارَزَتِهِمْ، فَلَا يَفِرُّوا وَلَا يَنْكُلُوا وَلَا يَجْبُنُوا، وَأَنْ يَذْكُرُوا الله فِي تِلْكَ اخْتَالِ ولا ينسوه، بل يستعينوا به ويتوكلوا عَلَيْهِ وَيَسْأَلُوهُ النَّصْرَ عَلَى أَعْدَائِهِمْ، وَأَنْ يُطِيعُوا الله وَرَسُولَهُ فِي حَالِمِمْ ذَلِكَ، فَهَا أَمَرَهُمُ الله تَعَالَى بِهِ ائتَمَرُوا، وَمَا نَهَاهُمْ عَنْهُ انْزَجَرُوا، وَلا يَتَنَازَعُوا فِيكَمُ أَيْ تُوَتَّكُمْ وَفَسَلِهِمْ، وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ أَيْ تُوَتَّكُمْ وَحَدَّتُكُمْ، وَمَا كُنْتُمْ فِيهِ مِنَ الْإِقْبَالِ.

وَاصْبِرُوا إِنَّ الله مَعَ الصَّابِرِينَ وَقَدْ كَانَ لِلصَّحَابَةِ فَ فِي بَابِ الشَّجَاعَةِ والائتمار بِها أمرهم الله ورسوله به، وَامْتِثَالِ مَا أَرْشَدَهُمْ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمُم وَالْقُرُونِ قَبْلَهُمْ، وَلَا يَكُونُ لأحد ممن بعدهم، فإنهم ببركة الرسول ﷺ وَطَاعَتِهِ فِيهَا أَمْرَهُمْ، فَتَحُوا الْقُلُوبَ وَالْأَقَالِيمَ شَرْقًا وَغَرْبًا فِي الْمُدَّةِ الْيَسِيرَةِ، مَعَ قِلَّةِ عَدَدِهِمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جُيُوشِ سَائِرِ الْأَقَالِيم، مِنَ الرُّومِ وَالْفُرْسِ وَالتُّرُّكِ وَالصَّقَالِيةِ وَالْبَرْبَرِ وَالْخُبُوشِ، وَأَصْنَافِ الشُّودَانِ وَالْقِبْطِ وَطَوَائِفِ بَنِي آدَمَ. قَهَرُوا الجُمِيعَ حَتَّى عَلَتْ وَالْخُبُوشِ، وَأَصْنَافِ الشُّودَانِ وَالْقِبْطِ وَطَوَائِفِ بَنِي آدَمَ. قَهَرُوا الجُمِيعَ حَتَّى عَلَتْ كَلمَةُ الله، وَظَهَرَ دِينَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ، وَامْتَدَّتِ الْمُالِكُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي مَشَارِقِ كَلمَةُ الله، وَطَهَرَ دِينَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ، وَامْتَدَّتِ الْمُالِكُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا، فِي أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً، فرضي الله عنهم وَأَرْضَاهُمْ أَجْمَعِينَ، الله عنهم وَأَرْضَاهُمْ أَجْمَعِينَ،

⁽١) رواه ابن أبي حاتم في التفسير (٩١٣٢) قال: قُرِئٌ عَلَى يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَى أَنْبَأَ ابْنُ وَهْبِ أخبرني عبد الله بن عَيَّاشٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُوذَرَ عَنْ كَعْبِ الأَحْبَارِ، به.

وفي الإسناد (يَزِيدَ بْنِ قُوذُرَا) له ترجمة في التاريخ الكبير (٨/ ٣٥٣)، ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

⁽٢) إسناده حسنَ: رواهُ الطبري (١٦١٦١) قال: حدثنا بشر بن معاذ قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، به.

وَحَشَرَنَا فِي زُمْرَتِهِمْ إنه كريم وهاب(١).

وقال السعدي تَعَلَّلهُ: يقول تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً ﴾ أي:طائفة من الكفار تقاتلكم.

﴿فَٱثْبُتُواْ﴾ لقتالها، واستعملوا الصبر وحبس النفس على هذه الطاعة الكبيرة، التي عاقبتها العز والنصر.

واستعينوا على ذلك بالإكثار من ذكر الله ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ أي: تدركون ما تطلبون من الانتصار على أعدائكم، فالصبر والثبات والإكثار من ذكر الله من أكبر الأسباب للنصر (٢).

وعن عَبْدَ الله بْنَ أَبِي أَوْفَى ﴿ قَالَ: دَعَا رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللهمَّ مُنْزِلَ الكِتَابِ، سَرِيعَ الحِسَابِ، اللهمَّ الهْزِمِ الأَحْزَابَ، اللهمَّ الهُزِمُهُمْ وَزَلْزِلُهُمْ » (٣).

والأدلة متواترة من الكتاب والسنة على هذا المعنى الذي ذكرناه - والله المستعان.

قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفَا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ۞ وَمَن يُولِّهِمْ يَوْمَبِذِ دُبُرَهُ ٓ إِلَّا مُتَحَرِّفَا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبِ ٱلْأَدْبَارَ ۞ وَمَن يُولِّهِمْ يَوْمَبِذِ دُبُرَهُ ٓ إِلَّا مُتَحَرِّفَا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبِ مِنَ ٱللَّهِ وَمَأُونَهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [الأنفال:١٦-١٦].

وفي الآيات ذكر الترهيب من الفرار يوم الزحف، عند التقاء الصفين، وقد تقدم بيان الأدلة على ذلك في مستوفياً في سورة آل عمران، ولله الحمد.

* 8888 *

⁽١) التفسير (٤/ ٦٣).

⁽٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (٣٢٢).

⁽٣) رواه البخاري (٢٩٣٣)، ومسلم (١٧٤٢).

قَالَ الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَىٰ لَا تَكُونَ فِتُنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِينُ كُلُّهُ لِللَّهِ قَالَ الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَىٰ لَا تَكُونَ فِتُنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِينُ كُلُّهُ لِللَّهِ فِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الانفال:٣٩]

قال الإمام البخاري تَعْتَشُهُ في الجامع الصحيح: بَابُ ﴿وَقَتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴿ الانفال:٣١]

وساق بسنده عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَ أَنَّ رَجُلًا، جَاءَهُ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّهُمْنِ أَلاَ مَسْمَعُ مَا ذَكَرَ الله فِي كِتَابِهِ: ﴿ وَإِن طَآبِهِ عَنَ الْمُؤْمِنِينَ اَقْتَتَلُوا ﴾ [الحُخرات: ٩] إِلَى آخِرِ اللهَ فَيَا يَمْنَعُكَ أَنْ لاَ تُقَاتِلَ كَمَا ذَكَرَ الله فِي كِتَابِهِ؟ فَقَالَ: ﴿ يَا ابْنَ أَخِي أَغْتَرُ بِهَذِهِ الآيَةِ وَلاَ يَقِي لَهُ وَلَا أَقَاتِلُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَغْتَرَ بِهَذِهِ الآيَةِ، الَّتِي يَقُولُ الله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَا وَلاَ أَقَاتِلُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَغْتَرَ بِهَذِهِ الآيَةِ، الَّتِي يَقُولُ الله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَا مُتَعَيِّدَا ﴾ [الساء: ٩٣] إِلَى آخِرِهَا »، قَالَ: فَإِنَّ الله يَقُولُ: ﴿ وَقَتِلُوهُمْ حَتَى لَا تَصُونَ فِئْنَاتُهُ ﴾ [الساء: ٣٩] إِلَى آخِرِهَا »، قَالَ: فَإِنَّ الله يَقُولُ: ﴿ وَقَتِلُوهُمْ حَتَى لَا لاَ الْمِسْلاَمُ قَلْمِ اللهُ عَلَيْكَ ، وَعَنْ لَا تَصُونَ فِئْنَاتُهُ ﴾ [الانقلاء ٣٩] ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: ﴿ قَدْ فَعَلْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَيْهُ إِذْ كَانَ الإِسْلاَمُ قَلْمِنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَيْهُ إِذْ كَانَ الإِسْلاَمُ قَلْمُ تَكُنْ فَكَانَ الرَّجُلُ يُقْتَلُونَهُ وَإِمَّا يُوثِقُونَهُ وَإِمَّا يَقْتُلُونَهُ وَإِمَّا يُوثِقُونَهُ وَاللهُ وَيَقُونَهُ وَعَلَى اللهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلْمُ اللهُ قَدْ عَفَا عَنْهُ فَكُرِهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُ وَلَكَ فِي عَلِي فَى عَلِي مُ وَعُثْهَانَ؟ ﴿ وَاللّهُ وَنَقُولُ اللهُ قَدْ عَفَا عَنْهُ فَكَرِهُ الْبَنَّةُ وَلَى اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنَ وَاللهُ وَيَقُونُ وَالْكُ إِللهُ عَلَى الْمَالِمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

وساق بسنده عن سَعِيدُ بْنُ جُبَيْر، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا - أَوْ إِلَيْنَا - ابْنُ عُمَر، فَقَالَ رَجُلْ: كَيْفَ تَرَى فِي قِتَالِ الفِتْنَةِ؟ فَقَالَ: وَهَلْ تَدْرِي مَا الفِتْنَةُ؟ «كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ يُقَاتِلُ المُشْرِكِينَ، وَكَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ فِتْنَةً وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى الْمُلْكِ»(٢).

* 3333 *

⁽١) البخاري (٤٦٥٠).

⁽٢) البخاري (٤٦٥١).

قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِن شَىءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَنَىٰ وَٱلْمَسٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجُمْعَانِّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٤١]

اللهِ عُمدةً في أحكام الغنائم، وتعلقت بِها مسائل عِدَّة:

المسألة الأولى: تفسير الآية

لأهل العلم والفقه في تفسير قوله: ﴿فَأَنَّ يِلَّهِ خُمُسَهُ ۞ وبيان قسمة الأخماس أقوال:

القول الأول: قوله: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُر﴾، مفتاحُ كلام، ولله الدنيا والآخرة وما فيهما، وإنها معنى الكلام: فإن للرسول خمسه (١) أي: أن لله الدنيا والآخرة، وله كل شيء، وأن خمس الخمس إنها خصَّ الله به رسوله حضر الرسول الغنيمة أو لم يحضرها (٢).

وهو قول: جماهير العلماء، وحُكي إجماعاً (٣).

كرودليل هذا القول:

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْنَا الله عَلَيْنَا الله عَلَيْنَا»، ثُمَّ دَنَا - يَعْنِي النَّبِيَ ﷺ - مِنْ عَلَيْنَا سِتَّ فَرَائِضَ مِنْ أَوَّلِ شَيْءٍ يُفِيئُهُ الله عَلَيْنَا»، ثُمَّ دَنَا - يَعْنِي النَّبِيَ ﷺ - مِنْ عَلَيْنَا سِتَّ فَرَائِضَ مِنْ أَوَّلِ شَيْءٍ يُفِيئُهُ الله عَلَيْنَا»، ثُمَّ دَنَا - يَعْنِي النَّبِي عَلَيْهُ - مِنْ عَلَيْنَا سِتَّ فَرَائِضَ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ شَيْءٌ، وَلَا هَذَا - وَرَفَعَ أَصْبُعَيْهِ - إِلَّا الْحُمْسَ، وَالْحُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ، فَأَدُوا الْخِيَاطَ وَلَا هَذَا - وَرَفَعَ أَصْبُعَيْهِ - إِلَّا الْحُمْسَ، وَالْحُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ، فَأَدُوا الْخِيَاطَ

⁽۱) تفسير الطبري (۱۳/ ٥٥٠).

⁽٢) الأوسط لابن المنذر (٦/ ٨٦).

⁽٣) انظر: تفسير الطبري (١٣/ ٢٥٥)، ومعالم التنزيل للبغوي (٣/ ٣٥٨)، وزاد المسير لابن الجوزي (٣/ ٣٥٨).

وَالْمِخْيَطَ». فَقَامَ رَجُلٌ فِي يَدِهِ كُبَّةٌ مِنْ شَعْرٍ فَقَالَ: أَخَذْتُ هَذِهِ لِأُصْلِحَ بِهَا بَرْذَعَةً لِي. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَمَّا مَا كَانَ لِي وَلِبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَهُوَ لَكَ». فَقَالَ: أَمَّا إِذْ بَلَغَتْ مَا أَرَى فَلَا أَرَبَ لِي فِيها وَنَبَذَهَا (١).

عن مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِم، أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ وَمَعَهُ النَّاسُ، مُقْبِلًا مِنْ حُنَيْنٍ، عَلِقَتْ رَسُولَ الله ﷺ الأَعْرَابُ يَسْأَلُونَهُ حَتَّى اضْطَرُّوهُ إِلَى سَمُرَةٍ، فَخَطِفَتْ رِدَاءَهُ، فَوَقَفَ رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: «أَعْطُونِي رِدَائِي، فَلَوْ كَانَ عَدَدُ هَذِهِ العِضَاهِ نَعَيَا، لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لاَ تَجِدُونِي بَخِيلًا، وَلاَ كَذُوبًا، وَلاَ كَذُوبًا، وَلاَ كَذُوبًا، وَلاَ كَذُوبًا، وَلاَ جَانًا» (٢).

وعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ حُنَيْنِ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ بَعِيرٍ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَا يَجِلُّ لِي مِمَّا أَفَاءَ الله عَلَيْكُمْ قَدْرُ هَنِي إِلَّهُ لَا يَجِلُّ لِي مِمَّا أَفَاءَ الله عَلَيْكُمْ قَدْرُ هَنِي وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ بَعِيرٍ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَا يَجِلُّ لِي مِمَّا أَفَاءَ الله عَلَيْكُمْ قَدْرُ هَذِهِ إِلَّا الْخُمُسُ، وَالْخُمُسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ "".

وَعَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمِ قَالَ: سَأَلْتُ الْحُسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ قَوْلِ الله ﷺ: ﴿وَٱعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ مُحُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴿ [الانفال: ١٤] قَالَ: «هَذَا مِفْتَاحُ كَلَامٍ، لله أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ مُحُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الانفال: ١٤] قَالَ: «هَذَا مِفْتَاحُ كَلَامٍ، لله السَّهُمَيْنِ بَعْدَ وَفَاةٍ رَسُولِ الله ﷺ سَهْمِ اللهُ اللهُ عَلَيْتُ سَهْمٍ اللهُ عَلَيْتُ السَّهُمَيْنِ بَعْدَ وَفَاةٍ رَسُولِ الله ﷺ سَهْمٍ

- (١) رواه أبو داود (٢٦٩٤) واللفظ له، والنسائي (٣٦٨٨)، وفي الكبرى (٢٤٨٠، ٢٤٨٢)، وأحمد (٢٧٢٩، ٧٠٣٧)، وغيرهم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، به. وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (١٩٧٣).
- (٢) رواه البخاري (٣١٤٨) [بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الحُمُسِ وَنَحْوهِ].
- (٣) رجاله ثقات: رواه النسائي (٤١٣٨) واللفظ له، وفي الكبرى (٤٤٢٤)، وأحمد (٢٢٧١٨)، وصعيد بن منصور في السنن (٩٨٣)، وابن زنجويه في الأموال (١١٨٧)، وابن حبان (٤٨٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٧٤٧)، وغيرهم من طريق مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ به.

وقد طُعن بض أهلَ العلم في سماع أبي سلام ممطور الحبشي من أبي أمامة – (انظر: جامع التحصيل).

ولكن روايته عنه في صحيح مسلم مصرحا بالسماع، وانظر: صحيح مسلم (١٠٤).

الرَّسُولِ ﷺ وَسَهْمِ ذِي الْقُرْبَى فَقَالَ قَائِلٌ: سَهْمُ الرَّسُولِ ﷺ لِلْخَلِيفَةِ مِنْ بَعْدِهِ، وَقَالَ قَائِلٌ: سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى لِقَرَابَةِ الرَّسُولِ، وَقَالَ قَائِلٌ: سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى لِقَرَابَةِ الرَّسُولِ، وَقَالَ قَائِلٌ: سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى لِقَرَابَةِ الرَّسُولِ، وَقَالَ قَائِلٌ: سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى لِقَرَابَةِ الْخَلْفَةِ، فَاجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ جَعَلُوا هَذَيْنِ السَّهْمَيْنِ فِي الْخَيْلِ، وَالْعُدَّةِ فِي سَبِيلِ الله فَكَانَا فِي ذَلِكَ خِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ (۱).

القول الثاني: قوله: ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ فَإِنْ لَبِيتِ الله خمسه وللرسول للرسول، وسهم لذي القربي، وسهم لليتامي، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل.

انفرد بهذا القول: أبو العالية الرياحي كَالله (١٠).

القول الثالث: يُقسم الخمس على ستة أسهم سهم لله، وسهم للرسول، والأربعة الأسهم للذين سموا الآية، فالسهم الذي لله مردود على عباد الله أهل الحاجة منهم. وهو قول: بعض أهل الكلام (٣).

(۱) صحيحٌ موقوفٌ على محمد بن الحسن بن علي: رواه النسائي (٤١٤٣)، وفي السنن الكبرى (٩٤٨٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٦٤٥)، وأبو عبيد في الأموال (٣٩، ٨٣٧، ٨٤٧)، وابن زنجويه في الأموال (١٢٤٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١٣٥، ٥٣٥٩)، وابن أبي حاتم في المتدرك (٢٥٨٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٨٥)، من طرق عن قيس بن مسلم عن محمد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، به.

(۲) رواه أبو عبيد في الأموال (٣١)، والطبري في التفسير (١٦١٠) واللفظ له، وابن أبي حاتم (٩٠٨٦) من طريق أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية الرياحي قال: كان رسول الله ﷺ، يؤتّى بالغنيمة، فيقسمها على خمسة، تكون أربعة أخماس لمن شهدها، ثم يأخذ الخمس فيضرب بيده فيه، فيأخذ منه الذي قبض كفه، فيجعله للكعبة، وهو سهم الله. ثم يقسم ما بقى على خمسة أسهم، فيكون سهم.

قلتُ: هو موقوف على أبي العالية، ونسبته للنبي ﷺ لا تصح للإرسال.

(٣) نقله ابن المنذر في الأوسط (٦/ ٨٧).

وقال ابن قدامة: وَقِيلَ: يُقَسَّمُ عَلَى سِتَّةٍ؛ سَهْمٌ لله تَعَالَى وَسَهْمٌ لِرَسُولِهِ؛ لِظَاهِرِ قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَى وَٱلْيَتَنَى وَٱلْمَسَاكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الاسلاد:٤١]. فَعَدَّ سِتَّةً، وَجَعَلَ الله تَعَالَى لِنَفْسِهِ سَهْمًا سَادِسًا، وَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَى عِبَادِ الله أَهْلِ الْخَاجَةِ. [المغنى (٦/ ٤٥٧)].

والصواب القول الأول:

قال الإمام الطبري تَعَلَّقُهُ: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قولُ من قال: قوله: ﴿فَأَنَّ لِلَهِ خُمُسَهُ ﴿ افتتاح كلام ﴾ ، وذلك لإجماع الحجة على أنّ الخمس غير جائز قسمه على ستة أسهم، ولو كان لله فيه سهم، كما قال أبو العالية؛ لوجب أن يكون خمس الغنيمة مقسومًا على ستة أسهم. وإنها اختلف أهل العلم في قسمه على خمسة فها دونها، فأما على أكثر من ذلك، فها لا نعلم قائلا قاله غير الذي ذكرنا من الخبر عن أبي العالية، وفي إجماع من ذكرت، الدلالةُ الواضحةُ على صحة ما اخترنا (1).

وقال ابن المنذر تَعَلَّمُ: والذي دلَّ عليه الكتاب والسنة والاتفاق، إلا ما رويناه عن أبي العالية فإنه قول شاذٌ لا نعلم احداً قال به أن الخمس يقسم على خمسة، فيكون للرسول خمسه، ويقسم أربعة أخماسه على ما ذكر الله ﷺ في كتابه (٢).

وقال ابن قدامة تَعَلَّقُهُ: وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَالِيَةِ فَشَيْءٌ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ رَأْيٌ، وَلَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسٌ، وَلَا يُصَارُ إلَيْهِ إلَّا بِنَصِّ صَحِيح يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ، وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ أَثَرًا صَحِيحًا، سِوَى قَوْلِهِ، فَلَا يُتَرْكُ ظَاهِرُ النَّصِّ وَقَوْلُ رَسُولِ الله ﷺ وَفِعْلُهُ مِنْ أَجْلِ صَحِيحًا، سِوَى قَوْلِهِ، فَلَا يُتَرْكُ ظَاهِرُ النَّصِّ وَقَوْلُ رَسُولِ الله ﷺ وَفِعْلُهُ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ أَبِي الْعَالِيَةِ (٣).

وقال الحافظ ابن حجر كَالله: وأجمعوا على أن اللام في قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ﴾ للتبرك إلا ما جاء عن أبي العالية فإنه قال تقسم الغنيمة خمسة أسهم ثم السهم الأول يقسم قسمين قسم لله وهو للفقراء وقسم الرسول له وأما من بعده فيضعه الإمام حيث يراه (٤).

وقال ابن عاشور تَخلَلله: فَالمُعْنَى فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴿ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِاسْمِ الله تَعَالَى لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ الْخُمُسَ حَقُّ الله يَصْرِفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ، وَقَدْ شَاءَ فَوَكَّلَ صَرْفَهُ

⁽١) جامع البيان (١٣/ ٥٥٢).

⁽٢) الأوسط (٦/ ٩٣).

⁽٣) المغنى (٦/ ٤٥٧).

⁽٤) فتح الباري (٦/ ٢١٨).

إِلَى رَسُولِهِ عِيَالَةٍ، وَلَمِنْ يَخْلُفُ رَسُولَهُ مِنْ أَتِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ. وَجِهَذَا التَّأُويِلِ يَكُونُ الْخُمُسُ مَقْسُومًا عَلَى خَسْةِ أَسْهُم، وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ، وَشَذَّ أَبُو الْعَالِيةِ رُفَيْعٌ الرِّيَاحِيُّ وَلَاءً مِنَ التَّابِعِينَ، فَقَالَ: إِنَّ الْحُمُسَ يُقَسَّمُ عَلَى خَسْةِ أَسْهُم فَيُعْزَلُ مِنْهَا سَهُمٌ فَيَضْرِبُ الْأَمِيرُ بِيكِهِ عَلَى ذَلِكَ السَّهُم الَّذِي عَزَلَهُ فَمَا قَبَضَتْ عَلَيْهِ يَدُهُ مِنْ ذَلِكَ سَهُمْ مَعْلَهُ لِلْكَعْبَةِ: أَيْ عَلَى وَجْهِ يُشْبِهُ الْقُرْعَة، ثُمَّ يُقَسِّمُ بَقِيَّة ذَلِكَ السَّهُم عَلَى خَسْةٍ: سَهْم جَعَلَهُ لِلْكَعْبَةِ: أَيْ عَلَى وَجْهِ يُشْبِهُ الْقُرْعَة، ثُمَّ يُقَسِّمُ بَقِيَّة ذَلِكَ السَّهُم عَلَى خَسْةٍ: سَهْم لِلنَّيْءِ عَيَا لَهُ اللَّهُ مِ اللَّهُ عَلَى وَجْهِ يُشْبِهُ الْقُرْبَى، وَسَهْمِ لِلْيَتَامَى، وَسَهْمٍ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٍ لِابْنِ لِينَا النَّبِيءِ عَيَالِيَةٍ ذَلِكَ السَّهُم الْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٍ لِلْبَيْءِ عَيَالِيَةِ ذَلِكَ النَّهُم عَلَى خَسْهِ لِابْنِ وَسَهْمٍ لِلْيَتَامَى، وَسَهْمٍ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٍ لِابْنِ وَسَهْمٍ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٍ لِلْبَيْءِ عَيَالِهُ النَّيْءِ عَلَى النَّيْءِ عَلَى النَّيْءِ عَلَى السَّيْسِ وَسَهُم لِلْمُسَاكِينِ، وَسَهْمٍ لِلْمُسَاكِينِ، وَسَهْمٍ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٍ لَقَلَلَ إِلَى فَعْلِ النَّيْءِ عَلَى النَّيْءِ عَلَيْهِ اللَّهُ لَهُ الْمَسَاكِينِ وَسُهُمْ لِلْمَسَاكِينِ وَسَهُمْ لِلْكَالِيةِ ذَلِكَ إِلَى فَعْلِ النَّيْءِ عَلَيْهِ اللَّهُ الْمُعَلِى النَّيْءِ عَلَى السَّهُ الْمَعْمِ لِلْمُعَلِى الْمُعْلِيقِهُ اللَّهُ الْمَالِيةِ فَلِكَ إِلَيْهُ الْمُنْ اللَّهُمْ عَلَى الْمُسَاكِينِهُ عَلَى الْعَلَيْهِ وَلِلْكَ إِلَى فَعْلِ النَّيْءِ عَلَى اللْمَعْمَ الْمَلِمُ الْمَتَالِيةِ اللْهُ الْمُعَلِى الْمَعْلِ النَّيْسِ الْمُعَالِهُ الْمُعَلِى الْمُعَلِى الْمُعَلِي الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمَالِ الْمُعَلِى الْمَسَاكِي الْمُسْلِي الْمُعَلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمَعْلِى الْمَعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعَلِى الْمُعْلِى الْمُعَلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْل

المسألة الثانية: بيان أن الغنائم حلَّت لأمتنا ولم تحل لمن قبلنا من الأممر

عن جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَعْطِيتُ خُسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَيْبَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاَةُ فَلْيُصَّلِّ، وَأُجِلَّتْ لِي الغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأَعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ» (٢).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ اللّهِ عَالَ : قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: ﴿غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْآبْيِاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لاَ يَتْبَعْنِي رَجُلُ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُو يُرِيدُ أَنْ يَبْنِي بِهَا؟ وَلَا يَبْنِ بِهَا، وَلا أَحَدٌ اشْتَرَى غَنَهَا أَوْ خَلِفَاتٍ وَهُو يَنْتَظِرُ وِلاَدَهَا، فَغَزَا بَنَى بُيُوتًا وَلَمْ يَرْفَعْ سُقُوفَهَا، وَلا أَحَدٌ اشْتَرَى غَنَهَا أَوْ خَلِفَاتٍ وَهُو يَنْتَظِرُ وِلاَدَهَا، فَغَزَا فَدَنَا مِنَ القَرْيَةِ صَلاَةَ العَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: إِنَّكِ مَا مُورَةٌ وَأَنَا مَا مُورَدٌ اللهم الْجَبِشَهَا عَلَيْنَا، فَحُبِسَتْ حَتَّى فَتَحَ الله عَلَيْهِ، فَجَمَعَ الغَنَائِم، فَجَاءَتْ مَا مُؤْدُ اللهم الْغَلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَرْقَتْ يَدُ رَجُلِ بِيدِهِ فَقَالَ: إِنَّ فِيكُمْ الْغُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلِ بِيدِهِ فَقَالَ: فِيكُمُ الْغُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَ بِيدِهِ فَقَالَ: فِيكُمُ الْغُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلِ بِيدِهِ فَقَالَ: فِيكُمُ الْغُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلِ بِيدِهِ فَقَالَ: فِيكُمُ الْغُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَ بِيدِهِ فَقَالَ: فِيكُمُ الْغُلُولُ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلُ بِيدِهِ فَقَالَ: فِيكُمُ الْغُلُولُ، فَخَاءُوا بِرَأْسٍ مِثْلِ رَأْسٍ بَقَرَةٍ مِنَ الذَّهَبِ، فَوَضَعُوهَا، فَجَاءَتِ النَّار، فَأَكَلَتْهَا ثُمَّ أَحَلَ اللهُ لَنَا الغَنَائِمَ رَأَى ضَعْفَنَا، وَعَجْزَنَا فَوضَعُوهَا، فَجَاءَتِ النَّار، فَأَكَلَتْهَا ثُمَّ أَحَلَ اللهُ لَنَا الغَنَائِمَ رَأَى ضَعْفَنَا، وَعَجْزَنَا فَوْ الْمُؤَلِقُ اللهُ فَا أَنْ الغَنَائِمَ رَأًى ضَعْفَنَا، وَعَجْزَنَا فَوْ مَلْ الْعُنَائِمَ رَأَى ضَعْفَنَا، وَعَجْزَنَا فَوْ يَوْلُونَا الْمُعْلَقُهُ الْكُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُلُولُ الْعُنَاءُ وَلَا لَا لَالْعَالَا اللهُ الْعُلُولُ الْمُؤَلِقُ اللهُ الْعُلَالِ الْعُنَاءُ وَلَا اللهُ الْعُلُولُ الْمُؤْمِلَا اللهُ الْعُلُولُ اللهُ الْعُلُولُ الْمُؤَلِي اللهُ الْعُلَالَةُ الْعُلَالُ الْمُؤْمِلَةُ الْعُلَا الْمُؤْلُولُ اللهُ الْعُلَا

⁽١) التحرير والتنوير (١٠/٨).

⁽٢) رواه البخاري (٤٣٨)، ومسلم (٥٢٠).

كُرُومن الإجماع:

قال ابن عبد البر كَ لَهُ اللهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ تَحْلِيلَ الغَنَائِم لَهَذَهُ الأَمَةُ (٢).

المسألة الثالثة: هل من غزا ولم يغنم خيرٌ، وأكثر ثواباً ممن غزا وغنم؟

الجواب: ليس كذلك، والا لما كان المغنم خصيصة للنبي على ولما تمدح بها من بين سائر الأمم، ولم يزل النبي على ، وهو سيد الناس، يجاهد ويغنم، ويأكل مما غنم، ولم كذلك بعده صحابته ، وهم لا يتركون الفاضل بالمفضول.

قال ابن عبد البر تعمّلته: قال عَلَيْ فضلت بخصال وذكر منها وأحلت لي الغنائم، ولو كانت تحبط الأجر أو تنقصه ما كانت فضيلة له، وقد ظن قوم أن الغنيمة تنقص من أجر الغانمين؛ لحديث رووه عن النبي عَلَيْ أنه قال: «مَا مِنْ سَرِيَّةٍ أَسِرَتْ فَأَخْفَقَتْ إِلَّا كُتِبَ لَهَا أَجْرُهَا مَرَّتَيْنِ».

قالوا: وفي هذا الحديث ما يدل على أن العسكر إذا لم يغنم كان أعظم لأجره، والله أعلم.

واحتجوا أيضا.. عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ الله فَتُصِيبُ غَنِيمَةً، إِلّا تَعَجَّلُوا ثُلُتُيْ أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى هُمُ الثَّلُثُ، فَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً، تَمَّ هُمْ أَجْرُهُمْ ""، وهذا إنها فيه تعجيل بعض الأجر مع التسوية فيه للغانم وغير الغانم، إلا أن الغانم عجل له ثلثا أجره، وهما مستويان في جملته، وقد عوض الله من لم يغنم في الآخرة بمقدار ما فاته من الغنيمة، والله يضاعف لمن يشاء هو أفضل من رجي وتوكل عليه لا إله إلا هو (٤).

⁽١) رواه البخاري (٣١٢٤)، ومسلم ١٧٤٧).

⁽٢) االتمهيد (١٨/ ٤٣٢).

⁽٣) رواه مسلم (١٩٠٦).

⁽٤) التمهيد (١٨/ ٣٤٤) باختصار يسير.

المسسسال وللجواب على حديث «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللهِ فَتُصِيبُ غَنِيمَةً، إِلَّا تَعَجَّلُوا ثُلُثَيْ أَجْرِهِمْ...».

قال النووي يَختَلَفُهُ: قَالَ أَهْلُ اللغة: الإخفاق أن يغزو فَلَا يَغْنَمُوا شَيْئًا، وَكَذَلِكَ كُلُّ طَالِبِ حَاجَةٍ إِذَا لَمْ تَحْصُلْ فَقَدْ أَخْفَقَ وَمِنْهُ أَخْفَقَ الصَّائِدُ إِذَا لَمْ يَقَعْ لَهُ صَيْدٌ.

وَأَمَّا مَعْنَى الحُدِيثِ: فَالصَّوَابُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ أَنَّ الْغُزِاةَ إِذَا سَلِمُوا أَوْ غَنِمُوا يَكُونُ أَجْرُهُمْ أَقَلَّ مِنْ أَجْرِ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ أَوْ سَلِمَ وَلَمْ يَغْنَمْ، وَأَنَّ الْغَنِيمَةَ هِيَ فِي مُقَابِلَةِ جُزْءٍ مِنْ أَجْرِ غَزْوِهِمْ فَإِذَا حَصَلَتْ هَمْ فَقَدْ تَعَجَّلُوا ثُلُثَيْ أَجْرِهِمُ الْمُتَرَبَّبَ عَلَى الْغَزْوِ جُزْءِ مِنْ أَجْرِهِ مُلَةِ الْأَجْرِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ المُشْهُورَةِ وَتَكُونُ هَذِهِ الْغَنِيمَةُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَجْرِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ المُشْهُورَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ كَقَوْلِهِ: «مِنَّا مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ عَنِ الصَّحَابَةِ كَقَوْلِهِ: «مِنَّا مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ عَنِ الصَّحَابَةِ كَقَوْلِهِ: هُمِنَّا مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُو يَهُو طَاهِرُ الْحُدِيثِ، وَلَمْ لَقُولُهُ وَلَيْ يَعْتَى مَا فَكُونُ اللَّهُ وَالصَّوابُ، وَهُو ظَاهِرُ الْحُدِيثِ، وَلَمْ يَأْتُولُهُ مَا ذَكُونَا.

وَقَدِ اخْتَارَ الْقَاضِي عِيَاضٌ مَعْنَى هَذَا الَّذِي ذَكَوْنَاهُ بَعْدَ حِكَايَتِهِ فِي تَفْسِيرِهِ أَقْوَالًا فَاسِدَةً مِنْهَا: قَوْلُ مَنْ زَعِم أَنْ هذا الحديث ليس بصحيح، ولا يجوز أَنْ يَنْقُصَ ثَوَابُهُمْ بِالْغَنِيمَةِ كَمَا لَمْ يَنْقُصْ ثَوَابُ أَهْلِ بَدْرٍ، وَهُمْ أَفْضَلُ الْمُجَاهِدِينَ، وَهِي أَفْضَلُ غَنِيمَةٍ قَالَ: وَزَعَمَ بَعْضُ هَوُلًا عِ أَنَّ أَبَا هَانِي مُمْيَد بْنَ هَانِي رَاوِيَةٌ جَهُولُ، وَرَجَحُوا الْحُدِيثَ السَّابِقَ فِي أَنَّ الْمُجَاهِدَ يَرْجِعُ بِهَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ فَرَجَحُوهُ عَلَى هَذَا الْحُدِيثِ السَّابِقَ فِي أَنَّ الْمُجَاهِدَ يَرْجِعُ بِهَا نَالً مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ فَرَجَحُوهُ عَلَى هَذَا الْحُدِيثِ السَّابِقَ وَشُهْرَةِ رَجَالِهِ، وَلِأَنَّهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَهَذَا فِي مُسْلِم خَاصَّةً وَهَذَا الْقُولُ لِلسَّابِقَ رُجُوعُهُ فَإِنَّ اللَّهِ لَا تَعَارُضَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا الْمُدِيثِ المُذْكُورِ فَإِنَّ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ المُنْكُورِ فَإِنَّ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ اللَّهُ الْمَالِقُ مِنْ أَوْجُهِ فَإِنَّ اللَّهِ مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ الْغَنِيمَة تَنْقُصُ الْأَجْرَ أَمْ لَا وَلَا السَّابِقِ رُجُوعُهُ بِهَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ وَغَنِيمَةٍ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ الْغَنِيمَة تَنْقُصُ الْأَجْرِ مَنْ لَمْ يَعْنَمُ فَهُو مُطْلَقٌ، وَهَذَا مُقَيَّدُ فَوجَبَ حَمْلُهُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا قَوْهُمْ: أَبُو هَانِيَ بَخُهُولٌ فَعَلَطٌ فَاحِشٌ بَلْ هُوَ ثِقَةٌ مَشْهُورٌ رَوَى عنه الليث بن سعد وحيوة وبن وَهْبٍ وَخَلَائِقُ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَيَكْفِي فِي تَوْثِيقِهِ احْتِجَاجُ مُسْلِمٍ بِهِ فِي صَحِيحِهِ.

وَأَمَّا قَوْهُمْ: أنه لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ فَلَيْسَ لَازِمًا فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ كَوْنُهُ فِي

الصَّحِيحَيْنِ وَلَا فِي أَحَدِهِمَا، وَأَمَّا قَوْلُمُمْ فِي غَنِيمَةِ بَدْرٍ فَلَيْسَ فِي غَنِيمَةِ بَدْرٍ نَصُّ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَغْنَمُوا لَكَانَ أَجْرُهُمْ عَلَى قَدْرِ أَجْرِهِمْ وَقَدْ غَنِمُوا فَقَطْ وَكَوْنُهُمْ مَغْفُورًا لَمَّمْ مَرْضِيًا عَنْهُمْ وَمِنْ أَهْلِ الْجُنَّةِ لَا يَلْزَمُ أَلَّا تَكُونَ وَرَاءَ هَذَا مَرْتَبَةٌ أُخْرَى هِي أَفْضَلُ مِنْهُ مَعْفُورًا هَمَ أَنَّهُ شَدِيدُ الْفَضْلِ عَظِيمُ الْقَدْرِ، وَمِنَ الْأَقْوَالِ الْبَاطِلَةِ مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ قَالَ لَعَلَّ الَّذِي تَعَجَّلَ ثُلُثُيْ أَجْرِهِ إِنَّهَا هُوَ فِي غَنِيمَةٍ أُخِذَتْ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا، وَهَذَا غَلَطٌ فَاحِشُ إِذْ لَوْ كَانَتْ عَلَى خِلَافِ وَجْهِهَا لَمْ يَكُنْ ثُلُثُ الْأَجْرِ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْتِي أَخْفَقَتْ يَكُونُ لَمَا أَجْرٌ بِالْأَسَفِ عَلَى مَا فَاتَهَا مِنَ الْعَنِيمَةِ فَيُضَاعَفُ ثَوَابُهَا كَمَا يُضَاعَفُ لَمِنْ أُصِيبَ فِي مَالِهِ وَأَهْلِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ فَاسِدٌ مُبَايِنٌ لِصَرِيحِ الْحَدِيثِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ خَرَجَ بِنِيَّةِ الْغَزْوِ مُبَايِنٌ لِصَرِيحِ الْحَدِيثِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ خَرَجَ بِنِيَّةِ الْغَزْوِ وَالْغَنِيمَةِ مَعًا فَنَقَصَ ثَوَابُهُ، وَهَذَا أَيْضًا ضَعِيفٌ وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَالله أَعْلَمُ (١).

المسألة الرابعة: ذكر بعثة الإمام من يقبض الخمس عند قسم الغنائم (٢)

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﴿ مَا لَا يَعَثَ النَّبِيُ ﷺ عَلِيًّا إِلَى خَالِدٍ لِيَقْبِضَ الْخَمُسَ، وَكُنْتُ أَبْغِضُ عَلِيًّا (٢٠) وَقَدِ اغْتَسَلَ، فَقُلْتُ لِخَالِدٍ: أَلاَ تَرَى إِلَى هَذَا، فَلَمَّا

⁽۱) شرح صحیح مسلم (۱۳/۳۵).

⁽٢) تبويب ابن المنذر في الأوسط (٦/ ٩٨)، وقد أورد الحديث تحنه.

⁽٣) قَالَ ابن الجوزي: كَيفَ يجوز لبريدة أَن يبغض عليا، وَمَا وَجه هَذَا البغض؟ وَالجُواب: أما الأول: فَاعْلَم أَن كثيرا مِن الْأَحَادِيث تروى مبتورة فَيَقَع الْإِشْكَال لذَلِك، وقد جَاءَ هَذَا الحَدِيث مُبينًا مِن طَرِيق آخر: قَالَ بُريْدَة: كنت فِي جَيش فغنموا، فَبعث أَمِير الجُيْش إِلَى رَسُول الله أَن ابْعَثْ من يخمسها، فَبعث عليا وَفِي السَّبي وصيفة من أفضل السَّبي وقعت فِي الخُمس، ثمَّ خمس فَصَارَت فِي آل عَليِّ عَلَيْهِ.

فقد كشفَّ هَذَا الْحِدِيثِ الْخُالِ، وَأَنهُ أَمر عليا بِقَبض الْخُمس وقسمته وَقبض حَقه مِنْهُ، فعلى هَذَا مَا تصرف إِلَّا بعد الْقِسْمَة.

وَأَمَا الْإِشَّكَالِ النَّانِي: فَجَوَابِهِ مِن ثَلَاثَة أُوجِه: أَحدهَا: أَن عليا ﷺ اصْطفى تِلْكَ السبية وَأَصْبح يَوْمًا مِن الْأَيَّام وَقد اغْتسل لَا مِن وَطئهَا، فظنوا أَنه مِن وَطئهَا.

وَالنَّانِي: أَن يكون من وَطئهَا وَلَا يكون ذَلِك الإصباح عقيب سبيهًا. بل لما استبرأها.

قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ ذَكُرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «يَا بُرَيْدَةُ أَتَبْغِضُ عَلِيًّا؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لاَ تُبْغِضُهُ فَإِنَّ لَهُ فِي الْخُمُس أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ»(١).

والشاهد قوله: «بَعَثَ النَّبِيُّ عَلَيْهٌ عَلِيًّا إِلَى خَالِدٍ لِيَقْبِضَ الْخُمُسَ».

المالة الخامسة: كيف تقسم الغنيمة؟

تقسم الغنيمة أخماساً، فأربعة أخماس للغانمين، والخمس الباقي يقسم على ما ورد في الآية ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ...﴾ الآية على ما سبق بيانه في تفسير الآية. هـ والدليل:

قول الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىٰءِ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَى وَٱلْمَسَاكِينِ﴾[الانفال:١١].

وَالثَّالِثُ أَن تكون غير بَالِغَة، وقد ذهب جَمَاعَة من الْعلمَاء إِلَى أَن غير البوالغ لَا يستبرأن، مِنْهُم الْقَاسِم بن مُحَمَّد، وَمِنْهُم اللَّيْث بن سعد، وَأَبُو يُوسُف، وَكَانَ أَبُو يُوسُف لَا يرى اسْتِبْرَاء الْعَذْرَاء وَإِن كَانَت بَالِغَة، فَيحْتَمل أَن تكون تِلْكَ الوصيفة عذراء.

وَأَمَا الْإِشْكَالِ الثَّالِثِ: فَجَوَابِه من وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن يكون هَذَا قبل مَا جرى من خطبَته جَوَيْرِية بنت أبي جهل وإنكار رَسُول الله تِلْكَ الْحَالة.

وَالنَّانِي: أَن وَطْء سبية لمُوضِع الْحَاجة فِي السَّفر لَا يكون كاتخاذ زَوْجَة.

وَأَمَا الْإِشْكَالِ الرَّابِعِ: فَإِن الَّإِنْسَان إِذَا رأى من يفعل شَيْئًا لَا يفهمهُ أبغضه لذَلِك، وَهَذَا مَنْسُوب إِلَى سوء الْفَهم أَيْضًا، فَكَأَنَّهُ كَانَ يرى من أَفعاله مَالا يعلم مَعْنَاهُ فَيبْغضهُ لذَلِك:

وَكم من عائب قولا صَحِيحا وآفت ه من الْفَهم السقيم

[كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ١٩)].

وقال القسطلاني: (وكنت أبغض عليًّا) ﷺ لأنه رآه أخذ من المغنم جارية (وقد اغتسل) فظن أنه غلها ووطئها. [إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٦/ ٤٢١)]، وانظر: فتح الباري (٨/ ٦٦).

(١) رواه البخاري (٤٣٥٠).

قال القاضي عياض كتلته: أمَّا ما غنمه المسلمون بالقتال فلا خلاف أنه يخمس، ويُصرف خمسه حيث أمر الله رهاقية، والأربعة الأخماس للغانمين على ظاهر القرآن (١٠).

المسألة السادسة: ممَّ تكون الغنيمة؟

قال ابن حزم كتشه: اتفقوا أن الخمس يخرج مما غنم عسكر المسلمين أو عشرة من المسلمين الأحرار البالغين العقلاء الرجال من الحيوان غير بني آدم، ومما غنم من الأثاث والسلاح والمتاع كله الذي ملكه أهل الحرب بعد أن يخرج منه سلب المقتولين، وما أكل المسلمون من الطعام واحتملوه (٢).

المسألة السابعة: هل يُستثنى مالٌ دون مالٍ في قسم أموال المحاربين؟

لا يُستثنى من الأموال شيء بل جميع أموال المحاربين مقسومة، ولا خلاف في ذلك أيضاً، إنها الخلاف في أموال الرهبان، وفي الأرضين.

قال ابن حزم كتلثه: واتفقوا أن أموال أهل الحرب كلها مقسومة، واختلفوا في أموال الرهبان وفي الأرضين (٣).

المسألة الثامنة: هل يأخذ القاتل السلب سواء أذن الإمام أم لم يأذن؟

أي: هل لا بد من أن يعلن الإمام مُسبقاً للجيش ويشترط لهم أن من قتل قتيلاً فله سلبه، أم هو إذنٌ شرعي لا يُحتاج فيه لإذن الإمام؟

وصورة المسألة: هل السلب منوط باجتهاد الإمام إن شاء أعطاه وإن شاء منعه، أم هو حكم شرعي ثابت لا يتغير، يلزم الجميع بالتزامه.

⁽١) إكمال المعلم (٦/ ٧٥).

⁽٢) مراتب الإجماع (باب:قسم الفيء والجهاد والسير).

⁽٣) المصدر السابق.

الختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال عِدَّة:

القول الأول: لا يلزم استئذان الإمام في أخذ سلب القتيل:

کے ودلیل هذا القول:

ظاهر قول النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ»(١).

واستُدل أيضاً: بها رواه الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ شَبْرِ بْنِ عَلْقَمَةَ، قَالَ: بَارَزْتُ رَجُلًا يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ مِنَ الْأَعَاجِمِ فَقَتَلْتُهُ وَأَخَذْتُ سَلَبَهُ، فَأَيْتُ سَعْدًا، فَخَطَبَ سَعْدٌ أَصْحَابَهُ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَلَبُ شَبْرٍ، لَمُو خَيْرٌ مِنَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَإِنَّا قَدْ نَقَلْنَاهُ إِيَّاهُ» (٢).

وعَنْ قَيْسِ بْنِ أَي حَازِم، قَالَ: «رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ مَعْدِي كَرِبَ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ وَهُوَ يُحُرِّضُ النَّاسَ عَلَى الْقِتَالِ، وَهُو يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُونُوا أَسَدًا أَسْدًا أَعْنَى شَاتَهُ، إِنَّهَا الْفَارِسِيُّ تَيْسٌ إِذَا لَقِي يَتُرُكُهُ، فَبَيْنَا هُو كَذَلِكَ إِذْ بَوَّأَ لَهُ أَسْوَارٌ مِنْ أَسَاوِرَةِ فَارِسَ الْفَارِسِيُّ تَيْسٌ إِذَا لَقِي يَتُرُكُهُ، فَبَيْنَا هُو كَذَلِكَ إِذْ بَوَّأَ لِهُ أَسْوَارٌ مِنْ أَسَاوِرَةِ فَارِسَ الْفَارِسِيُّ تَيْسٌ إِذَا لَقِي يَتُرُكُهُ، فَبَيْنَا هُو كَذَلِكَ إِذْ بَوَّأَ لِللَّ بِنَشَّابِتِهِ فَأَرْسَلَ الْأَخُورُ بِنُشَّابِتِهِ، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا تُوْرٍ إِنَّ هَذَا الْأَسْوَارَ قَدْ بَوَّأَ إِلَيْكَ بِنُشَابِتِهِ فَأَرْسَلَ الْآخَوُ بِنُشَابِتِهِ، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا تُوْرٍ إِنَّ هَذَا الْأَسْوَارَ قَدْ بَوَا لِيْكَ بِنُشَابِتِهِ فَأَرْسَلَ الْآخَوْلُ اللّهُ مُورَ فَكَمَلَ عَلَيْهِ عَمْرٌ و فَطَعَنَهُ، فَدَقَّ مِنْ وَلَكَ لَهُ مُنْ وَفَطَعَ يَدَيْهِ، وَأَخَذَ سِوَارَيْنِ كَانَا عَلَيْهِ وَيَمْلَقًا مِنْ دِيبَاحٍ وَمِنْطَقَةً فَسُلّمَ ذَلِكَ لَهُ ﴾ وَنَزَلَ إِلَيْهِ، فَقَطَعَ يَدَيْهِ، وَأَخَذَ سِوَارَيْنِ كَانَا عَلَيْهِ وَيَمْلَقًا مِنْ دِيبَاحٍ وَمِنْطَقَةً فَسُلّمَ ذَلِكَ لَهُ ﴾ وَنَوْلَ إِلَيْهِ،

وهو قول: الأوزاعي(٤)،.....

⁽١) جزء من حديث: رواه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة ١٤٥٠

⁽۲) إسناده صحيح: رواه الشافعي في الأم (٤/ ١٥٠)، وعبد الرزاق (٣٣٧٥٤)، وابن أبي شيبة (٣٣٠٨، ٣٣٧٥٣، ٣٣٧٥٤)، وسعيد بن منصور (٢٦٩٢)، وابن زنجويه في الأموال (١١٥٠،١١٥٦)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٧٥٤) وغيرهم.

ووقع عند الشافعي في الأم (سير بن علقمة) وهو خطأ، والصواب (شبر بن علقمة).

⁽٣) إسناده صحيح: رواه سعيد بن منصور في السنن (٢٦٩١) واللفظ له، وابن أبي شيبة (٣٢٤٧٤، ٣٢٥٨)، وابن سعد في الطبقات (١/ ٧٥٥، ٧٥٧)، وابن المنذر في الأوسط (٦١١٨) من طرق عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن معدي كرب به.

⁽٤) قَالَ الشَّافَعِي (٧/ ٣٦٤): قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ مَضَٰتْ الشُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللهُ ﷺ «مَنْ قَتَلَ عِلْجًا فَلَهُ

والليث بن سعد^(۱)، وأبي ثور^(۲)، والشافعي^(۳)، وأحمد^(۱)، وأبي عبيد^(۱)، وابن المنذر^(۱)، وغيرهم رحمهم الله تعالى.

القول الثاني: لا يلزم استئذان الإمام إلا أن يكون مالاً كثيراً فيلزم حينئذ.

وهو قول: إسحاق بن راهويه يَعْلَلْلهُ (٧).

كرودليل هذا القول:

ما رُوي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ السَّلَبُ لَا يُخْمَّسُ، فَكَانَ أَوَّلُ سَلَبِ خُمِّسَ فِي الْإِسْلَامِ سَلَبُ الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَ حَمَلَ عَلَى مَرْزُبَانِ الزَّأْرَةِ فَطَعَنَهُ بِالرُّمْحِ خُمِّسَ فِي الْإِسْلَامِ سَلَبُ الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَ حَمَلَ عَلَى مَرْزُبَانِ الزَّأْرَةِ فَطَعَنَهُ بِالرُّمْحِ حَتَّى دَقَّ قَرْبُوسَ السَّرْج، ثُمَّ نَزَلَ إِلَيْهِ فَقَطَعَ مِنْطَقَتَهُ وَسِوارَيْهِ» قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا المُدينَة صَلَّى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ صَلَاةَ الْغَدَاةِ، ثُمَّ أَتَانَا فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» أَثَمَّ أَبُو طَلْحَة،

سَلَبُهُ» وَعَمِلَتْ بِهِ أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَهُ إِلَى الْيَوْمِ – وانظر: الأوسط لابن المنذر (٦/ ١٢٣)، والمغني لابن قدامة (٩/ ٢٣٧).

- (١) الأوسط لابن المنذر (٦/ ١٢٣)، والمغنى لابن قدامة (٩/ ٢٣٧).
 - (٢) المصادر السابقة.
- (٣) قال في الأم (٤/ ١٤٩):... بَعْضَ النَّاسِ خَالَفَ السُّنَةَ فِي هَذَا فَقَالَ: لَا يَكُونُ لِلْقَاتِلِ السَّلَبُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْقِتَالِ: مِنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ هَذَا مِنْ الْإِمَامِ عَلَى وَجْهِ الْإِجْتِهَادِ، وَهَذَا مِنْ النَّبِيِّ عَلِيْمَ عَنْدَ اللَّهُ عَلْمَ النَّبِيِّ عَلَيْقَ السَّلَبَ لِلْقَاتِلِ فِي غَيْرِ مَوْضِع. وانظر: الأم [باب سهمان الخيل (٣٦٤/٧).
- (٤) في مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٢٧٧٧) قلت: (إسحاق الكوسج): هل يخمس السلب؟ قال: لا. قيل: وإن أكثر؟ قال: وإن أكثر، ما سمعنا أن النبي على خمس السلب، وقد قال: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ». قلت: فإن لم يعطه الإمام؟ قال: كأنه يقول: هو له.

قال إسحاق (ابن راهويه): ذاك إلى الإمام إذا استكثر فله أن يفعل ما فعل عمر بن الخطاب الله المعنى حديث عوف.

- وقال ابن قدامة في المغني (٩/ ٢٣٧): الْقَاتِلَ يَسْتَحِقُّ السَّلَبَ، قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَقُلْ.
 - (٥) المغنى لابن قدامة (٩/ ٢٣٧)، والأوسط لابن المنذر (٦/ ١٢٣).
 - (٦) الأوسط (٦/ ١٢٣).
 - (٧) تقدم قريباً في مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٢٧٧٧).

فَقَالَ: نَعَمْ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّا كُنَّا لَا نُخَمِّسُ السَّلَبَ وَإِنَّ سَلَبَ الْبَرَاءِ بْنِ مَالُ وَإِنِّي خَامِسُهُ، فَدَعَا الْمُقَوِّمِينَ فَقُومُوا ثَلَاثِينَ أَلْفًا فَأَخَذَ مِنْهَا سِتَّةَ آلَافٍ (١).

وفي لفظ: أَنَّ الْبَرَاءَ بْنَ مَالِكِ بَارَزَ مُرْزُبَانَ الزَّأْرَةِ بِالْبَحْرَيْنِ فَطَعَنَهُ، فَدَقَّ صُلْبَهُ فَصَرَعَهُ، وَنَزَلَ إِلَيْهِ فَقَطَعَ يَدَهُ، وَأَخَذَ سِوَارَيْهِ وَسَلَبَهُ، فَلَمَّا صَلَّى عُمَرُ الظُّهْرَ أَتَى أَبَا طَلْحَةَ فِي دَارِهِ فَقَالَ: "إِنَّا كُنَّا لَا نُخَمِّسُ السَّلَبَ، وَإِنَّ سَلَبَ الْبَرَاءِ قَدْ بَلَغَ مَالًا، فَأَنَا خَامِسُهُ، فَكَانَ أَوَّلُ سَلَبِ خُمِّسَ فِي الْإِسْلَام سَلَبَ الْبَرَاءِ" (1).

وقد أجاب الإمام الشافعي على أثر البراء المتقدم:

فقال تَعْلَلْهُ: فَعَارَضَنَا مُعَارِضٌ فَذَكُر أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنَّا كُنَّا لَا نُخَمِّسُ السَّلَبِ وَأَنَّ سَلَبَ الْبَرَاءِ قَدْ بَلَغَ شَيْئًا كَثِيرًا، وَلَا أَرَى أَنِّي إِلَّا خَامِسُهُ قَالَ: فَخَمَّسَهُ

(١) إسناده صحيح: ووقع فيه خلاف بإثبات أنس را وحذفه.

رواه ابن سيرين واختُلف عليه فيه:

فرواه هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أنس به – أي بإثبات أنس بن مالك الله على ابن المناد ابن أبي شيبة (٣٨٠ ٣٩)، وابن المنذر في الأوسط (٦٥١٣١)، وابن زنجويه في الأموال (١١٥٩).

ورواه ابن عون وهشام بن حسان معاً عن ابن سيرين عن أنس أيضاً – كها عند ابن أبي شيبة (٣٣٠٨٨).

ورواه أيوب – في وجهٍ له – عن ابن سيرين عن أنس به،كما عند أبي عوانة في المستخرج (٦٦٥٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٢٠٠).

وعليه فكل الطرق السابقة موصولة. إسناده صحيح.

ورواه أيوب- في وجه له آخر- عن ابن سيرين بالقصة – من غير ذكر أنس بن مالك – كما عند عبد الرزاق (٩٤٦٨)، والطبراني في الكبير (٢/ ٢٧).

ورواه ابن عزن، ويونس، وهشام معاً عن ابن سيرين بالقصة – من غير ذكر أنس – كما عند سعيد ابن منصور في السنن (٢٧١)، وأبي عبيد في الأموال (٧٨١).

ورواه سليمان التيمي عن ابن سيرين بالقصة من غير ذكر أنس - كما عند أبي عبيد في الأموال (١٨٢).

والذي يظهر والله أعلم ان الطريقين محفوظان بإثبات أنس، وحذفه، فيثبت الأثر، والله أعلم. (٢) رواه سعيد بن منصور في السنن (٢٧٠٨).

وَذُكِرَ عَنْ الْغَنيمةِ، وَفِيهِ الْخُمُسُ.

فَإِذَا قَالَ النّبِيُّ عَلَيْ النّبِي عَلَيْ اللّهُ وَإِذَا ثَبَتَ عَنْ النّبِي عَلَيْ شَيْءٌ لَمْ يُخُرْ تَرْكُهُ فَإِنْ قَالَ: قَائِلٌ لِصَاحِبِهِ أَرْبَعَهُ أَخْمُ اللّهِ لَا كُلّهُ، وَإِذَا ثَبَتَ عَنْ النّبِي عَلَيْ شَيْءٌ لَمْ يُخْرْ تَرْكُهُ فَإِنْ قَالَ: قَائِلٌ فَلَمَ النّبِي عَلَيْ أَعْلَى السّلَبَ أَنّهُ لَمْ يَكُنْ ذَا خَطَرٍ وَعُمَرُ كُغْبِرُ أَنّهُ لَمْ يَكُنْ يُحُمّّهُ، وَإِنّهَا فَلَكُ وَكُمْ لَا السّلَبُ إِذَا كَانَ عَنِيمَةً فَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ وَإِنّهَا فَيكُونَ عَلَى السّلَبُ عِمّا لَمْ يُرد قول الله تعالى: ﴿ فَأَنَ لِلّهِ خُمُسَهُ وَيَكُونُ السّلَبُ عِمّا لَمْ يُرد مِنْ الْغَنِيمَةِ وَصَفِي النّبِي عَلَيْ وَمَا غَنِمَ الْغَنِيمَةِ وَمَا عَنِمَ الْعَنِيمَةِ وَمَا عَنِمَ الْعَنِيمَةِ وَمَا عَنِمَ السّلَبِ مَنْ عَنِمَهُ وَيَكُونُ السّلَبُ عِمّا لَمْ يُرد قَالله السّنّةِ وَمَا بَقِي تَعْتَمِلُهُ الْآيَةُ، وَإِذَا كَانَ النّبِي عَلَيْ السّلَبِ مَنْ عَنِمَهُ وَيَكُونُ هَذَا بِدَلَالَةِ السّنّةِ وَمَا بَقِي تَعْتَمِلُهُ الْآيَةُ، وَإِذَا كَانَ النّبِي عَلَيْ السّلَبِ مَنْ عَنِمَهُ وَيَكُونُ هَذَا بِدَلَالَةِ السّنّةِ وَمَا بَقِي تَعْتَمِلُهُ الْآيَةُ أَنْ السّنَبِ يَكُونُ كَيْرَهُ أَلْ السّلَبِ مَنْ السّلَبِ مُونَ الْكَثِيرِ وَنَقُولُ دَلّتُ السّنَةُ أَنّهُ إِنّا أَرَادَ بِمَا يُحْمَلُ مَنْ الْعَنِيمَةِ. مَنْ السّلَبِ مِنْ السّلَبِ مِنْ الْعَنِيمَةِ.

وَهَذِهِ الرِّوايَةُ مِنْ خُمْسِ السَّلَبِ عَنْ عُمَرَ لَيْسَتْ مِنْ رِوَايَتِنَا، وَلَهُ رِوَايَةٌ عَنْ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ فِي زَمَانِ عُمَرَ ثُخَالِفُهَا. أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ رَجُل مِنْ قَوْمِهِ يُسَمَّى سِيرَ بْنَ عَلْقَمَةَ قَالَ: بَارَزْت رَجُلًا يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ فَقَتَلْته فَبَلَغَ سَلَبُهُ اثْنَيْ عَشْرَ أَلْفًا فَنَقَلَنِيهِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَاثْنَيْ عَشْرَ أَلْفًا كَثِيرٌ (١).

القول الثالث: لا يَسْتَحِقُّهُ إلَّا أَنْ يَشْرِطَهُ الْإِمَامُ لَهُ:

وهو قول: إبراهيم النخعي(٢)، والثَّوْرِيِّ (٣)، ومالك بن أنس(١٤) رحمهم الله تعالى.

⁽١) الأم (٤/ ١٥٠).

⁽٢) ذكره الشافعي في الأم (٧/ ٣٦٤) وسيأتي عند نقل الشافعي عن أبي حنيفة قريبا.

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٩/ ٢٣٧).

⁽٤) في المدونة (١/٥١٦): قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَفْتُلُ الْقَتِيلَ، هَلْ يَكُونُ سَلَبُهُ لِمَنْ قَتَلَهُ؟ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّهَا ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ يَجْتَهِدُ فِيهِ فِي النَّفْلِ. مَالِكٌ: وَإِنَّهَا ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ يَجْتَهِدُ فِيهِ فِي النَّفْلِ.

وحكاه الشافعي عن أبي حنيفة (١) كَاللَّهُ. ولم أره في كتب الأحناف.

🕸 القول الرابع: السلب للقاتل قبل معمعمة الحرب واشتداد الصفوف.

وهو قول: مسروق^(۲)، ونافع مولى ابن عمر^(۳)، والأوزاعي^(۱)، وسعيد بن عبد العزيز^(۵)،....

(١) قال في الأم (٧/ ٣٦٤): قَالَ أَبُو حَنِيفَةً فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ الرَّجُلَ وَيَأْخُذُ سَلَبَهُ لَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُنَفِّلَهُ إِيَّاهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْ الْغَنِيمَةِ قَالَ الْأُوْزَاعِيُّ: مَضَتْ السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عِلْجًا فَلَهُ سَلَبُهُ »، وَعَمِلَتْ بِهِ أَئِمَةُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَهُ إِلَى الْيُوْمِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا نَفَلَ الْإِمَامُ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ فَهُو مُسْتَقِيمٌ جَائِزٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا نَفَلَ الْإِمَامُ شَيْئًا مِنْ هَذَا فَلَا يُنَقِّلُ أَحَدٌ دُونَ أَحَدٍ وَالْغَنِيمَةُ كُلُّهَا يَيْنَ جَمِيعِ وَهَذَا النَّقُلُ. وَأَمَّا إِنْ لَمْ يُنَقِّلُ الْإِمَامُ شَيْئًا مِنْ هَذَا فَلَا يُنَقِّلُ أَكُ يُنَقِّلُ أَلِهُ إِلَى مَامُ شَيْئًا مِنْ هَذَا فَلَا يُنَقِّلُ أَعِدُ دُونَ أَحَدٍ وَالْغَنِيمَةُ كُلُّهَا يَيْنَ جَمِيعِ الْجُنْدِعَةُ عَلَى مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ أَنْ يَشُكُ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَهُل الْعِلْم.

(٢) قال ابن قدامة في المغني (٩/ ٢٣٤): وَقَالَ مَسْرُوقٌ: إِذَا الْتَقَى الزَّحْفَانِ، فَلَا سَلَبَّ لَهُ، إَنَّمَا النَّفَلُ قَبْلُ وَبَعْدُ. وَنَحْوُهُ قَوْلُ نَافِعٍ. كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ السَّلَبُ لِلْقَاتِلِ، مَا لَمْ تَتَدَّ الصَّفُوفُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا سَلَبَ لِأَحَدٍ.

(٣) إسناده صحبَح: رُواه عبد الرزاق (٩٤٧١)، وابَّن أَبِي شيبة (٣٣٠٩٥) واللفظ له، وأبو عبيد في الأموال (٧٨٥)، وابن زنجويه في الأموال (١١٦٤) من طريق ابْنِ جُرَيْج، قَالَ: سَمِعَتْ نَافِعًا، يَقُولُ: «لَمْ نَزَلْ نَسْمَعُ مُنْذُ قَطُّ إِذَا الْتَقَى المُسْلِمُونَ وَالْكُفَّارُ فَقَتَلَ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ، فَإِنَّ سَلَبَهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَعْمَعَةِ الْقِتَالِ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرَى مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا».

وفي لفَظ أَبِي عبيد قاَل: لَمْ نَزَلْ نَسْمَعُ مُنْذُ قَطُّ:َ «إِذَا الْتَقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكُفَّارُ فَقَتَلَ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَإِنَّ لَهُ سَلَبَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي مَعْمَعَةِ الْقِتَالِ أَوْ فِي زَحْفٍ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرَى أَحَدٌ قَتَلَ أَحَدًا».

(3) الأوسط (7/ 170).

(٥) قال ابن المنذر في الأوسط (٦/ ١٢٥): وقال الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وأبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم: السلب للقاتل ما لم تشتد الصفوف بعضها على بعض، فإذا كان فلا سلب لأحد.

وقال ابن رشد في بداية المجتهد (٢/ ١٥٩): وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ السَّلَبُ إِلَّا إِذَا قَتَلَهُ مُقْبِلًا قَبْلُ مَعْمَعَةِ الْحَرْبِ أَوْ بَعْدَهَا. وَأَمَّا إِنْ قَتَلَهُ فِي حِينِ الْمُعْمَعَةِ فَلَيْسَ لَهُ سَلَبٌ، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ. وقال ابن قدامة في المغني (٩/ ٢٣٤): وَقَالَ مَسْرُوقٌ: إِذَا الْتَقَى الزَّحْفَانِ، فَلَا سَلَبَ لَهُ، إِنَّهَا النَّفَلُ

وأبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم (١) رحمهم الله تعالى.

القول الخامس: السلب للقاتل قبل التقاء الصفوف.

وهو مرويٌ عن: مكحول (٢) رَجْمُلَتُهُ.

قلت: وهذا القول قريب من الذي سبقه.

□ تنبيه: أصل خلاف بعض هذه الأقول بعضاً: فهم حديث النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتَلَ فَلَهُ سَلَئهُ».

فمن قال: إنه اجتهادٌ من النبي ﷺ، وقاله على سبيل التحريض على القتال والشجاعة ونحوهما - قال باجتهاد الأئمة فيه من بعده.

ومن قال: إنه حكم شرعي من النبي عِلَيْ قال باستدامته بعد مماته وأنه ملزم أبداً.

والراجح - والله أعلم: قول من قال بأن القاتل له السلب من غير إذن الإمام قولٌ متعين لصحة الخبر فيه، ويُجاب على من قال بأن قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ» اجتهاد منه لا أنه حكم ملزمٌ لمن بعده، قولٌ فيه بُعدٌ شديدٌ، بل هو غلطٌ، ولا دلالة عليه من قريب ولا بعيد، والنبي ﷺ في غزوات عِدَّة التزم هذا الحكم، وأعطى السلب للقاتل فدلَّ على كونه حكماً شرعياً عامًاً.

وعلى فرض كونه اجتهاداً منه ﷺ فاتباع اجتهاده خيرٌ بلا ريب من اجتهاد غيره، والله تعالى أعلم.

قَبْلُ وَبَعْدُ. وَنَحْوُهُ قَوْلُ نَافِعِ. كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ السَّلَبُ لِلْقَاتِلِ، مَا لَمْ ثَمَّتَدَّ الصُّفُوفُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا سَلَبَ لِأَحَدٍ.

⁽١) المصادر السابقة.

⁽٢) قال ابن المنذر في الأوسط (٦/ ١٢٥): وكان مكحول يقول: إذا التقى الزحفان فلا نفل، إنها النفل قبل وبعد.

المسألة التاسعة: هل يُفَضَّلُ في قسم الغنائم، الشجاعُ على الجبان، أومَن قَتَل على من لم يَقْتُل، أومَن أبْلَى على منْ لم يُبل، أومَن ساق مغنماً على من لم يسق؟

لا خلاف بين أهل العلم في عدم التفرقة بين هؤلاء جميعاً؛ إذ الجميع حضر القتال، وشهد المعركة.

قال ابن حزم تَعَلَّشُهُ: واتفقوا أنه لا يُفضل في قسمة الغنيمة شجاع على جبان، ولا من أبلي على من لم يبل ولا من قاتل على من لم يقاتل (١).

وقال كَاللهُ: واتفقوا أنه لا يُفضَّل في القسمة من ساق مغناً قلَّ أو كثر على من لم يستى شيئًا (٢).

المسألة العاشرة: جيشان مختلفوا الأمراء غير مضمومين هل يشتركان فيما غنما؟

الجواب: أنهما لايشتركان فيها غنموا، ولا خلاف في ذلك.

قال ابن حزم تخلّله: واتفقوا أن جيشين مختلفي الأمراء غير مضمومين لا يشتركان فيها غنها (٣).

المسألة الحادية عشر؛ الجيش الواحد له أمراء كثيرة هل هم شركاء فيما غنموا؟

الجواب: أنهم شركاء طالما أنهم في جيش واحد.

قال ابن حزم يختلفه: واتفقوا ان الجيش الواحد وإن كان له أمراء كثيرة وكان على طائفة منهم أمير إذا كانوا مضمومين في جيش واحد أنهم كلهم شركاء فيها غنموا أو

⁽١) مراتب الإجماع (قسم الفيء والجهاد والسير).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق.

غنمت سراياهم(١).

المسألة الثانية عشر: يُسهم للفارس سهماً، ولفرسه سهمين، وأمَّا الراجل سهماً واحداً

كهوالدليل:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا»، وَقَالَ مَالِكُ: «يُسْهَمُ لِلْخَيْلِ وَالبَرَاذِينِ مِنْهَا، لِقَوْلِهِ: ﴿وَٱلْخَيْلُ وَٱلْبِعَالَ وَٱلْجَمِيرَ لِللّهُ عَلْمَ مِنْ فَرَس﴾ (٢). لِتَرْكَبُوهَا ﴾ [الحل: ٨]، وَلاَ يُسْهَمُ لِأَكْثَرَ مِنْ فَرَس﴾ (٢).

عن عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَهْلِ الْجُزِيرَةِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ السِّهَامَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَيْ سَهْمَيْنِ لِلْفَرَسِ، وَسَهْمًا لِلرَّجُلِ فَلَمْ أَظُنَّ أَوْ السِّهَامَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَيْ فَعَلَ ذَلِكَ رِجَالٌ مِمَّنْ يُقَاتِلُ هَذِهِ الْحُصُونَ، فَأَعِيدُوا سُهْمَانَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَيْهِ: «سَهْمَيْنِ لِلْفَرَسِ، وَسَهْمًا لِلرَّجُلِ، وَكَيْفَ تُوضَعُ سُهْمَانُ الْخَيْلِ وَهِيَ بِإِذْنِ الله لَيْكِرَجِهِمْ بِاللَّيْلِ، وَلِمَالِحِهِمْ بِالنَّهَارِ، وَلِطَلَبِ مَا يَطْلُبُونَ *(٣).

قال ابن المنذر تخلفه: وأجمعوا على أن للفرس سهمين، وللراجل سهماً، وانفرد النعمان فقال: يُسهم للفرس سهم (٤).

(١) المصدر السابق.

(٢) رواه البخاري (٢٨٦٣) [بَابُ سِهَام الفَرَس]، ومسلم (١٧٦٢).

(٣) إسناده صحيح إلى عمر بن عبد العزيز: رواه أبو إسحاق الفزاري في السير (٢٥٠)، ومن طريقه ابن أبي شيبة (٣٥٠) عن عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ به.

وله طريق عند أبي اسحاق الفزاري في السير (٢٤٢) عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ، قَالَ: قَرَأْتُ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا أَيْفُضِّلُهَا رَسُولُ الله وَأُنْقِصُهَا.

وطريق في الموطأ (٢/ ٤٥٦)، وسعيد بن منصور في السنن (٢٧٧٣)، وابن أبي شيبة (٣٣١٧٧) وفي إسناده جويبر بن سعيد وهو ضعيف جدا.

(٤) الإجماع (٢٧١).

وقال ابن المنذر كَلَه: عن حارثه بن مضرب عن عمر «أنه فرض للفرس سهمين وللرجل سهما».

وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز، وبه قال الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، ومكحول، وحبيب بن أبي ثابت، وهذا قول عوام علماء الأمصار في القديم والحديث.

وممن قال ذلك: مالك بن أنس ومن معه، من أهل المدينة.

وكذلك قال: الأوزاعي ومن وافقه من أهل الشام، وبه قال: سفيان الثوري ومن وافقه من أهل العراق.

وهو قول: الليث بن سعد ومن تبعه من أهل مصر، وكذلك قال الشافعي وأصحابه، وبه قال أحمد بن حنبل، واسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ويعقوب ومحمد.

ولا نعلم أحداً في القديم والحديث خالف ذلك ولا عدل عن القول بها يثبت به الإخبار عن رسول الله وما كان عليه جمله أهل العلم في كل وقت إلا النعمان فإنه خالف كل ما ذكرناه فقال: لا يسهم للفرس إلا سهما واحدا، وخالفه أصحابه فبقي قوله مهجورا مخالفا للإخبار التي ذكرناها عن رسول الله، وعن من بعد رسول الله وقال الشافعي: فإما ما حكي أبو يوسف عن أبي حنيفة: أنه قال: لا أفضل بهيمه على مسلم فلو لم يكن في هذا خبر عن رسول الله يكون محجوجا بخلافه كان قوله: لا أفضل بهيمة على مسلم فلو لم يكن في هذا خبر عن رسول الله يكون محجوجا بخلافه كان قوله: لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من جهتين: أحدهما: أنه إن كان إنها أعطي بسبب أفرس سهمين كان مفضلا له على المسلم إذ كان إنها يعطي المسلم سهما انبغي له أن لا يسوي البهيمة بالمسلم ولا يقربها منه، وإن كان هذا كلاما عربيا وإنها معناه أن يعطي الفارس سهما له وسههان بسبب فرسه؛ لأن الله ندب إلى اتخاذ الخيل فقال: لاسول الله كها وصفنا فإنها سهها الفرس لراكبه لا للفرس والفرس لا يملك شيئا إنها يملكه فارسه بغذاء الفرس والمؤته عليه فيه وما ملكه به رسول الله كا

⁽١) الأوسط (٦/ ١٥٩).

المسألة الثالثة عشر: الرجل يغزوا على بغل أو حمار أو بعير له سهم راجلٌ

اتفق العلماء أن من حضر على هذه الدواب أنه راجلٌ ويُسهم له سهم راجلٍ لا فارس؛ إذ الفرس شرط لسهم الفارس، وهؤلاء على دواب دون الفرس.

قال ابن المنذر كَ لَهُ الله وأجمعوا أن من غزا على بغل، أو حمار، أو بعير، أن له سهم راجل(١٠).

والعلة من ذلك - والله أعلم - أن الفرس يتأتي به الكرُّ والفرُّ، ومن ثمَّ الغلبة والنكاية في العدو، وهذه الدواب المذكورة لا يتأتى ذلك فأشبه صاحبها الراجل فشهم له سهم راجل.

المسألة الرابعة عشر: الرجل يحضر الغزو بعدة أفراس فله سهم فرس واحد

قال ابن المنذر تَخَلَّلُهُ: وأجمعوا أن الرجل إذا حضر بأفراس أن له سهم فرس واحد يجب له (٢).

المسألة الخامسة عشر: الرجل يغزوا بالفرس ويغنم الناس ثم يموت فرسه فهل يُسهم له سهم فارس؟

قال ابن المنذر كتلقه: أجمع أهل العلم على أن من قاتل على دابته حتى يغنم الناس ويحوزوا الغنائم ثم تموت الدابة أن صاحبها مستحق لسهم الفارس (٣).

⁽١) الإجماع (٢٧٤).

⁽٢) الإجماع (٢٧٢).

⁽٣) الإجماع (٢٧٥).

المسألة السادسة عشر: حكم سهم رسول الله عليه يعده

🗐 اختلفوا في سهم رسول الله ﷺ بعده على أقوال:

القول الأول: أنه للخليفة بعده.

كروحجة هذا القول:

حديث أبي الطفيل على قال: لما قُبض رسول الله على أرسلت فاطمة إلى أبي بكر: أنت ورثت رسول الله على أم أهله؟ قال: فقال: لا، بل أهله، قالت: فأين سهم رسول الله على الله ع

(۱) إسناده صحيح على شرط مسلم دون لفظة (بل أهله): رواه أبو داود (۲۹۷۳)، وأحمد (۱٤) واللفظ له، وأبو يعلى (۳۷)، و(۲۷۵۲)، والبزار (۵۶)، وابن شبة في تاريخ المدينة (۱۹۸/۱)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (۱۳۱۶)، وفي السنن الكبرى (۱۲۷٤٦) وغيرهم من طريق الوكيدِ بْنِ جُمْيْع، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ﷺ به.

وقد تكلُّم ابن ً حبان، والحاكم، والعقيلي في الوليد بن جميع، ووثقه أحمد، وابن معين، والجمهور. [انظر: تهذيب التهذيب].

وروايته عن أبي الطفيل الله في صحيح مسلم.

قال البزار: وَهَٰذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاٰهُ بَهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا أَبُو بَكْرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا عَنْ أَبِي بَكْرٍ، إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ، وَأَبُو الطُّفَيْلِ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ جُمَيْع رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ قَدْ حَدَّثَ عَنْهُ، جَمَاعَةٌ وَاحْتَمَلُوا حَدِيثَهُ.

وقالً الضياء المقدسي: إسناده صحيح. [الأحاديث المختارة (٤٢) (١/ ١٢٩)].

وقال الشيخ الألباني: صحيح. [الجامع الصحيح (١٧٠٩)].

وقال في موطن آخر: وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال مسلم...[إرواء الغليل (١٢٤١)]. ولفظة: (بل أهله) طعن فيها الحافظ ابن حجر : فقال: ففيه – الحديث - لفظة منكرة وهي قول أبي بكر (بل أهله) فإنه معارض للحديث الصحيح أن النبي لا يُورث [فتح الباري (٦/ ٢٠٢)].

وقال الذهبي: رواه أحمد في «مسنده» وهو منكر، وأنكر ما فيه قوله: «لا، بل أهله». [سير اعلام

قال الخطابي كَلَقَهُ: وفيه حجةٌ لمن ذهب إلى أن أربعة أخماس الفيء بعد رسول الله على الله عده (١).

وعن عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ المُؤْمِنِينَ ﴿ الْحَادَةُ اللهُ عَالَيْهَا اللهُ عَلَيْهَا اللهَ عَلَيْهَا اللهَ عَلَيْهَا اللهَ عَلَيْهَا اللهُ عَلَيْهَا اللهُ عَلَيْهَا اللهُ عَلَيْهِ، أَنْ يَقْسِمَ لَمَا مِيرَاثَهَا، مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ مِمَّا أَفًاءَ الله عَلَيْهِ.

والشاهد: (وَأَمْرُهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الأَمْرَ).

النبلاء (الخلفاء الراشدون)].

وقال ابن كثير: ففي لفظ هذا الحديث غرابة ونكارة، ولعله روي بمعنى ما فهمه بعض الرواة، ومنهم من فيه تشيع، فليعلم ذلك.[البداية والنهاية (٨/ ١٩٥)].

قلتُ: ومراد الذهبي وابن كثير - رحمهما الله - بالغرابة والنكارة هذه اللفظة: «بل أهله» وهذا حقّ، فإن الأحاديث الصحيحة تعارضها بأن النبي ﷺ لا يُورث -كما أشار الحافظ وغيره، ولكن لا معني أيضاً لردِّ كل الحديث فإن كثيراً من المتون الصحيحة، يعتريها بعض ألفاظ ضعيفة، أو شاذَّة على الأخص، فذلك لا يقدح في أصله كما هو مُقرَّر في أصول الحديث - والله تعالى أعلم.

(١) معالم السنن (٣/ ٢٠).

⁽٢) رواه البخاري (٣٠٩٢)، ومسلم (١٧٥٩).

وهو قول: الحسن البصري، والثوري(١)، واختيار البخاري(٢) وَمُعَلِّلَة.

🥸 القول الثاني: يرد على الذين شهدوا الواقعة:

قال ابن المنذر كَلَيْهُ: وقالت طائفة: يجب رد خمس الخمس سهم، النبي عَلَيْهُ إلى الذين شهدوا الواقعة، ووجب لهم أربعة أخماس الغنيمة، لأنهم الذي قاتلوا وغنموا، ويقسم أربعة أخماس: خمس الغنيمة بين الأصناف الأربعة ذوي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل أرباعاً كما كان لهم في الأصل (٣).

﴿ القول الثالث: يُجعل في بيت المال.

وهو قول: مالك بن أنس(عَ) يَخْلَلْهُ.

(١) قال ابن قدامة: وَقَالَ النَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ: يَضَعُهُ الْإِمَامُ حَيْثُ أَرَاهُ الله عَلَى. المغنى (٦/ ٤٥٧).

(٢) قال البخاري: بَابٌ: وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الحُمُسَ لِلْإِمَامِ «وَأَنَّهُ يُعْطِي بَعْضَ قَرَابَتِهِ دُونَ بَعْضٍ» مَا قَسَمَ النَّبِيُّ بَيِّةٌ لِبَنِي المُطَّلِب، وَبَنِي هَاشِم مِنْ خُمُس خَيْبَرَ.

(T) الأوسط (7/0P).

(٤) في المدونة (١/ ١٤٥): في قسم الفيء وأرض الخراج والخمس.

قلت: أرأيت الفيء كيف يقسم وهل سمعت من مالك فيه شيئا؟ قال: قال مالك: الفيء والخمس سواء يجعلان في بيت المال. قال: وبلغني عمن أثق به أن مالكا قال: ويعطي الإمام أقرباء رسول الله على قدر ما يرى ويجتهد.

قال النفراوي في الفواكه الدواني (٢/ ٨٩١): قال – تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَهِ خُمْسَهُو﴾ [الأهال ٤١] ويأخذه الإمام بالقرعة كها يأخذ خمس ندرة المعدن، وكها يأخذ جميع الفيء والجزية بقسميها وعشور أهل الذمة وخراج الأرض، ويضع كل ذلك في بيت المال يصرفه باجتهاده في مصالح المسلمين كبناء القناطر والمساجد، ولكن يستحب أن يبدأ منه بالدفع لآل النبي عليه الصلاة والسلام؛ لأنهم لا يعطون من الزكاة، ثم بعد الدفع لهم يصرف على ما فيه

القول الرابع: أن ذلك مصروف في الكراع والسلاح.

وهو قول: أحمد بن حنبل(١) يَحْلَلْلهُ.

وورد قريبٌ منه عن: الشافعي (٢) كِهَاللهُ.

وحكاه الحسين بن محمد بن علي بن أبي طالب عن: عن أبي بكر، وعمر على الله عن عن أبي بكر، وعمر

مصلحة لعموم الناس كالمساجد والقناطر والغزو، وعمارة الثغور، وأرزاق القضاة والفقهاء، وقضاء الديون وعقل الجراح، وتزويج الأعزب.

قال اللخمي: يبدأ منه بسد نخاوف ذلك البلد الذي جبي منه المال، وإصلاح حصون سواحله، ويشتري منه المال ويشتري منه المال ويشتري منه المال أي المنافق أي المنافق

(١) قال ابن قدامة: وَسَهُمٌ لِرَسُولِ الله ﷺ يُصْرَفُ فِي الْكُرَاعِ وَالسِّلَاحِ وَمَصَالِح المُسْلِمِينَ) وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: أَخْتَارُ أَنْ يَضَعَهُ الْإِمَامُ فِي كُلِّ أَمْرٍ خُصَّ بِهِ الْإِسْلَامُ وَأَهْلُهُ، مِنْ سَدِّ ثَغْوِ، وَإِعْدَادِ كُرَاعِ أَوْ سِلَاحٍ، أَوْ إِعْطَائِهِ أَهْلَ الْبَلَاءِ فِي الْإِسْلَامِ نَفْلًا عِنْدَ الْحُرْبِ وَغَيْرِ الْحُرْبِ. وَهَذَا وَإِعْدَادِ كُرَاعٍ أَوْ سِلَاحٍ، أَوْ إِعْطَائِهِ أَهْلَ الْبَلَاءِ فِي الْإِسْلَامِ نَفْلًا عِنْدَ الْحُرْبِ وَغَيْرِ الْحُرْبِ. وَهَذَا نَحْوُ مَا قَالَ الْخُرْبِ وَغَيْرِ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ الْغَنِيمَةِ، حَضَرَ أَوْ لَمَ يَحْضُرُهُ وَا اللهُ عَلَيْهُ مِنْ الْغَنِيمَةِ، حَضَرَ أَوْ لَمَ يَحْضُرُ أَوْ لَمَ يَحْضُرُوا أَوْ لَمَ يَحْضُرُوا.

وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ، فَلَمَّا تُوُقِي وَلِيُّهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَسْقُطْ بِمَوْتِهِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا أَضَافَهُ الله تَعَالَى إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، لِيُعْلَمَ أَنَّ جِهَتَهُ جِهَةُ الْمُصْلَحَةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُخْتَصِّ بِالنَّبِيِّ فَصَافَهُ الله تَعَالَى إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، لِيُعْلَمَ أَنَّ جِهَتَهُ جِهَةُ الْمُصْلَحَةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُخْتَصِّ بِالنَّبِيِّ فَيَسْقُطُ بِمَوْتِهِ. المغنى (٦/ ٤٥٨).

(٢) سيأتي قول الإمام الشافعي.

القول الخامس: يَضَعَهُ الْإِمَامُ فِي كُلِّ أَمْرٍ حَصَّنَ بِهِ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ.

وهو قول: الشافعي (١) يَخْلَلْنَهُ.

القول السادس: أنه يُرد على من اشتركوا معه في الخمس وهم: ذوو القربي، والمتامى، والمساكين، وابن السبيل.

حُكِيَ عن: طائفة من أهل العلم (٢).

واستحسنه الإمام الشافعي (٣) كَيْمَالِنْهُ.

وهو قول: الأحناف إلا أنهم اخرجوا منه ذوي القربي فجعلوه في اليتامي

الْقُرْبَى لِقَرَابَةِ الْخَلِيفَةِ، فَاجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ جَعَلُوا هَذَيْنِ السَّهْمَيْنِ فِي الْخَيْلِ، وَالْعُدَّةِ فِي سَبِيلِ اللهِ فَكَانَا فِي ذَلِكَ خِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

وهذا الأثر وإن كان صحيحًا إلى قائله، وهو الحسين بن محمد إلا أنه لم يسمع من أبي بكر ولا عمر.

(٢) قال الإمام الشافعي: وَقَدْ مَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِأَبِي هُو وَأُمِّيِّ مَاضِيًا وَصَلَّى الله عَلَيْهِ وَمَلَائِكَتُهُ، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ عِنْدَنَا فِي سَهْمِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُرَدُّ عَلَى السُّهْ)انِ الَّتِي ذَكَرَهَا الله ﷺ مَعَهُ؛ لِأَنِّي رَأَيْتِ المُسْلِمِينَ قَالُوا: فِيمَنْ سُمِّي لَهُ سَهْمٌ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ فَلَمْ يُوجَدْ يُرَدُّ عَلَى مَنْ سُمِّي لَهُ سَهْمٌ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ فَلَمْ يُوجَدْ يُرَدُّ عَلَى مَنْ سُمِّي مَعْ شُمَا الصَّدَقَاتِ فَلَمْ الْفَيْءِ.. الأم (٤/ ١٥٥).

وقال ابن المنذر: واختلفوا فيها يُفعل في سهم رسول الله ﷺ بعد وفاته، فقالت طائفة: يُردُّ على الذين كانوا معه في الخمس وهو ذووا القربي، واليتامي والمساكين، وابن السبيل، فيقسم الخمس كلهم أرباعاً، وكان أحق الناس بهذا القول من أوجب قسم الصدقات بين جميع أهل السهان محتجا بقوله: ﴿وَٱعۡلَمُوا أَنَّمَا غَنِمُتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ ﴿ الْانفال: ١٤].

(٣) قاله في الأم (٤/ ١٥٥)، وهو المُشار اليه قريباً.

والمساكين، وابن السبيل(١).

وحجة هذا القول: القياس على أَهْلِ الصَّدَقَاتِ.

فمن حيث ألزم من قال: إن الصدقات يجوز تفريقها في بعض السهام دون بعض حكم آية الغنيمة لزمه أن يرد سهم رسول الله على إلى من معه في الخمس لتشبيه أحد القسمين بالآخر، لأنه لما قال: إذا فقدنا صنفاً من اهل الصدقات، رددنا سهمه على الباقين، وقد سوَّى بين حكم الآيتين، فكذلك كل صنف يفقد من أهل الخمس يجب رد سهم ذلك الصنف على الاصناف الباقية، ولن يلزم في احدهما شيئاً إلاَّ لزم في الآخر مثله.

ويلزم ذلك من وجه ثان: وهو أنهم قالوا: إذا فقدنا من سائر الأصناف صنفا سوى الرسول وجب رد حق ذلك الصنف على الآخرين، فكذلك يلزم في سهم الرسول لما مضى، ثم لسبيله أن يُرد سهمه على سائر السهان كما قالوا في غير سهمه سواه (٢).

⁽١) وقال الكاساني في بدائع الصنائع: مَّا سَهْمُ رَسُولِ الله ﷺ فَقَدْ قَالَ عُلَمَ اؤْنَا - رَحِمُهُمُ الله -: إنَّهُ سَقَطَ بَعْدَ وَفَاتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وقال في بدائع الصنائع (٧/ ١٢٥): يُقَسَّمُ الْخُمْسُ عِنْدَنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُم: سَهُمٌّ لِلْيَتَامَى، وَسَهُمٌّ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهُمٌّ لِلْبَنَاءِ السَّبِيلِ وَيَدْخُلُ فُقَرَاءُ ذَوِي الْقُرْبَى فِيهِمْ، وَيَقَدَّمُونَ، وَلَا يُدْفَعُ إِلَى أَغْنِيَاتِهِمْ شَيْءٌ.

قال السرخسي في المبسوط (١٠/٩): وَأَمَّا سَهْمُ رَسُولِ الله ﷺ قَدْ كَانَ ثَابِتًا فِي حَيَاتِهِ وَسَقَطَ بَمُوْتِهِ.

وَقال - أيضاً - في المبسوط (١٠/١٠): وَإِنَّهَا حَمْلُنَاهُ عَلَى هَذَا لِإِجْمَاعِ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ عَلَى قِسْمَةِ الْخُمُسِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُم وَلَا يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِمْ هَذَا النَّصُّ وَلَا أَنَّهُمْ مَنَعُوا حَقَّ ذَوِي الْقُرْبَى فَعَرَفْنَا بِإِجْمَاعِهِمْ أَنَّهُ لَمْ يَبُقَ إِلَّا الْإِسْتِحْقَاقُ لِأَغْنِيَائِهِمْ وَفُقَرَائِهِمْ.

قلت: ومقتضى القولين للسرخسي أنه لا يُصرف سهمه، ولا سهم ذوي قرابته لأحد فيبقى في محله لبقية الأسهم.

وانظر: العناية شرح الهداية للبابري (٥/٨٠٥)، وتبيين الحقائق للزيلعي (٣/٢٥٦). (٢) الأوسط لابن المنذر (٦/ ٩٥).

المسألة السابعة عشر: أين يُوضع سهم ذي القربى؟

أي: من هم ذو القربي في قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرُبَى ... ﴾ الآية [الانفال:٤١].

🗐 اختلف أهل العلم في سهم ذي القربي على أقوال:

القول الأول: ذو القربي هم بَنِو هَاشِم، وَبَنِو المُطّلِبِ.

كروحجة هذا القول:

حديث جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِم صَيْكَ، قَالَ: لَّمَا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ وَضَعَ رَسُولُ الله ﷺ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى فِي بَنِي هَاشِم، وَبَنِي الْمُطَّلِب، وَتَرَكُ بَنِي نَوْفَل، وَبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ حَتَّى أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْنَا: يَا رَّسُولَ الله، هَؤُلَاءِ بَنُو هَاشِم لَا نُنْكِرُ فَضْلَهُمْ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَكَ الله بِهِ مِنْهُمْ، فَهَا بَالُ إِخْوَانِنَا بَنِي الْمُطَّلِبُ أَعْطَيْتَهُمْ وَتَرَكْتَنَا وَقَرَابَتُنَا وَاحِدَةُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّا وَبَنُو الْمُطَّلِب لَّا نَفْتَرِقُ فِي جَاهِلِيَّةٍ، وَلَا إِسْلَامٍ، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ

وهو قول: الشافعي (٢)، وأحمد (٣)..

⁽١) رواه البخاري (٢٩٨٠) [بَابٌ فِي بَيَانِ مَوَاضِع قَسْم الْمُشُو، وَسَهْم ذِي الْقُرْبَى]. (٢) قال في الأم (٤/٤): فَيُعْطَى جَمِيعُ سَهْم ذِي الْقُرْبَى حَيْثُ كَانُوا لَا يَفْضُلُ مِنْهُمْ أَحَدٌّ حَضَرَ الْقِتَالَ عَلَى أَحَدٍ لَمْ يَحْضُرْهُ إِلَّا بِسَهْمِهِ فِي الْغَنِيمَةِ كَسَهْمِ الْعَامَّةِ، وَلَا فَقِيرٌ عَلَى غَنِيٍّ وَيُعْطَى الرَّجُلُ سَهْمَيْنِ وَالْمُزْأَةُ سَهْمًا وَيُعْطَى اَلصَّغِيرُ مِنْهُمْ وَالْكَبِيرُ شَوَاءً، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أُعْطُوا بِاسْم الْقَرَابَةِ وَكُلُّهُمْ يَلْزَمُهُ اسْمُ الْقَرَابَةِ فَإِنْ قَالَ: قَائِلٌ قَدْ أَعْطَى رَسُولُ الله ﷺ بَعْضُهُمْ مِائَةَ وَسَٰقٍ وَبَعْضَهُمْ

⁽٣) قال ابن قدامة: الْفَصْلُ التَّانِي: أَنَّ ذَا الْقُرْبَى هُمْ بَنُو هَاشِم وَبَنُو الْمُطَّلِبِ ابْنَيْ عَبْدِ مَنَافٍ دُونَ غَيْرِهِمْ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ... فَرَعَى لَهُمْ النَّبِيُّ ﷺ نُصْرَتُهُمْ وَمُواَفَّقَتَهُمْ بَنِي هَاشِمٍ. وَمَنْ كَانَتْ أُمُّهُ مِنْهُمْ وَأَبُوهُ مِنْ غَيْرِهِمْ، لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا؛ لِأَنَّ النَّبِيِّ يَشِيُّةً لَمْ يَدْفَعْ إِلَى أَقَارِبِ أُمِّهِ وَهُمْ بَنُو ِ زُهْرَةَ شَيْئًا، وَإِنَّمَا دَفَعَ إِلَى أَقَارِبِ أَبِيهِ، وَلَوْ دَفَعَ إِلَى أَقَارِبِ أُمَّةٍ لَدَفَعَ إِلَى بَنِي زُهْرَةَ، وَخَبَرُ جُبَيْرٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُعْطِهِمْ شَيْئًا، وَلَمْ يَدْفَعْ أَيضًا إِلَى بَنِي عَمَّاتِهِ، وَهُمْ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَعَبْدُ الله وَالْمُهَاجِرُ

والطبري(١) رحمهم الله.

🕸 القول الثاني: ذو القربي هم كل قريش:

وهو قول: ابن عباس ﷺ.

عن يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ، أَنَّ نَجْدَة، كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ، عَنْ خَسْ خِلَالٍ، فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلًا أَنْ أَكْتُمَ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ: أَمَّا بَعْدُ، فَأَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَمُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصِّبْيَانَ؟ وَمَتَى يَنْقَضِي يُتْمُ الْيَتِيمِ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُو؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟

وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ، فَيُدَاوِينَ الْجُرْحَى، وَيُحْذَيْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْم فَلَمْ يَضْرِبْ لَمُنَّ، وَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصِّبْيَانَ، فَلَا تَقْتُلِ الصِّبْيَانَ، وَكَتَبْتَ يَضْرِبْ لَمَنْ مَتَى يَنْقَضِي يُتُمُ الْيَتِيمِ ؟ فَلَعَمْرِي، إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنْبُتُ لِحِيْتُهُ وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْدِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعَصْلِ عَنْهُ الْيَتْمُ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لَمِنْ هُو؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُو لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَاكَ (٢).

القول الثالث: ذو القربي هم بنو هاشم.

رُوي عن: مجاهد (٢) رَجَالَتُهُ.

ابْنَا أَبِي أُمَّيَّةً، وَبَنُو جَحْشٍ. [المغني (٦/ ٤٥٩)] باختصار.

⁽١) قال الطبري في جامع البيان (١٣/ ٥٥٦): وأولى الأقوال في ذلك بالصواب عندي، قولُ من قال: «سهم ذي القربى، كان لقرابة رسول الله على من بني هاشم وحلفائهم من بني المطلب»؛ لأنّ حليف القوم منهم، ولصحة الخبر الذي ذكرناه بذلك عن رسول الله على الله على الله الله على الله الله على الله الله على الله

⁽۲) رواه مسلم (۱۸۱۲).

⁽٣) إسناده ضعيف: رواه النسائي في السنن الكبرى (٤١٤٧) واللفظ له، والطبري (١٦١١) وعيرهما من طريق خُصيف عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: الْخُمُسُ الَّذِي لله وَلِلرَّسُولِ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَقَرَابَتِهِ، لَا يَأْكُلُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ شَيْئًا، «فَكَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُحُسُ الْخُمُسِ، وَلِذِي قَرَابَتِهِ مُحُسُ الْخُمُسِ، وَلِلْيَتَامَي

واختلفوا في سهمهم اليوم على أقوال: واختلفوا في سهمهم اليوم على أقوال: أحدها: أنه لهم أبداً كما كان لهم من قبل. قاله الشافعي (١)، وأحمد (٢) رحمهما الله.

مِثْلُ ذَلِكَ، وَلِلْمَسَاكِينِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلِإَبْنِ السَّبِيلِ مِثْلُ ذَلِكَ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: قَالَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَاَعَلَّمُواْ أَنَّمَا غَنِمَتُم مِن شَىءٍ فَأَنَّ لِلَهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَى وَٱلْمَسَاكِينِ وَآبُنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [الأنفال: ١٤] وَقَوْلُهُ ظَلَّتَ: ﴿ لِللَّهِ ﴾ ابْتِدَاءُ كَلَام لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا لله ظَلْقَ وَالْفَيْءِ وَالْحُمُسِ بِذِكْرِ نَفْسِهِ، لِأَنَّمَا أَشْرَفُ الْكَشْبَاءَ كُلَّهَا للهُ مَنْ فَي الْفَيْءِ وَالْحُمُسِ بِذِكْرِ نَفْسِهِ، لِأَنَّمَا أَشْرَفُ الْكَشْب، وَلَمْ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَقَدْ قِيلَ: يُؤْخَذُ مِنَ الْغَنِيمَةِ شَيْءٌ فَيُجْعَلُ فِي الْكَعْبَةِ وَهُوَ السَّهُمُ الَّذِي لله ﷺ إِلَى الْإِمَامِ يَشْتَرِي الْكُرَاعَ مِنْهُ وَالسِّلَاحَ، وَيُعْطِي مِنْهُ مَنْ رَأًى مِّنْ رَأًى فِيهِ غَنَاءً وَمَنْفَعَةً لِأَهْلِ

الإسلّام.

وَمِنْ أَهْلَ الْحُدِيثِ وَالْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَالْقُرْآنِ، وَسَهُمْ لِذِي الْقُرْبَى وَهُمْ بَنُو هَاشِم وَبَنُو الْمُطَّلِ بَيْنَهُمُ الْغَنِيُّ مِنْهُمْ وَالْفَقِيرُ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لِلْفَقِيرِ مِنْهُمْ دُونَ الْغَنِيِّ كَالْيَتَامَى وَابْنِ السَّبِيلِ، وَهُو أَشْبَهُ الْفَوْلَيْنِ بِالصَّوَابِ عِنْدِي، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ، وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَاللَّكُرُ وَالْأَنْثَى سَوَاءٌ، لِأَنَّ الله عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وَقِيلَ لَهُ: خُذْ أَيَّهَمَا شِئْتَ، وَالْأَرْبَعَةُ أَخْمَاسٍ يَقْسِمُهَا الْإِمَامُ بَيْنَ مَنْ حَضَرَ الْقِتَالَ مِنَ الْسُلِمِينَ الْمَالِغِينَ.

(١) الأم (٤/ ١٥٤).

(٢) قال ابن قدامة: وَفِي هَذِهِ المُسْأَلَةِ فُصُولٌ خَسَةٌ: (٥٠٨٣) أَحَدُهَا: أَنَّ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى ثَابِتٌ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ عَلَيْقٍ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ، وَالْخِلَافُ فِيهِ. وَقَدْ ذَكَرَهُمْ الله تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مِنْ ذَوِي السِّهَامِ. المغني (٦/ ٤٦٠).

🕸 والثاني: أنه إلى الإمام يضعه حيث شاء.

وهو قول: قتادة(1)، وسفيان الثوري(1)، ومالك(7) رحمهما الله.

زاد مالك فقال: ويُعْطَى قرابة رسول الله عَلَيْ منها(٤).

والثالث: أن سهمهم سقط بموته ﷺ وهو مردود على باقي السهام الثلاثة.

وهو قول: أبي حنيفة (٥) كِمَالَتُهُ.

وحجته: إجماع الصحابة على قسمتهم الغنيمة على ثلاثة أسهم (١).

وقد أجاب الإمام الشافعي عليه فقال: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ مُرْسَلٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُمَر

(۱) إسناده حسن: رواه الطبري في التفسير (١٦١١٨) قال: حدثنا ابن بشار قال، حدثنا عبد الأعلى قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: أنه سئل عن سهم ذي القربي فقال: كان طُعْمة لرسول الله ﷺ ما كان حيًّا، فلما توفي جُعل لوليّ الأمر من بعده.

(٢) قال ابن المنذر في الأوسط (٦/ ١٠٤) وكان سفيان الثوري يقول: الغنيمة ما أخذ المسلمون قسراً فصارت في أيديهم من الكفار، فالخمس من ذلك إلى الإمام يضعه حيث أراه الله.

(٣) في المدونة (١/ ٥١٤) فِي قَسْمِ الْفَيْءِ وَأَرْضِ الْحَرَاجِ وَالْخُمْسِ قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْفَيْءَ كَيْفَ يُقْسَمُ وَهَلْ سَمِعْتَ مِنْ مَالِكِ فِيهِ شَيْئًا؟

قال: قَالَ مَالِكٌ: الْفَيْءُ وَالْخُمْسُ سَوَاءٌ يُجْعَلَانِ فِي بَيْتِ الْمَالِ قَالَ: وَبَلَغَنِي عَمَّنْ أَثِقُ بِهِ أَنَّ مَالِكًا قَالَ: وَبَلَغَنِي عَمَّنْ أَثِقُ بِهِ أَنَّ مَالِكًا قَالَ: وَيُعْطِي الْإِمَامُ أَقْرِبَاءَ رَسُولِ الله عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى وَيُجْتَهِدُ.

(٤) انظر المصدر السابق.

وقال ابن العربي في احكام القرآن (٢/ ٤ °٣): وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَأَشْهَبَ، وَعَبْدِ الْمُلِكِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْفَيْءَ وَالْخُمُسَ يُجْعَلَانِ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَيُعْطِي الْإِمَامُ قَرَابَةَ رَسُولِ الله ﷺ مِنْهُمَا. وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِم عَنْ مَالِكِ: أَنَّ الْفَيْءَ وَالْخُمُسَ وَاحِدٌ.

(٥) قال السَّرخسي فِي الْمَبسوطُ (١٠ / ٩): فَأَمَّا سَهْمُ ذَوِي الْقُرْبَى فَقَدْ «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصْرِفُهُ إِلَيْهِمْ فِي حَيَاتِهِ وَهُمْ صُلْبِيَّةُ بَنِي هَاشِمِ وَبَنِي المُطَّلِبِ» وَلَمْ يَبْقَ لَمُمْ ذَلِكَ بَعْدَهُ عِنْدَنَا.

(7) قَالَ السرخسي في المبسوط (1 1 / 1 أ): وَإِنَّهَا حَمَلْنَاهُ عَلَىٰ هَذَا لِإِجْمَاعِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عَلَى قِسْمَةِ الْخُمُسِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُم وَلَا يُظَنَّ بِهِمْ أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِمْ هَذَا النَّصُّ وَلَا أَنَّهُمْ مَنَعُوا حَقَّ ذَوِي الْقُرْبَى فَعَرَفْنَا بِإِجْمَاعِهِمْ أَنَّهُ لَمَ يَنُقَ إِلَّا الِاسْتِحْقَاقُ لِأَغْنِيَائِهِمْ.

عَلَيْك، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً فَلَا تَحْتَجَّ بِمَا لَيْسَ بِحَجَّةٍ وَاجْعَلْهُ كَمَا لَمْ يَكُنْ (١).

🕏 والرابع: أنه لقرابة الخليفة القائم بأمور الأمة:

حكاه الماوردي وغيره (٢).

والخامس: يُجعل سهم ذي القربي في الخيل والعدة في سبيل الله:

وهو قول: الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب^(٣).

قال ابن المنذر كَاللهُ: وقالت طائفة: يُجعل سهم ذي القربى في الخيل والعدة في سبيل الله، روينا عن الحسن بن محمد بن علي أنه قال في سهم الرسول وسهم ذي القربى: اجتمع رأي أصحاب رسول الله ﷺ على أن يجعلوا هذين السهمين في الخيل والعدة في سبيل الله، فكان ذلك خلافة أبي بكر وعمر (٤).

المسألة الثامنة عشر: هل يُسهم للغني والفقير من ذي القربي، أمر الغني فقط؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

🕸 القول الأول: أن كليهما يُعْطَى، الغنى والفقير سواء.

وظاهر قولهم يقتضي إعطائهم من أجل الإسلام، لا من أجل الفقر.

⁽١) الأم (٤/٥٥١).

⁽٢) النكت والعيون (٢/ ٣٢١).

⁽٣) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٤٨٢)، والنسائي في الكبرى (٤٤٢٩) وغيرهما من طرق عَنْ قَيْسٍ بْنِ مُسْلِمٍ الجُّنَكِي قَالَ: سَأَلْتُ الحُسَنَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُنَفِيَّةِ عَنْ قول الله تعالى: ﴿وَاَعْلَمُواْ أَنَمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ ﴿ [الانفال: ١١] قَالَ: هَذَا مِفْتَاحُ كَلَام لله اللَّنْيَا وَالْآ بُولِ الله عَلَيْقِ فِي هَذَيْنِ السَّهْمَيْنِ قَالَ وَالْآ بُولِي الْقُرْبَى فَاخْتَلَفُوا بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ الله عَلَيْقِ فِي هَذَيْنِ السَّهْمَيْنِ قَالَ قَائِلٌ: سَهُمْ ذِي الْقُرْبَى لِقَرَابَةِ الْخَلِفَةِ، وَاجْتَمَعَ رَأْيُ قَالَ قَائِلٌ: سَهُمْ ذِي الْقُرْبَى لِقَرَابَةِ الْخَلِفَةِ، وَاجْتَمَعَ رَأْيُ أَصْحَابٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَقَالَ قَائِلٌ: سَهُمْ ذِي اللّهُ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي خِلافَةِ أَصْحَابٍ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَكَانَ ذَلِكَ فِي خِلافَةِ أَيْ بَكُرٍ وَعُمَرَ، قُلْتُ لَهُ: « إِنَّهُ كَانَ يَكُرَهُ أَنْ يُدَّعَى عَلَيْهِ خِلَافُهُمَا» وتقدم تخريجه مطولاً.

⁽٤) الأوسط (٦/١٠٣).

وهو قول: الشافعي (١)، وأحد (٢)، وأبي ثور (٣)، رحمهم الله. ورُوي عن: عمر بن عبد العزيز (٤)، ومكحول (٥) رحمهم الله. وحجتهم: ظاهر قوله تعالى: ﴿وَلِذِي ٱلْقُرُبَى ﴾ الآية [الانفال:٤١].

(١) قال في الأم (٤/ ١٥٤): فَيُعْطَى جَمِيعُ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى حَيْثُ كَانُوا لَا يَفْضُلُ مِنْهُمْ أَحَدٌ حَضَرَ الْقِتَالَ عَلَى أَحَدٍ لَمْ يَحْضُرُهُ إِلَّا بِسَهْمِهِ فِي الْغَنِيمَةِ كَسَهْمِ الْعَامَّةِ، وَلَا فَقِيرٌ عَلَى غَنِيٍّ وَيُعْطَى الرَّجُلُ سَهُمَيْنِ وَالْمُرَاّةُ سَهْمًا وَيُعْطَى الصَّغِيرُ مِنْهُمْ وَالْكَبِيرُ سَوَاءً، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَعْطُوا بِاسْمِ الْقَرَابَةِ وَكُلُّهُمْ يَلْزَمُهُ اسْمُ الْقَرَابَةِ فَإِنْ قَالَ: قَائِلٌ قَدْ أَعْطَى رَسُولُ الله ﷺ بَعْضَهُمْ مِائَةَ وَسْقٍ وَبَعْضَهُمْ أَقَلَ الله عَلَيْ اللهُ عَلَيْهِ بَعْضَهُمْ مِائَةً وَسْقٍ وَبَعْضَهُمْ أَقَلَ اللهَ عَلَيْهِ بَعْضَهُمْ مِائَةً وَسْقٍ وَبَعْضَهُمْ أَقَلَ اللهَ عَلَيْهِ اللهَ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهَ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ مَائِلَةً وَسْقٍ وَبَعْضَهُمْ أَقَلَ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُمْ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الل

(٢) قَالَ ابن قدامة (٦/٢٦): [الْفَصْلُ الْخَامِس غَنِيَّهُمْ وَفَقِيرَهُمْ سَوَاءٌ فِي تَقْسِيم سَهْم ذَوِي الْقُرْبَى].

أَنَّ غَنِيَّهُمْ وَفَقِيرَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ. وَقِيلَ: لَا حَقَّ فِيهِ لِغَنِيٍّ. قِيَاسًا لَهُ عَلَى بَقِيَّةِ السَّهَامِ. وَلَنَا عُمُومُ قوله تعالى: ﴿وَلِذِى ٱلْقُرْبَى﴾ [الاننال:١١] وَهَذَا عَامٌ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ يَئِيَّةٍ كَانَ يُعْطِي أَقَارِبَهُ كُلَّهُمْ، وَفِيهِمْ الْأَغْنِيَاءُ، كَالْعَبَّاسِ وَغَيْرِهِ. وَلَمْ يُنْقُلْ بَغَيْرِهُ لَلْغَنْمِيعُ الْفَقَرَاءِ مِنْهُمْ، وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي «مُسْنَدِهِ»، «أَنَّ النَّبِيَ يَئِيَّةٍ أَعْطَى الزُّبَيْرَ سَهْمًا وَأَمَّهُ سَهْمًا، وَفَرَسَهُ سَهْمَيْنِ».

وَإِنَّهَا أَعْطَى أُمَّهُ مِنْ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى، وَقَدْ كَانَتْ مُوسِرَةً، وَلَمَا مَوَالِ وَمَالٌ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ مُسْتَحَقِّ بِالْقَرَابَةِ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ، كَالْمِرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ لِلْأَقَارِبِ. وَلِأَنَّ عُثْمَانَ وَجُبَيْرًا طَلَبَا حَقَّهُمَا مِنْهُ، وَسَأَلًا عَنْ عِلَّةٍ مَنْعِهِمَا وَمَنْع قَرَابَتِهِمَا، وَهُمَا مُوسِرَانِ، فَعَلَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ بِنُصْرَةِ بَنِي الْمُطَّلِبِ مُونَهُمْ، وَكُونِهِمْ مَعَ بَنِي هَاشِم كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَلَوْ كَانَ الْيَسَارُ مَانِعًا وَالْفَقْرُ شَرْطًا، لَمْ يَطْلُبَا مَعَ عَلَمِهِ، وَلَعَلَلُ النَّبِيِّ عَيْقَةً مَنْعَهُمًا بِيسَارِهِمَا وَانْتِفَاءِ فَقْرِهِمَا.

(٣) قال ابن المنذر في الأوسط (٦/٦٠): واختلفوا في اعطاء الغني منهم فكان الشافعي يقول: لا يفضل فقير على عني لأنهم أعطوا باسم القرابة، وبه قال أبو ثور.

(٤) نقله الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٢١٩) عن عمر بن عبد العزيز. وكذلك نقله ابن العربي المالكي في أحكام القرآن (٤٠٣/٢) فقال: وَرَوَى دَاوُد بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ عَنْ عَمِّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ الْقَرَابَةَ لَا لِلسَّلْمِ مِنْهُ إِلَّا بِالْفَقْرِ.

(٥) قالَ ابنَ المنذر في الأوسَط (٦/٦ُ٦) وروينا عن مكَّحول أنهَ قالَ: الخمس بمنزلة الفيء، يُعطى منه الغني والفقير. 🕸 القول الثاني: أنه للفقير دون الغني من ذي القربي.

وهو قول: أبي حنيفة (١)، ومالك (٢)، النسائي (٦) رحمهم الله.

قلت: وسبب خلافهم: هل يعطى ذي القربى من أجل قرابتهم، أم من أجل الفقر، فمن قال للقرابة قال: يُسهم لهم مطلقا، ومن قال للفقر: منعهم إن كانوا أغنياء والله أعلم.

⁽١) قال السرخسي في المبسوط (١٠/١٠): وَإِنَّمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى هَذَا لِإِجْمَاعِ الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ عَلَى قِسْمَةِ الْخُمُسِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُم وَلَا يُظَنَّ بِهِمْ أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِمْ هَذَا النَّصُّ، وَلَا أَنَهُمْ مَنَعُوا حَقَّ ذَوِي الْقُرْبَى فَعَرَفْنَا بِإِجْمَاعِهِمْ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْإِسْتِحْقَاقُ لِأَغْنِيَائِهِمْ.

وقال الكاساني في بدائع الصنائع (٧/ ١٢٥): (وَأَمَّا) عِنْدَنَا فَعَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ بَقِي وَاخْتَلَفَ الْشَايِخُ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَانَ لِفُقَرَاءِ الْقَرَابَةِ دُونَ أَغْنِيَائِهِمْ، يُعْطَوْنَ لِفَقْرِهِمْ وَحَاجَتِهِمْ لَا لِقَرَابَتِهِمْ، وَقَدْ بَقِي كَذَلِكَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى فُقَرَاءُ قَرَابَتِهِ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - كِفَايَتَهُمْ دُونَ أَغْنِيَائِهِمْ، وَيُقَدَّمُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ الْفُقْرَاءِ وَيُجَاوَزُ لَهُمْ مِنْ الْخُمْسِ أَيْضًا وَالسَّلامُ - كِفَايَتَهُمْ دُونَ أَغْنِيَائِهِمْ، وَيُقَدَّمُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ الْفُقْرَاءِ وَيُجَاوَزُ لَمُمْ مِنْ الْخُمْسِ أَيْضًا لِللَّكَامَ عَنْ الْفُقْرَاءِ اللَّهِمِينَ دُونَهُمْ فَيْقَالَمُ لَكُنْ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى غَيْرُهُمْ مِنْ فُقَرَاءِ اللَّهِمِينَ دُونَهُمْ فَيْقَالُمُ لَكُنْ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى غَيْرُهُمْ مِنْ فُقَرَاءِ اللَّهِمِينَ دُونَهُمْ فَيْقَالِمُ اللّهَمْ اللّهَ الْمَعْلَى عَيْرُهُمْ مِنْ فَقَرَاءِ اللّهِمِينَ دُونَهُمْ فَيْقَالِمُ وَلَهُمْ أَلْكُونَ اللّهُ الْمَعْدَالُولُ وَلَمُ اللّهُ وَلَلْكُونَ اللّهُ وَيَلَالُولُ وَلَمُ اللّهُ وَلَا لَهُ وَلَهُمْ أَلَى الْمُؤْلِقَةُ إِلَى أَغْنِيَائِهِمْ شَيْءٌ.

⁽١) النكت والعيون (٢/ ٣٢١).

 ⁽٢) قال ابن رشد: في بداية المجتهد (٢/ ١٥٣): وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْخُمُسَ بِمَنْزِلَةِ الْفَيْءِ يُعْطَى مِنْهُ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَعَامَّةِ الْفُقَهَاءِ.

⁽٣) قالَ في السنن(عقب حديثُ ٤١٤٧): وَمِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَالْقُرْآنِ، وَسَهْمٌ لِذِي الْقُرْبَى وَهُمْ بَنُو هَاشِم وَبَنُو الْمُطَّلِبِ بَيْنَهُمُ الْغَنِيُّ مِنْهُمْ وَالْفَقِيرُ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لِلْفَقِيرِ مِنْهُمْ دُونَ الْقُرْبَى وَهُمْ أَنْفِيلِ، وَهُو أَشْبَهُ الْقَوْلَيْنِ بِالصَّوَابِ عِنْدِي، وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ.

المسألة التاسعة عشر: هل يُسهم للصبيان، والنساء، والعبيد، إذا شهدوا القتال؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال:

القول الأول: يُرضخ (١) لهم ولا يُسهم.

وهو قول: أبي حنيفة (٢)، والليث بن سعد (٣)، وسفيان الثوري (٤)، والشافعي (٥)، وأبي ثور (٢)، وأحمد بن حنبل (٧)، وإسحاق (٨). رحمهم الله تعالى.

(٧) في مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه - لإسحاق الكوسج: [٢٧٦٢]. قلت (الكوسج): هل يسهم للعبد إذا قاتل؟ قال (أحمد): يُرضخ له. قال إسحاق: كما قال. وقال ابن قدامة في المغني (٩/ ٢٥٣): (وَيُرْضَخُ لِلْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ) مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ شَيْئًا مِنْ الْغَنِيمَةِ دُونَ السَّهْمِ، وَلَا يُسْهَمُ هَمُ سَهْمٌ كَامِلٌ، وَلَا تَقْدِيرَ لَا يُعْطُونَهُ، بَلْ ذَلِكَ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ. (٨) المصدر السابق.

⁽١) الرضخ: العَطيَّة القَليلة. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (رضخ) (٢/ ٢٢٨).

⁽٢) قال السرخسي في المبسوط (١٠/١٦): وَفِيهِ بَيَانُ أَنَّهُ لَا يُسْهَمُ لِلْعَبْدِ كَمَا يُسْهَمُ لِلْحُرِّ وَبِهِ نَأْخُذُ فَإِنَّ الْعَبْدِ كَمَا يُسْهَمُ لِلْعَبْدِ كَمَا يُسْهَمُ لِلْحُرِّ وَلِيْسَ مِنْ أَهْلِ أَنْ يُجَاهِدَ بِنَفْسِهِ حَتَّى كَانَ لِلْمَوْلَى أَنْ يَمْنَعَهُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْ فَإِنَّ الْمَالِ وَالتَّبَعِ فِي الإِسْتِحْقَاقِ، وَلَكِنْ يَرْضَخُ لَهُ إِذَا قَاتَلَ الْخُرُوجِ بِغَيْرٍ إِذْنِهِ، وَلَا يُسَوَّى بَيْنَ الْأَصْلِ وَالتَّبَعِ فِي الإِسْتِحْقَاقِ، وَلَكِنْ يَرْضَخُ لَهُ إِذَا قَاتَلَ بِحَسْب جُرْأَتِهِ وَغَنَائِهِ وَكِفَايَتِهِ، وَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَخُرُجْنَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ – مَشْهُورٌ فِي الْجُرْحَى وَكَانَ يَرْضَخُ هَنَّ، وَخُرُوجُ النِّسَاءِ مَعَ رَسُولِ الله – عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ – مَشْهُورٌ فِي الْآثَارِ.

⁽٣) الأوسط لابن المنذر (٦/ ١٨٤).

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) قال الشافعي في الأم (١٥٣/٤): فَأَمَّا الذِّمِّيُّ غَيْرُ الْبَالِغِ وَالْمُرْأَةُ يُقَاتِلُونَ فَلَا يُسْهَمُ لَمُّمْ وَيَرْضَخُ لَمُمْ وَكَانَ أَحَبَّ إِنَيَّ فِي الذِّمِّيِّ لَوْ اُسْتُؤْجِرَ بِشَيْءٍ مِنْ غَيْرِ الْغَنِيمَةِ، أَوْ الْمُولُودُ فِي بِلَادِ الْحُرْبِ يُرْضَخُ لَمُمْ وَكَانَ أَحَبُ إِنَيَّ فِي الذِّمْ عِنْ الْعَنِيمَةِ، أَوْ اللَّوْنَ مِنْ لَهُ عَلَوْنَ مِنْ لَهُ وَيُرْضَخُ لَمُ مِنْ جَمِيعِ اللَّالِ كَانَ مَذْهَبًا وَأَحَبُّ إِنَيَّ أَنْ اللَّهُ عَلَوْنَ مِنْ الْخُرْثِيِّ وَالشَّيْءِ اللَّمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْمِ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّ

⁽٦) الأوسط (٦/ ١٨٥).

وقال الزهري: لَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّهُ قُسِمَ لِلنِّسَاءِ، وَالْعَبْدِ (١).

وقال عمرو بن شعيب: لَا سَهْمَ لِعَبَدٍ مَعَ المُسْلِمِينَ (٢).

وقال الأوزاعي: سمعنا أنه لا يُسهم للعبد، ولا للأجير، ولا يُرضخ لهم، إلا أن يُحذى بغنيمة، أو يكون لهم بلاء فترضخ لهم (٣).

وقال أبو عبيد: وَإِنَّهَا هُوَ رَضَخٌ يُرْضَخُ لِلْمَمْلُوكِ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ إِذَا أَغْنَى، فَأَمَّا الْعَطَاءُ الْجَارِي، فَلَا حَظَّ لِلْمَهَالِيكِ فِيهِ، عَلَى هَذَا أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ وَجَمَاعَتِهِمْ، أَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْمَهَالِيكِ فِي بَيْتِ الْمَالِ (٤٠).

وقال البغوي: وَالْعَمَل على هَذَا عِنْد أَكْثر أَهْلِ الْعِلْمِ أَن العبيد، وَالصبيان، والنسوان، إِذَا حَضَرُوا الْقِتَال، يُرضخ لهُمْ، وَلَا يُسهم لهُمْ، وَذَهب الأوْزاعِي إِلَى أَنّهُ يُسهم لهُمْ، وَقَالَ: لِأَنّ النّبِي ﷺ أَسْهم لِلصّبيانِ والنّسُوانِ بِخيْبر، وَإِسْنَاده ضَعِيف لَا تقوم بهِ الحُجّة.

وقال الخطابي: قد ذهب أكثر الفقهاء إلى أن النساء، والعبيد، والصبيان لا يسهم لهم إنها يرضخ لهم، إلا أن الأوزاعي قال: يسهم لهن (٥).

گ أدلة هذه القول:

عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ، قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ بْنُ عَامِرِ الْحُرُورِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ، عَنِ الْعَبْدِ وَالْمُرْأَةِ يَخْضُرَانِ المُغْنَمَ، هَلْ يُقْسَمُ لَهُمَا؟ وَعَنْ قَتْلِ الْوِلْدَانِ؟ وَعَنِ الْيَتِيمِ مَتَى

⁽١) نقله ابن المنذر في الأوسط (٦/ ١٨٦).

⁽٢) إسناده صحيح: رواه عبد الرزاق (٩٤٤٧) عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ قَالَ: قَالَ لَنَا عَمْرُو بْنُ شُعَيْبِ: لَا سَهْمَ لِعَبَدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا عِنْدَ ذَلِكَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ: أَنَّ عَبْدَا وَجَدَ رَكْزَةً عَلَى زَمَنِ عُمَرُ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخَذَهَا مِنْهُ عُمَرُ فَابْتَاعَهُ مِنْهُ، وَأَعْتَقَهُ، وَأَعْطَاهُ مِنْهَا مَالًا، وَجَعَلَ سَائِرَهَا فِي مَالِ المُسْلِمِينَ.

⁽٣) الأوسط (٦/ ١٨٨).

⁽٤) نقله ابن زنجويه عنه في الأموال (٨٩١).

⁽٥) معالم السنن (٤/ ٤٩).

يَنْقُطِعُ عَنْهُ الْيُتْمُ؟ وَعَنْ ذَوِي الْقُرْبَى مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ لِيَزِيدَ: اكْتُبْ إِلَيْهِ، فَلُوْلَا أَنْ يَقَعَ فِي أُخْوُقَةٍ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، اكْتُبْ: "إِنَّكَ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْمُرْأَةِ وَالْعَبْدِ يَحْضُرَانِ الْمُغْنَمَ، فِي أُخْوَقَةٍ مَا كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ قَتْلِ اللَّهُ عَلْمَ مَنْ الْعُلَمِ اللَّهِ عَنْ اللَّهُمْ، وَأَنْتَ فَلَا تَقْتُلْهُمْ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَنْهُ اللهُ عَلْمَ مِنْهُمُ مَا عَلِمَ وَاللَّهُ مَا عَلِمَ مَلَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اللهُ اللَّيْعِ مَنَ الْعُلَمِ الَّذِي قَتَلَهُ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اللهُ اللَّهُ مَا عَلَمَ اللَّذِي عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اللهُ اللَّهُ مَا عَلِمَ اللَّذِي عَنِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللهُ اللَّذِي عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَوْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مُنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مُنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ مُنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مُنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مُنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مُنَا اللَّهُ عَلَيْكَ عَلَيْكَ قَوْمُنَا اللَّهُ مُنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكَ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْمُلْ الْمُعْ الْمَامُ الْمُعْمَا الْمُعْمُ عَلَيْكَا عَلَى الْمُعْمُ عَلَيْكَا عَلَى الْمُعْمُ عَلَيْكَ الْمُعْمُ عَلَيْكَ عَلَيْكَ الْمُعْمِعُ عَنْهُ الْمُعْمُ عَلَيْكَ عَلَيْكَ عَلَيْكَ عَلَيْكَ وَكُتَبُتَ الْمُعْمِى عَنْ الْمُعْمِعُ عَنْهُ الْعَلْمُ عَلَيْكَ عَلَيْكَ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ اللَّهُ عَلَيْكَ الْمُعْمُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ

وعَنْ عُمَيْرٍ، مَوْلَى آبِي اللَّحْمِ عَلَيْهِ قَالَ: «شَهِدْتُ خَيْبَرَ مَعَ سَادَتِي، فَكَلَّمُوا فِيَّ رَسُولَ الله ﷺ، وَكَلَّمُوهُ أَنِّي مَمْلُوكُ، قَالَ: فَأَمَرَ بِي، فَقُلِّدْتُ السَّيْف، فَإِذَا أَنَا أَجُرُّهُ، فَأَمَرَ بِي بَشَيْءٍ مِنْ خُرْثِيِّ المَتَاعِ، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ رُقْيَةً كُنْتُ أَرْقِي بِهَا المَجَانِينَ، فَأَمَرَنِي بِطَرْحِ بَعْضِهَا، وَحَبْسِ بَعْضِهَا»(٢).

قَالِ الترمذي تَعْلَاثُهُ: وَفِي البَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيخٌ وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ، لَا يُسْهَمُ لِلْمَمْلُوكِ، وَلَكِنْ يُرْضَخُ لَهُ بِشَيْءٍ، وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ، لَا يُسْهَمُ لِلْمَمْلُوكِ، وَلَكِنْ يُرْضَخُ لَهُ بِشَيْءٍ، وَالعَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ (٣).

⁽۱) رواه مسلم (۱۸۱۲).

⁽۲) إسناده صحيح: رواه أبو داود (۲۷۳۰)، والترمذي (۱۵۵۷)، والنسائي في الكبرى (۲۷۹۳)، وابن ماجه (۲۸۵۸)، وأحمد (۲۱۹٤۰)، والدارمي (۲۵۱۸)، وأبو عوانة (۲۸۹۸، ۲۸۹۹)، وابن حبان (۲۸۹۸)، والحاكم (۲۵۹۲) من طريق عن محمد بن زيد بن المهاجر، حدثني عمير مولى آبي اللحم .

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقال البيهقي: أَخْرَجَ مُسْلِمٌ بِهَٰذَا الْإِسْنَادِ حَدِيثًا آخَرَ فِي الزَّكَاةِ، وَهَذَا المُثنُ أَيْضًا صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِ. السنن الكبرى (١٢٩١٤).

وصححه الألباني في إرواء الغليل (١٢٣٤).

⁽٣) السنن (١٥٥٧).

واستدل طائفة من العلماء (١): بها رواه عبد الله بْنِ عُمَرَ ﴿ الله عَلَىٰ رَسُولَ الله ﷺ عَرَضَهُ يَوْمَ الْحَنْدَقِ، وَأَنَا عَرْضَهُ يَوْمَ الْحَنْدَقِ، وَأَنَا الْبُنُ خَسْ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي ثُمَّ عَرَضَنِي يَوْمَ الحَنْدَقِ، وَأَنَا الْبُنُ خَسْ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي قَالَ نَافِعٌ: فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُو خَلِيفَةٌ، فَحَدَّثُتُهُ هَذَا الحَدِيثَ فَقَالَ: ﴿ إِنَّ هَذَا لَحَدُّ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ، وَكَتَبَ إِلَى عَبَّلِهِ أَنْ يَفْرِضُوا لَمِنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةً ﴾ (٢).

وعن فضالة بن عبيد: «أنهم كانوا مع النبي ﷺ في غزوة قال: وفينا مملوكين فلم يقسم لهم»(٣).

🚭 القول الثاني: لا يُرضخ لهم ولا يُسهم.

وهو قول: مالك بن أنس(٤) كَمْلَتْهُ.

وهو ظاهر ما رُوي عن: عمر بن الخطاب (٥) ﷺ.

(١) قال ابن المنذر في الأوسط (٦/ ١٨٤) [ذكر الخبر على أن غير البالغ لا سهم له]، وأورد الحديث تحته.

(٢) رواه البخاري (٢٦٦٤)، ومسلم (١٨٦٨).

(٣) رواه ابن أبي ليلي واختُلف عليه فيه:

فرواه سفيان عن ابن أبي ليلي عن رجل عن فضالة – كها عند أحمد في المسند (٢٣٩٦٠).

ورواه سفيان – في وجه له- عن ابن أبي ليلي عن رجل عن أبيه عن فضالة به – كها عند أحمد (٢٣٩٦١).

ورواه الثوري – في وجه ثالث له- عن ابن أبي ليلي عن فضالة به كها عند عبد الرزاق (٩٤٥٠). وحيثها دار الحديث دار على ابن أبي ليلي، وهو (صدوق سيئ الحفظ جدا) التقريب.

(٤) في المدونة (١/ ٥١٩): قلت: أرأيت الصبيان والعبيد والنساء هل يضرب لهم في الغنيمة بسهم إذا قاتلوا في قول مالك؟

قال: لا، قلت: أفيرضخ لهم في قول مالك؟ قال: سألنا مالكا عن النساء هل يرضخ لهن من الغنيمة؟ قال: ما سمعت أحدا أرضخ للنساء، والصبيان عندي بمنزلة النساء، وقد قال مالك في العبيد: ليس لهم سهم. قلت: أرأيت التجار إذا خرجوا في عسكر المسلمين، أيرضخ لهم أم لا؟ قال: سمعت مالكا يقول في الأجير: إنه إذا شهد.

(٥) إسناده ضعيف: رواه ابن أبي شيبة (٣٣٢٠٨)، وابن المنذر في الأوسط (٦٢٦٨) من طريق

القول الثالث: يُسهم للصبيان إذا شهدوا القتال.

وهو قول: الأوزاعي(١) يَخْلَلْلُهُ.

🕸 القول الرابع: يُسهم للعبيد إذا شهدوا القتال:

رُوي عن: الأسود بن يزيد، والحسن البصري، وعمر بن عبد العزيز، وإبراهيم النخعي (٢). رحمهم الله.

🟶 القول الخامس: يُسهم للعبد إذا اختلفوا فيه.

وهو قول: أبي ثور (٣) كِمْلَلْلَهُ.

القول السادس: يُسهم للنساء إذا شهدن القتال.

رُوي عن: الأوزاعي(١٤) لَحَمَالُللهُ.

حَجَّاجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: «لَيْسَ لِلْعَبْدِ مِنَ الْغَنِيمَةِ شَيْءٌ».

وفي الإسناد:حجاج بن أرطأة، وهو (ضعيف).

وسعيد بن المسيب لم يسمع من عمر، في قول جمهور العلماء (جامع التحصيل).

- (١) قال ابن المنذر في الأوسط (٦/ ١٨٥): وفيه قول ثان وهو أن يسهم له كذلك قال الأوزاعي وقد روينا عن القاسم وسالم أنهما قالا في الصبي يغزي به والجاريه والمرأة الحرة لا نرى لهؤلاء من غنائم المسلمين شيئا.
- (٢) قال ابن المنذر في الأوسط (٦/ ١٨٦) ذكر الاختلاف في العبيد يحضرون الحرب وما يعطون اختلف أهل العلم في العبيد يحضرون قسم الغنائم وقد حضروا الوقعه فقالت طائفه: يسهم لهم روينا عن الأسود بن يزيد أنه قال شهد القادسية عبيد فضرب لهم سهانهم، وهذا قول الحسن البصري وإبراهيم النخعى وروينا ذلك عن عمر بن عبد العزيز.

قلت: لا أعلم إسناداً عنهم بذلك - والله أعلم.

ونقله عنهم أيضاً ابن قدامة في المغنى (٢٥٣/٩).

- (٣) قال ابن المنذر في الأوسط (٦/ ١٨٦): وقال أبو ثور إن كانوا قد اختلفوا فيه فإنه يُسهم له، . وذلك أن حرمته وحرمة الحر بمنزلةٍ من طريق الدين، ويقاتل كها يقاتل الحر، وأكثر، وفيه من الغناء ما في الحُر.
 - (٤) نقله عنه الخطابي في معالم السنن (٢/ ٣٠٧).

كروحجة هذا القول:

ما رواه حَشْرَجُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ أَبِيهِ أَنَّهَا خَرَجَتْ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ سَادِسَ سِتِّ نِسْوَةٍ، فَبَلَغَ رَسُولَ الله ﷺ فَبَعْثَ إِلَيْنَا فَجِئْنَا فَرَأَيْنَا فِيهِ الله عَلَيْهِ، فَبَعَثَ إِلَيْنَا فَجِئْنَا فَرَأَيْنَا فِيهِ الْغَضَبَ فَقَالَ: «مَعَ مَنْ خَرَجْتُنَّ، وَبِإِذْنِ مَنْ خَرَجْتُنَّ؟» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله خَرَجْنَا نَغْزِلُ الشَّعَرَ وَنُعِينُ بِهِ فِي سَبِيلِ الله، وَمَعَنَا دَوَاءُ الجُرْحَى، وَنُنَاوِلُ السِّهَامَ وَنَسْقِي السَّوِيقَ. فَقَالَ: «قُمْنَ». حَتَّى إِذَا فَتَحَ الله عَلَيْهِ خَيْبَرَ «أَسْهَمَ لَنَا كَمَا أَسْهَمَ لِلرِّجَالِ». السَّوِيقَ. فَقَالَ: يَا جَدَّةُ وَمَا كَانَ ذَلِكَ؟ قَالَتْ: غَرًا (١٠).

(۱) إسناده ضعيف: رواه أبو داود (۲۷۲۹)، والنسائي في الكبرى (۸۸۲۸)، وأحمد (۲۷۰۹۲)، وابن المنذر وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (۳۲۹۵)، وابن المنذر في الأوسط (۲۱۷۵)، والطبراني في الكبير (۲۵/۷۳)، والبيهقي في الكبرى (۲۹۱۵)، من طريق رَافِعُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ زِيَادٍ، حَدَّثَنِي حَشْرَجُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ أَبِيهِ به.

وفي الإسناد:

رَافِعُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ زِيَادٍ، ذكره ابن حبان في الثقات، وجهَّل حاله ابن حزم، و ابن القطان. حَشْرَجُ بْنُ زِيَادٍ، ذكره ابن حبان في «الثقات» و قال ابن حزم و ابن القطان: إنه مجهول، و قال عبد الحق: لم يرو عنه إلا رافع.

وقال الذهبي: لا يُعرف، وقال ابن حجر: مقبول. (التهذيب، وتقريب التهذيب).

وقد ضعَّف الحديث طائفة من أهل العلم:

قال الخطابي: واسناده ضعيف لا تقوم الحجة بمثله. معالم السنن (٢/ ٣٠٧).

وقال الزيلُعي: وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمِ هَذَا الْحَدِيثَ، ثُمَّ قَالَ: وَرَافِعٌ، وَحَشْرَجٌ مَجْهُولَانِ، وَأَصَابَ فِي ذَلِكَ، [نصب الراية (٣/ ٤٢٢)].

وقال ابن الملقن: حَدِيث ابْن عَبَّاس هَذَا دالٌّ عَلَى ضَعْف حَدِيث حشرج بن زِيَاد عَن جدَّته أُمِّ أَبِيه. البدر المنر (٧/ ٣٦٦).

وقال الحافظ ابن حجر: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ فِي حَدِيثٍ، وَحَشْرَجٌ بَجْهُولٌ. التلخيص الحبير (٣/ ٢٢٢).

وقال الألباني: ضعيف. إرواء الغليل (١٢٣٨).

كروأجابوا على الحديث بأجوبة:

الجواب الأول: بأن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة، ومخالف للأحاديث الصحاح بأن النساء لا يُسهم لهن .

الجواب الثاني: أنه ليس صريحاً في أنه على أسهم لهن إنها هو على سبيل الرضخ، وذلك أنه أعطاهم تمراً، ولو كان سهماً لما اكتُفى بالتمر دون غيره من المغانم (١).

واستدلوا أيضاً: بها رواه مَكْحُولُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِنِسَاءٍ بِخَيْبَرَ سَهْمًا سَهْمًا (٢).

ويُجاب عليه: بنفس الجوابين السابقين، أن الحديث ضعيف لا تقوم به الحجة، أو الله عليه وضيخ لهن وسياه الراوي سهاً.

وبها رواه خَالِدِ بْنِ سَيْحَانَ، قَالَ: «شَهِدْتُ مَعَ أَبِي مُوسَى أَرْبَعَ نِسْوَةٍ، أَوْ خَمْسَةً مِنْهُنَّ أُمُّ مَجَزَأَةَ بْنِ ثَوْرٍ فَكُنَّ يَسْقِينَ المُاءَ وَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى فَأَسْهَمَ هَٰئَنَّ »(٣).

ويُجاب عليه: بنحو ما تقدم.

(١) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (١٢٩١٥)، ومعالم السنن للخطابي (٢/ ٣٠٧).

(٢) مرسل: رواه ابو داود في المراسيل (٢٧٩) قال: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ مَكُحُولُ به.

ومكحول تابعي لم يدرك النبي ﷺ فهو مرسل.

قال البيهقي: وَرُونِيَ عَنْ مَكْحُولٍ وغَيْرِهِ فِي الْإِسْهَامِ هَنَّ بِخَيْبَرَ وَهُوَ مُنْقَطِعٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ السنن الكبرى (١٢٩١٥).

وقال الحافظ ابن حجر: وروى أبو داود في المراسيل من طريق مكحول أن النبي ﷺ أسهم للنساء والصبيان والخيل وهذا مرسل [التلخيص الحبير (٣/ ٢٢٤)].

(٣) رواه ابن أبي شيبة (٣٣٢١٨)، و(٣٣٨١٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١٥٣) من طريق شُعْبَةُ، عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ مُزَاحِمٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَيْحَانَ به.

وفي إسناده: ١- خَالد بن سيحان، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ١٥٣)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/ ٣٣٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وخالد بن سيحان، قال ابن الجنيد في سؤلاته (٦٨٣) قلت ليحيى بن معين: العوام بن مزاحم روى عنه أحد غير شعبة؟ قال: «ما أعلمه».

وذكره ابن حبان في الثقات (٢٠٣/٤).

قلت: والراجح – والله أعلم – أن النساء لا يُسهم لهن ولو شهدن القتال، ولكن يُرضخ لهنّ، كما ورد في الأحاديث الصحاح، ويكون معنى الإسهام في الأحاديث الواردة بمعنى الرضخ – هذا إن ثبتت – وعلة عدم الإسهام لهنّ والله أعلم بأنهن لسن من أهل القتال، ولا تحصل المنعة بهنّ، ولا يغنين عن الرجال في القتال، فأشبه المعدومات في الدفع، والمنع فيرضخ لهنّ فقط لحصول نوع منفعة كمداواة المرضى وسُقيا المجاهدين ونحوه، والله تعالى أعلم.

المسألة العشرون: أيُسهم للمريض والذي يضل في أرض العدو؟

قال في المدونة (١/ ٢٠٠): في سهمان المريض والذي يضل في أرض العدو.

قلت: أرأيت الرجل يخرج غازيا فلا يزال مريضاً حتى شهد القتال وتحرز الغنيمة، أيكون له فيها سهم أم لا؟ قال مالك: نعم له سهمه.

قال ابن القاسم: وبلغني عن مالك أنه قال في الفرس إذا رهص: أنه يضرب له بسهم وهو بمنزلة الرجل المريض.

قال ابن القاسم: قال مالك في القوم يغزون في البحر يسيرون يوما فتضربهم الريح فتفرقهم الريح، وترد الريح بعضهم إلى بلاد المسلمين ويمضي بعضهم إلى أرض العدو فيلقون العدو فيغنمون؟ قال مالك: إن كان إنها ردتهم الريح وليس هم رجعوا، فلهم سهانهم في الغنيمة مع أصحابهم. قلت: أرأيت إن غزا المسلمون أرض العدو فضل منهم رجل فلم يرجع إليهم حتى لقي العدو المسلمون فقاتلوهم فغنموا ثم رجع الرجل إليهم أيكون له في الغنيمة؟ قال:قد أخبرتك بقول مالك في الذين ردتهم الريح وهم في بلاد المسلمين فجعل لهم سهانهم في الغنيمة التي غنمها أصحابهم، فهذا الذي ضل في بلاد العدو أحرى أن يكون له في الغنيمة نصيب.

وقال العدوي المالكي في حاشية كفاية الطالب (١٢/٢): كَذَلِكَ (يُسْهَمُ لِلْمَرِيضِ) إذَا حَصَلَ لَهُ المُرَضُ بَعْدَ الْقِتَالِ أَوْ فِي حَالِ الْقِتَالِ أَمَّا لَوْ حَصَلَ لَهُ قَبْلَ حُضُورِ الْقِتَالِ سَوَاءٌ كَانَ ابْتِدَاءُ مَرَضِهِ فِي دَارِ الْحُرْبِ أَوْ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ فَلَا يُسْهَمُ لَهُ.

وقال ابن قدامة في المغني (٩/ ٢٥٢): وَأَمَّا المُرِيضُ الَّذِي لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ الْقِتَالِ، فَإِنْ خَرَجَ بِمَرَضِهِ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ، كَالزَّمِنِ وَالْأَشَلُ وَالْمُفْلُوجِ، فَلَا سَهْمَ لَهُ؟ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ، وَإِنْ لَمْ يَخُرُجْ بِمَرَضِهِ عَنْ ذَلِكَ، كَالمُحْمُومِ، وَمَنْ بِهِ الصَّدَاعُ، فَإِنَّهُ يُسْهَمُ لَهُ؟ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ، وَيُعِينُ بِرَأْيِهِ، وَتَكْثِيرِهِ، وَدُعَائِهِ. الصَّدَاعُ، فَإِنَّهُ يُسْهَمُ لَهُ؟ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ، وَيُعِينُ بِرَأْيِهِ، وَتَكْثِيرِهِ، وَدُعَائِهِ.

المسألة الواحدة والعشرون: قسمة الغنائم في بلاد الحرب؟

لا خلاف أعلمه في جواز قسمة الغنائم بعد الخروج من دار الحرب. وإنها اختلف أهل العلم في جواز قسمة الغنائم في بلاد الحرب فذهب جماهير العلماء في جواز قسمة الغنائم في بلاد الحرب إنْ رأى الإمام ذلك.

وهو قول: الأوزاعي (١)، ومالك (٢)، والشافعي (٣)، وأبي ثور (١)، وأحمد بن

⁽١) قال ابن المنذر في الأوسط (٦/ ٢٠٤): فكان مالك والأوزاعي، والشافعي، وأبو ثور يقولون: يقسمها الإمام في دار الحرب إن شاء.

⁽۲) في المدونة (۱/ ۲۰۰۰): قلت: أرأيت إذا غنم المسلمون غنيمة هل يكره مالك لهم أن يقسموا ذلك في بلاد الحرب؟ قال: الشأن عند مالك أن يقسم في بلاد الحرب ويباع، ثم قال: وكان يحتج فيه مالك يقول هم أولى برخصته. قال: وقال مالك: تقسم الغنائم وتباع في دار الحرب، وقال مالك: هو الشأن. قال سحنون: ألا ترى أن الطوائف والجيوش ليس سيرتهم سيرة السرايا، إنها سيرتهم على الإظهار وعلى غير الاختفاء وأنهم في اجتماعهم وكثرتهم إذا نزلوا بموضع فكأنهم غلبوا عليه وظهروا عليه، وهم الذين يبعثون السرايا وإليهم ترجع فليس يخاف عليهم أمر ولا يتعقب فيهم خوف وهم أمراء يقيمون الحدود ويقسمون الفيء.

وذكر ابن وهب عن مسلمة عن الأوزاعي أنه قال في قسم الغنيمة في أرض الحرب قبل خروجهم منها، قال: لم يقفل رسول الله على منها، قال: لم يقفل رسول الله على منها، قال: لم يقفل رسول الله على منها، قال المسلمون على ذلك بعده ووغلت ومن ذلك غزوة بني المصطلق وخيبر وحنين، ثم لم يزل المسلمون على ذلك بعده ووغلت جيوشهم في أرض الشرك في خلافة عمر بن الخطاب إلى خلافة عمر بن عبد العزيز في البر والبحر، ثم هلم جرا في أرض الشرك حتى هاجت الفتنة.

⁽٣) قال في الأم (٧/ ٣٣٥): القول ما قال الأوزاعي وما احتج به عن رسول الله ﷺ معروف عند أهل المغازي لا يختلفون في أن رسول الله ﷺ قسم غير مغنم في بلاد الحرب.

⁽٤) الأوسط لاين المنذر (٦/ ٢٠٤).

حنبل^(۱)، والبخاري^(۲)، وابن المنذر^(۳) رحمهم الله.

کے ومن أدلتهم:

حديث ابْنِ عُمَرَ عَنَا: "قَسَمَ رَسُولُ الله عَلَيْ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» قَالَ: فَسَرَهُ نَافِعٌ فَقَالَ: "إِذَا كَانَ مَعَ الرَّجُلِ فَرَسٌ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» قَالَ: "إِذَا كَانَ مَعَ الرَّجُلِ فَرَسٌ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، فَإِنْ لَمُ يَكُنْ لَهُ فَرَسٌ فَلَهُ سَهْمٌ "(3).

ووجه الشاهد: قوله: «قَسَمَ رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ...».

وعن أَنَس بن مالك رضي قَالَ: «اعْتَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ مِنَ الجِعْرَانَةِ، حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْن »(٥).

أورد الحديثَ البخاريُّ يَحْلَلْهُ تحت باب [مَنْ قَسَمَ الغَنِيمَةَ فِي غَزْوِهِ وَسَفَرِهِ].

قال الحافظ ابن حجر: أشار بذلك - البخاري - إلى الرد على قول الكوفيين: إن الغنائم لا تقسم في دار الحرب، واعتلوا بأن الملك لا يتم عليها إلا بالاستيلاء ولا يتم الاستيلاء إلا بإحرازها في دار الإسلام وقال الجمهور، هو راجع إلى نظر الإمام واجتهاده وتمام الاستيلاء يحصل بإحرازها بأيدي المسلمين (٦).

حديث رَافِع بْنِ خَدِيج ﴿ مَنْ عَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةً، فَأَصَبْنَا غَنَمًا وَإِيلًا، فَعَجِلَ الْقَوْمُ، فَأَغْلَوْا بِهَا القُدُورَ، فَجَاءَ رَسُولُ الله ﷺ، فَأَمَر بِهَا،

⁽١) قال ابن قدامة في المغني (٢٦٣/٩): يَجُوزُ قَسْمُ الْغَنَاثِمِ فِي دَارِ الْحُرْبِ. وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ المُنْذِرِ، وَأَبُو ثَوْرٍ.

⁽٢) قال في الجامع الصحيح: [بَابُ مَنْ قَسَمَ الغَنْيِمَةَ فِي غَزْوِهِ وَسَفَرِهِ] وأورد حديث أنس الله الآتي.

⁽٣) قال في الأوسط (٦/ ٢٠٥): بقول مالك والشافعي أقول وذلك للثابت عن رسول الله أنه قسم يوم خيبر للفرس سهمين ولصاحبه سهما وقد ذكرت أسانيد هذا الحديث في باب ذكر ما يستحقه الفارس والراجل من السهام وفي خبر ابن عباس: أن رسول الله قسم لمائتي فرس يوم خيبر سهمين سهمين.

⁽٤) رواه البخاري (٢٢٨)، ومسلم (١٧٦٢).

⁽٥) رواه البخاري (٣٠٦٦) [بَابُ مَنْ قَسَمَ الغَنييمَةَ فِي غَزْوِهِ وَسَفَرِهِ]، ومسلم (١٢٥٣).

⁽٦) فتح الباري (٦/ ١٨٢).

فَأَكْفِئَتْ ثُمَّ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الغَنَمِ بِجَزُورٍ، ثُمَّ إِنَّ بَعِيرًا نَدَّ وَلَيْسَ فِي القَوْمِ إِلَّا خَيْلٌ يَسِيرَةٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ، فَحَبَسَهُ بِسَهْم، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿إِنَّ لَهَٰذِهِ البَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأُوابِدِ الوَحْشِ، فَهَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا، فَأَصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا» قَالَ: قَالَ جَدِّي: يَا رَسُولَ الله، كَأُوابِدِ الوَحْشِ، فَهَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا، فَأَصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا» قَالَ: قَالَ جَدِّي: يَا رَسُولَ الله، إِنَّا نَرْجُو – أَوْ نَخَافُ – أَنْ نَلْقَى العَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مُدًى، فَنَذْبَحُ بِالقَصَبِ؟ فَقَالَ: ﴿اعْجُلُ – أَوْ أَرْنِي – مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذُكِرَ اسْمُ الله عَلَيْهِ، فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ، وَالظُّفُرُ، وَسَأُ حَلَيْهِ، فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ، وَالظُّفُرُ، وَسَأُحَدُ ثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ: فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ: فَمُدَى الْحَبَشَةِ» (۱).

أورده البخاري معلقاً تحت باب [مَنْ قَسَمَ الغَنِيمَةَ فِي غَزْوِهِ وَسَفَرِهِ]، ووصله في موطن آخر.

مَا رَوَاه أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيّ. قَالَ: قُلْت لِلْأَوْزَاعِيِّ: هَلْ قَسَمَ رَسُولُ الله ﷺ شَيْئًا مِنْ الْغَنَائِمِ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يَتْبَعُونَ غَنَائِمَهُمْ، وَيَقْسِمُونَهَا فِي أَرْضِ عَدُوِّهِمْ(٢).

ثبوت الملك الغنيمة

اللَّالِيلُ عَلَى تُبُوتِ الْمِلْكِ فِيهَا أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ: ﴿ وَالدَّلِيلُ عَلَى تُلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ سَبَبَ الْمِلْكِ الإِسْتِيلاءُ التَّامُّ، وَقَدْ وَجَدَ، فَإِنَّنَا أَثْبَتَنَا أَيْدِيَنَا عَلَيْهَا حَقِيقَةً، وَقَهَرْنَاهُمْ، وَنَفَيْنَاهُمْ عَنْهَا، وَالإِسْتِيلَاءُ يَدُلُّ عَلَى حَاجَةِ المُسْتَوْلِي، فَيَثْبُتُ الْمُلْكُ، كَمَا فِي الْمُبَاحَاتِ.

النَّانِي: أَنَّ مُلْكَ الْكُفَّارِ قَدْ زَالَ عَنْهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ عِنْقُهُمْ فِي الْعَبِيدِ الَّذِينَ حَصَلُوا فِي الْغَنِيمَةِ، وَلَا يَصِيُّ تَصَرُّفُهُمْ فِيهَا، وَلَمْ يَزُلْ مِلْكُهُمْ إِلَى غَيْرِ مَالِكِ؛ إِذْ لَيْسَتْ فِيهَا، وَلَمْ يَزُلْ مِلْكُهُمْ إِلَى غَيْرِ مَالِكِ؛ إِذْ لَيْسَتْ فِيهَا، وَلَمْ يَزُلُ إِلَى الْغَانِمِينَ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ عَبْدُ الْحُرْبِيِّ، وَلَحَقَ بِجَيْشِ الْسُلِمِينَ، صَارَ حُرَّا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى زَوَالِ مِلْكِ الْكَافِرِ، وَثُبُوتِ الْمُلْكِ لَمِنْ قَهَرَهُ، وَجِهَذَا يَحْصُلُ الْجُوَابُ عَمَّا ذَكَرُوهُ (٣).

⁽١) رواه البخاري (٢٥٠٧)، ومسلم (١٩٦٨).

⁽۲) المغني (۹/ ۲۲۳).

⁽٣) المغنى (٩/ ٢٦٤).

🚭 القول الثاني: لا تقسم في دار الحرب.

وهو قول: أبي حنيفة (١) رَحْمُلُللهُ.

کھودلیلہ:

حديث جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِم هُ قَال: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ مَعَ رَسُولِ الله عَيَالِيَّ وَمَعَهُ النَّاسُ مَقْفَلَهُ مِنْ حُنَيْنٍ، فَعَلِقَهُ النَّاسُ (٢) يَسْأَلُونَهُ حَتَّى اضْطَرُّ وهُ إِلَى سَمُرَةٍ، فَخَطِفَتْ رِدَاءَهُ، فَوَقَفَ النَّبِيُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «أَعْطُونِ رِدَائِي، لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ العِضَاهِ نَعَمَّا لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لاَ تَجِدُونِ بَخِيلًا، وَلاَ كَذُوبًا، وَلاَ جَبَانًا» (٣).

وُوجه الشاهد: أنه مَعَ كَثْرَةِ مُطَالَبَتِهِمْ أَخَرَ الْقِسْمَةَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَدَلَّ أَنَّهَا لَا تُقَسَّمُ فِي دَارِ الْحُرْبِ(٤).

واستدلوا بها ذُكِر عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ وَالْكَلْبِيِّ رَحِمَهُمَ الله تَعَالَى أَنَّ رَسُولَ الله عَيْكِيْ قَسَّمَ غَنَائِمَ حُنَيْنِ بَعْدَ مُنْصَرَفِهِ مِنْ الطَّائِفِ بِالْجِعْرَانَةِ (٥٠).

وجه الشاهد: أنَّ في هَذَا دَلِيلُ أَنَّهَا لَا تُقَسَّمُ فِي دَارِ الْحُرْبِ فَإِنَّهُ أَخَّرَ الْقِسْمَةَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْجِعْرَانَةِ وَكَانَتْ حُدُّودَ دَارِ الْإِسْلَامِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ فَتْحَ حُنَيْنٍ كَانَ بَعْدَ فَتْح مَكَّةً وَالْجِعْرَانَةُ مِنْ نَوَاحِي مَكَةً (أ).

وأجاب الأحناف على أدلة المُجوِّزين بالآي:

أما خيبر فإنه افتتح الأرض وجرى فيها حكمه فكانت القسمة فيها بمنزلة القسمة في المدينة وقسم الغنائم فيها قبل أن يخرج منها ففي هذا دليل أن الإمام إذا افتتح بلدة وصيَّرها دار إسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها فإنه يجوز له أن يقسم

⁽١) قال السرخسي في المبسوط (١٠/١٨): «قَسَّمَ غَنَائِمَ حُنَيْنِ بَعْدَ مُنْصَرَ فِهِ مِنْ الطَّائِفِ بِالجِعْرَانَةِ»، وَفِي هَذَا دَلِيلُ أَنَهَا لَا تُقَسَّمُ فِي دَارِ الحُرْبِ فَإِنَّهُ أَخَّرَ الْقِسْمَةَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الجِعْرَانَةِ.

⁽٢) وفي روايةٍ: (الأعراب). صحيح البخاري (٣١٤٨).

⁽٣) رواه البخاري (٢٨٢١).

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) المبسوط للسرخسي (١٨/١٠).

⁽٦) المصدر السابق.

الغنائم فيها، وقد طال مقام رسول الله ﷺ بخيبر بعد الفتح وأجرى أحكام الإسلام فيها فكانت من دار الإسلام القسمة فيها كالقسمة في غيرها من بقاع دار الإسلام (١١).

قلتُ: والجواب على أدلة الأحناف - رحمهم الله:

أولاً: الجواب على حديث حنين من وجهين:

الأول: أنه ليس في الحديث أنه ﷺ لم يعطهم، وإنها ذكرهم أن نفسه سمحة ولا يبخلهم شيئاً.

قال ابن بطال كِلَمْهُ: وقوله لو كان لي عدد هذه العضاه تنبيه بطريق الأولى؛ لأنه إذا سمح بهال نفسه فلأن يسمح بقسم غنائمهم عليهم أولى(٢).

الثاني: أنَّا لا نقول بلزوم تقسيم المغانم بأرض الحرب، وإنها الجواز فقط، ومنتهى استدلالهم من النصِّ أن يكون فعل النبي ﷺ دالٌ على الجواز لا الوجوب والإلزام، ولا يمنع من أنه فعل هذا مرَّة وذاك أخرى.

ويُجاب على ما ورد عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ وَالْكَلْبِيِّ بأجوبة:

بأن الحديث على ما أبدوه في إسناده «محمد بن السائب الكلبي» (مُتهم بالكذب، ورُمى بالرفض) (٣)، وهو وابن إسحاق لم يدركا النبيَّ ﷺ، بل لم يدركا من أدركه، فيكون الحديث مُعضلاً، لا تقوم به حجة، بل لم أجد الحديث المذكور في كتاب من كتب الحديث المسندة، ولا دوواين السنة المعروفة.

ويُجاب أيضاً: بأنه لو ثبت الحديثُ عن النبي ﷺ لما كان فيه حجة لهم على لزوم تقسيم المغانم في أرضٍ بعينها، أمَّا الجمهور من العلماء يُجوِّز الوجهين، القسمة في أرض الحرب و في غيرها – كما تقدم – ولا تقول بلزوم أحدهما.

وأما اعتراضهم على حديث خيبر بأن النبي علي افتتحها، وأصبحت دار إسلام

⁽١) المبسوط للسرخسي (١٠/ ٣٢).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٥/ ٣٣).

⁽٣) تقريب التهذيب - للحافظ ابن حجر.

بإجراء أحكام الإسلام فيها ولم تعد دار حرب فجاز القسمة فيها حينئذٍ.

فيُجاب بأن هذا مُحتمل، ومحتملٌ أيضاً أنه قسم الغنائم بها لعموم الجواز في أرض الحرب وغيرها، فسقط الاستدلال به على انحصار القسم في أحدهما.

وعليه فإن الراجح: ما ذهب إليه الجمهور من جواز القسم في أرض الحرب وغيرها، بحسب ما يراه الإمام؛ لعموم الأدلة الصريحة الصحيحة بذلك، وفعل المسلمين كما نقل الإمام الأوزاعي كَنْشَهُ، والله تعالى أعلم.

قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدُوةِ الدُّنيَا وَهُم بِالْعُدُوةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكُ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدَّتُمْ لَاَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَدِ وَلَكِن لِيَقْضِى اللّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولَا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللّهَ لَسَمِيعُ عَلِيمٌ ۞ إِذْ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللّهَ لَسَمِيعُ عَلِيمٌ ۞ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلُو أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَوَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَ اللّهُ سَلَمْ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصَّدُورِ ۞ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ النَّقَيْتُمْ فِي وَلَكِنَ اللّهُ سَلَمْ إِنَّهُ وَلِيمٌ بِذَاتِ الصَّدُورِ ۞ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ النَّقَيْتُمْ فِي وَلَكِنَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ وَا اللّهُ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ اللّهُ اللّهُ وَلُولُ اللّهُ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا اللّهُ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ اللّهُ اللهُ اللّهُ ا

في الآيات الكريمة ذكرُ ما وقع في غزوة بدر الكبرى، وحال الفريقين، وتقدمت الإشارة لذلك في سورة آل عمران، وأذكر هنا كلاماً جامعاً عن غزوة بدرٍ، لابن عاشور كَانَهُ، من تفسيره.

قال ابن عاشور يَعْتَقَهُ: (إِذْ) بَدَلُ مِنْ (يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ) فَهُوَ ظَرْفٌ لاَّنَزَلْنا أَيْ زَمَنَ أَنتُمْ بِالْعُدُوةِ الدُّنْيَا، وَقَدْ أُرِيدَ مِنْ هَذَا الظَّرْفِ وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ تَذْكِيرُهُمْ بِحَالَة حَرِجَةٍ كَانَ المُسْلِمُونَ فِيهَا، وَتَنْبِيهُهُمْ لِلُطْفِ عَظِيمٍ حَفَّهُمْ مِنَ الله تَعَالَى، وَهِي حَالَةً مَوْقِعِ جَيْشِ المُسْلِمُونَ فِيهَا، وَتَنْبِيهُهُمْ لِلُطْفِ عَظِيمٍ حَفَّهُمْ مِنَ الله تَعَالَى، وَهِي حَالَةً مَوْقِعِ جَيْشِ المُسْلِمِينَ مِنْ جَيْشِ المُشْرِكِينَ، وَكَيْفَ الْتَقَى الْجُيْشَانِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ عَنْ عَيْرٍ مِيعَادٍ، وَوَجَدَ المُسْلِمُونَ أَنْفُسَهُمْ أَمَامَ عَدُو قَوِيِّ الْعِدَّةِ وَالْعُدَّةِ وَالْمُكَانَةِ مِنْ حُسْنِ المُوقِع.

وَلَوْلَا هَذَا الْمُقْصِدُ مِنْ وَصْفِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ لَمَا كَانَ مِنْ دَاعٍ لِهِذَا الْإِطْنَابِ؛ إِذْ لَيْسَ

مِنْ أَغْرَاضِ الْقُرْآنِ وَصْفُ الْمُنَازِلِ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ عِبْرَةٌ.

وَالْعُدُوَةُ: بِتَثْلِيثِ الْعِينِ صفَةِ الْوَادِي وَشَاطِئُهُ، وَالضَّمُّ وَالْكَسُرُ فِي الْعَيْنِ أَفْصَحُ وَعَلَيْهِمَا الْقِرَاءَاتُ الْمُشْهُورَةُ، فَقَرَأَهُ الجُّمْهُورُ- بِضَمِّ الْعَيْنِ-، وَقَرَأَهُ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَيَعْقُوبُ- بِكَسْرِ الْعَيْنِ.

وَالْمَرَاد بِهَا: شاطَىء وَادِي بَدْرٍ. وَبَدْرٌ اسْمُ مَاءٍ. والدُّنْيا، هِيَ: الْقَرِيبَةُ أَيِ الْعُدْوَةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْمُدِينَةِ، فَهِيَ أَقْرَبُ لِجِيْشِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْعُدْوَةِ الَّتِي مِنْ جِهَة مَكَّة.

وبِالْعُدُوَةِ الْقُصْوى هِيَ: الَّتِي مِمَّا يَلِي مَكَّةَ، وَهِيَ كَثِيبٌ، وَهِيَ قُصْوَى بِالنِّسْبَةِ لِمُوْقِع بَلَدِ الْمُسلمين.

وَالْوَصْف بِالدُّنْيا والْقُصْوى يَشْعُرُ المُخَاطَبُونَ بِفَائِدَتِهِ، وَهِيَ أَنَّ الْسُلِمِينَ كَانُوا حَرِيصِينَ أَنْ يَسْبِقُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْعُدْوَةِ الْقُصْوَى، لِأَمَّمَا أَصْلَبُ أَرْضًا فَلَيْسَ لِلْوَصْفِ بِالدُّنُوِّ وَالْقُصُوى أَثْرٌ فِي تَفْضِيلِ إِحْدَى الْعُدْوَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى، وَلَكِنَّةُ لِلْوَصْفِ بِالدُّنُوِ وَالْقُصُوى أَسْعَدَ بِنُزُولِ الْجُيْشِ، فَلَمَّا سَبَقَ جَيْشُ المُشْرِكِينَ إِلَيْهَا اغْتَمَّ المُسْلِمُونَ، فَلَمَّا نَزَلَ المُسْلِمُونَ بِالْعُدُوةِ الدُّنْيَا أَرْسَلَ الله المُطَرَ وَكَانَ الْوَادِي دَهْسًا فَلَبَدَ المُسْلِمُونَ، فَلَمَّا نَزَلَ المُسْلِمُونَ بِالْعُدُوةِ الدُّنْيَا أَرْسَلَ الله المُطرَ وَكَانَ الْوَادِي دَهْسًا فَلَبَدَ المُسْلِمُونَ، فَلَمَّا نَزُلَ المُسْلِمُونَ بِالْعُدُوةِ الدُّنْيَا أَرْسَلَ الله المُطرَ وَكَانَ الْوَادِي دَهْسًا فَلَبَدَ المُشْرِكُونَ اللهُ الْطُرُ وَكَانَ الْوَادِي دَهْسًا فَلَبَدَ المُسْلِمُونَ وَلَا يَكِي بِهَا قُرَيْشُ فَعَظَّلَهُمْ عَنِ المُسِيرِ وَأَصَابَ الْأَرْضَ الَّتِي بِهَا قُرَيْشُ فَعَظَّلَهُمْ عَنِ المُسِيرِ وَأَصَابَ اللهُ الْمُونَ وَكَانَ الْوَادِي دَهْسًا فَلَبَد اللهُ اللهُ وَعَلَى اللهُ الْمُونَ وَلَا يَعْدَا أَنْ وَصَلَ المُسْلِمُونَ وَتَعَلَى اللهُ الْمُونَ اللهُ الْمُونَ إِلَى اللهُ وَحَدُوهُ إِلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْمُونَ اللهُ الْمُونَ اللهُ الْمُونَ وَلَا يَجِدُ المُشْرِكُونَ إِلَى اللهُ وَجَدُوهُ اللّهُ الْمُونَ اللهُ الْمُونَ اللهُ الْمُونَ اللهُ اللهُ وَحَدُوهُ اللّهُ الْمُونَ اللّهُ الْمُونَ اللهُ الْمُونَ وَلَا يَجِدُ المُشْرِكُونَ اللهُ الْمُونَ اللهُ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللّهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ وَالْمُؤْنَ اللهُ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ الْمُؤْنَ اللّهُ الْمُؤْنَ اللّهُ الْمُؤْنَ اللهُ اللّهُ الْمُؤْنَ الللهُ اللهُ الْمُؤْنَ اللهُ اللهُ اللّهُ الْمُؤْنَ اللللهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْنَ الللللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ الله

وَضَمِيرُ وَهُمْ عَائِدٌ إِلَى مَا فِي لَفْظِ الجُمْعانِ مِنْ مَعْنَى: جَمْعُكُمْ وَجَمْعُ الْمُشْرِكِينَ، فَلَمَّا وَضَمِيرُ وَهُمْ إِلَّا الجُمْعُ الْآخَرُ، وَهُو جَمْعُ اللَّاخُرُ، وَهُو جَمْعُ اللَّاخُرُ، وَهُو جَمْعُ اللَّاخُرُ، وَهُو جَمْعُ اللَّامُ بِالْعُدُوةِ اللَّانِيا لَمْ يَبْقَ مَعَادٌ لِضَمِيرِ وَهُمْ إِلَّا الجُمْعُ الْآخَرُ، وَهُو جَمْعُ اللَّشْرِكِينَ.

وَالرَّكْبُ: هُوَ رَكْبُ قُرَيْسِ الرَّاجِعُونَ مِنَ الشَّامِ، وَهُوَ الْعِيرُ. أَسْفَلَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ أَيْ أَخْفَضَ مِنْ مَنَازِهِمَا، لأَنَّ الْعِيرَ كَانُوا سَائِرِينَ فِي طَرِيقِ السَّاحِلِ، وَقَدْ تَرَكُوا مَاءَ بَدْرٍ عَنْ يَسَارِهِمْ. ذَلِكَ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ المُسْلِمِينَ خَرَجُوا لِتَلَقِّي عِيرِهِ رَجَعَ بِالْعِيرِ عَنِ الطَّرِيقِ التَّيِ مَكَّ بِبَدْرٍ، وَسَلَكَ طَرِيقَ السَّاحِلِ لِيَنْجُو بِالْعِيرِ، فَكَانَ مَسِيرُهُ بِالْعِيرِ عَنِ الطَّرِيقِ التَّاحِلِ لِيَنْجُو بِالْعِيرِ، فَكَانَ مَسِيرُهُ

فِي السُّهُولِ النُّنْخَفِضَةِ، وَكَانَ رِجَالُ الرَّكْبِ أَرْبَعِينَ رَجُلًا.

وَالْمُعْنَى: وَالرَّكْبُ بِالْجِهَةِ السُّفْلَى مِنْكُمْ، وَهِيَ جِهَةُ الْبَحْرِ وَضَمِيرُ مِنْكُمْ خِطَابٌ لِلْمُسْلِمِينَ المُخَاطَبِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدُوةِ ٱلدُّنْيَا﴾.

وَالْمُعْنَى: أَنَّ جَيْشَ الْمُسْلِمِينَ كَانَ بَيْنَ جَمَاعَتَيْنِ لِلْمُشْرِكِينَ، وَهُمَا جَيش أَبِي سُفْيَانَ بِالْعُدُوةِ الْقُضُوى، وَعِيرُ الْقَوْمِ أَسْفَلَ مِنَ الْعُدُوةِ الدُّنْيَا، فَلَوْ عَلِمَ الْعَدُوقُ بِهَذَا الْوَضْعِ الْعُدُوةِ الْقُصْوَى، وَعِيرُ الْقَوْمِ أَسْفَلَ مِنَ الْعُدُوةِ الدُّنْيَا، فَلَوْ عَلِمَ الْعَدُوقُ بِهَذَا الْوَضْعِ لَطَبَقَ جَمَاعَتَيْهِ عَلَى جَيْشِ المُسْلِمِينَ، وَلَكِنَّ الله صَرَفَهُمْ عَنِ التَّفَطُّنِ لِذَلِكَ وَصَرَفَ لَطَبَقَ جَمَاعَتَيْهِ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ كَانُوا يَطْمَعُونَ أَنْ يُصَادِفُوا الْعِيرَ فَيَنْتَهِبُوهَا كَمَا قال تعالى: ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴿ [الأنفال:٧] وَلَوْ حَاوَلُوا ذَلِكَ لَوَقَعُوا بَيْنَ جَمَاعَتَيْنِ مِنَ الْعَدُوّ.

وَانْتَصَبَ أَسْفَلَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمُكَانِيَّةِ وَهُوَ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٌ عَنِ (الرَّكْبِ) أَيْ وَالرَّكْبُ قَدْ فَاتَكُمْ وَكُنْتُمْ تَأْمُلُونَ أَنْ تُدْرِكُوهُ فَتَنْتَهِبُوا مَا فِيهِ مِنَ الْمُتَاعِ.

وَالْغَرَضُ مِنَ التَّقْيِدِ بِهَذَا الْوَقْتِ، وَبِيلْكَ الْحَالَةِ: إِحْضَارُهَا فِي ذِكْرِهِمْ، لِأَجْلِ مَا يَلْزَمُ ذَلِكَ مِنْ شُكْرِ نِعْمَةِ الله، وَمِنْ حُسْنِ الظَّنِّ بِوَعْدِهِ وَالاعْتَهَادِ عَلَيْهِ فِي أُمُورِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا حِينَةٍ فِي أَشَدِّ مَا يَكُونُ فِيهِ جَيْشٌ ثُجَاهَ عَدُوّهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ يِلْكَ فَإِنَّهُمْ كَانُوا حِينَةٍ فِي أَشَدِّ مَا يَكُونُ فِيهِ جَيْشُ ثُجَاهَ عَدُوّهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ يِلْكَ الْحَالَةَ كَانَ ظَاهِرُهَا مُلَائِمًا لِلْعَدُوّ، إِذْ كَانَ الْعَدُو فِي شَوْكَةٍ وَاكْتِهَالِ عُدَّةٍ، وَقَدْ مَهَا مَا لَكُ لِلْعَدُومِ وَلَا يَعِي فَيهَا اللهُ عُرَقِهِ وَالْتِي فِيهَا اللهُ عُلْمَونَ أَنْ الْعَدُوةِ الَّتِي فِيهَا اللهُ عُلْمَهُمْ وَالَّتِي لَهُ مُنْ اللهُ عُلْمَةُ الصَّلَائِةِ لِسُقْيَاهُمْ وَالَّتِي أَرْضُهَا مُتَوسِّطَةُ الصَّلَائِةِ .

فَأَمَّا جَيْشُ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ وَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ أَمَامَ الْعَدُوِّ فِي عُدْوَةٍ تَسُوخُ فِي أَرْضِهَا الْأَرْجُلُ مِنْ لِينِ رَمْلِهَا، مَعَ قِلَّةِ مَائِهَا، وَكَانَتِ الْعِيرُ قَدْ فَاتَتِ الْمُسْلِمِينَ وَحَلَّتْ وَرَاءَ ظُهُورِ جَيْشِ الْمُسْلِمُونَ، وَكَانَ الْمُسْرِكُونَ ظُهُورِ جَيْشِ الْمُسْلِمُونَ، وَكَانَ المُسْرِكُونَ وَاثِقِينَ بِمُكْنَةِ الذَّبِّ عَنْ عِيرِهِمْ، فَكَانَتْ ظَاهِرَةُ هَذِهِ الْحَالَةِ ظَاهِرَةَ خَيْبَةٍ وَخَوْفِ وَاثِقِينَ بِمُكْنَةِ الذَّبِ عَنْ عِيرِهِمْ، فَكَانَتْ ظَاهِرَةُ هَذِهِ الْحَالَةِ ظَاهِرَةَ خَوْدِ وَقُوَّةٍ لِلْمُشْرِكِينَ، فَكَانَ مِنْ عَجِيبٍ عِنَايَةِ الله بِالمُسْلِمِينَ أَنْ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ قَلَابَ تِلْكَ الْحَالَةَ رَأْسًا عَلَى عَقِب.

فَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَطَرًا تَعَبَّدَتْ بِهِ الْأَرْضُ لِجَيْشِ الْمُسْلِمِينَ فَسَارُوا فِيهَا غَيْرَ

مَشْفُوقٍ عَلَيْهِمْ، وَتَطَهَّرُوا وَسَقَوْا، وَصَارَتْ بِهِ الْأَرْضُ لِجَيْشِ الْمُشْرِكِينَ وَحْلًا يَثْقُلُ فِيهَا السَّيْرُ وَفَاضَتِ الْمِياهُ عَلَيْهِمْ، وَأَلْقَى الله فِي قُلُومِ مِ تَهْوِينَ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَمْ يَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَلَا أَعَدُّوا لِلْحَرْبِ عُدَّتَهَا، وَجَعَلُوا مَقَامَهُمْ هُنَالِكَ مَقَامَ لَمُو وَطَرَب، فَجَعَلُ الله ذَلِكَ سَبَبًا لِنَصْرِ المُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ، وَرَأُوْا كَيْفَ أَنْجَزَ الله لَهُمْ مَا وَعَدَهُمْ مِنَ النَّصْرِ النَّيْوِينَ عَلَيْهِمْ، وَرَأُوْا كَيْفَ أَنْجَزَ الله لَمُهُمْ مَا وَعَدَهُمْ مِنَ النَّصْرِ الَّذِي لَمْ يَكُونُوا يَتَوَقَّعُونَهُ.

فَالَّذِينَ خُوطِبُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ هُمْ أَعْلَمُ السَّامِعِينَ بِفَائِدَةِ التَّوْقِيتِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: ﴿إِذْ أَنْتُم بِٱلْعُدُوةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية [الاندال:٤٦]. وَلِذَلِكَ تَعَيَّنَ عَلَى اللَّفَسِّرِ وَصْفُ الْحَالَةِ الَّتِي تَضَمَّنَتُهَا الْآيَةُ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَكَانَ هَذَا التَّقْيِيدُ بِالْوَقْتِ قَلِيلَ الْجَدُوى.

وَجُمْلَةُ: ﴿ وَلَوْ تَوَاعَدَتُمْ لَآخَتَلَفْتُمْ فِي ٱلْمِيعَدِ ﴾ [الانعال: ٢٤] فِي مَوْضِعِ الْحَالِ من الْجُمْعانِ وَعَامِلُ الْحَالِ فعل الْتَقَى أَيْ فِي حَالِ لِقَاءٍ عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ، قَدْ جَاءَ أَلْزَمَ مِمَّا لَوْ كَانَ عَلَى مِيعَادٍ، فَإِنَّ اللَّقَاءَ الَّذِي يَكُونُ مَوْعُودًا قَدْ يَتَأَخَّرُ فِيهِ أَحَدُ الْمُتَوَاعِدَيْنِ عَنْ وَقْتِهِ، وَهَذَا اللَّقَاءُ قَدْ جَاءَ فِي إِبَّانٍ مُتَّحِدٍ وَفِي مَكَانٍ مُتَجَاوِرٍ مُتَقَابِلِ.

وَمَعْنَى الِاخْتِلَافِ فِي الْمِيعَادِ: اخْتِلَافُ وَقْتِهِ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ عَنِ الْوَقْتِ الْمُحْدُودِ فَلَمْ يَأْتُوا عَلَى سَوَاءٍ.

وَالتَّلازُمُ بَيْنَ شَرْطِ لَوْ وَجَوَابَهَا: خَفِيَ هُنَا وَقَدْ أَشْكَلَ عَلَى الْفُسِّرِينَ، وَمِنْهُمْ مَنِ اضْطُرَّ إِلَى تَقْدِيرِ كَلَامٍ مَحْنُوفٍ تَقْدِيرُهُ: ثُمَّ علمْتُم قلّتكم وكثرتكم، وفِيهِ أَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى التَّخَلُّفِ عَنِ الْحُضُورِ لَا إِلَى الإِخْتِلَافِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَ: وَعَلِمْتُمْ قِلْتَكُمْ يُفْضِي إِلَى التَّخَلُقْ عَنِ الْحُضُورِ لَا إِلَى الإِخْتِلَافِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَ: وَعَلِمْتُمْ قِلْتَكُمْ وَشَعَرَ الله فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الرَّعْبِ، أَيْ يَجْعَلُ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ يَتَثَاقَلُ فَلَمْ تَحْضُرُوا عَلَى مِيعَادٍ، وَهُو يُفْضِي إِلَى مَا أَفْضَى إِلَيْهِ الْقَوْلُ الَّذِي اللهِ فَي قُلُوبِهِمْ مِنْ عُرُوضِ الْعَوَارِضِ وَالْقَوَاطِعِ، وَهُو يُفْضِي إِلَى مَا أَفْضَى إِلَيْهِ الْقَوْلُ الَّذِي قَبْلَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ لَا يَنْتَلِجُ لَهُ الصَّدُرُ.

فَالْوَجْهُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ لَوْ هَذِهِ مِنْ قَبِيلِ (لَوِ) الصُّهَيْبِيَّةِ فَإِنَّ لَمَا اسْتِعْهَالَاتٍ مِلَاكُهَا:

أَنْ لَا يُقْصَدَ مِنْ (لَوْ) رَبْطُ انْتِفَاءِ مَضْمُونِ جَوَاجِهَا بِانْتِفَاءِ مَضْمُونِ شَرْطِهَا، أَيْ

رَبْطُ حُصُولِ نَقِيضِ مَضْمُونِ الجُوَابِ بِحُصُولِ نَقِيضِ مَضْمُونِ الشَّرْطِ، بَلْ يُقْصَدُ أَنَّ مَضْمُونَ الشَّرْطِ، بَلْ يُقْصَدُ أَنَّ مَضْمُونَ الجُوَابِ حَاصِلٌ لَا مَحَالَةً، سَوَاءٌ فُرضَ حُصُولُ مَضْمُونِ شَرْطِهَا أَوْ فُرضَ انْتِفَاؤُهُ، أَمَّا لِأَنَّ مَضْمُونَ الجُوَابِ أَوْلَى بِالْحُصُولِ عِنْدَ انْتِفَاءِ مَضْمُونِ الشَّرْطِ، فُرضَ انْتِفَاءُ مَضْمُونِ الشَّرْطِ، نَحْوَ قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمُ ﴾ [الطرن ١٤].

وَأَمَّا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَوْلَوِيَّةِ مَضْمُونِ الجُّوَابِ بِالْحُصُولِ عِنْدَ انْتِفَاءِ مَضْمُونِ الجُّوَابِ بِالْحُصُولِ عِنْدَ انْتِفَاءِ مَضْمُونِ الشَّرْطِ نَحْوَ قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نَهُواْ عَنْهُ ﴾ [الانعام: ٢٨].

وَمُحُصِّلُ هَذَا أَنَّ مَضْمُونَ الْجُزَاءِ مُسْتَمِرُ الْحُصُولِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ فِي فَرْضِ الْمُتَكَلِّم، فَيَأْتِي بِجُمْلَةِ الشَّرْطِ مُتَضَمِّنَةً الْحَالَةَ الَّتِي هِيَ عِنْدَ السَّامِعِ مَظِنَّةً أَنْ يَحْصُلَ فِيهَا نَقِيضُ مَضْمُونِ الجُّوَابِ. وَمِنْ هَذَا قَوْلُ طُفَيْلٍ فِي الثَّنَاءِ عَلَى بَنِي جَعْفَرِ بْنِ كِلاب:

كِلَابٍ: أَبَوْا أَنْ يَمَلُّونَا وَلَوْ أَنَّ أُمَّنَا تُلَاقِي الَّذِي لَاقَوْهُ مِنَّا لَلَّتِ

أَيْ فَكَيْفَ بِغَيْرِ أُمِّنَا.

وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا عِنْدَ قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَهُم مُعْرضُونَ ﴾ [الانفال: ٢٣] في هَذِهِ السُّورَة.

وَالْمُعْنَى: لَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِعَادِ، أَيْ فِي وَقْتِ مَا تَوَاعَدْتُمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ غَالِبَ أَحْوَالِ الْمُتَوَاعِدِينَ أَنْ لَا يَسْتَوِيَ وَفَاؤَهُمَا بِهَا تُواعدا عَلَيْهِ فِي وَقْتِ الْوَفَاءِ بِهِ، أَيْ غَالِبَ أَحْوَالِ الْمُتَوَاعِدِينَ أَنْ لَا يَسْتَوِيَ وَفَاؤُهُمَا بِهَا تُواعدا عَلَيْهِ فِي وَقْتِ الْوَفَاءِ بِهِ، أَيْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ التَّوْقِيتَ كَانَ فِي تِلْكَ الْأَزْمَانِ تَقْرِيبًا يُقَدِّرُونَهُ بِأَجْزَاءِ النَّهَارِ فَي وَلْتَقْوِيبًا يُقَدِّرُونَهُ بِأَجْزَاءِ النَّهَارِ كَالضَّحَى وَالْعَصْرِ وَالْعُمْرُ وَالْعُرُوبِ، لَا يَنْضَبِطُ بِالدَّرَجِ وَالدَّقَائِقِ الْفَلَكِيَّةِ.

وَهَذَا غَيْرُ مَا يُقَالُ، فِي تَقَارُبِ حُصُولِ حَالٍ لِأُنَاسٍ: «كَأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى مِيعَادٍ» كَمَا قَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفُرَ يَرْثِي هَلَاكَ أَحْلَافِهِ وَأَنْصَارِهِ.

جَرَتِ الرِّيَاحُ عَلَى مَحَلِّ دِيَارِهِمْ فَكَالَمُهُمْ كَانُوا عَلَى مِيعَادِ

فَإِنَّ ذَلِكَ تَشْبِيهُ لِلْحُصُولِ المتعاقب.

وَضمير لَاخْتَلَفْتُمْ عَلَى الْوُجُوهِ كُلِّهَا شَامِلٌ لِلْفَرِيقَيْنِ: الْمُخَاطَبِينَ وَالْغَائِبِينَ، عَلَى تَغْلِيبِ الْمُخَاطَبِينَ، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي الضَّمَائِرِ مِثْلِهِ وَقَدْ ظَهَرَ مَوْقِعُ الْإِسْتِدْرَاكِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ﴾ [الانهال:٤٢].

إِذِ التَّقْدِيرُ: وَلَكِنْ لَمْ تَتَوَاعَدُوا وَجِئْتُمْ عَلَى غَيْرِ اتِّعَادٍ لِيَقْضِيَ الله أَيْ لِيُحَقِّقَ وَيُنْجِزَ مَا أَرَادَهُ مِنْ نَصْرِكُمْ عَلَى اللَّشْرِكِينَ. وَلَمَا كَانَ تَعْلِيلُ الإسْتِدْرَاك المفاد بلكن قَدْ وَقَعَ بِفِعْلِ مُسْنَدٍ إِلَى الله كَانَ مُفِيدًا أَنَّ مَجِيتَهُمْ إِلَى الْعُدْوَتَيْنِ عَلَى غَيْرِ تَوَاعُدٍ كَانَ بِتَقْدِيرٍ مِنَ الله عِنَايَةً بِالله عِنَايَةً بِالله عِنَايَةً بِالله عِنَايَةً بِالله عِنَايَةً بِالله عَنْ الله عَنْ اللهُ عَنْ الله عَنْ اللهِ عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَنْ اللهِ الله عَنْ اللهِ اللهِي

وَمَعْنَى أَمْراً هُنَا الشَّيْءُ الْعَظِيمُ، فَتَنْكِيرُهُ لِلتَّعْظِيمِ، أَوْ يُجْعَلُ بِمَعْنَى الشَّأْنِ وَهُمْ لَا يُطْلِقُونَ (الْأَمْرَ) بِهَذَا المُعْنَى إِلَّا عَلَى شَيْءٍ مُهِمِّ، وَلَعَلَ سَبَبَ ذَلِكَ أَنَّهُ مَا سمّى (أمرا) لَا عُلِقُونَ (الْأَمْرَ) بِهَذَا المُعْنَى إِلَّا عَلَى شَيْءٍ مُهِمِّ، وَلَعَلَ سَبَبَ ذَلِكَ أَنَّهُ مَا سمّى (أمرا) لَا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مِمَّا يُؤْمَرُ بِفِعْلِهِ أَوْ بِعَمَلِهِ كَقُولُه تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيَّا ﴾ [مم: ٢١] وَقَوْلِهِ: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨].

وكانَ تَدُلُّ عَلَى تَحَقُّقِ ثُبُوتِ مَعْنَى خَبَرِهَا لِإسْمِهَا مِنَ الْمَاضِي مِثْلَ: ﴿وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصُرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم:٤٧] أَيْ ثَبَتَ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الْحُقِّيَّةِ عَلَيْنَا من قديم الزَّمن. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا ﴾ [مم:٢١].

فَمَعْنَى كَانَ مَفْعُولًا: أَنَّهُ ثَبَتَ لَهُ فِي عِلْمِ اللهُ أَنَّهُ يُفْعَلُ. فَاشْتُقَ لَهُ صِيغَةُ مَفْعُولِ مِنْ فَعَلَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ حِينَ قُدِّرَتْ مَفْعُولِيَّتُهُ فَقَدْ صَارَ كَأَنَّهُ فُعِلَ، فَوُصِفَ لِذَلِكَ بِأَسْمِ لَعُعُولِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَنِ اتَّصَفَ بِتَسَلُّطِ الْفِعْلِ فِي الْخَالِ لَا فِي الإسْتِقْبَالِ. الْفُعُولِ الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى مَنِ اتَّصَفَ بِتَسَلُّطِ الْفِعْلِ فِي الْخَالِ لَا فِي الإسْتِقْبَالِ.

فَحَاصِلُ المُعْنَى: لِيُنْجِزَ الله وَيُوقِعَ حَدَثًا عَظِيمًا مُتَّصِفًا مُنْذُ الْقِدَم بِأَنَّهُ مُحَقَّقُ الْوُقُوعِ عِنْدَ إِبَّانِهِ، أَيْ حَقِيقًا بِأَنْ يُفْعَلَ حَتَّى كَأَنَّهُ قَدْ فُعِلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُهُ مَا يَحُفُّ بِهِ مِنَ الْمُوانِعِ المُعْتَادَةِ.

وَجُمْلَةُ: لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ فِي مَوْضِع بَدَلِ الاِشْتِهَالِ مِنْ جُمْلَةِ: لِيَقْضِيَ الله أَمْراً كَانَ مَفْعُولًا لِأَنَّ الْأَمْرَ هُوَ نَصْرُ الْمُسْلِمِينَ وَقَهْرُ الْمُشْرِكِينَ وَذَلِكَ قَدِ اشْتَمَلَ عَلَى إِهْلَاكِ المُهْزُومِينَ وَإِحْيَاءِ المُنْصُورِينَ وَحَفَّهُ مِنَ الْأَحْوَالِ الدَّالَّةِ عَلَى عِنَايَةِ الله بِالسُّلِمِينَ وَإِهَانَتِهِ المُشْرِكِينَ مَا فِيهِ بَيِّنَةٌ لِلْفَرِيقَيْنِ تَقْطَعُ عُذْرَ الْمَالِكِينَ، وَتَقْتَضِي شُكْرَ الْمُالِكِينَ، وَتَقْتَضِي شُكْرَ الْاَحْمَاءِ. وَدُخُولُ لَامِ التَّعْلِيلِ على فعل لِيَهْلِكَ تَأْكِيدٌ لِلَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَى لِيَقْضِيَ فِي الْأَحْمَلَةِ المُبْدَلِ مِنْهَا. وَلَوْ لَمْ تَدْخُلِ اللَّامُ لَقِيلَ: يَمْلِكُ مَرْفُوعًا وَالْهُلَاكُ: المَوْتُ وَالْإِضْمِحْلَالُ، وَلِذَلِكَ قُوبِلَ بِالْحَيَاةِ.

وَاهْلَاكُ وَالْحَيَاةُ مُسْتَعَارَانِ لِعْنَى ذَهَابِ الشَّوْكَةِ، وَلِعْنَى نَهُوضِ الْأُمَّةِ وَقُوَّتِهَا، لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْهُلَاكِ اللَّوْتُ، وَهُوَ أَشَدُّ الضُّرِّ فَلِذَلِكَ يُشَبَّهُ بِالْهَلَاكِ كُلُّ مَا كَانَ ضُرَّا لَأَنَّ صَقِيقَةَ الْهُلَاكِ اللَّوْتُ، وَهُو أَشَدُّ الضُّرِّ فَلِذَلِكَ يُشَبَّهُ بِالْهُلَاكِ كُلُّ مَا كَانَ ضُرَّةً فَلِيدًا، قال تعالى: ﴿ يُهْلِكُونَ أَنْفَسَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٢]، وَبِضِدِّهِ الْحَيَاةُ هِي أَنْفَعُ شَيْءٍ فِي طَبْعِ الْإِنْسَانِ فَلِذَلِكَ يُشَبَّهُ بِهَا مَا كَانَ مَرْغُوبًا، قال تعالى: ﴿ لِيُنذِرَ مَن كَانَ طَبْعِ الْإِنْسَانِ فَلِذَلِكَ يُشَبّهُ بِهَا مَا كَانَ مَرْغُوبًا، قال تعالى: ﴿ لِيُنذِرَ مَن كَانَ حَيَّا ﴾ [بر: ٧٠] وَقَدْ جَمَعَ التَّشْبِيهَيْنِ.

قوله تعالى: ﴿ أُو مَن كَانَ مَيْتَا فَأَحْيَيْنَهُ ﴾ [الانعام: ١٢٢] فَإِنَّ الْكُفَّارَ كَانُوا فِي عِزَّةٍ وَمَنَعَةٍ، وَكَانَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَخْفَقَ أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَخْفَقَ أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ وَوَهَنُوا، وَصَارَ أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى جِدَّةٍ وَنُهُوضٍ، وَكَانَ كُلُّ ذَلِكَ، عَنْ بَيِّنَةٍ، أَيْ عَنْ حُجَّةٍ ظَاهِرَةٍ تَدُلُّ عَلَى تَأْيِيدِ الله قَوْمًا وَخَذْلِهِ آخَرِينَ بِدُونِ رَيْبِ.

وَمِنَ الْبَعِيدِ حَمَّلَ لِيَهْلِكَ وَيَحْيَى عَلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ وَإِنْ تَحَمَّلَهُ الْمُعْنَى فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَمَّ ﴾ [الانفال:٤٢] فَلَا يَتَحَمَّلُهُ فِي قَوْله: ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَمَّ ﴾ [الانفال:٤٢] لِأَنَّ حَيَاةَ الْأَحْيَاءِ ثَابِتَةٌ لَكُمْ مِنْ قَبْلِ يَوْم بَدْرٍ.

وَدَلَّ مَعْنَى المُجَاوَزَةِ الَّذِي فِي عَنْ عَلَى أَنَّ المُعْنَى، أَنْ يَكُونَ الْهَلَاكُ وَالْحَيَاةُ صَادِرَيْنِ عَنْ بَيِّنَةٍ وَبَارِزَيْنِ مِنْهَا.

وَقَرَأَ نَافِعٌ، وَالْبَزِّيِّ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبُو بَكْرِ عَنْ عَاصِم، وَيَعْقُوبُ، وَخَلَفٌ «حَيِي» بِإِظْهَارِ الْيَاءَيْنِ فِي الْأُخْرَى عَلَى «حَيِي» بِإِدْغَامِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ فِي الْأُخْرَى عَلَى قِيَاسِ الْإِدْغَامِ وَهُمَا وَجْهَانِ فَصِيحَانِ.

وَعَنْ لِلْمُجَاوَزَةِ الْمُجَازِيَّةِ، وَهِيَ بِمَعْنَى (بَعْدَ)، أَيْ: بَعْدَ بَيِّنَةٍ يَتَبَيَّنُ بِهَا سَبَبُ الْأَمْرَيْنِ: هَلَاكِ مَنْ هَلَكَ، وَحَيَاةِ مَنْ حَيِيَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الانفال: ٤٢] تَذْيِيلٌ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الله سَمِيعٌ دُعَاءَ المُسْلِمِينَ طَلَبَ النَّصْرِ، وَسَمِيعٌ مَا جَرَى بَيْنَهُمْ مِنَ الْحُوارِ فِي شَأْنِ الْخُرُوجِ إِلَى بَدْرٍ وَمِنْ مَوَدَّتِهِمْ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ هِيَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ الَّتِي يُلَاقُونَهَا، وَغَيْرَ وَمِنْ مَوَدَّتِهِمْ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ هِيَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ الَّتِي يُلَاقُونَهَا، وَغَيْرَ وَمِنْ مَوَدَّتِهِمْ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ وَاللهِمْ مِنْ غَيْرِ الْأَمُورِ المُسْمُوعَةِ وَبِمَا يصلح بهم وَيَبْنِي عَلَيْهِ مِحد مستقبلهم (١).

قال الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمُّ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّابِرِينَ ﴾ [الاننال:١٦]

في الآية بيان بها يُكره من التنازع والاختلاف، لا سيها في الحرب والقتال، وعقوبة من عصى الإمام.

قال الإمام البخاري تعلَشه: بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّنَازُعِ وَالإِخْتِلاَفِ فِي الحَرْبِ، وَعُقُوبَةِ مَنْ عَصَى إِمَامَهُ.

وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَنَزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمُ ۚ ۗ [الأنفال:٤٦] قَالَ قَتَادَةُ: «الرِّيحُ: الحَرْبُ».

وساق بسنده عن البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ ﴿ اللهُ بْنَ جُبَرْ، فَقَالَ: جَعَلَ النَّبِيُّ عَلَى الرَّجَّالَةِ يَوْمَ أُحُدٍ، وَكَانُوا خُسِينَ رَجُلًا عَبْدَ الله بْنَ جُبَرْ، فَقَالَ: ﴿ إِنْ رَأَيْتُمُونَا تَخْطُفُنَا الطَّيْرُ فَلاَ تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ، هَذَا حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ، وَإِنْ رَأَيْتُمُونَا هَزَمْنَا القَوْمَ وَأَوْطَأْنَاهُمْ، فَلاَ تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ، هَذَا حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ، قَالَ: فَأَنَا وَالله رَأَيْتُ النّسَاءَ يَشْتَدِدْنَ، قَدْ تَبْرَحُوا حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ»، فَهَزَمُوهُمْ، قَالَ: فَأَنَا وَالله رَأَيْتُ النّسَاءَ يَشْتَدِدْنَ، قَدْ بَبْرَحُوا حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ، وَافِعَاتٍ ثِيَابَهُنَّ، فَقَالَ أَصْحَابُ عَبْدِ الله بْنِ جُبَيْرٍ: بَدَتْ خَلاَ خِلُهُنَّ وَأَسُوتُهُنَّ ، رَافِعَاتٍ ثِيَابَهُنَّ، فَقَالَ أَصْحَابُ عَبْدِ الله بْنِ جُبَيْرٍ: الغَنِيمَةَ أَيْ قَوْمِ الغَنِيمَةَ، ظَهَرَ أَصْحَابُكُمْ فَهَا تَنْتَظِرُونَ؟ فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ جُبَيْرٍ: الغَنِيمَةَ أَيْ قَوْمِ الغَنِيمَة، ظَهَرَ أَصْحَابُكُمْ فَهَا تَنْتَظِرُونَ؟ فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ جُبَيْرٍ:

⁽١) التحرير والتنوير (١٠/ ١٥ وما بعدها).

⁽٢) البخاري (٣٠٣٨)، ومسلم (١٧٣٢).

أَنسِيتُمْ مَا قَالَ لَكُمْ رَسُولُ الله ﷺ قَالُوا: وَالله لَنَأْتِينَ النَّاسَ، فَلَنُصِيبَنَّ مِنَ الغَنِيمَةِ، فَلَمَّا أَتُوهُمْ مُ صُرِفَتْ وُجُوهُهُمْ، فَأَقْبَلُوا مُنْهَزِمِينَ، فَذَاكَ إِذْ يَدْعُوهُمُ الرَّسُولُ فِي أَخْرَاهُمْ، فَلَمْ يَنْقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَأَصَابُوا مِنَّا سَبْعِينَ، وَكَانَ النَّبِيُ ﷺ وَلَاتُبِي عَلَيْهُ وَأَصْحَابُهُ أَصَابُوا مِنَ المُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً، سَبْعِينَ أَسِيرًا النَّبِي عَنَيْهُ وَأَصْحَابُهُ أَصَابُوا مِنَ المُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً، سَبْعِينَ أَسِيرًا وَسَبْعِينَ قَتِيلًا، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: أَفِي القَوْمِ مُحَمَّدٌ ثَلاَثُ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: أَفِي القَوْمِ ابْنُ أَي قُحَافَةً؟ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: أَقِي القَوْمِ ابْنُ أَي قُحَافَةً؟ ثَلاَثُ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: أَقِي القَوْمِ ابْنُ أَي قُحَافَةً؟ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: أَقِي القَوْمِ ابْنُ عَمَرُ نَفَسَهُ، فَقَالَ: أَمَّا هَوُلاَء، فَقَلْ تُتُلُوا، فَهَا مَلْكَ عُمُرُ نَفُسَهُ، فَقَالَ: كَذَبْتَ وَالله يَا عَدُو الله، إِنَّ الْذِينَ عَدَدْتَ لَأَحْيَاءٌ كُلُّهُمْ، وقَدْ بَقِي الْقَوْمِ مُثْلَةً، وَمُولُوا الله مَوْلُوا الله مَوْلُوا الله مَا نَقُولُ؟ قَالَ: اللهُ أَعْلُ وَأَجُلُّ » قَالَ النَّي عُنَى وَالله مَوْلُانَا، وَلاَ مَوْلَى النَّهُ مَالَة قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، مَا نَقُولُ؟ قَالَ: (قُولُوا الله مَوْلُانَا، وَلاَ مَوْلَى لَكُمْ اللهُ مَا وَلَا اللهُ مَوْلُكَا الْعَزِى الْكَوْلُ اللهُ مَوْلُوا الله مَوْلُانَا، وَلاَ مَوْلَى لَكُمْ اللهُ اللهُ

الآية الكريمة: 🕸 وفي تفسير الآية الكريمة:

وهذا مثلٌ يقال للرجل إذا كان مقبلا ما يحبه ويُسَرّ به «الريح مقبلةٌ عليه»، يعني بذلك: ما يحبه، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص: كَمَا حَمَيْنَاكَ يَوْمَ النَّعْفِ مِنْ شَطَبٍ وَالفَضْلُ لِلقَوْمِ مِنْ رِيحٍ وَمِنْ عَدَدِ.

يعني: من البأس والكثرة.

وإنها يراد به في هذا الموضع: وتذهب قوتكم وبأسكم، فتضعفوا ويدخلكم

⁽١) البخاري (٣٠٣٩).

الوهن والخلل.

﴿وَٱصۡبِرُوٓا﴾، يقول: اصبروا مع نبيّ الله ﷺ عند لقاء عدوكم، ولا تنهزموا عنه وتتركوه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّابِرِينَ ﴾ يقول: اصبروا فإني معكم (١).

وقال الجصَّاص يخلَقه: في هَذِهِ الْآيَةِ بِطَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ وَنَهَى بِهَا عَنْ الْاخْتِلَافِ وَالتَّنَازُعَ يُؤَدِّي إِلَى الْفَشَلِ وَهُو ضَعْفُ الْاخْتِلَافِ وَالتَّنَازُعَ يُؤَدِّي إِلَى الْفَشَلِ وَهُو ضَعْفُ الْإَخْتِلَافِ وَالتَّنَازُعَ يُؤَدِّي إِلَى الْفَشَلِ وَهُو ضَعْفُ الْقَلْبِ مِنْ فَزَع يَلْحَقُهُ وَأَمَرَ فِي آية أخرى بطاعة أولاة الْأَمْرِ لِنَفْي الاِخْتِلَافِ وَالتَّنَازُعِ الْقَلْبِ مِنْ فَزَع يَلْحَقُهُ وَأَمَرَ فِي آية أُخرى بطاعة وأطيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنَّ اللَّهُ وَالْمِسُولُ (٢).

تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى الله والرسول (٢).

وقال ابن كثير كَنْتُلَهُ: وَأَنْ يُطِيعُوا الله وَرَسُولَهُ فِي حَالِهِمْ ذَلِكَ، فَمَا أَمَرَهُمُ الله تَعَالَى بِهِ اثْتَمَرُوا، وَمَا نَهَاهُمْ عَنْهُ انْزَجَرُوا، وَلَا يَتَنَازَعُوا فِيهَا بَيْنَهُمْ أَيْضًا فَيَخْتَلِفُوا فَيَكُونَ سَبَاً لِتَخَاذُلِهِمْ وَفَشَلِهِمْ، وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ أَيْ قُوَّيُكُمْ وَحِدَّتُكُمْ، وَمَا كُنْتُمْ فِيهِ مِنَ الْإِقْبَالِ(٣).

قلت: ومثله قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعُدَهُ ۚ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ۚ حَتَىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعُتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنْ بَعْدِ مَاۤ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا... ﴾ [آل عمران:١٥٢].

قال الشنقيطي تَعَلَّقُهُ: فَفِي هَذِهِ الْفَتْوَى السَّهَاوِيَّةِ بَيَانٌ وَاضِحٌ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ تَسْلِيطِ الْكُفَّارِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ هُوَ فَشَلُ الْمُسْلِمِينَ، وَتَنَازُعُهُمْ فِي الْأَمْرِ، وَعِصْيَانُهُمُ أَمْرَهُ عَلِيًّ ، وَالْكُفَّارِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ هُوَ فَشَلُ الْمُسْلِمِينَ، وَتَنَازُعُهُمْ فِي الْأَمْرِ، وَعِصْيَانُهُمُ أَمْرَهُ عَلَيْ أَمْرِ الرَّسُولِ عَلَيْكُ ، . وَمَنْ عَرَفَ أَصْلَ الدَّاءِ عَرَفَ الدَّوَاءَ، كَمَا لَا يَخْفَى.

المُشْكِلَةُ الثَّالِثَةُ: هِيَ اخْتِلَافُ الْقُلُوبِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْأَسْبَابِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى كِيَانِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِاسْتِلْزَامِهِ الْفَشَلَ، وَذَهَابَ الْقُوَّةِ وَالدَّوْلَةِ، كَمَا قال تعالى: وَلَا

⁽١) جامع البيان في تأويل القرآن (١٣/ ٥٧٦).

⁽٢) أحكام القرآن (٤/ ٢٥١).

⁽٣) التفسير (٤/ ٦٣).

تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ...

فَتَرَى المُجْتَمَعَ الْإِسْلَامِيَّ الْيَوْمَ فِي أَقْطَارِ الدُّنْيَا يُضْمِرُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ، وَإِنْ جَامَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَإِنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَنَّهَا مُجَامِلَةً، وَأَنَّ مَا تَنْطَوِي عَلَيْهِ الضَّمَائِرُ مُحَالِفٌ لِذَلِكَ. وَقَدْ بَيَّنَ تَعَالَى فِي سُورَةِ «الحُشْرِ» أَنَّ سَبَبَ هَذَا الدَّاءِ الَّذِي عَمَّتْ بِهِ الْبَلْوَى إِنَّمَا هُو ضَعْفُ الْعَقْلِ؛ قال تعالى: ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعَا الدَّاءِ اللَّذِي عَمَّتْ بِهِ الْبَلُوى إِنَّمَا هُو ضَعْفُ الْعَقْلِ؛ قال تعالى: ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعَا وَقُلُوبُهُمْ شَتَى ﴾ [الحشر:١٤].

ثُمَّ ذَكَرَ الْعِلَّةَ لِكُوْنِ قُلُومِمْ شَتَّى بُقُولِهِ: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ وَلَا شَكَّ أَنَّ دَاءَ ضَعْفِ الْعَقْلِ الْعَقْلِ الَّذِي يُصِيبُهُ فَيُضْعِفُهُ عَنْ إِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ، وَتَمْيِيزِ الْحُقِّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالنَّافِعِ مِنَ الضَّارِّ، وَالْحُسَنِ مِنَ الْقَبِيحِ، لَا دَوَاءَ لَهُ إِلَّا إِنَارَتُهُ بِنُورِ الْوَحْيِ؛ الْبَاطِلِ، وَالنَّافِعِ مِنَ الضَّارِّ، وَالْحُسَنِ مِنَ الْقَبِيحِ، لَا دَوَاءَ لَهُ إِلَّا إِنَارَتُهُ بِنُورِ الْوَحْيِ؛ لِأَنَّ نُورَ الْوَحْيِ يَعْيَا بِهِ مَنْ كَانَ مَيِّنًا وَيُضِيءُ الطَّرِيقَ لِلْمُتَمَسِّكِ بِهِ، فَيُرِيهِ الْحُقَّ حَقًّا وَالْبَاطِلَ بَاطِلًا، وَالنَّافِعَ نَافِعًا، وَالضَّارَّ ضَارًا (١٠).

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿ [الانفال:٤٧]

وفي الآية الكريمة بيان الإخلاص في الجهاد، وإرادة وجه الله تعالى به، ولتكون كلمته هي العليا، والترهيب من الرياء، وإرادة المفاخرة به.

قال الطبري يَعَلِمُهُ: وهذا تقدُّمُ من الله جل ثناؤه إلى المؤمنين به وبرسوله، أن لا يعملوا عملا إلا لله خاصة، وطلب ما عنده، لا رئاء الناس، كما فعل القوم من المشركين في مسيرهم إلى بدر طلب رئاء الناس (٢).

وقال ابن كثير تَخَلَّتُهُ: يَقُولُ تَعَالَى بَعْدَ أَمْرِهِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْإِخْلَاصِ فِي الْقِتَالِ فِي سَبِيلِهِ، وَكَثْرَةِ ذِكْرِهِ، نَاهِيًا لَمُمْ عَنِ التَّشَبُّهِ بِاللَّشْرِكِينَ فِي خُرُوجِهِمْ مِنْ دِيَارِهِمْ، ﴿ مَنْ التَّسَبُ وَهُوَ الْمُفَاخَرَةُ وَالتَّكَبُّرُ عَلَيْهِمْ (٣).

⁽١) أضواء البيان (٣/ ٥٣) باختصار.

⁽۲) جامع البيان (۱۳/ ۵۷۸).

⁽٣) التفسير (٤/ ٦٣).

🧇 ومن الأدلة على وجوب الإخلاص في الجهاد وغيره من الأعمال الصالحة:

كر أولاً: من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِي بِٱلْقِسْطِ ۗ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدِ وَٱدْعُوهُ فُخُلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ [الاعراف:٢٩].

وقال تعالى: ﴿ فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ مُخُلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَافِرُونَ ﴾ [غافر:١٤].

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينُّ ٱلْحَمْدُ يلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ﴾[غافر:٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَالِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[السِّنه:٥].

كرثانياً من السنة:

عن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﴿ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: ﴿ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِأَمْرِيُّ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ (١٠).

عَنْ أَبِي مُوسَى ﴿ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانُهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ الله؟ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ الله هِيَ العُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ الله " (٢).

عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَاتِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ، حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فَأَتِي بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَهَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، فَعَرَفَهَا، قَالَ: كَذَبْتَ،

⁽١) رواه البخاري (٦٦٨٩)، ومسلم (١٩٠٧).

⁽٢) رواه البخاري (٢٨١٠) [بَابُ مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ الله هِيَ العُلْيَا]، ومسلم (١٩٠٤).

وَلَكِنّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ، وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَتِي بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَهَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَكَ عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: هُو قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: هُو قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَعَرَفَها، قَالَ: هُو وَرَجُلٌ وَسَعَ اللهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِي فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَعَ اللهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِي فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَعَ اللهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِي فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَعَ اللهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ اللَّالِ كُلّهِ، فَأَتِي بِهِ فَعَرَّفَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَهَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكُتُ مِنْ سَبِيلِ فَشُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِي فِي النَّارِ» وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُو جَوادُهُ فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِر بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِي فِي النَّارِ» (١٠).

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِ عِندَ ٱللّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ ٱلَّذِينَ عَنهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴿ اللّهَ اللّهَ لَا يَتَّقُونَ ﴿ فَإِمَّا تَمْقَفَنَهُمْ فِي ٱلْحُرْبِ فَشَرِّدُ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴿ وَإِمَّا فَإِمَّا تَخَافَنَ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنْبِدُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَآءٍ إِنَّ ٱللّهَ لَا يُحِبُ النَّهَ فَانْبِدُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَآءٍ إِنَّ ٱللّهَ لَا يُحِبُ الْفَالَ:٥٥-٥٥]

🗐 في الآيات مسائل عِدَّة:

المسألة الأولى: تفسير الآية

قال الطبري كَلَّاللهُ: القول في تأويل قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ عَلَهَدتَ مِنْهُمُ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهَدتَ مِنْهُمُ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهَدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمُ لَا يَتَّقُونَ ﴾ [الانفال:٥٦].

يقول تعالى ذكره: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآتِ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۞ ٱلَّذِينَ عَهَدتَّ مِنْهُمُ ﴾، يا محمد، يقول: أخذت عهودهم ومواثيقهم أن لا يحاربوك، ولا يظاهروا عليك محاربًا لك، كقريظة ونظرائهم ممن كان بينك وبينهم عهد وعقد.

﴿ ثُمَّ يَنقُضُونَ ﴾ ، عهودهم ومواثيقهم كلما عاهدوك وواثقوك حاربوك وظاهروا عليك، وهم لا يتقون الله، ولا يخافون في فعلهم ذلك أن يوقع بهم وقعة تجتاحهم

⁽۱) رواه مسلم (۱۹۰۵).

وتهلكهم.

القول في تأويل قوله: ﴿فَإِمَّا تَثُقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدُ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾[الانفال:٥٧].

يقول تعالى ذكره لنبيه محمد ﷺ: فإما تلقينَ في الحرب هؤلاء الذين عاهدتهم فنقضوا عهدك مرة بعد مرة من قريظة، فتأسرهم.

﴿ فَشَرِّدُ بِهِم مَّنۡ خَلۡفَهُمْ ﴾ يقول: فافعل بهم فعلا يكون مشرِّدًا مَن خلفهم من نظرائهم، ممن بينك وبينه عهد وعقد.

و «التشريد»، التطريد والتبديد والتفريق.

وإنها أمِرَ بذلك نبيُّ الله ﷺ أن يفعل بالناقض العهد بينه وبينهم إذا قدر عليهم فعلا يكون إخافةً لمن وراءهم، ممن كان بين رسول الله ﷺ وبينه عهد، حتى لا يجترئوا على مثل الذي اجترأ عليه هؤلاء الذين وصف الله صفتهم في هذه الآية من نقض العهد.

وأما قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكُرُونَ﴾، فإن معناه: كي يتعظوا بها فعلت بهؤلاء الذين وصفت صفتهم، فيحذروا نقض العهد الذي بينك وبينهم خوف أن ينزل بهم منك ما نزل بهؤلاء إذا هم نقضوه.

يقول تعالى ذكره: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَ ﴾، يا محمد، من عدو لك بينك وبينه عهد وعقد، أن ينكث عهد، وينقض عقده، ويغدر بك وذلك هو «الخيانة» والغدر ﴿ فَآنَبِذُ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾، يقول: فناجزهم بالحرب، وأعلمهم قبل حربك إياهم أنك قد فسخت العهد بينك وبينهم، بها كان منهم من ظهور أمار الغدر والخيانة منهم، حتى تصير أنت وهم على سواء في العلم بأنك لهم محارب، فيأخذوا للحرب آلتها، وتبرأ من الغدر.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَايِنِينَ﴾، الغادرين بمن كان منه في أمان وعهد بينه وبينه أن يغدر به فيحاربه، قبل إعلامه إياه أنه له حرب، وأنه قد فاسخه العقد.

فإن قال قائل: وكيف يجوز نقضُ العهد بخوف الخيانة، و «الخوف» ظنٌّ لا يقين؟

قيل: إن الأمر بخلاف ما إليه ذهبت، وإنها معناه: إذا ظهرت أمارُ الخيانة من عدوك، وخفت وقوعهم بك، فألق إليهم مقاليد السّلم وآذنهم بالحرب وذلك كالذي كان من بني قريظة إذ أجابوا أبا سفيان ومن معه منالمشركين إلى مظاهرتهم على رسول الله عليه ومحاربتهم معهم، بعد العهد الذي كانوا عاهدوا رسولَ الله عليه على المسالمة، ولن يقاتلوا رسولَ الله عليه، فكانت إجابتهم إياه إلى ذلك، موجبًا لرسول الله عليه خوف الغدر به وبأصحابه منهم. فكذلك حكم كل قوم أهل موادعة للمؤمنين ظهر لإمام المسلمين منهم من دلائل الغدر؛ مثل الذي ظهر لرسول الله عليه وأصحابه من قريظة منها، فحق على إمام المسلمين أن ينبذ إليهم على سواء، ويؤذنهم بالحرب.

ومعنى قول: ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾ أي: حتى يستوي علمك وعلمهم بأن كل فريق منكم حرب لصاحبه لا سِلْم (١).

المسألة الثانية: قوله: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْخَرْبِ فَشَرِّدُ بِهِم مَّنْ خَلُفَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٧٠] هل نسخت: ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [عمد: ٤]

🗐 لأهل العلم في ذلك قولان:

قال الكرمي تَعْلَلْهُ: قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعُدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [ممد:٤] مَنْسُوخَة بِآيَة السَّيْف أَو بقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَثْقَقَنَّهُمْ فِي ٱلْخُرْبِ فَشَرِّدُ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [الانفال:٥٠].

وَبِذَلِك قَالَ: قَتَادَة، وَالضَّحَّاك، وَالسُّديّ، وَابْن جريح، وَالْأَوْزَاعِيّ، وفقهاء الْكُوفَة وَقَالُوا: لَا يجوز المُنّ وَلَا الْفِدَاء على من وَقع فِي الْأسر من الْكفَّار وَلَيْسَ إِلَّا قَتَلهمْ أَو استرقاقهم والمن وَالْفِدَاء كَانَ يَوْم بدر ثمَّ نسخ.

وَقيل: لَا نسخ وَالْآيَة محكمَة.

عِنْد: ابْن عَمر، وَالْحُسن، وَعَطَاء، وَأَكْثر الصَّحَابَة، وَالثَّوْري، وَالشَّافِعِيِّ وَمَالك، وَأَحْد، وَإِسْحَاق، وَيُخَير الإِمَام فِي الأسرى المقاتلين بَين قتل ورق وَمن فدَاء

⁽١) جامع البيان (١٤/ ٢١) باختصار.

بهَال أو بأسير مُسلم (١).

المسألة الثالثة: أن الإمام مخيَّر في الأسرى بخمسة أشياء

ك جمهور أهل العلم إلى أن الإمام مخير في الأسرى بين خمسة أشياء:

١ - إمَّا أَن يَقْتُل.

٢- وإمَّا أن يأسر ويَسْتَعْبد.

٣- وإمَّا أن يَمُن فيعتق.

٤ - وإمَّا أن يأخذ فيه الفداء.

٥- وإمَّا أن يَعقِد عليه الذمة ويَضرب عليه الجزية (٢).

المسألة الرابعة: تعريف النين

﴿ النبذ لغةً: طَرْحُكَ الشَّيْءَ مِنْ يَدِكَ أَمامك أَو وَرَاءَكَ. نَبَذْتُ الشَّيْءَ أَنْبِذُه نَبْذاً إِذا أَلقيته مِنْ يَدِكَ، ونَبَذْته، شُدِّدَ لِلْكَثْرَةِ. وَنَبَذْتُ الشَّيْءَ أَيضاً إِذا رَمَيْتَهُ وأَبعدته (٣).

﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ أَيْ: أَلْقُوهُ أَرْ٤).

اصطلاحاً: نبذ العهد، نَقَضه وأَلْقَاه إلى مَن كَانَ بَينَه وبَينَه (°).

(١) قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن للكرمي (ص١٩٢).

⁽٢) المقدمات المهدات لابن رشد (١/ ٣٦٦).

⁽٣) لسان العرب (نبذ).

⁽٤) الحاوى الكبير للهاوردي (٥/ ٣٣٧).

⁽٥) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء للقونوي (ص٦٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الاثير (٧/٥)، وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري (179/0)

السألة الخامسة

من شروط المهادنة إِنْ كَانَ لِغَيْرِ حَاجَةِ مَصْلَحَتِهِ لَا يَجُوزُ لِوُجُوبِ الْقِتَالِ إِلَى غَايَةِ إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ وَإِنْ كَانَ لَمِصْلَحَةٍ نَحْو الْعَجْزِ عَنِ الْقِتَالِ مُطْلَقًا(١).

إِذَا سَأَلُوا الْعَهْدَ لَمْ يَلْزَمْ إِجَابَتُهُمْ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا رَأَى الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ حَظَّا لِلْمُسْلِمِينَ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعَاهِدَهُمْ، فَإِذَا قَاتَلُوا زَالَتِ الْمُصْلَحَةُ (٢).

في قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانَبِذُ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾ [الانفال: ٨٥] أي: عَلَى سَوَاءٍ مِنْكُمْ، وَمِنْهُمْ فِي الْعِلْمِ بِذَلِكَ فَعَرَفْنَا أَنَّهُ لَا يَجِلُّ قِتَالُهُمْ قَبْلَ النَّبْذِ، وَقَبْلَ أَنْ يَعْلَمُوا بِذَلِكَ لِيَعُودُوا إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ التَّحَصُّنِ، وَكَانَ ذَلِكَ لِلتَّحَرُّزِ عَنْ الْتَحَصُّنِ، وَكَانَ ذَلِكَ لِلتَّحَرُّزِ عَنْ الْتَحَصُّنِ، وَكَانَ ذَلِكَ لِلتَّحَرُّزِ عَنْ الْتَحَصُّنِ، وَكَانَ ذَلِكَ لِلتَّحَرُّزِ عَنْ الْغَدْرِ ٣٠).

الْآيةَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مُعَاهِدٍ يُخَافُ مِنْ وُقُوعِ النَّقْضِ مِنْهُ (٤).

إِذَا ظَهَرَتْ آثَارُ الْخِيَانَةِ وَثَبَتَتْ دَلَائِلُهَا، وَجَبَ نَبْذُ الْعَهْدِ لِئَلَّا يُوقِعَ التَّهَادِي عَلَيْهِ فِي الْهَلَكَةِ، وَجَازَ إِسْقَاطُ الْيَقِينِ هُنَا ضَرُورَةً. وَأَمَّا إِذَا عُلِمَ الْيَقِينُ فَيُسْتَغْنَى عَنْ نَبْذِ الْعَهْدِ إِلَيْهِمْ (٥).

من شروط المهادنة، أَنْ لَا يَتَوَلَّاهُ إِلَّا الْإِمَامُ (٦).

من شروط المهادنة خُلُوُّهُ عَنْ شَرْطٍ فَاسِدٍ كَتَرْكِ مُسْلِمٍ فِي أَيْدِيهِمْ أَوْ بَذْلِ مَالٍ مِنْ غَيْر خَوْفٍ (٧).

⁽١) الذخيرة للقرافي (٣/ ٤٤٨) بتصرف يسير.

⁽٢) الحاوي الكبير للماوردي (١٣/ ١٢٥).

⁽٣) المبسوط للسرخسي (١٠/ ٨٧).

⁽٤) فتح القدير للشوكاني (٢/ ٣٦٥).

⁽٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٨/ ٣٢).

⁽٦) الذخيرة (٣/ ٤٨٨).

⁽٧) المصدر السابق.

أَنْ لَا يُزَادَ عَلَى المُدَّةِ الَّتِي تَدْعُو إِلَيْهَا الْحَاجَةُ فِي اجْتِهَادِ الْإِمَام (١).

أَمَرَ فِي الَّذِينَ لَمْ يَخُونُوا أَنْ يُتِمُّوا إلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَهَدَةُم قِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئَا وَلَمْ يُظَهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدَا فَأَتِمُّواْ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ ﴾ الآية [التوبة:٤](٢).

إِذَا جَاءَتْ دَلَالَةٌ عَلَى أَنْ لَمْ يُوَفِّ أَهْلَ هُدْنَةٍ بِجَمِيعِ مَا هَادَنَهُمْ عَلَيْهِ فَلَهُ أَنْ يَنْبِذَ إِلَايْهِمْ (٣).

ولَا يَجُوزُ أَنْ يَبْدَأَهُمْ بِقِتَالٍ وَلَا غَارَةٍ قَبْلَ إعْلَامِهِمْ بِنَقْضِ الْعَهْدِ؛ لِلْآيةِ (٤).

المسألة السادسة: كَيْفَ يَجُوزُ نَقْضُ الْعَهْدِ مَعَ خَوْفِ الْخِيَانَةِ وَالْخَوْفُ ظَنَّ لَا يَقِينَ مَعَهُ ؟

إِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ نَقْضُ الْعَهْدِ مَعَ خَوْفِ الْخِيَانَةِ، وَالْخَوْفُ ظَنُّ لَا يَقِينَ مَعَهُ، فَكَيْفَ يَسْقُطُ يَقِينُ الْعَهْدِ بِظَنِّ الْخِيَانَةِ فَعَنْهُ جَوَابَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْخَوْفَ هَاهُنَا بِمَعْنَى الْيَقِينِ، كَمَا يَأْتِي الرَّجَاءُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارَا ﴾ [نو-:١٣].

الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَتْ آثَارُ الْخِيَانَةِ، وَثَبَتَتْ دَلَائِلُهَا وَجَبَ نَبْذُ الْعَهْدِ، لِئَلَّ يُوقِعَ الثَّادِي عَلَيْهِ فِي الْمُلَكَةِ، وَجَازَ إِسْقَاطُ الْيَقِينِ هَاهُنَا بِالظَّنِّ لِلضَّرُورَةِ، وَإِذَا كَانَ الْعَهْدُ قَدْ وَقَعَ فَهَذَا الشَّرْطُ عَادَةٌ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ لَفْظًا؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا (٥٠).

* BBBB

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) الأم للشافعي (٤/ ١٩٩).

⁽٣) الأم للشافعي (٤/ ١٩٦).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٩/ ٢٩٩).

⁽٥) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٤٢٠).



الصفحة			الموصوع
0[١٩	ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيُّ﴾[البقرة:٦	نْعَ بِٱلْغُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا	قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَأ
في بيان الأفضل منها:	، مع بيان أقوال أهل العلم	لتفق عليها بين العلماء	مسألة: صور الحج ال
٥	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ن-الإفراد)	وهي (التمتع – القرا
عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَالِكَ لِمَن لَّمْ	ٱلْحَجّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمٌّ تِلْكَ	يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ أَيَّامِ فِي	قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمُ
ابِ﴾[البقرة:١٩٦]٠٢	لَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَ	لْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامْ وَٱتَّقُواْ ٱلْـ	يَكُنْ أَهْلُهُو حَاضِرِي ٱ
٣٥	الثلاثة أيام	يجب فيه ابتداء صوم	مسألة الوقت: الذي
. ٱلْحَتَرَامِ ﴾ [البقرة:١٩٦] . ٤٧	كُنْ أَهْلُهُ و حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ	مرَةٌ كَامِلَةٌ ۚ ذَالِكَ لِمَن لَّمْ يَ	قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَثَ
	فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُ		
نَبُبِ﴾ [البقرة:١٩٧] ٢٢	اِدِ ٱلتَّقْوَىٰ ۗ وَٱتَّقُونِ يَـٓأُوْلِي ٱلْأَلَ	ُللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّ	تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرِ يَعْلَمُهُ أ
٦٢		بالأشهر المعلومات	المسألة الأولى: المراد
٧٦		ر أشهر الحج	مسألة الإحرام في غير
179		فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقُويَ ﴾	
إِلَّا مَا يُثْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ	ذِّ أُحِلَّتُ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَمِ إ	لَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُومِ	قوله تعالى: ﴿يَـٰۤأَيُّهَا ٱ
145	»[المائدة: ۱]		
إِنَّ ٱللَّهَ يَحُكُمُ مَا	﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌّ	فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿	المسألة الثانية: الْقَوْلُ
179	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		يُرِيدُ﴾ [المائدة:١]
ٱلْهَدْيَ وَلَا ٱلْقَلَتِبِدَ وَلَآ	يْرِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ۚ	ُذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَ	قوله تعالى: ﴿يَنَأْيُّهَا ٱلَّا
لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَعَانُ قَوْمٍ	ضُوَنَاً وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ وَ	غُونَ فَضَلًا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِ	ءَآمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَ
اوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدُوَانِ	اوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۗ وَلَا تَعَ	دِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَ	أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِ

1 & 1	وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[المائدة:٢]
1 & 1	قوله تعالى: ﴿لَا تُحِلُواْ شَعَتَبِرَ ٱللَّهِ﴾[المائدة:٢]
1 2 7	قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحُرَامَ﴾[المئدة:٢]
	الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْخَرَامَ﴾[الماندة:٢]
	المسألة الأولى: َسبب نزول الآبية
وُحُرِّمَ عَلَيْكُمْ	القول في تأويل قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَنعَا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةً
108	صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَاً ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ إِلَيْهِ تَحْشَرُونَ﴾[المائدة:٩٦]
108	المسألة الأولى: حكم صيد البحر للمحرم وأكله، وبيعه، وشراؤه
100	المسألة الثانية: المقصود بقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾[المائدة:٩٦]
107	المسألة الثالثة: المقصود بقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُهُۥ مَتَنعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةُ﴾[المائدة:٩٦] .
	مسألة: هل يؤكل السمك الطافي؟
١٨٢	مسألة: الحيوان الذي يعيش في البر والبحر، ما حكمه؟
١٩٨	المسألة الثالثة: ما صاده الحلال هل يأكل منه المحرم؟
	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿ أَوْ عَدُّلُ ذَالِكَ صِيَامًا ﴾ [الماندة: ٩٥]
770 777	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [الماندة: ٩٠]ا المراد بقوله تعالى: ﴿لِيَدُوقَ وَبَالَ أَمْرِةً ﴾ [المائدة: ٩٠]
770 777 777	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامَا﴾ [الماندة: ٩٥]
۲۲۵ ۲۳۲ بُ عَلَيْنَا ۖ إِنَّكَ	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ صِيَامَا﴾ [الماندة: ٩٥]
۲۲۰ ۲۳۲ بُ عَلَيْنَةً إِنَّكَ ۲۳۹	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [الماندة: ٩٠] المراد بقوله تعالى: ﴿لِيَدُوقَ وَبَالَ أَمْرِقِۦ﴾ [الماندة: ٩٠] المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه [الماندة: ٩٠] قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَاۤ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُ أَنتَ اَلتَّوَّابُ اُلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٨].
۲۲۵ ۲۳۲ ۲۳۲ پُ عَلَيْنَا ۚ إِنَّكَ ۲۳۹	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [الماندة: ٩٠]. المراد بقوله تعالى: ﴿لِيَدُوقَ وَبَالَ أَمْرِقِۦ﴾ [الماندة: ٩٠]. المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَنُ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه﴾ [الماندة: ٩٠]. قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَاۤ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُ أَنتَ اَلتَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٨]. صفة الحج والعمرة.
۲۲۵ ۲۳۲ ۲۳۲ بُ عَلَيْنَا ۖ إِنَّكَ ۲۳۹ ۲٤٠	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدُلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [الماندة: ٩٥]. المراد بقوله تعالى: ﴿لِيَدُوقَ وَبَالَ أَمْرِقِ ﴾ [الماندة: ٩٥]. المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَنُ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه ﴿المائدة: ٩٥]. قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُ وَلَهُ تَعَالَى: ﴿ رَبَّنَا وَأَجْعَلْنَا مُسْلِمَةً لَكَ وَأُرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُ وَلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ اللَّهُ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُ وَلِمُ وَمِن أُولِيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُعَلِّمُ اللَّهُ وَمِن ذُرِيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُعَلَى وَمُنْ عَامِلُهُ وَالْمَعْمِ وَالْمُومُ وَالْمَالُونُ وَمِنْ فُولِهُ لَقُلْمُ اللَّهُ مَا لَكُونُ وَلَا لَكُنَا وَلَا مَنَاسِكُنَا وَلُولُهُ لَكُونَا مَنَاسِكَنَا وَلُولُهُ لِللَّهُ وَلَا لَيْتَالَّالُونُ وَلَا لَكُنّا وَلَا مُعَلِّمُ وَاللَّهُ وَلَا لَكُونُ وَلَا لَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَوْلُهُ لَى اللَّهُ وَلَوْلِكُ لَيْلُولُ لَلْكُونُ وَلَا لَا لَا لِمُعْلَى اللَّهُ وَلَوْلَكُونُ وَلَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا لَا
۲۲۰ ۲۳۲ بُ عَلَيْنَأً إِنَّكَ ۲۳۹ ۲٤٠	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [الماندة: ٩٠]
۲۲۰ ۲۳۲ ۲۳۲ بُ عَلَيْنَا ۚ إِنَّكَ ۲۳۹ ۲٤۰ ۲٤۰	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [الماندة: ٩٠]. المراد بقوله تعالى: ﴿لِيَدُوقَ وَبَالَ أَمْرِقِهِ﴾ [الماندة: ٩٠]. المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَنُ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه [الماندة: ٩٠]. قوله تعالى: ﴿وَمَنُ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه [الماندة: ٩٠]. قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن دُرِيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَدُ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿ [البقرة: ١٢٨] . صفة الحج والعمرة. أولًا: الإحرام في غير أشهر الحج. مسألة الإحرام في غير أشهر الحج
۲۲۰ ۲۳۲ ۲۳۲ ۲۲۹ ۲٤۰ ۲۲۹ ۲۲۷	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [الماندة: ٥٠] المراد بقوله تعالى: ﴿لَيَدُوقَ وَبَالَ أَمْرِقِ ﴾ [المائدة: ٥٠] المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه [المائدة: ٥٠] قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه [المائدة: ٥٠] قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةَ مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُ أَنتَ التّقَوّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٨] صفة الحج والعمرة أو لا: الإحرام في غير أشهر الحج ثانيًا: الميقات المكاني مسألة الإحرام قبل الميقات
۲۲۰ ۲۳۲ ۲۳۲ ۲۲۹ ۲٤۰ ۲۲۹ ۲۲۷	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [الماندة: ٩٠]. المراد بقوله تعالى: ﴿لِيَدُوقَ وَبَالَ أَمْرِقِهِ إللاندة: ٩٠]. المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه [الماندة: ٩٠]. قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه [الماندة: ٩٠]. قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن دُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَدُ أَنْتَ التّوّابُ الرَّحِيمُ [البقرة: ١٢٨]. صفة الحج والعمرة. مسألة الإحرام في غير أشهر الحج. مسألة الإحرام قبل الميقات. مسألة الإحرام قبل الميقات. من كان دون المواقيت
۲۲۰ ۲۳۲ ۲۳۲ ۲۳۹ ۲٤۰ ۲٤۰ ۲۲۰ ۲۲۷	المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [الماندة: ٥٠] المراد بقوله تعالى: ﴿لَيَدُوقَ وَبَالَ أَمْرِقِ ﴾ [المائدة: ٥٠] المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه [المائدة: ٥٠] قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ الله منه [المائدة: ٥٠] قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةَ مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُ أَنتَ التّقَوّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٨] صفة الحج والعمرة أو لا: الإحرام في غير أشهر الحج ثانيًا: الميقات المكاني مسألة الإحرام قبل الميقات

= 474	الله موسوعه اجهام الغراق
۲۸۳	الله التلبية في الحج
791	مسألة في رفع المرأة صوتها بالتلبية
	﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ مَّعْدُودَتِّ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهٌ لِمَ
	وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُواْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[البقرة:٢٠٣]
٣٠٠	مسألة: المقصود بالأيام المعدودات
۳٠٦	قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلُ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأْخَرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهٍ لِمَنِ ٱتَّقَلَّ ﴾
	أحكام رمي الجمار
۳۱٦	المسألة الأولى: حكم رمي الجمار
٣١٩	المسألة الثانية: عدد الجمرات وأنواعها
٣٢٠	المسألة الثالثة: لا يرمي في يوم النحر إلا جمرة العقبة
٣٢١	المسألة الرابعة: وقت رمي جمرة العقبة
٣٢٣	المسألة الخامسة: رمي جمرة العقبة قبل طلوع الفجر
۳۳٥	المسألة السادسة: تأخير الرمي إلى أخر الليل
۳۳٥	المسألة السابعة: من لم يرم جمرة العقبة حتى غابت الشمس
۳۳۷	المسألة الثامنة: ومن السنة أن يكبر مع كل حصاة، ويستبطن الوادي
٣٤٠	المسألة التاسعة: ويجب وقوع الحصى في المرمى
	المسألة العاشرة: ويكون رمي الجمرات واحدة واحدة
	قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرُوةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ ۚ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أُو ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَنْ
	بِهِمَاْ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرُ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٥٥]
	قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطِّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة:٥٨]
	القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورُ
	رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٩٩]
۳٥٣	أعمال يوم النحر
	مسألة الرُّمي أيام التشريق
	أولًا: حكم السعي بين الصفا والمروة
٣٨٥	ثانيا: صفة السعىثانيا: صفة السعى

٣٩.	 ثالثًا: شروط السعي
ُللَّهُ	قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلَا مِن رَّبِّكُمّْ فَإِذَاۤ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَتِ فَٱذْكُرُواْ ٱ
	عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْخَرَامِ ۗ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِن قَبْلِهِ عَلَيْنَ ٱلضَّآلِينَ ﴾ [البقرة:١٩٨]
٤٠٤	
٤٠٨	ثانيًا: القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنۡ عَرَفَاتٍ﴾[البقرة:٩٨]
٤٠٨	المسألة الأولى: في المعنى الذي لأجله سمي الموقف عرفات
٤١٢	F
٤١٣	المسألة الرابعة: في هديه ﷺ في الدفع من عرفة
٤١٥	
٤١٧	المسالة السادسة: ومن السنة الدفع قبل طلوع الشمس
٤١٧	المسألة السابعة: حكم الوقوف بالمزدلفة
274	القول في تأويل قوله تُعالى: ﴿فَاَّذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ﴾[البقرة:١٩٨]
273	
	القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ
573	
٤٣٣	الوقوف بعرفةا
٤٣٥	والوقوف بعرفة له زمان لابد أن يقف فيه
ؙؚقِينَ	قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحُلِّ
884	رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُواْ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَالِكَ فَتْحَا قريبًا ﴾ [الفتح:٢٧] .
٤٤٣	المسألة الأولى: الحاج والمعتمر مخيران بين الحلق أو التقصير، والحلق أفضل
११०	المسألة الثانية: و السنة في الحلق أن يبدأ بالشق الأيمن
११२	المسألة الثالثة: حكم الحلق أو التقصير
٥٥٤	المسألة الرابعة: مقدار الحلق والتقصير
१०२	المسألة الخامسة: زمان الحلق أو التقصير
	المسألة السادسة: ما يترتب على الحلق أو التقصير
٤٦١	المسألة السابعة: الأصلع الذي لا شعر له، ماذا يصنع ؟

لسألة الثامنة: ليس على النساء حلق	1
وله تعالى: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَتبِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ۖ فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآتً	قر
إِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرُّ كَذَالِكَ سَخَّرْنَهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾	
لحج: ٣٦]	
لسألة الأولى: المقصود بالبدن	ij
سألة: وهل يطلق على غير الإبل البدن؟	۵
وله: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ [الحج:٣٦].	قر
قُوله: ﴿فَالْذُكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفً ﴾ [الحج:٣٦]	و
رَّ اد بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[الحج:٣٦]	LI.
رَ اد بقوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾ [الحج:٣٦]	
سألة: الأكل من الهدي	۵
كتاب الجهاد	
ال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَاتُ ۚ بَلْ أَحْيَآ ۗ وَلَكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ ٩٩	
قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءً عِنِدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ۞ فَرِحِينَ	
نَا ءَاتَنهُمُ ٱللَّهُ مِن فَصْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ	ب
نْزَنُونَ ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَصْٰلِ﴾[آل عمران:١٦٩-١٧١]	يَ
ِلاَّ: الإِخلاص في الجهاد	أو
نياً: استحباب طلب الشهادة	ثا
لثاً: فضل الشهادة في سبيل الله، وبيان ما أعدَّه الله للشهداء	ثا
سألة الأولى: تعريف الشهيد	11
سألة الثانية: سبب تسميته بالشهيد	11
سألة الثالثة: أقسام الشهداء	11
سألة الرابعة: (الَمَطْعُونُ، وَالَمُبْطُونُ، وَالغَرِيقُ، والحريق، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وصاحب ذات لجنب، ومن مات دون ماله) شُهداء	11
لجنب، ومن مات دون ماله) شُهداءَ	-1
سألة الخامسة: النهي عن قول: «فلانٌ شهيد»، أو الحكم له بالجنة، إلاَّ بنص ٢٢ ٥	11
سألة الخامسة: النهي عن قول: «فلانٌ شهيد»، أو الحكم له بالجنة، إلاَّ بنصٍ سألة السادسة: مَنْ قَتِلَ فِي سَبيل الله كُفِّرَتْ خَطَايَاهُ إلَّا الدَّيْنَ ٢٣٥	11

	قال الله تعالى: ﴿وَٱلصَّابِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَاءِ وَٱلضَّرَّاءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِّ أُوْلَتِبِكَ ٱلَّذِينَ صَدَفُوا ۚ وَأُولَتَبِكَ هُمُ
078.	ٱلْمُتَقُونَ﴾ [البقرة:١٧٧]
٥٢٥.	المسألة الأولى: معنى (البأس) في الآية الكريمة
070.	المسألة الثانية: وجوب الصبر والثبات، وتحريم الفرار والتولي، عند لقاء العدو
	قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوَّاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ
٥٢٦.	اْلْمُعْتَدِينَ﴾[البقرة: ١٩٠]
٥٢٦.	
0 T V .	9
٥٢٨.	
۰۳۰.	المسألة الرابعة: قَتْل النِّسَاء وَالصِّبْيَان الحربيينَ فِي الْبَيات منْ غَير تَعَمَّد
۰۳۰.	المسألة الخامسة: قتل النساء والصبيان الحربيين إذا قاتلوا
٥٣١.	المسألة السادسة: حكم قتل الراهب الحربي
	المسألة السابعة: الشيخ الفاني، والمجنون، والأعمى، والراعي، والمُقعد ونحوهم من
٥٣١.	الحربيين، ممن لا يقاتل، ما حكمهم؟
٥٣٥.	المسألة الأولى: تعظيم حرمة القتال في الحرم
ק ועש	المسألة الثانية: أن الله تَعَالَى حرَّم القِتَالَ فِيهَا – مكة – عَلَى الْعُمُومِ ابْتِدَاءً وَمُقَابَلَة، ثمَّ أبَا-
ح الله . ۳۷ ه	المسألة الثانية: أن الله تَعَالَى حرَّم الْقِتَالَ فِيهَا – مكة – عَلَى الْعُمُومِ ابْتِدَاءً وَمُقَابَلَةً، ثُمَّ أَبَاحَ تَعَالَى فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُبِحْ قِتَالَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ
	تَعَالَى فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُبِحْ قِتَالَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ
٥٣٧.	تَعَالَى فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُبِحْ قِتَالَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٠]
04V. 0 E • .	تَعَالَىٰ فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُبِحْ قِتَالَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٠] المسألة الأولى: سبب نزول الآية
07V. 0 E • . 0 E • .	تَعَالَىٰ فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُبِحْ قِتَالَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٠] المسألة الأولى: سبب نزول الآية
04V. 0 E • . 0 E • .	تَعَالَىٰ فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُبِحْ قِتَالَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٠]
0	تَعَالَى فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُبِحْ قِتَالَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥] المسألة الأولى: سبب نزول الآية
0 TV. 0 E · . 0 E · . 0 E · . 0 E · . 0 E · .	تَعَالَى فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُبِحْ قِتَالَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥]
0 TV. 0 E * . 0 E * . 0 E * . 0 E \$. 0 E \$. 0 E 0 .	تَعَالَى فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُبِحْ قِتَالَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٥] المسألة الثانية: تأويل الآية
0 TV. 0 E · . 0 E · . 0 E · . 0 E · . 0 E · . 0 E · . 0 E · . 0 E · . 0 E · .	نَعَالَى فِيهَا قِتَالَ مَنْ قَاتَلَ وَلَمْ يُبِحْ قِتَالَ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهَلُكَةِ﴾[البقرة:١٩٠] المسألة الأولى: سبب نزول الآية المسألة الثانية: تأويل الآية

قال الله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَّكُمُّ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْعًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمُّ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُواْ شَيْنًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمٌّ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٢١٦] قال الله تعالى: ﴿يَسْعَلُونَكَ عَن ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالِ فِيهِ ۚ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۚ وَصَدُّ عَن سَبِيل ٱللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْخَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتَنةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلُ وَلَا يَزَالُونَ يُقَتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَاعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ عَنَيمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَتَبِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَأُولَتِيكَ أَصْحَبُ ٱلنَّالُّهُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴿ [البقرة:٢١٧] قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّواْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمُّ ﴾ [القرة: ٢٤٦] قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًّا قَالُواْ أَنَّى يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحُنُ أَحَقُ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ ٱلْمَالِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهِ ٱصْطَفَنْهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ. بَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۗ وَٱللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ رَمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:٢٤٧]..... قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ - قَالُواْ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٠] 0 VT قال الله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمُوالَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَثَبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُثبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةً وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَآءٌ وَاللَّهُ وَسِعٌ عَلِيمٌ ١ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنَّا وَلَا أَذَى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ...﴾ [البقرة:٢٦١-٢٦٢]٥٧٥ قال الله تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةَ مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْرَهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيِّنَا لَكُمُ ٱلْآيَنِيِّ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[آل عمران:۱۱۸] قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَنعِدَ لِلْقِتَالِّ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآيِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُما أَوعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّل ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢١-١٢٢] ٧٥٠ المسألة الأولى: أن الآيات في غزوة أحد، في قول جماهير أهل العلم المسألة الثانية: سبب نزول الآيات قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنتُمْ أَذِلَّهُ ۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۞ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَثَةِ ءَالَفِ مِّنَ ٱلْمَلَابِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿ بَإَمَّ إِن تَصْبرُواْ وَتَقَوُّا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرهِمْ هَاذَا يُمْدِدُكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَفِ مِّنَ ٱلْمَلَتِهِكَةِ مُسَوِّمِينَ ۞ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشُرَىٰ لَكُمْ وَلِتَظْمَيِنَّ قُلُوبُكُم بِهِّ- وَمَا ٱلتَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۞ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِنَ ٱلَّذِينَ

ULU	
777	المسألة الثانية: تعريف الغلول لغةً
777	المسألة الثالثة: انصراف الغلول في اللغة إلى معانٍ
777	المسألة الرابعة: حكم الغلول
78٣	المسألة الرابعة: توبة الغالِّ قبل القسمة
٦٤٥	المسألة الخامسة: عقوبة الغالِّ
هل الحرب	المسألة الخامسة: إباحة أكل الأطعمة من أموال أ
	قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَن يَغُلُّ وَمَن يَغُلُلْ يَأْتِ
707	وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[آل عمران: ١٦١]
707	المسألة السادسة: هدايا العمال غلول
مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنْهُمۡ وَٱتَّقَواْ أَجۡرُ	قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لله وَٱلرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ
	عَظِيمٌ ١ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَح
سْهُمْ سُوَّءٌ وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَانِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ	وَيْعْمَ ٱلْوَكِيلُ ۞ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةِ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَ
٦٥٥	عَظِيمٍ ﴾ [آل عمران:١٧٢]
٦٥٥	المسألة الأولى: سبب نزول الآيات
٠٥٥	المسألة الثانية: بيان غزوة حمراء الأسد
وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[آل	قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ
۸۵۲	عمران: ۲۰۰]
۸۰۲	المُسْأَلَةُ الْإِنُّولَى: فِي شَرْحِ أَلْفَاظِهَا
709	الْمُسْأَلَةُ التَّانِيَةُ: فِي الْأَقْوَالِ
ة، والرباط في سبيل الله ٢٥٩	المسألة الثالثة:في الاية الحثُّ على الصبر والمصابر
ة شرفها الله تعالى	مسألة في المرابطة بالثغور أفضل أم المجاورة بمكا
779	مسألة فيها ازدحم وقت الحج
٩٧٠	صلاة الخائف المطلوب
٠٠	قصر العدد وقصر العمل
٦٨٥	أهل الغرب هم أهل الشام
٦٨٥	الجهاد يعني تحقيق كون المؤمن مؤمنا

۲۸۲	الحج جهاد النساء
ِلَ وَأُولِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمٌ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي	قال الله تعالى: ﴿يَــَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُو
	شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِر
7.7.9	المسألة الأولى: سبب النزول
٠٠٠٠	المسألة الثانية: تفسير الآية الكريمة
وَتَحْرِيمِهَا فِي الْمُعْصِيَةِ ١٩٠	المسألة الثالثة: بَابُ وُجُوبِ طَاعَةِ الْأُمَرَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ.
٧٠٠	المسألة الرابعة: أن طاعة الَّإمام ليست طاعة مطلَّقة
٧٠١	المسألة الخامسة: استئذان الإمام في الغزو، والجهاد
٧١٥	مع ذكر طرف من الشبهات والجواب عنها
٧٣٣	المُسألة السادسة: الاستئذان في الجهاد
٧٣٣	المبحث الأول: شروط وجوب الجهاد
٧٣٦	المبحث الثاني: أقسام الجهاد، ومتى يتعين؟
٧٣٨	المبحث الثالث: إذن الأبوين المسلمين في جهاد الطلب .
يه الجهاد كالدفع، أو استنفار الإمام	المبحث الرابع: هل يستأذن أبويه المسلمين حين يتعيَّن عل
ν ξ ١	لهله
ν ξ Υ	المبحث الخامس: إذن الجدَّين، والجدَّتين في الجهاد
ν ξ ξ	المبحث السادس: هل يَستأذن أبويه الكافرين في الجهاد .
ν ξ ν	المبحث السابع: هل يَسْتأذن أبويه الرقيقين في الجهاد؟
ν ξ ν	المبحث الثامن: هل يستأذن أبويه المجنونين؟
ν ξ ν	المبحث التاسع: هل يَستأذن الأبوين المنافقين للجهاد؟
فع؟	المبحث العاشر: هل يَستأذن الغريم من غريمه لجهاد الد
طوعطوع	المبحث الحادي عشر: إذن الغريم من غريمه في جهاد التا
VoY	المسالة الثاني عشر: إذن العبد من سيده لجهاد التطوع
تٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[النساء:٧١] . ٧٥٣	قال الله تعالى: ﴿يَنَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ ثُبَا
بَهُ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰٓ إِذْ لَمْ أَكُن	قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَنَ لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِياً
	مَّعَهُمْ شَهِيدًا ۞ وَلَبِنْ أَصَنبَكُمْ فَضُلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ أ

مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[النساء:٧٣-٧٣]
قال الله تعالى: ﴿فَلْيُقَتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشُرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْآخِرَةَۚ وَمَن يُقَتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ
فَيُقْتَلُ أَوْ يَغْلِبُ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ۞ وَمَا لَكُمْ لَا ثُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلَ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ
الرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَانِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَاذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَدُنكَ الرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَانِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَاذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَدُنكَ
َوِينَّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ۞ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ
رَبِّ وَمِ بَنِ ٱلطَّلُغُوتِ فَقَلتِلُوٓاْ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَانِ ۚ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾[النساء:٧٤-٧٦]٧٥٧
قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَتِلُونَ فِي سَبِيل ٱلطَّغُوتِ فَقَنتِلُوٓاْ
َّوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَانُ ۚ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾[انساء:٧٦]٠٠٠
ربِي قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكُوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ
عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةٌ ۚ وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا
َ يَهِ ۚ ۚ ۚ ۚ ۚ ۚ ۚ ۚ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّ
ئِيرِ ٿِ ٿِ النساء:٧٧]
َ قال الله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِكِكُمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ
عَنْ عِنْدِ ٱللَّهِ ۚ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَاذِهِ عِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ مِّنْ عِنْدِ ٱللَّهِ ۗ فَمَالِ هَنَوُلَاهِ ٱلْقَوْمِ لَا
بَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ۞ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ
وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ وَكُفِّي بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[النساء:٧٨-٧٩]
رر فال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْحَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُولِى ٱلْأَمْرِ
تُ ينْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ و مِنْهُمُّ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ و لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَانَ إِلَّا
قِلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]
َــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
لسألة الثانية: تأويل الآيات٧٦٨
ً قَانَتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ
بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوۚ أَ وَٱللَّهُ أَشَدُ بَأَسًا وَأَشَدُ تَنكِيلًا﴾ [النساء:٨٤]
لمسألة الأولى: سبب نزول الآية
لمسألة الثانية: تأويل الآية
ً
كان الله تعلى: ﴿ لَكُ نَصْمُ فِي الْمُتَعِيقِينَ وَنَعَيْنِ وَاللَّهُ الْرِيدُونَ اللَّهُ الْمُتَعِيقِينَ والله

ُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءٌ فَلَا تَتَخِذُواْ	ٱللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ وسَبِيلًا ۞ وَدُّواْ لَوْ تَكُفُهُ
مُ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمٌّ وَلَا تَتَّخِذُواْ	مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُ
	مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء:٨٨-٨٩]
YYY	المسألة الأولى: تأويل الآية
νν ξ	المسألة الثانية: سبب نزول الآيات
٧٧٥	المسالة الثالثة: أنواع الهجرة
م مِّيثَنقُ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن	قال الله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ
	يُقَتِلُوكُمْ أَوْ يُقَتِلُواْ قَوْمَهُمّْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ
	إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ۞ سَتَجِ
مْ وَيُلْقُوّاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّواْ أَيْدِيَهُمْ	قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَاۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُ
	فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠]
٧٧٦	المسألة الأولى: تأويل الآيات
vv 4	المسألة الثانية:سبب نزول الآية
	المسألة الثالثة: النسب والمصاهرة لا يمنعان القتال.
ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَتِي إِلَيْكُمُ	قال الله تعالى: ﴿ يَنَّأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ ا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيل
مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ	ٱلسَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَزِةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ
۴]	عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوًّا إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[الساء: ٤
٧٨٣	المسألة الأولى: سبب نزول الآية
γλο	المسألة الثانية: تأويل الآية
۰۲۸۷	المسألة الثالثة: معنى ﴿إِذَا ضَرَبْتُمُ ﴾
۰۲۸۷	المسألة الرابعة: القراءات في قوله: ﴿فَتَبَيَّنُوَّا ﴾
م علیکم	المسألة الخامسة: قول الكافر لا إله الا الله، أو السلا
با الجهاد	المسألة الخامسة: الأمر بالتثبت وعدم العجلة أثناء ا
٧٨٩	المسألة السادسة: حرمة التسرع في تكفير المسلمين.
اسلم٩٨٧	المبحث الأول: الأدلة على حرمة التسرع في تكفير الم
أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَلِهِدُونَ في سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَلِهِمْ	قال الله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ

وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ	وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ دَرَجَةً
	ٱلْمُجَلِهِدِينَ عَلَى ٱلْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ١٠٥ دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةَ وَرَحْمَةً و
۸۰۲	رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٥]
۸۰٦	المسألة الأولى: سبب نزول الآيات
۸۰٦	المسألة الثانية: تأويل الآيات
۸۰٧	المسألة الثالثة: بيان حكم الجهاد
۸•٩	المسألة الرابعة: الأعذار في الجهاد
۸۱۱	المسألة الخامسة: بيان ضابط أولي الضرر المعذورين في الجهاد .
هُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمُّ فَإِذَا	قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوْةَ فَلْتَقُمْ طَآيِفَةٌ مِّنْهِ
ا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ	سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآيِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآيِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّوا
يَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا	وَأَسْلِحَتَهُمٌّ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَ
أَسْلِحَتَكُمُ ۗ وَخُذُواْ حِذْرَكُمُ ۗ إِنَّ	جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَيَّ أَن تَضَعُوّاْ
بَىمَا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمُ ۚ فَإِذَا	ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَشِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۞ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ قِنَ
75	ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةٌ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَنبَا مَوْقُوتًا ﴿
ِنَّ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا	تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَّ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُو
۸۱۲	حَكِيمًا﴾[النساء:١٠٢]
۸۱۲	المسألة الأولى: الأمر بحمل السلاح في صلاة الخوف
۸١٥	المسألة الثانية: الحراسة في صلاة الخوف
	المسألة الثالثة: تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمُ إِن تَحَ
	تَأْلَمُونَّ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَّ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[النساء
	قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَرَؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ. وَيَسْعَوْنَ فِي ٱ
	أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِّ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْ
•	عَظِيمٌ ١ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبُلِ أَن تَقُدِرُواْ عَلَيْهِمٌّ فَٱعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ غَ
	المسألة الأولى: وهي مسألة «الجِرابة»
	المبحث الأول: تعريف الحِرابة والمحاربين
۸۱۸	المبحث الثاني: في الآية تقدير محذوف

۸۱۸	المبحث الثالث: المحاربون الذين يثبت لهم أحكام المحاربة
ىلمىن من	المبحث الرابع: فيمن تتعلق الآية بالكفار، والمرتدين؟ أم بعموم من حارب الم
۸۱۹	الكفار وغيرهم من البغاة المسلمين؟
فيها؟ ١ ٨٢	المبحث الخامس: هل العقوبات في الآية للتوزيع بحسب الجناية، أم الإمام مُخيَّر
۸٣٤	
۸۳٥	المبحث الأول: تعريف الخَلْعَ
، وحرمة	المبحث الثاني: أدلة وجوب السمع والطاعة لولاة الأمور والحُكَّام في المعروف،
۸۳۵	الخروج عليهم بحالٍ إلاَّ مع الكفر البَواح
۸٦٨	المبحث الثالث: ذَمُّ الخوارج، وبيان فرقهم و بدعهم، وطرفاً من سِيَرِهم
۸۷۱	المسألة الثالثة: الفرق بين البغاة والخوارج
	رك قال الله تعالى: ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوَا وَلَعِبَا مِّنَ ٱلَّ
رین برتو	َ اللَّهِ عَنْ مَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عَنْ مَا اللَّهِ اللَّهِ إِنْ كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:٥٧]
۸٧٥	وفي الآية مسألة: حكم الاستعانة بالمشركين في الجهاد
1	وي . ي مستعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ۚ قُلِ ٱلْأَنْفَالُ بِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۚ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَا
۸۸٥	قَ اللهِ عَوْدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَ إِن كُنتُم مُّؤُمِنِينَ﴾ [الأنغال:١]
۸۸٥	ربيينو عنه ورسودون علم موبيون ورسودان الله الله الله الله الله الله الله ال
۸۸۸	المسالة الثانية: معنى الأنفال في الآية
۸۹۱	المسألة الثالثة: هل الآية منسوخة
۸۹۳	
Λ ૧ ο	المسألة الرابعة: من معانى كلمة «الأنفال»
	المسألة الخامسة: الفرق بين الفيء، والغنيمة
	قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّابِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّ
	لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحُقَّ بِكَلِمَتِهِ، وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَنفِرِينَ ۞ لِيُحِقَّ ٱلْحُقَّ وَيُبْطِلَ
	ٱلْمُجْرِمُونَ ۞ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِي مُمِدُّكُم بِأَلْفِ مِّنَ ٱلْمَلَتِيكَةِ ا
	جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَيِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَ
	يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَاءِ مَآءَ لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذُهِبَ عَند
وأ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا	وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ۞ إِذْ يُوجِي رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَنبِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَيْتُهُ

سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ۞ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ
شَآقُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَةً وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُو فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ٣٠ ذَالِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ
عَذَابَ ٱلنَّارِ ۞ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفَا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ۞ وَمَن يُولِّهِمُ
يَوْمَبِذِ دُبُرُهُۥٓدَ إِلَّا مُتَحَرِّفَا لَقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَلُهُ جَهَنَّمٌ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ
١ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِينَ ٱللَّهَ قَتَلَهُمُّ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِينَ ٱللَّهَ رَمَى وَلِيُمْلِي ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً
حَسَنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۞ ذَالِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَافِرِينَ ۞ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ
ٱلْفَتْخُ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوْ خَيْرٌ لَّكُمُّ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدُ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئتُكُمْ شَيْئَا وَلَوْ كَثْرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ
مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:٧-١٩]
مسألةٌ: وهي طلب الغوث من الله تعالى، وذكره ودعاءه، والتضرع اليه في المعركة، وعند
التقاء الصفوف، واشتداد الأمر
قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتُنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ۚ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ
بَصِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٣٩]
قال الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ. وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَنْمَىٰ
وَٱلْمَسَاكِينِ وَآبُنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلجَمْعَانِّ وَٱللَّهُ
عَلَىٰ كُلِّ شَيْءِ قَدِيرٌ﴾[الأنفال:٤١]
المسألة الأولى: تفسير الآية
المسألة الثانية: بيان أن الغنائم حلَّت لأمتنا ولم تحل لمن قبلنا من الأمم ٥٠٩
المسألة الثالثة: هل من غزا ولم يغنم خيرٌ، وأكثر ثواباً ممن غزا وغنم؟
المسألة الرابعة: ذكر بعثة الإمام من يقبض الخمس عند قسم الغنائم
المسألة الخامسة: كيف تقسم الغنيمة؟
المسألة السادسة: ممَّ تكون الغنيمة؟
المسألة السابعة: هل يُستثنى مالٌ دون مالٍ في قسم أموال المحاربين؟
المسألة الثامنة: هل يأخذ القاتل السلب سواء أذن الإمام أم لم يأذن؟
المسألة التاسعة: هل يُفَضَّلُ في قسم الغنائم، الشجاعُ على الجبان، أومَن قَتَل على مَن لم يَقْتُل،
أومَن أَبْلَى على منْ لم يُبل، أومن ساق مغنهاً على من لم يسق؟
المسألة العاشرة: جيشان مختلفوا الأمراء غير مضمومين هل يشتركان فيها غنها؟١٧

المسألة الحادية عشر: الجيش الواحد له أمراء كثيرة هل هم شركاء فيما غنموا؟٩١٧.
المسألة الثانية عشر: يُسهم للفارس سهماً، ولفرسه سهمينٌ، وأمَّا الراجل سهماً واحداً٩١٨
المسألة الثالثة عشر: الرجلُ يغزوا على بغلِ أو حمارٍ أو بعير له سهم راجلٌ٩٢٠
المسألة الرابعة عشر: الرجل يحضر الغزو بُعدة أفرَّاس فله سهم فرس واحد٩٢٠
المسألة الخامسة عشر: الرجل يغزوا بالفرس ويغنم الناس ثم يموت فرسه فهل يُسهم له سهم
فارس؟
المسألة السادسة عشر: حكم سهم رسول الله على بعده
المسألة السابعة عشر: أين يُوضع سهم ذي القربي؟
المسألة الثامنة عشر: هل يُسهم للغني والفقير من ذي القربي، أم الغني فقط؟٩٣١
المسألة التاسعة عشر: هل يُسهم للصبيان، والنساء، والعبيد، إذا شهدُوا القتال؟ ٩٣٤
المسألة العشرون: أيُّسهم للمريض والذي يضل في أرض العدو؟٩٤١
المسألة الواحدة والعشرون: قسمة الغنائم في بلاد الحرب؟٩٤٢
ثبوت الملك الغنيمة
قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدُوةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدُوةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكُبُ أَسْفَلَ مِنكُمٌّ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ
لَاَخْتَلَفْتُمْ فِي ٱلْمِيعَٰدِ وَلَكِن لِيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةِ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ
بَيِّنَةٍ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ۞ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۗ وَلَوْ أَرَلكُهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَزَعْتُمْ
فِي ٱلْأَمْرِ وَلَكِينَّ ٱللَّهَ سَلَّمَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۞ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِيّ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا
وَيُقَلِّلُكُمْ فِيْ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأَمُورُ ۞ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا
لَقِيتُمْ فِئَةَ فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[الانفال:٤٢-٤٥]
قال الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَنزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمٌّ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ
قال الله تعالى. ﴿وَاصِيعُوا اللهُ وَرُسُولُهُو وَلا تَتَرَعُوا فَتَفْسُنُوا وَتَدَهُبُ رِيْحُكُمُ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللهُ مُعَ
ٱلصَّابِرِينَ﴾[الأنفال:٤٦]
َّالصَّبِرِينَ﴾[الانفال:٤٦] قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَرِهِم بَطَرًا وَرِثَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾[الانفال:٤٧]
ٱلصَّبِرِينَ﴾[الانفال:٤٦] قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَرِهِم بَطَرًا وَرِثَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾[الانفال:٤٧] قال الله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآتِ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۞ ٱلَّذِينَ عَهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ
َّالصَّبِرِينَ﴾[الانفال:٤٦] قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَرِهِم بَطَرًا وَرِثَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾[الانفال:٤٧]

= 441	🕮 موسوعة أحكام القرآق
909	
و فَشَرِّدُ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [الأنفال:٧٠] هل نسخت:	
971	·
٩٦٢	المسألة الرابعة: تعريف النبذ
٩٦٣	
عَ خَوْفِ الْخِيَانَةِ وَالْخَوْفُ ظَنُّ لَا يَقِينَ مَعَهُ؟٩٦٤	المسألة السادسة: كَيْفَ يَجُوزُ نَقْضُ الْعَهْدِ مَا
970	

** 888 **